

من مخطوطات
مكتبة المرحوم أبي العباس

(١-٢)

فِئْرَ الْقُرْآنِ

تأليف
العلامة المحدث المفسر الأديب
قطب الدين أبي الحسين

سَيِّدُ بَيْتِ زَيْنَبِ الدِّينِ الْبُرْهَانِ

الطبعة سنة ١٢٧٣ هـ

(الجزء الأول)

بالاعتناء
السيد محمود المرحوم

تطبع
السيد أحمد الحسيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقه القرآن

کاتب:

قطب الدین سعید بن هبة الله راوندی

نشرت فی الطباعة:

کتابخانه آیت الله مرعشی نجفی

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٤٠	فقه القرآن المجلد ١ الى ٢
٤٠	اشاره
٤٠	فقه القرآن جلد ١
٤٠	الجزء الأول
٤٠	اشاره
٤٠	كتاب الطهارة
٤٠	اشاره
٤١	فصل
٤١	باب وجوب الطهارة وكيفيةها و ما به تكون و ماينتقضاها
٤٢	باب الوضوء
٤٢	اشاره
٤٣	فصل
٤٣	فصل
٤٣	فصل
٤٤	فصل
٤٥	فصل
٤٥	فصل
٤٦	فصل
٤٧	فصل
٤٧	فصل
٤٨	فصل
٤٨	فصل
٤٨	فصل

فصل ٤٩

فصل ٤٩

فصل ٥٠

فصل ٥٠

فصل ٥٠

باب الغسل ٥٠

اشاره ٥٠

فصل ٥١

فصل ٥١

باب التيمم ٥٢

اشاره ٥٢

فصل ٥٣

فصل ٥٣

فصل ٥٤

فصل ٥٤

فصل ٥٥

فصل ٥٥

فصل ٥٥

باب أحكام الطهارة من الآية الثانية التي هي من أمهات الطهارة أيضا - ٥٦

اشاره ٥٦

فصل ٥٦

فصل ٥٧

فصل ٥٧

فصل ٥٨

فصل ٥٨

باب الحيض والاستحاضة والنفاس - ٥٨

٥٩	اشاره
٥٩	فصل
٥٩	فصل
٦٠	فصل
٦١	فصل
٦٢	فصل
٦٢	باب أحكام المياه
٦٢	اشاره
٦٢	فصل
٦٣	فصل
٦٣	فصل
٦٣	فصل
٦٤	فصل
٦٤	فصل
٦٥	فصل
٦٥	فصل فيما ينقض الطهارتين
٦٦	باب توابع الطهارة
٦٦	اشاره
٦٦	فصل
٦٦	فصل
٦٧	فصل
٦٧	فصل
٦٧	باب الزيادات في الخبر
٦٨	اشاره
٦٨	مسألة
٦٨	مسألة

٦٨مسألة

٦٨مسألة

٦٩مسألة

٦٩مسألة

٦٩مسألة

٧٠مسألة

٧٠مسألة

٧٠مسألة

٧٠مسألة

٧٠كتاب الصلاة

٧٠اشاره

٧١فصل

٧١فصل

٧١باب ذكر المواقيت

٧١اشاره

٧٢فصل

٧٢فصل

٧٢فصل

٧٣فصل

٧٣فصل

٧٣فصل

٧٤باب ذكر القبلة

٧٤اشاره

٧٤فصل

٧٥فصل

٧٥فصل

٧٦ فصل

٧٦ فصل

٧٧ فصل

٧٧ فصل

٧٨ باب ستر العورة وذكر المكان واللباس مما يجوز الصلاة عليه و فيه وذكر الأذان والإقامة

٧٨ اشاره

٧٨ فصل

٧٩ فصل

٧٩ فصل

٧٩ فصل

٧٩ فصل

٨٠ باب مايقارن حال الصلاة

٨٠ اشاره

٨٠ فصل

٨١ فصل

٨١ فصل

٨٢ فصل

٨٢ فصل

٨٣ باب هيآت الصلاة

٨٣ اشاره

٨٣ فصل

٨٤ فصل

٨٤ فصل

٨٤ فصل

٨٥ فصل

٨٦ فصل

٨٦ فصل

٨٦ فصل

٨٧ فصل

٨٧ فصل

٨٨ فصل

٨٨ فصل

٨٨ فصل

٨٩ باب قضاء الصلاة وتركها

٨٩ اشاره

٨٩ فصل

٨٩ باب ذكر صلاة الليل وذكر جميع النوافل

٩٠ اشاره

٩٠ فصل

٩٠ فصل

٩١ فصل

٩١ فصل

٩٢ فصل

٩٢ باب أحكام الجمعة

٩٢ اشاره

٩٣ فصل

٩٣ فصل

٩٤ فصل

٩٤ فصل

٩٤ فصل

٩٥ فصل

٩٥ باب الجماعة وأحكامها

٩٥	اشاره
٩٦	فصل
٩٦	فصل
٩٦	باب الصلاة في السفر
٩٧	اشاره
٩٧	فصل
٩٧	فصل
٩٨	فصل
٩٨	باب صلاة الخوف
٩٨	اشاره
٩٩	فصل
٩٩	فصل
١٠٠	فصل
١٠٠	فصل
١٠١	فصل
١٠١	فصل
١٠١	باب فضل المساجد و مايتعلق بها من الأحكام
١٠١	اشاره
١٠٢	فصل
١٠٢	فصل
١٠٢	فصل
١٠٣	فصل
١٠٣	فصل
١٠٤	باب صلاة العيدين والاستسقاء والكسوف و غير ذلك
١٠٤	باب الصلاة على الموتى وأحكامهم
١٠٤	اشاره

١٠٥ ----- فصل

١٠٥ ----- باب الزيادات

١٠٥ ----- اشارہ

١٠٥ ----- مسألة

١٠٦ ----- مسألة

١٠٦ ----- مسألة

١٠٦ ----- مسألة

١٠٧ ----- مسألة

١٠٧ ----- مسألة

١٠٧ ----- مسألة

١٠٧ ----- مسألة

١٠٧ ----- مسألة

١٠٨ ----- مسألة

١٠٨ ----- مسألة

١٠٨ ----- مسألة

١٠٨ ----- مسألة

١٠٩ ----- مسألة

١٠٩ ----- مسألة

١٠٩ ----- كتاب الصوم

١٠٩ ----- اشارہ

١٠٩ ----- فصل

١١٠ ----- باب فى تفصيل ماأجملناه

١١٠ ----- اشارہ

١١١ ----- فصل

١١١ ----- فصل

١١٢ ----- فصل

١١٢	فصل
١١٣	فصل
١١٣	فصل
١١٣	باب من له عذر أو مايجرى مجرى العذر
١١٣	اشاره
١١٤	فصل
١١٤	فصل
١١٥	باب فى النية و فى علامة أول الشهر وآخره
١١٥	اشاره
١١٥	فصل
١١٥	فصل
١١٦	باب أقسام الصوم الواجب
١١٧	الفصل الأول فى الصوم الذى هو كفارة الظهار
١١٧	الفصل الثانى فى صوم كفارة قتل الخطأ
١١٧	الفصل الثالث فى صوم كفارة اليمين
١١٨	الفصل الرابع فى صيام أذى حلق الرأس
١١٨	الفصل الخامس فى صوم دم المتعة
١١٨	الفصل السادس فى صوم جزاء الصيد
١١٩	الفصل السابع فى صوم النذر
١١٩	الفصل الثامن فى صوم الاعتكاف
١١٩	الفصل التاسع فى صوم قضاء ما فات من شهر رمضان لعذر
١٢٠	الفصل العاشر فى صيام شهرين متتابعين على من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا
١٢٠	باب مسائل شتى من ذلك
١٢٠	اشاره
١٢١	فصل
١٢١	فصل

١٢١ ----- فصل

١٢٢ ----- فصل

١٢٢ ----- باب الزيادات

١٢٢ ----- اشارہ

١٢٣ ----- مسألة

١٢٣ ----- مسألة

١٢٣ ----- مسألة

١٢٣ ----- مسألة

١٢٣ ----- مسألة

١٢٤ ----- مسألة

١٢٤ ----- مسألة

١٢٤ ----- مسألة

١٢٤ ----- مسألة

١٢٤ ----- مسألة

١٢٥ ----- مسألة

١٢٥ ----- كتاب الزكاة وجميع العبادات المالية

١٢٥ ----- باب فى وجوب الزكاة

١٢٥ ----- اشارہ

١٢٥ ----- فصل

١٢٦ ----- فصل

١٢٦ ----- فصل

١٢٦ ----- الباب الأول فيما تجب فيه الزكاة وكيفيتها و ما تستحب فيه الزكاة

١٢٧ ----- فصل

١٢٧ ----- فصل

١٢٨ ----- فصل

١٢٨ ----- فصل

فصل ١٢٩

فصل ١٢٩

فصل ١٣٠

الباب الثاني في ذكر من يستحق الزكاة وأقل ما يعطى ١٣٠

اشاره ١٣٠

فصل ١٣١

فصل ١٣١

فصل ١٣٢

الباب الثالث في ذكر من يجب عليه الزكاة وذكر أحكام الزكاة كلها ١٣٢

اشاره ١٣٢

فصل ١٣٣

فصل ١٣٤

فصل ١٣٤

فصل ١٣٥

فصل ١٣٦

فصل ١٣٧

باب ذكر الخمس وأحكامه ١٣٧

اشاره ١٣٧

فصل ١٣٨

فصل ١٣٨

فصل ١٣٨

فصل ١٣٩

فصل ١٣٩

باب الأنفال ١٤٠

اشاره ١٤٠

فصل ١٤٠

١٤١ ----- فصل

١٤١ ----- باب زكاة الفطرة

١٤١ ----- اشاره

١٤٢ ----- فصل

١٤٣ ----- باب الجزية

١٤٣ ----- اشاره

١٤٣ ----- فصل

١٤٤ ----- باب الزيادات

١٤٤ ----- اشاره

١٤٤ ----- مسألة

١٤٤ ----- مسألة

١٤٤ ----- مسألة

١٤٥ ----- مسألة

١٤٥ ----- مسألة

١٤٥ ----- مسألة

١٤٦ ----- مسألة

١٤٦ ----- مسألة

١٤٦ ----- مسألة

١٤٦ ----- مسألة

١٤٦ ----- مسألة

١٤٦ ----- مسألة

١٤٧ ----- كتاب الحج

١٤٧ ----- اشاره

١٤٧ ----- فصل

١٤٧ ----- فصل

١٤٧ ----- باب في أنواع الحج

١٤٨ اشاره

١٤٨ فصل

١٤٨ فصل

١٤٩ فصل

١٤٩ باب فى تفصيل أفعال الحج المتمتع

١٤٩ اشاره

١٥٠ فصل

١٥٠ فصل

١٥١ فصل

١٥١ فصل

١٥١ فصل

١٥٢ فصل

١٥٢ فصل

١٥٣ فصل

١٥٣ فصل

١٥٤ باب فرائض الحج وسننه و مايجرى مجراها

١٥٤ اشاره

١٥٤ فصل

١٥٥ فصل

١٥٥ فصل

١٥٦ فصل

١٥٦ فصل

١٥٧ فصل

١٥٧ باب ذكر المناسك و مايتعلق بها

١٥٧ اشاره

١٥٧ فصل

فصل ----- ١٥٨

فصل ----- ١٥٨

فصل ----- ١٥٩

باب الذبح والحلق ورمى الجمار ----- ١٥٩

اشاره ----- ١٥٩

فصل ----- ١٦٠

باب فى ذكر أيام التشريق يكون فيهما رمى الجمرات على ما ذكر ----- ١٦٠

اشاره ----- ١٦١

فصل ----- ١٦١

فصل ----- ١٦١

باب ما يجب على المحرم اجتنابه ----- ١٦٢

باب نهى المحرم من الإخلال والتعدى والتقصير ----- ١٦٣

اشاره ----- ١٦٣

فصل ----- ١٦٣

باب تفصيل ما يجب على هذا الاعتداء من الجزاء ----- ١٦٤

اشاره ----- ١٦٤

فصل ----- ١٦٤

فصل ----- ١٦٤

فصل ----- ١٦٥

فصل ----- ١٦٦

فصل ----- ١٦٦

فصل ----- ١٦٧

فصل ----- ١٦٧

باب المحصور والمصدود ----- ١٦٨

اشاره ----- ١٦٨

فصل ----- ١٦٨

فصل ----- ١٦٩

فصل ----- ١٦٩

باب العمرة المفردة ----- ١٧٠

اشاره ----- ١٧٠

فصل ----- ١٧٠

باب الزيادات ----- ١٧١

اشاره ----- ١٧١

مسألة ----- ١٧١

مسألة ----- ١٧١

مسألة ----- ١٧١

مسألة ----- ١٧٢

مسألة ----- ١٧٢

مسألة ----- ١٧٢

مسألة ----- ١٧٢

مسألة ----- ١٧٢

مسألة ----- ١٧٣

مسألة ----- ١٧٣

كتاب الجهاد ----- ١٧٣

اشاره ----- ١٧٣

باب فرض الجهاد و من يجب عليه ----- ١٧٣

اشاره ----- ١٧٣

فصل ----- ١٧٤

فصل ----- ١٧٥

باب ذكر المراقبة ----- ١٧٥

باب حكم من ليس له نهضة إلى الجهاد ----- ١٧٦

باب حكم القتال في الشهر الحرام ----- ١٧٦

١٧٦ ----- اشارة

١٧٧ ----- فصل

١٧٨ ----- باب فى الآيات التى تحض على القتال

١٧٨ ----- اشارة

١٧٨ ----- فصل

١٧٩ ----- باب أصناف الكفار الذين يجب جهادهم وحكم الأسارى

١٧٩ ----- اشارة

١٧٩ ----- فصل

١٧٩ ----- فصل

١٨٠ ----- فصل

١٨١ ----- فصل

١٨١ ----- فصل

١٨٢ ----- فصل

١٨٢ ----- باب حكم مأخذ من دار الحرب بالقهر وذكر مايتعلق به

١٨٢ ----- اشارة

١٨٣ ----- فصل

١٨٣ ----- فصل

١٨٣ ----- فصل

١٨٤ ----- باب المهادنة

١٨٤ ----- اشارة

١٨٤ ----- فصل

١٨٥ ----- باب ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١٨٥ ----- اشارة

١٨٥ ----- فصل

١٨٦ ----- فصل

١٨٦ ----- فصل

١٨٧ ----- فصل

١٨٧ ----- باب أحكام أهل البغى

١٨٧ ----- اشاره

١٨٨ ----- فصل

١٨٨ ----- باب حكم المحاربين والسيره فيهم

١٨٨ ----- اشاره

١٨٩ ----- فصل

١٨٩ ----- فصل

١٨٩ ----- فصل

١٩٠ ----- باب حكم المرتدين وكيفية حالهم

١٩٠ ----- اشاره

١٩١ ----- فصل

١٩١ ----- فصل

١٩١ ----- باب الزيادات

١٩٢ ----- مسألة

١٩٢ ----- مسألة

١٩٣ ----- كتاب الديون والكفالات والحوالات والوكالات

١٩٣ ----- اشاره

١٩٣ ----- باب أحكام الدين

١٩٣ ----- اشاره

١٩٣ ----- فصل

١٩٤ ----- فصل

١٩٤ ----- فصل

١٩٥ ----- باب قضاء الدين وحكم المدين المعسر

١٩٥ ----- اشاره

١٩٥ ----- فصل

باب القرض	١٩٦
باب قضاء الدين عن الميت	١٩٦
باب الصلح	١٩٧
باب الكفالة	١٩٧
باب الحوالة	١٩٧
باب الوكالة	١٩٨
اشاره	١٩٨
فصل	١٩٨
فصل	١٩٩
باب اللقطة والضالة	٢٠٠
باب الزيادات	٢٠٠
اشاره	٢٠٠
مسألة	٢٠٠
مسألة	٢٠٠
مسألة	٢٠١
كتاب الشهادات	٢٠١
اشاره	٢٠١
باب تعديل الشهود و من تقبل شهادته	٢٠١
اشاره	٢٠١
فصل	٢٠٢
فصل	٢٠٢
فصل	٢٠٣
باب ذكر ما يلزم الشهود	٢٠٣
اشاره	٢٠٣
فصل	٢٠٤
فصل	٢٠٥

٢٠٥ ----- فصل

٢٠٦ ----- فصل

٢٠٦ ----- باب فى تحمل الشهادة وآدابها

٢٠٦ ----- اشاره

٢٠٦ ----- فصل

٢٠٧ ----- فصل

٢٠٧ ----- باب شهادة كل ذى قرابة لمن يقرب منه و عليه وذكر من تقبل شهادته منهم

٢٠٧ ----- اشاره

٢٠٨ ----- فصل

٢٠٨ ----- فصل

٢٠٩ ----- فصل

٢١٠ ----- فصل

٢١٠ ----- باب شهادة من خالف الإسلام

٢١١ ----- اشاره

٢١١ ----- فصل

٢١٢ ----- فصل

٢١٢ ----- فصل

٢١٣ ----- فصل

٢١٣ ----- فصل

٢١٤ ----- فصل

٢١٤ ----- فصل

٢١٥ ----- باب الزيادات

٢١٥ ----- اشاره

٢١٦ ----- مسألة

٢١٦ ----- مسألة

٢١٦ ----- مسألة

مسألة ٢١٦

مسألة ٢١٧

مسألة ٢١٧

فقہ القرآن جلد ٢ ٢١٧

الجزء الثاني ٢١٧

اشاره ٢١٧

كتاب القضايا ٢١٧

اشاره ٢١٧

باب الحث على الحكم بالعدل والمدح عليه وذكر عقوبة من يكون بخلافه ٢١٨

اشاره ٢١٨

فصل ٢١٨

فصل ٢١٨

باب ما يجب أن يكون القاضى عليه ٢١٩

اشاره ٢١٩

فصل ٢١٩

فصل ٢٢٠

باب كيفية الحكم بين أهل الكتاب ٢٢١

اشاره ٢٢١

فصل ٢٢١

باب نواذر من الأحكام ٢٢٢

اشاره ٢٢٢

فصل ٢٢٢

باب الزيادات ٢٢٣

اشاره ٢٢٣

مسألة ٢٢٣

مسألة ٢٢٣

٢٢٣	كتاب المكاسب
٢٢٣	اشاره
٢٢٤	باب فى تفصيل ماأجملناه
٢٢٤	اشاره
٢٢٤	فصل
٢٢٥	فصل
٢٢٥	باب المكاسب المحظورة والمكروهة
٢٢٥	اشاره
٢٢٥	فصل
٢٢٦	فصل
٢٢٦	فصل
٢٢٧	باب المكاسب المباحة
٢٢٧	اشاره
٢٢٨	فصل
٢٢٨	باب التصرف فى أموال اليتامى
٢٢٩	باب من يجبر الإنسان على نفقته
٢٣٠	باب السبق والرماية
٢٣٠	باب الزيادات
٢٣٠	كتاب المتاجر
٢٣٠	اشاره
٢٣١	باب آداب التجارة
٢٣١	اشاره
٢٣٢	فصل
٢٣٢	باب أحكام الربا
٢٣٢	اشاره
٢٣٣	فصل

باب البيع بالنقد والنسيئة والشرط في العقود ----- ٢٣٤

اشاره ----- ٢٣٤

فصل ----- ٢٣٤

فصل ----- ٢٣٥

باب في أشياء تتعلق بالمبايعه ونحوها ----- ٢٣٥

اشاره ----- ٢٣٥

فصل ----- ٢٣٦

فصل ----- ٢٣٦

باب الرهن وأحكامه ----- ٢٣٧

اشاره ----- ٢٣٧

فصل ----- ٢٣٨

باب الوديعة ----- ٢٣٩

باب العارية ----- ٢٣٩

باب الإجازات ----- ٢٣٩

باب الشركة والمضاربة ----- ٢٤٠

اشاره ----- ٢٤٠

فصل ----- ٢٤١

باب الشفعة ----- ٢٤١

باب المزارعة والمساقاة ----- ٢٤٢

باب الإفلاس والحجر ----- ٢٤٢

اشاره ----- ٢٤٢

فصل ----- ٢٤٣

فصل ----- ٢٤٣

باب الغصب ----- ٢٤٤

كتاب النكاح ----- ٢٤٤

اشاره ----- ٢٤٤

باب ما أحل الله من النكاح و ما حرم منه	٢٤٥
اشاره	٢٤٥
فصل	٢٤٥
فصل	٢٤٦
فصل	٢٤٦
فصل	٢٤٧
فصل	٢٤٧
فصل	٢٤٨
فصل	٢٤٨
فصل	٢٤٩
باب مقدار ما يحرم من الرضاع وأحكامه ما وراء ذوات المحارم القرابية	٢٥٠
اشاره	٢٥٠
فصل	٢٥٠
فصل	٢٥١
فصل	٢٥١
باب ضروب النكاح	٢٥٢
باب ذكر النكاح الدائم	٢٥٢
اشاره	٢٥٢
فصل	٢٥٣
فصل	٢٥٤
فصل	٢٥٤
باب الصداق وأحكامه	٢٥٥
اشاره	٢٥٥
فصل	٢٥٥
فصل	٢٥٦
باب المتعة وأحكامها	٢٥٦

٢٥٦-----اشاره

٢٥٦-----فصل

٢٥٧-----فصل

٢٥٧-----فصل

٢٥٨-----فصل

٢٥٨-----فصل

٢٥٩-----باب العقد على الإماء وأحكامه

٢٥٩-----اشاره

٢٥٩-----فصل

٢٦٠-----فصل

٢٦٠-----فصل

٢٦١-----فصل

٢٦١-----باب نفقات الزوجات والمرضعات وأحكامها

٢٦١-----اشاره

٢٦٢-----فصل

٢٦٢-----فصل

٢٦٣-----فصل

٢٦٣-----فصل

٢٦٤-----فصل

٢٦٤-----فصل

٢٦٤-----فصل

٢٦٥-----فصل

٢٦٦-----باب في ذكر ملك الأيمان

٢٦٦-----باب ما يحرم النظر إليه منهين و ما يحل

٢٦٦-----اشاره

٢٦٧-----فصل

٢٦٧	فصل
٢٦٧	فصل
٢٦٨	باب اختيار الأزواج و من يتولى العقد عليهن
٢٦٨	اشاره
٢٦٨	فصل
٢٦٩	فصل
٢٦٩	باب فى النهى عن خطبة النساء المعتدات بالتصريح وجوازها بالتعريض
٢٦٩	اشاره
٢٧٠	فصل
٢٧١	فصل
٢٧١	باب مايستحب فعله
٢٧١	اشاره
٢٧٢	فصل
٢٧٣	فصل
٢٧٣	باب الزيادات
٢٧٤	كتاب الطلاق
٢٧٤	اشاره
٢٧٤	باب أقسام الطلاق وشرائطه
٢٧٤	اشاره
٢٧٤	فصل فى طلاق التى لم يدخل بها
٢٧٦	فصل فى طلاق التى دخل بها و لم تبلغ المحيض و لاتكون فى سنها من تحيض
٢٧٧	فصل فى طلاق الآيسة من المحيض و فى سنها من تحيض
٢٧٨	فصل فى طلاق المستقيمة الحيض
٢٧٩	فصل فى طلاق الحامل المستبين حملها
٢٧٩	فصل فى طلاق المستحاضة و طلاق الغائب عن زوجته و طلاق الغلام والعبد
٢٧٩	باب بيان شرائط الطلاق

٢٧٩	اشاره
٢٨٠	فصل
٢٨١	فصل
٢٨١	فصل
٢٨٢	فصل
٢٨٣	باب عدة المتوفى عنها زوجها وعدة المطلقة على اختلاف أحوالها
٢٨٣	اشاره
٢٨٣	فصل
٢٨٤	فصل
٢٨٥	باب كيفية الطلاق الثلاث وحكم المراجعة والتراجع والعصل
٢٨٥	اشاره
٢٨٥	فصل
٢٨٦	فصل
٢٨٧	فصل
٢٨٧	فصل
٢٨٨	فصل
٢٨٨	فصل
٢٨٩	فصل
٢٨٩	باب ما يجب على المرأة في عدتها
٢٩٠	اشاره
٢٩١	فصل
٢٩١	باب ما يكون كالسبب للطلاق
٢٩١	اشاره
٢٩٢	فصل
٢٩٣	باب ما يؤثر في أنواع الطلاق
٢٩٤	باب ما يلحق بالطلاق

٢٩٤ اشارة

٢٩٤ فصل فى الظهار

٢٩٥ فصل فى الإيلاء

٢٩٦ فصل فى اللعان

٢٩٧ فصل فى الارتداد

٢٩٧ باب الزيادات

٢٩٧ اشارة

٢٩٧ مسألة

٢٩٨ مسألة

٢٩٨ مسألة

٢٩٨ مسألة

٢٩٨ مسألة

٢٩٩ مسألة

٢٩٩ كتاب العتق وأنواعه

٢٩٩ اشارة

٢٩٩ باب من إذا ملك العتق فى الحال

٣٠٠ باب من يصح ملكه و من لا يصح

٣٠٠ باب بيع أمهات الأولاد

٣٠١ باب الولاء

٣٠١ باب أن المملوك لا يملك شيئاً

٣٠١ باب المكاتب

٣٠١ اشارة

٣٠٢ فصل

٣٠٢ فصل

٣٠٣ باب التدبير

٣٠٣ باب الزيادات

٣٠٣	اشاره
٣٠٣	مسألة
٣٠٤	كتاب الإيمان والنذور والكفارات
٣٠٤	اشاره
٣٠٤	باب فى أقسام الإيمان وأحكامها
٣٠٤	اشاره
٣٠٥	فصل
٣٠٥	فصل
٣٠٦	باب حفظ اليمين
٣٠٦	اشاره
٣٠٧	فصل
٣٠٨	فصل
٣٠٨	باب أقسام النذور والعهود وأحكامها
٣٠٨	اشاره
٣٠٩	فصل
٣٠٩	فصل
٣١٠	باب أقسام العهد
٣١٠	باب الكفارات
٣١٠	اشاره
٣١١	فصل
٣١١	فصل
٣١١	باب الزيادات
٣١١	اشاره
٣١٢	مسألة
٣١٢	مسألة
٣١٢	مسألة

كتاب الصيد والذبابة ٣١٣

اشاره ٣١٣

باب أحكام الصيد ٣١٣

اشاره ٣١٣

فصل ٣١٣

فصل ٣١٤

باب ما يحرم من الصيد ٣١٥

اشاره ٣١٥

فصل ٣١٥

باب الذبح ٣١٦

باب ما يحل أو يكره لحمه ٣١٧

اشاره ٣١٧

فصل ٣١٧

باب ما حلل من الميتة و ما حرم من المذكى ٣١٨

باب الزيادات ٣١٨

اشاره ٣١٩

مسألة ٣١٩

مسألة ٣١٩

كتاب الأطعمة والأشربة ٣١٩

اشاره ٣١٩

باب ما أباحه الله من الأطعمة ٣٢٠

اشاره ٣٢٠

فصل ٣٢١

فصل ٣٢٢

فصل ٣٢٢

باب الأطعمة المحظورة ٣٢٣

٣٢٣ اشارة

٣٢٣ فصل

٣٢٤ فصل

٣٢٥ فصل

٣٢٥ فصل

٣٢٥ باب الأشربة المباحة والمحظورة ..

٣٢٦ اشارة

٣٢٦ فصل

٣٢٧ فصل

٣٢٨ باب بيان تحريم الخمر ..

٣٢٨ اشارة

٣٢٨ فصل

٣٢٩ فصل

٣٣٠ باب الزيادات ..

٣٣٠ اشارة

٣٣٠ مسألة

٣٣٠ كتاب الوقوف والصدقات ..

٣٣١ اشارة

٣٣١ باب كيفية الوقف وأحكامه ..

٣٣١ اشارة

٣٣١ فصل

٣٣٢ فصل

٣٣٢ فصل

٣٣٣ باب الهبة وأحكامها ..

٣٣٣ اشارة

٣٣٣ فصل

باب الزيادات	٣٣٣
كتاب الوصايا	٣٣٤
اشاره	٣٣٤
باب الحث على الوصية	٣٣٤
اشاره	٣٣٤
فصل	٣٣٥
فصل	٣٣٦
فصل	٣٣٦
باب الوصية للوارث وغيره من القربات وأحكام الأوصياء	٣٣٧
اشاره	٣٣٧
فصل	٣٣٨
باب ما على وصى اليتيم	٣٣٨
اشاره	٣٣٨
فصل	٣٣٩
باب الوصية المبهمة	٣٤٠
باب الوصية التي يقال لها راحة الموت	٣٤١
باب من تجوز شهادته فى الوصية وشرائط الوصية	٣٤١
اشاره	٣٤١
فصل	٣٤٢
باب نادر	٣٤٣
باب الإقرار	٣٤٣
باب الزيادات	٣٤٣
كتاب المواريث	٣٤٤
اشاره	٣٤٤
باب كيفية ترتيب نزول المواريث	٣٤٤
اشاره	٣٤٤

٣٤٥	فصل فى بيان ذلك
٣٤٥	باب ما يستحق به الموارث وذكر سهامها
٣٤٦	باب ذكر ذوى السهام
٣٤٦	اشاره
٣٤٦	فصل
٣٤٧	فصل فى ميراث الولد
٣٤٧	فصل فى ميراث الوالدين
٣٤٨	فصل فى ميراث الزوجين
٣٤٩	فصل فى ميراث كلاله الأم
٣٤٩	فصل فى ميراث كلاله الأب
٣٥٠	باب فى مسائل شتى
٣٥١	باب من يرث بالقربة دون الفرض
٣٥١	اشاره
٣٥٢	فصل
٣٥٢	باب فى مسائل شتى
٣٥٣	باب ذكر من يرث بالفرض والقربة
٣٥٣	اشاره
٣٥٣	فصل
٣٥٤	فصل
٣٥٥	باب بطلان القول بالعصبه والعلول وكيفية الرد
٣٥٥	اشاره
٣٥٥	فصل
٣٥٦	فصل
٣٥٦	باب بيان أن فرض البنيتين الثلثان
٣٥٦	اشاره
٣٥٨	فصل

باب أن القاتل خطأ يرث المقتول من التركة لا من الدية ----- ٣٥٨

باب أن المسلم يرث الكافر ----- ٣٥٨

باب أن ولد الولد ولد وإن نزل ----- ٣٥٩

باب الزيادات ----- ٣٥٩

اشاره ----- ٣٥٩

مسألة ----- ٣٦٠

مسألة ----- ٣٦٠

مسألة ----- ٣٦٠

كتاب الحدود ----- ٣٦٠

اشاره ----- ٣٦٠

فصل ----- ٣٦١

فصل ----- ٣٦١

فصل ----- ٣٦٢

فصل ----- ٣٦٢

فصل ----- ٣٦٣

فصل ----- ٣٦٣

باب غير المسلم يفجر بالمسلم ----- ٣٦٤

باب الحد في اللواط والسحق ----- ٣٦٤

باب الحد في شرب الخمر ----- ٣٦٥

باب الحد في السرقة ----- ٣٦٥

اشاره ----- ٣٦٦

فصل ----- ٣٦٦

فصل ----- ٣٦٧

فصل ----- ٣٦٧

باب حد المحارب ----- ٣٦٨

باب الحد في الفرية ----- ٣٦٩

٣٦٩ اشارة

٣٦٩ فصل

٣٧٠ باب الزيادات

٣٧٠ اشارة

٣٧٠ مسألة

٣٧٠ مسألة

٣٧١ مسألة

٣٧١ مسألة

٣٧١ كتاب الديات

٣٧١ اشارة

٣٧١ باب القتل العمد وأحكامه

٣٧١ اشارة

٣٧٢ فصل

٣٧٢ فصل

٣٧٣ فصل

٣٧٣ فصل

٣٧٤ فصل

٣٧٥ فصل

٣٧٥ فصل

٣٧٦ فصل

٣٧٦ باب القتل الخطأ المحض

٣٧٦ اشارة

٣٧٧ فصل

٣٧٧ فصل

٣٧٨ فصل

٣٧٨ فصل

٣٧٩ ----- فصل

٣٧٩ ----- باب القتل الخطأ وشبيه العمد

٣٨٠ ----- باب ديّات الجوارح والأعضاء والقصاص فيها

٣٨٠ ----- اشارہ

٣٨١ ----- فصل

٣٨١ ----- فصل

٣٨١ ----- فصل

٣٨٢ ----- فصل

٣٨٣ ----- باب الزيادات

٣٨٣ ----- اشارہ

٣٨٣ ----- مسألة

٣٨٣ ----- مسألة

٣٨٤ ----- مسألة

٣٨٤ ----- مسألة

٣٨٤ ----- مسألة

٣٨٤ ----- مسألة

٣٨٥ ----- مسألة

٣٨٥ ----- باب فيما يحتاج إليه الناظر في هذا الكتاب

٣٨٥ ----- اشارہ

٣٨٦ ----- فصل

٣٨٦ ----- تعريف المركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

إشارة

شماره كتابشناسی ملی : ایران سرشناسه : گریوانی، خلیل عنوان و نام پدیدآور : فقه القرآن راوندی / قطب الدين راوندی
وضعت نشر : كتابخانه آيت الله مرعشي نجفی، قم توصيفگر : قطب راوندی، سعيد بن هبة الله، -٥٧٣ق. توصيفگر : كتاب فقه
القرآن راوندی توصيفگر : فقه

فقه القرآن جلد ١

الجزء الأول

إشارة

تأليف الفقيه المحدث المفسر الأديب قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندی المتوفى سنة ٥٧٣هـ [صفحة ٣] بسم
الله الرحمن الرحيم رب زدني علما الحمد لله الذي خلق الخلق كما أراد و لم يرد إلا الحكمة والسداد ابتدعهم بقدرته ابتدعا
واخترعهم على مشيئته اختراعا فأغنى بفضلهم كل صغير وأقنى بمنه كل كبير و من أجل مواهبه وأجمل صنائعه هذا العقل الذي
يدرك به سعادة الأبد وينقذ من الشقاوة كل أحد فطوبى لمن عزب أعماله ويؤسى لمن ذل ياهماله ثم لم يرض سبحانه بذلك
لرافته بالمكلفين حتى أمد عقولهم بإرسال الرسل وإنزال الكتب وأكد بالأنطاف الحجة وأوضح بالشرائع المحجة فله الحمد دائما
و له الشكر واصبا بكل ما حمده به أكرم خلائقه عليه وأرضى حامديه لديه فقد أكمل لنا دينه وأتم علينا نعمته ورضى لنا الإسلام
دينا. وصلى الله على محمد سيد المرسلين وخاتم النبيين و على آله الأطهار الأئمة الأخيار الهداة الأبرار الذين أذهب الله عنهم
الرجس وطهرهم تطهيرا. أما بعد فإن الذي حملني على الشروع في جمع هذا الكتاب أني لم أجد من علماء الإسلام قديما
وحديثا من ألف كتابا مفردا يشتمل على الفقه الذي ينطق به كتاب الله [صفحة ٤] و لم يتعرض أحد منهم لاستيعاب مانصبه عليه
لفظه أو معناه وظاهره أو فحواه في مجموع كان على الأفراد صائب هدف المراد و إن صنفوا في الفقه وتفسير القرآن ما لا يحاط
به إلا على امتداد الزمان . والعذر لنا خاصة واضح لأن حجة هذه الطائفة في صواب جميع ما انفردت به من الأحاديث الشرعية
والتكاليف السمعية أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء هي إجماعها لأن إجماعها حجة قاطعة ودلالة موجبة للعلم بكون المعصوم
الذي لا يجوز عليه الخطأ فيه فإن انضاف إلى ذلك كتاب الله أو طريقة أخرى توجب العلم وتثمر اليقين فهي فضيلة ودلالة
تنضاف إلى أخرى و إلا فإجماعهم كفاية. فرأيت أن أولف كتابا في فقه القرآن يغني عن غيره بحسن مبانيه ولا يقصر فهم
القارئ عن معانيه متجنباً فيه الإطالة والتكثير ومتحرراً الإيجاز والتيسير ليكون الناظر فيه أنيساً يصادقه وللغنية رداء يصدقه فجمعت
منه بعون الله تعالى جملة مشروحة أخرجها الاستقراء و إن نسا الله في الأجل ذكرت بعد ذلك ما يقتضيه الاستقصاء و الله الموفق
لما يشاء [صفحة ٥]

كتاب الطهارة

إشارة

اعلم أن الله سبحانه و تعالى بين أحكام الطهارة في القرآن على سبيل التفصيل في موضعين ونبه عليها جملة في مواضع شتى منه خصوصا أو عموما تصريحاً أو تلويحاً. و أنا إن شاء الله أورد جميع ذلك أو أكثر ما فيه على غاية ما يمكن تلخيصه وأستوفيه وأؤمى إلى تعليقه وجهه دليله وأذكر أقوال العلماء والمفسرين في ذلك والصحيح منها والأقوى و إن شبهت شيئا بشيء فعلى جهة المثال لا على وجه حمل أحدهما على الآخر. وأقتصر في جميع ما يحتاج إليه على مجرد ما روى السلف رحمهم الله من المعاني الإلقليل النادر والشاذ الشارد وأقع أيضا بالفاظهم المنقولة حتى لا يستوحش من ذلك و هذا شرطي إلى آخر الكتاب . ولا أجمع إلا ما فرقه أصحابنا في مصنفاتهم و ذلك لأن القياس بالدليل الواضح غير صحيح في الشريعة و هو حمل الشيء على غيره في الحكم لأجل ما [صفحہ ۶] بينهما من الشبه فيسمى المقيس فرعاً والمقيس عليه أصلاً وكذلك الاجتهاد غير جائز في الشرع و هو است فراغ الجهد في استخراج أحكام الشرع وقيل هو بذل الوسع في تعرف الأحكام الشرعية. فأما إذا صح بإجماع الفرقة المحقة حكم من الأحكام الشرعية بنص من الرسول ص مقطوع على صحته على سبيل التفصيل رواه المعصومون من أهل بيته ع ثم طلب الفقيه بعد ذلك دلالة عليه من الكتاب جملة أو تفصيلاً ليضيفها إلى السنة حسماً للشبهة فلا يكون ذلك قياساً ولا اجتهداً لأن القائل والمجتهد لو كان معهما نص على وجه من الوجوه لم يكن ذلك منهما قياساً ولا اجتهداً وهذا واضح بحمد الله . على أن أكثر الآيات التي نتكلم عليها في هذا المعنى فهو ما نبهنا عليه الأئمة من آل محمد ع وهم معدن التأويل ومنزل التنزيل .

فصل

اعلم أن الأدلة كلها أربعة حجة العقل والكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب و هو غرضنا هاهنا فهو القرآن في دلالته على الأحكام الشرعية والمستدل بالكتاب على ما ذكرناه يحتاج إلى أن يعرف من علومه خمسة أصناف [صفحہ ۷] العام والخاص والمحکم والمتشابه والمجمل والمفسر والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ . أما العموم والخصوص قليلا يتعلق بعموم قد دخله التخصيص كقوله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَ هَذَا عام في كل مشركة حرة كانت أو أمة وقوله وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ خَاص في الحرائر فقط فلو تمسك بالعموم غلط وكذلك قوله فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ عَام وقوله مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ خَاص في أهل الكتاب . و أما المحكم والمتشابه فليقتض بالمحكم ويفت به دون المتشابه . و أما المجمل والمفسر فليعمل بالمفسر كقوله تعالى أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ هَذَا غير مفسر وقوله فَسَبِّحْ لِلَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ مفسر بإجماع المفسرين لأنه فسر الصلوات الخمس لأن قوله حِينَ تُمْسُونَ عَنِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ عَنِ الصُّبْحِ وَ عَشِيَّاتٍ عَنِ الْعَصْرِ وَ حِينَ تَظْهَرُونَ الظُّهْرِ . و أما المطلق والمقيد فليبنى المطلق على المقيد إذا كانا في حكم واحد كقوله تعالى وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ هَذَا مطلق في العدل والفاسق وقوله وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ مقيد بالعدالة فيبنى المطلق عليه . قرآن- ١٦١- ٢٠١ قرآن- ٢٤٩- ٣٠٦ قرآن- ٣٦٢- ٣٨٤ قرآن- ٣٩٧- ٤٥٠ قرآن- ٥٨٨- ٦٠٥ قرآن- ٦٢٨- ٦٧٨- قرآن- ٧٣٨- ٧٥١ قرآن- ٧٨٢- ٧٩٧ قرآن- ٨١٢- ٨١٨ قرآن- ٨٣٢- ٨٤٧ قرآن- ٩٣٧- ٩٧٥ قرآن- ١٠١٣- ١٠٤٤ [صفحہ ٨] و أما الناسخ والمنسوخ فليقتض بالناسخ دون المنسوخ كآية العدة بالحول والآية التي تضمنت العدة بالأشهر . ويأتي بيان جميع ذلك إن شاء الله تعالى

باب وجوب الطهارة وكيفيةها وما به تكون وما ينقضها

الدليل على هذه الأشياء الأربعة التي هي مدار الطهارتين و مايقوم مقامهما عندالضرورة اثنان من المائدة والنساء وهما قوله تعالى

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وَقُولُوا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ وظاهر هذا الخطاب متوجه إلى من كان على ظاهر الإيمان فأما الكافر فلا يعلم بهذا الظاهر أنه مخاطب به ويعلم بآية أخرى ودلالة عليه به أخرى . وإنما أمر المؤمنون به وهو واجب على الكل لأنه بعد الدخول في الملة و من أتى الإسلام يؤمر به ثم يؤمر بفروعه . على أنه يمكن أن يقال إن التخصيص هاهنا ورد للتغليب والتشريف وإن كان الكل مراداً كقوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا أَلا تَرَى أَنْ أَسْبَابَ التَّكْلِيفِ التي حسن الخطاب لأجلها حاصله للمؤمن والكافر يوضح ذلك ويبينه قوله تعالى يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ وَلَا خِلَافَ - قرآن- ١٣٢-٢٢١-قرآن- ٢٣٠-٢٩٥-قرآن- ٦٥٧-٧١٨-قرآن- ٨٢٧-٨٦٢ [صفحہ ٩] أنه ينبغي أن يحمل على عمومته في كل ما هو عبادة الله وإن كان خاصاً في المكلفين منهم الذين أوجب الله ذلك عليهم أوندبهم إليه والآية متوجهة إلى جميع الناس ممن يصح مخاطبته مؤمنهم وكافرهم لحصول العموم فيها إلا من ليس بشرائط التكليف على ما ذكرناه . فالكافر إذا لا بد أن يكون مخاطباً بالصلاة وبجميع أركان الشريعة لكونها واجبة عليه لأنه مذموم بتركها متمكن من أن يعلم وجوبها ويعاقب غداً عليه أيضاً ألا تری إلى قوله تعالى حكاية عن الكفار قالوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . ولا يقدح في وجوب ذلك بأنه إذا أسلم لا يجب عليه قضاء ما فاتته لأن القضاء هو الفرض الثاني . فإن قيل كيف يجوز أن يكون من مخاطبين بذلك ولم يكن من موجودين في ذلك الوقت ومن المحال أن يخاطب المعدوم . قلنا الأوامر على ضربين أحدهما على الإطلاق فالمأمور يجب أن يكون قادراً مزاح العلة فضلاً على وجوده والآخر يكون أمراً بشرط فالمأمور لا يجب أن يكون كذلك في الحال ولكن بشرط أن يوجد ويصير قادراً مزاح العلة متمكناً . وإذ اثبت هذا فأوامر الله تعالى وأوامر الرسول ع كانت أوامر للمكلفين الموجودين في ذلك الزمان على تلك الصفات وكانت أوامر لمن بعدهم بشرط أن يوجدوا ويصيروا قادرين مترددي الدواعي على ما ذكرناه والأمر على هذا الوجه يكون حسناً فإنه يحسن من الواحد منا أن يأمر النجار بإنجار باب غدا بشرط أن يمكنه مما يحتاج إليه من الآلات وغيرها وإن لم يمكنه في الحالة . وإنما أوردت هذه الجملة استيناساً للناس للناظر فيه وهو التنبيه للفقهاء - قرآن- ٤٥٨-٤٨٩ [صفحہ ١٠]

باب الوضوء

اشاره

أما قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ . فإنه يدل بظاهره على وجوب أربعة أفعال مقارنة للوضوء ويدل من فحواه على وجوب النية فيه لأنه عمل والأعمال بالنيات . ثم اعلم أن القيام إلى الصلاة ضربان أحدهما أن يقوم للدخول فيها والآخر أن يتأهب باستعمال الطهارة للشرع فيها فالأول لا يصح من دون الثاني والثاني إنما يجب بشرط تقدم الأول فبهذا الخطاب أمرهم الله أنهم إذا أرادوا القيام إلى الصلاة وهم على غير طهر أن يغسلوا وجوههم ويفعلوا ما أمرهم الله به فيها . وحذف الإرادة لأن في الكلام دلالة عليه ومثله قوله تعالى فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مَعْنَاهُ إِذَا أَرَدْتَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فَاسْتَعِذْ وَقَوْلُهُ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ مَعْنَاهُ فَأَرَدْتَ أَنْ تَقِيمَ لَهُمُ الصَّلَاةَ . والذي يدل عليه هو أن الله أمر بغسل الأعضاء إذا قام إلى الصلاة بقوله إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ لَا يَغْسِلُ أَعْضَاءَهُ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ إِلَيْهَا لِيُصَلِّيَ إِلَّا وَقَدْ غَسَلَ الْأَعْضَاءَ أَوْ فَعَلَ مَا قَامَ مَقَامَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ إِذَا أَرَدْتَ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلْ أَعْضَاءَكَ فَأَمَرَ بِغَسْلِ الْأَعْضَاءِ فَتَبَتِ أَنَّ الْغَسْلَيْنِ وَالْمَسْحَيْنِ كِلَاهُمَا وَاجِبٌ فِي هَذِهِ الطَّهَارَةِ . ويدل قوله تعالى

ما آتاكمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَ ما نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا على -قرآن- ١٨-١٧٩-قرآن- ٦٧٦-٧١٧-قرآن- ٧٦٢-٨٠٧-قرآن- ٩١٧-٩٥٣-قرآن- ١٢٢٥-١٢٨٥ [صفحہ ١١] وجوب عشر کیفیات مقارنة للوضوء و على وجوب أربعة أشياء قبل الوضوء وهى ترکان وفعلا .

فصل

و إذا ثبت وجوب الطهارة لأن الله أمر بها والأمر فى الشرع يحمل على الوجوب لا يحمل على الندب إلا لقرينة فاعلم أنهم اختلفوا هل يجب ذلك كلما أراد القيام إلى الصلاة أو فى بعضها أو فى أى حال هى . فقال قوم المراد به إذا أراد القيام إليها و هو على غير طهر و هو المروى عن ابن عباس وجابر . وقيل معناه إذا قمتم من نومكم إلى الصلاة وروى أن الباقى سئل ما المراد بالقيام إليها فقال المراد به القيام من النوم -روایت- ١-٢-روایت- ٩-٨٤ . وقيل المراد به جميع حال قيام الإنسان إلى الصلاة فعليه أن يجدد طهر الصلاة عن عكرمه و قال كان على ع يتوضأ لكل صلاة و يقرأ هذه الآية -روایت- ١-٢-روایت- ١٩-٦٤ و هذا محمول على الندب و عن ابن سيرين كان الخلفاء يتوضئون لكل صلاة و عن ابن عمر كان الفرض أن يتوضأ لكل صلاة ثم نسخ ذلك بالتخفيف فقد حدثته أسماء بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة بن أبى عامر الغسيل حدثها أن النبى ص أمر بالوضوء عند كل صلاة فشق ذلك عليه فأمر بالسواك ورفع عنه الوضوء إلا من حدث فكان عبد الله يرى ذلك فرضا -روایت- ١-٢-روایت- ٣٩-٢١٤ [صفحہ ١٢] وروى سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبى ص كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان عام الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال عمر يا رسول الله صنعت شيئا ما كنت تصنعه فقال عمدا فعلته -روایت- ١-٢-روایت- ٣٦-١٨٣

فصل

والآية تدل على جميع ما ذكرناه من الواجب والندب لغه وأقوى الأقوال ما حكيناه أولا من أن الفرض بالوضوء يتوجه إلى من أراد الصلاة و هو على غير طهر فأما من كان متطهرا فعليه ذلك استحبابا . و قال الحسين بن على المغربى معنى إذا قمتم إذا قمتم عليها وهممتم بها قال الراجز للرشيد -قرآن- ٢٣٢-٢٤٢ ما قاسم دون الفتى ابن أمه || و قدر ضيناه فقم فسمه فقال يا أعرابى ما رضيت أن تدعوننا إلى عقدة الأمر له قعودا حتى أمرتنا بالقيام فقال قيام عزم لا قيام جسم و قال خزيم الهمدانى فحدثت نفسى أنها أوحى إليها || أتنا عشاء حين قمنا لنهجع أى حين عزمنا للهجوع . و قال قوم إن الله تعالى أنزل هذه الآية إعلاما للنبى ص أنه لا وضوء عليه واجبا إلا إذا قام إلى الصلاة و ما يجرى مجراها من العبادات لأنه كان إذا أحدث امتنع من الأعمال كلها حتى نزلت هذه الآية فأباح الله له بها أن يفعل ما بدا له من الأعمال بعد الحدث توضأ أو لم يتوضأ إلا لعمل الصلاة فإنه [صفحہ ١٣] يجب عليه أن يتوضأ له . و فى الآية نيف وعشرون حكما سوى التفرعات الداخلة تحتها والامتحان يستخرجها فالحوادث غير متناهية وعموم النصوص أيضا غير متناهية و إن كانت النصوص متناهية فلاحاجة إلى القياس شرعا .

فصل

و قوله فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ أمر منه تعالى بغسل الوجه والأمر شرعا يقتضى الوجوب وإنما يحمل على الندب لقرينة و غير ممتنع أن

يراد باللفظ الواحد في الحالين لأنه لا تنافى بينهما. والغسل جريان الماء أو كالجريان فقد رخص عند عوز الماء مثل الدهن واختلفوا في حد الوجه الذي يجب غسله فحدده عندنا من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولا و مداخل بين الإبهام والوسطى عرضا و ماخرج عن ذلك فلا يجب غسله و ما نزل من المحادر لا يجب غسله . والدليل عليه من القرآن جملة قوله وَ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ قَدِّينَهَا ع . و أما ما غطاه الشعر كالذقن والصدغين فإن إمرار الماء على ما علا عليه من الشعر يجزى من غسل ما بطن منه من بشرة الوجه . و الذي يدل عليه أن ما ذكرناه مجمع على أنه من الوجه و من ادعى الزيادة فعليه الدلالة و لا دليل شرعا لمن خالفنا فيه . و قال عبد الجبار لو خيلنا والظاهر لكان بعدنات اللحية يجب إيصال الماء -قرآن- ٢٩-٩-قرآن- ٤٨٥-٥١٧ [صفحة ١٤] إلى البشرة التي هي تحتها كما يلزم ذلك من لالحية له إلا أن الدلالة قامت على زوال وجوب ذلك بستر اللحية والآية تدل عليه لأن إفاضة الماء على ما يقابل هذه البشرة و ماسقط من اللحية عن الوجه فلا يلزم فيه على وجه . و إن نبت للمرأة لحية فكمثل الرجل . و كل مسألة شرعية لها شعب و وجوه فإذا سألك عنها سائل فتبث في الجواب فلا تجبه بلا أو بنعم على العجلة و تصفح حال المستفتي فإن كان عاميا يطلب الجواب ليعمل به ويعول عليه فاستفسره عن الذي يقصده ويريد الجواب عنه فإذا عرفت ما يريد به بعينه أجبت عنه و لا تتجاوز إلى غيره من الوجوه فليس مقصود هذا السائل إلا الوجه الذي يريد بيان حكمه ليعمل به و إذا كان السائل معاندا يريد الإعنات تستفسره أيضا عن الوجه الذي يريد من المسألة فإذا ذكره أفتيته عنه بعينه و لا تتجاوز به إلى غيره أيضا فليس مقصوده طلب الفائدة وإنما هو يطلب المعاندة فضيق عليه سبيل العناد و إن كان السائل مستفيدا يطلب بيان وجوه المسألة والجواب عن كل وجه ليعلمه ويستفيدة فأوضح له الوجوه كلها واجعل الكلام منقسما لثلا يذهب شيء من بابه و هذا العمرى استظهار للعالم في جميع العلوم إن شاء الله تعالى .

فصل

و قوله وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ عطف على وَجْوهكم فالواجب غسلهما . ويجب عندنا غسل الأيدي من المرافق وغسل المرافق معهما إلى رءوس الأصابع و لا يجوز غسلها من الأصابع إلى المرافق إلا عند الضرورة فقد قال الله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ . و إلى في الآية بمعنى مع كقوله وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ . -قرآن- ٩-٣٨-قرآن- ٤٨-٥٧-قرآن- ٢٢٨-٢٦٨-قرآن- ٣٠٣-٣٤٤ [صفحة ١٥] وإنما قلنا ذلك لأن إلى قد تكون بمعنى الغاية و قد تكون بمعنى مع حقيقة فيهما و لا خلاف بين أهل اللسان أن كل لفظة مشتركة بين معنيين أو معان كثيرة إنما يتميز بعضها دون بعض بما يقترن إليها من القرائن فإذا صح اشتراك لفظة إلى في معنى الغاية ومعنى مع حقيقة لاستعارة و مجازا وانضاف إلى واحد منهما و هو ما ذكرناه إجماع الطائفة ثبت ما أردناه من وجوب ابتداء غسل الأيدي من المرافق وغسلها معها إلى رءوس الأصابع . و قد قال جماعة من الخاصة والعامة أن حمل إلى في هذا الموضع على معنى مع أولى من حمله على معنى الغاية لأنه أعم و فيه زيادة في فائدة الخطاب واحتياط في الطهارة واستظهار بدخول المرافق في الوضوء و في معنى الغاية إسقاط الفائدة وترك الاحتياط وإبطال سائر ما ذكرناه ويؤكد ذلك قراءة أهل البيت ع فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق . على أن المرتضى رضى الله عنه قال إن الابتداء في غسل اليدين للوضوء من المرافق والانتهاء إلى أطراف الأصابع الأولى أن يكون مسنونا و مندوبا إليه لا أن يكون فرضا حتما والفقهاء يقولون لعل هو مخير بين الابتداء بالأصابع و بين الابتداء بالمرافق . و قال الزجاج لو كان المراد بإلى مع لوجب غسل اليد إلى الكتف لتناول الاسم له قال وإنما المراد بإلى الغاية والانتهاء لكن المرافق يجب غسلها مع اليدين . و هذا الذي ذكره ليس بصحيح لأننا لو خيلنا و ذلك لقلنا بما قاله لكن [صفحة ١٦] أخرجه دليل و هو إجماع الأمة على أن من بدا من المرافق كان

وضوؤه صحيحا و إذا جعلت غايةً ففيه الخلاف . واختلف أهل التأويل في ذلك فقال مالك بن أنس يجب غسل اليدين إلى المرفقين و لا يجب غسل المرفق و هو قول زفر . وقال الشافعي لا أعلم خلافا في أن المرافق يجب غسلها . وقال الطبري غسل المرفقين و مافوقهما مندوب إليه غير واجب و قد اعتذر له بأن معنى كلامه أن وجوب ذلك يعلم من السنة لا من الآية . وإنما اعتبرنا غسل المرافق لإجماع الأمة على أن من غسلهما صحت صلاته و من لم يغسلهما ففيه الخلاف . وقيل الآية مجمله فالواجب الرجوع إلى البيان و قد ثبت أنه ص غسلهما فيما حكاه كبار الصحابة في صفته وضوئه فصار فعله بيانا للآية كما أن قوله كذلك . و ليس لأحد أن يقول إن ظاهر قوله فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وجب أن يكون المرفق غايةً في الوضوء لا أن يكون مبدؤا به أو يغسل المرفق معها . لأننا قدينا بأن إلى بمعنى مع والغاية على سبيل الحقيقة و قرينه إجماع الأمة أن غسل المرافق واجب فلو كان إلى للغاية هنا لم يلزم غسل المرفق على مقتضى وضع اللغة لأن ما بعد إلى إذا كانت للغاية لا يدخل فيما قبلها إلا فلا تكون غاية . -قرآن- ٧٠٩-٧٦٠ [صفحہ ١٧]

فصل

قوله وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ مجمله فعليه معطوفه على الجملة المتقدمة وهي تقتضي الإيجاب حيث تقتضيه الأولى و تتناول الندب حيث تتناوله الأولى و لا فرق بين المقتضيين في الجملتين على حال لمكان الواو العاطفة . وكذلك يجب أن يكون حكم أرجلكم حكم رءوسكم لمكان واو العاطفة أيضا سواء كان عطفا على اللفظ أو على المحل لأن جميع ذلك اسم لشيء واحد و هو الوضوء فإن اقتصر على بعضها اختيارا فلا وضوء . فإذا ثبت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في صفته المسح فقال قوم يمسح منه ما يقع عليه اسم المسح و هو مذهبنا و به قال عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد والشافعي . و قال مالك يجب مسح جميع الرأس . و قال أبو حنيفة لا يجوز مسح الرأس بأقل من ثلاثة أصابع و هذا عندنا على الاستحباب . و لا يجوز المسح عندنا إلا على مقدم الرأس و هو المروى عن ابن عمر والقاسم بن محمد والطبري و لم يعتبره أحد من الفقهاء وقالوا أى موضع مسح أجزاءه . وإنما اعتبرنا المسح ببعض الرأس فضلا على النص من آل محمد لدخول الباء الموجبة للتبويض لأن دخولها في الإثبات في الموضع الذي يتعدى الفعل فيه بنفسه لا وجه له غير التبويض و إلا لكان لغوا وحملها على الزيادة لا يجوز مع إمكانها على فائدة مجمدة . -قرآن- ٧-٢٩ [صفحہ ١٨] فإن قيل يلزم على ذلك المسح ببعض الوجه في التيمم في قوله فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ مِنْهُ قلنا كذلك نقول فإن في التيمم مسح الوجه بين قصاص الشعر إلى طرف الأنف على مانصوا عليه . و من غسل الرأس فإنه لا يجزئه عن المسح عندنا وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا يجزئه لأنه يشتمل عليه . و هذا غير صحيح لأن حد المسح شرعا هو إمرار العضو الذي فيه نداوة على العضو الممسوح من غير أن يجري عليه الماء والغسل لا يكون إلا بجريان الماء عليه بعلاج و غير علاج فمعناهما مختلف و لو كانا واحدا لما ورد الأمر بهما واقتصر بقوله فَأَغْسِلُوا و لم يقل بعده وَ امْسَحُوا و ليس إذا دخل المسح في الغسل يسمى الغسل مسحا كما أن العمامة لا تسمى خرقة و إن كانت تشتمل على خرق كثيرة . و قال الشافعي الأذنان ليستا من الوجه و لا من الرأس . -قرآن- ٦٦-١٠٧-قرآن- ٥٥٢-٥٦١-قرآن- ٥٧٨-٥٨٨

فصل

و قوله وَ أَرْجُلُكُمْ من قرأها بالجر عطفها على اللفظ و ذهب إلى أنه يجب مسح الرجلين كما وجب مسح الرأس و من نصب

فكمثله لأنه ذهب إلى أنه معطوف على موضع الرؤوس فإن موضعهما نصب لوقوع المسح عليهما فالقراءتان جميعا تفيضان المسح على ماذهب إليه . وممن قال بالمسح ابن عباس و الحسن البصرى والجبائى والطبرى وغيرهم . وعندنا أن المسح على ظاهرهما من رؤوس الأصابع إلى الكعبيين . -قرآن- ٩-٢١ قال ابن عباس وأنس الوضوء غسلتان ومسحتان -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-٤٨ . [صفحہ ١٩] وقال عكرمة ليس على الرجلين غسل إنما فيهما المسح و به قال الشعبي و قال ألا ترى أن فى التيمم مسح ما كان غسلا ويلغى ما كان مسحاً . و قال قتادة افترض الله مسحين وغسلين . وروى أوس بن أوس قال رأيت النبى ص توضأ ومسح على نعليه ثم قام وصلى وكذلك روى حذيفة -رواية- ١-٢-رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٩٦ وروى حبة العرنى رأيت عليا ع شرب فى الرحبة قائما ثم توضأ ومسح على نعليه -رواية- ١-٢-رواية- ١-٢-رواية- ٢١-٨٠ ووصف ابن عباس وضوء رسول الله ص و أنه مسح على رجله و قال إن فى كتاب الله المسح ويأبى الناس إلا الغسل -رواية- ١-٢-رواية- ١-٢-رواية- ٣-١١٩ . والغسل فى اللغة إجراء الماء على الشئ على وجه التنظيف والتحسين وإزالة الوسخ عنه ونحوها ومسحه بالماء إيصال رطوبته إليه فقط كما ذكرناه . و قال على ع ما نزل القرآن إلا بالمسح -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٤٥ و أما الكعبان فهما عندنا الناتئان فى وسط القدم و به قال محمد بن الحسن الشيبانى و إن أوجب الغسل . و قال أكثر الفقهاء هما عظما الساقين . يدل على ماقلناه أنه لو أراد ما قالوا لقال سبحانه إلى الكعب لأن فى الرجلين منها أربعة . فإن ادعوا تقديرا بعد قوله وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ أى كل واحدة إلى الكعبيين كما فى قولهم اكسنا حلة أى اكس كل واحد منا حلة فذلك مجاز وحمل الكلام على الحقيقة إذا أمكن أولى و هو قولنا . -قرآن- ٢٦٣-٢٩٩ [صفحہ ٢٠] فإن قيل كيف قال إلی الكعبيين و على مذهبكم ليس فى كل رجل إلا كعب واحد . قلنا إنه تعالى أراد رجلى كل متطهر و فى الرجلين كعبان و لو بنى الكلام على ظاهره لقال وأرجلكم إلى الكعب والعدول بلفظاً أرجلكم إلى أن المراد بهارجلا كل متطهر أولى من حملها على كل رجل . -قرآن- ٢٠-٣٥-قرآن- ٢٠٧-٢١٦

فصل

إن قيل القراءة بالجرح فى أرجلكم ليست بالعطف على الرؤوس فى المعنى وإنما عطف عليها على طريق المجاورة كما قالوا جرح ضب خرب وخرب من صفات الجرح لا الضب . قلنا أولا . إن العرب لم تتكلم به إلا ساكنا فقالوا خرب فإنهم لا يقفون إلا على الساكن فلا يستشهد به و بعد التسليم فإنه لا يجوز فى الآية من وجوه أحدها ما قال الزجاج إن الإعراب بالمجاورة لا يكون مع حرف العطف و فى الآية حرف العطف الذى يوجب أن يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه و ما ذكره ليس فيه حرف العطف فأما قول الشاعر فهل أنت إن ماتت أتانك راحل || إلى آل بسطام بن قيس فخطب قالوا جر مع حرف العطف الذى هو الفاء فإنه يمكن أن يكون أراد الرفع وإنما جر الراوى وهما و يكون عطفا على راحل فيكون قد أقوى لأن القصيدة مجرورة و قال قوم أراد بذلك الأمر وإنما جر لإطلاق الشعر . والثانى أن الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس فأما مع [صفحہ ٢١] حصول اللبس فلا يجوز ولا يلتبس على أحد أن خرب صفة جرح لا ضب و ليس كذلك فى الآية لأن الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة فالاشتباه حاصل هنا ومرتفع هناك . و أما قوله و حور عين فى قراءة من جرهما فليس بمجرور على المجاورة بل يحتمل أمرين أحدهما أن يكون عطفا على قوله يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلِدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَ أَبَارِيقَ وَ كَأْسٍ مِنْ مَّعِينٍ إلى قوله وَ حُورٌ عَيْنُهُنَّ عطف على أكواب وقولهم إنه لا يطاف إلا بالكأس غير مسلم بل لا يمتنع أن يطاف بالهور العين كما يطاف بالكأس و قد ذكر فى جملة ما يطاف به الفاكهة واللحم . والثانى أنه لما قال أولئك الْمُقَرَّبُونَ فى جَنَاتِ النَّعِيمِ عطف بقوله وَ حُورٌ عَيْنٌ على جَنَاتِ النَّعِيمِ فإنه قال هم فى جنات النعيم و فى مقاربة أو معاشرة حور عين ذكره أبو على الفارسى . و من

قال القراءة بالجر يقتضى المسح على الخفين فقوله باطل لأن الخف لا يسمى رجلا فى لغته ولا شرع والله أمر بإيقاع الفرض على ما يسمى رجلا على الحقيقة. -قرآن- ٢٧٨-٣٥٧-قرآن- ٣٦٩-٣٨٢-قرآن- ٥٦٣-٦٠٦-قرآن- ٦١٨-٦٣١-قرآن- ٦٣٧-٦٥٣

فصل

و إن قيل فى القراءة بالنصب فى أرْجُلِكُمهى معطوفه على قوله وَ أَيْدِيكُمْ فى الجملة الأولى. -قرآن- ٣٤-٤٣-قرآن- ٦٥-٧٧ [صفحة ٢٢] فيقال إن هذا غير صحيح لأنه لا يجوز أن يقول القائل اضرب زيدا وعمرا وأكرم بكرا وخالدا ويريد بنصب خالدا العطف على زيدا وعمرا المضروبين لأن ذلك خروج عن فصاحة الكلام ودخول فى معنى اللغز فإن أكرم المأمور خالدا فيكون ممثلا لأمره معذورا عند العقلاء وإن ضربه كان ملوما عندهم وهذا ما لا محيص عنه . على أن الكلام متى حصل فيه عاملان قريب وبعيد لا يجوز إعمال البعيد دون القريب مع صحة حملة عليه وبمثله ورد القرآن وفصيح الشعر قال تعالى وَ أَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا و لو أعمل الأول لقال كما ظننتموه و قال آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا و لو أعمل الأول لقال أفرغه و قال هاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ و لو أعمل الأول لقال هاؤم اقرءوه و إليه ذهب البصريون . فأما من يختار إعمال الأول من الكوفيين فإنه لا يجيز ذلك فى مثل الموضع الذى نحن فيه و ليس قول إمري القيس -قرآن- ٤٥٧-٥١٨-قرآن- ٥٦١-٥٩٠-قرآن- ٦٢٨-٦٥١ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة || كفانى و لم أطلب قليل من المال من قبيل مانحن بصده إذ لم يوجه فيه الفعل الثانى إلى ماوجه إليه الأول وإنما أعمل الأول لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً و لو لم يرد هذا ونصب لفسد المعنى و على هذا يعمل الأقرب أبداً أنشد سيويه قول طفيل جرى فوقها فاستشعرت لون مذهب [صفحة ٢٣] و قال كثير قضى كل ذى دين فوفى غريمه || وعزه ممطول معنى غريمها و لو أعمل الأول لقال فوفاه غريمه والاستدلال بقوله ممطول معنى غريمها أولى لأن قوله عزه مبتدأ وممطول خبره ومعنى كذلك و كل واحد منهما فعل للغريم فلا يجوز رفعه بممطول فيبقى معنى و قد جرى خبراً على عزه و هو فعل لغيرها فيجب إبراز ضميره . فأما من قال إن قوله وَ أَرْجُلُكُمْ منصوبةً بتقدير واغسلوا أرجلكم كما قال -قرآن- ٢٧٥-٢٨٧ متقلداً سيفاً ورمحا و علفتها تبنا وماء بارداً فقد أخطأ أيضاً لأن ذلك إنما يجوز إذا استحال حملة على ما فى اللفظ فأما إذا جاز حملة على ما فى اللفظ فلا يجوز هذا التقدير.

فصل

وقد ذكرنا من قبل أن قوله وَ أَرْجُلُكُمْ بالنصب معطوف على موضع بِرُؤُسِكُمْ لأن موضعها النصب والعطف على الموضع جائز حسن كما يجوز على اللفظ لافرق بينهما عند العرب فى الحسن لأنهم يقولون لست بقائم ولا قاعداً أو لا قاعد و إن زيدا فى الدار وعمرو فرفع عمرو بالعطف على الموضع كما نصب قاعداً لأنه معطوف على محل بقائم قال الشاعر -قرآن- ٢٩-٤١-قرآن- ٦٦-٧٦ معاوى إننا بشر فأسجح || فلسنا بالرجال ولا الحديداً مقدراً لكل شبهة. وصح أن الحكم فى الآية المسح فى الرجلين و قد تقل الشبهة فى القراءة [صفحة ٢٤] بالجر على ما قدمناه . و من قال يجب غسل الرجلين لأنهما محدودتان كاليدين فقوله ليس بصحيح لأننا لا نسلم أن العلة فى كون اليدين مغسولتين كونهما محدودتين وإنما وجب غسلهما لأنهما عطفتا على عضو مغسول و هو الوجه وكذلك إذا عطف الرجلان على ممسوح و هو الرأس وجب أن يكونا ممسوحين والفصاحة فيما قال الله فى الجملتين ذكر معطوفاً ومعطوفاً عليه أحدهما محدود والآخر غير محدود فيهما. وروى أن الحسن قرأ وأرجلكم بالرفع فإن صحت هذه

القراءة فالوجه أنه الابتداء وخبره مضمّر أى وأرجلكم ممسوحة كما يقال أكرمت زيدا وأخوه أى وأخوه أكرمته فأضمّره على شريطة التفسير واستغنى بذكره مرة أخرى إذا كان فى الكلام الذى يليه ما يدل عليه و كان فيما أبقي دليل على ما ألقى فكأن هذه القراءة و إن كانت شاذة إشارة إلى أن مسح الرأس ببقية النداءة من مسح الرأس كما هو. ويدل أيضا على وجوب الموالاة لأن الواو إذا واو الحال فى قوله وأرجلكم بالرفع .

فصل

وهذه الآية تدل على أن من غسل وجهه مرة وذراعيه مرة مرة أدى الواجب على مافصله الأئمة ع ودخل في امتثال مايقضيه الظاهر لأن لفظ الأمر يدل على المرة الواحدة ويحتاج على الاختصار أو التكرار إلى دليل آخر فلما ورد أن النبي ص توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين علم أن الفرض [صفحة ٢٥] مرة واحدة والثانية سنة لأن الآية مجمله ويبانها فعله ع . وكذلك تدل الآية على أنه لايجوز أن يجعل مكان المسح غسلا ولا بدل الغسل مسحاً لأن الله أوجب بظاهر الآية الغسل في الوجه واليدين وفرض المسح في الرأس والرجلين فمن مسح ماأمر الله بالغسل أوغسل ماأمر بالمسح لم يكن ممثلاً للأمر لأن مخالفة الأمر لاتجزى في مثل هذاالموضع . وتدل الآية أيضا على أنه يجب تولى المتطهر وضوءه بنفسه إذا كان متمكنا من ذلك ولايجزيه سواه لأنه قال فَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ أَنْ يَكُونَوا غَاسِلِينَ وَمَا مَسَحِينَ وَالظَّاهِر يَقْتَضِي تَوَلَّى الْفِعْلَ حَتَّى يَسْتَحِقَّ التَّسْمِيَةَ لِأَن مِنْ وَضْأِهِ غَيْرُهُ لَا يَسْمَى غَاسِلًا وَلَا مَاسِحًا عَلَى الْحَقِيقَةِ . ويزيد ذلك تأكيدا - قرآن - ٤٥٧-٤٦٦ ماروى أن الرضاع رأى المأمون يتوضأ بنفسه والغلام يصب الماء عليه فقراءعَ وَلَا يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا - روايت - ١- ٢- روايت - ١٠- ١٢٠ فإذا كان هذامكروها فينبغى أن يكون الأول محظورا . وفي الآية أيضا دلالة على أن من مسح على العمامة أوالخفين لايجزيه لأن العمامة لاتسمى رأسا والخف لايسمى رجلا كما لايسمى البرقع ومايستر اليدين وجهها ولايدا . وماروى في المسح على الخفين أخبار آحاد لايرتك لها ظاهر القرآن على أنه روى المخالف عن أمير المؤمنين ع أنه قال نسخ ذلك بهذه الآية ولذلك قال ع لمن شهد لمسح الخفين أقبل المائدة أم بعدها عند عمر فقالوا لاندري فقال ع كان قبل المائدة - روايت - ١- ٢- روايت - ٣٥- ١٦٥ . [صفحة ٢٦]

فصل

و فى هذه الآيـة دلالة على أن الطهارة تفتقر إلى النيـة سواء كانت وضوءاً أو غسلاً أو ما يقوم مقامهما من التيمم و هو مذهب الشافعى أيضاً. و قال أبو حنيفة الطهارة بالماء لا تفتقر إلى النيـة والتيمم لا بد فيه من نيـة. والدليل على صحـة ما ذكرناه أن قوله إذا قُمْتُ إلى الصَّلَاةِ فَاعْسِلْهُوَ تقديره أى فاعسلوا للصلاة وإنما حذف ذكر الصلاة اختصاراً ومذهب العرب فى ذلك واضح لأنهم إذا قالوا إذا أردت لقاء الأمير فلبس ثيابك تقديره فلبس ثيابك للقاء الأمير. و إذا أمر بالغسل للصلاة فلا بد من النيـة لأن بالنيـة يتوجه الفعل إلى الصلاة دون غيرها. -قرآن- ٢٤٧-٢٨٣ وقوله ع الأعمال بالنيات -روايت- ١-٢-روايت- ١٤-٣٢ يؤكده .

فصل

وإذا صح بظاهر تلك الآية أن أفعال الوضوء الواجبة المقارنـة له خمس النيـة وغسل الوجه وغسل اليدين ومسح الرأس ومسح

الرجلين. فاعلم أن في الآية أيضا دلالة على وجوب كفياتها العشر المقارنة له بظاهرها و من فحواها و لو لالنصوص المجمع على صحتها في وجوب هذه الواجبات وغيرها الموجبة علما وعملا- لما أوردنا هذه الاستدلالات التي ربما يقال لنا إنها على أسلوب استخراجات الفقهاء إلا أنهم يرحمون رجما فيما طريقه العلم ونحن بعد أن قبلناه علما بالإجماع من الفرق المحقة الذي هو حجة نتجاذب أهداب تلك [صفحته ٢٧] الاستدلالات ونتشبث بهانضيف بذلك فضيلة إلى فضيلة على أن أكثر مانتبينه من أئمة الهدى ع . ولعمري إن الله قد أغنى الخلق عن التعسف بين وفصل الشريعة على لسان رسوله ص وألسنة حججه ع ما أجمله في كتابه من الأحكام لما في مجمل الكتاب وتفصيل السنة من دواء العليل وشفاء الغليل ماتصير الألفاظ الإلهية بهما أقوى وأبلغ . وكلا- الأمرين من الله جملة وتفصيلا ليس للرسول والأئمة ع في شيء من ذلك اجتهاد إنما هو علم علمهم الله نعمه عليهم ورحمة للعالمين حتى أرش الخدش .

فصل

والآية تدل على وجوب الترتيب في الوضوء من وجهين أحدهما أن الواو توجب الترتيب لغه على قول الفراء و أبي عبيد وشرعا على قول كثير من الفقهاء ولقوله ع ابدءوا بما بدأ الله به -رواية ١-٢-رواية ١٤-٣٩ . والثاني و هو على قول الجمهور أن الله أوجب على من يريد القيام إلى الصلاة إذا كان محدثا أن يغسل وجهه أولا لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا والفاء توجب الترتيب والتعقيب بلا- خلاف فإذا ثبت أن البداءة بالوجه هو الواجب ثبت في باقي الأعضاء لأن أحدا لا يفرق . ويقويه - قرآن-١٢٨-١٦٤ قوله ع للأعرابي حين علمه الوضوء فقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به -رواية ١-٢-رواية ٣-٨٢ فإن كان رتب فهو كما نقول و إن لم يرتب لزم أن يكون من رتب [صفحته ٢٨] لا-يجزيه وقد أجمعت الأمة على خلافه . و قال أبو مسلم بن مهزيب أجد ما يقال على من أجاز وقوع الطهارة بغير الترتيب أنه قد ثبت أن فاعله مسيء بفعله والمسيء معاقب والاحتراز عن العقاب واجب قال والوجه اسم لما يناله البصر عند المواجهة من قصاص شعر الرأس إلى منتهى الذقن طولاً . و لم يحد الله الوجه كما حد اليد لأن الوجه معروف مختص يجب غسل جميعه واليد يشتمل على جميع ما هو من البنان إلى أصل الساعد و لا يجب غسل جميعها في الوضوء فلا بد فيها من التحديد. وأشار إلى مسح بعض الرأس بالباء التي ليست للتعدي و حد الرجلين لمثل ما ذكرناه في اليد.

فصل

وظاهر الآية يوجب غسل الأعضاء ومسحها متى أراد الصلاة و هو محدث فإذا غسلها بلا ترتيب ثم أراد الصلاة يجب أن يكون بعد مخاطبها به عملا بمقتضى الآية. على أن من أخطأ في الوضوء فقدم مؤخرا أو آخر مقدما يجب عليه أن يعيد لأن الترتيب في الوضوء واجب على ما ذكرناه من مقتضى الآية. و قال أبو جعفر ع تابع بين الوضوء كما قال تعالى ابدء بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين و لا تقدم شيئا بين يدي شيء تخالف ما أمرت به فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع و إن مسحت الرجل -رواية ١-٢-رواية ٢٢-ادامه دارد [صفحته ٢٩] قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل ابدء بما بدأ الله عز و جل به -رواية ٩٤- . و هذا عام في العمدة والخطأ.

و فى الآيه أيضا دلالة على أن الموالاة واجبة فى الوضوء لأن الأمر شرعا يجب على الفور و لا يسوغ فيه التراخى إلا بدليل فإذا ثبت ذلك و كان المأمور بالصلاة فى وقتها مأمورا بالوضوء قبلها فيجب عليه فعل الوضوء عقيب توجه الأمر إليه وكذلك جميع الأعضاء الأربعة لأنه إذا غسل وجهه فهو مأمور بعد ذلك بغسل اليدين و لا يجوز له تأخيرها . فإن فرق وضوءه للضرورة حتى يجف ماتقدم منه استأنف الوضوء من أوله و إن لم يجف وصله من حيث قطعه إذا كان الهواء معتدلا . و إن والى بين غسل أعضاء الطهارة ومسحها وجف شىء منها قبل الفراغ لحر شديد أو ريح من غير تقصير منه فيه فلا بأس إذا بقيت نداوة تكفى للمسح لأنه قال ما جعلَ عَلَيْكُمْ فى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ . وبمثل ذلك تدل الآيه على مقارنة النية واستدامه حكمها . -قرآن- ٦١٤-٦٥٤

ويدل قوله وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ على أن من مسح رأسه ورجليه بإصبع واحدة فقد دخل تحت الاسم و يكون ماسحا . و لا يلزم على ذلك مادون الإصبع لأننا لو خيلنا والظاهر لقلنا بذلك لكن السنة منعت منه . -قرآن- ١٣-٤٩ [صفحہ ٣٠] وصورته أن يمسح برأس مسبحة يمينه مقدم رأسه يضعها عليه عرضا مع الشعر إلى قصاصه ثم يمسح به عرضا رجله اليمنى من أصابعها إلى الكعبين و بمسبحة اليسرى رجله اليسرى كذلك فهذا مجزئ . والندب أن يمسح مقدم الرأس بثلاث أصابع مضمومة بالعرض و أن يمسح الرجلين بالكفين . والباء فى قوله بِرُءُوسِكُمْ كماتدل على مسح بعض الرأس تدل فى الرجلين أيضا عليه لأنها مضمرة فى أَرْجُلَكُمْ وواو العطف منبئة عنه وقائمة مقامها و كل ما هو منوى فى الكلام فهو فى حكم الثابت على بعض الوجوه . -قرآن- ٢٩٤-٣٠٤-قرآن- ٣٧٧-٣٨٦

وتدل الآيه بقريب من ذلك على أن مسح الرأس والرجلين ببقية نداوة الوضوء من غير استئناف ماء جديد لأن الأمر كما هو على الإيجاب شرعا فهو على الفور و إذا لم يشغل المتطهر بأخذ الماء الجديد واكتفى بالبله فهو على الفور ولأن اسم المسح يقع على كليهما فلا يصح أن يميز ويخصص بأحدهما إلا بقرينة تنضم إليه . وإجماع الطائفة الذى هو حجة حاصل على أن المسح ببقية النداءة و هو من أوثق القرائن على أنه سبحانه لم يذكر فى الآيه استئناف الماء و هذا قدم مسح . فإن قيل و لم يذكر المسح ببقية النداءة أيضا قلنا نحمل الآيه على العموم ونخصها بدليل إجماع الفرقه على أن المسح فى الشرع هو أن يبل المحل بالماء من غير أن يسيل والغسل إمرار الماء على المحل حتى يسيل مع الاختيار [صفحہ ٣١]

ثم قال سبحانه و تعالى عاطفا على تلك الجملة جملة أخرى فقال وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا. ولكل كلام حكم نفسه -قرآن- ٦٤- ٩٦ ولذلك قال ع إذا أجنب المكلف فقد وجب الغسل -رواية- ١- ٢- رواية- ١٨- ٥٢. فعله الغسل هي الجنابة كما ذكره المرتضى في الذريعة فغسل الجنابة واجب على كل حال . و قد ذكرنا في كتاب الشجار في وجوب غسل الجنابة بيان ذلك على الاستقصاء وبيننا ما هو العمل عليه والمعمول على ما أشرنا هاهنا أيضا إليه . وقيل إن هذه الأحكام التي هي الغسل والتيمم الذي هو بدل منه أو من الوضوء من مقدمات الصلاة وشرائطها تجب لوجوبها أي و إن أصابتكم جنابة وأردتم القيام إلى الصلاة فاطهروا ومعناه فتطهروا بالاغتسال فهذه الجملة مفصلة بالجملة الأولى متعلقة بها لأن الآية من أولها إلى آخرها تبين شرائط الصلاة المتقدمة فلماذا كان حكم الجملة الأخيرة حكم الأولى لأنه قد ربطها الواو العاطفة بما قبلها حتى يقدح في ذلك بقوله وَ أُمّهاتُ نِسَائِكُمْ وَ رَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي -قرآن- ٦٤٣- ٦٩٣. فعله الغسل هي الجنابة كما ذكره المرتضى في الذريعة فغسل الجنابة واجب على كل حال . و قد ذكرنا في كتاب الشجار في وجوب غسل الجنابة بيان ذلك على الاستقصاء وبيننا ما هو العمل عليه والمعمول على ما أشرنا هاهنا أيضا إليه . وقيل إن هذه الأحكام التي هي الغسل والتيمم الذي هو بدل منه أو من الوضوء من مقدمات الصلاة وشرائطها تجب لوجوبها أي و إن أصابتكم جنابة وأردتم القيام إلى الصلاة فاطهروا ومعناه فتطهروا بالاغتسال فهذه الجملة مفصلة بالجملة الأولى متعلقة بها لأن الآية من أولها إلى آخرها تبين شرائط الصلاة المتقدمة فلماذا كان حكم الجملة الأخيرة حكم الأولى لأنه قد ربطها الواو العاطفة بما قبلها حتى يقدح في ذلك بقوله وَ أُمّهاتُ نِسَائِكُمْ وَ رَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ. -قرآن- ١- ١٠٩

فصل

ونبدأ أولا بفسر ألفاظ الآية وكشف معانيها ثم نشغل بذكر الأحكام المتعلقة بها فنقول إن لفظ الجنب يقع على الواحد والجمع والاثنين والمذكر والمؤنث مثل عدل وخصم وزور ونحو ذلك إذ هو مصدر أو بمترلة المصدر و قال الزجاج تقديره ذو جنب . وأصل الجنابة البعد لأنها حالة تبعد عن مقاربة العبادات إلى أن يتطهر بالاغتسال على بعض الوجوه . والاطهار هو الاغتسال بلا خلاف واطهر هو تطهر مدغما لأن التاء أدغم في الطاء فسكن أول الكلمة فريد فيها ألف الوصل . ومعنى الآية أي استعملوا الماء أو ما يقوم مقامه . والجنابة تحصل بشيئين إما بإزالة الماء الدافق في النوم واليقظة بشهوة أو بغير شهوة أو بالتقاء الختانين وجب غيبوبة الحشفة في القبل أنزل أو لم ينزل . و قال أبو مسلم بن مهرايزد يلزم الرجل حكم الجنابة من أمور منها أن يجامع في قبل أودبر ومنها أن يلتقي الختانان و إن لم يكن إنزال و لاماء شهوة ومنها أن يحتلم في النوم بشرط أن يجد بللا- والأغسال المفروضة والمسنونة سبعة وثلاثون غسلا منها ستة أغسال مفترضات والباقية نوافل . [صفحہ ٣٣] و لم يورد المشايخ تغسيل الأموات من جملة الواجبات ولا غسل نظارة المصلوب بعد ثلاثة أيام ولا غسل استسقاء ولا غسل من أسلم بعد الكفر فلذلك نقص عن هذا العدد. والفرض المذكور بظاهر اللفظ في القرآن منها اثنان غسل الجنابة والحيض قال تعالى وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا فوجب بظاهر هذا اللفظ الغسل و قال سبحانه وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَيُحْيِيَنَّ قُرْآنًا بالتشديد و قد بينا أن الاطهار هو الاغتسال وسيجيء بيانه في باب إن شاء الله تعالى . -قرآن- ٢٤٧-

٢٧٩-قرآن- ٣٢٢- ٤٣٦

فصل

و ليس على الجنب وضوء مع الغسل فإن قوله وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا هو على الإطلاق غير مقيد و لا مشروط بالوضوء و من اغتسل من الجنابة فقد طهر بلا خلاف . و كل غسل ماعدا غسل الجنابة يجب الوضوء قبله حتى يستباح به الدخول فى الصلاة فإن نسيه المغتسل فليتوضأ بعد الغسل لتصح منه الصلاة. و غسل المرأة من الجنابة كغسل الرجل سواء لاناقد بينا فى قوله جُنُبًا إِنْ الجنب يقع على الرجال والنساء و الرجل والمرأة فينبغى أن يكون حكم الجنابة وحكم غسل الجنابة فيهما سواء و إن ورد الخطاب بلفظ المذكرين فى قوله وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَإِنَّ ذَلِكَ لِتَغْلِبَ لَفْظُ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ إِذَا اجْتَمَعُوا. والأغسال الآخر الواجبة وهى أربعة يعلم وجوبها بالإجماع والسنة وبقوله -قرآن- ٧٧-٤٥-قرآن- ٣٦٠-٣٦٦-قرآن- ٥٢١-٥٤١ [صفحة ٣٤] تعالى على سبيل الجملة ما آتاكمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا. و قال المرتضى غسل من مس ميتا من الناس مستحب غير واجب وإنما ذكره كذلك لخبر ورد للتقية. والجنب إذا أراد الغسل يجب عليه سته أشياء ويعلم هذا من السنة على سبيل التفصيل و من القرآن على سبيل الجملة قال تعالى ما آتاكمُ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ و قد فصلها رسول الله ص ورواها الأئمة المعصومون ع كما علمه الله غضا طريا. و قال بعضهم لا يجب الاغتسال على الجنب بقوله فَاطَّهَّرُوا بِلِ تَفْسِيرِهِ فى قوله إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا فى سورة النساء. فإن قيل مامعنى تكرير قوله أَوْ لَمْ تَسْتُمْ النِّسَاءُ إِنْ كَانَ مَعْنَى اللَّامِ الْجَمَاعَ مَعَ قَوْلِهِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا. قلنا يمكن أن يقال إن الجنابة فى الأول تحمل على الاحتلام و فى الثانى على الجنابة عمدا. وقيل إن المعنى فى قوله وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا غير المعنى بقوله أَوْ لَمْ تَسْتُمْ النِّسَاءُ لَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا إِذَا كُنْتُمْ وَاجِدِينَ لِلْمَاءِ مُتَمَكِّنِينَ لِاسْتِعْمَالِهِ ثُمَّ بَيْنَ حُكْمِهِ إِذَا عَدِمَ الْمَاءُ أَوْ لَا يَتِمُّكَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فَالْتِمِمْ هُوَ فَرْضُهُ وَ هُوَ طَهَارَتُهُ فَأَرَادَ إِذَا كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْمَاءِ فَعَلِيهِ أَنْ يَغْتَسِلَ وَ إِنْ جَامَعَ وَ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ فَعَلِيهِ التِمِمْ فَالْأَوَّلُ فى حكمه مع وجود الماء والثانى فى حكمه مع عوز الماء -قرآن- ٢٥-٨٥-قرآن- ٣٠٤-٣٣٣-قرآن- ٤٥٩-٤٦٩-قرآن- ٤٩٢-٥٣١-قرآن- ٥٧٧-٥٩٨-قرآن- ٦٣٨-٦٧٠-قرآن- ٧٩٠-٨٢٢-قرآن- ٨٤١-٨٦٢-قرآن- ٨٧٩-٩١١] [صفحة ٣٥]

باب التيمم

إشارة

ثم قال تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ تَسْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ بَيْنَ تَعَالَى أَحْكَامِ التَّيَمِّمِ الْخَمْسَةِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ تَيَمِّمٌ هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْوُضُوءِ وَ تَيَمِّمٌ هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْغَسْلِ الْمَفْرُوضِ . قال المفسرون معنى الآية أَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ الْأَمْرُ بِالْوُضُوءِ بِالْعَقْدِ وَ مِنْ جَمَلَتِهَا إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَ مِنْ شَرَائِطِهَا الطَّهَارَةُ بَيْنَ سَبْحَانِهِ وَ تَعَالَى وَ قَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ أَى إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِيَامَ إِلَيْهَا وَأَنْتُمْ عَلَى غَيْرِ طَهَرٍ فَعَلَيْكُمْ الْوُضُوءُ وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا عِنْدَ ذَلِكَ فَاغْتَسِلُوا أَى اغْسِلُوا جَمِيعَ الْبَدَنِ عَلَى وَجْهِهِ وَ إِنْ كُنْتُمْ جَرَحَى أَوْ مُجْدَرِينَ أَوْ مَرْضَى يَضُرُّكُمْ اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ وَ كُنْتُمْ جُنُبًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ وَ كُنْتُمْ مُسَافِرِينَ وَأَنْتُمْ جُنُبٌ أَوْ جَاءَ مِنَ الْغَائِطِ أَحَدُكُمْ قَدْ قَضَى حَاجَتَهُ مِنْهُ وَ هُوَ مُسَافِرٌ أَوْ جَامِعٌ مِنَ النِّسَاءِ وَ لَمْ تَجِدُوا مَاءً أَوْ لَا تَتِمُّكَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فَاقْصِدُوا وَجْهَ الْأَرْضِ طَاهِرًا نَظِيفًا غَيْرَ نَجَسٍ وَ لَا قَدْرٍ فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ أَى مِنَ الصَّعِيدِ. فإذا تبينت خلاصة معنى الآية يسهل عليك تدبر أحكامها التى نذكرها. والغائط أصله المطنن من الأرض وكانوا يبرزون إليه ليغيبوا عن عيون الناس ثم كثر ذلك حتى قيل للحدث غائط كناية بالثغوط عن الحدث فى الغائط وقيل إنهم كانوا يلقون النجس فى هذا المكان وترميه الرياح إليه أيضا فسمى باسمه على سبيل

المجاورة ثم كثر هاهنا حتى صار فيه حقيقة وإن استعمل فيما وضع له كان مجازا. -قرآن- ١٧-١٩٨-قرآن- ٤٥٢-٥٠٥-قرآن- ٩٠٦-٩٤٧ [صفحة ٣٦] واللمس يكون باليد ثم اتسع فيه فأوقع على الجماع . والتيمم القصد و قد صار فى الشرع اسما لقصد مخصوص و هو أن يقصد الصعيد ونحوه ويستعمل التراب و ما فى معناه فى أعضاء مخصوصة. والصعيد وجه الأرض من غير نبات و لاشجر و قال الزجاج الصعيد ليس هو التراب إنما هو وجه الأرض ترابا كان أو غيره من الأحجار ونحوها وإنما سمي صعيدا لأنه نهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض . و قوله أو على سَفَرٍ معناه و إن كنتم مسافرين . -قرآن- ٣٧٨-٣٩٢

فصل

اعلم أنهم قالوا إن السفر فى هذين الموضعين غير معتبر اعتبارا يخل به إذا حصل شرطه الذى قرنه الله بذلك وقيده به من قوله فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً وَإِنَّمَا ذَكَرَ لَأَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الضَّرُورَاتِ عَلَى الْأَغْلَبِ تَكُونُ فِي الْحَالِ السَّفَرِ فَإِنْ حَصَلَتْ فِي غَيْرِهِ فَكَمَثَلُهُ لِهَذَا نِظَائِرُ كَثِيرَةٌ كَقَوْلِهِ وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ و ليس لكونهن فى الحُجُور اعتبارا وإنما ذكر ذلك لكونه فى أكثر الحالات كذلك . وقيل إن أوها هنا بمعنى الواو كقوله أَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ يعنى وجاء أحد منكم من الغائط و ذلك لأن المجيء من الغائط ليس من جنس المرض والسفر حتى يصح عطفه عليهما فإنهما سبب لإباحة التيمم والرخصة والمجىء من الغائط سبب لإيجاب الطهارة والتقدير و قد جاء من الغائط . و قوله أَوْ لَمْ تَسْتُمْ النِّسَاءَ المراد به الجماع وكذا إذا قرئ أو لمستم واللمس والملاسة معناه واحد لأنه لا يلمسها إلا وهى تلمسه وقيل المراد به اللمس باليد وغيرها والصحيح هو الأول . -قرآن- ١٢٩-١٤٧-قرآن- ٢٦٧-٣٠٦-قرآن- ٤٢٢-٤٦٥-قرآن- ٦٨٥-٧٠٦ [صفحة ٣٧] يروى أن العرب والموالى اختلفتا فيه فقال الموالى المراد به الجماع وقال العرب المراد به مس المرأة فارتفعت أصواتهم إلى ابن عباس فقال غلب الموالى المراد به الجماع . وسمى الجماع لمسا لأن به يتوصل إلى الجماع كما سمي المطر سماء.

فصل

و قوله فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً رَاجِعْ إِلَى الْمَرْضَى وَالْمَسَافِرِينَ جَمِيعًا مُسَافِرٌ لَا يَجِدُ الْمَاءَ وَمَرِيضٌ لَا يَجِدُ الْمَاءَ أَوْ مِنْ يَوْضِئِهِ أَوْ يَخَافُ الضَّرَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ حَالَ الْمَرَضِ يَغْلِبُ فِيهَا خَوْفُ الضَّرَرِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَحَالَ السَّفَرِ يَغْلِبُ فِيهَا عَدَمُ الْمَاءِ. فَتَيَمَّمُوا أَى تَعَمَّدُوا وَتَحَرَّوْا وَاقْصِدُوا صَعِيدًا. وَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الزَّجَاجَ قَالَ الصَّعِيدُ وَجْهُ الْأَرْضِ وَ هَذَا يُوَافِقُ مَذْهَبَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ التَّيْمَمَ يَجُوزُ بِالْحَجَرِ سِوَاءِ كَانَتْ عَلَيْهِ تَرَابٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَالتَّيْمَمُ إِنَّمَا يَصَحُّ وَيَجِبُ لِفَرِيضَةِ الْوَقْتِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَ عِنْدَ تَضْيِيقِهِ لِأَنَّ التَّيْمَمَ بِلَا خِلَافٍ إِنَّمَا هُوَ طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ وَ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ إِلَّا فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَ مُاقِبِلِ هَذِهِ الْحَالِ لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ ضَرُورَةٌ. وَ لَيْسَ لِلْمُخَالَفِ أَنَّ يَتَعَلَّقَ بِظَاهَرِ قَوْلِهِ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا وَبأنه لم يفرق بين أول الوقت وآخره لأن الآية لو كان له ظاهر يخالف قولنا جاز أن يخصه بإجماع الفرقة المحققة وبما ذكرناه أيضا كيف ولا ظاهر لها ينافى مانذهب إليه لأنه تعالى قال يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَرَادَ بِلَا-خِلَافٍ إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ حُكْمَ الْعَادِمِ لِلْمَاءِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ التَّيْمَمُ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ -قرآن- ٩-٢٧-قرآن- ٢٤٥-٢٥٦-قرآن- ٦٣٩-٦٧٠-قرآن- ٨٥٩-٩١٢ [صفحة ٣٨] له أن يريد الصلاة ويعزم على القيام إليها. فإننا نخالف فى ذلك ونقول ليس لمن عدم الماء أن يريد الصلاة فى أول الوقت و ليس لهم أن يفصلوا بين الجملتين ويقولوا إن إرادة الصلاة شرط فى الجملة الأولى التى أمر

فيهابالطهارة بالماء مع وجوده وليست شرطا في الجملة الثانية التي ابتداءؤهاوَ إِن كُنْتُمْ مَرْضَى و ذلك لأن الشرط الأول لو لم يكن شرطا في الجملتين لكان يجب على المريض أوالمسافر إذاأحدثا التيمم و إن لم يردا الصلاة و هذا لايقوله أحد. والتيمم إنما أوجبه الله عندعدم الماء حيث لم يجده الإنسان ومعلوم أنه أراد من وجود الماء التمكن منه والقدرة عليه لأنه لووجد الماء و لم يتمكن من الوصول إليه للخوف من السبع أوالتلف على نفسه لم يكن واجبا عليه استعماله و لم يحسن أن يكون مرادا فعلم أنه إنما أراد التمكن والتمكن مرتفع بأحد الأشياء الثلاثة إما لعدم الماء مع الطلب له أو لعدم مايتوصل إلى الماء من آلة أو ثمن أو لحائل بينه و بين الماء من الخوف من استعماله إما على النفس أو على المال و ماأشبه ذلك فالآية بمجرد ما تدل على جميع ذلك . -قرآن- ٢٨٩-٣٠٧

فصل

على أنانحمل قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا على العموم في جميع الأوقات عنه عدم الأشياء الثلاثة المذكورة على بعض الوجوه فإن القاضى للصلوات المفروضات يتيمم عندحصول إحدى تلك الشرائط في كل حال و إن لم يكن وقت صلاة حاضرة وكذلك يتيمم من أراد أن يصلى صلاة نافلة في غيروقت فريضة أو في أول وقتها ثم يجوز أن يصلى بذلك التيمم فريضة الوقت في آخر وقتها -قرآن- ٢٨-٥٩ [صفحہ ٣٩] عندتضيقه إذا لم ينتقض حكم ذلك التيمم بحدث أو مايجرى مجراه و هوالتمكن من استعمال الماء. واختلف في كيفية التيمم على أقوال أحدها أنه ضربه للوجه وضربه لليدين إلى المرفقين و هو قول أبى حنيفة والشافعى وأكثر الفقهاء و به قال قوم من أصحابنا لحديث ورد للتقية. وثانيها أنه ضربه للوجه وضربه لليدين من الزندين و إليه ذهب عمار بن ياسر ومكحول والطبرى و هو مذهبا في التيمم إذا كان بدلا من الجنابة فإن كان بدلا من الوضوء كفاه ضربه واحدة يمسح بهاوجهه من قصاص شعره إلى طرف أنفه ويديه من زنديه إلى أطراف أصابعهما. وإنما وهم الراوى عن عمار في الضربة في اليدين للتيمم على كل حال لأنه روى التيمم الذى هو بدل من الجنابة وقصته معروفة وهى أنه وعمر كانا في سفر فاحتملنا و لم يجد الماء فامتنع عمر من الصلاة إلى أن وجد الماء وتمعك عمار في التراب وصلى إذ لم يعرفا كيفية التيمم فلما دخلا- على رسول الله ص حكيا حالهما فتبسم ع وقال تمعكت كما تتمعك الدابة ثم علمه كيفية التيمم . وثالثها أنه إلى الإبطين ذهب إليه الخوارج . وروى الزهرى أن الله عفو يقبل منكم العفو السهل لأن في قبوله التيمم بدلا من الوضوء تسهيل الأمر علينا. ومسح الوجه بالتراب و مايجرى مجراه في التيمم إنما هو إلى طرف الأنف ومسح اليد على ظاهر الكف على ماقدمناه والدليل عليه بعدإجماع الطائفة [صفحہ ٤٠] قوله تعالى فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ ودخول الباء إذا لم يكن لتعدي الفعل إلى المفعول لا بد له من فائدة و إلا كان عبثا و لافائدة بعدارتفاع التعدي إلا التبويض وحكم التبويض يسرى من الوجوه إلى الأيدي لأن حكم المعطوف والمعطوف عليه سواء في مثل ذلك . -قرآن- ١٤-٤٩

فصل

والمقيم إذا فقد الماء يتيمم كالمسافر لأن العلة في السفر فقدان الماء أ لا ترى أن السفر بانفراده لا يرخص التيمم فيه وإنما ذكر سبحانه السفر مع السببين للترخيص في التيمم على ماقدمناه لأن الغالب في السفر عوز الماء دون الحضر وبناء كلام العرب على الأغلب كثير. فإن قيل الآية ترخص للمحدث التيمم إذا فقد الماء فمن أين لكم أن من سواه ممن ذكرتموه يجوز له أيضا ذلك

قلنا قد قدمنا أن من المعلوم أنه تعالى أراد بوجود الماء التمكن من استعماله والقدرة عليه والتمكن مرتفع في المواضع كلها.

فصل

قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً يدل على أن المحبوس إذا لم يجد الماء وتيمم وصلى فلا إعادة عليه خلافا للشافعي. وإنما قلنا إنه لا يعيد لأنه إذا صلى فقد أدى فرضا بالاتفاق وإعادة الفرض لا تجب إلا بحجة ولاحجة على إعادة صلاة المحبوس بالتيمم من كتاب ولا سنه ولا إجماع. - قرآن- ١٤-٦٢ [صفحة ٤١] ويستحب التيمم من ربي الأرض التي تنحدر المياه عنها فإنها أطيب من مهابطها قال تعالى صَعِيداً طَيِّباً وسمى صعيداً لأنه يصعد من الأرض والطيب ما لم يعلم فيه نجاسة وطيباً أى طاهراً وقيل حالاً- وقيل منبتاً دون السبخة التي لا تنبت كقوله وَ الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ يَازْنَ رَبِّهِ وَ أَلَذَى خَبَثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِداً والعموم يتناول الكل. وتسمية التيمم بالطهارة حكم شرعي - قرآن- ٩١-١٠٦- قرآن- ٢٤٣-٣٣٦ لأن النبي ص قال جعلت لى الأرض مسجداً وترابها طهوراً -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٥٨. ولا يرفع الحدث بالتيمم سواء كان بدلاً من الوضوء أو بدلاً من الغسل وإنما يستباح به الصلاة عند ارتفاع التمكن من الطهارتين أ لا ترى أن الجنب إذا تيمم وصلى فإذا تمكن من الماء يجب عليه الاغتسال. وقال المرتضى رضى الله عنه يجب فى نية التيمم رفع الحدث ليصح الدخول فى الصلاة.

فصل

وقوله تعالى مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ مَعْنَاهُ مَا يَرِيدُ اللَّهُ فِيمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَ مِنَ الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالتيمم عند عدم الماء أو تعذر استعماله ليلزمكم فى دينكم من ضيق ولا يفتنكم فيه و من الحرج الذى لم يرد الله تعالى بهم أن يغتسلوا حين يخافون منه تلف النفس. - قرآن- ١٦-٦٢ [صفحة ٤٢] ثم قال وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ أَى لكن يريد الله ليطهركم بما فرض عليكم من الوضوء والغسل من الأحداث والجنابة أن ينظف به أجسامكم من الذنوب - قرآن- ١٠-٣٨ كما قال النبي ص إن الوضوء يكفر ما قبله -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٤٦. وقوله وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ مَعْنَاهُ يريد الله مع تطهيركم من ذنوبكم أن يتم نعمته بإباحته لكم التيمم وبطاعتكم إياه فيما فرض عليكم من الوضوء والغسل إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ مع وجود الماء والتيمم مع عدمه لشكروا الله على نعمه فتستحقوا الثواب إذا قُمْتُمْ بِالْوَجِبِ فى ذلك. - قرآن- ١٠-٣٩

فصل

والله تعالى ما جعل علينا فى الدين من حرج حتى أباح للمتيمم أن يصلى بتيممه صلوات الليل كلها من الفرائض والنوافل ما لم يحدث أو لم يتمكن من استعمال الماء. ويدل عليه قوله فى آية الطهارة أنه أوجب الطهارة على القائم إلى الصلاة إذا وجد الماء ثم عطف عليه بالتيمم عند فقد الماء والصلاة أتم الجنس وكأنه قال والطهارة تجزيكم لجنس الصلاة إذا وجدت الماء و إذا فقدتموه أجزأكم التيمم لجنسها. ثم كما لا تختص الطهارة بصلاة واحدة فكذلك التيمم. فإن قيل إن قوله إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ يدل على إيجاب الطهور أو التيمم إذا لم يجد الماء على كل قائم إلى الصلاة وهذا يقتضى وجوب التيمم لكل صلاة. قلنا ظاهر الأمر لا يدل على التكرار ولا على الاختصار من فعل مرة واحدة فليس يجب تكرار الطهارة بتكرار القيام إلى الصلاة إلا بقرينة

ودليل . -قرآن-٤٧٧-٥٠٢ [صفحة ٤٣] على أن السائل يذهب إلى أن الرجل لو قال لامرأته أنت طالق إذا دخلت الدار فلم يقتض قوله أكثر من مرة واحدة عند من يجيز الطلاق مشروطا و لو تكرر دخولها لم يتكرر وقوع الطلاق عليها

باب أحكام الطهارة من الآية الثانية التي هي من أمهات الطهارة أيضا

إشاره

أما قوله تعالى في سورة النساء يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ قَلِيلٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ نيفا وعشرين حكما سوى التفرعات . وقالوا في سبب نزول هذه الآية قولان أحدهما قال ابراهيم إنها نزلت في قوم من الصحابة أصابهم جراح . الثاني قالت عائشة نزلت في جماعة منهم أعوزهم الماء . وظاهر الخطاب متوجه إلى المؤمنين كلهم بأن لا يقربوا الصلاة وهم سكارى و لا يجب قصر الحكم على سببه بلا خلاف . وقرب يقرب متعد يقال قربتك وقرب يقرب لازم يقال قربت منه . -قرآن-٣٣-٩٨ [صفحة ٤٤] وأصل السكر سد مجرى الماء فبالسكر تنسد طريق المعرفة . وقوله وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ جملته منصوبة الموضع على الحال والعامل فيه تقربوا وذو الحال ضميره . وقوله جُنُبًا انتصب لكونه عطفًا عليه والمراد به الجمع . وعابري سبيل منصوب على الاستثناء . وقوله عَلَى سَبِيلٍ عطف على مَرَضَىٰ أى مسافرين . -قرآن-٦٤-٧٩-قرآن-١٥٧-١٦٣-قرآن-٢٠٩-٢٢٤-قرآن-٢٥٤-٢٦٤-قرآن-٢٧٨-٢٧٤

فصل

ومعنى الآية لا تقربوا مكان الصلاة أى المساجد للصلاة وغيرها كقوله وَصَلَوَاتُ أَيِّ مَوَاضِعِهَا . وهذا أولى مما روى أن معناه لا تصلوا وأنتم سكارى لأن قوله إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ كد الأول فإن العبور إنما يكون في المواضع دون الصلاة . وأنتم سُكَارَىٰ فيه قولان أحدهما أن المراد به سكر النوم روى ذلك عن أبي جعفر الباقر . والثاني أن المراد به سكر الشراب . حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ أى حتى تميزوا بين الكلام و حتى تحفظوا ماتلون من القرآن . وقوله وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ فيه قولان أيضا -قرآن-٦٨-٧٨-قرآن-١٥٤-١٧٥-قرآن-٢٣٦-٢٤٨-قرآن-٣٦٠-٣٨٨-قرآن-٤٥٨-٤٩٣ [صفحة ٤٥] أحدهما أن معناه لا تقربوا مواضع الصلاة من المساجد وأنتم جنب إلا مجتازين وعابري سبيل أى مارين في طريق حتى تغسلوا من الجنابة . والثاني أن المراد به و لا تقربوا الصلاة وأنتم جنب إلا أن تكونوا مسافرين فيجوز لكم أداؤها بالتيمة وإن لم يرتفع حكم الجنابة فإن التيمم وإن أباح الصلاة لا يرفع الحدث . والقول الأول أقوى لأنه تعالى بين حكم الجنب في آخر الآية إذا عدم الماء فلو حملناه على القول الثاني لكان تكرارا وإنما أراد تعالى أن يبين حكم الجنب في دخول المساجد في أول الآية ويبين حكمه في الصلاة عند عدم الماء في آخر الآية . وقوله وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ قدينا أنه نزل في أنصاري مريض لم يستطع أن يقوم فيتوضأ . والمرض الذى يجوز معه التيمم مرض الجراح والكسر والقروح إذا خاف أصحابها من مس الماء وقيل هو المرض الذى لا يستطيع معه تناول الماء أو لا يكون هناك من يناوله على ما قدمناه والمروى عن الأئمة ع جواز التيمم في جميع ذلك لأنه على العموم . والمراد بقوله لمستم ولا مستم الجماع ليكون بيانا لحكم الجنب عند عدم الماء كما بين حكم الجنب في حال وجود الماء بقوله وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا و بين أيضا حكم المحدث عند عدم الماء بقوله أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ . -قرآن-٧٨-٩٣-قرآن-٥٦٥-

فصل

يسأل عن قوله تعالى لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ قَالَ كيف يجوز نهى السكران في حال السكر مع زوال العقل . ويجاب عنه بأجوبه أحدها أن النهى إنما ورد عن التعرض للسكر في حال وجوب أداء الصلاة عليهم على التخصيص وإن وجب ذلك قبله كما قال تعالى بعد ذكر الأشهر الحرم فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وإن وجب ذلك في غيرها من الأشهر. والثاني أنه قد يكون سكران من غير أن يخرج من حد نقصان العقل إلى ما لا يحتمل الأمر والنهى. والثالث أن النهى إنما دل على أن إعادة الصلاة واجبة عليهم إن أدوها في حال السكر ولا تصح لو كان الخمر على ثوبه أو بدنه . وقد سئل أيضا فقيل إذا كان السكران مكلفا فكيف يجوز أن ينهى عن الصلاة في حال سكره مع أن عمل المسلمين على خلافه . وأجيب عنه بجوابين أحدهما أنه منسوخ على حد قول من زعم أن قليل الخمر لم يكن شربه حراما بحيث لم يسكر. والآخر أنهم لم يؤمروا بتركها لكن أمروا بأن يصلوها في بيوتهم ونهوا عن الصلاة مع النبي ص في جماعته تعظيما له وتوقيرا للمسجد. ولا يصح من السكران شيء من العقود كالنكاح والبيع والشراء وغير ذلك على بعض الوجوه ولا رفعها كالطلاق والعاق. -قرآن-٢٣-٦٠-قرآن-٢٨٥-٣١٧ [صفحه ٤٧] فأما ما يلزم به الحدود والقصاص فإنه يلزمه جميع ذلك يقطع بالسرقه على كل حال إذا تمت شرائط السرقه وكذا يحد بالقذف والزنا لأنه السبب لذلك ولعموم الآيات المتناوله لذلك على ما ذكره .

فصل

على أن من كان مكلفا يلزمه الصلاة على كل حال وإنما حسن أن ينهى عن الصلاة من على ثوبه أو بدنه نجاسة مع أنه مكلف والخمر نجس فالنهي على هذا متوجه إليه في حال يكون عليه . ومعنى الآية أنه خاطب المؤمنين ولا سكر وقال لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ في المستقبل وَأَنْتُمْ سُكَارَى و إذا كان كذلك فيجب أن يكون منعا مما يؤدي إلى السكر وعلى هذا قال السلف إن الله حرم بهذه الآية المسكر ثم حرم القليل والكثير منه في المائدة كما ذكرها هنا بعض أحكام الطهارة وبينها في المائدة. ومعنى لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ لا تصلوا ولا تقرب الشيء أبلغ في النهى من لا تفعله . وقد ذكروا أن قوله وَأَنْتُمْ سُكَارَى جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال لأنه لم ينههم عن الصلاة مطلقا إنما نهاهم عن السكر الذي لا يفهم معه القول أى إذا كنتم بهذه الحالة فلا تصلوا والمراد تجنبوا الصلاة في هذه الحالة. وقوله حَتَّى تَعْلَمُوا ما تَقُولُونَ غاية للحال التي نهى عن الصلاة فيها فكانه قال لكن إذا كنتم من السكر في حالة تعلمون معه معنى ماتقربون في صلاتكم أو لفظه فصلوا. وقد بينا أن قوله وَ لَا جُنُبًا إنما نصب على الحال عطفا على محل وَأَنْتُمْ سُكَارَى أى لا تقربوا مواضع الصلاة من المساجد لامجتازين في حال السكر -قرآن-٩٨٠-٩٩٢-قرآن-١٠٢٧-١٠٤٢ [صفحه ٤٨] ولامجتازين في حال الجنابة وهو قول أبى جعفر وحذف لدلالة الكلام عليه وهو الأقوى لأنه تعالى بين حكم الجنابة في آخر هذه الآية إذا عدم الماء فلو حملناه على ذلك لكان تكرارا وإنما أراد أن يبين حكم الجنب في دخول المساجد في أول الآية وحكمه إذا أراد الصلاة مع عدم الماء في آخرها. وبهذه الآية وبالآية التي تقدم ذكرها من المائدة يستدل على تحريم الخمسة الأشياء على الجنب على ما ذكرناه .

و قوله أولمستم المراد بالقراءتين فى الآيتين الجماع واختاره أبو حنيفة أيضا ألا ترى إلى قوله وَ لَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِى قِرَاطٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ مَخْصَصٌ بِالْيَدِ لَثَلَا- يَلْتَبَسُ بِالْوَجْهِ الْآخِرِ. و كل موضع ذكر الله تعالى المماسه أراد به الجماع كقوله مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا وكذلك الملامسه. و قال بعضهم من قرأ بلا ألف أراد اللمس باليد وغيرها مما دون الجماع واختاره الشافعى والصحيح هو الأول. -قرآن- ١٠٠-١٦٥-قرآن- ٢٦١-٢٨٤ و عن ابن عباس إذا حمل عابري سبيل على المسافرين كان تكرارا فيجب أن يحمل على الاجتياز بالمساجد إلى الاغتسال إذا لم يتوصل إلى الماء إلا به -روایت- ١-٢-روایت- ١٩-١٥٣. و قال عبد الله و الحسن يمر به إلى الماء ولا يجلس فيه. وقيل إن ماتوهموه من التكرير غير صحيح لأن المكرر إذا علق به حكم [صفحه ٤٩] آخر لم يفهم من الأول كان حسنا وقد ذكر معه التيمم فلم يكن تكريرا معيبا والأول أولى. و قال قوم إن فى التيمم جائز أن يضرب باليدين على الرمل فيمسح به وجهه و إن لم يعلق بها شيء و به نقول. والشافعى يوجب التيمم لكل صلاة ويرويه عن على ع و ذلك عندنا محمول على الندب. و قوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا يَدْخُلْ تَحْتَهُ النِّسَاءُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ يَغْلِبُ الْمَذْكُورُ. وقوله إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ آيَةً إنما ذكر إزالة للشبهة فإن أم سلمة قالت يا رسول الله الرجال يذكرون فى القرآن ولا تذكر النساء فنزلت الآية. -قرآن- ٢٩٦-٣٢٢-قرآن- ٤٠٨-٤٣٩

والجنب لا يجوز أن يمس القرآن و هو المكتوب فى الكتاب أو اللوح لقوله تعالى لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ وكذا كل من يجب عليه غسل واجب. والضمير فى لَا يَمَسُّهُ يُهْرِجُع إلى القرآن لا إلى الدفتر لقوله تَنْزِيلٌ مِنْ -قرآن- ٧٩-١٠٩-قرآن- ١٥٦-١٦٦-قرآن- ٢٠٥-٢١٦ والجنب لا يجوز أن يمس القرآن و هو المكتوب فى الكتاب أو اللوح لقوله تعالى لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ وكذا كل من يجب عليه غسل واجب. والضمير فى لَا يَمَسُّهُ يُهْرِجُع إلى القرآن لا إلى الدفتر لقوله تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ يحظر الله مس القرآن مع ارتفاع الطهارة. فإن قيل هذا يلزمكم أن لا تجزوا على من ليس على الطهارة الصغرى أيضا أن يمس القرآن. قلنا وكذلك نقول وإنما يجوز له أن يمس حواشى المصحف و أمانفس المكتوب فلا يجوز. وكذلك لا يمس كتابه شيء عليه اسم الله أو أسماء أنبيائه وأسماء أئمتهم. ويجوز للجنب والحائض أن يقرأ من القرآن ماشاء إلا عزائم السجود الأربع والدليل عليه زائدا على إجماع الفرقه قوله فَأَقْرَأُوا مَا تَشَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ -قرآن- ١-١٧-قرآن- ٤٢٤-٤٥٨ فأما الحديث ما كان يحجب رسول الله عن قراءة القرآن إلا الجنبه -روایت- ١-٢-روایت- ١٥-٦٩ فهو الكراهه. وظاهر عموم ذلك يقتضى حال الجنابه وغيرها فإن ألزمتنا قراءة السجودات قلنا أخرجناها بدليل و هو إجماع الطائفة وأخبارهم. ويمكن أن يكون هذا الفرق بين عزائم السجود وغيرها أن فيها سجودا واجبا والسجود لا يكون إلا على طهر ذكره بعض أصحابنا. وهذا ضعيف لأن العلة لو كان ذلك لما تجاوز موضع السجود إلا- أن يقال النهى عن قراءة تلك السور الأربع لحرمتها الزائدة على غيرها والنهى الوارد فى الأحاديث بقراءة القرآن للجنب فى السور الأربع على الحظر وفيما عداها على الكراهه [صفحه ٥١]

قال الله تعالى وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ. وسبب نزول هذه الآية أنهم كانوا في الجاهلية يجتنبون مؤاكله الحائض ومشاربتها حتى كانوا لا يجالسونها في بيت واحد فسألوا رسول الله ص عن ذلك واستعلموا ذلك أوجب هوأم لافزلت الآية. وقيل كانوا يستجيزون إتيان النساء في أدبارهن أيام الحيض فلما سألوا عنه بين تحريمه والأول أقوى . وقالوا إن في هذه الآية خمسة عشر حكما وزاد بعضهم . والمحيض والحيض مصدر حاضت المرأة والمحيض في الآية تصلح للمصدر والزمان فتقدير المصدر يسألونك عن حيض المرأة ما حكمه من المجامعة وغيرها وتقدير الزمان يسألونك عن حال المرأة وقت الحيض ما حكمها في مجامعة الرجل -قرآن- ١٩-١٣٣ [صفحہ ٥٢] إياها والسائل أبوالدحداح فيما روى. وصفه الحيض هو الدم الغليظ الأسود الذي يخرج بحرارة على الأغلب . وأقل الحيض ثلاثة أيام متواليات ولا يعتبر التوالى فيها بعض أصحابنا إذا لم يكن بين بعض الأيام الثلاثة وبين بعض عشرة أيام وكلاهما على الإطلاق غير صحيح لأن غير التتابع في ثلاثة الأيام إنما يكون في الحبل لم يستبين حملها والتتابع لمن عداها على ما ذكره في الإستبصار. وأكثر الحيض عشرة أيام و عليه أهل العراق و الحسن . وأقل الطهر عشرة أيام وخالف الجميع وقالوا خمسة عشر. و أما المستحاضة فهي المرأة التي غلبها الدم فلا يرقأ والسين هاهنا للصيرورة أى صارت كالحائض . والاستحاضة دم رقيق أصفر بارد على الأغلب وهي بحكم الطاهر إذافعلت ماعليها. وقال قوم تغتسل مرة ثم تتوضأ لكل صلاة و قال قوم تغتسل عند كل صلاة. وعندنا لها ثلاثة أحوال إن رأت الدم لا يظهر على القطنه فعليها تجديد الوضوء لكل صلاة و إن ظهر الدم على القطنه و لا يسيل فعليها غسل لصلاة الغداة وتجديد الوضوء لباقي الصلوات و إن ظهر الدم عليها وسال فعليها ثلاثة أغسال عند الغداة والظهر والمغرب . وحكم النفاس حكم الحيض إلا- في الأقل فليس حد لأقل النفاس . و هذا يعلم بالإجماع والسنة تفصيلا وبالكتاب جملة قال تعالى مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ. -قرآن- ١١١٥-١١٤٤ [صفحہ ٥٣]

فصل

وقوله قُلْ هُوَ أَذَىٰ مَعْنَاهُ قَذَرٌ وَنَجَاسَةٌ وَقِيلَ قُلْ يَا مُحَمَّدُ هُوَ دَمٌ وَمَرَضٌ وَقِيلَ هُوَ أَذَىٰ لِهِنَّ وَعَلَيْهِنَّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ. فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ أَى اجتنبوا مجامعتهم في الفرج عن ابن عباس وعائشة و الحسن و قتادة و مجاهد و هوقول الشيباني محمد بن الحسن و يوافق مذهبا. وقيل إنه لا يحرم منها غير موضع الدم فقط وقيل يحرم مادون الإزار ويحل ما فوقه و هوقول أبى حنيفة والشافعى. والاعتزال التنحي عن الشيء. وقيل معنى أَذَىٰ أَى ذُو أَذَىٰ أَى يتأذى به المجامع بنفور طبعه عما يشاهد فلا تلمزوا أنفسكم منه أكثر من ترك مجامعتهم في ذلك الموضع لأن من العرب من كان يتجنب المرأة كلها تقييلها و أن يماس بدننها فأبطل الله هذا الاعتقاد و بين أنه أذى فقط أى يستقدر المجامع دم الحيض و أنه كلفه عليهن في التكليف . و لو قال فاعتزلوا النساء فيه لكان كافيا وإنما ذكر في المحيض إيضا و توكيدا وتفخيما ولذلك قال وَ لَا تَقْرَبُوهُنَّ بعد أن قال فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ لما وصله به من ذكر الغاية التي أمر باعتزالهن و هو قوله حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ. -قرآن- ٩-٢٢-قرآن- ١١٦-١٥٠-قرآن- ٤٣٢-٤٣٦-قرآن- ٨٢٤-٨٤١-قرآن- ٨٥٥-٨٧٥-قرآن- ٩٣٥-٩٤٨

فصل

ومعنى لا- تَقَرَّبُوهُنَّ أى لا-تقربوا مجامعتهن فى موضع الحيض إلا- أن اللفظ عام والمعنى خاص لأن العلماء مجمعون على جواز قضاء الوطر منها فيما -قرآن- ٨-٢٢ [صفحة ٥٤] بين الفخذين والأليتين و أى موضع أراد من جسدها وإنما اختلفوا فى الدبر فمنع منه الجمهور وأجازه مالك بن أنس وعزاه إلى نافع عن ابن عمر. و كل من أنكر ذلك قال إن الله سماهن حرثا وليس الدبر موضع الحرث و هذا ليس بسداد لأنهم يجوزون فى غير القبل و إن لم يكن موضع حرث .فالجواب الصحيح أن العلماء أجمعوا على جواز هذا و لم يجمعوا على جواز ذلك فافترق الأمران .فمباشرة الحائض على ثلاثة أضرب محرّم بلا خلاف ومباح بلا خلاف ومختلف فيه .فالمحظور بلا خلاف وطؤها فى الفرج لقوله وَ لَا تَقَرَّبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ. و أما المباح فما عدا ما بين السرة والركبة فى أى موضع شاء من بدنّها. والمختلف فيه ما بين السرة والركبة غير الفرج والظاهر أن هذا أيضا مباح . والآية دالة على وجوب اعتزال المرأة والتباعد منهن فى حال الحيض على ما ذكرناه و فيها ذكر غاية التحريم ويشمل ذلك على فصول أحدها ذكر الحيض وأقله وأكثره و قد فصلناه . وثانيها حكم الوطى فى حال الحيض فإن عندنا الكفارة عليه إن كان فى أوله دينار و فى وسطه نصف دينار و فى آخره ربع دينار و قال ابن عباس عليه دينار و لم يفصل وأول الحيض وآخره مبنى على أكثر أيام الحيض وهى عشرة أيام دون عادة المرأة. وثالثها غاية تحريم الوطى وسيجيء ذكرها. و قال المرتضى من وطئ جاريته فى حيضها فعليه أن يتصدق والدليل عليه أنا قد علمنا أن الصدقة بر وقربة وطاعة لله تعالى فهى داخله تحت قوله وَ أَفْعَلُوا -قرآن- ٤٩٣-٥٢٥-قرآن- ١٣٢٠-١٣٣٠ بين الفخذين والأليتين و أى موضع أراد من جسدها وإنما اختلفوا فى الدبر فمنع منه الجمهور وأجازه مالك بن أنس وعزاه إلى نافع عن ابن عمر. و كل من أنكر ذلك قال إن الله سماهن حرثا و ليس الدبر موضع الحرث و هذا ليس بسداد لأنهم يجوزون فى غير القبل و إن لم يكن موضع حرث .فالجواب الصحيح أن العلماء أجمعوا على جواز هذا و لم يجمعوا على جواز ذلك فافترق الأمران .فمباشرة الحائض على ثلاثة أضرب محرّم بلا خلاف ومباح بلا خلاف ومختلف فيه .فالمحظور بلا خلاف وطؤها فى الفرج لقوله وَ لَا تَقَرَّبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ. و أما المباح فما عدا ما بين السرة والركبة فى أى موضع شاء من بدنّها. والمختلف فيه ما بين السرة والركبة غير الفرج والظاهر أن هذا أيضا مباح . والآية دالة على وجوب اعتزال المرأة والتباعد منهن فى حال الحيض على ما ذكرناه و فيها ذكر غاية التحريم ويشمل ذلك على فصول أحدها ذكر الحيض وأقله وأكثره و قد فصلناه . وثانيها حكم الوطى فى حال الحيض فإن عندنا الكفارة عليه إن كان فى أوله دينار و فى وسطه نصف دينار و فى آخره ربع دينار و قال ابن عباس عليه دينار و لم يفصل وأول الحيض وآخره مبنى على أكثر أيام الحيض وهى عشرة أيام دون عادة المرأة. وثالثها غاية تحريم الوطى وسيجيء ذكرها. و قال المرتضى من وطئ جاريته فى حيضها فعليه أن يتصدق والدليل عليه أنا قد علمنا أن الصدقة بر وقربة وطاعة لله تعالى فهى داخله تحت قوله وَ أَفْعَلُوا الْخَيْرَ وأمره بالطاعة مما لا يحصى بالكتاب وظاهر الأمر يقتضى الإيجاب فى الشريعة فينبغى أن تكون الصدقة واجبة ويثبت له حكم الندب بدليل قاد إلى ذلك و لا دليل هاهنا يوجب العدول عن الظواهر.فأنعم النظر كيف ألزم القوم الذين خالفوه من طريقهم . -قرآن- ١-٨

فصل

و قوله حَتَّى يَطْهُرْنَ بالتخفيف معناه حتى ينقطع الدم عنهن وبالتشديد معناه حتى يغتسلن و قال مجاهد وطاوس معنى يطهرن بتشديد يتوضأن و هو مذهبنا وأصله يتطهرن فأدغم التاء فى الطاء. وعندنا يجوز وطء المرأة إذا انقطع دمها وطهرت و إن لم تغتسل إذا غسلت فرجها و فيه خلاف .فمن قال لايجوز وطؤها إلا بعد الطهر من الدم والاعتسال تعلق بالقراءة بالتشديد وإنها تفيد

الاجتسال . و من جوز وطأها بعد الطهر من الدم قبل الاجتسال تعلق بالقراءة بالتخفيف و هو الصحيح لأنه يمكن في قراءة التشديد أن يحمل على أن المراد به يتوضأ على ما حكيناه عن طاوس وغيره و من عمل بالقراءة بالتشديد يحتاج أن يحذف القراءة بالتخفيف أو يقدر محذوفاً بأن يقول تقديره حتى يطهرن ويتطهرن . و على مذهبنا لا يحتاج إلى ذلك لأننا نعمل بالقراءتين فإننا نقول يجوز وطء الرجل زوجته إذا طهرت من دم الحيض و إن لم تغتسل متى مست به الحاجة والمستحب أن لا يقربها إلا بعد التطهير والاجتسال . والقراءتان إذا صحتا كانتا كآيتين يجب العمل بموجبهما إذا لم يكن نسخ . ومما يدل على استباحة وطئها إذا طهرت و إن لم تغتسل قوله وَ الَّذِينَ هُمْ - قرآن - ٩ - ٢٢ - قرآن - ١٠٠٠ - ١٠١٤ و قوله حَتَّى يَطْهَرْنَ بالتخفيف معناه حتى ينقطع الدم عنهن وبالتشديد معناه حتى يغتسلن و قال مجاهد و طاوس معنى يطهرن بتشديد يتوضأ و هو مذهبنا وأصله يتطهرن فأدغم التاء في الطاء . وعندنا يجوز وطء المرأة إذا انقطع دمها وطهرت و إن لم تغتسل إذا غسلت فرجها وفيه خلاف . فمن قال لا يجوز وطئها إلا بعد الطهر من الدم والاجتسال تعلق بالقراءة بالتشديد وإنها تفيد الاجتسال . و من جوز وطأها بعد الطهر من الدم قبل الاجتسال تعلق بالقراءة بالتخفيف و هو الصحيح لأنه يمكن في قراءة التشديد أن يحمل على أن المراد به يتوضأ على ما حكيناه عن طاوس وغيره و من عمل بالقراءة بالتشديد يحتاج أن يحذف القراءة بالتخفيف أو يقدر محذوفاً بأن يقول تقديره حتى يطهرن ويتطهرن . و على مذهبنا لا يحتاج إلى ذلك لأننا نعمل بالقراءتين فإننا نقول يجوز وطء الرجل زوجته إذا طهرت من دم الحيض و إن لم تغتسل متى مست به الحاجة والمستحب أن لا يقربها إلا بعد التطهير والاجتسال . والقراءتان إذا صحتا كانتا كآيتين يجب العمل بموجبهما إذا لم يكن نسخ . ومما يدل على استباحة وطئها إذا طهرت و إن لم تغتسل قوله وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ . و قوله فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ قال المفسرون إن اليهود قالوا من أتى زوجته من خلفها في قبلها يكون الولد أحولاً - فكذبهم الله وأباح ما حظه فعموم هذه الظواهر يتناول موضع الخلاف ويقطع كل اعتراض عليه قوله وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ إذ لا شبهة في أن المراد بذلك انقطاع الدم دون الاجتسال لأن طهرت المرأة في الشرع بخلاف طمشت و إن كان في الأصل هو ضد النجاسة يقال طهرت المرأة فهي طاهرة إذا لم يكن عليها نجاسة وطهرت فهي طاهر إذا لم تكن حائضاً . والخطاب إذا ورد من الحكيم و يكون فيه وضع اللغة وعرف الشرع يجب حمله على العرف الشرعي إذا كان وارداً لحكم من أحكام الشرع ولأن جعله تعالى انقطاع الدم غاية يقتضى أن مابعده بخلافه فالحيض كما ذكر الله تعالى مانع و ليس وجوب الاجتسال مانعاً . وطهرت بالفتح أقيس لقولهم طاهر كقولهم قعد فهو قاعد و من حيث الطبيعة طهرت أولى في المعنى . والقراءة بالتشديد لابد أن يكون المراد بها الطهارة فإن كان المعنى التوضأ كما ذكرنا فلا كلام و إن كان الاجتسال فنحمله على الاستحباب . - قرآن - ١ - ٤٥ - قرآن - ٥٥ - ٨٣ - قرآن - ٢٦٥ - ٢٩٧

فصل

و قوله فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَى إِذَا غَتَسَلْنَ وَقِيلَ إِذَا تَوَضَّأْنَ وَقِيلَ إِذَا غَسَلْنَ الْفَرْجَ . - قرآن - ٩ - ٦٣ [صفحہ ٥٧] فَأَتُوهُنَّ أَى فجامعوهُنَّ و هو إباحة كقوله وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا و كقوله فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ . و أما قوله مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ فمعناه من حيث أمركم الله بتجنيبه في حال الحيض و هو الفرج وقيل من قبل الطهر دون الحيض و قال محمد بن الحنفية أَى من قبل النكاح دون الفجور . والأول أليق بالظاهر و إن كان العموم يحتمل جميع ذلك وكذا يحتمل أن يكون المراد من حيث أباح الله لكم دون ما حرمه عليكم من إتيانها وهى صائمه واجبا أو محرمة أو معتكفة على بعض الوجوه ذكره الزجاج والعموم يشمل الجميع . فغاية تحريم الوطء مختلف فيهما منهم من جعل الغاية انقطاع الدم حسب ما قدمناه ومنهم من قال

إذا توضأت أو غسلت فرجها حل وطؤها وإن كان الأولى أن لا يقربها إلا بعد الغسل و هو مذهبنا ومنهم من قال إذا انقطع دمها واغتسلت حل وطؤها عن الشافعي ومنهم من قال إذا كان حيضها عشرا فنفس انقطاع الدم يحللها للزوج وإن كان دون العشر فلا يحل وطؤها إلا بعد الغسل أو التيمم أو مضى وقت صلاة عليها عن أبي حنيفة. -قرآن- ١-١٠-قرآن- ٤١-٦٧-قرآن- ٧٦-١١٨-قرآن- ١٣٢-١٥٨

فصل

وقوله إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ قال عطاء المتطهرين بالماء وقال مجاهد المتطهرين من الذنوب والأول مروى فى سبب نزول هذه الآية والعموم يتناول الأمرين . -قرآن- ٩-٦٥ [صفحہ ٥٨] وإنما قال الْمُتَطَهِّرِينَ و لم يذكر المتطهرات لأن المذكر والمؤنث إذا اجتماعا فالغلبة للمذكر كما قدمناه فى قوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا. وقيل التَّوَّابِينَ من الذنوب والمُتَطَهِّرِينَ بالماء. و لو قلنا المراد به الرجال دون النساء لأن الخطاب بالأمر والنهى معهم دونهن لقوله فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ لكان أولى و لم يحتج إلى عذر. ويستدل بهذه الآية أيضا على استحباب غسل التوبة وكذا على ما ذكرناه من أنهم لا يقربن إلا بعد الاغتسال -قرآن- ١٢-٢٦-قرآن- ١١٥-١٤١-قرآن- ١٤٩-١٦٠-قرآن- ١٧٤-١٨٨-قرآن- ٢٨٣-٣١٧-قرآن- ٣٢٠-٣٣٤

باب أحكام المياه

إشارة

قال الله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا أى طاهرا مطهرا مزيلا للأحداث والنجاسات مع طهارته فى نفسه . و وصف الله الماء بكونه طهورا مطلقا يدل على أن الطهورية صفة أصلية للماء ثابتة له قبل الاستعمال بخلاف قولهم ضارب وشاتم ومتكلم لأنه إنما يوصف به بعد ضربه و شتمه وكلامه ولذلك لا يجوز إزالة النجاسة بمائع سوى الماء. وكذا لا يجوز الوضوء به والغسل لأنه تعالى نقل الحكم من الماء المطلق إلى التيمم ومعناه أنه أوجب التيمم على من لم يجد الماء وهذا غير واجد للماء لأن المائع ليس بماء لأنه لا يسمى ماء. وأيضا فقوله فَتَيَمَّمُوا الْفَاءَ فيه يوجب التعقيب بلا خلاف . ووجه الدلالة أن الله تعالى قال وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ف أطلق -قرآن- ١٩-٥٧-قرآن- ٥٥٢-٥٦٣-قرآن- ٦٣٥-٦٧٣ [صفحہ ٥٩] على ما وقع عليه اسم الماء فإنه طهور سواء نزل من السماء أو نبع من الأرض عذبا كان أو مالحا باردا أو مسخنا واقفا أو جاريا ماء البحر أو البر أو البئر أو العين . و قال ابن بابويه أصل جميع الماء من السماء لقوله وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا والطهور هو المطهر فى اللغة فيجب أن يعتبر كل ما يقع عليه اسم الماء بأنه طاهر ومطهر إلا ما قام الدليل على تغيير حكمه أو أنه غير مطهر وإن كان طاهرا لكونه مضافا. -قرآن- ٢١١-٢٤٩

فصل

فإن قيل الطهور لا يفيد فى لغة العرب كونه مطهرا. قلنا هذا خلاف على أهل اللغة لأنهم لا يفرقون بين قول القائل هذا ماء طهور و هذا ماء مطهر بل الطهور أبلغ وأيضا وجدنا العرب تقول ماء طهور وتراب طهور ولا يقولون ثوب طهور ولا حل طهور لأن التطهير

ليس فى شىء من ذلك فثبت أن الطهور هو المطهر. فإن قيل كيف يكون الطهور هو المطهر واسم الفاعل منه غير متعد. قلنا هذا كلام من لم يفهم معانى الألفاظ العريضة و ذلك أنه لاختلاف بين أهل النحو أن اسم الفعول موضوع للمبالغة وتكرر الصفة فإنهم يقولون فلان ضارب فإذا تكرر منه ذلك وكثر قالوا ضروب و إذا كان كون الماء طاهرا ليس مما يتكرر ولا يتزايد فينبغى أن يعتبر فى إطلاق الطهور عليه غير ذلك و ليس بعد ذلك إلا أنه مطهر و لو حملناه على ما حملنا عليه لفظه طاهر لم يكن فيه زيادة فائدة. [صفحه ٦٠]

فصل

ويدل عليه أيضا قوله تعالى وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَ بِهٖ كُلَّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَطْهَرًا بظاهر اللفظ إلا ما خرج بالدليل . وقوله السَّمَاءِ يَعْنِي مَطْهَرًا وَغِيثًا. وقوله لِيُطَهَّرَ بِهٖ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ -قرآن- ٣٠-٨٧-قرآن- ١٨٤-١٩١-قرآن- ٢١٨-٢٦٩ قال ابن عباس معناه يذهب عنكم وسوسة الشيطان فإن الكفار غلبوكم على الماء حتى تصلوا أنتم مجنبون و ذلك أن يوم بدر وسوس الشيطان إلى المسلمين و كان الكفار نزلوا على الماء فقال لعنه الله تزعمون أيها المسلمون أنكم على دين الله وأنتم على غير الماء وعدوكم على الماء فأرسل الله عليهم المطر فشربوا واغتسلوا وأذهب به وسوسة الشيطان وكانوا على رمل تغوص فيه الأقدام فشده المطر حتى ثبتت عليه الأرجل و هو قوله وَ يُثَبِّتُ بِهِ الْأَقْدَامَ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٤٥٤ والهاء فى به راجعة إلى الماء. وقد أطبق المفسرون على أن رِجْزَ الشَّيْطَانِ فى الآية المراد به أثر الاحتلام فإن المسلمين كان أكثرهم احتملوا ليلتهم فأنزل الله المطر وطهرهم به . والتطهير لا يطلق فى الشرع إلا بإزالة النجاسة أو غسل الأعضاء الأربعة وقد أطلق الله عليه اسم التطهير و قال الجبائى إنما ذكر الرجز وكنى به عن الاحتلام لأنه بوسوسة الشيطان . -قرآن- ٦١-٧٥ [صفحه ٦١]

فصل

و لا بأس بأن يشرب المضطر من المياه النجسة و لا يجوز شربها مع الاختيار و ليس الشرب منها مع الاضطرار كالطهیر لأن التطهير قربه إلى الله والتقرب إليه تعالى لا يكون بالنجاسات ولأن المحدث يجد فى إباحته للصلاة بدلا من الماء عند فقدته قال تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا. و لا يجد المضطر بالعطش بدلا من الماء غيره فإذا وجد الماء و كان نجسا رخص الله له فى تناوله مقدار ما يمسك به ريقه . ويدل على استحباحه الماء النجس فى حال الاضطرار أن الله أباح كل محرم عند ضرورة حيث قال إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَ مَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا إِثْمَ عَلَى مَتَنَاوُلِ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ عِنْدَ الْضُرُورَةِ. -قرآن- ٢٥٣-٢٨٤-قرآن- ٤٩٥-٦٤٥

فصل

والماء إذا خالطه من الطاهرات ما غير لونه أو طعمه أو رائحته فإنه يجوز التوضؤ به ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء عليه لأن الله أوجب التيمم عند فقد الماء بقوله فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا و من وجد ماء على تلك الصفة فهو واجد للماء -قرآن- ١٦٣-١٩٤ قال الصادق

ع الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قذر -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٥٢. و لا خلاف أن الماء له حكم التطهير إذا كان على خلقته والخلاف في أنه إذاخالطه غيره أو استعمل . [صفحہ ٦٢] وقيل إذا اغتسل به جنب خرج عن بابه ومنهم من كره التطهير به بعد ذلك وقال المرتضى يجوز إزالة النجاسات بالماء لئلا يضر الغرض بإزالة النجاسة أن لا تكون وأسباب أن لا تكون النجاسة لا تختلف قال والدليل عليه أن لا تختلف بين أن لا تكون أصلاً وبين إزالتها فإذا كان هكذا فمتى أزيلت مشى ما ذكرناه و قد سقط حكمها. وقال الشيخ أبو جعفر إن كان ذلك كذلك عقلاً فإننا متعبدون شرعاً أن لا نزيل النجاسة إلا بالماء المطلق .

فصل

و من لا يجد ماء ولا تراباً نظيفاً قال أبو حنيفة لا يصلى وعندنا أنه يصلى ثم يعيد بالوضوء أو التيمم وبذلك نص عن آل محمد ع ويؤيده قوله تعالى إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا وقوله أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ لآيَةً. والأمر على الوجوب إلا أن يدل دليل ولا دليل على ما يدعيه الخصم وقد بين النبي ع أحكام المياه وما ينجسها وما يزيل حكم نجاستها بالزيادة أو النقصان على ما أمر الله بعد أن علمه تعالى فقال وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ -قرآن- ١٤٥-٢٠٠-قرآن- ٢٠٩-٢٤١-قرآن- ٤٤٧-٤٩٣ و من لا يجد ماء ولا تراباً نظيفاً قال أبو حنيفة لا يصلى وعندنا أنه يصلى ثم يعيد بالوضوء أو التيمم وبذلك نص عن آل محمد ع ويؤيده قوله تعالى إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا وقوله أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ لآيَةً. والأمر على الوجوب إلا- أن يدل دليل ولا دليل على ما يدعيه الخصم وقد بين النبي ع أحكام المياه وما ينجسها وما يزيل حكم نجاستها بالزيادة أو النقصان على ما أمر الله بعد أن علمه تعالى فقال وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ أَى أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْقُرْآنَ يَا مُحَمَّدٌ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ مِنْ الْأَحْكَامِ عَلَى مَا عَلَّمْنَاكَ وَأَمْرُ جَمِيعِ الْأُمَّةِ بِاتِّبَاعِهِ وَالْأَخْذُ مِنْهُ جَمْلَةً وَتَفْصِيلاً فَقَالَ مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ. فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ لَكُمْ وَجْهَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي تَرَوْنَهَا أَنْتُمْ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَأَبْنَائِهِ وَأَبْنَائِهِ ع عَلَى مَنْ خَالَفَكُمْ. قُلْنَا إِنْ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ وَ هَذَا عَلَى الْعُموم وَ قَدْ ثَبَتَ بِالْأَدْلَةِ إِمَامَةُ الصَّادِقِ ع وَعَصَمَتِهِ وَ أَنْ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ حُجَّةٌ فَجَرَى قَوْلُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَجْرَى قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَى أَنَّهُ ع صَرَحَ بِذَلِكَ -قرآن- ١-١٩-قرآن- ١٥٥-١٨٤-قرآن- ٣٣٠-٣٩٤ و قال كل ما أقوله فهو عن أبي عن جدي عن رسول الله عن جبرئيل عن الله -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-٨٢. و من وجه آخر وهو أن النبي ص قال إني مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسكتهم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي الخبر -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-١٠١ فجعل عترته في باب الحجة مثل كتاب الله ولا شك أن هذا الخطاب إنما يتناول علماء العترة الذين هم أولو الأمر وهم الصادق وآبؤه وأبنائه الاثنا عشر و كل ما يصدر عنهم من أحكام الشرع عن رسول الله عن الله تعالى يجب على من خالفنا العمل عليه سواء أسندوا أو أرسلوا وكيف لا- وهم يعملون على ما رواه مثل أبي هريرة وأنس من أخبار الآحاد. و هذا السؤال يعتمد على مخالفتنا في جميع مسائل الشرع وهو غير قادح . [صفحہ ٦٤]

فصل

وقوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ يُدَلُّ عَلَى أَن سُورَ الْيَهُودِي وَالنَّصْرَانِي وَ كُلِّ كَافِرٍ أَصْلَى أَوْ مُرْتَدٍّ أَوْ مُلَى نَجَسٌ . و في الآية شيان تدل على المبالغة في نجاستهم أحدهما قوله إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ أبلغ في الإخبار بنجاستهم من أن يقال المشركون نجس من غير إنما فإن قول القائل إنما زيد خارج عند النحويين بمنزلة ما خارج إلا زيد. والثاني قوله نَجَسٌ وهو مصدر ولذلك لم يجمع

والتقدير إنما المشركون ذو نجاسة وجعلهم نجسا مبالغة في وصفهم بذلك كما يقال ما هو إلا سير إذا وصف بكثرة السير وكقوله -قرآن- ١٦-٤٢-قرآن- ١٧٦-١٩٥-قرآن- ٣٤٩-٣٥٤ فإنما هي إقبال وإدبار وليس لأحد أن يقول المراد به نجاسة الحكم لانجاسة العين لأن حقيقة هذه اللفظة تقتضى نجاسة العين في الشرع وإنما يحمل على الحكم تشبيها ومجازا والحقيقة أولى من المجاز باللفظ على أنانحمله على الأمرين لأنه لا مانع من ذلك . فإن قيل فقد قال الله تعالى وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ و هذا عام في جميع ما شربوا وعالجوا بأيديهم . قلنا يجب تخصيص هذا الظاهر بالدلالة على نجاستهم وتحمل هذه الآية على أن المراد بهاطعامهم الذي هو الحبوب ويملكونه دون ما هو سؤر أو عالجوه بأجسامهم . -قرآن- ٢٦٣-٣٠٨ [صفحہ ٦٥] على أن ما في طعام أهل الكتاب ما يغلب على الظن أن فيه خمرا أولحم خنزير فلا بد من إخراجه من هذا الظاهر وإذا أخرجه من الظاهر لأجل النجاسة و كان سؤرهم على ما بينا نجسا أخرجه أيضا من الظاهر.

فصل

عن أبي بصير سألت أبا عبد الله ع عن الجنب يدخل يده في الإناء قال إن كانت قدرة فليهرقه وإن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه هداما قال الله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ -رواية- ١-٢-رواية- ١٦-٢٠٢ وسئل أيضا عن الجنب يغتسل فينتضح من الماء في الإناء فقال لأبأس هداما قال الله مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٣١ . و إذا صافح المسلم الكافر أو من كان حكمه حكمه ويده مرطبة بالعرق أو غيره غسلها من مسه بالماء البتة وإذا لم يكن في يد أحدهما رطوبة مسحها بالحائط لأنه تعالى قَالَ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَحَكَمَ عَلَيْهِمُ بِالنَّجَاسَةِ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يَمَسُّونَهُ نَجَسًا إِلَّا مَا أَبَاحَتْهُ الشَّرِيعَةُ . فإن قيل هل يجوز الوضوء والغسل بماء مستعمل . قلنا يجوز ذلك فيما استعمل في الوضوء ولا يجوز فيما استعمل في غسل الجنابة والحيض وأشباههما مما يزال به كبار النجاسات وبذلك نصوص عن أئمة الهدى ع . و في تأييد جواز ما استعمل في الوضوء قوله فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا -قرآن- ١٧١-١٩٧-قرآن- ٥٢٧-٥٥٨ [صفحہ ٦٦] وهذا الضرب من الماء مستحق للاسئ على الإطلاق وفي منع ما سواه نص ظاهر واحتياط للصلاة قاله الشيخ المفيد . وقال المرتضى يجوز استعمال الماء المستعمل في الأغسال الواجبة أيضا إذا لم تكن نجاسة على البدن لعموم هذه الآية وقد أشرنا في الباب الأول إلى هذا

فصل فيما ينقض الطهارة

نواقضهما عشر بإجماع الفرق المحقة وبالكتاب والسنة جملة وتفصيلا . أما النوم فإن آية الطهارة تدل بظاهرها على أنه حدث ناقض للوضوء وإنما يوجب إعادته على اختلاف حالات النائم إذا أراد الصلاة . وقد نقل أهل التفسير وأجمعوا على أن المراد بقوله إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا قُمْتُمْ من النوم وهذا الظاهر يوجب الوضوء من كل نوم . -قرآن- ٢٤٦-٢٧١ وقال زيد الشحام سألت أبا عبد الله ع عن الخفقة والخفتين فقال ما أدري ما الخفقة والخفتان إن الله يقول بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ إِنْ عَلِيَ ع كَانَ يَقُولُ مِنْ وَجْدِ طَعْمِ النَّوْمِ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ -رواية- ١-٢-رواية- ٢١-٢١١ وعن ابن بكير قلت للصادق ع ما يعنى بقوله إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ قال إِذَا قُمْتُمْ من النوم قلت ينقض النوم الوضوء فقال نعم إذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-١٧٥ . والجنابة تنقض الوضوء على أى وجهيها حصلت وتوجب الغسل أيضا قال [صفحہ ٦٧] تعالى وَ

إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَكَذَا الْحَيْضُ قَالَ تَعَالَى وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ الْآيَةُ وَالسَّكْرُ الْمَزِيلُ لِلْعَقْلِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فَقَطْ وَكَذَلِكَ الْغَائِطُ قَالَ تَعَالَى لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى إِلَى قَوْلِهِ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ وَ مَسَاوَاهَا مِنَ النِّوَاقِصِ يَعْلَمُ بِالتَّفْصِيلِ مِنَ السَّنَةِ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى الْجُمْلَةِ. -قرآن- ٨-٤٠-قرآن- ٦٥-٩٤-قرآن- ١٦٥-٢٠٢-قرآن- ٢١٤-٢٤٩ وروى أن النبي ع قال لأهل قبا ماذا تفعلون في طهركم فإن الله أحسن عليكم الثناء فقالوا نغسل أثر الغائط فقال أنزل الله فيكم وَ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ -رواية- ١-٢-رواية- ٩-١٦٧. فقوله رجالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا أى يتطهرون بالماء من الغائط والبول و هو المروى عن الباقر والصادق ع . -قرآن- ٨-٤٠ وروى في تفسير قوله وَ يَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ أى بنى إسرائيل إذا أصاب البول شيئا من جسدكم قطعوه بالسكين -رواية- ١-٢-رواية- ٩-١١٤

باب توابع الطهارة

اشاره

قد بينا أن من شرط الصلاة ألا يتم إلا به الطهور و هو ينقسم على ثلاثة [صفحہ ٦٨] أضرب وضوء وغسل وتيمم بدلها. و كما لا يجوز الدخول في الصلاة مع عدم الطهارة في أكثر الحالات لا يجوز الدخول فيها مع نجاسة على البدن أو الثياب اختيارا قال تعالى وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَ الرِّجْزَ فَاهْجُرْ. حمل هذه الآية أهل التفسير على الحقيقة والمجاز أما الحقيقة فظاهر أى فطهر ثيابك من كل نجاسة للصلاة فيها قال ابن سيرين و ابن زيد اغسلها بالماء وقيل معناه شمر ثيابك -قرآن- ١٦٧-٢٠٤ ورأى على ع من يجر ذيله لطوله فقال له قصر منه فإنه أتقى وأتقى وأبقى -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٨١ و أما من حملة على المجاز فقال كأنه تعالى قال وبدنك فطهر أو نفسك فطهر كما يقال فلان طاهر الثوب أى طاهر النفس كقول إمرئ القيس فسلى ثيابي من ثيابك تنسلى . و لا مانع للحمل على الحقيقة والمجاز معا لفقد التنافي بينهما فيجب إجراؤه على العموم فيهما لفقد المخصص والقرينة على أن الحقيقة أصل والمجاز فرع عليه والحمل على الأصل أولى والأمر شرعا على الوجوب . ويدل عليه أيضا قوله وَ يُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ و لم يفرق بين الظاهر والخفى و لا بين القليل والكثير. -قرآن- ٢٣٠-٢٦١

فصل

و قوله وَ إِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ -قرآن- ٩-٦٤ [صفحہ ٦٩] عن ابن عباس أن الله أمر بعشر سنن خمس في الرأس وخمس في البدن أما التي في الرأس فالمضمضة والاستنشاق والفرق وقص الشوارب والسواك و أما التي في الجسد فالختان وحلق العانة وتقليم الأظفار ونتف الإبطين والاستنجاء بالماء -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٢٣٤ و به قال قتادة و أبو الخلد و قال تعالى مَلَأْ أَيْبُكُمْ إِبْرَاهِيمَ أى ابتغوا ملته فإنها داخله في مله نبينا مع زيادات . -قرآن- ٤٢-٦٧

فصل

وإنما نتكلم في النجاسات التي خالفونا فيها احتجاجا عليهم اعلم أن المنى نجس لا يجزى فيه إلا الغسل عندنا والدليل عليه

إذا سمعت الله تعالى يقول يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فاعرف لها سمعك فإنها لأمر يؤمر به أولنهي ينهي عنه -قرآن- ٢٩-٥٥ و قال الصادق ع لذة ما في النداء أزالَت تعب العبادة والعناء -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٦٥ . و قوله وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا يدل على أنه يكره أن يستعين الإنسان في الوضوء أو الغسل بمن يصب الماء عليه بل ينبغي أن يتولاه بنفسه . و من وضأه غيره و هو يتمكن منه لم يجزه و كذلك في الغسل إذا تولاه غيره مع تمكنه لا- يكون مجزيا لقوله فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا فإنه إذا لا يكون متطهرا. فإن كان عاجزا عن الوضوء أو الغسل لمرض أو ما يقوم مقامه بحيث لا يتمكن منه لم يكن به بأس لقوله ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ. -قرآن- ١٠-٤٧-قرآن- ٢٦٣-٢٨٣-قرآن- ٢٨٦-٣١٥-قرآن- ٤٤٢-٤٨٢

مسألة

إن قيل لم جاز أن يعبر عن إرادة الفعل بالفعل في قوله إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ. قلنا لأن الفعل يوجد بقدره الفاعل عليه ويقع بوجه دون وجه بإرادته له فكما يعبر عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم الإنسان لا يطير والأعمى لا يبصر أى لا يقدران على الطيران والإبصار كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل فأقيم ما هو كالمسبب مقام ما هو كالسبب للملابسة بينهما و لا مجاز في الكلام . - قرآن- ٥٨-٨٣ [صفحہ ٧٣]

مسألة

فإن قيل ظاهر الأمر يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة محدث و غير محدث . قلنا يحتمل أن يكون الأمر للوجوب فيكون الخطاب للمحدثين خاصة. فإن قيل هل يجوز أن يكون الأمر شاملا للمحدثين وغيرهم لهؤلاء على وجه الإيجاب ولهؤلاء على وجه الاستحباب . قلنا نعم هذا من الصواب لأنه لا مانع من أن تتناول الكلمة الواحدة معنيين مختلفين .

مسألة

روى أن عبد الرحمن بن عوف صنع طعاما وشرابا فدعا نفرا من الصحابة حين كانت الخمر مباحة فأكلوا و شربوا فلما ثملوا وجاء وقت صلاة المغرب قدموا أحدهم ليصلى بهم فقرا أعبد من تعبدون أنتم عابدون ما أعبد فنزل يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ فكَانُوا لا يشربون في أوقات الصلاة فإذا صلوا العشاء شربوها فلا يصحون إلا و قد ذهب عنهم السكر و يعلموا ما يقولون ثم نزل تحريمها -رواية- ١-٢-رواية- ٧-٤٣٦ فهذه الرواية غير صحيحة فالخمر كانت محرمة في كل ملأ على ما ذكره في بابه . [صفحہ ٧٤]

مسألة

فإن قيل مامحل قوله إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ من الإعراب . قلنا من فسر الصلاة في الآية بمواضع الصلاة وهي المساجد فحذف المضاف فهو في موضع الحال أى لا تقربوا المسجد جنباً إلا مجتازين منه إذا كان فيه الطريق إلى الماء أو كان الماء منه أو احتمتم فيه و كان النبي ص لم يأذن لأحد يمر في مسجده و هو جنب إلا لعل على ع حتى سد الأبواب كلها إلا بابه . و أما من حمل الآية على ظاهرها و هو بعيد فقال معناه لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ومعكم حال أخرى تعذرون فيها وهي حال السفر و عبور السبيل عبارة عن السفر فقد ترك مجازاً و وقع في مجازين . و إن زعم أنه صفة لقوله جُنُباً أى و لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا و لعلم حال أخرى تعذرون معها وهي حال السفر و عبور السبيل عنده عبارة عن السفر فقد ترك مجازاً و وقع في مجازين . و إن زعم أنه صفة لقوله جُنُباً أى و لا تقربوا الصلاة جنباً غير عابري سبيل فإنهم لا تصح صلاتهم على الجنابة لعذر السفر حتى يغتسلوا و يتيمموا عند العذر و هذا يستوى فيه المقيم والمسافر . قرآن- ٢٣- ٤٤- قرآن- ٥٧٣- ٥٧٩- قرآن- ٧٦٢- ٧٦٨

مسألة

فإن قيل إن الله تعالى أدخل في حكم الشرط أربعة وهم المرضى والمسافرون [صفحه ٧٥] والمحدثون و أهل الجنابة فبمن تعلق الجزء الذى هو الأمر بالتيمم عند عدم الماء منهم . قلنا الظاهر أنه يتعلق بهم جميعاً و أن المرضى إذا عدموا الماء لضعف حركتهم وعجزهم عن الوصول إليه أو مع وجدانهم الماء لا يمكنهم استعمال الماء لجرح أو قرح بهم فلهم أن يتيمموا وكذلك السفر إذا عدموه بعدهم منه أول بعض الأسباب التى هي في الشرع عذر والمحدثون و أهل الجنابة كذلك إذا لم يجدوه لبعض الأسباب .

مسألة

فإن قيل كيف نظم في سلك واحد بين المرضى والمسافرين و بين المحدثين والمجنبيين والمرض والسفر سببان من أسباب الرخصة والأحداث سبب لوجوب الوضوء والغسل . قلنا أراد سبحانه أن يرخص للذين وجب عليهم التطهير وهم عادمون للماء في التيمم فخص من بينهم مرضاهم وسفرهم لأنهم المتقدمون في استحقاق بيان الرخصة لهم لكثرة المرض والسفر وغلبتهما على سائر الأسباب الموجبة لغرضه ثم عم من وجب عليه التطهر وأعوزه الماء لخوف عدو أو سبيح أو عدم آلة استقاء أو غير ذلك مما لا يكثر كثرة المرض والسفر .

مسألة

الدلك في غسل الجنابة غير واجب بدلالة قوله وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا واسم الاغتسال ثابت مع عدم الدلك للجوارح واليدين فبطل قرآن- ٤٥- ٩٨ [صفحه ٧٦] قول من أوجهه إذ ليس بعدمثال الأمر بالغسل أمر آخر ودلك البدن أمر زائد على الغسل وإيجاب ما زاد على المأمور به لا يكون من جهة الشرع إلا أن يريد به احتياط المغتسل في إيصال الماء إلى أصل كل شعر من رأسه وبدنه .

مسألة

فإن قيل مم اشتقاق الجنابة. قلنا من البعد فكأنه سمي به لتباعده عن المساجد إلى أن يغتسل ولذلك قيل أجنب . وقال ابن عباس الإنسان لا يجنب والثوب لا يجنب -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-٥٣ فإنه أراد به أن الإنسان لا يجنب بمماسه الجنب وكذا الثوب إذالبسه الجنب .

مسألة

الصعيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره و إن كان صخرا لا تراب عليه لو ضرب المتيمم يده عليه لكان ذلك طهوره و هو مذهب أبي حنيفة أيضا. فإن قيل فما يصنع بقوله في المائدة فامسحوا بوجوهكم و أيديكم منه أى بعضه و هذا لا يتأتى فى الصخر الذى لا تراب عليه. قلنا قالوا إن من لا ابتداء الغاية على أنه لو كان للتبعض لا يلزم ما ذكر لأن التيمم بالتراب عند وجوده أولى منه بالصخر وكون الغبرة على الكفين لا اعتبار بها. -قرآن- ١٧٢-٢١٣ [صفحہ ٧٧]

مسألة

المحيض مصدر مثل المجيء وكانت الجاهلية إذا حاضت المرأة لم يساكنوها فى بيت كفعل اليهود والمجوس وأخرجوهن من بيوتهن فى صدر الإسلام أيضا بظاهر قوله فاعتزلوا النساء فقال ع إنما أمرتم أن تعتزلوا مجامعتهن إذا حضن و لم يأمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم . -قرآن- ١٥٤-١٧٤

مسألة

و قد قال بعض المفسرين فى قوله تعالى قد أفلح من تزكى معناه أفلح من تطهر للصلاة وتوجه بذكر الله فصلى الصلوات الخمس -قرآن- ٤٢-٦٤ [صفحہ ٧٨]

كتاب الصلاة

إشارة

وقد ورد فى القرآن آى كثيرة على طريق الجملة تدل على وجوب الصلاة نحو قوله أقيموا الصلوة وآتوا الزكاة وقوله فأقيموا الصلوة إن الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقوله حافظوا على الصلوات. ويمكن الاستدلال بهذه الآيات على وجوب جميع الصلوات و على صلاة الجنائز وصلاة العيدين و على وجوب الصلاة على النبى وآله فى التشهد لأنه عام فى جميع ذلك . وقوله حافظوا أبلغ من احفظوا لأن هذا البناء أصله لتكرر الفعل بوقوعه من اثنين فإذا استعمل فيما يكون من واحد ضمن مبالغة وتطاولا- فى ذلك الفعل كقوله عافاك الله لا يقصد به سؤال هذا الفعل مرة واحدة فكان الله تعالى كرر الأمر بحفظ الصلوات

الخمس وتحفظ الصلوات بأن يؤتى بها فى أوقاتها بحدودها وحقوقها. -قرآن- ٧٩-١١٤-قرآن- ١٢٣-١٩٩-قرآن- ٢٠٨-٢٣٢-قرآن- ٤٠٦-٤١٣ [صفحه ٧٩] والصلوة أفضل العبادات ولهذا قال رسول الله ص لكل شىء وجه ووجه دينكم الصلاة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٥٦ وقال ع الصلاة أول ما ينظر فيه من أعمال العبد فإن صحت لم ينظر فى عمل من أعماله وإن لم تصح نظر فيها وفى جميع أفعاله -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-١٣١

فصل

فإن قيل كيف أمروا بالصلاة وهم لا يعرفون حقيقتها فى الشريعة. قيل إنما أمروا بذلك لأنهم أحيلوا فيه على بيان الرسول ع ووجه الحكمة فيه ظاهر لأن المكلفين إذا أمروا بشىء على الإجمال كان أسهل عليهم فى أول الوهلة وأدعى لهم فى قبولها من أن يفصل ثم كون المجمل المأمور به يدعوهم إلى استفسار ذلك فيكون قبول تفصيله ألزم لهم . ومثاله فى العقليات قول أصحاب المعارف لنا لو كنا مكلفين بالمعرفة لوجب أن نكون عالمين بصفة المعرفة لئلا يكون تكليفنا بما لا يطاق . فنقول لهم الواحد منا وإن لم يكن عالما بصفة المعرفة فإنه عالم بسبب المعرفة وهو النظر فالعلم به يقوم مقام العلم بمسببه الذى هو المعرفة وصفتها والمكلف إنما يجب أن يكون عالما بصفة ما كلف لتمكنه الإتيان به على الوجه الذى كلف فإذا أمكنه من دونه فلا معنى لاشتراطه .

فصل

وإقامة الصلاة أداؤها بحدودها وفرائضها كما فرضت عليهم يقال أقام القوم سوقهم إذا لم يعطلوها من المبيعة. [صفحه ٨٠] وقيل إقامتها إدامة فرائضها يقال للشىء الراتب قائم . وقيل هو من تقويم الشىء يقال قام بالأمر إذا أحكمه وحافظ عليه . وقيل إنه مشتق مما فيها من القيام ولذلك يقال قد قامت الصلاة . وأما الصلاة فهى الدعاء فى الأصل والصلاة اشتقاقها من اللزوم يقال اصطلى بالنار أى لزمها وقال تعالى تصلى ناراً . وتخصصت فى الشرع بالدعاء والذكر فى موضع مخصوص وقيل هى عبارة عن الركوع والسجود على وجه مخصوص وأذكار مخصوصة . وقال أصحاب المعانى إن معنى صلى أزال الصلاة منه وهو النار كما يقال مرض . وفرضها على ثلاثة أقسام متعلقة بثلاثة أحوال الحضر والسفر والضرورة وإنما اختلفت أحكامها لاختلاف أحوالها وبينها رسول الله ص وفصلها ونص القرآن عليها جملة قال ما آتاكم الرسول فخذوه وقال وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ -قرآن- ٢٩٥-٣٠٥-قرآن- ٦٦٥-٦٩٤-قرآن- ٧٠٢-٧٦٧

باب ذكر المواقيت

إشاره

فأولها الظهر وهى أول صلاة فرضها الله تعالى على نبيه ع وقال [صفحه ٨١] أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتَذْكُرَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ودلوكها زوالها وبعدها العصر قال حافظوا على الصلوات والصلاة الوُسْطى يفرض فى الآية الأولى بين دلوك الشمس وغسق الليل أربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة ثم قال وَقُرْآنَ الْفَجْرِ فوجب صلاة الفجر أيضا وقال تعالى أَقِمِ الصَّلَاةَ

طَرَفَيِ النَّهَارِ. و قال فى الموضوعين أَقِمِ فالمراد به أُمته معه . -قرآن-١-٥٣-قرآن-٨٧-١٣١-قرآن-٢٤٣-٢٥٩-قرآن-٢٩٦-٣٢٩-
قرآن-٣٥١-٣٥٦

فصل

والدلوک فى آیه الفرض المتقدمه اختلفوا فيه فقال ابن عباس و ابن مسعود و ابن زيد هو الغروب والصلاة المأمور بها هاهنا هى المغرب و قال ابن عباس فى روايه أخرى و الحسن ومجاهد وقتاده دلوکها زوالها و هو المروى عن الباقر والصادق ع و ذلك أن الناظر إليها يدلک عينه لشده شعاعها و أما عند غروبها فيدلک عينه ليتبينها والصلاة المأمور بها عند هؤلاء الظهر. وغسق الليل ظهور ظلامه يقال غسقت القرحة أى انفجرت وظهر ما فيها و قال ابن عباس وقتاده هو بدء الليل و قال الجبائى غسق الليل انتصافه . و قوله تعالى وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ قال قوم يعنى به صلاة الفجر و ذلك يدل على أن الصلاة لاتتم إلا بالقراءة لأنه أمر بالقراءة وأراد بها الصلاة لأنها لاتتم إلا بها مع التمكن . -قرآن-٥١٢-٥٢٨ [صفحه ٨٢] ومعنى إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار فتكتب فى صحيفة الليل وصحيفة النهار و فيه حث للمسلمين على أن يحضروا هذه الصلاة ويشهدوها للجماعة - قرآن-٨-٤١ و عن أمير المؤمنين ع أنها الصلاة الوسطى -روایت-١-٢-روایت-٢٧-٤٧ و قال الحسن لِتُدْلُوكِ الشَّمْسُ لَزُولِهَا صلاة الظهر والعصر إلى غَسَقِ اللَّيْلِ صلاة العشاءين كأنه يقول من ذلك الوقت إلى هذا الوقت على ما بين أوقات الصلوات الأربع ثم أفرد صلاة الفجر بالذكر. و قال الزجاج سمي صلاة الفجر قرآن الفجر لتأكيد أمر القراءة فى الصلاة كما ذكرنا. -قرآن-١٥-٣١-قرآن-٥٧-٧٥

فصل

واستدل قوم بهذه الآية على أن الوقت الأول موسع إلى آخر النهار فى الأحوال لأنه أوجب إقامة الصلاة من وقت الدلوک إلى وقت غسق الليل و ذلك يقتضى أن ما بينهما وقت . و قال الشيخ أبو جعفر الطوسى هذا ليس بقوى لأن من قال إن الدلوک هو الغروب لادليل له فيها لأن من قال ذلك يقول إنه يجب إقامة المغرب من عند الغروب إلى وقت اختلاط الظلام الذى هو غروب الشفق و ما بين ذلك وقت المغرب و من قال الدلوک هو الزوال يمكنه أن يقول المراد بالآية بيان وجوب [صفحه ٨٣] الصلوات الخمس على ما ذكره الحسن لا بيان وقت صلاة واحدة فلا دلالة فى الآية على ذلك . والصلاة فى أول وقتها أفضل قال تعالى فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ففى عمومها دليل عليه . -قرآن-١٣٠-١٥١

فصل

و قوله أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَ زُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ أمر الله به نبيه وأُمته بإقامة الصلاة والإتيان بأعمالها على وجه التمام فى ركوعها وسجودها وسائر فروضها. وقيل إقامتها هو عملها على استواء كالقيام الذى هو الانتصاب فى الاستواء. و قوله طَرَفَيِ النَّهَارِ يريد بهما صلاة الفجر والمغرب و قال الزجاج يعنى به الغداة والظهر والعصر ويحتمل أن يريد به صلاة الفجر والعصر لأن طرف الشيء من الشيء وصلاة المغرب ليست من النهار. و قوله زُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ عن ابن عباس يريد به العشاء الآخرة و قال الزجاج العشاءان المغرب

والعتمة والزلفه المنزلة. و من قال المراد بطرفى النهار الفجر والمغرب قال ترك ذكر الظهر والعصر لظهورهما فى أنهما صلاة النهار والتقدير أقم الصلاة طرفى النهار مع الصلاتين المفروضتين . وقيل إنهما ذكرا على التبع للطرف الأخير لأنهما بعد الزوال فهما أقرب إليه وقد قال أقم لدلوك الشمس إلى غسق الليل ودلوها زوالها ثم قال إِنَّ الْحَيَاتِ يُذْهِبَنَّ السَّيَّاتِ أى إن الدوام على فعل الحسنات يدعو إلى ترك السيئات -قرآن- ٩-٦٦-قرآن- ٢٥٥-٢٧٢-قرآن- ٤٤٩-٤٦٨-قرآن- ٨٦٩-٩٠٣ [صفحہ ٨٤]
فإذادعا إلى تركها فكأنها ذهبت بهالقولہ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُنْكَرِ . -قرآن- ٤٢-٨٨

فصل

و قوله تعالى فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ هذه الآية أيضا تدل على الصلوات الخمس فى اليوم والليله لأن قوله حِينَ تُمْسُونَ يقتضى المغرب والعشاء الآخرة وَ حِينَ تُصْبِحُونَ يقتضى صلاة الفجر وعشيتا يقتضى العصر وَ حِينَ تُظْهِرُونَ يقتضى صلاة الظهر ذكره ابن عباس ومجاهد. وإنما أخر الظهر عن العصر لاندواج الفواصل . والإمساء الدخول فى المساء والمساء مجيء الظلام بالليل والإصباح نقيضه و هو الدخول فى الصباح والصباح مجيء ضوء النهار. وَفَسُبْحَانَ اللَّهِ أى سبحوا الله فى هذه الأوقات تنزيها لله عما لا يليق به وَلَهُ الْحَمْدُ يعنى الثناء والمدح فى السماوات والأرض وَعَشِيَّتَا أى فى العشى وَ حِينَ تُظْهِرُونَ أى حين تدخلون فى الظهر و هو نصف النهار. وإنما خص الله العشى والإظهار فى الذكر بالحمد وإن كان حمده واجبا فى جميع الأوقات لأنها أحوال تذكر بإحسان الله و ذلك أن انقضاء إحسان أول يقتضى الحمد عند تمام الإحسان والأخذ فى الآخر كما قال وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. -قرآن- ١٦-٦٦-قرآن- ١٣٦-١٤٩-قرآن- ١٧٩-١٩٧-قرآن- ٢١٥-٢٢٤-قرآن- ٢٣٧-٢٥٥-قرآن- ٤٦٧-٤٨٢-قرآن- ٥٤٣-٥٥٧-قرآن- ٥٧٨-٦١٣-قرآن- ٦٢٨-٦٤٦-قرآن- ٨٩٣-٩٤٦

فصل

و قوله فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ -قرآن- ٩-٨٩ و قوله فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا. قال تعالى لنبه ع فاصبر على أذاهم إياك وَ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ أى صل والسبحه الصلاة بِحَمْدِ رَبِّكَ أى بثناء ربك قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يعنى سبحه الصبحه أى صلاة الفجر وَقَبْلَ غُرُوبِهَا يعنى صلاة العصر وَمِنْ آثَاءِ اللَّيْلِ يعنى صلاة المغرب والعشاء وَأَطْرَافَ النَّهَارِ صلاة الظهر فى قول قتادة. فإن قيل لم جمع أطراف النهار. قلنا فيه ثلاثه أقوال أحدها أنه أراد أطراف كل نهار والنهار اسم جنس فى معنى جمع وثانيها أنه بمنزلة قوله فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما وثالثها أراد طرف أول النصف الأول وطرف آخر النصف الأول وطرف أول النصف الأخير وطرف آخر النصف الأخير فلذلك جمع . و قوله لَعَلَّكَ تَرْضَى أى افعل ما أمرتك به لكى ترضى بما يعطيك الله من الثواب على ذلك وقيل أى لكى ترضى بما حملت على نفسك من المشقة فى طاعة الله بأمره كما كنت تريد أن تكون فى مثل ما كان الأنبياء عليه من قبلك . -قرآن- ١-١٠-قرآن- ٣٣-٣٩-قرآن- ٥٧-٧٩-قرآن- ١٠٢-١١٥-قرآن- ١٣٠-١٥٠-قرآن- ١٨٤-١٩٨-قرآن- ٢١٧-٢٣٣-قرآن- ٢٦٠-٢٧٨-قرآن- ٤٤٤-

٤٦٦-قرآن- ٥٩٨-٦١١

فصل

وقوله فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَ مِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَ أَدْبَارَ السُّجُودِ أَى احتمال ذلك حتى يأتى الله بالفرج . وصل قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ صَلَاةَ الْفَجْرِ وَ قَبْلَ الْغُرُوبِ صَلَاةَ الْعَصْرِ وَقِيلَ صَلَاةُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مِنَ اللَّيْلِ عَنِ صَلَواتِ اللَّيْلِ وَيَدْخُلُ فِيهَا صَلَاةُ -قرآن- ٩-١٤٦-قرآن- ١٩١-٢١١-قرآن- ٢٢٢-٢٣٩-قرآن- ٢٧٤-٢٨٨ [صفحہ ٨٦] المغرب والعتمة ونوافل الليل أيضا وَ أَدْبَارَ السُّجُودِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُمَا الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ تَطَوُّعًا وَقِيلَ التَّسْبِيحَاتُ الْمَائَةُ بَعْدَ الْفَرَائِضِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَ عَنِ ابْنِ زَيْدٍ هِيَ النَّوَافِلُ كُلُّهَا. وَأَصْلُ التَّسْبِيحِ التَّنْزِيهِ لِلَّهِ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَجُوزُ فِي صِفَتِهِ وَ سُمِّيَتِ الصَّلَاةُ تَسْبِيحًا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّسْبِيحِ . وَ رَوَى أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِأَدْبَارِ السُّجُودِ نَوَافِلَ الْمَغْرِبِ وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ إِدْبَارَ النَّجْمِ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ. فَتِلْكَ الْآيَاتُ السَّتْ تَدُلُّ عَلَى الْمَوَاقِيتِ لِلصَّلَواتِ الْمَوْقُتَةِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ -قرآن- ٣٧-٥٦-قرآن- ٣٦٥-٣٨١

باب ذكر القبلة

إشارة

قال الله تعالى جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ فِي بَعْضِ التَّفَاسِيرِ أَى جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ لِيَقُومَ النَّاسُ فِي مَتَعِبَاتِهِمْ مُتَوَجِّهِينَ إِلَيْهَا قِيَامًا وَعَزَمًا عَلَيْهَا وَقِيلَ قِيَامًا لِيَقُومَ بِهِ مَعَادِهِمْ وَمَعَاشِهِمْ وَقِيَامًا أَى مُرَاعَاةً لِلنَّاسِ وَحِفْظًا لَهُمْ . -قرآن- ١٩-٧٥ و عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى بَعْدِ مَقْدَمِ النَّبِيِّ عِ الْمَدِينَةِ تِسْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا -رواية- ١-٢-رواية- ٣٦-١١٥ و عَنْ أَنَسٍ كَانَ ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ وَجَّهَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْكَعْبَةِ -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-٨٧ . قَالَ تَعَالَى سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا. -قرآن- ١٤-٩٧ [صفحہ ٨٧] اختلفوا فِي الَّذِينَ عَابُوا النَّبِيَّ عِ وَالْمُسْلِمِينَ بِالْأَنْصَرَفِ عَنْ قِبْلَةِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى الْكَعْبَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ قَالَ الْحَسَنُ هُمْ مُشْرِكُو الْعَرَبِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمَّا تَحَوَّلَ بِأَمْرِ اللَّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَالُوا يَا مُحَمَّدُ رَغِبْتَ عَنْ قِبْلَةِ آبَائِكَ ثُمَّ رَجَعْتَ إِلَيْهَا أَيْضًا وَ اللَّهُ لَتَرْجِعَنَّ إِلَى دِينِهِمْ . وَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُمُ الْيَهُودُ . وَ قَالَ السُّدِّيُّ هُمُ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا ذَلِكَ اسْتِهْزَاءٌ بِالْإِسْلَامِ . وَالْعُمُومُ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ . وَ اِخْتَلَفُوا فِي سَبَبِ عَيْبِهِمُ الصَّرْفَ عَنِ الْقِبْلَةِ فَقِيلَ إِنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ لِلنَّسَخِ . وَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ قَوْمًا مِنَ الْيَهُودِ قَالُوا يَا مُحَمَّدُ مَا وَلَّاكَ عَنْ قِبْلَتِكَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا ارْجِعْ إِلَيْهَا نَتَّبِعُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَأَرَادُوا بِذَلِكَ فَتْنَتَهُ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٣٩ الثَّالِثُ أَنَّ مُشْرِكِي الْعَرَبِ قَالُوا ذَلِكَ لِيُوهِمُوا أَنَّ الْحَقَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ . وَإِنَّمَا صَرَفَهُمُ اللَّهُ عَنِ الْقِبْلَةِ الْأُولَى لِمَا عَلِمَ مِنْ تَغْيِيرِ الْمَصْلَحَةِ فِي ذَلِكَ وَقِيلَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِمَا قَالَ تَعَالَى وَ مَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِمْ لَمَّا كَانُوا بِمَكَّةَ أَمْرًا أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِيَتَمَيَّزُوا عَنِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ كَانُوا بِحَضْرَتِهِمْ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَلَمَّا انْتَقَلَ الرَّسُولُ عِ إِلَى الْمَدِينَةِ كَانَتْ الْيَهُودُ الَّذِينَ بِالْمَدِينَةِ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَنَقَلُوا إِلَى الْكَعْبَةِ لِلْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ الْكَثِيرَةِ مِنْ جَمَلَتِهَا لِيَتَمَيَّزُوا مِنَ الْيَهُودِ كَمَا أَرَادَ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَتَمَيَّزُوا مِنْ كُفَّارِ مَكَّةَ. -قرآن- ١٧٣-٢٨٨

فصل

لاخلاف أن التوجه إلى بيت المقدس قبل النسخ كان فرضا واجبا ثم اختلفوا فقال الربيع كان ذلك على وجه التخيير خير الله نبيه ع بين أن [صفحہ ٨٨] يتوجه إلى بيت المقدس و بين أن يتوجه إلى الكعبة. و قال ابن عباس وأكثر المفسرين كان ذلك فرضا

معينا و هو الأقوى لقوله وَ مَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا فَبَيْنَ تَعَالَى أَنَّهُ جَعَلَهَا قِبْلَةً وَظَاهِر ذَلِكَ أَنَّهُ مَعِينٌ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّخْيِيرِ. ويمكن أن يقال إنه كان مخيرا بين أن يجعل الكعبة بينه وبين بيت المقدس في توجهه إليه وبين أن لا ينتقل لما كان بمكة. على أنه لو ثبت أنه كان مخيرا لما خرج عن كونه فرضا كما أن الفرض هو أن يصلى الصلاة في الوقت ثم هو مخير بين أوله وأوسطه وآخره. وقوله إِنْ لَمْ نَعْلَمْ أَى لِيَعْلَمْ مَلَأْنَاكَتَنَا وَإِلَّا فَاللَّهُ كَانَ عَالِمًا بِهِ وَقَالَ الْمُرْتَضَى فِيهِ وَجْهًا مَلِيحًا أَى يَعْلَمُ هُوَ تَعَالَى وَغَيْرِهِ وَلَا يَحْصُلُ عِلْمُهُ مَعَ عِلْمِ غَيْرِهِ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِ الْإِتْبَاعِ فَأَمَّا قَبْلَ حُصُولِهِ فَإِنَّمَا يَكُونُ هُوَ تَعَالَى الْعَالَمِ وَحْدَهُ فَصَحَّ حِينَئِذٍ ظَاهِرُ الْآيَةِ. وقوله مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ قَوْمًا ارْتَدَوْا عَنِ الْإِسْلَامِ لِمَا حَوَّلَتِ الْقِبْلَةَ جَهْلًا مِنْهُمْ بِمَا فِيهَا مِنْ وَجْهِ الْحِكْمَةِ وَالْآخَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كُلُّ مُقِيمٍ عَلَى كُفْرِهِ لِأَنَّ جِهَةَ الْإِسْتِقَامَةِ إِقْبَالُ وَخِلَافُهَا إِدْبَارُ وَلِذَلِكَ وَصَفَ الْكَافِرَ بِأَنَّهُ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ وَقَالَ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشَقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى عَنْ الْحَقِّ. -قرآن- ١٢٥-١٧٠-قرآن- ٥١٥-٥٢٩-قرآن- ٧٦٦-٧٩٥-قرآن- ١٠٢٢-١٠٧١

فصل

ثم قال وَ إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً فَالضَّمِيرُ يَحْتَمِلُ رَجُوعَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ الْقِبْلَةَ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْعَالِيَةِ وَالتَّحْوِيلَةَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ هُوَ الْأَقْوَى لِأَنَّ الْقَوْمَ إِنَّمَا ثَقُلَ عَلَيْهِمُ التَّحْوِيلُ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لِقِبْلَتِهِمْ التَّحْوِيلُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ زَيْدٍ الصَّلَاةَ. وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ فِي مَعْنَاهُ أَقْوَالُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمَّا -قرآن- ١٠-٣٣-قرآن- ٢٢٠-٢٥٤ [صفحة ٨٩] حَوَّلَتِ الْقِبْلَةَ قَالَ نَاسٌ كَيْفَ أَعْمَلْنَا الَّتِي كُنَّا نَعْمَلُ فِي قِبْلَتِنَا الْأُولَى وَكَيْفَ بَمَنْ مَاتَ مِنْ إِخْوَانِنَا قَبْلَ ذَلِكَ فَأَنْزَلَهُ اللَّهُ وَقَالَ الْحَسَنُ إِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي التَّحْوِيلَةِ أَتْبَعَهُ بِذِكْرِ مَا لَهُمْ مِنَ الْمَثُوبَةِ وَ أَنَّهُ لَا يُضَيِّعُ مَا عَمَلُوهُ مِنَ الْكَلْفَةِ فِيهِ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ بِهِ يَبْعَثُ عَلَى مَلَاظِمَةِ الْحَقِّ وَالرِّضَا بِهِ الثَّلَاثُ قَالَ الْبَلْخِيُّ إِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ إِنْعَامَهُ عَلَيْهِمْ بِالتَّوَلِيَةِ إِلَى الْكُعْبَةِ ذَكَرَ السَّبَبَ الَّذِي اسْتَحَقُّوهُ بِهِ وَهُوَ إِيْمَانُهُمْ بِمَا حَمَلُوهُ أَوَّلًا فَقَالَ وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ الَّذِي اسْتَحَقَقْتُمْ بِهِ تَبْلِيغَ مُحِبَّتِكُمْ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى الْكُعْبَةِ. فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ جَازَ عَلَيْهِمُ الشُّكُّ فِيمَنْ مَضَى مِنْ إِخْوَانِهِمْ فَلَمْ يَدْرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى حَقٍّ فِي صَلَاتِهِمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ. قُلْنَا الْوَجْهَ فِيهِ أَنَّهُمْ تَمَنَّوْا وَقَالُوا كَيْفَ لِإِخْوَانِنَا لَوْ أَدْرَكُوا الْفَضْلَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكُعْبَةِ مَعْنَاهُ فَإِنَّهُمْ أَحَبُّوا لَهُمْ مَا أَحَبُّوا لَأَنْفُسِهِمْ وَ كَانَ الْمَاضُونَ فِي حَسْرَةٍ ذَلِكَ أَوْ يَكُونُ قَالَ ذَلِكَ مُنَافِقٌ فَخَاطَبَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا فِيهِ الرَّدُّ عَلَى الْمُنَافِقِينَ. وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يُضَيِّفَ الْإِيْمَانَ إِلَى الْأَحْيَاءِ عَلَى التَّغْلِيْبِ لِأَنَّ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يَغْلِبُوا الْمُخَاطَبَ عَلَى الْغَائِبِ كَمَا يَغْلِبُونَ الْمَذْكَرَ عَلَى الْمُؤنَّثِ فَيَقُولُونَ فَعَلْنَا بِكَمَا وَبَلَّغْنَاكَمَا وَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَاضِرًا وَالْآخَرُ غَائِبًا. -قرآن- ٢٢٣-٢٤٠

فصل

ثم قال تَعَالَى قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَتَهُ تَرْضَاهَا قَالَ قَوْمٌ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ الَّتِي تَقْدِمُتُهَا وَهِيَ قَوْلُهُ سَيَقُولُ السَّيِّفُهَا. -قرآن- ١٧-٨٧-قرآن- ١٤٧-١٦٦ [صفحة ٩٠] فَإِنْ قِيلَ لِمَ قَلْبُ النَّبِيِّ ع وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ قُلْنَا عَنْهُ جَوَابَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَانَ وَعْدًا بِالتَّحْوِيلِ عَنْ بَيْتِ الْمَقْدَسِ فَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ اِنْتِظَارًا وَتَوَقُّعًا لِمَا وَعَدَ بِهِ. وَالثَّانِي أَنَّهُ كَانَ يَحِبُّهُ مَحَبَّةُ طِبَاعٍ وَ لَمْ يَكُنْ يَدْعُو بِهِ حَتَّى أَذِنَ لَهُ فِيهِ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ ع لَا يَدْعُونَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لثَلَاثٍ يَكُونُ فِي رَدِّهِمْ تَنْفِيرٌ عَنْ قَبُولِ قَوْلِهِمْ إِنْ كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي خِلَافِ مَا سَأَلُوهُ وَ هَذَا الْجَوَابُ مَرْوًى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقِيلَ فِي سَبَبِ مَحَبَّةِ النَّبِيِّ ع التَّوَجُّهُ إِلَى الْكُعْبَةِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالُ

أحدها أنه أراد مخالفة اليهود والتميز منهم والثاني أنه أراد ذلك استدعاء للعرب إلى الإيمان . والثالث أنه أحب ذلك لأنها كانت قبله إبراهيم . و لو قلنا إنه أحب جميع ذلك لكان صوابا.

فصل

وَشَطَرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ نَحْوَهُ وَتَلْقَاهُ وَ عَلَيْهِ الْمَفْسُورُونَ وَ أَهْلُ اللُّغَةِ . وَ عَنْ الْجَبَائِي أَرَادَ بِالشَّطْرِ النِّصْفَ فَأَمَرَهُ أَنْ يُولِيَ وَجْهَهُ نِصْفَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَكُونَ مُقَابِلَ الْكَعْبَةِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ النِّصْفِ وَالنَّحْوِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْمِلَ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ وَ عَلَى الْأَوَّلِ إِجْمَاعُ الْمَفْسُورِينَ . وَ قَوْلُهُ إِنَّ الْعَذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَهُودُ عَنْ السَّدَى وَقِيلَ هُمْ أَحْبَابُ الْيَهُودِ وَعُلَمَاءُ النَّصَارَى غَيْرَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ قَلِيلَةٌ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ إِظْهَارُ خِلَافٍ مَا يَبْطُنُونَ لِأَنَّ الْجَمْعَ الْكَثِيرَ لَا يَتَأْتِي ذَلِكَ مِنْهُمْ لِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْعَادَةِ فَإِنَّهَا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ مَعَ اخْتِلَافِ الدَّوَاعِي وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْعِنَادُ عَلَى النَّفَرِ الْقَلِيلِ . -قرآن- ٣-٢٦-قرآن- ٢٩٩-٣٢٨ [صفحة ٩١] وَ هَذِهِ الْآيَةُ نَاسِخَةٌ لِفَرَضِ التَّوَجُّهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ قَبْلَ ذَلِكَ وَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوَّلَ مَا نَسَخَ مِنَ الْقُرْآنِ فِيمَا ذَكَرْنَا شَأْنَ الْقِبْلَةِ وَقَالَ قَتَادَةُ نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مَاقِبْلَهَا . وَ هَذَا مَا نَسَخَ مِنَ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْبُدِهِ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ ظَاهِرًا . وَ مَنْ قَالَ إِنَّهَا نَسَخَتْ قَوْلَهُ فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ فَنَقُولُ لَهُ لَيْسَتْ هَذِهِ مَنَسُوخَةٌ بَلْ هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالنَّوَافِلِ فِي حَالِ السَّفَرِ عَلَى مَا نَذَكِرُهُ بَعْدَ . فَأَمَّا مَنْ قَالَ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَى الْمِيزَابِ الَّذِي عَلَى الْكَعْبَةِ وَيَقْصِدُوهُ فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ . -قرآن- ٢٩٣-٣٣٠ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْبَيْتُ كُلُّهُ قِبْلَةٌ وَقَبْلَتُهُ بَابُهُ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٥١ وَ هَذَا يَجُوزُ فَأَمَّا أَنْ يَجِبَ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ فَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ .

فصل

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ رَوَى عَنْ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْفَرَضِ وَ قَوْلُهُ فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ قَالَا هُوَ فِي النَّافِلَةِ -رواية- ١-٢-رواية- ٩٠-١٧٤ وَ عَنْ الْبَاقِرِ لَمَّا حَوَّلَتِ الْقِبْلَةُ إِلَى الْكَعْبَةِ أَتَى رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْأَشْهَلِ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ قِيَامُ يَصْلُونَ الظَّهْرَ قَدِصَلُوا رَكَعَتَيْنِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ فَقَالَ إِنْ اللَّهُ قَدِصَرَ رَسُولُهُ نَحْوَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ فَصَرَفُوا وَجُوهَهُمْ نَحْوَهُ فِي بَقِيَّةِ صَلَاتِهِمْ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٢٢٤ . وَ إِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَالْهَاءُ يَعُودُ إِلَى التَّحْوِيلِ وَقِيلَ التَّوَجُّهُ إِلَى الْكَعْبَةِ لِأَنَّهُ قِبْلَةُ إِبْرَاهِيمَ وَجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ . -قرآن- ٢-٢٩ [صفحة ٩٢] وَ عَنْ عَطَا فِي قَوْلِهِ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الْحَرَمُ كُلُّهُ مَسْجِدٌ . وَ هَذَا مِثْلُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا إِنْ الْحَرَمُ قِبْلَةٌ مَنْ كَانَ نَائِيًا عَنِ الْحَرَمِ مِنَ الْآفَاقِ . وَ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ عَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ فَقَالَ قَوْمٌ كَانَ يَصَلِي بِمَكَّةَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَلَمَّا صَارَ بِالْمَدِينَةِ أَمَرَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ أُعِيدَ إِلَى الْكَعْبَةِ وَقَالَ قَوْمٌ كَانَ يَصَلِي بِمَكَّةَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَقْدَسِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ الْكَعْبَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ثُمَّ أَمَرَهُ اللَّهُ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قَالَ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الْعَذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَقَدْ آمَنَ مِنْهُمْ خَلْقٌ كَثِيرٌ . قُلْنَا عَنْ ذَلِكَ جَوَابَانِ أَحَدُهُمَا قَالَ الْحَسَنُ إِنْ الْمَعْنَى أَنَّ جَمِيعَهُمْ لَا يُؤْمِنُ وَالثَّانِي أَنَّهُ مُخْصِصٌ بِمَنْ كَانَ مُعَانِدًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ دُونَ جَمِيعِهِمُ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ . وَ قَوْلُهُ وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مَعْنَاهُ الدَّلَالَةُ عَلَى فُسَادِ مَذَاهِبِهِمْ وَتَبَكُّيْتَهُمْ بِهَا . وَ قَوْلُهُ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتِهِمْ أَيْ لَيْسَ يُمْكِنُكَ اسْتِصْلَاحُهُمْ بِاتِّبَاعِ قِبْلَتِهِمْ لِاخْتِلَافِ وَجْهَتِهِمْ لِأَنَّ النَّصَارَى يَتَوَجَّهُونَ إِلَى الْمَشْرِقِ وَالْيَهُودُ إِلَى الْمَغْرِبِ فَيَبِينُ اللَّهُ أَنَّ إِرْضَاءَ الْفَرِيقَيْنِ مُحَالٌ . وَقِيلَ إِنَّهُ لَمَّا كَانَ النِّسْخُ مَجْزُوعًا قَبْلَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي الْقِبْلَةِ أَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ لِيَرْتَفِعَ

ذلك التجويز وكذلك ينحسم طمع أهل الكتاب من اليهود إذ كانوا طمعوا في ذلك وظنوا أنه يرجع النبي إلى الصلاة إلى بيت المقدس . وقوله وَ مَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قَبْلَهُ بَعْضُ أَى لا يصير النصارى كلهم يهودا ولا -قرآن- ٢٠-٥٨-قرآن- ٤٥٥-٥٣١-قرآن- ٧١٩-٧٥٧-قرآن- ٧٦٧-٧٩٥-قرآن- ٨٥١-٨٨١-قرآن- ١٢٥٩-١٢٩٥ [صفحة ٩٣] اليهود كلهم نصارى أبدا كما لا يتبع جميعهم الإسلام .

فصل

ثم قال تعالى وَ إِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ كَتُمُوا أمر القبله وهم يعلمون صحه ما كتموه و ما لمن دفع الحق من العذاب . والهاء فى يَعْرِفُونَهُ عائدة على أمر القبله فى قول ابن عباس و قال الزجاج هى عائدة على أنهم يعرفون حق النبى ع وصحه أمره . وإنما قال وَ إِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ و فى أول الآية قال يَعْرِفُونَهُ على العموم لأن أهل الكتاب منهم من أسلم وأقر بما عرف فلم يدخل فى جملة الكاتمين كعبد الله بن سلام وكعب الأخبار وغيرهما ممن دخل الإسلام . فإن قيل كيف قال يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وهم لا يعرفون فى الحقيقة أن أبناءهم أبناءهم ويعرفون أن محمدا هو النبى المبعوث المبشر به فى الحقيقة قلنا التشبيه وقع بين المعرفة بالابن فى الحكم وهى معرفة تميزه بها من غيره و بين المعرفة بأنه هو النبى المبشر به فى الحقيقة فوقع التشبيه بين معرفتين إحداهما أظهر من الأخرى فكل من ربى ولدا كثيرا ورآهم سنين وسمى هذا أحما وذا محمدا وذا عليا وذا حسنا وذا حسينا فإنه يميز بينهم بحيث لا يلتبس عليه ذلك بحال . -قرآن- ١٧-٥٩-قرآن- ١٤٥-١٥٦-قرآن- ٢٧٤-٣١٦-قرآن- ٣٣٨-٣٤٩-قرآن- ٥١٨-٥٥٦

فصل

وقوله وَ لِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فيه أقوال أحدها أن لكل أهل مله من اليهود والنصارى وجهه وثانيها أن لكل نبى وجهه واحده وهى الإسلام و إن اختلفت الأحكام كما قال لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ -قرآن- ٩-٤٠-قرآن- ١٧٦-١٩٦ و قوله وَ لِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيُّهَا فيه أقوال أحدها أن لكل أهل مله من اليهود والنصارى وجهه وثانيها أن لكل نبى وجهه واحده وهى الإسلام و إن اختلفت الأحكام كما قال لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرَعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ أَى شرائع الأنبياء . وثالثها هو صلاتهم إلى بيت المقدس وصلاتهم إلى الكعبة ورابعها أن لكل قوم من المسلمين وجهه وراء الكعبة أو قدامها أو عن يمينها أو عن شمالها . والوجهه القبله وموَلِّيُّهَا فى قول مجاهد مستقبلها . وقيل فى تكرار قوله قَوْلٌ وَجْهًا كَأنه لما كان فرضا نسخ ما قبله كان من مواضع التأكيد لينصرف الناس إلى الحالة الثانية بعد الحالة الأولى ويشبتون عليه على يقين . وقيل فى تكرير قوله وَ مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ إن الاختلاف لا اختلاف المعنى و إن اتفق اللفظ لأن المراد بالأول من حيث خرجت منصرفا عن التوجه إلى بيت المقدس فول وجهك شطر المسجد الحرام والمراد بالثانى أين كنت من البلاد فتوجه نحو المسجد الحرام مستقبلا كنت لظهر القبله أو وجهها أو يمينها أو شمالها . و فى قوله وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُمْ محذوف واجترأ بدلالة الحال عن دلالة الكلام قال الزجاج عرفتم ذلكم كيلا يكون لأهل الكتاب حجة لوجاء على خلاف ما تقدمت به البشارة فى الكتب السالفه من أن المؤمنين سيوجهون إلى الكعبة . إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا استثناء منقطع أى لكن الظالمين منهم يتعلقون بالشبهه ويضعونها موضع الحجة فلذلك حسن الاستثناء و هو كقوله مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ -قرآن- ١-٢٠-قرآن- ٢٠٠-٢٠٨-قرآن- ٢٥٤-٢٦٧-قرآن- ٤٢٠-٤٣٩-قرآن- ٧١٣-٧٥٨-قرآن- ٩٥٠-

باب ستر العورة وذكر المكان واللباس مما يجوز الصلاة عليه وفيه وذكر الأذان والإقامة

إشاره

ستر السواتين على الرجال مفروض و ماعدا ذلك مسنون و على النساء الحرائر يجب ستر جميع البدن قال تعالى خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ يعني البسوا لباسا مأمورا به عند كل صلاة مع التمكن . والزينة هاهنا باتفاق المفسرين ما يوارى به العورة قالوا أمر الله بأخذ الزينة و لاخلاف أن التزين ليس بواجب والأمر في الشريعة على الوجوب فلا بد من حمله على ستر العورة. ويدل عليه أيضا قوله يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِيَكُمْ وَ رِيشًا وَ لِبَاسُ التَّقْوَى قال على بن موسى القمي دل ذلك على وجوب ستر العورة. و قال غيره إنما يدل ذلك على أنه أنعم عليهم بما يقيهم الحر والبرد و ما يتجملون به ويصح اجتماع القولين . وإنما قال أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا لأن ما يتخذ هو منه ينبت بالمطر الذي ينزل من السماء و هو القطن والكتان وجميع ما ينبت من الحشيش والرياش الذي يتجمل به . وَلِبَاسُ التَّقْوَى هو الذي يقتصر عليه من أراد التواضع والنسك في العبادة من لبس الصوف والشعر والوبر والخشن من الثياب وقيل هو ما يكون مما ينبت من الأرض وشعر وصوف ما يؤكل لحمة من الحيوان وقيل التقدير -قرآن- ١٠٧-١٤٢-قرآن-٣٨٩-٤٨٠-قرآن-٦٦٢-٦٨٦-قرآن-٨١٣-٨٢٦ [صفحه ٩٦] ولباس التقوى خير لكم إذا أخذتم من الريش وأقرب لكم إلى الله منه والريش ما فيه الجمال كالخز الخالص ونحوه مما أباحه الله و منه ريش الطائر. والحمل على جميع ذلك أولى لفقد الاختصاص بالحرير الخالص غير محرم على النساء على حال و إذا كان مخلطا بالقطن ونحوه فللرجال أيضا حلال .

فصل

و هذه الآية خطاب من الله تعالى لأهل كل زمان من المكلفين على ما يصح ويجوز من وصول ذلك إليهم كما يوصى الإنسان ولده وولد ولده و إن نزلوا بتقوى الله وإيثار طاعته . ويجوز خطاب المعدوم بمعنى أن يراد بالخطاب إذا كان المعلوم أنه سيوجد وتتكامل فيه شرائط التكليف و لا يجوز أن يراد من لا يوجد لأن ذلك عبث لا فائدة فيه . على أن الآية كانت خطابا للمكلفين الموجودين في ذلك الزمان ولكل من يكون حكمهم حكمه . وقوله تعالى يُؤَارِي سَوَاتِيَكُمْ أى يستر ما يسوؤكم انكشافه من الجسد لأن السوء ما إذا انكشف عن البدن يسوء والعورة ترجع إلى النقيصة في البدن . وقوله يا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ أى تناولوا زينتكم وهي اللبسة الحسنه ويسمى ما يتزين به زينة من الثياب الجميلة ونحو ذلك . قال الزجاج هو أمر بالاستتار في الصلاة قال أبو على ولهذا صار التزين للجمع والأعياد سنه و قال مجاهد هو ما وارى العورة و لوعباءة. -قرآن- ٤٣٨-٤٥٥-قرآن-٥٧٦-٦٢٧ وقوله عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ عن أبي جعفر في الجمع والأعياد -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٦٨ و عن ابن عباس كانوا يطوفون بالبيت عراة فنهاهم الله عن ذلك -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٦٩ . [صفحه ٩٧] وقالوا لما أباح الله تناول الزينة وحث عليه وندب إليه وهناك قوم يحرمون كثيرا من الأشياء من هذا الجنس قال الله تعالى منكرًا لذلك قُلْ يا محمد مَن حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ. -قرآن- ١٣٩-١٤١-قرآن-١٥٠-٢٠١

فصل

وجلد ما يؤكل لحمه يجوز فيه الصلاة إذا كان مذكى مشروعا. وجلود الميتة لا تطهر بالدباغ وكذا جلود ما يذكيه أهل الخلاف والدليل على ذلك مضافا إلى إجماع الطائفة قوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَهَذَا تحريم مطلق يتناول أجزاء الميتة في كل حال . وجلد الميتة يتناوله اسم الموت لأن الحياة تحله وليس بجار مجرى العظم والشعر وهو بعد الدباغ يسمى جلد ميتة كما يسمى قبل الدباغ فينبغي أن يكون حظر التصرف لاحقا به . فأما دلالة على أن الشعر والصوف والريش منها والنايب والعظم كلها محرم فلا يدل عليه لأن ما لم تحله الحياة لا يسمى ميتة. وكذلك جلد ذبائح أهل الكتاب و كل من خالف الإسلام أو من أظهره ودان بالتجسم والصورة وقال بالجبر والتشبيه أو خالف الحق فعندنا لا يجوز الانتفاع به على وجهه ولا يصح الصلاة فيه لعموم الآية قال تعالى وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ. -قرآن- ١٦٧-١٩٣-قرآن- ٧٧١-٧٥٥

فصل

وقوله تعالى لَكُمْ فِيهَا دِفٌّ وَمَنَافِعُ. -قرآن- ١٦-٤٥ [صفحة ٩٨] قال ابن عباس الدف ء لباس من الأكسية وغيرها كأنه سمي بالمصدر من دفئ يومنا دفاء ونظيره الكن وقال الحسن يريد ما استدفع به من أوبارها وأصوافها وأشعارها والدف ء خلاف البرد ومنه رجل دفان . وقال تعالى وَجَعَلْ لَكُمْ سِرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْخَرِبَ قَمِصًا مِنَ الْكُتَانِ وَالْقُطُنِ وَخَصَّ الْحَرَّ بِذَلِكَ مع أن وقايتها للبرد أكثر لأمرين أحدهما أن الذين خوطبوا به أهل حر في بلادهم والثاني أنه ترك ذلك لأنه معلوم . -قرآن- ٢١٢-٢٥٣

فصل

وقال تعالى وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ. قيل المراد بالمساجد في الآية بقاع الأرض كلها -قرآن- ١٥-٨٣ لقوله ع إن الله جعل الأرض لى مسجدا -رواية ١-٢-رواية ١٢-٤٣ فالأرض كلها مسجد يجوز الصلاة فيه إلا ما كان مغصوبا أو نجسا فإذا زال الغصب والنجاسة منه فحكمه حكمها وروى ذلك زيد بن علي عن آبائه ع . [صفحة ٩٩]

فصل

وقال تعالى وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا. النداء في الآية الدعاء بمد الصوت في الأذان ونحوه . أخبر الله عن صفة الكفار الذين نهى المؤمنون عن اتخاذهم أولياء بأنهم إذ نادى المؤمنون للصلاة ودعوا إليها اتخذوها هزوا ولعبا. وفي معنى ذلك قولان أحدهما قال قوم إنهم كانوا إذا أذن المؤذن للصلاة تضاحكوا فيما بينهم وتغامزوا على طريق السخف والمجون تجهيلا لأهلها وتنفيرا للناس عنها وعن الداعي إليها. والثاني أنهم كانوا يرون المنادي إليه بمنزلة اللاعب الهاذي بفعلها جهلا منهم بمنزلتها وقال أبو ذهيل الجمحي -قرآن- ١٥-٧٥ وأبرزتها من بطن مكة بعد ما || أصاب المنادي بالصلاة واعتما فالاستدلال بهذه الآية يمكن على الأذان وكذا بقوله إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة. والأذان للمنفرد سنة على كل حال وكذا الإقامة وواجبان في صلاة الجمعة إذا اجتمعت شرائطها لأن تلك الجماعة واجبة ولا تنعقد إلا بهما ويقال على الإطلاق إنهما

واجبان فى الجماعة لخمس صلوات وقيل يتأكد نديهما. وقد بين رسول الله أحكامها كما أمره الله بقوله وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَقد علمه الله . -قرآن- ٥٤-٩٧-قرآن- ٣٥٩-٤٢٤ [صفحه ١٠٠] والأذان فى اللغة اسم للإعلام قائم مقام الإيذان كما أن العطاء اسم للإعطاء و هو فى الأصل علم سمعى قال تعالى وَ أَذِّنْ فِى النَّاسِ. والأذان فى الشرع إعلام الناس بحلول وقت الصلاة وقال السدى كان رجل من النصارى بالمدينة يسمع المؤذن ينادى أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله قال حرق الكاذب والقائل كان منافقا فدخلت خادمه له بعد ذلك ليلة بنار فسقطت شرارة فاحترق البيت واحترق هو وأهله . و قد بينا أن المؤذن فى اللغة كل من تكلم بشيء نداء وأذنته وآذنته ويستعمل ذلك فى العلم الذى يتوصل إليه بالسمع كقوله فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ -قرآن- ١١٩-١٣٨-قرآن- ٥٥٢-٥٨٠

باب ما يقارن حال الصلاة

إشاره

قال الله تعالى وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ. قال زيد بن أرقم كنا نتكلم فى الصلاة حتى نزلت هذه الآية. و قد دلت على أن القيام مع القدرة والاختيار واجب فى الصلاة. و قال تعالى وَ مَا أُمُّرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ. تدل هذه الآية على أن النية للصلاة ولسائر العبادات واجبة و ذلك أن الإخلاص -قرآن- ١٩-٤٥-قرآن- ١٨٢-٢٤٤ [صفحه ١٠١] بالديانة هو التقرب إلى الله بعملها مع ارتفاع الشوائب والتقرب لا يصح إلا بالعقد عليه والنية له ببرهان الدلالة. وروى عن الرضا عن آبائه عن رسول الله ص أنه قال لا قول إلا بعمل و لا قول و لا عمل إلا بنية و لا عمل و لا نية إلا بإصابة السنه و من تمسك بسنتى عند اختلاف أمتى كان له أجر مائة شهيد -رواية- ١-٢-رواية- ٥٧-١٩٠ . ومحل النية القلب و ذلك لأن النية هى الإرادة المخصوصة التى تؤثر فى وقوع الفعل على وجه دون وجه و لا- يكون من فعل غيره و بهايقع الفعل عبادة و واقعاً موقع الوجوب أو الندب و قد قال النبى ع الأعمال بالنيات -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٤١ . و لا- يجوز فى تكبيره الافتتاح إلا قول الله أكبر مع القدرة عليه لأن المسلمين قد أجمعوا على أن من قاله انعقدت صلاته بلا خلاف و إذا أتى بغيره فليس على انعقادها دليل فالاحتياط يقتضى ما قلناه . و قال قوم إن قوله وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَ كَبْرُهُ تَكْبِيرًا أمر بذلك و هو على الإيجاب شرعاً وكذا قوله وَ رَبَّكَ فَكَبِّرْ. وقيل معناه صل لله طاهراً فى ثياب طاهرة فكفى بالتكبير عن الصلاة و لو لا وجوب التكبير فى الصلاة لما كنى به عنها و هذا كقوله الحج عرفه. -قرآن- ٢٢١-٢٧٨-قرآن- ٣٢٢-٣٣٨

فصل

القراءة شرط فى صحة الصلاة قال تعالى فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ -قرآن- ٣٨-٧٢ [صفحه ١٠٢] و قال فَاقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنْهُ والأمر فى الشريعة يقتضى الإيجاب . -قرآن- ٨-٣٤ و قال ع لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-٣٩ و هذا تفصيل ما أجمله الآيتان ما آتاكم الرسول فَخُذُوهُ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ. و قال تعالى وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ أَى صلاة الفجر فسمى الله الصلاة قرآناً إعلاماً بأنها لاتتم إلا بالقراءة. و قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا لما كان الله فى كثير من الآيات أمر بالصلاة جملة ثم نص على بعض أفعالها تنبيها على عظم محله وكبر شأنه كذلك أمر بالركوع والسجود مفرداً تفخيماً لمنزلتهما

فى الصلاة أى صلوا على ما أمرتكم به من الركوع والسجود ثم أمرهم تعالى بعد ذلك بأوامر فقال وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ إلى أن أمر مرة أخرى بإقامته الصلاة فقال فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَكُلْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ التَّأَكُّدِ فِى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَأَنَّهِمَا رُكْنَانِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهِمَا مَعَ الْإِخْتِيَارِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا مَعَ الْإِضْطِرَارِ. وَالتَّسْبِيحُ فِيهِمَا وَاجِبٌ أَيْضًا وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ - قرآن-٣١-٦٠-قرآن-٦٣-١٠٦-قرآن-١٢٢-١٣٨-قرآن-٢٢٤-٢٧١-قرآن-٥٢٤-٥٦٢-قرآن-٦٠٥-٦٢٤-ماروى أنه لما نزل قوله تعالى وَ إِنَّهُ لَحَقَّ الْيَقِينِ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ قال النبى ع اجعلوها فى ركوعكم و لما نزل قوله سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى قال ع ضعوا هذا فى سجودكم -روايت-١-٢-روايت-١٠-١٩٨ وهذان أمران يقتضيان الوجوب . [صفحه ١٠٣]

فصل

إن سأل سائل عن قوله تعالى وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ أن قوله أَقِيمُوا الصَّلَاةَ يدخل فيها الركوع فلم قال وَ ارْكَعُوا وهل هذا إلتكرار. قلنا هذا أولا يدل على أن الركوع ركن من أركان الصلاة على بعض الوجوه لا تصح من دونه فهذا إنما ذكره للتفخيم والتعظيم لشأن الركوع كقوله وَ مَلَأْنِيكَتِهِ وَ رُسُلِيهِ وَ جَبْرِيلَ وَ مِيكَالَ وَ كَمَا قَالَ فِيهِمَا فَالْكِهْيَةُ وَ نَحْلٌ وَ رُمَانٌ وفعل الركوع يعبر به أيضا عن الصلاة بتمامها فقول القائل فرغت من ركوعى أى من صلاتى وإنما يعبر به عنها لأنه أول ما يشاهد مما يدل على أن الإنسان فى الصلاة لأن أصل الركوع الانحناء. وقال بعض المفسرين إن المأمورين فى الآية هم أهل الكتاب و لا ركوع فى صلاتهم فكان الأحسن ذكر المختص دون المشترك لأنه أبعد من اللبس فأمرهم الله بالصلاة على ما يرونها من أمرهم بضم الركوع إليها والأمر شرعا على الوجوب . ويمكن أن يقال إن قوله أَقِيمُوا الصَّلَاةَ إنما يفيد إيجاب إقامتها ويحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى صلاتهم التى يعرفونها ويجوز أن يكون أيضا إشارة إلى الصلاة الشرعية فلما قال وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ حتى مع هؤلاء المسلمين الراكعين فخصصت بالصلاة المنفردة فى الشرع فلا يكون تكرارا بل يكون بيانا. وقيل فيه وجه لطيف و هو أنه لما أمر بالصلاة بقوله أَقِيمُوا الصَّلَاةَ -قرآن-٣٢-١٠٠-قرآن-١١١-١٢٨-قرآن-١٥٦-١٦٦-قرآن-٣٣٠-٣٧٩-قرآن-٣٩١-٤٢٦-قرآن-٨٧٥-٨٩٢-قرآن-١٠٢٨-١٠٥٦-قرآن-١٢١٠-١٢٢٧ [صفحه ١٠٤] حث بقوله وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ على صلاة الجماعة لتقدم الصلاة للمنفرد فى أول الآية ويجىء بيانها فى بابها. -قرآن-١١-٣٩

فصل

وقال تعالى وَ لَا تَجْهَرْ بِصَوْتِكَ وَ لَا تُخَافِتْ بِهَا وَ ابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا. قال الطبرى المراد لا تجهر بصوتك فى صلاة النهار العجماء ولا تخافت بها يعنى صلاة الليل التى يجهر بها فى القراءة فالجهر فى صلاة الغداة واجب وكذلك فى الركعتين الأوليين من العشاءين. فأما صلاة النهار فهى عجماء كما ذكرناه يجب فى الظهر والعصر جميعا المخافته إلا فى الجمعة يوم الجمعة وفى الركعتين الأوليين من الظهر أيضا من يوم الجمعة فإنه يستحب الجهر فيهما. وقيل إنه نهى من الله تعالى عن الجهر العظيم فى حال الصلاة و عن المخافته الشديدة وأمر بأن يتخذ بين ذلك طريقا وسطا فأقل الجهر أن تسمع من يليك وأكثر المخافته أن تسمع نفسك و لا مانع من الحمل على القولين لعمومه . -قرآن-١٥-٨٧-قرآن-١٠٨-١٢٧-قرآن-١٥٣-١٧٠ و عن ابن عباس أن النبى ع بمكة كان إذا صلى يجهر بصلاته على المأمور فسمع به المشركون فشتموه وآذوه وأرادوا أصحابه فأمره الله بترك الجهر -روايت-١-٢-روايت-١٩-١٥٠ و عن عائشة المراد بالصلاة هاهنا الدعاء أى لا تجهر بدعائك ولا تخافت به ولكن بين ذلك -

روایت-۱-۲-روایت-۱۴-۹۲ ویجوز أن يكون جميع ما ذكرناه مراداً لأنه لا مانع . و قال قوم هذا خطاب لكل واحد من المصلين والمعنى لا تجهر أيها [صفحہ ۱۰۵] المصلی بصلاتک تحسنها مراة في العلانية و لا تخافت بها تسيء في القيام بها في السريرة . وصلاة الغداة يجهر بها و إن كانت من صلاة النهار لأن النبي ع صلاها في غلس الصبح .

فصل

و قال قوم يمكن أن يستدل على أن الصلاة على النبي وآله في التشهد واجب بقوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه و سلموا تسليماً و هو أمر و هو في الشرع على الوجوب . والإجماع حاصل باستحباب الصلاة على النبي وآله في كل موضع و على كل حال . و وجوبها لا يعتبر إلا في التشهد والقنوت في كل صلاة مستحب في الموضع المخصوص منها يدل عليه قوله تعالى و قوموا لله قانتين قال صاحب العين القنوت في الصلاة دعاء بعد القراءة في آخر الركعتين يدعو قائماً . فإذا قيل القنوت هو القيام الطويل هاهنا قلنا المعروف في الشريعة أن هذا الاسم يختص الدعاء و لا يعرف من إطلاقه سواه على أننا حملناه على الأمرين لأنه عام . و يجوز الدعاء في الصلاة أين شاء المصلی منها والحجة بعد إجماع الطائفة ظاهر أمر الله بالدعاء على الإطلاق قال تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا قرآن-۸۴-۱۴۷-قرآن-۳۷۱-۳۹۷-قرآن-۷۵۵-۷۸۴ و قال قوم يمكن أن يستدل على أن الصلاة على النبي وآله في التشهد واجب بقوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه و سلموا تسليماً و هو أمر و هو في الشرع على الوجوب . والإجماع حاصل باستحباب الصلاة على النبي وآله في كل موضع و على كل حال . و وجوبها لا يعتبر إلا في التشهد والقنوت في كل صلاة مستحب في الموضع المخصوص منها يدل عليه قوله تعالى و قوموا لله قانتين قال صاحب العين القنوت في الصلاة دعاء بعد القراءة في آخر الركعتين يدعو قائماً . فإذا قيل القنوت هو القيام الطويل هاهنا قلنا المعروف في الشريعة أن هذا الاسم يختص الدعاء و لا يعرف من إطلاقه سواه على أننا حملناه على الأمرين لأنه عام . و يجوز الدعاء في الصلاة أين شاء المصلی منها والحجة بعد إجماع الطائفة ظاهر أمر الله بالدعاء على الإطلاق قال تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن و قال ادعوني أستجب لكم . و قال قوم القنوت السكوت و قوله قوموا لله قانتين يدل على أن الكلام والتحدث في الصلاة محظور نهى الله عنه و هذا التأويل أيضاً غير مستبعد مع أنه لا ينافي ما قدمناه و يجوز أن يكون الكل مراداً . قرآن-۱-۹-قرآن-۱۷-۴۰-قرآن-۷۷-۱۰۰

فصل

ويجب القراءة في الركعتين الأوليين على التضييق للمنفرد والمصلی مخير في الركعتين الأخيرتين بين القراءة والتسبيح ويمكن أن يستدل عليه بقوله فاقروا ما تيسر من القرآن لأن ظاهر هذا القول يقتضي عموم الأحوال كلها التي من جملتها أحوال الصلاة . و لو تركنا وظاهر الآية قلنا إن القراءة واجبة كلها تضييقاً لكن لمادل الدليل على وجوبها في الأوليين على التضييق و في الأخيرتين يجب على التخيير للمنفرد قلنا بجواز التسبيح في الأخيرتين إلا أن الأمر ورد بأن القراءة للإمام في الأخيرتين أيضاً أفضل من التسبيح . وافتتاح الصلاة المفروضة يستحب بسبع تكبيرات يفصل بينها تسبيح و ذكر الله والوجه فيه بعد إجماع الفرق المحقة هو أن الله ندبنا في كل الأحوال إلى تكبيره و تسبيحه وأذكاره الجميلة وظواهر آيات كثيرة من القرآن تدل عليه مثل قوله يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً و سبحوه بكرة و أصبلاً فوق افتتاح الصلاة داخل في عموم الأخبار التي أمرنا فيها بالأذكار . - قرآن-۱۴۷-۱۸۱-قرآن-۷۶۱-۸۵۲ [صفحہ ۱۰۷] ويجب الطمأنينة في الركوع والسجود وكذا بعد رفع الرأس منهما . و قد بين

النبى ع كيفية الصلاة من الفرائض والسنن و ما يترك لأمر الله بذلك قال تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ورواها علماء أهل البيت و على صحة جميع ذلك إجماع الطائفة و هو دليل قاطع فى أول ركعة ثلاثه عشر فعلا مفروضا وكذا فى كل ركعة إلا النية وتكبيره الإحرام - قرآن- ١٥٣-١٩٩

باب هيات الصلاة

اشاره

قال الله تعالى فَصَّلْ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ. أمر منه تعالى لنبىه ويدخل فيه جميع المكلفين يأمرهم الله بالصلاة و أن ينحروا. قال قوم معناه صل لربك الصلاة المكتوبة واستقبل القبلة بنحرك تقول العرب منازلنا تتناحر أى تتقابل أى هذا ينحرف ذا يعنى يستقبله وأنشد - قرآن- ١٩-٤٢ أباحكم هل أنت عم مجالد || وسيد أهل الأبطح المتناحر وروى عن مقاتل بن حيان عن الأصبع بن نباتة عن أمير المؤمنين ع أنه قال لما نزلت هذه السورة قال رسول الله لجبرئيل ما هذه النحية التى أمرنى بهارى قال ليست بنحية وإنما يأمرك إذاتحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت و إذا ركعت و إذا رفعت رأسك من الركوع و إذا سجدت فإنه صلاتنا وصلاة الملائكة فى السماوات السبع و إن لكل شىء زينة و إن زينة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة -رواية- ١-٢-رواية- ٨٠-٣٩٣ [صفحہ ١٠٨] و أما مارووه عن على ع أن معناه ضع يدك اليمنى على اليسرى حذاء النحر فى الصلاة فمما لا يصح عنه لأن جميع عترته الطاهرة قدروا عنه بخلاف ذلك و هو أن معناه ارفع يديك إلى النحر فى الصلاة حسب ما قدمناه . وكذا روى عن عمر بن يزيد عن أبى عبد الله ع فى قوله تعالى فَصَّلْ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ هورفع يديك حذاء وجهك وروى مثله عنه ع عبد الله بن سنان -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-١٥٥ و قال حماد بن عثمان سألت ماالنحر فرفع يديه إلى صدره فقال هكذا يعنى استقبل بيديه القبلة فى افتتاح الصلاة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-١١٨ و عن جميل قلت لأبى عبد الله ع فَصَّلْ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ فقال بيده هكذا يعنى استقبل بيديه حذو وجهه القبلة فى افتتاح الصلاة -رواية- ١-٢-رواية- ١٤-١٣٤ و قال النبى ع رفع الأيدي من الاستكانة قيل و ما الاستكانة قال أ لا تقرأ هذه الآية فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَ مَا يَتَضَرَّعُونَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٣٥ و قد أورد الثعلبى والواحدى فى تفسيريهما الحديث الذى قدمناه عن الأصبع عن على ع وجعلنا هذا الخبر من تمامه و هو الصحيح . وروى جماعة عن الباقر والصادق ع فى قوله وَ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتَلًا أن التبتل هنا رفع الأيدي فى الصلاة -رواية- ١-٢-رواية- ١٥-ادامه دارد [صفحہ ١٠٩] و فى روايه -رواية- از قبل ١٤ هورفع يديك إلى الله وتضرعك إليه والعموم يتناولهما.

فصل

و قال تعالى وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا. قال الفراء والزجاج المساجد مواضع السجود من الإنسان الجبهة واليدين والرجلان . وزاد فى روايه أصحابنا عنهم ع تفصيلا فقالوا فى قوله وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ السجود على سبعة أعظم فريضة الجبهة واليدين والركبتين وطرف أصابع الرجلين . والمعنى أنه لا ينبغي أن يسجد بهذه الأعضاء لأحد سوى الله أى أن الصلاة لا تجب إلا لله لأنها عبادة والعبادة غاية الشكر والشكر يجب على النعمة وغاية الشكر التى هى العبادة تجب على أصول النعمة وهى خلق الحياة والقدرة والشهوة وغيرها مما لا يدخل تحت مقدور القدر و لا يقدر على أصول النعمة غير الله فلا تجب العبادة إلا له تعالى .

و قال تعالى فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا أى لا تراءوا أحدا نهاهم الله عن الرياء فى الصلاة حتى لا يراءوا بها غيره فإنها لا تكون مقبولة إلا إذا كانت خالصة لله تعالى . والسجود على هذه الأعضاء السبعة واجب ووضع الأنف على الأرض سنه وكنائهم ع فيه الإرغام بالأنف سنه . -قرآن- ١٥-٧٢-قرآن- ٢٠٩-٢٣٣-قرآن- ٦٥٩-٦٩٠ [صفحہ ١١٠] وقال بعضهم الأنف والجبهة عظم واحد فلا تقبل صلاة لا يصيب الأنف منها ما يصيب الجبهة و هذالشدة تأكيد النذب فى ذلك .

فصل

قوله قد أفلح المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون . قال مجاهد هو غرض الطرف وخفض الجناح أى بقيت أعمالهم الصالحة فهم خافضون متذللون فيها لله . وقيل الخشوع هو أن ينظر المصلى إلى موضع سجوده فى حال القيام وينظر فى حال الركوع إلى ما بين قدميه أو يغمض عينه فى هذه الحالة و أما فى حال السجود فإلى طرف أنفه و فى جلوسه إلى حجره . وروى أن رسول الله ص كان يرفع بصره إلى السماء فلما نزلت هذه الآية طأطأ رأسه ونظر إلى مصلاه . وإنما أعاد ذكر الصلاة هاهنا بقوله والذين هم على صلواتهم يحافظون مع جرى ذكرها فى الآية المقدمة لأنه أمر بالخشوع فى أول الآيات وأمر فى آخرها بالمحافظة عليها والقراءة بالتوحيد لأن الصلاة اسم جنس يقع على القليل والكثير أى لا يضيعونها وهم يواظبون على أدائها . و فى تفسير أهل البيت ع أن معناه الذين يحافظون على مواقيت الصلاة فيؤدونها فى أوقاتها ولا يؤخرونها حتى يخرج وقتها و به قال أكثر المفسرين . - قرآن- ٧-٦٧-قرآن- ٤٩٧-٥٤٠ [صفحہ ١١١]

فصل

و قوله يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة -قرآن- ٩-١٢٦ قال ابن عباس كل تسبيح فى القرآن صلاة -روایت- ١-٢-روایت- ١٨-٤٥ وروى عن أبى جعفر و أبى عبد الله ع أن الله مدح قوما بأنهم إذا دخل وقت الصلاة تركوا تجارتهم وبيعهم واشتغلوا بالصلاة -روایت- ١-٢-روایت- ٤٣-١٣٠ . وهذان الوقتان من أصعب ما يكون على المتبايعين وهما الغداة والعشى . وقوله قل إن صلاتي ونسبي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك لها إنما أضاف الصلاة إلى أصل الواجبات من التوحيد والعدل لأن فيها التعظيم لله عند التكبير و فيها تلاوة القرآن التى تدعو إلى كل بر و فيها الركوع والسجود وهما غاية خضوع لله و فيها التسبيح الذى هو تنزيه الله تعالى . وإنما جمع بين صلاته وحياته وإحداهما من فعله والأخرى من فعل الله لأنهما جميعا بتدبير الله . والكيفيات المفروضة فى أول ركعة ثمانية عشر و فى أصحابنا من يزيد فى العدد و إن كانت الواجبات بحالها فى القولين . -قرآن- ٨١-١٧٣ [صفحہ ١١٢] و فى الركعة الثانية مثلها إلا كيفة النية وكيفة التكبير . و فى التشهد يجب سته أشياء ويستدل عليها من فحوى الآيات التى تقدم ذكرها و من الآيات التى يأتى بيانها من بعد .

فصل

قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى . ومعنى الآية حث على مراعاة الصلوات ومواقيتهن و أن لا يقع فيها و لا فى شرائطها و لا فى أفعالها و لا فى كيفياتها التى بين رسول الله ص وجوبها تضييع وتفريط و هذاعام فى جميع واجباتها من الأفعال

والتروك وكيفياتها والفرائض والسنن . و قوله الصَّلاةُ الوُسْطىُهي العصر فيما روى عن النبي ص و عن علي ع و عن ابن عباس و الحسن و قال ابن عمر وزيد بن ثابت إنها الظهر و هوالمروى عن أبي جعفر و أبي عبد الله ع و قال قبيصة بن ذؤيب هي المغرب و قال جابر هي الغداة و عن ابن عمر هي واحدة من الخمس غير مميزة. و قال الحسن بن علي المغربي المعنى بها صلاة الجماعة لأن الوسط -قرآن- ١٩-٦٣-قرآن- ٣١٢-٣٢٧ [صفحہ ١١٣] العدل فلما كانت صلاة الجماعة أفضلها خست بالذكر و هذاوجه مליح غير أنه لم يذهب إليه غيره . فمن جعلها العصر قال لأنها بين صلاتي النهار و صلاتي الليل وإنما حث عليها زيادة لأنها وقت شغل الناس في غالب الأمر. و من قال إنها صلاة الظهر قال لأنها وسط النهار ولأنها أول صلاة فرضت فلها بذلك فضل . و من قال هي المغرب قال لأنها وسط في الطول والقصر من بين الصلوات فهي أول صلاة الليل و قدرغب الله في الصلاة بالليل . و أما من قال هي الغداة قال لأنها بين الظلام والضياء وهي صلاة لاتجتمع معها غيرها. و من حمل الصلاة الوسطى على صلاة الجماعة جعل الصلوات على عمومها من الفرائض . و من حملها على واحدة من الصلوات على الخلاف فيه اختلفوا فمنهم من قال أراد بقوله عَلَى الصَّلَاةِ ماعدا هذه الصلاة حتى لا يكون عطف الشيء على نفسه ومنهم من قال لا يمتنع لمن يريد بالأول جميع الصلوات وخص هذه الصلاة بالذكر تعظيما لها وتأكيذا لفضلها وشرفها كقوله وَ مَلَائِكَتِهِ وَ رُسُلِهِ وَ جِبْرِيلَ وَ مِيكَالَ. -قرآن- ٦٧٩-٦٩٤-قرآن- ٨٦٨-٩١٧

فصل

اعلم أن الله تعالى لما حث على الطاعة بقوله وَ لَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْمخصص بعده الصلاة بالمحافظة عليها لأنها أعظم الطاعات فقال حافظوا عَلَى الصَّلَاةِ -قرآن- ٤٨-٧٨-قرآن- ١٣٨-١٦٢ [صفحہ ١١٤] أى داوموا على الصلوات المكتوبات في مواقيتها بتمام أركانها ثم خص الوسطى تفخيما لشأنها ثم اختلف فيها على ستة أقوال على ما ذكرنا. وأكد من ذكر أنها الظهر بقول النبي ع إذا زالت الشمس سبح كل شيء لربنا فأمر الله بالصلاة في تلك الساعة وهي الساعة التي تفتح فيها أبواب السماء فلا تغلق حتى يصلى الظهر ويستجاب فيها الدعاء -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-١٧٣ وذكر أنها الجمعة يوم الجمعة والظهر سائر الأيام . و من ادعى أنها العصر أكد قوله بقول النبي ع ألقى تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٦٦ . و من ذكر أنها المغرب أكد قوله بقول النبي ع إن أفضل الصلوات عند الله صلاة المغرب لم يحطها الله عن مسافر و لاقم في فتح الله بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بنى الله له قصرا في الجنة و من صلى بعدهما أربع ركعات غفر الله له ذنب عشرين أو أربعين سنة -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٢٧٥ . و من زعم أنها صلاة العشاء الآخرة قال لأنها بين صلاتين لا يقصران و قال النبي ع من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٦٧ . و من قال إنها إحدى الصلوات الخمس لم يعينها الله وأخفاها في جملة المكتوبات كلها ليحافظوا على كلها كما أخفى ليلة القدر في ليالي شهر رمضان واسمه الأعظم في جميع أسمائه وساعة الإجابة في ساعات الجمعة. و من قال إنها صلاة الفجر دل عليه أيضا من التنزيل بقوله وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًايعنى تشهده ملائكة الليل وملائكة النهار وهي مكتوب في ديوان الليل وديوان النهار ولأنها صلاة لا تجمع مع غيرها كما تقدم فهي منفردة بين مجتمعتين فقد جمع النبي ع بين الظهر والعصر وجمع بين المغرب -قرآن- ٢٦٩-٣٢٠ [صفحہ ١١٥] والعشاء بالمزدلفة فصلاة الظهر متأخية لصلاة العصر وكذا المغرب للعشاء وصلاة الغداة منفردة. ويستحب الجمع في هذين الموضوعين يعنى عرفه والمشعر على الرجال والنساء في أى يوم كان من الأسبوع وفي أية ليلة كانت سوى ليلة الجمعة أو غيرها من الليالي ولا يستحب الجمع في غيرهما من المواضع بل هو رخصة سواء كان في

الحضر أو السفر إلا في يوم الجمعة فإنه يستحب فيه الجمع بين الظهر والعصر لا غير في كل بقعة و على كل حال . ويلزم النساء خاصة الجمع بين الظهر والعصر والجمع بين المغرب والعشاء الآخرة في بعض وجوه استحاضتهن .

فصل

ثم قال تعالى في آخر الآية وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ أى داعين والقنوت هو الدعاء فى الصلاة فى حال القيام وهو المروى عنهما ع وقيل ساكتين لأنهم نهوا بذلك عن الكلام فى الصلاة وقيل خاشعين فنهوا عن العبث والالتفات فى الصلاة فالالتفات فيها إلى خلف محظور و إلى ماسواه من الجوانب مكروه . والأصل فى القنوت الإتيان بالدعاء وغيره من العبادات فى حال القيام ويجوز أن يطلق فى سائر الطاعات فإنه وإن لم يكن فيه القيام الحقيقى فإن فيه القيام بالعبادة . -قرآن- ٣٠-٥٦ [صفحة ١١٦] واستدل الشافعى على أنها هى الغداة بقوله وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَبمعنى وقوموا فيها لله قانتين وهذا فى جميع الصلوات عندنا . والقنوت جهرا فى كل صلاة -قرآن- ٤٥-٧١ وعن زيد بن ثابت أن النبى ع كان يصلى الهاجرة وكانت أثقل الصلوات على أصحابه فلا يكون وراءه إلا المصاف والصفتان فقال لقد هممت أن أحرق على قوم لا يشهدون الصلاة بيوتهم فنزل قوله حافظوا على الصلوات -رواية- ١-٢-رواية- ٢١-٢١٧

فصل

وقوله إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ . لاخلاف بين الأمة أن هذه الآية نزلت فى أمير المؤمنين ع حين تصدق بخاتمه و هو راكم روى ذلك المغربى عن أبى بكر الرازى والطبرى والرمانى ومجاهد والسدى وقالوا المعنى بالآية هو الذى أتى الزكاة فى حال الركوع وهو قول أهل البيت ع . وأجمعت الأمة على أنه لم يؤت الزكاة فى الركوع غير أمير المؤمنين ع . وفى هذه الآية دلالة على أن العمل القليل لا يفسد الصلاة . وقيل فى قوله وَ عَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ هو وضع الجبهة والأنف فى السجود على الأرض . -قرآن- ٩-١٣٢-قرآن- ٥٢٥-٥٦٢ [صفحة ١١٧]

فصل

وقوله تعالى وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِى قال قوم معناه متى ذكرت أن عليك صلاة كنت فى وقتها فأقمتها أوفات وقتها فاقضها سواء فاتت عمدا أو نسيانا . وقيل معناه أقم أيها المكلف الصلاة لتذكرنى فيها بالتسبيح والتعظيم وإنى أذكرك بالمدح والثواب . وقال تعالى فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ أَى تركوها وقيل أى أخروها عن مواقيتها وهو الذى رواه أصحابنا . وقال فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ وهذا تهديد لمن يؤخرها عن وقتها لأنه تعالى قال عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ولم يقل ساهون فيها وإنما ذم من وقع منه السهو مع أنه ليس من فعل العبد بل هو من فعل الله لأن الذم توجه فى الحقيقة على التعرض للسهو بدخوله فيها على وجه الرياء وقلبه مشغول بغيرها لا يرى لها منزلة تقتضى صرف الهمة إليها . -قرآن- ١٦-٤٣-قرآن- ٢٦٩-٣١٣-قرآن- ٣٨٤-٤٣٨-قرآن- ٤٨٩-٥٠١ وعن يونس بن عمار سألت أبا عبد الله ع عن قوله الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ أهى وسوسه الشيطان قال لا كل أحد يصيبه هذا ولكن إن يغفلها ويدع أن يصلى فى أول وقتها -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-١٨٠ وعن أبى

أسامة زيد الشحام سأله أيضا عن قوله الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ قال هو الترك لها والتواني عنها -رواية- ١-٢-رواية- ٣١-١٢٠ [صفحة ١١٨] وعن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن ع قال هو التصنيع لها -رواية- ١-٢-رواية- ٤٩-٦٥ وعن ابن عباس هم الذين يؤخرون الصلاة عن أوقاتها -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٥٦. وقيل يريد المنافقين الذين لا يرجون لها ثوابا إن صلوا ولا يخافون عليها عقابا إن تركوا فهم عنها غافلون حتى يذهب وقتها فإذا كانوا مع المؤمنين صلوا رياء وإذا لم يكونوا معهم لم يصلوا وهو قوله الَّذِينَ هُمْ يُرَأَوْنَ. وقيل ساهون عنها لا يبالون صلوا أو لم يصلوا. وعن أبي العالیه هم الذين لا يصلونها لمواقيتها ولا يتمون ركوعها ولا سجودها هم الذين إذا سجدوا قالوا برء وسهم هكذا وهكذا ملتفتين. -قرآن- ٢٠١-٢٢١ وقال أنس الحمد لله الذي قال عَنْ صَلَاتِهِمْ وَلَمْ يَقُلْ فِي صَلَاتِهِمْ -رواية- ١-٢-رواية- ١٤-٧٠ أراد بذلك أن السهو الذي يقع للإنسان في صلاته من غير عزم لا يعاقب عليه.

فصل

وقوله تعالى فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ. خاطب محمدا ص والمراد به هو وجميع المكلفين أى إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله لأن بعد القراءة لا تكون الاستعاذة إلا عند من لا يعتد بخلافه. وقيل هو التقديم والتأخير وهذا ضعيف لأن ذلك لا يجوز مع ارتفاع اللبس والشبهة. والاستعاذة عند التلاوة مستحبة إلا- عند أهل الظاهر فإنهم قالوا فاستعذ بالله أمر وهو على الإيجاب ولو لا الرواية عن أهل البيت أنها مستحبة وعلى صحتها إجماع الطائفة لقلنا بوجوبها. والتعوذ في الصلاة مستحب في أول ركعة دون ماعداها وتكراره في كل -قرآن- ١٦-٥٧-قرآن- ٣٥٠-٣٦٧ [صفحة ١١٩] ركعة يحتاج إلى دليل ولا دليل. ويسر في التعوذ في جميع الصلوات ويجب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في الحمد وفي كل سورة بعدها في كل صلاة يجب الجهر فيها وتجب قراءته لأنه آية من كل سورة والدليل عليه إجماعنا الذي تقدم أنه حجة فإن كانت الصلاة مما لا يجهر فيها استحب الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فيها. واختلف فيه أيضا فقيل إنه مقصور على الركعتين الأولىين من الظهر والعصر والأظهر أنه على العموم في جميع المواضع التي كانت فيها من الصلوات. وقالوا في قوله وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ أى اقرأ أيها المخاطب بسم الله الرحمن الرحيم في أول كل سورة. -قرآن- ٤٨١-٥٠١

فصل

قال الله تعالى وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ إلى قوله بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ. تدل هذه الآية أن من قرأ بغير العربية معنى القرآن بأى لغة كانت في الصلاة كانت صلاته باطلة لأن ما قرأه لم يكن قرآنا. وإن وضع لفظا عربيا موضع لفظ من القرآن يكون معناه واحدا فكمثله فإنه تعالى وصف اللسان بصفتين ألا ترى أنه تعالى أخبر أنه أنزل القرآن بلسان عربى مبين وقال تعالى إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا فَخَبِّرْ أنه أنزله عربيا. فمن قال إذا كان بغير العربى فهو قرآن فقد ترك الآية وقال تعالى وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ وعند أبى حنيفة أرسل الله رسوله بكل لسان. -قرآن- ١٩-٥٥-قرآن- ٦٧-٩٢-قرآن- ٣٩٦-٤٢٩-قرآن- ٥٢٢-٥٧٠ [صفحة ١٢٠] وإذا ثبت أنه بغير العربية لا يكون قرآنا سقط قولهم وثبت أنها لا تجزى. على أن من يحسن الحمد لا يجوز أن يقرأ غيرها لقوله ع كل صلاة ليس فيها فاتحة فهي خداج -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٤٧. فإن لم يحسن الحمد وجب عليه أن يتعلمها فإن ضاق عليه الوقت وأحسن غيرها قرأ ما يحسن فإن لم يحسن إلا بعض سورة قرأه فإن لم يحسن شيئا أصلا ذكر الله وكبره ولا يقرأ

فصل

وقوله تعالى وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا. يدل على أنه يجوز للمصلى أن يدعو لدينه ودنياه ولإخوانه لأنه قال فَادْعُوهُ وَلَمْ يَسْتَنْ حَالِ الصَّلَاةِ وَظَاهِرُهُ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ الْإِسْتِغْرَاقُ وَالْعُمُومُ فَلَا مَانِعَ . وَإِذَا سَلِمَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ رَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَهُ يَقُولُ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَلَا يَقُولُ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنْ لَفْظُهُ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ مِنْ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ يَجُوزُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا تَالِيًا لِلْقُرْآنِ وَنَاوِيًا لِرَدِّ السَّلَامِ إِذْ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّهِ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها. قَالَ الْحَسَنُ وَجَمَاعُهُ مِنْ مُتَقَدِّمِي الْمَفْسَرِينَ إِنَّ السَّلَامَ تَطَوُّعٌ وَالرَّدُّ فَرَضٌ لِقَوْلِهِ فَحَيُّوا وَالْأَمْرُ شَرْعًا عَلَى الْوَجُوبِ فَإِذَا أَطْلُقَ الْأَمْرُ وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِحَالٍ دُونَ حَالِ فَالْمُصَلِّي إِذَا سَلِمَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَرُدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ ذَلِكَ . -قرآن- ١٦-٥٧-قرآن- ١٢٩-١٣٧-قرآن- ٤٩٤-٥٥٧-قرآن- ٦٣٤-٦٤١ [صفحة ١٢١] وَسَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِي مُذَاكِرَةً أَنَّهُ مُخْصِصٌ بِالنَّوَافِلِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ عَلَى الْعُمُومِ . وَ مِنْ شَجَوْنِ الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص دَعَا أَبَاسِعِيدَ الْخَدْرِيَّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَجِبْهُ فَوْبُخُهُ وَقَالَ أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ اللَّهِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-١٩٦

فصل

وقوله تعالى الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ أَى يُصَلُّونَ عَلَى قَدَرِ إِمْكَانِهِمْ فِي صِحَّتِهِمْ وَسَقَمِهِمْ وَهُوَ الْمَرْوِيُّ فِي أَخْبَارِنَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ يَلْزِمُ التَّكْلِيفَ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الصَّلَاةِ لِأَقَائِمَا وَلَا قَاعِدَا وَلَا مُضْطَجِعَا فَلْيُصَلِّ مَوْمِيًا يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ بِالتَّكْبِيرِ وَيَقْرَأُ فَإِذَا أَرَادَ الرُّكُوعَ غَمَضَ عَيْنَيْهِ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فَتَحَهُمَا وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فَتَحَهُمَا وَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ الثَّانِي غَمَضَهُمَا وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فَتَحَهُمَا وَعَلَى هَذَا صِلَاتُهُ . وَقَوْلُهُ فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنْ كَانَ صَلَّى رُكْعَةً مُسْتَلْقِيًا هَكَذَا ثُمَّ قَوَى عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ مُضْطَجِعًا أَوْ كَانَ صَلَّى مُضْطَجِعًا وَقَدَّرَ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا أَوْ كَانَ يُصَلِّيُ قَاعِدًا فَقَوَى أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا رَجَعَ إِلَيْهِ . وَكَذَا عَلَى عَكْسِهِ إِنْ صَلَّى رُكْعَةً قَائِمًا فَضَعَفَ عَنِ الْقِيَامِ صَلَّى الْبَاقِيَ قَاعِدًا. -قرآن- ١٦-٨٠-قرآن- ٤٦٩-٥٠٨ [صفحة ١٢٢] وَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ لِقَوْلِهِ وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ. وَالْعَرِيَانُ إِذَا كَانَ بِحَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ صَلَّى قَائِمًا وَإِذَا كَانَ بِحَيْثُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَرَاهُ أَحَدٌ صَلَّى جَالِسًا لِلآيَةِ وَلِقَوْلِهِ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ. -قرآن- ٥٦-٨٥-قرآن- ١٩٦-٢٣٦ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَعْذِرْ أَحَدٌ فِي تَرْكِهِ لِلصَّلَاةِ إِلَّا مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٦٩ وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى عَظَمِ حَالِ الصَّلَاةِ.

فصل

وقوله تعالى فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ. يَسْتَدِلُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا يَجِبُ قَتْلُهُ الْبَتَّةَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ قَتْلِ الْمُشْرِكِينَ بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَتُوبُوا مِنَ الشَّرْكِ وَالثَّانِي أَنْ يَقِيمُوا الصَّلَاةَ فَإِذَا لَمْ يَقِيمُوا وَجِبَ قَتْلُهُمْ . ثُمَّ قَالَ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ تَقْدِيرُهُ فِهِمْ إِخْوَانُكُمْ . أَمَّا

قوله وَ مَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَ تَصْدِيَةً فمعناه أنه إخبار من الله تعالى أنه لم يكن صلاة هؤلاء الكفار تلك الصلاة التي أمروا بها فأخبر تعالى بذلك لئلا يظن ظان أن الله لا يعذبهم مع كونهم مصلين ومستغفرين ثم قال تعالى وَ مَا لَهُمْ إِلَّا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَ هُمْ يُضِلُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وإنما سمي الله مكاءهم صلاة لأنهم يجعلون ذلك مكان الصلاة والدعاء -قرآن- ١٦-٩٤ -قرآن- ٣٢٨-٣٩٢ -قرآن- ٤٢٥-٤٨٤ -قرآن- ٦٧٤-٧٥١ [صفحة ١٢٣] والتسييح المشروع والمكاء الصغير والتصدية التصفيق ولأنهم كانوا يعملون كعمل الصلاة مما في هذا وقيل كان بعضهم يتصدى البعض ليراها بذلك الفعل و كان يصفر له

باب قضاء الصلاة وتركها

إشارة

اعلم أن القضاء هو فرض ثان يدل عليه السنة على سبيل التفصيل ويستدل عليه من القرآن بقوله وَ اذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ وَ عَلَى مَاقَدِمَانِهِ فِي قَوْلِهِ وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي. ثم من كان مخاطباً بالصلاة ففاته فإن كان كافراً في الأصل فالصلاة الفائتة منه في حال كفره لا يلزمه قضاؤها وإن كان مخاطباً بالشرائع بالدليل القاطع وعموم قوله إِنْ تَجَتَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا يشهد ببراءة ذمته التي هي الأصل والسنة قد فصلت أنه لا يلزمه قضاؤها. فأما من كان على ظاهر الإسلام بالغاً كامل العقل فإن جميع ما يفوته من الصلوات بعذر و غير عذر يلزمه قضاؤها حسب ما فاتته إن سفراً فسفر و إن حضراً فحضر وكذا ما يفوته في حال النوم المعتاد أو حال السكر أو تناول الأشياء المرقدة. و إن كان على مذهب فاسد كالنسيب ونحوه و كان صلى أو لم يصل فإذا استبصر وجب عليه قضاء جميع ذلك. -قرآن- ٩٥-١٢٢ -قرآن- ١٦٧-١٩٤ -قرآن- ٣٦٤-٤٦٣ [صفحة ١٢٤]

فصل

وقوله تعالى وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أى يخلف كل واحد منهما صاحبه مما يحتاج أن يعمل فيه فمن فاتته عمل الليل استدركه بالنهار و من فاتته عمل النهار استدركه بالليل على الفور و هو قوله لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أو أَرَادَ شُكُوراً. عن أكثر المفسرين أن الله أراد أن يجعل الليل والنهار وقتين للمتذكرين والشاكرين من فاتته في أحدهما ورده من العبادة قام به في الآخر. -قرآن- ١٦-٩٠ -قرآن- ٢٤٦-٢٩٠ و عن عنبسة العابد سألت الصادق ع عن قول الله وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أو أَرَادَ شُكُوراً قال قضاء صلاة الليل بالنهار وقضاء صلاة النهار بالليل -رواية- ١-٢ -رواية- ٢١-٢٠٢ و في رواية عن غيره أن أبا عبد الله ع قال في قوله وَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ خِلْفَةً يقضى صلاة النهار بالليل وصلاة الليل بالنهار -رواية- ١-٢ -رواية- ٤٤-١٥٥. و قوله لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ كلام مجمل يفسره -قرآن- ١٠-٣٤ قوله ع من نسي صلاة فوقتها حين يذكرها -رواية- ١-٢ -رواية- ١٢-٤٥ يعنى إذا ذكر أنها فاتته قضاها لقوله تعالى أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي -قرآن- ٤٥-٦٩ [صفحة ١٢٥]

باب ذكر صلاة الليل وذكر جميع النوافل

قال الله تعالى يا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُ قُمْ اللَّيْلَ . وهذا أمر من الله لنبيه ع بقيام جميع الليل إلا القليل منه والخطاب معه حين التف بشيابه تأهبا للصلاة وقيل التف بشيابه للنوم وقال الحسن إن الله فرض على النبي و المؤمنين أن يقوموا ثلث الليل فما زاد فقاموا حتى تورمت أقدامهم ثم نسخ تخفيفا عنهم وقال غيره هو فعل لم ينسخ لأنه لو كان فرضا لماخير في ذلك وإنما بين تخفيف الثقل . وقال قوم المرغب فيه قيام ثلث الليل أو نصف الليل أو الليل كله إلا القليل وإنما لم يرغب بالآية في قيام جميعه لأنه تعالى قال إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ عَنِى عَلَى النصف . وقال الزجاج نصفه بدل من الليل بدل البعض من الكل كقوله ضرب زيد رأسه والمعنى قم نصف الليل أوزد على نصف الليل وذلك قبل أن يتعبد بالصلوات الخمس . و عن ابن عباس وغيره كان بين أول السورة وآخرها الذى نزل فيه التخفيف سنه وقال ابن جبير عشر سنين وقال الحسن وعكرمة نسخت الثانية الأولى والأولى أن يكون الكلام على ظاهره ويكون جميع ذلك سنه مؤكدة إلا أنه ليس بفرض . قرآن-١٩-٥٢-قرآن-٥٤٣-٦٠٦

فصل

وقوله وَ رَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا أمر من الله له بأن يرتل القراءة . قرآن-٩-٣٦ [صفحة ١٢٦] والترتيل ترتيب الحروف على حقها فى تلاوتها وتبيين الإعراب تثبت فيها والحدرد هو الإسراع فيها وكلاهما حسن إلا أن الترتيل هاهنا هو المرغب فيه . وناشئة الليل ساعات التهجد من الليل وقال أبو جعفر وأبو عبد الله ع هو القيام آخر الليل إلى صلاة الليل . والمعنى أن عمل الليل أشد ثباتا من عمل النهار وأثبت فى القلب من عمل النهار لأنه يواطىء فيه القلب اللسان لانقطاع الشغل وفراغ القلب وثوابه أعظم لأن عمل الليل أشد على البدن من عمل النهار. ثم قال إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِّ اللَّيْلِ وَ نِصْفَهُ وَ ثُلُثَهُ فى الناس من قال هذه الآية ناسخة لما فى أول السورة من الأمر الحتم بقيام الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه. وقال آخرون إنما نسخ ما كان فرضا إلى أن صار نفلا. وقد قلنا الأمر فى أول السورة على وجه الندب فكذا هاهنا فلاتنافى بينهما حتى ينسخ بعضها ببعض . قرآن-١٥٠-١٦٥-قرآن-٤٧٦-٥٦٠-قرآن-٦٥٥-٦٧٨

فصل

وقوله وَ اذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَ آصِيًا الْبَكْرَةُ الغداة والأصيل العشى وهو أصل الليل . وَ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُدْخَلت من للتبعيض يعنى فاسجد له فى بعض الليل قرآن-٩-٤٩-قرآن-٩٦-١٢٣ [صفحة ١٢٧] لأنه لم يأمر بقيام جميع الليل كما قال إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِّ اللَّيْلِ وَ نِصْفَهُ وَ ثُلُثَهُ والمعنى أن ربك يعلم يا محمد أنك تقوم أدنى أى أقرب وأقل من ثلثي الليل ونصفه وثلثه أى أقل من نصفه و من ثلثه والهاء تعود إلى الليل أى نصف الليل وثلث الليل معناه أنك تقوم فى بعض الليالى قريبا من الثلثين وفى بعضها قريبا من نصف الليل وفى بعضها قريبا من ثلثه . وقيل إن الهاء تعود إلى الثلثين أى وأقرب من نصف الثلثين و من ثلث الثلثين وإذ انصبت فالمعنى وتقوم نصفه وثلثه ويقوم طائفة من الذين معك . وقوله تعالى وَ اللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ أى يقدر أوقاتها لتعلموا منها على ما يأمركم به . عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ أى تطيقوا المداومة على قيام الليل ويقع منكم التقصير فيه فَتَابَ عَلَيْكُمْ أَنْ جَعَلَهُ تَطَوُّعًا وَ لَمْ يَجْعَلْهُ فَرْضًا وَقِيلَ أَى فَخَفَفَ عَلَيْكُمْ . فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ الْآنَ يعنى فى

الصلاة عند أكثر المفسرين . وأجمعوا أيضا على أن المراد بالقيام المتقدم في قوله قُمْ اللَّيْلُ هو القيام إلى الصلاة إلا بأمسلم فإنه قال أراد القيام لقراءة القرآن . عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي التَّخْفِيفَ عَنْكُمْ وَ آخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ أَى وَمِنْكُمْ قَوْمٌ آخَرُونَ يسافرون للتجارة وطلب الأرباح ومنكم قوم آخرون يقاتلون في سبيل الله فكل ذلك يقتضى التخفيف عنكم فأقروا ما تيسر منه . -قرآن- ٤٤-١٢٨-قرآن- ٥٧٦-٦١٣-قرآن- ٦٦٤-٦٨٦-قرآن- ٧٤٨-٧٦٢-قرآن- ٨١٩-٨٥٣-قرآن- ٩٥٠-٩٦١-قرآن- ١٠٣٥-١٠٦٧-قرآن- ١٠٩٦-١١٢٩-قرآن- ١٢٥٨-١٢٨٤ وروى عن الرضا عن أبيه عن جده ع قال فأقروا ما تيسر منهلکم فيه خشوع القلب وصفاء السر وأقيموا الصلاة لحدودها التى أوجبها الله عليكم -روایت- ١-٢-روایت- ٤٤-١٥٢ . [صفحہ ١٢٨]

فصل

وقوله تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون . قال الزهرى كانوا يعنى المتقين الذين وعدهم بالجنات قليلا ما يهجعون بالليل فى دار التكليف أى كان هجوعهم قليلا . فتكون مامصدرية و قال الحسن ماصلة وتقديره كانوا يهجعون هجوعا قليلا و قال قتادة كان هجوعهم قليلا . فى جنب يقطتهم للصلاة والعبادة . -قرآن- ١٦-٥٧-قرآن- ٧١-٧٦ و قال أبو عبد الله ع فى قوله و بالأسحار هم يستغفرون فى الوتر فى آخر الليل سبعين مرة -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-١٠٤ و قال فى قوله كانوا قليلا من الليل ما يهجعون أى كانوا أقل الليالى يفوتهم لا يقومون فيها و كان القوم ينامون ولكن كلما انقلب أحدهم قال الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر -روایت- ١-٢-روایت- ٣-٢٠١ و قال ع فى قوله و أقوم قِيْلًا قيام الرجل عن فراشه يريد به الله لا يريد به غيره -روایت- ١-٢-روایت- ٣-٩٤ . و قال مجاهد فى قوله و بالأسحار هم يستغفرون أى يصلون فى السحر . و عن الحسن يطلبون من الله المغفرة والحمل عليهما للعموم أحسن . -قرآن- ٢٤-٥٥ [صفحہ ١٢٩] والسحر الوقت قبل طلوع الفجر و هو من أفضل الأوقات قال تعالى المُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ أى المصلين بها يسألون المغفرة فيها و قد تطلب المغفرة بالصلاة كما تطلب الدعاء . و قال عمران بن حصين فى قوله وَ الشَّفْعِ وَ الْوَتْرِ هى الصلاة فيها شفع ووتر . -قرآن- ٦٧-٩٣-قرآن- ٢٠٥-٢٢٥ و عن أبى عبد الله ع أن قوله تعالى وَ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ هى القيام آخر الليل لصلاة الليل والدعاء فى الأسحار -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-١٢٤ و سميت باقيات لأن منافعها تبقى وتنفع أهلها فى الدنيا والآخرة بخلاف مانفعه مقصور على الدنيا فقط وقيل هى قوله سبحان الله والحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر عقيب الصلوات و فى غيرها .

فصل

وقوله تعالى وَ مِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ . خاطب نبيه ع و من للتبعض والتهجد التيقظ بما ينفى الهجود و هو النوم كالتأثم والتخرج . قال المبرد التهجد عند أهل اللغة السهر للصلاة أول ذكر الله فإذا سهر -قرآن- ١٦-٥٩ [صفحہ ١٣٠] للصلاة قيل تهجد و إذا أراد النوم قيل هجد . والنافلة فعل ما فيه الفضيلة مما رغب الله فيه و لم يوجبه . و قوله نَافِلَةً لَكَ وَجْهٌ هذا الاختصاص هو أنه أتم الترغيب لما فى ذلك من الصلاح لأتمته فى الاقتداء به والدعاء إلى الاستئذان بسنته . وروى أنها فرضت عليه و لم تفرض على غيره فكانت فضيلة له ذكره ابن عباس و إليه أشار أبو عبد الله ع . والسنة مضافه إلى الله من حيث دلنا عليها و على تحريم الحرام منها وتحليل الحلال وتضاف إلى النبى ع من حيث سمعناها منه و كان هو المبتدئ بها . -قرآن- ١١٥-١٢٧

وقوله تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ نَهْمًا عَنْ الْآيَةِ متناولُهُ لِمَنْ يَقُومُ إِلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ عَنْ لَذَّةِ مَضْجَعِهِ فِي وَقْتِ السَّحَرِ وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ الْقَائِمِينَ بِاللَّيْلِ قَالَ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَاجِدًا يَتَعَوَّنَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السَّجُودِ هُوَ مَا يَظْهَرُ فِي وَجُوهِهِمْ مِنَ السَّهَرِ بِاللَّيْلِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَثَرُ صَلَاتِهِمْ يَظْهَرُ فِي وَجُوهِهِمْ وَعَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَ خَلَوْا بِاللَّهِ فَكَسَاهُمْ نُورًا مِنْ نُورِهِ . -قرآن- ٩-٤٣-قرآن- ١٦٠-٢٦٩ [صفحہ ١٣١] وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مَنْ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ فِي وَقْتِ السَّحَرِ سَبْعِينَ مَرَّةً فَهُوَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ وَالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ وَقَالَ فِي قَوْلِهِ إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ إِنَّ ذَلِكَ فِي النَّوَافِلِ يَدْعُونَ عَلَيْهَا وَفِي قَوْلِهِ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ فِي الْفَرَائِضِ وَالْوَجِبَاتِ -روایت- ١-٢-روایت- ٢٢-٣٠٥ وقوله وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ قَالَ أَبُو الْأَحْوَصِ مَعْنَاهُ حِينَ تَقُومُ مِنْ نَوْمِكَ . وَقِيلَ مَعْنَاهُ صَلِّ النَّوَافِلَ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ مِنْ نَوْمِ الْقَائِلَةِ قَبْلَ فَرِيضَةِ الظُّهْرِ مِنَ اللَّيْلِ حِينَ تَقُومُ مِنَ النَّوْمِ فَصَلِّ نَوَافِلَ اللَّيْلِ وَادْبَارَ النَّجْمِ رُكْعَتَا الْفَجْرِ قَبْلَ الْفَرَضِ وَادْبَارَ السَّجُودِ نَوَافِلَ الْمَغْرِبِ -قرآن- ٩-٩٠-قرآن- ٢١٥-٢٢٦-قرآن- ٢٧٢-٢٩١-قرآن- ٣١٥-٣٣٤

باب أحكام الجمعة

إشارة

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ . مِنْ هَاهُنَا بِمَعْنَى فِي الدَّالَّةِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِدَلِيلِ أَنَّ النِّدَاءَ لِلصَّلَاةِ الْمَشَارَإِلِيهَا فِي وَسْطِ الْجُمُعَةِ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الَّتِي تَخْتَصُّ بِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ لَكَانَ النِّدَاءُ فِي أَوَّلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَهُوَ عَلَى إِضْمَارٍ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ حَذَفَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَمَعْنَاهُ إِذَا سَمِعْتُمْ أَذَانَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاْمْضُوا إِلَى الصَّلَاةِ . -قرآن- ١٩-١١٧ [صفحہ ١٣٢] قَالَ قَتَادَةُ امْضُوا إِلَى الصَّلَاةِ مُسْرِعِينَ غَيْرَ مُتَغَافِلِينَ وَقَالَ الزَّجَّاجُ الْمَعْنَى فَاْمْضُوا لَا السَّعَى الَّذِي هُوَ الْإِسْرَاعُ قَالَ وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَاْمْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ لَوْ عَلِمْتَ الْإِسْرَاعَ لِأَسْرَعْتَ حَتَّى يَقَعَ رَدَائِي مِنْ كَتَفِي قَالَ وَكَذَلِكَ كَانَ يَقْرَأُ قَالَ الْحَسَنُ وَاللَّهُ مَا أَمَرُوا إِلَّا بِأَتَا الصَّلَاةَ وَعَلَيْهِمُ الْوَقَارُ وَالسَّكِينَةُ وَقَالَ الزَّجَّاجُ أَيْ اقْصِدُوا وَالسَّعَى التَّصَرُّفُ فِي كُلِّ عَمَلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَ أَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى أَيْ بِمَا عَمِلَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ لَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى . -قرآن- ٣٦٧-٤٠٣-قرآن- ٤٢٩-٤٥٧ وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ السَّعَى قَصُّ الشَّارِبِ وَنَتْفُ الْإِبْطِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَالْغَسْلُ وَالتَّطْيِبُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلِبْسُ أَفْضَلِ الثِّيَابِ وَالذِّكْرُ -روایت- ١-٢-روایت- ٢٢-١٢٦ . خَاطَبَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ إِذَا أَذِنَ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمَنْبِرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص سِوَاهُ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ أَيْ فَاْمْضُوا إِلَى الصَّلَاةِ مُسْرِعِينَ غَيْرَ مُتَغَافِلِينَ وَقِيلَ مَا هُوَ السَّعَى عَلَى الْأَقْدَامِ وَلَكِنْ بِالْقُلُوبِ وَالنِّيَّةِ وَالْخُشُوعِ فَقَدْ نَهَوْا أَنْ يَأْتُوا الصَّلَاةَ إِلَّا وَعَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ . وَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدٍ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ وَهُوَ بِلَالٌ فَكَانَ إِذَا جَلَسَ عَلَى الْمَنْبَرِ أَذِنَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ إِذَا نَزَلَ أَقَامَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ كَذَلِكَ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ وَكَثُرَ النَّاسُ وَتَبَاعَدَتْ الْمَنَازِلُ زَادَ أَذَانًا فَأَمَرَ بِالتَّأْذِينِ الْأَوَّلِ عَلَى سَطْحِ دَارِهِ بِالسُّوقِ فَإِذَا جَلَسَ عُثْمَانُ عَلَى الْمَنْبَرِ أَذِنَ مُؤَذِّنُهُ فَإِذَا نَزَلَ أَقَامَ لِلصَّلَاةِ فَلَمْ يَعْزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ . -قرآن- ١٣٧-١٦٢ [صفحہ ١٣٣] وَلَيْسَ هَذَا دَلِيلًا شَرْعِيًّا بَلْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مِنْ أَحَدَثٍ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ -روایت- ١-٢-روایت- ٢٦-٦٨

اعلم أن فرض الجمعة يلزم جميع المكلفين لعموم قوله فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ إلی صاحب العذر من سفر أو مرض أو عمی أو عرج أو آفة و غیر ذلك . ويعتبر فيه أيضا الذکورة والحرية. و عند اجتماع شروطه لاتجب إلا عند حضور سلطان عادل أو من نصبه . ويتكامل العدد عندنا ستة أو خمسة. والمراد بذكر الله الخطبة التي هي تتضمن ذكر الله والمواعظ وأقل ما يكون أربعة أصناف حمد الله والصلاة على محمد وآله والوعظ وقراءة سورة خفيفة من القرآن . وقيل المراد بالذكر في الآية الصلاة التي فيها ذكر الله . والنداء رفع الصوت حتى يصل إلى المقصود به و منه قولهم لا ينداك منى مكروه أى لا يصل منى إليك مكروه و لا يصيبك والمراد به هاهنا الأذان فالمخاطب لصلاة الجمعة من يحصل فيه شرائط عشرة الذکورة والبلوغ وكمال العقل والحرية والصحة من المرض وارتفاع العمى وارتفاع العرج و أن لا يكون شيخا لاحراك به و أن لا يكون مسافرا و يكون بينه و بين الموضع الذى يصلی فيه الجمعة فرسخان فما دونه . فعلى هذا إذا صلى المريض الظهر فى بيته أربعا ثم سعى إلى الجمعة فصلاها مع الإمام كان فرضه أفضلهما وأزكاهما عند الله و إن لم يقطع بواحدة منهما على التعيين . قال الشيخ المفيد وبذلك نص عن أئمة الهدى ع قال ويؤيده -قرآن- ٥٦-٨١ [صفحہ ١٣٤] أن الله تعالى قد دعاه إلى كل واحدة من الصلاة على التخيير و لم يحظر عليه الجمع بينهما إذا شاء فوجب أن يكون الفرض أحدهما على الإيهام فلم يتعين بحكم شرعى. و قال آخرون إذا لم يمكنه السعى إلى الجمعة و إن كان مقيما ففرضه أربع . ويكره السفر يوم الجمعة قبل الصلاة لأنه مانع من أفعال الخير و كل ما يمنع من الأفضل فى الأعمال مكروه .

وقوله تعالى وَ ذَرُوا الْبَيْعَ أى دعوا المبايعه فمعناه إذا دخل وقت الصلاة اتركوا البيع والشراء. قال الفراء إنما لم يذكر الشراء و هو مثله لأن المشتري والبائع يقع عليهما البيعان فإذا زالت الشمس من يوم الجمعة والحال هذه حرم البيع والشراء حتى تقضى الصلاة. قال الحسن كل بيع تفوت فيه الصلاة يوم الجمعة فإنه بيع حرام لا يجوز و هذا الذى يقتضيه ظاهر الآية و هو مذهبا. وتحريم البيع يدل على تحريم سائر ما يشغل عن التوفر على سماع الذكر وتدبره حتى الكلام لأن النهى يدل على فساد المنهى عنه . ذلکم خَيْرٌ لَكُمْ ذلکم یعنی ما أمرتکم به من حضور الجمعة واستماع الذكر وأداء الفريضة وترك البيع خير لكم وأنفع عاقبة لكم إن كنتم تعلمون صحة ما قلناه وتعلمون منافع الأمور ومضارها ومصالح أنفسكم ومفاسدها أى اعلموا ذلك . و فى الآية كما ذكرنا دلالة على وجوب الجمعة وتحريم جميع التصرفات عند سماع أذان الجمعة لأن البيع إنما خص بالنهى عنه لكونه من أعم التصرفات فى أسباب المعاش . -قرآن- ١٦-٣٢-قرآن- ٥١٢-٥٢٩-قرآن- ٦٣٩-٦٥٩ [صفحہ ١٣٥] وفيها دلالة على أن الخطاب للأحرار لأن العبد لا يملك البيع و على اختصاص الجمعة بمكان ولذلك أوجب السعى إليه . فإن قيل هل يجوز أن يخطب رجل ويصلى آخر قلنا لا و ذلك أن السنة ثبتت بخلافه و لم يحفظ عن أحد من أئمة الإسلام أنه تفرد بالصلاة دون الخطبة فثبت أن فعل ما فى السؤال بدعة واستدل من فحوى الآية بعضهم على ذلك . والإمام إذا عقد صلاة الجمعة بتكبيره الإحرام ثم تفرق عنه الناس بعد دخولهم فيها معه تم هوركتين و لم يصل أربعا الظهر فإنه عقدها جمعة عقدا صحيحا فلم ينقض ماعقده فعل من غيره لم يتعد إلى صلاته بالفساد ويدل عليه قوله وَ تَرَكُوا قَائِمًا . -قرآن- ٥٦٥-٥٨٤

و قوله تعالى فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ أَي إِذَا صَلَّيْتُمُ الْجُمُعَةَ وَفَرَّغْتُمْ عَنْهَا تَفَرَّقُوا فِي الْأَرْضِ وَاطْلُبُوا الرِّزْقَ فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ وَ هَذَا إِبَاحَةٌ وَرَخَصَةٌ وَ لَيْسَ بِأَمْرٍ بَلْ رَفَعَ الْحُظْرَ الَّذِي أَوْقَعَهُ بِقَوْلِهِ وَ ذَرُّوا الْبَيْعَ . وَ قَدْ أَطْبَقُوا عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الْوَارِدَ بَعْدَ الْحُظْرِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ وَالصَّحِيحَ أَنَّ حُكْمَ لَفْظِ الْأَمْرِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْحُظْرِ هُوَ حُكْمُ أَمْرِ الْمُبْتَدِئِ عَلَى الْوَجُوبِ أَوِ الْنَدْبِ أَوِ الْوَقْفِ عَلَى الْحَالِينَ فَهُوَ كَذَلِكَ بَعْدَ الْحُظْرِ وَ هَذَا قَوِيٌّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِ هَذِهِ الصَّلَاةِ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَجِبْ لَكَانَ الْإِنْتِشَارُ مَبَاحًا قَبْلَ إِتْمَامِهَا وَ يَدْخُلُ فِي الْإِنْتِشَارِ سَائِرُ التَّصَرُّفِ خُصُوصًا مَعَ ذِكْرِ ابْتِغَاءِ الْفَضْلِ . وَ قِيلَ فِي قَوْلِهِ وَ ابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ أَيِ اطْلُبُوا مِنْ فَضْلِهِ بِعَمَلِ الطَّاعَةِ - قُرْآن - ١٦ - ٦٤ - قُرْآن - ٢١٢ - ٢٢٨ - قُرْآن - ٦٠٠ - ٦٢٧ [صفحہ ١٣٦] وَالدَّعَاءُ لَهُ تَعَالَى وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَحُضُورُ الْجَنَائِزِ وَزِيَارَةُ الْإِخْوَانِ فِي اللَّهِ وَاذْكُرُوا إِحْسَانَهُ لَتَفْلَحُوا وَ قِيلَ هَذَا أَمْرٌ بِزِيَادَةِ التَّعْقِيبِ الَّذِي يَسْتَحِبُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْعُمُومُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ ذَلِكَ . وَ الْإِمَامُ إِذَا قَرَّبَ مِنَ الزَّوَالِ يَنْبَغِي أَنْ يَصْعَدَ الْمَنْبِرَ وَيَأْخُذَ فِي الْخُطْبَةِ بِمَقْدَارٍ مَا إِذَا خُطِبَ الْخُطْبَتَيْنِ زَالَتِ الشَّمْسُ فَإِذَا زَالَتْ نَزَلَ فَصَلَّى بِالنَّاسِ وَفَحَوَى الْآيَةَ يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَ يَفْصِلُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِجُلُوسَةٍ كَلَّا وَ لَا وَ هَذَا التَّفْصِيلُ يَعْلَمُ بِعَمَلِ رَسُولِ اللَّهِ وَ قَوْلِهِ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى الْجُمْلَةِ قَالَ تَعَالَى مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ . وَ هَذَا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا سَنَةٌ عِنْدَنَا وَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَ أَبُو حَنِيفَةَ هُوَ وَاجِبٌ . وَ يَحْرَمُ الْكَلَامُ عَلَى مَنْ حَضَرَ وَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِصْغَاءُ إِلَى الْخُطْبَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا بَدَلُ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ . وَ لَا يَذْكُرُ فِيهِمَا إِلَّا الْحَقُّ وَ إِلَّا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ . وَ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلَا يَتَطَوَّعُ لِأَنَّ ذَلِكَ شَاغِلٌ لَهُ عَنْ سَمَاعِ الْخُطْبَةِ وَاسْتِمَاعِهَا أَفْضَلُ مِنَ التَّطَوُّعِ بِالصَّلَاةِ إِذْ هُوَ بَدَلُ مِنْ رُكْعَتِي فَرَضِ الظُّهْرِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ عَلَى مَارُوِيٍّ . وَ مَنْ وَجَدَ الْإِمَامَ قَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الثَّانِيَةِ فَقَدْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ وَ عَلَيْهِ الظُّهْرُ أَرْبَعُ رُكْعَاتٍ . وَ مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ فَأَضَافَ إِلَيْهَا رُكْعَةً أُخْرَى يَجْهَرُ فِيهَا وَ قَدْ تَمَّ جَمْعُهُ . - قُرْآن - ٤٥٧ - ٤٨٦

وَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي - رَوَايَتُ - ١ - ٢ - رَوَايَتُ - ٢٧ - إِدَامَةُ دَارِدٍ [صفحہ ١٣٧] الْأَرْضِ قَالَ الصَّلَاةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ الْإِنْتِشَارُ يَوْمَ السَّبْتِ - رَوَايَتُ - ١ - ٢ - قَبْلُ - ٥٢ وَ فِي الْخَبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَارَكَ لِأُمَّتِي فِي خَمِيسِهَا وَ سَبْتِهَا لِأَجْلِ الْجُمُعَةِ - رَوَايَتُ - ١ - ٢ - رَوَايَتُ - ١٤ - ٦٧ وَ قَالَ الصَّادِقُ ع إِنِّي لِأُرْكَبُ فِي الْحَاجَةِ الَّتِي كَفَاهَا اللَّهُ مَا أُرْكَبُ فِيهَا إِلَّا التَّمَاسَّ أَنْ يَرَانِي اللَّهُ أَضْحَى فِي طَلَبِ الْحَلَالِ أَمْ تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَ ابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ - رَوَايَتُ - ١ - ٢ - رَوَايَتُ - ٢٠ - ٢٢٠ وَ قَالَ النَّبِيُّ ص مِنْ اغْتَسَلَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ غَسْلَهُ وَ لَبَسَ صَالِحَ ثِيَابِهِ وَ مَسَّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ثُمَّ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَ زِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَهَا - رَوَايَتُ - ١ - ٢ - رَوَايَتُ - ٢٠ - ١٨٣ . وَ قِيلَ الْمُرَادُ بِالذِّكْرِ هَاهُنَا الْفِكْرَ وَ قِيلَ اذْكُرُوا اللَّهَ فِي تِجَارَتِكُمْ وَ أَسْوَاقِكُمْ . وَ لَا يَجُوزُ الْخُطْبَةُ إِلَّا قَائِمًا قَالَ تَعَالَى وَ تَرَكُّوكَ قَائِمًا فَإِنْ خُطِبَ لَعَذَرَ جَالِسًا جَازَ لِقَوْلِهِ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ . وَ يَجُوزُ رَدُّ السَّلَامِ وَ تَسْمِيَةُ الْعَاطِسِ وَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ إِذْ لَمْ يَحْظَرْ ذَلِكَ كِتَابًا وَ لَا سَنَةً . - قُرْآن - ١١٣ - ١٣٢ - قُرْآن - ١٦٤ - ٢٠٤

ثم أخبر الله عن جماعة قابلوا الكرم باللؤم فقال وَ إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا. سبب نزوله -قرآن- ٥٢-١٠٢ ما روى أنه أصاب أهل المدينة جوع وغلاء سعر فقدم دحية الكلبي بكل ما يحتاج إليه من دقيق وبر وغيرهما والنبى ع على المنبر -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-إداهه دارد [صفحه ١٣٨] يخطب وذاك قبل أن أسلم دحية وجعل يضرب بطبل ليعلم بقدمه فلما رآوه قاموا إلى البيع خشية أن يسبقوا إليه فلم يبق غير اثني عشر رجلا وانفض الآخرون فقال ع لوتبايعتم حتى لا يبقى منكم أحد لسال بكم الوادى نارا و لو لا هؤلاء لسومت لهم الحجارة من السماء فأنزل الله الآية -رواية- از قبل- ٢٨٧ . وروى أنهم استقبلوه باللهو أى تفرقوا عنك خارجين إليها ومالوا ونحوها ورأوا تجارة أى عاينوها وقيل علموا بيعا وشراء لهواً و هو الطبل وقيل المزمار والضمير للتجارة وخصت بالذكر إليها دون اللهو لأمرين أحدهما أن التجارة كانت أهم إليهم وهم بها أسر من الطبل الثانى أنهم انصرفوا إلى التجارة واللهو كان معهم فأى حاجة بالضمير إليه . -قرآن- ٧٦-٩٠-قرآن- ١٢٥-١٣٠

فصل

وقوله وَ تَرْكُوكَ قائماً عن أبى عبد الله ع انصرفوا إليها وتركوك قائماً تخطب على المنبر -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٩٨ وسئل ابن مسعود أ كان النبى يخطب قائماً فقال أ ماتقرأو تَرْكُوكَ قائماً. وقال جابر بن سمره ما رأيت رسول الله خطب إلا و هو قائم فمن حدثك أنه خطب و هو جالس فكذبه . وأول من استراح على المنبر هو عثمان كان يخطب قائماً فإذا أعيى جلس وأول من خطب جالسا معاوية. -قرآن- ٥٧-٧٦ [صفحه ١٣٩] وروى فى قوله وَ تَرْكُوكَ قائماً أى قائماً فى الصلاة -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٥٩ . ثم قال قل يا محمد لهم ما عند الله من الثواب على سماع الخطبة أحمد عاقبة من ذلك والله يرزقكم وإن لم تتركوا الخطبة والجمعة. و فى بعض القراءة حافظوا عَلَى الصَّلَواتِ وَ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى وهى صلاة العصر وَ قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ فى الصلاة الوسطى. قالوا نزلت هذه الآية يوم الجمعة و رسول الله فى سفر فقت فيها وتركها على حالها فى السفر والحضر. وقوله إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا أى مفروضاً إنها خمس بخمسين حصل التخفيف مع أجر خمسين صلاة لقوله مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالها -قرآن- ١٥١-١٩٥-قرآن- ٢١٢-٢٣٨-قرآن- ٣٦٤-٤١٩-قرآن- ٤٨٨-٥٣١

باب الجماعة وأحكامها

إشارة

قال الله تعالى وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ. وهذا أمر منه تعالى للمكلفين بصلاة الجماعة لأنه تعالى قال قبله وَ أَقِيمُوا -قرآن- ١١٦-١٢٧ قال الله تعالى وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ. وهذا أمر منه تعالى للمكلفين بصلاة الجماعة لأنه تعالى قال قبله وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ أمر بهذه اللفظة بواجباتها ونوافلها والتكرار فى الكلام لغير فائدة غير مستحسن فيجب أن يكون قوله وَ ارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ بعده دالا على صلاة الجماعة سواء كانت الجماعة واجبة أو مندوبا إليها فالأمر يكون بالواجب مطلقا والندب مقيدا فى الشرع وقوله تعالى مَعَ الرَّاكِعِينَ دليل صريح لذلك . والجماعة على أربعة أضرب واجب ومستحب ومكروه ومحذور. فالواجب لا يكون إلا فى الجمعة والعيدين إذا اجتمعت شرائطها على ما ذكرناه والمستحب هو الجماعة فى الصلوات الخمس والمكروه صلاة الحاضر خلف المسافرين فيما يقصر فى السفر والمحذور هو الصلاة خلف الفاسق والفاجر. وقد رغب الله فى الجماعة وحث عليها

بِالْآيَةِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا وَبِقَوْلِهِ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى فَقَدْ قِيلَ إِنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى كُنَايَةٌ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَكَذَلِكَ خَصَّهَا اللَّهُ بِالذِّكْرِ. وَأَقْلَمَ مَا تَكُونُ الْجَمَاعَةُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا وَيَتَقَدَّمُ لِلْإِمَامَةِ أَقْرَاهُمْ ثُمَّ أَفْقَهُهُمْ . وَلا تَتَعَقَّدُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا بِالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. -قرآن- ١-٢٧-قرآن- ١٢٧-١٥٥-قرآن- ٢٨٩-٣٠٥-قرآن- ٦٥٣-٦٩٧

فصل

وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأَخِرِينَ -قرآن- ١٦-٨٩ كان النبي ص يقول إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول و في روايه على الصف المقدم -روايه ١-٢-روايه ٢٤-٩٨ فازدحم الناس وكانت دور بني عذرة بعيدة عن المسجد فقالوا نبيع دورنا ولنشترين دورا قريبا من المسجد حتى ندرك الصف المقدم فنزلت الآية رواه الربيع بن أنس . [صفحه ١٤١] ومعنى الآية إنا نجازي الناس على نياتهم . و قال ابن عباس أى علمنا المستقدمين إلى الصف الأول في الصلاة والمستأخرين عنه فإنه كان يتقدم بعضهم إلى الصف الأول ليدركوا فضيلته و كان يتأخر بعضهم لينظر إلى أعجاز النساء فنزل و لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَ لَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأَخِرِينَ -روايه ١-٢-روايه ٢٠-٢٦٥ وروى أن النبي ص حث الناس على الصف الأول في الصلاة فقال خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها فازدحموا فنزلت الآية -روايه ١-٢-روايه ٩-١٦٠

فصل

وَالْمُؤْتَمُونَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَمِعُوا قِرَاءَةَ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ وَأَنْ لَا يَقْرَءُوا وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ أَنْصِتُوا. وَالْمُفَسِّرُونَ اخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَمُرُوا بِالْإِنْصَاتِ وَالْإِسْتِمَاعِ فَقَالَ قَوْمٌ أَمُرُوا بِحَالِ كَوْنِ الْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الْإِمَامِ الَّذِي يُؤْتَمُّ بِهِ وَهُمْ يَسْتَمِعُونَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَنْصِتُوا وَ لَا يَقْرَءُوا وَيَسْتَمِعُونَ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا كَانُوا عَلَى بَعْدٍ مِنَ الْإِمَامِ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُونَ صَوْتَهُ وَ إِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ مِمَّا يَجْهَرُ فِيهَا فَلَا بُدَّ إِذَا أَنْ يَقْرَءُوا. وَ مِنَ الْمَفْسَرِينَ مَنْ قَالَ أَمُرُوا بِالْإِنْصَاتِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ فِي الصَّلَاةِ وَ إِذَا دَخَلَ دَاخِلُ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ قَالَ لَهُمْ كَمْ صَلَّيْتُمْ فَيُخْبِرُونَهُ وَ كَانَ مَبَاحًا فَنَسَخَهُ اللَّهُ . وَ قَالَ قَوْمٌ هُوَ أَمْرٌ بِالْإِنْصَاتِ لِلْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ -قرآن- ٩٢-١٤٦ [صفحه ١٤٢] وَقِيلَ هُوَ أَمْرٌ بِذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ. وَأَقْوَى الْأَقْوَالِ الْأَوَّلُ الَّذِي اسْتَدَلَّنَا بِهِ لِأَنَّهُ لِاحَالِ يَجِبُ فِيهَا الْإِنْصَاتُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِاحَالِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ عَلَى الْمَأْمُومِ الْإِنْصَاتَ وَالْإِسْتِمَاعَ لَهُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ فَأَمَّا خَارِجُ الصَّلَاةِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِنْصَاتُ وَالْإِسْتِمَاعُ وَ مَارُوى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ فِي حَالِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا فَهُوَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْبَابِ . وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَصْلِي صَلَاةَ الْخُسُوفِ جَمَاعَةٌ وَ كُلُّ مَا يَدُلُّ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ عَلَى جَوَازِ الْجَمَاعَةِ فِي كُلِّ فَرِيضَةٍ فَهُوَ عَامٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامَّةَ قَدَّرُوا أَيْضًا عَنْ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ صَلَّاهَا جَمَاعَةٌ وَرَوَوْا أَنَّهُ صَلَّاهَا فَرَادَى فَوَافَقَتْ رَوَايَاتِهِمْ رَوَايَاتُنَا. مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ الْمَفِيدَ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مَسَائِلَ الْخِلَافِ أَنَّهُ إِنْ انْكَسَفَ الْقُرْصُ بِأَسْرِهِ فِي الشَّمْسِ أَوِ الْقَمَرِ صَلَّيْتُ صَلَاةَ الْكُسُوفِ جَمَاعَةً وَ إِنْ انْكَسَفَ بَعْضُهُ صَلَّيْتُ فَرَادَى

باب الصلاة في السفر

اعلم أن السفر الذي يجب فيه التقصير في الصلاة ثمانية فراسخ فما فوقها إذا كان مباحا أو طاعة. والحجة مع الإجماع المكرر هو أن الله علق سقوط فرض الصيام عن المسافر بكونه مسافرا في قوله فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ و لاخلاف بين الأمة أن كل سفر أسقط فرض الصيام ورخص في الإفطار -قرآن- ١٨٩-٢٥٨ [صفحة ١٤٣] فهو بعينه موجب لقصر الصلاة وإذا كان الله قد علق ذلك في الآية باسم السفر فلا شبهة في أن اسم السفر يتناول المسافة التي حددنا السفر بها فيجب أن يكون الحكم تابعا لها. ولا يلزم على ذلك أدنى ما يقع عليه الاسم من فرسخ أو ميل لأن الظاهر يقتضي ذلك لو تركنا معه لكن الدليل والإجماع أسقطا اعتبار ذلك ولم يسقطاه فيما اعتبرناه من المسافة و هو داخل تحت الاسم . وذكر الفضل بن شاذان النيسابوري أنه سمع الرضاع يقول إنما وجب التقصير في ثمانية فراسخ لأنها مسيرة يوم و لو لم يجب في مسيرة يوم لما وجب في مسيرة ألف سنة و ذلك أن كل يوم بعد هذا اليوم منها نظير هذا اليوم فلو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره -رواية- ١-٢-رواية- ٦١-٢٦٤

فصل

فإن قيل القرآن يمنع مما ذكرتم من وجوب التقصير لأنه تعالى قال وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ وَرَفَعَ الْجُنَاحَ يدل على الإباحة لا على الوجوب. قلنا هذه الآية غير متناولة لقصر الصلاة في عدد الركعات وإنما المستفاد منها التقصير في الأفعال من الإيماء وغيره لأنه تعالى علق القصر بالخوف و لاخلاف في أنه ليس الخوف من شرط القصر في عدد ركعات الصلاة وإنما الخوف شرط في الوجه الآخر و هو التقصير في الأفعال من الإيماء وغيره في الصلاة لأن صلاة الخوف قد أباح فيها ما ليس مباحا مع الأمن . -قرآن- ٧٠-١٦٠ [صفحة ١٤٤] وقال أبو جعفر الطوسي من تم في السفر و قد تليت عليه آية التقصير وعلم وجوبه وجب عليه إعادة الصلاة فإن لم يكن علم ذلك فليس عليه شيء و لم يفصل المرتضى في الإعادة بين الحالتين وكأنه للاحتياط. و من تم في السفر الصلاة متعمدا يجب عليه الإعادة مع التقصير على كل حال و إن كان أتم ناسيا أعاد مادام في الوقت و لا إعادة عليه بعد خروج الوقت والحجة في ذلك زائدة على الإجماع المتردد أن فرض السفر ركعتان فيما كان أربعا في الحضر و ليس ذلك رخصة و إذا كان الفرض كذلك فمن لم يأت على ما فرض وجب عليه الإعادة.

فصل

و قوله تعالى وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ. قال قوم كان ابن عمر يصلي حيث توجهت به راحلته في السفر تطوعا ويذكر أن رسول الله ص كان يفعل ذلك ويتأول عليه هذه الآية. فالمصلي نافلة على الراحلة و من يصلي صلاة شدة الخوف و من كان في السفينة ثم دارت يستقبل كل واحد من هؤلاء الثلاثة قبلته بتكبيره الإحرام ثم يصلي كيف شاء والآية تدل على جميع ذلك . وقيل نزلت في قوم صلوا في ظلمة و قد خفيت عليهم جهة القبلة فلما أصبحوا إذا هم صلوا يمين القبلة أو يسارها فأنزل الله الآية. وقيل المراد بقوله فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ أَي فَتَمَّ رِضْوَانُ اللَّهِ كما يقال هذا -قرآن- ١٦-٤٧-قرآن- ٥١٣-٥٣١ [صفحة ١٤٥] وجه الصواب وقيل المراد به فتم جهة القبلة وهي الكعبة لأنه يمكن التوجه إليها من كل مكان . و عن ابن عباس أنه رد على اليهود لما أنكروا تحويل القبلة إلى

الكعبة فقال ليس هو في جهة دون جهة كما يقول المشبهة -رواية ١-٢-رواية ١٩-١٢٠. وقال الزجاج في قوله إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ يَدُلُّ عَلَى التَّوَسُّعِ لِلنَّاسِ فيما رخص لهم في الشريعة. -قرآن ٢٦-٥١

فصل

و إذا نوى الإنسان السفر لا يجوز أن يقصر حتى يغيب عنه البنيان ويخفى عنه أذان مصره أو جدران بلده والدليل عليه من القرآن قوله وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ. و من نوى السفر و لم يفارق موضعه فلا يجوز له القصر و إذا فارق بنيان بلده يجوز له التقصير. و لا يجوز أن يقصر مادام بين بنيان البلد سواء كانت عامرة أو خرابا فإن اتصل بالبلد بساتين فإذا حصل بحيث لا يسمع أذان المصر قصر فإن كان دونه تم. و من خرج من البلد إلى موضع بالقرب مسافة فرسخ أو فرسخين نيته أن ينتظر الرفقة هناك والمقام عشرا فصاعدا فإذا تكاملوا ساروا سفرا فيه يجب عليهم التقصير و لا يجوز أن يقصر إلا بعد المسير من الموضع الذي يجتمعون فيه لأنه مانوى بالخروج إلى هذا الموضع سفرا يجب فيه التقصير. -قرآن ١٣٤-٢١٣ [صفحة ١٤٦] و إن لم ينو المقام عشرة أيام هناك وإنما خرج نيته سفر بعيد إلا أنه ينتظر قوما يتصلون به هناك اليوم أو غدا فالظاهر أنه يقصر. وحكى قتادة عن أبي العالية أن قصر الصلاة في حال الأمن بنص القرآن قوله لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ هذا إذا كان التقصير يراد بها في السفر كما يراد في الشعر بعد الإحرام. -قرآن ٢٠٨-٣١٢ و من شجون الحديث أن ابن عباس قال اتخذت النصارى المشرق قبله لقوله وَ أَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا فاتخذوا ميلاد عيسى قبله كما سجدت اليهود على حرف وجوههم لقوله وَ إِذِ تَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ فسجدوا وجعلوا ينظرون إلى الجبل فوقهم بحرف وجوههم مخافة أن يقع عليهم فاتخذوها سنة -رواية ١-٢-رواية ٤١-٣٥٠

باب صلاة الخوف

إشارة

قال تعالى وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا. اعلم أن صلاة الخوف على ضربين أحدهما صلاة شدة الخوف و هو إذا كان في المسلمين قلة لا يمكنهم أن يفترقوا فرقتين فعند ذلك يصلون فرادى إيماء و يكون سجودهم على قربوس سرجهم فإن لم يتمكنوا من ذلك ركعوا وسجدوا بالإيماء و يكون سجودهم - قرآن ١٣-١٣٧ [صفحة ١٤٧] أخفض من ركوعهم فإن زاد الأمر على ذلك أجزأهم عن كل ركعة أن يقولوا سبحان الله والحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر والقصر في الآية التي تلونها الآن هو هذا التفصيل. والضرب الثاني هو إذا لم يبلغ الخوف إلى ذلك الحد وأرادوا أن يصلوا فرادى صلى كل واحد منهم صلاة تامة الركوع والسجود ويبطل حكم القصر إلا في السفر مع الانفراد ذكره الشيخ أبو جعفر في بعض كتبه. فإن أرادوا أن يصلوا جماعة نظروا فإن كان في المسلمين كثرة والعدو في جهة القبلة صلوا كما صلى النبي ص يوم بنى سليم فإنه قام والمشركون أمامه يعني قدامه فصاف خلف رسول الله صف و بعد ذلك الصف صف آخر فركع رسول الله وركع الصفان ثم سجد وسجد الصف الذين يلونه و كان الآخرون يحرسونهم فلما فرغ

الأولون مع النبي من السجدين وقاموا سجد الآخرون فلما فرغوا من السجدين وقاموا تأخر الصف الذين يلونه إلى مقام الآخرين وتقدم الصف الأخير إلى مقام الصف الأول ثم ركع رسول الله وركعوا جميعا في حالة واحدة ثم سجد وسجد معه الصف الذى يليه وقام الآخرون يحرسونهم فلما جلس رسول الله والصف الذى يليه سجد الآخرون ثم جلسوا وتشهدوا جميعا فسلم بهم أجمعين . و إن كان العدو فى خلاف جهة القبلة يصلون كما وصفه الله فى كتابه حيث قال وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ وهى مشروحة فى كل كتاب . و إذا كان فى المسلمين كثرة يمكنهم أن يفتروا فرقتين و كل فرقة يقاوم العدو -قرآن- ١١٤١- ١١٨٦ [صفحه ١٤٨] جاز أن يصلى بالفرقة الأولى الركعتين ويسلم بهم ثم يصلى بالطائفة الأخرى الركعتين أيضا و يكون نفلا له وهى فرض للطائفة الثانية ويسلم بهم وهكذا صلى ع بذات النخل . و هذا يدل على جواز صلاة المفترض خلف المتفل و على عكسه . وصلاة الخوف مقصورة على وجهين سفرا وحضرا على ماتقدم .

فصل

وقوله تعالى وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ معناه و إذا كنت فى الضاربين فى الأرض من أصحابك يا محمد أى المسافرين الخائفين عدوهم أن يفتنهم فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ يعنى أتممت لهم الصلاة بحدودها وركوعها وسجودها و لم تقصرها القصر الذى يجب فى صلاة شدة الخوف من الاقتصار على الإيماء فليقم طائفة من أصحابك الذين أنت فيهم معك فى صلاتك وليكن سائرهم فى وجه العدو . و لم يذكر ما ينبغى أن يفعله الطائفة غير المصلية من حمل السلاح وحراسة المصلين لدلالة الكلام والحال عليه لأنها لا بد أن يكونوا آخذين السلاح . ثم قال وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ قال قوم الفرقة المأمورة فى الظاهر هى المصلية مع رسول الله والسلاح مثل السيف يتقلد به والخنجر يشده إلى درعه وكذا السكين ونحوه وهو الصحيح . قال ابن عباس الطائفة المأمورة بأخذ السلاح هى التى يازاء العدو دون المصلية فإذا سجدوا يعنى الطائفة التى قامت معك مصلية بصلاتك وفرغت من سجودها فليكونوا من ورائكم يعنى فليصبروا بعد فراغهم من سجودهم مضافين -قرآن- ١٦- ٦١-قرآن- ١٦٤- ١٨٨-قرآن- ٥٤٨- ٥٧٣ [صفحه ١٤٩] للعدو . وعندنا أنهم يحتاجون أن يتموا صلاتهم ركعتين والإمام قائم فى الثانية ويطيل القراءة وينوون هم الانفراد بها وقرأوا وركعوا وسجدوا وتشهدوا فإذا سلموا انصرفوا إلى موضع أصحابهم ويحيى الآخرون فيستفتحون الصلاة فيصلى بهم الإمام الركعة الثانية له ويطيل التشهد حتى يقوموا فيصلوا بقية صلاتهم ثم سلم بهم الإمام .

فصل

وفى كتاب المولد والمبعث لأبى محمد أحمد بن أعثم الكوفى أن النبى صلى العصر كذلك فى غزوة ذات الرقاع إذ حارب بنى سعد و كان صلى رسول الله الظهر أربعاً قبل أن تنزل الآية قال وهم المشركون أن يحملوا على المسلمين وهم فى صلاة العصر وأراد النبى صلى أن يصلى العصر بأصحابه فنزلت الآية وأسلم بعض الكفار بسبب ذلك ثم قال ابن أعثم فيجب على أهل الإسلام الآن إذا صلوا صلاة الخوف من عدو ثم فصل التفصيل الذى ذكره أبو مسلم بن مهران الأصفهاني فى تفسيره أيضا قال إن النبى صلى قام فصلى وقامت طائفة خلفه من المؤمنين وطائفة وجاه العدو فصلى بالطائفة التى خلفه ركعة وقامت الطائفة بركعة أخرى وسلمت و هو واقف يقرأ ثم انصرفت فقامت تجاه الكفار وأتت الطائفة التى كانت تلقى العدو فصلى النبى بهم ركعة هى له ثانية ولهذه الطائفة الركعة الأولى وجلس حتى قاموا فصلوا ركعة ثانية وحدهم و هو قاعد يتشهد ويدعو لم يسلم

حتى انتهت الطائفة الثانية إلى التسليم فسلم وسلموا معه بتسليمه . و هو اختيار الشافعي ومالك و هذه بعينها مذهبا أمر بها أئمة أهل البيت عن رسول الله عن الله تعالى . [صفحه ١٥٠]

فصل

و من قال إن صلاة الخائف ركعة قال الأولون إذا صلوا ركعة فقد فرغوا و هذا عندنا إنما يجوز في صلاة شدة الخوف على بعض الوجوه . و في الناس من قال كان النبي صلى بهم ركعة فلما قام خرجوا من الجماعة و تمموا صلاتهم فعلى هذا صلاة الخائف ركعة في الجماعة و ركعة على الانفراد لكل واحدة من الفرقتين . و قوله و لِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَ أَسْلِحَتْهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ الضَّمِيرُ إِلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْفَرَقَتَيْنِ أَيْ يَأْخُذُونَ السَّلَاحَ وَالْحِذْرَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ . و قوله وَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَ أَمْتِعَتِكُمْ مَعْنَاهُ تَمْنَى الْكَافِرُونَ لَوْ تَعْتَزِلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَ أَمْتِعَتِكُمْ الَّتِي بِهَا بَلَغَكُمْ فِي أَسْفَارِكُمْ فَتَسْهَوْنَ عَنْهَا فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ أَيْ يَحْمِلُونَ عَلَيْكُمْ حَمْلَهُ وَ أَنْتُمْ مَتَشَاغِلُونَ بِصَلَاتِكُمْ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَ أَمْتَاعِكُمْ فَيَصِيبُونَ مِنْكُمْ غَرَةً فَيَقْتُلُونَكُمْ وَيَسْتَبِيحُونَ عَسْكَرَكُمْ وَ مَامِعَكُمْ . و المعنى لا تشاغلوا بأجمعكم بالصلاة عند مواقفة العدو فتمكنون عدوكم من أنفسكم و أسلحتكم ولكن أقيموا على ما بينت وخذوا حذركم بأخذ السلاح . و من عادة العرب أن يقولوا ملنا عليهم أى حملنا عليهم - قرآن - ٣١٠ - ٣٤٧ - قرآن - ٤٥١ - ٥٢٠ - قرآن - ٦١٨ - ٦٣٨ و قال العباس بن عباد بن نضلة الأنصاري لرسول الله ليلة العقبة الثانية و الذى بعثك بالحق إن شئت لنميلن غدا على أهل منى بأسيفنا فقال ع لم تؤمر بذلك - رواية - ١ - ٢ - رواية - ٣ - ١٦٣ يعنى فى ذلك الوقت . [صفحه ١٥١]

فصل

ثم قال تعالى وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَ خُذُوا حِذْرَكُمْ مَعْنَاهُ لَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ وَ لَا إِثْمَ إِنْ نَالَكُمْ مَطَرٌ وَأَنْتُمْ مَوَاقِفُو عَدُوِّكُمْ أَوْ كُنْتُمْ جَرَحَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ إِذَا ضَعَفْتُمْ عَنْ حَمْلِهَا لَكِنْ إِذَا وَضَعْتُمُوهَا فَخُذُوا حِذْرَكُمْ أَيْ احْتَرِزُوا مِنْهُمْ أَنْ يَمِيلُوا عَلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ غَافِلُونَ . و قال طائفة أخرى و لم يقل طائفة آخرون ثم قال لَمْ يُصَيِّلُوا فَلْيَصِلُوا حَمْلًا لِلْكَلامِ مَرَّةً عَلَى اللفظ ومرة على المعنى كقوله وَ إِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا وَمِثْلُهُ فَرِيقًا هَدَى وَ فَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ . والآية تدل على نبوته ع فالآية نزلت و النبي بعسفان و المشركون بضجنان هموا أن يغيروا عليهم فصلى بهم العصر صلاة الخوف . و قال قوم اختص النبي بهذه الصلاة والصحيح أنه يجوز لغيره . و قال قوم فى قوله فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا يَعْنَى فِى عِدْدِهَا فَيَصِلُوا الرِّبَاعِيَّاتِ رَكَعَتَيْنِ وَظَاهَرَهَا يَقْتَضِى أَنْ التَّقْصِيرَ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا خَافَ الْمَسَافِرُ لِأَنَّهُ قَالَ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ وَ لَا خِلَافَ الْيَوْمِ أَنَّ الْخَوْفَ لَيْسَ بِشَرَطٍ فِيهِ لِأَنَّ - قرآن - ١٧ - ١٣١ - قرآن - ٣٣٤ - ٣٤٧ - قرآن - ٣٨٠ - ٤٠٣ - قرآن - ٤٥٤ - ٥٢١ - قرآن - ٥٢٩ - ٥٧٩ - قرآن - ٧٨٩ - ٨٢٥ - قرآن - ٩٣٠ - ٩٥٥ [صفحه ١٥٢] السفر المخصوص بانفراده سبب التقصير . والصحيح أن فرض السفر مخالف لفرض المقيم و ليس ذلك قصرا لقوله ع فرض المسافر ركعتان غير قصر - رواية - ١ - ٢ - رواية - ١٢ - ٤٠ و أما الخوف بانفراده فإنه يوجب القصر . ومعنى قوله فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا أى من حدود الصلاة فى صلاة شدة الخوف . - قرآن - ٥٥ - ٩١ وروى أن يعلى بن منبه قال لعمر كيف تقصر الصلاة فى السفر و قدأما فقال عجب مما عجب منه فسألت النبي ص عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته - رواية - ١ - ٢ - رواية - ٩ - ١٧٠ . و لا يقرأ أبى فى الآية إن

فصل

و قوله فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ. المعنى أيها المؤمنون إذا فرغتم من صلاتكم وأنتم واقفون عدوكم فادكروا الله في حال قيامكم وفي حال قعودكم ومضطجعين على جنوبكم وادعوا لأنفسكم بالظفر على عدوكم لعل الله ينصركم عليهم و هو كقوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ. - قرآن- ٩-٩٠- قرآن- ٢٩٦-٣٧٣ [صفحة ١٥٣] ثم قال فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ معناه إذا استيقنتم بزوال الخوف من عدوكم وحدوث الأمن لكم فأتوا الصلاة بحدودها غير قاصريها عن شيء من الركوع والسجود وإن كنتم صليتم إيماء بعضها وهذا أقوى من قول من قال معناه إذا استقررتم في أوطانكم فأتوها التي أذن لكم في قصرها في حال خوفكم وسفركم لأنه قال وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَلَمَّا قَالَ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ كَانَ مَعْلُومًا أَنَّهُ تَعَالَى يَرِيدُ إِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ مِنَ الْحَالِ الَّتِي لَمْ تَكُونُوا فِيهَا مُقِيمِينَ صَلَاتَكُمْ فَأَقِيمُوهَا مَعَ حُدُودِهَا قَاصِرِينَ لَهَا. - قرآن- ١٠-٤٩- قرآن- ٣٢٨-٣٤٧- قرآن- ٣٥٩-٣٧٧

فصل

و قوله تَعَالَى فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا يَدِلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ صَلَاةٍ شَدَّةِ الْخَوْفِ لِأَنَّ مَعْنَاهُ إِنْ خَفْتُمْ فَصَلُّوا عَلَى أَرْجُلِكُمْ لِأَنَّ الرَّاجِلَ هُوَ الْكَائِنُ عَلَى رِجْلِهِ وَاقِفًا كَانَ أَوْ مَاشِيًا. والخائف إن صلى منفردًا صَلَاةً شَدَّةِ الْخَوْفِ الَّذِي نَقُولُهُ إِنَّهُ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ يَوْمَئِذٍ إِيْمَاءً وَ يَكُونُ سَجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كِبَرُ عَنْ كُلِّ رَكْعَةٍ تَكْبِيرُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَهَكَذَا صَلَاةُ شَدَّةِ الْخَوْفِ إِذَا صَلُّوا جَمَاعَةً وَ إِلَى هَذَا ذَهَبَ الضَّحَّاكُ وَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ. وَ رَوَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع صَلَّى لَيْلَةَ الْهَرِيرِ وَيَوْمَهُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِالْإِيْمَاءِ وَقِيلَ بِالتَّكْبِيرِ وَ أَنَّ النَّبِيَّ ص صَلَّى يَوْمَ الْأَحْزَابِ إِيْمَاءً. وَ قَالَ الْحَسَنُ وَقْتَادَةُ وَ ابْنُ زَيْدٍ يَجُوزُ أَنْ يَصَلِّيَ الْخَائِفُ مَاشِيًا وَ قَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْمَشْيَ عَمَلٌ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ. - قرآن- ١٦-٥٠- قرآن- ٦٨٧-٧٢٧ [صفحة ١٥٤] وَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةٍ أَنَّ الْقَصْرَ فِي قَوْلِهِ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا الْمَرَادُ بِهِ صَلَاةُ شَدَّةِ الْخَوْفِ يَقْصُرُ مِنْ حُدُودِهَا وَيَصَلِّيُهَا إِيْمَاءً - رَوَايَتُ ١- ٢- رَوَايَتُ ١٩- ١٦٨ وَ هُوَ مَذْهَبُنَا. ثُمَّ قَالَ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَيْ فَصَلُّوا صَلَاةَ الْأَمْنِ وَادْكُرُوهُ بِالثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَ الْحَمْدُ لَهُ - قرآن- ٢٢-٥٤

باب فضل المساجد و ما يتعلق بها من الأحكام

إشارة

قال الله تعالى وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا. قال الخليل التقدير ولكن المساجد لله أخبر تعالى ألا يذكر مع الله في المساجد التي هي المواضع التي وضعت للصلاة أحد كما يدعو النصارى في بيعهم والمشركون في الكعبة. وقيل من السنة أن يقال عند دخول المسجد لإله إلا الله لأدعو مع الله أحدا. وقيل معناه يجب أن يدعو بالوحدانية و من هنا لا ينبغي للإنسان أن

يشتغل بشيء من أمور الدنيا في المساجد. ثم رغب الله بقوله وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ فِيمَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الْأَدْعِيَةِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ الْمَرْبُوبَةِ فَإِنَّهُ أَمَرَ مِنْهُ تَعَالَى وَتَرْتِيبُ بِهَذَا الدُّعَاءِ وَبِغَيْرِهِ إِذَا دَخَلَ مَسْجِدًا أَوْ غَيْرَهُ وَ إِذَا خَرَجَ . ولذلك رغب في المشي إلى المساجد للصلاة فيها والعبادات بقوله تعالى -قرآن- ١٩-٧٦-قرآن- ٤٥٧-٥٢٠ [صفحہ ١٥٥] وَ نَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَ آثَارَهُمْ قَالَ مُجَاهِدٌ إِنَّا نَأْمُرُ مَلَائِكَتَنَا لِيُثْبِتُوا جَمِيعَ أَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ حَتَّى مَشِيهِمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَإِنْ بَنَى سَلَمَةً مِنَ الْأَنْصَارِ شَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص بَعْدَ مَنْزِلِهِمْ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ . وَ آثَارُهُمْ أَيْ خَطَاهُمْ فَمَنْ مَشَى إِلَى مَسْجِدٍ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ أَجْرٌ عَظِيمٌ . -قرآن- ١-٣٤-قرآن- ١٩٥-٢٠٢

فصل

وقوله تعالى قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ يَأْمُرُ الْمَكْلُفِينَ أَنْ يَقِيمُوا وَجُوهَهُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ أَيْ يَتَوَجَّهُوا إِلَى قِبْلَةٍ كُلِّ مَسْجِدٍ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْإِسْقَامَةِ . وَقَالَ الْفَرَاءُ مَعْنَاهُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ وَقْتُ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدٍ فَصَلِّ فِيهِ وَ لَا تَنْتَقِلْ آتَى مَسْجِدَ قَوْمِي . وَقِيلَ أَيْ تَوَجَّهُوا بِالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَ لَا تَشْتَغِلُوا بِمَا لَا يَلِيقُ فَعَلُهُ فِي الْمَسَاجِدِ مِنَ الْمَكْرُوهَاتِ وَالْمَحْظُورَاتِ بَلْ مِنَ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي لَا يَسْتَقْبِحُ فِي غَيْرِ الْمَتَعَبِدَاتِ . وَ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى سَوَاءً كَانَ مَسْجِدٌ مُصَدِّرًا أَوْ مَكَانًا أَوْ زَمَانًا فَالْمُصَدِّرُ عِبَارَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ وَ أَنْ لَا يَسْجُدُوا إِلَّا لِلَّهِ أَيْ كُلَّمَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا وَجُوهَكُمْ لِلَّهِ أَيْ فَلَا تَصَلُّوا إِلَّا لِلَّهِ وَأَقْبِلُوا بِصَلَاتِكُمْ عَلَيْهِ وَ لَا تَشْغُلُوا قُلُوبَكُمْ بِغَيْرِهِ وَ أَمَّا الْمَكَانُ فَعَلَى مَعْنَى كُلِّ مَكَانٍ تَصَلُّونَ فِيهِ وَيُؤْوِلُ الْمَعْنَى إِلَى الْأَوَّلِ وَ كَذَا إِذَا أُرِيدَ بِهِ الزَّمَانُ أَيْ فِي أَوْقَاتِ صَلَاتِكُمْ أَقِيمُوا وَجُوهَكُمْ لِلَّهِ . -قرآن- ١٦-٨٥ [صفحہ ١٥٦]

فصل

وقوله يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ أَمَرَ مِنْهُ تَعَالَى لِلْمَكْلُفِينَ بِالِاسْتِئْثَارِ فِي الصَّلَاةِ وَ فِي الْمَسَاجِدِ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَشْفُ الرِّكْبَةِ أَوِ الْفَخْذِ وَ لَا السَّرَّةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ فَضْلًا عَنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ فِيهَا . وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَيِّئُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ كَقِيلِ أَرَادَ بِالْبُيُوتِ الْمَسَاجِدَ أَيْ إِذَا دَخَلْتُمُوهَا فَسَلِّمُوا عَلَى مَنْ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هُمْ بِمَنْزِلَةِ أَنْفُسِكُمْ وَ إِذَا دَخَلْتُمُوهَا وَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَقُولُوا السَّلَامَ عَلَيْنَا وَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَهَذَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْأَوَّلِ مُجَازٌ وَ كِلَاهُمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا . وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَ أَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَ اجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ . أَمَرَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَصَلُّوا فِي بُيُوتِهِمْ وَيَجْعَلُوا فِي الْبُيُوتِ قِبْلَةً أَيْ مُصَلًى إِذَا كَانُوا خَائِفِينَ وَ هَذَا رِخْصَةٌ وَ كُلُّ مَا يَعْلَمُ صَحَّةَ كَوْنِهِ فِي شَرِيعَةِ نَبِيٍّ وَ لَا يَعْرِفُ فِيهِ نَسْخٌ وَ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ فَلِأَصْلِ فِيهِ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ . -قرآن- ٩-٦٠-قرآن- ٢٤٢-٢٩٢-قرآن- ٥٤٧-٦٩٧ وَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ فَرْعُونَ أَمَرَ بِهَدْمِ مَسَاجِدِهِمْ وَأَمَرُوا أَنْ يَصَلُّوا فِي بُيُوتِهِمْ -روایت- ١-٢-روایت- ١٩-٧٧ . وَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَجْنِبَ الْمَسَاجِدَ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَإِنْشَادَ الشَّعْرِ وَرَفَعَ الْأَصْوَاتِ وَ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مُحْظُورٌ أَوْ مَكْرُوهٌ وَلِذَلِكَ اسْتَدَلَّ قَوْمٌ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ يَكْرَهُ فِي الْمَسَاجِدِ . -قرآن- ٢٢-٤٦ [صفحہ ١٥٧]

فصل

وقوله تعالى وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ. المراد بذلك مشركو العرب من قريش لأنهم صدوا النبي ع
عن المسجد الحرام و هو المروى عن الصادق ع وقيل أراد جميع المساجد وقيل إنهم الروم غزوا بيت المقدس وسعوا في خرابه
وقيل هويخت نصر خرب بيت المقدس . و إذا صح وجه منها لا يجب الاقتصار عليه لأن نزول حكم في سبب لا يوجب الوقوف
عليه ويجوز أن يعنى غيره للعموم ألا ترى إلى قوله يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ نزل في الصوم فلما كانت الآية عامة
و إن وردت في سبب وجب حملها على عموم اللفظ دون خصوص السبب . وقال الطبرى إن كفار قريش لم يسعوا قط في
تخريب المسجد الحرام و هذا ليس بشيء لأن عمارة المسجد بالصلاة فيه و خرابه المنع من أن يصلى فيه على أنهم قد هدموا
مساجد كانت بمكة كان المسلمون يصلون فيها لما هاجر رسول الله ص . و ذكر المساجد لأن كل موضع منه مسجد ثم يدخل في
خرابه خراب جميع المساجد. -قرآن- ١٦-٨٤-قرآن- ٤٣٤-٤٩١ [صفحه ١٥٨]

فصل

وقوله تعالى إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا. أمر المؤمنين بمنع الكفار من مقاربة المسجد الحرام
لطواف وغيره وقيل إنهم منعوا من الحج فأما دخولهم للتجارة فلم يمنعوا منه يبين ذلك قوله وَ إِن خِفْتُمْ عَلَيْهِ فَاذْكُرُوا اللَّهَ
مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ. وقوله بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا هي سنة تسع من الهجرة التي تبدأ فيها براءة المشركين . و ظاهر الآية أن الكفار أنجاس
لا يمكنون من دخول مسجد و قال عمر بن عبدالعزيز و لا يجوز أن يدخل المسجد أحد من اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار
ونحن نذهب إليه . وإنما قال إن شاء لأن منهم من لم يبلغ الموعد بأن يموت قبله وقيل إنما ذكره لتقطع الآمال إلى الله كما قال
لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ. وقوله مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ نَادَى رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ لَا يَحْجَ مُشْرِكٌ بَعْدَ الْعَامِ فَإِنْ
دَخَلَ مَسْجِدًا مِنْهُمْ دَاخِلٌ كَانَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَمْنَعُوهُ فَإِنْ أَدْخَلَ إِلَى حَاكِمِ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَحْكُمُ فِيهِ فَلَا يَقْعُدُ مَطْمَئِنًا فِيهِ بَلْ
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ خَائِفًا مِنَ الْإِخْرَاجِ عَلَى وَجْهِ الطُّرْدِ. -قرآن- ١٦-٩٤-قرآن- ٢٤١-٣٠٨-قرآن- ٣١٨-٣٣٤-قرآن- ٥٦٣-٥٧٠-
قرآن- ٦٧٢-٧١٧-قرآن- ٧٢٧-٧٧٠ [صفحه ١٥٩]

فصل

وقوله تعالى وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا وَ كُفْرًا أَى بنوه للإضرار والكفر والتفريق بين المؤمنين فإنهم إذا تحزبوا فصلى حزب
هنا وحزب يصلى فى غيره اختلفت الكلمة وبطلت الألفة. وإرصاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ هُوَ أَبُو عَامِرٍ الرَّاهِبِ لِحَقِّ بَقِيصَرٍ مُتَنَصِّرًا وَ كَانَ
يَبِيعُ إِلَيْهِمْ سَآتِيَكُمْ بِجَنْدٍ فَأَخْرَجَ مُحَمَّدًا فَبَنُوهُ يَتَرَقَّبُونَهُ وَ هُوَ الَّذِى حَزَبَ الْأَحْزَابَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ فَلَمَّا فَتَحَتْ مَكَّةَ هَرَبَ إِلَى
الطَّائِفِ فَلَمَّا أَسْلَمَ أَهْلُ الطَّائِفِ خَرَجَ إِلَى الرُّومِ وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَسْلَمَ وَ قَتَلَ يَوْمَ أَحَدٍ وَ هُوَ غَسِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَ وَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ
عَنْدَقْدُومَهُ مِنْ تَبُوكَ عَاصِمُ بْنُ عَوْفٍ الْعِجْلَانِىَّ وَمَالِكُ بْنُ الدَّخْشَمِ وَ كَانَ مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ الَّذِى بَنَى مَسْجِدَ الضَّرَارِ فَقَالَ
لَهُمَا انْطَلِقَا إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ الظَّالِمِ أَهْلُهُ فَاهْدِمَاهُ ثُمَّ أَحْرَقَاهُ فَفَعَلَا مَا أَمَرَ بِهِ فَقَالَ تَعَالَى لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا نَهَى نَبِيَّهُ وَ جَمِيعُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ
يَقُومُوا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَسْجِدِ وَيَصْلُوا فِيهِ وَأَقْسَمَ أَنَّ الْمَسْجِدَ الَّذِى أَسَّسَ عَلَى التَّقْوَى أَحَقُّ أَنْ يَقُومَ فِيهِ هُوَ مَسْجِدُ قِبَا وَقِيلَ مَسْجِدُ
الْمَدِينَةِ وَسَبَبَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا بَنَيْنَا لِلضَّعِيفِ فِي وَقْتِ الْمَطَرِ نَسْأَلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ تَصَلَّى فِيهِ وَ كَانَ تَوَجَّهَ إِلَى تَبُوكَ فَوَعَدَهُمْ
أَنْ يَفْعَلَ إِذَا عَادَ فَنَهَى عَنْهُ -قرآن- ١٦-٦٣-قرآن- ١٩٧-٢٢٤-قرآن- ٧١٠-٧٣١

قال الله تعالى فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ أى فصل لربك صلاة العيد وانحر - قرآن- ١٩-٤٢ [صفحه ١٦٠] الأضاحى وانحر أعم نفعا من النسك . و هذه الصلاة واجبة عند حصول شرائطها وهى شرائط الجمعة وتستحب تلك الصلاة إذا اختل شرائطها. وقوله تعالى لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قال الحسن ذبح قوم قبل صلاة العيد يوم النحر فأمرُوا بإعادة ذبيحة أخرى وقال الزجاج معناه لا تقدموا أعمال الطاعة حتى لا يجوز تقديم الزكاة قبل وقتها. والتكبيرات المأمور بها فى العيدين يدل عليها بعد إجماع الطائفة قوله وَ لِيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ. وإذا أُجِدَّتْ البلاد يستحب صلاة الاستسقاء قال الله تعالى وَ سَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ومثله من الآيات يدل على استحبابها. و ماروى أن النبى ص صلاها وقال تعالى لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ يدل عليها وعلى جميع ما يستحب من الصلوات المندوبة كصلاة الاستخارة والحاجه فقد أمر بهما رسول الله عن الله وقال تعالى ما آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ. وقوله تعالى إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَ رَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ أى صل شكرا له على ما جدد لك من نعمه وهذا يدل على أن صلاة الشكر مستحبة. وكذلك صلى رسول الله ص صلاة الكسوف وفعله بيان - قرآن- ١٤٤-١٩٠-قرآن-٤١٧-٤٥٤-قرآن-٥١٥-٥٤٣-قرآن-٦٢٤-٦٧٥-قرآن-٨٠١-٨٣٠-قرآن-٨٤٧-٩٥٨ [صفحه ١٦١] لقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وقال ما آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ. ولما حولت القبلة إلى الكعبة كانوا لا يعتبرون بطاعة إلا بالصلاة إلى الكعبة قال تعالى لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ - قرآن- ١٥-٨٠-قرآن-٨٨-١١٧-قرآن-٢٠٥-٣٠٥ قال ابن عباس ليس البر كله فى التوجه إلى الصلاة نحو الكعبة ولكن البر من آمن بالله وإن هذه تدعو إلى الصلاح وتصرف عن الفساد وإن ذلك يختلف بحسب الأزمان -روایت- ١-٢-روایت- ١٨-١٦٨

باب الصلاة على الموتى وأحكامهم

إشارة

يدل على أربعة أحكام مفروضة فى حق المؤمن إذا مات قوله تعالى ما آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وقد بين رسول الله تغسيله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وفرضها على الكفاية وقدينها بقوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ. فإذا مات كافر أو منافق فلا يجب شىء من ذلك على الأحياء قال تعالى وَ لَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَ لَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ وهذا نهى من الله لنبى أن يصلى على منافق أو يقوم على قبره أى لا تتول دفنه كما يقال قام فلان بكذا. -قرآن- ٦٥-٩٤-قرآن-١٩٠-٢٥٥-قرآن-٣٢٥-٣٩٣ وعن ابن عباس صلى رسول الله ص على عبد الله بن أبى بن سلول قبل أن نهى عن الصلاة على المنافقين -روایت- ١-٢-روایت- ١٩-١١٠. [صفحه ١٦٢] وكان الشيخ المفيد يستدل بفحوى هذه الآية على وجوب القيام بدفن المؤمنين والصلاة عليهم لأنه كان يقول بدليل الخطاب ويجعله دليلا ومنع منه المرتضى وتوقف فيه أبو جعفر الطوسى وكذا حالهم فى استحباب الحال . والقيام فى الآية يجوز أن يكون الذى هو مقابل الجلوس ويكون معناه لا تقف عند قبره ومن قولهم قام بكذا إذا ثبت على صلاحه ويكون القبر مصدرا على هذا أى لا تتول دفن ميت منهم والمفسرون كلهم على أن المراد بذلك الصلاة التى تصلى على الموتى و كان صلاة أهل الجاهلية على موتاهم أن يتقدم رجل فيذكر محاسن الميت ويثنى عليه ثم يقول عليك رحمة الله . وقوله إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ كَسَرَتْ إِنْ وفيها معنى العلة لتحقيق الإخبار بأنهم على هذه الصفة ويدل ذلك على أن الصلاة على الميت

فصل

و قوله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍدِل بعمومه على أن أحق الناس بالصلاة على الميت وليه و هو أولى بها من غيره . و قوله تعالى وَ إِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِآيَاتِهِ. -قرآن- ١٦-٥٨-قرآن- ١٥٤-٢٥٨ قال جابر وغيره إن النبي ص أتاه جبرئيل ع وأخبره بوفاء النجاشي ثم خرج من المدينة إلى الصحراء ورفع الله الحجاب بينه و بين جنازته فصلى عليه ودعا له واستغفر له و قال للمؤمنين صلوا عليه فقال المنافقون -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-إداهه دارد [صفحه ١٦٣] يصلى على علع بنجران فنزلت الآية -رواية- از قبل ٣٩-والصفات التى ذكرت فى الآية هى صفات النجاشي. و قال مجاهد نزلت فى كل من أسلم من اليهود والنصارى و لا مانع من هذا أيضا لأن الآية قد تنزل على سبب وتكون عامة فى كل ماتتناوله . ويجوز أن يصلى على الجنازة بالتيمم مع وجود الماء إذا خيف فوت الصلاة عليه وبذلك آثار عن أئمة الهدى ع وكأنه استثناء من قوله إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْوَالْآيَةِ. على أن هذا قد ورد فى الصلاة المطلقة والصلاة على الجنازة صلاة مقيدة فأما التيمم فيها فلا إجماع الطائفة. و أما التكفين فإنه يدل عليه من القرآن قوله يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمُالْآيَةِ تعم الأحياء والأموات لأنه تعالى لم يفصل فدل على وجوب الكفن عمومها. و أما الدفن فالدليل عليه من كتاب الله قوله أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءَ وَ أَمْوَاتًا فَالْكَفَات الضمائم والوعاء أى تضمهم فى الحالين فظهرها للأحياء وبطنها للأموات . و قوله تعالى ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُفالمقبر الأمر بالدفن والقابر الدفن . -قرآن- ٣١٩-٣٦٦-قرآن- ٥٢٤-٥٨٧-قرآن- ٧١٧-٧٦٦-قرآن- ٨٦١-٨٨٥ [صفحه ١٦٤] و قوله تعالى فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوَاءَهُ أَخِيهِ هُوَ أَوَّلَ مَيِّتٍ كَانَ مِنَ النَّاسِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَدْرِ أَخُوهُ كَيْفَ يُؤَارِيهِ وَكَيْفَ يَدْفَنُهُ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ غُرَابَانِ أَحَدُهُمَا حَى وَالْآخَرُ مَيِّتٌ فَتَقَرَّرَ فِي الْأَرْضِ حَتَّى جَعَلَ حَفِيرَهُ وَوَضَعَ الْمَيِّتَ فِيهِ وَوَارَاهُ بِالتُّرَابِ إِلَهُمَا مِنَ اللَّهِ -قرآن- ١٦-١٠٠

باب الزيادات

إشارة

الصَّلَاةِ الْوُسْطَى أى الفضلى من قولهم الأفضل الأوسط وإنما أفردت وعظفت على الصلوات لانفرادها بالفضل . -قرآن- ١-١٦ و قال النبي ع يوم الأحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله بيوتهم نارا ثم قال إنها الصلاة التى شغل عنها سليمان بن داود حتى توارت بالحجاب -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٦٤ . وروى فى قوله وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَأنهم كانوا إذا قام أحدهم إلى الصلاة هاب الرحمن أن يمد بصره أو يلتفت أو يقلب الحصى أو يحدث نفسه بشىء من أمور الدنيا. -قرآن- ١٨-٤٤

مسألة

دلكت الشمس زالت أو غربت فإذا كان الدلو ك الزوال فالآية جامعة للصلوات الخمس لأن الغسق الظلمة و هو وقت صلاة

العشاءين وقرآن الفجر صلاة الغداة و إذا كان الدلوک الغروب خرجت منها صلاة الظهر والعصر. [صفحه ١٦٥] وقوله تعالى وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حِثًّا عَلَى طَوْلِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا وَكَذَلِكَ كَانَتْ صَلَاةُ الْفَجْرِ أَطْوَلَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةً. وَ مِنْ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ أَى وَعَلَيْكَ بَعْضُ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ وَالتَّهَجُّدُ تَرْكُ الْهَجُودِ وَ هُوَ النَّوْمُ لِلصَّلَاةِ. وَ نَافِلَةٌ أَى عِبَادَةٌ زَائِدَةٌ لَكَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَوَضَعَ نَافِلَةً مَوْضِعَ تَهَجُّدٍ لِأَنَّ التَّهَجُّدَ عِبَادَةٌ زَائِدَةٌ فَنَافِلَةٌ مُصَدَّرٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ قَبْلَهُ . -قرآن ١٦-٣٢-قرآن ١١٨-١٤٢-قرآن ٢١٧-

٢٢٤

مسألة

فَإِنْ قِيلَ أَى فَائِدَةٌ فِي إِخْبَارِ اللَّهِ بِقَوْلِ الْيَهُودِ أَوِ الْمُنَافِقِينَ أَوِ الْمُشْرِكِينَ قَبْلَ وَقْعِهِ فَقَالَ سَيَقُولُ السَّيِّفُهَا مِنْ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا. قُلْنَا فَائِدَتُهُ أَنْ مَفْاجَأَهُ الْمَكْرُوهَ أَشَدَّ وَالْعِلْمُ بِهِ قَبْلَ وَقْعِهِ أَبْعَدُ مِنَ الْاضْطِرَابِ إِذَا وَقَعَ لِمَا يَتَقَدَّمُهُ مِنْ تَوْطِينِ النَّفْسِ فَإِنْ الْجَوَابُ الْعَتِيدُ قَبْلَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ أَقْطَعَ لِلْخَصْمِ وَأَرْدَ لِسَعِيهِ وَقَبْلَ الرَّمْيِ يَرِاشُ السَّهْمِ. مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ وَهِيَ بَيْتُ الْمَقْدَسِ . لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَ الْمَغْرِبُ أَى الْأَرْضُ كُلُّهَا يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَ هُوَ مَا تَوَجَّهَ الْحَكْمَةُ وَالْمَصْلَحَةُ مِنْ تَوَجُّهِهِمْ تَارَةً إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ وَأُخْرَى إِلَى الْكَعْبَةِ -قرآن ٨٩-١٧٢-قرآن ٣٧٤-٤٠٠-قرآن ٤٢٠-٤٤٨-قرآن ٤٦٤-٤٨١

مسألة

وَ مَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا قَالَ بَعْضُ الْمَفْسَرِينَ قَوْلَهُ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا لَيْسَتْ بِصِفَةِ الْقِبْلَةِ إِنَّمَا هِيَ ثَانِي مَفْعُولِي جَعَلَ يَرِيدُ وَ مَا جَعَلْنَا -قرآن ١-٤٦-قرآن ٧٢-٩٢ [صفحه ١٦٦] الْقِبْلَةَ الْجِهَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا وَهِيَ الْكَعْبَةُ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يَصَلِّي بِمَكَّةَ إِلَى الْكَعْبَةِ ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ إِلَى صَخْرَةٍ بَيْتِ الْمَقْدَسِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ تَأْلَفًا لِلْيَهُودِ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَيَقُولُ وَ مَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَسْتَقْبِلَهَا الْجِهَةُ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا أَوَّلًا بِمَكَّةَ يَعْنِي وَ مَا رَدَدْنَاكَ إِلَيْهَا إِلَّا امْتِحَانًا لِلنَّاسِ كَقَوْلِهِ وَ مَا جَعَلْنَا عِمَدَتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً. وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِلْحَكْمَةِ فِي جَعْلِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ قِبْلَتَهُ يَعْنِي أَنْ أَصْلَ أَمْرِكَ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ وَ أَنْ اسْتَقْبَالَكَ بَيْتُ الْمَقْدَسِ كَانَ أَمْرًا عَارِضًا لَغَرَضٍ وَإِنَّمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الْجِهَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا قَبْلَ وَقْتِكَ هَذَا وَهِيَ بَيْتُ الْمَقْدَسِ لِمَتَحَنَ النَّاسِ . -قرآن ٢٩٥-٣٣١ وَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ قِبْلَتُهُ بِمَكَّةَ بَيْتُ الْمَقْدَسِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ الْقِبْلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ -روایت ١-٢-روایت ١٩-٨٨

مسألة

شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ قَرَأَ أَبِي تَلْقَاءُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ . وَ شَطْرُ نَصَبٍ عَلَى الظَّرْفِ أَى اجْعَلْ تَوَلِيَّهُ الْوَجْهَ تَلْقَاءَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَى فِي جِهَتِهِ وَ سَمَتُهُ لِأَنَّ اسْتِقْبَالَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ فِيهِ حَرَجٌ عَظِيمٌ عَلَى الْبَعِيدِ. وَ ذَكَرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ مَرَاعَاةَ الْجِهَةِ دُونَ الْعَيْنِ فَعَلَى هَذَا الْكَعْبَةُ قِبْلَةٌ مِنْ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدُ قِبْلَةٌ مِنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ وَالْحَرَمُ قِبْلَةٌ مِنْ نَأَى مِنْ أَى جَانِبٍ كَانَ وَ هُوَ شَطْرُ الْمَسْجِدِ وَ تَلْقَاؤُهُ وَ قِرَاءَةُ أَبِي وَلِكُلِّ قِبْلَةٍ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَا. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى هُوَ مُوَلِّيُهَا أَى هُوَ مُوَلِّيُهَا وَجِهَتَهُ فَحُذِفَ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ . -قرآن ١-٢٤-قرآن ٤٦٦-٤٧٩ [صفحه ١٦٧] وَقِيلَ هُوَ اللَّهُ أَى اللَّهُ مُوَلِّيُهَا إِيَّاهُ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ الْعَامَّةَ يَجُوزُ أَنْ يَرَادَ بِهَا ذَلِكَ أَيْضًا وَ يَكُونُ الْمَعْنَى وَلِكُلِّ مِنْكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَجْهٌ أَى جِهَةٌ تَصَلِّي إِلَيْهَا جَنُوبِيَّةً أَوْ شَرْقِيَّةً

أوغربيّه أينما تكونوا يجعل صلاتكم كأنها إلى جهة واحدة وكأنكم تصلون حاضري المسجد الحرام .

مسألة

و عن أبي حنيفة يجوز أن يصلى الفريضة فى جوف الكعبة وعندنا لايجوز وبذلك نصوص عن أئمة الهدى ويؤيده قوله وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَقَدْ بَيَّنَّا أَن الْمَرَادُ بِهِ نَحْوَهُ وَ مِنْ كَانَ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ لَمْ يَكُنْ مُصَلِّيًا نَحْوَهَا عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِأَنَّهُ يَصَلُّى النَّوَافِلُ فِي الْكَعْبَةِ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يُدَلِّلُ عَلَى أَنَّ الْبَعِيدَ مِنْ مَكَّةَ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّوَجُّهُ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ إِلَّا لِمَنْ يَقْرِبُهَا. -قرآن- ١١٠-١٥٥-قرآن- ٢٩٩-٣٣٧

مسألة

قوله تعالى خُذُوا زِينَتَكُمْ أى كلما صليتم خذوا لباس زينتكم وقيل الزينة الطيب وأطيب الطيب الماء. ثم قال قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ أَى من الثياب و كل ما يتجمل به ومعنى الاستفهام فى من إنكار تحريم ذلك فإنهم كانوا يقولون لانعبد الله فى ثياب أذنبنا فيها ويطوفون ويصلون عراة. قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَنَبِهَ تَعَالَى بِهَذَا عَلَى أَنَّهَا خُلِقَتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا عَلَى طَرِيقِ الْأَصَالَةِ وَ أَنَّ الْكُفْرَةَ تَبِعَ لَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَشْرِكُهُمْ فِيهَا أَحَدٌ. -قرآن- ١٤-٣٠-قرآن- ١١٥-١٤٣-قرآن- ٢٩٨-٣٤٥ [صفحة ١٤٨]

مسألة

قوله تعالى وَ مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ بِجُزْءٍ أَنْ يَكُونَ أَنْ يَذْكَرَ ثَانِي مَفْعُولٌ مَنَعَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ . وَ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَ الْمَغْرِبُ أى بلادهما ففى أى مكان فعلتم التولية يعنى توليته وجوهكم شطر القبلة بدليل قوله فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَجْهَ اللَّهِ أى جهته التى أمر بها ورضيها والمعنى أنكم إذا منعتم أن تصلوا فى المسجد الحرام قد جعلت لكم الأرض مسجدا فصلوا فى أى بقعة شئتم من بقاعها وافعلوا التولية منها فإنها ممكنة فى كل مكان . -قرآن- ١٤-٦٨-قرآن- ١٣٦-١٦٧-قرآن- ٢٥٢-٢٩٠-قرآن- ٢٩١-٣٠٩

مسألة

قال الباقى الصلاة عشرة أوجه صلاة السفر وصلاة الحضر وصلاة الخوف على ثلاثة أوجه وصلاة كسوف الشمس والقمر وصلاة العيدين وصلاة الاستسقاء والصلاة على الميت -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-١٦٣

مسألة

وقوله الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ تفصيل هذه الجملة - قرآن- ٩-٧٣ ما قال رسول الله ص لعمران بن حصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب تومى إيماء -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١١٣ . [صفحه ١٦٩]

مسألة

وقوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ المَراد بالنداء الأذان ها هنا و من فى قوله من يَوْمِ الْجُمُعَةِ بيان لإذا وتفسير له . وقيل إن الأنصار قالوا إن لليهود يوما يجتمعون فيه فى كل سبعة أيام والنصارى كذلك فاجتمعوا يوم العروبة إلى سعد بن زرارة فأنزل الله آية الجمعة . وأول جمعة جمعها رسول الله هى أنه لما قدم المدينة مهاجرا نزل قبا على بنى عمرو بن عوف وأقام بها يوم الإثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس وأسس مسجدهم ثم خرج يوم الجمعة عامدا المدينة فأدركته صلاة الجمعة فى بنى سالم بن عوف فى بطن واديهم فخطب وصلى الجمعة . وقد أبطل الله قول اليهود حين افتخروا بالسبت وأنه ليس للمسلمين مثله فشرع الله لهم الجمعة . - قرآن- ١٦-٦٦- قرآن- ١١١-١٣٠

مسألة

قال أبو حنيفة لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار فأما من كان موضعه منفصلا عن البلد فإنه لا يجب عليه وإن سمع النداء . وعندنا وعند الشافعى تجب على الكل إذا بلغوا العدد الذى تنعقد به الجمعة مع الشرائط الأخر يؤيده قوله إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ يَوْمَ ذَلِكَ كل متمكن من سماع النداء إلا من خصه الدليل . - قرآن- ٢٢٥-٢٩٥ وكذا قول النبى ع الجمعة واجبة على كل من آواه الليل -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٦١ ثم استثنى أشياء وبقي هذا على العموم . [صفحه ١٧٠]

مسألة

وقوله وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ اضْرِبُوا فِي الْأَرْضِ الضرب فى الأرض السفر وقال الفقهاء القصر ثابت بالكتاب مع الخوف وبالسنه فى حال الأمن . فإن قيل كيف جمع بين الحذر والأسلحة فى قوله وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ. قلنا جعل الحذر وهو التحرز واليقظ آله يستعملها الغازى فلذلك جمع بينه وبين الأسلحة فى الأخذ وجعلنا مأخوذين ونحوه قوله وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ لِيُجْعَلَ الْإِيمَانُ مَسْكَنًا لَهُمْ وَمَتَّبَعُوا لِمَ كُنْهُمْ فِيهِ . - قرآن- ٩-٣٦- قرآن- ١٧٦-٢١٣- قرآن- ٣٣٩-٣٨٠

مسألة

وقوله تعالى يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ليس بتهجين بل هو ثناء عليه وتحسين لحاله التى كان عليها ثم أمره بأن يختار على الهجود التهجد و على التزمل التشمير لاجرم أن رسول الله ص أقبل على إحياء الليالى مع إصباحه حتى ظهرت السماء فى وجوههم . وترتيل القرآن قراءته على تؤدة بتبيين الحروف وإشباع الحركات حتى يجيء المتلو كالشعر المرتل وترتيلات أكيد لقوله وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ فى إيجاب

مسألة

و عن زين العابدين ع كان يصلى بين العشاءين و يقول أ ماسمعتم -رواية-١-٢-رواية-٢٦-إدامه دارد [صفحه ١٧١] قول الله إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هَذِهِ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ -رواية-از قبل-٥٢ و قال النبي ع تنفلوا فى ساعة الغفلة و لو بر كعتين خفيفتين فإنهما يورثان دار الكرامة و دار السلام وهى الجنة و ساعة الغفلة بين المغرب والعشاء -رواية-١-٢-رواية-٢٠-١٤٨

مسألة

و قوله قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ أخبر تعالى ببات الفلاح لهم . والخشوع فى الصلاة خشية القلب و إلزام البصر موضع السجود و من الخشوع أن يستعمل الآداب فيتوقى لف الثياب والعبث بالجسد والثياب والالتفات والتمطى والتشاؤب والتغميض والفرقة والتشبيك وتقلب الحصى و كل ما لا يكون من الصلاة. وإضافة الصلاة إليهم لأنهم ينتفعون بها وهى ذخيرة لهم و الله متعال عن الحاجة -قرآن-٩-٣٢ [صفحه ١٧٢]

كتاب الصوم

إشارة

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ. فقوله كُتِبَ عَلَيْكُمُ يقتضى الوجوب من وجهين أحدهما كُتِبَ و هو فى الشرع يفيد الإيجاب كما قيل المكتوبة فى فريضة الصلوات والثانى عَلَيْهِ كُتِبَ يبنى على الإيجاب أيضا كقوله وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ و إذا جمع بينهما فالدلالة على الإيجاب أو كد. ومعنى كُتِبَ فرض وأوجب وعبر عن الفرض بالكتب لأن المكتوب أبقى وأثبت ويجوز أن يكون معناه كتب فى اللوح المحفوظ أنكم تعبدون بذلك . والمراد فرض عليكم الصوم أياما معدودة كما فرض على من كان قبلكم أياما معدودة -قرآن-١٩-١١١-قرآن-١١٩-١٣٤-قرآن-١٦٦-١٧١-قرآن-٢٤٥-٢٥٣-قرآن-٢٩٠-٣٢٥-قرآن-٣٧٨-٣٨٣ [صفحه ١٧٣] و إن زاد ونقص واختلفت الأيام فالتشبيه واقع على جملة أمر الصوم لا- على جميع أوقاته وأحكامه. لتتقوا النار التى أعدت للكافرين أى توقوا أنفسكم عذاب النار فالصوم جنة فأوجب الله فرض الصيام على جميع المؤمنين بعموم اللفظ المنتظم للجميع وعم به جميع المؤمنين لمعرفة تغليب المذكر على المؤنث إذا اجتمعوا وبقرينة الإجماع إلا من خصه من الجميع فى الآية التى تعقب ماتلونها و ما يتبعها من السنة على لسان رسول الله ع . ثم قال مفسرا ما أجمله ضربا من التفسير أياماً معدوداتِ فَمَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ الآية فبين أن الفرض متعلق بأزمان مخصوصة وكشف عما يختص بالخروج عن فرضه فى الحال من المرضى والمسافرين و إن كان ألزمهم إياه بعد الحال . -قرآن-٤٧٣-٥٦٢

فصل

ثم قال وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ رخص في صدر الإسلام للمشاهدين له من أهل السلامة والصحة من الأمراض إفطاره على التعمد على شرط قيامهم بفدية الإفطار من الإطعام ودل على أن الصوم له مع ذلك أفضل عنده وأولى من الفدية للإفطار. ثم نسخ تعالى ذلك بما أرفده من الذكر من القرآن فقال شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ - قرآن- ١٠-٦٣-قرآن- ٣٢١-٤٣٧ ثم قال وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ رخص في صدر الإسلام للمشاهدين له من أهل السلامة والصحة من الأمراض إفطاره على التعمد على شرط قيامهم بفدية الإفطار من الإطعام ودل على أن الصوم له مع ذلك أفضل عنده وأولى من الفدية للإفطار. ثم نسخ تعالى ذلك بما أرفده من الذكر من القرآن فقال شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ الْآيَةُ. فأوضح بها عن بقية تفسير الإجمال فيما أنزله أولاً من فرض الصيام و بين أنه في أيام معدودات يجب فعله في شهر على التمام بما ذكر في العدة من فرض الكمال وحظر ما كان أباحه من قبل من الإفطار للفدية مع طاقه الصيام بإلزامه الفرض للشاهد في الزمان مع السلامة من العلل والأمراض وأكد خروج المرضى والمسافرين من فرضه في الحال بتكرار ذكرهم للبصيرة والبيان وأبان عن علته خروجهم بما وصف من إرادتهم به تعالى لهم اليسر وكرهه العسر عليهم زيادة منه في البرهان . وجاء في التفسير أن مجاء في القرآن يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا أَنزَلْنَا فِيهِ مَدِينَةً وَ مَا فِيهَا يَا أَيُّهَا النَّاسُ حِكْمَةٌ. والصوم شرعاً إمساك مخصوص عن أشياء مخصوصة و من شرط انعقاده النية ولأن تفسير الصوم بالصبر أولى لقوله تعالى وَ اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَ الصَّبْرُ فَقَدْ قَالَ الْمَفْسُورُونَ إِن الصبر في الآية هو الصوم ولا يوهم أنه ترك - قرآن- ١-١٤٣-قرآن- ٦٦١-٦٨٧-قرآن- ٧٠٩-٧٢٦-قرآن- ٨٤٥-٨٨٠

باب في تفصيل ما أجملناه

إشارة

قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ. وفيه ثلاثة أقوال أحسنها أنه كتب عليكم صيام أيام و كما محله نصب صفة مصدر محذوف أى فرض عليكم فرضاً مثلما فرض على الذين من قبلكم . - قرآن- ١٤-٧٨ [صفحہ ١٧٥] ويحتمل أن يكون أيضاً من الحال للصيام وتقديره كتب عليكم الصيام مفروضاً في هذه الحال . والثاني ما قاله الحسن إنه فرض علينا شهر رمضان كما كان فرض شهر رمضان على النصارى وإنما زادوا فيه وحولوه إلى زمان الربيع . والثالث ما قاله جماعة إنه كان الصوم من العتمة إلى العتمة لايحل بعد النوم مأكل و لا مشرب و لا منكح ثم نسخ والأول هو المعتمد. و قال مجاهد المعنى بالذين من قبلكم أهل الكتاب و قوله لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أى لكى تتقوا المعاصى بفعل الصوم و قال السدى لتتقوا ما حرم عليكم من المأكل والمشرب و قال قوم معناه لتكونوا أتقياء مما لطف بكم في الصيام لأنه لو لم يلفظ بكم لم تكونوا أتقياء. وإنما قلنا إن الأول أصح لأنه يصح ذلك في اللغة إذا فرض عليهم صيام أيام كما فرض علينا صيام أيام و إن اختلف ذلك بالزيادة والنقصان . و قوله أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ قال الفراء إنه مفعول كقولك أعطى زيد المال و قال الزجاج هو ظرف كأنه قيل الصيام في أيام معدودات و إذا كان المفروض في الحقيقة هو الصيام دون الأيام فلا يجوز ما قاله الفراء إلا- على سعة الكلام . و قال عطاء و ابن عباس أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ثلاثة أيام من كل شهر ثم نسخ و قال ابن أبى ليلى المعنى به شهر رمضان وإنما كان صيام ثلاثة أيام تطوعاً. - قرآن- ٤١٢-٤٣٠-قرآن- ٧٦٨-٧٨٦-قرآن- ١٠١٢-١٠٣٠ وروى عن أبى جعفر أن شهر رمضان كان واجبا صومه على كل نبى دون

فصل

و قوله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ تَقْدِيرُهُ فعليه عدة من أيام أخر. و هذه الآية فيها دلالة على أن المسافر والمريض يجب عليهما الإفطار لأنه تعالى أوجب القضاء عليهما مطلقا و كل من أوجب القضاء بنفس السفر والمرض أوجب الإفطار وأوجب داود القضاء وخير في الإفطار فإن قدروا في الآية فأفطر على تقدير فمن كان منكم مريضا أو على سفر فأفطر فعده من أيام أخر كان ذلك خلاف ظاهر الآية وخروجا عن الحقيقة إلى المجاز من غير دليل . وبوجوب الإفطار في السفر قال عمر بن عبدالعزيز و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس و عبد الرحمن بن عوف و أبو هريرة وعروة بن الزبير و هو المروى عن أبي جعفر ع . وروى عن عمر أن رجلا صام في السفر فأمره أن يعيد صومه . -قرآن- ۱۶-۸۵ وروى يوسف بن الحكم سألت ابن عمر عن الصوم في السفر قال أ رأيت لو تصدقت على رجل بصدقة فردها عليك ألا تغضب فإنها صدقة من الله تصدق بها عليكم -روایت- ۱-۲-روایت- ۲۵-۱۵۲ و قال ابن عباس الإفطار في السفر عزيمة -روایت- ۱-۲-روایت- ۲۰-۴۳ وروى ابن عوف عن النبي ص الصائم في السفر كالمفطر في الحضر -روایت- ۱-۲-روایت- ۳۲-۶۶ وروى عطا عن المحرز بن أبي هريرة قال كنت مع أبي في سفر في شهر رمضان فكنت أصوم ويفطر فقال أبي أما إنك إذا أقيمت فصليت وصام رجل في السفر فأمره عروة أن يقضى . [صفحہ ۱۷۷] و قال الباقر ع كان أبي ع لا يصوم في السفر وينهى عنه -روایت- ۱-۲-روایت- ۱۹-۶۲ . و قال الطبري إنه لم ينقطع العذر برواية صحيحة أنه كان هاهنا صوم متعبا فنسخه الله بشهر رمضان .

فصل

و قوله تعالى وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهَا لَهَاءَ عَائِدَةٍ عَلَى الصَّوْمِ وَقِيلَ عَائِدَةٌ عَلَى الْفَدَاءِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَهُ ذِكْرُ الْأَوَّلِ أَقْوَى . و قال الحسن وأكثر أهل التأويل إن هذا الحكم كان في المراضع والحوامل والشيخ الكبير فنسخ من الآية المراضع والحوامل وبقى الشيخ الكبير . -قرآن- ۱۶-۴۵ و قال أبو عبد الله ع ذلك في الشيخ الكبير يطعم لكل يوم مسكينا منهم من مال نصف صاع وهم أهل العراق -روایت- ۱-۲-روایت- ۲۷-۱۱۳ . و قال الشافعي مد عن كل يوم وعندنا مدان إن كان قادرا و إن لم يقدر إلا على مد أجزأه . و عن الصادق ع معناه على الذين يطيقون الصوم ثم أصابهم كبر أو عطاش وشبه ذلك فعليهم كل يوم مد -روایت- ۱-۲-روایت- ۱۹-۱۰۴ . قال السدي لم تنسخ إنه كان فيمن يطيقه فصار إلى حال العجز عنه وإنما المعنى و على الذين يطيقونه ثم صاروا بحيث لا يطيقونه . و قوله فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا أَى و من جمع بين الصوم والصدقة وقيل من أعطى أكثر من مسكين . والمعنى بقوله وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ أَنَّهُ سَائِرُ النَّاسِ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ مِنْ شَاءَ صَامٌ وَمِنْ شَاءَ أَفْطَرُ وَافْتَدَى لِكُلِّ يَوْمٍ طَعَامَ مَسْكِينٍ حَتَّى نَسَخَ ذَلِكَ . -قرآن- ۱۴۰-۱۶۰-قرآن- ۲۴۱-۲۷۰ [صفحہ ۱۷۸] وَفَمَنْ تَطَوَّعَ مِنَ الْجَزَاءِ أَوْبَعْنَى الَّذِي . و قوله فِدْيَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ أَى لكل يوم يفطر طعام مسكين و من أضاف وجمع المساكين فمعنى قراءته يؤول إليه أيضا لأنه إذا قيل إطعام مساكين للأيام بمعنى لكل يوم إطعام مسكين صار المعنى واحدا . وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ أَى وصومه خير لكم من الإفطار والفدية و كان هذا مع جواز الفدية فأما بعد النسخ فلا يجوز أن يقال الصوم خير من الفدية مع أن الإفطار لا يجوز له أصلا . - قرآن- ۳-۱۶-قرآن- ۵۱-۷۳-قرآن- ۲۴۸-۲۷۵

و قوله شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ. قيل فى معناه قولان أحدهما من شاهد منكم الشهر مقيما فليصمه و ثانيهما من شاهده بأن حضره و لم يغب لأنه يقال شاهد بمعنى حاضر ويقال بمعنى مشاهد. وعندنا أن من دخل عليه الشهر كره له أن يسافر حتى يمضى ثلاث وعشرون من الشهر إلا أن يكون سفرا واجبا كالحج أو تطوعا كالزيارة فإن لم يفعل وخرج قبل ذلك فى مباح أيضا كان عليه الإفطار و لم يجزه الصوم . و قال أكثر المفسرين فمن شهد الشهر بأن دخل عليه شهر رمضان و هو حاضر فعليه أن يصوم كله . و شَهْرُ رَمَضَانَ خبر مبتدأ أى هى شهر رمضان يدل عليه أياما معدودات وقيل بدل من قوله الصَّيَّامُ وتقديره كتب عليكم شهر رمضان أو صوم شهر رمضان على حذف المضاف . -قرآن- ٩-١٤٤-قرآن- ٦٠٢-٦١٥-قرآن- ٦٨٩-٦٩٦ [صفحه ١٧٩] و قوله أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ -قرآن- ٩-٣٠ قال الصادق ع إن الله أنزل جميع القرآن فى ليلة القدر إلى السماء الدنيا ثم أنزل على النبى ص بعد ذلك نجوما -روایت- ١-٢-روایت- ١٨-١١٨ . وقيل ابتدئ إنزاله فى ليلة القدر من شهر رمضان . فإن قيل كيف يجوز أن يقال أنزل فى ليلة واحدة و فى الآية إخبار عما كان و لا يصلح ذلك قبل أن يكون . قلنا يجوز ذلك كما قال تعالى وَ نادى أصحابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ النَّارِ أى إذا كان يوم القيامة نادى أصحاب الجنة أصحاب النار ومثله لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَ أَنْتُمْ أَذِلَّةٌ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ على أنه إذا كان وقت كذا أنزل لقد نصركم الله والحكمة فى أثناؤه على اللوح المحفوظ ليكون لطفًا للملائكة . و على هذا مسألة وهى أن بيان الأحكام الشرعية إنما يكون بالمواضع و بما يتبع ذلك فالأول مثاله الكلام والكتابة والثانى هو الإشارة والأفعال فالنبى ع يصح أن يبين الأحكام بالوجوه الأربعة و لا يصح البيان من الله إلا بالكلام والكتابة فإن الإشارة لا تجوز عليه والأفعال التى تكون بيانا يقتضى مشاهدته فاعلمها على بعض الوجوه و ذلك يقتضى مشاهدته أما الكتابة فقد بين الله تعالى للملائكة بها فى اللوح المحفوظ . و قوله فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ مَهْنَسَخٌ للفدية على قول من قال بالتخير على ما تقدم وناسخ للفدية أيضا فى المراضيع والحوامل عند من ذهب -قرآن- ١٨٦-٢٢٥-قرآن- ٢٩٠-٣٣٩-قرآن- ٣٤٢-٣٨٧-قرآن- ٩٢٤-٩٦٢ [صفحه ١٨٠] إليه وبقى الشيخ له أن يطعم و لم ينسخ . وعندنا أن المرضعة والحامل إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وكفرتا و كان عليهما القضاء فيما بعد إذا زال العذر و به قال جماعة من المفسرين كالطبرى وغيره .

و قوله فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ قد بينا أنه يدل على وجوب الإفطار فى السفر لأنه أوجب القضاء بنفس السفر والمرض و كل من قال ذلك أوجب الإفطار و من قدر فى الآية فأفطر فعده من أيام أخر زاد فى الظاهر ما ليس منه . فإن قيل هذا كقوله فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ فَمَعْنَاهُ فحلقت ففدية من صيام . قلنا إنما قدرنا هناك فحلقت للإجماع على ذلك و ليس هنا إجماع فيجب أن لا يترك الظاهر و لا يزيد فيه ما ليس منه . -قرآن- ٩-٧٨-قرآن- ٢٨٣-٣٥٦ وسئل أبو عبد الله ع عن حد المرض الذى على صاحبه فيه الإفطار فقال هو مؤتمن عليه مفوض إليه فإن وجد ضعفا فليفطر و إن وجد قوة فليصم كان المريض على ما كان بل الإنسان على نفسه بصيرة -روایت- ١-٢-روایت- ٣-١٩٤ . وروى أن ذلك كل مرض لا يقدر معه على القيام بمقدار زمان صلاة . وقيل ما يخاف الإنسان معه الزيادة المفرطة فى مرضه . [صفحه ١٨١]

وقوله يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك اليسر فى الآية الإفطار فى السفر والعسر الصوم فيه وفى المرض والعدة المأمور بإكمالها المراد بها أيام السفر أو المرض التى أمر بالإفطار فيها. وقوله وَتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ عطف على تأويل محذوف دل عليه ماتقدم من الكلام لأنه لما قال يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ دل على أنه فعل ذلك ليسهل عليكم فجاز ولتكمّلوا العدة. وقيل هو عطف جملة على جملة لأن بعده محذوفاً كأنه قال ولتكمّلوا العدة شرع ذلك أو أريد ذلك ومثله قوله وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَ لِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ أى وليكون من الموقنين بما أريناه . هذا قول الفراء والأول قول الزجاج وهو أجود لأن العطف يعتمد على ما قبله لا على ما بعده . وعطف الظرف على الاسم فى قوله وَ مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ جاز لأنه بمعنى الاسم وتقديره أو مسافراً ومثله دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا كأنه قال دعانا مضطجعا أو قاعداً أو قائماً. -قرآن- ٩-٣٧-قرآن-٢٢٧-٢٤٩-قرآن-٣١٦-٣٤٤-قرآن-٥٠٧-٥٩٧-قرآن-٧٦٣-٧٩٨-قرآن-٨٤٨-٨٨٧

وقوله فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ أراد تعالى من شهد الشهر وهو ممن -قرآن- ٩-٤٧ [صفحة ١٨٢] يتوجه إليه الخطاب فعلى هذا الصبى إذا احتلم فى نصف يوم من شهر رمضان أمسك ما بقى تأديباً ولا قضاء عليه فيما مضى ويمسك الكافر أيضاً إذا أسلم فى نهار رمضان للتأديب . والمجنون والمغمى عليه فى الشهر كله لا قضاء عليهم عندنا بدلالة قوله فَمَنْ شَهِدَ وتقديره فمن كان شاهداً الشهر ويتوجه الخطاب إليه والمجنون والمغمى عليه ليسا بعاقلين حتى يتناولهما الخطاب . والكافر وإن كان مخاطباً بالشرعيات فقد سامح الله معه إذا أسلم . وقسم هذا الكلام بعض أصحابنا فقال من نوى الصوم فى أول الشهر ثم أغمى عليه واستمر به أياماً فهو بحكم الصائم لم يلزمه قضاء وإن لم يكن مفيقاً فى أول الشهر وجب عليه القضاء وإنما يحمل هذا على الاستحباب لأنه تعالى قال مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ -قرآن- ٢٤٣-٢٥٤-قرآن-٦٦٣-٧٠٣

باب من له عذر أو ما يجزى مجرى العذر

قال الله تعالى وَ مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ المراد به إذا كان مريضاً عليلاً فلا يطيق الصوم أو يخاف على نفسه منه فيلزمه عدة من الأيام الأخر. واعلم أن من فاته رمضان بعذر من مرض وغيره فعليه قضاؤه ووقت القضاء ما بين رمضانين الذى تركه و الذى بعده فإن أخر القضاء إلى أن يدركه رمضان آخر صام الذى أدركه وقضى الذى فاته وإن كان تأخيره لعذر من سفر أو مرض استدأ به فلا كفارة عليه وإن تركه مع القدرة كفر عن كل يوم بمد من طعام يدل عليه بعد إجماع الطائفة والاحتياط قوله فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وهذا هو القضاء والأمر على الفور إلاًقرينه. -قرآن- ١٩-٥٤-قرآن-٥٠١-٥٧٠ [صفحة ١٨٣] ثم الظاهر أن الفدية على من أطاق القضاء وإن كان الخطاب راجعاً إلى القضاء والأداء معاً فالظاهر أنه منهما إلا أن يقوم دلالة على تركه وقال أهل العراق الحامل والمرضع اللتان يخافان على ولديهما يفطران ولا يقضيان يوماً مكانه ولا صدقة

عليهما ولا كفارة و به قال قوم من أصحابنا و قال الشافعى فى روايه المزنى عليهما القضاء ويطعمان لكل يوم مدا و هو مذهبا المعول عليه . والشيخ الكبير الذى لا يطيق الصوم يفطر ويتصدق مكان كل يوم نصف صاع فى قول أهل العراق و هو مذهبا.

فصل

قال المرتضى من بلغ من الهرم إلى حد يتعذر معه الصوم وجب عليه الإفطار بلا كفارة ولا فدية و لو كان من ذكرنا حاله لو تكلف الصوم لتأتى منه لكن بمشقة شديدة يخشى المرض منها والضرر العظيم كان له أن يفطر ويكفر عن كل يوم بمد من طعام قال ومما يجوز أن يستدل به على أن الشيخ الذى لا يطيق الصوم يجوز له الإفطار من غير فدية قوله تعالى لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا و إذا لم يكن فى وسع الشيخ الصوم خرج من الخطاب به و لا فدية عليه إذا أفطر لأن الفدية إنما تكون عن تقصير و إذا لم يطق الشيخ الصوم فلا تقصير وقع منه . ويدل على أن من أطاق من الشيوخ الصوم لكن بمشقة شديدة يخشى منها المرض يجوز له أن يفطر ويفدى قوله تعالى وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ وَمَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ الْفِدْيَةَ تَلْزَمُ مَعَ الْإِفْطَارِ وَكَأَنَّ اللَّهَ خَيْرٌ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ بِهَذِهِ الْآيَةِ النَّاسِ - قرآن- ٣٤٩-٣٨٧- قرآن- ٦٦١-٦٩٨ [صفحة ١٨٤] كلهم بين الصوم و بين الإفطار والفدية ثم نسخ ذلك بقوله فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ. وأجمعوا على تناول هذه الآية لكل من عدا الشيخ الهرم ممن لا يشق عليه الصوم و لم يقدّر دليل على أن الشيخ إذا كان الضرر فى هذه الآية فهو إذا دخل تحت حكم الآية الأولى . - قرآن- ٥٨-٩٦

فصل

و قال الشيخ أبو جعفر الطوسى فى تهذيب الأحكام بعد أن ذكر كلام الشيخ المفيد و هو أن الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة إذا لم يطيقا الصيام وعجزا عنه فقد سقط عنهما فرضه ووسعهما الإفطار و لا كفارة عليهما و إذا أطاقاه بمشقة عظيمة و كان مرضهما يضر بهما ضررا بينا ووسعهما الإفطار وعليهما أن يكفرا عن كل يوم بمد من طعام . قال و هذا الذى فصل به بين من يطيق الصيام بمشقة و بين من لا يطيقه أصلا لم أجد به حديثا مفصلا والأحاديث كلها على أنه متى عجزا كفرا عنه . و الذى حمّله على هذا التفصيل هو أنه ذهب إلى أن الكفارة فرع على وجوب الصوم و من ضعف عن الصيام ضعفا لا يقدر عليه جملة فإنه يسقط عنه وجوبه جملة لأنه لا يحسن تكليفه للصيام وحاله هذه و قد قال الله تعالى لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا و هذا ليس بصحيح لأن وجوب الكفارة ليس بمبنى على وجوب الصوم لأنه ما كان يمنع أن يقول الله متى لم تطيقوا الصيام فصار مصلحتكم فى الكفارة وسقط وجوب الصوم عنكم و ليس لأحدهما تعلق بالآخر . - قرآن- ٦٧٨-٧١٦ [صفحة ١٨٥] و الذى ورد فى الأحاديث فى ذلك ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله ع قال سألته عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان فقال يتصدق بما يجزى عنه طعام مسكين لكل يوم -رواية- ١-٢-رواية- ٤٦-١٤٠ و ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع فى قول الله وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ قال الشيخ الكبير و الذى يأخذه العطاش و فى رواية أخرى -رواية- ١-٢-رواية- ٤٤-١٧٠ و لا قضاء عليهما فإن لم يقدر فلا شىء عليهما و فى رواية أنه قال يتصدق كل واحد بمدين من طعام . و هذا ليس بمضاد للرواية التى تضمنت مدا من طعام أو إطعام مسكين لأن هذا الحكم يختلف بحسب اختلاف أحوال المكلفين فمن أطاق إطعام مدين يلزمه ذلك و من لم يطق إلا إطعام مد فعل ذلك و من لم يقدر على شىء منه فليس عليه شىء حسب ما قدمناه . ومقدار المد ثلاثمائة سوى سبعة دراهم ونصف درهم

من شرط صحة الصوم النية قال الله تعالى وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ والإخلاص لله بالديانة هو أن يتقرب إليه بذلك من غير رياء ولا سمعة وهذا التقرب لا يصح إلا بالنية له -قرآن- ١٠٥-٤٣ وقال النبي ص الأعمال بالنيات -روايت- ١-٢- روايت- ٢٠-٣٨ . [صفحه ١٨٦] ويكفى فى النية أن يعزم أنه يصوم شهر رمضان كله من أوله إلى آخره مع ارتفاع ما يوجب إفطاره . والنية إرادة مخصوصة ولا تتعلق بالإحداث ونحوه وهاهنا لا تتعلق بالإمساك وإنما تتعلق بكراهة تناول المفطرات و قد ذكرنا ذلك مستوفى فى كتاب النيات فى جميع العبادات . و إذانوى الإنسان فى أول شهر رمضان صوم الشهر كله إلى آخره قال بعد النية فى قلبه إن شاء الله فإن الله تعالى يقول وَ لَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ . والصيام كما ذكرنا هو الكف عن تناول أشياء والصبر عليه و قد ورد الأمر من الله بالكف عنها فى أزمان مخصوصة مما يجب أن يمسك عنه الصائم مما إن أقدم عليه يوجب القضاء سبعة عشر شيئاً فإذا كف العبد عنها فى أوقات الصيام المحدودة بنية الكف عنها لوجه الله كان أتيا بالصيام و قد حذر الله على الصائم تناول جميع ما ينقض صومه من حد بيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود و هو بياض الفجر عند انسلاخ الليل فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت فرض الصيام ودخل وقت فريضة الصلاة ثم الحظر ممتد إلى دخول الليل وحد دخوله مغيب قرص الشمس و علامة سقوط القرص عدم الحمرة من المشرق فإذا عدت الحمرة من المشرق سقط الحظر ودخل وقت الإفطار بضروبه من الأكل والشرب والجماع وسائر ما يتبع ذلك ويختص حظره بحال الصيام . و لا يلزم الكفارة مع القضاء إلا فى تسعة مما قدمناه مجملاً على أنه يجب -قرآن- ٣٩٣-٤٦٦ [صفحه ١٨٧] الإمساك عن جميع المحرمات والقبائح التى هى سوى التسعة الموجبة للقضاء والكفارة والثمانية الموجبة للقضاء دون الكفارة ويتأكد وجوب الامتناع عنها لمكان الصوم .

قال الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحِجِّ . جعل الله الأهلة علامات الشهور ودلائل أزمان الفروض ومواقيت للناس فى الحج والصوم وحلول آجال الدين ومحل الكفارات وفعل الواجب والمندوب إليه . -قرآن- ١٩-٨٥ سئل أبو عبد الله ع عن الأهلة فى قوله يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ فَقَالَ هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَالَ فَصُمْ وَ إِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ وَ لَيْسَ بِالرَّأْيِ وَ التَّنْظَنِ -روايت- ١-٢- روايت- ٣-١٥٨ . ويسمى هلالاً لليلتين قاله الزجاج . فإن قيل عما ذا وقع السؤال من حال الأهلة . قيل عن زيادتها ونقصانها وما وجه الحكمه فى ذلك فأجيب بأن مقاديرها يحتاج إليها الناس فى صومهم وفطرم وحجهم وعدد نساءهم ومحل ديونهم وغير ذلك . [صفحه ١٨٨] وفيها دلالة واضحة على أن الصوم لا يثبت بعدد الجدولين وأنه يثبت بالهلال لأن عددهم لو كان مراعى لما أحيل فى مواقيت الناس فى الحج على ذلك بل أحيل على العدد . والميقات منتهى الوقت والآخره منتهى الخلق والإهلال ميقات الشهر .

و من قال إن قوله تعالى وَ لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ يَدل على أن شهر رمضان لا ينقص أبداً فقد أبعد من وجهين أحدهما لأن قوله وَ لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ معناه ولتكملا عدة الشهر سواء كان الشهر تاماً أو ناقصاً أعنى ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين يوماً والثاني أن ذلك راجع إلى القضاء لأنه قال عقيب ذكر السفر والمرض فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَ لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ يعنى عدة ما فاتته وهذا بين . فالهلال علامة الشهر و به وجبت العبادة فى الصيام والإفطار والحج وسائر ما يتعلق بالشهور على أهل الشرع وربما خفى لعارض أو استبين أهل مصر لعلّه وظهر لأهل غير ذلك المصر ولكن الغرض إنما تعلق على العبادة إذ هو العلم دون غيره بما قدمناه من آى القرآن . فإن قيل أى تعلق لقوله تعالى وَ لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا بِسؤال قدم عن الأهل قلنا لأنه لما بين ما فيه من وجه الحكمة اقتضى لتعملوا على أمور متعددة ولتجروا أموركم على استقامة فإنما البر أن تتبعوا أمر الله و أن تأتوا البيوت من أبوابها أى اتوا البر من وجهه الذى أمر الله به ورغب فيه وهذا عام فى كل شىء حتى فى الصوم والإفطار فإنه يجب أن لا يصام فرضاً من عند رؤية هلال شعبان -قرآن- ٢٩-٥١-قرآن- ١٢٥-١٤٧-قرآن- ٣٠٨-٤١٧-قرآن- ٧٣٧-٧٨٩] صفحہ ١٨٩ [إلا بعد أن يقضى ثلاثون يوماً مع العلة فى السماء و لا يفطر إلا بالرؤية أو بعد انقضاء ثلاثين يوماً من عند رؤية هلال شهر رمضان إذا كان فى آخره علة فى السماء لا يصح معها الترائى قبله إن كان

باب أقسام الصوم الواجب

الصوم الواجب على ضربين مطلق من غير سبب و هو شهر رمضان قال تعالى شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ . والثانى ما هو واجب بسبب و هو عشرة أوجه و وجوبها كوجوب شهر رمضان أحدها صوم شهرين متتابعين فى كفارة الظهار قال الله تعالى وَ الَّذِى يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعَظُونَ بِهِ وَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . الثانى صيام شهرين متتابعين فيمن أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً قال الله تعالى فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَ قَالَ مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ . الثالث صيام شهرين متتابعين فى قتل الخطأ ممن لم يجد العتق قال الله تعالى وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَى قَوْلِهِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ . الرابع صوم ثلاثة أيام فى كفارة اليمين لمن لم يجد الإطعام والكسوة -قرآن- ٧١-٢٠٦-قرآن- ٣٣٧-٥٥١-قرآن- ٦٣٨-٦٦٤-قرآن- ٦٧٢-٧٠١-قرآن- ٧٨٤-٨٧٦-قرآن- ٨٨٨-٩٥٤] صفحہ ١٩٠ [والعتق قال الله تعالى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ كل ذلك متتابع و ليس بمفترق . الخامس صيام أذى حلق الرأس قال تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ فَصَاحِبُهَا مَخِيرٌ إِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثًا أَوْ تَصَدَّقَ أَوْ نَسَكَ . السادس صوم دم المتعة لمن لم يجد الهدى قال الله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعُهُ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ . السابع صوم جزاء الصيد قال الله تعالى وَ مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَيْدِيًا بِالْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا . الثامن صوم النذر سواء كان متعينا أو غير متعين قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَ قَالَ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ . التاسع صوم الاعتكاف و قال تعالى وَ لَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ . العاشر صوم قضاء ما فات من شهر رمضان والنذر قال الله تعالى فَعِدَّةٌ -قرآن- ٢٧-١٠٨-قرآن- ١٨٢-٢٧٩-قرآن- ٣٨٦-٥٥٦-قرآن- ٥٩٩-٧٨١-قرآن- ٨٤٨-٨٩٤-قرآن- ٩٠٢-٩١٩-قرآن- ٩٥٧-١٠١١-قرآن- ١٠٧٥-١٠٨٢] والعتق قال الله تعالى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ كل ذلك متتابع و ليس بمفترق . الخامس صيام أذى حلق الرأس قال تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ

صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ فَصَاحِبُهَا مَخِيرٌ إِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثًا أَوْ تَصَدَّقَ أَوْ نَسَكَ. السادس صوم دم المتعة لمن لم يجد الهدى قال الله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعُهُ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ. السابع صوم جزاء الصيد قال الله تعالى وَ مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِمِدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْبَالِغِ الْكَعْبِيِّ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا. الثامن صوم النذر سواء كان متعينا أو غير متعين قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَقَالَ يُوفُونَ بِالْنَّذْرِ. التاسع صوم الاعتكاف وقال تعالى وَلَا تُبَاشِرُوا نِسَاءَكُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ. العاشر صوم قضاء مافات من شهر رمضان والنذر قال الله تعالى فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ لِيَحِقَّ بِهَا صَوْمُ كَفَّارَةٍ مِنْ أَفْطَرِ يَقْضِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَإِنَّهُ أَيْضًا وَاجِبٌ. فأما بيان آية صوم شهر رمضان فقد مضى ونحن نبين الآن ما يتعلق بالوجوه الأخر من الصوم الواجب ونفرد لكل واحد فصلا مفردا إن شاء الله تعالى -قرآن- ١-١٩

الفصل الأول في الصوم الذي هو كفارة الظهار

قال تعالى الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا. يقول فمن لم يجد الرقبة يعني عجز عنها فالصيام والتتابع فيه أن يوالى بين أيام الشهرين الهلالين أو يصوم ستين يوما وعند قوم إن بدأ من نصف شهر لا يفطر فيما بينهما فإن أفطر لالعذر استأنف فإن أفطر لعذر من مرض اختلفوا فمنهم قال يستأنف من عذر وغير عذر وقال قوم يبنى. وأجمعوا على أن المرأة إذا أفطرت للحيض في الشهرين المتتابعين في كفارة قتل الخطأ أنها تبنى فقاموا عليه المظاهر. وروى أصحابنا أنه إذا صام شهرا ومن الثاني بعضه ولو يوما ثم أفطر لغير عذر فقد أخطأ إلا أنه يبنى فإن أفطر قبل ذلك بغير عذر استأنف وإن كان لعذر يبنى قال تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ثُمَّ قَالَ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا -قرآن- ١٣-٧٣ -قرآن- ٨٥-١٥٦ -قرآن- ٧١٩-٧٥٩ -قرآن- ٧٦٩-٨١٤ [صفحة ١٩٢]

الفصل الثاني في صوم كفارة قتل الخطأ

قال الله تعالى وَ مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً إِلَى قَوْلِهِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ يَتَمَتَّعُ مِنَ الرِّقْبَةِ الْمُؤْمِنَةُ كَفَّارَةٌ عَنْ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ لِإِعْسَارِهِ فَعَلِيهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. واختلفوا في معناه فقال قوم مثل ما قلناه ذهب إليه مجاهد وقال قوم فمن لم يجد الدية فعليه صوم الشهرين عن الرقبة والدية وتأويل الآية فمن لم يجد رقبة مؤمنة ولا دية يسلمها إلى أهلها فعليه صوم شهرين متتابعين ذهب إليه مسروق. والأول هو الصحيح لأن دية قتل الخطأ على العاقلة على ما ذكره في بابه والكفارة على القاتل بإجماع الأمة على ذلك. وصفة التتابع في الصوم أن يتابع الشهرين لا يفصل بينهما بإفطار يوم وقال أصحابنا إذا صام شهرا وزيادة ثم أفطر خطأ جاز له البناء كالتفصيل الذي ذكرناه في الفصل الأول. وقوله تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ أَي رَفَعَهُ مِنَ اللَّهِ لَكُمْ إِلَى التَّيْسِيرِ عَلَيْكُمْ بِتَخْفِيفِهِ عَنْكُمْ مِنْ فَرْضِ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ بِإِجَابِ صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَتَابِعَيْنِ -قرآن- ١٩-٧٢ -قرآن- ٨٤-١٥٠ -قرآن- ٧٧٩-٧٩٧

الفصل الثالث في صوم كفارة اليمين

قال الله تعالى لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ فحد من لم يكن بواجد هو من -قرآن- ١٩-٦٥ -قرآن- ٧٧-١٥٨ [صفحة ١٩٣] ليس عنده ما يفضل عن قوته وقوت عياله يومه وليلته و

هو قول قتادة والشافعي أيضا فصوم هذه الثلاثة الأيام متتابع. فأما إذا قال القائل إذا فعلت كذا فله على أن أتصدق بمائة دينار أو أصوم يوم كذا فهذا عندنا نذر و عند أكثر الفقهاء يلزمه مائة دينار أو الصوم . وقال أبو على عليه كفارة يمين لقوله ذلك كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ و هو عام في جميع الأيمان وعندنا هذا ليس بيمين بل هو نذر يلزمه الوفاء به لقوله أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ولقوله وَ لِيُؤْفُوا نَذُورَهُمْ ولقوله يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ والوفاء بالنذر هو أن يفعل ما نذر عليه . والوفاء إمضاء العقد على الأمر الذي يدعو إليه العقد و منه قوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أى العقود الصحيحة لأنه لا يلزم أحدا أن يفي بعقد فاسد و كل عقد صحيح يجب الوفاء به -قرآن- ٣٠٣-٣٢٨-قرآن- ٤١٢-٤٣٠-قرآن- ٤٣٩-٤٦٠-قرآن- ٤٦٩-٤٨٦-قرآن- ٥٩١-٦٣٧

الفصل الرابع في صيام أذى حلق الرأس

قال الله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ. أمر الله تعالى أن لا يزيلوا شعور رؤسهم من أول ذى القعدة حتى ينتهى الهدى إلى المكان الذى يحل نحره فيه فمن مرض أو قمل رأسه أو تأذى به فعلية فدية من صيام فالذى رواه أصحابنا أن الصيام ثلاثة أيام أو صدقة ستة مساكين وروى عشرة مساكين والنسك شاء وروى عن كعب بن عجرة الأنصارى ومجاهد -قرآن- ١٩-١١٦ [صفحہ ١٩٤] وعلقمة و ابراهيم والربيع واختار الجبائى مثل ما قلناه أن الصوم ثلاثة أيام و قال الحسن وعكرمة صوم عشرة أيام

الفصل الخامس في صوم دم المتعة

قال الله تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ رَمَى الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ. فالهدى واجب على المتمتع فإن لم يجد الهدى و لاثمنه صام ثلاثة أيام فى الحج وعندنا أن وقت صوم هذه الثلاثة الأيام يوم قبل التروية و يوم التروية و يوم عرفة فإن صام فى أول العشر جاز ذلك رخصة و إن صام يوم التروية و يوم عرفة قضى يوما آخر بعد التشريق فإن فاته يوم التروية فلا يصوم يوم عرفة لذلك بل يصوم بعد انقضاء أيام التشريق ثلاثة أيام متتابعات وصوم السبعة أيام إذا رجع إلى أهله فأما أيام التشريق فلا يجوز صومها عندنا لمن كان بمنى وبمكة حاجا لصوم دم المتعة وغيره -قرآن- ١٩-١٦٥

الفصل السادس في صوم جزاء الصيد

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا. قيل فى معناه قولان -قرآن- ١٩-٨٣-قرآن- ٩٥-١١٧ [صفحہ ١٩٥] أحدهما لا تقتلوا الصيد محرمين فمن صاد فعليه الجزاء أو الصدقة أو أن يقوم عدله من النعم ثم يجعل قيمته طعاما فى قول عطاء و هو مذهبنا. و قال قتادة يقوم نفس الصيد المقتول حيا ثم يجعل قيمته طعاما. ونصب صياما على التمييز و فى معناه قولان أحدهما يقوم ذلك المقتول بدراهم و تفض على الطعام ثم يصام لكل مد من الطعام يوم عن عطاء و قال غيره عن كل يوم مدين و هو مذهبنا و قال سعيد بن جبیر يصوم ثلاثة أيام إلى عشرة أيام . و عن الزهرى فى قوله أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا قال لى على بن الحسين ع أ وتدرى كيف كان عدل ذلك صياما فقلت لا قال يقوم الصيد قيمة ثم تفض تلك القيمة على البر ثم يكال ذلك البر أصواعا فيصوم لكل نصف صاع يوما -روایت- ١-٢-روایت- ١٦-٢٢٨ . هذا إذا أصابه المحل فى الحرم

الفصل السابع في صوم النذر

قال الله تعالى وَ لِيُؤْفُوا نَذُورَهُمْ وَ قَالَ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ يقال وفي بعهدته وأوفى لغه أهل الحجاز وهى لغه القرآن وقد ذكرنا ما فى الوفاء بالنذر. أما العقود فجمع العقد بمعنى المعقود وهو أوكد العهود. -قرآن- ١٩-٤٠-قرآن- ٤٨-٦٦ [صفحه ١٩٦] والفرق بين العهد والعقد أن العقد فيه معنى الاستيثاق والشد ولا يكون إلا بين متعاقدين والعهد قد ينفرد به الواحد فكل عهد عقد ولا يكون كل عقد عهدا خاطب الله تعالى المؤمنين وتقديره يا أيها المؤمنون وهواسم تعظيم وتكريم أوفوا بِالْعُقُودِ والأمر على الوجوب شرعا فعلى هذا من نذر صوم يوم بعينه فعليه الوفاء به واجبا. واختلفوا فى هذه العهود على أربعة أقوال أحدها أن المراد بها العقود التى يتعاقد الناس بينهم ويعقدها المرء على نفسه كعقد الإيمان والنذور وعقد العهد وعقد البيع . وثانيها أنها العهود التى أخذها الله على العباد مما أحل وحرم . وثالثها أن المراد بها العهود التى كان أهل الجاهلية عاهد بعضهم بعضا على النصره والمؤازرة على من حاول ظلمه . ورابعها أن ذلك أمر من الله لأهل الكتاب قالوا فإنما أخذ به ميثاقهم من العمل بما فى التوراة والإنجيل فى تصديق نبينا ع . والأقوى أن يكون على العموم فإن ذلك بعرف الشرع يحمل على العموم والاستغراق وجوبا فيدخل تحته الصوم والصلاة والحج وغير ذلك -قرآن- ٢٣١-٢٤٩

الفصل الثامن فى صوم الاعتكاف

قال الله تعالى وَ لَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِى الْمَسَاجِدِ قيل فى معناه قولان أحدهما أنه أراد به الجماع عن ابن عباس وغيره والثانى أنه أراد به الجماع و كل ما كان دونه من قبله وغيرها وهومذهبنا. -قرآن- ١٩-٧٣ [صفحه ١٩٧] وقوله وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِى الْمَسَاجِدِ فعندنا الاعتكاف هو اللبث فى أحد المساجد الأربعة للعبادة من غير اشتغال بما يجوز تركه من أمور الدنيا وله شرائط مذكورة فى كتب الفقه وأصله اللزوم . وقوله تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ أَى فرائضه والحد منتهى الشىء. ولا يجوز الاعتكاف إلا بالصوم و به قال أبو حنيفة ومالك بن أنس ودلت الآية من فحواها على الصوم الواجب فى الاعتكاف والدليل القاطع من القرآن قوله ما آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ إِنْ كَانَ عَلَى الْجُمْلَةِ. وعندنا لا يكون أقل من ثلاثة أيام و به قال أهل المدينة. وقيل إن هذه الآية من أولها أَجَلٌ لَكُمْ لِيَلْعَنَ الصَّيَّامُ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ منزلة فى شأن أبى قيس بن صرمه و كان يعمل فى أرض له فأراد الأكل فقالت امرأته نصلح لك شيئا فغلبت عيناه ثم قدمت إليه الطعام فلم يأكل فلما أصبح لاقى جهدا فأخبر رسول الله ص بذلك فنزلت الآية. وروى أن عمر أراد أن يواقع زوجته فى شهر رمضان بالليل فقالت إني نمت فظن أنها تعتل عليه فوقع عليها ثم أخبر النبى ع من الغد فنزلت الآية فيهما. و عن الصادق ع أنها نزلت فى خوات بن جبير بمثل قصه أبى قيس بن صرمه و كان ذلك يوم الخندق -قرآن- ٩-٤٢-قرآن- ٢٠١-٢٢٠-قرآن- ٤٠٦-٤٣٥-قرآن- ٥٤٧-٥٩٩ [صفحه ١٩٨]

الفصل التاسع فى صوم قضاء مافات من شهر رمضان لعذر

قال الله تعالى فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وتقديره فمن كان منكم فى سفر يعنى مسافرا فليصم عدة من أيام أخر والأمر على الإيجاب فى الشرع فعلم أن قضاء ما يفوت من شهر رمضان لعذر واجب يجوز متتابعاً ومتفرقاً والتتابع أفضل و به قال الشافعى ومالك و قال أهل العراق هو مخير. -قرآن- ١٩-٤٥ وروى عبدخير قال قلت لأبى الحسن أمير المؤمنين ع إن على أياما من شهر رمضان أفيجوز أن أقضيها متفرقة قال اقضها إن شئت متتابعة و إن شئت ترى قال فقلت إن بعضهم قال لا تجزى إلا متتابعة قال بل تجزى ترى

لأنه تعالى قال فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ و لو أرادها متتابعةً لبين التابع كما قال فَصِيحٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي الْكِفَارَةِ -رواية- ٢-١-
 رواية- ٢١-٣٤٥ . وقال المرتضى يخير أصحابنا للقاضي لصوم شهر رمضان إزافاته بين التفريق والمتابعة و لى فى ذلك تأمل والأقوى أن يلزمه متتابعة إذا لم يكن له عذر لأن الواجبات عندنا هى على الفور شرعا دون التراخي والقول بتخيره فى ذلك يدفع هذا الأصل فأما عند العذر فلا خلاف أنه يجوز التفريق . ومعنى قوله تترى أى متواترة تقول العرب جاءت الخيل متتابعة إذا جاء بعضها فى أثر بعض بلا فصل وجاءت متواترة إذا تلاحت وبينها فصل والعامه يوهمون فيقولون للمتتابع متواتر . و أما صيام النذر فإن كان الناذر نذر أن يصوم يوما بعينه فى سفر أو حضر ثم [صفحه ١٩٩] وافق ذلك اليوم أن يكون مسافرا فإنه يجب الصيام فى حال السفر أيضا فإن اتفق أن يكون ذلك اليوم يوم عيد أو يكون الناذر مريضا فعليه الإفطار والقضاء . و قد نص على قضاء ما يفوت من صيام النذر لعذر رسول الله ص تفصيلا ونص عليه القرآن جملة كما قال تعالى ما آتاكم الرّسول فخذوه - قرآن - ٢٤٠-٢٨٩

الفصل العاشر فى صيام شهرين متتابعين على من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا

من أفطر فى شهر رمضان متعمدا بالجماع فى الفرج لزمه القضاء والكفارة عندنا والكفارة عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا و عليه إجماع الطائفة المحقة . والدليل عليه على سبيل التفصيل إنما يكون من السنة و من القرآن إنما يكون على الجملة قال تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ و قد بينها رسول الله ص . و قال مالك هو بالخيار فى ذلك واعتمد الشيخ فى الجمل والعقود على هذه الرواية و قال فى غير موضع الكفارة و فيه عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا و به قال أبو حنيفة والشافعى وعول على هذه الرواية و قال و من أصحابنا من قال بالأول . فمن أكل أو شرب أو جامع فى نهار شهر رمضان متعمدا لزمه القضاء والكفارة عندنا ومتى فعل شيئا منها ناسيا فلا شيء عليه وكذلك حكم من فعل شيئا منها فى يوم قد نذر صومه عمده كعمده ونسيانه كنسيانه - قرآن - ٢٧٤-٣٣٩ [صفحه ٢٠٠]

باب مسائل شتى من ذلك

إشارة

من صام فى السفر واجبا يجب عليه الإعادة غير النذر المقيد صومه بالسفر و غير الثلاثة الأيام فى الحج بدل هدى المتعة . والحجة لقولنا زائدا على الإجماع المكرر قوله فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ فأوجب الله القضاء بنفس السفر . فإن قيل فيجب أن تقولوا مثل ذلك فى قوله فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ و لا تضمروا فخلق . قلنا هكذا يقتضى الظاهر و لو خيلنا وإياه لم نضم شيئا لكن أضمرناه بالإجماع و لا دليل و لا إجماع نقطع به فى الموضع الذى اختلفنا فيه والشيء إذا تكرر تقرر . و من تمضمض لطهارة فوصل الماء إلى جوفه لا شيء عليه من قضاء و لا غيره و إن وصل لغير طهارة من تبرد أو غيره ففيه القضاء خاصة . ويمكن أن نتعلق للحجة فى الأول بعد الإجماع المتردد بقوله ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ و كل الحرج أن يأمرنا بالمضمضة فى الطهارة ثم يلزمنا القضاء إذا سبق الماء إلى أجوافنا من غير اعتماد فى حال الصوم و لا يلزم على ذلك التبرد بالمضمضة لأنه مكروه فى الصوم والامتناع منه أولى . و قد ذكره بعض أصحابنا أن يتمضمض فى الطهارة فى الصوم الفرض و قال من تمضمض فيها فينبغى أن يرمى بماء الفم بعده ثلاث مرات . - قرآن - ١٦٥-٢٣٤- قرآن - ٣١١-٣٦٣- قرآن - ٧٢٩-٧٦٩ [صفحه

فصل

قال الله تعالى أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ. الرَفَثُ الجماع هاهنا بلا خلاف وروى عنهما ع كراهية الجماع في أول كل شهر إلا أول ليلة من شهر رمضان لمكان الآية. ويمكن أن يقال الوجه في ذلك تكسير الشهوة لسائر الشهر وإرضاء النفس اللوامة. والأشبه أن يكون المراد بليلة الصيام ليالي الشهر كله وإنما ذكر بلفظ التوحيد لأنه اسم جنس دل على الكثير. وقوله تعالى عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ معناه أنهم كانوا لما حرم عليهم الجماع في شهر رمضان بعد النوم خالفوا في ذلك فذكروهم الله بالنعمة في الرخصة التي نسخت تلك الفريضة. فإن قيل أليس الخيانة انتقاص الحق عن جهة المساترة فكيف يسائر الإنسان نفسه. قلنا عنه جوابان أحدهما أن بعضهم كان يسائر بعضا فيه فصار كأنه يسائر نفسه لأن ضرر النقص والمساترة داخل عليه والثاني أنه يعمل عمل المساترة له فهو يعمل لنفسه عمل الخائن له . -قرآن- ١٩-٧١-قرآن- ٣٩٤-٤٤٣ [صفحة ٢٠٢] وقوله تعالى وَ عَفَا عَنْكُمْ أَى أزال تحريم ذلك عنكم و ذلك عفو عن تحريمه عنهم فَلَا تَنَافَسُ بَيْنَهُنَّ أَى جامعوهن ومعناه الإباحة دون الأمر وَ ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ في معناه قولان أحدهما قال الحسن يعني طلب الولد والثاني قال قتادة يعني الحلال الذي بينه الله في كتابه بقوله كُلُوا وَ اشْرَبُوا إِبَاحَةً لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ حتى يظهر بياض الفجر من سواد الليل وقيل خيط الفجر الثاني مما كان في موضعه من الظلام وقيل النهار من الليل فأول النهار طلوع الفجر الثاني لأنه أوسع ضياء. وقوله تعالى مِنَ الْفَجْرِ يحتمل من معنيين التبعض لأن المعنى بعض الفجر وليس الفجر كله أو التبيين أى حتى يتبين الخيط الأبيض الذي هو الفجر. -قرآن- ١٦-٢٩- قرآن- ٨٣-١٠٢-قرآن- ١٤٢-١٧٥-قرآن- ٢٩٥-٣١٢-قرآن- ٥١٢-٥٢٣

فصل

وقوله ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ والليل هو بعد غروب الشمس وعلامة دخوله على الاستظهار سقوط الحمرة من جانب المشرق وإقبال السواد منه وإلا فإذا غابت الشمس مع ظهور الآفاق في الأرض المبسوطة وعدم الجبال والروابي فقد دخل الليل . وقوله وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا يمكن أن يقال هو أمر على الوجوب يتناول ما هو قوام البدن وأمر على الاستحباب بأكل السحور فإنه عون على الصوم وخلاف على اليهود واقتداء بالرسول -قرآن- ٩-٤٤-قرآن- ٢٥٦-٢٧٦ فإنه ع قال يستحب السحور ولوشربه من ماء وأفضله التمر -رواية- ١-٢-رواية- ١٦-٦١ وروى أن عدى بن حاتم قال للنبي ع إني وضعت خيطين من شعر أبيض وأسود فكنت أنظر فيهما فلا يتبينان لى فضحك رسول الله ع -رواية- ١-٢-رواية- ٩-٩-ادامه دارد [صفحة ٢٠٣] حتى رئي نواجذه وقال يا ابن حاتم إنما ذلك بياض النهار وسواد الليل فابتدئ الصوم من هذا الوقت -رواية- ١٠٤. وقد بين سبحانه الانتهاء أيضا بقوله ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ أى من وقت طلوع الفجر الثاني وهو الفجر الصادق المستطير المعترض الذي يأخذ الأفق ويجب عنده الصلاة إلى وقت دخول الليل على ما حدده . -قرآن- ٤٠-٧٥

فصل

وقوله تعالى لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ. قيل معناه لتبلون بالعبادات في أنفسكم كالصلاة والصيام وغيرهما وفي أموالكم من الزكوات والأخماس والإنفاق في سبيل الله ل يتميز المطيع من العاصي. ويقال لشهر رمضان شهر الصبر لصبر صائمه عن الطعام والشراب نهارا وصبره إياهم عن المأكول والمشروب أي كفه إياهم وجسه لهم عن ذلك قال تعالى وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ أَي بالصوم والصلاة وهو خطاب لجميع من هو بشرائط التكليف لفقد الدلالة على التخصيص واقتضاء العموم لذلك والصبر هو منع النفس عن محابها وكفها عن هواها وكان النبي ع إذا أحزنه أمر استعان بالصبر والصلاة. واعلم أن من تحرى الفجر فلم يره فتسحر ثم علم بعد ذلك أنه كان طالعا لم يكن عليه قضاء بدلالة قوله ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ إذا كان الصوم فرضا كشهر رمضان فأما إن كان قضاء لشهر رمضان أو نافلة فلا يصح صوم ذلك اليوم . -قرآن- ١٦-٥٥-قرآن- ٣٦١-٣٩٦-قرآن- ٧٠٩-٧٤٩ [صفحہ ٢٠٤] وقوله لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وإن لم يكن تحرى الفجر وأقدم على التسحر قبل تحريره قدطلع الفجر حينئذ وجب عليه القضاء لما كان منه من تفريطه في فرض الصيام . -قرآن- ٩-٤٧

فصل

وقد جرى ذكر النسخ في المسح على الخفين بسورة المائدة ونسخ القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة وكذا في آية الصوم ذكرنا دليلا على جوازه وقال تعالى ما نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا. فالنسخ حقيقته كل دليل شرعى دل على أن مثل الحكم الثابت بالنص الأول غير ثابت فيما بعد على وجه لولاه لكان ثابتا بالنص الأول مع تراخيه عنه . والنسخ في الشرع على ثلاثة أقسام نسخ الحكم دون اللفظ ونسخ اللفظ دون الحكم ونسخهما معا. فالأول كقوله يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ فَكَانَ الْفَرَضُ الْأَوَّلُ وجوب ثبوت الواحد للعشرة فنسخ بثبوت الواحد للثنتين فحكم الآية الأولى منسوخ وتلاوتها ثابتة ونحوها آية العدة والفدية وغير ذلك . والثاني كآية الرجم فقد روى أنها كانت منزلة الشيخ والشيخة إذازنيا -قرآن- ١٥٣-٢٠٣-قرآن- ٤٦٧-٧٨٨ [صفحہ ٢٠٥] فارجمهما البتة فإنهما قضيا الشهوة جزاء بما كسبا نكالا- من الله والله عزيز حكيم فرفع لفظها وبقي حكمها. والثالث ما هو مجوز ولم يقطع بأنه كان وقد روى عن أبي بكر أنه قال كنا نقرأ لاترغبوا عن آباءكم فهو كفر -رواية- ١-٢-رواية- ٣٤-٧١ . واعلم أن سبيل النسخ سبيل سائر ما تعبد الله به وشرعه على حسب ما يعلم من المصلحة فيه فإذا زال الوقت الذي تكون المصلحة مقرونة به زال بزواله وذلك مشروط بما في المعلوم من المصلحة به وهذا كاف في إبطال قول من أبى النسخ . ومعنى الآية ما تبدل من آية أو تركها أو نوخرها نأت بخير منها لكم في التسهيل كالأمر بالقتال أو مثلها كالتوجه إلى القبلة

باب الزيادات

إشارة

سأل هشام بن الحكم أبا عبد الله ع عن علة الصيام فقال إنما فرض الله الصيام ليستوى به الغنى والفقير وذلك أن الغنى لم يكن ليجد مس الجوع فيرحم الفقير لأن الغنى كلما أراد شيئا قدر عليه فأراد الله أن يسوى بين خلقه وأن يذيق الغنى مس الجوع ليرق

مسألة

من قرأ فِدْيَةً طَعَامَ مِسْكِينٍ فطعام مسكين عطف بيان لقوله فدية و من -قرآن- ٨-٣٠ [صفحه ٢٠٦] أضاف الفدية إلى طعام فهو كإضافته البعض إلى ما هو بعض له فإنه سمي الطعام الذي يفدى به فدية ثم أضاف الفدية إلى الطعام الذي يعم الفدية وغيرها و هذا قولهم خاتم حديد.

مسألة

و قوله فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ أى فعلية عدة ارتفاعه على الابتداء ويجوز أن يكون خبر ابتداء أى فالذى ينويه عدة من أيام أخر. فإن قيل كيف قيل فعدة على التنكير و لم يقل فعدتها. قلنا لما قيل فعدة فالعدة بمعنى المعدود فأمر بأن يصوم أياما معدودة فكأنها إن أفطر بعض الشهر فبعضه و إن أفطر الكل فالكل . واختلفوا فى العدة من الأيام الأخر فقال الحسن هى على التضييق إذ أبرا المريض أو قدم المسافر وعندنا موقت فيما بين رمضانين فإن فرط فعلى ما ذكرناه . -قرآن- ٩-٣٥

مسألة

عن أبى عبد الله ع فى قوله وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ قَالَ من مرض فى شهر رمضان فأفطر ثم صح و لم يقض ما فاتته متوانيا حتى جاء شهر رمضان آخر فعليه أن يتصدق لكل يوم بمد من طعام و أن يقضى بعده -رواية- ١-٢-رواية- ٢٥-٢١٩

مسألة

و قوله تعالى فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ عن الصادق ع لم يكن رسول الله ص يصوم فى السفر تطوعا -رواية- ١-٢-رواية- ٣-أداهه دارد [صفحه ٢٠٧] و لافريضة منذ نزلت هذه الآية بكراع الغميم عند صلاة الهجير فدعا رسول الله ص بإناء فشرب وأمر الناس أن يفطروا فقال قوم لو تممنا يومنا هذا فاسماهم النبى ع العصاة فلم يزالوا يسمون بذلك الاسم حتى قبض ع -رواية- از قبل ٢١١

مسألة

و قوله أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ أى أنزل فى فرضه وإيجاب صومه على الخلق القرآن فيكون فيه بمعنى فى فرضه كما يقول القائل أنزل الله فى الزكاة كذا يريد فى فرضها و قد ذكرنا له معنى آخر والمراد بالهدى الأولى الهداية من الضلالة وبالهدى الثانية بيان الحلال والحرام . -قرآن- ٩-٣٠ و عن أبى عبد الله ع القرآن جملة الكتاب والفرقان المحكم الذى يجب العمل بظاهره -رواية-

مسألة

و قوله فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ الْإِلْفَ وَاللَّامُ فِي الشَّهْرِ لِلْعَهْدِ وَالْمُرَادُ بِهِ شَهْرُ رَمَضَانَ وَيَتَنَصَّبُ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَفْعُولًا- بِهِ لِلزَّمِ صَوْمُهُ الْمَسَافِرُ كَمَا يُلْزَمُ الْمَقِيمُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَسَافِرَ يَشْهَدُ الشَّهْرَ -قُرْآن-٩-٤٧ [صفحہ ٢٠٨] كَمَا يَشْهَدُ الْمَقِيمُ فَلَمَّا لَمْ يُلْزَمِ الْمَسَافِرُ عَلِمْنَا أَنَّ مَعْنَاهُ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الْمَصْرَ فِي الشَّهْرِ فَلْيَصُمْهُ أَيْ فَلْيَصُمْ جَمِيعَهُ وَلَا يَكُونُ الشَّهْرُ مَفْعُولًا بِهِ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ جَاءَ ضَمِيرُهُ مُتَصِلًا فِي قَوْلِهِ فَلْيَصُمْهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الشَّهْرُ مَفْعُولًا بِهِ . قُلْنَا قَدْ حُذِفَ مِنْهُ الْمُضَافُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَقِيلَ إِنَّ الْإِتْسَاعَ وَقَعَ فِيهِ بَعْدَ أَنْ اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُ أَمْثَالِهِ فِي مَوَاضِعَ . -قُرْآن-١٨٠-١٨٩

مسألة

و قوله وَ لَتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ الْإِلَامَ فِيهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلأَمْرِ كَقِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا بِالتَّاءِ وَإِنَّمَا أُورِدَ الْإِلَامُ فِي أَمْرِ الْمُخَاطَبِ هُنَا إِشْعَارًا أَنَّ النَّبِيَّ عَ وَأُمَّتَهُ الْحَاضِرِينَ وَالْغَائِبِينَ دَاخِلُونَ تَحْتَ هَذَا الْخَطَابِ . -قُرْآن-٩-٣١ [صفحہ ٢٠٩]

مسألة

و قوله تَعَالَى يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ إِشَارَةً إِلَى جَوَازِ غَيْرِ التَّتَابُعِ فِي قِضَاءِ تِلْكَ الْعِدَّةِ وَ إِنْ كَانَتْ شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا إِلَّا أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ قِضَائِهَا جَمِيعًا . -قُرْآن-١٦-٤٤

مسألة

و قوله تَعَالَى وَ لَتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَيْدَا كَمَا الْمُرَادُ بِهِ تَكْبِيرُ لَيْلَةِ الْفِطْرِ وَيَوْمَهُ عَقِيبَ أَرْبَعِ صَلَوَاتِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالْغَدَاةِ وَصَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى مَذْهَبِنَا . -قُرْآن-١٦-٥٣

مسألة

و قوله تَعَالَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ يُسَالُ فَيَقَالُ لَمْ يَزِدْ قَوْلُهُ مِنَ الْفَجْرِ وَهَلَا اخْتَصَرَ بِهِ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ قُلْنَا لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمُسْتَعَارِ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ أَوِ الْكَلَامُ وَ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ مِنَ الْفَجْرِ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْخَيْطَيْنِ مُسْتَعَارَانِ فَزِيدَ مِنَ الْفَجْرِ فَكَانَ تَشْبِيهًا بَلِيغًا عَلَى أَنَّ مَعَ هَذَا الْبَيَانِ التَّبَسُّسَ عَلَى الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ مِثْلَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ . -قُرْآن-١٦-٩٢-قُرْآن-١١٨-١٢٩-قُرْآن-٢٢٨-٢٣٩-قُرْآن-٢٧٦-٢٨٧

أما قوله كما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ فَقَدْ رَوَى عَنْ أمير المؤمنين ع أولهم آدم ع -رواية ١-٢-رواية ٣-٩٧. يعنى أن الصوم عبادة قديمة ما أخلى الله نبياً ولا أمة من افتراضها عليهم لم يفرضها عليكم وحدكم لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ المعاصى لأن الصائم أظلف لنفسه والمعنى -قرآن- ٩٨-١١٦ [صفحة ٢١٠] كتب عليكم كما كتب عليهم أن تتقوا المفطر بعد أن تصلوا العشاء و بعد أن تناموا ثم نسخ ذلك بقوله أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَّامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ. ومعنى مَعْدُودَاتٍ موقتات بعدد معلوم أو قلائل كقوله دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ -قرآن- ٩٩-١٥١-قرآن- ١٦٠-١٦٩-قرآن- ٢٠٥-٢٢٣ [صفحة ٢١١]

كتاب الزكاة وجميع العبادات المالية

باب فى وجوب الزكاة

إشارة

قال الله تعالى وَ أَقِيمُوا الصَّلاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ أَطِيعُوا الرُّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ. أمر الله تعالى فى هذه الآية جميع المكلفين بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة اللتين أوجبهما عليهم و أن يطيعوا الرسول فى كل ما يأمرهم به ويدعوهم إليه ليرحموا جزاء على ذلك ويتأبوا بالنعم الجزيلة فالفرض التالى لفرض الصلاة فى محكم التنزيل هو الزكاة فلا بد من معرفته وتحصيله إذ كان فى الجهل به جهل أصل الشريعة يكفر المنكر له برده ويؤمن بالإقرار به لعموم تكليفه وعدم سقوطه عن بعض البالغين لالعذر. و فى قوله وَ آتُوا الزَّكَاةَ فى آى كثيرة ومواضع متفرقة فى كتاب الله دلالة -قرآن- ١٩-١٠١-قرآن- ٥٣٠-٥٤٦ [صفحة ٢١٢] قاطعة على أنها واجبة لأن ما رغب الله فيه فقد أراده و كل ما أراده من العبد وأمر به فى الشرع فهو واجب إلا أن يقوم دليل على أنه نفل وقيل الاحتياط يقتضى الوجوب . وسمى بالزكاة ما يجب إخراجها من المال لأنه نماء لما يبقى وتثمير له وقيل بل هو مدح لما يبقى بعد الزكاة فإنه زكى به أى مطهر كما قال أَ قَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً أى طاهرة. وقوله فى أول البقرة وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ عن ابن عباس أنه الزكاة المفروضة تؤتيها احتساباً و قال الضحاك هو التطوع بالنفقة فيما قرب من الله تعالى والأولى حمل الآية على عمومها فيمن أخرج الزكاة الواجبة والنفقات الواجبة وتطوع بالخيرات . -قرآن- ٣١٠-٣٣٥-قرآن- ٣٦٩-٣٩٨

فصل

قال الله تعالى وَ مَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبِّلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ. وقال أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَ أَقِيمُوا الصَّلاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ. هذه الآية نزلت فى ناس من الصحابة استأذنوا النبى ع فى قتال المشركين منهم عبد الرحمن بن عوف وهم بمكة فلم يأذن لهم فلما كتب عليهم القتال وهم بالمدينة قال فريق منهم ما حكاها الله فى الآية. -قرآن- ١٩-٩٦-قرآن- ١٠٥-٢٠٠ [صفحة ٢١٣] فإن قيل كيف يصح ذلك و لم أمرهم الله بإيتاء الزكاة و لم تكن الزكاة فرضت بمكة. قلنا إنما قال الله ذلك وأمر بها على وجه الاستحباب والندب دون الزكاة المقدره على وجه مخصوص . وقيل الآية نزلت فى اليهود نهى الله هذه الأمة أن يصنعوا مثل صنيعهم . على أن العقل دال على حسن الإحسان والإنفاق فجاز أن يعلم الكافر حسنه غير أنه و إن علم ذلك لا يقع

منه على وجه يكون طاعة لأنه لو أوقعها على ذلك الوجه لا يستحق الثواب وهذا لا يجوز فبين الله في الآية الأولى أنه لا يشب من فعل الخيرات إذا كان كافرا.

فصل

وقوله لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ إِلَى قوله وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنَ السَّبِيلِ وَ السَّائِلِينَ وَ فِي الرِّقَابِ وَ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ. لا خلاف أن هذه الآية تدل على وجوب إعطاء الزكاة وتدل أيضا في قول الشعبي والجبائي على وجوب غيره مما له سبب وجوب كالإنفاق على من يجب عليه نفقته و على من يجب عليه سد رمقه إذا خاف التلف و على ما يلزمه من النذر والكفارات ويدخل أيضا فيها ما يخرج الإنسان على وجه التطوع والقربة إليه تعالى لأن ذلك كله من البر. ومعنى قوله لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ أَى ليس الدين والخير الصلاة وحدها لكنه الصلاة مع العبادات الأخر المذكورة. -قرآن- ٩-٦١-قرآن- ٧٣-٢٢٦-قرآن- ٥٧٢-٦٣٧ [صفحة ٢١٤] عن ابن عباس قال فإن قيل قوله وَ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ معطوف على قوله وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى فلم كرر و ليس زيادة فائدة. قلنا إنما قال تعالى وَ آتَى الزَّكَاةَ وقد تضمن قوله وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى إيتاء الزكاة توكيدا لأمر الزكاة وتنبيهها على أنها تالية للصلاة فجمع بينهما في الذكر كما يجبان على حد واحد. وقيل إن قوله وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى ليس يتناول الزكاة المفروضة في هذه الآية وإنما يدل على وجوب الزكاة قوله وَ آتَى الزَّكَاةَ وإنما يدل قوله وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ على الإنفاق على أولئك إذا عرف منهم شدة الحاجة و لا يخرج ذلك من أن يكون واجبا كما يجب عليه النفقات في أهله وولده ورتب الله هذا الترتيب لتقديم الأولى فالأولى . -قرآن- ٣٥-٦٩-قرآن- ٨٧-١٢٧-قرآن- ١٧٦-١٩١-قرآن- ٢٠٨-٢٤٨-قرآن- ٣٧١-٤١١-قرآن- ٤٨٨-٥٠٣-قرآن- ٥٢١-٥٤٦

فصل

فإن قيل كيف قال الله لَنْ تَسْأَلُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ والفقير لا تجب عليه الصدقة و إن لم ينفق فإنه غير مخاطب به. قلنا الكلام خرج مخرج الحث على الصدقة إلا أنه على ما يصح ويجوز من إمكان النفقة فهو مقيد في الجملة بذلك إلا أنه أطلق الكلام به للمبالغة في الترغيب فيه و قال الحسن هو الزكاة الواجبة و ما فرض الله في الأموال خاصة. والأولى أن تحمل الآية على الخصوص بأن نقول هي متوجهة إلى من يجب عليه إخراج شيء أوجبه الله عليه دون من لم تجب عليه و يكون ذلك أيضا مشروطا بأن لا يعفو الله عنه أو نقول لَنْ تَسْأَلُوا الْبِرَّ الكامل الواقع على أشرف الوجوه حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ. -قرآن- ٢٦-٧٦-قرآن- ٥٤٦-٥٦٤-قرآن- ٥٩٨-٦٢٨ [صفحة ٢١٥] وقيل في معنى البر إنه الجنة وقيل إنه البر من الله بالثواب والجنة وقيل البر فعل الخير الذي يستحقون به الأجر. فإذا ثبت وجوب الزكاة فاعلم أنه يحتاج فيها إلى معرفة خمسة أشياء ماتجب فيه و من تجب عليه ومقدار ماتجب فيه ومتى تجب و من المستحق لها ويدخل في القسم الأخير مقدار ما يعطى . والطريق إلى معرفتها الكتاب والسنة جملة وتفصيلا ونحن نشير إليها في أبواب إن شاء الله تعالى

الباب الأول فيما تجب فيه الزكاة وكيفيتها و ما تستحب فيه الزكاة

الزكاة عندنا لا تجب إلا في تسعة أشياء بينها رسول الله ص والدليل عليه من القرآن قوله تعالى ما آتاكم الرسول فخذوه وقال و أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم. وهي الأنعام والأثمان والغلات والثمار و ماعداها من الحبوب تستحب فيه الزكاة. -
قرآن- ٩٨-١٢٧-قرآن- ١٣٥-٢٠٠

فصل

و الذي يدل على صحته زائدا على إجماع الطائفة قوله تعالى و لا يسئلكم أموالكم والمعنى أنه لا يوجب في أموالكم حقوقا لأنه تعالى لا يسألنا أموالنا إلا على هذا الوجه . و هذا الظاهر يمنع من وجوب حق في الأموال مما أخرجناه فهو بالدليل -قرآن- ٦١-٨٦ [صفحه ٢١٦] القاطع و ماعداه باق تحت الظاهر فإن تعلق المخالف بقوله و آتوا حقه يوم حصاده و أنه عام في جميع الزروع وغيرها مما ذكر في الآية. فالجواب عنه أنا لا نسلم أن قوله و آتوا حقه يتناول العشر ونصف العشر المأخوذ على سبيل الزكاة فمن ادعى تناوله لذلك فعليه الدلالة. و عند أصحابنا أن ذلك يتناول ما يعطى المسكين والفقير المجتاز وقت الحصاد والجذاذ من الجفنة والضغث فقد رويوا ذلك عن الأئمة ع فمنه -قرآن- ٦٢-٩١-قرآن- ١٨٠-١٩٤ ماروى عن أبى جعفر ع في قوله و آتوا حقه يوم حصاده قال ليس ذاك الزكاة ألا ترى أنه قال و لا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-١٥٣ . و هذه نكتة منه ع مليحة لأن النهى عن السرف لا يكون إلا فيما ليس بمقدر والزكاة مقدره و ليس لأحد أن يقول إن الإسراف هاهنا هو أن يعطى غير المستحق لأن ذلك مجاز و لا يجوز ترك الظاهر الذى هو الحقيقة والخروج إلى المجاز إلا بدليل و لا دليل هاهنا. و روى عن أبى عبد الله ع أنه قيل له يا ابن رسول الله و ما حقه قال يناول منه المسكين والسائل -رواية- ١-٢-رواية- ٣١-١٠٧ . والأحاديث بذلك كثيرة و يكفى احتمال اللفظ و إن كان يقوى هذا التأويل أن الآية تقتضى أن يكون العطاء فى وقت الحصاد والعشر المفروض أو نصفه فى [صفحه ٢١٧] الزكاة لا يمكن فى تلك الحال لأن العشر أو نصفه مكيل و لا يؤخذ إلا من المكيل و فى وقت الحصاد لا يكون مكىلا و لا يمكن كياله و إنما يكال بعد تذييته و تصفيته فتعلق العطاء بتلك الحال لا يمكن إلا بما ذكرناه . و يقوى هذا التأويل ماروى عن النبى ع من النهى عن الحصاد والجذاذ بالليل و إنما نهى عن ذلك لما فيه من حرمان المساكين ما ينبذ إليهم من ذلك ألا ترى إلى قوله تعالى إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين و لا يستثنون. و ما يقوله قوم فى قوله و آتوا حقه يوم حصاده من أنها مجملّة و لا دليل فيها فليس بصحيح لأن الإجمال هو مقدار الواجب لا الموجب فيه . -قرآن- ٣٨٥-٤٤٠-قرآن- ٤٦٨-٤٩٧

فصل

فإن قيل فى قوله و آتوا حقه يوم حصاده قد سماه الله تعالى حقا و ذلك لا يليق إلا بالواجب . قلنا قد يطلق اسم الحق على الواجب والمندوب إليه ألا ترى إلى -قرآن- ٢٠-٤٩ ماروى عن جابر أن رجلا قال لرسول الله ص وهل على حق فى إبلى سوى الزكاة قال نعم تحمل عليها وتسقى من لبنها -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-١١٨ . فإن قالوا فظاهر قوله و آتوا حقه يقتضى الوجوب و ما ذكرتموه ليس بواجب . قلنا إذا سلمنا أن ظاهر الأمر شرعا على الوجوب أو الإيجاب كان لنا من الكلام طريقان -قرآن- ٢٤-٣٨ [صفحه ٢١٨] أحدهما أن نقول إن ترك ظاهر من الكلام ليسلم ظاهر آخر له كترك ظاهر ذاك ليسلم هذا وأنتم إذا حملتم الأمر على الوجوب هاهنا تركتم تعلق العطاء بوقت الحصاد ونحن إذا حملنا الأمر على الندب سلم لنا ظاهر تعلق العطاء بوقت الحصاد و

ليس أحد هذين الأمرين إلا كصاحبه وأنتم المستدلون بالآية فخرجت من أن تكون دليلا لكم . والطريق الآخر أنا لوقلنا بوجوب هذا العطاء في وقت الحصاد فإن لم يكن مقدرا بل موكولا إلى اختيار المعطى لم نقل بعيدا من الصواب . فإن تعلق مخالفنا بقوله تعالى أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ أَنْ الْمَرَادُ بِالنَّفَقَةِ هَاهُنَا الصَّدَقَةُ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَمْنَعُ اللَّهُ أَمْوَالَهُمْ بِمَا كَسَبُوا فَلَا يَزِيدُهَا إِلَّا فِيهَا مَا كَانَ مِنَ الْمُبَاهَاتِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا ثُمَّ لَوْ سَلِمْنَا ظَاهِرَ الْعُموم لَجَازَ تَخْصِيصَهُ بَعْضُ الْأَدْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا . -قرآن- ٤٩١-٥٦١-قرآن- ٦١٣-٦٩٣

فصل

وقوله تعالى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمُ أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَالِكِينَ النَّصَابِ الْإِبِلِ إِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَالْبَقَرِ إِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِينَ وَالْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ وَالْوَرَقِ إِذَا بَلَغَتْ مَائَتِينَ -قرآن- ١٦-٩٠ [صفحة ٢١٩] وَالذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا وَالْغُلَاتِ وَالثَّمَارِ إِذَا بَلَغَتْ خُمْسَهُ أَوْ سَقِ تَطْهِيرًا لَهُمْ بِهَا مِنْ ذُنُوبِهِمْ وَوَجِبَ عَلَى الْأُمَّةِ حَمْلُهَا إِلَيْهِ لِفَرْضِهِ عَلَيْهَا طَاعَتَهُ وَنَهْيُهُ لَهَا عَنْ خِلَافِهِ وَالْإِمَامُ قَائِمُ مَقَامِ النَّبِيِّ صَ فِيمَا فَرَضَ عَلَيْهِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ فِي ذَلِكَ بِخَطَابِهِ . وَ قَوْلُهُ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْأَخْذَ يَجِبُ مِنْ اخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ لِأَنَّهُ تَعَالَى جَمْعُهُ وَ لَوْ قَالَ خُذْ مِنْ مَالِهِمْ لَأَفَادَ وَجُوبَ الْأَخْذِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُتَّفَقٍ وَ مِنْ دَخَلَتْ لِلتَّبْعِيضِ فَكَأَنَّهُ قَالَ خُذْ بَعْضَ مُخْتَلَفِ الْأَمْوَالِ . وَظَاهِرُ الْآيَةِ لِمَا ذَكَرْنَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُوْخَذَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْذَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ لَكَانَ قَدْ أَخْذَ بَعْضَ الْأَمْوَالِ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ آخَرَ . وَالصَّدَقَةُ عَطِيَّةٌ مَا لَهَا قِيَمَةٌ فِي الشَّرْعِ لِلْفَقِيرِ وَذِي الْحَاجَةِ وَالْبَرِّ عَطِيَّةٌ لِاجْتِلَابِ الْمُوَدَّةِ وَمِثْلِهِ الصَّلَةُ . وَإِنَّمَا ارْتَفَعَ تَطْهَرُهُمْ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلصَّدَقَةِ وَتَكُونَ التَّاءُ لِلتَّائِيثِ وَقَوْلُهُ بِهَا تَبْيِينٌ لَهُ وَالتَّقْدِيرُ صَدَقَةُ مُطَهَّرَةٌ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ التَّاءُ لَخِطَابِ النَّبِيِّ عَ وَالتَّقْدِيرُ فَإِنَّكَ تَطْهَرُهُمْ بِهَا وَهُوَ أَيْضًا صِفَةُ الصَّدَقَةِ إِلَّا- أَنَّهُ اجْتَرَأَ بِذِكْرِ بِهَا فِي الثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ . وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ وَحَمْلُهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ أَوَّلَى . وَقِيلَ فِي هَذِهِ الصَّدَقَةِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا قَالَهُ الْحَسَنُ إِنَّهَا كِفَارَةُ الذُّنُوبِ الَّتِي أَصَابُوهَا وَقَالَ غَيْرُهُ هِيَ الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ . وَأَصْلُ التَّطْهِيرِ إِزَالَةُ النِّجَسِ فَالْمَرَادُ هَاهُنَا إِزَالَةُ نَجَسِ الذُّنُوبِ عَلَى -قرآن- ٢٧٣-٢٩٠-قرآن- ٧١٥-٧٢٥-قرآن- ٧٩١-٧٩٤ [صفحة ٢٢٠] الْمَجَازِ وَالْإِسْتِعَارَةِ . وَقَوْلُهُ وَصَلَّ عَلَيْهِمُ أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ لِنَبِيِّهِ عَ أَنْ يَدْعُوَ لِمَنْ يَأْخُذُ مِنْهُ الصَّدَقَةَ وَقَالَ قَوْمٌ يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ سَاعٍ يَجْمَعُ الصَّدَقَاتُ أَنْ يَدْعُوَ لِصَاحِبِهَا بِالْخَيْرِ وَالتَّزْكِيَةِ وَبِالْبُرْكَ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص . -قرآن- ٢٧-٤٢ وَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ أَمْوَالُنَا فَتَصَدَّقْ بِهَا عَلَيْنَا وَاسْتَغْفِرْ لَنَا فَقَالَ مَا أَمَرْتُ أَنْ آخُذَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ شَيْئًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً -روایت- ١-٢-روایت- ١٩-١٥٦

فصل

و لا- تجب الزكاة في عروض التجارة وإنما تستحب على بعض الوجوه . فإن تعلق المخالف بقوله خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً وَ أَنَّ عُمومَ الْقَوْلِ يَتَنَاوَلُ عُرُوضَ التَّجَارَةِ فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَكُونَ لَفْظُهَا عُمُومًا وَالْعُمُومُ مُعْرَضٌ لِلتَّخْصِيصِ وَنَحْنُ نَخْصُ هَذَا الْعُمُومَ بِبَعْضٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَدَلَّتِنَا . عَلَى أَنَّ مُخَالَفَتَنَا لِأَبَدٍ لَهُمْ مِنْ تَرْكِ هَذَا الظَّاهِرِ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ لِأَنَّهُمْ يَضْمُرُونَ فِي تَنَاوُلِ هَذَا اللَّفْظِ لِعُرُوضِ التَّجَارَةِ أَنْ يَبْلُغَ قِيَمَتُهَا نَصَابَ الزَّكَاةِ وَ هَذَا تَرْكُ الظَّاهِرِ وَخُرُوجُ عَنْهُ وَ لَافِرْقُ بَيْنِهِمْ

فيه وبيننا إذا حملنا اللفظ في الآية على الأصناف التي أجمعنا على وجوب الزكاة فيها و إذا قمنا في ذلك مقامهم وهم المستدلون بالآية بطل استدلالهم . وبمثل هذا الكلام يبطل تعلقهم بقوله وَ الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ . -قرآن- ٩١- ١١٧-قرآن- ٦٦٧-٧٣١ [صفحہ ٢٢١] ويمكن أن يقال في هذه الآية إنها خرجت مخرج المدح لهم لمافعلوه لا- على سبيل إيجاب الحق في أموالهم لأنه تعالى قال كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَ بِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ وَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ فخرج الكلام كله مخرج المدح لهم بما فعلوه و ليس في إيجاب الله في أموالهم حقاً معلوماً مدح لهم و لا ما يجب الثناء عليهم فعلم أن المعنى ويعطون من أموالهم حقاً معلوماً للسائل والمحروم و ما يفعلونه من ذلك ليس بلازم أن يكون واجباً بل قد يكون نفلاً- ومتطوعاً به و قديم مدح الفاعل على ما يتطوع به كما يمدح على فعل ما يجب عليه . و لا تعلق لهم بقوله وَ آتُوا الزَّكَاةَ لِأَنَّ اسم الزكاة اسم شرعي ونحن لانسلم أن في عروض التجارة زكاة فيتناولها الاسم فعلى من ادعى ذلك أن يدل عليه . والدين إذا كان يد صاحبه تمتد إليه و لا يتعذر عليه كانت الزكاة فيه و إذا لم يتمكن من قبضه لتأجيله أودفعه باليد عنه فلا زكاة فيه على صاحبه وبذلك نصوص عن آل محمد ع فإن الله لم يجعل في الدين من حرج و لا كلف عسيراً بنص التنزيل . -قرآن- ١٢٦-٢٤٨-قرآن- ٦١٢-٦٢٨

فصل

و قوله أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ . سبب ذلك أنهم لما سألوا النبي ع أن يأخذ من مالهم ما يكون كفارة لذنوبهم فامتنع النبي من ذلك حتى أذن له فيه بقوله خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ -قرآن- ٩-٩٤-قرآن- ٢١٨-٢٣٥ و قوله أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ . سبب ذلك أنهم لما سألوا النبي ع أن يأخذ من مالهم ما يكون كفارة لذنوبهم فامتنع النبي من ذلك حتى أذن له فيه بقوله خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً عَلَى مَا قَدَمْنَاهُ فبين الله هاهنا أن ليس للنبي قبول توبتكم و أن ذلك إلى الله دونه فإن الله تعالى هو الذي يقبل التوبة عن عباده و يأخذ الصدقات أى يأخذها بتضمن الجزاء عليها كما تؤخذ الهدية . قال الجبائي جعل أخذ النبي و المؤمنين للصدقة أخذاً له تعالى على وجه المجاز من حيث كان يأمره -قرآن- ٩-١ وأكده النبي ع بقوله إن الصدقة تقع في يد الله قبل أن تصل إلى السائل -رواية- ١-٢-رواية- ٢٦-٧٨ أن أبا الباءة وصاحبه لما بشرهم رسول الله ص بقبول الله توبتهم ومغفرته لهم قالوا نتقرب بجميع أموالنا شكراً لما أنعم الله به علينا من قبول توبتنا فقال النبي ص يكفيكم الثلث -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٨٦

فصل

و قوله تعالى وَ مَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضَعِفُونَ على أن النية واجبة في الزكاة لأن إعطاء المال قديقع على وجوه كثيرة فمنها إعطاؤه على وجه الصدقة ومنها إعطاؤه على وجه الهدية ومنها الصلة ومنها الوديعة ومنها قضاء الدين ومنها القرض ومنها البر ومنها الزكاة ومنها النذر و غير ذلك وبالنية يتميز بعضها من بعض . قال الكلبي في معنى الآية يضاعف الله أموالهم في الدنيا ونحوه قوله تعالى مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَينَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ . -قرآن- ١٦-٩٢-قرآن- ٤٣٩-٦٠٠ [صفحہ ٢٢٣] قال الربيع والسدي الآية تدل على أن النفقة بسبع مائة ضعف لقوله سَينَابِلَ فغيرها فالحسنه بعشره كقوله تعالى مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا ومعنى الآية أى

يضاعف الله لهم الحسنات . فإن قيل هل رأى في سنبله مائه حبة حتى يضرب المثل بها. قلنا إن ذلك متصور فشبه به لذلك و إن لم ير كقول إمرئ القيس -قرآن- ٧٠-٨٣-قرآن-١٢٢-١٦٥ ومسنونه زرق كأنياب أغوال و قال تعالى طَلَعَهَا كَأَنَّه رُؤُسُ الشَّيَاطِينِ وقيل يرى ذلك في سنبل الدخن وقد يكون ذلك عبارة عن حب كثير. و هذه الآية متصل بقوله مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا و هذا مجاز لأن حقيقته أن يستعمل في الحاجة ويستحيل ذلك ومعناه التلطف في الاستدعاء إلى أعمال البر. وجهلت اليهود لما نزلت هذه الآية فقالوا الَّذِي يَسْتَقْرِضُ مِنَّا فَتَحْنُ أَغْنِيَاءَ و هو فقير إلينا فأنزل الله لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَ نَحْنُ أَغْنِيَاءُ. -قرآن- ١٥-٤٩-قرآن-١٤١-١٨٤-قرآن-٣٨٧-٤٦٦

فصل

وقوله تعالى وَ مِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ الْآيَةِ دلالة على أنهم لم ينظروا إلى كيفية القسمة أهى عادلة أم جائرة وإنما اعتبروا إعطاءه إياهم فقط فإن أعطاهم قالوا عدل وأحسن و إن لم يعطهم سخطوا وأنكروا و هذا جهل ومعلوم أن من لم -قرآن- ١٦-٥٣ [صفحه ٢٢٤] يرض قسمة النبي ع الصدقات وطعن عليه فيها سرا أو جهرا إما كافر أو منافق . واللمز العيب فى خلوة أى من المنافقين من يعيبك فى تفريق الصدقات و قال النبي ع لا أعطيكم شيئا و لا أمنعكموه إنما أنا خازن أضع حيث أمرت -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٨٠ . و لا تعجب إن اختلف أحكام الصدقات فالغلات والثمار لا يراعى فيها حول الحول و شرطها اثنان الملك والنصاب . ويراعى حول الحول فى الأنعام والأثمان و من شرط الأنعام الملك والنصاب والسوم و من شرط الأثمان الملك والنصاب و كونهما مضروبين منقوشين دنائير ودراهم . و هذا التفصيل إنما نعلمه ببيان الرسول قال تعالى وَ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ حُفْيَانَهُ فِى مِثْلِ ذَلِكَ بِالْقَوْلِ وَ بَيَانَهُ فِى تَفْرِيقِهَا بِالْعَمَلِ وَ كِلَاهُمَا بَيَان . ثم قال تعالى وَ لَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَ جَوَابَهُ مُحْذِفٌ أَى لكانوا مؤمنين والمحذف فى مثل هذا يبلغ لأن الذكر يقصره على معنى والحذف يجوز كل ممكن محتمل يذهب النفس معه كل مذهب و الله أعلم -قرآن- ٣٢٤-٣٥٦-قرآن- ٤٤٢-٤٨٠

الباب الثانى فى ذكر من يستحق الزكاة وأقل ما يعطى

إشارة

قال الله تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ. أخبر الله فى هذه الآية أنه ليست الصدقات التى هى زكاة الأموال إلا للفقراء -قرآن- ١٩-٢٠٦ [صفحه ٢٢٥] والمساكين و من ذكرهم الله فى الآية. و فسر العالم ع هذه الأصناف الثمانية فقال الفقراء الذين لا يسألون لقوله تعالى فى سورة البقرة لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْآيَةِ والمساكين هم أهل الزمانات منهم الرجال والنساء والصبيان والعاملين عليها هم السعاة فى أخذها وجمعها وحفظها حتى يؤدوها إلى من يقسمها والمؤلفة قلوبهم قال هم قوم وحدوا الله و لم يدخل قلوبهم أن محمدا رسول الله فكان ع يتألفهم فجعل لهم نصيبا بأمر الله لكى يعرفوا ويرغبوا و فى الرقاب قوم لزمهم كفارات فى قتل الخطأ و فى الظهار و فى الإيمان و فى قتل الصيد فى الحرم و ليس عندهم ما يكفرون به وهم مؤمنون . و قال بعض العلماء جعل الله الزكوات لأمرين أحدهما سد خلّة والآخر تقوية ومعونة لعز الإسلام واستدل لذلك على أن المؤلفة قلوبهم فى كل زمان

والغارمين الذين ركبتهم الديون في مباح أو طاعة و في سبيل الله الجهاد وجميع مصالح المؤمنين و ابن السبيل المسافر المنقطع به والضيف . -قرآن- ١٣٧-١٨٥ [صفحہ ٢٢٦]

فصل

اختلفوا في الفرق بين الفقير والمسكين فقال ابن عباس وجماعه الفقير المتعفف الذي لا يسأل والمسكين الذي يسأل ذهبوا إلى أنه مشتق من المسكنه بالسؤال . و هذا الخلاف في الفقير والمسكين لا يخل بشيء في باب الزكاة لأنهما جميعا من جملة ذوى السهام الثمانية سواء كان هذا أشد حالا أو ذاك إلا أنه ليس كلا اللفظين عبارة عن شيء واحد . وقال النبي ص ليس المسكين الذي يردده الأكله والأكلتان والتمره والتمرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى فيعيه ولا يسأل الناس إلحافا -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-١٤٥ . وقال قتادة الفقير ذو الزمانه من أهل الحاجه والمسكين من كان صحيحا محتاجا . وقال قوم هما بمعنى واحد إلا أنه ذكر بالصفين لتأكيد أمره وليعطى من له شيء ولا يكفيه كما يعطى من لا شيء له . وسمى المحتاج فقيرا من حيث كأنه كسر فقار ظهره والمسكين كأن الحاجه سكنته عن حاله أهل السعه والثروه . و من قال المسكين أحسن حالا استدل بقوله أما السَّيْفِيَّةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ و من قال هما سواء قال كانت السفينه مشتركه بين جماعه لكل واحد منهم شيء يسير . وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا يَعْنِي سَعَاءَ الزَّكَاةِ وَجَبَاتِهَا . -قرآن- ٣٤٧-٣٨٣-قرآن- ٤٦٣-٤٨٤ [صفحہ ٢٢٧] وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ أَقْوَامُ أَشْرَافُ كَانُوا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ع فَكَانَ يَتَأَلَّفُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَيَسْتَعِينُ بِهِمْ عَلَى قِتَالِ غَيْرِهِمْ فَيُعْطِيهِمْ سَهْمًا مِنَ الزَّكَاةِ فَقَالَ قَوْمٌ كَانَ هَذَا خَاصًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ع -قرآن- ١-٢٦ وروى جابر عن الباقرع أنه ثابت في كل عصر إلا أن من شرطه أن يكون هناك إمام عدل يتألفهم على ذلك -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-١١١ واختاره الجبائي . وَفِي الرِّقَابِ يَعْنِي الْمَكَاتِبِينَ وَأَجَازُ أَصْحَابُنَا أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ عَبْدًا مَوْمِنًا إِذَا كَانَ فِي شِدَّةٍ وَيَعْتَقُ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لِأَرْبَابِ الزَّكَاةِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَعْفَرِ بْنِ مَبْشَرٍ . وَالْمَكَاتِبُ إِنَّمَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يُعْطَى مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُ فَإِنَّهُ لَا يُعْطَى شَيْئًا هَذَا إِذَا حُلَّ عَلَيْهِ نَجْمٌ وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يُعْطِيهِ أَوْ مَا يُكْفِيهِ لِنَجْمِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ لَمْ يَحُلَّ عَلَيْهِ نَجْمٌ فَإِنَّهُ يُجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُعْطَى لِعُمُومِ الْآيَةِ . وَالْغَارِمِينَ الَّذِينَ رَكِبْتَهُمُ الدِّيُونُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَا إِسْرَافٍ فَيَقْضَى عَنْهُمْ دِيُونُهُمْ هَذَا قَوْلُ أَبِي جَعْفَرٍ ع وَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْمَفْسَرِينَ . وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ يَعْنِي الْجِهَادَ بِلَا خِلَافٍ وَيَدْخُلُ فِيهِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا جَمِيعُ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو وَعَطَاءٍ وَبِهِ قَالَ الْبَلْخِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ يَبْنِي مِنْهُ الْمَسَاجِدَ وَالْقَنَاظِرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ جَعْفَرِ بْنِ مَبْشَرٍ . وَابْنُ السَّبِيلِ هُوَ الْمَسَافِرُ الْمُنْقَطِعُ بِهِ فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فِي بَلَدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ دِينَارًا عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَمَجَاهِدٍ . وَيَسْتَحِبُّ لَهُ أَيْضًا إِذَا وَصَلَ إِلَى مَالِهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمِثْلِ مَا أَخَذَهُ حَيْثُ انْقَطَعَ بِهِ . -قرآن- ٢٠-٣٤-قرآن- ٤٥٩-٤٧٢-قرآن- ٥٨٩-٦٠٩-قرآن- ٧٩٠-٨٠٦ [صفحہ ٢٢٨]

فصل

إذا دفع صاحب المال زكاته إلى الفقير بغير إذن الإمام عند حضوره فللإمام أن يعيد عليه ويطالبه بالزكاة بدلالة تعلق فرض الأداء به قال الله تعالى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَالْإِمَامُ مُخَاطَبٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ع بِمَا خُوطِبَ بِهِ فِي تَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ . واختلفوا في مقدار ما يعطى الجابي للصدقة فقال مجاهد والضحاك يعطى الثمن بلا زيادة وقال به عبد الله بن عمرو بن العاص والحسن وابن نهد وهوقدر عمالته وهوالمرؤى في أخبارنا . واللام في قوله لِلْفُقَرَاءِ لَيْسَتْ لِلْمَلِكِ إِذْ لَا خِلَافَ أَنَّ الصَّدَقَاتِ

لا يملكها الفقراء بالوجوب وإنما تصير حقاً لهم ولمن عطف عليهم واللام إذا دلت على الحق لم يجب فيها العموم إذ الحق قد يكون للفقراء و يكون الاختيار إلى من يضعه فيهم فله أن لا يعمهم و إن كان قبل الوضع لجماعتهم فقد صار التخصيص في التملك يصح مع كونه حقاً على طريق العموم . فإذا أبيت من ذلك فالواجب من الظاهر أن لا يقطع على كونه حقاً لجماعتهم يبين ذلك أنه لو كان كذلك لما جاز في الصدقة أن يوضع في ثلاثة مساكين بل كان يجب وضعها في جميع من يتمكن منه في البلد وقد أجمعوا على خلافه . - قرآن - ١٥٥-٢١٢- قرآن - ٤٧٥-٤٨٥ و قال الباقر إن لقاسم الزكاة أن يضعها في أى الأصناف شاء -رواية - ١-٢-رواية - ١٩-٦٦ و إليه ذهب ابن عباس وحذيفة وعمر وعطاء و ابراهيم وسعيد بن جبير. و قال بعض المتأخرين لا يضعها إلا في سبعة أصناف لأن المؤلفه قلوبهم قد [صفحه ٢٢٩] انقضوا و إن قسمها الإنسان عن نفسه ففي ستة لأنه بطل سهم العامل عليها وزعم أنه لا يجزى في كل صنف أقل من ثلاثة. وعندنا أن سهم المؤلفه والسعاة وسهم الجهاد قد سقط اليوم ويقسم في الخمسة الباقية كما شاء رب المال و إن وضعها في فرقة منهم جاز إلا أن أقل ما يعطى مستحق ما يجب في نصاب و لا يكسر إلا في الغلات والثمار والاحتياط فيها أن لا يكسر في نصابها أيضاً. وأجمعت الأمة على أن الصدقات يخالف حكمها حكم الوصية لأنه إذا وصى بسهم ثم تعذر بعضها في البلد لم يجز صرفها إلى الموجودين فيه و لم يختلفوا في جواز ذلك في الزكاة فقد ثبت أن هذه السهام جهات لجواز الوضع فيهم فكأن الله وسع على المصدق القاسم الحال في ذلك فجاز أن يضعه في جميعهم كيف شاء و جاز أن يضع جميعه في بعضهم إذا رأى ذلك أولى وأحق في الحال .

فصل

قد ذكرنا من قبل أنه يجوز أن يشتري المملوك من مال الزكاة فيعتق إذا كان حاله ما قدمناه والدليل عليه قوله إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ إِلَى قوله وَ فِي الرِّقَابِ وَ هَذَا نص صريح في جواز عتق الرقبة من الزكاة. فإن قيل المراد بقوله وَ فِي الرِّقَابِ المكاتبون فإن الفقهاء كلهم يجيزون أن يعطى المكاتب من مال الزكاة إلا مال الكا. قلنا نحمله على المكاتب و على من يبتاع فيعتق لأنه لا تنافي بين الأمرين وظاهر القول يتناول الكل و لا مخصص لعمومه فمتى استفاد هذا المعتقد من الزكاة مالا ثم مات فماله إذا لم يكن له وارث من النسب والزوجية لأهل الزكاة لأنه اشترى من مالهم . - قرآن - ١١٢-١٤١- قرآن - ١٥٣-١٦٧- قرآن - ٢٣٧-٢٥١ [صفحه ٢٣٠] ويجوز أن يكفن من الزكاة الموتى ويقضى بها الدين عن الميت وباقي الفقهاء يخالفوننا فيه والحجة لأصحابنا مضافاً إلى إجماعهم قوله وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي آيَةٍ وجوه الصدقة التي ذكرناها ومعنى سبيل الله الطريق إلى ثواب الله والوصلة إلى التقرب إليه تعالى و لما كان ما ذكرنا مقرباً إلى الله وموصلاً إلى الثواب جاز صرفه فيه . فإن قيل المراد بقوله وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ما ينفق في جهاد العدو. قلنا كل هذا مما يوصف بأنه سبيل الله وإرادة بعضه لا يمنع من إرادة البعض الآخر. و قد روى مخالفوننا عن ابن عمر أن رجلاً أوصى بماله في سبيل الله فقال ابن عمر إن الحج من سبيل الله فاجعلوه فيه . - قرآن - ١٣٢-١٥٢- قرآن - ٣٥٦-٣٧٦ ورووا عن النبي ع أن الحج والعمرة من سبيل الله -رواية - ١-٢-رواية - ٢٣-٥٦

الباب الثالث في ذكر من يجب عليه الزكاة وذكر أحكام الزكاة كلها

إشارة

قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ. هذا وإن كان خطاباً للمؤمنين دون سائر الناس فلا يدل على أن الكافر غير متعبد به لأن الأمر المتوجه إليكم لا يكون نهياً لغيركم مع أن جميع المؤمنين لا يجب عليهم الزكاة وإنما تجب على من يكون حراً يملك النصاب مع شرائطها الأخر المذكورة وقد قال الله تعالى وَيَلْ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ -قرآن- ١٩-٨٠-قرآن- ٣٩٤-٣٤٦ [صفحة ٢٣١] فقد توعدهم على ترك الزكاة الواجبة عليهم لأنهم متعبدون بجميع العبادات ومعاقبون على تركها. قال الزجاج معناه ويل للمشركين الذين لا يؤمنون بأن الزكاة واجبة عليهم . وإنما خص الزكاة بالذكر تفرعاً لهم على شحهم الذي يأنف منه أهل الفضل والصحيح أنه عام في جميع ذلك وحسن الإحسان والإنعام يعلم على الجملة عقلاً. ولا زكاة واجب في صامت أموال الصبيان وتجب فيهما عدا ذلك من أنعامهم وغللتهم وثمارهم وبهذا نصوص عن آل محمد ع ويؤيدها قوله تعالى وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ فَخُوطِبَ بِالزَّكَاةِ مِنْ خُوطِبَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّبِي غَيْرُ مُخَاطَبٍ بِالصَّلَاةِ وَقوله خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَالصَّبِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّطْهِيرِ إِذْ لَا ذَنْبَ لَهُ وَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ. فأما زكاة حرثه ونعمه فمأخوذ من قوله وَ الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَتَنَاقِضُ وَلَا يَخْتَلِفُ مَعَانِيَهُ وَلَمْ يَكُنْ طَرِيقٌ إِلَى الْمَلَاءَمَةِ بَيْنَ مَعَانِيهِ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَعَ وفاق السنّة في ذلك له . وقوله أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ يَدْخُلُ فِيهِ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ وَغَيْرُهَا مِنْ أَنْوَاعِ النِّفْقَةِ. وقال عبيدة السلماني والحسن هي مختصة بالزكاة لأن الأمر على الإيجاب ولا يجب من الإنفاق على الكل إلا الزكاة. وقال الجبائي هي في التطوع لأن الفرض من الصدقة له مقدار من القيمة إن قصر كان ذنباً عليه إلى أن يؤديه على التمام . -قرآن- ٤٦٦-٥٠٤-قرآن- ٥٧٠-٦٢٧-قرآن- ٧٢٨-٧٦٧-قرآن- ٩٢٣-٩٥٦ [صفحة ٢٣٢]

فصل

وقوله وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ. عن علي ع والبراء والحسن وقتاده أنها نزلت لأن بعضهم كان يأتي بالحشف فيدخله في تمر الصدقة وقال ابن زيد الخيث الحرام . والأول أقوى والعموم يستغرقهما إلا أنه تعالى قال أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ قَالَ وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ يَعْنِي مِنَ الَّذِي كَسَبْتُمْ أَوْ أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَرْضِ وَالْحَرَامِ وَإِنْ كَانَ خَبِيثًا فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَنَافِي السَّبَبُ. فأما إذا كان مال المزكي كله رديئاً فجائز له أن يعطى منه ولا يدخل فيما نهى عنه لأن تقدير ما جعله الله للفقير في مال الغني تقدير حصّة الشريك فليس لأحد الشريكين أن يأخذ الجيد ويعطى صاحبه الرديء لما فيه من الوركس فإذا استوى في الرداءة جاز له إعطاء الزكاة من الرديء لأنه حينئذ لم يبخسه حقاً هو له كما يبخسه في الأول . ويقوى القول الأول قوله وَ لَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ لَأَنَّ الْإِغْمَاضَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الرَّدِيءِ دُونَ مَا هُوَ حَرَامٌ . والأجناس التسعة التي تجب فيها الزكاة تدخل تحت قوله أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ -قرآن- ٩-٥١-قرآن- ٢٣٨-٣٠٨-قرآن- ٣١٨-٣٦٠-قرآن- ٨٥٧-٩٠٢-قرآن- ١٠٢٠-١٠٤١ وقوله وَ لَا- تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ. عن علي ع والبراء والحسن وقتاده أنها نزلت لأن بعضهم كان يأتي بالحشف فيدخله في تمر الصدقة وقال ابن زيد الخيث الحرام . والأول أقوى والعموم يستغرقهما إلا أنه تعالى قال أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ قَالَ وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ يَعْنِي مِنَ الَّذِي كَسَبْتُمْ أَوْ أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَرْضِ وَالْحَرَامِ وَإِنْ كَانَ خَبِيثًا فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَنَافِي السَّبَبُ. فأما إذا كان مال المزكي كله رديئاً فجائز له أن يعطى منه ولا يدخل فيما نهى عنه لأن تقدير ما جعله الله للفقير في مال الغني تقدير حصّة الشريك فليس لأحد الشريكين أن يأخذ الجيد ويعطى صاحبه الرديء لما فيه من الوركس فإذا استوى في الرداءة جاز له إعطاء الزكاة من الرديء لأنه حينئذ لم يبخسه حقاً هو له كما يبخسه في الأول . ويقوى القول الأول قوله وَ

لَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهَا لَنْ إِغْمَاضَ لَا- يَكُونُ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الرَّدِيءِ دُونَ مَا هُوَ حَرَامٌ . وَالْأَجْنَاسُ التَّسْعَةُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ تَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَكَذَا الْأَجْنَاسُ الْخَمْسَةُ الَّتِي يَسْتَحِبُّ فِيهَا الزَّكَاةُ تَدْخُلُ تَحْتَهُ . -قرآن- ١-٤٩ و عَنْ الصَّادِقِ ع أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ لَهُمْ أَمْوَالٌ مِنْ رَبِّ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَتَصَدَّقُونَ مِنْهُ فَنَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَأَمَرَ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الطَّيِّبِ الْحَلَالِ -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-١٣٨ . فَعَلَيْكَ أَيُّهَا النَّازِرُ فِي كِتَابِي هَذَا أَنْ تَتَذَكَّرَ فَإِنَّ السَّنَةَ مِنْهَا جِيءَ وَمِنْهَا أُجِئَ وَبَيَّانُ الْكِتَابِ مِنَ السَّنَةِ .

فصل

وَقَوْلُهُ وَ لَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا تَتَصَدَّقُوا بِمَا لَا تَجِدُونَهُ مِنْ غَرَمَائِكُمْ إِلَّا بِالْمَسَامَحَةِ وَالْمَسَاهِلَةِ فَالْإِغْمَاضُ الْمَسَاهِلَةُ وَالْآخَرُ مَعْنَاهُ لَا تَتَصَدَّقُوا بِمَا لَا تَأْخُذُونَهُ إِلَّا أَنْ تَحْطُوا مِنَ الثَّمَنِ فِيهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الزَّجَّاجِ أَيْ لَسْتُمْ تَأْخُذُونَهُ إِلَّا بَوَكْسٍ فَكَيْفَ تَعْطُونَهُ فِي الصَّدَقَةِ . ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ غَنَى عَنْ صَدَقَاتِكُمْ يَقْبَلُهَا مِنْكُمْ وَيَحْمَدُكُمْ عَلَيْهَا وَيَجَازِيكُمْ عَلَيْهِ . ثُمَّ حَذَرَ مِنَ الشَّيْطَانِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ يَعِدُّكُمْ الْفَقْرَ بِتَأْدِيَةِ زَكَاتِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْإِنْفَاقِ مِنَ الرَّدِيءِ وَسَمَاءَ فَحْشَاءَ لِأَنَّ فِيهِ مَعْصِيَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعِدُّكُمْ أَنْ يَخْلِفَ عَلَيْكُمْ خَيْرًا مِنْ صَدَقَتِكُمْ وَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ اثْنَانِ مِنَ اللَّهِ وَاثْنَانِ مِنَ الشَّيْطَانِ . -قرآن- ٩-٥٤ وَقَالَ الصَّادِقُ ع لِلشَّيْطَانِ لِمَهُ وَلِلْمَلِكِ لِمَهُ فَلِمَهُ الشَّيْطَانُ وَعَدَهُ بِالْفَقْرِ وَأَمَرَهُ بِالْفَاحِشَةِ وَلِمَهُ الْمَلِكُ أَمَرَهُ بِالْإِنْفَاقِ وَنَهَاهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٣٤ . ثُمَّ ذَكَرَ تَعَالَى صِفَةَ الْإِنْفَاقِ وَرَغَبَ فِيهِ فَقَالَ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ -قرآن- ٤٥-٨٢ . ثُمَّ ذَكَرَ تَعَالَى صِفَةَ الْإِنْفَاقِ وَرَغَبَ فِيهِ فَقَالَ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ . اعْلَمْ أَنَّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ إِخْفَاؤُهَا أَفْضَلُ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الرِّيَاءِ وَالْمَفْرُوضِ لَا يَدْخُلُهُ الرِّيَاءُ وَيَلْحَقُهُ تَهْمَةُ الْمَنْعِ بِإِخْفَائِهَا فِإِظْهَارِهَا أَفْضَلُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكَذَا -قرآن- ١-٥٩ رَوَى عَنِ الصَّادِقِ ع أَنَّهُ قَالَ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ تَخْرُجُ عَلَانِيَةً وَتُدْفَعُ عَلَانِيَةً وَغَيْرُ الزَّكَاةِ إِنْ دَفَعَهُ سِرًّا فَهُوَ أَفْضَلُ -رواية- ١-٢-رواية- ٣١-١٠٩ . وَقِيلَ الْإِخْفَاءُ فِي كُلِّ صَدَقَةٍ مِنْ وَاجِبٍ وَغَيْرِهِ أَفْضَلُ عَنِ الْحَسَنِ وَهُوَ الْأَشْبَهُ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَعَلَيْهِ يَدْخُلُ أَخْبَارُنَا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ حَسَنٌ وَنَحْوُهُ أَنَّ إِظْهَارَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ أَفْضَلُ دَفْعًا لِلشَّبْهَةِ وَإِخْفَاءُ النَّوَافِلِ حَسَنٌ دَفْعًا لِلرِّيَاءِ . وَالزَّكَاةُ وَالصَّدَقَةُ يَتَدَاخَلُ مَعْنَاهُمَا وَإِنْ كَانَتِ الزَّكَاةُ وَضَعَتْ عَرَفًا أَوَّلًا فِي الْفَرَضِ وَالصَّدَقَةُ فِي النَّفْلِ وَالْإِبْدَاءُ الْإِظْهَارُ وَالْإِخْفَاءُ الْإِسْرَارُ . وَقَوْلُهُ فَنِعِمَّا هِيَ أَيْ نَعَمْ شَيْئًا إِبْدَائُهَا فَمَا نَكَرَهُ وَهِيَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ لِأَنَّهُ يَفْسِرُ الْفَاعِلَ الْمَضْمَرُ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي نَعَمْ وَالْإِبْدَاءُ هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ فَحُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ الْإِبْدَاءُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ مِثْلُ الصَّدَقَاتِ وَهُوَ هِيَ . -قرآن- ٣٤٨-٣٦٢

فصل

وَقَوْلُهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً عَنِ الصَّادِقِ ع نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنَادِيَهُ فَنَادَى فِي النَّاسِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الزَّكَاةَ كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمُ الصَّلَاةَ فَفَرَضَ عَلَيْكُمُ مِنَ الذَّهَبِ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-أَدَامَةُ دَارِدَ [صَفْحَةُ ٢٣٥] وَالْفِضَّةَ وَالْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَمِنَ الْحَنْظَلَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَعَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ ثُمَّ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَشَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِمُ الْحَوْلُ مِنْ قَابِلٍ فَصَامُوا وَأَفْطَرُوا فَأَمَرَ مَنَادِيَهُ فَنَادَى أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ زَكُوا أَمْوَالَكُمْ تَقْبَلُ صَلَاتَكُمْ قَالَ ثُمَّ وَجَّهَ عَمَالَ الصَّدَقَةِ -رواية- أَزْ قَبْلَ ٢٥٨ وَ قَدْ بَعَثَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع مُصَدِّقًا مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى بَادِيَتِهَا فَقَالَ لَهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ

و لا تؤثرن دنياك على آخرتك وكن حافظا لما أئتمنتك عليه راعيا لحق الله فيه حتى تأتي نادی بنی فلان فإذا قدمت فانزل بمائهم من غير أن تخالط أبايتهم ثم امض إليهم بسكينه ووقار حتى تقوم بينهم فتسلم عليهم ثم قل لهم يا عباد الله أرسلني إليكم ولى الله لأخذ منكم حق الله فى أموالكم فهل لله فى أموالكم حق فتؤدوه إلى ولىه فإن قال لك قائل لا فلا تراجع و إن أنعم لك منهم منعم فانطلق معه من غير أن تخيفه أو تعده إلا خيرا فإذا أتيت ماله فلا تدخله إلا بإذنه فإن أكثره له فقل يا عبد الله أتأذن لى فى دخول مالك فإن أذن لك فلا تدخل دخول متسلط عليه فيه و لا عنف به فاصدع المال صدعين ثم خيره فإن اختار فلا تعرض له فلا تزال كذلك حتى يبقى ما فيه وفاء لحق الله فى ماله فإذا بقى ذلك فاقبض حق الله منه فإن استقالك فأقله ثم اخلطها واصنع مثل الذى صنعت أولا حتى تأخذ حق الله فى ماله فإذا قبضته فلا توكل به إلا ناصحا شفيقا أميناً حفيظاً غير معنف بشيء منها ثم احذر ما اجتمع عندك من كل فاد إلينا نصيره حيث أمر الله فإذا انحدر بهار رسولك فأوعز إليه أن لا يحول بين ناقة و فضيلها و لا يفرق بينهما و لا يصير لبنها فيضر ذلك بولدها و لا يجهدنها ركوبا و ليعدل بينهما فى ذلك و ليوردهن كل ماء يمر به و لا يعدل بهن عن نبت الأرض إلى جواد الطريق حتى تأتينا سجاجا سمانا غير متعبات و لا مجهدات فنقسمهن على كتاب الله و سنه نبيه على -روایت- ۱-۲-روایت- ۳-ادامه دارد [صفحه ۲۳۶] أولياء الله فإن ذلك أعظم لأجرک -روایت- از قبل ۳۷. فقله خذ من أموالهم صدقة أمر منه تعالى بأخذ صدقاتهم على ماتقدم و فرض على الأمة حملها إليه لفرضه عليها طاعته و الإمام قائم مقامه فيما فرض على النبى ص من إقامة الحدود و الأحكام لأنه مخاطب بخطابه فى ذلك و لما وجد النبى كان الفرض حمل الزكاة إليه فلما غاب من العالم بوفاته صار الفرض حمل الزكاة إلى خليفته فإذا غاب الخليفة كان الفرض حملها إلى من نصبه فى مقامه من خاصته فإذا عدم السفراء بينه و بين رعيته وجب حملها إلى الفقهاء المأمونين من أهل ولايته لأن الفقيه أعرف بموضعها ممن لافقه له . -قرآن- ۸-۳۴

فصل

و قوله تعالى إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا قال المبرد يعنى أن السنة للمسلمين على الأهلة لا على ما يعده أهل الكتاب فسمى الله كل ثلاثين يوما أو تسعة وعشرين يوما عند تجدد رؤية الهلال بعد استسراة شهرا وسمى كل اثني عشر شهرا سنة و عاما و حولا- إذ كان لا ينتظم أمر الناس إلا بهذا الحساب و إجراء الأحوال على مقتضى هذا المثل فى جميع الأبواب . و لما كان سائر الأمم سوى العرب يجعلون الشهر ثلاثين يوما و السنة بحلول الشمس أول الحمل و ذلك إنما يكون بانقضاء ثلاثمائة و خمسة وستين يوما و ربع يوم و اليهود و النصارى عبادتهم المتعلقة بالأوقات تجرى على هذا الحساب بين الله أنه حكم بأن تكون السنة قمريه لا شمسية و أنه تعبد المسلمين بهذا فجعل حجتهم و أعيادهم و معاملاتهم و حساباتهم و وجوب الزكوات عليهم معتبرة بالقمر و شهوره -قرآن- ۱۶-۶۸ [صفحه ۲۳۷] لا بالشمس فإن كان مع الإنسان مال تام النصاب و حال عليه الحول يجب فيه الزكاة و حد حول الحول فيها أنه إذا استهل هلال الشهر الثانى عشر. و الأثمان و الأنعام لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول. فأما الغلات فوق الزكاة فيها حين حصولها بعد الحصاد و الجذاذ و تفصيل ذلك أن وقت وجوب الزكاة فى الغلات إذا كانت حبوبا إذا اشتدت و فى الثمار إذا بدا صلاحها. و على الإمام أن يبعث سعاته لحفظها فى الاحتياط عليها كما فعل رسول الله بخيبر. و وقت الإخراج إذا ديس الحب و نقى و صفى و فى الثمر إذا جفت و شمس و المراعى فى النصاب مجففا مشمسا. و قوله تعالى وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ - قرآن- ۵۵۶-۵۸۵ عن ابن عباس الزكاة العشر أو نصف العشر -روایت- ۱-۲-روایت- ۱۷-۴۳ و عن الصادق ع مما تنشر مما يعطى المساكين الضغث بعد الضغث و الجفنة بعد الجفنة -روایت- ۱-۲-روایت- ۱۹-۸۳. و عن السدى الآية منسوخة بفرض العشر

ونصف العشر لأن الزكاة لا تخرج يوم الحصاد ولأن هذه الآية مكّية وفرض الزكاة نزل بالمدينة و لما روى أن الزكاة نسخت كل صدقة وقال الرماني هذا غلط لأن يوم حصاده ظرف لحقه وليس بظرف لإيتاء الأمور به . وقوله ولا تُسرّفوا نهى عن وضع الزكاة في غير أهله وأن من أعطى زكاة ماله الفاسق والفاجر فقد أسرف ووجب عليه الإعادة - قرآن - ٢٥٣-٢٦٧ قال النبي ص المعتدى في الصدقة كمانعها - رواية - ١-٢-رواية - ١٨-٤٥ والإسراف مجاوزة حد الحق وهو يكون [صفحته ٢٣٨] بالتفريط والإفراط والتقصير والزيادة. والخطاب لأرباب المال وقيل للسلطان وقيل خطاب للجميع وهو أعم فائدة. وروى عن ثابت بن قيس بن شماس أنه كان له خمسمائة رأس نخلة فصرمها وتصدق بها ولم يترك لأهله منها شيئا فنهى الله عن ذلك وبين أنه سرف ولذلك قال ع ابدأ بمن تعول - رواية - ١-٢-رواية - ١٨-٣٤ . والآية الأولى تدل على أن الواجب تعليق الأحكام المتصلة بالشهور والسنين من عبادات وغيرها بهذه الأشهر دون الشهور التي تعتبرها العجم والروم فمن هذا الوجه تعليق الصيام وأخذ الجزية وغيرها بحثول هذا الحول يؤيده قوله منها أربعة حُرِّمَ والعدة اسم المعدود. - قرآن - ٢٣٠-٢٥١

فصل

وقوله تعالى وَ مَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ أَى مَا تُنْفِقُوا فِي وَجوه البر من مال فلأنفسكم ثوابه ثم قال وَ مَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ أَخْبَرَ تعالى عن صفة المؤمنين أنهم لا ينفقون إلا طلبا لرضا الله وقيل معناه النهى وإن كان ظاهره الخبر أى لا تنفقوا إلا طلبا لرضا الله . ثم قال لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قِيلَ هُوَ بَدَل من قوله فَلَأَنْفُسِكُمْ - قرآن - ١٦-٥٥-قرآن - ١١٧-١٦٠- قرآن - ٣١١-٣٥٩-قرآن - ٣٨١-٣٩٤ [صفحته ٢٣٩] والأحسن أن يكون العامل محذوفا أى النفقة المذكورة للفقراء الذين حبسوا ومنعوا في طاعة الله إما لخوف العدو وإما للمرض والفقر وإما للإقبال على العبادة. ثم وصفهم بقوله يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا. ثم حث الناس عليها فقال الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً أَى ينفقون على الدوام إذ لا وقت سواها فلهم أَجْرُهُمَآتَى بالفاء ليدل على أن الأجر من أجل الإنفاق في طاعة الله . ثم عقب بآية الربا ثم قال وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ أَى إِنْ وَقَعَ فِي غَرْمَائِكُمْ فَقَرِّضُوا إِلَى وَقْتِ يَسَارِهِ - قرآن - ١٧٣-٢٧١-قرآن - ٢٩٨-٣٦٩-قرآن - ٤٠٩-٤٢٤-قرآن - ٥١٦-٥٣٨ وقال الصادق ع في حد هذا الإعسار وهو أن لم يقدر على ما يفضل عن قوته وقوت عياله على الاقتصاد وهو واجب في كل دين - رواية - ١-٢-رواية - ٣-١٢٥ وقال الباقر ع إلى مَيْسَرَةٍ معناه إلى أن يبلغ خبره الإمام فيقضى عنه من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في معروف - رواية - ١-٢-رواية - ١٩-١٢٣ وَ أَنْ تَصَدَّقُوا أَى أَنْ تَصَدَّقُوا عَلَى الْمُعْسَرِ بما عليه من الدين خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الخير من الشر فإن كان الدين على والدك أو على والدتك أو ولدك جاز أن تقضيه عنهم من الزكاة وإن لم يجز إعطاء الزكاة إياهم . وقوله الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنَّا وَلَا أَذِفَالَمَنْ هُوَ ذَكَرَ مَا يَنْقُصُ الْمَعْرُوفَ بِأَنْ يَقُولَ أَحْسَنْتَ إِلَى فَلَانٍ وَأَغْنَيْتَهُ - قرآن - ١-١٧-قرآن - ٦٣-٩٥-قرآن - ٢٣١-٣٢٩ [صفحته ٢٤٠] ونحوه والأذى أن يقول أنت أبدا فقير ومن أبلاني بك وأراحني الله منك . ثم قال لَا تُبْطِلُوا صِدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ فَالْمَنَاقِ وَالْمَنَانُ يَفْعَلَانِ لغير وجه الله فلا يستحقان عليه ثوابا ولا دليل فيها على أن الثواب الثابت يزول بالמן . أما قوله يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينِ فَقَالَ السَّادِي الآية وأردت في الزكاة يستحب سان مصارف الزكاة والأظهر أن المراد به نفقة التطوع على من لا يجوز وضع الزكاة عنده ولمن يجوز وضع الزكاة عنده فهي عامة في الزكاة المفروضة وفي التطوع لأنه لا دليل على نسخها. والآية نزلت في عمرو بن الجموح كان شيخا كبيرا ذا مال قال يا رسول الله بماذا أتصدق وعلى من أتصدق . ثم قال وَ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ - قرآن - ٨٦-١٦٨-قرآن - ٢٩٧-٣٦٧-

قرآن-٧٠٧-٧٥١ عن الباقر ع العفو هاهنا مافضل عن قوت السنه -روایت-١-٢-روایت-١٦-٤٩ و عن الصادق ع العفو الوسط
أى لا إقتار ولا إسراف -روایت-١-٢-روایت-١٩-٥٤

فصل

وقوله الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ نزلت في -قرآن-٩-٧٤ [صفحه ٢٤١] بحباب لأنه أتى النبي ع بصاع من تمر وقال يا رسول الله إني عملت في النخل بصاعين فتركت للعيال صاعا وأهديت لله صاعا فقال المنافقون إن الله لغنى عما أتى به . والمتطوع المتنفل من طاعة الله ما ليس بواجب . وقوله وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ أَكْثَرُ الْمَفْسِرِينَ والعلماء على أن الوعيد يتناول مانع الزكاة الواجبة لأن جمع المال ليس بمحظور وبعد إخراج حق الله منه فحفظه إليه إن شاء أحرزه بالدفن في الأرض أو بالوضع في الصندوق . -قرآن-٢٢٩-٢٧١ وقال النبي ع ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاة كنزه إلا جىء بكنزه يوم القيامة فتحمى به جنبه وجبينه لعبوسه وازوراره وجعل السائل والساعي وراء ظهره -روایت-١-٢-روایت-٢٠-١٥٩ . وروى ابن مهريز في تفسيره أن سائلا سأل أباذر وهو بالريذة ما أنزلك هذا المنزل فقال كنا بالشام فسألني معاوية عن هذه الآية أهى فينا أم في أهل الكتاب فقال قلت فينا وفيهم فقال معاوية بل هى فى أهل الكتاب ثم كتب إلى عثمان أن أباذر يطعن فينا فاستقدمني عثمان المدينة فلما أقبلت قال تنح قليلا فتنحيت إلى منزلى هذا. [صفحه ٢٤٢] وعن الصادق ع من منع الزكاة سأل الرجعة عند الموت وهو قول الله تعالى حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ -روایت-١-٢-روایت-١٩-١٧٢

باب ذكر الخمس وأحكامه

إشارة

قال الله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ. الغنيمه مأخذ من أموال أهل الحرب من الكفار بقتال وهى هبة من الله للمسلمين . والخمس يجب فيها و فى كل فائده تحصل للإنسان من المكاسب وأرباح التجارات و فى الكنوز والمعادن والغوص و غير ذلك وهى خمسة وعشرون جنسا و كل واحد منها غنيمه فإذا كان كذلك فلا استدلال يمكن عليها كلها بهذه الآية ويدل عليها جملة قوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ. ووقت وجوب الخمس فيه وقت حصوله لا يراعى فيه حثول الحول ولا النصاب الذى فى الزكاة إلا فى شيئين منها أحدهما الكنوز فإنه يراعى فيها النصاب الذى يجب فيه زكاة الأثمان والثانى الغوص فإنه يراعى فيه مقدار دينار و ماعداهما لا يعتبر فيه مقدار والتقدير واعلموا أن ما غنمتموه ما نصب اسم أن وغنمتم صلته . وقوله فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ أى فأمره وشأنه أن الله خمسه فما بمعنى الذى -قرآن-١٩-١٥٥ -قرآن-٤٨٦-٥٥١ -قرآن-٨٧٣-٨٩٤ [صفحه ٢٤٣] ولا يجوز أن يكتب إلامفصولا- لأن كتبه موصولا يوجب كون ما كافه على ما عليه عرف أهل اللغة والنحو. وقال الشيخ المفيد الخمس يجب فى المعدن إذا بلغ الموجود منه مبلغا قيمته مائتا درهم وبذلك نصوص عن أئمة آل محمد ع ويؤيد ذلك قوله وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ و ما وجد فى المعدن فهو من الغنائم بمقتضى العرف واللسان . -قرآن-٢٣٩-٢٩٨

و أما قسمة الخمس فهو عندنا على ستة أقسام على ما ذكره الله سهم لله وسهم لرسوله وهذان مع سهم ذى القربى القائم مقام النبى ص ينفقهما على نفسه و أهل بيته من بنى هاشم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل كلهم من أهل بيت الرسول ع لا يشركهم فيها باقى الناس لأن الله عوضهم ذلك عما أباح لفقراء سائر المسلمين ومساكينهم وأبناء سبيلهم من الصدقات الواجبة المحرمة على أهل بيت النبى ص و هو قول زين العابدين والباقر ع روى الطبرى بإسناده عنهما. واعلم أن الفقير إذا أطلق مفردا دخل فيه المسكين وكذا لفظ المسكين إذا أطلق مفردا دخل فيه الفقير لأنهما متقاربان فى المعنى و لم يذكر فى آية الخمس الفقراء كما جمع الله فى آية الزكاة بينهما لأن هناك لهما سهمان من ثمانية أسهم وها هنا أفرد لفظ المساكين وأراد بهم من له شىء لا يكفيه و من لا شىء له ولكليهما سهم واحد من ستة أسهم . [صفحہ ۲۴۴]

و قوله و اليتامى و المساكين و ابن السبيل قال المغربى حاكيا عن الصابونى إن هؤلاء الثلاث الفرق لا يدخلون فى سهم ذى القربى و إن كان عموم اللفظ يقتضيه لأن سهامهم مفردة و هو الظاهر من المذهب . وإفراد لفظ ذى من ذى القربى دون أن يكون ذوى القربى على الجمع يحقق ما ذكرناه أنه للإمام القائم مقام الرسول ص . والذين يستحقون الخمس عندنا من كان من ولد عبدالمطلب لأن هاشما لم يعقب إلا منه من الطالبين والعباسيين والحارثيين واللهيبين فأما ولد عبدمناف من المطلبين فلا شىء لهم منه . -قرآن- ۹-۵۲ و عن ابن عباس الخمس يقسم خمسة أقسام فسهام الله وسهم رسوله واحد -روایت- ۱-۲-روایت- ۱۹-۷۴ و قال قوم يقسم أربعة أقسام سهم لبنى هاشم وثلاث للذين ذكرهم الله بعد ذلك من سائر المسلمين ذهب إليه الشافعى و قال أهل العراق يقسم ثلاثة أقسام لأن سهم الرسول صرف الأئمة الثلاثة إلى الكراع والسلاح و قال مالك يقسم على ما ذكره الله و قال أبو العالية و هو رجل من صلحاء التابعين يقسم على ستة أقسام فسهام الله للكعبة والباقي لمن ذكر بعد ذلك .

و عن ابن عباس ومجاهد ذو القربى بنو هاشم -روایت- ۱-۲-روایت- ۲۶-۴۷ و قد بينا أن المراد بذى القربى من كان أولى من أهل بيته فى حياته و بعد النبى هو القائم مقامه و به قال على بن الحسين ع فى رواياتهم و قال الحسن وقتادة سهم الله ورسوله وسهم [صفحہ ۲۴۵] ذى القربى لولى الأمر من بعده و هو مثل مذهبننا. واليتيم هو من مات أبوه و هو صغير و لم يبلغ و ابن السبيل هو المنقطع به فى سفره سواء كان له فى بلده يسار أو لم يكن و لا يجب أن يكون له فى بلده يسار وانقطع به فى السفر لأن ذلك لا يقتضيه كلمة الأصل التى هى ابن السبيل و لا تفسيره الذى هو المنقطع به لأن المسافر إنما قيل له ابن السبيل لأن السبيل أخرجه إلى هذا المستقر كما أخرجه أبوه إلى مستقره لقى محتاجا والمنقطع به هو الذى نفذ ماعنده بل ضاع منه أو قطع به الطريق أو لغير ذلك سواء كان ماعنده قليلا أو كثيرا وسواء كان من ورائه شىء أو لم يكن . و ذكر الشيخ فى المبسوط أن ابن السبيل على ضربين أحدهما المنشئ للسفر من بلده الثانى المجتاز بغير بلده وكلاهما مستحق للصدقة عند أبى حنيفة والشافعى و لا يستحقها إلا المجتاز عند مالك و هو الأصح لأنهم ع فسروه فقالوا هو المنقطع به و إن كان فى بلده ذا يسار فدل ذلك على أنه المجتاز و

قد روى أن الضيف داخل فيه والمنشئ للسفر من بلده إذا كان فقيرا جاز أن يعطى من سهم الفقراء دون سهم ابن السبيل . ثم قسم السفر إلى طاعة ومعصية قال فإذا كان طاعة أو مباحا استحق بهما الصدقة ولا يستباح بسفر المعصية الصدقة ثم قال فابن السبيل متى كان منشئا للسفر من بلده و لم يكن له مال أعطى من سهم الفقراء عندنا و من سهم ابن السبيل عندهم و إن كان له مال لا يدفع إليه لأنه غير محتاج بلا خلاف و إن كان مجتازا بغير بلده و ليس معه شيء دفع إليه و إن كان غنيا في بلده لأنه محتاج في موضعه . هذا كلامه في باب الزكاة والصحيح أن المنشئ من بلده للسفر ليعطى شيئا في بلد آخر لا مانع من أن يدفع إليه من سهم ابن السبيل مقدار ما يوصله إلى بلده . [صفحہ ۲۴۶]

فصل

قال المرتضى رضى الله عنه إن تمسك الخصم بقوله و اعلّموا أنّما غنمتم من شيء فإنّ لله خمسته و للرّسول و لذى القربى و قال عموم الكلام يقتضى ألا يكون ذو القربى واحدا وعموم قوله و اليتامى و المساكين و ابن السبيل يقتضى تناوله لكل من كان بهذه الصفات و لا يختص بنى هاشم ومذهبكم يخالف ظاهر الكتاب لأنكم تخصون الإمام بسهم ذى القربى و لا تجعلونه لجميع قرابة الرسول من بنى هاشم و تقولون إن الثلاثة الأسهم الباقية هي ليتامى آل محمد و مساكينهم و أبناء سبيلهم و لا تعدونهم إلى غيرهم ممن استحق هذا الاسم و هذه الأوصاف . و أجاب عنه فقال ليس يمتنع تخصيص مآثره العموم بالأدلة على أنه لا خلاف بين الأمة في تخصيص هذه الظواهر لأن ذا القربى عام و قد خصوه بقربى النبى ع دون غيره و لفظ اليتامى و المسكين و ابن السبيل عام فى المشرك و الذمى و الغنى و الفقر و قد خصته الجماعة ببعض من له هذه الصفة على أن من ذهب من أصحابنا إلى أن ذا القربى هو الإمام القائم مقام النبى خاصة وسمى بذلك لقربه منه نسبا و تخصصا فالظاهر معه لأن قوله لذى القربى وحده و لو أراد الجمع لقال ذوى القربى فمن حمل ذلك على الجمع فهو مخالف للظاهر. فأما الاستدلال بأن ذا القربى فى الآية لا يجوز أن يحمل على جميع ذوى القربيات من بنى هاشم فإن ما عطف على ذلك من اليتامى و المساكين و ابن السبيل إذا يلزم أن يكونوا غير الأقارب لأن الشيء لا يعطف على نفسه فضعيف و ذلك غير لازم لأن الشيء و إن لم يعطف على نفسه فقد يعطف صفة على أخرى و الموصوف واحد. -قرآن- ۵۳-۱۴۴-قرآن- ۲۱۱-۲۵۴-قرآن- ۱۰۱۱-۱۰۲۴ [صفحہ ۲۴۷]

فصل

والفىء ما أخذ بغير قتال فى قول عطاء و السائب و سفيان الثورى و هو قول الشافعى و هو اختيارنا و قال قوم الغنيمه و الفىء واحد. و قوله تعالى و اعلّموا أنّما غنمتم إلى آخر الآية ناسخ للآية التى فى الحشر من قوله ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله و للرّسول و لذى القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل قالوا لأن الله بين فى آية الغنيمه أن الأربعة الأخماس للمقاتلة وخمسها للرسول ولأقربائه و فى آية الحشر كلها له و على القول الأول لا يحتاج إلى هذا لأنه الفىء. و عندنا الفىء للإمام خاصة يفرقه فيمن يشاء يضعه فى مؤنة نفسه وذى قرابته و اليتامى و المساكين و ابن السبيل من أهل بيت النبى ص ليس لسائر الناس فيه شيء. وكذلك قيل فى قوله تعالى إنّ الله يأمر بالعدل و الإحسان و إيتاء ذى القربى إن الأمر فيه بإعطاء ذى القربى هو أمر بصله قرابة النبى ع و هم الذين أرادهم الله بقوله فإنّ لله خمسته و للرّسول و لذى القربى -قرآن- ۱۴۳-۱۶۹-قرآن- ۲۲۱-۳۵۴-قرآن- ۷۱۴-

روى أنه لما نزل قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فليله -رواية- ١-٢-رواية- ٧-إداهه دارد [صفحه ٢٤٨] و للرسول و لذى القربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل الآية قال رسول الله ص لجبرئيل لمن هذا الفى فأنزل الله قوله و آت ذا القربى حقه فاستدعى النبى ص فاطمة ع فأعطاها فدكا وسلمها إليها فكان وكلاؤها فيها طول حياة النبى من عند نزولها فلما مضى رسول الله أخذها أبوبكر و لم يقبل بيتنها و لاسمع دعواها فطالبت بالميراث لأن من له حق إذا منع من وجه جاز له أن يتوصل إليه بوجه آخر فقال لها سمعت رسول الله يقول نحن معاشر الأنبياء لانورث ما تركناه صدقة فمنعها الميراث بهذا الكلام -رواية- از قبل- ٥٢٥ وروى على بن أسباط قال لما ورد أبو الحسن موسى ع على المهدي الخليفة وجده يرد المظالم فقال ما بال مظلمتنا لا ترد فقال ما هي يا أبا الحسن فقال إن الله لما فتح على نبيه فدكا و ماوالاها و لم يوجف عليها بخيل و لاركاب فأنزل الله على نبيه و آت ذا القربى فلم يدر رسول الله من هم فراجع فى ذلك جبريل فسأل الله عن ذلك فأوحى الله إليه أن ادفع فدكا إلى فاطمة فدعاها رسول الله فقال لها يا فاطمة إن الله أمرنى أن أدفع إليك فدكا فقالت قد قبلت يا رسول الله من الله ومنك فلم يزل وكلاؤها فيها حياة رسول الله فلما ولى أبوبكر أخرج عنها وكلاءها فأتته فسألته أن يرد عليها فقال اثبتني بأسود أو أحمر فجاءت بأمر المؤمنين و الحسن و الحسين وأم أيمن فشهدوا لها فكتب بترك التعرض فخرجت و الكتاب معها فلقبها عمر فقال ما هذا معك يا بنت محمد قالت كتاب كتبه لى ابن أبى قحافة قال فأرينه فأبت فانتزعه من يدها فنظر فيه ثم تفل فيه ومحا وخرقه و قال هذا لأن أباك لم يوجف عليه بخيل و لاركاب وتركها ومضى فقال له المهدي حدها فحدها فقال هذا كثير وأنظر فيه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-١٠٠٠ . [صفحه ٢٤٩]

و قوله تعالى يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله و الرسول -قرآن- ١٦-٧٧ وروى عن الباقر والصادق ع أن الأنفال كل ما أخذ من دار الحرب بغير قتال إذا نجلي أهلها عنها -رواية- ١-٢-رواية- ٣١-١٠٠ . وقسمها الفقهاء فيا وميراث من لا وارث له و غير ذلك مما هو مذكور فى كتب الفقه . و هو لله وللرسول وبعده للقاتم مقامه يصرف حيث يشاء من مصالح نفسه و من يلزمه مؤنته ليس لأحد فيه شىء . وقالوا كانت غنائم بدر للنبى ع خاصة فسألوه أن يعطيهم . و فى قراءة أهل البيت يسئلونك الأنفال فأنزل الله قوله قل الأنفال لله و الرسول ولذلك قال تعالى فاتقوا الله و أصلحوا ذات بينكم و لوسألوه عن موضع الاستحقاق لم يقل فاتقوا الله و قد اختلفوا فى ذلك اختلافا شديدا والصحيح ما ذكرناه . و قال قوم نزلت فى بعض أصحاب النبى سألوه من المغنم شىئا قبل القسمة فلم يعطه إياها فجعل الله جميع ذلك للنبى ع و كان نفل قوما و قال آخرون لو أردنا لأخذنا فأنزل الله الآية يعلمهم أن ما فعل فيها رسول الله ماض و قال معنى عن معنى من و كان ابن مسعود يقرأ يسئلونك الأنفال . -قرآن- ٣١١-٣٤٤-قرآن- ٣٦٤-٤٠٦-قرآن- ٤٤٦-٤٦١ [صفحه ٢٥٠] و قال الحسن قال النبى ع أيما سرية خرجت بغير إذن إمامها فما أصابت من شىء فهو غلول -رواية- ١-٢-رواية- ٣٢-٩٣ . واختلفوا هل لأحد بعد النبى أن ينفل فقال جماعة من الفقهاء واختاره الطبرى أن للأئمة أن يتأسوا بالنبى فى ذلك . وذات بينكم قال الزجاج أراد الحال التى ينصلح بها أمر المسلمين . -قرآن- ١١٩-١٣١

و أما قوله ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى وأوله ما أفاء الله على رسوله منهم يعني من اليهود والذين أجلاهم من بنى النضير وإن كان الحكم سائرا في جميع الكفار إذا كان حكمهم حكمهم . والفىء رد ما كان للمشركين على المسلمين بتمليك الله إياهم على ما شرط فيه وقال عمر الفىء مال الخراج والجزية وقيل هو كل مارجع من أموال الكافرين إلى المؤمنين فمنه غنيمه و غير غنيمه . و الذى نذهب إليه أن مال الفىء غير مال الغنيمه فالغنيمه كل ما أخذ بالسيف من دار الحرب عنوة على ما قدمناه والفىء كل ما أخذ من الكفار بغير قتال أو انجلى أهلها و كان ذلك للنبي ع وهى لمن قام مقامه ومال بنى النضير كان له ع لأنه لما نزل المدينة عاقده على أن لا يكونوا لا عليه ولا له ثم نقضوا العهد وأرادوا أن يطرحوا عليه حجرا حين مشى النبي إليهم يستعين بهم فأجلاهم الله عن منازلهم . وما أفاء الله يعني مارجعه الله على رسوله منهم يعنى من بنى النضير فهو له يفعل فيه ما يشاء وليس فيه لأحد حظ . قرآن- ١٣- ١٠١- قرآن- ١٠٨- ١٤٨- قرآن- ٨٦٣- ٨٧٨ و قال النبي ص أيما قرية فتح الله ورسوله بغير قتال فهي لله -رواية- ١- ٢-رواية- ٢٠-ادامه دارد [صفحه ٢٥١] ولرسوله وأيما قرية فتحها المسلمون عنوة فإن لله خمسها وللرسول ولأقربائه و ما بقى غنيمه لمن قاتل عليها إذا كان يصح نقله إلى دار السلام فإن لم يمكن نقله فهو لبيت المال . ثم قال فما أوجفتُم عليه من خيل ولا ركابيعني لم يوجفوا على ذلك بخيل ولا ركاب وإنما جلوا عن الرعب و لم يكن هناك قتال . ثم بين المستحق لذلك فقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى يعني قرى بنى النضير فلله وللرسول ولذي القربى يعني من أهل بيته و ظاهره يقتضى أنه لهؤلاء سواء كانوا أغنياء أو فقراء ثم بين لم فعل ذلك فقال كى لا يكون دوله بين الأغنياء منكم فالدولة نقل النعمة من قوم إلى قوم . ثم قال و ما آتاكم الرسول فخذوه أى ما أعطاكم الرسول من الفىء فخذوه وارضوا به فإن مال بنى النضير للنبي ص فإنه فىء لا غنيمه والنبي ع إنما وضعه فى المهاجرين إذا كان بهم حاجة و لم يعط الأنصار إلا أبادجانه وسهل بن حنيف لفقرهما وإنما وضعه فى المذكورين للفقر لا من حيث كان لهم نصيب و هولمن قام مقامه من الأئمة -رواية- از قبل ٩٨٢ . و قوله للفقراء ليست اللام للتمليك والاستحقاق وإنما هل للتخصيص من حيث تبرع النبي ع بشىء منه لهم كما تقدم بل اللام يتعلق بمعنى الكلام فى قوله ما آتاكم الرسول أى ما آتاكم الرسول إيتاء للفقراء و من قال للفقراء بدل من قوله لذي القربى يغفل عن سبب نزول الآية . و أما قوله و الذين تبوءوا الدار فمبتدأ وخبره يحبون وكذا الذين جاؤمبتدأ وخبره يقولون فلاتتوهم أن هؤلاء كلهم مشتركون فى ذلك الفىء كما يدعيه المخالفون -قرآن- ١٠- ٢٠- قرآن- ١٦٣- ١٨٢- قرآن- ٢٢٩- ٢٣٩- قرآن- ٢٥٤- ٢٦٧- قرآن- ٣٠٥- ٣٣٣- قرآن- ٣٤٧- ٣٥٥- قرآن- ٣٦١- ٣٧٦- قرآن- ٣٨٩- ٣٩٨ [صفحه ٢٥٢]

باب زكاة الفطرة

إشارة

كل آية دلت على زكاة المال تدل على زكاة الرءوس لعمومها ولنفقد الاختصاص و قد روى عن آل محمد ع أن قوله تعالى قد أفلح من تزكى المراد به زكاة الفطرة و فيها نزلت خاصة -رواية- ١- ٢-رواية- ٢٧- ١٠٦ فمن ملك قبل أن يهل شوال بلحظة نصابا وجب عليه إخراج الفطرة . وقوله و ذكر اسم ربّه فصليا إشارة إلى صلاة العيد و ذلك لأن إخراج الفطرة يجب يوم الفطر

قبل صلاة العيد على ما بدأ الله به في الآية. وقال العلماء والمفسرون كل موضع من القرآن يدل على الصلوات الخمس وزكاة الأموال فذكر الصلاة فيه مقدم كقوله أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وقدم الزكاة في هذه الآية على الصلاة فقال قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى علما أن تلك الزكاة زكاة الفطرة وأن تلك الصلاة صلاة العيد. ويحتاج في زكاة الفطرة إلى معرفته خمسة أشياء من تجب عليه ومتى تجب و ما ألذى يجب وكم يجب و من يستحقها ويعلم تفصيلها من سنة النبي ع وقديينها بقوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ. وتجب الفطرة على كل حر بالغ مالک لما يجب فيه زكاة المال ويلزمه أن يخرجها عن نفسه و عن جميع من يعوله حتى فطرة خادمة زوجته لقوله وَ عَاشَتْ زَوْجُهُنَّ -قرآن- ٧٤-١٠٢-قرآن- ٣٢٤-٣٥٩-قرآن- ٤٠٤-٤٥٦-قرآن- ٦٧٥-٧٤٠-قرآن- ٨٧٩-٨٩٢ فمن ملک قبل أن يهل شوال بلحظة نصابا وجب عليه إخراج الفطرة. وقوله وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى إشارة إلى صلاة العيد وذلك لأن إخراج الفطرة يجب يوم الفطر قبل صلاة العيد على ما بدأ الله به في الآية. وقال العلماء والمفسرون كل موضع من القرآن يدل على الصلوات الخمس وزكاة الأموال فذكر الصلاة فيه مقدم كقوله أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وقدم الزكاة في هذه الآية على الصلاة فقال قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى علما أن تلك الزكاة زكاة الفطرة وأن تلك الصلاة صلاة العيد. ويحتاج في زكاة الفطرة إلى معرفته خمسة أشياء من تجب عليه ومتى تجب و ما ألذى يجب وكم يجب و من يستحقها ويعلم تفصيلها من سنة النبي ع وقديينها بقوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ. وتجب الفطرة على كل حر بالغ مالک لما يجب فيه زكاة المال ويلزمه أن يخرجها عن نفسه و عن جميع من يعوله حتى فطرة خادمة زوجته لقوله وَ عَاشَتْ زَوْجُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وهذا من المعروف فإن أهل شوال وزوجته المدخول بهامقيمة على النشوز لم يلزمه فطرتها والمرأة الموسرة إذا كانت تحت معسر لا يلزمها فطرة نفسها وتسقط عن الزوج لإعساره و لو قلنا إنها إذا ملكت نصابا وجب عليها الفطرة كان قويا لعموم الخبر إذا كان الحال هذه . والفطرة صاع من أحد أجناس ستئ الحنطة والشعير والتمر والزبيب والأرز والأقط. ولا يجوز أن يخرج صاع من جنسين ويجوز إخراج قيمته ولا يجوز إخراج المسوس والمدود منها لقوله تعالى وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ -قرآن- ١-١٣-قرآن- ٤٥٢-٤٩٤ قال الصادق ع تمام الصوم إعطاء الزكاة يعنى الفطرة كالصلاة على النبي وآله من تمام الصلاة و من صام و لم يؤدها فلا صوم له إذا تركها متعمدا و من صلى و لم يصل على النبي وآله فلا صلاة له إن الله تعالى بدأ بها قبل الصلاة فقال قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٢٩٢ . ويمكن أن يقال إن هذا فمن صام واعتقد أن الفطرة لا تجب عليه و على وجه و كان ابن مسعود يقول رحم الله امرأ تصدق ثم صلى ويقرأ هذه الآية.

فصل

فإن قيل روى في قوله قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى عن ابن عمر و أبي العالية -قرآن- ٢٥-٤٧ [صفحة ٢٥٤] وعكرمة و ابن سيرين أنه أراد صدقة الفطرة وصلاة العيد وكيف يصح ذلك والسورة مكية و لم يكن هناك صلاة عيد و لا زكاة فطرة. قلنا يحتمل أن يكون نزلت أوائلها بمكة وختمت بالمدينة. قال تعالى فَلَا صِدْقَ وَ لَا صِيْلَى أَى لم يتصدق و لم يصل لكن كَذَّبَ اللَّهُ وَ تَوَلَّى عن طاعته وكأنه في زكاة الفطرة لأنه ابتداء بذكر الصدقة ثم بالصلاة على ما قدمنا والصدقة العطية للفقير. وقال تعالى وَ مَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ والشح منع الواجب في الشرع وكذا البخل قال الله تعالى سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ -قرآن- ١٩١-٢١٣-قرآن- ٢٣٨-٢٤٨-قرآن- ٢٥٥-٢٦٤-قرآن- ٣٨٢-٤٣٥-قرآن- ٤٩٦-٥٢٥ وقال النبي ص إنه شجاع أقرع طوقوا به رواه أبو جعفر ع -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٦٤

قال الله تعالى حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ والجزية عبارة -قرآن- ١٩-٦٧ [صفحة ٢٥٥] شرعية عن حق مخصوص يؤخذ من أهل الكتاب ليقروا على دينهم كما أن المأخوذ من أموال المسلمين على جهة الطهر يسمى زكاة وكلاهما اسم شرعى. والمعنى أن ذلك إذا أدوه أغنى عنهم لاجتزاء للمؤمنين لهم منهم والإبقاء به على دمائهم مأخوذة من قولهم هذا الشيء يجزى عن فلان أى يغنى عنه ويكفى. وقد طعن الدهرية فى أمر الجزية وأخذها وإبقاء العاصى على كفره لهذا النفع اليسير من جهته فكأنه إجازة الكفر لأجل الرشوة المأخوذة من أهل الذمة. الجواب لم تؤخذ الجزية للرضا بالكفر وفيه وجه حسن وهو أن إبقاءه أحسن فى العقل من قبله لأن الفرض بتكليفه نفعه وهو مادام حيا فعلى حد الرجاء من التوبة والإيمان بأن يتذكر ما غفل عنه وإذا قتل فقد انقطع الرجاء وهم أهل الكتاب يوحدون الله باللسان بخلاف الكافر الحربى فإن الحكمة تقتضى قتله إلا أن يسلم وإذا أخذ الجزية من هؤلاء وبقوا ربما يكون سببا للإيمان وذو النفس الدنية ربما يفادى من ذهاب المال عنه الدخول فى الدين وفيه منفعة المؤمنين جملة وعلى أهل الذمة إهانته فالطعن ساقط.

قيل إن قوله تعالى وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا نزلت فى أهل الذمة ثم نسخها قوله قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ فوجب الجزية على أهل الكتاب من الرجال البالغين. والفقير الذى لا شىء معه يجب عليه الجزية لأنه لا دليل على إسقاطها منه -قرآن- ٢٢-٤٧-قرآن- ٨٢-٣٠٤ [صفحة ٢٥٦] وعموم الآية يقتضيه فإذا لم يقدر على أدائها كانت فى ذمته فإذا استغنى أخذت منه من يوم ضمنها. وبديل العقل تسقط من مجانيهم ونواقصى العقول منهم. و ما للجزية حد لأنه من كل إنسان منهم ماشاء على قدر ماله ومما يطيق إنما هم قوم فدوا أنفسهم من أن يستعبدوا أو يقتلوا فتؤخذ منهم على قدر ما يطيقون حتى يسلموا فإن الله قال حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ فمما يؤخذ منه فإذا وجد ذلا يسلم الجزية بيده صاغرا وإنما على طريق الإذلال بذلك وقابضها منه يكون قاعدا تألم لذلك يسلم. وقوله تعالى فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ يَدِينُ عَلَى أَنْ مِنْ وَجبت عليه الجزية وحل الوقت فأسلم قبل أن يعطيها سقطت عنه ولم يلزمه أدائها لأن ذلك على العموم. وأما عقد الجزية فهو الذمة ولا يصح لإبشرطين التزام الجزية وأن يجرى عليهم أحكام المسلمين من غير استثناء فالتزام الجزية وضمانيها لا بد منه لقوله قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ إِلَى قوله حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ وحقيقته الإعطاء هو الدفع غير أن المراد هاهنا هو الضمان وإن لم يحصل الدفع. وأما التزام أحكامنا عليهم فلا بد منه وهو الصغار المذكور فى الآية ففى الناس من قال الصغار هو وجوب جرى أحكامنا عليهم ومنهم من قال الصغار أن تؤخذ الجزية منه قائما والمسلم جالس عن خشوع وضراعة وذل واستكانة من الذمى وعن يد من المسلمين ونعمة منهم عليهم فى حقن دمائهم وقبول الجزية منهم. ولاحد لها محدود بل يضعها الإمام على أرضهم أو على رؤوسهم على قدر -قرآن- ٣٣٦-٣٨٤-قرآن- ٥٤٤-٦٢٠-قرآن- ٨٩٣-٩٢٣-قرآن- ٩٣٥-٩٥٧ [صفحة ٢٥٧] أحوالهم من الضعف والقوة بقدر ما يكونون به صاغرين وماروى أن عليا ع وضع على الموسر منهم ثمانية وأربعين

درهما و على المبسوط أربعة وعشرين درهما و على المتجمل اثني عشر درهما -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-١٣٢ إنما فعله لمارآه في تلك الحال من المصلحة

باب الزيادات

إشارة

أما قوله تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ فَقَصْرَ لجنس الصدقات على الأصناف المعدودة وأنها مختصة بهم كأنه قيل إنما هي لهم لا لغيرهم ونحوه قولهم إنما الخلافه لقريش يريدون لا يتعدهم ولا يكون لغيرهم فيحتمل أن تصرف إلى الأصناف كلها و أن تصرف إلى بعضها. -قرآن- ١٨-٤٧

مسألة

فإن قيل لم عدل عن اللام التي في الأربعة الأولى من قوله لِلْفُقَرَاءِ التي في الأربعة الأخيرة. قلنا قال بعض المفسرين إن ذلك للإيدان بأنهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره لأن في للدعاء فبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات و ذلك لما في فك الرقاب من الكتابة أو الرق أو الأسر و في فك الغارمين من الغرم من التخليص والإنفاذ. ويجمع الغازي الفقير أو المتقطع في الحج بين الفقر والعالة وكذلك ابن السبيل الجامع بين الفقر والغربة عن الأهل والمال وتكرير في في قوله وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ فيه فضل ترجيح لهذين على الغارمين . -قرآن- ٦٢-٧٢-قرآن- ٥٠٥-٥٢٥ [صفحہ ٢٥٨] وقيل اللام في الأصناف الأربعة تدل على أن تلك الصدقة لهم يفعلون به ما أرادوا وينفقون كما شاءوا مما أبيح لهم ولفظه في تدل أن الصدقة التي تعطى المكاتب والغارم ليس لهما أن ينفقا على أنفسهما وأهاليهما وإنما يضعان في فك الرقبة والذمة فيوصل المكاتب إلى سيده المديون إلى غريمه . و قوله فَرِيضَةٌ مِّمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مَوْلًى لَأَنْ يَقُولَ إِنَّهَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ معناه فرض الله الصدقات لهم . -قرآن- ٣٠١-٣٠٩

مسألة

و قوله وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ أَطِيعُوا الرُّسُولَ -قرآن- ٩-٧٠ قال النبي ع أيها الناس إنه لاني بعدى و لأمة بعدكم صلوا خمسكم وصوموا شهركم وحجوا بيتكم وأدوا زكاة أموالكم تدخلوا جنه ربكم -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-١٣٨. فاشتملت هذه الآية على جميع العبادات .

مسألة

و أما قوله وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَا بِمَعْنَى الَّذِي و من شيء بيانه . قيل من كل شيء حتى الحنطة والمخيض وقيل من بعض

الأشياء لا- من جميعها فيكون التقدير من شىء مخصوص فحذف الصفة كقوله فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ أَى من الأم . وقوله فَأَنْ لِلَّهِتقديره فواجب أن الله خمس كأنه قيل فلا بد من ثبات -قرآن- ١٣-٤٩-قرآن- ٢٠١-٢٢٣-قرآن- ٢٤٦-٢٥٨ [صفحہ ٢٥٩] الخمس فيه من حيث إنه إذا حذف الخبر واحتمل غير واحد من المقدرات كقولك واجب ثابت حق لازم و ما أشبه ذلك كان أقوى لإيجابه من النص على واحدة وتعلق قوله إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِمحذوف ويبدل عليه اعلّموا أى إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فاعلموا أن الخمس لهؤلاء المذكورين و ليس المراد العلم المجرد ولكنه العلم المضمن بالعمل والطاعة لأمر الله لأن العلم المجرد يستوى فيه المؤمن والكافر . -قرآن- ١٦٤-١٩٠-قرآن- ٢١٠-٢١٧

مسألة

فإن قيل مامعنى ذكر الله وعطف الرسول وغيره عليه فى قوله تعالى فَأَنْ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى آيَهُ و ما المراد بالجمع بين الله ورسوله فى قوله قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ قلنا أما آية الغنيمه فإن الله لما رأى المصلحة أن يكون خمس الغنيمه على ستة أقسام و يكون لرسوله سهمان منه فى حال حياته وسهم لذى قربه وثلاثة الأسهم الباقية لتمامى آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم و يكون بعد وفاة رسول الله سهم الله وسهم رسوله وسهم ذى القربى لذى قربى الرسول القائم مقامه فصل تفصيلا فى ذلك تمهيدا لعذرهم وقطعا لأطماع كل طامع . وكذلك آية الأنفال لما علم الله صلاح فى الأنفال أن تكون خاصة لرسوله وبعده لمن يقوم مقامه من ذى قربه أضافها إلى نفسه و إلى رسوله لكيلا تكون دوله بين هذا وذا وأبى القوم إلا أن تكون دوله بينهم . -قرآن- ٧٢-١٢٥-قرآن- ١٧٩-٢١٢

مسألة

وقوله وَ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ أَى ما جعله الله فينا له خاصة فما أوجفتم -قرآن- ٩-٤٢ [صفحہ ٢٦٠] على تحصيله خيلا و لا-تعبتم فى الاقتتال عليه ولكن سلط الله رسوله على مال بنى النضير ونحوه فالأمر فيه مفوض إليه يضعه حيث يشاء يعنى أنه لا-يقسم قسمه الغنائم التى قوتل عليها و ذلك أنهم طلبوا القسمة فنزلت الآية. ثم قال ما أفاء الله على رَسُولِهِ و لم يدخل الواو العاطفه لأنه بيان للجملة الأولى فالجملة الأخيرة غير أجنيبه عنها بين لرسول الله ما يصنع بما أفاء الله عليه و أن كان هو حقه نحله من الله فى هذه الآية و فى قوله وَ آتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ . -قرآن- ٢٣٥-٢٦٥-قرآن- ٤٥٤-٤٧٨

مسألة

و عن زرارة و محمد بن مسلم أنهما قالا لأبى عبد الله ع أرأيت قول الله إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ آيَهُ أ كل هؤلاء يعطى و إن كان لا يعرف فقال إن الإمام يعطى هؤلاء جميعا لأنهم يقررون بالطاعة وإنما يعطى من لا يعرف ليرغب فى الدين فيثبت عليه فأما اليوم فلا تعطيهما أنت وأصحابك إلا- من تعرف فمن وجدت من هؤلاء المسلمين عارفا فأعطه دون الناس -روایت- ١-٢-روایت- ٣٧٨-٣٠

مسألة

فإن قيل كيف قال وَ فِي الرِّقَابِ بعد قوله وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَ لَا يُقَالُ آتَى الْمَالَ فِيهِ . قلنا المفعول محذوف والتقدير وَ آتَى فِي فَكِّ الرِّقَابِ سيدهم وَ فِي حَقِّ الْغَارِمِينَ أَصْحَابُ دِيُونِهِمْ وَ لَا تُعْطَى الْمَمْلُوكُ الْمَالُ لِيَنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنَّمَا يُعْطَى لِيُدْفَعَ إِلَى مَوْلَاهُ فَيَنْعَتَقَ سِوَاهُ كَانَ مَكَاتِبًا أَوْ مَمْلُوكًا . -قرآن- ٢٠-٣٤-قرآن- ٤٥-٨٥ [صفحة ٢٦١]

مسألة

قال الصادق ع في قوله لا- خَيْرٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ الْمَعْرُوفِ الْقَرْض -روایت- ١-٢-روایت- ١٨- ١١٨ و قال في قوله كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ هو الرجل يدع ماله لا ينفقه في طاعة الله بخلاف ثم يدعه لمن يعمل بطاعة الله أو بمعصيته فإن عمل فيه بطاعة الله رآه في ميزان غيره فرآه حسرة و قد كان المال له و إن عمل به في معصيته قواه بذلك المال حتى عمل به في معصية الله -روایت- ١-٢-روایت- ١٠-٣١٢

مسألة

قال علي ع قوله قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى انه التصديق بصدقة الفطر و قال لا بألى أن أجد في كتابي غيرها لقوله قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى أى أعطاه زكاة الفطرة فتوجه إلى المصلى فصلى صلاة العيد -روایت- ١-٢-روایت- ١٦-٢٢٧

مسألة

روى أبوسعيد الخدرى كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله صاعا من تمر أو طعام أو شعير أو أقط فقد قدم معاوية حاجا فقال أرى مدين من سمراء الشام -روایت- ١-٢-روایت- ٢٣-ادامه دارد [صفحة ٢٦٢] يعدل صاعا من تمر -روایت- از قبل- ٢١ و ذلك في عهد عثمان فقال علي ع و قد سئل عن الفطرة فقال صاع من طعام قيل أو نصف صاع قال بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان -روایت- ١-٢-روایت- ٣-١٠٩

مسألة

و قال الرضا ع إن الخمس بعد المئونة -روایت- ١-٢-روایت- ١٨-٤٠ و قال الصادق ع إن الله لما حرم علينا الزكاة أنزل لنا الخمس قال الله تعالى وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ الْآيَةُ فَالْصَّدَقَةُ عَلَيْنَا حَرَامٌ وَالْخُمْسُ لَنَا فَرِيضَةٌ وَالْكَرَامَةُ لَنَا حَلَالٌ -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-١٨٦

مسألة

و قال أبو عبد الله ع في الرجل يموت و لا وارث له و لا مولى إنه من أهل هذه الآية يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١١٩ و عن علي بن أبي راشد قلت لأبي الحسن ع عندنا لأبي جعفر شىء فكيف نصنع فقال ما كان لأبي ع بسبب الإمامة فهو لى و ما كان غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله و سنه نبيه ص -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-١٨٢ [صفحه ٢٦٣]

كتاب الحج

أشاره

قال الله تعالى وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَأَوْجِبْ سُبْحَانَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ وَ عُمْرَةَ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمْرُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ جَمِيعٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ وَ جُوبُ الْحَجِّ أَنْ يَتِمَّ الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ وَ جُوبُ الْإِتِمَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ بَلْ هَذَا أَكَّدَ فِي الْإِيجَابِ مَنْ حَجَّوْا وَاعْتَمَرُوا كَمَا أَنَّ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ أَكَّدَ مَنْ صَلَّوْا وَ أَتَوْا الزَّكَاةَ أَكَّدَ مَنْ زَكَوْا. وَ هِيَ وَاجِبَةٌ بِشُرُوطٍ ثَمَانِيَةٍ بَيْنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص . وَ قَوْلُهُ أَتِمُّوا أَمْرٌ بِإِقَاعِهِمَا تَامَةٌ فَإِنْ نَسَكَهَا كَثِيرَةٌ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ . وَ قِيلَ مَنْ دَخَلَ فِي الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّطَوُّعِ وَ أَحْرَمَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّهُ وَ مِثَالُهُ الْإِعْتِكَافُ فَإِنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الْأَرْبَعَةِ فَإِذَا اعْتَكَفَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّهُ . -قرآن- ١٩-٥٦-قرآن- ٢٧٨-٢٩٥-قرآن- ٣٠٩-٣٢٢-قرآن- ٣٨٩-٣٩٦ [صفحه ٢٦٤]

فصل

و لما قرن تعالى العمرة بالحج و أمر بإتمامهما و فعلهما أمرا واحدا فهي في الوجوب مرة واحدة كالحج . و الحج في اللغة القصد و في الشرع هو القصد إلى البيت الحرام لأداء مناسك بهام مخصوصة في أوقات مخصوصة. و العمرة في اللغة الزيارة و في الشرع عبارة عن زيارة البيت لأداء مناسك مخصوصة فإن كانت مما يتمتع بها إلى الحج فتكون أيضا في وقت مخصوص و إذا كانت مبتولة ففي أى وقت كان من أيام السنة جازت . و قيل في قوله وَ أَتِمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ أى أقيموها إلى آخر ما فيهما و هو المروى عن أمير المؤمنين و زين العابدين ع . و قوله لِلَّهِ أى اقصدوا بهما التقرب إلى الله . -قرآن- ٤١٦-٤٥٣-قرآن- ٥٤٠-٥٤٥

فصل

و قال تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا -قرآن- ١٥-٨١ سئل أبو عبد الله ع عن قوله مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فقال ما يقول فيها هؤلاء قيل يقولون الزاد و الراحلة فقال ع قد قيل ذلك لأبي جعفر فقال هللك الناس إذا كان من له زاد و راحلة لا يملك غيرهما أو مقدار ذلك مما يقوت به عياله و يستغنى به عن الناس فقد وجب عليه الحج ثم رجع فيسأل الناس بكفه لقد هللك إذا قيل له فما السبيل عندك فقال السعة -رواية- ١-٢-رواية- ٣-ادامه دارد [صفحه ٢٦٥] في المال و هو أن يكون معه ما يحج ببعضه و يبقى بعض يقوت به نفسه و عياله ثم قال أليس قد فرض الله الزكاة فلم تجعل إلا على من يملك مائتي درهم -رواية- از قبل ١٥٨ . و إنما أورد ع هذه اللفظة على وجه المثال لا على جهة الحمل و الأمثلة مما توضح به المسائل قال الله تعالى إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ -قرآن- ١١١-١٥٥

باب في أنواع الحج

معلوم أن الحج ليس المراد به القصد والحضور فقط وإنما هو مجمل يحتاج إلى التفصيل كالصلاة وتفصيله يدرك بالكتاب والسنة والله سبحانه قد بين بعض ذلك كالوقوف والدفع والسعى والطواف كما ذكر في سورة البقرة و بين أيضا ما يجب أن يمتنع منه كالرفث والفسوق والجدال وقتل الصيد. والذي يدرك بالسنة فقد بينها رسول الله لقوله وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ. ثم اعلم أن الحج ضروب ثلاثة مفرد لأهل مكة وقارن لمن حكمه حكم أهل مكة وإن كان منزله خارج مكة من بواديها ثم النوعان للفريقين وتمتع لمن نأى من الحرم. فالأفراد فرض ساكنى مكة ومجاوريها الذين جاؤوا ثلاث سنين فصاعدا لم يجز لهم التمتع ويجوز لهم القران فأما من كان بحكم حاضرى المسجد الحرام فهو كل من كان على اثني عشر ميلا فما دونها إلى مكة من أى جانب كان ففرضه الأفراد والقران ولأن يحرم أغنياؤهم فالإقران أولى. وفرض التمتع عندنا هو اللازم لكل من لم يكن من حاضرى المسجد الحرام - قرآن- ٣٢٧-٣٩٢ [صفحة ٢٦٦] وهو كل من كان على أكثر من اثني عشر ميلا من أى جانب كان إلى مكة فمن خرج عنها وليس من الحاضرين لا يجوز له مع الإمكان غير التمتع قال الله تعالى فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّالآيَةِ. - قرآن- ١٥٩-٢١٣

فصل

وروى عن ابن عمار عن أبي عبد الله ع أن النبي ص أقام بالمدينة عشر سنين لم يحج ثم أنزل الله عليه وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجَّالآيَةِ -روایت- ١-٢-روایت- ٤٤-١٤٦ فأمر المؤمنين أن يؤذّنوا على أصواتهم بأن رسول الله يحج من عامه هذا فعلم به من حضر المدينة وأهل العوالي والأعراب فاجتمعوا فخرج رسول الله في أربع بقين من ذى القعدة فلما انتهى إلى ذى الحليفة فرالت الشمس فاغتسل ثم خرج حتى أتى المسجد عند الشجرة فصلى فيه الظهر وأحرم بالحج ثم ساق الحديث إلى أن قال فلما وقف رسول الله بالمروة بعد فراغه من السعى قال إن هذا جبريل وأومى بيده إلى خلفه يأمرنى أن آمر من لم يسق هديا أن يحل ثم قال ولواستقبلت من أمرى ما استدبرت لصنعت مثل ما أمرتكم ولكنى سقت الهدى ولا ينبغي لسائق الهدى أن يحل حتى يبلغ الهدى محله فقال عمر أنخرج [صفحة ٢٦٧] حجاجا ورءوسنا تقطر فقال ع إنك لن تؤمن بها أبدا فقام إليه سراقه فقال فهذا الذى أمرتنا به لعامنا هذا أو لما يستقبل فقال ع بل هو للأبد إلى يوم القيامة ونزل رسول الله بمكة بالبطحاء هو وأصحابه ولم ينزلوا الدور فلما كان يوم التروية عند زوال الشمس أمر الناس أن يغتسلوا ويهلوا بالحج وكانت قريش تفيض من المزدلفة وهى جمع والمشعر الحرام ويمنعون الناس أن يفيضوا منها فأنزل الله ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ فِي إِفَاضَتِهِمْ مِنْهَا وَمَنْ كَانَ بَعْدَهُمْ مِنْ قَرِيشٍ ثُمَّ مَضَى إِلَى الْمَوْقِفِ بِعَرَفَاتٍ فَوَقَفَ حَتَّى وَقَعَ الْقُرْصُ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ . - قرآن- ٣٩٢-٤٣٠

فصل

ومما يدل على التمتع بالعمرة إلى الحج هو فرض الله على كل من نأى عن المسجد الحرام ولا يجزيه مع التمكن سواء بعد إجماع الطائفة عليه قوله تعالى وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَأَمْرُهُ تَعَالَى شَرَعًا عَلَى الْوُجُوبِ وَالْفُورِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِهِمَا عَلَى الْفُورِ بَأَنْ يَحْرَمَ بِالْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ مَعَ أَوْ يَبْدَأَ بِالْحَجِّ وَيَتَنَّى بِالْعُمْرَةِ أَوْ يَبْدَأَ بِالْعُمْرَةِ وَيَتَنَّى بِالْحَجِّ فَلَا أَوَّلَ يَفْسُدُ وَيَبْطُلُ لِأَنْ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ

يجمع فى إحرام واحد بين الحج والعمرة كما لا يجمع فى إحرام واحد بين حجتين أو عمرتين والقسم الثانى أيضا باطل لأن أحدا من الأمة لا يوجب على من أحرم بالحج مفردا أن يأتى عقبيه بلا فصل بالعمرة فلم يبق إلا وجوب القسم الأخير الذى ذكرناه وهو التمتع الذى ذهبنا إليه . -قرآن- ١٥٤-١٩١ [صفحہ ٢٦٨] فإن قيل قد نهى عمر عن هذه المتعة مع متعة النساء وأمسكت الأمة عنه راضية بقوله . قلنا من ليس بمعصوم عن الفعل القبيح لا يدل على قبحه قوله بالنهى عن التمتع والإمساك عن النكير لا يدل عند أحد من العلماء على الرضا إلا بعد أن يعلم أنه لا وجه له إلا الرضا . وروى الحلبي قال سألت أبا عبد الله ع عن الحج فقال تمتع دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة لأن الله يقول فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فليس لأحد أن يتمتع إلا لحاضرى المسجد الحرام لأن الله تعالى أنزل ذلك فى كتابه وجرى السنّة من رسول الله ص ثم قال إنا إذا وقفنا بين يدي الله قلنا ياربنا عملنا بكتابك وقال الناس رأينا ورأينا ويفعل الله بنا وبهم ما أراد ثم قال إنا لانتقى أحدا فى التمتع بالعمرة إلى الحج واجتناب المسكر والمسح على الخفين -روایت- ١-٢-روایت- ٢٢-٥١١

فصل

وسياق التمتع أن يحرم من الميقات بالعمرة فى أشهر الحج وهى شوال وذو القعدة وتسع من ذى الحجة ويلبى ثم يدخل مكة فيطوف بالبيت للعمرة ويصلى ركعتي الطواف لها ويسعى بين الصفا والمروة ويقصر وقد حل . فيتمتع حينئذ بلبس الثياب إن شاء وعمل كل ما يعمل به الحلال من الطيب [صفحہ ٢٦٩] والنساء وغيرهما إلا الصيد لأنه فى الحرم إلى أن يحرم بالحج يوم التروية فهذه المدة التى بينهما متعة له . ثم ينشئ إحراما آخر بالحج من المسجد الحرام ويلبى ويخرج إلى عرفات ويقف هناك ويفيض إلى المشعر ويقف هناك ويغدو منها إلى منى ويذبح الهدى بها مع باقى المناسك يوم النحر ثم يأتى مكة يوم النحر أو من الغد لا غير اختيارا ويطوف طواف الزيارة ويصلى ركعتيه ويسعى ويطوف طواف النساء ويصلى ركعتيه وقد أحل من كل شىء ويعود إلى منى فيبيت ليلالى منى بها ويرمى الجمار . وفرائض الحج المتمتع ثمانى عشرة يدل عليها ظواهر القرآن وفحواه وفرائض الحج القارن والمفرد عشر و من أفرد أوقارن فعليه أن يعتمر بعد الفراغ عمرة الإسلام مبتولة من حجه متى شاء

باب فى تفصيل أفعال الحج المتمتع

إشارة

أولها النية لأن من خرج من بيته قاصدا بيت الله يجب عليه وقت نهوضه أن ينوى أنه يخرج لحج الإسلام . ثم هو فى قطع الطريق يؤدى الواجبات لأذن ما لا يتم الواجب إلا به فهو أيضا واجب فإذا بلغ الميقات أحرم به للعمرة التى يتمتع بها إلى الحج ونوى ولبس ثوبى الإحرام ولبى أربع كلمات واجبا . فالدليل على وجوب النية قوله تعالى وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فهذه الآية تدل على أن النية للحج ولجميع العبادات واجبة لأن الإخلاص بالديانة هو القربى إلى الله تعالى بعملها مع ارتفاع الشوائب والتقرب إليه تعالى -قرآن- ٣٤١-٤٠٣ [صفحہ ٢٧٠] لا يصح إلا بالعقد عليه والنية له ببرهان . والنية إرادة مخصوصة محلها القلب و بين ع ذلك بقوله إنما الأعمال بالنيات -روایت- ١-٢-روایت- ٩-٣٢ . وأما الإحرام فريضة من تركه متعمدا فلا حج له فإذا أراد الإحرام تنظف واتزر بثوب وتوشح بآخر أو ارتدى به ولا يلبس مخيطا . وروى عن ابن مسعود أنه لقي رجلا

محرمًا و عليه ثيابه القميص والسروال فقال له انزع هذاعنك فقال الرجل اقرأ على آية في هذا من كتاب الله فقرأ عليه قوله تعالى ما آتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٢٣٢ . والآية عامة في كل ما آتى رسول الله و مانهى عنه و إن كان أمر النبي متصلاً به و لاختلاف بين الفقهاء أن الآية إذ أنزلت في أمر لا تكون مقصورة عليه .

فصل

و قوله تعالى وَ أَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ آية. -قرآن- ١٦-٤٤ عن ابن عباس أن ابراهيم ع قام في المقام فنادى يا أيها الناس إن الله قد دعاكم إلى الحج فأجاب الحاضرون بليكن لبيك اللهم لبيك لبيك -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-١٤٧ . والشىء إذا علم أنه كان في شرع و لم ينسخ فهو على ما كان . و قال مجاهد نزل قوله يا أيها الذين آمنوا لا تسئلوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم حين سألوا عن أمر الحج لما أنزل الله وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ فَقَالُوا فِي كُلِّ عَامٍ قَالَ لَا وَ لَوْ قُلْتَ نَعَمْ لَوَجِبَتْ -رواية- ١-٢-رواية- ١٥-٢٢٤ [صفحة ٢٧١] و قال ابن عباس كان رجل مطعون في نسبه يقال له عبد الله فقال يا رسول الله من أبى فقال ع حذفه فنزلت الآية -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٢٣ . و كأن السؤال الأول والثاني وقعا في مجلس واحد فخاطب الله المؤمنين بهذه الآية ونهاهم عن مسألة الأشياء التي إذا ظهرت ساءت وأحزنت من أظهرت له . و روى عن أبى ابراهيم موسى بن جعفر ع أنه قال إن الله فرض الحج على أهل الجدة في كل عام و ذلك قوله وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ فَقَالَ أَخُوهُ عَلَى بْنِ جَعْفَرٍ قُلْتَ وَ مَنْ لَمْ يَحِجَّ مِنْهُمْ فَقَدْ كَفَرَ قَالَ لَا وَلَكِنْ مَنْ قَالَ لَيْسَ هَذَا كَذَا فَقَدْ كَفَرَ -رواية- ١-٢-رواية- ٥٥-٢٥٢ . ومعناه أنه يجب على أهل الجدة في كل عام على طريق البدل لأن من وجب عليه الحج في السنة الأولى فعلى هذا في كل سنة إلى أن يحج و لم يعن ع وجوب ذلك عليهم في كل عام على طريق الجمع ونظير ذلك مانقوله في وجوب الكفارات الثلاث من أنه متى لم يفعل واحدة منها فإننا نقول إن كل واحدة منها له صفة الوجوب فإذا فعل واحدة منها خرج الباقي من أن يكون واجبا فكذلك القول فيما تضمن هذا الحديث . والمراد بقوله وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ الأمر دون الخبر كقوله وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا فإن معناه الأمر أيضا أى أمنوه لأنه لو كان خبرا لكان كذبا. -قرآن- ٢٢٣-٤٥٨-قرآن- ٤٨٢-٥٠٨ [صفحة ٢٧٢]

فصل

و من أحرم بالحج أو بالعمرة التي يتمتع بها إلى الحج في غير أشهر الحج وهي شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة لم ينعقد إحرامه . والحجة لنا بعد الإجماع المكرر قوله تعالى الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ومعنى ذلك وقت الحج أشهر معلومات لأن الحج نفسه لا يكون أشهرا والتوقيت في الشريعة يدل على اختصاص الموقت بذلك الوقت و أنه لا يجزى إلا في وقته . فإن تعلق المخالف بقوله يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ و أن ظاهر ذلك يقتضى أن الشهور كلها متساوية في جواز الإحرام فيها. الجواب أن هذه الآية عامة نخصصها بقوله الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ونحمل لفظاً لأهله على أشهر الحج خاصة. على أن أبا حنيفة لا يمكنه التعلق بهذه الآية لأن الله تعالى قال مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ والإحرام عنده ليس من الحج . و قد أجاب بعض الشفعية عن التعلق بهذه الآية بأن قال يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ أى لمنافعهم وتجاراتهم ثم قال وَ الْحَجِّ فَيَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا لِهَذَا وَ بَعْضُهَا لِهَذَا وَ هَكَذَا نَقُولُ وَ يَجْرَى ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِمْ هَذَا الْمَالُ لَزِيدٍ وَ عَمَرُو أَنْ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَهُمَا فِيهِ . و هذا ليس بمعتمد لأن الظاهر من قوله لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ يقتضى أن يكون -قرآن- ١٧٥-١٩٩-قرآن- ٣٨١-٤٤٧-قرآن- ٥٥٥-

٥٧٩-قرآن-٥٩١-٦٠٠-قرآن-٦٩٢-٧١٩-قرآن-٨٠٨-٨٦٤-قرآن-٨٩٨-٩٠٦-قرآن-١٠٨٠-١٠٩٧ [صفحة ٢٧٣] جميع الأهلة على العموم لكل واحد من الأمرين وليس كذلك قولهم المال لزيد وعمرو لأنه لا يجوز أن يكون جميع المال لكل واحد منهما فوجب الاشتراك لهذه العلة وجرت الآية مجرى أن نقول هذا الشهر أجل لدين فلان ودين فلان في أنه يقتضى كون الشهر كله أجلا للدينين جميعا ولا ينقسم لانقسام المال فوجب أن لا يكون الاشتراك لهذه العلة.

فصل

والطواف بالبيت فريضة و هوسبعة أشواط يبدأ به من عند الحجر الأسود قال تعالى وَ عَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالطَّائِفَاتِ الدَّائِرِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَقَالَ وَ لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وَقَالَ وَ مِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَّكَ وَقَالَ أَرَنَا مَنَاسِكَكُنَا قَالَ قَتَادَةُ أَرَاهُمَا اللَّهُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. وَقَالَ تَعَالَى وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضَمًّا قَالِ الشَّعْبِيُّ وَقَتَادَةُ أَمَرُوا أَنْ يَصَلُّوا عِنْدَهُ وَهُوَ الْمَرْوَى فِي أَخْبَارِنَا وَبِذَلِكَ يَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الطَّوْفِ فَرِيضَةٌ مِثْلُ الطَّوْفِ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِذَلِكَ وَالْأَمْرُ فِي الشَّرْعِ يَقْتَضِي الْإِجَابَ وَ لَيْسَ هَاهُنَا صَلَاةٌ يَجِبُ أَدَاؤها عِنْدَهُ غَيْرَ هَذِهِ . -قرآن-٨١-١٥٤-قرآن-١٩٠-٢٢٣-قرآن-٢٣١-٢٦٩-قرآن-٢٧٧-٢٩٣-قرآن-٤٠٨-٤٤٩ [صفحة ٢٧٤] وَقَالَ تَعَالَى يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمَا لَآيَةً قَالَ مُجَاهِدٌ إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّبَاسَ هَاهُنَا لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَتَعَرَّوْنَ فِي الطَّوْفِ حَتَّى تَبْدُو سَوَآتِهِمْ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا هُوَ التَّعَرُّى فِي الطَّوْفِ كَانُوا يَقُولُونَ لَنُخْذِمَ اللَّهَ فِي ثِيَابٍ أَذْنَبْنَا فِيهَا وَيُقَالُ أَيْضًا بِالتَّعَرُّى مِنَ الذَّنُوبِ وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَطُوفُ أَيْضًا عَرِيَانَةً إِلَّا أَنَّهَا تَشُدُّ فِي حَقْوِهَا سِيرًا. -قرآن-١٥-٧٨-قرآن-١٩٠-٢٤١

فصل

السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرَضَ عِنْدَنَا فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَ بِهِ قَالَ الْحَسَنُ وَعَائِشَةُ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ اللَّهُ إِنَّ الصَّيْفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ. وَهُمَا جَبَلَانِ مَعْرُوفَانِ بِمَكَّةَ وَهُمَا مِنَ الشَّعَائِرِ أَىٰ مَعَالِمِ اللَّهِ وَشَعَائِرُ اللَّهِ أَعْلَامُ مُتَعَبَّدَاتِهِ مِنْ مَوْقِفٍ أَوْ مَسْعَى أَوْ مَنَحَرٍ مَأْخُذٍ مِنْ شَعَرَتْ بِهِ أَىٰ عَلِمَتْ وَ كُلِّ مَعْلَمٍ لِعِبَادَةٍ مِنْ دَعَاءٍ أَوْ صَلَاةٍ وَأَدَاءٍ فَرِيضَةٌ فَهُوَ مَشْعَرٌ لِّلْكَ الْعِبَادَةِ. وَإِنَّمَا قَالَ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا-جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَ هُوَ -قرآن-٩٩-١٤٢-قرآن-٣٦٣-٤٣٤ [صفحة ٢٧٥] طَاعَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَوَابٌ لِمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ فِيهِ جُنَاحًا لِّصَنَمَيْنِ كَانَا عَلَيْهِمَا أَحَدُهُمَا أَسَافٌ وَالْآخَرُ نَائِلُهُ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْهُمَا ع وَ كَانَ ذَلِكَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ وَ لَمْ يَكُنْ يَفْتَحُ مَكَّةَ بَعْدَ وَكَانَتِ الْأَصْنَامُ عَلَىٰ حَالِهَا حَوْلَ الْكَعْبَةِ. وَقَالَ قَوْمٌ سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَطُوفُونَ بَيْنَهُمَا فَكَرَهُ الْمُسْلِمُونَ ذَلِكَ خَوْفًا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا. وَقَالَ آخَرُونَ عَلَىٰ عَكْسِ ذَلِكَ وَذَكَرُوا أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَهُمَا فَظَنُّ قَوْمٌ أَنَّ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ. وَجَمَلْتُهُ أَنَّ فِي الْآيَةِ رَدًّا عَلَىٰ جَمِيعِ مَا كَرِهَهُ مِنْ كَرِهِهِ لِاخْتِلَافِ أَسْبَابِهِ عَلَى الْأَجُوبَةِ الثَّلَاثَةِ. -قرآن-٣٢٩-٣٦٧

فصل

قَوْلُهُ تَعَالَى وَ مَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مُسْتَحَبٌّ مُتَطَوِّعٌ لِأَنَّ مَعْنَاهُ وَ مَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا

بالصعود على الصفا والمروة فهو المجازى بالثواب على تطوعه وفيمن لم يصعد و لم يقف على رءوسهما وسعى وطاف بينهما من طرف هذا إلى طرف تلك و من طرف تلك إلى طرف هذا هكذا سبعا فقد أدى الواجب فلاجناح عليه . و قال أنس وعطا إن جميع ذلك تطوع و به قال أبوحنيفة وعندنا أن من ترك الطواف بينهما متعمدا فلاحج له حتى يعود ويسعى و به قالت عائشة والشافعي و قال أبوحنيفة إن عاد فحسن و إلأجره بدم و قال عطا ومجاهد يجزيه و لا شىء عليه . و قال المفسرون فى معنى قوله وَ مَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ثَلَاثَةً أَقْوَالُ أُولَئِكَ مِنْ -قرآن- ١٤-٥٦-قرآن- ٦١٦-٦٣٧ [صفحة ٢٧٦] تطوع خيرا أى الحج أو العمرة بعد الفريضة والثانى و من تطوع خيرا أى بالطواف بهما عند من قال إنهما نفل والثالث و من تطوع خيرا بعد الفرائض كمن طاف بالبيت الطوافات النافلة بعد الفراغ من مناسك الحج و هذا هو الأولى لأنه أعم . و قال الجبائى التقدير فلاجناح عليه أن يطوف بهما و هو غير صحيح لأن الحذف يحتاج إلى دليل . والفرق بين الفرض والتطوع أن الفرض يستحق بتركه الذم والعقاب والتطوع لا مدخل لهما فى تركه . و عن الصادق ع أن آدم الصفى نزل على الصفا وحواء على المروة وهى مرأه تسميا بهما -روایت- ١-٢-روایت- ٨٨-١٩ . والتقصير بعد الفراغ من هذه العمرة واجب قال تعالى مُخَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ . -قرآن- ٥٥-٩٠

فصل

و إذا كان يوم التروية و قد فرغ من العمرة التى يتمتع بها إلى الحج وأراد الإحرام للحج و هو واجب نوى وأحرم عند مقام ابراهيم و لى و كل هذه الثلاثة واجب يدل عليه الآيات التى تلونها من قبل و قال تعالى أيضا مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ . ويتوجه إلى عرفات فإذا زالت الشمس بها وقف هناك بعد الظهر والعصر إلى غروب الشمس و هذا الموقف فريضة فى الحج قال تعالى ثُمَّ أَفِيضُوا -قرآن- ٢١٩-٢٤٨-قرآن- ٣٧٣-٣٨٦ و إذا كان يوم التروية و قد فرغ من العمرة التى يتمتع بها إلى الحج وأراد الإحرام للحج و هو واجب نوى وأحرم عند مقام ابراهيم و لى و كل هذه الثلاثة واجب يدل عليه الآيات التى تلونها من قبل و قال تعالى أيضا مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ . ويتوجه إلى عرفات فإذا زالت الشمس بها وقف هناك بعد الظهر والعصر إلى غروب الشمس و هذا الموقف فريضة فى الحج قال تعالى ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ كَانَتْ قَرِيشَ فِى الْجَاهِلِيَّةِ لَا تَخْرُجُ إِلَى عَرَفَاتٍ وَيَقُولُونَ لَا تَخْرُجْ مِنَ الْحَرَمِ وَكَانُوا يَقِفُونَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِالشَّعَرِ الْحَرَامِ وَلَيْلَةُ الْعِيدِ أَيْضًا بِهَا وَكَانَ النَّاسُ الَّذِينَ يَحْجُونَ غَيْرَهُمْ يَقِفُونَ بِعَرَفَاتٍ يَوْمَ عَرَفَةَ كَمَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ يَفْعَلُونَ فَأَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَقِفَ الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ وَيَفِيضُوا مِنْهَا عِنْدَ الْغُرُوبِ إِلَى الْمَشْعَرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَالْإِفَاضَةُ مِنْهَا لَا يُمْكِنُ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوفِ أَوَّلَ الْكُونِ بِهَا . -قرآن- ١-٢٥-قرآن- ٣٥٨-٣٩٦

فصل

و قوله فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ بَيْنَ تَعَالَى فَرَضَ الْمُوقِفِينَ عَرَفَاتٍ وَالْمَشْعَرِ أَى إِذَا دَفَعْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ بَعْدَ الْجَمَاعِ بِهَا فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ . أوجب الله على الحاج كلهم أن يذكروا الله بالمشعر لأن الأمر شرعا على الوجوب و لا يجوز أن يوجب الذكر فيه إلا- و قد أوجب الكون فيه ففى هذا دلالة على أن الوقوف بالمشعر الحرام ليلة العيد فريضة كما ذهبنا إليه وتقدير الكلام فإذا أفضتكم من عرفات فكونوا بالمشعر الحرام و اذكروا الله فيه أى اذكروه تعالى بالثناء والشكر حسب نعمائه عليكم بالهداية فإن الشكر يجب أن يكون على حسب النعمة فى عظم المنزلة كما يجب أن يكون على مقدارها لو صغرت النعمة و لا يجوز التسوية

بين من عظمت نعمته و من صغرت نعمته يعنى اذكروه ذكرًا فيه بمثل هدايته إياكم و إن كنتم قبل محمد وقبل الهدى لمن الضالين عن النبوة والشرعة هداكم إليه . -قرآن- ٩-٣٦ [صفحہ ٢٧٨] فإن قيل ثم للترتيب متراخيا فما معنى الترتيب بين قوله فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ و بين قوله ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ و لاختلاف أن الوقوف بعرفات مقدم على الوقوف بالمشعر. قلنا هذا يوجب الترتيب فى الأخبار بهما لا بالعمل فيهما ونحوه قوله تعالى ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا بِعَدْوِ اللَّهِ أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَةٍ و لاختلاف أن الإيمان يجب أن يكون قبل الإطعام . و قد روى أصحابنا أن هاهنا تقديمًا وتأخيرًا وتقديره ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس و إذا أفضتكم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واستغفروا الله إن الله غفور رحيم . وأجاب المتأولون بأن قالوا رتب الإفاضة بعد المعنى الذى دل الكلام الأول عليه كأنه قيل أحرّموا بالحج على ما بين لكم ثم أفيضوا يامعشر قريش من حيث أفاض الناس بعد الوقوف بعرفة. و هذا قريب مما قلناه وإنما عدل من تأوله على الإفاضة من مزدلفة لأنه رآه بعد قوله فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ قَالَ فَامْروا أن يفيضوا من المزدلفة يوم الوقوف بها كما أمروا بعرفة و ما قدمناه هو التأويل المختار. فإذا أصبح يوم النحر صلى الفجر ووقف للدعاء بالمشعر إلى طلوع الشمس ثم يفيض إلى منى لأداء المناسك بها كما بينها رسول الله لقوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ. -قرآن- ٦٠-١٠١-قرآن- ١١٥-١٥٣-قرآن- ٢٨٤-٣١٤-قرآن- ٣٢٥-٣٦٠-قرآن- ٨٩٨-٩٢٥-قرآن- ١١٥٥-١٢٠١ [صفحہ ٢٧٩]

فصل

والهدى واجب على المتمتع بالعمرة إلى الحج و من لم يقدر عليه وجب عليه صيام عشرة أيام قال تعالى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ فَالهدى على الحاج المتمتع واجب بلا خلاف لظاهر القرآن و خالفوا فى أنه نسك أو جبران والصحيح أنه نسك وكذلك هو عندنا. فإن لم يجد الهدى ولا ثمنه صام ثلاثة أيام متتابعة فى أول ذى الحجة رخصة ووقت صومها يوم قبل التروية و يوم التروية و يوم عرفة فإن فاتته صام ثلاثة أيام بعد أيام التشريق فى شوال متتابعة و صام سبعة الأيام إذا رجع إلى أهله و هذا أصح من قول من قال إذا رجع عن حجه فى طريقه . -قرآن- ١٠٤-٢٧٤ و قوله تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ عن أبى جعفر أن المعنى كاملة من الهدى إذا وقعت بدلا منه استكملت ثوابه -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١١٣ . ثم إنه لإزالة الإبهام لثلاث يظن أن الواو بمعنى أو كأنه قال فصيام ثلاثة أيام فى الحج أو سبعة أيام إذا رجعتم كقوله فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعًا ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أى ماتقدم ذكره من التمتع بالعمرة إلى الحج ليس لأهل مكة و من يجرى مجراهم وإنما هول من لم يكن من حاضري مكة. -قرآن- ١٢٢-١٨٥-قرآن- ١٨٦-٢٤٢ [صفحہ ٢٨٠]

فصل

و قال تعالى وَ لَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ. يجب على كل من حج أن يوفر شعر رأسه من أول ذى القعدة إلى يوم النحر بمنى فيحلقه هناك والمعنى لا تزيلوا شعر رؤوسكم حتى ينتهى الهدى إلى المكان الذى يحل نحره فيه و هو منى . و قال تعالى وَ إِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَعَالَى أَمْرًا بِمَنَاسِكَ الْحَجِّ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالْمَشْعَرِ وَالْإِفَاضَةَ وَرَمَى الْجِمَارَ وَالطَّوَافَ وَالسَّعْيَ وَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَنَاسِكَهَا فَأَتَمَّهُنَّ أَيْ وَفَى بِهِنَّ . والابتلاء الاختبار و هو مجاز يعنى أنه تعالى يقابل العبد

مقابله المختبر الذى لا يعلم لأنه تعالى لوجازاهم بعلمه فيهم كان ظلما لمن أدخله النار. و على هذا قوله تعالى وَ الْفَجْرِ وَ لَيَالٍ عَشْرٍ عن ابن عباس وحسن وجماعة الليالى العشر هى العشر الأول من ذى الحجة شرفها الله ليسارع الناس فيها إلى عمل الخير واتقاء الشرّ الشّفع يوم النحر وَ التّوتر يوم عرفه ووجه ذلك أن يوم النحر مشفع بيوم بعده . و لا يجوز للمتمتع مع الإمكان طواف الحج وركعتاه والسعى بين الصفا والمروة للحج إلا فى هذين اليومين فالطواف للحج وركعتاه والسعى له وطواف النساء وركعتاه فهذه الخمسة كلها فريضة و قد بينها رسول الله لقوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَ قَالَ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ. -قرآن- ١٥-٧١-قرآن- ٢٧٠-٣٢٥-قرآن- ٤٥٢-٤٦٣-قرآن- ٦٥٣-٦٧٨-قرآن- ٨٠٩-٨١٨-قرآن- ٨٢٩-٨٣٨-قرآن- ١١٠٨-١١٧٣-قرآن- ١١٨١-١٢١٠ [صفحة ٢٨١] و أما قوله تعالى وَ لِيُطَوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ قال قوم هو طواف العمرة الذى يقال له طواف الصيد لأنه تعالى أمر به عقيب المناسك كلها وقيل هو طواف الإفاضة بعد التعريف إما يوم النحر وإما بعده و هو طواف الزيارة وروى أصحابنا أن المراد به هاهنا طواف النساء الذى يستباح به وطى النساء و هو زيادة على طواف الزيارة للحج والعموم يتناول الجميع -قرآن- ٢٠-٥٣

باب فرائض الحج وسننه ومايجرى مجراها

إشارة

اعلم أن فرائض الحج المفرد والقارن عشر احتججنا من القرآن تصريحاً وتلويحاً وتبييناً وإشارة فإن الثمانية الأشياء التى وجبت فى العمرة التى يتمتع بها إلى الحج تسقط فى الأفراد والقران و من حج مفرداً فعليه عمرة الإسلام بعد الحج مبتولاً منه . و قوله تعالى الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ أى أشهر الحج أشهر معلومات أو الحج حج أشهر معلومات ليكون الثانى هو الأول فى المعنى فحذف المضاف أى لاحج إلا فى هذه الأشهر و قد يجوز أن يجعل الأشهر الحج على الاتساع لكونه فيها ولكثرته من الفاعلين له لقول الخنساء -قرآن- ٢٥٩-٢٨٣ فإنما هى إقبال وإدبار . أى أشهر الحج أشهر موقتة معينة لايجوز فيها التبديل والتغيير بالتقديم [صفحة ٢٨٢] والتأخير الذى كان يفعلهما النساء قال الله تعالى إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ. وقد ذكر أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة عندنا على ما روى عن أبى جعفر وقيل هو شوال وذو القعدة وذو الحجة وروى ذلك أيضاً فى أخبارنا وروى تسع من ذى الحجة و لا تنافى بينها لأن على الرواية الأخيرة لا يصح الإحرام بالحج إلا فيها وعندنا لا يصح الإحرام بالعمرة التى يتمتع بها إلى الحج إلا بالرواية الأولى . و من قال إن جميع ذى الحجة من أشهر الحج قال لأنه يصح أن يقع فيها بعض أفعال الحج مثل صوم الأيام الثلاثة وذبح الهدى. واختلف المفسرون فيه فقال قوم المعنى فى جميع ذلك واحد و قال آخرون هو مختلف من حيث إن الثانى معناه أن العمرة لا ينبغى أن تكون فى الأشهر الثلاثة على التمام لأنها من أشهر الحج والأول على أنها ينبغى أن يكون فى شهرين وعشراً وتسع من الثالث . فإن قيل كيف جمع شهرين وعشرة أيام ثلاثة أشهر قلنا لأنه قد يضاف الفعل إلى الوقت و إن وقع فى بعضه ويجوز -قرآن- ٥٣-٩١ [صفحة ٢٨٣] أن يضاف الوقت إليه كذلك كقولك صليت يوم الجمعة وصليت يوم العيد و إن كانت الصلاة فى بعضه وقدم زيد فى يوم كذا وقدمه فى بعض اليوم فكذلك جاز أن يقال ذو الحجة شهر الحج و إن كان فى بعضه وإنما يفرض الإحرام بالحج فى البعض .

فصل

و قوله تعالى فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ. فمن فتح الجميع فقد نفى جميع الرفث والفسوق والجidal كقوله تعالى لَا رِيْبَ فِيْهِ بعد نفى جميع الريب و من رفع فعلى الابتداء وخبره فى الحج ويعلم من الفحوى أنه ليس المنفى رفثا واحدا ولكنه جميع ضروبه . والرفث هاهنا عندنا كناية عن الجماع و هو قول ابن عباس وقتادة والأصل الإفحاش فى المنطق فى اللغة و عن جماعة المراد هاهنا المواعدة للجماع والتعريض للجماع أو المداعبة كله رفث . والفسوق قيل هو التناز باللقاب لقوله بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ وقيل هو السباب - قرآن- ١٦-٦٤- قرآن- ١٣٧- ١٥٠- قرآن- ٥٠٢- ٥٢٤ لقوله ع سباب المؤمن فسوق -روايت- ١-٢- روايت- ١٢-٣٢ وروى بعض أصحابنا أن المراد به الكذب والأولى أن نحمله على جميع المعاصى التى نهى المحرم عنها و به قال ابن عمر و قد يقول القائل ينبغى أن تقيد لسانك فى شهر رمضان لئلا يبطل صومك فيخصه بالذكر لعظم حرمة . [صفحه ٢٨٤] و قوله وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ فالذى رواه أصحابنا أنه قول لا والله وبلى والله صادقا وكاذبا وللمفسرين فيه قولان أحدهما أنه لامراء بالسباب والإغصاب على وجه اللجاج والثانى أنه لا جدال فى أن الحج قد استدار لأنهم أنسوا الشهور فقدموا وأخروا فالآن قد رجع إلى حاله والجidal المخاصمة . و لارفت إن خرج مخرج النفي والإخبار فالمراد به النهى و ما تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ أى يجازيكم عليه لأنه عالم به . - قرآن- ٩-٣١- قرآن- ٣٥٤-٣٩٤

فصل

و قوله تعالى وَ تَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى أى تزودوا من الطعام و لا- تلقوا كلكم على الناس كما يفعل العامة وخير الزاد مع ذلك التقوى وقيل تزودوا من الأفعال الصالحة فإن الاستكثار من أعمال البر أحق شىء بالحج والعموم يتناول التأويلين . ثم قال لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ و هذاتصريح بالإذن بالتجارة و هو المروى عن أئمتنا ع أى لستم تأثمون فى أن تبتغوا وتطلبوا الرزق فإنهم كانوا يتأثمون بالتجارة فى الحج فرفع الله الإثم بهذه اللفظة عمن يتجر فى الحج . وقيل كان فى الحج أجراء ومكارون و كان الناس يقولون إنه لا حرج لهم فبين تعالى أنه لا إثم على الحاج فى أن يكون أجيرا لغيره أو مكاريا . وقيل معناه لا جناح أن تطلبوا المغفرة من ربكم رواه جابر عن أبى جعفر - قرآن- ١٦-٥٧- قرآن- ٢٦٦-٣١٩ [صفحه ٢٨٥] ع والعموم يتناول الجميع . فالآية تدل على أن التاجر والحمال والأجير وغيرهم يصح لهم الحج فليس الحج كالصلاة لأن أفعال الصلاة متصلة لا يتخللها غيرها وأفعال الحج بخلافها فلا يمتنع قصد ابتغاء المنافع مع قصد إقامة التعبد وكذلك لا يمتنع أن يستغفر الله ويصلى على النبى وآله فى خلال ذكر التلبيات وغيرها.

فصل

و قوله تعالى وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ عن ابن عباس و ابن عمر السبيل الذى يلزم بها الحج هى الزاد والراحلة و قال ابن الزبير و الحسن ما يبلغه كائنا ما كان وعندنا هو وجود الزاد والراحلة ونفقته و يلزمه نفقته والرجوع إلى كفاية عند العود إما من مال أو ضياع أو عقار أو صناعة أو حرفه مع الصحة والسلامة وزوال الموانع وإمكان المسير و لا بيان فى ذلك أبين مما بينه الله بأن يكون مستطيعا إليه السبيل و ذلك عام فى جميع ما ذكرنا و من فى موضع الجبر بدل من الناس المعنى ولله على من استطاع من الناس حج البيت . و قوله تعالى وَمَنْ كَفَرَ أَى من جحد فرض الحج فلم يره واجبا فأما من تركه و هو يعتقد فرضه فإنه لا يكون كافرا و إن كان عاصيا و قال قوم معنى من كفر أى ترك الحج والسبب فى ذلك أنه لما نزل قوله وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا قَالَ

اليهود نحن مسلمون نحن مسلمون فأنزل الله هذه الآية يأمرهم بأمر الحج إن كانوا صادقين فامتنعوا فقال تعالى فمن ترك من هؤلاء الحج فهو كافر. -قرآن- ١٦-٦٥-قرآن- ٥٥٨-٥٧٠-قرآن- ٧٤٩-٧٨٥ [صفحه ٢٨٦] وظاهر الآية خبر ومعناه أمر لأنه إيجاب الحج على الناس و في مورد هذا الإيجاب في صورة الخبر نكتة مليحة يطلع عليها من تدبره و فيها مداراة واستماله لأن المأمور به ينكسر بالأمر وأكثر كلام الله وكلام رسوله الوارد على لفظ الخبر إما يتضمن الأمر أو النهي.

فصل

ومما يدل على أن الوقوف بالمشعر الحرام واجب و هو ركن من أركان الحج بعد الإجماع المذكور قوله تعالى فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ والأمر شرعا على الإيجاب و لا يجوز أن يوجب ذكر الله فيه إلا وقد أوجب الكون فيه ولأن كل من أوجب الذكر فيه أوجب الوقوف به . فإن قالوا نحمل ذلك على الندب قلنا هو خلاف الظاهر ويحتاج إلى دلالة و لا دليل . فإن قيل هذه الآية تدل على وجوب الذكر وأنتم لا توجبونه وإنما توجبون الوقوف به كالوقوف بعرفة قلنا لا يمتنع أن نقول بوجوب الذكر بظاهر هذه الآية. و بعد فإن الآية تقتضي وجوب الكون في المكان المخصوص والذكر جميعا فإذا دل الدليل على أن الذكر مستحب غير واجب أخرجه من الظاهر وبقي الآخر يتناوله الظاهر وتقدير الكلام فإذا أفضتم من عرفات فكونوا بالمشعر الحرام واذكروا الله فيه . فإن قيل الكون في المكان يتبع الذكر في وجوب أو استحباب لأنه إنما يراد له و من أجله فإذا ثبت أن الذكر مستحب فكذلك الكون . قلنا لانسلم أن الكون في ذلك المكان تابع للذكر لأن الكون به عبادة -قرآن- ١٠٧-١٧٧ [صفحه ٢٨٧] مفردة عن الذكر والذكر عبادة أخرى فلا يتبع الكون الذكر كما لا يتبع الذكر الله في عرفات الكون في ذلك المكان والوقوف به لأن الذكر بعرفات مستحب والوقوف بها واجب بلا خلاف على أن الذكر لو لم يكن واجبا فالشكر لله على نعمه واجب على كل حال و قد أمر الله أن يشكر عند المشعر الحرام فيجب أن يكون الكون بالمشعر واجبا. فإن قيل ما أنكرتم من أن يكون المشعر ليس بمحل للشكر و إن كان محلا للذكر و إن عطف الشكر على الذكر. قلنا الظاهر بخلاف ذلك عطف الشكر على الذكر يقتضي تساوي حكمهما في المحل وغيره و ليس في الآية ذكر الشكر صريحا ولكن الذكر الأول على عمومه والذكر الثاني مفسر بالشكر لقرينة قوله كما هَذَا كُفَالْهَدَايَةِ نِعْمَةٌ واجب الشكر عليها لأن الشكر على كل نعمة واجب و على هذا لا تكرار مستقبها في الكلام أيضا. -قرآن- ٦١٤-٦٢٥

فصل

ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ فَالتفت مناسك الحج من الوقوف والطواف والسعي ورمى الجمار والحلق بمنى والإحرام من الميقات . -قرآن- ٢٣-١ عن ابن عباس التفت جميع المناسك -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٣٩ و قال قوم التفت كشف الإحرام وقضاؤه بحلق الرأس والغتسال ونحوه و قال الأزهري في كتاب تهذيب اللغة التفت في كلام العرب لا يعلم إلا من قول ابن عباس وقيل التفت الدرن ومعنى قوله ثُمَّ -قرآن- ١٩٥-١٩٨ و قال قوم التفت كشف الإحرام وقضاؤه بحلق الرأس والغتسال ونحوه و قال الأزهري في كتاب تهذيب اللغة التفت في كلام العرب لا يعلم إلا من قول ابن عباس وقيل التفت الدرن ومعنى قوله ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ لِيُؤْفُوا أَدْرَانَهُمْ وقيل هو الأخذ من الشارب وقص الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة و هذا عند الخروج من الإحرام . وقوله وَ لِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ أى يفوا بما نذروا من نحر البدن و قال مجاهد كل مانذر في الحج فربما نذر الإنسان إن رزق حجا أن يتصدق و إذا

كان على الإنسان نذر فالأفضل أن يفى به هناك و لم يقل بنذورهم لأن المراد بالإيفاء الإتمام أى لیتموا نذورهم بقضائها. و قوله وَ لِيُطَوُّوا بِالْبَيْتِعام في كل طواف وسمى عتيقا لأنه أعتق من أن يملكه جبار. -قرآن-١-١٩-قرآن-١٣٧-١٥٨-قرآن-٤٠١-٤٢٤

فصل

و قوله تعالى أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَ طَعَامَهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَ لِلْسِّيَّارَةِ وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ظاهره يقتضى تحريم الصيد فى حال الإحرام و تحريم مصاده غيره و منهم من فرق بين ماصيد و هو محرم و بين ماصيد قبل إحرامه و عندنا لافرق بينهما والكل محرم على المحرم فأما من لم يكن محرما فيجوز أن يأكل من الصيد الذى ذبح وصيد فى غير الحرم و إن كان فى الحرم . والصيد يكون عبارة عن الاصطياد فيكون مصدرا ويعبر به عن المصيد فيكون اسما صريحا ويجب أن يحمل ذكره فى الآية على الأمرين و تحريم الجميع والمعنى أبيع لكم صيد الماء. وإنما أحل بهذه الآية الطرى من صيد البحر لأن العتيق لاخلاف فى كونه -قرآن-١٦-١٣٣ [صفحه ٢٨٩] حلالا- و طَعَامُهُ أى طعام البحر يريد المملوح و هو الذى يليق بمذهبنا وإنما سمي طعاما لأنه يدخر ليطعم فيكون المراد بصيد البحر الطرى و بطعامه المملوح و قيل المراد بطعامه ماينبت من الزرع والثمار بحباته -قرآن-٩-١٦

باب ذكر المناسك و مايتعلق بها

اشاره

قوله تعالى وَ إِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ أى يثوبون إليه فى كل عام يعنى ليس هو مرة فى الزمان فقط على الناس . و عن ابن عباس معناه أنه لاينصرف عنه أحد و هو يرى أنه قد قضى منه وطرا فهم يعودون إليه . -قرآن-١٤-٥٤ و عن أبى جعفر ع يرجعون إليه لايقضون وطرا -رواية-١-٢-رواية-٢٢-٥٠ . وحكى الحارثى أن معناه يحجون إليه فيثابون عليه . وروى أن كل من فرغ من الحج وانصرف وعزم أن لايعود إليه أبدا مات قبل الحول . وإنما جعل الله أمنا بأن حكم أن من عاذ به والتجأ إليه لا يخاف على نفسه مادام فيه بما جعله فى نفوس العرب من تعظيمه و كان من فيه أمنا ويتخطف الناس من حوله . ولعظم حرمة أن من جنى جناية فالتجأ إليه لا يقام عليه الحد فيه لكن يضيق عليه فى المطعم والمشرب حتى يخرج فيحد فإن أحدث فيه ما يوجب الحد أقيم فيه الحد لأنه هتك حرمة الحرم . [صفحه ٢٩٠]

فصل

و قوله تعالى وَ اتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُضِلًّا . قيل فيه أربعة أقوال قال ابن عباس الحج كله مقام ابراهيم و قال عطاء مقام ابراهيم عرفه والمزدلفة والجمار و قال مجاهد الحرم كله مقام ابراهيم و قال السدى هو الحجر الذى فيه أثر رجلى ابراهيم وكانت زوجته إسماعيل وضعت تحت قدميه حتى غسلت رأسه فوضع ابراهيم عليه رجله و هوراكب فغسلت شقه الأيمن ثم رفعتة و قد غابت

رجله فيه فوضعت تحت قدمه اليسرى وغسلت الشق الأيسر من رأسه فغابت رجله اليسرى أيضا في الحجر فأمر الله بوضع ذلك الحجر قريبا من الحجر الأسود و أن يصلى عنده بعد الطواف وهو الظاهر في أخبارنا. وقوله وَ عَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَّرَ أَمْرَهُمَا اللَّهُ أَنْ يَطْهَرَاهُ مِنْ فَرْثٍ وَدَمٍ كَانَ يَطْرَحُ الْمُشْرِكُونَ قَبْلَ أَنْ صَارَ فِي يَدِ إِبْرَاهِيمَ وَقِيلَ أَرَادَ طَهْرَاهُ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ وَقِيلَ طَهَّرَا بَيْتِي بِنَائِكُمَا لَهُ عَلَى الطَّهَارَةِ كَقَوْلِهِ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ. ومعنى الطائفين هم الذين أتوه من غربته وقيل هم الطائفون بالبيت والطائف الدائر. والعاكفين قيل إنهم المقيمون بحضرته وقيل هم المجاورون وقيل -قرآن- ١٦-٥٧-قرآن- ٥٩٨-٦٤٨-قرآن- ٨٢١-٨٥٦-قرآن- ٩٤٧-٩٥٧ [صفحة ٢٩١] هم أهل البلد الحرام وقيل هم المصلون وقيل العاكف المعتكف في المسجد. وَالرَّكْعَ السَّجُودَ هُمُ الَّذِينَ يَصَلُّونَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَالطَّوْفَ لِلطَّارِ أَحْسَنَ وَالصَّلَاةَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَفْضَلَ. -قرآن- ٧٨-٩٥

فصل

وقوله تعالى وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا -قرآن- ١٦-٦٧ قال ابن عباس كان الحرم أمنا قبل دعوة إبراهيم لقول النبي ع حين فتح مكة هذه حرم حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-١٣١. وقيل كانت قبل الدعوة ممنوعا من الايتفاك كمالحق غيرها من البلاد فسأل إبراهيم أن يجعلها أمنا من القحط لأنه أسكن أهله بها فأجابه الله. و قال النبي إن إبراهيم حرم مكة وإنى حرمت المدينة -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٥٩. وقال في سورة إبراهيم رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا بتعريف البلد لأن النكرة إذا أعيدت تعرفت. سأل أن يديم أمنه من الجذب والخسف. وقوله رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي الْمَرَادَ بِالذَّرِيَّةِ إِسْمَاعِيلَ أَبُو الْعَرَبِ وَأُمُّهُ هَاجِرٌ أَسْكَنْهُمَا مَكَّةَ وَمِنْ اللَّتَبْعِضِ وَمَفْعُولٌ أَسْكَنْتُ مَحْذُوفٌ. وقيل لما أن بناه إبراهيم سماه بيتا لأنه كان قبل ذلك بيتا وإنما خربته طسم واندرس. -قرآن- ٢٦-٥٧-قرآن- ١٤٧-١٨٣ [صفحة ٢٩٢] فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ هَذَا سَأَلَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ قُلُوبَ الْخَلْقِ تَحَنُّ إِلَيْهِ لِيَكُونَ فِي ذَلِكَ مَنَافِعُ ذَرِيَّتِهِ لِأَنَّهُ وَادٌ غَيْرُ ذِي زَرْعٍ. -قرآن- ١-٤٧

فصل

وقوله وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَنْتَابِلُ الْحَجَرَ وَإِنَّمَا رَفَعَا الْبَيْتَ لِلْعِبَادَةِ لِلْمَسْكَنِ لِقَوْلِهِمَا تَقَبَّلْ مِنَّا. وروى أن آدم ع بناه ثم عفى أثره فجده إبراهيم ع. والمروى في أخبارنا أن أول من حج آدم حج واعتمر ألف مرة على قدميه من الهند. -قرآن- ٩-٩٢-قرآن- ١٨٠-١٩٢ وقال الباقر ع إن الله وضع تحت العرش أربعة أساطين وسماه الضراح وهو البيت المعمور وقال للملائكة طوفوا به ثم بعث ملائكة فقال لهم ابنوا في الأرض بيتا بمثاله وقدره وأمر من في الأرض أن يطوفوا به وقال ولما أهبط الله آدم من الجنة قال إني منزل معك بيتا يطوف حوله كما يطاف حول عرشي ويصلى عنده كما يصلى عند عرشي فلما كان زمن الطوفان رفع فكانت الأنبياء يحجون ولا يعلمون مكانه حتى تواء الله لإبراهيم فأعلمه مكانه فبناه من خمسة -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-أداه دارد [صفحة ٢٩٣] أَجْبِلَ مِنْ حَرَاءٍ وَثِيرٍ وَلَبْنَانٍ وَجِبَلِ الطُّورِ وَجِبَلِ الْحَمْرِ -رواية- ٥٥-٥٥ وقال الطبري وهو جبل بدمشق. وقوله تعالى وَ أَرْنَا مَنَاسِكَنَا أَيْ مَتَعِبِدْنَا قَالَ الزَّجَاجُ مَتَعَبِدٌ مِّنْ سَكٍّ وَقِيلَ الْمَنَاسِكُ هِيَ مَا يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ مِنَ الْهَدْيِ وَالذَّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَقِيلَ مَنَاسِكُنَا مَذَابِحُنَا وَأَرْنَا مِنْ رَّوْيَةِ الْبَصَرِ وَقِيلَ أَيْ أَعْلَمْنَا. وَقِيلَ أَرَاهُمَا اللَّهُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَالْإِفَاضَةَ مِنْ عَرَفَاتٍ

والإفاضة في جمع حتى رمى الجمار فأكمل الله له الدين وهذا أقوى لأنه هو العرف الشرعي في معنى المناسك . وقال وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ مِلَّةَ نَبِينَا لِأَنَّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ دَاخِلَةٌ فِي مِلَّةِ مُحَمَّدٍ مَعَ زِيَادَاتِ هَاهُنَا. وقوله ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِمْ عَنَّا والأمر بذلك أى هكذا أمر الحاج المناسك و من يعظم حرمت الله فالتعظيم خير له في الآخرة يعنى بأن يترك ما حرمه الله والحرمة ما لا يحل انتهاكه . واختار المفسرون في معنى الحرمات هنا أنها المناسك للدلالة ما يتصل بها من الآيات وقيل هى فى الآية مانهى عنها من الوقوع فيها وتعظيمها ترك ملابستها وقيل معناها البيت الحرام والبلد الحرام والشهر الحرام . قرآن- ٤٧-٦٦-قرآن- ٤٥٢-٤٨٧-قرآن- ٥٦٢-٦٢٨

فصل

وقوله تعالى وَ أَجَلَتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ أَى الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فِي حَالِ إِحْرَامِكُمْ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ مِنَ الصَّيْدِ فَإِنَّهُ يَحْرَمُ عَلَى الْمُحِلِّ فِي الْحَرَمِ إِذَا صِيدَ فِي الْحَرَمِ وَ عَلَى الْمُحَرَّمِ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ كَانُوا - قرآن- ١٩٨-٢٣٢ [صفحہ ٢٩٤] يَلْطَخُونَ أَصْنَامَهُمْ بِدُمَاءِ قُرْبَانِهِمْ فَسَمِيَ ذَلِكَ رَجْسًا وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ أَى الْكُذْبِ وَ هُوَ تَلْبِيَةُ الْمُشْرِكِينَ لِيَبْكَ لِشَرِيكَ لَكَ إِلا شَرِيكَ هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَ مَمْلُوكٌ . وَ رَوَى أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ سَائِرُ الْأَقْوَالِ الْمَلْهُيَةِ. ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ لَشَعَائِرِ مَنْاسِكَ الْحَجِّ وَالْمَرَادُ بِالْمَنَافِعِ التَّجَارَةُ. وَقَوْلُهُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِلَى أَنْ يَعُودَ مِنْ مَكَّةَ. وَقَوْلُهُ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسِكَآ إِشَارَةً إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَفْصِيلِ الْمُجْمَلِ لِلْمُعْتَمِرِ وَالْحَاجِّ - قرآن- ٤٨-٧٤-قرآن- ٢٠٦-٢٤١-قرآن- ٢٩٧-٣١٥- قرآن- ٣٤٥-٣٧٧

باب الذبح والحلق ورمى الجمار

اشاره

قال تعالى فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ حَجٍّ مَتَمَتَا فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْحِرَ بَدَنَهُ أَوْ بَقَرَةً أَوْ فَحْلًا مِنَ الضَّأْنِ أَوْ شَاءَ كَمَا تيسر عليه ويسهل ولا يصعب فإن لم يجد شيئاً منها ووجد ثمنه خلفه عند ثَقْفَةٍ حَتَّى يَشْتَرِيَ لَهُ هَدِيًّا وَيَذْبَحُهُ إِلَى انْقِضَاءِ ذِي الْحِجَّةِ فَإِنْ لَمْ يَصِبْهُ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْحِجَّةِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ قِيلَ الشَّعَائِرُ الْبَدَنُ إِذَا اسْفَرَتْ فِي الْحَجِّ الْقَارَنُ أَى أَعْلَمْتَ عَلَيْهَا بِأَنْ يَشُقَّ سَنَامُهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ لِيَعْلَمَ أَنَّهَا هَدْيٌ وَتَعْظِيمُهَا اسْتِسْمَانُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعٌ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى - قرآن- ١٣-٤١-قرآن- ٣١٤-٣٧٩-قرآن- ٥٢٥-٥٦٤ [صفحہ ٢٩٥] مَنَافِعُهَا رُكُوبُ ظُهُورِهَا وَشَرْبُ أَلْبَانِهَا إِذَا حَتِيجَ إِلَيْهَا وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ مَا لَمْ يَسْمِ هَدِيًّا أَوْ بَدَنًا وَقَالَ عَطَاءٌ مَا لَمْ يَقْلُدْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِلَى أَنْ يَنْحِرَ. وَقَوْلُهُ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ مَعْنَاهُ أَنْ يَحِلَّ الْهَدْيُ وَالْبَدَنُ الْكَعْبَةُ وَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا إِنْ كَانَ فِي الْعَمْرَةِ الْمَفْرَدَةِ فَمَحَلُّهُ مَكَّةَ قِبَالَةَ الْكَعْبَةِ بِالْحِزْوَةِ وَ إِنْ كَانَ الْهَدْيُ فِي الْحَجِّ فَمَحَلُّهُ مَنَى . ثُمَّ عَادَ إِلَى ذِكْرِ الشَّعَائِرِ فَقَالَ وَ الْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ أَى وَجَعَلْنَا الْبَدْنَ صَوَافٍ لَكُمْ فِيهَا عِبَادَةُ اللَّهِ بِمَا فِي سَوْقِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَتَقْلِيدُهَا بِمَا يَنْبَغِي أَنَّهَا هَدْيٌ ثُمَّ يَنْحَرُهَا لِلْأَكْلِ مِنْهَا وَإِطْعَامِ الْقَانِعِ وَالْمُعْتَرِفِ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافًا مِنْ اللَّهِ أَنْ يَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِذَا أُقِيمَتِ لِلذَّبْحِ صَافَةً أَى مُسْتَمْرَةً فِي وَقُوفِهَا عَلَى مَنَاجٍ وَاحِدٍ وَالتَّسْمِيَةِ إِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ نَحْرِهَا دُونَ حَالِ قِيَامِهَا. وَ الْبُدْنَ الْإِبِلُ الْعِظَامُ الْبَدَنَةُ بِالسَّمَنِ

جمع بدنه وهى إذانحرت فعندهم يعقل لها يد واحدة وكانت على ثلاث و عند أصحابنا يشد يداها إلى إبطيها ويطلق رجالها والبقر يشد يداها ورجلاها ويطلق ذنبها والغنم تشد ثلاثة أرجل منها ويطلق فرد رجل . -قرآن- ١٨٥-٢٢١-قرآن- ٣٩٩-٤٤٤-قرآن- ٥٨٩-٦٢٥-قرآن- ٧٧٢-٧٧٨ [صفحہ ٢٩٦] وقال أبو عبد الله ع القانع الذى يسأل فيرضى بما أعطى والمعتر الذى يعترى رحلك ممن لا يسأل وقال ينبغى لمن ذبح الهدى أن يعطى القانع والمعتر ثلثه ويهدى لأصدقائه ثلثه ويطعم ثلثه الباقي -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-٢٠٧ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ أَيْ مِثْلَ مَا وَصَفْنَاهُ ذَلَّلْنَاهَا لَكُمْ حَتَّى لَا تَمْتَنِعَ عَمَّا تَرِيدُونَ مِنْهَا مِنَ النَّحْرِ وَالذَّبْحِ بِخِلَافِ السَّبَاعِ الْمَمْتَنِعَةِ وَلِتَنْتَفِعُوا بِرُكُوبِهَا وَحَمْلِهَا وَتَنَاجِهَا نِعْمَةً مِنَّا عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ذَلِكَ . لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا أَيْ لَنْ يَصْعَدَ إِلَى اللَّهِ تَلْكُمُ وَإِنَّمَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ التَّقْوَى وَهَذَا كُنَايَةٌ عَنِ الْقَبُولِ فَإِنْ مَا يَقْبَلُهُ الْإِنْسَانُ يَقَالُ قَدْنَالَهُ وَوَصَلَ إِلَيْهِ فَخَاطَبَ اللَّهُ عِبَادَهُ بِمَا اعْتَادَوْهُ فِي مَخَاطِبَاتِهِمْ وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا ذَبَحُوا الْهَدْيَ اسْتَقْبَلُوا الْكَعْبَةَ بِالْدَّمَاءِ فَضَحَوْهَا حَوْلَ الْبَيْتِ قَرَبَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى . وَالْمَعْنَى لَنْ يَتَقَبَّلَ اللَّهُ اللَّحُومَ وَلَا الدَّمَاءَ لَكِنْ يَتَقَبَّلُ التَّقْوَى فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا بِأَنْ يَوْجِبَ فِي مُقَابَلَتِهَا الثَّوَابَ لِتَكَبَّرُوا اللَّهُ تَعَالَى وَتَشْكُرُوهُ فِي حَالِ الْإِحْلَالِ كَمَا يَلِيقُ بِهِ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ وَقِيلَ لِتَسْمُوا اللَّهَ عَلَى الذَّبَاحَةِ . إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ أَيْ مَنْ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ عَلَى الذَّبِيحَةِ فَهُوَ الْجُحُودُ لِنِعْمِ اللَّهِ . -قرآن- ١-٢٣-قرآن- ١٧٦-١٩٥-قرآن- ٢٠٢-٢٤٣-قرآن- ٦٢٦-٦٤٤-قرآن- ٧٨١-٧٤٠

فصل

وقوله تعالى وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ قَدْ ذَكَّرْنَا أَنْ -قرآن- ١٦-٧٢ [صفحہ ٢٩٧] الْحَاجَّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْقَعْدَةِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ بَمَنْ فَيَحْنُذُ يُلْزَمُ الرِّجَالُ أَنْ يَحْلُقُوا رءُوسَهُمْ . قَالَ تَعَالَى لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ فَإِنْ الصَّرُورَةُ تُلْزِمُهُ الْحَلْقَ وَغَيْرُ الصَّرُورَةِ تَجْزِيهِ التَّقْصِيرَ وَلَا يَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقَ وَيَجْزِيهِنَّ التَّقْصِيرَ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَمَحَلُّ الْهَدْيِ مَنْى إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ أَوْ فِي الْعُمْرَةِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا إِلَى الْحَجِّ يَوْمِ النَّحْرِ وَإِنْ كَانَ فِي الْعُمْرَةِ الْمَبْتُورَةِ فَمَكَّةُ وَالْمَعْنَى لَا تَحْلُقُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ وَيَنْحَرُ أَوْ يَذْبَحُ . فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ مِنْ مَرَضٍ مِنْكُمْ مَرَضًا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْحَلْقِ لِلْمَدَاوَاةِ أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ أَوْ تَأْذَى بِهِوَامٍ رَأْسَهُ أُبِيحَ لَهُ الْحَلْقُ بِشَرَطِ الْفَدْيَةِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ أَوْ فِي تِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ فَالْأَذَى الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ كُلُّ مَا تَأْذَى بِهِ . نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ قَمَلَ رَأْسَهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ ذَلِكَ وَهُوَ مَحْمُولَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَذَى . وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ فَإِذَا رَوَاهُ أَصْحَابُنَا أَنَّ مَنْ حَلَقَ لَعَذْرِ فَالصِّيَامِ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ الصَّدَقَةُ سِتَّةُ مَسَاكِينَ وَرَوَى عَشْرَةُ مَسَاكِينَ وَالنُّسْكُ شَاءَ وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْمُفَسِّرِينَ . وَالْمَعْنَى أَنْ تَأْذَى بِشَيْءٍ فَحَلَقَ لِذَلِكَ الْعَذْرَ فَعَلِيهِ فِدْيَةٌ أَوْ بَدَلَ وَجْزَاءٍ يَقُومُ مَقَامَ ذَلِكَ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكٍ مُخِيرٍ فِيهَا . -قرآن- ١٢٣-٢١٤-قرآن- ٥١٥-٥٤٠-قرآن- ٥٩٦-٦٢١-قرآن- ٨٨٨-٩٣١ [صفحہ ٢٩٨] وَأَمَّا رَمَى الْجِمَارِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ يُدَلُّ عَلَيْهِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْعُلَمَاءِ أَيْ كَلَفَهُ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَ مِنْ جَمَلَتِهَا رَمَى الْجِمَارِ وَ عَلَيْهِ الْمُفَسِّرُونَ يَرْمِي جِمْرَةَ الْعَقْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ سَبْعَةً وَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً فِي الْجِمَارَاتِ الثَّلَاثِ يَبْدَأُ بِالْجِمْرَةِ الْأُولَى فَيَرْمِي سَبْعَةً ثُمَّ كَذَا فِي الْوَسْطَى ثُمَّ فِي الْآخِرَى -قرآن- ٣٢-٨٧

باب في ذكر أيام التشريق يكون فيها رمى الجمرات على ما ذكر

قال الله تعالى فَإِذَا قُضِيَ مَنَاسِكَكُمْ أَى إِذَا أَدَيْتُمُوهَا وَفَرَغْتُمْ مِنْهَا قَالَ مُجَاهِدٌ هِيَ الذَّبَائِحُ وَقِيلَ الْمَعْنَى إِذَا قُضِيَ مَنَاسِكُكُمْ مَا وَجِبَ عَلَيْكُمْ فِي مَتَعِبَادَتِكُمْ إِيقَاعُهُ مِنَ الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَغَيْرِهَا فَادْكُرُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ يَسْتَحِبُّ الدُّعَاءَ بَعْدَ رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالذِّكْرِ هَاهُنَا التَّكْبِيرَ أَيَّامَ مَنْى وَقِيلَ إِنَّهُ سَائِرُ الدُّعَاءِ فِي تِلْكَ الْمَوَاطِنِ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ . وَقَوْلُهُ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ -قُرْآن- ١٩-٤٥-قُرْآن- ٣٦٨-٣٨٦ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ هُنَاكَ وَيَفْتَخِرُونَ بِالْآبَاءِ وَبِمَا ثَرَهُمْ وَيُبَالِغُونَ فِيهِ -رَوَايَت- ١-٢-رَوَايَت- ٢٠-١٠٢ . [صَفْحَهُ ٢٩٩] وَقَوْلُهُ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا بِمَا اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِنَ النِّعْمَةِ وَإِنَّمَا شَبَّهَ الْأَوْجِبَ بِمَا هُوَ دُونُهُ فِي الْوَجُوبِ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَلَى حَالٍ لِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ مَعْتَادُهُ أَنْ يَذْكُرُوا آبَاءَهُمْ بِأَبْلَغِ الذِّكْرِ وَقِيلَ اذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِ الصَّبِيِّ لِأُمِّهِ وَالْأَوَّلِ أَظْهَرَ . ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ يَسْأَلُ هُنَاكَ فَمِنْهُمْ مَنْ يَسْأَلُ نَعِيمَ الدُّنْيَا فَقَطْ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤْمِنٍ بِالْقِيَامَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً -قُرْآن- ٩-٢٥-قُرْآن- ٣١٨-٣٧٦ عَنْ الصَّادِقِ ع أَنَّهَا السَّعَةُ فِي الرِّزْقِ وَالْمَعَاشِ وَحَسَنُ الْخَلْقِ فِي الدُّنْيَا وَرِضْوَانُ اللَّهِ وَالْجَنَّةُ فِي الْآخِرَةِ -رَوَايَت- ١-٢-رَوَايَت- ١٧-١٠١ وَقَالَ النَّبِيُّ ص مِنْ أَوْتَى قَلْبًا شَاكِرًا وَزَوْجَةً صَالِحَةً تَعِينَهُ عَلَى أَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ فَقَدْ أُوتِيَ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَوَقِيَ عَذَابَ النَّارِ -رَوَايَت- ١-٢-رَوَايَت- ٢٠-١٤٣

فصل

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ . أَمْرٌ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ وَقَالَ الْفَرَاءُ الْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَالْمَعْدُودَاتُ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ وَفِي النِّهَايَةِ نَحْوُهُ عَلَى خِلَافٍ مَا فِي كِتَابِهِ الْآخِرِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَعْدُودَاتِ هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ لَا غَيْرَ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ هَاهُنَا فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنْ اتَّقَى وَالنَّفَرُ الْأَوَّلُ وَالنَّفَرُ الثَّانِي لَا يَكُونَانِ إِلَّا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَلَاءَ . خِلَافٌ . -قُرْآن- ١٧-٥٧-قُرْآن- ٣٩٨-٤٩١ [صَفْحَهُ ٣٠٠] وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ يَوْصَفُ بِهَا عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ وَيَوْصَفُ بِهَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ مَعًا وَقَدْ ذَكَرَ فِي تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَيؤكد ذلك بقوله في سورة الحج لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ . وَسُمِّيتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ مَعْدُودَاتٍ لِأَنَّهَا قَلَائِلُ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ . وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّكْبِيرِ أَوْ اسْتِحْبَابِهِ وَالذِّكْرُ الْمَأْمُورُ بِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا رَزَقَنَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا تَجِبُ بِمَنْى وَتَسْتَحِبُّ بِغَيْرِ مَنْى . -قُرْآن- ١٧٢-٢٨٧

فصل

وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنْ اتَّقَى الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ الرِّخْصَةُ فِي جَوَازِ النَّفَرِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ التَّشْرِيقِ فَإِنْ أَقَامَ إِلَى النَّفَرِ الْآخِرِ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّلَاثُ مِنَ التَّشْرِيقِ كَانَ أَفْضَلَ فَإِنْ نَفَرَ فِي الْأَوَّلِ نَفَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى قَبِيلِ الْغُرُوبِ فَإِنْ غَرِبَتْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفَرَ إِلَى الْيَوْمِ الثَّلَاثِ بَعْدَ الرَّمْيِ وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْفَرَ فِي النَّفَرِ الْأَوَّلِ . وَقَوْلُهُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِتَكْفِيرِ سَيِّئَاتِهِ مِمَّا كَانَ مِنْ حُجَّةِ الْمَبْرُورِ وَبِرَكَتِهِ تَفَضَّلَ اللَّهُ بِالْمَغْفِرَةِ لِدُنُوبِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ الثَّانِي قَالَ الْحَسَنُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي تَعَجُّلِهِ وَلَا تَأَخُّرِهِ وَإِنَّمَا نَفَى الْإِثْمَ ثَلَاثًا يَتَوَهَّمُ ذَلِكَ مَتَوَهَّمٌ فِي التَّعَجُّلِ وَجَاءَ فِي

التأخير على مزاجه الكلام كما يقول إن -قرآن- ١٦-١٠٩-قرآن- ٣٩٩-٤١٦ [صفحة ٣٠١] أظهرت الصدقة فجائز وإن أسررتها فجائز والإسرار أفضل . ويمكن أن يقال إن الأول معناه لاحرج عليه والثاني معناه لم يبق عليه إثم فقد غفر له جميع ذنوبه فيكون جمعا للقولين المتقدمين . وقوله لِمَنْ اتَّقَى فِيهِ قَوْلَانِ أحدهما لما قال فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ دَلَّ عَلَى وَعْدِهِ بِالثَّوَابِ وعلقه بالتقوى لئلا يتوهم أنه بالطاعة في النفر فقط الثاني أنه لا إثم عليه في تعجله إذا لم يعمل لضرب من ضروب الفساد ولكن لا تباع إذن الله فيه . وقيل هو التحذير في الإيكال على ماسلف من أعمال البر في الحج فيبين أن عليهم مع ذلك ملازمة التقوى ومجانبة المعاصي . و قد روى أصحابنا أن قوله لِمَنْ اتَّقَى متعلق بالتعجل في يومين فلا إثم عليه لمن اتقى الصيد إن شاء نفر في النفر الأول وإن شاء وقف إلى انقضاء النفر الأخير ومن لم يتق الصيد فلا يجوز له النفر في الأول وهو اختيار الفراء وهو قول ابن عباس . -قرآن- ٢٠٠-٢١١-قرآن- ٢٣٩-٢٥٦-قرآن- ٥٨٢-٥٩٣ وروى عن الصادق ع في قوله فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ أى من مات في هذين فقد كفر عنه كل ذنب وَمَنْ تَأَخَّرَ أى أنسى أجله فلا إثم عليه بعدها إذا اتقى الكبائر -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-١٦٩ والتقدير ذلك لمن اتقى أو جعلناه لمن اتقى وقيل العامل فلا إثم عليه . قوله وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا أى إذا حللتكم من إحرامكم وخرجتم من الحرم فاصطادوا الصيد الذى نهيتهم أن تحلوه إن شئتم فالسبب المحرم له زال وهو إباحة أى لاحرج عليكم فى صيده بعد ذلك - قرآن- ٨١-١٠٧ [صفحة ٣٠٢]

باب ما يجب على المحرم اجتنابه

قد تقدم القول فى كثير من ذلك و قد عدد مشايخنا التروك المفروضة والمكروهة فى الحج والعمرة فمحظورات الإحرام ستة وثمانون شيئا ومحظورات الطواف والسعى والذبح والرمى سبعة وأربعون شيئا ومكروهات الحج والعمرة ثلاثة وخمسون شيئا وقد نطق القرآن ببعضها مفصلا وقوله وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُمْ يُوعَدُونَ على جميع ذلك جملة . وقوله فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ قد ذكرنا أن الرفث كناية عن الجماع فحكم المحرم إذا جامع له شرح طويل لانطيل به الكتاب . والمراد بالفسوق الكذب فمن كذب مرة فعليه شاة ومن كذب مرتين فعليه بقرة ومن كذب ثلاثا فعليه بدنة وقد أشرنا إلى الجدال أنه القسم بالله . -قرآن- ٢٧١-٣٠٠-قرآن- ٣٣٣-٣٧٠ [صفحة ٣٠٣] وقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ أَيَّهَا الَّذِينَ صدقوا الله فيما أوجب عليهم لا تحلوا حرمة الله ولا تعدوا حدوده ولا تحلوا معالم حدود الله وأمره ونهيه وفرائضه ولا تحلوا حرم الله وشعائره حرم الله ورسوله ومناسك الحج . عن ابن عباس المعنى لا تحلوا مناسك الحج فتضيعوها وقال مجاهد شعائر الله الصفا والمروة والهدى من البدن وغيرها وقال الفراء كانت عامة العرب لا ترى الصفا والمروة من شعائر الله ولا يطوفون بهما فنهاهم الله عن ذلك وهو قول أبى جعفر ع وقال قوم لا تحلوا ما حرم الله عليكم فى إحرامكم وقيل الشعائر العلامات المنصوبة للفرق بين الحل والحرم نهاهم الله أن يتجاوزوا المواقيت إلى مكة بغير إحرام وقال الحسين بن على المغربى المعنى لا تحلوا الهدايا المشعرة هديا للبيت وقريب منه ما روى عن ابن عباس أيضا أن المشركين كانوا يحجون البيت ويهدون الهدايا فأراد بعض المسلمين أن يغيروا عليهم فنهاهم الله عنه والعموم يتناول الكل . ثم قال وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ أى لا تستحلوا الأشهر الحرم كلها بالقتال فيها أعداءكم هؤلاء من المشركين ولا تستحلوها بالنسئ إنما النسئ زيادة فى الكفر . وقوله تعالى وَلَا الْقَلَائِدَ أى ولا تحلوا الهدى المقلد وإنما كرر لأنه أراد -قرآن- ١٦-١١٠-قرآن- ٩٦٨-٩٩٠-قرآن- ١١٣١-١١٤٧ [صفحة ٣٠٤] المنع من حل الهدى الذى لا يقلد والهدى الذى قلد وقيل هو نعل يقلد به الإبل والبقر يجب التصديق بها إن كان لها قيمة . وقوله وَلَا آَمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ أَنْ يَحِلَّ وَيَمْنَعُ مِنْ يَلْتَمَسُ أَرْبَاحًا فى تجارتهم من الله وأن يرضى عنهم بنسكهم فأما من

باب نهى المحرم من الإخلال والتعدى والتقصير

إشارة

قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَلْوَنُكُمْ اللَّهُ بَشَىءٍ مِّنَ الصَّيْدِ هَذَا خُطَابٌ مِّنَ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَقَسَمَ مِنْهُ تَعَالَى أَى لِيُخْتَبِرَنَّ طَاعَتَكُمْ مِنْ مَعْصِيَتِكُمْ بَشَىءٍ مِّنَ الصَّيْدِ وَأَصْلُهُ إِظْهَارُ بَاطِنِ الْحَالِ وَالْمَعْنَى يُعَرِّضُكُمْ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ لِأَن يَظْهَرَ مَا فِي نَفُوسِكُمْ وَهُوَ خَافٌ فِي الْحَالِ وَاسْمُ ذَلِكَ اخْتِبَارًا لِأَنَّهُ شَبِيهٌ فِي الظَّاهِرِ بِاخْتِبَارِ النَّاسِ وَإِنْ كَانَ الْمُخْتَبَرُ لَا يَعْلَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الْمُخْتَبَرِ وَاللَّهُ عَالِمٌ بِمَا يَكُونُ مِنَ الْمَكْلَفِ بِكُلِّ جَلَى وَخَفَى وَمُضْمَرٍ وَمُنَوًى وَالْمَعْنَى لِيُظْهَرَ طَاعَتَكُمْ مِنْ مَعْصِيَتِكُمْ . وَ مِنْ فِي قَوْلِهِ مِّنَ الصَّيْدِ لِلتَّبَعِضِ وَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ عَنْ صَيْدِ الْبَرِّ دُونَ صَيْدِ الْبَحْرِ وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ لِمَا عَنِ الصَّيْدِ مَا دَامُوا فِي الْإِحْرَامِ أَوْ فِي الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ كَانَ ذَلِكَ بَعْضَ الصَّيْدِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَتَبْيِينِ الْجِنْسِ وَأَرَادَ بِالصَّيْدِ الْمُصِيدَ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَ رِمَاحُكُمْ وَلَوْ كَانَ الصَّيْدُ هُنَا مُصَدَّرًا كَانَ حَدِثًا فَلَا يُوصَفُ بِمِثْلِ الْيَدِ وَالرَّمْحِ وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِهِ مَا كَانَ عَيْنًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الْمَعَانِي امْتَحَنَ اللَّهُ أُمَّةً مُحَمَّدٌ ص بَصِيدِ الْبَرِّ كَمَا امْتَحَنَ أُمَّةً مُوسَى ع بَصِيدِ الْبَحْرِ . - قرآن - ١٩-٩٠- قرآن - ٥٠٠-٥١١- قرآن - ٧٤٨- ٧٧٨ [صفحہ ٣٠٥] وَلَمَّا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ تَحْرِيمَ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرَمِ مَجْمَعًا بَيْنَ سَبْحَانِهِ ذَلِكَ هَاهُنَا فَقَالَ لِيُخْتَبِرَنَّ اللَّهُ تَعَالَى طَاعَتَكُمْ مِنْ مَعْصِيَتِكُمْ بَشَىءٍ مِّنَ الصَّيْدِ أَى بِتَحْرِيمِ شَىءٍ مِّنَ الصَّيْدِ وَبَعْضُ مِنْهُ . وَ أَلَّذِي تَنَالَهُ الْأَيْدَى فَرَاخُ الطَّيْرِ وَصَغَارُ الْوَحْشِ وَالْبَيْضِ وَ أَلَّذِي تَنَالَهُ الرَّمَاةُ الْكُبَارُ مِنَ الصَّيْدِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ الصَّادِقِ ع . وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ صَيْدُ الْحَرَمِ يَنَالُ بِالْأَيْدَى وَالرَّمَاةِ لِأَنَّهُ يَأْنَسُ بِالنَّاسِ وَلَا يَنْفِرُ مِنْهُمْ كَمَا يَنْفِرُ فِي الْحُلِّ وَ ذَلِكَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ . وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ مَاقَرَبٌ وَ مَا بَعْدَ مِنَ الصَّيْدِ . وَجَاءَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ يَعْنِي بِهِ حِمَامٌ مَكَّةَ وَهِيَ تَفْرُخُ فِي بُيُوتِ مَكَّةَ فِي السَّقْفِ وَ عَلَى الْحَيِّطَانِ فَرَبَّمَا كَانَتِ الْفَرَاخُ بِحَيْثُ تَصِلُ الْيَدُ إِلَيْهَا .

فصل

وبهذه الآية حرم الله صيد الحل على المحرم وصيد الحرم على المحل والمحرم جميعا وقال الزجاج سن النبي ع تحريم صيد الحرم على المحرم وغيره وهذا صحيح وصيد غير الحرم يحرم على المحرم دون المحل وقال أبو علي صيد الحرم هو المحرم بهذه الآية ونحوه قول بعض المفسرين إن الله عني به كل صيد الحرم لأنه جعل الصيد آمنا بالحرم فهو لا ينفِر من الناس نفاره إذا خرج من مكة و إذا بمكة أمكن قتله بالرَّمْحِ وأخذه باليد فأمر الله أن لا يقتلوا هذا الصيد ولا يأخذوه ولا يؤذوه . وقيل تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ إشارَةً إِلَى صَيْدِ الْحَرَمِ لِأَنَّهُ يَكُونُ آنَسٌ مِنْ غَيْرِهِ فَيُمْكِنُ تَنَاوُلُهُ بِالْيَدِ وَقَوْلُهُ وَ رِمَاحُكُمْ إشارَةً إِلَى صَيْدِ غَيْرِ الْحَرَمِ لِلْمُحْرَمِ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَخْذُهُ بِالرَّمْحِ وَ هَذَا مِنَ الصَّيْدِ إِلْهَامٌ مِنَ اللَّهِ بِخِلَافِ صَيْدِ آخَرٍ يَكُونُ فِي أَرْضٍ أُخْرَى . - قرآن - ٤٩٠-٥٠٧- قرآن - ٥٨٢-٥٩٣ [صفحہ ٣٠٦] لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ أَى لِيَعْلَمَ مَلَائِكَتُهُ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ غَائِبًا لِأَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ وَمَعْنَى لِيَعْلَمُوا أَى لِيَعْرِفُوا قَوْمًا يَخَافُونَ صَيْدَ الْحَرَمِ فِي الْعِلَانِيَةِ فَلَا يَعْتَرِضُونَ لَهُ عَلَى حَالٍ . ثُمَّ قَالَ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ أَى مَنْ تَجَاوَزَ حَدَّ اللَّهِ بِمُخَالَفَةِ أَمْرِهِ وَارْتِكَابِ نَهْيِهِ بِالصَّيْدِ فِي الْحَرَمِ وَ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ فَلَهُ عَذَابُ النَّارِ فِي الْقِيَامَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ ذَلِكَ

من الآلام والعقوبات فى الدنيا فقد قال لَأَعَذَّبَنَّ عَذَابًا شَدِيدًا حكاية عن سليمان فى حق الهدهد و لم يرد عذاب النار -قرآن- ١- ٣٩-قرآن- ٢٠٧-٢٣١-قرآن- ٤١٢-٤٤٢

باب تفصيل مايجب على هذا الاعتداء من الجزاء

إشارة

قال الله تعالى عقيب ذلك يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ اخْتَلَفَ فى المعنى بالصيد فقيل هو كل الوحش أكل أو لم يؤكل و هو قول أهل العراق واستدلوا -قرآن- ٢٩-٧٦ بقول على ع -رواية- ١-٢-رواية- ١٦-١٧ صيد الملوك أرناب و ثعالب || و إذا ركبت فصيدي الأبطال . و هو مذهبنا وقيل هو كل ما يؤكل لحمه و هو قول الشافعى . و قوله وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أوجه أحدها و أنتم محرمون بحج أو عمره الثانى و أنتم فى الحرم الثالث و أنتم فى الشهر الحرام و لاختلاف أن هذا ليس بمراد فالآية تدل على تحريم قتل الصيد فى حال الإحرام بالحج أو العمره سواء كان محرما بالعمره أو بالحج أو لم يكن و قال الرماني تدل على تحريم قتل الصيد على المحرم بالحج أو العمره والأول أعم فائدة واختاره أكثر المفسرين . -قرآن- ٦٧-٨٢ [صفحہ ٣٠٧] و قال جماعة الأولى أن تكون الآية الأولى حرم فيها الصيد بالحرم فى جميع الأوقات والحالات و هذه الآية الثانية حرم فيها صيد البر كله فى حال الإحرام . و واحد الحرم حرام كسحاب وسحب .

فصل

ثم قال تعالى وَ مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمِدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ فقوله تعالى من قتله فيه قولان أحدهما أن يتعمد القتل وينشئ الإحرام الثانى الذاكرا لإحرامه مع تعمده قتله و قال ابن جرير و هو عام فى الناسى والذاكر لأن ظاهره عام و لادليل على الخصوص . و قوله مِنْكُمْ معنى كل من يدين بدين الإسلام و مُتَعَمِدًا نصب على الحال أى قاصدا غير ساه و لاجاهل به . والفتوى أن قاتل الصيد إذا كان محرما لزمه الجزاء عامدا كان فى القتل أو خاطئا أو ناسيا لإحرامه أو ذاكرا عالما كان أو جاهلا و على هذا أكثر الفقهاء والعلماء و قال جماعة إنه يلزمه إذا كان متعمدا لقتله ذاكرا لإحرامه و هو أشبه بالظاهر والأول يشهد به روايات أصحابنا . -قرآن- ١٧-٨٩-قرآن- ٢٩٣-٢٩٨-قرآن- ٣٣٤-٣٤٤

فصل

واختلفوا فى مثل المقتول بقوله فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ قال ابن عباس و الحسن والسدى والضحاك ومجاهد وعطاء هو أشبه الأشياء به من النعم إن قتل نعمة فعليه بدنه حكم النبى ع بذلك فى البدنه و إن قتل أروى -قرآن- ٣٤-٧١ [صفحہ ٣٠٨] فبقرة و إن قتل غزالا أو أرنا فشاء و هذا هو الذى يدل عليه روايات أصحابنا . و قال قوم يقوم الصيد بقيمة عادلة ثم يشتري بثمنه مثله من النعم ثم يهدى إلى الكعبة فإن لم يبلغ ثمن هدى كفر أو صام و فيه خلاف بين الفقهاء . و قد تواترت أخبارنا ورواياتنا بأن كل ما يصيده المحل فى الحرم يلزمه فيه القيمة و ما يصيده المحرم فى الحل من الصيد كان عليه الفداء و إن أصابه المحرم فى الحرم

كان عليه الفداء والقيمة وما يجب فيه التضعيف هو ما لم يبلغ بدنه فإذا بلغها لها يجب عليه غيرها. قال الزهري نزل القرآن بالعمد وجرت السنة في الخطأ. والفتوى أن الصيد كلما تكرر من المحرم كان عليه كفارة إذا كان ذلك منه نسيانا فإن فعله متعمدا مرة كان عليه الكفارة وإن فعله مرتين فهو ممن ينتقم الله منه وليس عليه الجزاء. فإن قيل بم يعلم المماثلة بين النعم وما يصاد. قلنا لهذا جوابان أحدهما أن الله بين على لسان نبيه ع في قتل النعامة بدنه من الإبل على كل حال في الحل إذا كان محرما وفي الحرم وجعل بدل حمار وحش وأبقر وحش بقره إذا أصابه المحرم في الحل وبدل ظبي شاة هكذا وإن أصاب قطاة فعليه حمل مفطوم وإن أصاب ظبا فعليه جدى وإن أصاب عصفورا فعليه مد من طعام وإن أصاب المحرم في الحل حمامة فعليه دم وإن أصابها وهو محل في الحرم فعليه درهم وإن أصابها وهو محرم في الحرم فعليه دم والقيمة وإن قتل فرخا وهو محرم في الحل فعليه حمل وإن قتله في الحرم وهو محل فعليه نصف درهم وإن قتله وهو محرم في الحرم فعليه ربع درهم وإن أصابه وهو محرم في الحرم بيض حمام وهو محرم في الحل فعليه درهم وإن أصاب وهو محل في الحرم فعليه ربع درهم وإن أصابه وهو محرم في الحرم فعليه الجزاء والقيمة فإن كان حمام [صفحة ٣٠٩] الحرم يشتري به العلف لحمام الحرم وإن كان حماما أهليا يتصدق به فقد بين جميع ذلك رسول الله ص لقوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ. والجواب الثاني أنه اختلف في المكان الذي يقوم فيه الصيد فقال أبو حنيفة وصاحبه يقوم بالمكان الذي أصاب فيه إن كان أصاب بخراسان أو غيره وقال عامر الشعبي يقوم بمكة أو منى. وقوله يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ يعني شاهدين عدلين فقيهين يحكمان بأنه جزاء مثل ماقتل من الصيد أى يحكم في الصيد بالجزاء رجلا صالحا منكم أى من أهل ملتكم ودينكم فينظران إلى أشبه الأشياء به من النعم فيحكمان به. وقوله هدياً أى يهديه هديا وبالغ الكعبة صفة. والهدى يجب أن يكون صحيحا بالصفة التي تجرى في الأضحية وقال الشافعي يجوز في الهدى ما لا يجوز في الأضحية. وعندنا إن قتل طائرا أونحوه ففيه دم في الحل على المحرم وعلى المحل في الحرم القيمة وعلى المحرم في الحرم دم والقيمة لما قدمنا والدم لا يكون أقل من دم شاة. وقد تقدم إن كان ذلك الصيد في إحرام الحج أو العمرة التي يتمتع بها يذبح بمنى وإن كان في العمرة المبتولة فمكة وعن ابن عباس إذا أتى مكة ذبحه كله وتصدق به. -قرآن- ١١١-١٧٦-قرآن- ٣٧٠-٣٩٩-قرآن- ٦٠٥-٦١٠-قرآن- ٦٢٨-٦٤٣

فصل

من قرأ فجزاء مثل ما قتل قال أبو على الفارسي رفع مثل لأنه صفة لجزاء والمعنى فعليه جزاء من النعم مماثل للمقتول وتقديره فعليه جزاء أى فاللازم له أوفالواجب عليه جزاء من النعم مماثل لماقتل من الصيد. -قرآن- ٨-٣١ [صفحة ٣١٠] وقوله تعالى مِنَ النَّعَمِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ صفة للنكرة التي هي جزاء وفيه ذكر له ولا ينبغي إضافة جزاء إلى مثل لأن عليه جزاء المقتول لاجزاء مثله ولا جزاء عليه لمثل المقتول الذي لم يقتله ولا يجوز على هذه القراءة أن يكون قوله مِنَ النَّعَمِ متعلقا بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقا به في قوله جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا لَئِنْكَ قَدْ وَصَفْتَ الْمَوْصُولَ وَإِذَا وَصَفْتَهُ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَعْلُقَ بِهِ بَعْدَ الْوَصْفِ شَيْئًا كَمَا أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ أَوْ أَكَدْتَهُ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَعْلُقَ بِهِ شَيْئًا بَعْدَ الْعَطْفِ عَلَيْهِ وَالتَّأْكِيدَ لَهُ وَالمماثلة في القيامة أو الخلقة على اختلاف الفقهاء في ذلك. و أما من قرأ فجزاء مثل ما قتل فأضاف الجزاء إلى المثل فقوله مِنَ النَّعَمِ يكون صفة للجزاء كما كان في قول من نون و لم يصف صفة له ويجوز فيه وجه آخر مما يجوز في قول من نون فيمتنع تعلقه به لأن من أضاف الجزاء إلى مثل فهو كقولهم أنا أكرم مثلك أى أنا أكرمك فالمراد فجزاء ماقتل و لو قدرت الجزاء تقدير المصدر المضاف إلى المفعول به فالواجب عليه في الحقيقة جزاء المقتول لاجزاء مثل المقتول لأن معناه مجازا مثل ماقتل. ونحن نعمل بظاهر القراءة فإن المحرم إذا قتل الصيد

الذى له مثل فهو مخير بين أن يخرج مثله من النعم و هو أن يقوم مثله دراهم ويشتري به طعاما ويتصدق به أو يصوم عن كل مد يوما ولا يجوز إخراج القيمة جملة و إن كان الصيد لا مثل له كان مخيرا بين أن يقوم الصيد ويشتري به طعاما ويتصدق به و بين أن يصوم عن كل مد يوما. والقراءتان إذا كانتا مجمعا على صحتهما كانتا كالأيتين يجب العمل بهما وقد تخلصنا أن يتعسف في النحو والإعراب . -قرآن- ١٦-٢٨-قرآن- ٢٤٠-٢٥٢-قرآن- ٣١٠-٣٣٤-قرآن- ٥٦٢-٥٨٥-قرآن- ٦١٧-٦٢٩ [صفحة ٣١١]

فصل

و عن أبى الصباح سألت أبا عبد الله ع عن قول الله عز وجل في الصيد من قتل منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم قال فى الطبى شاء و فى الحمامة وأشباهها و إن كان فراخا فعدتها من الحمامان و فى حمار وحش بقره و فى النعامة جزور -روایت- ١-٢-روایت- ٢١-٢٦٠ و عن حريز عن الصادق ع فى قول الله فجزاء مثل ما قتل من النعم فى النعامة بدنه و فى حمار وحش بقره و فى الطبى شاء و فى البقرة بقره -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-١٤٩ و عن محمد بن مسلم سألت أبا جعفر ع عن قوله أو عدل ذلك صياماً قال عدل الهدى مابلغ ثم يتصدق به فإن لم يكن عنده فليصم بقدر مابلغ لكل طعام مسكين يوما -روایت- ١-٢-روایت- ٢٣-١٧٢ و عن أبى عبيدة عن أبى عبد الله ع قال إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد قوم جزاءه من النعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكل مسكين نصف صاع فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما -روایت- ١-٢-روایت- ٤٦-٢٤٢ و عن الزهرى فى قوله تعالى أو عدل ذلك صياماً قال لى على بن الحسين ع أوتدرى كيف يكون عدل ذلك صياماً قلت لا قال يقوم الصيد قيمة ثم يفرض تلك القيمة على البر ثم يكال ذلك البر أصواعا فيصوم لكل نصف صاع يوما -روایت- ١-٢-روایت- ١٦-٢٣٠ . [صفحة ٣١٢] و إذا قتل صيدا فهو مخير بين ثلاثة أشياء بين أن يخرج مثله من النعم و بين أن يقوم مثله دراهم ويشتري به طعاما ويتصدق به و بين أن يصوم عن كل مد يوما و إن كان الصيد لا مثل له فهو مخير بين شيئين أن يقوم الصيد ويشتري به طعاما يتصدق به أو يصوم عن كل يوم مدا. ولا يجوز إخراج القيمة بحال و به قال الشافعى ووافق مالك فى جميع ذلك إلا أن عندنا أنه إذا أراد شراء الطعام قوم المثل وعنده قوم الصيد ويشتري به طعاما و فى أصحابنا من قال على الترتيب دليلنا عليه قوله فجزاء مثل ما قتل من النعم فأوجب فى الصيد مثلاً موصوفاً من النعم وجزاء الصيد على التخيير بين إخراج المثل أو بيعه وشراء الطعام والتصدق به و بين الصوم عن كل مد يوما و به قال جميع الفقهاء. و عن ابن عباس و ابن سيرين أن وجوب الجزاء على الترتيب و عليه قوم من أصحابنا. دليلنا قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم إلى قوله أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً و أوللتخيير بلا خلاف بين أهل اللسان فمن ادعى الترتيب فعليه الدلالة. والمثل الذى يقوم هو الجزاء و به قال الشافعى و عندما لك يقوم الصيد المقتول ودليلنا الآية. و ما له مثل يلزم قيمته وقت الإخراج دون حال الإتلاف و ما لا مثل له يلزمه قيمته حال الإتلاف دون حال الإخراج . و قال المرتضى إذا قتل المحرم صيدا متعمدا فعليه جزاءان وباقي الفقهاء يخالفون فى ذلك قال ويمكن أن يقال قد ثبت أن من قتل الصيد ناسيا يجب عليه الجزاء والعمد أغلظ من النسيان فى الشريعة فيجب أن يتضاعف الجزاء عليه مع العمد. -قرآن- ٤٨٩-٥٢٦-قرآن- ٧٩٥-٨٦٣-قرآن- ٨٧٥-٩٢٨ [صفحة ٣١٣]

فصل

أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ مِنْ رَفْعِ طَعَامٍ مَسَاكِينَ جَعَلَهُ عَطْفًا عَلَى الْكَفَّارَةِ عَطْفَ بَيَانٍ لِأَنَّ الطَّعَامَ هُوَ الْكَفَّارَةُ وَ لَمْ يَضِفْ الْكَفَّارَةَ إِلَى الطَّعَامِ وَ مِنْ أَضَافِ الْكَفَّارَةِ إِلَى الطَّعَامِ فَلَأَنَّهُ لِمَا خَيْرَ الْمَكْفَرِ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ الْهَدْيِ وَالطَّعَامِ وَالصِّيَامِ اسْتِجَازَ الْإِضَافَةِ لِذَلِكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ كَفَّارَةُ طَعَامٍ لَا كَفَّارَةَ هَدْيٍ أَوْ صِّيَامٍ فَاسْتَقَامَتِ الْإِضَافَةُ. وَأُورِدَ ابْنُ جَنَى فِي الْمَحْتَسَبِ أَنَّ قِرَاءَةَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَجَزَاءُ مَنُونٍ مِثْلُ مَا بِالنَّصْبِ مَعْنَاهَا أَيْ مِجَازِيٌّ مِثْلُ مَا قُتِلَ وَقِرَاءَةُ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ عَ يَحْكُمُ بِهِ ذُو عَدْلٍ قَالَ وَإِنَّهُ لَمْ يَوْجِدْ ذُو لَانَ الْوَاحِدَ يَكْفِي لَكِنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى مِنْ أَيْ يَحْكُمُ بِهِ مِنْ يَعْدِلُ وَ مِنْ يَكُونُ لِلثَّانِي كَمَا يَكُونُ لِلوَاحِدِ كَقَوْلِهِ -قُرْآن- ١- ٣٠-قُرْآن- ٣٩٨-٣٩١-قُرْآن- ٤٠٤-٤١١ فَكُنْ مِثْلُ مِنْ يَذُوبُ يَصْطَحِبَانِ وَرَوَى عَنْهُمَا عَ أَنَّ الْمُرَادَ بِذِي الْعَدْلِ رَسُولَ اللَّهِ وَأَوَّلِي الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ -رَوَايَاتُ- ١- ٢- رَوَايَاتُ- ١٨- ٧٥ وَكَفَى بِصَاحِبِ الْقِرَاءَةِ خَبْرًا بِمَعْنَى قِرَاءَتِهِ . وَقِيلَ فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ يَقُومُ عَدْلُهُ مِنَ النِّعَمِ يَجْعَلُ قِيَمَتَهُ طَعَامًا وَلِيَتَصَدَّقَ بِهِ عَنْ عَطَاءٍ وَالْآخَرُ أَنَّ يَقُومُ الصَّيْدَ الْمَقْتُولَ حَيًّا ثُمَّ يَجْعَلُ طَعَامًا عَنْ قِتَادَةٍ. أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَقُومُ مِنَ الطَّعَامِ يَوْمًا عَنْ عَطَاءٍ وَ هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالْآخَرُ أَنَّ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدِّينَ يَوْمًا وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَثْمَتِنَاعٍ وَ هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ. -قُرْآن- ١٩٨- ٢٢٠ [صَفْحَةُ ٣١٤]

فصل

وَاخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ فَقِيلَ إِنَّهَا مَرْتَبَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالشَّعْبِيِّ وَالسَّدي قَالُوا وَإِنَّمَا دَخَلَتْ أَوَّلَانَهُ لَا يَخْرُجُ حَكْمُهُ عَنْ إِحْدَى الثَّلَاثِ وَقِيلَ إِنَّهَا عَلَى التَّخْيِيرِ وَ هُوَ مَذْهَبُ الْفُقَهَاءِ وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَكَلَّا الْقَوْلَيْنِ رَوَاهُ أَصْحَابُنَا. قَالَ الْمُرْتَضَى الْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّخْيِيرِ لَكِنْ عَلَى التَّرْتِيبِ وَدَخَلَتْ أَوَّلَانَهُ لَا يَخْرُجُ حَكْمُهُ عَنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِدِ الْجِزَاءَ فَالْإِطْعَامُ فَإِنَّ لَمْ يَجِدِ الْإِطْعَامَ فَالصِّيَامُ وَ لَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ لِأَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى ذَوِي عَدْلٍ فِي تَقْوِيمِ الْجِزَاءِ مِثْلَ الرَّجُوعِ إِلَى الْمُقَوِّمِينَ فِي قِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ وَ لَا تَعْلُقُ لِذَلِكَ بِالْقِيَاسِ . وَ قَوْلُهُ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ أَيْ عَقُوبَةُ مَا فَعَلَهُ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يَتَبَّ وَقِيلَ مَعْنَاهُ لِيَذُوقَ وَخَامَةً عَاقِبَةُ أَمْرِهِ وَثَقُلَهُ بِمَا يَلْزِمُهُ مِنَ الْجِزَاءِ. فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَسْمَى الْجِزَاءُ وَبَالًا وَإِنَّمَا هِيَ عِبَادَةٌ وَ إِذَا كَانَ عِبَادَةٌ فَهِيَ نِعْمَةٌ وَمَصْلَحَةٌ. فَالْجَوَابُ أَنَّ اللَّهَ شَدَّدَ عَلَيْهِ بِالتَّكْلِيفِ بَعْدَ أَنْ عَصَاهُ فَيَثْقُلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَمَا حَرَّمَ الشَّحْمَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ لِمَا اعْتَدَوْا فِي السَّبْتِ فَثَقُلَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةٌ لَهُمْ . قَوْلُهُ وَ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ أَيْ مَنْ عَادَ إِلَى قَتْلِ الصَّيْدِ مُحَرَّمًا فَاللَّهُ تَعَالَى يَكْفِيهِ عَقُوبَةُ بِمَا صَنَعَ . وَاخْتَلَفَ فِي لَزُومِ الْجِزَاءِ بِالْمَعَاوِدَةِ فَقِيلَ إِنَّهُ لَا جِزَاءَ عَلَيْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ الْحَسَنِ وَ هُوَ الظَّاهِرُ فِي رَوَايَاتِنَا وَقِيلَ إِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْجِزَاءُ عَنْ جَمَاعَةٍ وَ بِهِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَ الْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ فِي مَعَاوِدَةِ قَتْلِ الصَّيْدِ عَمْدًا لَا جِزَاءَ عَلَيْهِ وَ فِي النِّسْيَانِ يَكْرُرُ. -قُرْآن- ٥٨٢- ٦٠٥-قُرْآن- ٩٦٠- ٩٩٥ [صَفْحَةُ ٣١٥] فَإِنْ قِيلَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَخَالِفُ مَذْهَبَكُمْ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ... أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا وَلَفْظُهُ أَوْ يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ وَمَذْهَبَكُمْ أَنَّ الْقَاتِلَ لِلصَّيْدِ عَلَيْهِ الْهَدْيُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَالْإِطْعَامُ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُمَا فَالصِّيَامُ. فَالْجَوَابُ قُلْنَا نَدْعُ الظَّاهِرَ لِلدَّلَالَةِ كَمَا تَرَكْنَا ظَاهِرَ إِجْبَابِ الْوَاوِ لِلْجَمْعِ وَحَمَلْنَاهَا عَلَى التَّخْيِيرِ فِي قَوْلِهِ فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعَ وَ يَكُونُ كَذَا إِذَا لَمْ يَجِدِ الْأَوَّلَ . -قُرْآن- ٥٦- ٩٣-قُرْآن- ٩٧- ١٥٠-قُرْآن- ٣٦٢- ٤٢٥

فصل

ثُمَّ قَالَ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَ لِلسَّيَّارَةِ وَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا. وَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الصَّيْدِ

فى حال الإحرام وتحريم كل ماصاده غيره و به قال جماعة و قال الحسن لحم الصيد لا يحرم على المحرم إذا صاده غيره ومنهم من فرق ما بين صيد و هو محرم و بين ماصيد قبل إحرامه وعندنا لافرق بينهما فالكل محرم على المحرم . والصيد يعبر به عن الاصطياد فيكون مصدرا ويعبر به عن الصيد فيكون اسما صريحا ويجب أن تحمل الآية على الأمرين وتحريم الجميع . بين الله تعالى ما يحل من الصيد و ما لا يحل فقال **أَحَلَّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ** أى أبيع لكم صيد الماء وإنما أحل بهذه الآية الطبرى من صيد البحر لأن العتيق لا خلاف فى كونه حلالا عن ابن عباس وجماعة. -قرآن- ١٠-١٢٧-قرآن- ٥٦٥-٥٩٠ [صفحه ٣١٦] و قوله وَ طَعَامُهُ يَعْنى طعام البحر يريد به المملوح عن جماعة و هو الذى يليق بمذهبنا وإنما سمي طعاما لأنه يدخر ليطعم -قرآن- ٩-١٩

باب المحصور والمصدود

إشارة

الحصر عندنا لا يكون إلا بالمرض والصد إنما يكون من جهة العدو و عند الفقهاء كلاهما من جهة العدو والمذهب هو الأول . فإذا أحرم المكلف بحجة أو عمره فحصره عدو من المشركين ومنعوه من الوصول إلى البيت كان له أن يتحلل لعموم الآية هذا فى الحصر العام و أما الحصر الخاص و هو أن يحبس بدين عليه أو غيره فلا يخلو أن يحبس بحق أو بغير حق فإن حبس بحق بأن يكون عليه دين يقدر على قضائه فلم يقضه لم يكن له أن يتحلل لأنه متمكن من الخلاص فهو حابس نفسه باختياره و إن حبس بظلم أو دين لا يقدر على أدائه كان له أن يتحلل لعموم الآية والأخبار بأنه مصدود. و كل من له التحلل فلا يتحلل إلا بهدى و لا يجوز له قبل ذلك . و إذا لم يجد المحصر الهدى أو لا يقدر على ثمنه لا يجوز له أن يتحلل حتى يهدى و لا يجوز له أن ينتقل إلى بدل من الصوم أو الإطعام لأنه لا دليل على ذلك . وأيضا قوله **فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ** فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ يَمْنَعُ كلاهما من التحلل إلى أن يهدى فيبلغ الهدى محله و هو يوم النحر و لم يذكر البدل . و إذا أراد التحلل من حصر العدو فلا بد من نية التحلل قبل الدخول فيه وكذلك إذا حصر بالمرض . ومتى شرط فى حال الإحرام أن يحله حيث حبسه صح ذلك ويجوز له التحلل -قرآن- ٧٩٥-٨٣٩-قرآن- ٨٤٢-٨٩٥ [صفحه ٣١٧] و لابد أن يكون للشرط فائدة مثل أن يقول إن مرضت أو فنى نفقتى أو فاتنى الوقت أو ضاق على أو منعنى عدو أو غيره فأما أن يقول إن خلى حيث شئت فليس له ذلك فإذا حصل ما شرط فلا بد له من الهدى لعموم الآية هذا كلام الشيخ أبى جعفر. و قال المرتضى إذا اشترط المحرم فقال عند دخوله فى الإحرام فإن عرض لى عارض يحبسنى فحلنى حيث حبستنى جاز له أن يتحلل عند العوائق من مرض وغيره بغير دم و هذا أحد قولى الشافعى وذهب باقى الفقهاء إلى أن وجود هذا الشرط كعدمه فإن احتجوا بعموم قوله **وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ** فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ قلنا نحمل ذلك على من لم يشترط. -قرآن- ٤٩٦-٥٧٩

فصل

و قوله تعالى **فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ** فيه خلاف قال قوم إن منعكم حابس قاهر و قال آخرون إن منعكم خوف أو عدو أو مرض أو هلاك بوجه من الوجوه فامتنعتم لذلك و هذا قول جماعة و هو المروى عن ابن عباس و هذا أقوى و هو فى أخبارنا ولأن الإحصار هو أن يجعل غيره بحيث يمتنع من الشئ و حصره منعه . و قوله **فَمَا اسْتَيْسَرَ** مِنَ الْهَدْيِ أى فليهد ما استيسر من الهدى أو فعليكم ما سهل

وتيسر من الهدى إذا أردتم الإحلال . و فى معنى فَمَا اسْتَيْسَرَ خلاف فروى عن على ع أنها شاء و عن ابن عمر وعائشة أنه ما كان الإبل والبقر دون غيرهما ووجهها التيسر على ناقه دون ناقه وبقره دون بقرة فالأول هو المعمول عليه عندنا و إن كان الأفضل هو الثانى . و قال الفراء أحصر وحصر بمعنى و قال المبرد والزجاج حصره حبسه وأوقع -قرآن- ١٦-٣٠-قرآن- ٢٩٩-٣٢٧-قرآن- ٤٢٠-٤٣٤ [صفحہ ٣١٨] به الحصر وأحصره عرضه للحصر ونظيره حبسه أى جعله فى الحبس وأحبسه أى عرضه للحبس وأقتله عرضه للقتل وقتله فعل به وقبره وأقبره . و فى أصل الهدى قولان أحدهما أنه من الهدية فعلى هذا إنما يكون هديا لأجل التقرب به إلى الله بإخلاص الطاعة فيه على ما أمر به وواحدة هدية كتمره وتمر وجمع الهدى هدى على فاعيل كما يقال عبد وعبيد والقول الآخر أنه من هداه إذا ساقه إلى الرشاد فسمى هديا لأنه يساق إلى الحرم الذى هو موضع الرشاد. والهدى يكون من ثلاثة الأنواع جزور أو بقرة أو شاء وأيسرها شاء وبيننا أنه هو الصحيح .

فصل

وقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصِيدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَى وهم يصدون فالمعنى و من شأنهم الصد أى إن الذين كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون عن الحج والعمرة و عن طاعة الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس منسكا ومتعبدا لم يخص به بعضا دون بعض سواء العاكف فيه و البادى المعتمر فيه و الذى ينتابه من غير أهله مستويان فى سكناه والنزول به فليس أحدهما أحق بالنزول فيه من الآخر غير أنه لا يخرج أحد من بيته وقيل إن كراء دور مكة وبيعها حرام . والمراد بالمسجد الحرام الحرم كله لقوله تعالى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لِيَمْلَأَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ الْمَسْجِدِ وَ كان المشركون يمنعون المسلمين عن الصلاة -قرآن- ١٦-٩١-قرآن- ٢٩١-٣٢١-قرآن- ٥٥١-٥٩٦ [صفحہ ٣١٩] فى المسجد الحرام والطواف به ويدعون أنهم ولاته . وقيل نزلت الآية فى الذين صدوا عن مكة رسول الله ص عام الحديبية من أبى سفيان وأصحابه . وَ مَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ يُظْلَمُ أَى من يرد فيه ميلا عن الحق بأن يدخل مكة بغير إحرام إلا الخطابة والرعاة فى وقت دون وقت وقيل هو احتكار الطعام بمكة . وقيل هو كل شىء نهى عنه حتى شتم الخادم لأن الذنوب هناك أعظم وقيل الباء فى قوله تعالى بِالْحَادِ زائدة أى و من يرد فيه إلحادا والباء فى بَظْلَمِ للتعدية و قال الزجاج الباء ليست بملغاة و إليه يذهب أصحابنا والمعنى و من إرادته فيه بأن يلحد بظلم كقوله أريد لأنسى ذكرها أى أريد وأرادنى لهذا . -قرآن- ١٤٧-١٨٢-قرآن- ٤٠٢-٤١٠-قرآن- ٤٥١-٤٥٧

فصل

اعلم أن مجموع فوائد قوله تعالى فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ وقوله إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصِيدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ يُقَالَ إِنْ الْمَحْرَمِ الْمَمْنُوعِ عَلَى ضَرَبَيْنِ مُحْصُورٍ وَمُصْذَوْدٍ . فالمحصور هو الذى لحقه المرض فإن كان معه هدى فليبعث إلى منى إن كان حاجا أو معتمرا للتمتع و إلى مكة إن كان معتمرا لا للتمتع ويجتنب جميع ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدى محله ثم قصر و قد أحل ويجب عليه الحج من قابل إن كان حجة الإسلام و لا تحل له النساء إلى أن يحج فى العام القابل و إن لم يكن ساق الهدى فليبعث ثمنه مع أصحابه ليذبحوا عنه فى وقته ويجتنب هو ما يجب اجتنابه على المحرم فإذا دخل الوقت المعين فقد أحل . و أما المصدود و هو الذى يصده العدو و قد أحرم فإن كان معه هدى فليبعثه -قرآن- ٣٥-٤٩-قرآن- ٥٨-١١١ [صفحہ ٣٢٠] إلى مكة أو إلى منى على ما ذكرناه ليذبح هناك عنه فإن لم يقدر على ذلك ذبح هناك وقصر وأحل من كل شىء من النساء وغيرها فإن لم يكن معه

هدى وجب أن يقصر في مكانه ويحل مما أحرم منه . والاشتراط في الإحرام ليس لسقوط فرض الحج فإن من حج حجة الإسلام وأحصر لزمه الحج من قابل فإن كان تطوعا فإنه يستحب

باب العمرة المفردة

إشارة

قال الله تعالى وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ الْعُمْرَةُ واجبة مثل الحج إلا أنه من تمتع بها إليه سقط فرضها عنه مفردا و من حج قارنا أو مفردا يعتمر بعد انقضاء الحج . وأقل ما بين العمرتين عشرة أيام من آخر انقضاء العمرة الأولى وقيل شهر فيجوز أن يعتمر في كل عشرة أيام سنة. فأما المعتمر إذا حصر فعليه العمرة فرضا في الشهر الداخل إذا كانت واجبة. وقوله وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِعام يتناول بعمومه الرجال والنساء وغلب بالذكر الذكران . وقوله لِلَّهِ أى اقصدوا بالحج والعمرة التقرب لله ولا يوحشنيك ما لا ينفتح من حمل التنزيل من الكتاب إلا بتفصيل التأويل من السنة فإن معانى القرآن على ثلاثة أوجه أحدها المحكم وهو مطابق لفظه معناه وأكثر القرآن من هذا الجنس . والثانى هو المجمل وهو ما لا يعلم بظاهره مراد الله كله كقوله وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ فَإِنْ تَفَصَّلَهِ وَ كَيْفِيَّتَهُ وَأَحْكَامَهُ لَا يَعْلَمُ إِلَّا الْبَيَّانُ الرَّسُولُ ص . - قرآن- ١٩-٥٦- قرآن- ٣٦٤- ٤٠١- قرآن- ٤٦٩- ٤٧٤- قرآن- ٧٦٣- ٧٩٨ [صفحة ٣٢١] والثالث هو المتشابه وهو ما يشترك لفظه بين معنيين وأكثر و كل واحد منهما يجوز أن يكون مرادا فحكمه أن يحمل على جميع احتمالاته فى اللغة إلا أن يمنع دليل من حمله على وجه منها ولا يقطع على مراد الله فيه إلا بنص من رسوله . وأفعال عمرة الإسلام الواجبة ثمانية النية والإحرام والتلبية والطواف والسعى وطواف النساء وركعتا طواف له هذا إذا كانت العمرة غير التي يتمتع بها إلى الحج فإن كانت مما يتمتع بها فليس فيها طواف النساء ولا ركعتاه ويجب بعد السعى فيه التقصير.

فصل

واعلم أن عندنا وعند الشافعى العمرة واجبة كوجوب حجة الإسلام لأن الله قال وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَأَتَمُّوا الْعُمْرَةَ. واختلفوا فى معنى إتمامهما فقال مجاهد والمبرد والجبائى إنه يجب إجراء أعمالهما بعد الدخول فيهما وقال ابن جبير وعطاء والسدى إن معناه إقامتهما إلى آخر ما فيهما لأنهما واجبان وقال طاوس إتمامهما أفرادهما. وقال أهل الكوفة العمرة مسنونة فمن قال إنها غير واجبة قال لأن الله أمر بإتمام الحج وإتمام الحج وجوب إتمامه لا يدل على أنه واجب قبل ذلك كما أن الحج المتطوع به يجب إتمامه وإن لم يجب أولا الدخول فيه قالوا وإنما علمنا وجوب الحج بقوله وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ الْآيَةِ. وإجماع الفرقة المحقة على أن عمرة الإسلام واجبة كحجة الإسلام وقد قرآن- ٨٠- ١١٧- قرآن- ٦١٩- ٦٥٤ [صفحة ٣٢٢] بينا أن معنى أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ أَقِيمُوهُمَا وهو الذى روه عن على وزين العابدين ع وبه قال مسروق والسدى. وللمفسرين فى التمتع أقوال - قرآن- ١٤- ٤١ روى أنس بن مالك أن النبى ص أهل بالعمرة وحجه وسماه قارنا -رواية- ١- ٢-رواية- ٢١- ٦٧ وأنكره ابن عمر. والثانى روى عن ابن عباس وابن عمر وابن المسيب وعطاء والجبائى هو أن يعتمر فى أشهر الحج ثم يدخل مكة فيطوف ويسعى ويقصر ثم يقيم حالاً إلى يوم التروية فيهل فيه بالحج من مكة ثم يحج وهذا كما قلناه سواء وقال البلخى

هذا الضرب كرهه عمر ونهى عنه . والثالث هو الناسخ للحج بالعمرة روى جابر و أبو سعيد الخدرى أن النبي ع أمرهم وقد أهلوا بالحج لا ينوون غيره أن يعتمروا وينقلوا نياتهم إلى العمرة التي يتمتع بها إلى الحج ثم يحلوا إلى وقت الحج -رواية- ١-٢-رواية- ٣٠-١٧٢ و هذا عندنا جائز أن يفعل . وقوله تعالى وَ أَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ قال جماعة هو الحج الذي فيه الوقوف بعرفة والمشعر والنسك بمنى والحج الأصغر العمرة. -قرآن- ١١٢-٤٢ و عن الصادق ع أن يوم الحج الأكبر أنه يوم النحر قال وسمى الحج الأكبر لأنه حج فيه المشركون والمسلمون و لم يحج بعدها مشرك وروى ذلك عن النبي ص و عن علي ع أيضا -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-١٨٠ . [صفحہ ٣٢٣] وقال الحسن هو ثلاثة أيام اجتمعت فيها أعياد المسلمين وأعياد اليهود والنصارى

باب الزيادات

إشارة

سأل عبد الله بن سنان الصادق ع عن قوله تعالى وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا البيت أو الحرم قال من دخل الحرم مستجيرا به فهو آمن و من دخل البيت من المؤمنين مستجيرا به فهو آمن من سخط الله و ما دخل من الوحش والطير كان آمنا من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم و من أُلحد في الحرم أخذ به في الحرم لأنه لم ير للحرم حرمة -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٣٣٨

مسألة

و من أدخل مكة أو الحرم من الصيد طيرا يجب عليه أن يخلي سبيله لأن الله يقول وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا أى أمنوه هذا إذا كان الطير مالكا لجناحه فإن كان مقصوص الجناح يراعيه حتى يصح ثم يخليه و لا يخرج من الحرم . -قرآن- ٨٣-١٠٩

مسألة

و عن أبي عبد الله ع في قوله تعالى وَ مَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ قال كل ظلم يظلمه الرجل نفسه بمكة من سرقة أو ظلم أحد أو شيء من الظلم فإنى أراه إلحادا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٢٠٠ . [صفحہ ٣٢٤] ولذلك كان يتقى الفقهاء أن يسكنوا مكة.

مسألة

وروى محمد بن مسلم والحلبى عن أبي عبد الله ع أنه قال إن الله تعالى اشترط على الناس شرطا وشرط لهم شرطا فمن وفى لله وفى الله له فقال الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج و أما ما شرط لهم فقال فمن تعجل في يومين فلا -إثم عليه و من تأخر فلا -إثم عليه لمن اتقى قال يرجع و لا ذنب له فقال له رأيت من ابتلى بالفسوق ما

عليه قال لم يجعل الله له حدا يستغفر الله ويلبى فقالا فمن ابتلى بالجدال ما عليه فقال إذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهرقه
و على المخطئ بقرة -رواية- ١-٢-رواية- ٦٤-٥٩٥

مسألة

قد قدمنا أن الجدال الذى منع المحرم منه بقوله ولا جدال فى الحج هو الجدال صادقاً أو كاذباً. فإن قيل ليس فى لغة العرب أن الجدال هو الحلف. قلنا لا ينكر أن يقتضى عرف الشرع ما ليس فى اللغة على أن الجدال إذا كان الخصومة والمراء والمنازعة وهذه أمور تستعمل للدفع والمنع والقسم بالله قديفعل كذلك ففيه معنى المنازعة والخصومة. -قرآن- ٤٩-٧١ [صفحة ٣٢٥]

مسألة

وقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد وأنت حل بهذا البلد خطاب للنبي ص أى حلال لك قتل من رأيت حين أمر بالقتال فقتل ابن خطل صبرا وهو أخذ بأستار الكعبة ولم يحل لأحد بعده وقال عطاء لم يحل إلا لنيكم ساعه من النهار وقال الحسن أى أقسم بمكة وأنت حال بهانازل فيها فشرفها بك . -قرآن- ١٦-٧١

مسألة

وقوله تعالى ففروا إلى الله أى حجوا إلى بيت الله . -قرآن- ١٦-٣٦ وسئل الصادق ع عن قوله فأصدق وأكن من الصالحين قال فأصدق من الصدقة وأكن من الصالحين أى أحج -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١١٦ وقال ع من قرأ سورة الحج فى كل ثلاثة أيام لم تخرج سنته حتى يخرج إلى بيت الله الحرام و من قرأ عم يتساءلون لم تخرج سنته إذا كان يدا منها فى كل يوم حتى يزور بيت الله الحرام -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-١٩١ وقال اتق المفاخرة وعليك بورع يحجزك عن معاصى الله فإن الله يقول -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-ادامه دارد [صفحة ٣٢٦] ثم ليقتضوا تفنهم و من التفث أن تتكلم فى إحرامك بكلام قبيح فإذا دخلت مكة فطفت بالبيت تكلمت بكلام طيب فكان ذلك كفارة لذلك -رواية- از قبل ١٤١

مسألة

وروى محمد بن الفضيل سألت أبا الحسن ع عن قوله تعالى و من كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى و أضل سبيلاً فقال نزلت فيمن سوف الحج حجة الإسلام وعنده ما يحج به يقول العام أحج العام حتى يموت قبل أن يحج -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤٦-٢٥ وقال معاوية بن عمار سألت الصادق ع عن رجل لم يحج قط و له مال فقال هو ممن قال الله و نحشروه يوم القيامة أعمى فقلت سبحان الله أعمى فقال أعماه الله عن طريق الخير -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-١٨٦

مسألة

جاء رجل إلى علي بن الحسين ع فقال قد آثرت الحج على الجهاد وقد قال الله إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ فقال ع فاقراً مابعدا فقال التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ إلى آخرها -رواية- ١-٢-رواية- ٣-ادامه دارد [صفحہ ٣٢٧] فقال إذا رأيت هؤلاء فالجهاد معهم يومئذ أفضل من الحج -رواية- از قبل -٥٩

مسألة

كتب علي ع إلى قثم بن عباس عامله على مكة أقم للناس الحج واجلس لهم العصريين فأفت المستفتي وعلم الجاهل وذاكر العالم ومر أهل مكة أن لا يأخذوا من ساكن أجراً فإن الله سبحانه يقول سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ الْعَاكِفُ الْمَقِيمُ به والبادى الذى يحج إليه من غير أهله -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٢٨٣

مسألة

روى عن داود الرقى أن بعض الخوارج سألنى عن هذه الآية من كتاب الله ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ مَا أَلْذَى أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ وَمَا أَلْذَى حَرَّمَ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي فِيهِ شَيْءٌ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَأَنَا حَاجٌّ فَأَخْبَرْتَهُ بِمَا كَانَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ فِي الْأَضْحِيَّةِ بَمْنَى الضَّأْنَ وَالْمَعَزَ الْأَهْلِيَّةَ وَحَرَّمَ أَنْ يَضْحَى فِيهِ بِالْجَبَلِيَّةِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ فَإِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ فِي الْأَضْحِيَّةِ بَمْنَى مِنَ الْإِبِلِ الْعَرَابَ وَحَرَّمَ مِنْهَا الْبَخَاتَى وَأَحَلَّ مِنَ الْبَقَرِ الْأَهْلِيَّةَ أَنْ يَضْحَى فِيهَا وَحَرَّمَ الْجَبَلِيَّةَ فَانصرفت إلى الرجل الخارجي الذى سألنى عن تلك الآية فأخبرته بهذا الجواب فقال هذا شىء حملته الإبل من الحجاز -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٧٢٢ [صفحہ ٣٢٨]

كتاب الجهاد

اشاره

اعلم أن الجهاد والمجاهدة كلاهما استفراغ الوسع فى مدافعة العدو. والشرع خصص لفظ الجهاد بالمقاتلة فى سبيل الله لإعلاء كلمه الله وإعزاز الدين وإذلال المشركين وبقي لفظه المجاهدة على عمومها

باب فرض الجهاد و من يجب عليه

اشاره

قال الله تَعَالَى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ أَى فرض عليكم قتال المشركين والمقاتلة مشقة لكم والقتال يشق عليكم والألف واللام بدل من الإضافة والكره والكره لغتان وقيل بالفتح المشقة وبالضم أن يتكلف الشىء فيفعله كارها. والآية تدل على وجوب الجهاد وفرضه و به قال أكثر المفسرين غير أنه فرض على الكفاية و عن عطاء أن ذلك على الصحابة والصحيح

الأول لحصول قرآن-١٩-٦٣ [صفحة ٣٢٩] الإجماع عليه اليوم وقد انقضض خلاف عطاء. ثم قال وَ عَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ. فإن قيل كيف كره المؤمنون الجهاد و هوطاعه الله. قيل عنه جوابان أحدهما أنهم يكرهونه كراهية طباع الثاني أنه كره لكم قبل أن يكتب عليكم و على الوجه الأول تكون لفظة الكراهة مجازا و على الثاني حقيقة. ومما يدل على وجوب الجهاد أيضا قوله سبحانه وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ عن ابن عباس أى جاهدوا المشركين وجاهدوا أنفسكم و هو على العموم والخطاب متوجه إلى جميع المؤمنين لقوله قبل هذه الآية يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا وَ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَ افْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ فجاهدوا أمر بالغزو ومجاهدة النفس فيه و فى كل طاعة و جهاد النفس هو الجهاد الأكبر. و قوله فى الله أى فى ذات الله و من أجله تعالى . فإن قيل ما وجه إضافة قوله حَقَّ جِهَادِهِ فالقياس حق الجهاد فيه أوفق جهادكم فيه . قلنا الإضافة تكون بأدنى ملابسة وأقل اختصاص فلما كان الجهاد مختصا بالله من حيث إنه مفعول لوجهه و من أجله صحت الإضافة إليه ويجوز أن يتبع فى الظرف وكذلك خاطب المؤمنين فقال وَ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَأَمْرُهُمْ بِالْجِهَادِ وَبِقِتَالِ الْمُقَاتِلِينَ دُونَ النِّسَاءِ. وقيل الآية منسوخة بقوله فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ويقول -قرآن-٥٤-١٠١-قرآن-٣٦٠-٣٩٥-قرآن-٥٢٠-٦٦٥-قرآن-٧٥٦-٧٦٥-قرآن-٨٣١-٨٤٣-قرآن-١٠٧٥-١١٢٨-قرآن-١٢٠١-١٢٤٣ [صفحة ٣٣٠] وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ لِأَنَّهُ أُوجِبَ عَلَيْنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قِتَالُ الْمُشْرِكِينَ وَ إِنْ لَمْ يَقَاتِلُونَا وَالَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ الَّذِينَ يَنَاجِرُونَكُمْ بِالْقِتَالِ دُونَ الْمُحَاجِزِينَ وَ عَلَى هَذَا يَكُونُ مَنْسُوخًا بِقَوْلِهِ وَ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً. و عن الربيع بن أنيس هى أول آية نزلت فى القتال بالمدينة فكان رسول الله ص يقاتل من قاتل ويكف عمن كف . وقيل هم الذين يناصرونكم القتال دون من ليس من أهل المناصب من الشيوخ والصبيان والرهبان والنساء أو الكفرة كلهم لأنهم جميعا مضادون للمسلمين قاصدون لمقاتلتهم فهم فى حكم المقاتلة قاتلوا أو لم يقاتلوا. و قال ابن عباس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز الآية غير منسوخة و هو الأقوى لأنه لا دليل على كونها منسوخة ووجه الآية أنه أمر بقتال المقاتلة دون النساء. وقيل إن قوله وَ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ أمر بقتال أهل مكة لأن المشركين لم يصدوا رسول الله ع عام الحديبية وصالحوه على أن يرجع من قابل فيخلوا له مكة ثلاثة أيام فراجع فخاف المسلمون أن لا تنفى لهم قريش بل يقاتلونهم فى الشهر الحرام وكرهوا ذلك فزلت . والأولى حمل الآية على عمومها إلا ما أخرجه الدليل فالجهاد ركن من أركان الإسلام إذا قام به من فى قيامه غناء عن الباقي سقط عن الباقي فمتى لم يقم به أحد لحق الذم بجمعهم . و من شرط وجوب ظهور الإمام العادل إذ لا يسوغ الجهاد إلا بإذنه يدل عليه قوله وَ لَا تَعْتَدُوا أَى لَا تَعْتَدُوا بقتال من لم تؤمروا بقتاله ولا تعتدوا بالقتال -قرآن-١-٣٨-قرآن-١٠٦-١٢٨-قرآن-٢٠١-٢٣٢-قرآن-٧٢٩-٧٨٢-قرآن-١٢٧٣-١٢٨٧ [صفحة ٣٣١] على غير الدين ولا تعتدوا إلى النساء والصبيان و من قد أعطيتموه الأمان والعموم يتناول الأقوال الثلاثة.

فصل

فإن قيل إذا كان قتال من لم يقاتلهم اعتداء فكيف جاز أن يؤمروا به فيما بعد. قلنا إنما كان اعتداء من أجل أنه مجاوزة لما حده الله لهم مما فيه الصلاح للعباد فى ذلك الوقت و لم يكن فيما بعد على ذلك فجاز الأمر به فأطلق لهم فى الآية الأولى قتال الذين يقاتلونهم منهم فى الحرم أو فى الشهر الحرام ورفع عنهم الجناح فى ذلك ثم قال وَ لَا تَعْتَدُوا بِابْتِدَاءِ الْقِتَالِ أَوْ بِقِتَالِ مَنْ نَهَيْتُمْ عَنْ قِتَالِهِ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالَّذِينَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ أَوْ بِالْمِثْلَةِ أَوْ بِالْمُفَاجَأَةِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ فَإِنَّمَا يَجِبُ الْقِتَالُ عِنْدَ شُرُوطٍ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ بِأَمْرِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ . ولا يجوز قتال أحد من الكفار إلا بعد دعائهم إلى الإسلام و إلى شرائعه فإذا لم يدعوا لم يجز قتالهم ولا يجوز قتال النساء فإن عاون أزواجهن وقاتلن المسلمين أمسك عنهن فإن اضطروا إلى قتلهن جاز حينئذ. و قوله تعالى فى سَبِيلِ

اللَّهِعْنَى فِي دِينِ اللَّهِ وَهُوَ الطَّرِيقُ الَّذِي بَيْنَهُ لِلْعِبَادِ لِيَسْلُكُوهُ عَلَى مَا أَمَرَهُمْ بِهِ وَدَعَاهُمْ إِلَيْهِ وَالْإِعْتِدَاءُ مَجَاوِزُهُ الْحَدَّ وَالْحَقُّ . -قرآن-
٣٤٤-٣٥٨-قرآن-٧٦٦-٧٨٣

فصل

قوله تعالى فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ. يمكن أن يستدل به على أنه إذا هم المسلمون أمر من قبل العدو يخاف منه وجب حينئذ جهادهم وإن لم يكن ثم إمام عادل ويقصد المجاهد به الدفاع عن -قرآن- ١٤-٨٢ [صفحة ٣٣٢] نفسه وعن الإسلام وأهله ولا يجاهدونهم ليدخلهم في الإسلام مع الإمام الجائر. ويؤكد ذلك قوله وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين أي لا عذر لكم ألا تقاتلوا في سبيل الله وعن المستضعفين أي تصرف الأذى عنهم أي ما لكم لا تسعون في خلاصهم . وقوله فَمَنْ اعْتَدَى... فَاعْتَدُوا عَلَيْهِمْ على جواز المقاتلة مع النساء عند الاضطرار إلى ذلك . فإن قيل كيف قال بمثل ما اعْتَدَى عَلَيْكُمْ والأول جور والثاني عدل . قلنا لأنه مثله في الجنس وفي مقدار الاستحقاق لأنه ضرر كما أنه ضرر وهو على مقدار ما يوجب الحق كل في جرم . فإن قيل كيف جاز قوله إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ مع قوله فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ. قلنا الثاني ليس باعتداء في الحقيقة وإنما هو على سبيل المزوجة ومعناه المجازاة على ما قلناه والمعتدى مطلقا لا يكون إلا ظالما فاعلا لضرر قبيح وإذا كان محاربا فإنما يفعل ضررا مستحقا حسنا -قرآن- ٩٧-١٦٠-قرآن- ٢٨٢-٢٩٤-قرآن- ٢٩٨-٣١٥-قرآن- ٣٩٠-٤١٦-قرآن- ٥٨١-٦١٤-قرآن- ٦٢٥-٦٤٢

باب ذكر المراقبة

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا اعْلَمُوا أَنَّ الْمُرَابَّةَ نَوْعٌ مِنَ الْجِهَادِ وَهِيَ أَنْ يَحْبِسَ الرَّجُلُ خِيْلَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِيَرْكَبَهَا الْمُجَاهِدُونَ وَأَنْ يَعِينَهُمْ عَلَى الْجِهَادِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِ الْإِعَانَةِ وَفِيهَا ثَوَابٌ عَظِيمٌ إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِمَامٌ عَادِلٌ . -قرآن- ١٩-٧٨ [صفحة ٣٣٣] ولا يربط اليوم إلا على سبيل الدفاع عن الإسلام والنفس وهي مستحبة بهذا الشرط. وحدها ثلاثة أيام إلى أربعين يوما فإن زاد كان جهادا. والرباط ارتباط الخيل للعدو والربط الشد ثم استعمال في كل مقيم في ثغر يدفع عمن وراءه من أرادهم بسوء. وينبغي أن يحمل قوله تعالى وَرَابِطُوا على المراقبة لأنه العرف وهو الطارئ على أصل وضع اللغة ويحمل على انتظار الصلوات لما روى عن علي ع في الآية أي رباطوا الصلوات واحدة بعد واحدة أي انتظروها لأن المراقبة لم تكن حينئذ والمعنى اصبروا على تكاليف الدين في الطاعات وعن المعاصي. وَصَابِرُوا أَعْدَاءُ اللَّهِ فِي الْجِهَادِ أَيِ غَالِبُوهُمْ فِي الصَّبْرِ عَلَى شِدَائِدِ الْحَرْبِ لَا تَكُونُوا أَقْلَ صَبْرًا مِنْهُمْ وَثَبَاتًا. وَرَابِطُوا أَيِ أَقِيمُوا فِي الثُّغُورِ رَابِطِينَ خَيْلَكُمْ فِيهَا مَرْتَصِدِينَ مُسْتَعِدِينَ لِلْغَزْوِ. وَقَالَ تَعَالَى وَاعْتَدُوا لَهُمْ مِمَّا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّ كُفْرِهِ مِنْ قُوَّةٍ أَيِ مِنْ كُلِّ مَا تَقْوَى بِهِ فِي الْحَرْبِ مِنْ عَدَدِهَا. -قرآن- ٢٧٤-٢٨٤-قرآن- ٥٣٥-٥٤٥-قرآن- ٦٤٠-٦٤٧-قرآن- ٧٢٦-٨٣٣-قرآن- ٨٤٠-٨٤٩ و عن عقبه بن عامر سمعت رسول الله ص يقول على المنبر ألا- إن القوة الرمي قالها ثلاثا ومات عقبه عن سبعين قوسا في سبيل الله -رواية- ١-٢-رواية- ٢١-١٣٢ . والرباط اسم للخيل التي ترتبط في سبيل الله تسمى بالرباط الذي هو بمعنى المراقبة أو يكون جمع رباط كفصيل وفصال ويجوز أن يكون من رباط -قرآن- ١٣٨-١٤٣ . والرباط اسم للخيل التي ترتبط في سبيل الله تسمى بالرباط الذي هو بمعنى المراقبة أو يكون جمع رباط كفصيل وفصال ويجوز أن يكون من رباط الْخَيْلِ تَخْصِيصًا لِلْخَيْلِ مِنْ بَيْنِ مَا يَتَقَوَّى بِهِ

كقوله جبرئيل وميكائيل . والضمير فى به راجع إلى ما استطعتم ترهبون بذلك عدو الله وهم أهل مكة وآخرين من دونهما اليهود وقيل المنافقون أو أهل فارس أو كفره الجن وروى أن سهيل الخيل يرهب الجن . -قرآن- ١-٨-قرآن- ١٤٥-١٦٥ و قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ قال أبو جعفر ع أى خذوا سلاحكم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٩٥ فسمى السلاح حذرا لأن به يبقى الحذر وقيل أى احذروا عدوكم بأخذ السلاح كما يقال للإنسان خذ حذرك أى احذر ويقال أخذ حذره أى تيقظ واحترز عن المخوف والمعنى احذروا واحترزوا من العدو ولا تمكنوه من أنفسكم . وظاهر الآيات وعمومها يدل على أن من ربط اليوم فرسا فى بيته وأعد الأسلحة للدفع عن الإسلام وأهله يكون بمنزلة المرباط

باب حكم من ليس له نهضة إلى الجهاد

قال الله تعالى لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِمَانَزَلْتُمْ جَاءَ عمرو ابن أم مكتوم و كان أعمى فقال يا رسول الله كيف و أنا أعمى فما برح حتى نزل قوله غَيْرِ أَوْلَى الضَّرَرِ أى إلا أهل الضرر منهم بذهاب أبصارهم و غير ذلك من العلل التى لاسبيل لأهلها من الجهاد للضرر الذى بهم . ويجوز أن يساوى أهل الضرر المجاهدين بأن يفعلوا طاعات أخر تقوم -قرآن- ١٩-٦٠-قرآن- ١٦٦-١٨٧ [صفحہ ٣٣٥] مقام الجهاد فيكون ثوابهم عليه مثل ثواب الجهاد و ليس كذلك من ليس بأولى الضرر لأنه قعد عن الجهاد بلا عذر وظاهر الآية يمنع من مساواته على وجه . فإن قيل كيف قال فى أول الآية فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ثم قال فى آخرها فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ و هذا ظاهر التناقض . قلنا إن أول الآية فضل الله المجاهدين على القاعدين من أولى الضرر درجة و فى آخرها فضلهم على القاعدين غير أولى الضرر درجات و لاتناقض فى ذلك لأن قوله وَ كُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنِيَّةَ على أن القاعدين لم يكونوا عاصين و إن كانوا تاركين للفضل . و قال المغربى إنما كرر لفظ التفضيل لأن الأولى أراد تفضيلهم فى الدنيا على القاعدين والثانى أراد تفضيلهم فى الآخرة بدرجات النعيم . و قوله تعالى وَ أَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ من كان له مال و لا يمكنه القيام إلى الحرب يجب عليه إقامة غيره مقامه فيما يحتاج إليه وينفق عليه ويعين المحاربين بالسلاح والمركوب والنفقة فعموم الآية يتناول جميع ذلك . و قوله تعالى وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ أى لاتتقحموا الحرب من غير نكايه للعدو و لا قدرة على دفاعهم فمن وجب عليه الجهاد فإنما يجب عند شروط سبعة وهى الذكورة والبلوغ وكمال العقل والحرية والصحة و أن لا يكون شيخا لآخرى به و يكون هناك إمام عادل أو من نصبه الإمام للجهاد والآية تدل بظاهرها على أكثر ذلك فإذا اختل واحد من هذه الشروط سقط فرض الجهاد . والتهلكة كل ما كان عاقبته إلى الهلاك . -قرآن- ١٨٦-٢٦٦-قرآن- ٢٨٥-٣٦٠-قرآن- ٥٣٨-٥٦٧-قرآن- ٧٨٧-٨١٧-قرآن- ١٠١٨-١٠٦٠ [صفحہ ٣٣٦] وقال الصادق ع لو أن رجلا أنفق ما فى يده فى سبيل الله ما كان أحسن و لا وفق لقوله وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَ أَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ أى المقتصدين -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٩٥ وتقديره و لاتلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة كما يقال أهلك فلان نفسه إذا تسبب لهلاكها . والمعنى النهى عن ترك الإنفاق فى سبيل الله لأنه سبب الهلاك أو عن الإسراف فى النفقة أو الاستقلال والإخطار بالنفس أو عن ترك الغزو الذى هو تقوية للعدو وقيل الياء مزيدة والمعنى لاتقبضوا التهلكة أيديكم أى لاتجعلوها آخذة بأيديكم

باب حكم القتال فى الشهر الحرام

قال الله تعالى وَ الْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقِتَالِ نزلت في سبب رجل من الصحابة قتل رجلا من الكفار في الشهر الحرام فعاثوا المؤمنين بذلك فبين الله أن الفتنة في الدين أعظم من قتل المشركين في الشهر الحرام وإن كان محظورا. ثم قال الشهر الحرام بالشهر الحرام قال حسن إن مشركي العرب قالوا للنبي ع أنهيت عن قتالنا في الشهر الحرام قال نعم فأراد المشركون أن يغتروه في الشهر الحرام فيقاتلوه فأنزل الله الآية. فلهذا لا بأس بقتال المشركين في أي وقت كان إلا الأشهر الحرم فإن من يرى منهم لها حرمة لا يبتدئون فيها بالقتال فإن بدءوهم بالقتال جاز حينئذ قتالهم ويجوز قتال من لا يرى للأشهر الحرم حرمة على كل حال. وَ الْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ أى إن استحلوا منكم في الشهر الحرام شيئا فاستحلوا منهم مثل ما استحلوا منكم . -قرآن- ١٩-٥٠-قرآن- ٢٣٩-٢٧٣-قرآن- ٦٤٢- ٦٦١ [صفحة ٣٣٧] قال ابن عباس كان أهل مكة اجتهدوا أن يفتنوا قوما من المؤمنين عن دينهم والأذى لهم وكانوا مستضعفين في أيديهم فقال تعالى مَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الْمُسْتَضْعَفِينَ أَى مَالِكُمْ لَا تَسْعُونَ فِي خِلَاصِهِمْ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٢٢٥. ومعنى قوله الشهر الحرام بالشهر الحرام أى هتكه بهتكه يعنى كما هتكوا حرمة عليكم فأنتم تهتكون حرمة عليهم. وَ الْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ أى و كل حرمة يجرى فيها القصاص ثم أكد ذلك بقوله فَمَنْ عَتَدَى عَلَيْكُمْ أَى فلاتعدوا إلى ما لا يحل لكم وإنما جمع الحرمات لأحد أمرين أحدهما أن يريد حرمة الشهر وحرمة البلد وحرمة الإحرام الثانى أن كل حرمة تستحل فلا يجوز إلا- على وجه المجازاة. -قرآن- ١٥-٤٩-قرآن- ١٢٥-١٤٤-قرآن- ١٩٥-٢١٦ وروى عن الأئمة ع أن قوله وَ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ناسخ لقوله كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ كَذَا قوله وَ أَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقَفْتُمُوهُمْ ناسخ لقوله وَ لَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَ الْمُنَافِقِينَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٢١١ وقيل قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ناسخة للآية الأولى التى تضمنت النهى عن القتال عند المسجد الحرام حتى يبدءوا بالقتال لأنه أوجب قتالهم على كل حال حتى يدخلوا فى الإسلام. حَيْثُ تَقَفْتُمُوهُمْ أى حيث وجدتموهم فى حل أو حرم. و قوله تعالى مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ أَى من مكة و قد فعل رسول الله ص لمن لم يسلم منهم يوم الفتح . -قرآن- ٧-٤١-قرآن- ١٨٧-٢٠٥-قرآن- ٢٥٤-٢٧٤ [صفحة ٣٣٨]

فصل

و قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ كَانَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ عَلَى سَرِيَّةٍ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ قَبْلَ قِتَالِ بَدْرِ بِشَهْرَيْنِ لِيَتَرَصَّدَ عِيرًا لِقَرِيشٍ فِيهَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ وَثَلَاثَةٌ مَعَهُ فَقَتَلُوهُ وَاسْتَأْسَرُوا اثْنَيْنِ وَاسْتَأْثَرُوا الْعِيرَ وَ فِيهَا مِنْ تِجَارَةِ الطَّائِفِ وَ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبٍ وَهُمْ يَظُنُّونَهُ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ فَقَالَتْ قَرِيشٌ قَدِ اسْتَحْلَ مُحَمَّدُ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَعَظُمَ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ السَّرِيَّةِ وَقَالُوا مَا نَبْرَحُ حَتَّى تَنْزِلَ تَوْبَتَنَا وَظَنَ قَوْمٌ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ سَلِمُوا مِنَ الْإِثْمِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَجْرٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَاجَرُوا وَ جَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَ سَبِيلَ اللَّهِ قِتَالُ الْعَدُوِّ وَيُقَالُ جَاهَدْتَ الْعَدُوَّ إِذَا حَمَلْتَ نَفْسَكَ عَلَى الْمَشَقَّةِ فِي قِتَالِهِ . وَ قَالَ قَتَادَةُ الْقِتَالُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَ بِقَوْلِهِ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ وَ قَالَ عَطَاءٌ هُوَ بَاقٍ عَلَى التَّحْرِيمِ . وَ رَوَى أَصْحَابُنَا أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى التَّحْرِيمِ فَيَمُنُ بِرَى لِهَذِهِ الْأَشْهُرِ حَرْمَةً وَ أَمَا مِنْ لَا يَرَى لَهَا حَرْمَةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ قِتَالُهُ أَى وَقْتُ كَانَ أَمَا فِي الْحَرَمِ فَلَا يَبْتَدَأُ بِقِتَالِ أَحَدٍ مِنَ الْكُفَّارِ كَانَتْ مِنْ كَانَ . وَ الْمَعْنَى يَسْأَلُكَ الْكُفَّارُ وَ الْمُؤْمِنُونَ عَنِ الْقِتَالِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ قُلْ قِتَالُ فِيهِ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَ مَا فَعَلَ قَرِيشٌ مِنْ صَدَهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ كَفَرَهُمْ -قرآن- ١٦-٦٢-قرآن- ٥١١-٦٤٢-قرآن- ٧٧٥-٨١٢-قرآن- ٨٢١-٨٤٣ [صفحة ٣٣٩] بِاللَّهِ وَ إِخْرَاجِ أَهْلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ وَ الْمُؤْمِنُونَ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ مِمَّا فَعَلْتَهُ السَّرِيَّةُ فِي الْقِتَالِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ عَلَى سَبِيلِ الْخَطَا وَ الْبِنَاءِ عَلَى الظَّنِّ . قَالَ الْحَسَنُ السَّائِلُونَ هُمُ أَهْلُ الشَّرْكَ عَلَى جِهَةِ الْعَيْبِ لِلْمُسْلِمِينَ بِاسْتِحْلَالِهِمُ الْقِتَالُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَ هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ

المفسرين و قال البلخي هم أهل الإسلام سألوا عن ذلك ليعلموا كيف الحكم فيه . والفتنة الإخراج أو الشرك

باب في الآيات التي تحض على القتال

إشارة

قال الله تعالى وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَ تَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ. الآية. نزلت في أهل أحد لما أصاب المسلمين ما أصابهم ونام المسلمون وبهم الكلوم فنزلت إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُلَأَنَّ اللَّهَ أَمْرَهُمْ عَلَى مَا بِهِمْ مِنَ الْجَرَّاحِ أَنْ يَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ وَأَرَادَ بِذَلِكَ إِرْهَابَ الْمُشْرِكِينَ فخرج المسلمون إلى بعض الطريق وبلغ المشركين ذلك فأسرعوا حتى دخلوا مكة وقال سبحانه وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَ ذُبُرْهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ. و في تناول هذا الوعيد لكل فار من الزحف خلاف قال الحسن إنما كان ذلك يوم بدر خاصة وقال ابن عباس هو عام و هو قول الباقر والصادق ع . -قرآن- ١٩-١٥٤-قرآن- ٢٤٥-٢٩٦-قرآن- ٤٧٥-٥٩٦ [صفحہ ٣٤٠] أخبر أن من ولي دبره على غيروه التحرف للقتال والتحيز إلى الفئه أنه رجع بسخطه تعالى وتقديره إلارجلا متحرفا يتحرف ليقاتل أو يكون منفردا فينحاز ليكون مع المقاتلة ولا يجوز أن يفر واحد من واحد ولا من اثنين فإن فر منهما كان مأثوما ومن فر من أكثر من اثنين لم يكن عليه شيء. و أما قوله تعالى مَا كَانَ لِلْأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ لَمَاقِصٌ فِي هَذِهِ السُّورَةِ قِصَّةَ الَّذِينَ تَأَخَّرُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ع والخروج معه إلى تبوك ذكر عقيب ذلك أن ليس لهم أن يتأخروا عن رسول الله و هذه فريضة ألزمها الله إياها. قال قتادة حكم هذه الآية مختص بالنبي ع كان إذا غزا لم يكن لأحد أن يتأخر عنه فأما من بعده من الخلفاء فذلك جائز وقال الأوزاعي وابن المبارك وجماعه إن هذه الآية لأول الأمة وآخرها من المجاهدين في سبيل الله و قال ابن زيد هذا حين كان المسلمون قليلون فلما كثر نسخ بقوله تعالى وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ هَذَا هُوَ الْأَقْوَى لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنْ الْجِهَادَ فَرَضَ عَلَى الْكَفَايَةِ فَلَوْلَا لَزِمَ كُلُّ أَحَدٍ النَّفَرَ لِمِنْ فَرَضَ الْأَعْيَانُ أَمَا مِنْ اسْتَنْهَضَهُ الْإِمَامَ فَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّهْضُ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّأَخُّرُ. -قرآن- ٣٠٥-٣٩٨-قرآن- ٨٦٨-٩٨٦

فصل

وقد أدب الله بتأديب الحرب وعلم بها فقال يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَ اذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ لَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا. -قرآن- ٤٦-٢١٥ [صفحہ ٣٤١] قال أبو جعفر ع هذه الآية نزلت حين أشار حباب بن المنذر على النبي ع أن ينتقل من جانب مكة حتى ينزل على القلب ويجعلها خلفه فقال بعضهم لا تنقض مصافك يا رسول الله فتنازعوا فنزلت الآية وعمل على قول حباب -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-٢٢١. وقوله تعالى فَمَا نَفَرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفَرُوا جَمِيعًا أَى إِذَا نَفَرْتُمْ فَاثْبُتُوا أَمَا ثَبَاتٌ أَى جَمَاعَاتٍ مُتَفَرِّقَةً سَرِيَةً بَعْدَ سَرِيَةٍ وَإِمَا جَمِيعًا مُجْتَمِعِينَ كَوَكْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَ لَا تَتَخَذَلُوا وَقِيلَ فِي ثَبَاتٍ أَى فِرْقَةً بَعْدَ فِرْقَةٍ أَوْ فِرْقَةً فِي جِهَةٍ وَ فِرْقَةً فِي جِهَةٍ -قرآن- ١٧-٥٦ و قال الباقر ع الثبات السرايا والجمع العساكر -روایت- ١-٢-روایت- ١٩-٥١. ثم قال فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ حَتَّى عَلَى الْجِهَادِ وَ لَا تَلْتَفِتُوا إِلَى تَشْيِيطِ الْمُنَافِقِينَ وَ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَائِعِينَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَ مَنْ يِقَاتِلْ جَوَابَهُ فَسُوفَ نُؤْتِيهِ. وَإِنَّمَا قَالَ أَوْ يَغْلِبُ الْأَنْوَاعَ عَلَى الْقِتَالِ حَتَّى يَنْتَهَى إِلَى تِلْكَ

باب أصناف الكفار الذين يجب جهادهم وحكم الأسارى

إشاره

قال الله تعالى وَ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً. وقال يا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ. أمر الله نبيه ع أن يجاهدهم والجهاد هو ممارسة الأمر الشاق - قرآن - ١٩-٥٠-قرآن - ٥٩-١٢٩ [صفحة ٣٤٢] فيكون بالقلب واللسان واليد فمن أمكنه الجميع وجب عليه جميعه و من لم يقدر باليد فاللسان والقلب و إن لم يقدر باللسان أيضا فالقلب . واختلفوا فى كيفية جهاد الكفار والمنافقين فقال ابن عباس جهاد الكفار بالسيف وجهاد المنافقين باللسان والوعظ والتخويف -روايت -١-٢-روايت -١٩-٨٢ وقيل جهاد الكفار بالسهم والرمح والسيف وجهاد المنافقين بإقامة الحدود عليهم وقال ابن مسعود هو بالأأنواع الثلاثة بحسب الإمكان فإن لم يقدر فليكفه فى وجوههم و هو الأعم وقيل قتاله مع الكفار ما قام فيه بنفسه وبابن عمه وبسريه كان يبعثها أيام حياته و قتاله مع المنافقين ما وصى به عليا أن يقاتل الناكثين والفاستين والمارقين . و فى قراءة أهل البيت جاهد الكفار بالمنافقين .

فصل

اعلم أن الكفار على ضربين أهل الكتاب وغيرهم فالأولون يقاتلون إلى أن يسلموا أو يقبلوا الجزية وهم ثلاث فرق اليهود والنصارى والمجوس قال تعالى قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ. بين تعالى أن أهل الكتابين والمجوس الذين حكمهم حكم اليهود والنصارى إذا لم يدينوا دين الحق يعنى إذا لم يدخلوا الإسلام يجب علينا أن نقاتلهم حتى -قرآن - ١٥١-٣٧٣ [صفحة ٣٤٣] يدخلوا الذمة بإعطاء الجزية وغيرها مما هو من شرائط الذمة على ما قدمناه . ونذكر أيضا لها بيانا فنقول لا يؤخذ الجزية عندنا إلا- من اليهود والنصارى والمجوس و أما غيرهم من الكفار على اختلاف مذاهبهم من عباد الأصنام والأوثان والصابئة وغيرهم فلا يقبل منهم غير الإسلام أو القتل والسبى قال تعالى وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ أَى كفر. وسميت جزية لأنها شىء وضع على أهل الذمة أن يجزوه أى يقضوه أولأنهم يجزون إمام المسلمين بها أذى من عليهم بالإعفاء عن القتل وقيل الجزية عطية عقوبة مما وظفه رسول الله على أهل الذمة وهى على وزن جلسة وقعدة لنوع من الجزاء. وقوله عَنْ يَدٍ أى عن يد متواتية غير ممتنعة ويعطونها عن يد أى نقد غير نسيئة لامبعوثا على يد أحد ولكن عن يد المعطى إلى يد الآخذ هذا إذا أريد به يد المعطى و إن أريد به يد الآخذ فمعناه حتى يعطوها عن يد قاهرة مستولية أو عن إنعام عليهم لأن قبول الجزية منهم وتركهم أحياء نعمة عظيمة عليهم يعنى يؤخذ منهم على الصغار والذل و هو أن يأتى بهاماشيا ويسلمها قائما والمسلم جالس . -قرآن -

فصل

فإن قيل إعطاء الجزية منهم طاعة أم معصية فإن كان طاعة وجب أن يكونوا مطيعين وإن كان معصية فكيف أمر الله بها. قلنا إعطاؤهم ليس بمعصية وأما كونها طاعة لله فليس كذلك لأنهم إنما يعطونها دفعا لقتل أنفسهم وفدية لاستعباده لهم لاطاعة الله فإن الطاعة لا تقع من الكافر بحال عندنا وإنما أمر الله تعالى بذلك لما علم فيه من المصلحة وإقرار أهل الكتاب [صفحة ٣٤٤] على طريقتهم ومنع ذلك من غيرهم لأن أهل الكتاب مع كفرهم يقرون بالسنتهم بالتوحيد وبيع بعض الأنبياء وإن لم يكونوا على الحقيقة عارفين وغيرهم من الكفار يجحدون ذلك كله وذلك فرق بين أهل الكتاب وسائر المشركين مما عداهم. والآية تدل على صحة مذهبنا في اليهود والنصارى وأمثالهم أنه لا يجوز أن يكونوا عارفين بالله وإن أقروا بذلك بلسانهم وإنما يجوز أن يكونوا معتقدين لذلك اعتقادا ليس بعلم. والآية صريحة بأن هؤلاء الذين هم أهل الكتاب الذين يؤخذ منهم الجزية لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر وأنه يجب قتالهم حتى يعطوا الجزية. واعتقاد اليهود لشريعة موسى إنما يوصف بأنه غير حق اليوم لأحد أمرين أحدهما أنها نسخت فالعمل بها بعد النسخ باطل غير حق والثاني أن التوراة التي معهم مبدلة مغيرة لقوله تعالى يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ. وأهل الكتاب بلا خلاف هم اليهود والنصارى لقوله تعالى أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وقرآن-٧٣١-٧٦٥-قرآن-٨٢٦-٨٩١ قول النبي ع في المجوس أجروهم مجرى أهل الكتاب لأن لهم شبه كتاب -رواية-١-٢-رواية-١٧-٧٦ فقد كان للمجوس كتاب فحرفوه على ماورد في أخبارنا.

فصل

فإن قيل فقد قال تعالى لا إكراه في الدين ثم قال وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ثُمَّ قَالَ وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِكْرَاهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْقِتَالِ حَتَّى يَسْلَمَ. قلنا لكل واحد من الآيتين وجهها حسنا ومعنى لا يناقض معنى الآخر فإن معنى قوله لا إكراه في الدين أى لم يجز الله أمر الإيمان على القسر والإجبار ولكن على التمكن والاختيار ونحوه قوله تعالى وَ لَوْ شَاءَ رَبِّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَ فَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ وهذه المشية أيضا مشية القسر والإلجاء وحرف الاستفهام إنما أورده إعلاما بأن الإكراه ممكن وإنما الشأن في المكروه من هو وما هو إلا هو تعالى وحده لأنه هو القادر على أن يفعل في قلوبهم ما يضطرون عنده إلى الإيمان. وأما قوله وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ أى شرك و يكون الدين لله خالصا أمر تعالى لعزة الإسلام بإذلال أهل الكفر حتى تجرى الشريعة على ما يرضاه الله ظاهرة وأفعال الجوارح لا مدخل لها في أن تكون من حدود الدين والإيمان وإنما هي رتبة وحلية للمؤمن المتدين على أن الكفار لا يرضون رأسا برأس فإنهم لماعجزوا عن الغلبة بالحجة طلبوا بوار الإسلام والمسلمين بالقهر والغلبة بالقوة فأمر الله بمجاهدتهم ليدعوا للإسلام فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ والمعنى إن امتنعوا من الكفر وانقادوا فلاقتل إلا على الكافرين المقيمين على الكفر. وسمى القتل عدوانا مجازا من حيث كان عقوبة على العدوان والظلم وسمى جزاء الظالمين ظلما للمشاكله أى إن تعرضتم لهم بعد الانتهاء كنتم ظالمين فيسلط عليكم من يعدو عليكم وقال في موضع آخر إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ. قرآن-١-٤٩-قرآن-١٧٩-٢٠٠-قرآن-٢٩٧-٤٠٩-قرآن-٤٤٤-٤٨١-قرآن-١٠٦٤-١١١٦-قرآن-١٣٩٦-١٤٣٥ [صفحة ٣٤٦] وشرايط الذمة خمسة قبول الجزية وأن لا يتظاهروا بأكل لحم الخنزير وشرب الخمر ونكاح الزنا ونكاح المحرمات فإن خالفوا شيئا من ذلك خرجوا من الذمة قال تعالى وَ إِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَ طَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتَيْتُمُ الْكُفْرَ أَيْ فَقَاتِلُوهُمْ فوضع المظهر موضع المضمر إشعارا بأنهم إذانكثوا فهم ذوو الرئاسة في الكفر. وفي الآية دلالة على أن الذمى إذا أظهر الطعن في الإسلام فإنه يجب قتله لأن عهده معقود على أن لا يطعن في الإسلام فإذا طعن فقد نقض عهده

. و من وجبت عليه الدية فأسلم قبل أن يعطيها سقطت منه قال تعالى فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ. -قرآن- ١٦٢-٢٥٩-
قرآن- ٥٦٣-٦١٥

فصل

و قال تعالى فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ أَى إِذَا لَقِيتُمُ يامعشر المؤمنين الذين جحدوا ربوبيته من أهل دار الحرب فاضربوهم على الأعناق حَتَّى إِذَا أَثْخَتْتُمُوهُمْ وَأَثْقَلْتُمُوهُمْ بالجراح وظفرتهم بهم فَشَدُّوا الوَثَاقَ معناه أحكموا أوثاقهم فى الأسر ثم قال فَإِذَا مَنَّْنَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا أَى أثقالها والتقدير إما تمنوا منا وإما أن تفدوا فداء. قال ابن جريج وقتادة الآية منسوخة بقوله فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَقَوْلُهُ فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ. و قال ابن عباس والضحاك الفداء منسوخ و قال ابن عمر وجماعه ليست -قرآن- ١٥-٦٥-قرآن- ١٦٠-١٨٤-قرآن- ٢١٩-٢٣٥-قرآن- ٢٧٦-٣٤١-قرآن- ٤٣٨-٤٨٠-قرآن- ٤٨٩-٥٤٧ [صفحہ ٣٤٧] بمنسوخة و كان الحسن يكره أن يفادى بالمال و يقول يفادى الرجل بالرجل وقيل ليست منسوخة والإمام مخير بين الفداء والمن والقتل بدلالة الآيات . و قوله حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا قال قتادة أى حتى لا يكون شرك و قال الحسن إن شاء الإمام أن يستعبد الأسير من المشركين فله ذلك بالسنة و الذى رواه أصحابنا أن الأسير إذا أخذ قبل انقضاء الحرب والقتال والحرب قائمة والقتال باق فالإمام مخير بين أن يقتلهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ويتركهم حتى ينزفوا و ليس له المن والفداء و إن كان الأسير أخذ بعد وضع الحرب أوزارها وانقضاء الحرب والقتال كان مخيرا بين المن والمفاداة إما بالمال أو النفس و بين الاسترقاق بضرب الرقاب فإن أسلموا فى الحالين سقط جميع ذلك وصار حكمه حكم المسلمين لقوله فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ولقوله فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ. -قرآن- ١٥٧-١٨٦-قرآن- ٧١٧-٧٦١-قرآن- ٧٧٠-٨٢٢

فصل

و قوله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرِيَاطِ نَبِيهِ ع وأمره بأن يقول لمن حصل فى يده من الأسارى وسماه فى يده لأنه بمنزلة ما قبض فى يده بالاستيلاء عليه ولذلك يقال للملك المتنازع فيه لمن اليد. و قوله إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا أَى إسلاماً يؤتكم خيراً مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ من الفداء. -قرآن- ١٦-٧١-قرآن- ٢٤٦-٢٨٥-قرآن- ٢٩٦-٣٣٠ روى عن العباس أنه قال كان معى عشرون أوقية فأخذت منى ثم أعطانى مكانها عشرون عبدا ووعدنى المغفرة قال و فى نزلت و فى أصحابى هذه الآية -روایت- ١-٢-روایت- ٢٨-١٤٨ [صفحہ ٣٤٨] وَ إِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ بَقِصَ الْعَهْدِ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ أَنْ خَرَجُوا إِلَى بَدْرٍ وَقَاتَلُوا المسلمين مع المشركين فأمكن الله منهم بأن غلبوا وأسروا فإن خانوا ثانيا فسيمكن الله منهم مثل ذلك . و أما قوله تعالى ما كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرِي فإلما معنى ما كان لنبي أن يحتبس كافرين للفداء والمن حتى يشخن فى الأرض والإثخان فى الأرض تغليظ الحال بكثرة القتال تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا أَى الفداء سُمى متاع الدنيا عرضا لقله لبثه . و هذه الآية نزلت فى أسارى بدر قبل أن يكثر أهل الإسلام فلما كثر المسلمون قال تعالى فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً و هو قول ابن عباس وقتادة. فإن قيل كيف يكون القتل فيهم كان أصح و قد أسلم منهم جماعة و من علم الله من حاله أنه يصير مسلما يجب توقيته . قلنا من يقول إن توقيته واجبة يقول إن الله أراد أن يأمرهم بأخذ الفداء وإنما عاتبهم على ذلك لأنهم بادروا إليه قبل أن يؤمروا به . -قرآن- ١-٢٧-قرآن- ٣٩-٦٧-

باب حکم مأخذ من دار الحرب بالقهر وذكر ما يتعلق به

اشاره

قال الله تعالى فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا أَباح الله للمؤمنين بهذه الآية أن يأكلوا مما غنموه من أموال المشركين بالقهر من دار الحرب ولفظه وإن كان لفظ الأمر فالمراد به الإباحة ورفع الحظر. والغنيمة مأخذ بالقهر من دار الحرب. والفرق بين الحلال والمباح أن الحلال من حل العقد في التحريم والمباح من التوسعة في الفعل وإن اجتمعا في الحل. وقد ذكرنا في باب الخمس أن جميع ما يغنم من بلاد الشرك يخرج منه الخمس فيفرق في أهله الذين ذكرناهم هناك والباقي على ضريين فالأرضون والعقارات لجميع المسلمين وما يمكن نقله للمقاتلة ولمن حضر القتال خاصة وإن لم يقاتل للفارس سهمان وللراجل سهم وقال قوم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم وهذا عندنا إذا كان معه فرسان أو أفراس جماعة وقيل إن النبي ع فتح مكة عنوة ولم يقسم أرضها بين المقاتلة وقال قوم فتحها سلما. وروى أن سريه بعثها رسول الله ص فمروا برجل فقال إنى مسلم فلم يقبل أميرهم أسامه أو المقداد ذلك وقتله وأخذ غنيمة له فأنكر النبي - قرآن- ١٩-٥٧ [صفحہ ٣٥١] ع ذلك فأنزل الله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ. - قرآن- ٢١-٢٢٤

فصل

و قال تعالى وَ إِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَ تَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ فَقَدْ يَعِدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ إِمَّا الْعِيرَ عِيرَ قَرِيشَ وَإِمَّا قَرِيشًا. عن الحسن كان المسلمون يريدون العير و رسول الله يريد ذات الشوكه لما وعده الله -قرآن- ١٥-١٢٦ فروى أن النبي ع لما بلغه خروج قريش لحماية العير شاور أصحابه فقال قوم خرجنا غير مستعدين للقتال و قال المقداد امض لما أمرك الله به فو الله لودخلت بنا الجمر لا تبعناك فجزاه خيرا وأعاد الاستشارة فقالوا امض يا رسول الله لما أردت فسارع ونشطه ذلك ثم قال سيروا على بركة الله وأبشروا فإن الله وعدني إحدى الطائفتين و الله لكأني أنظر إلى مصارع القوم -روایت- ١-٢-روایت- ٨-٣٧٢. وروى أن أحدا لم يشاهد الملائكة يوم بدر إلا- رسول الله. إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ أَنِّي مُّمَدِّدُكُمْ بِالْفِ مِنْ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ الداعى رسول الله ولقله عددهم استغاث الله فأمدهم بألف من الملائكة مردفين مثلهم ومعناه على هذا التأويل مع كل ملك ملك ردف فقتلوا سبعين وأسروا سبعين . -قرآن- ٥٩-١٥٤ [صفحہ ٣٥٢]

فصل

و أما قوله وَ تِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ أى نصرفها مرّة لفرقة ومرّة عليها ليمحص الله المؤمنين بذلك من الذنوب ويخلصهم به ويهلك الكافرين بالذنوب . فإن قيل لم جعل الله مداولة الأيام بين الناس وهلا كانت أبدا لأولياء الله . قلنا ذلك تابع للمصلحة و ما تقتضيه الحكمة أن يكونوا تارة فى شدة وتارة فى رخاء فيكون ذلك داعيا لهم إلى فعل الطاعة واحتقار الدنيا الفانية المنتقلة من قوم إلى قوم حتى يصير الغنى فقيرا والفقير غنيا والنبه خاملا والخامل نبهيا فتقل الرغبة حينئذ فيها ويقوى الحرص على غيرها مما نعيمه دائم . والمراد بالأيام أوقات الظفر والغلبة نُدَاوِلُهَا أى نصرفها بين الناس نديل تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء كقوله -قرآن- ١٣-٥٥-قرآن- ٥٧٩-٥٨٨ فيوما علينا ويوما لنا || ويوما نساء ويوما نسر . و فى أمثالهم الحرب سجال . وَ لِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا فيه وجهان أحدهما أن يكون المعلل محذوفا معناه واستمر التائبون على الإيمان من الذين على حرف فعلنا ذلك و هو من باب التمثيل يعنى فعلنا ذلك فعل من يريد أن يعلم من الثابت على الإيمان منكم من غير الثابت و لإفائه لم يزل عالما بالأشياء قبل كونها. والثانى أن تكون العلة محذوفة وليعلم عطف عليه معناه وفعلناه ذلك ليكون كيت وكيت ونعلمهم علما فتعلق به الجزاء و هو أن نعلمهم موجودا منهم الثبات -قرآن- ٣٠-٦٥ [صفحة ٣٥٣] وإنما حذف للإيذان أن المصلحة فيما فعل ليست بواحدة ليسليهم عما جرى عليهم وليبصرهم أن العبد يسوؤه ما يجرى عليه من المصائب ولا يشعر أن الله فى ذلك من المصالح ما هو غافل عنه . وَ يَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ أى وليكرم ناسا منهم بالشهادة يريد المستشهدين يوم أحد وليصفىهم من الذنوب . وَ يَمْحَقَ الْكَافِرِينَ يعنى إن كانت الدولة على المؤمنين فللاستشهاد والتمحيص و غير ذلك مما هو أصلح لهم و إن كانت على الكفار فلمحقهم ومحو آثارهم . -قرآن- ١٨٧-٢١٣-قرآن- ٢٩٣-٣١٤

فصل

ثم قال تعالى أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ. أم منقطعة ومعنى الهمزة فيها الإنكار ومعنى لَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ أى لماتجاهدوا لأن العلم يتعلق بالمعلوم فنزل نفى العلم منزله نفى متعلقه لأنه منتف بانتهائه يقول القائل ما علم الله فى فلان

خيرا يريد ما فيه خير حتى يعلم . ثم خاطب الذين لم يشهدوا بدرا فقال وَ لَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ فَكَانُوا يَتَمَنُّونَ أَن يحضروا مشهدا مع النبي ع ليصيبوا من كرامه الشهاده مانال شهداء بدر وهم ألحوا على رسول الله في الخروج إلى المشركين و كان رأييه في الإقامة بالمدينه للوحى به يعنى وكنتم تتمنون الموت قبل أن تشاهدوه وتعرفوا شدته فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ أى رأيتموه معانين مشاهدين له حتى قتل من قتل من إخوانكم وأقاربكم وشارفتم أن تقتلوا و هذا توييخ لهم على تمنيه الموت و على ماتسبوا له من خروج رسول الله بالحاحهم عليه ثم انهزامهم عنه وقله ثباتهم عنده . -قرآن- ١٧-١٠٠-قرآن- ١٤٥-١٦٤-قرآن- ٣٧١-٤٠٣-قرآن- ٦٤٣-٦٨١ [صفحه ٣٥٤] فإن قيل كيف يجوز تمنى الشهاده و فى تمنيه تمنى غلبه الكافر على المؤمن . قلنا قصد تمنى الشهاده إلى نيل كرامه الشهداء لا غير فلا يذهب وهمه إلى ذلك المتضمن كما أن من يشرب دواء الطيب النصرانى قاصدا إلى حصول المأمول من الشفاء ولا يخطر بباله أن منه جر منفعه وإحسان إلى عدو الله وتنفيقا لصناعته فإذا ثبت ذلك فتمنيهم الشهاده إنما هو بالصبر على الجهاد إلى أن يقتلوا لا بقتل المشركين لهم وإرادتهم ذلك

باب المهادنة

اشاره

و قوله تعالى إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَهُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحِدًا فَأَتَتْهُمْ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ. الهدنة والمعاهدة واحدة وهى وضع القتال وترك الحرب إلى مدة من غير عوض و ذلك جائز لقوله تعالى وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِحْ لَهَا و قد صالح النبي ع قريشا بالحديبيه على ترك القتال عشر سنين . فإذا ثبت جوازه فإن كان فى الهدنة مصلحة للمسلمين ونظر لهم فى أن يرجو الإمام منهم الدخول فى الإسلام أو بذل الجزية فعل ذلك و إذا لم يكن للمسلمين مصلحة بأن يكون العدو ضعيفا قليلا و إذا ترك قتالهم اشتدت شوكتهم وقوا فلا تجوز الهدنة لأن فيها ضررا على المسلمين . و إذا هادنهم فى الموضع الذى يجوز فيجوز أن يهادنهم أربعة أشهر بنص القرآن و هو قوله فَسَيُحْوَ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ و لا يجوز الزيادة عليها -قرآن- ١٦-١٦٣-قرآن- ٢٦٣-٢٩٩-قرآن- ٧٢٣-٧٦١ [صفحه ٣٥٥] بلا خلاف لقوله فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوا ذَلِكَ قَتْلَهُمْ بكل حال و خرج قدر الأربعة الأشهر بدليل الآية الأولى وبقى ما عداه على عموميه . هذا إذا كان الإمام مستظها على المشركين فإن كان هم مستظهري لقوتهم وضعف المسلمين و إن كان العدو بالبعد منهم فى قصدهم التزام مؤن كثيرة فيجوز أن يهادنهم إلى عشر سنين لأن النبي ع هادن قريشا إلى عشر سنين ثم نقضوها هم من قبل نفوسهم . -قرآن- ١٨-٩٦

فصل

و قوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ يدل على أن الإمام إذا عقد لعدو من المشركين عقد الهدنة إلى مدة فعليه الوفاء إلى انقضاء تلك المدة فإن خالف جميعهم فى ذلك انقضت الهدنة و إن خالف بعضهم و لم يكن منهم إنكار بقول أوفى كان نقضا للهدنة فى حق جميعهم و إن كان منهم إنكار لذلك كان الباقيون على صلحه دون الناقضين . و إذا خاف الإمام من المهادنين خيانة جاز له أن ينقض العهد لقوله وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ . و لا تنقض الهدنة بنفس الخوف بل للإمام نقضها

فإذا نقضها ردهم إلى مآمنهم لأنهم دخلوا إليه من مآمنهم . وقد أمر الله نبيه ع أنه متى خاف ممن بينه وبينه عهد خيائنه أن ينبذ - قرآن- ١٦- ٣٤- قرآن- ٣٩٤- ٤٥٨ [صفحة ٣٥٦] إليه عهده إلى سواء أى على عدل وقيل على استواء فى العلم به أنت وهم فى أنكم فى حرب لثلاثيهم أنك نقضت العهد بنصب الحرب . فإن قيل كيف جاز نبذ العهد ونقضه بالخوف من الخيانة. قلنا إنما فعل ذلك لظهور أمارات الخيانة التى دلت على نقض العهد و لم يشتهر و لو اشتهرت لم يجب النبذ

باب ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

اشاره

قال الله تعالى وَ لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَلِتُكْنَمُوا بِأَن تَكُونُوا مِنَ الْمُتَّبِعِينَ . وقال الزجاج والتقدير وليكن جميعكم و من فرقة منهم غير معينة لأنه فرض على الكفاية فأى فرقة قامت به سقط عن الباقيين . و قال الزجاج والتقدير وليكن جميعكم و من دخلت ليحضر المخاطبين من بين سائر الأجناس كما قال فَاجْتَبِيَا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ فاعلى هذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الأعيان لا يسقط بقيام البعض عن الباقيين . والأمة للجماعة والمعروف الفعل الحسن الذى له صفة زائدة على حسنه وربما كان واجبا وربما كان ندبا فإن كان واجبا فالأمر به واجب وإن كان ندبا فالأمر به ندب . والمنكر هو القبيح فالنهي كله واجب والإنكار هو إظهار كراهة الشيء - قرآن-١٩-١١٨-قرآن-١١٩-١٢٧-قرآن-١٩٨-٢٠٣-قرآن-٤٦٢-٤٩٦ [صفحه ٣٥٧] لما فيه من وجه القبح ويقتضيه الإقرار وهو إظهار تقبل الشيء من حيث هو صواب وحكمة وحسن . ولا خلاف أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان على ما ذكرناه واختلف المتكلمون أيضا فى وجوبهما فقل إنه من فروض الكفايات و قال آخرون هو من فروض الأعيان وهو الصحيح و قال بعض أصحابنا إنهما ربما يجبان على التعيين وربما يجبان على الكفاية.

فصل

ويدل على وجوبهما زائدا على ما ذكرناه قوله تعالى الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وذلك لأن ما رغب الله فيه فقد أراده و كل ما أراده من العبد شرعا فهو واجب إلا أن يقوم دليل على أنه نفل ولأن الاحتياط يقتضى ذلك . والمعروف الحق وسمى به لأنه يعرف صحته وسمى المنكر منكرا لأنه لا يمكن معرفة صحته بل ينكر. و الناس اختلفوا فى ذلك فقال قوم إن طريق إنكار المنكر العقل لأنه كما يجب كراهته وجب المنع منه إذا لم يمكن قيام الدلالة على الكراهية و إلا كان تاركه بمنزلة الراضى به و قال آخرون و هو الصحيح عندنا أن طريق وجوبه السمع و أجمعت الأمة على ذلك . و يكفى المكلف الدلالة على كراهيته من جهة الخبر و ما جرى مجراه . فإن قيل هل يجب فى إنكار المنكر حمل السلاح . قلنا نعم إذا احتيج إليه بحسب الإمكان لأنه تعالى قد أمر به فإذا لم - قرآن - ٥٣- ١٧٤ [صفحة ٣٥٨] ينبج فيه الوعظ و التخويف و لا تناول باليد و جب حمل السلاح لأن الفريضة لا تسقط مع الإمكان إلا بزوال المنكر الذى لزم به الجهاد إلا أنه لا يجوز أن يقصد القتال إلا و غرضه إنكار المنكر . و أكثر أصحابنا على أن هذا النوع من إنكار المنكر لا يجوز الإقدام عليه إلا بإذن سلطان الوقت و من خالفنا جوز ذلك من غير الإذن مثل الدفاع عن النفس سواء .

أما قوله تعالى كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ فَقَدْ أوجب الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما تقدم من قوله وَ لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ ثم مدح على قبوله والتمسك به كما مدح بالإيمان وهذا يدل على وجوبهما. وقدينا اختلاف المفسرين والمتكلمين في قوله مِنْكُمْ أُمَّةٌ أَنَّهَا للتبعض أو للتبيين والأولى أن يكون للتبيين والمعنى كونوا أمة تأمرون كقوله كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ وَ لا يصح الاستدلال على أنها للتبعض بأن ذلك لا يصح إلا ممن علم المعروف والمنكر وعلم كيف يرتب الأمر في إقامته وكيف يباشر وأن الجاهل ربما نهى عن معروف وأمر بمنكر وربما يغفل في موضع اللين ويلين في موضع الغلظة وينكر على من لا يزيده إنكاره إلا تماديا لأن هذا كله من شرائطهما. وشرائط وجوبهما ثلاثة أن يعلم المعروف معروفا والمنكر منكرا وتجوز تأثير إنكاره و لا يكون فيه مفسدة. -قرآن- ١٨-١٠٥-قرآن- ١٧٥-١٩٧-قرآن- ٣٢٠- ٣٣٢-قرآن- ٤١٨-٤٦٥ [صفحہ ٣٥٩] فإن قيل كيف يباشر إنكار المنكر. قلنا يتدنى بالسهل فإن لم ينفع ترقى إلى الصعب لأن الغرض كف المنكر قال تعالى فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ثم قال فَقَاتِلُوا. فإن قيل فمن يباشر. قلنا كل مسلم تمكن منه واختص بشرائطه. و قد أجمعوا أن من رأى غيره تاركا للصلاة وجب عليه الإنكار لأن قبحه معلوم لكل أحد و أما الإنكار الذي بالقتال فالإمام وخلفاؤه أولى لأنهم أعلم بالسياسة ومعهم عدتها. فإن قيل فمن يؤمر وينهى. قيل كل مكلف و غير المكلف إذا هم بضرر غيره منع كالصبيان والمجانين وينهى الصبيان عن المحرمات حتى لا يتعودوها كما يؤخذون بالصلاة ليتمرنوا عليها. فإن قيل هل ينهى عن المنكر من يرتكبه. قيل نعم يجب عليه لأن ترك ارتكابه وإنكاره واجبان عليه فترك أحد الواجبين لا يسقط عنه الواجب الآخر -قرآن- ١٢٠-١٤٠-قرآن- ١٥٠-١٥٩ و قد قالوا ع مروا بالخير وإن لم تفعلوا -رواية- ١-٢-رواية- ١٦-٤٤. فإن قيل كيف قال تعالى يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ. قلنا الدعاء إلى الخير عام في التكليف من الأفعال والتروك والنهي عن المنكر -قرآن- ٢٨-٧٦ [صفحہ ٣٦٠] فخاص فجىء بالعام ثم عطف عليه الخاص إيدانا بفضل كقوله حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى. -قرآن- ٦٢-١٠٦

وإنما قال تعالى كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ وَ لم يقل أنتم خير أمة لأمر أحدها أن ذلك قد كان في الكتب المتقدمة فذكر كنتم لتقدم البشارة به و يكون التقدير كنتم خير أمة في الكتب الماضية و في اللوح المحفوظ فحققوا ذلك بالأفعال الجميلة. الثاني أنه بمنزلة قوله وَ كَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا لأن مغفرته المستأنفة كالمغفرة الماضية في تحقق الوقوع لامحالة و في كان على هذا تأكيد وقوع الأمر لأنه بمنزلة ما قد كان. الثالث كان تامه أى حدثتم خير أمة وخير أمة نصب على الحال قال مجاهد ومعناه كنتم خير أمة إذا فعلتم ما تضمنته الآية من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعمل بما أوجه. فإن قيل لم يقال للحسن المعروف مع أن القبيح معروف أيضا أنه قبيح و لا يطلق عليه اسم المعروف. قلنا لأن القبيح بمنزلة ما لا يعرف لخموله وسقوطه و الحسن بمنزلة النبيه الذي يعرف بجلالته وعلو قدره ويعرف أيضا بالملامسة الظاهرة والمشاهدة فأما القبح فلا يستحق هذه المنزلة. و قال أهل التحقيق نزلت هذه الآية فيمن هذه صفته من هذه الأمة وهم من -قرآن- ١٩-٣٧-قرآن- ٢٦١-٢٩٢ [صفحہ ٣٦١] دل الدليل من عصمته لأن هذا الخطاب لا يجوز أن يكون المراد به جميع الأمة لأن أكثرها بخلاف هذه الصفة بل منها من يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف و قد حدث الله عليه بما حكى عن لقمان ووصيته يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَ أْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَ انْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ اصْبِرْ عَلَى مَا

أَصَايَكْ. ويجوز أن يكون هذاعاما في كل ما يصيبه من المحن و أن يكون خاصا بما يصيبه فيما أمر به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فمن يبعثه على الخير وينكر عليه الشر إن ذلك ماعزمه الله من الأمور أى قطعه قطع إيجاب وإلزام و هذا الضرر مثل سب عرض أو ضرب لا يؤدي إلى ضرر في النفس عظيم أو في ماله أولغيره لأن كل ذلك مفسدة. -قرآن- ١٩٥-٢٩٠

فصل

و قوله تعالى وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ -قرآن- ١٦-٧٤ روى عن أمير المؤمنين ع أن المراد بالآية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر -رواية- ١-٢ -رواية- ٢٩-٨١ وعن أبي جعفر ع إنما نزلت في علي ع -رواية- ١-٢ -رواية- ٢٢-٤٥ يشرى نفسه يبيعها أى يبذلها في الجهاد ويأمر وينهى حتى يقتل . وقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ. -قرآن- ٧٧-١٦٤ [صفحہ ٣٦٢] أى إلى إحياء أمركم بجهاد عدوكم مع نصر الله إياكم وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ بالموت وبالجنون وزوال العقل فلا يمكنه استدراك مافات . ثم قال وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً -قرآن- ٥٤-١٠٩ -قرآن- ١٧٧-٢٤٠ عن ابن عباس أمر الله المؤمنين أن لا يقرؤا المنكر بين أظهرهم فيعصمهم الله بالعذاب -رواية- ١-٢ -رواية- ١٧-٩٠ . وقال تعالى لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالْآيَةِ -قرآن- ١٦-٤٨ عن ابن عباس نزلت هذه الآية لما أسلم عبد الله بن سلام وجماعته معه قالت أحبار اليهود ما آمن بمحمد إلا أشرارنا فأنزله الله إلى قوله وَ أُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ -رواية- ١-٢ -رواية- ١٧-١٧٠ . وقوله يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ صفته قوله أُمَّةٌ قَائِمَةٌ . و ليس طريق وجوبهما العقل وإنما طريق وجوبهما السمع و عليه إجماع الأمة وإنما الواجب بالعقل كراهة المنكر فقط غير أنه إذا ثبت بالسمع وجوبه فعلينا إزالة المنكر بما يقدر عليه من الأمور الحسنه دون القبيحه لأنه لا يجوز إزالة قبيح بقبيح آخر. و ليس لنا أن نترك أحدا يعمل بالمعاصي إذا أمكننا منعه منها سواء كان المعصية من أفعال القلوب مثل إظهار المذاهب الفاسدة أو من أفعال الجوارح . ثم ينظر فإن كان أمكننا إزالته بالقول فلامزيد عليه و إن لم يمكن إلا بالمنع من غير إضرار لم يزد على ذلك فإن لم يتم دفعه إلا بالحرب فعلناه و إن كان عند أكثر أصحابنا هذا الجنس موقوفا على إذن السلطان فيه . وإنكار المذاهب الفاسدة لا يكون إلا بإقامة الحجج والبراهين والدعاء إلى -قرآن- ١٠-١٠١ -قرآن- ١١١-١٢٥ [صفحہ ٣٦٣] الحق وكذا إنكار أهل الذمة. فأما الإنكار باليد فمقصود على من يفعل شيئا من معاصي الجوارح أو يكون باغيا على إمام الحق فإنه يجب قتاله ودفعه على ما نذكر حتى يفيء إلى الحق وسبيلهم سبيل أهل الحرب فإن الإنكار عليهم باليد والقتال حتى يرجعوا إلى الإسلام أو يدخلوا في الذمة. وقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَ أَهْلِيكُمْ نَاراً أمرهم الله بأن يقوا أنفسهم أى يمنعوها ويمنعوا أهلها نارا وإنما يمنعون نفوسهم بأن يعملوا الطاعات ويمنعوا أهلهم بأن يدعواهم إليها ويحثوهم على فعلها و ذلك يقتضى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينبغي أن يكون للأقرب فالأقرب -قرآن- ٢٩٥-٣٥٦

باب أحكام أهل البنى

إشارة

قال الله تعالى انْفِرُوا خِفَافًا وَ ثِقَالًا أى شبابا وشيوخا وأغنياء وفقراء ونشطاء وغير نشطاء وركبانا ومشاء ومشاغيل وغير مشاغيل

وذوى العيال والميسرة وذوى العسرة وقله العيال . وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . والباغى هو من قاتل إماما عادلا يجب جهاده على كل من يستنهضه الإمام و لا يجوز قتالهم إلا بإذنه وأصل البغى فى اللغة الطلب قال تعالى فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ . -قرآن- ١٩-٤٥-قرآن- ١٨٠-٢١٧- قرآن- ٤٤٦-٤٨٠ [صفحہ ٣٦٤] قال سعيد بن جبیر ومجاهد غير باغ على إمام المسلمين و لاعاد بالمعصية طريق المحققين و هو المروى عن الباقر والصادق ع -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-١٢٢ . و قال الرمانى إن هذا لا يسوغ قال لأنه تعالى لم يبيح لأحد قتل نفسه بل حظر ذلك عليه و هذا الذى ذكره غير صحيح لأن من بغى على إمام عادل فأدى ذلك إلى تلف نفسه فهو المعرض لقتل نفسه كما لو قتل فى نفس المعركة فإنه المهلك لها فلا يجوز لذلك استحباحه ما حرم الله كما لا يجوز له أن يستبقى نفسه بقتل غيره من المسلمين والرخصة تتناول الميتة و إن كانت عند المفسرين بصورة المجاعة فليست لمكان المجاعة على الإطلاق بل يقال إنما ذلك للمجاعة التى لم يكن هو المعرض نفسه لها فأما إذا عرض نفسه فلا يجوز له استحباحه المحرم كما قلناه فى قتل نفس الغير ليدفع عن نفسه القتل .

فصل

و إذا قوتل البغاة فلا يتبدون بالقتال إلا بعد أن يدعوا إلى ما ينكرون من أركان الإسلام كما فعل أمير المؤمنين ع بالخوارج قال تعالى ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَ جَادِلْهُمْ يَاتِيهِمْ أَحْسَنُ الْجِدَالِ قَتْلُ الْخَصْمِ عَنْ مَذْهَبِهِ بِطَرِيقِ الْحِجَابِ وَ حَلَّ شَبْهِهِ . والتى هى أحسن قيل الرفق والوقار والسكينة مع نصرته الحق بالحجة والحكمة المقالة الحسنة المحكمة الصحيحة التى تزيل الشبهة وتوضح الحق -قرآن- ١٣٧-٢٣٤ [صفحہ ٣٦٥] والموعظة الحسنة التى أن لا تخفى عليهم أنك تناصحهم بها وتقصد ما ينفعهم بها أى ادعهم بالكتاب الذى هو حكمه وموعظة حسنة وجادلهم بالطريقة التى فيها اللين والرفق من غير فظاظه و لا تعسف والداعى هو الإمام أو من يأمره هو . و لا ينصرف من قاتلهم بأمر الإمام إلا بعد الظفر أو يفيئوا إلى الحق و من رجع عنهم من دون ذلك كان فارا من الزحف -قرآن- ٣-٢٤ و قد أشار إلى هذا كله رسول الله ص بقوله حربك يا على حربى وسلمك سلمى -روایت- ١-٢-روایت- ٤٦-٧٨ أى حكم حربك حكم حربى

باب حكم المحاربين والسيره فيهم

اشاره

قال الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا . فمعنى يُحَارِبُونَ اللَّهَ أى يحاربون أولياء الله و المؤمنين لأنه لو كان المراد مقصورا على محاربة رسول الله ع لكان حكم الآية يسقط بوفاته وأجمع المسلمون على أن هذا الحكم ثابت . ومعنى يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا يسرعون فى الفساد وأصل السعى سرعة المشى . والمحارب عندنا هو الذى يشهر السلاح ويخيف السبيل سواء كان فى المصر أو فى خارج المصر فإن اللص المجاهر فى المصر و غير المصر سواء و به قال الأوزاعى ومالك والليث بن سعيد و ابن الهيعة والشافعى والطبرى و قال قوم هوقاطع الطريق فى غير المصر ذهب إليه أبو حنيفة . ومعنى يُحَارِبُونَ اللَّهَ أى يحاربون أولياء الله و يحاربون رسوله لما ذكرنا -قرآن- ١٩-١١٩-قرآن- ١٢٧-١٤٤-قرآن- ٣١٣-٣٤٠-

قرآن-٦٥٩-٦٧٦ [صفحہ ٣٦٦] وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا هُوَ مَاقِلْنَاهُ فِي إِشْهَارِ السَّيْفِ وَإِخَافُهُ السَّبِيلِ . وَجَزَاؤُهُمْ عَلَى قَدَرِ
الاستحقاق إن قتل قتل و إن أخذ المال وقتل قتل و صلب و إن أخذ المال و لم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف و إن أخاف
السبيل فقط فإنما عليه النفي لا غير هذامذهبنا و هو المروى عنهما ع و هو قول ابن عباس و أبي مجلز وسعيد بن جبیر والسدى
وقتاده والربيع و به قال الجبائي والطبري و قال الشافعي إن أخذ المال جهرا كان للإمام صلبه حيا و إن لم يقتل . و موضع أن
يُقْتَلُوا رفع و تقديره إنما جزاؤهم القتل أو الصلب أو القطع . ومعنى إنما ليس جزاؤهم إلا هذا قال الزجاج إذا قال جزاؤك عندي
كذا جاز أن يكون معه غيره فإذا قال إنما جزاؤك كذا كان معناه ما جزاؤك عندي كذا . قرآن-١-٣١-قرآن-٤٥٨-٤٧١

فصل

واختلفوا في سبب نزول هذه الآية فقال ابن عباس والضحاك نزلت في قوم كان بينهم و بين النبي ع معاهدة فنقضوا العهد
وأفسدوا في الأرض فخبّر الله نبيه فيما ذكر في الآية و قال الحسن وعكرمة نزلت في أهل الشرك و قال قتادة وأنس و ابن جبیر
والسدى إنها نزلت في العرنيين والعكليين حين ارتدوا وأفسدوا في الأرض فأخذهم النبي ع وقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
وسمل أعينهم و في بعض الأخبار أنه أحرقهم بالنار. ثم اختلفوا في نسخ هذا الحكم ألذى فعله بالعرنيين فقال البلخي وغيره نسخ
ذلك بنهيهم عن المثلة ومنهم من قال حكمه ثابت في نظرائهم لم ينسخ . و قال آخر لم يسمل النبي ع أعينهم وإنما أراد أن
يسمل فأنزل الله آية المحاربة و ألذى نقوله إن كان فيهم طائفة ينظرون لهم حتى يقتلوا قوما [صفحہ ٣٦٧] سملت أعين الرائية
فأجرى على الباقيين ما ذكرناه و قال قوم الإمام مخير فيه . فمن قال بالأول ذهب إلى أن أو في الآية تقتضى التفصيل و من قال
بالثاني ذهب إلى أنها للتخير.

فصل

ومعنى قوله وَ أَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِ مَعْنَاهُ أَنْ تَقْطَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى وَ الرَّجْلَ الْيُسْرَى وَ لو كان موضع من على أو الباء لكان المعنى واحدا.
وقوله أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ فِي مَعْنَاهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ يَنْفَى مِنْ بِلَدٍ إِلَى بِلَدٍ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَيَرْجِعَ وَ
هُوَ الَّذِي نَذَرَ إِلَيْهِ وَ قَالَ أَصْحَابُنَا لَا يُمْكِنُ أَيْضًا مِنْ دُخُولِ بِلَدِ الشَّرْكِ وَيُقَاتِلِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى تَمَكِينِهِمْ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَتُوبُوا
وَيَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ . الثَّانِي أَنْ يَنْفَى مِنْ بِلَدٍ إِلَى غَيْرِهِ . الثَّلَاثُ أَنَّ النَّفْيَ هُوَ الْحَبْسُ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ . وَأَصْلُ النَّفْيِ الْإِهْلَاكُ وَ مِنْهُ
النَّفْيُ وَالْإِعْدَامُ وَ مِنْهُ النَّفَايَةُ لِرَدِّ الْمَتَاعِ وَ قَالَ الْفَرَاءُ النَّفْيُ أَنْ يَقَالَ مِنْ قَتَلَهُ فَدَمَهُ هَدَرَ . ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ لَهُمْ خَزَى فِي الدُّنْيَا
وَالْخَزَى الْفُضِيحَةُ أَيْ إِنْ مَازَكْنَاهُ مِنَ الْأَحْكَامِ لَهُمْ خَزَى فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَ هَذَا يَبْطُلُ
قَوْلُ مَنْ قَالَ إِقَامَةُ الْحُدُودِ تَكْفِيرٌ لِلْمَعَاصِي لِأَنَّهُ تَعَالَى مَعَ إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ بَيْنٌ أَنْ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابًا عَظِيمًا أَيْ أَنَّهُمْ
يَسْتَحِقُّونَ ذَلِكَ وَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ بِهِمْ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ . قرآن-١٤-٣٧-قرآن-١٤٣-١٦٦-
قرآن-٦١٦-٦٤٥

فصل

ثم قال تعالى إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ أَى لَكِنِ النَّائِبِينَ مِنْ قَبْلِ الْقَدْرِ عَلَيْهِم فَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ . -قرآن- ١٧-٧٠ [صفحة ٣٦٨] و لما بين الله حكم المحارب على مافصلناه استثنى من جملتهم من يتوب مما ارتكبه قبل أن يؤخذ ويقدر عليه لأن توبته بعد حصوله فى قبضة الإمام وقيام البيئة عليه بذلك لاتنفعه ووجب عليه إقامة الحد. واختلفوا فيمن تدرأ عنه التوبة الحدود هل هوالمشرك أو من كان مسلما من أهل الصلاة. قال الحسن هوالمشرك دون من كان مسلما فأما من أسلم فإنه لم يؤخذ بما جناه إلا أن يكون معه عين مال من أخذ منه قائمة فإنه يجب عليه ردها و ماعداه يسقط. أما على ع فإنه حكم بذلك فيمن كان مسلما و هو حارث بن زيد لأنه كان خرج محاربا ثم تاب فقبل أمير المؤمنين توبته -روایت- ١-٢-روایت- ٣-١٢٢ . و قال الشافعى يضع بتوبته حد الله عنه الذى وجب عليه لمحاربتة و لايسقط عنه حقوق بنى آدم و هو مذهبنا فعلى هذا إن أسقط الآدمى حق نفسه و يكون ظهرت منه التوبة قبل ذلك فلا يقال عليه الحدود و إن لم يكن ظهرت منه التوبة أقيم عليه الحد لأنه محارب فيتحم عليه الحد و هو قول أبى على أيضا و لاخلاف أنه إذا أصيب المال بعينه فى يده أنه يرد إلى أهله. فأما المشرك المحارب فمتى أسلم و تاب سقطت عنه الحدود سواء كان ذلك منه قبل القدرة عليه أو بعدها بلا خلاف. فأما السارق إذا قدر عليه بعد التوبة وتكون التوبة منه بعد إقامة البيئة فإنه لايسقط عنه الحد و إن كان قبل قيام البيئة أسقطت عنه و قال لاتسقط التوبة عن السارق الحد و لم يفعل و ادعى فى ذلك الإجماع . [صفحة ٣٦٩] وقيل إن الله جعل هذا الحكم للمحارب بالاستثناء بقوله فاعلموا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ و لم يكن غير المحارب فى معناه فيقاس عليه لأن ظاهر هذا التفرد و ليس كذلك هو فى المحارب الممتنع نفيه . ثم قال يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ أَى مايتقرب به إلى الله وَ جَاهِدُوا فى سَبِيلِهِ أَى جاهدوا أعداءكم فى وقت الحاجة إليه و جاهدوا أنفسكم فى كل وقت . أما قوله تعالى وَ يَسْعَوْنَ فى الْأَرْضِ فَسَاداً أَى مفسدين لأن سعيهم فى الأرض لما كان على طريق الفساد نزل منزلة و يفسدون فى الأرض فانتصب فسادا على المصدر حالا أو مفعولا له . وقيل النفى أن ينفى من بلده وكانوا ينفونهم إلى بلد فى أقصى تهامة يقال له دهلك و إلى ناصع و هو من بلاد الحبشة و من قال إن النفى من بلد إلى بلد أى لا يزال يطلب و هو هارب فزعا. و قوله إِلَّا الَّذِينَ اسْتَنَاءَ مِنَ الْمُعَاقِبِينَ عقاب قطع الطريق خاصة و أما حكم القتل والجراح وأخذ المال فإلى الأولياء إن شاءوا عفوا و إن شاءوا استوفوا -قرآن- ٥٨-٩٥-قرآن- ٢١٢-٢٨٥-قرآن- ٣١٤-٣٣٨-قرآن- ٤٢٥-٤٥٥-قرآن- ٧٨٥-٧٩٨

باب حكم المرتدين وكيفية حالهم

إشارة

قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ آيَةٌ. اختلفوا فيمن نزلت هذه الآية والصحيح ما روى عن الباقر والصادق ع أنها نزلت فى أهل البصرة و من قاتل عليا ع و الذى يقوى هذا التأويل أن الله وصف من عناه بالآية بأوصاف وجدنا أمير المؤمنين ع -قرآن- ١٩-٧٦ [صفحة ٣٧٠] مستكملا لها بالإجماع لأنه تعالى قال فى عقبته فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ و قد شهد النبى ص لعلى ع بما يوافق لفظ الآية فى قوله و قد ندبه لفتح خبير بعد فرار من فر منها لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله و دفعها إلى على فكان من ظفروه ماوافق خبر النبى ع . ثم قال أَذْلَسَهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ يَفُوصِف من عناه بالتواضع للمؤمنين والرفق بهم والعزة للكفار والعزير على الكافرين هو الممتنع فى أن ينالوه مع شدة مكانته منهم و هذه أوصاف أمير المؤمنين . ثم قال يُجَاهِدُونَ فى سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ و لا يخفى قصور كل مجاهد

من منزلته و لم يقارب أحد رتبته و هو الذى ماولى الدبر قط فاخصاصه بالآية أولى . -قرآن- ٥٠-١٠٤-قرآن- ٣٢٨-٣٨١-قرآن- ٥٥٠-٦١٠ وروى أنه ع قال يوم البصرة و الله ما قوتل أهل هذه الآية حتى اليوم وتلايا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه -روايت- ١-٢-روايت- ٩-١٣٩ . ومثل ذلك قال عمار وحذيفة و ابن عباس .

فصل

وَقَرَّئِمَن يَرْتَدُّ و من يرتدّد و هو من الكائنات التي أخبر عنها في القرآن قبل كونها. وقيل كان أهل الردّة إحدى عشرة فرقة ثلاث في عهد رسول الله بنو مدلج ورئيسهم ذو الخمار و هو الأسود العنسي و كان كاهنا تنبأ باليمن واستولى على بلاده وأخرج عمال رسول الله فبيته فيروز السديلمي فقتله وأخبر رسول الله بقتله ليلة قتل -قرآن- ٧-١٧ [صفحة ٣٧١] فسر المسلمون وقبض رسول الله من الغد وبنو حنيفه قوم مسيلمه ألدّى تنبأ وبنو أسد قوم طليحه بن خويلد تنبأ أيضا ثم أسلم وحسن إسلامه وثمان بعد وفاة رسول الله وكفى الله أمرهم . و قوله فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ قِيلَ لَهُمُ الْآنَ نَصَارَ -قرآن- ١٩٠-٢١٩ وقيل ضرب رسول الله يده على متن سلمان وقال هذا وذووه ثم قال لو كان الإيمان معلقا بالثريا لئاله رجال من فارس -روایت- ١-٢-روایت- ٩-١٢٥ والتقدير فسوف يأتي الله بقوم مكانهم أوبقوم مقامهم . وإنما لم يقل أذله للمؤمنين لأن الدل يضمن معنى الحنو والعطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل .

فصل

[illegible]

باب الزيادات

قوله تعالى إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ. جعل ضمير الأشهر الحرم الهاء والنون في فيهن لقلتهن وضمير شهور السنة الهاء والألف في منها

لكثرتها ولذلك يقولون لأربع خلون في التاريخ ولعشرين بقيت و على هذا ماجاء في التنزيل وَ قَالُوا لَنْ تَمْسِنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً في سورة البقرة و قال في سورة آل عمران إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ كَانَهُمْ قَالُوا أَوَلَا تَطُولُ الْمُدَّةُ الَّتِي تَمْسُهُمْ فِيهَا النَّارُ ثُمَّ تَرَجَعُوا عَنْهُ فَقَصَرُوا تِلْكَ الْمُدَّةَ. -قرآن- ١٤-١٩٩-قرآن- ٣٨٦-٤٤٢-قرآن- ٤٨٤-٥٠٨ [صفحہ ٣٧٣] وقيل الضمير في قوله فِيهِنَّ أَيضًا يرجع إلى الشهور وخالف في العبارة كراهة التكرار. -قرآن- ٢٤-٣٠

مسألة

إِذْ أَنْزَلَ الْإِمَامُ بِالْجَيْشِ فِي الْغَزْوِ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ هَلْ لَهُ حَصْرُهُ وَالْمَنْعُ لِمَنْ يَرِيدُ الْخُرُوجَ مِنْهُ مِنَ الْكُفَّارِ. قلنا له ذلك لقوله وَ أَحْصُرُوهُمْ وَ اقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ كما فعل رسول الله ص فإنه حاصر أهل الطائف . -قرآن- ١٢١-١٦٤

مسألة

فإن قيل لم ترك أمير المؤمنين القتال مع معاوية و قد كان لاح له وجه الظفر ولكن لما رفعوا المصاحف كف عنهم هلا كان يضربهم بالسيف حتى يهلكوا أو يفيئوا إلى أمره كما قال تعالى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ وَ قَالَ وَ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَ يَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ. الجواب -قرآن- ١٨٢-٢٤٠-قرآن- ٢٤٨-٣١١ أنه لما التقى الجمعان دعا على ع معاوية وأحزابه إلى ما في كتاب الله و قال بيننا وبينكم القرآن اقتداء منه بحكم الله وبدعائه أهل الكتاب إلى ما يجدوا في التوراة والإنجيل من تصديق محمد وصحة نبوته ص فقال في الذين آمنوا منهم بِمُحَمَّدٍ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-إدماه دارد [صفحہ ٣٧٤] الآية و قال في الذين وجدوا ذكره فيهما و لم يؤمنوا به وَ لَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَ كَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ وَ قَالَ وَ لَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ -رواية- از قبل- ٣٦٩. و لو أن عليا ابتداء بالقتال قبل إلزام أهل الشام الحجة من الكتاب دخل في زمرة من قال وَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ إلى قوله بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ. فدعاهم أولا إلى ما قاله القرآن ليكون من جملة من قال سبحانه إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَ أَطَعْنَا وَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. فعلى كان المنقاد لأمر الله والعامل به والراضى بحكمه ومعاوية وأصحابه كانوا التاركين لأمر الله والمعرضين عن العدل و لما علموا أنهم متى حاكموا عليا بما في القرآن وأذعنوا للإنصاف وأقروا لذي الفضل بفضله التزموا الظلم والبغى وباءوا بغضب من الله و لم يفيئوا إلى أمر الله فلذلك دافعوا التحكيم بكتاب الله في عنفوان الأمر وأبوا إلا القتال إلى أن ضاق عليهم الأمر وأصابهم وقع السيف ففزعوا إلى رفع المصاحف هنالك فرفعوا على الأسل والتجئوا إلى التحكيم الذي قد كان على ع دعاهم إليه أولا فأبوا. وإنما كان دعاء على ع إياهم إلى ما في كتاب الله أولا ثقة منه بتحقيق -قرآن- ٩٢-١٨١-قرآن- ١٩٣-٢٢٢-قرآن- ٢٨٨-٤٣٧ [صفحہ ٣٧٥] أمره وعلمنا بأن الكتاب يحكم له عليهم وأنهم لو حاكموا عليا في أول مادعاهم إلى ما في القرآن لوجدوه من السابقين الأولين من المهاجرين ووجدوه من المجاهدين الذين لا يقاس به القاعدون و من المؤمنين بالغيب و من أولياء الله الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون و من العلماء الذين يتقون الله حق تقاته و من الموفين بالنذر المطعمين على حب الله المسكين واليتيم والأسير ووجدوا أباه أبا طالب أشد من حامى رسول الله ووجدوا معاوية في الطلقاء وأبناء الطلقاء فلما نابهم حر القتل أمر برفع المصاحف . و كان على ع يقول لأهل العراق حين قالوا له يا أمير المؤمنين قد أنصفك حين دعاك إلى ما في الكتاب فإن لم تجبه إلى ذلك شددنا مع العدو عليك فإن الله

يقول فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ فَعَلَّ عَلَى ع كَلِمَهُ حَقٌّ يَرَادُ بِهِاباطل اصبروا على ابن هند ساعته يفتح الله لكم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٣١٠. و لما لم ينجع كلامه منهم وأبى الذين فسدت قلوبهم من أصحابه إلاالنزول عندحكم معاوية وضع على ع نفسه موضع المستضعفين المعذورين وعمل على قول الله فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَكَانُوا يَشْتَدُونَ عَلَيْهِ لِيَجِيبَ مَعَاوِيَةَ إِلَى مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ التَّحْكِيمِ حَتَّى قَالَ لَا رَأْيَ لِمَنْ لَا يَطَاعُ . و قد بين الله عذر على ع في ذلك بقوله الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَ عَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ لَايَهُ. فألف من المؤمنين إذاقاتلوا ألفين من الكافرين هم أكفاء بعضهم لبعض فإذااستأمن رجل واحد من المؤمنين مرتدا إلى الكفار وصار الكفار زيادة على الألفين -قرآن- ١٦٢-١٩٢-قرآن- ٣٣٥-٤٤٦ [صفحة ٣٧٦] برجل واحد وانحط المؤمنون إلى تسعمائة وتسعة وتسعين فهم في سعة ورخصة إذاانهزموا و لم يقاتلوا و لاجرج عليهم متى نقص من ألفهم واحد وزاد في ألفى الكفار. فإذارخص الله للمؤمنين أن ينحجزوا عن قتال الكفار متى نقص واحد من ألف منهم فزاد على ألفى الكفار فلأن يرخص لمولانا أمير المؤمنين أن يمسك عن قتال قوم كانوا في الأصل أضعاف أصحابه ثم وجد بعض أصحابه قد صار أعدى عليه من أعدائه و الله تعالى يقول وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَيَقُولُ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ يَقُولُ لِمَنْ كَانُوا أَكْفَاءَ لِأَعْدَائِهِمْ كَالْأَلْفِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ الْأَلْفِينَ مِنَ الْكُفَّارِ سِوَاءَ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ يَا أَيُّهَا الْمَدِينِ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولَوْهُمْ الْأَدْبَارَ الْآيَةُ -قرآن- ٤٢٠-٤٦٢-قرآن- ٤٧١-٤٩٦-قرآن- ٥٩٠-٦٨٣ [صفحة ٣٧٧]

كتاب الديون والكفالات والحوالات والوكالات

إشارة

نقدم ذكر الدين لأن الثلاثة الآخر على الأغلب تكون من توابعه . ودان من الأضداد يقال دينه أى أقرضه ودان استقرض أيضا

باب أحكام الدين

إشارة

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ. اعلم أن أخذ الدين قد يكون مباحا ومكروها ومحظورا وواجبا ومستحبا والآية تدل على جواز الدين لمن له مال يقضى به أو من يقضى عنه و مع هذا الشرط عندالاضطرار ربما يكون ندبا أوواجبا. -قرآن- ١٩-١٠١ [صفحة ٣٧٨] وقول النبي ع الدين شين الدين -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٣٨ يدل على كراهيته فإن لم يكن له مايقضى به دينه و لاولى يعلم إن مات قضاه عنه فى غيبة الإمام فلايتعرض البتة للدين .

فصل

قوله تعالى إِذَا تَدَايَيْتُمْ أى إذادان بعضكم بعضا يقال داينت الرجل إذاعاملته بدين آخذا أومعطيا كما تقول بايعته إذابعته أوباعك والمعنى إذاعاملتم بدين مؤجل فاكتبوه . فإن قيل أى حاجة إلى ذكر الدين مع قوله إِذَا تَدَايَيْتُمْ و ما فائدة قوله مُسَمًّى. قلنا إنما ذكر الدين ليرجع الضمير إليه فى قوله فَاكْتُبُوهُإذ لو لم يذكر لوجب أن يقال فاكتبوا الدين فلم يكن النظم بذلك الحسن ولأنه

أبين لتنويع الدين إلى مؤجل وحال وإنما قال مُسَيِّمٌ ليعلم أن من حق الأجل أن يكون معلوما كالتوقيت بالسنة والأشهر والأيام و لو قال إلى الحصاد أو الدياس أو رجوع الحاج لم يجز لعدم التسمية. وإنما أمر بكتب الدين لأنه أوثق وآمن من النسيان وأبعد من الجحود والأمر هنا للندب . وعن ابن عباس المراد به السلم وقال لما حرم الله الربا أباح السلف وقال أشهد أن الله أباح السلم المضمون إلى أجل معلوم في كتابه وأنزل فيه أطول آية. وقيل إنما قال بدين على وجه التأكيد ولا يختص تداينتُم بالدين خاصة دون الدين الذي هو الجزاء وأجل مُسَيِّمٌ معلوم . -قرآن- ١٤-٢٨-قرآن- ٢٢٢-٢٣٦-قرآن- ٢٥٣-٢٥٩-قرآن- ٣١١-٣٢١-قرآن- ٤٥٠-٤٥٦-قرآن- ٨٦٥-٨٧١-قرآن- ٨٩٩-٩٠٨-قرآن- ٩٥٠-٩٦٣ [صفحه ٣٧٩] وقوله تعالى فَاكْتُبُوهُمَا فِي الْقُرْآنِ وَأَكْمِلُوا الْكِتَابَ وَتَوَاصَوْا بِهِ يُسْهَلُ عَلَى الْفُقَرَاءِ [صفحه ٣٧٩] وقوله تعالى فَاكْتُبُوهُمَا فِي الْقُرْآنِ وَأَكْمِلُوا الْكِتَابَ وَتَوَاصَوْا بِهِ يُسْهَلُ عَلَى الْفُقَرَاءِ [صفحه ٣٧٩] واختلفوا في مقتضاه فقال أبو سعيد الخدري والشعبي والحسن هومندوب إليه وقال الربيع وكعب هوفرض والأول أصح لإجماع أهل عصرنا عليه ولقوله تعالى فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الْعَذَى أُتُمِنَ أَمَانَتُهُ وَمَفْهُومُهُ فَإِنْ أَمِنَهُ فِيمَا لَهُ أَنْ يَأْمَنَهُ . وقال الأكثرون حكم الآية في كل دين من سلم أو غيره أو تأخير ثمن في بيع وهو الأقوى لأنه العموم فأما القرض فلا مدخل له فيه لأنه لا يكون مؤجلا والقرض فيه ثواب جزيل وهو أفضل من الصدقة. -قرآن- ١٦-٢٦-قرآن- ٢٠٢-٢٦٦

فصل

ثم قال تعالى وَ لِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ أى كاتب مأمون على ما يكتبه يكتب بالسوية والاحتياط لا يزيد على ما يجب أن يكتب ولا ينقص فقوله بِالْعَدْلِ متعلق بكاتب صفته له . وقيد أن يكون الكاتب فقيها عالما بالشروط حتى يجيء مكتوبه معدلا بالشرع وهو أمر للمبتدئين بتخير الكاتب وأن لا يستكتبوا إلا فقيها دينا ولا يمتنع أحد من الكتاب أن يكتب كتابه الوثائق ولا يغير ولا يبدل . وذكرنا كراهية الدين إلا عند الضرورة. ومن لا يملك شيئا يقضى به دينه فليقبل الصدقة ولا يتعرض للدين لأن الصدقة حق جعلها الله له فى الأموال . وفى هذه الآية أحد وعشرون حكما إذا تداينتمحكم فَاكْتُبُوهُمْ حَكْمًا وَ لِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ حَكْمًا بِالْعَدْلِ حَكْمًا وَ لَا يَأْبَ كَاتِبُكُمْ وَ لِيَمْلِكَكُمْ وَ لَا يَخْسَحَكُمْ فَإِنْ كَانَ الْعَذَى عَلَيْهِ الْحَقَّ سَفِيَهَا حَكْمًا أَوْ ضَعِيفًا حَكْمًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ حَكْمًا فَلْيَمْلِكْ وَلِيُكْتَبَ بِالْعَدْلِ حَكْمًا وَ اسْتَشْهِدُوا -قرآن- ١٧-٥٢-قرآن- ١٥٢-١٦٠-قرآن- ٥٧٤-٥٨٨-قرآن- ٥٩٣-٦٠٣-قرآن- ٦٠٨-٦٠٩-قرآن- ٦٢٦-٦٣١-قرآن- ٦٣٩-٦٤٤-قرآن- ٦٤٤-٦٦٦-قرآن- ٦٧٦-٦٨١-قرآن- ٦٩٢-٦٩٧-قرآن- ٧٣٧-٧٤٢-قرآن- ٧٥٣-٧٥٨-قرآن- ٧٧٤-٧٧٩-قرآن- ٧٩٦-٨٠١-قرآن- ٨١٤-٨٢٧ [صفحه ٣٨٠] حكم شهيد ينحكم من رجالكم حكمة فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ حَكْمًا مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ حَكْمًا وَ لَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ حَكْمًا وَ لَا تَسْمُوا حَكْمًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً حَكْمًا وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ حَكْمًا وَ لَا يُضَارُّ كَاتِبُكُمْ وَ لَا شَهِيدُكُمْ . -قرآن- ٥-١٤-قرآن- ١٩-٣١-قرآن- ٣٦-٥٧-قرآن- ٦٢-٩١-قرآن- ٩٦-١١٧-قرآن- ١٢٢-١٣٦-قرآن- ١٤١-١٧٥-قرآن- ١٨٠-٢٠٧-قرآن- ٢١٢-٢٣١-قرآن- ٢٣٦-٢٤٨

فصل

حدث موسى بن بكر قال قال لى أبو الحسن ع من طلب الرزق من حله ليعود به على عياله ونفسه كان كالمجاهد فى سبيل الله فإن غلب عليه فليستدنى على الله وعلى رسوله ما يقوت به عياله فإن مات ولم يقضه كان على الإمام قضاؤه فإن لم يقضه كان عليه وزره إن الله تعالى يقول إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ فَهُوَ فَقِيرٌ مَسْكِينٌ مَغْرَمٌ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٥-٤٣٧ و عن سلمة قال قلت لأبى عبد الله ع الرجل منا يكون عنده الشيء يتبلغ به و عليه

دين أيطعمه عياله حتى يأتي الله بميسره فيقضى دينه أو يستقرض على ظهره في خبث الزمان وشدة المكاسب أو يقبل الصدقة قال يقضى بما عنده دينه ولا يأكل أموال الناس إلا وعنده ما يؤدى به حقوقهم إن الله تعالى يقول -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-أداه دارد [صفحہ ٣٨١] لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ فلا يستقرض على ظهره إلا وعنده وفاء و لوطاف على أبواب الناس فردوه باللقمة واللقتين والتمرتين إلا- أن يكون له ولى يقضى دينه من بعده -رواية-از قبل- ٢٤٢ و هذا مخصص بحال الغيبة فلا ينافي الأول

باب قضاء الدين وحكم المدين المعسر

اشاره

اعلم أن وجوب قضاء الدين يعلم ضرورة ولذلك يعلمه كل عاقل لأنه من الواجبات العقلية و لما كان كذلك بين الله في كتابه بقوله وَ إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ فَإِنْ الْمَدِينِ مَتَى كَانَ مَعْسَرًا لَمْ يَجْزِ لِصَاحِبِ الدِّينِ مَطَالِبَتُهُ وَالْإِلْحَاحَ عَلَيْهِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَرْفُقَ بِهِ وَيَنْظُرَ إِلَى أَنْ يَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ . وأشار سبحانه من فحوى الآية إلى وجوب قضاء الدين أيضا إذا طال به صاحبه إن كان حالا- أو نزل محله لأن معناها و إن وقع غريم من غرمائكم ذو عسرة وإعسار فالحكم والأمر نظره وهى من الإنظار إلى ميسرة أى إلى يسار ويجوز أن يكون كان ناقصة والتقدير و إن كان ذو عسرة غريما لكم أو من غرمائكم إن كان معسرا فعليه نظره. وهل الإنظار واجب في كل دين أو في دين الربا فقط قيل فيه ثلاثة أقوال أحدها قال شريح و ابراهيم إنه في دين الربا خاصة والثاني قال ابن عباس في كل دين و هو قول أبى جعفر الثالث أن المراد بالآية يجب في دين الربا -قرآن- ١٣٣-١٨١ [صفحہ ٣٨٢] لأن الكلام متصل بذلك والثاني هو الصحيح لعموم الكلام في كل دين لأن لكل كلام حكم نفسه و إن نزل في حكم خاص وسبب مخصوص . واستدل على أنه يجب في كل دين بأنه لا يخلو إما أن يجب في ذمته أو في رقبته أو في عين ماله فلو كان في رقبته لكان إدامات بطل وجوبه و لو كان في عين ماله كان إذاهلك ماله بطل وجوبه فصح أنه في ذمته و لا سبيل له عليه في ذلك من جنس أو غيره . والغريم لا يخلو إما أن يكون له شيء أو لا يكون فإن لم يكن له شيء أصلا يجب لصاحب الدين أن لا يلزمه ذلك و لا يحسبه و إن كانت له دار وكانت واسعة كبيرة يستحب لصاحب الدين أن يصبر عليه و إن كان له مال ومطل جاز للحاكم حبسه فإن دافع به أيضا كان له أن يبيع متاعه ويقضى عنه ماوجب عليه . وقوله إِلَى مَيْسَرَةٍ معناها إلى أن يوسع الله عليه -قرآن- ٧١٤-٧٢٧ و قال أبو جعفر إلى أن يبلغ خبره الإمام فيقضى عنه من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في معروف و إن كان لا يعلم في ماذا أنفقه أو علم أنه أنفقه في معصية لم يجب عليه القضاء عنه بل إذا وسع الله عليه قضى عن نفسه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٢٢٩ . ويجوز أن يعطى من سهم الفقراء والمساكين شيء ويقضى هو به دينه .

فصل

ثم قال تعالى وَ أَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ مَعْنَاهُ وَ تَصَدَّقُوا عَلَى الْمَعْسَرِ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ خَيْرٌ لَكُمْ . -قرآن- ١٧-٤٥ [صفحہ ٣٨٣] وَ أَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ مَعْنَاهُ إِلَى أَنْ يَتَصَدَّقُوا بِرِءْوسِ أَمْوَالِكُمْ وَ بَدْيُونِكُمْ كُلِّهَا عَلَى مَنْ أَعْسَرَ مِنْ غَرَمَائِكُمْ أَوْ بَعْضُهَا لِقَوْلِهِ وَ أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى . وقيل أريد بالتصدق الإنظار -قرآن- ١-٢٩-قرآن- ١٢٢-١٥٢ لقوله ع لا يحل دين رجل مسلم فيؤخره إلا

كان له بكل يوم صدقة -رواية ١-٢-رواية ١٢-٦٩ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَيْرٌ لَكُمْ فَعْمَلُوا بِهِ جَعَلَ مِنْ لَا يَعْلَمُ بِهِ وَإِنْ عِلْمُهُ كَانَ لَا يَعْلَمُهُ وَالصَّدَقَةُ أَحْسَنُ لِقَوْلِهِ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ -قرآن ١-٢١-قرآن ١١٣-١٥٦-قرآن ١٥٧-١٨٧ وسأل أبا الحسن الرضاع رجل فقال إن الله تعالى يقول وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ أَخْبَرَنِي عَنْ هَذِهِ النَّظِرَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ لَهَا حَدٌّ يَعْرِفُ بِهِ إِذَا صَارَ الْمَعْسَرُ إِلَيْهِ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ وَقَدْ أَخَذَ مَالَ هَذَا الرَّجُلِ وَأَنْفَقَهُ عَلَى عِيَالِهِ وَ لَيْسَ لَهُ غَلَةٌ يَنْتَظِرُ إِدْرَاكَهَا وَ لَا دِينَ يَنْتَظِرُ مَحَلَّهُ وَ لَا مَالَ غَائِبٍ يَنْتَظِرُ قُدُومَهُ قَالَ نَعَمْ يَنْتَظِرُ بِقَدَرِ مَا يَنْتَهَى خَبْرُهُ إِلَى الْإِمَامِ فَيَقْضِي عَنْهُ مَا عَلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ إِذَا كَانَ أَنْفَقَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَ إِنْ كَانَ أَنْفَقَهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى الْإِمَامِ قِيلَ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فِيمَا أَنْفَقَهُ أَوْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ أَمْ فِي مَعْصِيَتِهِ قَالَ يَسْعَى لَهُ فِي مَالِهِ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ وَ هُوَ صَاغِرٌ -رواية ١-٢-رواية ٣-٦١٧

باب القرض

قال الله تعالى إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَ يَغْفِرْ لَكُمْ آيَةً -قرآن ١٩-٨٥ [صفحة ٣٨٤] القرض على ماروي بثمانية عشر والآية تدل على زيادة فضله على الصدقة. والمراد إن تقرضوا أيها الأغنياء الفقراء الذين هم أولياء الله لأنه تعالى هو الغني على الحقيقة لا يحتاج إلى شيء. وقال الصادق ع في قوله تعالى لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ قَالَ يَعْنِي بِالْمَعْرُوفِ الْقَرْضَ وَإِنَّمَا حَرَّمَ الرَّبُّ لِيَتَقَارَضَ النَّاسَ -رواية ١-٢-رواية ٢٠-١٧٢ قال أبو جعفر ع من أقرض قرضاً إلى ميسرة كان ماله في زكاة و كان هو في صلاة من الملائكة حتى يقضيه -رواية ١-٢-رواية ٢٠-١٠٤ . و إذا أقرض إنسان مالا فرد المستقرض عليه أجود منه من غير شرط لم يكن به بأس وكذلك إن رد عليه زيادة على ما أخذ من غير شرط لقوله تعالى وَ إِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها -قرآن ١٤١-٢٠٤

باب قضاء الدين عن الميت

قال الله تعالى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ .يجب أن يقضى الدين عن الميت من أصل تركته و هو أول ما يبدأ به بعد الكفن ثم تليه الوصية. فإن قيل لم قدمت الوصية على الدين في الآية والدين مقدم عليها في الشريعة. قلنا لما كانت الوصية مشبهة للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض كان -قرآن ١٩-٥٩ [صفحة ٣٨٥] إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاضدهم فكان أداؤها مظنة للتفريط بخلاف الدين فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه فلذلك قدمت على الدين بعثاً على وجوبها والمصارعة إلى إخراجها بعد الدين . وقضاء الدين عند حلول الأجل إنما يجب مع المطالبة فمن مات و عليه دين مؤجل حل أجل ما عليه ولزم ورثته الخروج عما كان عليه من ماله وتركته وكذلك إن كان له دين مؤجل حل أجل ماله و جاز للورثة المطالبة به في الحال . ومطل الدين ودفعه مع القدرة ظلم فمن عليه دين لا ينوي قضاءه كان بمنزلة السارق و إذا كان عازماً على قضائه أعانه الله عليه و كان له بذلك أجر كبير فإن حضرته الوفاة أوصى إلى من يثق به أن يقضى عنه . وإنما قدم الله الوصية على الدين في القرآن في الآيتين في سورة النساء مع وجوب البدء بالدين ثم بالوصية على ما أمر به على لسان رسوله لأن أولاً يوجب الترتيب لأنه لأحد الشيين فكأنه قال من بعد أحد هذين مفرداً أو مضموماً إلى الآخر ولأن وجوب رد الدين يعلم عقلاً فقدم الله في اللفظ الوصية عليه إشعاراً بأنه أيضاً واجب و أن إخراج الدين من أصل التركة وإخراج الوصية من ثلثها على أن الوصية أعم من الدين فحسن تقديمها لفظاً فإن الدين يدخل فيها فالمحتضر يوصي بدينه والغالب من أحوال من يحضره الموت الوصية والدين لا يكون إلا نادراً

و هو من توابع الدين وغيره فربما يضطر فيه إليه . قال الله تعالى فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ . -قرآن-
 ٧١-١٣٧ [صفحه ٣٨٦] وهذا على العموم فالصلح جائز بين المسلمين ما لم يؤد إلى تحريم حلال أو تحليل حرام . وقال تعالى
 لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ . فعلى هذا إذا كان لرجلين لكل واحد عند صاحبه
 شيء تعين لهما ذلك أو لم يتعين فاصطلحا على أن يتتاركا ويتحللا كان جائزا وكذلك من كان له دين على غيره آجل فيقضى
 عنه شيئا وسأل تعجيل الباقي كان سائغا لقوله تعالى إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا . والشريكان إذا تقاسما واصطلحا على أن
 يكون الربح والخسران على واحد منهما ويرد على الآخر رأس ماله على الكمال أيضا جائز لقوله تعالى فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا . وهذه
 الآيات كلها بعمومها تدل على كل صلح لا يخالف الشريعة . والصلح ليس بأصل في نفسه وإنما هو فرع على العين و هو على
 خمسة أضرب -قرآن- ١٠٣-٢٠٢ -قرآن- ٤٢٣-٤٦٨ -قرآن- ٦٠٧-٦٢٧

باب الكفالة

قال تعالى حكاية عن يعقوب لَتَأْتُنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ وقول ولده ليوسف فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ و ذلك كفالة البدن . واعلم أن
 الكفالة بالنفس والمال في الشرع جائزة ولا تصح إلا بأجل و إن -قرآن- ٢٨-٦٨ -قرآن- ٨٨-١١٠ [صفحه ٣٨٧] كانت الكفالة
 ندامة وغرامة قال تعالى وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ أى كفيل به وضمن له وأنشد . -قرآن- ٣٩-٩٢ فلست بآمن
 فيها بسلم || ولكنى على نفسى زعيم . وإنما قال وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ وقوله ذكر جمع قالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ لِأَنْ زَعِيمَ الْقَوْمِ يتكلم عنهم
 . -قرآن- ١٣-٣٣ -قرآن- ٥٠-٧٩ وسأل أبا عبد الله ع أبو العباس عن الرجل يكفل بنفس الرجل إلى أجل فإن لم يأت به فعليه كذا
 وكذا قال إن جاء به إلى أجل فليس عليه مال و هو كفيل بنفسه أبدا إلى أن يبدأ بالدراهم فإن بدأ بالدراهم فهو له ضامن إن لم
 يأت به إلى الأجل الذى أجله -رواية- ١-٢ -رواية- ٣-٢٦٣ . بيان ذلك أن من ضمن غيره إلى أجل فإن لم آت به كان على
 كذا وحضر الأجل لم يلزمه إلا إحضار الرجل و إن قال على كذا إلى كذا إن لم أحضر فلانا ثم لم يحضره وجب عليه ما ذكره
 من المال . و إذا تكفل رجل ببدن رجل لرجل عليه مال أو يدعى عليه مالا ففى الناس من قال يصح ضمانه وفيهم من قال لا يصح
 ضمانه والأول أقوى للآية التى تقدمت

باب الحوالة

هى عقد من العقود يجب الوفاء به لقوله تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ووجوب الوفاء يدل على جوازه . -قرآن- ٤٧-٦٥ [صفحه ٣٨٨] و
 قال النبى ص إذا حيل أحدكم على ملى فليحتل -رواية- ١-٢ -رواية- ٢٠-٥٤ . وأجمعت الأمة على جواز الحوالة و إن اختلفوا
 فى مسائل منها . والحوالة مشتقة من تحويل الحق من ذمة إلى ذمة يقال أحاله بالحق عليه تحيله واحتال قبل الحوالة . والحوالة إنما
 تصح فى الأموال التى هى ذوات أمثال ولا تصح إلا بشرطين اتفاق الحقين فى الجنس والنوع والصفة و أن يكون الحق مما يصح
 فيه أخذ البذل قبل قبضه . و قد بينا أن الضمان جائز للكتاب والسنة فالكتاب ما تلوناه من سورة يوسف من قوله وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ . و
 ليس لأحد أن يقول إن الحمل مجهول لا يصح الكفالة به والضمان فيه و ذلك أن الحمل حمل بعير و هو ستون وسقا عند العرب .
 وأيضا فإنه مال الجعالة و ذلك عندنا يصح ضمانه لأنه يؤول إلى اللزوم و من لم يجز ضمان مال الجعالة و ضمان مال المجعول

قال أخرجت ذلك بدليل والظاهر يقتضيه . -قرآن- ٤١٢-٤٣٢ وخطب النبي ع يوم فتح مكة فقال في خطبته العارئة مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٠٧ يعنى الكفيل يغرم . فإذا ثبت صحة الضمان فمن شرطه وجود ثلاثة أشخاص ضامن ومضمون له ومضمون عنه و ليس من شرط الضمان معرفتهما والله أعلم

باب الوكالة

إشارة

قال الله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف فابعثوا أحدكم بورككم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أركى طعاماً فليأتكم برزق منه أى قال بعضهم لبعض ابعثوا -قرآن- ٤١-١٥٣ [صفحہ ٣٨٩] من يتصرف لكم فى البيع والشراء فلما قبل المبعوث القيام بما وكلوه إليه وضمن ما وكلوه فيه فقد صار وكيلاً لهم ويصح شراؤه وبيعه . وقال تعالى فلما جاوزا قال لفتاة آتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصيباً. والفتى الرجل الشاب وإنما أضيف موسى لأنه كان يخدمه ويكل هو إليه كثيراً من أموره الدنياوية وموكله فيها والعرب تسمى خادم الرجل ووكيله فتاه وإن كان شيخاً. والوكالة يعتبر فيها شرط الموكل إن شرط فى خاص من الأشياء لم يجز له فيما عداه ألا ترى إلى قوله فلينظر أيها أركى طعاماً. وقوله أركى طعاماً أى أنمى بأنه طاهر حلال لأن أهل تلك المدينة كان أكثرهم كفاراً وقت خروجهم منها كانوا يذبحون للأوثان وهم أرجاس فأشاروا بأن لا يشتري غير الطعام الطاهر ليتلطف فى شرائه وإخفاء أمره ولا يشعروا بكم أحدًا وإن ظهر عليه فلا يوقعن إخوانه فيما وقع هو فيه . وإن شرط الموكل أن تكون الوكالة عامة كان هو الموكل على العموم . -قرآن- ١٥١-٢٣٢ -قرآن- ٤٩٧-٥٢٦ -قرآن- ٥٣٦-٥٤٨ -قرآن- ٧٠٨-٧٢٠ -قرآن- ٧٤٤-٧٧٢ وروى عن جابر أنه قال أردت الخروج إلى حنين فأتيت رسول الله ص وقلت إنى أريد الخروج إلى حنين فقال ع إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقاً فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-١٩٦ فأثبت ع لنفسه وكيلًا. وكل ع أيضاً حكيم بن حزام فى شراء شاء. و من وكل غيره فى مطالبته أو محاكمته وقبل الغير ذلك منه صار وكيله يجب [صفحہ ٣٩٠] له ما يجب لموكله ويجب عليه ما يجب على موكله إلا ما يقتضيه الإقرار من الحدود والآداب والإيمان .

فصل

و من وكل رجلاً على إمضاء أمر من الأمور فالوكالة ثابتة أبداً حتى يعلمه بالخروج منه كما أعلمه بالدخول فيه و عن عمر بن حنظلة عن أبى عبد الله ع فى رجل قال لآخر اخطب لى فلانة فما فعلت فى شىء من صداق أو ضمننت من شىء أو شرطت فذلك رضائى وهو لازم لى و لم يشهد على ذلك فذهب فخطب له وبذل عنه الصداق و غير ذلك مما طالبوه وسألوه فلما رجع إليه أنكر هو ذلك كله قال يغرم لها نصف الصداق عنه و ذلك أنه هو الذى ضيع حقها لما لم يشهد عليه بذلك الذى قال له وحل لها أن تتزوج و لا يحل للأول فيما بينه وبين الله أن يطلقها لأن الله يقول فإمساکْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِیحْ بِإِحْسَانٍ فإن لم يفعل فإنه مأثوم فيما بينه وبين الله -رواية- ١-٢-رواية- ٤٣-٥٥٠ . و لا يجوز لحاكم أن يسمع من متوكل لغيره إلا بعد أن تقوم له عنده البينة بشبوت وكالته عنه . وسئل ع عن رجل قبض صداق بنته من زوجها ثم مات هل لها أن تطالب زوجها بصداقها أو قبض أبيها قبضها فقال ع إن كانت وكلته بقبض صداقها من زوجها فليس لها أن تطالبه وإن لم تكن وكلته فلها ذلك ويرجع الزوج على

ورثه أبيها بذلك إلا- أن تكون صبيته في حجره فيجوز لأبيها أن يقبض عنها -رواية ١-٢-رواية ٣-٢٩٤ . [صفحہ ٣٩١] ومتى طلقها قبل الدخول فعفى عن بعض المهر من له العفو جاز ذلك و ليس له أن يعفو عن جميع المهر و هو الذى بيده عقدة النكاح من أحد ثلاثة و ذلك قوله إلا أن يعفون أو يعفوا الذى بيده عقدة النكاح يعنى الأب والجد مع وجود الأب و الذى توكله المرأة وتولى أمرها من الجد مع عدم الأب أو أخ أو قرابة أو غيرهما . قرآن-١٥٧-٢٢٠

فصل

فإذا ثبت جواز الوكالة بالكلام بعد فى بيان مايجوز التوكيل فيه و ما لايجوز ونأتى به على كتب الفقه . فالطهارة لا يصح التوكيل فيها و إذا استعان بغيره فى صب الماء عليه على كراهة فيه أو غسل أعضائه على خلاف فيه لأن عندنا لايجوز ذلك مع القدرة وينوى هو بنفسه رفع الحدث مع الضرورة و ذلك ليس بتوكيل وإنما هو استعانة على فعل عبادة . والصلاة لايجوز التوكيل فيها و لا يدخلها النيابة مادام هو حيا إلا ركعتى الطواف تبعا للحج . والزكاة يصح التوكيل فى إخراجها عنه و فى تسليمها إلى أهل السهمان ويصح من أهل السهمان التوكيل فى قبضها . والصيام لا يصح التوكيل فيه و لا يدخله النيابة مادام حيا فإذا مات و عليه الصوم أطعم عنه و ليه أو صام عنه فى الموضع الذى وجب عليه و فرط فيه وكذا فى الصلاة على بعض الوجوه . والاعتكاف لا يصح التوكيل فيه بحال و لا يدخله النيابة بوجه . [صفحہ ٣٩٢] والحج لا يدخله النيابة مع القدرة عليه بنفسه فإذا عجز عنه بزمانه أو موت أو منع دخلته النيابة . والبيع يصح فيه التوكيل مطلقا فى إيجابه وقبوله وتسليم المال فيه وتسلمه . وكذا يصح التوكيل فى عقد الرهن و فى قبضه . و لا يتصور التوكيل فى التفليس . و أما الحجر فللحاكم أن يحجر بنفسه و له أن يستنيب غيره فيه . والصلح فى معنى البيع يصح التوكيل فيه . والحوالة يصح فيها التوكيل وكذا فى عقد الضمان والشركة . ويصح أيضا التوكيل فى الوكالة فيؤكل رجلان فى توكيل آخر عنه . والإقرار هل يصح فيه التوكيل أم لا فيه خلاف . والعارية يصح فيها التوكيل لأنها هبة منافع . والغصب لا يصح التوكيل فيه فإذا وكل رجل فى الغصب فغصبه فالحكم يتوجه على الذى باشر الغصب كما يتوجه عليه بأن لو غصبه بغير أمر أحد . والشفعة يصح التوكيل فى المطالبة بها . وكذا يصح فى القراض والمساقاة والإجارة وإحياء الموات . وكذا التوكيل فى العطايا والهبات والوقف . و لا يصح التوكيل فى الالتقاط فإذا وكل غيره فى التقاط لقطعة تعلق الحكم بالملتقط لا بالآمر و كان الملتقط بها أولى . والميراث لا يصح التوكيل فيه إلا- فى قبضه واستيفائه . والوصايا يصح التوكيل فى عقدتها وقبولها . والوديعة يصح فيها أيضا . [صفحہ ٣٩٣] وقسم الفىء للإمام أن يتولى قسمته بنفسه و له أن يستنيب غيره فيه . والصدقات حكمها حكم الزكوات وقد قلناه . والنكاح يصح فيه التوكيل فى الولي والخاطب وكذا التوكيل فى الصدقات يصح أيضا ويصح التوكيل فى الخلع لأنه عقد بعوض و لا يصح التوكيل فى القسم بين الزوجات لأن الوطء يدخل فيه فلان النيابة فيه . و أما الطلاق فيصح التوكيل فيه يطلق عنه الوكيل مع غيبته والرجعة فيها خلاف و لا يمتنع أن يدخلها التوكيل . والرضاع لا يصح فيه التوكيل لأنه يختص التحريم بالمرضع والمرضع . والنفقات يصح التوكيل فى طرفها إلى من يجب و لا يصح التوكيل فى الإيلاء والظهار واللعان لأنها أيمان . والعدد لا يدخلها النيابة و لا يصح فيها التوكيل والجنايات لا يصح فيها التوكيل فكل من باشر الجناية تعلق به حكمها . والقصاص يصح فى إثباته التوكيل و لا يصح فى استيفائه يحضره الولي ويصح فى غيبته عندنا . والديات يصح التوكيل فى تسليمها وتسلمها . والقسامة لا يصح فيها التوكيل لأنها أيمان . والكفارات يصح التوكيل فيها كما يصح فى الزكوات . وقتال أهل البغى للإمام أن يستنيب فيه . والحدود للإمام أيضا أن يستنيب فى إقامتها و لا يصح التوكيل فى تثبيتها لأنه لا تسمع الدعوى فيها . [صفحہ ٣٩٤] وحد القذف حق الآدميين حكمه حكم القصاص يصح التوكيل فيه . والأشربة لا يصح التوكيل

فيها فكل من شرب الخمر فعليه الحد دون غيره . والجهد لا يصح النيابة فيه بحال لأن كل من حضر الصف توجه فرض القتال وكيلا كان أو موكلًا و قد روى أصحابنا أنه يدخله النيابة على بعض الوجوه والأقوى أن لا يدخل الجزية التوكيل . والذبح يصح التوكيل فيه . وكذا السبق والرماية لأنه إجارة أو جعل وكلاهما يدخل فيه التوكيل . والإيمان والنذور لا يصح التوكيل فيها . والقضاء يصح النيابة فيه . وكذا في الشهادات يصح الاستنابة فيها فتكون شهادة على شهادة وليس ذلك بتوكيل . والدعوى يصح التوكيل فيها لأن كل أحد لا يكمل للمخاصمة والمطالبة . والعق والتدبير والكتابة يصح التوكيل فيها

باب اللقطة والضالة

قال الله تعالى وَ الْقُوَّةُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ . والأصل في ذلك السنة ويمكن الاستدلال عليها من القرآن بما تلونها وبقوله تعالى فَالْتَقِطْ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا . و كل ما يلتقط من الآدميين فحكمه أن يكون حرا سواء وجد في دار الإسلام أو في دار الحرب . فأما اللقطة فإنه يجوز أخذ كل ما كان قيمته دون الدرهم منها من غير ضمان -قرآن- ١٩-٧٨- قرآن- ١٦٤-٢٢٣ [صفحہ ٣٩٥] ولا تعريف وكذا ما يوجد في موضوع خرب مدفونا لا من أثر أهل الزمان و على خلافه ما يوجد في الحرم . و ما يجده الإنسان في غير الحرم و كان درهما فما فوقه فإنه يجب تعريفه سنة فإن لم يجئ صاحبه كان كسبيل ماله إلا أنه يكون ضامنا له متى جاء صاحبه . والشاة متى وجدها في بريء فليأخذها و هو ضامن لقيمتها فإن وجدها في العمران حبسها ثلاثة أيام فإن جاء صاحبها و إلتصدق بها عنه

باب الزيادات

إشارة

أما معنى قوله فَ اكْتُبُوهُ في آية المعاملة بالدين أي فاكتبوا الدين في صك كيلا يقع فيه جحود أو نسيان وليكون ذلك نظرا للذي عليه الحق وللذي له الحق وللشهود فوجه النظر للذي عليه الحق أن يكون أبعد به من الجحود فلا يستوجب النقمة والعقوبة ووجه النظر للذي له الحق أن يكون حقه موثوقا بالصك والشهود فلا يضيع حقه ووجه النظر للشهود أنه إذا كتب خطه كان ذلك أقوم للشهادة وأبعد من السهو وأقرب إلى الذكر . -قرآن- ١٦-٢٦

مسألة

روى عن أبان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في الرجل يكون عليه دين إلى أجل مسمى فيأتيه غريمه و يقول أنقذني من الذي لي كذا وكذا وأضع لك بقيته أو يقول أنقذني بعضا وأمد لك في الأجل فيما بقي فقال لا أرى بأسا ما لم يزد على رأس ماله شيئا يقول الله تعالى فَلَكُمْ رُؤُسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ -رواية- ١-٢-رواية- ٥١-٣٣٥ . [صفحہ ٣٩٦]

مسألة

و عن الصادق ع و قد سأله يزيد العجلي أن على ديننا لايتام وأخاف إن بعث ضيعتي بقيت و ما لى شىء فقال لا تتبع ضيعتك ولكن أعط بعضا وأمسك بعضا -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-١٥٢ و عن سماعة بن مهران فيمن عليه الدين قال يقضى بما عنده دينه و لا يأكل أموال الناس إلا وعنده ما يؤدى إليهم حقوقهم إن الله تعالى يقول وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-١٩٥

مسألة

و عن الصادق ع أفضل ما يستعمله الإنسان فى اللقطة إذا وجدها أن لا يأخذها و لا يتعرض لها فلو أن الناس تركوا ما يجدونه لجاء صاحبه وأخذه -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-١٤١ وسئل عن الأضحى يوجد فى جوفها جوهر أو غيره من المنافع فقال ع عرفها البائع فإن لم يعرفها فالشئ لك رزقك الله إياه -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٢٥ . و أما ما يكون حكمه حكم اللقطة فقد سئل ع عن أودعه اللص سرقة و لا خوف على المودع فيه فقال لا يردّها عليه فإن أمكنه أن يردّها على صاحبها فعل و إلا كان فى يده بمنزلة اللقطة يعرفها حولا فإن أصاب صاحبها و لا تصدق بها عنه -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٢٠١ [صفحہ ٣٩٧]

كتاب الشهادات

إشارة

لا يجوز للشاهد أن يشهد حتى يكون عالما بما يشهد به حين التحمل و حين الأداء لقوله تعالى وَ لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ و قال إِيَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ -قرآن- ٩١-١٢٦ -قرآن- ١٣٤-١٥٨ و قال ابن عباس سئل رسول الله ع عن الشهادة فقال هل ترى الشمس فقال نعم قال على مثلها فاشهد أودع -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٠٩ . و ما يصير به عالما من وجوه ثلاثة سماعا أو مشاهدة أو بهما. أما ما يقع له به مشاهدة فالأفعال كالغصب والسرقة والقتل والقطع والرضاع والولادة واللواط والزنا وشرب الخمر فله أن يشهد إذا علم الشاهد و لا يصير به عالما بغير مشاهدة. و أما ما يقع العلم به سماعا فثلاثة أشياء النسب والموت والملك المطلق . و أما ما يحتاج إلى سماع و إلى مشاهدة فهو كالشهادة على العقود كالبيع والسلم والصلح والإجازات والنكاح ونحو ذلك لا بد فيها من مشاهدة المتعاقدين [صفحہ ٣٩٨] و سماع كلام العقد منهما لأنه لا يمكن تحمل الشهادة قطعا إلا كذلك . و ليس عندنا عقد من العقود من شرطه الشهادة أصلا عند الفقهاء كذلك إلا النكاح وحده و أما الطلاق فمن شرطه إشهاد رجلين عدلين فى مجلس واحد. و قال داود الشهادة واجبة على البيع لقوله تعالى وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ -قرآن- ٢٦٠-٢٨٧ و لقوله ع ثلاثة لا يستجاب لهم دعوة من باع و لم يشهد و رجل دفع ماله إلى سفيه و رجل له امرأة فيقول اللهم خلصنى منها و لا يطلقها -رواية- ١-٢-رواية- ١٤-١٣٧ . و عندنا الآية والخبر يحملان على الاستحباب

باب تعديل الشهود و من تقبل شهادته

إشارة

قال الله تعالى وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ أى اطلبوا أن يشهد لكم شهيذان من رجالكم من رجال المؤمنين والمعنى بالغوا فى طلب من يعلم بتعاملكم و هو شهيذان أى رجلان من أهل الفضل والعدل لكى إن اختلفتم بينا الحق من الباطل بما عرفاه من قبل . والشهادة العلم والسين للطلب والسؤال و قال شَهِيدَيْنِ و لم يقل رجلين ليستغنى عن ذكر عدلين لأنه تعالى قال وَ اسْأَلُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ . والشهيد اسم للرجل العدل و هو أبلغ من شاهد والعدل هو من ظاهره ظاهر الإيمان ويعرف باجتناى الكبائر ويعرف بالصلاح والعفاف حافظا على الصلوات . و قال مجاهد فى قوله تعالى مِنْ رِجَالِكُمْ أى من رجالكم الأحرار المسلمين - قرآن-١٩-٥٧-قرآن-٣١٤-٣٢٣-قرآن-٣٨٢-٤١٣-قرآن-٥٩٣-٦٠٥ [صفحه ٣٩٩] دون الكفار والعبيد و قال شريح والبستى و أبو ثور الحرية ليست شرطا فى قبول الشهادة وعندنا هذا هو الصحيح وإنما الإسلام شرط مع العدالة. و لم يقل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فى ذلك إشعارا بأن الإشهاد كما يعتبر فى الدين والسلم يراعى فى أشياء كثيرة.

فصل

ثم قال تعالى فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ أى فإن لم يكن الشهيذان رجلين يعنى إن لم يحضر من يستأهل أن يكون شهيدا من جملة الرجال رجلين فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ أى فليشهد رجل وامرأتان . والحكم بالشاهد والمرأتين يختص بما يكون مالا أو المقصود به المال فأما الحدود التى هى حق الله وحقوق الآدميين و ما يوجب القصاص فلا يحكم فيها بشهادة رجل وامرأتين إلا فى الرجم وحد الزناء والدم خاصة لئلا يبطل دم امرئ مسلم فإنه إذا شهد ثلاثة رجال وامرأتان على رجل بالزناء وجب عليه الرجم إن كان محصنا و إن شهد بذلك رجلان وأربع نسوة لا يرجم المشهود عليه بل يحد حد الزانى و إن شهد رجل وست نسوة بذلك جلدوا كلهم حد القذف . ويجوز شهادة رجل وامرأتين على رجل بالجرح أو القتل غير أنه لا يثبت بشهادتين القود ويجب بها الدية على الكمال فأما شهادتهن بذلك على الانفراد فإنها لا تقبل على حال . وتقبل شهادتهن فى الديون ونحوها على ما ذكرناه مع الرجال و على الانفراد. وكذلك عندنا فى الشاهد واليمين حكم الشاهد والمرأتين سواء و هذا فى الدين ونحوه مما القصد به المال خاصة. و من شجون الحديث -قرآن-١٧-٤٣-قرآن-١٤٥-١٦٦ ماروى أن أباحيفة سألت جعفر بن محمد ع -رواية-١-٢-رواية-١٠-ادامه دارد [صفحه ٤٠٠] عن شاهد واحد واليمين فقال تقبل شهادة واحد ويحلف مع ذلك صاحب الدين ويقضى له به فقال أبو حنيفة كلام الله وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ وَ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ فقال ع وهل فيه أنه لا يجوز اليمين مع شاهد واحد فانقطع ثم قال ع و أنت تحير الحكم فيما هو أعظم منه برجل واحد فقط إذ اعرف من يشهد شهودا على نفسه وهم لا يعرفونه فلم يحر جوابا -رواية-از قبل-٣٦٥ . ولا يجوز أن يشهد الإنسان إلا على من يعرفه فإن أشهد على من لا يعرفه فليشهد بتعريف من يتق الله رجلين مسلمين و إذا أقام الشهادة أقامها كذلك وفحوى الآية تدل على ذلك . و قوله فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ التقدير فإن لم يكن رجلين لكنه ثنى لما تقدم ذكر الشهيدين و لو قال فإن لم يكونا لكفى من ذكر الرجلين لكنه أعاد ذكر الرجلين تأكيداً وتثبيتاً. و فى الضمير الذى فى كانا فائدة و هو أن يكون كناية عن شهيدين و لو قال فإن لم يكن لجوز السامع ألا تكون العدالة معتبرة هاهنا. ونحوه قوله فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ثم قال فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ أى فليكن رجلا وامرأتان و لابد من تقدير حذف المضاف أى فليحدث شهادة رجلين أو امرأتين أو فليكن قاله أبو على . -قرآن-١٨٦-٢١٢-قرآن-٥٠٤-٥٢٦-قرآن-

و قوله تعالى مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ أَى مِمَّن تعرفون عدالتهم أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا أَى أَنْ لا تهتدى إحداهما للشهادة بأن تنساها من ضل الطريق إذا لم يهتد له وانتصابه على أنه مفعول له أى إرادة أَنْ تضل . فإن قيل كيف يكون ضلالها مراداً لله . -قرآن- ١٦-٤٥-قرآن-٧١-٩٠ [صفحه ٤٠١] قيل لما كان الضلال سبباً للإذكار والإذكار مسبباً عنه وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب بمنزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار عنه إرادة للإذكار فكأنه قيل إرادة أَنْ تذكر إحداهما الأخرى أَنْ ضلت ونظيره قولهم أعددت الخشبَةَ أَنْ يميل الحائط فأدعته وأعددت السلاح أَنْ يجيء عدو فأدفعه . و قوله تعالى مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ فيه ذكر يعود إلى الموصوفين اللذين همافَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ وَ لا يجوز أَنْ يكون فيه ذكر لشهيدتين المقدم ذكرهما لاختلاف إعراب الموصوفين أ لا ترى أَنْ شَهِيدَيْنِ منصوبان وَ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ إعرابهما الرفع و إذا كان كذلك علمنا أَنْ الوصف الذى هو ظرف إنما هو وصف لقوله فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ تدون من تقدم ذكرهما من الشهيدين . و قوله أَنْ تَضِلَّ لا يتعلق بقوله وَ اسْتَشْهِدُوا ولكن يتعلق أَنْ بفعل مضمر يدل هو عليه أى واستشهدوا رجلاً وامرأتين أَنْ تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى وقيل تقديره فرجل وامرأتان و يكون يشهدون خبر المبتدأ والمفعول الثانى من ذكر محذوف تقديره فتذكر إحداهما الأخرى شهادتهما . وقراءة حمزة على الشرط إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما بالرفع والتشديد كقوله وَ مَن عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ والشرط والجزاء وصف المرأتين لأن الشرط والجزاء جملة يوصف بها كما يوصل بها فى قوله الْمَذِينِ إِنْ مَكَّنَاهُمْ فِى الْأَرْضِ آيَةً . و قال أبو عبيدة معنى أَنْ تَضِلَّ أَنْ تنسى نظيره فَعَلَتْهَا إِذَا وَ أَنَا مِنَ الضَّالِّينَ أى نسيت وجه الأمر . -قرآن- ٣٤٢-٣٧١-قرآن-٤١٢-٤٣٣-قرآن-٥٢٥-٥٣٤-قرآن-٥٤٥-٥٦٦-قرآن-٦٤٦-٦٤٧-قرآن-٧١٠-٧١٩-قرآن-٧٣٦-٧٤٩-قرآن-١٠٦٣-١٠٩٨-قرآن-١١٨٦-١٢٢٠-قرآن-١٢٤٩-١٢٥٨-قرآن-١٢٧٥-١٣١٤ [صفحه ٤٠٢]

فصل

و من بدع التفاسير فَنَدَّكَرَ أى فتجعل إحداهما الأخرى ذكراً يعنى أنهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلة الذكر والمعنى إن لم يحضر رجلان من الشهداء الذين خبرت أحوالهم فحمدت أحوالهم بالكف عن البطن والفرج واليد واللسان واجتناب شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين وغير ذلك يسترون عيوبهم ويتعاهدون الصلوات الخمس ويتوفرون على حضور جماعة المسلمين غير متخلفين عنهم إلا لمرض أو علة أو عذر يستشهد رجل وامرأتان من الشهداء الذين وصفناهم لكى إن نسيت إحدى المرأتين ذكرتها الأخرى و لم يوجب هذا الحكم فى الرجال لأنهم من النسيان أبعد و إلى التحفظ واليقظ أقرب . ويمكن أن يقال فى أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا إن المراد أَنْ تنسى إحدى البينتين تذكرها شهادة الأخرى فيكون الكلام عاماً فى الرجال والنساء وهذا صحيح لأنه لا يجوز أَنْ يقيم الإنسان شهادة إلا على ما يعلم ولا يعول على ما يجد به خطه فإن وجد خطه مكتوباً و لم يذكر الشهادة لم يجز له إقامتها فإن لم يذكر هو ويشهد معه آخر ثقة جاز له حينئذ إقامة الشهادة . ويعتبر فى شهادة النساء الإيمان والستر والعفاف وطاعة الأزواج وترك البذاء والتبرج إلى أنديء الرجال -قرآن- ٢٠-٢٩-قرآن-٥٩٧-٦١٦

باب ذكر ما يلزم الشهود

إشارة

و لما ذكر الله ما يلزم المستشهد من الواجبات والمندوبات ذكر بعده ما يلزم الشهود فقال وَ لَا يَأْبُ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا لِيَقِيمُوا الشَّهَادَةَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مَتَى دُعِيَ الْإِنْسَانُ لِإِقَامَةِ شَهَادَةٍ لَمْ يَجْزْ لَهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنْهَا عَلَى حَالٍ إِلَّا إِذَا عَلِمَ -قرآن- ٩٠- ١٢٦ [صفحه ٤٠٣] أَنْ مِنْ عَلَيْهِ الدِّينُ مَعْسَرٌ فَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ حَبْسُهُ فَاسْتَضَرَّ هُوَ بِهِ وَعِيَالُهُ . وَقِيلَ لَا يَأْبُ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا لِيَسْتَشْهَدُوا . وَإِنَّمَا قَالَ لَهُمْ شُهَدَاءُ قَبْلَ التَّحْمَلِ تَنْزِيلًا لِمَا يَسَاقُ مِنْزِلُهُ الْكَائِنُ وَقَدْ أَشَارَ سُبْحَانَهُ بِهَذَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَمْتَنَعَ الْإِنْسَانُ مِنَ الشَّهَادَةِ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهَا لِشَهِدَ بِهَا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ حُضُورُهُ مُضِرًّا لَشَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ أَوْ بِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَ عَنْ قَتَادَةَ كَانَ الرَّجُلُ يَطُوفُ بَيْنَ خَلْقٍ كَثِيرٍ فَلَا يَكْتُبُ لَهُ أَحَدٌ فَنَزَلَ وَلَا تَسْمُومُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَیْغَةً أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِ هَكَذَا عَنْ الْكُفْلِ لِأَنَّ الْكُفْلَ صِفَةٌ لِلْمَنَاقِقِ -قرآن- ٤١٧-٤٨٢ وَ مِنْهُ الْحَدِيثُ لَا يَقُولُ الْمُؤْمِنُ كَسَلْتُ -روایت- ١-٢- ١٧-٤٠ . وَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ مِنْ كَثَرَتِ مَدَائِنَاتِهِ فَاحْتِاجُ أَنْ يَكْتُبَ لِكُلِّ دِينٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ كِتَابًا فَرُبَّمَا قَلَّ كَثَرَةُ الْكُتُبِ . وَالضَّمِيرُ فِي تَكْتُبُوهُ لِلدِّينِ أَوَّلِ الْحَقِّ صَیْغَةً أَوْ كَبِيرًا عَلَى أَى حَالٍ كَانَ الْحَقُّ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْكِتَابِ وَ أَنْ يَكْتُبُوهُ مُخْتَصِرًا أَوْ مُشْبَعًا . وَ لَا تَخْلُوا بِكِتَابَتِهِ إِلَى أَجَلِهِ أَى إِلَى وَقْتِهِ أَلَّذِي اتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ عَلَى تَسْمِيَتِهِ قَالَ الزَّجَّاجُ هَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّ الشَّهَادَةَ ابْتِدَاءً وَاجِبَةً وَالْمَعْنَى لَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوا مَا شَهِدْتُمْ عَلَيْهِ وَ لَا حَاجَةَ إِلَى مَا يُؤَكِّدُ بِهِ وَجُوبَ إِقَامَةِ الشَّهَادَةِ . وَ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ عَذْرًا لِلأَوَّلِ لَا تَسْمُومُوا خُطَابَ الْمُتَدَانِينَ يَقُولُ اكْتُبُوا مَا تَعَامَلُونَ عَلَيْهِ بِدِينٍ صَغِيرًا كَانَ الْحَقُّ أَوْ كَبِيرًا ذَلِكُمْ إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَكْتُبُوهُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ أَى ذَلِكَ الْكُتُبُ أَقْسَطُ أَى أَعْدَلُ مِنَ الْقِسْطِ أَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَعُونَ عَلَى إِقَامَةِ الشَّهَادَةِ وَ أَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا أَى أَقْرَبَ مِنْ انْتِفَاءِ الرِّيبِ وَإِنَّمَا قَالَ إِنَّهُ أَصُوبٌ لِلشَّهَادَةِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ حِينَئِذٍ أَقْرَبُ إِلَى أَنْ تَأْتُوا بِالْفَافِ الْمُسْتَدِينِ وَ مَا -قرآن- ١١٥- ١٢٤ -قرآن- ١٣٩-١٥٩ -قرآن- ٤٩٤-٥٠٥ -قرآن- ٥٨٢-٥٨٧ -قرآن- ٦٤٥-٦٥١ -قرآن- ٦٧٠-٦٩١ -قرآن- ٧١٧-٧٤٠] صَفْحَهُ ٤٠٤ [يَقَعُ عَلَيْهِمْ غُلْطُ النِّسْيَانِ وَأَنْتُمْ مَعَ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى أَنْ تَشْكُوا فِيمَا يَشْهَدُ بِهِ الشُّهُودُ عَلَيْكُمْ مِنَ الْحَقِّ وَالْأَجْلِ إِذَا كَانَا مَكْتُوبِينَ .

فصل

وقد ذكر الله سبحانه في أول هذه الآية قبل الأمر بالاستشهاد النهي عن الامتناع من الكتابة قال وَ لَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ والنهي يقتضى تحريم الامتناع وقال عامر الشعبي هو فرض على الكفاية كالجهاد. وجوز الجبائي أن يأخذ الكاتب والشاهد الأجر على ذلك وعندنا لا يجوز ذلك للشاهد. والورق الذى يكتب فيه على صاحب الدين دون من عليه الدين و يكون الكتاب فى يده لأنه له وقال السدى ذلك واجب على الكاتب فى حال فراغه وقال مجاهد هو واجب وقال الضحاك نسخها قوله تعالى وَ لَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَ لَا شَهِيدٌ. وقوله تعالى أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ عَنِ الْكَاتِبِ وَ لِيَمْلِلِ الْبُدَى عَلَيْهِ الْحَصَامِرُ لمن عليه الحق بالإملاء وَ لِيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُمْعَنَاهُ لا يملل إلا الذى عليه الحق والمراد بالأمر الذى عليه الدين بالإملاء الندب دون الإيجاب لأنه لو أملى غيره وأشهد هو كان جائزاً بلا خلاف ولا ينقص منه شيئاً والبخس النقص ظلماً و منه قوله وَ لَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ أَى لا تنقصوهم ظالمين لهم والبخس فوق الغبن و فى هذا إيجاز وحذف لأن المدين المملى إن أراد أن يحط فى إملائه من المال شيئاً فإن الدائن يمنعه ذلك و إن تمكن من النقصان بوجه من الوجوه إما بحيلة يحتالها وإما بغاوة يكون من صاحب الدين فلا يفعلن ذلك خشية من عقاب الله. وَ لَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ عَنِ الْكَاتِبِ أَنْ يَكْتُبَ مَثَل مَا عَلَّمَهُ اللَّهُ كَتَابَهُمْ وقيل هو كقوله وَ أَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ أَى ينفع - قرآن - ٩٨ - ١٤٨ - قرآن - ٥٠٧ - ٥٤٠ - قرآن - ٥٥٧ - ٥٩٨ - قرآن - ٦١٢ - ٦٤٤ - قرآن - ٦٧٣ - ٦٩٦ - قرآن - ٨٩٦ - ٩٢٩ - قرآن - ١٢١٢ - ١٢٢٩ - قرآن - ١٣٢٤ - ١٣٦٠ [ص ٤٠٥] الناس بكتابتهم كما نفعه الله بتعليمها. وكما عَلَّمَهُ اللَّهُ الْجُزْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَنْ يَكْتُبَ وَ بِقَوْلِهِ فَلْيَكْتُبْ. فإن قيل أى فرق بين الوجهين. قلنا إن

علقته بأن يكتب فقد نهى عن الامتناع من الكتابة المقيدة ثم قيل له فليكتب تلك الكتابة لا يعدل عنها للتوكيد و إن علقته بقوله فليكتب فقد نهى عن الامتناع من الكتابة على سبيل الإطلاق ثم أمر بهامقيدة و لِيَمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ و لا يكن المملى إلا من وجب عليه الحق لأنه هو المشهود على ثباته في ذمته وإقراره به . والإملال والإملاء لغتان قد نطق بهما القرآن . -قرآن- ٤٢-٦١-قرآن- ٧٨-٨٨-قرآن- ٩٧-١٠٥-قرآن- ٢٧٦-٢٨٤-قرآن- ٣٥٢-٣٧٧

فصل

ثم قال تعالى فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا. قال مجاهد السفيه الجاهل لأنه خفيف العقل بنقصه وأصل السفه الخفة. و قوله أو ضَعِيفًا هو الأحمق عن مجاهد والشعبي. و قوله أو لا- يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلَلَ هُوَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ الْغَبِيُّ وَالْعَاجِزُ عَنِ الْإِمْلَاءِ بِالْعِي أَوِ الْخَرَسِ . وقيل المراد بالسفيه القوى على الإملاء إلا أنه جاهل لا يعرف موضع صواب ما يمليه من خطاه والضعيف العاجز عن الإملاء و إن كان شديدا رشيدا إما يعي بلسانه أو خرس و الذي لا يستطيع أن يمل الممنوع منه إما بحبس أولغيبه لا يقدر على حضور الكاتب الشاهد فحينئذ يمل عنه وليه . وقيل الأولى أن يكون المراد بالسفيه البذى اللسان الخفيف فى نفسه فلا يوثق بإملائه عليه والضعيف الذى لا يحسن أن يملى و الذى لا يستطيعه من به لكنه أو خرس أو آفه يمنع من الإملاء و هذا أقرب . و قال أكثر المفسرين سفيها محجورا عليه لتبذيره وجهله بالتصرف أو -قرآن- ١٧-٥٧-قرآن- ١٣٩-١٥٠-قرآن- ١٨٨-٢٢٠ [صفحه ٤٠٦] ضعيفا صبيا أو شيخا مخبلا و لا يستطيع أن يمل هو أى غير مستطيع الإملاء بنفسه لعى أو خرس فليمل وليه الذى يلى أمره من وصى إن كان سفيها أو وكيل إن كان غير مستطيع أو ترجمان يمل عنه و هو يصدقه . والهاء فى قوله وَلِيُّهَا عَائِدَةٌ إِلَى السَّفِيهِ فى قول الضحّاك و ابن زيد الذى يقوم مقامه بأمره لأن الله أمر أن لا يؤتى السفهاء أموالهم وأمر أن لا يقام لها بها و قال الربيع يرجع إلى ولى الحق والأول أقوى . و إذا أشهد الولى على نفسه فلا يلزمه المال فى ذمته بل يلزم ذلك فى مال المولى عليه . -قرآن- ٢١٨-٢٢٥

فصل

ونعود إلى ما كنا فيه من ذكر ما فى قوله ذَلِكَكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ. اعلم أن أكثر ما يبنى أفعال من الثلاثى وها هنا بنى من أفعال لأنه من أقسط بمعنى عدل وأزال الجور لا- من قسط أى جار وكذلك فى قوله أَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ لأنه أفعال من أقامه إلى سواء وقام الشىء استوى . و قال الجبائى لا تجب الكتابة والإشهاد فإن لم يكن الثمن حاضرا وتسلم المشتري المبيع وأنسا الثمن كان الكتاب فرضا وكذا الإشهاد لقوله تعالى وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وهذا أمر على الوجوب قال و لا دليل لمن جعله ندبا. و هذا الأمر فيما يتتابع عليه نقدا كالرباع والحيوان وقيل من هاهنا ذهب بعض الفقهاء إلى أن الإشهاد فى بعض الساعات واجب و ليس كما قدر لأنه من باب الاحتياط. فإن قيل فما معنى تجارة حاضرة وسواء كانت المبيعة بدين أو بعين -قرآن- ٤٣-٦٩-قرآن- ٢٠٤-٢٢٢-قرآن- ٢٢١-٤٢٨-قرآن- ٦٨٤-٧٠٠ [صفحه ٤٠٧] والتجارة حاضرة و مامعنى إدارتها بينهم . قيل أريد بالتجارة ما يتجر فيه من الأبدال ومعنى إدارتها بينهم تعاطيهم إياها يدا بيد والمعنى إلا أن يتبايعوا بيعا ناجزا يدا بيد فلا بأس أن لا يكتبوا لأنه لا يتوهم فيه ما يتوهم فى التداين . و أما قوله وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ فهو أمر بالإشهاد على التبايع مطلقا ناجزا وكاليا لأنه أحوط وأبعد مما عسى يقع من الاختلاف ويجوز أن يراد وأشهدوا إذا تبايعتم هذا التبايع يعنى التجارة الحاضرة على أن الإشهاد كان فيه دون الكتابة. -قرآن-

فصل

وقوله تعالى وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ يُضَارُّ يَحْتَمِلُ البناء للفاعل والمفعول والدليل عليه قراءة أبي عمرو ولا مضاررةً بالإظهار والكسر وقراءة ابن عباس ولا يضار بالإظهار والفتح . والمعنى إذا كان على تفاعل نهى الكاتب والشهيد عن ترك الإجابة إلى ما يطلب منهما وعن التحريف والزيادة والنقصان أى لا يكتب الكاتب إلا الحق ولا يشهد الشاهد إلا بالحق وإذا كان على تفاعل فمعناه النهى عن الضرار بهما بأن يعجلا عن مهم أولمز أويحمل الشهيد مئونة مجيئه من بلد أى لا يدعى إلحاحا ولا يؤدي إذا كان فى شغل . وقال أبو جعفر محمد بن مبشر جميع ما فى هذه الآية كله على التخيير إلا حرفين وهما لا- يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ لقوله وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسِقَ بِكُمْ والثانى ولا- تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ. ومعنى وَإِنْ تَفَعَّلُوا وَإِنْ تَضَارُوا فَإِنَّهُ أى فإن الضرار فُسِقَ بِكُمْ وقيل وإن تفعلوا شيئا مما نهيتم عنه - قرآن- ١٦- ٤٩- قرآن- ٥٠- ٥٦- قرآن- ٦٠٥- ٦٣٥- قرآن- ٦٤٢- ٦٨٠- قرآن- ٦٩٠- ٧٥٤- قرآن- ٧٦٣- ٧٧٨- قرآن- ٧٩١- ٧٩٨- قرآن- ٨١٤- ٨٢٦] صفحه ٤٠٨ [

باب فی تحمل الشهادة و آدابها

اشاره

أما التحمل فإنه فرض في الجملة فمن دعى إلى تحمله في بيع أو نكاح أو غيرهما من عقد أو دين لزمه التحمل لقوله وَ لَا يَأْبُ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا و لم يفرق ولقوله وَ لَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَ لَا شَهِيدٌ فَإِنْ أَهْلُ التَّفْسِيرِ تَأَوَّلُوا هَذَا الْكَلَامَ بِثَلَاثِ تَأْوِيلَاتٍ . فقال ابن عباس معناه لا يضار الشاهد والكاتب لمن يدعوه إلى تحملها ولا يحتج عليه بأن لى شغلا أو خاطب غيرى فيها. ومنهم من قال لا يضر الشاهد بمن يشهد له فيؤدى غير ماتحمل ولا يضر الكاتب بمن يكتب له فليكتب غير ما قيل له . ومنهم من قال لا يضار بالشاهد الكاتب من يستدعيه فيقول له دع أشغالك واشتغل بشغلى لحاجتى. فإذا ثبت أن التحمل فرض على الجملة فإنه من فروض الكفايات إذا قام بها بعض سقط عن الباقي كالجهاد والصلاة على الموتى ورد السلام . وقديتعين التحمل و هو إذا دعى لتحملها على عقد النكاح أو على دين أو غيره و ليس هناك غيره فحينئذ يتعين عليه التحمل كما يتعين فى الصلاة على الجنائز والدفن ورد السلام . -قرآن- ١١٤-١٥٠-قرآن- ١٧٠-٢٠٣

فصل

و أما الأداء فإنه فى الجملة أيضا من الفرائض لقوله تعالى وَ لَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَ مَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُوَ لَا يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا. -قرآن- ٦٠-١٢٤-قرآن-١٢٥-١٦١ [صفحہ ٤٠٩]ويمكن أن يستدل بها على وجوب التحمل و على وجوب الأداء على ماقدمناه وهى بوجوب الأداء أشبه فإنه تعالى سماهم شهداء ونهاهم عن الإباء إذادعوا إليها وإنما يسمى شاهدا بعد تحملها حقيقة. و هو من فروض الكفايات إذا كان هناك خلق و قد عرفوا الحق و صاروا به شاهدين فإذا قام به اثنان سقط الفرض عن الباقي

كالصلاة على الجنائز وقد يتعين الفرض فيه و هو إذا لم يتحمل الشهادة إلا اثنان أو تحملها خلق و لم يبق منهم إلا اثنان تعين عليهما الأداء كما لو لم يبق من قرابته الميت إلا من يطبق الدفن فإنه يتعين الفرض عليه . فإذا ثبت هذا فالكلام في بيان فرائض الأعيان والكفایات وجملة أنه لا فرق و لا فصل بين فرائض الأعيان والكفایات ابتداء و أن الفرض يتوجه على الكل في الابتداء لأنه إذا زالت الشمس توجهت صلاة الظهر على الكل و إذا مات في البلد ميت توجه فرض القيام به على الكل وإنما يفترقان في الثاني و هو إنما كان من فرائض الأعيان لا يتعين وفروض الكفایة إذا قام بها قوم سقط الفرض عن الباقيين لأن المقصود دفن الميت فإذا دفن لم يبق وجوب دفنه بعد أن دفن على أحد.

فصل

و كل عقد يقع من دون الإشهاد و إن كان فعلى سبيل الاحتياط إلا الطلاق فإنه لا يقع إلا بالإشهاد على ما ذكره في بابه مع أنه ليس بعقد قال الله تعالى وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْضِرْتُمْ أَحَدًا مِّنْهُمَا فَاذْكُرُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ يَوْمِ يُحْزَمُونَ ظاهر الأمر يقتضيه والأمر على الإيجاب . و قال قوم إن ذلك راجع إلى الرجعة وتقديره وأشهدوا على الإمساك إن أمسكنتم ذوى عدل و هو الرجعة في قول ابن عباس و قال الشافعي الإشهاد -قرآن- ١٥٧-٢١٩ [صفحه ٤١٠] على الرجعة أولى ويجوز عند أكثرهم بغير إشهاد وإنما ذكر الله الإشهاد كما ذكر في قوله وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَ هو على النذب فأما في الطلاق فهو محمول على الوجوب . ثم قال وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ إِذَا طُوبِى لَكُمْ بِإِقَامَتِهَا وَلَكُمْ مَعَاشِرُ الْمَكْلُفِينَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وإنما أضاف الوعظ إلى من يؤمن بالله واليوم الآخر دون غيره لأنه الذى ينتفع به دون الكافر الجاحد لذلك -قرآن- ٨٦-١١٣ -قرآن- ١٧٩-٢٠٨ -قرآن- ٢٥١-٣٠٧

باب شهادة كل ذى قرابة لمن يقرب منه و عليه وذكر من تقبل شهادته منهم

إشارة

كل من كان عدلا فشهادته جائزة إلا ما يشينه وكذلك إقرار العاقل على نفسه فيما يوجب حكما في الشرع سواء كان مسلما أو كافرا مطيعا أو عاصيا أو فاسقا و على كل حال إلا أن يكون عبدا ويمكن أن يستدل عليه من الآيات المتقدمة فليتأملها. فأما شهادة ذوى الأرحام والقربات بعضهم لبعض فجائزة إذا كانوا عدولا من غير استثناء أحد لأنه تعالى شرط العدالة في قوله وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ و لم يشترط سواها ويدخل في عموم هذا القول ذوو القربات كلهم وكذلك قوله وَ اسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمَا يَدْلُ عَلَى جَوَازِ شَهَادَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى أَقْرَبَائِهِ خَاصَّةً قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَ لَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَ الْأَقْرَبِينَ فَإِنَّ اللَّهَ لَمَاحِكٍ عَنِ الَّذِينَ سَعَوْا إِلَى الرَّسُولِ ص فِي أَمْرِ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَ قِيَامِهِم بِالْعَدْرِ وَ ذَبْهِم عَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ كَانُوا أَصْحَابَ فِقْرِ وَ فَاقَةٍ -قرآن- ٣٥٨-٣٨٩ -قرآن- ٤٦٦-٥٠٤ -قرآن- ٥٨٨-٧١٥ [صفحه ٤١١] أمر بعده المؤمنين بهذه الآية أن يلزموا العدل و أن يكونوا قوامين بالقسط أى العدل شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَ لَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ يَعْنِي وَ لَوْ كَانَتْ شَهَادَتُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوْ عَلَى آبَائِكُمْ وَأَمْهَاتِكُمْ أَوْ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْكُمْ وَ قَوْمُوا فِيهَا بِالْعَدْلِ وَأَقِيمُوا عَلَى صِحَّتِهَا وَقُولُوا فِيهَا بِالْحَقِّ وَ لَا تَمِيلُوا فِيهَا إِلَى الْغِنَى غَنًى وَ لَا فِقْرَ فَقِيرَ فَتَجُورُوا فَإِنَّ اللَّهَ سَاوٍ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ فِيمَا أَلَزَمَكُمْ مِنْ إِقَامَةِ

الشهادة لكل واحد منهما فى ذلك وفى غيره من الأمور كلها منكم فلا تتَّبِعُوا الهوى فى الميل فى شهادتكم إذا قمتم بهالغنى أوفقر إلى أحدهما فتعدلوا عن الحق أى تجوروا عنه وتضلوا ولكن قوموا بالقسط وأدوا الشهادة على ما أمركم الله بأدائها بالعدل لمن شهدتم عليه و له . ونصب شهداء على الحال من الضمير فى قوله قَوَّامِينَ و هو ضمير الذين آمَنُوا ويجوز أن يكون خبرا ثانيا لكونوا كقولهم هذا حلوا حامض ويجوز أن يكون صفة للقوامين والمعنى كونوا قوامين بصفته من يصلح أن يكون شهيدا على سائر عبادته . -قرآن- ٨٦-١٢٣-قرآن- ٤٣٥-٤٥٦-قرآن- ٦٩٠-٦٩٩-قرآن- ٧٠٩-٧٢٤

فصل

فإن قيل كيف تكون شهادة الإنسان على نفسه حتى يأمر الله بذلك . قلنا بأن يكون عليه حق لغيره فيقر له به ولا يجحده فأدب الله المؤمنين أن لا يفعلوا ما فعله الذين عذروا بنى أبرق فى سرقتهم ماسرقوا أو خيانتهم ما خانوا وإضافتهم ذلك إلى غيرهم فهذا الذى اختاره الطبرى ونذكر فى باب القضايا . وقال السدى إنما نزلت وقد اختصم رجلان إلى عند رسول الله ص غنى وفقير فكان مع الفقير لظنه أن الفقير لا يظلم الغنى فأبى سبحانه إلا القيام بالقسط فى أمر الغنى والفقير فقال تعالى إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا . -قرآن- ٤٩٦-٥٤٧ [صفحته ٤١٢] وهذا الوجه فيه بعد لأن النبى لا يجوز فى الحكم ولا يميل إلى أحد الخصمين سواء كان غنيا أوفقيرا لأن ذلك ينافى عصمته . فعلى هذا لا بأس بشهادة الأخ لأخيه و عليه وشهادة الوالد لولده و عليه وشهادة الرجل لزوجته و عليها وكذا لا بأس بشهادتها له و عليه فيما يجوز قبول شهادة النساء فيه إذا كان مع كل واحد منهم غيره من أهل الشهادة . ولا تقبل شهادة واحد منهم لصاحبه مع يمينه كما جاز مع الأجنبى فأما شهادة الولد لوالده و عليه فالمرتضى يجيزها أيضا على كل حال و إذا كان معه غيره من أهل الشهادات فظاهر الآية معه و إن كانت شهادة الإنسان على نفسه مجازا لأنها إقرار على نفسه وشهادته على أقربائه والوالدين حقيقة فإن الكلمة الواحدة تذكر ويراد بها الحقيقة والمجاز معا إذ لا مانع وجمهور فقهاءنا أيضا على ذلك لعموم الآيتين اللتين قدمناهما لإلشهادة الولد على والده فإنهم لا يجوزونها لخبر يروونه . وعذرهم فى تأويل هذه الآية ماروى عن ابن عباس أنه قال إن الله تعالى أمر المؤمنين بهذه الآية أن يقولوا الحق على أنفسهم أو آبائهم أو أبنائهم لا يميلون إلى غنى لغناه ولا إلى فقر لفقره -رواية- ١-٢-رواية- ٣٤-١٧٢ قالوا وهذا أولى لأنه ألقى بالظاهر على كل وجه من غير عدول عنه و هو أمر بقبول الحق وفعله وملازمة العدل والأمر به .

فصل

ومما يؤكد القول الأول ماروى عن الحسن أنه قال يعنى بالآية الشهادة خاصة وقوله وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أى ولو كانت شهادتكم تضر فى الحال أنفسكم فى الحال أو المال لأن على يقتضى ذلك . ومعنى كونوا شهداء لله أى ليكن شهادتكم لأجل رضاء الله و لما أمر الله به و هو القسط . -قرآن- ٨٦-١٠٧-قرآن- ٢٠٧-٢٢١ [صفحته ٤١٣] وقال ابن شهاب كان سلف المؤمنين على جواز شهادة كل ذى قرابة لمن تقرب منه و عليه حتى دخل الناس فيما بعدهم وظهرت منهم أمور حملت الولاية على اتهامهم فتركت شهادة من يتهم إذا كان من أقربائهم . والاعتماد فى المنع من شهادة الأقارب على التهمة التى تلحق لأجل النسب غير صحيح لأنه يلزم على ذلك أن لا تقبل شهادة الصديق لصديقه ولا الجار لجاره لأن التهمة متطرفة على أن العدالة مانعة من التهمة وحاجزة عنها . و ماروى عن النبى ع من أنه لا يجوز قبول شهادة المتهم والخصم والخائن والأجير له ما لم يفارقه ولا شهادة من خالف من

أهل البدع و إن كان على ظاهر السنن والعفاف -روایت- ۱-۲-روایت- ۳-۱۴۴ فليس ذلك مستخرجا من اجتهاد أو عفاف وإنما هو أيضا نص إلهي به ويمكن أن يستدل من الآيات المتقدمة على ذلك وقال تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ فَيَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى . -قرآن- ۱۲۴-۱۸۹

فصل

أما شهادات القربات بعضهم لبعض إذا كانوا عدولا فقد ذكرنا أن دليلنا قوله تعالى وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ فشرط كما ترى العدالة و أن يكون من جملة المؤمنين بقوله مِنْكُمْ لا أن يكون عدلا عندنحلتة و أهل ملته و لم يشترط سواها ويدخل في عموم هذا ذو القربات كلهم . و قوله وَ اسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ أَيْضًا عَلَىٰ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . و ما يقول المخالف الولد جزء من أبيه فكأنه شهد لنفسه إذا شهد لما هو بعضه فهذا غير محصل لأن الولد و إن كان مخلوقا من نطفة أبيه ليس ببعض له على الحقيقة بل لكل واحد منهما حكم يخالف حكم صاحبه وكذلك يسترق -قرآن- ۸۳-۱۱۴-قرآن- ۱۷۱-۱۷۶-قرآن- ۲۸۰-۳۰۴ [صفحہ ۴۱۴] الولد برق أمه و إن كان الأب جزءا على بعض الوجوه ويحرر بحرية الأم و إن كان الأب عبدا كذلك و إلا لم يسر حكم واحد منهما إلى صاحبه هنا ولذلك تقبل شهادة العبيد لساداتهم إذا كان العبيد عدولا ويقتل أيضا على غيرهم وبهم ولا يقتل على ساداتهم العبيد و إن كان العبيد عدولا ودليلنا عليه إجماع الفرقه . ويمكن أن يستدل من القرآن على ذلك أيضا و لو كنا ممن يثبت الأحكام بالأقيسة لكان لنا أن نقول إذا كان العبد العدل بلا خلاف تقبل شهادته على رسوله و على آله في رواية عنه وعنهم فلأن تقبل شهادته على غيره أولى على أن العبيد العدول داخلون في عموم الآية ويحتاج في إخراجهم منها إلى دليل . و لا يعترض على هذا بالنساء لأنهن داخلات في الظواهر التي ذكرناها مثل قوله ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ و قوله شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فأخرجن النساء من هذه الظواهر لأنهن مداخلن فيها . وكذلك شهادة الأعمى مقبولة إذا كان عدلا لأن الأعمى داخل في ظواهر الآيات و لا يمنع عماه من كونها متناولة له . ومعمل من خالفنا في هذه المسألة على أن الأعمى تشبته عليه الأصوات و هذا غلط فاحش لأن الضرير يعرف زوجته ووالديه وأولاده ضرورة و لا يدخل عليه شك في ذلك كله و لو كان لاسبيل له إلى ذلك لم يحل له وطء زوجته لتجويزه أن تكون غير من عقد عليها . و إن استدلل المخالف بقوله وَ مَا يَسْتَتِيهِ الْأَعْمَىٰ وَ الْبَصِيرَةُ فإلجواب عنه أن الآية مجملة لم تذكر ما يستتون فيه وادعاء العموم فيما لم يذكر غير صحيح وظواهر آيات الشهادة تناول الأعمى كتناولها البصير إذا كان عدلا لأن قوله وَ أَشْهَدُوا ذَوَىٰ -قرآن- ۶۹۳-۷۱۱-قرآن- ۷۲۰-۷۴۳-قرآن- ۱۱۹۴-۱۲۲۹-قرآن- ۱۳۹۵-۱۴۱۳ الولد برق أمه و إن كان الأب جزءا على بعض الوجوه ويحرر بحرية الأم و إن كان الأب عبدا كذلك و إلا لم يسر حكم واحد منهما إلى صاحبه هنا ولذلك تقبل شهادة العبيد لساداتهم إذا كان العبيد عدولا ويقتل أيضا على غيرهم وبهم ولا يقتل على ساداتهم العبيد و إن كان العبيد عدولا ودليلنا عليه إجماع الفرقه . ويمكن أن يستدل من القرآن على ذلك أيضا و لو كنا ممن يثبت الأحكام بالأقيسة لكان لنا أن نقول إذا كان العبد العدل بلا خلاف تقبل شهادته على رسوله و على آله في رواية عنه وعنهم فلأن تقبل شهادته على غيره أولى على أن العبيد العدول داخلون في عموم الآية ويحتاج في إخراجهم منها إلى دليل . و لا يعترض على هذا بالنساء لأنهن داخلات في الظواهر التي ذكرناها مثل قوله ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ و قوله شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فأخرجن النساء من هذه الظواهر لأنهن مداخلن فيها . وكذلك شهادة الأعمى مقبولة إذا كان عدلا لأن الأعمى داخل في ظواهر الآيات و لا يمنع عماه من كونها متناولة له . ومعمل من خالفنا في هذه المسألة على أن الأعمى تشبته عليه الأصوات و هذا غلط فاحش لأن الضرير يعرف زوجته ووالديه وأولاده ضرورة و لا يدخل عليه شك في ذلك كله و لو كان لاسبيل له إلى

ذلك لم يحل له وطء زوجته لتجوزيه أن تكون غير من عقد عليها. وإن استدل المخالف بقوله وما يسيء توى الأعمى والبصير فإلجواب عنه أن الآية مجمله لم تذكر ما يستون فيه وادعاء العموم فيما لم يذكر غير صحيح وظواهر آيات الشهادة تناول الأعمى كتناولها البصير إذا كان عدلا لأن قوله وأشهدوا ذوى عدل منكم واستشهدوا شهيدين من رجالكم يدخل فيه الأعمى كدخول البصير فإن كان الذى يشهد عليه يحتاج فيه إلى الرؤية حتى تصح الشهادة فيه فلا تقبل حينئذ شهادة الأعمى فيه فإن كان فى وقت إشهد الأعمى كان صحيحا ثم عمى فشهادته مقبولة فى ذلك أيضا. قرآن-١-١٣-قرآن-١٦-٥١

فصل

وقدمت الحاجة هاهنا وفى مواضع كثيرة من كتابنا هذا إلى أن يفرق بين العموم والمجمل لتتمشى تلك الاستدلالات التى أوردناها اعلم أن الفرق بين العموم والمجمل هو أن كل لفظ فعل لأجل ما يريد به فهو عموم و كل لفظ فعل لأجل ما يريد و ما لم يرد فهو مجمل. مثال الأول قوله تعالى فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ. فلو خيلنا وتلك الآية لقلنا اليهودى والنصرانى مثل الوثنى و كل من تناوله هذا الاسم وكنا فاعلين بموجب اللفظ وهو العموم. و أمثال الثانى فهو قوله أقيموا الصلوة فلو فعلنا كل صلاة لكنا فاعلين ما لم يرد منا وكذلك قوله خذ من أموالهم صدقة فإنه لا يجب أن يؤخذ كل صدقة بل صدقة مخصوصة. - قرآن-٢٨٨-٣٣٠-قرآن-٤٨٧-٥٠٤-قرآن-٥٦٢-٥٨٨ و عن داود بن الحصين قال سمعت أبا عبد الله ع يقول أقيموا الشهادة على الوالد والولد ولا تقيموها على الأخ فى الدين للصبر قلت و ما الصبر قال إذا تعدى فيه صاحب الحق الذى يدعيه قبله خلاف ما أمر الله -رواية-١-٢-رواية-٥٧-ادامه دارد [صفحة ٤١٦] به ورسوله -رواية-از قبل-١٥. ومثال ذلك أن يكون لأحد على آخر دين و هو معسر و قد أمر الله بإنظاره حتى يتيسر قال فَنَظَرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ويسألك أن تقيم الشهادة له و أنت تعرفه بالعسر فلا يحل لك أن تقيم الشهادة فى حال العسر و قال لا تشهد بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك. وكلام الشيخ أبى جعفر الطوسى أن شهادة الولد لوالده جائزة ولا تجوز عليه فدليلة الحديث النبوى الذى رواه المعصومون من أهل بيته فهو بيان لما أجمله الله فى كتابه ويخصص به كثير من عموم القرآن. و أما الآية التى يرى أنها دالة على خلاف هذا وهى قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ فَهِيَ و قوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا فالخطاب للولاء أى كونوا قوامين لأجل طاعة الله بالعدل والحكم فى حال كونكم شهداء أى وسائط بين الخالق والخلق أو بين النبى وأمه كما قال وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسِيْطًا لِتُكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فالتقائم بتنفيذ أحكام الله بين خلقه إذا وفى بما عليه من حقه فهو شهيد لله على من وليه والرسول شهيد عليه بما نقله إليه. والباء فى قوله بِالْقِسْطِ متعلقة بقَوَّامِينَ أى كونوا قوامين بالقسط -قرآن-٨٧-١١١-قرآن-٥١٨-٦٢٩-قرآن-٦٤٢-٧٦٧-قرآن-٩١٣-٩٨٣-قرآن-١١٢٩-١١٣٧-قرآن-١١٤٦-١١٥٥ [صفحة ٤١٧] شهداء بالعدل لله يعنى دوموا على فعل العدل والحق وليكن ذلك منكم لله للأمر آخر. وقال أبو مسلم يجوز أن تكون الشهادة هاهنا بمعنى الحضور فيكونوا مأمورين بإقامة الحق والعدل وتحضروا المواضع التى تحضرونها لذلك لا تدعون فى وقت و لاحال أى شاهدوا من شاهدتم بالحق دون غيره ولا تزولوا عنه أبدا. وفى تغاير ترتيب الآيتين مع الاتفاق فى الألفاظ خبيئة لطيفة فليأتملها يقف عليها إن شاء الله

باب شهادة من خالف الإسلام

و لما بين الله تعالى في آي كثيرة أنه لا يجوز قبول شهادة من خالف الإسلام على المسلمين في حال الاختيار أجاز تعالى قبول شهادتهم في حال الضرورة في الوصية خاصة قال تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مُسْلِمَانِ مِنَ الَّذِينَ ذَكَرْتُمْ فَإِنْ رَفَعْتُمُ الشَّاهِدَ أَوْ مُسْلِمًا مِنْ غَيْرِكُمْ فَمَا أَصْبَرْتُمْ شَهَادَتَهُمْ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ضَلُّوا سُبُلَهُمْ فَأَتَتْهُمْ شِقَاؤُهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا هَدَيْنَاهُمْ ضَلُّوا سُبُلَهُمْ فَأَتَتْهُمْ شِقَاؤُهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا هَدَيْنَاهُمْ ضَلُّوا سُبُلَهُمْ فَأَتَتْهُمْ شِقَاؤُهُمْ دُونَ ذَلِكَ

أى ليقم شهادة بينكم اثنان كما أن من رفع فتون أو لم ينون فهو على نحو من هذا أى مقيم شهادة بينكم أو شهادة بينكم اثنان ذوا عدل منكم أى ينبغي أن تكون الشهادة المعتمدة هكذا. وقرئ ولا يكتم شهادة الله الله على الوجهين فالقصر بالجر حذف منه حرف القسم وبالمد عوض منه همزة الاستفهام كأنه قال القسم بالله أنا إذا لمن -قرآن- ١٨٠-٣٢٢-قرآن- ٣٩٧-٤١٣-قرآن- ٥٣٥- ٥٥٨ [صفحة ٤١٨] الظالمين و فى مجيء القسم وحرف الاستفهام قبله تهيب . وذكر أبو جعفر ع أن سبب نزول هذه الآية ما قال أسامة بن زيد عن أبيه قال كان تميم الدارى وأخوه عدى نصرانيين و كان متجرهما إلى مكة فلما هاجر رسول الله ص إلى المدينة قدم ابن أبى مارية مولى عمرو بن العاص المدينة و هو يريد الشام تاجرا فخرج هو وتميم الدارى وأخوه عدى حتى إذا كانوا ببعض الطرق مرض ابن أبى مارية فكتب وصية بيده بحيث لا يدري بها أحد ودسها فى متاعه ودفع المال إليهما وأوصى إليهما و قال أبلغا هذا أهلى فلما مات فتحا المتاع وأخذوا ما أعجبهما منه ثم رجعا بباقي المال إلى الورثة فلما فتش القوم المال نظروا إلى الوصية وفقدوا بعض ما كان فيها و لم يجدوا المال تاما فكلموا تميما وصاحبه فقالا لا علم لنا به و مادفعه إلينا أبلغناه كما هو فرفعوا أمرهم إلى النبى ع فنزلت هذه الآية -رواية ١-٢-رواية ٢٠-٧٢٦ ومثله ذكر الواقدى. وقيل فى معنى الشهادة هاهنا ثلاثة أقوال أحدها الشهادة التى تقام بها الحقوق عند الأحكام مصدر شهد يشهد إذا أظهر ما عنده من العلم بالشىء المتنازع فيه لإبانه حق عند حاكم أو غيره . الثانى شهادة الحضور لوصيين . الثالث شهادة إيمان بالله إذا ارتاب الورثة بالوصيين من قول القائل أشهد الله إنى لمن الصادقين . والأولى أقوى وأليق بالقصة. و فى كيفية الشهادة قولان أحدهما أن يقول صحيحا كان أو مريضا إذا حضرنى الموت فافعلوا كذا [صفحة ٤١٩] وكذا ذكره الزجاج . الثانى إذا حضر أسباب الموت من المرض .

فصل

وقوله تعالى شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ قِيلَ فِي رَفْعِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَتَقْدِيرِهِ شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ وَيَرْتَفِعُ اثْنَانِ بِأَنَّهُ خَبَرُ الْإِبْتِدَاءِ ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقِيمَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَاتَّسَعَ فِي بَيْنٍ وَأَضْيَفَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرَ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ إِنْ الظَّرْفُ الَّذِي يَسْتَعْمَلُ اسْمًا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ اسْمًا فِي غَيْرِ الشَّعْرِ كَمَا قَالَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ فِيمَنْ رَفَعَ الثَّانِي عَلَى تَقْدِيرِ مُحذُوفٍ وَهُوَ عَلَيْكُمْ شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ أَوْ مِمَّا فَرَضَ عَلَيْكُمْ شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ وَيَرْتَفِعُ اثْنَانِ بِالْمَصْدَرِ ارْتِفَاعَ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ وَتَقْدِيرِهِ أَنْ يَشْهَدَ اثْنَانِ . الثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ إِذَا حَضَرَ فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ اثْنَانِ بِالْمَصْدَرِ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الصَّلَةِ بِكَوْنِهِ بَعْدَ الْخَبَرِ لَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِ لِيَشْهَدَ اثْنَانِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ إِذَا حَضَرَ بِالْوَصِيَّةِ لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ الْمُضَافِ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فِيمَا قَبْلَهُ لَزِمَ أَنْ يَقْدَرَ وَقَوْعُهُ فِي مَوْضِعِهِ فَإِذَا قَدَّرَ ذَلِكَ لَزِمَ تَقْدِيمُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ وَ مِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزِ الْقَالَ زَيْدٌ حِينَ يَأْتِي وَالْآخَرُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ مَصْدَرٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَا تَقْدِمُ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ قَرَّبَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ كَمَا قَالَ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَقَالَ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ -قرآن- ١٦-٣٢-قرآن- ٩٦٤-٩٩٣-قرآن- ١٠٢٧-١٠٨٦-قرآن- ١٠٩٤-١١٢٧ وقوله تعالى شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ قِيلَ فِي رَفْعِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ

بالابتداء وتقديره شهادة بينكم شهادة اثنين ويرتفع اثنان بأنه خبر الابتداء ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه و قال أبو على الفارسي واتسع في بين وأضيف إليه المصدر و ذلك يدل على قول من يقول إن الظرف الذي يستعمل اسما يجوز أن يستعمل اسما في غير الشعر كما قال لقد تقطع بينكم فيمن رفع . الثاني على تقدير محذوف و هو عليكم شهادة بينكم أو مما فرض عليكم شهادة بينكم ويرتفع اثنان بالمصدر ارتفاع الفاعل بفعله وتقديره أن يشهد اثنان . الثالث أن يكون الخبر إذا حضر فعلى هذا لا يجوز أن يرتفع اثنان بالمصدر لأنه خارج عن الصلة بكونه بعد الخبر لكن على تقدير ليشهد اثنان و لا يجوز أن يتعلق إذا حضر بالوصية لأمرين أحدهما أن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف لأنه لو عمل فيما قبله للزم أن يقدر وقوعه في موضعه فإذا قدر ذلك لزم تقديم المضاف إليه على المضاف و من ثم لم يجر القول زيد حين يأتي والآخر أن الوصية مصدر لا يتعلق به ما تقدم عليه . و قوله إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ عَنِ الْقَبْرِ إِذَا حَضَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ و قال حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا و قال حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ فكل ذلك يريد المقاربة و لو لا ذلك لما أسند إليه القول بعد الموت . -قرآن- ١-١٩-قرآن- ٢٧-٨٠

فصل

و أما قوله حِينَ الْوَصِيَّةِ فلا يجوز أن يحمل على الشهادة لأنها إذا عملت في ظرف من الزمان لم يعمل في ظرف آخر منه ويمكن حمله على ثلاثة أشياء أحدها أن تعلقه بالموت كأنه قال والموت في ذلك الحين بمعنى قرب منه الثاني على حضر أى إذا حضر في هذا الحين الثالث أن يحمله على البديل من إذا الآن ذلك الزمان في المعنى هو ذلك الزمان فيبديله منه فيكون بدل الشيء من الشيء إذا كان إياه . و قوله اثنان ذوا عدل منكم خبر المبتدأ الذي هو شهادة وتقديره شهادة بينكم شهادة اثنين على ما قدمناه لأن شهادة لا تكون إلا من اثنين على الغالب . و قوله منكم مصفئة لقوله اثنان كما أن ذوى عدل صفة لهما و في الظرف ضمير و في منكم قولان أحدهما ما قال ابن عباس أى من المسلمين و هو قول الباقر والصادق ع الثاني قال عكرمة من حى الموصى والأول ظاهر واضح و هو اختيار الرمانى لأنه لا حذف فيه . و قوله تعالى أو آخرا من غير كتمتقديره أو شهادة آخرين من غيركم وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ومن غير كتمصفة للآخرين أى آخرا كائنان من غيركم . وقيل فى معنى غيركم قولان أيضا أحدهما قال ابن عباس وجماعة إنهما من غير أهل ملتكم و هو قولهما ع الثاني قال الحسن أى من غير -قرآن- ١٣-٢٨-قرآن- ٤٠٥-٤٢٨-قرآن- ٥٥٨-٥٦٣-قرآن- ٥٧٤-٥٧٩-قرآن- ٦٢٩-٦٣٤-قرآن- ٨١٦-٨٣٩-قرآن- ٩١٥-٩٢٦ [صفحة ٤٢١] عشيرتكم لأن عشيرة الموصى أعلم بأحواله من غيرهم و هو اختيار الزجاج قال لأنه لا يجوز قبول شهادة الكافرين مع كفرهم وفسقهم وكذبهم على الله . ومعنى أول التفصيل للتخيير لأن المعنى و آخرا من غيركم إن لم تجدوا منكم و هو قول أبى جعفر و أبى عبد الله ع وجماعة و قال قوم هو بمعنى التخيير ضمن ائتمنه الموصى من مؤمن أو كافر . و قوله إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ مَعْنَى إِنْ أَنْتُمْ سَافَرْتُمْ كما قال وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ . -قرآن- ٣٤٧-٣٦٥-قرآن- ٣٩٨-٤٧٧

فصل

و قوله تعالى فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا فِيهِ مُحذوف وتقديره وقد أسندتم الوصية إليهما فارتاب الورثة بهما . و قوله تَحْسِبُونَهُمَا خُطَابَ لِلوَرثَةِ والهاء فى به تعود إلى القسم بالله . والصلاة المذكورة فى هذه الآية قيل فيها ثلاثة أقوال أحدها أنها

صلاة العصر و هو قول أبي جعفر الباقر الثاني قال الحسن هي الظهر أو العصر و كل هذا التعظيم حرمة وقت الصلاة على غيره من الأوقات وقيل لكثرة اجتماع الناس كان بعد صلاة العصر الثالث قال ابن عباس صلاة أصل دينهما يعني في الذميين لأنهم لا يعظمون أوقات صلاتنا. و قوله فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ الْفَاءِ دخلت لعطف جملة على جملة إِنْ ارْتَبْتُمْ في قول الآخرين للذين ليس من أهل ملتكم أو من غير قبيلة الميت فغلب في ظنكم خيانتهم و لاختلاف أن الشاهد لا يلزمه اليمين إلا أن يكونا شاهدين على وصيه مسنده إليهما فيلزمهما اليمين لأنهما مدعيان . -قرآن- ١٦-٦٠-قرآن- ١٣٦-١٤٩-قرآن- ٥٣٩-٥٥٨-قرآن- ٥٩٠-٦٠٢ [صفحة ٤٢٢] و قوله تعالى لا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا لا نَشْتَرِي جواب ما يقتضيه قوله فَيَقْسِمَانِ لَأَنْ أَقْسَمَ ونحوه يتلقى بما يتلقى به الأيمان . ومعنى لا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا لا نَشْتَرِي بتحريف شهادتنا ثمنًا فحذف المضاف وذكر الشهادة لأن الشهادة قول كما قال وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى ثُمَّ قَالَ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَإِنَّمَا يَرْزُقُ مِنَ التَّرَكَّةِ وتقديره لا نَشْتَرِي به ثمنًا لا نَشْتَرِي به ذا ثمن أ لا ترى أن الثمن لا يشتري وإنما الذي يشتري المبيع دون ثمنه وكذلك قوله اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أى ذا ثمن والمعنى أنهم آثروا الشيء القليل وانقاد له من ابتاع و ليس المعنى هنا على الانقياد وإنما هو على التمسك به والإيثار له على الحق . و قوله وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى تَقْدِيرُهُ وَلَوْ كَانَ المشهود له ذا قربى وخص ذا القربى بالذكر لميل الناس إلى قرباتهم و من يناسبونه . و قوله وَلا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ وإنما أضاف الشهادة إلى الله فى قوله شَهَادَةَ اللَّهِ لِأَمْرِهِ بها وبإقامتها والنهى عن كتمانها فى قوله وَ مَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وقوله أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ . -قرآن- ١٦-٤٠-قرآن- ٤١-٥٢-قرآن- ٧٤-٨٤-قرآن- ١٤٠-١٦٤-قرآن- ٢٤٩-٢٨٨-قرآن- ٢٩٨-٣١٥-قرآن- ٤٦٢-٥٠١-قرآن- ٦٥٨-٦٧٧-قرآن- ٧٨٨-٨٤٦-قرآن- ٨٨٨-٩٠٢-قرآن- ٩٥٢-٩٨٩-قرآن- ٩٩٨-١٠٢٤

فصل

و قوله تعالى فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ قد ذكرنا سبب نزول -قرآن- ١٦-٦٩ [صفحة ٤٢٣] هذه الآية روى أنها لما نزلت أمر رسول الله ص أن يستحلفوهما بأن يقولوا- و الله ما قبضنا له غير هذا و لا كتماننا ثم ظهر على إثناء من فضة منقوش مذهب معهما فقالوا هذا من متاعه فقالا اشتريناه منه فارتفعوا إلى رسول الله فتزل قوله فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ فَمَر رسول الله رجلين من أهل الميت أن يحلفا على ما كتما وغيبا فحلف عبد الله بن عمرو والمطلب بن أبي وداعة فاستحقا ثم إن تميما أسلم وبايع رسول الله وبلغ رسول الله أنا أخذت الإثناء. ومعنى عشر ظهر عليه تقول عشرت على خيانتته وأعشرت غيرى على خيانتته أى أطلعت و منه قوله وَكَذَلِكَ أَعَثَرْنَا عَلَيْهِمْ وَأَصْلُهُ الْوُقُوعُ بِالشَّيْءِ. و قوله عَلَى أَنَّهُمَا يَعْنِي أَنَّ الْوَصِيِّينَ الْمَذْكُورِينَ أَوَّلًا فى قوله اثنان فى قول ابن جبير و قال ابن عباس على الشاهدين استحقا إثمًا بمعنى خانا وظهر وعلم منهما ذلك فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا يَعْنِي مِنَ الْوَرِثَةِ فى قول ابن جبير مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْاَوْلِيَانِ. وقيل فى قوله الْاَوْلِيَانِ ثَلَاثَةُ اقْوَالٍ أَحَدُهَا الْاَوْلِيَانِ بِالْمِيتِ عَنْ ابْنِ جَبْرِ الْاَوْلِيَانِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْاَوْلِيَانِ بِالشَّهَادَةِ وَهِيَ شَهَادَةُ الْاِيْمَانِ الْاَوْلِيَانِ الْاَوْلِيَانِ قَالَ الزَّجَاجُ الْاَوْلِيَانِ أَنْ يَحْلِفَا مِنْ غَيْرِهِمَا وَهُمَا النَّصْرَانِيَانِ وَيُقَالُ هُوَ الْاَوْلَى بِفُلَانٍ ثُمَّ حَذَفَ بِفُلَانٍ فَيُقَالُ هُوَ الْاَوْلَى وَهَذَا الْاَوْلِيَانِ كَمَا يُقَالُ هُوَ الْاَكْبَرُ بِمَعْنَى الْكَبِيرِ وَهَذَا الْاَكْبَرَانِ . -قرآن- ٢٣٤-٣٣١-قرآن- ٦٧١-٦٩٨-قرآن- ٧٣١-٧٤٤-قرآن- ٧٨٨-٧٩٣-قرآن- ٨٨٨-٩١٧-قرآن- ٩٥٠-٩٩٣-قرآن- ١٠١١-١٠٢١ [صفحة ٤٢٤]

فصل

وقوله الأوليان في رفعه ثلاثه أقوال أحدها بأنه اسم ما لم يسم فاعله المعنى استحق عليهم إثم الأولين أى استحق منهم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .الثانى بأنه بدل من الضمير فى يَقُومانِ على معنى فليقم الأوليان من الذين استحق عليهم الوصيه و هو اختيار الزجاج .الثالث بدل من قوله فَأَخْرانِ وزعم الكوفيون أنه لايجوز إبداله من آخرين لتأخير العطف فى قوله فَيَقْسِمَانِ لأنه يصير بمنزله مررت برجل قام زيد وقعد وقال الرماني يجوز على العطف بالفاء جمله على جمله وقال الفارسي يجوز أن يكون رفعا بالابتداء وقد أخر وتقديره فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله أو من أهل دينه يقومان مقام الخائنين اللذين من عثر عليهما كقولك تميمى أنا. ويجوز أن يكون خبرا لابتداء محذوف وتقديره آخران يقومان مقامهما هما الأوليان . واختار الأخفش أن يكون الأوليان نصفه لقوله فَأَخْرانِ لأنه لما وصف اختص فوصف لأجل الاختصاص بما وصف به المعارف .فأما الجمع على اتباع اللذين وموضعه الجر وتقديره من الأولين الذين استحق عليهم الإيضاء والإثم . وإنما قيل هم الأولين من حيث كانوا الأولين فى الذكر ألا ترى أنه قد تقدم -قرآن- ٩-١٩-قرآن- ٢٠٣-٢١١-قرآن- ٣١٢-٣٢٠-قرآن- ٣٩١-٤٠١-قرآن- ٧٨٦-٧٩٦-قرآن- ٨٠٧-٨١٥ [صفحہ ٤٢٥] يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِادَةُ بَيْنَكُمْ وكذلك اثنانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ذَكَرَا فى اللفظ قبل قوله أو أَخْرانِ مِنْ غَيْرِكُمْ وحجتهم فى ذلك أن قالوا أرأيت إن كان الأوليان صغيرين أراد بهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين فى الشهاده و لم يكونا لصغرهما أولى بالميت و إن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به . وإنما قال استحقاً إثمًا لأن آخذه يأخذ آثم فسمى إثمًا كما يسمى ما يؤخذ منك مظلمة قال سيويه المظلمة اسم ما يؤخذ منك فكذلك يسمى هذا المأخوذ باسم المصدر. - قرآن- ١-٤٥-قرآن- ٥٣-٧٦-قرآن- ١٠١-١٢٤-قرآن- ٣٣١-٣٤٦

فصل

وقيل فى معناه استحقا عذاب إثم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كقوله تعالى إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ أى بعقاب إثمى وعقاب إثمك . وقيل فى معنى عليهم ثلاثه أقوال أحدها أن يكون على بمعنى من كأنه قال من الذين استحق منهم الإثم كما قال إذا اکتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ومعناه من الناس .الثانى أن يكون المعنى كما يقول استحق على زيد مال الشهاده أى لزمه ووجب عليه الخروج منه لأن الشاهدين كما عثر على حياتهما استحق عليهما بأوليائه من آخر الشهاده والقيام بها ووجب عليهما الخروج مما وجب عليه .الثالث أن يكون على بمنزله فى كأنه استحق فيهم وقام على مقام فى -قرآن- ٩٠-١٣٦-قرآن- ٢٨٢-٣٢١ [صفحہ ٤٢٦] والمعنى من الذين استحق عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا. فإن قيل هو يجوز أن يسند استحق فيه إلى الأوليان .قلنا لايجوز ذلك لأن المستحق إنما تكون الوصيه أوشيئا منها ولايجوز أن يستحق الأوليان وهما الأوليان بالميت فالأوليان بالميت لايجوز أن يستحقا فيسند استحق عليهما. وقوله فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ أى يحلفان بالله . وقوله لَشَهِادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِادَتِهِمَا جواب القسم التى فى قوله فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ و ما اعتدينا فيما قلنا إن شهادتنا أحق من شهادتهما إنا إن اعتدنا لمن الظالمين لنفوسنا وهذه أصعب آية إعرابا. فإن قيل كيف يجوز أن يقف أولياء الميت على كذب الشاهدين وخيانتهم حتى يحل أن يحلفا. قيل يجوز ذلك لوجه أحدها أن يسمعوا إقرارهما بالخيانة من حيث لايعلمان أو يشهد عندهم شهود عدول بأنهم سمعوهما يقران بأنهما كذبا أو خانا وتقوم البيئه عندهما على أنه أوصى بغير ذلك أو أن هذين لم يحضرا الوصيه وإنما حضرا بغير ذلك من الأسباب . -قرآن- ٢٩٩-٣١٨-قرآن- ٣٤٦-٣٨١-قرآن- ٤١٠-٤٢٩

فصل

قال تعالى ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا مَعْنَاهُ ذَلِكَ الْإِحْلَافُ وَالْاِقْتِسَامُ أَوْ ذَلِكَ الْحُكْمُ أَقْرَبُ أَنْ تَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَى حَقِّهَا وَصَدَقَهَا لِأَنَّ الْيَمِينَ تَرَدُّعٌ عَنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ لَا يَرْتَدُّعُ عَنْهَا مَعَ عَدَمِ الْيَمِينِ . وَاخْتَلَفُوا فِي أَنْ الْيَمِينَ هَلْ تَجِبُ عَلَى كُلِّ شَاهِدَيْنِ أَمْ لَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا -قُرْآن- ١٣-٦١ [صفحة ٤٢٧] هِيَ عَلَى الْكَافِرِ خَاصَّةٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ غَيْرُهُ هِيَ عَلَى كُلِّ شَاهِدَيْنِ وَصَيِّينَ إِذَا أَرِيبَ بِهِمَا. وَاخْتَلَفُوا فِي نَسْخِ حُكْمِ الْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ مَعَ هَذِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هِيَ مَنْسُوخَةٌ الْحُكْمُ وَقَالَ الْحَسَنُ هِيَ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُنَا وَأَخْبَارُنَا وَقَالَ الْبَلْخِيُّ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَنْسُوخٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْسَخْ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ شَيْءٌ لِأَنَّهَا آخِرُ مَا نَزَلَتْ . وَوَجْهٌ قَوْلُ مَنْ قَالَ هِيَ مَنْسُوخَةٌ أَنَّ الْيَمِينَ الْيَوْمَ لَا تَجِبُ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ بِالْحَقِّ وَقَدْ كَانَ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالشَّهَادَةِ الْعَدُولُ فِي قَوْلِهِ وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ مَنْسَخَتْ بِذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةُ وَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الذَّمِّ لَا تَقْبَلُ عَلَى الذَّمِّ إِذَا رَفَعْنَا إِلَى حُكَامِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ الذَّمَّ لَيْسَ بِعَدْلٍ وَلَا مِمَّنْ يَرْضَى مِنَ الشَّهَدَاءِ . وَ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ جَعَلَهَا بِمَعْنَى شَهَادَةِ الْإِيمَانِ عَلَى الْوَصِيِّينَ فَإِذَا ظَهَرَ عَلَى خِيَانَةِ مَنِهَا فَمَا وَجَدَ فِي أَيْدِيهِمَا صَارَا مُدْعِيَيْنِ وَصَارَ الْوَرِثَةُ فِي مَعْنَى الْمُنْكَرِينَ فَوَجِبَ عَلَيْهِمَا الْيَمِينَ مِنْ حَيْثُ صَارَا مُدْعِيَيْنِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ يَعْنِي أَهْلَ الذَّمِّ يَخَافُونَ أَنْ يَرُدَّ أَيْمَانٌ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ فَيَحْلِفُوا عَلَى خِيَانَتِهِمْ فَيُفْتَضَّحُوا وَيُغْرَمُوا وَيُنْكَشَفُ لِلنَّاسِ بِذَلِكَ بَطْلَانُ شَهَادَتِهِمْ وَيَسْتَرِدُّ مِنْهُمْ مَا أَخَذُوهُ بِغَيْرِ حَقٍّ حِينَئِذٍ أَدَاوا الشَّهَادَةَ عَلَى وَجْهِهَا وَتَحَرَّزُوا مِنَ الْكُذْبِ . وَقُرِئَ اسْتَحَقَّ بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْحَاءِ وَبُضْمِ التَّاءِ وَكُسْرِ الْحَاءِ وَقُرِئَ الْأَوَّلِينَ بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَكُسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِ النُّونِ عَلَى الْجَمْعِ وَبَسْكَوْنِ الْوَاوِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَكُسْرِ النُّونِ عَلَى التَّنْبِيْهِ - قُرْآن- ٤٧٢-٥٠٣-قُرْآن- ٨٦٦-٩١٣ [صفحة ٤٢٨]

باب الزيادات

إشارة

ذكر الله الشهادة في القرآن في ثلاثة مواضع منها قوله وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِشْهَادِ عَلَى التَّبَاعِ وَقَالَ وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ثُمَّ أَوْعَدَ عَلَى كِتْمَانِهَا فَقَالَ وَ لَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَ مَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ فَعَلُوا بِهَا وَاجِبَةً مَا تَوَعَّدَ عَلَى كِتْمَانِهَا. الثَّانِي قَالَ وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ فَأَمَرَ بِجُلْدِ الْقَاذِفِ ثُمَّ رَفَعَ عَنْهُ الْجُلْدَ بِتَحْقِيقِ قَذْفِهِ بِالشَّهَادَةِ فِي ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ وَ لَا- تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا عَلَى أَنْ غَيْرَ الْفَاسِقِ مَقْبُولُ الشَّهَادَةِ ثُمَّ قَالَ وَ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا يَعْنِي تَقَبَّلْ شَهَادَتَهُمْ. الثَّالِثُ قَالَ تَعَالَى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ إِلَى قَوْلِهِ وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ يَعْنِي قَارِبِينَ الْبُلُوغِ لِأَنَّهُ لَا رَجْعَ بَعْدَ بُلُوغِ الْأَجْلِ . وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْحَقَّ ضَرْبَانِ حَقُّ اللَّهِ وَحَقُّ الْآدَمِيِّ. فَأَمَّا حَقُّ الْآدَمِيِّ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا أَحَدُهَا لَا-تَثْبِتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرْنَاهُ كَالْقَصَاصِ وَالثَّانِي مَا يَثْبِتُ بِشَاهِدَيْنِ وَشَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَهُوَ كُلُّ مَا كَانَ مَالًا أَوْ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ وَالثَّالِثُ مَا يَثْبِتُ بِشَاهِدَيْنِ وَشَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَةَ نِسَاءٍ وَهُوَ الْوَلَادَةُ وَالْإِسْتِهْلَالُ وَالْعِيُوبُ تَحْتَ الثِّيَابِ . وَ أَمَّا حَقُّ اللَّهِ فَجَمِيعُهَا لَا مَدْخَلَ لِلنِّسَاءِ وَ لَا لِلشَّاهِدِ مَعَ الْيَمِينِ فِيهَا وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَضْرَبُ مَا لَا يَثْبِتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ وَهُوَ الزَّنا وَاللُّوَاطُ إِذَا كَانَ بِالْأَحْيَاءِ فَإِنْ كَانَ بِالْأَمْوَاتِ -قُرْآن- ٥٥-١٤٤-قُرْآن- ١٨١-٢٠٨-قُرْآن- ٢٣٥-٢٩٩-قُرْآن- ٣٤٨-٤١٧-قُرْآن- ٤٢٩-٤٥٧-قُرْآن- ٥٣٤-٥٧١-قُرْآن- ٦١٩-٦٦٨-قُرْآن- ٧٠٩-٧٥١-قُرْآن- ٧٦٣-٧٩٤-قُرْآن- ٨٠٩-٨٣٣ [صفحة ٤٢٩] فَيَكْفِي فِي ذَلِكَ شَاهِدَانِ وَتَيَانُ الْبَهَائِمِ وَالثَّانِي مَا لَا يَثْبِتُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ وَهُوَ السَّرْقَةُ وَحَدُّ الْخَمْرِ وَالثَّالِثُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ وَهُوَ الْإِقْرَارُ بِالزَّنا قَالَ قَوْمٌ لَا يَثْبِتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ كَالزَّنا وَ

قال آخرون يثبت بشاهدين كسائر الإقرارات و هو أقوى .

مسألة

وقوله تعالى وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الَّذِينَ يَقْذِفُونَ الْعِفَّاتِ بِالزَّوْنِ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ و لم يقيموا عليه أربعة من الشهود فإنه يجب على كل واحد منهم ثمانون جلدة إذا كان أجنيا منها لازوجا ثم نهى سبحانه عن قبول شهادة القاذفين على التأييد وحكم عليهم بأنهم فساق بقوله وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ثم استثنى منهم إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ. واختلفوا في الاستثناء إلى من يرجع فقال قوم هو من الفساق فإذا تاب قبلت شهادته حد أو لم يحد و هو قول ابن المسيب . -قرآن- ١٦-٤٧-قرآن- ٣١٠-٣٧٦-قرآن- ٣٩٤-٤٣٠

مسألة

وسئل أبو عبد الله ع عن الذي يقذف المحصنات تقبل شهادته إذا تاب قال نعم قيل و ماتوبته قال فيجىء ويكذب نفسه عند الإمام و يقول قدا فترت على فلانة ويتوب مما قال -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٧٨ . و قال ابن عمر لأبى بكره إن تبت قبلت شهادتك فأبى أبوبكره أن يكذب نفسه و به قال الشافعى و هو مذهبنا. [صفحه ٤٣٠] و قال الحسن الاستثناء من الفاسقين دون قوله وَ لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا و به قال أهل العراق قالوا فلا يجوز شهادة القاذف أبدا. و لاختلاف أنه إذا لم يحد بأن تموت المقدوفة و لم يكن هناك مطالب ثم تاب أنه يجوز قبول شهادته و هذا يقتضى الاستثناء من المعتدين على تقدير وأولئك هم الفاسقون مع امتناع قبول شهادتهم إلا للتائبين منهم والحد حق المقدوفة لا يزول بالتوبة. ثم قال إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَ إِن نَزَلَتْ فِي سَبَبٍ لَمْ يَجِبْ قَصْرُهَا عَلَيْهِ وَ عَلَى هَذَا أَكْثَرُ الْمُحْصِلِينَ كَأَيَّةِ الْقَذْفِ وَ آيَةِ اللَّعَانِ وَ آيَةِ الظَّهَارِ وَ غَيْرِهَا. يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلَيْسَ تَنْتَهُمِ جُوزَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَى يَشْهَدُونَ يَعْنَى هَؤُلَاءِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالسُّنْتِهِمْ وَقِيلَ شَهَادَةُ الْأَيْدَى وَالْأَرْجُلِ تَكُونُ بَأَنْ يَبَيِّنَهَا اللَّهُ بَيْنَهُ مَخْصُوصَةٌ يُمْكِنُهَا النُّطْقُ أَوْ يَفْعَلُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْبَيِّنَةِ كَلَامًا يَتَضَمَّنُ الشَّهَادَةَ فَكَأَنَّهَا هِيَ النَّاطِقَةُ أَوْ يَجْعَلُ فِيهَا عِلَامَةً تَقُومُ مَقَامَ النُّطْقِ وَ ذَلِكَ إِذَا جُحِدُوا مَعَاصِيهِمْ . -قرآن- ٤٨-٨٥-قرآن- ٤٠٠-٤٧٧-قرآن- ٥٨٧-٦٢١

مسألة

المفعول الثانى فى قوله فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى محذوف وكذا إذا قرئ بالتخفيف فتذكر بالقراءتين محذوف والمعنى فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة التى تحملتاها لأن ذكرت فعل يتعدى إلى مفعول واحد فإذا نقلته بالهمزة أو خفت العين منه تعدى إلى مفعول آخر. و ما بعد الفاء فى قوله فَتَذَكَّرْ مبتدأ محذوف و لو أظهرته لكان فهما تذكر إحداهما الأخرى فالذكر العائد إلى المبتدأ المحذوف الضمير فى قوله إِحْدَاهُمَا. -قرآن- ٢٧-٥٥-قرآن- ٢٨٧-٢٩٦-قرآن- ٤٠٥-٤١٣ [صفحه ٤٣١]

مسألة

فإن قيل إن الشهادة إنما وقعت للذكر والحفظ للضلال الذي هو النسيان. فجوابه أن سيئويه قد قال أمر بالإشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى وإنما ذكر أن تضل لأنه سبب الإذكار. وقوله فَتَذَكَّرْ معطوف على الفعل المنصوب ووجه كونه مرفوعاً قد ذكرناه . -قرآن- ١٨٣-١٩٢

مسألة

وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ لِكُتَابِ الشُّهُودِ وَنَهَى لَهُمْ عَنْ كِتْمَانِ الشَّهَادَةِ إِذَا دُعُوا إِلَى إِقَامَتِهَا وَمَنْ يَكْتُمُهَا أَى مِنْ يَكْتُمُ الشَّهَادَةَ مَعَ عِلْمِهِ بِالْمَشْهُودِ بِهِ وَعَدَمِ ارْتِيَابِهِ فِيهِ وَتَمَكُّنِهِ مِنْ أَدَائِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ بَعْدَ مَا دُعِيَ إِلَى إِقَامَتِهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ أَضَافَ الْإِثْمَ إِلَى الْقَلْبِ وَ إِنْ كَانَ الْإِثْمَ هُوَ الْحَمْلَةُ لِأَنَّ اكْتِسَابَ الْإِثْمِ إِلَى الْقَلْبِ أَبْلَغُ فِي الذَّمِّ كَمَا أَنَّ إِضَافَةَ الْإِيمَانِ إِلَى الْقَلْبِ أَبْلَغُ فِي الْمَدْحِ قَالَ تَعَالَى أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ -قرآن- ١-٢٦-قرآن- ٨٨-١٠٢-قرآن- ٣٩٢-٤٣٢ وقال النبي ص لا ينقضى كلام شاهد زور بين يدي الحاكم حتى يتبوا مقعده من النار -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٨٨

مسألة

وقوله وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ أَى إِنْ تَظْهَرُوا الشَّهَادَةَ أَوْ تَكْتُمُوهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَجَازِيكُمْ بِهِ . وقيل إنها عامّة في الأحكام التي ذكرها الله تعالى من أول البقرة وفيها خمسمائة -قرآن- ٩-٧٦ [صفحہ ٤٣٢] حكم ونيف على ما ذكره على بن ابراهيم بن هاشم خوف الله عباده من العمل بخلافها بهذه الآية و بين أنه لما أمر بتلك الوثائق ويعتد بها إنما هو لأمر يرجع إلى المكلفين للأمر يرجع إليه تعالى فإن له ما في السماوات وما في الأرض . و من قال إنها منسوخة بقوله لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَنْ تُكَلِّفَ مَا لَيْسَ فِي الْوَسْعِ غَيْرَ جَائِزٍ -قرآن- ٢٧١-٣٠٩

فقه القرآن جلد ٢

الجزء الثاني

اشاره

تأليف الفقيه المحدث المفسر الأديب قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندى المتوفى سنة ٥٧٣هـ

كتاب القضايا

اشاره

قال الله تعالى يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ. أخبر الله بأنه نادى داود أن افصل بين المختلفين من الناس والمتنازعين بِالْحَقِّ بوضع الأشياء مواضعها على ما أمرك الله به . والخليفة هو المدبر للأمور من قبل غيره بدلا من تدبيره . وقيل معناه جعلناك خليفة لمن كان قبلك من رسلنا ثم أمره فالآية تدل على أن القضاء جائز بين المسلمين وربما كان واجبا فإن

لم يكن واجبا فربما كان مستحبا وتدل عليه آيات كثيرة -قرآن- ١٩-٩٦-قرآن- ١٧٢-١٧٩

باب الحث على الحكم بالعدل والمدح عليه وذكر عقوبة من يكون بخلافه

إشاره

قال الله سبحانه و أن احكم بينهم بما أنزل الله و قال تعالى فإن جاؤك -قرآن- ١٩-٦٠-قرآن- ٧٥-٨٦ قال الله سبحانه و أن احكم بينهم بما أنزل الله و قال تعالى فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم و قال تعالى و داود و سليمان إذ يحكمان في الحرب و قال تعالى فلا و ربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم. و قد ذم الله من دعى إلى الحكم فأعرض عنه فقال و إذا دُعوا إلى الله و رسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون. و مدح قوما دعوا إليه فأجابوا فقال إنما كان قول المؤمنين إذا دُعوا إلى الله و رسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا و أطعنا و قال تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها و إذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل و قال تعالى و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون و فى موضع آخر و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون و فى موضع آخر و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون. و قال الحسن هي عامة فى بنى إسرائيل وغيرهم من المسلمين . -قرآن- ١-٣٥-قرآن- ٥٠-٩٧-قرآن- ١١٢-١٧٩-قرآن- ٢٣٢-٣٢١-قرآن- ٣٥٨-٤٧٧-قرآن- ٤٩٢-٦٠٥-قرآن- ٦٢٠-٦٨٤-قرآن- ٧٠٠-٧٦٥-قرآن- ٧٨١-٨٤٥ و روى البراء بن عازب عن النبى ص أن هذه الآيات الثلاث فى الكفار خاصة -رواية- ١-٢-رواية- ٣٩-٧٩ . و قال الشعبى نزل الكافرون فى هذه الأمة و الظالمون فى اليهود و الفاسقون فى النصارى . [صفحہ ٧] و الأولى أن يقال هي عامة فى من حكم بغير ما أنزل الله فإن كان مستحلا لذلك معتقدا أنه هو الحق فإنه يكون كافرا بلا خلاف فأما من لم يكن كذلك و هو يحكم بغير ما أنزل الله فإنه يدخل تحت الآيتين الآخرين .

فصل

و قال أبو جعفر الحكم حكمان حكم الله و حكم الجاهليہ و قال الله عز و جل و من أحسن من الله حكما لقوم يوقنون و أشهد على زيد بن ثابت لقد حكم فى الفرائض بحكم الجاهليہ ثم قال قال النبى ص من حكم فى الدرهمين بحكم جور ثم أجبر عليه كان من أهل هذه الآية و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون كيف يجبر عليه قال يكون له سوط و سجن فيحكم عليه فإن دخل بحكومته و إضربه بسوطه و حبسه فى سجنه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٤٦٢ و قال أبو عبد الله ع إياكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل الجور ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه بينكم فإنى جعلته قاضيا فتحاكموا إليه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-١٧٠ [صفحہ ٨]

فصل

و عن أبى بصير قلت لأبى عبد الله ع قول الله فى كتابه و لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل و تدلوا بها إلى الحكم قال يا أبابصير إن الله عز و جل قد علم أن فى هذه الأمة حكاما يجورون أما إنه لم يعن حكام العدل ولكنه عنى حكام الجور يا أبا محمد إنه لو

الحسن لم يكن له تسع وتسعون نعجة وإنما هو على وجه المثل وقال أبو مسلم أراد النعاج بأعيانها وهو الظاهر غير أنه خلاف أقوال المفسرين . -قرآن- ٥١-١٤٠ [صفحة ١١] وقال هما خصمان من ولد آدم و لم يكونا ملكين وإنما فزع منهما لأنهما دخلا عليه في غير الوقت المعتاد وهو الظاهر. ومعنى أَكْفَلْنِيهَا قال ابن عباس أنزل لى عنها وقال أبو عبيدة ضمها إلى وقال آخرون أى اجعلنى كفيلا- بها أى ضامنا لأمرها ومنه قوله وَ كَفَّلَهَا زَكَرِيَّا. ثم قال وَ عَزَّنِي فِي الْخِطَابِ أى غلبنى فى المخاطبة وقهرنى وقال أبو عبيدة صار أعز منى. فقال له داود لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنْ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ومعناه إن كان الأمر على ماتدعيه لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه فأضاف السؤال إلى المفعول به . وقال أصحابنا موضع الخطيئة أنه قال للخصم لَقَدْ ظَلَمَكَ من غير أن يسأل خصمه عن دعواه وفى أدب القضاء أن لا يحكم بشيء ولا يقول حتى يسأل خصمه من دعوى خصمه فما أجاب به حكم بذلك وهذا ترك النذب . والشرط الذى ذكرناه لا بد منه لأنه لا يجوز أن يخبر النبى ع أن الخصم ظلم صاحبه قبل العلم بذلك على وجه القطع وإنما يجوز مع تقدير وبالشرط الذى ذكرناه فروى أن الملكين غابا من بين يديه فظن داود أن الله تعالى اختبره بهذه الحكومة ومعنى الظن هنا العلم كأنه قال وعلم داود وقيل إنما ظن ظنا قويا وهو الظاهر. وَفَتَنَاهُ أى بحق أضافه الله إلى نفسه أى اختبرناه وقرئ فتناه بالتخفيف أى الملكين فتناه بهما. وقيل إنه كان خطب امرأه كان أوريا بن حنان خطبها و لم يعلم ذلك فكان دخل فى سومه فاختاروه عليه فعاتبه الله على ذلك . -قرآن- ١٢٤-١٣٤ -قرآن- ٢٥٣-٢٧٣ -قرآن- ٢٨٤-٣٠٧ -قرآن- ٣٨٢-٤٩١ -قرآن- ٤٤٠-٤٥٣ -قرآن- ١١٣٢-١١٤٠ [صفحة ١٢] وأولى الوجوه أنه ترك النذب فيما يتعلق بأدب القضاء. وقرأ ابن مسعود و لى نعجة أنثى واحدة ووصفها بأنثى إشعارا بأنها ضعيفة مهينة. يسأل فيقال فى قوله لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ كيف يكون السائل ظالما. الجواب أنه لم يسأله سؤال خضوع إنما غالبه فمعنى السؤال هاهنا حمل على سؤال مطالبة و لوسأله التفضل ماعازه عليها و قدينا أن الحكمة فى قوله وَ آتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ اسم تقع على العلم والعقل وصواب الرأى وصحة العزم والحزم . وَفَصَّلَ الْخِطَابِ قَطْعَ الْأُمُورِ بين المتخاصمين والخطاب نزاع فى الخطوب و هو يفصل ذلك لحكمته . وقيل إنما كان كناية عن قوله البيئة على المدعى واليمين على من أنكر لأن بذلك يقع الفصل بين الخصوم . -قرآن- ١٥٧-٢٠٣ -قرآن- ٣٧٨-٣٩٨ -قرآن- ٤٦٤-٤٧٧

فصل

وقوله تعالى وَ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَ كُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ فَقَالَ الْجِبَائِي إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى سُلَيْمَانَ بِمَا نَسَخَ بِهِ حُكْمَ دَاوُدَ الَّذِى كَانَ يَحْكُمُ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ و لم يكن ذلك عن اجتهاد. وهذا هو الصحيح عندنا ويقوى ذلك قوله فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ يعنى علمنا الحكومة فى ذلك التى هى مصلحة الوقت سليمان . -قرآن- ١٦-١٤٨ -قرآن- ٣٠٩-٣٢٩ [صفحة ١٣] وقوله إِذْ يَحْكُمَانِ أى طلبا الحكم فى ذلك و لم يبتدئا بعد. وقصته -قرآن- ٩-٢١ أن زراعا أوكرما وقعت فيه الغنم ليلا فأكلته فحكم داود بالغنم لصاحب الكرم لأن الشرع كان ورد بذلك إليه من قبل و لم يثبت الحكم فقال سليمان لأبيه إن الله أوحى إلى الآن بغير هذا يأنبى الله قال و ماذا قال يدفع الكرم إلى صاحب الغنم فيقوم عليه حتى يعود كما كان ويدفع الغنم إلى صاحب الكرم فيصيب منها حتى إذا عاد الكرم كما كان دفع كل واحد إلى صاحبه حقه ذكره ابن مسعود وهو المروى عنهما ع -رواية- ١-٢ -رواية- ٣-٤٢٢. فعلى هذا ينبغي أن يكون الحاكم حكيما عالما بالناسخ والمنسوخ عارفا بالكتاب والسنة عاقلا بصيرا بوجوه الإعراب يثق من نفسه يتولى القضاء والفصل بين الناس

قد ذكرنا من قبل كثيرا مما يتعلق بهذا الباب وها هنا نذكر ما يكون تفصيلا لتلك الجملة أو جملة لذلك التفصيل اعلم أن الله تعالى خاطب نبيه ص فقال وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ التَّقْدِيرَ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ أَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ وَإِنَّمَا كَرَّرَ الْأَمْرَ بِالْحُكْمِ بَيْنَهُمْ لِأَمْرَيْنِ - قرآن - ١٥١-٢٨٩ [صفحة ١٤] أحدهما أنهما حكمان أمر بهما جميعا لأن اليهود احتكموا إليه في زنا المحصن ثم احتكموا إليه في قتل كان منهم ذكره أبو علي و هو المروى عن أبي جعفر ع. الثاني أن الأمر الأول مطلق والثاني دل على أنه منزل . قال ابن عباس و الحسن تدل الآية على أن أهل الكتاب إذا ترفعوا إلى الأحكام المسلمين يجب أن يحكموا بينهم بحكم القرآن و شريعة الإسلام لأنه أمر من الله بالحكم بينهم والأمر يقتضى الإيجاب -رواية ١-٢-رواية ٢٧-٢٠١ . و قال أبو علي نسخ ذلك التخيير بالحكم بين أهل الكتاب أو الإعراض عنهم والترك قال تعالى فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ. والكتاب في قوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ المراد به القرآن مُصَدِّقًا نَصَبَ عَلَى الْحَالِ مُصَدِّقًا مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ يَعْنِي التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَ مَا فِيهِمَا مِنَ التَّوْحِيدِ لِلَّهِ وَ عَدْلِهِ وَ الدَّلَالَةِ عَلَى نُبُوَّتِكَ وَ الْحُكْمِ بِالرَّجْمِ وَ الْقَوْدِ وَ غَيْرِهِمَا وَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا حَكَى اللَّهُ أَنَّهُ كَتَبَهُ عَلَيْهِمْ فِي التَّوْرَةِ حُكْمٌ يُلْزَمُنَا الْعَمَلَ بِهِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقُرْآنَ مُصَدِّقًا لِذَلِكَ وَ شَاهِدًا. وَ قَالَ مُجَاهِدٌ مُهَيِّمًا صَفَةً لِلنَّبِيِّ عِ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى لِأَجْلِ حَرْفِ الْعُطْفِ وَ لَوْ قَالَ بَلَا وَ أَوْ لَجَازَ. وَلَا- تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ مُعَادِلًا- عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ وَ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عِ اتَّبَعَ أَهْوَاءَهُمْ لِأَنَّهُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَ كَانَ وَقَعَ مِنْهُ . - قرآن - ٩٦-١٤٢-قرآن - ١٦٣-١٩٠-قرآن - ٢٠٨-٢١٦-قرآن - ٥٠٥-٥١٤- قرآن - ٥٨٥-٦٠٥-قرآن - ٦٩٥-٧٢٩ [صفحة ١٥] لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَا جَاءَ قَالَ مُجَاهِدٌ شَرِيعَةُ الْقُرْآنَ لِجَمِيعِ النَّاسِ لَوْ آمَنُوا بِهِ وَ قَالَ آخَرُونَ إِنَّهُ شَرِيعَةُ التَّوْرَةِ وَ شَرِيعَةُ الْإِنْجِيلِ وَ شَرِيعَةُ الْقُرْآنِ وَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ مِنْكُمْ أَمَةٌ نَبِيْنَا وَ أُمَمُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ عَلَى تَغْلِيْبِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْغَائِبِ فَبَيْنَ تَعَالَى أَنَّ لِكُلِّ أَمَةٍ شَرِيعَةٌ غَيْرُ شَرِيعَةِ الْآخَرِينَ لِأَنَّهُ تَابِعَهُ لِلْمَصَالِحِ فَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى شَرِيعَةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَصَالِحِ قَالَ تَعَالَى وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً. - قرآن - ١-٤١-قرآن - ١٧١-١٧٦-قرآن - ٣٧٨- ٤٢٣

ثم قال تعالى أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ قَالَ مُجَاهِدٌ إِنَّهَا كُنَايَةٌ عَنِ الْيَهُودِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا وَجِبَ الْحُكْمُ عَلَى ضَعْفَائِهِمْ أَلْزَمُوهُمْ إِيَّاهُ وَ إِذَا وَجِبَ عَلَى أَقْوِيائِهِمْ لَمْ يَأْخُذُوهُمْ بِهِ. وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا أَى فَصْلًا بَيْنَ الْحَقِّ وَ الْبَاطِلِ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ لِأَنَّهُ لَا-يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحَابِيَ فِي الْحُكْمِ بَأْنَ يَعْمَلَ عَلَى مَا يَهْوَاهُ بَدَلًا مِمَّا يُوْجِبُهُ الْعَدْلُ وَ قَدْ يَكُونُ حُكْمٌ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمٍ بَأْنَ يَكُونُ أَوْلَى مِنْهُ وَ أَفْضَلُ وَ كَذَا لَوْ حُكِمَ بِحَقِّ يُوَافِقُ هَوَاهُ كَانَ مَا يَخَالِفُ هَوَاهُ أَحْسَنُ مِمَّا يُوَافِقُهُ . وَ قَالَ تَعَالَى فِي وَصْفِ الْيَهُودِ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَاوُنَ لِلْسَّيِّئَاتِ فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ أَى هَؤُلَاءِ يَقْبَلُونَ الْكَذِبَ وَ يَكْثُرُ أَكْلُهُمُ السَّحْتِ وَ هُوَ الْحَرَامُ. فَخَيْرُ اللَّهِ نَبِيَهُ عِ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الْيَهُودِ فِي زِنَا الْمُحْصَنِ وَ فِي قَتْلِ قَتْلٍ مِنَ الْيَهُودِ. - قرآن - ١٧-٤٨-قرآن - ١٧٧-٢٠٩-قرآن - ٤٩٥-٥٨٢ [صفحة ١٦] وَ فِي اخْتِيَارِ الْحُكَّامِ وَ الْأَنْمَةِ الْحُكْمِ بَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِذَا احْتَكَمُوا إِلَيْهِمْ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ حُكْمٌ ثَابِتٌ وَ التَّخْيِيرُ حَاصِلٌ

ذهب إليه جماعة و هو المروى عندهم عن علي ع والظاهر في رواياتنا و قال الحسن إنه منسوخ بقوله وَ أَنْ احْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَنَسَخَ الْأَخْتِيَارَ وَأَوْجَبَ الْحُكْمَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ. وَ كَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَ عِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ أَى الْحُكْمَ بِالرَّجْمِ وَالْقَوْدِ. ثم قال تعالى إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَ لَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيْمًا نَهَى اللَّهُ نبيه ع أَنْ يَكُونَ خَصِيْمًا لِمَنْ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ مُعَاهِدًا فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَى لَا تَخَاصِمَ عَنْهُ . والخطاب و إن توجه إلى النبي ص فالمراد به أمته -قرآن- ٢١٢-٢٥٣-قرآن-٢٩٧-٣٦٠-قرآن-٤٠٣-٥١٩

باب نواذر من الأحكام

إشارة

قال محمد بن حكيم سألت أبا الحسن ع عن شيء فقال لي كل مجهول فيه القرعة فقلت له إن القرعة تخطئ وتصيب فقال كل ما حكم الله به فليس بمخطئ قال تعالى فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٢٠٠ [صفحة ١٧] و عن عبد الله بن الحجاج قال دخل الحكم بن عيينة وسلمه بن كهيل على أبي جعفر فسلأه عن شاهد ويمين قال قضى به رسول الله ص وقضى به علي ع عندكم بالكوفة فقالا هذا خلاف القرآن قال وأين وجدتموه خلاف القرآن فقالا إن الله تعالى يقول وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ فقال لهما أبو جعفر فقلوه وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ هو أن لا تقبلوا شهادة واحد ويمينا قال لا -رواية- ١-٢-رواية- ٣٥-٣٩١ و قال الرضا ع إن أبا حنيفة قال لجعفر بن محمد ع كيف تقضون باليمين مع الشاهد الواحد و هو يضحك فقال جعفر أنتم تقضون بشهادة واحد شهادة مائة قال لا نفعل قال بلى يشهد مائة لا يعرف فترسلون واحدا يسأل عنهم ثم تجيزون شهادتهم بقوله ثم قال أبو حنيفة القتل أشد من الزنا فكيف يجوز في القتل شاهدان والزنا لا يجوز فيه إلا أربعة شهود فقال الصادق لأن القتل فعل واحد والزنا فعلان فمن ثم لا يجوز إلا أربعة شهود على الرجل شاهدان و على المرأة شاهدان -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٤٦٣ وسئل ع عن البيعة إذا أقيمت على الحق أيحل للقاضي أن يقضى بقول البيعة من غير مسألة إذا لم يعرفهم قال خمسة أشياء يجب على الناس الأخذ بها بظاهر الحكم الولايات والتناكح والموارث والذبايح والشهادات فإذا كان ظاهره ظاهرا مأمونا جازت شهادته و لا يسأل عن باطنه فقد اختصم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-ادامه دارد [صفحة ١٨] رجلا إلى داود ع في بقرة فجاء هذابينه على أنها له وجاء هذابينه على أنها له قال فدخل داود المحراب فقال يارب إنه قد أعيانى أن أحكم بين هذين فكن أنت أأذى تحكم فأوحى الله إليه أخرج فخذ البقرة من أذى في يده فادفعها إلى الآخر واضرب عنقه قال فضجت بنو إسرائيل من ذلك وقالوا جاء هذابينه وجاء هذابينه و كان أحقهما بإعطائه أذى في يديه فأخذها منه وضرب عنقه فأعطاه هذا فقال داود يارب إن بنى إسرائيل ضجوا مما حكمت فأوحى الله إليه أن أذى كانت البقرة في يده لقي أبا الآخر فقتله وأخذ البقرة منه فإذا جاءك مثل هذا فاحكم بينهم بما ترى و لا تسألنى أن أحكم حتى يوم الحساب -رواية- از قبل- ٦١٢

فصل

و عن داود بن الحصين قال لي أبو عبد الله ع ما يقول في النكاح فقهاؤكم قلت يقولون لا يجوز إلا بشهادة رجلين عدلين فقال كذبوا لعنهم الله هونوا واستخفوا بعزائم الله وفرائضه وشددوا وعظموا ماهون الله إن الله أمر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين

فأجازوا الطلاق بلا شاهد والشهادة فى النكاح لم يجئ عن الله فى عزيمة فقد ندب فى عقده النكاح ويستحل الفرج وإن لم يشهدوا وإنما سن رسول الله فى ذلك الشاهدين تأديبا ونظرا لثلا ينكر الولد والميراث -رواية ١-٢-رواية ٢٤-٤٦٣. ولا يَأْبُ الشَّهَدَاءُ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ بعد الشهادة -قرآن ٢-٢٣-قرآن ٣٦-٧٣ [صفحه ١٩]

باب الزيادات

إشارة

ذكر ابن عباس أن أهل الكتاب اختصموا إلى رسول الله ص فيما اختلفوا بينهم من دين إبراهيم فكل فرقة زعمت أنهم أولى بدينه فقال ع كلا الفريقين برىء من دين إبراهيم فغضبوا وقالوا مانرضى لقضائك فأنزل الله أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ أى أبعد هذه الآيات والحجج تطلبون دينا غير دين الله وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا فَالطَّوْعُ لأهل السماوات خاصة و أما أهل الأرض فمنهم من أسلم طوعا ومنهم من استسلم كرها أى فرقا من السيف -رواية ١-٢-رواية ١٦-٤٧٦

مسألة

وقال ابن عباس إن الله خير نبيه ع بقوله تعالى فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وهذا التخيير ثابت فى الشرع للأئمة والحكام -رواية ١-٢-رواية ٢٠-١٤٨. وقول من قال إنه منسوخ بقوله تعالى وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ لَاصِحًا لَأَمِّنَ الْمَعْنَى وَإِنْ تُعْرِضْ عَنِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ فَلَنْ يُضِرُّوكَ شَيْئًا فِدَعِ النَّظَرَ بَيْنَهُمْ إِنْ شِئْتَ وَإِنْ حَكَمْتَ أى وإن اخترت أن تحكم بينهم فاحكم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ بما فى القرآن وشريعة الإسلام . ثم قرع اليهود بقوله وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ ويرضون بك حكما وهم -قرآن ٤٢-٦٣-قرآن ٨٤-٩٦-قرآن ١١٤-١٣٥-قرآن ١٦١-١٧٤-قرآن ٢٠٧-٢٣٢-قرآن ٢٨٦-٣٠٧ [صفحه ٢٠] تركوا الحكم بالتوراة جرأة على الله وإنما طلبوا بذلك الرخصة وماهم بمؤمنين بحكمك أنه من عند الله .

مسألة

وقوله تعالى إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ لَإِيْدِلَ عَلَى أَنْ نَبِيْنَاصَ كَانَ مَتَعْبِدَا بِشَرعِ مُوسَى ع لَأَنَّ الله هو الذى أوجب ذلك بوحي أنزله عليه لا بالرجوع إلى التوراة فصار ذلك شرعا له وإن وافق ما فى التوراة. ونبه بذلك اليهود على صحة نبوته من حيث أخبر عما فى التوراة من غوامض العلم ما التبس على كثير منهم وقد عرفوا أنه لم يقرأ كتابهم . وقوله تعالى لِلْعَذِيْنَ هَادُوا أى تابوا من الكفر وقيل لليهود واللام فيه يتعلق بيحكم أى يقضى بإقامة التوراة النبوية الذين كانوا من وقت موسى إلى وقت عيسى ع لهم وفيما بينهم -قرآن ١٦-٨٧-قرآن ٤٠٤-٤١٩ [صفحه ٢١]

كتاب المكاسب

إشارة

قال الله تعالى وَ الْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ وَ جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَ مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ. فقد جعل الله لخلقه من المعيشة ما يتمكنون به من التقدير وأمرهم بالتصرف في ذلك من وجوه الحلال دون الحرام فليس لأحد أن يتكسب بما حظره الله ولا يطلب رزقه من حيث حرمه . والمعاش جمع معيشة وهي طلب أسباب الرزق مدة الحياة فقد يطلبها الإنسان لنفسه بالتصرف والتكسب وقد يطلب له فإن أتاه أسباب الرزق من غير طلب فذلك العيش الهنيء - قرآن- ١٩-١٧١

باب في تفصيل ما أجملناه

إشاره

قوله تعالى وَ مَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ من في موضع نصب عطفا على قوله -قرآن- ١٤-٤٣ [صفحه ٢٢] مَعَايِشَ والمراد به العبيد والإماء والدواب والأنعام والعرب لاتجعل من إلا في الناس خاصة وغيرهم من العلماء فلما كان مع الدواب المماليك حسن حينئذ. ويجوز أن يكون من في موضع خفض نسقا على الكاف والميم في لكم وإن كان الظاهر المخفوض قلما يعطف على المضمم المخفوض . ويجوز أن يكون في موضع رفع لأن الكلام قد تم قبله و يكون التقدير ولكم فيها من لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ أَى ليس شيء إلا و هو قادر من جنسه على ما لانهاية له ولست أنزل من ذلك الشيء إلا ما هو مصلحته لهم في الدين وينفعهم دون ما يكون مفسده لهم ويضرهم . وصدر الآية إشارة إلى -قرآن- ١-٨-قرآن- ٣٦١-٤٢٩ قوله ع اطلبوا الرزق في خبايا الأرض فإنه تعالى بسطها وجعل لها طولا وعرضا وطرح فيها جبالا ثابتة وأعلاما يهتدى بها وأخرج منها النبات فيها من كل شيء بقدر معلوم و من الأشياء التي توزن من الذهب والفضة والنحاس والحديد وغيرها -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٢٣٥

فصل

وقال الصادق ع في قوله تعالى رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً أَى سعة في الرزق والمعاش وحسن الخلق في الدنيا وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً رضوان الله والجنة في الآخرة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٧٤ [صفحه ٢٣] وقال تعالى وَ لَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَ جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ أخبر تعالى على وجه الامتنان على خلقه بأصناف نعمه أنه مكن عباده في الأرض من التصرف فيها من سكنائها وزراعتها وجعل لهم فيها ما يعيشون به مما أنبت لهم من الحبوب والثمرات وغيرها والمعيشة وصلته من جهة مكسب المطعم والمشرب والملبس إلى ما فيه الحياة. والتمكين إعطاء ما يصح معه الفعل مع ارتفاع المنع لأن الفعل كما يحتاج إلى القدرة فقد يحتاج إلى آله و إلى دلالة و إلى سبب كما يحتاج إلى رفع المنع والتمكين عبارة عن جميع ذلك . وقال تعالى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ المراد به الإباحة لأنه تعالى لا يريد المباحات من الأكل والشرب وغيرهما. وَ لَا تَطْغَوْا فِيهِ أَى لاتتعدوا فيه فتأكلوه على وجه حرمه الله فمتى طغيت فيه وأكلتموه على وجه الحرام نزل عليكم غضبي. -قرآن- ١٥-٧٧-قرآن- ٥٣٨-٥٧٠-قرآن- ٦٤٥-

و قال بعض المفسرين إن قوله تعالى يا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا إشارة إلى ما ذكره النبي ع تفصيلا لتلك الجملة و هو قوله إذ امر الإنسان بالثمرة جاز له أن يأكل منها بقدر كفايته و لا يحمل منها شيئا على حال ولذلك قال تعالى بعده وَ لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ. -قرآن- ٣٩-٩٧-قرآن- ٢٦٧-٣٠١ [صفحہ ٢٤] و كان لموسى بن جعفر ع ضيعة فيها كروم وفواكه فأتاه آت وقت الإدراك ليشتريها فقال ع إنى أبيعها مشروطة أن تجعل من أربع جوانب الحائط مدخلا ليأكل كل من يمر عليها مقدار ما يشتهي فإني لا يمكنني أن أبيع القدر الذى يأكله من يمر عليها فاشتراها على ما يريد بهذا الشرط وأحفظه لئلا يحمل شيئا ويخرج -روایت- ١-٢-روایت- ٣-٣٠٩. و قد بين الله الحلال فقال وَ نَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَ حَبَّ الْحَصِيدِ وَ النَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ رِزْقًا لِلْعِبَادِ يعنى بحب الحصيد حب البر والشعير و كل ما يحصد لأن من شأنه أن يحصد أى خلقنا ما ذكرناه من حب النبت الحصيد والطلع النضيد رزقا لهم وغذاء و كل رزق فهو من الله إما بفعلنا أو فعل سبيه . و لما كانت المكاسب و ما يجرى مجراها تنقسم إلى المباحات والمكروهات والمحظورات لم يكن بد من تميزها -قرآن- ٣١-١٦٧

باب المكاسب المحظورة والمكروهة

إشارة

اعلم أن تقلد الأمر من قبل السلطان الجائر إذا تمكن معه من إيصال الحق إلى مستحقه جائز. يدل عليه بعد الإجماع المتردد والسنة الصحيحة قول الله تعالى حكاية عن يوسف ع قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْم -قرآن- ١٧٢-٢٣٠ [صفحہ ٢٥] طلب ذلك إليه ليحفظه عمن لا يستحقه ويوصله إلى الوجوه التى يجب صرف الأموال إليها ولذلك رغب إلى الملك فيه لأن الأنبياء لا يجوز أن يرغبوا فى جمع أموال الدنيا إلا لما قلناه فقله حَفِيظٌ أى حافظ للمال عمن لا يستحقه عليهم بالوجوه التى يجب صرفه إليها. ومتى علم الإنسان أو غلب على ظنه أنه لا-يمكن من جميع ذلك فلا يجوز له التعرض له على حال . -قرآن- ١٩٠-١٩٦ و عن أبى بصير سألت أبا عبد الله ع عن كسب المغنيات قال التى تدعى إلى العرائس ليس به بأس والتى يدخل عليها الرجال حرام و هو قول الله تعالى وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ -روایت- ١-٢-روایت- ١٨-٢٢٩ و عن ابن سنان قال سألت أبا الحسن ع عن الإجارة قال صالح لا بأس به إذا نصح قدر طاقته فقد آجر موسى ع نفسه واشترط فقال إن شئت ثمانيا و إن شئت عشرة فأنزل الله فيه عَلَى أَنْ تَأْجُرْنِي ثَمَانِي حَجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ -روایت- ١-٢-روایت- ٢٤-٢٥١ و عن عمار الساباطى قال سألت أبا عبد الله ع الرجل يتجر فإن هو آجر نفسه أعطى ما يصيب فى تجارة فقال لا يؤاجر نفسه ولكن سيرزق الله تعالى ويتجر فإنه إذا آجر نفسه فقد حظر على نفسه الرزق -روایت- ١-٢-روایت- ٢٨-١٩٨ . و لا تنافى بينهما لأن الخبر الأول محمول على ضرب من الكراهية والوجه فى كراهة ذلك أنه لا يأمن أن لا ينصح فى عمله فيكون مأثوما و قدنبه على ذلك فى الخبر الأول بقوله لا بأس إذا نصح قدر طاقته . [صفحہ ٢٦]

و عن عمار بن مروان سألت أبا جعفر عن الغلول فقال كل شئ غل من الإمام فهو سحت وأكل مال اليتيم وشبهه سحت والسحت أنواع كثيرة منها أجور الفواجر و ثمن الخمر والنبذ المسكر والربا بعد البينة و أما الرشا في الحكم فإن ذلك الكفر بالله العظيم وبرسوله -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٢٤ وروى عن النبي ص في قوله تعالى أَكَاؤُنَ لِلَّهِ سَحْتٌ قال السحت الرشوة في الحكم -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٨٨ و عن أمير المؤمنين ع أنه قال السحت الرشوة في الحكم ومهر البغي وعسيب الفحل وكسب الحجام و ثمن الكلب و ثمن الخمر و ثمن الميتة وحلوان الكاهن وروى عن أبي هريرة -رواية- ١-٢-رواية- ٣٧-١٧٥ مثله وقال مسروق سألت أبا عبد الله ع عن الجور في الحكم قال -رواية- ١-٢-رواية- ١٦-١٦-ادامه دارد [صفحه ٢٧] ذلك الكفر و عن السحت فقال الرجل يقضى لغيره الحاجة فيهدى له الهدية قال الله تعالى وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ هذا إذا كان مستحلا لذلك -رواية- از قبل ١٨٢ . و قال الخليل السحت القبيح الذي فيه العار نحو ثمن الكلب والخمر وأصل السحت الاستيصال . و عن الصادق ع في قوله أَكَاؤُنَ لِلَّهِ سَحْتٌ أنه قال ثمن العذرة من السحت -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٨٠ و قال أربعة لا تجوز في أربعة الخيانة والغلول والسرقة والربا لا تجوز في حج ولا عمرة ولا جهاد ولا صدقة -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-١٠٥ و قال لا تصلح السرقة والخيانة إذا عرفت -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-٤٤ . والآية تدل على جميع ذلك بعمومها.

فصل

أما قوله تعالى وَلَا تُكْرِهُوا قِتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّيْنَ فهو نهى عن إكراه الأمة على الزنا إنها نزلت على سبب وقوع النهى عن المعين على تلك الصفة. -قرآن- ١٨-٨١ [صفحه ٢٨] قال جابر بن عبد الله نزلت في عبد الله بن أبي بن سلول حين أكره أمته مسيكة على هذا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-٩٦ . و هذا نهى عام لكل مكلف أن يكره أمته على الزنا طلبا لكسبها بالزنا. و قوله إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّيْنَ صورته الشرط وليس بشرط وإنما ذكر لعظم الإفحاش في الإكراه على ذلك . ومهور البغايا محرمة كرهن أو لم يكرهن . و قوله تعالى وَ مَنْ يُكْرِهْهُنَّ عَلَى الْفَاحِشَةِ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ أَى لَهُنَّ عَفْوٌ رَحِيمٌ إن وقع منها مكرهه في ذلك الوزر على المكره . -قرآن- ٨٣-١٠٣-قرآن- ٢٣٥-٢٥١-قرآن- ٢٦٩-٣٠٣-قرآن- ٣١٢-٣٢٦ و قال أبو جعفر لما أنزل الله على رسوله ص إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُمْ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمَيْسِرُ فَقَالَ كُلُّ مَا يَقَامِرُ بِهِ حَتَّى الْكُعَابِ وَالْجُوزُ قِيلَ فَمَا الْأَنْصَابُ قَالَ مَا ذَبَحُوهُ لِأَهْلَتِهِمْ قِيلَ فَمَا الْأَزْلَامُ قَالَ قَدَّاحُهُمُ الَّتِي كَانُوا يَسْتَقْسِمُونَ بِهَا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٣١٣ ونهى ع أن يؤكل ماتحمل النملة بفيها وقوائمها -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٥٢ . و قال تعالى وَ كَاتِبِينَ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ أَى لا تحمل رزقها للادخار وقيل أَى لا تدخره لغد. -قرآن- ١٦-٨٦ [صفحه ٢٩] وروى أن الحيوان أجمع من البهائم والطير ونحوها لا تدخر القوت لغدها إلا ابن آدم والنملة والفأرة بل تأكل منها كفايتها فقط. ونزلت الآية من أولها يا عبادي الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ أَرْضِي وَإِسِعَةً فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ إِلَى هَاهُنَا فِي أَهْلِ مَكَّةَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ فَإِنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لَنَا بِالْمَدِينَةِ أَمْوَالٌ وَلَا مَنَازِلُ فَمَنْ أَيْنَ الْمَعَاشُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ. -قرآن- ١٥٠-٢٢٣

فصل

و قوله تعالى لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ مِمَّا عَنَّا لَتَخْتَبِرَنَّ مَا يَفْعَلُ بِكُمْ مِنَ الْفَقْرِ وَشِدَّةِ الْعُسْرِ وَبِمَا تَوَمَّوْنَ مِنَ الزُّكُوتِ وَالْإِنْفَاقِ

فى سبيل الله فى أموالكم كما تختبرون بالعبادات فى أنفسكم وإنما فعله لتصبروا فسماء بلوى مجازاً لأن حقيقته لاتجوز على الله . وكفى للمكلفين واعظاً بقوله تعالى لَقَدْ كَانَ لِسَيِّدٍ فِي مَسْكِهِمْ آيَةٌ جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَ شِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَ اشْكُرُوا لَهُ فَإِنْ أَرْضَ سَيِّدٍ كَانَتْ مِنْ أَطْيَبِ البَقَاعِ لم يجعل الله فيها شيئاً من هوام الأرض نحو البق والبراغيث ولا العقرب ولا غيرها من المؤذيات و كان الغريب إذا دخل أرضهم و فى ثيابه قمل مات . فهذه آية والآية الثانية أن المرأة كانت تأخذ على رأسها مكيلاً فتملاً بالفواكه من غير أن تمس بيدها شيئاً . -قرآن- ١٦-٥٥-قرآن- ٣٠٧-٤١٩ [صفحہ ٣٠] ثم فسر الآية فقال جَنَّاتٍ أى هى جنتان من عن يمين الوادى وشماله ثم قال كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ المراد به الإباحة و إن كان لفظه لفظ الأمر بلدة طَيِّبَةٌ ليس فيها سبخة فأعرضوا عن ذلك فلم يشكروا الله فجازاهم تعالى على ذلك بأن سلبهم نعمه كانت بها وأرسل عليهم سيل العرم و قد كانت تجتمع مياه وسيول فى هذا الوادى وسدوه بالحجارة والقاريين الجبلين فجعلوا له أبواباً يأخذون الماء منه بمقدار الحاجة ماشاءوا فلما تركوا أمر الله بعث عليهم جرذا فنقبته فأغرق عليهم جنتهم وأفسد أرضهم . ثم قال وَ يَذَلُّنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ وإنما سماهما بعد ذلك أيضاً جنتين ازدواجا للكلام ذَوَاتَى أَكُلِ خَمِطٍ فالأكل جناء الثمر الذى يؤكل والخمط شجر له ثمر مر . ثم قال ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ثم من الله تعالى عليهم بما يذكر بعد فظهر فيما بينهم المحاسدة فكان كما قال فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ أى أهلكناهم وألهمنا الناس أحاديثهم ليعتبروا بها -قرآن- ٢٠-٢٧-قرآن- ٨٠-١٠٣-قرآن- ١٤٧-١٦٢-قرآن- ٥١٥-٥٥٠-قرآن- ٦٠٠-٦٢٠-قرآن- ٦٨١-٧١٠-قرآن- ٧٩١-٨١٢

باب المكاسب المباحة

إشاره

قال أبو عبد الله ع إن قوما من الصحابة لما نزل و مَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَ يَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ بأغلقوا الأبواب وأقبلوا على العبادة وقالوا قد كفينا فبلغ ذلك النبى ص فأرسل إليهم فقال ما حملكم على ما صنعتم فقالوا يا رسول الله تكفل الله لنا بأرزاقنا فأقبلنا على العبادة فقال ع إنه من فعل ذلك لم يستجب الله له عليكم بالطلب -رواية- ١-٢-رواية- ٢٥-٢٥-رواية- ٢١-٢-رواية- ٣١ [صفحہ ٣١] طلب الحلال فريضة بعد الفريضة -رواية- از قبل ٣٣ وقال ملعون من ألقى كله على الناس -رواية- ١-٢-رواية- ١٠-٤٣ . وقال الله تعالى وَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَ هُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَى ثقل على وليه هل يَسْتَوِي هُوَ وَ مَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ -قرآن- ٢٢-١٢٢-قرآن- ١٤١-١٨٣ و عن سعيد بن يسار قلت لأبى عبد الله ع امرأة دفعت إلى زوجها مالا- من مالها ليعمل به وقالت له حين دفعته إليه أنفق منه فإن حدث بك حادث فما أنفقت منه لك حلال طيب و إن حدث بى حادث فهو لك حلال فقال أعد على ياسعيد المسألة فلما ذهبت أعيد المسألة عليه اعترض فيها صاحبها و كان صاحبها معى فقال له يا هذا إن كنت تعلم أنها قد أوصت بذلك إليك فيما بينك وبينها و بين الله فحلال طيب ثم قال يقول الله تعالى فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا يعنى بذلك أموالهن التى فى أيديهن مما يملكن -رواية- ١-٢-رواية- ٢١-٥٤٧ و عن أبى جعفر ع قال رسول الله ص لرجل أنت ومالك لأبيك ثم قال أبو جعفر ع و قال رسول الله لا يجب أن يأخذ من مال ابنه إلا ما احتاج إليه مما لا بد منه إن الله لا يحب الفساد -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-١٩٢ . وقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرٍ إِنَّه . -قرآن- ١٦-١٣١ [صفحہ ٣٢] نهاهم عن دخول دار النبى ع بغير إذن إلى طعام غير منتظرين بلوغ الطعام و غير نصب على الحال و إن الطعام إذا بلغ حال النضج ثم قال وَ لَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا

أى إزادعيتم إلى الطعام فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا أى تفرقوا و لا تستأنسوا بطول الحديث وإنما منعوا من الاستيناس لأجل طول الجلوس ثم بين أن الاستيناس بطول الجلوس يؤذى النبى و أنه يستحى من الحاضرين فيسكت على مضض ومشقة. -قرآن- ١٣٨-١٦٩-قرآن-٢٠٤-٢٣١

فصل

أما قوله تعالى لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فقد قال ابن عباس ليس فى مؤاكلتهم حرج لأنهم كانوا يتخرجون من ذلك . قال الفراء كانت الأنصار تتخرج من ذلك لأنهم كانوا يقولون الأعمى لا يبصر فىأكل جيد الطعام دونه والأعرج لا يتمكن من الجلوس والمريض يضعف عن المأكل . وقال مجاهد أى ليس عليكم فى الأكل من بيوت من سمى على جهه حمل قراباتكم إليهم تستبعونهم فى ذلك حرج . وقال الزهري ليس عليهم حرج فى أكلهم من بيوت الغزاة إذا خلفوهم فيها بإذنهم . وقيل كان المخلف فى المنزل المأذون له فى الأكل فيجوز لئلا يزيد -قرآن- ١٨-١٧٣ [صفحه ٣٣] على مقدار المأذون له فيها. وقال الجبائى الآيه منسوخة بقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ -قرآن- ٧٢-١٨٧ ويقول النبى ع لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه -روایت- ١-٢-روایت- ٢١-٦٤ . و الذى روى عن أهل البيت ع أنه لا بأس بالأكل لهؤلاء من بيوت من ذكره الله بغير إذنهم قدر حاجتهم من غير إسراف وهم عشرة. وقوله وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ قال الفراء لمانزل قوله تعالى لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً تَرَكَ النَّاسَ مَوَاطِنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِمَّنْ أَمَرَ اللَّهُ فِي الْأَكْلِ مَعَهُ فَقَالَ تَعَالَى وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ وَفِي عِيَالِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مَعَهُمْ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ صَدِيقُكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ بِيُوتِ عِبِيدِكُمْ وَأَمْوَالِهِمْ . -قرآن- ١٣٩-١٨٨-قرآن- ٢٢١-٢٩٠-قرآن- ٤٣١-٤٤٤-قرآن- ٤٦٢-٤٨٧ و قال ابن عباس معنى مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ هُوَ الْوَكِيلُ وَ مِنْ جَرَى مَجْرَاهُ -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-٧٥ . وقال مجاهد والضحاك هو ماملكه الرجل نفسه فى بيته . وقال قتاده معنى قوله أَوْ صَدِيقُكُمْ لَأَنَّهُ لَا بَأْسَ فِي الْأَكْلِ مِنْ بَيْتِ صَدِيقِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ . وقوله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتًا قِيلَ يَدْخُلُ فِيهِ أَصْحَابُ الْآفَاتِ عَلَى التَّغْلِبِ لِلْمُخَاطَبِ كَقَوْلِهِمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ قَتَمَا وَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعْنَاهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الْغَنَى مَعَ الْفَقِيرِ فِي بَيْتِهِ وَ قَالَ الضَّحَّاكُ -قرآن- ٨٠-٩٣-قرآن- ١٥٧-٢١٣ [صفحه ٣٤] هم قوم من العرب كان الرجل منهم يتخرج أن يأكل وحده وكانوا من كنانة. وقال أبو صالح كانوا إذا نزل بهم ضيف تخرجوا أن يأكلوا إلامعه فأباح الله الأكل مفردا ومجتمعاً. والأولى حمل ذلك على عمومته و أنه يجوز الأكل وحدانا وجماعاً

باب التصرف فى أموال اليتامى

قال الله عز و جل وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُكُمْ. معنى الآية الأذن لهم فيما كانوا يتخرجون منه من مخالطة الأيتام فى الأموال من المأكل والمشرب والمسكن ونحو ذلك فأذن الله لهم فى ذلك إذا تحروا الإصلاح بالتوفير على الأيتام فى قول الحسن وغيره و هو المروى فى أخبارنا. وقوله فَإِخْوَانُكُمْ أى فهم إخوانكم خالطتموهم أو لم تخالطوهم و لو شاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُكُمْ لإعانات الحمل على مشقة لاتطاق ثقلاً ومعناه التذكر بالنعمة فى التوسعة على ماتوجه الحكمة مع القدرة على التضييق الذى فيه أعظم المشقة. -قرآن- ٢١-١٨١-قرآن- ٤١٩-

٤٣٠-قرآن-٤٧٥-٥٠٥ وقال أحمد بن محمد بن أبي نصر سألت أبا الحسن ع عن رجل يكون في يده مال لا يتام فيحتاج إليه فيمد يده فيأخذه وينوي أن يرده قال لا ينبغي له أن يأكل منه إلا القصد ولا يسرف فإن كان من نيته أن لا يرده عليهم -رواية- ١- ٢-رواية- ٣٦-إداهه دارد [صفحه ٣٥] فهو بالمنزل الذي قال الله عز وجل إِنَّ الْعَالِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا -رواية- از قبل -٩٠ و عن سماعة عن الصادق ع في قوله تعالى وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ قال من كان يلي شيئا من أموال اليتامى و هو محتاج إلى ما يقيمه فهو يتقاضى أموالهم ويقوم في ضيعتهم فليأكل بقدر ولا يسرف فإن كان ضيعتهم لا تشغله عما يعالج لنفسه فلا يرزأ من أموالهم شيئا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-٢٨٩ وسئل ع عن قوله تعالى وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ قال يعنى اليتامى إذا كان الرجل يلي الأيتام في حجره فليخرج من ماله على قدر ما يحتاج إليه على قدر ما تخرج لكل إنسان منهم فيخالطهم ويأكلون جميعا ولا يرزأ من أموالهم شيئا إنما هي النار -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٢٦١ وقال ع في قوله تعالى فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ المعروف هو القوت وإنما عنى الوصى والقيم في أموالهم بما يصلحهم -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-١٢٠ و عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله ع في قوله تعالى وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فقال ذلك رجل يحبس نفسه عن المعيشة فلا بأس أن يأكل بالمعروف إذا كان يصلح لهم أموالهم فإن كان المال قليلا فلا يأكل منه شيئا قال قلت أرأيت قول الله عز وجل وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ قال تخرج من أموالهم بقدر ما يكفيهم وتخرج من مالك قدر ما يكفيك ثم تنفقه قلت أرأيت إن كانوا يتامى صغارا وكبارا وبعضهم أعلى كسوة من بعض وبعضهم آكل من بعض ومالهم جميعا فقال أما الكسوة فعلى كل إنسان منهم -رواية- ١-٢-رواية- ٥٢-إداهه دارد [صفحه ٣٦] ثمن كسوته و أما الطعام فاجعلوه جميعا فإن الصغير يوشك أن يأكل مثل الكبير -رواية- از قبل ٨١-

باب من يجبر الإنسان على نفقته

الذين يجب لهم النفقة بنص القرآن منهم الولد لقوله تعالى وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقِي عَنِي خَشْيَةُ الْفَقْرِ فَلَوْ لَا أَنَّ عَلَى الْوَالِدِ نَفْقَةُ الْوَلَدِ مَا قَتَلَهُ خَشْيَةُ الْفَقْرِ. وهذا الخطاب متوجه إلى الأغنياء الذين يخافون الفقر أن أنفقوا على أولادهم أموالهم فقال تعالى لهم لا تقتلوا أولادكم فإنى أرزقهم كما رزقتكم وخاطب الفقراء بالآية الأخرى فقال تعالى وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقِي عَنِي أَن رَزَقْتُمْ وَإِيَّاكُمْ. فصح أن نفقة الولد على الوالد واجبة سواء كان له مال أو حرفه وصناعة أو أى حيلة يحصل بها ما يقوته ويتبلغ هو به . وقول الله لا تَضَارَّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهِا وَ لا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِمَنع من الإضرار به . أما قوله تعالى فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورُهُنَّ فإنه تعالى أراد به المطلقات دون الزوجات بدلالة أنه تعالى أوجب الأجر بشرط الرضاع إلا إذا كانت ناشزا لاستحقاق منه النفقة ولأنه تعالى سماه أجره والنفقة لا تسمى بذلك . و أما وجوب نفقة الوالد على الولد فعلى كل ولد أن ينفق على والده فى - قرآن - ٦٣-١٠٤-قرآن- ٣٦٣-٤٠٠-قرآن- ٥٤٨-٦٠٨-قرآن- ٦٤٧-٦٨٩ [صفحه ٣٧] الجملة و على الوالدة أيضا هذا إذا كان له يسار و ما يجرى مجراه والدليل على هذا قوله تعالى وَ صَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا فعلى هذا إن احتاج الوالد و لا ينفق الولد عليه يجوز للوالد حينئذ أن يأخذ من مال ولده قدر ما يحتاج إليه من غير إسراف بل على طريق القصد. فأما من كان له أولاد صغار فلا يجوز له أن يأخذ شيئا من أموالهم إلا قرضا على نفسه و أما الوالدة فلا يجوز لها أن تأخذ من ولدها شيئا على حال إلا على سبيل القرض على نفسها. والمرأة لا يجوز لها أن تأخذ من بيت زوجها من غير إذنه إلا المأدوم فإن ذلك مباح لها أن تتصرف فيه ما لم يؤد إلى ضرر. ويجبر الرجل على نفقة سته ولده ووالديه وجده وجدته من الطرفين وزوجته والمملوك أيضا. ويستحب له النفقة على الآخرين من ذوى أرحامه . و إذا كان للولد مال و لم يكن لوالده شىء جاز له أن يأخذ منه ما يحج به حجة الإسلام

باب السبق والرماء

قال الله تعالى وَ أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَ عَدُوَّكُمْ. -قرآن- ١٩-١٢٦ فقال النبي ص ألا إن القوة الرمي ثلاثا -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٤٥ . ووجه الدلالة أن الله أمر بإعداد الرمي ورباط الخيل للحرب ولقاء العدو [صفحة ٣٨] والإعداد لا يكون إلا بالتعلم والنهاية في التعلم المسابقة في ذلك ليكد كل واحد نفسه في بلوغ النهاية والحذف فيه فكان في ضمن الآية دليل على ما قلناه . و قال تعالى حكاية عن ولد يعقوب يا أبانا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ فَخَبِّرْ بِالْمُسَابِقَةِ. -قرآن- ١٩٠-٢٢٢ وقال النبي ص لاسبق إلا- في نصل أَوْخَفُ أَوْحَافِر -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٥٣ بسكون الباء وفتحها فالسكون مصدر وبالفتح الفرض المخرج في المسابقة فأحل ع السبق وأباحه في هذه الثلاثة. وسئل أنس هل كنتم تراهنون فقال نعم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٤٤ . و لاخلاف في جوازه وإنما الخلاف في أعيان المسائل . فإذا تقرر جواز ذلك في الجملة فالكلام فيما يجوز المسابقة عليه و ما لا يجوز. فما تضمنه الخبر من النصل والحافر والخف ضربان أحدهما نشابة وهى للعجم والآخر السهم و هو للعرب والمزاريق وهى الردينيات والرماح والسيوف كل ذلك من النصل ويجوز المسابقة عليه بعوض لقوله تعالى وَ أَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ . و أما الخف فالإبل يجوز المسابقة عليها لقوله فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ فالركاب الإبل وكذا المسابقة على الخيل فجائز لقوله و من رباط الخيل وقوله مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ و عليه الإجماع -قرآن- ٣٣٤-٣٦٥-قرآن- ١٨-٤١٨-٤٦٢-قرآن- ٥٤١-٥٦٢ [صفحة ٣٩]

باب الزيادات

قوله تعالى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَ لَا تَطْغَوْا فِيهِ. -قرآن- ١٤-٦٦ ركب على ع يوما دلل ليخرج إلى موضع فأتى مسجد الكوفة ليصلى فيه ركعتين ثم يخرج و كان منفردا فلما وصل إلى باب المسجد رأى رجلا هناك فقال احفظها لأدخل المسجد فإذا خرجت أعطيتك شيئا فأخذ الرجل اللجام من رأس البغلة ومضى فلما خرج ع من الصلاة فإذا بقنبر وجماعة من الناس حول البغلة و لم يكن عليها اللجام فقال ع سبحان الله إني أخذت درهمين لأدفعهما إليه فدفعهما إلى قنبر ليشتري بهما لجاما فلما دخل قنبر أول السوق فإذا الرجل باعه بدرهمين قراضه فلما عاد أقبل أمير المؤمنين على الناس و قال لا تتعرضوا للحرام و لا تأكلوا مال غيركم غصبا فاحرموا في يومكم مقدار ذلك من رزقكم و كل من أمكنه أن يأخذ مال غيره على وجه الحرام و لا يأخذ فالله يرزقه في ذلك اليوم مقدار ذلك من حيث لا يحتسب حلالا طيبا قال تعالى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَ لَا تَطْغَوْا فِيهِ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٧٩٥ [صفحة ٤٠]

كتاب المتاجر

إشاره

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ. نهى الله عن أكل الأموال بالباطل واستثنى المتاجر من ذلك وجعلها حقا يخرج به مستعملها من الباطل . وقيل في معناه قولان أحدهما -قرآن- ١٩-١٣٤

قال السدى لا-تكلوا أموالكم بينكم بالربا والقمار والبخس والظلم و هو المروى عن أبى جعفر -روایت- ۱-۲-روایت- ۱۴-۹۹. الثاني قال الحسن بغير استحقاق من طريق الأعواض . و كان الرجل يتخرج أن يأكل عند أحد من الناس بعد ما أنزلت هذه الآية إلى أن نسخ ذلك بقوله تعالى فى سورة النور لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ -قرآن- ۱۶۸-۳۰۲ [صفحة ۴۱] إلى قوله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً. والأول أقوى لأن ما أكل على وجه مكارم الأخلاق فليس هو أكلاً بالباطل وقيل معناه التجاوز والأخذ من غير وجهه ولذلك قال تعالى بَيْنَكُمْ. وقوله تعالى إِنْ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى بَطْلَانٍ مِنْ حَرَمِ الْكَسْبِ لِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ أكل الأموال بالباطل وأحلّه بالتجارة على طريق المكاسب ومثله قوله وَ أَحْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا. وقوله تعالى عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ قِيلَ فِي مَعْنَى التَّرَاضَى بِالتَّجَارَةِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا إِمضاءُ الْبَيْعِ بِالتَّفَرُّقِ أَوِ التَّخَايُرِ بَعْدَ الْعَقْدِ فِي قَوْلِ شَرِيحٍ وَ الشَّعْبِيِّ وَ ابْنِ سِيرِينَ -قرآن- ۱۹-۷۵-قرآن- ۲۱۰-۲۱۷-قرآن- ۲۳۴-۲۵۹-قرآن- ۳۸۲-۴۲۲-قرآن- ۴۳۹-۴۵۵ لقوله ع الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا -روایت- ۱-۲-روایت- ۱۲-۴۲ أو يكون بيع خيار وربما قالوا أو يقول أحدهما للآخر اختر و هو مذهبا. الثاني إمضاء البيع بالعقد على قول مالك بن أنس و أبى حنيفة بعله رده إلى عقد النكاح و لا خلاف أنه لا خيار فيه بعد الافتراق وقيل معناه إذا تغابنوا فيه مع التراضى فإنه جائز. ثم قال تعالى وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَى لَا تَهْلِكُوهَا بِتَرْكِ التَّجَارَةِ وَ بَارْتِكَابِ الْآثَامِ وَ الْعُدْوَانِ فِي أَكْلِ الْأَمْوَالِ بِالْبَاطِلِ وَ غَيْرِهِ وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَ ظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا إِلَّا الْإِشَارَةَ إِلَى أَكْلِ الْأَمْوَالِ بِالْبَاطِلِ . وقوله تعالى إِنْ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً مِنْ رَفْعٍ فَالْمَعْنَى إِلَّا أَنْ يَقَعَ وَ مِنْ نَصَبٍ فَمَعْنَاهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ تِجَارَةً أَى أَمْوَالُ تِجَارَةٍ وَ حَذَفَ الْمُضَافُ وَ يَكُونُ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ إِلَّا- أَنْ تَكُونَ التَّجَارَةُ تِجَارَةً وَ الرِّفْعُ أَقْوَى لِأَنَّهُ أَدْلُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ فَإِنَّ التَّحْرِيمَ لِأَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ - قرآن- ۲۶۶-۲۹۱-قرآن- ۳۸۱-۴۴۱-قرآن- ۴۹۲-۵۱۷ [صفحة ۴۲]

باب آداب التجارة

اشاره

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَ مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ فَنَدِبَ تعالى إلى الإنفاق من طيب الاكتساب ونهى عن طلب الخبيث للمعيشة به والإنفاق فمن لم يتفقه لم يميز بين العقود الصحيحة والفسادة و لم يعرف فرق ما بين الحلال والحرام من الكسب فلم يكن مجتنباً للخبيث من الأعمال . وينبغى للتاجر إذا عامله مؤمن ألا يربح عليه إلا فى حال الضرورة ويقنع بما لا بد له من اليسير مع الاضطرار أيضا. قال تعالى خُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ أَمَرَ الله نبيه ع أَنْ يَأْخُذَ مَعَ النَّاسِ بِالْعَفْوِ وَ هُوَ التَّسَاهُلُ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُمْ وَ أَنْ يَتْرَكَ الِاسْتِقْصَاءَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ وَ هَذَا يَكُونُ فِي مَطَالِبَةِ الْحَقِّ الْوَاجِبَةِ لِلَّهِ وَ لِلنَّاسِ وَ فِي غَيْرِهَا وَ هُوَ فِي مَعْنَى الْخَبَرِ -قرآن- ۱۹-۱۶۱-قرآن- ۵۱۵-۵۷۱ عن النبى ع رحم الله سهل القضاء سهل الاقتضاء بائعا ومشتريا -روایت- ۱-۲-روایت- ۱۷-۶۷ . و لا ينافى ذلك أن لصاحب الحق والديون وغيرها استيفاء الحق وملازمة صاحبه حتى يستوفيه لأن ذلك مندوب إليه دون أن يكون واجبا. وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ أَى الْمَعْرُوفِ وَ هُوَ كُلُّ مَا حَسَنَ فِي الْعَقْلِ فَعَلَهُ أَوْ فِي الشَّرْعِ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ أَمَرَ بِالْإِعْرَاضِ عَنِ السَّفِيهِ أَلْذَى إِنْ بَايَعَهُ -قرآن- ۱۳۴-۱۵۰-قرآن- ۲۰۸-۲۳۳ [صفحة ۴۳] أَوْشَارَاهُ سَفَهُ عَلَيْهِ وَ آذَاهُ وَ إِلَى هَذَا أَشَارَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بِقَوْلِهِ لِأَهْلِ السُّوقِ كُلِّ بَكْرَةٍ يَغْتَدِي إِلَيْهِمْ تَبْرَكُوا بِالسَّهْوَةِ وَ اقْتَرَبُوا مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ وَ تَنَاهَوْا عَنِ الْيَمِينِ وَ جَانِبُوا الْكَذْبَ وَ الظُّلْمَ وَ لَا تَقْرَبُوا الرِّبَا وَ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَ الْمِيزَانَ وَ

لاتبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين وإياكم ومخالطة السفلة وهو الذى لايبالى بما قال و ما قيل له ولا تعاملوا إلا من يشاء فى خير قال تعالى وَ أَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٣٩١

فصل

قال الله تعالى وَ أَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَ لا يكون الوفاء حتى يميل الميزان . -قرآن- ١٩-٤٨ و كان ع يقول زن ياوزان وأرجح -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٣٨ فلهذا أمرنا أن لاناخذ إلا ناقصا و أن لالنعطى إلا راجحا. و قال النبى ص من باع واشترى فليحفظ خمس خصال و إلا فلا يشتري و لا يبيع الربا والحلف و كتمان العيب والمدح إذ باع والذم إذا اشترى -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٤٣ . قال الله تعالى أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا وَ قَالَ وَ لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ. -قرآن- ٢٠-٥٧-قرآن- ٦٥-١٠٧ [صفحه ٤٤] و قال يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَ الرَّسُولَ وَ تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ فلا ينبغي تزيين متاعه بأن يرى جيده ويكتم رديه ولقوله تعالى وَ مَا كَانَ لِتَيْبٍ أَنْ يَغُلَّ وَ مَنْ يَغُلْ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْغُلُولُ الخيانة لأنه يجرى فى الملك على خفى من غير الوجه الذى يحل كالغلل و هو دخول الماء فى خلل الشجر وإنما خصت الخيانة بالصفة دون السرقة لأنه يجرى إليها بسهولة لأنها مع عقد الأمانة. -قرآن- ٨-١١٣-قرآن- ١٨٢-٢٥٩ و قال النبى ع حين مر على رجل يبيع التمر و كان يخلط الردىء بالجيد من غشنا فليس منا -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٩٣ . و لا يجوز أن يشوب اللبن بالماء لأن العيب لا يتبين فيه . و عن إسحاق سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يبعث إلى الرجل يقول له ابتع لى ثوبا فيطلب له فى السوق فيكون عنده مثل ما يجد له فى السوق فيعطيه من عنده قال لا يقربن هذا و لا يدنس نفسه إن الله عز و جل يقول إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ الْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَ أشفقن منها وَ حملها الإنسان إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا و إن كان ماعنده خيرا مما يجد له فى السوق فلا يعطيه من عنده إلا بإعلامه ذلك -رواية- ١-٢-رواية- ١٥-٤٦٧ . وكذلك من باع لغيره شيئا فلا يشتريه لنفسه و إن زاد فى ثمنه على ما يطلب فى الحال إلا بعلم من صاحبه و إذن من جهته . [صفحه ٤٥] و لا يجوز للرجل أن يدخل فى سوم أخيه فقد عاتب الله نبيه داود فقال إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُونَ نَعَجَةً وَ لِي نَعَجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا آلِيَةً. و إذا تعسر عليه نوع من التجارة فليتحول منه إلى غيره -قرآن- ٧٢-١٦١

باب أحكام الربا

إشارة

قال الله تعالى الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ. أصل الربا الزيادة من قولهم ربا الشيء يربو إذا زاد والربا هو الزيادة على رأس المال فى جنسه أو مماثله و ذلك كالزيادة على مقدار الدين للزيادة فى الأجل أو كإعطاء درهم بدرهمين أو دينار بدينارين . والمنصوص عليه تحريم التفاضل فى ستة أشياء الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والملح وقيل الزبيب -قرآن- ١٧-١١٧ فقال رسول الله ص فيها مثلا- بمثل يدا بيد من زاد واستتراد فقد أربى -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٧٣. فهذه الستة أشياء لا خلاف بينهم فى حصول الربا فيها وباقي الأشياء عند الفقهاء مقيس عليها و فيها خلاف بينهم . وعندنا أن الربا فى كل ما يؤكل ويوزن إذا كان الجنس واحدا منصوصا عليه والعموم يتناول كل ذلك و لا يحتاج إلى قياس .

والربا محرم متوعد عليه كبيرة موبقة بلا خلاف بهذه الآية وبقوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا وبقوله فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا - قرآن- ٢٩٩-٣٧٣- قرآن- ٣٨٢- ٤١٠. فهذه الستة أشياء لاختلاف بينهم في حصول الربا فيها وباقى الأشياء عند الفقهاء مقيس عليها وفيها خلاف بينهم . وعندنا أن الربا في كل ما يؤكل ويوزن إذا كان الجنس واحدا منصوفا عليه والعموم يتناول كل ذلك ولا يحتاج إلى قياس . والربا محرم متوعد عليه كبيرة موبقة بلا خلاف بهذه الآية وبقوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا وبقوله فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. أما قوله لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ قال ابن عباس إن قيامهم على هذه الصفة يكون يوم القيامة إذا قاموا من قبورهم ويكون ذلك أماراً على أنهم آكلوا الربا. وقوله يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ مثلهما لا حقيقة عند الجبائي على وجه النسبة بحال من تغلب عليه المرة السوداء فتضعف نفسه ونسب إلى الشيطان مجازاً لما كان عند سوسسته . ثم قال ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا معناه ذلك العقاب لهم بسبب قولهم إنما البيع الذي لاربا فيه مثل البيع الذي فيه الربا. - قرآن- ١- ٣٣- قرآن- ٤٥- ١١٨- قرآن- ٢٤٦- ٢٧٩- قرآن- ٤٢٢- ٤٧٢ قال ابن عباس كان الرجل منهم إذا حل دينه على غريمه يطالبه به قال المطلوب منه له زدني في الأجل وأزيدك في المال فيتراضيان عليه ويعملان به فإذا قيل لهم هذاربا قالوا هما سواء يعنون به أن الزيادة في الثمن حال البيع والزيادة فيه بسبب الأجل عند محل الدين سواء فذمهم الله وأوعدهم وخطأهم -رواية- ١- ٢-رواية- ١٨- ٣١٣ . وقال بعضهم إنهم قالوا الزيادة على رأس المال بعد تصديره على جهة الدين كالزيادة عليه في ابتداء البيع وذلك خطأ لأن أحدهما محرم والآخر مباح وهو أيضاً منفصل منه في العقد لأن الزيادة في أحدهما لتأخير الدين وفي الآخر لأجل البيع . والفرق بين البيع والربا أن البيع يبدل لأن الثمن فيه بدل المثل والربا ليس كذلك وإنما هو زيادة من غير بدل للتأخير في الأجل أو زيادة في الجنس . وقد أحل الله البيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ - قرآن- ٣٩٨- ٤٩٥ [صفحته ٤٧] أى له ما أكل وليس عليه رد ماسلف إذا لم يكن علم أنه حرام . قال أبو جعفر من أدرك الإسلام وتاب مما كان عمله في الجاهلية وضع الله عنه ماسلف فمن ارتكب ربا بجهالة ولم يعلم أن ذلك محظور فليستغفر الله في المستقبل وليس عليه فيما مضى شيء ومتى علم أن ذلك محرم وتمكن من عمله فكل ما يحصل له من ذلك محرم عليه ويجب عليه رده إلى صاحبه -رواية- ١- ٢-رواية- ٢٠- ٣٠١ . وقال السدي في معنى قوله فَلَهُ مَا سَلَفَ له ما أكله وليس عليه رد ماسلف فأما من لم يقبض بعد فلا يجوز له أخذه وله رأس المال . ويحتمل أن يكون أرادَ فَلَهُ مَا سَلَفَ معنى من الربا المأخوذ دون العقاب الذي استحقه . وقوله وَآمَرُهُ إِلَى اللَّهِ معناه في جواز العفو عنه إن لم يتب وَ مَنْ عَادَ لَأَكْلِ الرِّبَا بَعْدَ التَّحْرِيمِ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ لأن ذلك لا يصدر إلا عن كافر لأن مستحل الربا كافر بالإجماع . - قرآن- ٣٠- ٤٥- قرآن- ١٥٩- ١٧٤- قرآن- ٢٣٢- ٢٥٤- قرآن- ٢٩٢- ٣٠٢- قرآن- ٣٢٦- ٣٥١

فصل

والوعد في الآية متوجهة إلى من أربى وإن لم يأكله وإنما ذكر الله الذين يأكلون الربا لأنها نزلت في قوم كانوا يأكلونه فوصفهم بصفاتهم فحكمها ثابت في جميع من أربى والآية الأخرى التي ذكرناها تبين ما قلناه و عليه أيضا الإجماع . وقيل الوجه في تحريم الربا أن فيه تعطيل المعاش والأجلا ب فالتاجر إذا وجد المربى ومن يعطيه دراهم فضلا بدراهم لا يقرض وقد قال أبو عبد الله ع إنما شدد في تحريم الربا لثلاث يمتنع الناس من اصطناع المعروف -رواية- ١- ٢-رواية- ٣٠- ٣٠١- ٣٠٢- ٣٠٣- ٣٠٤- ٣٠٥- ٣٠٦- ٣٠٧- ٣٠٨- ٣٠٩- ٣١٠- ٣١١- ٣١٢- ٣١٣- ٣١٤- ٣١٥- ٣١٦- ٣١٧- ٣١٨- ٣١٩- ٣٢٠- ٣٢١- ٣٢٢- ٣٢٣- ٣٢٤- ٣٢٥- ٣٢٦- ٣٢٧- ٣٢٨- ٣٢٩- ٣٣٠- ٣٣١- ٣٣٢- ٣٣٣- ٣٣٤- ٣٣٥- ٣٣٦- ٣٣٧- ٣٣٨- ٣٣٩- ٣٤٠- ٣٤١- ٣٤٢- ٣٤٣- ٣٤٤- ٣٤٥- ٣٤٦- ٣٤٧- ٣٤٨- ٣٤٩- ٣٥٠- ٣٥١- ٣٥٢- ٣٥٣- ٣٥٤- ٣٥٥- ٣٥٦- ٣٥٧- ٣٥٨- ٣٥٩- ٣٦٠- ٣٦١- ٣٦٢- ٣٦٣- ٣٦٤- ٣٦٥- ٣٦٦- ٣٦٧- ٣٦٨- ٣٦٩- ٣٧٠- ٣٧١- ٣٧٢- ٣٧٣- ٣٧٤- ٣٧٥- ٣٧٦- ٣٧٧- ٣٧٨- ٣٧٩- ٣٨٠- ٣٨١- ٣٨٢- ٣٨٣- ٣٨٤- ٣٨٥- ٣٨٦- ٣٨٧- ٣٨٨- ٣٨٩- ٣٩٠- ٣٩١- ٣٩٢- ٣٩٣- ٣٩٤- ٣٩٥- ٣٩٦- ٣٩٧- ٣٩٨- ٣٩٩- ٤٠٠- ٤٠١- ٤٠٢- ٤٠٣- ٤٠٤- ٤٠٥- ٤٠٦- ٤٠٧- ٤٠٨- ٤٠٩- ٤١٠- ٤١١- ٤١٢- ٤١٣- ٤١٤- ٤١٥- ٤١٦- ٤١٧- ٤١٨- ٤١٩- ٤٢٠- ٤٢١- ٤٢٢- ٤٢٣- ٤٢٤- ٤٢٥- ٤٢٦- ٤٢٧- ٤٢٨- ٤٢٩- ٤٣٠- ٤٣١- ٤٣٢- ٤٣٣- ٤٣٤- ٤٣٥- ٤٣٦- ٤٣٧- ٤٣٨- ٤٣٩- ٤٤٠- ٤٤١- ٤٤٢- ٤٤٣- ٤٤٤- ٤٤٥- ٤٤٦- ٤٤٧- ٤٤٨- ٤٤٩- ٤٥٠- ٤٥١- ٤٥٢- ٤٥٣- ٤٥٤- ٤٥٥- ٤٥٦- ٤٥٧- ٤٥٨- ٤٥٩- ٤٦٠- ٤٦١- ٤٦٢- ٤٦٣- ٤٦٤- ٤٦٥- ٤٦٦- ٤٦٧- ٤٦٨- ٤٦٩- ٤٧٠- ٤٧١- ٤٧٢- ٤٧٣- ٤٧٤- ٤٧٥- ٤٧٦- ٤٧٧- ٤٧٨- ٤٧٩- ٤٨٠- ٤٨١- ٤٨٢- ٤٨٣- ٤٨٤- ٤٨٥- ٤٨٦- ٤٨٧- ٤٨٨- ٤٨٩- ٤٩٠- ٤٩١- ٤٩٢- ٤٩٣- ٤٩٤- ٤٩٥- ٤٩٦- ٤٩٧- ٤٩٨- ٤٩٩- ٥٠٠- ٥٠١- ٥٠٢- ٥٠٣- ٥٠٤- ٥٠٥- ٥٠٦- ٥٠٧- ٥٠٨- ٥٠٩- ٥١٠- ٥١١- ٥١٢- ٥١٣- ٥١٤- ٥١٥- ٥١٦- ٥١٧- ٥١٨- ٥١٩- ٥٢٠- ٥٢١- ٥٢٢- ٥٢٣- ٥٢٤- ٥٢٥- ٥٢٦- ٥٢٧- ٥٢٨- ٥٢٩- ٥٣٠- ٥٣١- ٥٣٢- ٥٣٣- ٥٣٤- ٥٣٥- ٥٣٦- ٥٣٧- ٥٣٨- ٥٣٩- ٥٤٠- ٥٤١- ٥٤٢- ٥٤٣- ٥٤٤- ٥٤٥- ٥٤٦- ٥٤٧- ٥٤٨- ٥٤٩- ٥٥٠- ٥٥١- ٥٥٢- ٥٥٣- ٥٥٤- ٥٥٥- ٥٥٦- ٥٥٧- ٥٥٨- ٥٥٩- ٥٦٠- ٥٦١- ٥٦٢- ٥٦٣- ٥٦٤- ٥٦٥- ٥٦٦- ٥٦٧- ٥٦٨- ٥٦٩- ٥٧٠- ٥٧١- ٥٧٢- ٥٧٣- ٥٧٤- ٥٧٥- ٥٧٦- ٥٧٧- ٥٧٨- ٥٧٩- ٥٨٠- ٥٨١- ٥٨٢- ٥٨٣- ٥٨٤- ٥٨٥- ٥٨٦- ٥٨٧- ٥٨٨- ٥٨٩- ٥٩٠- ٥٩١- ٥٩٢- ٥٩٣- ٥٩٤- ٥٩٥- ٥٩٦- ٥٩٧- ٥٩٨- ٥٩٩- ٦٠٠- ٦٠١- ٦٠٢- ٦٠٣- ٦٠٤- ٦٠٥- ٦٠٦- ٦٠٧- ٦٠٨- ٦٠٩- ٦١٠- ٦١١- ٦١٢- ٦١٣- ٦١٤- ٦١٥- ٦١٦- ٦١٧- ٦١٨- ٦١٩- ٦٢٠- ٦٢١- ٦٢٢- ٦٢٣- ٦٢٤- ٦٢٥- ٦٢٦- ٦٢٧- ٦٢٨- ٦٢٩- ٦٣٠- ٦٣١- ٦٣٢- ٦٣٣- ٦٣٤- ٦٣٥- ٦٣٦- ٦٣٧- ٦٣٨- ٦٣٩- ٦٤٠- ٦٤١- ٦٤٢- ٦٤٣- ٦٤٤- ٦٤٥- ٦٤٦- ٦٤٧- ٦٤٨- ٦٤٩- ٦٥٠- ٦٥١- ٦٥٢- ٦٥٣- ٦٥٤- ٦٥٥- ٦٥٦- ٦٥٧- ٦٥٨- ٦٥٩- ٦٦٠- ٦٦١- ٦٦٢- ٦٦٣- ٦٦٤- ٦٦٥- ٦٦٦- ٦٦٧- ٦٦٨- ٦٦٩- ٦٧٠- ٦٧١- ٦٧٢- ٦٧٣- ٦٧٤- ٦٧٥- ٦٧٦- ٦٧٧- ٦٧٨- ٦٧٩- ٦٨٠- ٦٨١- ٦٨٢- ٦٨٣- ٦٨٤- ٦٨٥- ٦٨٦- ٦٨٧- ٦٨٨- ٦٨٩- ٦٩٠- ٦٩١- ٦٩٢- ٦٩٣- ٦٩٤- ٦٩٥- ٦٩٦- ٦٩٧- ٦٩٨- ٦٩٩- ٧٠٠- ٧٠١- ٧٠٢- ٧٠٣- ٧٠٤- ٧٠٥- ٧٠٦- ٧٠٧- ٧٠٨- ٧٠٩- ٧١٠- ٧١١- ٧١٢- ٧١٣- ٧١٤- ٧١٥- ٧١٦- ٧١٧- ٧١٨- ٧١٩- ٧٢٠- ٧٢١- ٧٢٢- ٧٢٣- ٧٢٤- ٧٢٥- ٧٢٦- ٧٢٧- ٧٢٨- ٧٢٩- ٧٣٠- ٧٣١- ٧٣٢- ٧٣٣- ٧٣٤- ٧٣٥- ٧٣٦- ٧٣٧- ٧٣٨- ٧٣٩- ٧٤٠- ٧٤١- ٧٤٢- ٧٤٣- ٧٤٤- ٧٤٥- ٧٤٦- ٧٤٧- ٧٤٨- ٧٤٩- ٧٥٠- ٧٥١- ٧٥٢- ٧٥٣- ٧٥٤- ٧٥٥- ٧٥٦- ٧٥٧- ٧٥٨- ٧٥٩- ٧٦٠- ٧٦١- ٧٦٢- ٧٦٣- ٧٦٤- ٧٦٥- ٧٦٦- ٧٦٧- ٧٦٨- ٧٦٩- ٧٧٠- ٧٧١- ٧٧٢- ٧٧٣- ٧٧٤- ٧٧٥- ٧٧٦- ٧٧٧- ٧٧٨- ٧٧٩- ٧٨٠- ٧٨١- ٧٨٢- ٧٨٣- ٧٨٤- ٧٨٥- ٧٨٦- ٧٨٧- ٧٨٨- ٧٨٩- ٧٩٠- ٧٩١- ٧٩٢- ٧٩٣- ٧٩٤- ٧٩٥- ٧٩٦- ٧٩٧- ٧٩٨- ٧٩٩- ٨٠٠- ٨٠١- ٨٠٢- ٨٠٣- ٨٠٤- ٨٠٥- ٨٠٦- ٨٠٧- ٨٠٨- ٨٠٩- ٨١٠- ٨١١- ٨١٢- ٨١٣- ٨١٤- ٨١٥- ٨١٦- ٨١٧- ٨١٨- ٨١٩- ٨٢٠- ٨٢١- ٨٢٢- ٨٢٣- ٨٢٤- ٨٢٥- ٨٢٦- ٨٢٧- ٨٢٨- ٨٢٩- ٨٣٠- ٨٣١- ٨٣٢- ٨٣٣- ٨٣٤- ٨٣٥- ٨٣٦- ٨٣٧- ٨٣٨- ٨٣٩- ٨٤٠- ٨٤١- ٨٤٢- ٨٤٣- ٨٤٤- ٨٤٥- ٨٤٦- ٨٤٧- ٨٤٨- ٨٤٩- ٨٥٠- ٨٥١- ٨٥٢- ٨٥٣- ٨٥٤- ٨٥٥- ٨٥٦- ٨٥٧- ٨٥٨- ٨٥٩- ٨٦٠- ٨٦١- ٨٦٢- ٨٦٣- ٨٦٤- ٨٦٥- ٨٦٦- ٨٦٧- ٨٦٨- ٨٦٩- ٨٧٠- ٨٧١- ٨٧٢- ٨٧٣- ٨٧٤- ٨٧٥- ٨٧٦- ٨٧٧- ٨٧٨- ٨٧٩- ٨٨٠- ٨٨١- ٨٨٢- ٨٨٣- ٨٨٤- ٨٨٥- ٨٨٦- ٨٨٧- ٨٨٨- ٨٨٩- ٨٩٠- ٨٩١- ٨٩٢- ٨٩٣- ٨٩٤- ٨٩٥- ٨٩٦- ٨٩٧- ٨٩٨- ٨٩٩- ٩٠٠- ٩٠١- ٩٠٢- ٩٠٣- ٩٠٤- ٩٠٥- ٩٠٦- ٩٠٧- ٩٠٨- ٩٠٩- ٩١٠- ٩١١- ٩١٢- ٩١٣- ٩١٤- ٩١٥- ٩١٦- ٩١٧- ٩١٨- ٩١٩- ٩٢٠- ٩٢١- ٩٢٢- ٩٢٣- ٩٢٤- ٩٢٥- ٩٢٦- ٩٢٧- ٩٢٨- ٩٢٩- ٩٣٠- ٩٣١- ٩٣٢- ٩٣٣- ٩٣٤- ٩٣٥- ٩٣٦- ٩٣٧- ٩٣٨- ٩٣٩- ٩٤٠- ٩٤١- ٩٤٢- ٩٤٣- ٩٤٤- ٩٤٥- ٩٤٦- ٩٤٧- ٩٤٨- ٩٤٩- ٩٥٠- ٩٥١- ٩٥٢- ٩٥٣- ٩٥٤- ٩٥٥- ٩٥٦- ٩٥٧- ٩٥٨- ٩٥٩- ٩٦٠- ٩٦١- ٩٦٢- ٩٦٣- ٩٦٤- ٩٦٥- ٩٦٦- ٩٦٧- ٩٦٨- ٩٦٩- ٩٧٠- ٩٧١- ٩٧٢- ٩٧٣- ٩٧٤- ٩٧٥- ٩٧٦- ٩٧٧- ٩٧٨- ٩٧٩- ٩٨٠- ٩٨١- ٩٨٢- ٩٨٣- ٩٨٤- ٩٨٥- ٩٨٦- ٩٨٧- ٩٨٨- ٩٨٩- ٩٩٠- ٩٩١- ٩٩٢- ٩٩٣- ٩٩٤- ٩٩٥- ٩٩٦- ٩٩٧- ٩٩٨- ٩٩٩- ١٠٠٠- ١٠٠١- ١٠٠٢- ١٠٠٣- ١٠٠٤- ١٠٠٥- ١٠٠٦- ١٠٠٧- ١٠٠٨- ١٠٠٩- ١٠١٠- ١٠١١- ١٠١٢- ١٠١٣- ١٠١٤- ١٠١٥- ١٠١٦- ١٠١٧- ١٠١٨- ١٠١٩- ١٠٢٠- ١٠٢١- ١٠٢٢- ١٠٢٣- ١٠٢٤- ١٠٢٥- ١٠٢٦- ١٠٢٧- ١٠٢٨- ١٠٢٩- ١٠٣٠- ١٠٣١- ١٠٣٢- ١٠٣٣- ١٠٣٤- ١٠٣٥- ١٠٣٦- ١٠٣٧- ١٠٣٨- ١٠٣٩- ١٠٤٠- ١٠٤١- ١٠٤٢- ١٠٤٣- ١٠٤٤- ١٠٤٥- ١٠٤٦- ١٠٤٧- ١٠٤٨- ١٠٤٩- ١٠٥٠- ١٠٥١- ١٠٥٢- ١٠٥٣- ١٠٥٤- ١٠٥٥- ١٠٥٦- ١٠٥٧- ١٠٥٨- ١٠٥٩- ١٠٦٠- ١٠٦١- ١٠٦٢- ١٠٦٣- ١٠٦٤- ١٠٦٥- ١٠٦٦- ١٠٦٧- ١٠٦٨- ١٠٦٩- ١٠٧٠- ١٠٧١- ١٠٧٢- ١٠٧٣- ١٠٧٤- ١٠٧٥- ١٠٧٦- ١٠٧٧- ١٠٧٨- ١٠٧٩- ١٠٨٠- ١٠٨١- ١٠٨٢- ١٠٨٣- ١٠٨٤- ١٠٨٥- ١٠٨٦- ١٠٨٧- ١٠٨٨- ١٠٨٩- ١٠٩٠- ١٠٩١- ١٠٩٢- ١٠٩٣- ١٠٩٤- ١٠٩٥- ١٠٩٦- ١٠٩٧- ١٠٩٨- ١٠٩٩- ١١٠٠- ١١٠١- ١١٠٢- ١١٠٣- ١١٠٤- ١١٠٥- ١١٠٦- ١١٠٧- ١١٠٨- ١١٠٩- ١١١٠- ١١١١- ١١١٢- ١١١٣- ١١١٤- ١١١٥- ١١١٦- ١١١٧- ١١١٨- ١١١٩- ١١٢٠- ١١٢١- ١١٢٢- ١١٢٣- ١١٢٤- ١١٢٥- ١١٢٦- ١١٢٧- ١١٢٨- ١١٢٩- ١١٣٠- ١١٣١- ١١٣٢- ١١٣٣- ١١٣٤- ١١٣٥- ١١٣٦- ١١٣٧- ١١٣٨- ١١٣٩- ١١٤٠- ١١٤١- ١١٤٢- ١١٤٣- ١١٤٤- ١١٤٥- ١١٤٦- ١١٤٧- ١١٤٨- ١١٤٩- ١١٥٠- ١١٥١- ١١٥٢- ١١٥٣- ١١٥٤- ١١٥٥- ١١٥٦- ١١٥٧- ١١٥٨- ١١٥٩- ١١٦٠- ١١٦١- ١١٦٢- ١١٦٣- ١١٦٤- ١١٦٥- ١١٦٦- ١١٦٧- ١١٦٨- ١١٦٩- ١١٧٠- ١١٧١- ١١٧٢- ١١٧٣- ١١٧٤- ١١٧٥- ١١٧٦- ١١٧٧- ١١٧٨- ١١٧٩- ١١٨٠- ١١٨١- ١١٨٢- ١١٨٣- ١١٨٤- ١١٨٥- ١١٨٦- ١١٨٧- ١١٨٨- ١١٨٩- ١١٩٠- ١١٩١- ١١٩٢- ١١٩٣- ١١٩٤- ١١٩٥- ١١٩٦- ١١٩٧- ١١٩٨- ١١٩٩- ١٢٠٠- ١٢٠١- ١٢٠٢- ١٢٠٣- ١٢٠٤- ١٢٠٥- ١٢٠٦- ١٢٠٧- ١٢٠٨- ١٢٠٩- ١٢١٠- ١٢١١- ١٢١٢- ١٢١٣- ١٢١٤- ١٢١٥- ١٢١٦- ١٢١٧- ١٢١٨- ١٢١٩- ١٢٢٠- ١٢٢١- ١٢٢٢- ١٢٢٣- ١٢٢٤- ١٢٢٥- ١٢٢٦- ١٢٢٧- ١٢٢٨- ١٢٢٩- ١٢٣٠- ١٢٣١- ١٢٣٢- ١٢٣٣- ١٢٣٤- ١٢٣٥- ١٢٣٦- ١٢٣٧- ١٢٣٨- ١٢٣٩- ١٢٤٠- ١٢٤١- ١٢٤٢- ١٢٤٣- ١٢٤٤- ١٢٤٥- ١٢٤٦- ١٢٤٧- ١٢٤٨- ١٢٤٩- ١٢٥٠- ١٢٥١- ١٢٥٢- ١٢٥٣- ١٢٥٤- ١٢٥٥- ١٢٥٦- ١٢٥٧- ١٢٥٨- ١٢٥٩- ١٢٦٠- ١٢٦١- ١٢٦٢- ١٢٦٣- ١٢٦٤- ١٢٦٥- ١٢٦٦- ١٢٦٧- ١٢٦٨- ١٢٦٩- ١٢٧٠- ١٢٧١- ١٢٧٢- ١٢٧٣- ١٢٧٤- ١٢٧٥- ١٢٧٦- ١٢٧٧- ١٢٧٨- ١٢٧٩- ١٢٨٠- ١٢٨١- ١٢٨٢- ١٢٨٣- ١٢٨٤- ١٢٨٥- ١٢٨٦- ١٢٨٧- ١٢٨٨- ١٢٨٩- ١٢٩٠- ١٢٩١- ١٢٩٢- ١٢٩٣- ١٢٩٤- ١٢٩٥- ١٢٩٦- ١٢٩٧- ١٢٩٨- ١٢٩٩- ١٣٠٠- ١٣٠١- ١٣٠٢- ١٣٠٣- ١٣٠٤- ١٣٠٥- ١٣٠٦- ١٣٠٧- ١٣٠٨- ١٣٠٩- ١٣١٠- ١٣١١- ١٣١٢- ١٣١٣- ١٣١٤- ١٣١٥- ١٣١٦- ١٣١٧- ١٣١٨- ١٣١٩- ١٣٢٠- ١٣٢١- ١٣٢٢- ١٣٢٣- ١٣٢٤- ١٣٢٥- ١٣٢٦- ١٣٢٧- ١٣٢٨- ١٣٢٩- ١٣٣٠- ١٣٣١- ١٣٣٢- ١٣٣٣- ١٣٣٤- ١٣٣٥- ١٣٣٦- ١٣٣٧- ١٣٣٨- ١٣٣٩- ١٣٤٠- ١٣٤١- ١٣٤٢- ١٣٤٣- ١٣٤٤- ١٣٤٥- ١٣٤٦- ١٣٤٧- ١٣٤٨- ١٣٤٩- ١٣٥٠- ١٣٥١- ١٣٥٢- ١٣٥٣- ١٣٥٤- ١٣٥٥- ١٣٥٦- ١٣٥٧- ١٣٥٨- ١٣٥٩- ١٣٦٠- ١٣٦١- ١٣٦٢- ١٣٦٣- ١٣٦٤- ١٣٦٥- ١٣٦٦- ١٣٦٧- ١٣٦٨- ١٣٦٩- ١٣٧٠- ١٣٧١- ١٣٧٢- ١٣٧٣- ١٣٧٤- ١٣٧٥- ١٣٧٦- ١٣٧٧- ١٣٧٨- ١٣٧٩- ١٣٨٠- ١٣٨١- ١٣٨٢- ١٣٨٣- ١٣٨٤- ١٣٨٥- ١٣٨٦- ١٣٨٧- ١٣٨٨- ١٣٨٩- ١٣٩٠- ١٣٩١- ١٣٩٢- ١٣٩٣- ١٣٩٤- ١٣٩٥- ١٣٩٦- ١٣٩٧- ١٣٩٨- ١٣٩٩- ١٤٠٠- ١٤٠١- ١٤٠٢- ١٤٠٣- ١٤٠٤- ١٤٠٥- ١٤٠٦- ١٤٠٧- ١٤٠٨- ١٤٠٩- ١٤١٠- ١٤١١- ١٤١٢- ١٤١٣- ١٤١٤- ١٤١٥- ١٤١٦- ١٤١٧- ١٤١٨- ١٤١٩- ١٤٢٠- ١٤٢١- ١٤٢٢- ١٤٢٣- ١٤٢٤- ١٤٢٥- ١٤٢٦- ١٤٢٧- ١٤٢٨- ١٤٢٩- ١٤٣٠- ١٤٣١- ١٤٣٢- ١٤٣٣- ١٤٣٤- ١٤٣٥- ١٤٣٦- ١٤٣٧- ١٤٣٨- ١٤٣٩- ١٤٤٠- ١٤٤١- ١٤٤٢- ١٤٤٣- ١٤٤٤- ١٤٤٥- ١٤٤٦- ١٤٤٧- ١٤٤٨- ١٤٤٩- ١٤٥٠- ١٤٥١- ١٤٥٢- ١٤٥٣- ١٤٥٤- ١٤٥٥- ١٤٥٦- ١٤٥٧- ١٤٥٨- ١٤٥٩- ١٤٦٠- ١٤٦١- ١٤٦٢- ١٤٦٣- ١٤٦٤- ١٤٦٥- ١٤٦٦- ١٤٦٧- ١٤٦٨- ١٤٦٩- ١٤٧٠- ١٤٧١- ١٤٧٢- ١٤٧٣- ١٤٧٤- ١٤٧٥- ١٤٧٦- ١٤٧٧- ١٤٧٨- ١٤٧٩- ١٤٨٠- ١٤٨١- ١٤٨٢- ١٤٨٣- ١٤٨٤- ١٤٨٥- ١٤٨٦- ١٤٨٧- ١٤٨٨- ١٤٨٩- ١٤٩٠- ١٤٩١- ١٤٩٢- ١٤٩٣- ١٤٩٤- ١٤٩٥- ١٤٩٦- ١٤٩٧- ١٤٩٨- ١٤٩٩- ١٥٠٠- ١٥٠١- ١٥٠٢- ١٥٠٣- ١٥٠٤- ١٥٠٥- ١٥٠٦- ١٥٠٧- ١٥٠٨- ١٥٠٩- ١٥١٠- ١٥١١- ١٥١٢- ١٥١٣- ١٥١٤- ١٥١٥- ١٥١٦- ١٥١٧- ١٥١٨- ١٥١٩- ١٥٢٠- ١٥٢١- ١٥٢٢- ١٥٢٣- ١٥٢٤- ١٥٢٥- ١٥٢٦- ١٥٢٧- ١٥٢٨- ١٥٢٩- ١٥٣٠- ١٥٣١- ١٥٣٢- ١٥٣٣- ١٥٣٤- ١٥٣٥- ١٥٣٦- ١٥٣

تحريم الربا خاصة مع ما فى قوله أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا و غير ذلك قولان أحدهما التصريح بالنهاى عنه بعدالإخبار بتحريمه لما فى ذلك من تصريح الحظر له وشدة التحذير منه .الثنائى لتأكيد النهى عن هذاالضرب منه الذى يجرى على الأضعاف المضاعفة وقيل فى معناه هاهنا قولان أحدهما للمضاعفة بالتأخير أجلا بعدأجل كماأخر أجلا عن أجل إلى غيره زيد عليه زيادة على المال الثانى أى تضاعفون به أموالكم . والربا المنهى عنه قال عطا ومجاهد هوربا الجاهلية و هو الزيادة على أصل المال للتأخير عن الأجل الحال ويدخل فيه كل زيادة محرمة فى المعاملة من جهة المضاعفة. ووجه تحريم الربا هوالمصلحة التى علم الله تعالى فإن ذلك يدعو إلى العدل ويحض عليه ويدعو أيضا إلى مكارم الأخلاق بالإقراض وإنظار المعسر من غيرزيادة. - قرآن-١٨-٦٠-قرآن-١٧٩-٢٤٧-قرآن-٢٩٠-٣٢٧ [صفحه ٤٩] ومعنى لا- تَأْكُلُوا الرِّبَا لاتزيدوا على رأس المال و ليس المراد النهى عن الأكل فقط وإنما جاز ذلك لأنه معلوم المراد. و قوله تعالى أضعافاً مضاعفةً حال للربا والأضعاف جمع ضعف والربا مصدر كأنه قال لاتزيدوا زيادته متكررة. و قد بين رسول الله ص أن قليل الربا حرام ككثيره . -قرآن-٨-٢٨-قرآن-١٣٨-١٥٦ وسئل الصادق ع عن قوله يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيَرْبِّي الصَّدَقَاتِ وقيل قدأربى من يأكل الربا يربو ماله قال أى محق أمحق من درهم ربا يمحق الدين و إن تاب منه ذهب ماله وافتقر -روايت-١-٢-روايت-٣-١٩١

باب البيع بالنقد والنسيئة والشرط فى العقود

إشارة

البيع نقدا ونسيئة جائز لأن قول الله عز وجل وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ تَنَاوَلَهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ فَمَنْ بَاعَ شَيْئًا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ثَمَنَهُ نَقْدًا وَلِالنَّسِيئَةِ كَانَ الثَّمَنُ حَالًا- فإن ذكر أن يكون الثمن آجلا فلايخلو إما أن يكون آجلا مجهولا مثل قدوم الحاج وإدراك الغلات فالبيع باطل على هذا وإن كان الأجل معيناً كان البيع صحيحاً والأجل على ما ذكر و الذى يدل على هذاالفصل والتفصيل قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى. وكذلك إذاباع بنسيئة و لم يذكر الأجل أصلا كان البيع أيضا باطلا لأن الله اعتبر فى هذه الآية الأجل و أن يكون ذلك الأجل مسمى معيناً. -قرآن-٤٩-٧٢-قرآن-٣٩٢-٤٦٢ [صفحه ٥٠] والآية تدل على صحة اشتراء السلف وصحة بيع النسيئة بشرط تعيين أجلهما. ولا بد من حضور الثمن والمثمن ولايجوز تأخير الثمن عن وقت وجوبه لزيادة فيه لأنه ربا على ما ذكرناه ولا بأس بتعجيله بنقصان شىء منه لقوله تعالى فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا- قرآن-٢٢٥-٢٥٧

فصل

وقوله تعالى وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ فى كل بيع شرعى. ثم اعلم أن البيع هوانتقال عين مملوكة من شخص إلى غيره بعوض مقدر على وجه التراضى على ما يقتضيه الشرع . و هو على ثلاثة أضرب بيع عين مرئية وبيع موصوف فى الذمة وبيع خيار الرؤية. فأما بيع الأعيان المرئية فهو أن يبيع إنسان عبدا حاضرا أو ثوبا حاضرا أو عينا من الأعيان حاضرة فيشاهد البائع والمشتري ذلك فهذا بيع صحيح بلا خلاف . و أمابيع الموصوف فى الذمة فهو أن يسلمه فى شىء موصوف إلى أجل معلوم ويذكر الصفات المقصودة فهذا أيضا صحيح بلا- خلاف . و أمابيع خيار الرؤية فهو بيع الأعيان الغائبة و هو أن يتناع شيئا لم يره مثل أن يقول بعثك

هذا الثوب الذى فى كمى أو الثوب الذى فى الصندوق و ما أشبه ذلك فيذكر جنس المبيع فيتميز من غير جنسه ويذكر الصفة و لا فرق بين أن يكون البائع رآه والمشتري لم يره أو يكون المشتري رآه والبائع لم -قرآن- ١٦-٣٩ [صفحه ٥١] يره أو لم يرياه معا فإذا عقد البيع ثم رأى المبيع فوجده على ما وصفه كان البيع ماضيا وإن وجده بخلافه كان له رده وفسخ العقد. و لا بد من ذكر الجنس والصفة فمتى لم يذكرهما أو واحدا منهما لم يصح البيع ومتى شرط المشتري خيار الرؤية لنفسه كان جائزا فإذا رآه بالصفة التى ذكرها لم يكن له الخيار وإن وجده مخالفا كان له الخيار هذا إذا لم يكن رآه وإن كان قد رآه فلا وجه لشرط الرؤية لأنه عالم به قبل الرؤية. وقوله تعالى إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَكْثَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ . -قرآن- ٤٣٨-٤٨١

فصل

وقوله تعالى إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ السَّلَفِ فِي جَمِيعِ الْمَبَاعَاتِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا جُمِعَ شَرْطَانِ تَمِيزَ الْجِنْسِ مِنْ غَيْرِهِ مَعَ تَحْدِيدِهِ بِالْوَصْفِ وَالثَّانِي ذِكْرُ الْأَجَلِ فِيهِ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ شَيْءٌ مِنْهُمَا لَمْ يَصَحَّ السَّلَفُ وَهُوَ بَيْعٌ مَخْصُوصٌ . وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَتَحَدَّدُ بِالْوَصْفِ مِثْلُ رَوَايَا الْمَاءِ وَالْخُبْزِ وَاللَّحْمِ لَمْ يَصَحَّ السَّلَفُ فِيهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ تَحْدِيدُهُ بِوَصْفٍ لَا يَخْتَلِطُ بِهِ سِوَاهُ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِنَّهُ جَائِزٌ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ . وَكُلُّ شَرْطٍ يُوَافِقُ شَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ اعْتَبَرَهُ الْمَشْتَرِي فَإِنَّهُ يَلْزَمُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ -قرآن- ١٦-٥٨ -قرآن- ٤٨٧-٥٠٥ ولقول رسول الله ص المؤمنون عند شروطهم -رواية- ١-٢ -رواية- ٢٥-٤٦ وعن فضيل قلت لأبي عبد الله ع ما الشرط فى الحيوان قال ثلاثة أيام شرط ذلك فى ضمن العقد أو لم يشرط و يكون الخيار للمبتاع خاصة فى هذه المدة ما لم يحدث فيه حدثا قلت فما الشرط فى غير الحيوان قال -رواية- ١-٢ -رواية- ١٤-١٤ ادامه دارد [صفحه ٥٢] البيعان فى الخيار ما لم يفترقا فإذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما إلا أن يشترطا إلى مدة معينة -رواية- ١-٢ -رواية- ٩٦ وقال ع لا بأس بالسلم فى المتاع إذا وصفت الطول والعرض إلى أجل معلوم وفى الحيوان إذا وصفت أسنانها -رواية- ١-٢ -رواية- ١٣-١١١ . وقوله تعالى وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ يَخْتَصِمُ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْمَبَايِعَةِ -قرآن- ١٧-٤٤

باب فى أشياء تتعلق بالمبايعة ونحوها

إشارة

الاحتكار يكون فى ستة أشياء الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والملح . و هو حبسها من البيع و لا يجوز ذلك وبالناس حاجة و لا يوجد غيره فى البلد فإذا ضاق الطعام و لا يوجد إلا عند من احتكره كان للسلطان أن يجبره على بيعه و لم يكرهه على سعر بعينه إذا باع هو على التقريب من سعر الوقت فإن كان سعر الغلة مثلا عشرين منا بدينار فلا يمكن أن يبيع خمسة أمان بدينار ويجبره على ما هو مقاربة للعشرين . وقد بينها رسول الله ص لقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ -قرآن- ٤٤٣-٥٠٨ وقال ع علامة رضا الله فى خلقه عدل سلطانهم ورخص أسعارهم -رواية- ١-٢ -رواية- ١٣-١٣ ادامه دارد [صفحه ٥٣] و علامة غضب الله على خلقه جور سلطانهم وغلاء أسعارهم -رواية- ١-٢ -رواية- ٥٩ . وعلى هذا قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف ع له يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسِينَا وَ أَهْلْنَا الضَّرَّ وَ جِئْنَا بِبِضَاعِنَا مُزَجَّاءً فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ . -قرآن- ٥٢-١٤٧ وأتى رسول الله ص قوما

فشكوا إليه سرعته نفاذ طعامهم فقال تكيلون أم تهيلون فقالوا نهيل يا رسول الله يعنون الجزاف فقال ع لهم كيلوا ولا تهيلوا فإنه أعظم للبركة -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٧٤ وروى أن من أهان بالمأكل أصابه المجاعة -رواية- ١-٢-رواية- ٩-٤٨ و قال أبو عبد الله ع إذا أصابتكم مجاعة فأعينوا بالزبيب -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٦٣ . وقوله تعالى وَ لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ معناه لو كنت عالما بما يكون من أحوال الدنيا لاشتريت في الرخص وبعث في الغلاء ما مسني السوء أى الفقر. فإن قيل فهل اطلع نبيه على الغيب. قلنا على الإطلاق لأن الله تعالى يقول وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَن يَشَاءُ والمعنى ولكن الله اجتبى رسوله بأعلامه كثيرا من الغائبات . -قرآن- ١٧-٧٠-قرآن- ١٥٢-١٧٤-قرآن- ٢٦٦-٣٥٩ [صفحہ ٥٤] و قال أبو جعفر ع إذا حدثتم بشيء فسئلوني من كتاب الله ثم قال فى حديثه إن الله نهى عن القيل والقال وفساد المال وكثرة السؤال فقالوا يا ابن رسول الله أين هذا من كتاب الله فقال إن الله يقول فى كتابه لا خير فى كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس و قال وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَ قَالَ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِن تُبَدِّلْ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ثُمَّ قَالَ لا تمنعوا قرض الخمير والجبن فإن منعه يورث الفقر -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٥٢٠ و قال على ع من باع الطعام نزعته منه الرحمة -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٥٢ و قال أبو الحسن ع من اشترى الحنطة زاد ماله و من اشترى الدقيق ذهب نصف ماله و من اشترى الخبز ذهب ماله و ذلك لمن يقدر ولا يفعل -رواية- ١-٢-رواية- ٢٤-١٤٣

فصل

وقوله تعالى أَوْفُوا الْكَيْلَ وَ لَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ وَ زِنُوا بِالْقِسَاسِ الْمُسْتَقِيمِ المعنى أعطوا الواجب وافيا غير ناقص ويدخل الوفاء فى الكيل والذرع والعدد والمخسر المعرض للخسران فى رأس المال يقال أخسر يخسر إذا جعله يخسر فى ماله و هو نقيض أربحه والقسطاس الميزان نهاهم -قرآن- ١٦-٩٩ [صفحہ ٥٥] الله أن يكونوا من المخسرين . و قال تعالى وَ لَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَ الْمِيزَانَ إِنِّى أَرَأُكُمْ بِخَيْرٍ نَهَاكُمْ أَنْ يَبْخَسُوا النَّاسَ فِيمَا يَكِيلُونَهُ أَوْ يَزْنُونَهُ و قال لهم إِنِّى أَرَأُكُمْ بِخَيْرٍ أى برخص السعر وحذرهم الغلاء فى قول ابن عباس . و قال تعالى وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ اللَّهُ بهذا الخطاب كل من بخس غيره حقه ونقصه ماله من مكيل وموزون فالبايع والمشتري مخاطبان بهذا لأن الكيل ووزن المتاع على البائع فتوفية ذلك عليه ووزن الثمن على المشتري فإن لم يحسنا ذلك لم يتعرضا له وليول كل واحد منهما ما عليه غيره وأجرته عليه والكيل ووزن الأمتعة يعينان البائع فأجرتهما عليه والناقد ووزن الذهب والفضة يعينان المشتري فأجرتهما عليه . والتطفيف التنقيص على وجه الخيانة فى الكيل أو الوزن ولفظة المطففين صفة ذم لا يطلق على من طفف شيئا يسيرا إلى أن يصير إلى حال يتفاحش و فى الناس من قال لا يطلق حتى يطفف أقل ما يجب فيه القطع فى السرقة لأن ما يقطع فيه فهو كثير. -قرآن- ٤٥-١٠٥-قرآن- ١٦٣-١٨٤-قرآن- ٢٤٨-٢٦٧ قال ابن عباس كان أهل المدينة من أبحث الناس كيلا إلى أن أنزل الله هذه الآية فأحسنوا الكيل -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-١٠١ . ثم قال تعالى الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ أَى أَخَذُوا مَاعِلِيَهُمْ وَ إِذَا كَالُوهُمْ أَو زَوَّوْهُمْ فَإِنْ بَعْضُ الْمَفْسِرِينَ يَجْعَلُهُمْ فَعَلًا فى موضع رفع بمعنى الفاعل والباقون يجعلونه فى موضع نصب و هو الصحيح . -قرآن- ١٨-٥٤-قرآن- ٧٣-١٠٣ [صفحہ ٥٦]

فصل

وقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَ الرَّسُولَ وَ تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ إِدِلَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ مَالٌ فِيهِ عَيْبٌ وَأَرَادَ بَيْعَهُ

وجب عليه أن يبين للمشتري عيبه ولا يكتمه أو يتبرأ إليه من العيوب والأحوط الأول . قال تعالى وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ أَيْ وَ لَا تَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وعمومه يدل على أكثر مسائل البيع فإن لم يبين البائع العيب الذى فى المبيع واشتره إنسان فوجد به العيب كان المشتري بالخيار إن شاء رضى به و إن شاء رده بالعيب واسترجع الثمن و إن شاء أخذ الأرش . و إن اختار فسخ البيع ورد المبيع فإن لم يكن حصل من جهة المبيع نماء رده واسترجع الثمن و إن حصل نماء وفائدة فلا يخلو أن يكون كسبا من جهته أو نتاجا و ثمره فإن كان كسبا مثل أن كسب بعمله أو بتجارته أو يوهب له شىء أو يصطاد أو يحتطب فإنه يرد المعيب ولا يرد الكسب - قرآن - ١٦ - ١٠٠ - قرآن - ٢٥٤ - ٢٧٧ لقول النبى ع الخراج بالضمان - رواية - ١ - ٢ - رواية - ١٨ - ٣٥ والخراج اسم للفائدة والغلة التى تحصل من جهة المبيع ومعنى الخبر أن الخراج لمن يكون المال يتلف من ملكه و لما كان المبيع إن تلف يتلف من ملك المشتري لأن الضمان انتقل إليه كان الخراج له والنتاج والثمره أيضا للمشتري و إن حصل من المبيع نماء قبل القبض كان ذلك للبائع إذا أراد الرد بالعيب لأن ضمانه على الظاهر من الخبر على البائع هاهنا . ولا يجوز لكافر أن يشتري عبدا مسلما ولا يثبت ملكه عليه لقوله تعالى وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا . - قرآن - ٤٣٣ - ٤٩٤ [صفحہ ٥٧] ولا يجوز بيع رباع مكة ولا إجارتها لقوله تعالى سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ - قرآن - ٥١ - ٨١ وقال أبو عبد الله ع اشتروا و إن كان غالبا فإن الرزق ينزل مع الشراء - رواية - ١ - ٢ - رواية - ٢٧ - ٧٧ وقال إن رسول الله ص لم يأذن لحكيم بن حزام فى تجارته حتى ضمن له إقاله النادم وإنظار المعسر وأخذ الحق وإعطاء الحق - رواية - ١ - ٢ - رواية - ١٠ - ١٢٨ . وقيل فى قوله تعالى أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا يحتمل إحلال الله البيع معنيين أحدهما أن يكون إحلال بيع يعقده البيعان عن تراض منهما وكانا جائزى الأمر و هذا لا يصح لأن الله لما أحل البيع وحرم الربا وقديتراضيان بما يؤدى إلى الربا ولا يصح ذلك . والثانى أن يكون أحل الله البيع المشروع فيكون من العام الذى أراد به الخاص فبين النبى ص ما أحله الله و ما حرمه أو يكون داخلا فيهما فأصل البيع كله مباح إلا ما نهى النبى ع و ما فارق ذلك من البيوع التى لا ربا فيها أبحناء بما وصفنا من إباحة الله البيع . ونظيره قولنا إن السلم مخصوص من خبر النهى عن بيع ما ليس عند الإنسان و لا يكون داخلا فى عموم . و من هذا الجنس ما أمر الله به من قتال المشركين كافة وقوله تعالى حَتَّى - قرآن - ٢٥ - ٦٢ - قرآن - ٧١٣ - ٧١٧ . وقيل فى قوله تعالى أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا يحتمل إحلال الله البيع معنيين أحدهما أن يكون إحلال بيع يعقده البيعان عن تراض منهما وكانا جائزى الأمر و هذا لا يصح لأن الله لما أحل البيع وحرم الربا وقديتراضيان بما يؤدى إلى الربا ولا يصح ذلك . والثانى أن يكون أحل الله البيع المشروع فيكون من العام الذى أراد به الخاص فبين النبى ص ما أحله الله و ما حرمه أو يكون داخلا فيهما فأصل البيع كله مباح إلا ما نهى النبى ع و ما فارق ذلك من البيوع التى لا ربا فيها أبحناء بما وصفنا من إباحة الله البيع . ونظيره قولنا إن السلم مخصوص من خبر النهى عن بيع ما ليس عند الإنسان و لا يكون داخلا فى عموم . و من هذا الجنس ما أمر الله به من قتال المشركين كافة وقوله تعالى حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ فلم يدخل أهل الكتاب فى عموم النهى أمرنا فيها بقتال المشركين - قرآن - ١ - ٤٤ فلما قال رسول الله يا حكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك - رواية - ١ - ٢ - رواية - ٢٦ - ٦٤ وأذن فى السلف علمنا أن هذا لا يدخل فى عموم الأول

باب الرهن وأحكامه

إشاره

قال الله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ الرهن فى اللغة الثبات والدوام و فى الشريعة اسم لما يجعل

وثيقته في دين و هو جائز بالإجماع والسنة والكتاب . قال الله تعالى فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ تَقْدِيرُهُ وَالْوَثِيقَةُ رَهْنٌ وَيَجُوزُ فَعْلِيهِ رَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ . -قرآن- ١٩-٨٧-قرآن- ٢١٥-٢٣٣ وقال أبو عبد الله ع إن النبي ص رهن درعه عند أبي الشحم اليهودي على شعير أخذه لأهله -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٩٨ . قيل وإنما عدل عن أصحابه إلى يهودي لثلا- يلزمه منه بالإبراء فإنه لم يأمن أن استقرض من بعضهم إن يبرئه منه و ذلك يدل على أن الإبراء يصح من غير قبول المبرئ. وعقد الرهن يحتاج إلى إيجاب وقبول وقبض برضا الراهن . و ليس الرهن بواجب وإنما هو وثيقته جعلت إلى رضا المتعاقدين ويجوز في السفر والحضر. والدين الذي يجوز أخذ الرهن به هو كل دين ثابت في الذمة مثل الثمن [صفحة ٥٩] والأجرة والمهر والعوض في الخلع وأرش الجناية وقيمة المتلف كل ذلك يجوز أخذ الرهن به . و في الديّة على العاقلة يجوز بعد الحول وقبل الحول لا يجوز فإن لم يقبض المرهون لم ينعقد الرهن لأن الله جعل من شرط صحة الرهن أن تكون مقبوضة قال تعالى فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ . والرهن والرهان كلاهما جمع واحد هما رهن كجبل وجبال وسقف وسقف ولا يعرف في الأسماء فعل وفعل غير هذين و لو قلنا الرهن جمع الجمع لأن فعلا وفعالا- كثير لكان أقيس . ويجوز أخذ الرهن في الحضر مع وجود الكاتب لما قدمنا أن النبي ص اشترى طعاما نسيئته ورهن فيه درعا. و لما أمر تعالى بالإشهاد في السلم بقوله وَ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ سِنَةً وَاحْتِاطًا أَمْرًا بِالرَّهْنِ احتياطًا أيضا إذا لم يوجد كاتب و لاشهيد. وإنما أورد ذكر كون السفر فيه و شرط الكلام به إما لأن تلك الحال التي نزلت الآية فيها كانت على تلك الصفة وإما لأن فقدان البينة على الأغلب في حال السفر لأنه شرط في صحته . -قرآن- ٢٤٩-٢٦٧-قرآن- ٥٨١-٦٠٨

فصل

ثم قال تعالى فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ فَبَيْنَ سَبْحَانِهِ بِهِذَا أَنْ الْإِشْهَادَ وَالْكِتَابَةَ فِي الْمَدَائِنِ وَالرَّهْنَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ الْإِحْتِاطِ مَعْنَاهُ إِنْ أَتَمَّنْتُمْ فَلَمْ يَقْبِضْ مِنْهُ رَهْنًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي -قرآن- ١٧-٨١ [صفحة ٦٠] أؤتمن الأمانة يعني على الذي عليه الدين بأن يؤدي إليه حقه في محله ويؤدي الأمانة كما وثق به واعتقد فيه أي ليقض دينه الذي أئمنه عليه والائتمان افتعال من الأمان يقال أئمنه وائتمنه . وَ لَيَتَّقِ اللَّهَ رَبُّهُ أَنْ يَظْلِمَهُ أَوْ يَخُونَهُ وَ هُوَ وَثِقٌ بِهِ وَائْتَمَّنَ وَ لَمْ يَرْتَهَنَّ مِنْهُ شَيْئًا. وقرأ ابن عباس ومجاهد و لم تجدوا كتابا يعني ماتكتبون فيه من طرس وغيره . و إذا رتهن صاحب الدين وأشهد فقد أكد الاحتياط و لا بأس أن يكون الرهن أكثر قيمة من المال الذي عليه أو أقل ثمنا منه أو مساويا له لأن عموم اللفظ يتناول على الأحوال . وإنما قلنا إن الأحوط هو الإشهاد مع التمكن و إن استوثق من ماله رهنا لأن إن اختلفا في مقدار المبلغ الذي الرهن لأجله كان على المرتهن البينة فإن لم يكن له بينة فعلى صاحب الرهن اليمين وكذا إذا اختلفا في متاع فقال الذي عنده إنه رهن و قال صاحب المتاع إنه وديعه كان على المدعي لكونه رهنا البينة بأنه رهن و قد روى أن القول قول المرتهن مع يمينه لأنه أئمنه والبيئة على الراهن ما لم يستغرق الرهن ثمنه . و من أدل الدليل على أن الإشهاد والارتهان يصح اجتماعهما قوله تعالى بعد هذا وَ لَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ يَعْنِي بَعْدَ تَحْمِلِهَا وَ مَنْ يَكْتُمُهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ إِنَّمَا أَضَافَ إِلَى الْقَلْبِ مَجَازًا لِأَنَّهُ عَلَى الْكُتْمَانِ وَ الْإِفَالِائِمِ هُوَ الْحَيُّ وَقَالَتْ عَائِشَةُ الصَّامِتُ عَنْ الْحَقِّ كَالنَّاطِقِ بِالْبَاطِلِ وَ كَاتِمُ الشَّهَادَةِ كَشَاهِدِ الزُّورِ . وَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ يَعْنِي بِمَا تَسْتُرُونَهُ وَ بِمَا تَكْتُمُونَهُ . وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ وَ إِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ لَأَنْ الْمَعْنَى فِيهِ كُتْمَانُ الشَّهَادَةِ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ خَوْفَهُمْ اللَّهُ مِنَ الْعَمَلِ بِخِلَافِهِ -قرآن- ١٩٦-٢١٩-قرآن- ١٠٤٠-١٠٦٥-قرآن- ١٠٨١-١١١٨-قرآن- ١٢٦٢-١٢٩٤-قرآن- ١٣٥٤-١٤٢١ [صفحة ٦١]

باب الوديعة

اعلم أن الوديعة حكم في الشريعة لقوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَقَالَ تَعَالَىٰ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الْمُدِّيَ أُؤْتَمَنَ أَمَانَتُهُ. والوديعة مشتقة من ودع يدع إذا استقر وسكن يقال أودعته أودعه إذا قررته وأسكنته . -قرآن- ٤٧-١٠٥ -قرآن- ١٢٠-١٨٤ وروى أن النبي ص كانت عنده ودائع بمكة فلما أراد أن يهاجر أودعها أم أيمن وأمر عليا ع بردها على أصحابها -رواية- ١-٢-رواية- ٩-١١٣ . فإذا ثبت ذلك فالوديعة أمانة لازمان على المودع ما لم يفرط وقال النبي ص ليس على المودع ضمان -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٤٤ . فأما قوله تعالى وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ عَنِ الْيَهُودِ لَأَنْتُمْ لَا يَسْتَحْلُونَ أَمْوَالَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ عَنِ الْيَهُودِ لَأَنْتُمْ لَا يَسْتَحْلُونَ أَمْوَالَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي حُلِّ السَّبْتِ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا عَلَىٰ رَأْسِهِ بِالتَّقَاضَىٰ وَالْمَطَالِبَةُ قَائِمًا بِالْإِجْمَاعِ وَالْمَلَاذِمَةُ وَالْفِرْقُ بَيْنَ تَأْمَنِهِ بِقِنطَارٍ وَعَلَىٰ قِنطَارٍ أَنْ مَعْنَى الْبَاءِ الْإِصَاقُ الْأَمَانَةُ وَمَعْنَى عَلَىٰ اسْتِعْلَاءُ الْأَمَانَةِ وَهِيَ مُتَعَقِبَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِتَقَارُبِ الْمَعْنَى كَمَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِهِ وَعَلَيْهِ . -قرآن- ١٩-٨٣ -قرآن- ١٣٧-١٩٢ -قرآن- ٢٥٥-٢٨٤ [صفحة ٦٢] ويمكن أن تكون الفائدة أن هؤلاء لا يؤدون الأمانة لاستحلالهم ذلك لقوله ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَسَائِرُ الْفِرْقِ وَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ لَا يَسْتَحْلُوهَا. وقال جماعة قالت اليهود ليس علينا فيما أصبنا من أموال العرب سبيل لأنهم مشركون وادعوا أنهم وجدوا ذلك في كتابهم وهم يعلمون أن هذا هو الكذب على الله . فإذا ثبت ذلك فالوديعة جائزة من الطرفين من جهة المودع متى شاء أن يستردها فعل ومن جهة المودع متى شاء أن يردها فعل فإذا ردها على المودع أو على وكيله فلا شيء عليه وإن ردها على الحاكم أو على ثقته مع القدرة على الدفع إلى المودع أو إلى وكيله فعليه الضمان . فإن لم يقدر على المودع ولا على وكيله فلا يخلو إما أن يكون له عذر أو لم يكن له عذر فإن لم يكن له عذر برده فعليه الضمان وإن كان له عذر برده على الحاكم أو على ثقته فلا ضمان عليه . -قرآن- ٧٤-١٣٣ وقال أبو عبد الله ع صاحب الوديعة وصاحب البضاعة مؤتمنان -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٦٥ . وكل ما كان من وديعة ولم تكن مضمونة فلا تلزم . ورد الوديعة واجب متى طلبها صاحبها وهو متمكن من ردها وليس عليه في ردها ضرر يؤدي إلى تلف النفس أو المال سواء كان المودع كافرا أو مسلما

باب العارية

هي أيضا جائزة بدليل الكتاب والسنة فالكتاب قوله تعالى تَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَالْعَارِيَةُ مِنَ الْبِرِّ. ويدل عليه أيضا قوله تعالى وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ -قرآن- ١-١٨ -قرآن- ٦٦-٨٨ فقد قال ابن عباس ع هو ترجمان القرآن إن الماعون العواري -رواية- ١-٢-رواية- ٤١-٦٣ وروى عن صفوان بن أمية أن النبي ص استعار منه أدرعا فقال أغصبا يا محمد فقال ع لابل عارية مضمونة مؤداة -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-١١٢ . ولا خلاف بين الأمة في جواز ذلك وإنما اختلفوا في مسائل منها. وإذا ثبت جواز العارية فاعلم أنها أمانة غير مضمونة إلا أن يشترط صاحبها فإن شرط ضمانها كانت مضمونة. والذهب والفضة إذا استعيرا فهما مضمونان شرط فيهما ذلك أم لم يشترط. ومتى تعدى المستعير في العواري كانت مضمونة سواء شرط أو لم يشترط

باب الإجازات

قوله تعالى قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ على صحه الإجارة زائدا على السنة والإجماع من أن كل ما يستباح بعقد العارية يجوز أن يستباح بعقد الإجارة من إجارة الرجل نفسه وعبيده وداره وعقاره بلا خلاف . والاستيجار طلب الإجارة وهى العقد على ما أمر بالمعاوضة. حكى الله ما قال أبوالمرايتين شعيب لموسى إني أريد أن أنكحك إحدى -قرآن- ١٤-٩٦ [صفحه ٦٤] ابنتى هاتين على أن تجعل أجر رعى ماشيتى ثمانى سنين صداق ابنتى ثم جعل لموسى كل سخلة تلد على خلاف شئ أمها فأوحى الله إليه أن ألق عصاك فى الماء إذا شرين فولدن كلهن خلاف شيتهن وجعل الزيادة على المدة الخيار فإن أتممت عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ أى هبة منك غير واجبة عليك ففضى موسى أتم الأجلين وأوفاهما. فإذا ثبت ذلك فاعلم أن الإجارة عقد معاوضة وهى من عقود المعاوضات اللازمة كالبيع والشرء. والإجارة على ضربين أحدهما ماتكون المدة معلومة والعمل مجهولا مثل أن يقول آجرتك شهرا لتبنى والثانى أن تكون المدة مجهولة والعمل معلوما مثل أن يقول آجرتك لتبنى هذه الدار وتخييط هذا الثوب فأما إذا كانت المدة معلومة والعمل معلوما هنا فلا يصح فإنه إذا قال استأجرت اليوم لتخييط قميصى هذا كانت الإجارة باطلة لأنه ربما يخييط قبل مضى النهار فيبقى بعض المدة بلا عمل وربما لا يفرغ منه بيوم ويحتاج إلى مدة أخرى ويحصل العمل بلا مدة. والبهائم والحيوان تكثرى للركوب وللحمولة وللعمل عليها بدلالة قوله تعالى وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً -قرآن- ٢٢٦-٢٦٠ -قرآن- ٩٣٧-٩٩٥ وعن ابن عباس فى قوله تعالى لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فقال المعنى لاجتاح عليكم أن تحجوا أو تكرهوا الجمال للركوب والعمل -رواية- ١-٢ -رواية- ٣-١٦١ . [صفحه ٦٥] فإن آجرها ليركب عليها فلا بد من أن يكون المحمول معلوما والمحمول له و أن يكون المركوب معلوما والراكب معلوما أما المركوب فيصير معلوما إما بالمشاهدة أو بالصفة فالمشاهدة أن يقول اكترت منك هذا الجمل شهرا أو اكترت منك هذا الجمل لأركبه إلى مكة. فأما إذا كان معلوما بالصفة فلا بد من ذكر ثلاثة أشياء الجنس والنوع والذكورية والأنوثة أما الجنس فأن يقول جمل حمار بغل دابة والنوع أن يذكر حمار مصرى جمل بختى أو عرابى و يقول ناقه أو جمل لأن السير على النوق أطيب منه على الجمل . و أما الراكب فيجب أن يكون معلوما ولا يمكن ذلك إلا بالمشاهدة لأنه لا يوزن ثم هو بالخيار إن شاء ركه هو أو يركب من يوازنه و يكون فى معناه هذا إذا إكراها مطلقا

باب الشركة والمضاربة

إشارة

أما الشركة فجائزة لقوله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ الْآيَةُ فجعل سبحانه الغنيمه مشتركه بين الغانمين و بين أهل الخمس وجعل الخمس مشتركاً بين أهله . وقال تعالى يُوَصِّيهُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَةِ فجعل سبحانه التركة مشتركه بين الورثه. وقال تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ الْآيَةُ فجعل تعالى -قرآن- ٣٢-١٠٥ -قرآن- ٢١٧-٢٨٢ -قرآن- ٣٣٦-٣٨٠ [صفحه ٦٦] الصدقات مشتركه بين أهلها لأن الواو للتشريك فجعلها مشتركه بين الثمانية الأصناف . وقال سبحانه وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ -قرآن- ٩٧-١٥٨ وقال النبى ص يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا -رواية- ١-٢ -رواية- ٢٠-٥٧ وروى عن السائب بن أبى السائب أنه قال كنت شريكا للنبي ع فى الجاهلية فلما قدم يوم فتح مكة قال أتعرفنى قلت نعم كنت شريكى وكنت خير شريك لا توارى ولا تمارى -رواية- ١-٢ -رواية- ٩-١٧٣ . ولا خلاف فى جواز الشركة بين المسلمين وإن اختلفوا فى مسائل من تفصيلها وفروعها. وإذا ثبت هذا فالشركة

على ثلاثة أضرب شركة في الأعيان وشركة في المنافع وشركة في الحقوق .فأما الشركة في الأعيان فمن ثلاثة أوجه أحدها بالميراث كاشتراك الورثة في التركة والثاني بالعقد وهو أن يملك جماعة عينا ببيع أو هبة أو صدقة أو وصية مشتركة والثالث بالحيازة وهو أن يشتركوا في الاحتطاب والاصطياد فإذا صار محوزا كان بينهم . و أما الاشتراك في المنافع كالاشتراك في منفعة الوقف ومنفعة العين المستأجرة وغيرها. و أما الاشتراك في الحقوق فمثل الاشتراك في حق القصاص وحد القذف وما أشبه ذلك . والآيات التي تلونها تدل بعمومها على جميع ذلك . [صفحہ ۶۷]

فصل

و أما ما جرى مجرى الشركة فهو المضاربة يدل على صحتها قوله تعالى وَ آخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ و لم يفصل . والمضاربة والقراض بمعنى و هو أن يدفع الإنسان إلى غيره مالا ليتجر فيه على أن ما يرزق الله من ربح كان بينهما على ما يشترطانه والقراض لغه أهل الحجاز والمضاربة لغه أهل العراق واشتقاقها من الضرب في المال والتقلب له واشتقاق القراض من القرض و هو القسط ومعناه هاهنا أن رب المال قطع قطعه من ماله فسلمها إلى العامل وقطع له قطعه من الربح . والمضارب بكسر الراء العامل لأنه هو الذي يضرب فيه ويقلبه و ليس لرب المال منه اشتقاق يدل على ذلك -قرآن- ۶۹-۱۳۰ مارواه الحسن عن علي ع أنه قال إذا خالف المضارب فلا ضمان هما على ما شرطاه -رواية- ۱-۲-رواية- ۴۰-۸۶ والظاهر أنه أراد العامل لأنه إذا كان الخلاف منه فالضمان بالتعدي عليه . و على جوازه دليل الكتاب والسنة والإجماع فالكتاب ما تلونه و قوله تعالى فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَبِهُوا فِي الْأَرْضِ وَ ابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ و أما الإجماع فلا خلاف فيه والصحابه كانوا يستعملونه . فإذا ثبت جواز القراض فاعلم أنه لا يجوز إلا بالأثمان من الدراهم والدنانير و كان أمير المؤمنين ع كره مشاركة اليهودي والنصراني والمجوسي إلا أن تكون تجارة حاضرة لا يغيب عنها المسلم . -قرآن- ۱۵۵-۲۳۲ [صفحہ ۶۸] وقال أبو عبد الله ع لا ينبغي للرجل المسلم أن يشارك الذمي و لا يضعه ببضاعة و لا يودعه وديعة و لا يضيفه مودة لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ -رواية- ۱-۲-رواية- ۲۷-۲۰۶ فإنه عام في جميع ذلك . وقد أشار سبحانه إلى جواز الشركة على جميع ضروبها بقوله ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ -قرآن- ۸۳-۱۸۴

باب الشفعة

قال الله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ و قد بين مسائل الشفعة وغيرها رسول الله ص -قرآن- ۱۹-۸۴ و قد قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة -رواية- ۱-۲-رواية- ۱۳-۵۹ والكافر لا شفعة له على المسلم . والدليل عليه قوله لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ومعلوم أنه تعالى إنما أراد أنهم لا يستوتون في الأحكام والظاهر يقتضي العموم إلا ما أخرجه دليل قاهر. فإن قيل أراد في النعيم والعذاب بدلالة قوله تعالى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ. قلنا معلوم في أصول الفقه أن تخصيص إحدى الجملتين لا يقتضي تخصيص الأخرى و إن كانت متعقبه لها. والشفعة جائزة في كل شيء من حيوان أو أرض أو متاع إذا كان الشيء -قرآن- ۵۴-۱۰۱-قرآن- ۲۶۱-۲۹۳ [صفحہ ۶۹] بين شريكين فباع أحدهما نصيبه فشريكه أحق به من غيره و إن زاد على الاثنين فلا شفعة لأحد منهم هذا قول المرتضى رضي الله عنه . و قال الشيخ أبو جعفر رضي الله عنه الأشياء في الشركة على ثلاثة أضرب ما يجب فيه الشفعة متبوعا و ما لا يجب فيه تابعا و لا يجب فيه متبوعا و ما يجب فيه تابعا و

لايجب متبوعا فأما مايجب فيه مقصورا متبوعا فالعراض والأراضى والراح لقوله ع الشفعة فيما لم يقسم -رواية ١-٢-رواية ٣٣-١٢ و أما ما لايجب فيه تابعا ومتبوعا بحال فكل ماينقل ويحول غيرمتصل كالحيوان والنبات والحبوب ونحو ذلك لاشفعة و فى أصحابنا من أوجب الشفعة فى ذلك و أما مايجب فيه تابعا و لايجب فيه متبوعا فكل ما كان فى الأرض من بناء وأصل و هو البناء والشجر فإن أفرد بالبيع دون الأرض فلاشفعة فيه . و إن بيعت الأرض تبعها هذاالأصل من حيث الشفعة فى الأرض أصلا و فى هذه على وجه التبع على خلاف فأما ما لم يكن أصلا ثابتا كالزرع والثمار فإذادخلت فى البيع بالشرط كانت الشفعة واجبة فى الأصل دونها. و لاثبتت الشفعة إلاالشريك مخالط فأما الشفعة بالجوار فلاثبتت إلا إذااشتركا فى الطريق أوالنهر و لايشركهما فيه ثالث

باب المزارعة والمساقاة

المزارعة والمخايرة اسمان لعقد واحد و هو استكراء الأرض ببعض ما يخرج منها والدليل عليه الإجماع والسنة ويمكن الاستدلال عليه أيضا من القرآن بالآيات التى استدللنا بها على صحة الشركة. فإذاثبت ذلك فالمعاملة على الأصل ببعض ماخرج من نمائها على ثلاثة [صفحة ٧٠] أضرب معارضة ومزارعة ومساقاة فالمعارضة تصح بلا خلاف بين الأمة والمساقاة أيضا جائزة إلا عند أبى حنيفة وحده والمزارعة على ضربين ضرب باطل بلا خلاف وضرب مختلف فيه .فالباطل هو أن يشترط لأحدهما شيئا بعينه و لم يجعله مشاعا مثل أن يعقد المزارعة على أن يكون لأحدهما مايدرك أولا- وللآخر مايتأخر إدراكه أو على أن الشئ لأحدهما والصيفى للآخر فهذا باطل بلا خلاف لأنه قدينى أحدهما ويهلك الآخر. والضرب المختلف فيه هو أن يزارعه على سهم مشاع مثل أن يجعل له النصف أو الثلث أو أقل أو أكثر كان ذلك جائزة عندنا و فيه خلاف للفقهاء و إن قال لى منها النصف علم أنه ترك الباقي للعامل كقوله تعالى وَ وَرِثَةُ أَبَوَائِهِ فَلَأُمِّهِ الثُّلُثُ علم أن مابقى للأب . والمساقاة هى أن يدفع الإنسان نخله أو كرمه إلى غيره على أن يصلحه ويسقيه و مايرزق الله من ثمره كانت بينهما على مايشترطانه وهى جائزة بشرطين مدة معلومة كالإجارة و يكون قدر نصيب العامل معلوما كالقراض . وهى من العقود اللازمة لأنها كالإجارة وتنفارق القراض لأنها لاتحتاج إلى مدة وهى تحتاج إليها والمدة فيها كالمدة فى الإجارة فما يجوز هناك يجوز هاهنا سواء كان سنة أو سنتين و من خالف هناك خالف هاهنا. و قد ذكرنا أن الآية المتقدمة تدل على جميع ذلك -قرآن ٦١٦-٦٥٥

باب الإفلاس والحجر

إشارة

المفلس فى الشريعة هو الذى ركبته الديون وماله لايفى بقضاها فإذا [صفحة ٧١] جاء غرماؤه إلى الحاكم وسأله الحجر عليه لثلا ينفق بقيه ماله فإنه يجب على الحاكم أن يحجر عليه إذاثبت عنده ديونهم وأنها حالة غير مؤجلة و أن صاحبهم مفلس لايفى ماله بقضاء دينهم . فإذافعل ذلك تعلق بحجره ثلاثة أحكام أحدها أن يتعلق ديونهم بعين المال الذى فى يده والثانى أنه يمنع من التصرف فى ماله عنده والثالث أن كل من وجد من غرمائه عين ماله عنده كان أحق به من غيره . ويمكن أن يستدل من القرآن على أصل الباب على الجملة. والمحجور عليه إنما سمي بذلك لأنه يمنع ماله من التصرف فيه . والحجر على ضربين أحدهما حجر على الإنسان لحق غيره والثانى حجر عليه لحق نفسه فأما المحجور عليه لحق غيره فهو المفلس لحق الغرماء

والمريض محجور عليه في ماله لحق ورثته وفيه خلاف والمكاتب محجور عليه فيما في يده لحق سيده و أما المحجور عليه لحق نفسه فهو الصبي والمجنون والسفيه . والأصل في الحجر على الصبي قوله تعالى وَ ابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ . واليتيم من مات أبوه قبل بلوغه ولا يتم بعد حلم وقوله فَإِنْ آنَسْتُمْ أى علمتم فوضع الإيناس موضع العلم وهو إجماع لا خلاف فيه . وقيل في قوله تعالى وَ لِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ الَّذِي -قرآن- ٨٥٧-٩٦٤-قرآن- ١٠٢٦-١٠٣٨-قرآن- ١١٢٥-١١٥٧-قرآن- ١١٦٩-١١٨٥ جاء غرماؤه إلى الحاكم وسأله الحجر عليه لثلاثين بقية ماله فإنه يجب على الحاكم أن يحجر عليه إذا ثبت عنده ديونهم وأنها حالة غير مؤجلة و أن صاحبهم مفلس لا يفي ماله بقضاء دينهم . فإذا فعل ذلك تعلق بحجره ثلاثة أحكام أحدها أن يتعلق ديونهم بعين المال الذي في يده والثاني أنه يمنع من التصرف في ماله عنده والثالث أن كل من وجد من غرمائه عين ماله عنده كان أحق به من غيره . ويمكن أن يستدل من القرآن على أصل الباب على الجملة . والمحجور عليه إنما سمي بذلك لأنه يمنع ماله من التصرف فيه . والحجر على ضريين أحدهما حجر على الإنسان لحق غيره والثاني حجر عليه لحق نفسه فأما المحجور عليه لحق غيره فهو المفلس لحق الغرماء والمريض محجور عليه في ماله لحق ورثته وفيه خلاف والمكاتب محجور عليه فيما في يده لحق سيده و أما المحجور عليه لحق نفسه فهو الصبي والمجنون والسفيه . والأصل في الحجر على الصبي قوله تعالى وَ ابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ . واليتيم من مات أبوه قبل بلوغه ولا يتم بعد حلم وقوله فَإِنْ آنَسْتُمْ أى علمتم فوضع الإيناس موضع العلم وهو إجماع لا خلاف فيه . وقيل في قوله تعالى وَ لِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَافِيًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ إِنْ دَلَّ عَلَى تَثْبِيتِ الْحَجْرِ لِنَفْسِهِ وَقِيلَ إِنَّمَا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْحَجْرِ لَوْ قَالَ وَلِيُّ الْمَطْلُوبِ وَكِلَاهُمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يَصِحُّ وَقَالَ الْفَرَاءُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ مَعْنَاهُ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّ الدِّينِ الْكِتَابُ بِالْعَدْلِ لَا بِخُسْرَانٍ . -قرآن- ١-١٠٠

فصل

فإن قيل كيف يقبل قول المدعى على مبلغ حقه قلنا أما إذا أكذبه المطلوب فلا ولكن إذا صدقه جاز له أن يمل الكتاب الذي يقع فيه الشهادة بالحق . والآية إنما نزلت في الدين عند وقوع الديون لا عند تجاهاها.

فصل

اعلم أن الصبي محجور عليه ما لم يبلغ والبلوغ يكون بأحد خمسة أشياء خروج المنى والحيض والحمل والإنبات والسن فاثنتان منهما ينفرد بهما الإناث وهما الحيض والحمل والثلاثة الأخر يشترك فيها الرجال والنساء . والحمل ليس ببلوغ حقيقة وإنما هو علم على البلوغ لأن الله أجرى العادة أن المرأة لا تحبل حتى يتقدم حيض والحمل لا يمكن إلا بعد أن ترى المرأة المنى لأن الله أخبر أن الولد مخلوق من ماء الرجل وماء المرأة لقوله تعالى يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصَّلْبِ وَ التَّرَائِبِ وأراد من صلب الرجل وترائب المرأة ولقوله تعالى مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ أى أخلاط . -قرآن- ٤٣٦-٤٧٤-قرآن- ٥٢٦-٥٤٤ [صفحته ٧٣] والإنبات دليل على البلوغ والاعتبار بإنبات العانة على وجه الخشونة التي تحتاج إلى الحلق دون ما كان مثل الزغب . فأما السن فحده خمس عشرة سنة في الذكور وتسع سنين في الإناث . وقد ذكرنا أن الصبي لا يدفع إليه ماله حتى يبلغ فإذا بلغ وأونس منه الرشد يسلم إليه ماله وإيناس الرشد منه مجموع أمرين أن يكون مصلحا لماله عدلا في دينه ومتى كان غير رشيد لا يفك حجره وإن بلغ وصار شيخا.

ووقت الاختبار يجب أن يكون قبل البلوغ لقوله تعالى وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا فَاذْبُلْغُوا الصَّبِي فَأَمَّا أَنْ يَسْلَمَ إِلَيْهِ مَالَهُ أَوْ يَحْجَرَ وَكَيْفِيَّةَ اخْتِبَارِهِ مَذْكُورَةٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ مِنْ أَرَادَهَا فَلْيَطْلُبْهَا مِنْهَا -قرآن- ٤٦١-٥٠٠

باب الغصب

تحريم الغصب معلوم بالكتاب والسنة والإجماع قال الله تعالى لا- تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ والغصب ليس عن تراض . و قال تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَ مِنْ غَصْبِ مَالِ الْيَتِيمِ فَقَدْ ظَلَمَهُ . و قال تعالى وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ. والإجماع ثابت على أن الغصب حرام . -قرآن- ٦٥-١٥٢-قرآن- ١٩٠-٢٧٦-قرآن- ٣٢٥-٤٣٧ [صفحہ ٧٤] و قال النبي ص لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-٦٧ و قال حرمة مال المسلم كحرمة دمه -روایت- ١-٢-روایت- ١٠-٣٩ . فإذا ثبت تحريم الغصب فالأموال على ضربين حيوان و غير حيوان و كلاهما إذا كان قائما يجب رده . و قال النبي ص على اليد ما أخذت حتى تؤدي -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-٤٨ و قال لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جادا ولا لعبا من أخذ عصا أخيه فليردها -روایت- ١-٢-روایت- ١٠-٧٩ . و إن كان تألفا فعليه مثله لقوله تعالى فَمَنْ عَتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَدَى عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ قِيمَتُهُ مِنْ حِينَ الْغَصْبِ إِلَى حِينَ التَّلَفِ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِرَدِّهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ فَجُوبَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ إِذَا تَعَذَّرَ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ -قرآن- ٤٥-١١٣ [صفحہ ٧٥]

كتاب النكاح

إشارة

قال الله تعالى وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَ إِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. هذا خطاب من الله تعالى للمكلفين من الرجال والنساء يأمرهم أن يزوجوا الأيامي اللواتي لهم عليهن ولاية و أن يزوجوا الصالحين المستورين الذين يفعلون الطاعات من المماليك والإماء إذا كانوا ملكا لهم . والأيامى جمع أيم وهى المرأة التى لازوج لها سواء كانت بكرا أو ثيبا و قال قوم الأيم التى مات زوجها و على هذا -قرآن- ١٩-١٤١ قوله ع الأيم أحق بنفسها أعنى الثيب -روایت- ١-٢-روایت- ١٢-٤٤ وقيل إن الأمر بتزويج الأيامي إذا أردن ذلك أمر فرض والأمر بتزويج الأئمة إذا أرادت ندب وكذلك العبد. ومعنى قوله إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ أَى لا يَمْنَعُوا مِنَ النِّكَاحِ الْمَرْأَةُ أَوْ الرَّجُلُ إِذَا كَانَا صَالِحِينَ لِأَجْلِ فَقْرِهِمَا وَقَلَّةِ ذَاتِ أَيْدِيهِمَا فَإِنَّهُمْ وَ إِنْ -قرآن- ١١٨-١٦٨ [صفحہ ٧٦] كانوا كذلك فإن الله يغنيهم من فضله و قال قوم معناه إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ إِلَى النِّكَاحِ يَغْنِيهِمُ اللَّهُ بِذَلِكَ عَنْ الْحَرَامِ . فعلى الأول تكون الآية خاصة فى الأحرار و على الثانى عامة فى الأحرار والمماليك فالنكاح فيه فضل كبير لأنه طريق التناسل و باب التواصل و سبب الألفة والمعونة على العفة و من سنن الإسلام النكاح وترك التعزب فمن دعت الحاجة إلى النكاح و وجد له طولا فلم يتزوج فقد خالف سنة رسول الله ص . و قد ذكرنا ما حث الله به عباده ودعاه إليه فقال وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ لِأَيَّةٍ ثُمَّ قَالَ وَ لَيْسَ تَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ أَمَرُ تَعَالَى مِنْ لَا يَجِدُ السَّبِيلَ إِلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَنْ لَا يَجِدَ طَوْلًا- مِنَ الْمَهْرِ وَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِمَا يُلْزِمُهُ لَهَا مِنَ النِّفْقَةِ وَ الْكَسْوَةِ أَنْ يَتَعَفَّفَ وَ لَا يَدْخُلَ فِي الْفَاحِشَةِ وَ يَصْبِرَ حَتَّى يَغْنِيَهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ -قرآن- ٤٦٤-٤٩١-قرآن- ٥٠٦-٥٨٦

قال الله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلِلْأُمَّةِ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلِلْعَبْدِ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلِلْأُمَّةِ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلِلْعَبْدِ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا

ولامخصوصه قال ابن عباس فرق عمر ابن طلحة وحذيفة امرأتيهما اللتين كانتا تحتهما كتابيتين وقال الحسن إنها عامة إلا أنها نسخت بقوله -قرآن- ١٩-٢٢٠ [صفحة ٧٧] تعالى وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَقَالَ ابْنُ جَبْرِ هِيَ عَلَى الْخُصُوصِ . ونحن إنما اخترنا ما قلناه أولاً لأنه لا دليل على نسخها ولا على خصوصها وسنين وجه ذلك بعد هذا إن شاء الله تعالى . وأما المجوسية فلا يجوز نكاحها إجماعاً والذمي لا يجوز أن يتزوج مسلمة إجماعاً أيضاً وقرآناً وأخباراً . والأمة المملوكة والجارية تكون مملوكة وغير مملوكة . والإعجاب يكون بالجمال ويكون بخصال يرغب لها فيها ومعنى أعجبني الشيء فرحت به ورضيته والفرق بين لو أعجبكم وإن أعجبكم أن لوللماضي وإن للمستقبل وكلاهما يصح في معنى الماضي . ولا يجوز نكاح الوثنية إجماعاً لأنها تدعو إلى النار كما حكاها الله تعالى . وهذه العلة قائمة في الذمية من اليهود والنصارى فيجب أن لا يجوز نكاحها . وقال السدي في قوله تعالى قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَا يُؤْتَى الْخَبِيثُ كَثْرَةً الْخَبِيثُ الْخَبِيثُ الْكَافِرُ وَالطَّيِّبُ الْمُؤْمِنُ وَهُوَ اخْتِيارُ ابْنِ جَرِيرٍ وَقَالَ جَمَاعَةُ الْآيَةِ عَامَةً أَيْ لَا يَسْتَوِي أَهْلُ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ لَا فِي الْمَكَانِ وَلَا فِي الْمَقْدَارِ وَلَا فِي الْإِنْفَاقِ وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ . وَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ نِكَاحِ الْأُمَةِ الْمُؤْمِنَةِ مَعَ وَجُودِ الطُّوْلِ لِقَوْلِهِ وَلِلْأُمَةِ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ فَكُلٌّ مِنْ عَقْدٍ عَلَى أُمَةٍ الْغَيْرِ وَأَعْطَى سَيِّدُهَا الْمَهْرَ كَانَ الْعَقْدُ مَاضِيًا غَيْرَ أَنَّهُ يَكُونُ تَارِكًا لِلْأَفْضَلِ . وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى أُمَةٍ وَعِنْدَهُ حُرَّةٌ إِلَّا بِرِضَاهَا فَإِنْ عَقِدَ عَلَيْهَا مِنْ -قرآن- ٨-٦٥ -قرآن- ٧٣٠-٨٠٢ -قرآن- ١٠٥٥-١٠٩٥ [صفحة ٧٨] غَيْرِ رِضَاهَا كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا وَإِنْ أَمْضَتْ الْحُرَّةُ الْعَقْدَ مَضَى الْعَقْدُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ اخْتِيارٌ . فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي فِي النِّسَاءِ وَهِيَ قَوْلُهُ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ فَإِنَّمَا هِيَ عَلَى التَّنْزِيهِ دُونَ التَّحْرِيمِ . -قرآن- ١٢٧-١٨٣

وقال بعض المفسرين لا يقع اسم المشركات على نساء أهل الكتاب فقد فصل الله تعالى بينهما في قوله لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ وَفِي قَوْلِهِ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَمَّا الْمُشْرِكِينَ عَطَفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ . وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ غَيْرُ صَحِيحٍ فَالْمُشْرِكُ يَطْلُقُ عَلَى الْكُلِّ لِأَنَّهُ مِنْ جَدِّ نَبَوِّ مُحَمَّدٍ فَقَدْ أَنْكَرَ مَعْجَزَهُ فَأَضَافَهُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ وَهَذَا هُوَ الشَّرْكُ بَعِيْنُهُ وَهَذَا وَرَدٌ لِلتَّفْخِيمِ كَمَا عَطَفَ عَلَى الْفَاكِهَةِ النَّخِيلَ وَالرَّمَانَ مَعَ كَوْنِهِمَا مِنْهَا تَخْصِيصًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِيهِمَا فَالْفَاكِهَةُ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ . وَمَتَى أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ بِنِيسَاءِ النِّكَاحِ الَّذِي كَانَ جَرَى بَيْنَهُمَا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِهِ بِلَا خِلَافٍ وَإِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلَهُ طَرَفَةٌ عَيْنٍ فَعِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ وَعِنْدَنَا تَنْتَظِرُ عِدَّتُهَا فَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْفَرْقَةَ لَمْ تَحْصُلْ -قرآن- ١٠٣-١٦٥ -قرآن- ١٧٨-٢٤٣ -قرآن- ٥١٠-٥٤٥ [صفحة ٧٩] وَرَجَعَتْ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْفَرْقَةَ وَقَعَتْ حِينَ الْإِسْلَامِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِنَ الْخُلُوبِهَا فَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَكَانَتْ ذِمِّيَّةً اسْتَبَاحَ وَطُؤُهَا بِلَا خِلَافٍ وَإِنْ كَانَتْ وَثْنِيَّةً انْتَظَرُ إِسْلَامُهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ فَإِنْ أَسْلَمَتْ ثَبَتَ عَقْدُهُ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ تَسْلَمْ بَانَتَ مِنْهُ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَقَالُ لِلْكَافِرِ الَّذِي يُوحِدُ اللَّهَ مُشْرِكٌ . الْجَوَابُ فِيهِ

قولان أحدهما أن كفره نعمة الله هي الإسلام وجحد له لدين محمد ع كالشرك في عظم الجرم . والآخر أنه إذا كفر بالنبى ع فقد أشرك فيما لا يكون إلا من عند الله و هو القرآن فزعم أنه من عند غير الله ذكره الزجاج و هذا أقوى . فالمحرمات من النساء على ضربين ضرب منهن يحرم بالنسب وضرب منهن يحرم بالسبب و ماعداهما فمباح . وبيان ذلك فى الآيات من سورة النساء فى قوله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ثم قال حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ إِلَى آخِرِهَا . والحكمة فى هذا الترتيب ظاهرة ونحن نذكر تفصيلها فى فصول -قرآن- ٦٩٦-٨١١-قرآن- ٨٢١-٨٤٨] صفحہ ٨٠[

فصل

اعلم أن الله تعالى ابتداءً بتحريم مانكح الآباء فى سورة النساء بقوله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ثم فصل المحرمات . ومعنى الآية الأولى قيل فيه قولان أحدهما قال ابن عباس إنه حرم عليهم ما كان أهل الجاهلية يفعلونه من نكاح امرأة الأب إذا لم تكن الأم . الثانى أن يكون ما نكحتمزله المصدر والتقرير و لا تنكحوا نكاح آبائكم فعلى هذا يدخل فيه النهى عن حلائل الآباء و كل نكاح لهم فاسد فى الجاهلية و هو اختيار الطبرى و قال إن هذا الوجه أجود لأنه لو أراد حلائل الآباء لقال لا تنكحوا مانكح آبائكم . وهذا ليس بطعن لأنه ذهب به مذهب الجنس كما يقول القائل لا تأخذ ما أخذ أبوك من الإماء فيذهب مذهب الجنس ثم يفسره بمن . و قوله إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ يعنى بالإلا لكن وكذا استثناء منقطع كقولهم لا تبع متاعى إلا ما بعت أى لكن ما بعت فلا جناح عليك فيه وقيل فى معناه قولان أحدهما إلا ما قد سلف فإنكم لا تؤخذون به و إن كان منه ولد فليس الولد بولد زنا و قال قطرب معناه لكن ما سلف فاجتنبوه ودعوه إنه فاحشة . الثانى حكاه بعض المفسرين إلا ما قد سلف فدعوه فهو جائز لكم و هذا لا يجوز بالإجماع . والهاء فى قوله تعالى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً يحتمل أن تكون عائده إلى النكاح بعد النهى ويحتمل أن تكون عائده إلى النكاح الذى عليه أهل الجاهلية قيل -قرآن- ٧٩-١٢٦-قرآن- ٣٠٩-٣١٧-قرآن- ٦٧٧-٦٩٥-قرآن- ١٠٧٦-١٠٩٥ [صفحہ ٨١] و لا يكون ذلك إلا . و قد قامت عليهم الحجة بتحريمه من جهة الرسل فالأول اختاره الجبائى و هو الأقوى قال وتكون السلامة مما قد سلف فى الإقلاع عنه وقيل إنما استثنى ما قدمضى ليعلم أنه لم يكن مباحا لهم . إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً أى زناء وَمَقْتًا أى بغضا أى يورث بغض الله ويسمى ولد الرجل من امرأة أبيه المقتى ومنهم الأشعث بن قيس و أبو معيط جد الوليد بن عتبة . قال البلخى ليس كل نكاح حرمه الله تعالى زنا لأن الزنا هو فعل مخصوص لا يجرى على طريقة لازمة وسنة جارية لذلك لا يقال للمشركين فى الجاهلية أولاد زنا و لأهل الذمة والمعاهدين أولاد زنا إذا كان عقدا بينهم يتعارفونه . إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً دخلت كان لتدل على أنه كان قبل تلك الحال كذا كان كذا فاحشة . وقول المبرد إن كان زائدة غير صحيح لأنها لو كانت زائدة لم تعمل معناه أنه كان فيما مضى أيضا فاحشة ومقتا و كان قد قامت الحجة عليهم بذلك فى كل من عقد عليها الأب من النساء أنه يحرم على الابن دخل بها أو لم يدخل بلا خلاف . فإن دخل بها الأب على وجه السفاح فهل يحرم على الابن فيه خلاف وعموم الآية يقتضى أنها تحرم عليه لأن النكاح يعبر به عن الوطى كما يعبر به عن العقد فيجب أن يحمل عليهما . وامرأة الأب و إن علا تحرم على الابن و إن نزل بلا خلاف -قرآن- ٢١٣-٢٣٢-قرآن- ٢٤١-٢٤٩-قرآن- ٥٩٤-٦١٣ [صفحہ ٨٢]

فصل

ثم قال تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ أَلَيْسَ بِذَلِكَ مَا يَجْرَى مِنْهَا فِي الْغَايَةِ. اعلم أن في الناس من اعتقد أن هذه الآية وما يجرى مجراها كقوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ مَجْمُوعَةً لَا يُمْكِنُ التَّعَلُّقُ بِظَاهِرِهَا فِي تَحْرِيمِ شَيْءٍ وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ قَالُوا لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَحْرُمُ وَلَا تَحِلُّ وَإِنَّمَا يَحْرُمُ التَّصَرُّفُ فِيهَا وَالتَّصَرُّفُ مُخْتَلَفٌ فَيَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ التَّصَرُّفُ الْمَحْرُمُ دُونَ التَّصَرُّفِ الْمُبَاحِ . وَالْأَقْوَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَجْمُوعَةً لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ مَا لَا يَفْهَمُ الْمُرَادُ بَعِيْنُهُ بِظَاهِرِهِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْآيَةُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ ظَاهِرِهَا تَحْرِيمُ الْعَقْدِ عَلَيْهِنَ وَالْوَطَى دُونَ غَيْرِهِمَا مِنْ أَنْوَاعِ الْفِعْلِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ مَعَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ الْمَفْهُومُ مِنْهُ الْأَكْلُ وَالْبَيْعُ دُونَ النَّظَرِ إِلَيْهَا أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ . كَيْفَ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ مَا يَكْشِفُ عَنْ أَنَّ الْمُرَادَ هَاهُنَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ فَلَمَّا قَالَ بَعْدَهُ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ كَانَ الْمَفْهُومُ أَيْضًا تَحْرِيمُ نِكَاحِنَ وَيَطْلُبُ الْكَلَامُ فِيهِ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ . -قرآن- ١٧-٥٧-قرآن-١٣٨-١٧٤-قرآن-٥٩٨-٦٢٤-قرآن-٧٥٦-٧٨٩-قرآن-٨٠٦-٨٣٣

فصل

قال ابن عباس حرم الله في هذه الآية سبعا بالنسب وسبعا بالسبب . فالمحرمات من النسب الأمهات ويدخل في ذلك أمهات الأمهات وإن علون وأمهات الآباء كذلك البنات ويدخل في ذلك بنات الأولاد أولاد البنين وأولاد [صفحہ ٨٣] البنات وإن نزلن والأخوات سواء كن لأب أو لأب وأم وكذا العمات والخالات وإن علون من جهة الأب كن أو من جهة الأم وبنات الأخ وبنات الأخت وإن نزلن وكل من يقع عليه اسم بنت حقيقة أو مجازا تحرم لقوله تعالى وَبَنَاتُكُمْ وكذا من يقع عليه اسم العمه لقوله تعالى وَعَمَّاتُكُمْ وكذلك كل من كان خالته حقيقة وهي أخت أمه أو مجازا وهي أخت جدته أي جدته كانت من قبل أمها فأختها خالته وتحرم عليه لقوله تعالى وَخَالَاتُكُمْ . والمحرمات بالسبب الأمهات من الرضاعة والأخوات أيضا من الرضاعة وكل من يحرم بالنسب يحرم مثله بالرضاع فنص الله من جملتهن على الأمهات والأخوات بظاهر اللفظ ودل بفحواه على أن من عداهما ممن تحرم بالنسب كهما لأن تلك إضا صارت بالرضاع أما وهذه أختا فالعمه والخاله يصيران عمه وخاله وكذلك من سواهما - قرآن- ٢٢٤-٢٣٥-قرآن-٢٧٩-٢٩١-قرآن-٤٢٩-٤٤٠ ولذلك قال ع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب -روایت- ١-٢-٥٣

فصل

ثم قال تعالى وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ فَامْهَاتُ النِّسَاءِ يَحْرُمُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِالْبِنْتِ عَلَى رَأْيِ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ الْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَقَالُوا هِيَ مَبْهُمَةٌ وَخَصُوا التَّقْيِيدَ بِقَوْلِهِ وَرَبَائِبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ - قرآن- ١٧-٣٧-قرآن-١٩٠-٢٧٠ ورووا عن علي ع وزيد بن ثابت أنه يجوز العقد على الأم ما لم يدخل بالبنت -روایت- ١-٢-٨١ و لم يجعلوا قوله مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ رَاجِعًا إِلَى أُمَّهَاتِ النِّسَاءِ وَقَالُوا تَقْدِيرُ الْكَلَامِ حُرْمَتُ عَلَيْكُمْ نِسَائِكُمْ مطلقا وحرمت عليكم ربائبيكم اللاتي في حجوركم من نسائكم -قرآن- ١٩-٥٨ [صفحہ ٨٤] اللاتي دخلتم بهن وقالوا أم المرأة تحرم بالعقد مجردا والريبيه تحرم بشرط الدخول بالأُم وهذا هو الصحيح وقال قوم هي من صلبهما جميعا فإن المرأة لا تحرم أمها ما لم يدخل بها أيضا . والصحيح أن الجملة المقيدة إذا عطف على الجملة المطلقة لا يجب أن يسرى ذلك التقيد إلى الجملة الأولى أيضا ويتحقق هذا من النحو أيضا فقال الزجاج و هو قول سيبويه والمحققين إن الصحيح هو الأول وذلك أن

الموصوفين و إن اتفقا فى الإعراب فإنهما إذا اختلف العامل فيهما لم يجز أن يوصفا بصفة جامعة والمثال يحىء من بعد. والربائب جمع ربيبة وهى بنت الزوجة من غيره ويدخل فيه أولادها و إن نزلن وسميت بذلك لتربيته إياها ومعناها مربوبة ويجوز أن تسمى ربيبة سواء تولى تربيتها وكانت فى حجره أو لم تكن لأنه إذا تزوج بأماها سمي هوربيبا وهى ربيبة . والعرب تسمى الفاعلين والمفعولين بما يقع بهم ويوقعونه يقولون هدامقتول و هذاذبيح و إن لم يقتل بعد و لم يذبح إذا كان يراد قتله أو ذبحه وكذلك يقولون هذاأضحى لما أعد للتضحى فمن قال لا تحرم بنت الزوجة إلا إذا تربت فى حجره فقد أخطأ على ماقلناه . و قوله تعالى من نسائكُم اللّاتى دَخَلْتُم بِهِنَّ قال المبرد اللّاتى دَخَلْتُم بِهِنَّت للواءى من أمهات الربائب لا غير قال لإجماع الناس أن الربيبة تحل إذا لم يدخل بأماها و إن من أجاز أن يكون قوله تعالى من نسائكُم اللّاتى دَخَلْتُم بِهِنَّ هو لأمهات نسائكُم فيكون معناه أمهات نسائكُم من نسائكُم اللّاتى دخلتم بهن فيخرج أن يكون اللّاتى دخلتم بهن لأمهات الربائب . قال الزجاج لأن الخبرين إذا اختلفا لم يكن نعتهما واحدا لايجيز -قرآن- ١٠١٧-١٠٥٦-قرآن- ١٠٦٨-١٠٩٢-قرآن- ١٢٣٠-١٢٦٩ [صفحة ٨٥] النحويون مررت بنسائك وهربت من نساء زيد الظريفات على أن تكون الظريفات نعتا لهؤلاء النساء وهؤلاء النساء لأن الأولى جر بالباء والثانية بالإضافة فكذلك النساء الأولى فى الآية جر بإضافة الأمهات إليها والثانية جر بمن فلايجوز أن يكون اللّاتى دَخَلْتُم بِهِنَّت للنساء الأولى والثانية. وقيل أيضا لوجاز أن يكون اللّاتى دَخَلْتُم بِهِنَّت للأولى والثانية لجاز أن يكون قوله إلا ما مَلَكَت أيمانُكُماستثناء من جميع المحرمات و فى إجماع الجميع على أنه استثناء مما يليه و هوالمُحَصَّناتُ مِنَ النِّسَاءِ دلالة على أن اللّاتى دَخَلْتُم بِهِنَّت للنساء اللّاتى تليها والدليل الأول أقوى و قال من اعتبر الدخول بالنساء لتحريم أمهاتهن يحتاج أن يقدر أعنى فيكون التقدير وأمهات نسائك أعنى اللّاتى دخلتم بهن و ليس بنا إلى ذلك حاجة. والدخول المذكور فى الآية قيل فيه قولان أحدهما قال ابن عباس هوالجماع واختاره الطبرى الثانى قال عطا هوالجماع و مايجرى مجراه من المسيس و هو مذهبنا و له تفصيل فإن كان المسيس من شهوة فهو كالجماع فيكون محظورا و إن كان من غير شهوة فنكاح بنتها مكروه و فيه خلاف بين الفقهاء. -قرآن- ٢٤٣-٢٦٧-قرآن- ٣٢٣-٣٤٧-قرآن- ٣٨٩-٤١٥-قرآن- ٤٩٤-٥١٨-قرآن- ٥٣٣-٥٥٧

فصل

ثم قال تعالى وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْعنى نساء البنين للصلب دخل بهن البنون أو لم يدخلوا وزوجات أولاد الأولاد من البنين والبنات داخلون فى ذلك وإنما قال من أَصْلَابِكُمْملا يظن أن امرأة من يتبنى به تحرم عليه . و قال عطا نزلت الآية حين نكح النبى ع امرأة زيد بن حارثة -قرآن- ١٧-٦٣-قرآن- ١٩٠-٢٠٣ [صفحة ٨٦] فقال المشركون فى ذلك فتزل وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ. فأما حلائل الأبناء من الرضاع فمحرمات -قرآن- ٣٠-٧٦ لقوله ع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب -روايت- ١-٢-روايت- ١٢-٤٧ . وإنما سميت المرأة حليلة لأمرين لأنها تحل معه فى الفراش ولأنه يحل له وطؤها.

فصل

ثم عطف عليه فقال تعالى وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ أى و حرم عليكم الجمع بينهما لأذن أن مع صلتها فى حكم المصدر و هذا يقتضى تحريم الجمع بينهما فى عقد واحد وتحريم الجمع بينهما فى الوطى سيما بملك اليمين فإذا وطئ إحداهما لم يحل له الأخرى حتى تخرج تلك من ملكه و هو قول الحسن وأكثر المفسرين والفقهاء. و من أجاز الجمع بينهما فى الوطء على ماذهب

إليه داود وقوم من أهل الظاهر فقد أخطأ في الأختين وكذا في الربيبة وأم الزوجه لأن قوله وَ أُمّهَاتُ نِسَائِكُمِ دَخَلْنَ فِيهِ المملوكة والمعقود عليها وكذا قوله مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ تَنَاوَلُ الْجَمِيعَ وكذا قوله وَ أَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ عَامَ فِي الْجَمِيعِ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْعَقْدِ وَالْوَطَى وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَا جَوَازَ مَلَكَهَا بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ . ولا يعارض ذلك قوله تعالى أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ لَأَنْ الْغَرَضُ بِهِذِهِ الْآيَةُ مَدْحٌ مِنْ يَحْفَظُ فَرْجَهُ إِلَّا عَنْ الزَّوْجِ أَوْ مَا مَلَكَتِ الْأَيْمَانُ فَأَمَّا كَيْفِيَّةُ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ . ويمكن الجمع بينهما بأن يقال أَوْ مَا مَلَكَتِ أَيْمَانُهُمْ إِلَّا- عَلَى وَجْهِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْبِنْتِ أَوِ الْأَخْتَيْنِ . -قرآن- ٢٨-٦٠-قرآن- ٤٥٩-٤٧٩-قرآن- ٥٢٤-٥٦٣-قرآن- ٥٩٠-٦٢٢-قرآن- ٧٣٨-٧٦٢ [صفحة ٨٧] وقوله تعالى إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطِعٌ لَكِنْ مَا قَدْ سَلَفَ لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِهِ الْآنَ وَقَدْ دَخَلْتُمْ فِي الْإِسْلَامِ وَتَرَكْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ مَا سَلَفَ حَالُ النِّهْيِ يَجُوزُ اسْتِدَامَتُهُ بِلَا-خِلَافٍ . وقيل إنَّ إِلَّا-بِمَعْنَى سِوَى وَمَوْضِعُ أَنْ تَجْمَعُوا رَفْعٌ تَقْدِيرُهُ حُرْمَتُ عَلَيْكُمْ الْأَشْيَاءِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَحْرَمَانِ عَلَى وَجْهِ الْجَمْعِ دُونَ الْإِنْفِرَادِ سِوَا اجْتِمَاعِ الْعَقْدَانِ أَوْافَرَقَا وَكَانَ ذَلِكَ لِبْنِي إِسْرَائِيلَ حَلَالًا فَإِنْ خَلَفَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى جَازَ . ويمكن الاستدلال بهذه الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ وَاحِدُهُ مِنْ ذَوَاتِ الْأَنْسَابِ الْمَحْرَمَاتِ وَمِنْ الرِّضَاعِ أَيْضًا لِأَنَّ التَّحْرِيمَ عَامٌ -قرآن- ١٦-٣٤-قرآن- ٢٣٦-٢٤٨ بقوله ع يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٤٧ فهو دليل على أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِمَلِكِهِنَّ مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ . وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الَّتِي وَطَّئَهَا بِلَا تَرْوِيجٍ وَلَا مَلَكَ فَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَحْرَمُ وَطْءُ أُمِّهَا وَبَنَّتِهَا لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى وَ أُمّهَاتُ نِسَائِكُمُ وَقَوْلُهُ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ يَتَضَمَّنُ إِضَافَةَ الْمَلِكِ إِمَّا بِالْعَقْدِ أَوْ بِمَلَكَ الْيَمِينِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنْ وَطْئِ مَنْ لَا يَمْلِكُ وَطْئُهَا غَيْرَ أَنْ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِنَا أَحَقُّوا ذَلِكَ بِالْمَوْطُوءَةِ بِالْعَقْدِ وَالْمَلِكِ بِالسَّنَةِ وَالْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَّةِ فِي ذَلِكَ وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ . ثُمَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ كَانَ غَفُورًا حَيْثُ لَمْ يُؤَاخِذْهُمْ بِمَا فَعَلُوهُ مِنْ نِكَاحِ الْمَحْرَمَاتِ وَإِنَّمَا عَفَا لَهُمْ عَمَّا سَلَفَ . -قرآن- ١٨٦-٢٠٦-قرآن- ٢١٥-٢٥٤-قرآن- ٤٦٧-٥٠٠

فصل

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ -قرآن- ١٧-٩٥ [صفحة ٨٨] قِيلَ فِي مَعْنَاهُ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ أَحَدُهَا وَهُوَ الْأَقْوَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ إِلَّا- مَا مَلَكَتِ أَيْمَانُكُمْ مِنْ سَبِيٍّ مِنْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ لِأَنَّ بَيْعَهَا طَلَاقُهَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ طَلَاقُ الْأُمَةِ سِتُّ سَبَبَاتٍ وَيَبِيعُهَا وَتَعْتَقُهَا وَهَبْتُهَا وَمِيرَاثُهَا وَطَلَّاقُ زَوْجِهَا -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٨٣. الثالثُ أَنَّ الْمُحْصَنَاتِ الْعِفَائِفَ إِلَّا- مَا مَلَكَتِ أَيْمَانُكُمْ بِالنِّكَاحِ أَوِ الْيَمِينِ مَلَكَ اسْتِمْتَاعٌ بِالْمَهْرِ أَوْ مَلَكَ اسْتِخْدَامٌ بِثَمَنِ الْأُمَةِ وَأَصْلُ الْإِحْصَانِ الْمَنْعُ . وَالْإِحْصَانُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا بِالزَّوْجِيَّةِ كَقَوْلِهِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ الثَّانِي بِالْإِسْلَامِ كَقَوْلِهِ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ الثَّلَاثُ بِالْعَقْدِ كَقَوْلِهِ وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ الرَّابِعُ يَكُونُ بِالْجِزْيَةِ كَقَوْلِهِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ . قَالَ الْبَلْخِيُّ وَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْمُشْرِكِينَ لَيْسَ بِزَنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ إِلَّا مَا مَلَكَتِ أَيْمَانُكُمْ سَبِيٍّ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَطْءُ الْمَسِيَّةِ بَعْدَ اسْتِبْرَائِهَا بِحَيْضَةٍ . وَقَوْلُهُ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ نَصَبٌ عَلَى جِهَةِ الْأَمْرِ وَ يَكُونُ عَلَيْكُمْ مَفْسُورًا وَالْمَعْنَى الزَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ وَ عَلَى الْإِسْغَاءِ -قرآن- ١٩٢-٢١٩-قرآن- ٢٤٤-٣٣٥-قرآن- ٣٥٧-٤٢٦-قرآن- ٤٥٤-٥١١-قرآن- ٥٨٩-٦١٦-قرآن- ٦٧٨-٧٠٤-قرآن- ٧٧٢-٧٩٣-قرآن- ٩٣٣-٩٤٠ [صفحة ٨٩] وَالْعَامِلُ مُحْذُوفٌ لِأَنَّ عَلَيْكُمْ لَا يَعْمَلُ فِيْمَا قَبْلَهُ . وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعًا بِالنِّسَبِ وَسَبْعًا بِالسَّبَبِ وَتَلَا الْآيَةَ ثُمَّ قَالَ وَالسَّابِعَةُ مِنْ مَحْرَمَاتِ السَّبَبِ قَوْلُهُ وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ

آبَاؤُكُمْ وَهِيَ امْرَأَةُ الْأَبِ سِوَاءِ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَتَدْخُلْ فِي ذَلِكَ زَوَاجَاتِ الْأَجْدَادِ وَإِنْ عَلُوا مِنَ الطَّرْفَيْنِ -رواية- ١-٢-
رواية- ٣٥-٢٦٥

باب مقدار ما يحرم من الرضاع وأحكامه ما وراء ذوات المحارم القرابية

إشاره

أما الرضاع فإن الله سَمَّى بقوله تعالى وَ أُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ أُمَّهَاتٍ لِلْحَرَمِ . و لا يحرم عندنا الرضاع إلا ما نبت اللحم وشد العظم وإنما يعتبر أقل ذلك بخمس عشرة رضة متواليه لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى أو برضاع يوم وليله لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى . و في أصحابنا من روى تحريم ذلك بعشر رضعات و ذلك محمول على شدة الكراهة في ذلك . ومتى دخل من الرضاع رضاع امرأة أخرى بطل حكم ما تقدم و حرم الشافعي بخمس رضعات و لم يعتبر التوالى وإنما اختار خمس الرضعات -قرآن- ٤١-٧٧ لما روت عائشة أن عشر رضعات كانت محرمة فنسخن بخمس -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٥٧ و هذا يدل على ما ذهب إليه من خمس عشرة رضة لأن النسخ كما توهم الشافعي أنه بالنقصان فإنه يكون بالزيادة وإنما ذهبنا إلى الزيادة للتفصيل الوارد عن الصادق ع [صفحة ٩٠] و حرم أبو حنيفة بقليله وكثيره و في أصحابنا من ذهب إليه والمراد به الكراهية . واللبن عندنا للفحل لأنه بفعله ثار ونزل ومعناه إذا أرضعت امرأة بلبن فحل لها صبيانا كثيرين من أمهات شتى فإنهم جميعهم يصيرون أولاد الفحل ويحرمون على جميع أولاده الذين ينتسبون إليه ولادة ورضاعا ويحرمون على أولاد المرضعة الذين ولدتهم فأما من أرضعته بلبن غير هذا الفحل فإنهم لا يحرمون عليهم . ثم اعلم أن كل أنثى انتسبت إليها باللبن فهي أمك لقوله تعالى وَ أُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ فَالْتِي أَرْضَعْتِكِ أَوْ أَرْضَعْتَ امْرَأَةً أَرْضَعْتِكِ أَوْ رَجُلًا أَرْضَعْتَ بِلَبَانِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَوْ أُمٍّ وَلَدَهُ كُلُّهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَهِيَ أُمُّكَ مِنَ الرِّضَاعِ وَ كَذَا كُلِّ امْرَأَةٍ وَلَدَتْ امْرَأَةً أَرْضَعْتِكِ أَوْ وَلَدَتْ رَجُلًا أَرْضَعْتَ بِلَبْنِهِ فَهِيَ أُمُّكَ مِنَ الرِّضَاعِ . -قرآن- ٤٦١-٤٩٧

فصل

و قوله تعالى وَ أَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعِ يَعْنِي بَنَاتِ الْمَرْضِعَةِ وَ هُنَّ ثَلَاثَا الصَّغِيرَةُ الْأَجْنِبِيَّةُ الَّتِي أَرْضَعْتَهَا أُمُّكَ بِلَبَانِ أَبِيكَ سِوَاءِ أَرْضَعْتَهَا مَعَكَ أَوْ مَعَ وَلَدٍ قَبْلَكَ أَوْ بَعْدَكَ وَ الثَّانِيَةُ أَخْتُكَ لِأُمِّكَ دُونَ أَبِيكَ وَ هِيَ الَّتِي أَرْضَعْتَهَا أُمُّكَ بِلَبَانِ رَجُلٍ غَيْرِ أَبِيكَ وَ الثَّلَاثَةُ أُخِيكَ لِأَبِيكَ دُونَ أُمِّكَ وَ هِيَ الَّتِي أَرْضَعْتَهَا زَوْجَةُ أَبِيكَ بِلَبْنِ أَبِيكَ وَ أُمُّ الرِّضَاعِ وَ أُخْتُ الرِّضَاعِ لَوْ لَا الرِّضَاعَ لَمْ تَحْرَمَا فَالرِّضَاعُ سَبَبٌ تَحْرِيمُهُمَا . وَ كُلٌّ مِنْ تَحْرِمٍ بِالنَّسَبِ مِنَ اللَّاتِي مَضَى ذِكْرُهُنَّ تَحْرِمُ أَمْثَالَهُنَّ بِالرِّضَاعِ -قرآن- ١٦-٤٥ [صفحة ٩١] لقول النبي ص إن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٦١ فثبت بهذا الخبر أن السبع المحرمات بالنسب على التفصيل الذي ذكره الله محرمات بالرضاع . والكلام في الرضاع في ثلاثة فصول أحدها مدة الرضاع و قد اختلف فيها فقال أكثر أهل العلم لا يحرم إلا ما كان في مدة الحولين فأما ما كان بعده فلا يحرم بحال و هو مذهبنا و به قال الشافعي و محمد و أبو يوسف . وثانيها قدر الرضاع الذي يحرم و قد ذكرناه الآن . وثالثها كيفية الرضاع فعند أصحابنا لا يحرم إلا ما وصل إلى الجوف من الثدي في المجرى المعتاد الذي هو الفم و أما ما يؤجر أو يسقط أو يحقن به فلا يحرم بحال .

ثم اعلم أن هذه الجملة على ضربين تحريم أعيان وتحريم جمع. فأما تحريم الأعيان فنسب وسبب فالنسب قدمضى ذكره والسبب على ضربين رضاع ومصاهرة فالرضاع بيناه أيضا وتحريم المصاهرة وإن قدمنا الكلام عليه فنذكرها هنا أيضا مجموعا مفصلا. فاعلم أنهن أربع أمهات الزوجات و كل من يقع عليها اسم أم حقيقة أو مجازا وإن علون فالكل يحرم لقوله تعالى **أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ**. والثانية الربيبة وهي كل من كان نسلها وكذا ولد الربيب ونسله فإنه يحرم بالعقد تحريم جمع فإن دخل بها حرم من عليه كلهن تحريم تأييد لقوله -قرآن- ٣٥٩-٣٧٦ [صفحة ٩٢] **وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ إِلَى قَوْلِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ**. والثالثة حلائل الأبناء فإذا تزوج امرأة حرمت على والده بنفس العقد وحدها دون أمهاتها وبناتها لقوله **وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ** وأمهاتها وأولادها ليس حلائله. والرابعة زوجات الآباء يحرم من دون أمهاتهن ودون نسلهن من غيره ولقوله تعالى **وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ**. -قرآن- ١-٤٠ -قرآن- ٥٢-٧١ -قرآن- ١٧٦-١٩٨ -قرآن- ٣١١-٣٤٤

ثم قال سبحانه **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ** كتب الله تحريم ما حرم وتحليل ما حلل عليكم كتابا فلا تخالفوه وتمسكوا به. فإذا ثبت من الكتاب على سبيل التفصيل تحريم اللواتي ذكرناهن فاعلم أن ست عشرة امرأة أخرى يعلم تحريمهن من القرآن جملة و من السنة تفصيلا بين رسول الله ص ذلك بقوله تعالى **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** كما علمه الله تعالى. وهن الملاعنة والمطلقة تسع تطليقات للعدة والمعقود عليها في العدة مع العلم بذلك والمدخول بها في العدة على كل حال والمنكوحه في الإحرام والمفجور بابنها والمفجور بأبيها والمفجور بأخيها والمفجور بها وهي ذات بعل والمفضاة بالدخول بها قبل بلوغها تسع سنين والتي تقذفها زوجها وهي صماء والتي تقذفها زوجها وهي خرساء وبنت العمه على ابن الخال إذا كان فجر بأمها وبنت الخالة أيضا إذا فجر بأمها والمفجور بأمها على الفاجر وكذا المفجور بابنتها. وقد خالفنا فقهاء العامة في قولنا إن من زنى بامرأة ولها بعل حرم عليها نكاحها أبدا وإن فارقها زوجها والدليل على صحته وصحة مجموع ما ذكرناه -قرآن- ١٧-٣٨ -قرآن- ٣٠٣-٣٦٨ [صفحة ٩٣] من أخوات هذه المسألة إجماع الطائفة فإنه مفض إلى العلم. وإنما قلنا إن إجماعهم حجة لأن في إجماع الإمامية قول الإمام الذي دلت العقول على أن كل زمان لا يخلو من رئيس معصوم لا يجوز عليه الخطأ في قول ولا فعل فمن هذا الوجه كان إجماعهم حجة ودلالة قاطعة وهذه الطريقة واضحة مشروحة في غير موضع من كتبنا. فإن استدلل المخالف بظواهر آيات القرآن مثل قوله تعالى **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ** وقوله تعالى **وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ** بعد ذكر المحرمات. قلنا هذه الظواهر يجوز أن يرجع عنها بالأدلة كما رجعتم أنتم عنها في تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها مع جواز ذلك عندنا على بعض الوجوه على ما ذكره. على أن النساء اللاتي يعلم تحريمهن بالسنة إنما حرمت كل واحد منهن على رجل بعينه بسبب من قبله وأمر من أموره وإلا كانت هي قبل ذلك على أصل الإباحة ولو لاحصول ما حصل لما حرمت البتة فسقط سؤالهم. فأما إذا زنى رجل بامرأة حرمت على ابنه والدليل عليه قوله تعالى **وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ** ولفظ النكاح يقع على الوطى والعقد معا على ما ذكرناه فكأنه قال لا تعقدوا على من عقد عليه آبائكم ولا تطئوا من وطئوه. والدليل على جواز نكاح العمه والخالة وعنده بنت الأخ وبنت الأخت إجماع الطائفة وكذا نكاح المرأة وعنده عمتها وخالتها إذا رضيتا فإنه يدل عليه عموم قوله تعالى **وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ** عام في جميعهن ومن ادعى نسخه فعلية الدلالة وخبر الواحد لا ينسخ به القرآن -قرآن-

باب ضروب النكاح

قال الله تعالى وَ أَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ وَقَالَ تَعَالَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ. أما الآية الأولى فقد قيل في معناه أربعة أقوال أحدها أحل لكم مادون الخمس أن تبتغوا بأموالكم على وجه النكاح. الثاني أحل لكم ما وراء ذوات المحارم من أقاربكم ونحوها من المحرمات بالسبب. الثالث ما وراء ذلك مما ملكت أيمانكم. الرابع ما وراء ذوات المحارم إلى الأربع أن تبتغوا بأموالكم نكاحاً أو ملكك يمين. وهذا الوجه أولى لأنه حمل الآية على عمومها في جميع ما ذكره الله في كتابه أو على لسان نبيه. ثم اعلم أن أحكام النكاح تشتمل على ذكر أقسامه وشروطه وما يلزم بالعقد وما يلزم بالفرقة. فأقسامه على ثلاثة أقسام نكاح دوام وهو غير مؤجل ونكاح متعة وهو مؤجل ونكاح بملك اليمين. و أما شرائط الأنكحة الواجبة فالإيجاب والقبول والمهر أو الأجر أو الثمن أو ما يقوم مقامها وكون المتعاقدين متكافئين في الدين في نكاح الدوام -قرآن- ١٩-٥٠-قرآن-٦٥-١٩٤ [صفحة ٩٥] و أن تكون الزوجة والأمة من غير ذوات المحارم ونحو ذلك مما لا يصح مع عدمه من الشروط. وما يلزم بالعقد فهي المهر والقسمه والنفقات ولحوق الأولاد وما يلزم بالفرقة نذكره. و ما روى من تحليل الرجل جاريته لمؤمن لا يخرج عن تلك الأقسام الثلاثة التي هي من ضروب النكاح. وجارية الغير إذا تزوجت بإذن سيدها فنكاحها صحيح قال الله تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَمُدَّحٍ مِنْ حِفْظِ فَرْجِهِ إِلَّا عَنْ زَوْجَتِهِ أَوْ مَلَكَتِ الْيَمِينَ. والنكاح يستحب لقوله تعالى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ فَعَلَقَ النكاح باستطابها وما هذه صورته فهو غير واجب خلافاً لداود. و الناس ضربان ضرب مشته للجماع وقادر على النكاح وضرب لا يشتهي فالمشتهي يستحب له أن يتزوج و الذي لا يشتهي فالمستحب أن لا يتزوج لقوله تعالى وَ سَيِّدًا وَ حَصُورًا فَمُدَّحٍ عَلَى كونه حصوراً و هو الذي لا يشتهي النساء لأنه لا يجعل سبب ذلك و لا يجيء شهوته بل يميته بكثرة الصوم و قال قوم الذي يمكنه أن يأتي النساء ولكن لا يفعل -قرآن- ٣٤٣-٤٢٨-قرآن-٥٠٧-٥٣٠-قرآن-٧٥٠-٧٧١

باب ذكر النكاح الدائم

إشارة

قال الله تعالى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَنَدَبَ تَعَالَى عِبَادَهُ إِلَى -قرآن- ١٩-٥٦ [صفحة ٩٦] التزويج وأجمع المسلمون على أن التزويج مندوب إليه لجميع الأمة و إن اختلفوا في وجوبه لمحمد ص. و أما قوله وَ إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعًا فَخَلَفَ المفسرون في سبب نزوله على ستة أقوال أحدها -قرآن- ١١٣-٢١٩ ما روى عن عائشة أنها نزلت في حق اليتيمه التي تكون في حجر وليها فيرغب في مالها وجمالها ويريد أن ينكحها بدون صداق مثلها فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لها صداق مهر مثلها وأمروا أن ينكحوا ما طاب مما سواهن من النساء إلى أربع فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً مِنْ سَوَاهِنَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٣٠٩. ومثل هذا ذكر في تفسير أصحابنا وقالوا إنها متصله بقوله وَ يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَ تَرْغَبُونَ أَنْ نَنْكِحُوهُنَّوَ إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ الآية و به قال الحسن

والمبرد. الثاني -قرآن- ٥٧-٢٤٤-قرآن- ٢٤٥-٣٢٥ قال ابن عباس إن الرجل منهم كان يتزوج الأربع والخمس والست والعشر و يقول ما يمنعني أن أتزوج كما تزوج فلان فيأذني ماله مال على مال اليتيم فأنفقه فنهاهم الله تعالى أن يتجاوزوا الأربع لثلاث يحتاجوا إلى أخذ مال اليتيم و إن خافوا ذلك مع الأربع أيضا أن يقتصروا على واحدة -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٢٩٢. الثالث قال جماعة كانوا يشددون في أموال اليتامى ولا يشددون في أموال النساء ينكح أحدهم النسوة ولا يعدل بينهن فقال تعالى كما تخافون أن لا تعدلوا في اليتامى فخافوا في النساء فانكحوا واحدة إلى الأربع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة. [صفحة ٩٧] الرابع قال مجاهد إن خفتم ألا تقسوا في اليتامى معناه إن تخرجتم من ولاية اليتامى وأكل أموالهم إيماناً وتصديقاً فذلك تخرجوا من الزنا وانكحوا النكاح المباح من واحدة إلى أربع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة. الخامس قال الحسن إن خفتم ألا تقسوا في اليتيم المرباة في حجركم فانكحوا ما طاب لكم من النساء مما أحل لكم من يتامى قراباتكم مثنى وثلاثاً الآية و به قال الجبائي و قال الخطاب متوجه إلى ولي اليتيم إذا أراد أن يتزوجها فإنه إذا كان هو وليها كان له أن يزوجه قبل البلوغ و له أن يزوجه. السادس قال الفراء المعنى إن كنتم تخرجون من مؤاكلة اليتامى فتخرجوا من جمعكم بين اليتائم ثم لا تعدلون بينهن . - قرآن- ١٨-٥٦-قرآن- ٢٣٧-٢٦٢-قرآن- ٢٩٢-٣٢٩-قرآن- ٣٦٣-٣٧٧

فصل

أما قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم فهو جواب لقوله و إن خفتم ألا تقسوا على ما روى عن عائشة و أبي جعفر . و من قال إن تقديره إن خفتم ألا تقسوا في اليتامى فذلك تخافوا في النساء الجواب قوله فانكحوا والتقدير فإن خفتم ألا تقسوا فخافوا في أموال اليتامى فتعدّلوا فيها كذلك فخافوا ألا تقسوا في حقوق النساء فلا تتزوجوا منهن إلا من تأمنون معه الجور مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم أيضا من ذلك فواحدة فإن خفتم من الواحدة فمما ملكت أيمانكم فنزل ذكر فلذلك فخافوا ألا تقسوا في حقوق النساء لدلالة الكلام عليه و هو قوله فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة. ومعنى ألا تقسوا أي ألا تعدلوا و لا تقسوا والإقسط العدل واليتامى -قرآن- ١٨-٤١-قرآن- ٥٨-٨٦-قرآن- ٢١٦-٢٢٥-قرآن- ٥٥٢-٥٩٠-قرآن- ٥٩٩-٦١٣ [صفحة ٩٨] جمع لذكران الأيتام وإنائهم في هذا المعنى . و قال الحسين بن علي المغربي معنى ما طاب أي ما بلغ من النساء كما يقال طابت الثمرة أي بلغت والمراد المنع من تزويج اليتيم قبل البلوغ لئلا يجرى عليها الظلم فإن البالغة تختار لنفسها. وقيل معنى ما طاب لكم ما حل لكم من النساء و من أحل لكم منهن دون من حرم عليكم وإنما قال ما طاب لأن ما صدرية وقيل إن ما هنا للجنس كقولك ما عندك فالجواب رجل وامرأة وقيل لما كان المكان مكان إبهام جاءت ما لما فيها من الإبهام و لم يقل من طاب و إن كان من العقلاء ونحوهم من العلماء و ما لغير العقلاء لأن المعنى انكحوا الطيب أي الحلال لأنه ليس كل النساء حلالا لأن الله حرم كثيرا منهن بقوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ هَذَا قَوْلُ الْفَرَاء و قال مجاهد فانكحوا النساء نكاحا طيبا و قال المبرد ما هنا للجنس وكذا قوله أو ما ملكت أيمانكم معناه أي ملك أيمانكم . ومعنى فانكحوا ما طاب لكم أي فلينكح كل واحد منكم مثنى وثلاث ورباع لما قال و الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً مَعْنَاهُ فَاجْلِدُوا كل واحد منهم ثمانين جلدة. و قوله تعالى مثنى وثلاث ورباع يدل من ما طاب وموضعه النصب وتقديره اثنتين اثنتين وثلاثا ثلاثا وأربعا وأربعا والواو على هذا بمعنى أو وقد تقع هذه الألفاظ على الذكر والأنثى فوقوعها على الأنثى مثل الآية التي نحن في تفسيرها ووقوعها على الذكر قوله أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع لأن المراد به الجناح و هو مذكر. -قرآن- ٨٦-٩٢-قرآن- ٢٥٣-٢٦٥-قرآن- ٣٣٩-٣٤٥-قرآن- ٦٦٠-٦٨٧-قرآن- ٧٨٥-٨٠٩-قرآن- ٨٤١-٨٦٤-قرآن- ٩١٩-١٠١٩-قرآن- ١٠٧٧-١١٠١-قرآن- ١١١٠-١١١٦-قرآن-

١٣٢٥-١٣٦٧ [صفحة ٩٩] وقوله مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَمَعْنَاهُ اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ وَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَأَرْبَعًا أَرْبَعًا فَلَا يُقَالُ إِنَّ هَذَا يُؤْدِي إِلَى جَوَازِ نِكَاحٍ تَسَعُ كَمَا تَوَهَّمُهُ بَعْضُ الزَيْدِيَّةِ فَإِنَّ اثْنَيْنِ وَ ثَلَاثًا وَأَرْبَعًا تَسَعُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَإِنَّ مَنْ قَالَ دَخَلَ الْقَوْمَ الْبَلَدَ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رِبَاعَ لَا يَقْتَضِي الْأَعْدَادَ فِي الدَّخُولِ وَلَكِنْ لِهَذَا الْعَدَدُ لَفْظًا مُوَضَّوعًا وَ هُوَ تَسَعٌ فَالْعَدُولُ عَنْهُ إِلَى مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رِبَاعَ نَوْعٌ مِنَ الْعِيِ جَلَّ كَلَامُهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ . -قرآن- ٩-٣٣ وَ قَالَ الصَّادِقُ ع لَا يَحِلُّ لِمَاءِ الرَّجُلِ أَنْ يَجْرِيَ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَرْحَامٍ مِنَ الْحَرَائِرِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٨٤ وَلِعُمُومِهِ بِقَوْلِهِ إِنَّ الْاِقْتِصَارَ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أُولَى وَ إِنَّ وَرْدَ أَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَاءِ وَ فِي الْإِمَاءِ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ فِي مَلِكِ الْيَمِينِ .

فصل

وَ قَوْلُهُ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ أَى فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فِي مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ فَانْكِحُوا وَاحِدَةً. وَ قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَدَنِي بِالرَّفْعِ وَ تَقْدِيرِهِ فَوَاحِدَةً كَافِيَةً كَمَا قَالَ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ. وَ مِنْ اسْتَدَلَّ مِنَ الزَيْدِيَّةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ التَّسَعِ جَائِزٌ فَقَدْ أَخْطَأَ لِأَنَّ الْمَعْنَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى إِنْ أَمَنْتُمْ الْجُورَ وَ أَمَا ثَلَاثَ إِنْ لَمْ تَخَافُوا ذَلِكَ وَ أَمَّا رِبَاعَ إِنْ أَمَنْتُمْ ذَلِكَ فَهِنَّ بَدَلَالَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ -قرآن- ٩-٤٤ -قرآن- ١٧٤-٢٢٣ -قرآن- ٤٤١-٤٤٥ وَ قَوْلُهُ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ أَى فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فِي مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ فَانْكِحُوا وَاحِدَةً. وَ قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَدَنِي بِالرَّفْعِ وَ تَقْدِيرِهِ فَوَاحِدَةً كَافِيَةً كَمَا قَالَ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ. وَ مِنْ اسْتَدَلَّ مِنَ الزَيْدِيَّةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ التَّسَعِ جَائِزٌ فَقَدْ أَخْطَأَ لِأَنَّ الْمَعْنَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى إِنْ أَمَنْتُمْ الْجُورَ وَ أَمَا ثَلَاثَ إِنْ لَمْ تَخَافُوا ذَلِكَ وَ أَمَّا رِبَاعَ إِنْ أَمَنْتُمْ ذَلِكَ فَهِنَّ بَدَلَالَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً لِأَنَّ مَعْنَاهُ فَإِنْ خِفْتُمْ فِي اثْنَتَيْنِ فَانْكِحُوا وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ فَإِنْ خِفْتُمْ فِي الْوَاحِدَةِ أَيْضًا فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ عَلَى أَنَّ مَثْنَى لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ عَلَى التَّفْرِيقِ فِي قَوْلِ الزَّجَاجِ فَتَقْدِيرُ الْآيَةِ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ بَدَلًا مِنْ مَثْنَى وَ رِبَاعَ مِنْ ثَلَاثَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُقَالَ الْوَاحِدَةُ بِمَعْنَى أَوْ وَ لَوْ قَالَ أَوَّلُظْنَ أَنَّهُ لَيْسَ لِصَاحِبِ مَثْنَى ثَلَاثَ وَ لِلصَّاحِبِ الثَّلَاثَ رِبَاعَ . وَ قَالَ الْفَارَسِيُّ إِنْ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رِبَاعَ حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ فَهُوَ كَقَوْلِكَ جِئْتُكَ رَاكِبًا وَ مَاشِيًا وَ رَاكِبًا وَ مَنْحَدِرًا تَرِيدُ أَنَّكَ جِئْتَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَلَسْتَ تَرِيدُ أَنَّكَ جِئْتَهُ وَ هَذِهِ الْأَحْوَالُ لَكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. وَ مِنْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فَانْكِحُوا عَلَى وَجوبِ التَّزْوِيجِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ شَرْعًا يَقْتَضِي الْوَجُوبَ فَقَدْ أَخْطَأَ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ وَ إِنْ اقْتَضَى الْإِجَابَ فِي الشَّرْعِ فَقَدْ يَنْصَرِفُ عَنْهُ بِدَلِيلٍ وَ قَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّزْوِيجَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى أَنَّ الْغُرْضَ بِهَذِهِ الْآيَةِ النَّهْيَ عَنِ الْعَقْدِ عَلَى مَنْ يَخَافُ أَنْ لَا يَعْدَلَ بَيْنَهُنَّ . -قرآن- ١-٣٤ -قرآن- ٤٥٣-٤٧٩ -قرآن- ٦٥٠-٦٥٩

فصل

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعُولُوا فَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى الْعَقْدِ عَلَى الْوَاحِدَةِ مَعَ الْخَوْفِ مِنَ الْجُورِ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا وَالْاِقْتِصَارَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ أَى هُوَ أَقْرَبُ إِلَى أَنْ لَا تَجُورُوا وَ لَا تَمِيلُوا يُقَالُ مِنْهُ عَالٌ يَعُولُ إِذَا مَالَ وَ جَارَ . وَ مَاقَالَهُ قَوْمٌ مِنْ أَنْ مَعْنَاهُ أَنْ لَا يَفْتَرِقُوا فَهُوَ خَطَأٌ وَ كَذَا قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنْ لَا يَكْثُرُ عِيَالُكُمْ لِأَنَّهُ يُقَالُ عَالٌ يَعِيلُ إِذَا احْتَجَّ وَ أَعَالٌ يَعِيلُ إِذَا كَثُرَ عِيَالُهُ . عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْقَوْلَ الثَّلَاثَ لَمَا أَبَاحَ الْوَاحِدَةَ وَ مَا شَاءَ مِنْ مَلِكٍ -قرآن- ١٧-٤٣ [صفحة ١٠١] الْيَمِينِ لِأَنَّهُ أَرِيدَ فِي الْعِيَالِ مِنْ أَرْبَعِ حَرَائِرٍ وَ الصَّحِيحُ أَنَّ عَالَ الرَّجُلِ عِيَالَهُ يَعُولُهُمْ أَى مَا نَهَمَ وَ مِنْهُ قَوْلُهُ عِ ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ -رواية- ١-٢-رواية- ١٢-٢٨

قال الله تعالى وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً أَى أعطوهن مهورهن ديانة وهبة من الله لهن ونحلة نصب على المصدر. -قرآن- ١٩-٥٦ عن ابن عباس المخاطب به الأزواج أمرهم بإعطاء المهر كاملا إذا دخل بها لمن سمي لها فأما غير المدخول بها فإنها إذا طلقت فإن لها نصف المسمى إذا طلقها وإن لم يكن سمي لها المهر فلها المتعة فإن لم يطلقها ولم يسم لها مهرا فلها مهر المثل ما لم يتجاوز خمسمائة درهم -رواية- ١-٢-رواية- ١٧-٢٧١. وقال أبو صالح هذا خطاب للأولياء لأن الرجل منهم كان إذا زوج ابنته أخذ صداقها دونها فنهاهم الله عن ذلك وأنزل هذه الآية. وذكر المعتمر بن سليمان أن أناسا كان أحدهم يعطى هذا الرجل منهم أخته ويأخذ أخت الرجل ولا يكون بينهما المهر فيشير بهذا إلى نكاح الشغار فنهى الله عن ذلك. والظاهر يدل على الأول. ثم خاطب الله الأزواج بقوله تعالى فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا لأن أناسا كانوا يتأثمون أن يرجع أحدهم فى شىء مما ساق إلى امرأته فأنزل الله هذه الآية عن ابن عباس. وقال أبو صالح المعنى به الأولياء والمعنى إن طابت لكم أنفسهن بشىء -قرآن- ٣٥٦-٤٢٣ [صفحة ١٠٢] من المهر ومن لتبيين الجنس فلو وهبت له المهر نحلة لجاز وكان حلالا بلا خلاف.

فصل

والأصل فى الصداق كتاب الله وسنة رسوله ص فالكتاب قوله تعالى وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً وقوله فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَمَا تُوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وقال وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ. -قرآن- ٦٨-١٠٥ -قرآن- ١١٤-١٧٦ -قرآن- ١٨٤-٢٨٣ وقال النبى ص أدوا العلائق قيل يا رسول الله ما العلائق قال ما تراضى به الأهليون -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٩١. و عليه الإجماع ويسمى المهر صداقا وأجرة وفريضة. فإن قيل كيف سماه الله نحلة وهو عوض عن النكاح. فالجواب أنه مشتق من الانتحال الذى هو التدين يقال فلان ينتحل مذهب كذا فكان قوله تعالى نِحْلَةً معناه تدينا. وقيل إنه فى الحقيقة نحلة من الله لها لأن حظ الاستمتاع لكل واحد منهما بصاحبه كحظ الآخر. وقيل وجه ثالث وهو أن الصداق كان للأولياء فى شرع من قبلنا بدلالة قول شعيب حين زوج موسى ابنته على أن تأجرني ثمانى حجج فإن أتممت -قرآن- ١٩٧-٢٠٣ -قرآن- ٤١٤-٤٦٥. و عليه الإجماع ويسمى المهر صداقا وأجرة وفريضة. فإن قيل كيف سماه الله نحلة وهو عوض عن النكاح. فالجواب أنه مشتق من الانتحال الذى هو التدين يقال فلان ينتحل مذهب كذا فكان قوله تعالى نِحْلَةً معناه تدينا. وقيل إنه فى الحقيقة نحلة من الله لها لأن حظ الاستمتاع لكل واحد منهما بصاحبه كحظ الآخر. وقيل وجه ثالث وهو أن الصداق كان للأولياء فى شرع من قبلنا بدلالة قول شعيب حين زوج موسى ابنته على أن تأجرني ثمانى حجج فإن أتممت عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ كَانَ معنى قوله تعالى نِحْلَةً أَى إن الله أعطاهن هذا فى شريعته محمد ع. فإذا ثبت هذا فالمستحب أن لا يعرى نكاح عن ذكر مهر لأنه إذا عقد مطلقا ضارع الموهوبة وذلك يختص بالنبى ص فلذلك يستحب ذكره ولثلا يرى الجاهل فيظن أنه يعرى عن المهر ولأن فيه قطعاً لمواد الخصومة. ومتى ترك ذكر المهر وعقد النكاح بغير ذلك فالنكاح صحيح إجماعاً لقوله تعالى لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً تَقْدِيرُهُ وَلَمْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً لَأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ وَتَمَّوْهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ. وهذه المتعة واجبة للمرأة التى طلقها قبل الدخول ولم يسم

لها مهرًا. ثم قال متاعاً بالمعروفِ حقاً على الْمُحْسِنِينَ فإن كان المهر مسمى وأعطاه المهر ثم طلقها فالمتعهُ مستحبهُ قال الله تعالى وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حقاً على الْمُتَّقِينَ. -قرآن- ١-٢١-قرآن- ٤٦-٥٢-قرآن- ٣٧٦-٤٦٦-قرآن- ٥٢١-٥٣٨-قرآن- ٥٥١-٦١٧-قرآن- ٦٩٩-٧٤٣-قرآن- ٨٢١-٨٨٠

فصل

والصداق عندنا غير مقدر فكل ما يصح أن يكون ثمنًا لمبيع أو أجره لمكتر صح أن يكون صداقًا قليلًا كان أو كثيرًا وفيه خلاف . والكثير أيضا لاحد له عندنا لقوله تعالى وَإِنْ...آتَيْتُمْ إِحْداهُنَّ قِنطاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً والقنطار ملء مسك ثور ذهباً أو سبعون ألفاً وهو إجماع لقصة عمر مع المرأة التي حجتته فقال كل أحد أفقه من عمر حتى النساء أفقه من عمر. -قرآن- ١٦٢-١٦٧-قرآن- ١٧١-٢٢٤ [صفحہ ١٠٤] و كل ما له قيمة في الإسلام وتراضى عليه الزوجان ينعقد به النكاح ويصير به مهرًا إلا أن السنة المحمدية خمس مائة درهم قيمتها خمسون دينارًا. وروى أصحابنا أن الإجارة مدة لا يجوز أن يكون صداقًا لأنه كان يختص بموسى ع ويجوز أن يكون المهر تعليم شيء من القرآن

باب المتعة وأحكامها

إشارة

قال الله تعالى فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً قال الحسن هو النكاح وقال ابن عباس والسدى هو المتعة إلى أجل مسمى وهو مذهبنا لأن لفظ الاستمتاع إذا أطلق لا يستفاد به في الشرع إلا العقد المؤجل وإن كان في أصل الوضع معناه الانتفاع ولا خلاف أن الشيء إذا كان له وضع وعرف شرعي يجب حمله على العرف دون الوضع لأنه صار حقيقة والوضع مجازا والحكم للطارئ ألا ترى أنهم يقولون فلان يقول بالمتعة وفلان لا يقول بالمتعة ولا يريدون إلا العقد المخصوص . ولا ينافي ذلك قوله تعالى وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لَأَن نَقُولَ إِنَّ هَذِهِ زَوْجَةٌ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَلْحَقَهَا جَمِيعُ أَحْكَامِ الزَّوَاجَاتِ مِنَ الْمِيرَاثِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِيلَاءِ وَالظَّهَارِ وَاللَّعَانِ لِأَنَّ أَحْكَامَ الزَّوَاجَاتِ تَخْتَلِفُ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ تَبِينُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَكَذَا الْمُرْتَدُّ عِنْدَنَا وَالْكُتَابِيَّةُ لَا تَرِثُ وَأَمَّا الْعِدَّةُ فَإِنَّهَا يَلْحَقُهَا عِنْدَنَا وَيَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَيْضًا فِي هَذَا النِّكَاحِ فَلَا شُعْنَةَ بِذَلِكَ . -قرآن- ١٩-٨١-قرآن- ٥٣٠-٦١٥ [صفحہ ١٠٥] ولو لم تكن زوجة لما جاز أن يضم ما ذكر في هذه السورة إلى ما في تلك الآية وإن ذلك جائز لأنه لا تنافي بينهما فيكون التقدير إلا على أزواجهن أو ما ملكت أيمانهم أو ما استمتعتم به منهن وقد استقام الكلام .

فصل

وقد روى عن ابن مسعود و ابن عباس و أبي بن كعب وسعيد بن جبير أنهم قرءوا فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى وذلك صريح بما قلناه على أنه لو كان المراد به عقد النكاح الدائم لوجب لها جميع المهر بنفس العقد لأنه قال تعالى فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ يعني مهورهن عند أكثر المفسرين وذلك غير واجب بلا خلاف وإنما يجب الأجر بكماله في عقد المتعة بنفس العقد. و

لا يعترض هذا بقوله تعالى وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً لَّأَنْ آيَةُ الصَّدَقَةِ مَطْلَقَةٌ وَهَذِهِ مَقِيدَةٌ بِمَا قَبْلُهَا مَعَ أَنَّهُ فَصْلٌ سَبْحَانَهُ فَقَالَ وَ إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ. وَ فِي أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ قَوْلُهُ أُجُورُهُنَّ يُبَدِّلُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ الْمَتْعَةَ لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يُسَمَّى أَجْرًا بَلْ سَمَاهُ اللَّهُ تَعَالَى صَدَقَةً وَنَحْلَةً. وَ هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى الْمَهْرَ أَجْرًا فِي قَوْلِهِ فَانكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَ فِي قَوْلِهِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَ مِنْ حَمَلِ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى الْمَتْعَةِ كَانَ مَرْتَكِبًا لِمَا يَعْلَمُ خِلَافُهُ . -قرآن- ٢٣٧-٢٥٨-قرآن- ٣٩٦-٤٣٣-قرآن- ٥٠٤-٦٠٣-قرآن- ٦٣٣-٦٤٣-قرآن- ٧٨١-٨٣٥-قرآن- ٨٤٨-٩٣٦ [صفحہ ١٠٦] وَ مِنْ حَمَلِ لَفْظِ الْاِسْتِمْتَاعِ عَلَى الْاِنتِفَاعِ فَقَدْ أَبْعَدَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ لَا يَلْزَمَ مِنْ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ لِلزَّمَةِ نِصْفَ الْمَهْرِ فَإِنْ خَلَا بِهَا خُلُوهٌ تَامَةً لَزِمَهُ جَمِيعُ الْمَهْرِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَ إِنْ لَمْ يَلْتَذْ وَلَمْ يَنْتَفِعْ .

فصل

وَ أَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي يَرَوْنَهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَ نَهَى عَنِ الْمَتْعَةِ -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-٥٦ فهو خبر واحد لا يترك له ظاهر القرآن و مع ذلك يختلف لفظه وروايته فتارة يروون أنه نهى عنها في عام خيبر وتارة يروون أنه نهى عنها في عام الفتح و قد طعن أيضا في طريقه بما هو معروف . وأدل دليل على ضعفه قول عمر متعتان كانتا على عهد رسول الله أنا أنهى عنهما ومعاقب عليهما -روایت- ١-٢-روایت- ١١-٧٥ فأخبر أن هذه المتعة كانت على عهد رسول الله ص و أنه هو الذي نهى عنها لضرب من الرأي. فإن قالوا إنما نهى لأن النبي ع كان نهى عنها قلنا لو كان كذلك لكان يقول متعتان كانتا على عهد رسول الله فنهى عنهما و أنا أنهى عنهما أيضا فكان يكون أكد في باب المنع فلما لم يقل ذلك دل على أن التحريم لم يكن صدر عن النبي ص و صح ما قلناه . و قال الحكم بن عيينة قال على ع لو لا أن عمر نهى عن المتعة مازنى إلا شقى -روایت- ١-٢-روایت- ٣٨-٨٢ . [صفحہ ١٠٧] و ذكر البلخي عن وكيع عن إسماعيل بن خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود قال كنا مع النبي ع ونحن شباب فقلنا يا رسول الله ألا نستخصي قال لا ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل -روایت- ١-٢-روایت- ٨٦-٢٠٢ . و قوله تعالى وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ قَالَ السَّادِيُّ وَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مَعْنَاهُ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ عَقْدِ آخَرٍ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمَدَّةِ الَّتِي تَرَاضَيْتُمْ عَلَيْهَا فَتَزِيدُهَا فِي الْأَجْرِ وَ تَزِيدُكَ فِي الْمَدَّةِ. -قرآن- ١٧-٨١

فصل

فَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ النِّكَاحَ الْمَتْعَةَ جَائِزٌ وَ هُوَ النِّكَاحُ الْمُؤَجَّلُ وَ قَدْ سَبَقَ إِلَى الْقَوْلِ بِإِبَاحَةِ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ الْأَحْوَالُ عِنْدَ الْمُخَالَفِينَ وَ قَدْ أَثْبَتُوا فِي كُتُبِهِمْ مِنْهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَ مُجَاهِدٌ وَ عَطَا وَ قَدْرُووا عَنْ جَابِرٍ وَ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَ الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَ ابْنَ جَبْرِ وَ ابْنَ جَرِيحٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْتَوْنَ بِهَا وَادْعَاؤُهُمُ الْإِتِفَاقُ عَلَى حُظْرِ الْمَتْعَةِ بِاطِل . وَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْحُجَّةَ لَنَا بَعْدَ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَفْظُ الْاِسْتِمْتَاعِ وَ التَّمَتُّعِ وَ إِنْ كَانَ وَاقِعًا - قرآن- ٤٠٥-٤٦٧ [صفحہ ١٠٨] عَلَى الْاِتِّذَاذِ وَ الْاِنتِفَاعِ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ فَقَدْ صَارَ بِعَرَفِ الشَّرْعِ مَخْصُوصًا بِهَذَا الْعَقْدِ الْمَعِينِ لِاسِيْمَا إِذَا ضَيَّفَ إِلَى النِّسَاءِ وَ لَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ مَتْعَةُ النِّسَاءِ إِلَّا هَذَا الْعَقْدُ الْمَخْصُوصُ كَمَا أَنَّ لَفْظَ الظَّهَارِ اخْتَصَّ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ بِهَذَا الْحُكْمِ الْمَخْصُوصِ وَ إِنْ كَانَتْ فِي اللَّغَةِ مَشْتَرَكَةً فَكَأَنَّهُ قَالَ إِذَا عَقَدْتُمْ عَلَيْهِنَّ هَذَا الْعَقْدَ الْمَخْصُوصَ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ .

ولفظه استمتعت لا تعدو وجهين إما أن يراد بها الانتفاع والالتذاذ الذى هو أصل موضوع اللغة أو العقد المؤجل المخصوص الذى اقتضاه عرف الشرع فلا يجوز أن يكون هو الوجه الأول لأمرين أحدهما أنه لا خلاف بين محصلى من تكلم فى أصول الفقه فى أن لفظ القرآن إذا ورد وهو محتمل لأمرين أحدهما أصل اللغة والآخر عرف الشرع أنه يجب حمله على عرف الشرع ولهذا حملوا كلهم لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على العرف الشرعى دون اللغوى. والأمر الآخر أنه لا خلاف فى أن المهر لا يجب بالالتذاذ لأن رجلا لو وطئ امرأته ولم يلتذ لوطنها لأن نفسه عافتها وكرهتها أولغير ذلك من الأسباب لكان دفع جميع المهر واجبا وإن كان الالتذاذ مرتفعا فعلمنا أن الاستمتاع فى الآية إنما أريد به العقد المخصوص دون غيره . -قرآن- ٣٣٠-٣٤٠

فصل

ومما يبين ذلك ويقويه قوله تعالى وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاذِئْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيسَةِ ومعناه على ما روى عن آل محمد ع أن تزيدها أنت فى الأجر وتزيدك هى فى الأجل . -قرآن- ٣٨-١٠٢ [صفحہ ١٠٩] وما يقوله مخالفونا من أن المراد به رفع الجناح فى الإبراء والنقصان أو الزيادة فى المهر أو ما يستقر بتراضيهما من النفقة ليس بصحيح لأننا نعلم أن العفو والإبراء مسقط للحقوق بالعقول ومن الشرع ضرورة لا بهذه الآية والزيادة فى المهر كالهبة والهبة أيضا معلومة لا من هذه الآية وأن التراضى مؤثر فى النفقات وما أشبهها فحمل الآية والاستفادة بها ما ليس بمستفاد قبلها ولا معلوم هو الأولى فالحكم الذى ذكرناه مستفاد بالآية غير معلوم قبلها فيجب أن يكون أولى .

فصل

فإن قيل كيف يصح حمل لفظه استمتعت على النكاح المخصوص وقد أباح الله بقوله وَ أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ النكاح المؤبد بلا خلاف فمن خصص ذلك بعقد المتعة فهو خارج عن الإجماع . قلنا قوله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء وَ أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصَةَ نِيْنٍ غَيْرِ مُسَافِحِينَ العقد على النساء والتوصل بالمال إلى استباحتهن ويعم ذلك العقد المؤبد والمؤجل ثم خص المؤجل بالذكر فقال فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَمَعْنَى فَمِنْ نَكَحْتُمُوهُنَّ مِنْهُنَّ نِكَاحَ الْمُتَعَةِ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاذِئْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ لأن الزيادة فى الأجر والأجل لا يليق إلا بالعقد المؤجل . فإن قيل الآية مجملة لقوله تعالى مُحْصَةَ نِيْنٍ غَيْرِ مُسَافِحِينَ ولفظه الإحصان تقع على أشياء مختلفة من العقد والتزويج وغير ذلك . قلنا الأولى أن تكون لفظه مُحْصَةَ نِيْنٍ مُحْمُولَةً عَلَى الْعَقْدِ وَالتَّزْوِيجِ مِنَ الزَّوْنِ لِأَنَّهُ فِى مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَالسَّفَاحُ الزَّوْنُ بِغَيْرِ شَبْهِهِ وَ لَوْ حُمِلَتْ -قرآن- ٣٠-٤٠-قرآن- ٨٤-١١٥-قرآن- ٢٣٣-٣٢٠-قرآن- ٤٣٥-٤٦٤-قرآن- ٦٧٠-٦٩٧-قرآن- ٧٩٢-٨٠١-قرآن- ٨٦٠-٨٧٦ [صفحہ ١١٠] اللفظة على الأمرين من العفة والإحصان الذى يتعلق به الرجم لم يكن بعيدا . فإن قيل كيف يحمل لفظه الإحصان فى الآية على ما يقتضى الرجم وعندكم أن المتعة لا تحصى . قلنا قد ذهب أكثر أصحابنا إلى أنها تحصى وإنما لا تحصى إذا كانت المتمتع بها يغيب عنها فى أكثر الأوقات والغائب عن زوجته فى النكاح الدائم لا- يكون بحكم المحصى فى الرجم . و بعد فإذا كانت لفظه مُحْصَةَ نِيْنٍ تَتَلَقَّى بِالنِّكَاحِ الدَّائِمِ المؤبد ردونا ذلك إليه كما أناردنا لفظه الاستمتاع إلى النكاح المؤجل لما كانت تليق به فكأنه تعالى أحل النكاح على الإطلاق وابتغاه بالأموال ثم فصل منه المؤبد بذكر الإحصان والمؤجل بذكر الاستمتاع . وموضع أن تَبْتَغُوا نَصَبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَا أَوْ عَلَى حَذْفِ اللَّامِ بِأَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ لِأَن تَبْتَغُوا وَ مِنْ قَرَأُوا أُحْلِبَ الضَّمُّ جَازٍ فِى مَحَلِّ أَنْ الرِّفْعُ

والنصب ومعنى أَنْ تَبْتَغُوا أَنْ تَطْلُبُوا وتلتمسوا بأموالكم إما شراء بثمان أونكاحا مؤجلا- أو مؤبدا عن ابن عباس .مُحَصِّنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ أى متزوجين غير زانين وأعفؤه غير زناة و قال الزجاج المسافح والمسافحة الزانيان غير ممتنعين من أحد فإذا كانت تزنى بواحد فهى ذات خدن فحرم الله الزناء على وجه السفاح الذى ذكرناه واتخاذ الصديق الذى بيناه -قرآن- ٣٦٢-٣٧١-قرآن- ٦١٠-٦٢٢-قرآن- ٧٠٣-٧١١-قرآن- ٧٥٥-٧٦٧-قرآن- ٨٤٩-٨٧٦

باب العقد على الإمام وأحكامه

إشارة

قال الله تعالى وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ -قرآن- ١٩-٨٧ قال الله تعالى وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ مَعْنَاهُ وَ مَنْ لَمْ يَجِدْ مِنْكُمْ طَوْلاً وَالطَّوْلُ هُوَ الْغَنَى مَأْخُذٌ مِنَ الطَّوْلِ فَشَبَّهَ الْغَنَى بِهِ لِأَنَّهُ يَنَالُ مَعَالَى الْأُمُورِ وَقِيلَ الطَّوْلُ هُوَ الْهُوَى قَالَ جَابِرٌ إِذَا هَوَى الْأُمَةُ الَّتِي لِلْغَيْرِ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ .الْمَعْنَى مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ زِيَادَةً فِي الْمَالِ وَسَعَةً يَبْلُغُ بِهِانِكَاحَ الْحُرَّةِ فَلْيَنْكِحْ أُمَةً أَى مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَصْلُحُ لِنِكَاحِ الْحَرَائِرِ مِنَ الْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ فَلْيَنْكِحْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ أَى مِنْ فِتْيَاتِ الْمُسْلِمِينَ لَا- مِنْ فِتْيَاتٍ غَيْرِكُمْ وَهَمَّ الْمُخَالَفُونَ فِي الدِّينِ كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَغَيْرِهِمْ فَإِنْ مَهَّوَرِ الْإِمَاءِ أَقْلٌ وَمُتَوَنِّهَنَ أَخْفَ فِي الْعَادَةِ. وَالْمَرَادُ بِهِ إِمَاءُ الْغَيْرِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ بِأُمَةٍ نَفْسُهُ إِجْمَاعًا وَطَوْلًا مَفْعُولٌ بِهِ وَ عَلَى قَوْلِ جَابِرٍ مَنْ أَنَّهُ مِنَ الْهُوَى مَفْعُولٌ لَهُ . وَالْعَنْتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ عَلَى هَذَا الْمَرَادِ بِهِ الْحَدُّ لِأَنَّهُ إِذَا هَوَاهَا خَشَى أَنْ يَوَاقِعَهَا فَيَحْدُ فَيَتَزَوَّجَهَا. وَ الْفَتَاءُ الشَّابَّةُ وَ الْفَتَاءُ الْأُمَةُ وَ إِنْ كَانَتْ عَجُوزًا لِأَنَّهَا كَالصَّغِيرَةِ فِي أَنَّهَا لَا تَوَقَّرُ تَوْقِيرَ الْحُرَّةِ وَ الْفَتْوَى حَالَةُ الْحَدَاثَةِ يُقَالُ أَفْتَى الْفَقِيهَ لِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةٍ حَادِثَةٍ. -قرآن- ١-٥٧-قرآن- ٨٠٣-٨٣١

فصل

و فى الآية دلالة على أنه لا يجوز نكاح الأمة الكتابية لأنه قيد جواز العقد على الإمام بكونهن مؤمنات و قال أبو حنيفة يجوز ذلك لأن التقييد هو على [صفحہ ١١٢] جهة النذب دون التحريم والأول أقوى لأنه الظاهر و ماقاله عدول عن الظاهر. ومنهم من قال إن تأويل من فتياتكم المؤمنات الكتابيات دون المشركات من عبدة الأوثان بدلالة الآية فى المائدة وهى قوله تعالى وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْكِتَابِيَّةَ لَا تَسْمَى مُؤْمِنَةً. وَ مِنْ أَجَازِ الْعَقْدِ عَلَى الْكِتَابِيَّةِ لَهُ أَنْ يَقُولَ آيَةُ الْمَائِدَةِ مَخْصُوصَةٌ بِالْحَرَائِرِ مِنْهُنَّ دُونَ الْإِمَاءِ. وَظَاهَرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنْ مَنْ وَجَدَ الْمَهْرَ لِلْحُرَّةِ وَنَفَقَتَهَا وَ لَا يَخَافُ الْعَنْتَ لَا يَجُوزُ لَهُ تَزْوِيجُ الْأُمَةِ وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا مَعَ عَدَمِ الطَّوْلِ وَالْخَوْفِ مِنَ الْعَنْتِ وَ هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ غَيْرُ أَنْ أَكْثَرَ أَصْحَابِنَا قَالُوا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْأَفْضَلِ لِأَنَّهُ لَوْ عَقِدَ عَلَيْهَا وَ هُوَ غَنَى كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا وَ هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَوُوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَأُمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ. إِلَّا أَنْ مِنْ شَرْطِ صَحَّةِ الْعَقْدِ عَلَى الْأُمَةِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ أَلَّا يَكُونَ عِنْدَهُ حُرَّةٌ وَ هُوَ مَذْهَبُنَا إِلَّا أَنْ تَرْضَى الْحُرَّةُ بِأَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُمَةً فَإِنْ أَذْنَتْ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا عِنْدَنَا وَ مَتَى عَقِدَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْحُرَّةِ كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا وَ رَوَى أَصْحَابُنَا أَنَّ الْحُرَّةَ تَكُونُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تَفْسَخَ عَقْدَ الْأُمَةِ كَمَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ أَنْ تَفْسَخَ عَقْدَ نَفْسِهَا وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا لَا يَحْتَاجُ

إلى فسخه. فأما تزويج الحرّة على الأُمّة فلا يجوز إلا بإذن الحرّة فإن لم تعلم الحرّة بذلك كان لها أن تفسخ نكاح نفسها أو نكاح الأُمّة و في الناس من قال في عقده على الحرّة طلاق الأُمّة -قرآن- ٢١٢-٢٦٩-قرآن- ٧٠٥-٧٤٥ وعن النبي ع الحرائر صلاح البيت -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-إدامه دارد [صفحه ١١٣] والإماء هلاك البيت -رواية- از قبل- ٢٤

فصل

ثم قال تعالى وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا كَلِمَةٌ وَلَدَ آدَمُ الثَّانِي كَلِمَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ . ويجوز أن تكون الأمة أفضل من الحرّة وأكثر ثواباً عند الله و في ذلك تسليّة لمن يعقد على الأمّة إذا جاوز أن يكون أكثر ثواباً عند الله مع اشتراكهم بأنهم ولد آدم و في ذلك صرف عن التعابير في الأنساب . و من كره نكاح الأمّة قال إن الولد منها يكون مملوكاً ولذلك أنكر وعندنا أن هذا ليس بصحيح لأن الولد عندنا يلحق بالحرية في كلا الطرفين إلا أن يشترط . وقوله تعالى فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ أَيْ اعْقِدُوا عَلَيْهِنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ و في ذلك دلالة واضحة على أنه لا يجوز نكاح الأمّة بغير إذن وليها الذي هو مالکها . وقوله تعالى وَ آتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مِمَّا عَطَاَ مَا لَكُنَّ مَهْرُوهِنَّ لِأَنَّ مَهْرَ الْأُمَةِ لِسَيِّدِهَا وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ فَآتُوا مَوَالِيَهُنَّ فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَقِيلَ إِنَّمَا قَالَ وَ آتُوهُنَّ لِأَنَّهُنَّ وَ مَا فِي أَيْدِيهِنَّ لِمَوَالِيَهُنَّ فَيَكُونُ الْأَدَاءُ إِلَيْهِنَّ بِحُضُورِ مَوَالِيَهُنَّ أَدَاءً إِلَى الْمَوَالِي . وقوله تعالى بِالْمَعْرُوفِ وَ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ وَالتَّرَاضَى . وقوله تعالى مُحْصِيَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ يَعْنِي بِالْعَقْدِ عَلَيْهِنَّ دُونَ السَّفَاحِ مَعَهُنَّ وَ لَا مُتَخِذَاتٍ أَخْدَانٍ فَالْخَدْنُ الصَّدِيقُ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ يَزْنِي بِهَاسِرًا وَالسَّفَاحُ مَا ظَهَرَ مِنَ الزَّوْنِ أَيْ غَيْرِ زَانِيَاتٍ جَهْرًا وَ لَا سِرًّا وَ لَا يَحْرَمُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا خَفِيَ مِنَ الزَّوْنِ وَإِنَّمَا يَحْرَمُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ - قرآن - ١٧ - ٦٥ - قرآن - ٤٩٧ - ٥٢٧ - قرآن - ٦٥٨ - ٦٧٨ - قرآن - ٨٩٩ - ٩١٠ - قرآن - ٩٦٠ - ٩٨٥ - قرآن - ١٠٢٤ - ١٠٤٧ - قرآن - ١٢٢١ - ١٢٤٦ ثم قال تعالى وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا كَلِمَةٌ وَلَدَ آدَمُ الثَّانِي كَلِمَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ . ويجوز أن تكون الأمة أفضل من الحرّة وأكثر ثواباً عند الله و في ذلك تسليّة لمن يعقد على الأمّة إذا جاوز أن يكون أكثر ثواباً عند الله مع اشتراكهم بأنهم ولد آدم و في ذلك صرف عن التعابير في الأنساب . و من كره نكاح الأمّة قال إن الولد منها يكون مملوكاً ولذلك أنكر وعندنا أن هذا ليس بصحيح لأن الولد عندنا يلحق بالحرية في كلا الطرفين إلا أن يشترط . وقوله تعالى فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ أَيْ اعْقِدُوا عَلَيْهِنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ و في ذلك دلالة واضحة على أنه لا يجوز نكاح الأمّة بغير إذن وليها الذي هو مالکها . وقوله تعالى وَ آتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مِمَّا عَطَاَ مَا لَكُنَّ مَهْرُوهِنَّ لِأَنَّ مَهْرَ الْأُمَةِ لِسَيِّدِهَا وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ فَآتُوا مَوَالِيَهُنَّ فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَقِيلَ إِنَّمَا قَالَ وَ آتُوهُنَّ لِأَنَّهُنَّ وَ مَا فِي أَيْدِيهِنَّ لِمَوَالِيَهُنَّ فَيَكُونُ الْأَدَاءُ إِلَيْهِنَّ بِحُضُورِ مَوَالِيَهُنَّ أَدَاءً إِلَى الْمَوَالِي . وقوله تعالى بِالْمَعْرُوفِ وَ هُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ وَالتَّرَاضَى . وقوله تعالى مُحْصِنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ يَعْنِي بِالْعَقْدِ عَلَيْهِنَّ دُونَ السَّفَاحِ مَعَهُنَّ وَ لَا مُتَخِذَاتٍ أَخْدَانٍ فَالْخَدْنُ الصَّدِيقُ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ يَزْنِي بِهَاسِرًا وَالسَّفَاحُ مَا ظَهَرَ مِنَ الزَّوْنِ أَيْ غَيْرِ زَانِيَاتٍ جَهْرًا وَ لَا سِرًّا وَ لَا يَحْرَمُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا خَفِيَ مِنَ الزَّوْنِ وَإِنَّمَا يَحْرَمُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ لَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ أَيْ حَرَّمَ الزَّوْنُ سِرًّا وَعَلَانِيَةً . - قرآن - ١ - ٢٩ -

فصل

قوله تعالى فَاِذَا اُحْصِنَ من قرأ بالضم معناه تزوجن و من فتح الهمزة فمعناه أسلمن و قال الحسن يحصنها الإسلام والزوج . و لاخلاف أنه يجب عليها نصف الحد إذا زنت سواء كانت ذات زوج أو لم تكن . وقوله مِنَ الْعَذَابِ أَى من الحد لقوله وَ لِيَشْهَدَ

عَذَابُهُمَا وَيُذَرُّوْا عَنْهَا الْعَذَابَ. و لارجم على الإمام لأن الرجم لا ينتصف . و قوله ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ إشارة إلى نكاح الأُمّة عند عدم الطول لمن خشي العنت أى الزناء والمشقة والضرر لغلبة الشهوة. وَ أَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْعَنَاه و صبركم عن نكاح الإمام و عن الزناء خير لكم . ويدل على أن الإحصان يعبر به عن الخيرية قوله تعالى فى أول الآيَةِ وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ و لاشك أنه أراد بها الحرائر والعفاف لأن اللاتى لهن أزواج لا يمكن العقد عليهن على أن فى الناس من قال إن المحصنات هنا المراد بها الحرائر دون العفاف لأن العقد على المرأة الفاجرة ينعقد و إن كان مكروها لأن قوله الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً -قرآن- ٢٧-١٤-قرآن- ٢١٠-٢٢٢-قرآن- ٢٤٢-٢٦٢-قرآن- ٢٦٥-٢٨٨-قرآن- ٣٤٠-٣٧٤-قرآن- ٤٦٧-٤٩٤-قرآن- ٦١٧-٦٨٥-قرآن- ٩١٢-٩٤٦ قوله تعالى فَإِذَا أَحْصَيْتَ مِنْ قَرَأَ بِالضَّم معناه تزوجن و من فتح الهمزة فمعناه أسلمن و قال الحسن يحصنها الإسلام والزواج . و لاخلاف أنه يجب عليها نصف الحد إذا زنت سواء كانت ذات زوج أو لم تكن . و قوله مِنَ الْعَذَابِ أَى من الحد لقوله وَ لَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا وَيُذَرُّوْا عَنْهَا الْعَذَابَ. و لارجم على الإمام لأن الرجم لا ينتصف . و قوله ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ إشارة إلى نكاح الأُمّة عند عدم الطول لمن خشي العنت أى الزناء والمشقة والضرر لغلبة الشهوة. وَ أَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْعَنَاه و صبركم عن نكاح الإمام و عن الزناء خير لكم . ويدل على أن الإحصان يعبر به عن الخيرية قوله تعالى فى أول الآيَةِ وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ و لاشك أنه أراد بها الحرائر والعفاف لأن اللاتى لهن أزواج لا يمكن العقد عليهن على أن فى الناس من قال إن المحصنات هنا المراد بها الحرائر دون العفاف لأن العقد على المرأة الفاجرة ينعقد و إن كان مكروها لأن قوله الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أو مُشْرِكَةً منسوخ بالإجماع ويمكن أن يخص بالعفاف على الأفضل دون الوجوب . وذكر الطبرى أن فى الآيَةِ تقدّما وتأخيرا لأن التقدير و من لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات مما ملكت أي فلينكح مما ملكت أيمنكم من فتياتكم المؤمنات بعضكم من بعض والله أعلم بإيمانكم و

هومليح . -قرآن- ١-١٤

فصل

ثم قال تعالى يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُبُلَ الْغَيْرِ مِنَ الْقَبِيلِ قَالَ الْجِبَالِيُّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَ فِي الْآيَتَيْنِ مِنْ تَحْرِيمِ النِّكَاحِ وَتَحْلِيلِهِ قَدْ كَانَ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا مِنَ الْأُمَمِ لِقَوْلِهِ وَيَهْدِيكُمْ سُبُلَ الْغَيْرِ مِنَ الْقَبِيلِ أَيَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَامِ . وَقَالَ الرَّمَانِيُّ لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى اتِّفَاقِ الشَّرِيعَةِ وَإِنْ كُنَّا عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَامِ كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَإِنْ كُنَّا عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ وَهَذَا أَقْوَى وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَاللَّهُ فِي تَرْكِهَا رَافِعٌ وَأَصْلُهُ أَنَّ بَيِّنَ كَمَا زِيدَتْ فِي لَا أَبَا لَكَ لِتَأْكِيدِ الْإِضَافَةِ . وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقْبَلَ تَوْبَةَ عِبَادِهِ أَيْ يَقْبَلَ تَوْبَتَهُمْ مِنْ اسْتِحْلَالِهِمْ مَا هُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ مِنْ حُلَائِلِ آبَاءٍ وَأَنْبَاءٍ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ قِيلَ لَهُمُ الْيَهُودُ - قرآن- ١٧- ٩٠- قرآن- ٢١٢- ٢٥٣- قرآن- ٤٤٩- ٥١٣- قرآن- ٥٢٦- ٥٣٥- قرآن- ٦٠٧- ٦٤٤- قرآن- ٧٢٠- ٧٦١ [صفحة ١١٦] لِأَنَّهُمْ يَحْلُولُونَ نِكَاحَ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِّ وَقِيلَ الْمَجُوسُ أَيْ يَرِيدُونَ أَنْ يَعْدِلُوا عَنْ السَّقَامَةِ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ فِي نِكَاحِ الْإِمَاءِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَ ضَعِيفًا فِي أَمْرِ النِّسَاءِ - قرآن- ٨٧- ١٢٠

باب نفقات الزوجات والمرضعات وأحكامها

قال الله تعالى وَ لَا تَوْتُوا السَّغَافَةَ أَمْوَالَكُمُ أَي لَا تَعْطُوا النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي تَمْلِكُونَهَا فَتَسْلُطُونَهَا عَلَيْهَا يُفْسِدُوهَا وَيُضَيِّعُوهَا وَلَكِنْ ارْزُقُوهُمْ أَنْتُمْ مِنْهَا إِنْ كَانُوا مِنْ يَلْزَمِكُمْ نَفَقَتَهُمْ وَ اكْسُوهُمْ . وَ قَالَ تَعَالَى الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَ فِيهِ دَلِيلَانِ عَلَى وَجوب ذلك أحدهما قوله قَوَّامُونَ وَالْقَوَامُ عَلَى الْغَيْرِ هُوَ الْمَتَكْفُلُ بِأَمْرِهِ مِنْ نَفَقَةٍ وَ كَسْوَةٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَ الثَّانِي قَوْلُهُ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ يَعْنِي أَنْفَقُوا عَلَيْهِنَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ . وَ قَالَ تَعَالَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا إِيَّاهُ فَانكِحُوا أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ يَعْنِي لَا تَكْثُرُوا مِنْ تَمُونُونَهُ فَلَوْ لَا أَنْ النِّفَقَةُ وَاجِبَةٌ وَ الثَّمَنُ عَلَيْهِ مَا حَذَرَهُ بِكَثْرَتِهَا عَلَيْهِ . وَ قَالَ تَعَالَى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ يَعْنِي مِنَ الْحَقُوقِ الَّتِي لَهَا عَلَى الْأَزْوَاجِ مِنَ الْكَسْوَةِ وَ النِّفَقَةِ وَ الْمَهْرِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ . -قرآن- ١٩-٥٤-قرآن- ٢٢٣-٣٢٨-قرآن- ٣٧٠-٣٧٩-قرآن- ٤٥٧-٤٨٨-قرآن- ٥٣٥-٦٢٧-قرآن- ٦٤٢-٦٧٧-قرآن- ٧٧٩-٨٢٤ [صفحه ١١٧] وَ قَالَ تَعَالَى وَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَ كِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَ الْمَوْلُودُ لَهُ الزَّوْجُ فَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ عَلَيْهِ رِزْقُهَا وَ كِسْوَتُهَا. -قرآن- ١٥-٧٦

فصل

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ قَالَ قَوْمٌ مَعْنَاهُ قَدْ عَلِمْنَا مَصْلَحَتَهُ مَا أَخَذْنَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَ مَا فَرَضْنَاهُ عَلَيْهِمْ مَصْلَحَتَهُ لَهُمْ فِي أَدْيَانِهِمْ مِنَ الْمَهْرِ وَ الْحَصْرِ بِعَدَدٍ مُحْصٍ مِنَ النِّفَقَةِ وَ الْكَسْوَةِ وَ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الْأَزْوَاجِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ وَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ أَنْ لَا يَقَعَ لَهُمُ الْمُلْكُ إِلَّا بِوَجْهِهِ مَعْلُومَةٍ وَ وَضَعْنَا أَكْثَرَ ذَلِكَ مِنْكَ وَ أَبَحْنَا لَكَ امْرَأَةً وَ هَبْتَ نَفْسَهَا لَكَ وَ إِنَّمَا خَصَصْنَاكَ عَلَى عِلْمٍ مِنَّا بِالْمَصْلَحَةِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ . وَ عِنْدَنَا أَنَّ النِّكَاحَ بِلَفْظِ الْهَبَةِ لَا يَصِحُّ وَ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَ خَاصَّةً وَ قَالَ قَوْمٌ يَصِحُّ غَيْرُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمَهْرُ إِذَا دَخَلَ بِهَا وَ إِنَّمَا جَازَ بِلَا مَهْرٍ لِلنَّبِيِّ عَ خَاصَّةً وَ الَّذِي يَبِينُ صَحَّةَ مَا قُلْنَا قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لِمَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ النِّكَاحِ خَاصٌّ لَهُ عَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَ مَتَى اجْتَمَعَ عِنْدَ الرَّجُلِ حُرَّةٌ وَ أَمَةٌ بِالزَّوْجِيَّةِ كَانَ لِلْحُرَّةِ يَوْمَانٌ وَ لِلْأَمَةِ يَوْمٌ وَ فِي رِوَايَةٍ لِلْحُرَّةِ لَيْلَتَانِ وَ لِلْأَمَةِ الْمَرْجُوعَةُ لَيْلَةٌ إِنْ كَانَتْ مَلَكَتْ بِيَمِينٍ فَلَا قِسْمَةَ لَهَا وَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي النِّفَقَةِ وَ الْكَسْوَةِ أَفْضَلُ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِيهِمَا . وَ إِذَا كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ بَيْتٌ عِنْدَهَا لَيْلَةٌ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ لِيَالِي وَ إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ حَرَّتَانِ جَازَ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ لَيَالِي وَ عِنْدَ الْآخَرِ لَيْلَةً. -قرآن- ١٦-٦١-قرآن- ٦١٠-٦٨٢ [صفحه ١١٨]

فصل

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا الْآيَةُ فَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَ أَنْ يَخِيرَ نِسَاءَهُ بَيْنَ الْمَقَامِ مَعَهُ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْ أَحْوَالِ الدُّنْيَا وَ بَيْنَ مَفَارِقَتِهِ بِالطَّلَاقِ وَ تَعْجِيلِ الْمَنَافِعِ فَقَدْ رَوَى فِي سَبِيهِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ طَلَبَتْ شَيْئًا مِنْهُ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا خِيرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَلَكَ الدُّنْيَا فَاخْتَارَ الْآخِرَةَ فَأَمَرَهُ اللَّهُ بِتَخْيِيرِ النِّسَاءِ فَاخْتَرْنَا اللَّهُ وَ رَسُولُهُ . وَ رَوَى فِي سَبَبِ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ نِسَائِهِ طَلَبَتْ مِنْهُ حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ فَصَاغَ لَهَا حَلَقَةً مِنْ فِضَّةٍ وَ طَلَاهَا بِالزَّرْعِفَرَانِ فَقَالَتْ لَا أُرِيدُ إِلَّا مِنْ ذَهَبٍ فَاعْتَمَ لَذَلِكَ النَّبِيُّ عَ فَتَرَلَتْ الْآيَةُ فَصَبَرْنَا عَلَى الْفَاقَةِ وَ الضَّرَرِ فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكْفِئَهُنَّ فِي الْحَالِ فَأَنْزَلَ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدِّلَ بَيْنَهُنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ الْآيَةُ ثُمَّ نَسَخَتْ بَعْدَ مَدَّةٍ بِقَوْلِهِ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ يَعْنِي أُعْطِيَتْ مَهْوَرَهُنَّ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْفَكُ مِنَ الْمَهْرِ . وَ الْإِتْيَاءُ قَدْ يَكُونُ بِالْأَدَاءِ وَ قَدْ يَكُونُ بِالِاتِّزَامِ وَ أَحْلَلْنَا لَكَ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِنَ الْإِمَاءِ أَنْ تَجْمَعَ مِنْهُنَّ

ماشئت وأحللنا لك بنات عمك أن تعقد عليهن مهرهن ثم قال و امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبى يعنى وأحللنا لك المرأة إذا وهبت نفسها لك إذا أردتها ورغبت فيها. -قرآن- ١٦-٨٧-قرآن- ٦٣٦-٧٠٦-قرآن- ٧٣٥-٧٩٢-قرآن- ١٠١١-١٠٦٢ عن ابن عباس لا تحل لك امرأة بغير مهر وإن وهبت نفسها إلا للنبى ع خاصة -رواية ١-٢-رواية ١٧-٧٧. [صفحہ ١١٩]

فصل

وقوله تعالى وَ الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ هو أمر ورد في صورة الخبر كقوله وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا. وإنما قلنا ذلك لأمرين أحدهما أن تقديره والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين في حكم الله ألقى أوجه على عباده فحذف للدلالة عليه. والثاني أنه وقع موقع ليرضعن تصرفا في الكلام مع دفع الإشكال و لو كان خبرا لكان كذبا لوجودنا والوالدات يرضعن أكثر من حولين وأقل منهما وقال بعضهم هو على ظاهره خبر. فإن قيل إن الخبر يوجب ... والإجماع أن الوالدة بالخيار. الجواب أنه في تقدير حق للوالدات أن يرضعن حولين. وقال الأصم ذلك في المطلقات لوروده عقبه ولقوله وَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ والزوجة يلزم لها النفقة إذا كانت طيع على كل حال ولا التباس على أنها عامّة ولا يمتنع أن يبين للرضاع زيادة حق على حق الزوجية. وقال أبو مسلم هو أمر وحكم من الله على النساء بإرضاع أولادهن وعلى أزواجهن إقامة رزقهن وكسوتهن. وقال الزجاج في قوله تعالى بِالْمَعْرُوفِ أى بما تعرفون أنه عدل على - قرآن - ١٦ - ٦٨ - قرآن - ١٠٠ - ١٢٦ - قرآن - ٦١٠ - ٦٤٣ - قرآن - ٩١٣ - ٩٢٤ [صفحہ ١٢٠] قدر الإمكان ويدل على هذا التأويل قوله تعالى لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لأنه خبر في تقدير النهى وبدل أى لا يكلف الزوج من النفقة أكثر من الإمكان على قدر حاله وما يتسع له لأن الوسع ما يتسع له الرجل ولا يتخرج به ويصير إلى الضيق من أجله. - قرآن - ٤٩ - ٧٩ ونظر الصادق ع إلى أم إسحاق ترضع أحد ابنيها فقال لا ترضعيه من ثدى واحد وأرضعيه من كليهما يكون أحدهما طعاما والآخر شرابا - روايت - ١ - ٢ - روايت - ٣ - ١٣١

فصل

و فى الآيۃ بيان لأمرين أحدهما مندوب والآخر فرض .فالمندوب هو أن يجعل الرضاع تمام الحولين لأن مانقص عنه يدخل به الضرر على المرتضع . والفرض أن مدۃ الحولين التى تستحق المرضعۃ الأجر فيها و لاتستحق فيما زاد عليه و هو الذى بينه الله تعالى بقوله فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّفُتَبَتِ المدۃ التى يستحق فيها الأجرۃ على ما أوجهه الله تعالى فى هذه الآيۃ . وإنما قال تعالى حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ و إن كانت التشبيۃ تأتى على استيفاء الستين لوقع التوهم من أنه على طريقۃ التغليب كقولهم سرنا يوم الجمعة و إن كان السير فى بعضه و قديقال أقمنا حولين و إن كانت الإقامة فى حول وبعض من الحول الثانى فهو لرفع الإبهام الذى يعرض فى الكلام . فإن قيل هل يلزم الحولين فى كل مولود. قيل فيه خلاف - قرآن- ٢٥٩-٣٠١- قرآن- ٣٩٨-٤١٥ [صفحہ ١٢١] قال ابن عباس للأمنۃ يعتبر ذلك بقوله وَ حَمْلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا فَإِنْ وَلَدَتِ الْمَرْأَةُ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَحَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ و إن ولدت لسبعۃ أشهر فثلاثۃ وعشرون شهرا و إن ولدت لتسعة أشهر واحد وعشرون شهرا يطلب لذلك التكملة لثلاثين شهرا فى الحمل والفصال الذى يسقط به الفرض و على هذايدل أخبارنا لأنهم روى أن مانقص عن أحد وعشرين شهرا فهو جور على الصبى. و قال الثورى هو لازم فى كل ولد إذااختلف والداه رجعا إلى الحولين من غير نقصان و لازيادة لايجوز لهما غير ذلك . والرضاع بعدالحولين لاحكم له فى التحريم عندنا و به قال ابن عباس وأكثر العلماء. و قوله وَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّاهُ يجب على

فصل

أما قوله تعالى لا تُضَارَّ والدَةُ بَوْلَدِهَا فله تقديران أحدهما لا تضار ما لم يسم فاعله أى لا ينزع الولد منها ويسترضع امرأة أخرى مع إيجابتها إلى الرضاع بأجرة المثل ولا مولود له وهو الوالد أى لا تضار والدته بأن لا تمتنع هى من الإرضاع بأجرة المثل . والثانى أن وزنه تفاعل أى لا تضار والدته بولدها أى لا تترك المطلقة إرضاع ولدها غيضا على أبيه فتضر بولدها لأن والدته أشفق على ولدها من الأجنبيّة وهو اختيار الزجاج قال لا تضر بولدها فى رضاع ولا غداء ولا حفظ -قرآن- ١٨-٤٧ [صفحة ١٢٢] فيكون ضار بمعنى أضر ومعنى ولا مولود له بولده أى لا يضر الوالد على أم الولد من جهة النفقة وتفقده وحفظه . ويجوز أن تكون المضارة من الوالدين بسبب الولد ونهيا عنه لأن فى تضارهما إضرارا بالولد وقال أبو مسلم المضارة والمعاصرة واحدة لقوله تعالى وإن تعاسرتُم فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى وتعاسرهما أن تعلو المرأة فى التماس النفقة ومنعها الوالد أوسط ما يكفيها كأنه قيل لا تضر والدته الزوج بولدها وكذا فرض الوالد -قرآن- ٢٥٣-٢٩٢ وعن أبى جعفر وأبى عبد الله ع أى لا يترك جماعها خوف الحمل لأجل ولدها المرتضع ولا تمنع نفسها من الأب خوف الحمل فيضر ذلك بالأب -رواية- ١-٢-رواية- ٣٩-١٤٥ . وإذا قرئلا تُضَارَّ بالرفع فهو فى لفظ الخبر ومعناه الأمر والمعنى لا تضار ووالدة على هذا فاعله لا غير وإذا قرئ بفتح الراء فهو نهى مجزوم اللفظ والتقدير لا يضارره أو لا تضارره . -قرآن- ١٢-٢١

فصل

وقوله تعالى وَ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ معناه عليه كما ذكر من قبل من النفقة ومن ترك المضارة وقيل الوارث الولد وقيل والدته والأول أقوى . وروى فى أخبارنا أن على الوارث كائنا من كان النفقة وهو ظاهر القرآن وبه قال جماعة وقال بعض المفسرين إن على كل وارث نفقة الرضاع الأقرب فالأقرب يؤخذ به وأما نفقة ما بعد الرضاع فعندنا تلزم الوالدين وإن عليا النفقة على الولد وإن نزل ولا تلزم غيرهم وقال قوم تلزم العصبه دون الأم والإخوة -قرآن- ١٦-٤٤ [صفحة ١٢٣] من الأم وقيل على الوارث من الرجال والنساء على قدر النصيب من الميراث وعموم الآية يقتضيه غير أنا خصصناه بدليل . وقال أبو حنيفة وأصحابه على الوارث ممن كان ذا رحم محرم دون من كان ذا رحم ليس من المحرم كابن العم وابن الأخت فأوجبوا على ابن الأخت ولم يوجبوا على ابن العم وإن كان وارثه فى تلك الحال وكذا العم وابن العم وقال سفيان وعلى الوارث أى الباقي من أبويه وهذا مثل ما قلناه .

فصل

وقوله تعالى فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَ تَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا الْفِصَالُ الفطام لانفصال المولود عن الاغتذاء بشدى أمه إلى غيره من الأقوات وهذا الفصال فى الآية المراد به فصال قبل الحولين لأن المدة التى هى تمام الحولين معلومة إذا تنازعا رجعا

إليه فأما بعد الحولين فلا يجب على واحد منهما اتباع الآخر فى دعائه . و قال ابن مهر إيزد فى تفسيره إذا اتفق الوالد والمرضعه على أن يريا الصواب فطام المولود قبل انقضاء الحولين واستشارا غيرهما كيلا يقع عليهما غلط فيضرا به إن فطماه فجائز أن يفعلاه والظاهر أنه مع شرط الفصل قبل الحولين تراضى الوالدين واستشارة الغير فيه وجوز أبو مسلم أن يكون المراد بالفصال مفصاله بين الوالد والوالدة أن تراضيا بالافتراق وتسليم الولد حتى تسترضعه من يختار و هو بعيد . و قد قال تعالى وَ حَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ومعناه منعنا موسى ع من قبل رده إلى أمه وبغضناهن إليه كان ذلك كالمنع بالنهي لا أن هناك - قرآن - ١٦ - ٨٨ - قرآن - ٧٩٩ - ٧٦١ - [صفحہ ١٢٤] نهيا بالفعل فلما أحضر فرعون أمه سألها كيف ارتضع منك و لم يرتضع من غيرك فقالت لأنى امرأة طيبة الريح طيبة اللبن لا أكاد أوتى صبيا إلا ارتضع منى يدل هذا على أن لبن الأم أنفع بالولد من لبن غيرها . و عن ابن عباس أنه إذا تراضيا على انفصال فلا حرج إذا سلمتم أجره الأم أو الظئر - رواية - ١ - ٢ - رواية - ١٩ - ٨٤ و قال مجاهد أجره الأم بمقدار ما ارتضعت أجره المثل و قال سفيان أجره المسترضعه . وعندنا أن الأب متى وجد من ترضع الولد بأربعه دراهم وقالت الأم لا أرضعه إلا بخمسه دراهم فإن له أن ينزعه منها قال تعالى وَ إِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسْتَضِعْ لَهُ أُخْرَى إلا أن الأصلح له أن يترك مع أمه . و آتيت بالمد من الإعطاء و آتيت بالقصر من الإتيان والتقدير إذا سلمتم ما آتيتم نقده فحذف المضاف ثم المضاف إليه وبالمعروف فيتعلق بآتيتم أو بسلمتم والآيه تدل على أنه تعالى آتاه إذا ضمن أن يعطيه فإذا سلم قيل سلم ما آتاه والعامل فى إذا معنى لاجناح عليكم أى إذا استرضعتم و آتيتم الأجره أمتتم فإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم أى لأولادكم . و فى الآيه دلالة على أن الولادة بستة أشهر تصح لأنه إذا ضم إلى الحولين كان ثلاثين شهرا وروى ذلك عن على ع و عن ابن عباس . - قرآن - ٢١٠ - ٢٤٩ - قرآن - ٤٠٦ - ٤١٧

فصل

و قوله تعالى وَ مَا كُنْتَ لِمَدْيِهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ فيه دلالة - قرآن - ١٦ - ٨٣ [صفحہ ١٢٥] على أنهم حين ولادتها تشاحوا فى الذى تحضنها وتكفل تربيتها فقال زكريا أنا أولى لأن خالتها عندى و قال القوم نحن أولى لأنها بنت إمامنا و كان عمران إمام الجماعة فألقوا الأقلام أيهم أولى بكفالتها فألقوها بالماء تلقاء الجريه فاستقبلت عصا زكريا جريه الماء مصعده وانحدرت أقلام الباقين فقرعهم زكريا . فإذا ثبت ذلك فاعلم أن الأم أولى بالولد من الأب مدة الرضاع فإذا خرج عن حد الرضاع كان الوالد أحق به منها إذا كان حرا و كان الولد ذكرا فإن كان أنثى فهى أحق بها إلى سبع سنين ما لم تتزوج فإذا تزوجت كان الوالد أحق بها إلا - أن تكون مملوكا . و لا تسترضع كافره و لازانية لقوله تعالى وَ أَلْمَذَى خُبْتُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكَدًا فَإِنْ كَانَ الْوَالِدُ مَاتَ كَانَتِ الْأُمُّ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْوَصِيِّ سَوَاءَ كَانَ الْوَلَدُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى إِلَى أَنْ يَبْلُغَ . و قال تعالى وَ وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَ فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَى إنها تضعف ضعفا بحملها الولد إلى أن تضعه فلا تزال تزداد ضعفا على حسب تزايدته فى بطنها و فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَى فى انقضاء عامين بعد الوضع و ظاهر الآيه يدل على جواز أحد وعشرين شهرا فإنها فى عامين . و قوله تعالى وَ وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَ وَضَعَتْهُ كُرْهًا وَ حَمْلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا أى أمرناه بأن يحسن إلى والديه إحسانا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا أى كانت تحمله لمشقته فى بطنها مدة الحمل ووضعتة بمشقته فى حال الولادة و أرضعته مدة الرضاع . - قرآن - ٦٠١ - ٦٤١ - قرآن - ٧٥١ - ٨٤٢ - قرآن - ٩٣٥ - ٩٥٧ - قرآن - ١٠٦٤ - ١١٨٩ - قرآن - ١٢٣١ - ١٢٥٣ [صفحہ ١٢٦] ثم تبين أن أقل مدة الحمل وكمال مدة الرضاع ثلاثون شهرا فبذلك الآيه على ما يستحقه الوالدان من حيث إنهما يكفلانه ويربيانه

باب في ذكر ملك الأيمان

قال الله تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ. اعلم أن الإمام يستباح وطؤهن بإحدى ثلاثة أشياء العقد عليهن بإذن أهلهن وبتحليل مالكن الرجل من وطئهن وإباحته له وإن لم يكن هناك عقد وبأن يملكن فيستباح وطأهن بملك الأيمان . وإنما يملكن بوجوه معلومة من الشرى والهبة والإرث والسبي ولا بأس أن يجمع الرجل بين أختين في الملك لكنه لا يجمع بينهما في الوطء لأن حكم الجمع بينهما في الوطء حكم الجمع بينهما في العقد فمتى ملك أختين ووطئ منهما واحدة لم يجز له وطئ الأخرى حتى تخرج تلك من ملكه بالبيع أو الهبة أو غيرهما. ويجوز أن يملك أمه وأمهات فمتى وطئ إحداها حرمت الأخرى عليه أبدا. وقوله تعالى قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ قد تكلمنا عليه من قبل وكذلك في قوله تعالى إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ. وملك اليمين في الآيات المراد به الإمام لأن الذكور من المماليك لا خلاف - قرآن - ١٩ - ١٠٤ - قرآن - ٦٩٠ - ٧٦٠ - قرآن - ٨٠٨ - ٨٨٩ [صفحة ١٢٧] في وجوب حفظ الفرج منهم لأن الله عني بالفروج في قوله وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ فزوج الرجال خاصة بدلالة قوله إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ استثنى من الحافظين لفروجهم من لا يحفظ فرجه عن زوجته أو ما ملكت يمينه من الإمام على ما أباحه الله له . وكل ما لم يجز الجمع بينهما في العقد فلا يجوز الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين . وإنما قيل للجارية ملك يمين و لم يقل في الدار ملك يمين لأن ملك الجارية أخص من ملك الدار إذ له نقض بني الدار وليس له نقض بني الجارية و له عارية الدار وليس له عارية الجارية فلذلك خص الملك في الأمة - قرآن - ٦١ - ٩٨ - قرآن - ١٣٠ - ١٧٦

باب ما يحرم النظر إليه منهن وما يحل

إشاره

خاطب الله نبيه ع فقال يا محمد قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ عَنْ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَمَا يَحْرَمُ النَّظَرَ إِلَيْهِ أَى قُلْ لَهُمْ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ فَلَا يَنْظُرُوا إِلَى مَا يَحْرَمُ فوجب الغض على العموم حيث حذف المفعول ثم خص من وجه آخر بإيراد من فمن للتبعض لأن غرض البصر إنما يجب في بعض المواضع . وكل موضع ذكر في القرآن حفظ الفروج فهو الزناء إلا في هذا الموضع لأن المراد به الستر حتى لا ينظر إليها أحد - قرآن - ٣٤ - ٧٤ قال الصادق ع لا يحل للرجل أن ينظر إلى فرج أخته ولا يحل للمرأة أن تنظر إلى فرج أخيها - رواية - ١ - ٢ - رواية - ١٨ - ٩٥ . وقال قوم من المفسرين العورة من النساء ما عدا الوجه والكفين فأمرُوا [صفحة ١٢٨] بغض البصر عن عوراتهن وقيل العورة من الرجل العانة إلى مستغظ الفخذ من أعلى الركبة وهو العورة من الإمام والحرمة عورة من قرننها إلى قدمها قالوا ويدل على أن الوجه والكفين والقدمين كلها ليست بعورة من الحرمة أن لها كشف ذلك في الصلاة. وقوله تعالى وَ يَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ أمر منه تعالى أن يحفظ الرجال فروجهم عن الحرام وأن يحفظوها عن إبدائها. ثم أمر المؤمنات أيضا بغض أبصارهن عن عورات الرجال و ما لا يحل لهن النظر إليه وأمرهن أن يحفظن فروجهن إلا من أزواجهن على ما أباحه الله ويحفظن أيضا إظهارها بحيث ينظر إليها ونهاهن عن إبداء زينةهن إلا ما ظهر منها. - قرآن - ٢٥٤ - ٢٧٦ قال ابن عباس يعني القرطين والقلادة والسوار والخلخال والمعصدة والنحر فإنه يجوز إظهار ذلك فأما الشعر فلا يجوز أن تبديه إلا لزوجها - رواية - ١ - ٢ - رواية - ١٨ - ١٣٥ . والزينة المنهى عن إبدائها زينتَان فالظاهرة الثياب والخفية الخلخال والسواران في قول ابن

مسعود و قال ابراهيم الظاهر الذى أيسح الثياب فقط و قال الحسن الوجه والثياب و قال قوم كل ما ليس بعورة يجوز إظهاره والأحوط قول ابن مسعود.

فصل

ثم قال تعالى وَ لِيُضْرِبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ وَهِيَ الْمُقَانِعُ عَلَى جُبُوبِهِنَّ. ثم كرر النهى عن إظهار الزينة تأكيداً وتغليظاً واستثنى من ذلك الأزواج وآباء النساء و إن علوا وآباء الأزواج وأبناءهم أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن يعنى النساء المؤمنات لا المشركات وقيل يعنى قرآن-١٧-٤١-قرآن-٥٦-٧١-قرآن-١٩٢-٢٦٨ [صفحة ١٢٩] نساء المؤمنين دون نساء المشركين سواء كن ذميات أو غيرهن فإنهن يصفن ذلك لأزواجهن إلا إذا كانت أمه. وقوله أو ما مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ يعنى الإمام فإنه لا بأس بإظهار الزينة لهؤلاء المذكورين لأنهم محارم . وقوله تعالى أو التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْيَةِ مِنَ الرِّجَالِ قال ابن عباس هو الذى يتبعك ليصيب من طعامك و لا حاجة له فى النساء و هو الأبله وقيل هو العنين وقيل هو المجنون و قال مجاهد هو الطفل الذى لا أرب له فى النساء وقيل هو الشيخ الهم والإربة الحاجة. وقوله تعالى أو الطِّفْلِ الذِّينَ لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ يعنى الصغار الذين لم يراهقوا فإنه يجوز إبداء الزينة لهم إذا لم يطلعوا بعد على الاستلذاذ والتمتع بهن و لم يروا العورات عورات لصغرهن . و لم يقل أو أعمامهن أو إخوانهن لأن أولادهن ليسوا ذوى محرم لهن فلعلمهم إذا رآوا زينتهن بأن يظهرنها لهم يصفونها لبنينهم فيفتنوا. -قرآن-١١٣-١٣٨-قرآن-٢٢٦-٢٨٠-قرآن-٤٩٦-٥٥٢

فصل

اعلم أن قوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ يُدْخِلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْأَجْنِبِيِّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَجْنَبِيَةٍ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَسَبَبُ فَنظَرِهِ إِلَى مَا هُوَ عَوْرَةٌ مِنْهَا مُحْظُورٌ وَ إِلَى مَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ كَالثِّيَابِ فَقَطْ مَكْرُوهٌ . والمراد إذا مَلَكَتْ فَحَلًا أَوْ خَصِيًّا هَلْ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَخْلُوَ بِهِ أَوْ تَسَافِرَ مَعَهُ قَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ فَهِنَّ عَنْ إظهار زينتتهن لأحد إلا من استثنى واستثنى ملك اليمين قالوا و هذا ظاهر القرآن و عندنا أنه لا يكون محرماً -قرآن-٢٣-٦٣-قرآن-٣١٢-٣٥٩-قرآن-٣٧١-٣٩٦ [صفحة ١٣٠] فإن أصحابنا رووا فى تفسير الآية أن المراد به الإمام دون الذكران من المماليك على ما تقدم . ويجوز للرجل إذا أراد أن يتزوج بامرأة أن ينظر إلى محاسنها و إذا اشترى جارية جاز له أن ينظر إليها ويمكن الاستدلال عليه بقوله تعالى وَ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا قَالَ إِنَّهُ صَدْرُ مُمَرَّدٍ مِنْ قَوَارِيرَ وَ رَوَى أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى سَاقِهَا وَ كَانَ عَلَيْهِ الشَّعْرُ فَسَاءَ ذَلِكَ فَعَمِلَ لَهُ النُّورَةُ وَ الزَّرْنِيخُ . -قرآن-٢٢٩-٢٩١

فصل

وقوله تعالى لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا هِىَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَدْخُلُوا بُيُوتًا لَا يَمْلِكُونَهَا وَهِيَ مَلِكٌ غَيْرُهُمْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا وَالاسْتِئْذَانُ الْإِذْنُ فَالْمَعْنَى حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا بِالْإِذْنِ وَ قَالَ مُجَاهِدٌ حَتَّى يَسْتَأْذِنُوا بِالتَّحْنِجِ وَ الْكَلَامُ الَّذِى يَقُومُ مَقَامَ الْاسْتِئْذَانِ وَ قَدْ بَيَّنَّ تَعَالَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَ إِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا قَالَ عَطَاءٌ وَ هُوَ وَاجِبٌ فِي أُمِّهِ وَأَخْتِهِ وَ سَائِرِ أَهْلِهِ

لثلاثا يهجم على عورتهم . و قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَذْنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ اللَّهُ مَرُوا عِيْدَكُمْ وَإِمْاءَكُمْ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا عَلَيْكُمْ إِذَا أَرَادُوا الدَّخُولَ إِلَى مَوَاضِعِ خُلُواتِكُمْ . قال ابن عباس الآية في النساء والرجال من العيْد و قال غيره الاستئذان واجب على كل بالغ -قرآن- ١٦-٧٢-قرآن- ٣٠٨-٣٦٤-قرآن- ٤٥٠-٥٧٧ [صفحه ١٣١] في كل حال و على الأطفال في هذه الأوقات الثلاثة بظاهر الآية ففي ذلك دلالة على أنه يجوز أن يؤمر الصبي الذي يعقل لأنه أمره بالاستئذان و قال آخرون ذلك أمر للآباء أن يأخذوا الأولاد بذلك . وفسر تعالى الأوقات فقال من قَبْلِ صَلاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَ مِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَتَعَرَّوْا فِي خُلُواتِهِمْ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ . ثم بين أنه ليس عليكم ولا عليهم أن يدخلوا عليكم من غير إذن يعنى الذين لم يلبغوا الحلم و هو المراد بقوله طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ أى هم طوافون ثم قال وَ إِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا فَقَدْ صَارَ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الرِّجَالِ . و قوله تعالى وَ الْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ يَعْنِي الْمُسَنَّنَاتِ اللَّاتِي يَقْعِدْنَ عَنِ الْحَيْضِ وَ عَنِ التَّرْوِيجِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَوَاعِدَ لِأَنَّ الشَّابَّةَ يَلْزِمُهَا مِنَ السُّتْرِ أَكْثَرُ مِمَّا يَلْزِمُ الْعُجُوزَ وَالْعُجُوزَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَبْدِيَ عَوْرَةَ لغير محرم كالساق والشعر والذراع -قرآن- ٢٢٣-٣٢١-قرآن- ٤٩٩-٥١٧-قرآن- ٥٤٢-٥٩٨-قرآن- ٦٤٢-٦٦٨

باب اختيار الأزواج و من يتولى العقد عليهن

إشارة

قال الله تعالى يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَ جَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ هَذَا يدل على أن المؤمنين أكفاء في عقد النكاح كما أنهم متكافئون في الدماء فمتى خطب المؤمن إلى غيره بنته وبذل لها من الصداق السنة المحمدية و كان -قرآن- ١٩-١٥٩ [صفحه ١٣٢] عنده يسار بقدر ما يقول بأمرها والإنفاق عليها و كان مرضيا غير مرتكب لجور فلم يزوجه كان عاصيا لله ويكره أن يتزوج متظاهرا بالفسق . واستدل المرتضى على أن الرجل إذا أراد أن يتزوج ينبغي أن يطلب ذوات الدين والأبوات والأصول الكريمة ويجتنب من لأصل له بقوله تعالى وَ ثِيَابَكَ فَطَهِّرْ فقال يجوز أن يكون للثياب هاهنا معنى آخر غير ما قالوه و هو أن الله سَمَّى الْأَزْوَاجَ لِبَاسًا فَقَالَ تَعَالَى هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ وَاللِّبَاسُ وَالثِّيَابُ هُنَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَكَأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ أَمْرٌ أَنْ يَسْتَطَهِّرَ النِّسَاءُ أَى يَخْتَارَهُنَّ طَاهِرَاتٍ مِنْ دَنَسِ الْكُفْرِ وَدَرَنِ الْعَيْبِ لِأَنَّهُنَّ مَظَانُ الْاسْتِيلَادِ وَمَضَامِ الْأَوْلَادِ . -قرآن- ٢٧٨-٢٩٦-قرآن- ٤٠٠-٤٤٠ و عن الصادق ع زوجوا الأحق و لاتزوجوا الحمقاء فَإِنَّ الْأَحْمَقَ قَدْ يَنْجِبُ وَالْحَمَقَاءُ لَا تَنْجِبُ -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٨٩ وَ الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَ الْمَذَى خَبَثٌ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِيدًا . -قرآن- ٩٤-٩١

فصل

و قال تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَمَا تَحِجُّوهُنَّ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا- جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا- تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ . -قرآن- ١٥-٩٤-قرآن- ١٠٦-٢١٠ [صفحه ١٣٣] سبب نزول هذه الآية أن المهادنة لما وقعت بين النبي ع و بين قريش بالحديبية فرت بعدها امرأة من المشركين و خرجت إلى رسول الله مسلمة فجاء زوجها و قال ردها على فتزلت فلا ترجعوهنَّ إِلَى الْكُفَّارِ . و ماجرى للنساء ذكر و إنما ضمن أن يرد الرجال فأمر الله أن تمتحن المهاجرة

بالشهادتين فإن كانت مؤمنة رد صداقها ولا ترد هي عليه إذ هي لا تحل له ولا هو يحل لها وهذا في القرآن للتوكيد ولا تُمسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ حكم آخر أي كما ليس للمؤمنة أن تكون مع الكافر فكذلك أنتم أيها المؤمنون لا تبغوا نكاح الكافرات إن لم يؤمن . ثم قال تعالى وَ سَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَ لَيْسَ لَكُمْ مَا أَنْفَقُوا أي إن ارتدت مسلمة فلاحقت بأهل المعاهدة فلكم أن تطالبوا أهلها أو أوليها من الكفار أو يردوا عليكم ما أنفقتم في صداقها ولهم أن يطالبوكم بمثل ذلك فأما رد المؤمنة على الكافر فلم يجز البتة في حكم الله تعالى . وفي هذه الآية أحكام كثيرة منها ما هو باق ومنها ما قد سقط وكثير من الناس يدعون النسخ فيما قد سقط كامتحان المهاجرة ورد الصداق على الكافر وليس في شيء من ذلك نسخ وإنما هي أحكام تبعت الهجرة والهدنة التي كانت فلما انقضت زالت تلك الأحكام وما كان كذلك لم يكن نسخا . وقال الحسن معنى قوله تعالى وَ لَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ قطعوا عصمة الكفار ولا تمسكوا بها قال كان في صدر الإسلام تكون المسلمة تحت الكافر والكافرة تحت المسلم فنسخت هذه الآية ذلك وهذا ليس بنسخ على الحقيقة لأن الله لم يأمر بالأول فيكون نهي عنه نسخا وإنما كان للأول بقاء على الحالة - قرآن - ١٧١ - ٢٠٣ - قرآن - ٣٩٥ - ٤٢٩ - قرآن - ٥٥٩ - ٦٠٨ - قرآن - ١١٣٢ - ١١٦٦ [صفحہ ١٣٤] الأولى غيرته الشريعة بحكم هذه الآية كما غيرت كثيرا من سنن الجاهلية.

فصل

أما قوله تعالى الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ طَعَامُ الْمَذِينِ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلَّ لَكُمْ وَ طَعَامُكُمْ حِلَّ لَهُمْ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمَذِينِ أَوْتُوا الْكِتَابَ فمعهما أحل لكم العقد على المحصنات يعني العفاف من المؤمنات والحرائر منهن ولا يدل على تحريم من ليس بعفيفة ولا أمة لأن ذلك دليل الخطاب وقد تقدم أنه لو عقد على أمة أو من ليست بعفيفة صح العقد والأولى تجنبه وآخر الآية ينطق بأن المراد الحرائر وهو قوله إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَأْتِي فِي الْحَرَائِرِ وَمَهْجُورِ الْإِمَاءِ يعطى أربابهن كما قدمنا . فإن قيل كيف قال اليوم أحل لكم تلك النساء أتراهن قبل ذلك اليوم كن محرمات . قلنا المراد استقرار الشرع وانتهاء التحريم وإعلام الأمن من أن تحرم محصنة بعد اليوم وعندنا لا يجوز العقد على الكتابية نكاح الدوام لقوله تعالى وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ عَلَى مَاقَدِمَانِهِ وَلِقَوْلِهِ وَ لَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ . فإذا ثبت ذلك قلنا في قوله وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ وبإلان أحدهما أن يكون المراد بذلك اللاتي أسلمن منهن والمراد بقوله وَ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ من كن في الأصل مؤمنات وولدن على الإسلام . - قرآن - ١٨ - ١٩٨ - قرآن - ٤٦٨ - ٤٩٧ - قرآن - ٧٩٤ - ٨٣٤ - قرآن - ٨٥٨ - ٨٩٢ - قرآن - ٩٢٢ - ٩٦٦ - قرآن - ١٠٤٠ - ١٠٧٠ [صفحہ ١٣٥] وقيل إن قوما كانوا يخرجون من العقد على الكافرة إذا أسلمت فبين تعالى أنه لا حرج في ذلك ولذا أفردهن بالذكر . والثاني أن يختص ذلك بنكاح المتعة أو ملك اليمين لأن وطأهما بعقد المتعة جائز عندنا على أنه روى أبو الجارود عن الباقر أنه منسوخ بالآيتين المتقدمتين من قوله وَ لَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ وَ لَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ - روى ١ - ٢ - روى ٤١ - ١٤٦

باب في النهي عن خطبة النساء المعتدات بالتصريح وجوازها بالتعريض

إشارة

اعلم أن المرأة إذا كانت في عدة زوجها يجب عليها الامتناع من التزويج بغيره فإذا انقضت عدتها حلت للخطاب قال تعالى فإذا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ أى إذا بَلَغْنَ آخر العدة بانقضائها فلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ قِيلَ إِنَّهُ خُطَابٌ لِلأُولِيَاءِ وَقِيلَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ مَنَعُهَا عَنِ التَّزْوِيجِ فِي الْعِدَّةِ وَقِيلَ مَعْنَاهُ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَ عَلَى النِّسَاءِ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنَ النِّكَاحِ وَاسْتِعْمَالِ الزَّيْنَةِ الَّتِي لَا يَنْكَرُ مِثْلَهَا. وَ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ بِإِلْمَعْرُوفٍ وَقِيلَ مَعْنَى قَوْلِهِ بِإِلْمَعْرُوفٍ مَا يَكُونُ جَائِزًا وَقِيلَ مَعْنَاهُ النِّكَاحُ الْحَلَالُ عَنِ مَجَاهِدٍ وَيُحَقِّقُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَتُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا الْأُئِمَّةُ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْخُطَابِ بِالْمَعْرُوفِ أَيُّ بِالْوَجْهِ الَّذِي لَا يَنْكَرُهُ الشَّرْعُ وَالْمَعْنَى أَنَّهُنَّ لَوْ فَعَلْنَ مَا هُوَ مُنْكَرٌ كَانَ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَكْفُوهُنَّ وَ إِنْ فَرَطُوا كَانَ عَلَيْهِمُ الْجُنَاحُ عَنْ بَعْضِ الْمَفْسُرِينَ . -قرآن- ١٢٠-١٤٤-قرآن- ١٧٨-١٩٧-قرآن- ٤١٤-٤٢٥-قرآن- ٤٤٤-٤٥٥-قرآن- ٥٣٤-٥٥٨] صفحہ ١٣٦] و لما تقدم ذكر عدة النساء وجواز الرجعة فيها للأزواج عقبه بيان حال غير الأزواج فقال وَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أى لا حرج و لا ضيق عليكم يامعشر الرجال فيما عرضتم به من خطبة النساء المعتدات و لا تصرحوا به و ذلك بأن تذكرن ما يدل على رغبتكم فيها. و قوله تعالى فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ فَهُوَ كَلَامٌ يُوْهِمُ أَنَّهُ يَرِيدُ نِكَاحَهَا فَكَأَنَّهُ إِحَالَةُ الْكَلَامِ إِلَى عَرْضِ يَدُلُّ عَلَى الْغُرْضِ فَالتَّعْرِيزُ أَنْ يَذْكُرَ شَيْئًا يَدُلُّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَذْكُرْهُ كَمَا يَقُولُ الْمُحْتَاجُ لِلْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ جِئْتُكَ لِأَسْلَمَ عَلَيْكَ وَأَنْظُرَ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَالْكُنْيَا أَنْ يَذْكُرَ الشَّيْءَ بِغَيْرِ لَفْظِهِ الْمَوْضُوعِ لَهُ وَيُسَمَّى التَّلْوِيحَ لِأَنَّهُ يُلَوِّحُ فِيهِ مَا يَرِيدُهُ . وَالْمُسْتَدْرَكُ بِقَوْلِهِ وَ لَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا مَضْمُرٌ تَقْدِيرُهُ عِلْمُ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُوهُنَّ فَادْكُرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا وَالسَّرُّ وَقَعُ كُنْيَا عَنْ النِّكَاحِ وَحَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ يَتَعَلَّقُ بِـلَا- تُوَاعِدُوهُنَّ أى لَا تُوَاعِدُوهُنَّ مَوَاعِدَةً قَطْ إِلَّا مَوَاعِدَةً مَعْرُوفَةً غَيْرَ مُنْكَرَةٍ أى لَا تُوَاعِدُوهُنَّ إِلَّا بِالتَّعْرِيزِ أَوْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ إِلَّا بِأَنْ تَعْفُوا وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعًا مِنْ سِرِّ الْأَدَاءِ إِلَى قَوْلِكِ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ إِلَّا بِالتَّعْرِيزِ وَقِيلَ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ فِي السَّرِّ فَالْمَوَاعِدَةُ فِي السَّرِّ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَوَاعِدَةِ بِمَا يَسْتَهْجَنُ . وَذَكَرَ الْعَزْمُ مِبَالِغَةً فِي النِّهْيِ عَنِ عَقْدِ النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْعَزْمَ عَلَى الْفِعْلِ يَتَقَدَّمُهُ فَإِذَا نَهَى عَنْهُ كَانَ عَنِ الْفِعْلِ أَنْهَى وَمَعْنَاهُ وَ لَا تَعَزَّمُوا عَقْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ مِنْ عَزْمِ الْأَمْرِ وَعَزْمَ عَلَيْهِ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ مِنَ الْعَزْمِ عَلَى مَا يَجُوزُ فَاحْذَرُوهُ وَ لَا تَعَزَّمُوا عَلَيْهِ . فَإِنْ عَزَمَ إِنْسَانٌ عَلَى خُطْبَةِ امْرَأَةٍ مُعْتَدَةٍ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَوَاعَدَهَا بِالتَّصْرِيحِ فَقَدْ فَعَلَ مَكْرُوهًا وَ لَا يَحْرَمُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ فَرُخِصَ لَهُ التَّعْرِيزُ بِذَلِكَ وَ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ . -قرآن- ٨٩-١٠٩-قرآن- ٢٦٦-٢٨٤-قرآن- ٥٩٧-٦٢٦-قرآن- ٧٥٠-٧٦٥-قرآن- ٩١٣-٩١٧] صفحہ ١٣٧

فصل

واختلف في معناه فقيل التعريض و هو أن يقول الرجل للمعتدة إني أريد النكاح فإني أريد امرأة من صفتها كذا وكذا فيذكر بعض الصفات التي هي عليها عن ابن عباس وقيل هو أن يقول إنك لنافقة وإنك لموافقة لي وإنك لمعجبة جميلة و إن قضى الله شيئاً كان عن القاسم بن محمد و عن الشعبي وقيل هو كل ما كان من الكلام دون عقد النكاح عن ابن زيد. أو أَكْنَتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ أى أسررتم وأضمرتم في أنفسكم من نكاحهن بعدمضى عدتهن وقيل هو إسرار العزم دون إظهاره والتعريض إظهاره عن مجاهد و ابن زيد. عِلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ بِرَغْبَتِكُمْ فِيهِنَّ خَوْفًا مِنْكُمْ أَنْ يَسْبِقَكُمْ إِلَيْهِنَّ غَيْرَكُمْ فَأَبَاحَ لَكُمْ ذَلِكَ وَ لَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا فِيهِ أَقْوَالٌ أَحَدُهَا أَنَّ مَعْنَاهُ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ فِي السَّرِّ لِأَنَّهَا أَجْنِبِيَّةٌ وَالْمَوَاعِدَةُ فِي السَّرِّ تَدْعُو إِلَى مَا لَا يَحِلُّ . وَثَانِيهَا أَنَّ مَعْنَاهُ الزَّنا عَنْ الْحَسَنِ وَ إِبْرَاهِيمَ وَقَتَادَةَ فَقَالُوا كَانَ الرَّجُلُ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ أَجْلِ الزَّنا وَ هُوَ مُعْرِضٌ بِالنِّكَاحِ فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ . وَثَالِثُهَا أَنَّهُ الْعَهْدُ عَلَى الْاِمْتِنَاعِ مِنْ تَزْوِيجِ غَيْرِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ ابْنِ جَبْرِ. وَرَابِعُهَا هُوَ أَنْ يَقُولَ لَهَا إني ناكحك فلاتفوتيني بنفسك عن مجاهد. وخامسها أن السر هو الجماع ومعناه لا تصفوا أنفسكم بكثرة الجماع و لا تذكروه عن جماعة. وسادسها أنه

إسرار عقد النكاح في السر عن عبدالرحمن بن زيد. -قرآن- ٣٥٢-٣٧٩-قرآن- ٥٠٩-٥٤٦-قرآن- ٦١٤-٦٤٣ [صفحه ١٣٨] و يجمع هذه الأقوال ماروى عن الصادق ع لاتصرحوا لهن النكاح والتزويج قال و من السر أن يقول لها موعدك بيت فلان -روايت- ١-٢-روايت- ٢٤-١٠٣ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا يعنى التعريض الذى أباحه الله تعالى و إلا بمعنى لكن لأن ما قبله هو المنهى عنه و ما بعده هو المأذون فيه وتقديره ولكن قولوا قولاً معروفاً. وَ لَا تَعْزِمُوا عَقْدَ النِّكَاحِ أى لا تبيتوا النكاح و لاتعقدوا عقد النكاح فى العدة و لم يرد به النهى عن العزم على النكاح بعد العدة لأنه أباحه بقوله أَوْ أَكُنْتُمُحْتَى بِلُغَةِ الْكِتَابِ أَجَلَهُ أى حتى تنقضى العدة. -قرآن- ١-٣٦-قرآن- ١٨١-٢١٢-قرآن- ٣٣٦-٣٤٨-قرآن- ٣٤٩-٣٧٩

فصل

وقوله تعالى أَلَمْ يَدْعُ عَقْدُ النِّكَاحِ الأب والجد مع وجود الأب إذا كانت البنت صغيرة لم تبلغ مبلغ النساء أو بلغت وكانت بكرًا فلكل واحد منهما أن يعقد على كل واحدة منهما و لاتكون للصغيرة إذا بلغت خيار وكذلك إن أبت التزويج البكر وأظهرت كراهية بما عقد عليها أبوها أوجدها مع وجود الأب فلا يلتفت إلى كراهيتها. فأما الثيب إذا كانت غير مولى عليها لفساد عقلها مع وجود الأب أو الجد أو البكر البالغة إذا لم يكن لها أب فلا أحد بيده عقده النكاح لواحدة منهما على الإطلاق فإذا جعلت الثيب أمرها إلى أبيها أوجدها أو أخيها كما هو الأصل لها أو وكت إنسانا فى أمرها فهو من بيده عقده النكاح . وكذا حال البالغة البكر التى لا والد لها والثيب إذا كانت مولى عليها كان الأمر إلى وليها فى تولى العقد عليها. -قرآن- ١٦-٤٧ [صفحه ١٣٩] و لا يجوز لها العقد على نفسها وكذا البكر لا يجوز لها أن تعقد على نفسها إلا بإذن أبيها فإن عقدت كان العقد موقوفاً على رضا الأب فإن عضلها أبوها و هو أن لا يزوج بنته البكر بالأكفاء إذا خاطبها كان لها العقد على نفسها و إن لم يرض بذلك الأب . و قال المرتضى يجوز عقد المرأة التى تملك أمرها على نفسها بغير ولى قال والدليل عليه قوله تعالى فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَأُضَافَ عقد النكاح إليها والظاهر أنها تتولاه وأيضا قوله فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا فَأُضَافَ تعالى التراجع و هو عقد مستقل إليهما والظاهر أنهما يتوليانه وأيضا قوله فَإِذَا بَلَغَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَأُباح فعلها فى نفسها من غير اشتراط الولى قال و لا يجوز أن يحمل اشتراط المعروف على تزويج الولى لها و ذلك أنه تعالى إنما رفع الجناح عنها فى فعلها بنفسها بالمعروف وعقد الولى عليها لا يكون فعلا منها فى نفسها وأيضا فقوله فَلَا تَعْصُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَأُضَافَ العقد إليهن ونهى الأولياء عن معارضتهن قال والظاهر أنهن يتولينه فأما من ذهب إلى الأول فيمكنه أن يخص هذه الآيات كلها ويحملها على بعض ما قدمناه و يكون معه إجماع الطائفة والأخبار التى رووها عنهم ع -قرآن- ٣٤٥-٣٩٩-قرآن- ٤٥٧-٥٠٧-قرآن- ٥٨٧-٦٧٥-قرآن- ٩٠٤-٩٨١

باب ما يستحب فعله

إشارة

يستحب أن يستخير الله تعالى من أراد عقده النكاح فإن الله تعالى يقول [صفحه ١٤٠] وَ سَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ. و أن يتابع المراسم الشرعية فى ذلك و قد قال تعالى نِسَاءُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ وَ قَدِّمُوا لِنَفْسِكُمْ -قرآن- ١-٢٩-قرآن- ٨٦-١٦١

قال ابن عباس معنى قوله حَرْتُ لَكُمْزدرع أولادكم كأنه قيل محترث لكم وإنما الحرث الزرع فى الأصل -روایت- ۱-۲-
 روایت- ۱۸-۱۰۹ و قال الزجاج أى نساؤكم ذات حرث لكم فأتوا لموضع حرثكم أنى شئتم وقيل الحرث كناية عن النكاح على
 وجه التشبيه . ومعنى أَنَّى شئتم من أين شئتم فى قول قتادة والربيع و قال مجاهد معناه كيف شئتم و قال الضحاك معناه متى شئتم
 فخطأه جميع أهل التفسير و أهل اللغة بأن قالوا أنى لا يكون إلا بمعنى من أين كما قال تعالى أَنَّى لَكَ هذا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
 و قال بعضهم معناه من أى وجه واستشهد بيت الكميت -قرآن- ۱۲۸-۱۳۹-قرآن- ۳۳۵-۳۷۶ أنى و من أين أبك طرب || من
 حيث لاصبوه و لا ريب . و هذا لاشاهد فيه لأنه يجوز أن يكون أتى به لاختلاف اللفظين كما يقولون متى كان هذا و أى وقت
 كان ويجوز أن يكون بمعنى كيف . وتأول مالك و قال أَنَّى شئتمفيد جواز إتيان النساء فى الدبر ورواه عن نافع عن ابن عمر و
 به قال بعض أصحابنا وخالف فى ذلك جميع الفقهاء والمفسرين وقالوا هذا لايجوز من وجوه أحدها أن الدبر ليس بحرث لأنه
 لا يكون منه الولد و هذا ليس بشىء لأنه لايمتنع أن تسمى النساء حرثا لأنه يكون منهن الولد ثم يبيح الوطء -قرآن- ۱۵۳-۱۶۴ [صفحه ۱۴۱]
 فيما لا يكون منه الولد و هذا ليس بدليل لأنه لاخلاف أنه يجوز الوطء بين الفخذين و إن لم يكن هناك ولد.
 وثانيها قالوا قال الله فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ و هو الفرج و هذا أيضا لدلالة فيه لأن قوله مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُمعناه من حيث
 أباح الله لكم أو من الجهة التى شرعها الله لكم على ما حكيناه عن الزجاج ويدخل فى ذلك الموضوعان على أنهم قد أجمعوا على
 أن الآية الثانية ليست بناسخة للأولى . وثالثها قالوا إن معناه من أين شئتم أى اتوا الفرج من أين شئتم و ليس فى ذلك إباحة
 لغير الفرج و هذا أيضا ضعيف لأن من ذهب إلى كراهيته دون حظره لايسلم أن معناه اتوا الفرج بل معناه عنده اتوا النساء و اتوا
 الحرث من أين شئتم ويدخل فيه جميع ذلك . ورابعها قالوا قوله تعالى فى المحيض قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فى المَحِيضِ
 فإذا حرم للأذى بالدم فالأذى بالنجو أعظم منه و هذا ليس بشىء لأن هذا حمل الشىء على غيره من غير علته على أنه لايمتنع أن
 يكون المراد بقوله قُلْ هُوَ أَذًى غير النجاسة بل المراد أن فى ذلك مفسدة و لايجب أن يحمل على ذلك إلا بدليل موجب للعلم
 على أن الأذى بمعنى النجاسة حاصل فى البول و دم الاستحاضة و مع هذا فليس بمنهى عن الوطء فى الفرج . -قرآن- ۱۳۴-۱۷۱-
 قرآن- ۲۱۶-۲۴۲-قرآن- ۷۲۵-۷۷۴-قرآن- ۹۲۳-۹۳۶

فصل

ويقال إن هذه الآية نزلت ردا على اليهود فإنهم يقولون إذا أتى الرجل المرأة من خلف فى قبلها خرج الولد أحول فأكذبهم الله
 تعالى فى ذلك ذكره ابن عباس وجابر ورواه أصحابنا أيضا و قال الحسن أنكرت اليهود [صفحه ۱۴۲] إتيان المرأة قائمة وباركة
 فأنزل الله إباحته بعد أن يكون فى الفرج . و مع هذا السبب الذى روى لايمتنع أن يكون ذلك أيضا مباحا لأن غاية ما فى السبب
 أن يطابقه الآية فأما أن لايفيد غيره فلايجب عند أكثر المحصلين . و قوله تعالى وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ أى سمو الله فى أنفسكم
 عند الجماع وسلوه أن يرزقكم ولدا ذكرا سويا ليس فى خلقه زيادة و لانقصان وقيل اتوا النساء فى موضع الولادة لا- فى
 أحشاشهن وقيل هذا على العموم أى قدموا الأعمال الصالحة التى أمر الله بها عباده ورغبهم فيها لتكون ذخرا عند الله . فإذا وجه
 اتصال قوله وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْبما قبله أنه لما قدم الأمر بعده أشياء قال قدموا لأنفسكم بالطاعة فيما أمرتم به واتقوا مجاوزة الحد
 فيما بين لكم و فى ذلك الحث على العمل بالواجب الذى عرفوه والتحذير من مخالفة ما ألزموه . -قرآن- ۲۳۷-۲۶۰-قرآن-

وقد خاطب الله نبيه ع بقوله تعالى تَرْجِي مَن تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ - قرآن ٣٨-٩٣ قال ابن عباس خيره الله بين طلاقهن وإمساكهن - رواية ١-٢ - رواية ١٨-٥٢ وقال مجاهد معناه تعزل من شئت من نسائك فلا تأتيها وتأتي من شئت من نسائك . وليس هدامسقطا للقسم بينهما لأنه إذا كان عند الرجل أربع نسوة يجب عليه أن يبيت عند كل واحدة ليلة ويسوى بينهما في القسمة ولا يلزمه إزابات عند كل واحدة أن يجامعها بل هو مخير في ذلك وعلى هذا قوله تعالى وَلَن - قرآن ٢٩٥-٣٠٠ وقال مجاهد معناه تعزل من شئت من نسائك فلا تأتيها وتأتي من شئت من نسائك . وليس هدامسقطا للقسم بينهما لأنه إذا كان عند الرجل أربع نسوة يجب عليه أن يبيت عند كل واحدة ليلة ويسوى بينهما في القسمة ولا يلزمه إزابات عند كل واحدة أن يجامعها بل هو مخير في ذلك وعلى هذا قوله تعالى وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ فَإِنْ هَذَا فِي الْمُدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ وَقوله تعالى فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ فِي الْقِسْمَةِ . وقوله تعالى وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ قَالَ قِتَادَةٌ كَانَ نَبِي اللَّهِ ص يَقْسِمُ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ فَأَحْلَ اللَّهُ لَهُ تَرَكَ ذَلِكَ وَقِيلَ وَمَنْ طَلَبَتْ إِصَابَتَهُ مِمَّنْ كُنْتَ عَزَلْتَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ نِسَائِكَ . وقوله تعالى وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْآيَةِ وَطء المتمتع بها لأنها زوجة عندنا وإن خالف حكمها حكم المزدوجة على الدوام في أحكام كثيرة كما أن حكم الزوجات على الدوام أيضا مختلف . وذكره تعالى هذه الأوصاف من قوله تعالى قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ومدحه عليها يكفي ويغني عن الأمر بها فيها من الترغيب كما قال الله تعالى إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ مع تحريم وطئها على وجهه لتحريم وطء الزوجة والأمة في حال الحيض ووطئ زيد جاريته إذا كان قد زوجها من عمرو أو كانت في عدة من زوج وتحريم وطء المظاهرة غير المشروطة بالوطء قبل الكفارة لأن المراد بذلك على ما يصح مما بينه الله ورسوله في غير هذا الموضع وحذف لأنه معلوم وهي من الأمور العارضة في هذه الوجوه . وأيضا فإن من وطئ الزوجة أو الأمة في حال الحيض والنفاس فلا - قرآن ١-٤٢ - قرآن ٨٥-١٢٣ - قرآن ١٥٠-١٨٠ - قرآن ٣٢٧-٣٨٦ - قرآن ٥٨٥-٦٠٨ - قرآن ٦٨٧-٧٦٠ [صفحة ١٤٤] يلزمه اللوم من حيث كانت زوجة أو ملك يمين وإنما يستحق اللوم على وجه آخر. ووراء بمعنى غير أي من طلب سوى الزوجة والأمة فهو عاد والعادون الذين يتعدون الحلال إلى الحرام . والاستمنا باليد محرم إجماعا لقوله تعالى إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ وهذا وراء ذلك وعنه ع ملعون سبعة وذكر فيها الناكح كفه - قرآن ٢٢٦-٣٥٢

باب الزيادات

سئل الصادق ع عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك قال قال الله يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تُمُتْ فِي مَنَامِهَا فَلَإِيْدَرِي مَا يَطْرِقُهُ مِنَ الْبَلِيَّةِ إِذَا فَرَغَ فليغتسل - رواية ١-٢ - رواية ٣-١٨٨ وقال من نظر إلى امرأة فرفع بصره إلى السماء أو غمض بصره لم يرتد إليه بصره حتى يزوجه الله من الحور العين - رواية ١-٢ - رواية ١٠-١١٦ وقيل له ع هل يمتع رسول الله ص قال نعم وقرأ هذه الآية وَإِذْ أَسْرَى النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا إِلَى قَوْلِهِ تَبَيَّنَتْ وَأَبْكَارًا - رواية ١-٢ - رواية ٣-١٤٨ وكان على ع يكره أن يسلم على الشابة من النساء وقال أتخوف - رواية ١-٢ - رواية ٣-١٤٥ [صفحة ١٤٥] أن يعجبني صوتها فيدخل على من الإثم أكثر مما أطلب من الأجر - رواية ١-٢ - رواية ٦٦ وقال النبي ص من سعادة الرجل أن لا تحيض ابنته في بيته وفي رواية أن تحيض ابنته في بيت زوجها - رواية ١-٢ - رواية ٢٠-١٠٦ وروى صفوان بن يحيى عن أبي الحسن ع في قوله

تعالى حكاية عن ابنه شعيب يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين قال قال لها شعيب هذا قوي قد عرفته برفع الصخرة الأمين من أين عرفته قالت يا أبت إنني مشيت قدماه فقال امشي من خلفي فإن ضللت فأرشدني إلى الطريق فإنما قوم لانظر في أدبار النساء -رواية- ١-٢-رواية- ٤٤-٣٣٨ . واعلم أن بنت الربيب و هو ابن الزوجة لا يصح لزوج أمه أن ينكح ابنته و ليس هذا حملا على الربيبة بل الدلالة عليه من الكتاب هو أن الله تعالى ذكر في جملة المحرمات و ربائكم اللاتي في حُجُوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وأجمعت الأمة على أن قوله و ربائكم إنما أراد به بنات نسائكم و هذا يقتضي تحريم كل من يتناوله هذا الاسم من بناتهن و إن سفلن و بعدن و قد علمنا أن بنت ابن الزوجة ولدها فإن بنات الصلب و بنات البنين و البنات أولاد فتقتضي هذه الجملة تحريم من يقع عليه اسم بنت لزوجة الرجل -قرآن- ١٧٢-٣٠٩-قرآن- ٣٣٩-٣٥٣ [صفحة ١٤٦]

كتاب الطلاق

إشارة

كل آية من القرآن فيها ذكر الطلاق وهي كثيرة يعلم منها جواز الطلاق . ومعنى الطلاق حل عقدة النكاح لأن المرأة تكون في حظر من النكاح فإذا طلقت تطلعت . وللطلاق أقسام و شرائط لا بد من معرفتها لئتم الغرض ونحن نذكر جميع ذلك على سبيل الجملة أولا ثم نتبع الأدلة من الكتاب والسنة على التفصيل إن شاء الله تعالى ثم نذكر ما يلحق بالطلاق و ما يؤثر في بعض أنواع الطلاق و ما يكون كالسبب للطلاق و نبين جميع ذلك في أبواب بعون الله تعالى [صفحة ١٤٧]

باب أقسام الطلاق و شرائطه

إشارة

وجوه الطلاق عشرة وهي على ضربين ثلاثة منها لا تحتاج إلى العدة وهي طلاق التي لم يدخل بها والتي دخل بها و لم تبلغ المحيض و لا في سنّها من تحيض والآيسة من المحيض و لا يكون في سنّها من تحيض . والسبعة الباقية لا بد من اعتبار العدة بعدها وهي الطلاق التي لم تبلغ المحيض و في سنّها من تحيض و طلاق الآيسة من المحيض و في سنّها من تحيض والمستقيمة الحيض والحامل المستتين حملها والمستحاضة و طلاق الغائب عن زوجته و طلاق الغلام والعبد . و أما شرائطه فعلى ضربين عام في سائر أنواعه و خاص في بعضه فالعام خمسة أن يكون الرجل غير زائل العقل و يكون مريدا للطلاق غير مكره عليه و لا مجبر و يكون طلاقه بمحضر من شاهدين مسلمين و يتلفظ بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه عند العجز . والخاص يراعى في المدخول بها غير غائب عنها مدة مخصوصة و هو اثنان أن لا تكون المرأة حائضا أو في طهر لم يقربها فيه إذا لم يكن بها حبل . ونحن نتكلم على هذه الأصول فصلا فصلا إن شاء الله تعالى

فصل في طلاق التي لم يدخل بها

قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ -قرآن- ١٩-٩٦ قال الله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ. خاطب الله تعالى بهذه الآية المؤمنين بأنه إذا نكح واحد منهم مؤمنة نكاحاً صحيحاً ثم طلقها قبل أن يمسه يعني قبل أن يدخل بها فإنه لا عِدَّةَ عليها منه ويجوز لها أن تتزوج بغيره في الحال وأمرهم أن يمتعوها ويسرحوها سراها جميلاً إلى بيت أهلها وأن يخليها تخليّة حسنة إن كانت في بيت أهلها. وهذه المتعة واجبة إن كان لم يسم لها مهراً وإن كان سمي مهراً لزمه نصف المهر وإن لم يبين لها صداقاً متعها على قدر عسره ويسره وهو السراح الجميل وهذا مثل قولنا سواء. وروى أصحابنا أنه يمتعها إن كان موسراً فبدابة أو مملوك وإن كان متوسطاً فبثوب وما أشبهه وإن كان فقيراً فبخاتم وما أشبهه. وقال سعيد بن المسيب إن هذه الآية نسخت بإيجاب نصف المهر المذكور في البقرة والصحيح الأول أنه لا ناسخ ولا منسوخ في ذلك ولكل آية من هذه الآية حكم ثابت لأننا اتفقنا على أن بضع حرة لا تحل بغير مهر أو عوض والنكاح من دون ذكر المهر ينعقد ويصح فإن طلقها قبل أن يجامعها فإنه لا يخلو من أن يكون سمي لها مهراً أو لم يسم فإن لم يسم لها مهراً وجب عليه أن يمتعها على ما ذكرناه بالآية التي قدمناها بقوله تعالى وَ لِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ. ويمكن أن يقال إن الإشارة بهذه الآية إلى المتعة الواجبة التي قدمناها أو بما قبل هذه الآية من قوله حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ إلى المتعة المستحبة على ما ذكرنا. -قرآن- ١-٨١ -قرآن- ١٠٩٩-١١٥٨ -قرآن- ١٢٦٣-١٢٨٦ [صفحة ١٤٩] والمراد بالقراءتين تماسوهن أو تمسوهن بالجماع بلا خلاف وإنما قال تَعْتَدُونَهَا فخطب الرجال لأن العدة حق للزوج ربما استبرأ من أن يلحق به من ليس من صلبه أو يلحق بغيره من هو من صلبه قال الجرجاني أصله أنهم كانوا يقولون فيما توفر عدداً عدده فاعتد أي وفترته عليه فاسترفأه كما يقال كlette فاكताल وزنته فاترن. ومما يوضح ما ذكرناه قوله تعالى لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ المفروض من صداقها داخل في دلالة الآية وإن لم يذكر لأن التقدير ما لم تمسوهن ممن قد فرضتم لهن أو لم تفرضوا لهن فريضة لأن أو تنبئ عنه إذ لو كان على الجمع لكان بالواو. والفريضة المذكورة في الآية الصداق بلا خلاف لأنه يجب بالعقد للمرأة فهو فرض بوجوبه بالعقد ومتعة التي لم يدخل بها وقد روى أيضاً أنها لكل مطلقة وذلك على وجه الاستحباب. ومتاعاً حال من قوله قَدَرُهُ والعامل فيه الظرف ويجوز أن يكون مصدراً والعامل وَ مَتَّعُوهُنَّ. ويحتمل نصب حَقّاً أيضاً على وجهين أحدهما أن يكون حالاً من قوله بِالْمَعْرُوفِ والعامل فيه معنى عرف حقا الثاني على التأكيد لجمله الخبر كأنه قيل أخبركم به حقا. وإنما خص التي لم يدخل بها بالذكر في رفع الجناح دون المدخول بها في الذكر وإن كان حكمها واحداً لأمرين أحدهما لإزالة الشك في الحرج على هذا المطلق والثاني لأن له أن يطلق أي وقت شاء وليس كذلك حكم المدخول -قرآن- ٣٣-٤٣ -قرآن- ٧٢-٨٣ -قرآن- ٣٦٣-٥٦٧ -قرآن- ٩٢٣-٩٢٩ -قرآن- ٩٤٤-٩٥١ -قرآن- ١٠٠٢-١٠١٥ -قرآن- ١٠٣٠-١٠٣٤ -قرآن- ١٠٨١-١٠٩٢ [صفحة ١٥٠] بهالأنه يجب أن يطلقها للعدة على ما ذكره. وفي الآية دلالة على أن هذا العقد بغير مهر صحيح لأنه لو لم يصح لما جاز فيه الطلاق ولا وجبت فيه المتعة. ثم قال وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وقد قدمنا أن الآية الأولى متضمنة حكم من لم يدخل بها ولم يسم لها مهراً إذا طلقها وهذه تضمنت حكم التي فرض لها صداق إذا طلقت قبل الدخول وأحد الحكمين غير الآخر. وقال جميع أهل التأويل إنه إذا طلق الرجل من سمي لها مهراً معلوماً قبل أن يدخل بها فإنه يستقر لها نصف المهر فإن كانت ما قبضت شيئاً وجب على الزوج تسليم نصف المهر فإن كانت تسلمت جميع المهر وجب عليها رد نصفه ويستقر لها النصف الآخر. إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ نَعْمَانَهُ مِنْ يَصْحَ عَفْوُهَا مِنَ الحرائر البالغات غير المولى عليها لفساد عقلها فيترك ما يجب لها من نصف الصداق. وقوله تعالى أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ قال مجاهد وحسن وعلقمة إنه الولي وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله ع غير أنه لا ولاية لأحد عندنا إلا للأب أو الجد مع وجود الأب على البكر وغير البالغة وأما من

عداهما فلا ولاية إلا بتوليئه من المرأة وروى عن علي ع أنه الزوج والأول هو المذهب و هو أظهر فمن جعل العقد للزوج قال تقديره الذى بيده عقدة نكاحه و من جعله للولى قال تقديره الذى بيده عقدة نكاحها و من جعل العفو للزوج قال له أن يعفو عن جميع نصفه و من جعله للولى قال -قرآن- ٦١٧-٦٣٤-قرآن- ٧٥٥-٧٩٩ [صفحه ١٥١] أصحابنا له أن يعفو عن بعضه و ليس له أن يعفو عن جميعه فإن امتنعت المرأة لم يكن لها ذلك إذا اقتضت المصلحة ذلك عن أبى عبد الله ع واختار الجبائى أن يكون المراد به الزوج قال لأنه ليس للولى أن يهب مال المرأة. و قوله تعالى وَ أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوِي خَطَابٍ للزوج والمرأة جميعا فى قول ابن عباس وقيل للزوج وحده وإنما جمع لأنه لكل زوج وقول ابن عباس أقوى لأنه العموم . وإنما كان العفو أقرب للتقوى من وجهين أحدهما لا تقاء ظلم كل واحد صاحبه ما يجب من حقه الثانى أنه أدعى إلى اتقاء معاصى الله للرجبة فيما رغب فيه بالعفو عما له وتقديره نصف ما فرَضْتُمْ أى فعليكم نصف ما فرضتم -قرآن- ٢٣٨-٢٦٨-قرآن- ٥٦٨-٥٨٦

فصل فى طلاق التى دخل بها و لم تبلغ المحيض و لا تكون فى سنّها من تحيض

قال الله تعالى وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ بَعْدَ قَوْلِهِ وَ اللَّائِي يَتَسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ لِلصَّغَارِ وَ تَقْدِيرُهُ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ لَاعِدَّةٍ عَلَيْهِنَّ وَ حَذَفَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَ هَذَا التَّقْدِيرُ أَوَّلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ تَقْدِيرُهُ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنْ ارْتَبْتُمْ فِي الْأَوَّلَى يُخْرِجُ مِنَ الْفَائِدَةِ. فَعَلَى هَذَا إِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُطْلِقَ امْرَأَةً قَدْ دَخَلَ بِهَا وَ لَمْ تَكُنْ قَدْ بَلَغَتْ -قرآن- ١٩-٤٢-قرآن- ٥٣-١٧٠-قرآن- ٣٣٢-٣٤٤ [صفحه ١٥٢] مبلغ النساء و لا مثلها فى السن قد بلغ ذلك و حد ذلك دون تسع سنين فليطلقها أى وقت شاء فإذا طلقها فقد بانت منه فى الحال و لا عدة عليها و حكم الآيسة من المحيض و مثلها لا تحيض حكم التى لم تبلغ مبلغ النساء فى أنه متى طلقها لا عدة عليها و قد بانت منه فى الحال و يطلقها أى وقت شاء و حد ذلك للهاشمية ستون سنة وللأجنبية خمسون سنة فصاعدا. و قال المرتضى على الآيسة من المحيض و الذى لم يبلغه العدة على كل حال من غير مراعاة الشرط الذى حكيناه عن أصحابنا قال و الذى يدل على صحة هذا القول قوله وَ اللَّائِي يَتَسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَ هَذَا صَرِيحٌ فِي الْآيَاتِ مِنَ الْمَحِيضِ وَاللَّائِي لَمْ يَبْلُغْنَ عِدَّتَهُنَّ الْأَشْهُرَ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَ اللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ مَعْنَاهُ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ كَذَلِكَ قَالَ وَ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ عِدَّةُ الْمَرْتَابِ بِهَا فَغَيْرِ الْمَرْتَابِ بِهَا أَوَّلَى بِذَلِكَ . ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَدْعُونَ أَنْ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي إِيْجَابَ الْعِدَّةِ عَلَى مَنْ ذَكَرْتُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ فِي الْآيَةِ شَرْطٌ وَ هُوَ قَوْلُهُ إِنْ ارْتَبْتُمْ الْجَوَابُ أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ أَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ فِي الْآيَةِ لَا يَنْفَعُ مَنْ خَالَفَ مِنْ أَصْحَابِنَا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِمَا يَشَرْطُونَهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ نَافِعًا لَهُمُ الشَّرْطُ لَوْ قَالَ تَعَالَى إِنْ مَثَلُنَّ لَا تَحِيضُ فِي الْآيَاتِ وَ فِي اللَّائِي لَمْ يَبْلُغْنَ الْمَحِيضَ إِذَا كَانَ مَثَلُنَّ تَحِيضٌ وَ إِذَا لَمْ يَقُلْ تَعَالَى ذَلِكَ وَ قَالَ إِنْ ارْتَبْتُمْ وَ هُوَ غَيْرُ الشَّرْطِ الَّذِي يَشَرْطُهُ أَصْحَابُنَا فَلَا مَنَفْعَةَ لَهُمْ فِيهِ . وَ لَيْسَ يَخْلُو قَوْلُهُ تَعَالَى إِنْ ارْتَبْتُمْ مِنْ أَنْ يَرِيدَ بِهِ مَا قَالَهُ جُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ وَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ بِهِ إِنْ كُنْتُمْ مَرَّتَيْنِ فِي عِدَّةِ هَؤُلَاءِ النِّسَاءِ وَ غَيْرِ عَالَمِينَ بِمَبْلَغِهَا فَقَدْ رَوَوْا مَا يَقْوَى ذَلِكَ مِنْ أَنْ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ -قرآن- ٥٠٢-٦١٩-قرآن- ٧١١-٧٣٤-قرآن- ٩٤٥-٩٥٧-قرآن- ١٢١٩-١٢٣١-قرآن- ١٣١٠-١٣٢٢ [صفحه ١٥٣] ما ذكرناه من فقد العلم فروى مطرف عن عمرو بن سالم قال قال أبى بن كعب يا رسول الله إن عددا من عدد النساء لم يذكر في الكتاب الصغار والكبار وأولات الأحمال فأنزل الله تعالى وَ اللَّائِي يَتَسَّنَّ مِنَ الْمَحِيضِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَ أُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ. وَ كَانَ سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْارْتِيَابُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْارْتِيَابُ بِأَنَّهَا آيِسَةٌ أَوْ غَيْرَ آيِسَةٍ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ قَطَعَ فِي الْآيَةِ عَلَى النَّاسِ مِنَ الْمَحِيضِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ اللَّائِي يَتَسَّنَّ وَ الْمَشْكُوكُ فِي حَالِهَا وَ الْمَرْتَابِ فِي أَنَّهَا تَحِيضُ أَوْ لَا تَحِيضُ لَا تَكُونُ آيِسَةً

والمرجع فى وقوع الحيض منها أوارتفاعه إليها وهى المصدقة على ماتخير به فإذا أخبرت بأن حيضها قد ارتفع قطع عليه ولا معنى للارتياح مع ذلك . و إذا كان المرجع فى الحيض إلى النساء ومعرفته الرجال به مبنية على إخبار النساء وكانت الريبة المذكورة فى الآية منصرفة إلى اليأس من المحيض فكان يجب أن يقول تعالى إن ارتبتم أوارتبتم لأنه حكم يرجع إلى النساء ويتعلق بهن فهن مخاطبات به فلما قال تعالى إن ارتبتم فخاطب الرجال دون النساء علم أن المراد هو الارتياح فى العدة ومبلغها. ثم قال فإن قيل ما أنكرتم أن يكون الارتياح هاهنا إنما هو بمن تحيض أو لا تحيض ممن هو فى سنّها على ما يشترطه بعض أصحابكم قلنا هذا يبطل بأنه لا ريب فى سن من تحيض مثلها من النساء أو لا تحيض لأن المرجع فيه إلى العادة. ثم إذا كان الكلام مشروطاً فالأولى أن يعلق الشرط بما لا خلاف فيه دون ما فيه - قرآن - ١٨٥ - ٢١٩ - قرآن - ٢٣٨ - ٢٩٠ - قرآن - ٤٥٨ - ٤٧٧ - قرآن - ٩٦١ - ٩٧٣] صفحته ١٥٤ [الخلاف وقد علمنا أن من شرط وجوب الإعلام بالشىء والإطلاع عليه فقد العلم ووقوع الريب فمن يعلم بذلك ويطلع عليه فلا بد إذا من أن يكون معلقنا نحن الشرط به وجعلنا الريبة واقعة فيه مراداً. وإذا ثبت ذلك لم يجز أن يعلق الشرط بشىء آخر مما ذكرناه أو غيره لأن الكلام مستقل بتعلق الشرط بما ذكرناه أنه لا خلاف فيه ولا حاجة به بعد الاستقلال إلى أمر آخر ألا ترى أنه لو استقل بنفسه لما جاز اشتراطه وكذلك إذا استقل مشروطاً بشىء لا خلاف فيه ولا يجب تجاوزه ولا تخطيه إلى غيره . وقد سلم الشيخ أبو جعفر الطوسى رض أن الآية لا تدل على صحة هذا الباب بظاهرها وإنما تبين الأخبار الواردة عن آل محمد ذلك منها ما روى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال أبو عبد الله ع ثلاث يتزوجن على كل حال التى لم تحض ومثلها لا تحيض قال قلت وما حدها قال إذا أتى لها أقل من تسع سنين والتى لم يدخل بها والتى قديست من المحيض ومثلها لا تحيض قال قلت وما حدها قال إذا كان لها خمسون سنة - روايت - ١ - ٢ - روايت - ٥٨ - ٢٧٧ . وقد تقدم أن قوله وَاللَّائِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ مَحْمُولٌ عَلَى الْآيَةِ مِنَ الْمَحِيضِ وَفِي سَنِهَا مِنْ تَحِيضٍ وَفِي التَّى لَمْ تَحْضِ وَفِي سَنِهَا مِنْ تَحِيضٍ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ فِيهِ ذَلِكَ وَقَيْدَهُ بِالرَّيْبِ . ولما كان الخطاب بقوله مِنْ نِسَائِكُمْ مع الرجال قال أيضاً إِنْ ارْتَبْتُمْ لَأَنَّ النَّسَاءَ يَرْجِعْنَ فِي تَعْرِفِ أَحْوَالِهِنَّ إِلَى الْعُلَمَاءِ وَقَدْ ذَكَرْنَا تَقْدِيرَ قَوْلِهِ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنَّ مِنْ قَبْلِ . - قرآن - ٢٢ - ١١٤ - قرآن - ٢٧٢ - ٢٨٤ - قرآن - ٣٠٥ - ٣١٧ - قرآن - ٣٨٨ - ٤١١] صفحته ١٥٥ [وإذا كانت الآية مجملة فتفصيل ذلك يعلم من أهل التنزيل والتأويل وهم الأئمة المعصومون بعد رسول الله ع وقال تعالى خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ - قرآن - ١٢٥ - ١٥٨

فصل فى طلاق الآيسة من المحيض و فى سنّها من تحيض

بين الله كيفية العدد باختلاف أحوال النساء فقال وَاللَّائِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ يَعْنِي أَنَّ الْآيَةَ مِنَ الْمَحِيضِ إِذَا كَانَتْ تَرْتَابُ بِنَفْسِهَا وَلَا تَدْرِي أَنْ تَقْطَعَ حَيْضُهَا لَكَبَرٍ أَوْ عَارِضٍ وَلَا تَدْرُونَ أَنْتُمْ أَيْضًا مِقْدَارَ سَنِهَا فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَهِيَ التَّى قُلْنَا إِنْ مِثْلُهَا تَحِيضٌ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِي سَنٍ مِنْ لَا تَحِيضَ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى لِلْإِرْتِيَابِ فِي سَنِهَا إِذَا أَرَادَ زَوْجُهَا طَلَاقَهَا فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ يَطْلُقُهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ . وحكم التَّى لم تبلغ المحيض و فى سنّها من تحيض وهى التَّى كان لها تسع سنين فصاعداً ولم تكن حاضت حكم الآيسة و فى سنّها من تحيض فى جميع ما ذكرناه . وقال قتادة اللَّائِي يَسْنُ الْكِبَارُ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنَّ الصَّغَارُ . وقد ذكرنا أن قوله وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنَّ تَقْدِيرُهُ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنَّ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَحَذَفَ لَدَلَالَةَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ . وقال بعض المفسرين إن الله سبحانه لما بين هذه المسائل الأربع على لسان نبيه ص ورواها أهل بيته المعصومون ع و كان قد أشار بهذه الآية إلى مسألة من هذا الفصل وهى الأولى و إلى مسألة من الفصل - قرآن - ٥٢ - ١٤٤ - قرآن - ٦١٥ - ٦٣١ - قرآن - ٦٣٨ - ٦٦١ - قرآن - ٦٨٩ - ٧١٢] صفحته ١٥٦ [الأول وهى الثانية كان من أعجب الحكم الإلهية و من لطيف

الفصاحة وغريب البراعة فعلى هذا لا يكون قوله وَ اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ مشروطا مقيدا بجميع ما قيدت الجملة الأولى به بل يقدر خبر المبتدأ فيه على ماوردت به الأحاديث الصحيحة -قرآن- ١٠٩-١٣٢

فصل فى طلاق المستقيمة الحيض

قال الله تعالى وَ الْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أمر سبحانه بذلك أنه إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته التى دخل بها و هو غير غائب عنها وهى ممن تحيض حيضا مستقيما فيطلقها وهى طاهر طهرا لم يقربها فيه بجماع وشهد على ذلك شاهدين تطليقة واحدة ولتعتد هى ثلاثة أقراء وهى الأطهار فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد ملكت نفسها و لم يكن له عليها سبيل . فالقرء الطهر عندنا و به قال أكثر الصحابة والتابعين والفقهاء والمفسرين وأصل القرء فى اللغة يحتمل وجهين أحدهما الاجتماع و منه قرأت القرآن لاجتماع حروفه فعلى هذا يقال أقرأت المرأة إذا حاضت فى قول الأصمعى والكسائى فتأويل ذلك اجتماع -قرآن- ١٩-٧٦ [صفحہ ١٥٧] الدم فى الرحم ويجىء على هذا الأصل أن يكون القرء الطهر لاجتماع الدم فى جملة البدن هذا قول الزجاج . والوجه الثانى أن يكون أصل القرء وقت الفعل الذى يجرى على عادة فى قول أبى عمرو بن العلاء و قال هو يصلح للحيض والطهر يقال هذا قارئ الرياح أى وقت هبوبها فعلى هذا يكون القرء الحيض لأنه وقت اجتماع الدم فى الرحم على العادة المعروفة فيه و يكون الطهر لأنه وقت ارتفاعه على عادة جاريه فيه . واستشهد أهل العراق بأشياء على أن المراد الحيض منها قوله ع فى مستحاضه سألته دعى الصلاة أيام أقرائك -روایت ١-٢-روایت ١٢-٥٧ واستشهد أهل المدينة بقوله تعالى فَطَلُّوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ أى طهر لم تجامع فيه كما يقال جئت لغرة الشهر وتأوله غيرهم لاستقبال عدتهن و هو الحيض وتدل الآية على ذلك لأن معناه فى طهر لم يجامعهن فيه و هو اختيار ابن جرير . و قال أبو مسلم لما أوجب الله على من أراد تطليق امرأته أن يطلقها طاهرة غير مجامعة وأوجب عليها التربص إلى أن ترى ثلاثة قروء نظرنا فكان المراد ثلاثة أطهار لأنه لا خلاف أن السنة فى الطلاق أن يكون عند الطهر . فإن قيل الظرف إما مكان أو زمان والقرء ليس واحدا منهما . قلنا الظرف هنا زمان والتقدير مدة انقضاء ثلاثة قروء والقرء جمع القرء . فإن قيل كيف أضاف الثلاثة إلى قروء وهى جمع الكثرة و لم يصفها إلى أقراء وهى جمع القلة . فالجواب عنه أن المعنى فى قوله تعالى وَ الْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أى ليتربص كل واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء فلما أسند ثلاثة إلى جماعتهن والواجب على كل واحدة منهن ثلاثة أتى بلفظة قروء ليدل على الكثرة المرادة . -قرآن- ٣٥-٦٠ -قرآن- ٧٠٧-٧٦٤ [صفحہ ١٥٨] فإن قيل لو كان المراد بالأقراء فى الآية الأطهار لوجب استيفاء ثلاثة الأطهار بكمالها كما أن من كانت عدتها بالأشهر وجب عليها ثلاثة أشهر على الكمال وقد أجمعنا على أنه لو طلقها فى آخر الطهر الذى ما قربها فيه أنه لا يلزمها أكثر من طهرين آخرين و ذلك دليل على فساد ما قلتموه . قلنا يسمى القرآن الكاملين وبعض الثالث ثلاثة أقراء كما يسمى الشهران وبعض الثالث ثلاثة أشهر فى قوله تعالى الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ وإنما هو شوال وذو القعدة وبعض ذى الحجة . و قال بعض الفقهاء إن لفظ الخبر فى قوله يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ فى تقدير الأمر لأن المعنى فرض عليهن أن يتربصن والأولى أن يحمل على معنى الخبر لأنه مما لا بد منه و ماحل هذا المحل فالخبر به أولى من الأمر لأن المأمور قديفعل و قد لا يفعل والمخبر عنه لابد من كونه و هذا التربص لابد منه . و هذا لا يحتاج فيه إلى نية وعزم فالمطلقة ربما انقضت عدتها و لم تعتد و ذلك أن تطلق و لا يبلغها الطلاق إلا و قد مضت أيام الأقراء لأن ابتداء عدتها وقت طلاقها من غير صنع منها ولهذا قال قوم ابتداء عدتها وقت سماعها و هذا ليس بصحيح فى الطلاق وإنما هو العدة بعد الوفاة إذا سمعت بها لأنها و إن لم تسمع فهى مطلقة وأوجب الله عليها العدة بسبب الطلاق . و كل مطلقة يلزمها هذا التربص إلا من لم يدخل بها ماعدا الآيسة من المحيض و لا يكون فى سنه من تحيض و ماعدا التى لم

فصل فى طلاق الحامل المستبين حملها

قال الله تعالى وَ أُولَئِثُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعَ عَنْ حَمْلِهِنَّ. اعلم أن الرجل إذا أراد أن يطلق امرأته وهى حبلى مستبين حملها فليطلقها أى وقت شاء وعدتها أن تضع حملها و إن كان بعد الطلاق بلا- فصل وحلت للأزواج سواء كان ماوضعت سقطا أو غير سقط تاما أو غير تام فقد بين الله تعالى بقوله أَنْ يَضَعَ عَنْ حَمْلِهِنَّ أن عدة الحامل من الطلاق وضع الحمل الذى معها فإن وضعت عقيب الطلاق فقد ملكت نفسها ويجوز لها أن تعقد لغيره على نفسها غير أنه لايجوز له وطؤها لأن نفاسها كالحيض سواء فإذا ظهرت من نفاسها حل له ذلك . و إن كانت حاملا باثنين ووضعت واحدا لم تحل للأزواج حتى تضع جميع الحمل لقوله تعالى أَنْ يَضَعَ عَنْ حَمْلِهِنَّ. فأما انقطاع الرجعة فقد روى أصحابنا أنها إذا وضعت واحدا انقطع عصمتها من الأول و لايجوز لها العقد لغيره حتى تضع الآخر. فأما المطلق فإنه إن كان طلقها أول مرة ووضعت واحدا وهى حامل بآخر فليس له أن يراجعها وإنما كانت الرجعة له من غير رضاها قبل الوضع فأما إن أراد أن يعقدا بمهر جديد قبل وضع الثانى فإنه يجوز ذلك وكذلك بعد التطليقتين إذا كانت المرأة حرة. و قال ابن عباس هذه الآية فى المطلقة خاصة لما قلناه -قرآن- ١٩-٧١-قرآن- ٣٠٥-٣٢٥-قرآن- ٦٢٤-٦٤٤ [صفحه ١٦٠]

فصل فى طلاق المستحاضة وطلاق الغائب عن زوجته وطلاق الغلام والعبد

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَ أَحْصُوا الْعِدَّةَ هَذِهِ الْآيَةُ بعمومها يتناولها كما يتناول غيرها مما نذكره . و أما المستحاضة إذا كانت مطلقه وتعرف أيام حيضها فلتعتد بالأقراء فإن لم تعرف أيام حيضها اعتبرت صفة الدم واعتدت أيضا بالأقراء فإن اشتبه عليها دم الحيض بدم الاستحاضة و لم يكن لها سبيل إلى الفرق بينهما اعتبرت عادة نساءها فى الحيض فتعتد على عاداتهن فى الأقراء فإن لم يكن لها نساء أو كن مختلفات العادة اعتدت بثلاثة أشهر و قد بان منه . و أما طلاق الغائب عن زوجته فإن خرج إلى السفر وهى فى طهر لم يقربها فيه بجماع طلقها أى وقت شاء ومتى كانت طاهرا طهرا قد قربها فيه فلا يطلقها حتى يمضى ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر ثم يطلقها و يكون عدتها ثلاثة أشهر. والغلام إذا طلق و كان ممن يحسن الطلاق و قد أتى عليه عشر سنين فصاعدا جاز طلاقه فإن لم يحسن الطلاق فإنه لايجوز طلاقه و لايجوز لوليه أن يطلق عنه إلا أن يكون قد بلغ و كان فاسد العقل فإنه والحال على ما ذكرناه جاز طلاق الولي عنه . والعبد إذا تزوج فلا يخلو إما أن يكون مولاه زوجته جاريته فالفراق بينهما بيده و ليس للزوج طلاق على حال ومتى عقد الرجل لعبد على أمه غيره ياذنه -قرآن- ١٩-١٠٨ [صفحه ١٦١] كان الطلاق بيد العبد وكذلك إن عقد على حرة. و هذا كله مما بينه رسول الله ص لقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ -قرآن- ٩٤-١٤٠

باب بيان شرائط الطلاق

فأول مانقول فى ذلك أن تعليق الطلاق بجزء من أجزاء المرأة أى جزء كان لا يقع به طلاق ودليلنا بعد الإجماع قوله تعالى يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَجَعَلِ الطَّلَاقَ وَاقْعَا بِمَا يَتَنَوَلُهُ اسْمُ النِّسَاءِ وَالْيَدِ وَالرَّجُلِ لَا يَتَنَوَلُهُمَا هَذَا اسْمُ بَغِيرِ شَبِيهَةٍ. ولا يطعن على ما ذكرنا بقوله تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَبِقَوْلِهِ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وإن عبر بها عن جميع البدن لأن ذلك مجاز وكلامنا على الحقائق لقول الله مخاطباً لنبيه ع والمراد به أمته ومعناه إذا أردتم طلاق النساء كما قال إذا قُتِمَ إِلَى الصَّيْلَةِ والنبي ع داخل تحت هذا الخطاب وهذه مسألة فيها خلاف . وقال قوم تقديره يا أيها النبي قل لأمتك إذا طلقتم النساء فعلى هذا يجوز أن يكون النبي ع خارجاً من الحكم ويجوز أن يكون حكمه حكمهم كخطاب الرئيس الذى يدخل فيه الأتباع وأجمعت الأمة أن حكم النبي ع حكم -قرآن- ١٢٣-١٦٥-قرآن- ٢٨٨-٣١٠-قرآن- ٣١٩-٣٤٢-قرآن- ٤٩٢-٥١٧ [صفحة ١٦٢] أمته فى الطلاق . والطلاق فى الشرع قد ذكرنا أنه عبارة عن تخلية المرأة على عقده من عقد النكاح بأن يقول أنت طالق يخاطبها أو يقول هذه طالق ويشير إليها أو يقول فلانة بنت فلان طالق . وعندنا لا يقع الطلاق إلا بهذا اللفظ المخصوص ولا يقع الطلاق بشيء من كنايات الطلاق أراد به الطلاق أو لم يرد وفيه خلاف . ومن شرط وقوع الطلاق عندنا أن يكون الرجل ثابت العقل مريداً للطلاق غير مكره عليه ويتلفظ بما قدمناه وفحوى قوله تعالى إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ يَدِلْ عَلَى جَمِيلِ ذَلِكَ وَ يَكُونُ بِمَحْضَرٍ مِنْ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ لِقَوْلِهِ وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ عَلَى مَا نَذَكِرْهُ . وإن كانت مدخولاً بها غير حامل و يكون الزوج حاضراً غير غائب فلا بد من أن تكون طاهراً طهراً لم يقربها فيه بجماع لقوله فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ومعناه أن يطلقها وهى طاهر فى طهر لاجتماع فيه معها ويستوفى باقى الشروط أى طلقوهن مستقبلاً لعدتهن كقولك أتيت ليلية بقيت من المحرم أى مستقبلاً لها. -قرآن- ٤٤٠-٤٦٢-قرآن- ٥١٧-٥٤٨-قرآن- ٦٨٢-٧٠٧

فصل

وفى قراءة رسول الله ص فى قبل عدتهن و إذا طلق المرأة فى الطهر الذى ذكرناه طلق مستقبلاً لعدتها والمراد أن يطلقن فى طهر لم يجامعهن فيه ثم يخلين حتى تنقضى عدتهن قاله ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وقتادة والضحاك والسدى. فمتى طلقها وقصد به إيقاع الطلاق على ما ذكرناه وقع تطليقة واحدة وهو أملك برجعته ما لم تخرج من العدة فإن خرجت قبل أن يراجعها كان كواحد من الخطاب . [صفحة ١٦٣] ومتى تلفظ بثلاث تطليقات مع الشرائط كلها وقعت واحدة وخالف جميع الفقهاء فى ذلك وقالوا يقع الثلاث وفى أصحابنا من يقول متى تلفظ بالثلاث لا يقع شيء وذلك محمول على أنه إذا لم يحصل جميع شرائط الطلاق والعمل على ما قدمناه . ومتى طلقها فى الحيض والحال ما ذكرناه فلا يقع طلاقها لأنه خلاف المأمور به وهو منهى عنه والنهى يدل على فساد المنهى عنه وعند الفقهاء أنه يقع الطلاق وإن كان بدعة. ولم يبين المفسرون معنى اللام فى قوله لِعَدَّتِهِنَّ وكيف صار هذا اللفظ عبارة عما فسروه به من أن المراد طاهر من غير جماع والقول فى ذلك أن اللام لام العلة والسبب . فإن قيل علة الفعل ما يولد عنه يعنى الفعل يتولد من العلة ولم يتولد الطلاق من العدة وإنما تولد من إثارة الزوج مفارقة المرأة. والجواب أن ذلك يحتاج إلى بيان لأن فى الكلام حذفاً وإيجازاً كأنه قال تعهدوا بطلاقهن هذه الحالة لأجل عدتهن أى ليعتددا فى الوقت لأن ابتداء عدتها الطهر الذى طلق فيه ثم أحصوا عدتها أى احتفظوا أقراءها وإن مضت الثلاثة منها ولم تراجعوهن فلا سبيل إلى المراجعة من بعد. ومثل هذا اللام قوله أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ -قرآن- ٤٥٧-٤٦٨-قرآن- ١٠١٥-١٠٤٧ ولقول النبي ع صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته -رواية ١-٢-رواية ٢٠-٥٠. وقال أبو على المرزوقى اللام فى قوله لِعَدَّتِهِنَّ ظرف للطلاق بمنزلة -قرآن- ٤٤-٥٥ [صفحة ١٦٤] وقت له والدليل عليه قوله تعالى لِأَوَّلِ الْحَشْرِ فجعل له

أولاً- وقيل العدة هنا الحيض والمعنى فطلقوهن قبل الحيض . وإحصاء العدة حفظ وقت الطلاق ثم أيام الطهر والحيض إلى أن يقع البينونة. -قرآن- ٣٨-٥٣

فصل

ثم قال تعالى وَ اتَّقُوا اللَّهَ رَبُّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ اللَّهُ أَمْرَ الْمُطْلَقِينَ بِالْوَعِيدِ أَى لَا تَخْرِجُوهُنَّ زَمَانَ الْعِدَّةِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ بَيْتِهَا وَأَمْرَ الْمُطْلَقَاتِ أَلَا يَخْرُجْنَ بِاخْتِيَارِ أَنْفُسِهِنَّ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ . وعندنا وعند جميع الفقهاء يجب عليه السكنى والنفقة والكسوة إذا كانت المطلقة رجعية وإن كانت بائنة فلانفقة لها ولاسكنى وقال عطاء والضحاك وقتادة لا يجوز أن تخرج من بيتها حتى تنقضى عدتها إلا عند الفاحشة وقال الحسن وعامر والشعبي ومجاهد وابن زيد الفاحشة هاهنا الزنا تخرج لإقامته الحد وقال ابن عباس الفاحشة البذاء على أهله وهو المروى عن أبى جعفر وأبى عبد الله ع . وقال قتادة الفاحشة هو النشوز وقال ابن عمر هو خروجها قبل انقضاء العدة وفى رواية عن ابن عباس أن كل معصية لله ظاهرة فهي فاحشة. وقوله تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يَعْنِي مَا تَقْدُمُ ذِكْرَهُ مِنْ كَيْفِيَةِ الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ وَتَرْكُ إِخْرَاجِهَا مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا عِنْدَ الْفَاحِشَةِ حُدُودُ اللَّهِ فَالْحُدُودُ نَهَايَاتُ تَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الشَّيْءِ مَا لَيْسَ مِنْهُ أَوْ يَخْرُجَ عَنْهُ مَا هُوَ مِنْهُ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْحُدُودَ مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ أَى مَنْ يَتَجَاوَزُ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ فَعَلَ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِقَابَ وَيَحْرَمُ مَعَهُ الثَّوَابُ . -قرآن- ١٧-٨٨-قرآن- ٧٥٧-٧٧٦-قرآن- ٩٨١-١٠١٠ [صفحہ ١٦٥] ثم قال لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا أَى يَغْيِرُ رَأْيَ الزَّوْجِ فِي مَحَبَّةِ الطَّلَاقِ فَيَكُونُ تَطْلِيقُهُ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ يَمْلِكُ الرَّجْعَةُ فِيمَا بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ وَمَا بَيْنَ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْعًا عَلَى الْحُرَّةِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا. وقال الضحاك أَى لعل الله يحدث بعد ذلك أمر الرجعة فى العدة وقيل معناه لعل الله يحدث بعد ذلك شهوة المراجعة. فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَى إِذَا بَلَغْنَ إِلَى الْقَرَأِ الثَّالِثِ وَ ذَلِكَ قَرَبَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهِنَّ وَمَعْنَاهُ إِذَا قَارَبْنَ أَجَلَهُنَّ الَّذِي هُوَ الْخُرُوجُ مِنْ عِدَّتِهِنَّ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِذَا انْقَضَى أَجَلُهُنَّ لِأَنَّهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ أَجَلِهِنَّ لَا يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا وَقَدْ مَلَكَتْ نَفْسُهَا وَقَدْ بَانَ مِنْهُ بَوَاحِدَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَ مِنْ شَاءَتْ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى إِذَا قَارَبْنَ الْخُرُوجَ مِنْ عِدَّتِهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِأَنْ تَرَاغِبُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ بِمَا يَجِبُ لَهَا مِنَ النِّفْقَةِ وَالْكَسْوَةِ وَالْمَسْكَنِ وَحَسَنَ الصَّحْبَةِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ بِأَنْ تَتْرَكُوهُنَّ حَتَّى يَخْرُجْنَ مِنَ الْعِدَّةِ وَالْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْفِرَاقِ الصَّدَاقُ أَوِ الْمَتْعَةُ وَحَسَنَ الشَّاءِ. -قرآن- ١٠-٦٠-قرآن- ٣٧٣-٤٥٠

فصل

ثم قال تعالى وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ فَالْإِشْهَادُ عِنْدَنَا شَرْطٌ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ بِذَلِكَ يَقْتَضِيهِ وَالْأَمْرُ شَرْعًا عَلَى الْإِجْبَابِ إِلَّا- إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ نَدْبًا فَمَتَى طَلَّقَ الرَّجُلُ وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدَيْنِ مِمَّنْ ظَاهِرُهُ الْإِسْلَامُ كَانَ طَلَاغُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ وَإِنْ أَشْهَدَ رَجُلًا بَعْدَ آخَرٍ وَلَمْ يَشْهَدْهُمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ لَمْ يَقَعْ أَيْضًا طَلَاقٌ فَإِنْ طَلَّقَ بِمَحْضَرِ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ وَلَمْ يَقُلْ لِهَمَا أَشْهَدَا وَقَعَ طَلَاغُهُ -قرآن- ١٧-٤٨ [صفحہ ١٦٦] وَجَازَ لِهَمَا أَنْ يَشْهَدَا بِذَلِكَ . وَشَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَقْبَلُ فِي الطَّلَاقِ وَمَتَى فَقَدَا لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ . فَإِنْ قِيلَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُمْ . قُلْنَا الْحُجَّةُ لَنَا بَعْدَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ إِلَى قَوْلِهِ وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ فَأَمَرَ تَعَالَى فِيهِ بِالْإِشْهَادِ وَظَاهَرُ الْأَمْرِ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ كَمَا قَدَّمْنَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا ذَلِكَ هَاهُنَا عَلَى الِاسْتِحْبَابِ لِفَقْدِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ . وَ لَا يَخْلُو قَوْلُهُ وَ أَشْهَدُوا مِنْ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى الطَّلَاقِ

كأنه قال إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأشهدوا أو أن يكون راجعا إلى الفرقة أو إلى الرجعة التي عبر تعالى عنها بالإمساك . ولا يجوز أن يرجع ذلك إلى الفرقة التي ليست هاهنا شيئا يوقع ويفعل وإنما هو العدول عن الرجعة وإنما يكون مفارقا لها بأن لا يراجعها فتبين بالطلاق السابق على أن أحدا لا يوجب في هذه الفرقة الشهادة وظاهر الأمر في الشرع يقتضى الوجوب . ولا يجوز أن يرجع الأمر بالشهادة إلى الرجعة لأن أحدا لا يوجب فيها الإشهاد وإنما هو يستحب فيها ثبت أن الأمر بالإشهاد راجع إلى الطلاق . فإن قيل كيف يرجع إلى الطلاق مع بعد ما بينهما قلنا إذا لم يلق إلا بالطلاق وجب عوده إليه مع قرب و بعد . فإن قيل أى فرق بينكم فى حملكم هذا الشرط على الطلاق و هو بعيد منه فى اللفظ و هو مجاز وعدول عن الحقيقة وبيننا إذا حملنا الأمر بالإشهاد هاهنا على الاستحباب ليعود إلى الرجعة القريبة منه فى ترتيب الكلام . قلنا حمل مآثره الوجوب على الاستحباب خروج عن عرف الشرع - قرآن - ١٦٣ - ٢٣٢ - قرآن - ٢٤٤ - ٢٧٥ - قرآن - ٤٣٢ - ٤٤٣ [صفحہ ١٦٧] بلا دليل ورد الشرط إلى ما بعد عنه إذا لم يلق بما قرب ليس بعدول عن الحقيقة ولا استعمال التوسع والتجوز فى القرآن والخطاب كله مملوء من ذلك قال الله تعالى إِنَّا أَرَسْنَا لَكَ شَاهِدًا وَ مُبَشِّرًا وَ نَذِيرًا لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ تُعْزِرُوهُ وَ تُوقِّرُوهُ وَ تُسَبِّحُوهُ وَ التَّسْبِيحُ وَ هُوَ تَأْخِرُ فِي الْفَرْقِ لَا يَلِيقُ إِلَّا بِاللَّهِ دُونَ رَسُولِهِ . ثم قال وَ أَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ أَى لوجه الله خالصا للمشهود له و لا للمشهود عليه و لا لغرض من الأغراض سوى إقامة الحق و دفع الظلم . ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ أَى ذَلِكُمْ الْحَثُّ عَلَى إِقَامَةِ الشَّهَادَةِ لوجه الله و لأجل القيام بالقسط يوعظ به وَ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ جُمْلَةً اعْتَرَضِيَهُ . - قرآن - ١٦٧ - ٢٩٤ - قرآن - ٣٦٤ - ٣٩٣ - قرآن - ٤٩٩ - ٥١٧ - قرآن - ٥٩٤ - ٦١٣

فصل

و قد فرسنا الآيات المتصلة بها إلى قوله تعالى أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ يقول الله مخاطبا لمن طلق زوجته بأمره أن يسكنها حيث يسكن هو و قد بينا أن السكنى والنفقة يجبان للرجعية بلا - خلاف أما البينونة فلا سكنى لها و لا نفقة عندنا إلا إذا كانت حبلى و هو مذهب الحسن - قرآن - ٤٩ - ٩٢ و قد روت فاطمة بنت قيس عن النبي ص أنه قال لا نفقة للمبتوتة - رواية - ١ - ٢ - رواية - ٥٢ - ٦٩ . و قال الشافعى و مالك لها السكنى بلا نفقة و قال أهل العراق لها السكنى [صفحہ ١٦٨] والنفقة معا و به قال ابن مسعود وعمر . و قوله مِنْ وَجْدِكُمْ أَى ملككم قاله السدى و قال ابن زيد هو إذا قال صاحب المسكن لا أنزل هذه فى بيتى و ليس من وجده ويجوز له حينئذ أن ينقلها إلى غيره . والوجد ملك ما يجده المالك له و ذلك أنه قديم ملك المالك ما يغيب عنه و قديم ملك ما هو حاضر له فذلك وجده . ويحتمل وجها آخر و هو أن يكون أسكنوهن أمرا بالإنفاق عليهن أى نزلوهن منزلة أنفسكم من وجدكم و لينفق كل واحد عليهن على قدر غناه وفقره . و لفظ الإسكان والإحلال والإنزال على ما قلنا يستعمل كثيرا فى هذا المعنى يقال أحلنى فلان من نعمته محل نفسه أى أشركنى فيها حتى شاطرنىها و ذلك أولى لأن الأمر بالسكنى قد تقدم من قوله لا - تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَ لَا يَخْرُجْنَ . ثم قال وَ لَا تُضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ معناه لا تدخلوا الضرر عليهن بالتقصير فى النفقة والسكنى والكسوة وحسن العشرة وتضييقوا عليهن فى السكنى والنفقة ليخرجن أى لا تؤذوهن فتحوجوهن إلى الخروج أمر الله بالسعة . و قد تكون المضارة من واحد كما يقال طارقت النعل ويمكن أن يكون هاهنا من كل واحد منهما لصاحبه . والتضييق قد يكون فى الرزق و فى المكان و فى الأمر . وَ إِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ أمر من الله بالإنفاق على الحامل المطلقة إذا كانت مبتوتة و لا خلاف فى ذلك وإنما يجب أن ينفق عليها بسبب ما فى بطنها وإنما يسقط نفقتها بالوضع - قرآن - ٤٨ - ٥٩ - قرآن - ٦٤٢ - ٦٨٧ - قرآن - ٦٩٨ - ٧٣٧ - قرآن - ١٠٦٢ - ١١٣٢ [صفحہ ١٦٩]

فصل

و هذه الآية التي قدمناها ناسخه لقوله تعالى وَ الَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ و إن كانت هذه مقدمه عليها في التلاوة. و لاختلاف في نسخ العدة سنة كاملة إلا أن أباحذيفة قال العدة أربعة أشهر وعشرا و ما زاد على الحول يثبت بالوصية والنفقة فإن امتنع الورثة من ذلك كان لها أن تصرف في نفسها. و أما حكم الوصية عندنا فباق لم ينسخ و إن كان على وجه الاستحباب وحكى عن الحسن أنها منسوخة بآية الميراث فلا وصية لو ارث و هذا فاسد لأن آية الميراث لا تنافي الوصية فلا يجوز أن تكون ناسخة لها. فمن نصب وَصِيَّةً فَالْتَقْدِيرُ فَلْيُوصُوا وَصِيَّةً وَالرَّفْعُ أَيْ فَعَلِيهِمْ وَصِيَّةٌ أَوْ لِأَزْوَاجِهِمْ وَصِيَّةٌ وَقِيلَ لَايجوز غير الرفع لأنه لا يمكن الوصية بعد الوفاة ولأن الفرض كان لهم وصوا أو لم يوصوا قال الرمانى و هذا غلط لأن المعنى والذين يحضرهم الوفاة منكم ولذلك قال تعالى يُتَوَفَّونَ عَلَى لَفْظِ الْحَالِ الَّذِي يَتَطَاوُلُ . -قرآن- ٤٧-١٥٦- قرآن- ٥٧٧-٥٨٤-قرآن- ٨٢٣-٨٣٣ [صفحه ١٧٢] و أما قوله الفرض كان لهم و إن لم يوصوا فقد قال قتادة والسدى إنما كان لهم بالوصية على أنه لو كان على ما زعم لم ينكر أن يوجب الله على الورثة إن فرط الزوج فى الوصية. وَمَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجِكُمْ أَنَّهُ قَالَ مَتَعُوهُمْ مَتَاعاً فِي مَسَاكِنَهُمْ لَا إِخْرَاجاً وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْإِقَامَةُ فِي مَسَاكِنِهِمْ . قَالَ الْحَسَنُ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ دَلِيلٌ عَلَى سَقُوطِ النِّفْقَةِ وَالسُّكْنَى بِالْخُرُوجِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ لَهُنَ ذَلِكَ بِالإِقَامَةِ إِلَى الْحَوْلِ فَإِنْ خَرَجْنَ قَبْلَهُ بطل الحق الذى وجب بالإقامة. وإنما احتاج إلى هذا التخريج من يوجب النفقة للمعتدة عن الوفاة فأما من قال لانفقة لها ولا سكنى فلا يحتاج إلى ذلك و هو مذهبا لأن المتوفى عنها زوجها لانفقة لها فإن كانت حاملا أنفق عليها من نصيب ولدها الذى فى بطنها. و قد قدمنا أن الرجل إذا طلق زوجته قبل الدخول بها ما لم يكن عليها منه عده وكذلك التى لم تبلغ المحيض ومثلها لاتحيض إذا طلقها وحد ذلك مادون تسع السنين لم يكن عليها منه عده و إن دخل بها وكذلك إن كانت آيسة ومثلها لاتحيض فليس عليها من عدة إذا طلقها إن كانت مدخولا بها والدليل على هاتين المسألتين من القرآن ما ذكرناه من قبل . ويمكن أن يستدل بقوله تعالى وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ لَأَيَّةٍ عَلَى أَنْ لَا عِدَّةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَقَدْ صَرَحَ تَعَالَى بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُوهُنَّ مِنَ الْقُرْبَانِ -قرآن- ١٧٩-٢١٣-قرآن- ٣٠٦-٣٨٣- قرآن- ١١١٣-١١٥٩ [صفحه ١٧٣] فما لكم عليهن من عدة تعتدونها. فأما من طلق من تحيض حيضا مستقيما فعدها ثلاثة أطهار لقوله تعالى وَ الْمُطَّلَقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَإِنَّمَا أُطْلِقَ سُبْحَانَهُ الْكَلَامُ هَاهُنَا إِبْرَاهِيمَ وَلَمْ يَقِيدَ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ فِي الْعَادَةِ أَنَّ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مُسْتَقِيمَةً الْحَيْضِ وَ مَسْوَى هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ نَادِرًا. وَ إِذَا طَلَّقَهَا وَهِيَ حَامِلٌ فَعَدَّتْهَا أَنْ تُضَعَ حَمْلُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ أُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ. وَالْأَيَّسَةُ مِنَ الْمَحِيضِ وَ فِي سَهْلِهَا مِنْ تَحِيضٍ وَالتى لاتحيض و فى سنّها من تحيض فعده كل واحد منهما إذا كانت حرة ثلاثة أشهر إذا طلقها زوجها وقدينا حكما من قبل يدل عليه قوله وَ اللَّائِي يَخْسِرْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ رُبِمُنَّ لَأَيَّةٍ. والحرّة إذا كانت تحت مملوك فعدها مثل عدتها إذا كانت تحت حر لا يختلف الحكم فيه

لأن الله تعالى لم يفصل في كتابه بين الحالتين . والأمة إذا كانت تحت حر وطلقها فعدتها قرءان إن كانت ممن تحيض و إن كانت لا تحيض ومثلها تحيض فعدتها خمسة وأربعون يوما واستدل عليه بعض المفسرين بقوله فإذا أُحصِنَ فإنَّ أتينَ بفاحشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ ما عَلَى الْمُحْصَناتِ مِنَ الْعَذابِ وقال هذا على العموم . هذا كله إذا كانت الحرة والأمة مدخولا بها. والأمة إذا كانت أم ولد وتوفى عنها زوجها فعدتها مثل عدة الحرة و إن -قرآن- ١٠١-١٥٨-قرآن- ٣٥٣-٤٠٥-قرآن- ٥٧٨-٦٤٠-قرآن- ٩٤٠-١٠٣١ [صفحہ ١٧٤] كانت مملوكه ليست أم ولد فعدتها شهران وخمسة أيام . والتي لم يدخل بها إدامات عنها الزوج فعدتها أربعة أشهر وعشرا لعموم قوله تعالى وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ويجب على ورثته أن يعطوها المهر كاملا ويستحب لها أن تترك نصف المهر و إن لم تفعل كان لها المهر كله -قرآن- ١٣٨-٢٤٣

باب كيفية الطلاق الثلاث وحكم المراجعة والتراجع والعزل

اشاره

قوله تعالى الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ يدل على صحته قولنا الطلاق الثلاث لا يقع بلفظ واحد فإنه تعالى لم يرد بذلك الخبر لأنه لو أراد أن كان كذبا وإنما أراد الأمر فكأنه تعالى قال طلقوهن مرتين ويجرى مجرى قوله وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا والمراد يجب أن تؤمنوه والمرتان لا تكون إلا واحدة بعد واحدة و من جمع الطلاقين في كلمة واحدة لا يكون مطلقا مرتين كما أن من أعطى درهمين مرة واحدة لم يعطها مرتين . فإن قيل العدد إذا ذكر عقيب الاسم لم يقتض التفريق مثاله إذا قال له على مائة درهم مرتان و إذا ذكر العدد عقيب فعل اقتضى التفريق مثاله إذا دخل الدار مرتين فاضربه ضربتين والعدد في الآية عقيب اسم لافعل . -قرآن- ١٤-٣٠-قرآن- ٢٠٩-٢٣٥ [صفحہ ١٧٥] قلنا قد بينا أن قوله الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ معناه طلقوا مرتين والعدد عقيب فعل لاسم صريح . فإن قيل إذا كان الثلاث لا تقع فأى معنى لقوله تعالى لا- تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا وإنما المراد أنك إذا خالفت السنة في الطلاق وجمعت بين الثلاث وتعدت ماحده الله تعالى لم تأمن أن تتوق نفسك إلى المراجعة فلا تتمكن منها. قلنا قوله لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا مجمل غير مبين فمن أين أنه أراد ما ذكرتم والظاهر غير دال على هذا الأمر الذى يحدثه الله والأشبه بالظاهر أن يكون ذلك الأمر الذى يحدثه الله متعلقا بقوله وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا فإيشبه أن يكون المراد لا تَدْرِي ما يحدثه الله من عقاب يعجله الله فى الدنيا على من تعدى حدوده وهذا أشبه مما ذكره وأقل الأحوال أن يكون الكلام يحتمله فسقط تعلقهم . وقيل يتعلق قوله لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا بالنهي عن إخراجهن من بيوتهن لعله يبدو له فى المراجعة وهذا أيضا يحتمل فمن أين أن المراد ما ذكره . -قرآن- ٢٢-٣٨-قرآن- ١٤٧-١٩٧-قرآن- ٣٥٣-٤٠٣-قرآن- ٥٦٢-٥٩١-قرآن- ٦٠٢-٧٢٥-قرآن- ٩١٩-٩٥٨

فصل

وأبان سبحانه بقوله الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ عدد الطلاق لأنه كان فى صدر الإسلام بغير عدد قال قتادة كان الرجل يطلق امرأته فى صدر الإسلام ماشاء من واحدة إلى عشر ويراجعها فى العدة فنزل قوله تعالى الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ عنى طلقتين . فإمسأك بمَعْرُوفٍ أو تَسْرِيحٍ بإحسان فبين أن عدد الطلاق ثلاثة فقوله مَرَّتَيْنِ أخبار عن طلقتين بلا خلاف واختلفوا فى الثالث -قرآن- ٢٣-٣٩-قرآن- ١٩٨-٢١٤-

قرآن-٢٢٩-٢٧١-قرآن-٣٠٥-٣١٢ فقال ابن عباس -روایت-١-٢-روایت-١٩-ادامه دارد [صفحه ١٧٦] أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ لِطَلْقِهِ
الثالثة -روایت- از قبل-٣٩ و قال غيره فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لِطَلْقِهِ الثَّالِثَةِ وَهُوَ الْأَقْوَى . وقيل في
قوله الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ قَوْلَانِ أحدهما ما قاله ابن عباس ومجاهد أن معناه البيان عن تفصيل الطلاق في السنة وهو أنه إذا أراد طلاقها
ينبغي أن يطلقها في طهر لم يقربها فيه بجماع تطليقة واحدة ثم يتركها حتى تخرج من العدة. والثاني ما قاله عروة وقتادة أن معناه
البيان عن عدد الطلاق الذي يوجب البينونة مما لا يوجبها. وفي الآية بيان أنه ليس بعد التطليقتين إلا الفرقة البائنة وقال الزجاج في
الآية حذف لأن التقدير عدد الطلاق الذي يملك فيها الرجعة مرتان بدلالة قوله فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ والمرتان
هما دفعتان . ومعنى قوله فَإِمْسَاكٌ أى فالواجب عليه إمساك والإمساك خلاف الإطلاق قال الزجاج ظاهره خبر ومعناه أمر كأنه
قال فليمسكها بعد ذلك بمعروف أى بما يعرف به إقامة الحق فى إمساك المرأة أو تخليتها سبيلها بوجه حسن . وقوله بِمَعْرُوفٍ
أى على وجه جميل سائغ فى الشريعة لا- على وجه الإضرار بهن . وقوله أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ قيل فيه قولان أحدهما أنها الطلقة
الثالثة -قرآن-١٣-٨٢-قرآن-١٢٨-١٤٤-قرآن-٥٩٢-٦٣٤-قرآن-٦٧١-٦٧٩-قرآن-٨٧٩-٨٨٨-قرآن-٩٥٩-٩٨٠ وروى أن
رجلا- سأل النبي ص فقال الطلاق مرتان فأين الثالثة فأجابه ع أو تسريح بإحسان -روایت-١-٢-روایت-٩-٩٥ . وقال السدى
والضحاك هو ترك المعتدة حتى تبين بانقضاء العدة وهو المروى [صفحه ١٧٧] عن أبى جعفر و أبى عبد الله ع . والتسريح
مأخوذ من السرح وهو الانطلاق . وقد ذكرنا أن أصحابنا استدلوا بهذه الآية على أن الطلاق الثلاث لا تقع بمرة لأنه تعالى قال
الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ثم ذكر الثالثة على الخلاف فى أنه قوله أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ أو قوله فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ . و من طلق بلفظ
واحد فلا- يكون أتى بالمرتين ولا بالثالثة كما أنه لما أوجب فى اللعان أربع شهادات فلو أتى بلفظ واحد لما وقع موقعه و كما
لورمى بسبع حصيات فى الجمار دفعة واحدة لم يكن مجزيا له فكذا الطلاق ومتى ادعوا فى ذلك خبرا فعليهم أن يذكروه
لنتكلم عليه . -قرآن-١٧٢-١٨٨-قرآن-٢٣١-٢٥٢-قرآن-٢٦٢-٣٠٢

فصل

أما قوله فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فالمعنى فيه التطليقة الثالثة على ما روى عن أبى جعفر ع و به قال
الضحاك والسدى والجبائى والنظام وغيرهم . وقال مجاهد هو تفسير لقوله أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ انه التطليقة الثالثة و هو اختيار
الطبرى. وقوله فَإِنْ طَلَّقَهَا يعنى الزوج إن بانت منه بأن يختار أن يراجعها فى الثالث فلا- تَحِلُّ لَهُ أى فلا يجوز نكاحها و
لاجتماعها حتى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ أى حتى تتزوج زوجا آخر فيطؤها ذلك الزوج لأن المراد بالنكاح التزويج هاهنا الجماع
لالتزويج و إن كان الأصل فى النكاح الزوج لأنهم أجمعوا على أنه -قرآن-١١-٨٠-قرآن-٢٢٠-٢٤١-قرآن-٢٩٢-٣٠٥-قرآن-
٣٦٤-٣٧٩-قرآن-٤١٠-٤٣٧ [صفحه ١٧٨] إن تزوجت و لم تجامع لم تحل لنكاح الزوج الأول . و أهل المدينة اختلفوا فى
النكاح أصله الجماع أم التزويج و عند أكثر الكوفيين أن أصله الجماع وتسمية التزويج به كما يسمى الشئ باسم ما هو من سببه .
وصفة الزوج الذى تحل المرأة للزوج الأول أن يكون بالغا ويعقد عليها عقدا صحيحا دائما و يذوق عسيلتها بأن يطأها وتذوق
عسيلته بلا خلاف بين أهل العلم . ولا يجوز لأحد أن يتزوجها فى العدة فأما العقود الفاسدة أو عقود الشبهة فإنها لا تحل للزوج
الأول ومتى وطئها بعقد صحيح فى زمان يحرم فيه وطؤها مثل أن تكون حائضا أو محرمة أو معتكفة فإنها تحل للأول لأن الوطء
يدخل فى نكاح صحيح وإنما حرم الوطء لأمر طارئ عليه . هذا عند أكثر أهل العلم و قال مالك الوطء فى الحيض لا يحل
لأول و إن وجب به المهر كله والعدة. ثم قال تعالى فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا- جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ بين

سبحانه أن الزوج الثاني إن طلقها فلا حرج على الزوج الأول إذا خرجت هي من عدة الزوج الثاني ورأيا أماره الخير بينهما وظنا الصلاح لأنفسهما بعد ذلك في التزويج أن يتراجعا بعقد مستأنف . -قرآن- ٧٤٢-٨٢٩ [صفحه ١٧٩] وموضع أن يتراجعا خفض عند الخليل وتقديره في أن يتراجعا وقال الزجاج موضعه النصب وموضع إن الثانية نصب بلا خلاف يظن وإنما جاز حذف في من أن يتراجعا طولها بالصلة و لو كان مصدرا لم يجز. وقوله تعالى فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوُطْءَ فِي عَقْدِ الشَّبْهَةِ لَا يَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَلْحَقُ نِكَاحَ الشَّبْهَةِ وَإِنَّمَا جَعَلَ الظَّنَّ شَرْطًا لِأَنَّهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَلَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِهِ وَمَعْنَاهُ إِنْ عَرَفَا مِنْ أَخْلَاقِهِمَا وَطَرَائِقِهِمَا مَا يَقْوِي فِي ظَنُونِهِمَا أَنَّهُمَا يَقُومَانِ بِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى . -قرآن- ٨-٢١-قرآن- ١٥٠-١٦٣-قرآن- ٢١٥-٢٦٥

فصل

وقوله تعالى الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْمَرَا جَعَةِ بَعْدَ التَّطْلِيقِ الْأَوَّلِيِّ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَكَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْمَرَا جَعَةِ بَعْدَ التَّطْلِيقِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ رِضَا الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْعًا لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ وَهُوَ الْمَرَا جَعَةُ وَلَمْ يَتَّبِعْ رِضَاهَا. وَالتَّرَاجُعُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا هُوَ أَنْ يَتَعَاقِدَا بَعْدَ الْعِدَّةِ مِنْ مَوْتِ الزَّوْجِ الثَّانِي أَوْ طَلَا قِهِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَعَقْدٍ مُسْتَأْنَفٍ وَرِضَاهَا لَا يَدُلُّ مِنْ هَاهُنَا لِأَنَّهُ الْآنَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ وَهِيَ أَجْنَبِيَّةٌ وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَنْ يَتَرَاجَعَا وَاعْتَبَرَ هَاهُنَا فِي التَّرَاجُعِ فَعَلَيْهِمَا مَا عَتَبَ فِي التَّرَاجُعِ هُنَاكَ بِقَوْلِهِ فَإِمْسَاكٌ إِلَّا فَعَلَهُ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا وَالْمَعْنَى إِذَا بَلَغْنَ قُرْبَ انْقِضَاءِ -قرآن- ١٦-٥٣-قرآن- ٢٤١-٢٦٠-قرآن- ٣٣٦-٣٨٦-قرآن- ٥٤٩-٥٦٢-قرآن- ٦٣١-٦٣٩-قرآن- ٦٦٦-٨٠٤ [صفحه ١٨٠] عَدَّتِهِنَّ لِأَنَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَيْسَ لَهُ إِمْسَاكٌ وَالْإِمْسَاكُ أَيْضًا هَاهُنَا هُوَ الْمَرَا جَعَةُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالحسن ومجاهد وقتادة و على هذا يقال لمن دنا من البلد فلان بلغ البلد. والمراد بالمعروف هاهنا الحق الذي يدعو إليه العقل أو الشرع للمعرفة بصحته بخلاف المنكر الذي يزجر عنه العقل أو السمع لاستحالة المعرفة بصحته فما يجوز المعرفة بصحته معروف وما لا يجوز المعرفة بصحته منكر والمراد به هاهنا أن يمسكها على الوجه الذي أباحه له من القيام بما يجب لها من النفقة وحسن العشرة و غير ذلك ولا يقصد الإضرار بها.

فصل

وقوله تعالى وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا وَمَعْنَاهُ لَا تَرَاجَعُوهُنَّ لِالرَّغْبَةِ فِيهِنَّ بَلْ لَطَلَبُ الْإِضْرَارِ بِهِنَّ إِمَّا فِي تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ أَوْ طَلَبِ الْمَعَادَاةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمُضَارَّةِ التَّضْيِيقِ عَلَيْهَا فِي الْعِدَّةِ فِي النِّفْقَةِ وَالْمَسْكَنِ كَمَا قَالَ أَسْكِنُوهُنَّ مِمَّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارَّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ مِمَّنْ يَقَعِلُ ذَلِكَ أَيْ الْمَرَا جَعَةُ لِلضَّرَرِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ هَذَا لِإِشَارَةِ إِلَى الْإِمْسَاكِ ضَرَارًا. وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا يَعْنِي مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْمَرَا جَعَةُ وَمَالَهُمْ عَلَى النِّسَاءِ مِنَ التَّرَبُّصِ حَتَّى يَفِيثُوا أَوْ يَوْقِعُوهُ مِمَّا لَيْسَ لَهُمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَيْ لَا يَتْرَكُوا الْعَمَلَ بِحُدُودِ اللَّهِ فَيَكُونُوا مُقْصِرِينَ كَمَا يَقُولُ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَا يَقُومُ بِمَا يَكُلِّفُهُ وَيَتَوَانَى فِيهِ إِنَّمَا أَنْتَ لَاعِبٌ . -قرآن- ١٦-٥٣-قرآن- ٢٥٥-٣٣٩-قرآن- ٣٤٠-٣٥٨-قرآن- ٣٧٧-٣٩٦-قرآن- ٤٢٥-٤٦١ [صفحه ١٨١] وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَ أَبِي مُوسَى كَانَ الرَّجُلُ يَطْلُقُ أَوْ يَعْتَقُ ثُمَّ يَقُولُ

إنما كنت لاعبا فأعلم الله أن فرائضه لا يجوز اللعب فيها ولذلك قال النبي ص من طلق لاعبا أو أعتق لاعبا فقد جاز عليه -رواية-
١-٢-رواية-٢٥-٦٨ لأن الحاكم يجب عليه الحكم على ظاهر الشرع إذشهد البينة. والأولى أن يكون المراد لاتستخفوا بآيات
الله وفروضه ولا تتخذوا آيات الله هزوا أى ذات استهزاء بها وهذا تأكيد كأنه قال اعملوا عليها ولا تستهينوا بها.

فصل

ثم قال تعالى وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعْنَنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ. قال قتادة والحسن
إن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار حين عضل أخته أن ترجع إلى الزوج الأول فإنه كان طلقها وخرجت من العدة ثم أراد أن
يجتمعا بعقد آخر على نكاح آخر فمنعه من ذلك فنزلت الآية فيه وقال السدى نزلت في جابر بن عبد الله عضل بنت عم له .
والوجهان لا يصحان على مذهبننا لأن عندنا أنه لا ولاية للأخ ولا لابن العم عليها وإنما هي وليه نفسها فلا تأثير لعضلها والوجه في
ذلك أن تحمل الآية على المطلقين لأنه خطاب لهم بقوله تعالى وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَكَأَنَّهُ قَالَ لاتعضلوهن بأن تراجعوهن عند قرب
انقضاء عدتهن ولا رغبة لكم فيهن وإنما تريدون الإضرار بهن فإن ذلك مما لا يسوغ في الدين والشرع كما قال في الأولى -
قرآن-١٧-١٤٢-قرآن-٦٠٧-٦٣٢ [صفحه ١٨٢] وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا. ولا يطعن على ذلك بقوله أن يَنْكِحَنَّ
أَزْوَاجَهُنَّ لأن المعنى فيه من يصير أزواجهن كماأنهم لا بد لهم من ذلك إذا حملوا على الزوج الأول لأن بعدانقضاء العدة لا يكون
زوجا ويكون المراد من كان أزواجهن فما لهم إلا مثل ماعليهم . ويجوز أن يحمل العضل في الآية على الجبر والحيولة بينهما و
بين التزويج دون مايتعلق بالولاية لأن العضل هو الحبس والمنع والضيق وهذا الوجه حسن وتقدير أن ينكح من أن ينكح
فمحل أن جر عندالخليل ونصب عندسيبويه . وإنما قال ذلك و لم يقل ذلكم كما تقدم من قوله طَلَقْتُمُ لأن تقديره ذلك يا محمد
أو ياأيها القبيل .يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ وإنما خص المؤمن بالوعظ لأنه ينتفع به فنسب إليه كما قال هُدى لِلْمُتَّقِينَ ولأنه
أولى بالاعتاظ. -قرآن-١-٣٨-قرآن-٦٦-٨٩-قرآن-٥٤٤-٥٥٢-قرآن-٥٩٧-٦٣٢-قرآن-٦٩٥-٧١٢

فصل

قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ. اختلفوا في معنى
ذلك -قرآن-١٩-١٤٦ [صفحه ١٨٣] فقال الزهري والجبائي وغيرهما هو أن يحبس الرجل المرأة عنده لاحاجة له إليها وينتظر
موتها حتى يرثها فنهى الله عن ذلك وهوالمروى عن أبي جعفر ع . وقال الحسن ومجاهد معناه ما كان يعمل به أهل الجاهلية من
أن الرجل إذا مات وترك امرأته قال ابنه من غيرها أووليه ورث امرأته كماورثت ماله فألقى عليها رداءه أنها امرأته على العقد
الذى كان مع أبيها ولايعطيها شيئا وإن شاء زوجها وأخذ صداقها روى ذلك أبو الجارود عن الباقر ع قال أبو مجلث ثم كان
هو بالميراث أولى بها من ولى نفسها. أما قوله تعالى وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ فيمن عني بهذا النهى أربعة
أقوال أحدها قال ابن عباس هو الزوج أمره الله بتخليه سبيلها إذا لم يكن لها فيه حاجة ولايمسكها إضرارا بها حتى تفقدى ببعض
مالها.الثانى قال الحسن هو الوارث نهى عن منع المرأة من التزويج كمايفعله الجاهلية على ما بيناه .الثالث قال مجاهد المراد الولي
الرابع قال ابن يزيد المطلق يمنعه من التزويج كما كانت قريش تفعل في الجاهلية ينكح الرجل منهم المرأة الشريفة فإذا لم توافقه
فارقها أن لاتتزوج إلا بإذنه ويشهد عليها بذلك ويكتب كتابا فإذاخطبها خاطب فإن أعطته وأرضته أذن لها وإن لم تعطه عضلها

فنهى الله عن ذلك . والأول أظهر الأفاويل والعصل هو التضييق بالمنع من التزويج . -قرآن- ٥١٨-٥٧٢ [صفحة ١٨٤] و قوله تعالى إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا مَا قَالَ الْحَسَنُ أَنَّهُ يَعْنِي بِهِ الزَّنا وَ قَالَ إِنَّهُ إِذَا اطَّلَعَ مِنْهَا عَلَى رِيْبَةٍ فَلَهُ أَخْذُ الْفَدْيَةِ الثَّانِي قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ النَّشُوزُ وَالْأَوَّلَى حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ لِأَنَّ الْعَمُومَ يَقْتَضِي ذَلِكَ وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع . وَ قَوْلُهُ لَا تَعْصُوهُ لَوْ هُتِّحَتْ أَنْ يَكُونَ جُزْأً بِالْهَيْ وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ نَصَبًا بِالْعُطْفِ عَلَى أَنْ تَرْتُوهُ النَّسَاءُ كَرَهًا وَيُقْرَأُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ عَبْدُ اللَّهِ وَ لَا أَنْ تَعْصُوهُنَّ بِإِثْبَاتِ أَنْ . وَقِيلَ فِي سَبَبِ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ -قرآن- ١٦-٥٥ -قرآن- ٢٩٢-٣٠٦ -قرآن- ٣٧٠-٣٩٧ -قرآن- ٣٧٠-٣٩٧ إنَّ أَبَا قَيْسٍ بَنَ الْأَسْلَتِ لِمَامَاتٍ عَنْ زَوْجَتِهِ كَبْشَةَ بِنْتُ مَعْنِ بْنِ عَاصِمٍ أَرَادَ ابْنَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ص فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ لَا أَنَا وَرَثَتُ زَوْجِي وَ لَا أَنَا تَرَكْتُ فَأَنْكَحَ فَتَرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ وَ غَيْرُهُ -رواية- ١-٢ -رواية- ٣-٢١٢

فصل

ثم أمر الله سبحانه المؤمنين بأداء حقوقهن التي أوجبها عليهم من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان فقال وَ عَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ أَيْ خَالَطُوهُنَّ وَ خَالَقُوهُنَّ مِنَ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ الْمَصَاحِبَةُ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَ يَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا يَعْنِي فِي إِمْسَاكِهِنَّ عَلَى كَرِهٍ مِنْكُمْ خَيْرٌ كَثِيرًا مِنْ وَلَدٍ يَرْزُقُكُمْ أَوْ عَطْفِكُمْ عَلَيْهِنَّ بَعْدَ الْكَرَاهِيَةِ وَالْهَاءُ فِيهِ يَحْتَمَلُ أَنْ -قرآن- ١٠٥-١٣١ -قرآن- ١٨٣-٢٧٠ [صفحة ١٨٥] يَرْجِعَ إِلَى قَوْلِهِ شَيْئًا وَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى الَّذِي تَكْرَهُونَهُ . وَ إِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ أَلَمْعْنِي إِنْ أَرَدْتُمْ تَخْلِيَةَ الْمَرْأَةِ سِوَا اسْتِبْدَالِ مَكَانِهَا أَوْ لَمْ تَسْتَبْدِلْ وَإِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ اسْتِبْدَالَ بِالْهَيْ لِأَنَّ مَعَ اسْتِبْدَالِ قَدِيْتِهِمْ جَوَازَ الاسْتِرْجَاعِ لِمَا أُعْطِيَ مِنْ حَيْثُ إِنْ الثَّانِيَةُ تَقُومُ مَقَامَ الْأُولَى فَيَكُونُ لَهَا مَا أُعْطِيَتْهُ الْأُولَى فَيُبَيِّنُ اللَّهُ إِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا لَيْسَ مَا أُعْطِيْتُمُوهُنَّ مَوْقُوفًا عَلَى التَّمَسُّكِ بِهِنَ دُونَ تَخْلِيَتِهِنَّ فَيَكُونُ إِذَا أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ جَازٍ لَكُمْ أَخْذُهُ بَلْ هُوَ تَمْلِيْكٌ صَحِيحٌ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ وَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ مَا أُعْطِيَ الْمَرْأَةُ مَهْرًا لَهَا وَ يَكُونُ دَخْلُهَا بِهَا فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَ طَلَّقَهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَ نِصْفَ مَا أُعْطَاهَا فَأَمَّا مَا أُعْطَاهَا عَلَى وَجْهِ الْهَيْ فَظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ لَكِنْ عَلِمْنَا بِالسَّنَةِ أَنَّ ذَلِكَ سَائِغٌ لَهُ وَ لَوْ كَانَ مَكْرُوهًا . وَ الْقِنْطَارُ الْمَالُ الْكَثِيرُ قِيلَ هُوَ دِيَّةُ الْإِنْسَانِ وَقِيلَ هُوَ مِلَّةٌ جُلْدُ ثَوْرٍ ذَهَابًا . وَ كَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَ قَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالَ السُّدِّيُّ وَ ابْنُ زَيْدٍ هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ الْآيَةُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ لَيْسَتْ مَنْسُوخَةٌ إِذْ لَا يَتَنَافَى حُكْمَا الْآيَتَيْنِ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْفَدْيَةَ مِنَ الْمُخْتَلَعَةِ لِأَنَّ النَّشُوزَ فِيهَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَكْرِهِ وَ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى الزَّوْجُ مُخْتَارٌ لِلْإِسْتِبْدَالِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى نَسْخِ إِحْدَاهُمَا بِالْآخَرَى . وَ الْإِفْضَاءُ فِي الْآيَةِ كُنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ مُجَاهِدٌ وَ السُّدِّيُّ وَقِيلَ إِنَّهُ الْخُلُوعُ وَ إِنْ لَمْ يَجْمَعْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَ نِصْفَ الْمَهْرِ مَعَ الْجَمَاعِ وَ مَعَ الدِّخُولِ فِي الثَّيْبِ وَ أَمَّا الْبَكْرُ فَإِنْ خَلَا بِهَا وَ وَجَدَتْ بِخَاتَمِ رَبِّهَا مِنْ بَعْدِهَا نِصْفَ الْمَهْرِ وَ كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ رَوَاهُمَا أَصْحَابُنَا وَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى -قرآن- ١٧-٢٢ -قرآن- ٥٩-١٠٣ -قرآن- ٣٧٣-٤٠١ -قرآن- ٨٥٨-٩١١ -قرآن- ٩٥٧-١٠١ [صفحة ١٨٦] لِأَنَّ الْإِفْضَاءَ كُنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ . وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ أَخْذَنْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا قِيلَ هَذَا الْمِيثَاقُ قَوْلُهُ فَإِمْسَاكُكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُكُمْ بِإِحْسَانٍ وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ قَالَ مُجَاهِدٌ هُوَ كَلِمَةُ النِّكَاحِ الَّتِي يَسْتَحِلُّ بِهَا الْفَرْجُ وَ هَذَا الْكَلَامُ وَ إِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ اسْتِفْهَامُ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّهْدِيدُ وَ التَّوْبِيخُ -قرآن- ٤٦-٨٠ -قرآن- ١٠٣-١٤٥

باب ما يجب على المرأة في عدتها

نستدل أولاً على أن عدة الحامل وضعها ثم نشرع في ذكره . إن قيل ماحتجكم على أن عدة المطلقة إذا كانت حاملاً هي وضعها الحمل دون الأقراء فإن احتججتم بقوله و أولات الأحمال أجلهن أن يَصَّ عَنْ حَمَلِهِنَّ عَوْرَضْتُمْ بعموم قوله وَ الْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ. الجواب عنه أنه لاخلاف بين العلماء في أن آية وضع الحمل عامة في المطلقة وغيرها وأنها ناسخة لما تقدمها ومما يكشف عن ذلك أن قوله وَ الْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ لَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنَّمَا هو في عدة غير الحامل فإن من استبان حملها لا يقال فيها لا يحل لها أن تكتم ما خلق الله في رحمها وإذا كانت هذه خاصة في غير الحوامل لم يعارض أنه الوضع وهي عامة في كل حامل من مطلقة وغيرها. -قرآن- ١٥٩-٢١١-قرآن- ٢٣٢-٢٨٩-قرآن- ٤٢٦-٥٤٩ [صفحة ١٨٧] وقيل في معنى قوله تعالى وَ لَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أحدها قال ابراهيم الحيز و ثانيها قال قتادة الحبل و ثالثها قال ابن عمر هو الحبل والحيز و به قال الحسن و هو الأقوى لأنه أعم وإنما لم يحل لهن الكتمان لظلم الزوج بمنعه المراجعة في قول ابن عباس و قال قتادة لنسبة الولد إلى غير والده كفعل الجاهلية. ثم شرط بقوله إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ أى من كانت مؤمنة فهذه صفتها لا- أنه يلزم المؤمنة دون غيرها وخرج ذلك مخرج التهديد. ثم قال وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ عَنِ أَزْوَاجِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ عَنِ أَزْوَاجِهِنَّ و إن كان أول الآية عاماً في جميع المطلقات الرجعية والبائنة ويسمى الزوج بعلاً لأنه عال على المرأة بملكه لزوجيتها. وقوله تعالى وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ قال الضحاك لهن من حسن العشرة المعروف على أزواجهن مثل ما عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لهن و قال ابن عباس لهن على أزواجهن من التصنيع والبر بهن مثل ما لأزواجهن عليهن و قال الطبري على أزواجهن ترك مضارتهن كما أن ذلك عليهن لأزواجهن . ثم قال وَ لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ أى فضيلة منها الطاعة ومنها أنه يملك التخليه ومنها زيادة الميراث على قسم المرأة والجهاد هذا قول مجاهد و قتادة و قال ابن عباس منزله في الأخذ عليها بالعضل في المعاملة حتى قال ما أحب أن أستوفى منها جميع حتى ليكون لى عليها الفضيلة والدرجة والمنزلة. وقيل إن في الآية نسخاً لأن التي لم يدخل بها لعدة عليها بلا خلاف إذا طلقت قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ إِلَى قَوْلِهِ فَمَا لَكُمْ -قرآن- ٢٩-٩٣-قرآن- ٣٨٠-٤٢٣-قرآن- ٥٢١-٥٥٤-قرآن- ٧٤٠-٧٨٤-قرآن- ١٠٤٩-١٠٧٩-قرآن- ١٤٣٢-١٤٨٥-قرآن- ١٤٩٧-١٥٠٦ وقيل في معنى قوله تعالى وَ لَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أحدها قال ابراهيم الحيز و ثانيها قال قتادة الحبل و ثالثها قال ابن عمر هو الحبل والحيز و به قال الحسن و هو الأقوى لأنه أعم وإنما لم يحل لهن الكتمان لظلم الزوج بمنعه المراجعة في قول ابن عباس و قال قتادة لنسبة الولد إلى غير والده كفعل الجاهلية. ثم شرط بقوله إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ أى من كانت مؤمنة فهذه صفتها لا- أنه يلزم المؤمنة دون غيرها وخرج ذلك مخرج التهديد. ثم قال وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ عَنِ أَزْوَاجِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ عَنِ أَزْوَاجِهِنَّ و إن كان أول الآية عاماً في جميع المطلقات الرجعية والبائنة ويسمى الزوج بعلاً لأنه عال على المرأة بملكه لزوجيتها. وقوله تعالى وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ قال الضحاك لهن من حسن العشرة المعروف على أزواجهن مثل ما عليهن من الطاعة فيما أوجبه عليهن لهن و قال ابن عباس لهن على أزواجهن من التصنيع والبر بهن مثل ما لأزواجهن عليهن و قال الطبري على أزواجهن ترك مضارتهن كما أن ذلك عليهن لأزواجهن . ثم قال وَ لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ أى فضيلة منها الطاعة ومنها أنه يملك التخليه ومنها زيادة الميراث على قسم المرأة والجهاد هذا قول مجاهد و قتادة و قال ابن عباس منزله في الأخذ عليها بالعضل في المعاملة حتى قال ما أحب أن أستوفى منها جميع حتى ليكون لى عليها الفضيلة والدرجة والمنزلة. وقيل إن في الآية نسخاً لأن التي لم يدخل بها لعدة عليها بلا خلاف إذا طلقت قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا

نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ إِلَى قَوْلِهِ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا وَلَئِنْ الْحَامِلَ عَدَّتْهَا وَضَعَ مَا فِي بطنِهَا لَقَوْلُهُ تَعَالَى وَ أَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ. -قرآن- ١-٣٤-قرآن-٨٦-١٣٨

فصل

وجاء في التفسير أن الذي حرم على المرأة كتمانها مما خلق الله في رحمها هو الولد و هو أن تكون حبل فتكتم الحبل لتطلق فتزوج زوجها وتؤثره ونهيت عن ذلك لأمرين أحدهما أنها تلحق الولد بغير والده كما ذكرناه . والثاني أنها تمنع الزوج فسخره في المراجعة لأن عدة الحوامل وضع الحمل فهي أبعد مدى من مدة القراء ويقويه قوله هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ وأنكر أبو علي على ابراهيم قوله إنه المحيض و قال لا يكون إلا الحبل لأن الدم لا يكون حيضاً حتى يخرج من الرحم و إذا خرج فليس في الرحم وأمر الله تعالى أن لا يكتمن ما خلق الله في أرحامهن . و قال محمد بن جرير المراد الحبل والحيض هاهنا و لا معنى لصرف المعنى إلى أحدهما كأن الغرض نهيهن عما يكون سبباً لمنع حق الزوج من مراجعتها في العدة إن أراد و كل واحد منهما كالآخر لأن بوضع الحمل تنقضى العدة كما تنقضى بانقضاء القراء. الثالث قال علي بن عيسى أن كتمت الحبل محبة لفراقه ثم علم به ردها صاغرة عقوبة لما كتمته . و قال عبد الجبار الآية تدل على بقاء الزوجية بعد الطلاق الرجعي مادامت -قرآن- ٣٣١-٣٨٠ [صفحہ ١٨٩] في العدة فلهذا سماهم بعولا ولأن للطلاق تأثيراً ي زال بالرد ما بقيت العدة. و إن الرجعة تصح من دون الإشهاد وإنما أمر الله فيها بالإشهاد احتياطاً وسنة لأن الرجل كان قد أشهد على طلاقها فإذا راجع قبل انقضاء العدة و لم يشهد فإن أنكرت المرأة المراجعة بعد انقضاء العدة و لم يكن للرجل بينه على المراجعة و كان لها بينه على الطلاق فرق الحاكم بينهما على ظاهر الشرع فالاحتياط هو الإشهاد في المراجعة ويصح من دونه لأنه تعالى جعلها حقاً للبعل . و له أن يراجع بغير رضا منها لأن الله جعله أحق بذلك ويدل الظاهر على أن له الرجعة في كل مطلقه يلزمها العدة و لا يكون تطليقاً ثانياً. و قال تعالى في موضع آخر يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ فَلَمَّا أُمِرَ بِالتَّطْلِقِ و أن يكون بعده تحصي بين تعالى في هذه الآية العدة ماهي فقال ثلاثة قُرُوءٍ و قال في آيات أخر بيان العدد كلها على ما ذكرناه . و قد ذكرنا من قبل أنه تعالى إنما قال ثَلَاثَةً قُرُوءٍ و لم يقل ثلاثة أقراء على جمع القليل لأنه لما كانت كل مطلقه مستقيمة الحيض على ما ذكرناه يلزمها هذا دخله معنى الكثرة فأتى ببناء الكثرة للإشعار بذلك فالقروء كثيرة إلا أنها ثلاثة ثلاثة في القسمة -قرآن- ٦١٠-٦٩٩-قرآن-٧٨٥-٨٠٠-قرآن-٨٩٣-

٩٠٨

باب ما يكون كالسبب للطلاق

اشاره

و هو على ضربين النشوز والشقاق ولكل واحد منهما حكم دون حكم الآخر. أما النشوز فقد قال الله تعالى وَ إِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا -قرآن- ١٠٤-١٥٩ و هو على ضربين النشوز والشقاق ولكل واحد منهما حكم دون حكم الآخر. أما النشوز فقد قال الله تعالى وَ إِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ و هو أن يكره الرجل المرأة وتريد المرأة المقام معه وتكره مفارقتها ويريد الرجل طلاقها فتقول له لا تفعل إنني أكره أن يشمت بي فكل

ما يلزمك من نفقه وغيرها لى فهو لك وأعطيك أيضا من مالى شيئا معلوما ودعنى على حالتي فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما على هذا الصلح . ومعنى الآية إن امرأة علمت من زوجها كراهة بنفسه عنها إلى غيرها وارتفاعا بها عنها إما لبغضه وإما لكرهية منه شيئا منها إما دمايتها وإما سننها وكبرها أو غير ذلك . أو إعراضاً يعنى انصرافاً بوجهه أن يبغض منافعه التى كانت لها منه فلا جناح ولا حرج عليهما أن يصطلحا بينهما صلحا بأن تترك المرأة له يومها أو تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقه أو كسوة أو غير ذلك تستعطفه بذلك وتستديم المقام فى حباله والتمسك بالعقد الذى بينه وبينها من النكاح . ثم قال تعالى وَ الصِّلْحُ خَيْرٌ ومعناه الصلح بترك بعض الحق استدامة للخدمة وتمسكا بعقد النكاح خير من طلب الفرقة وقال بعض المفسرين الصلح خير من النشوز والإعراض والأول أشبه . هذا إذا كان بطيئة من نفسها فإن لم يكن كذلك فلا يجوز له إلا ما يسوغ فى الشرع من القيام بالكسوة والنفقة والقسمة والإطلاق ونحو هذه الجملة روى مخالفوننا عن على ع وعن عمر و ابن عباس وعائشة و ابن جبير وجماعة . -قرآن- ١-٦٨-قرآن- ٥٠٣-٥١٤-قرآن- ٥٧٣-٥٨٣-قرآن- ٨٠٦-٨٢١ [صفحة ١٩١] وقال ابن عباس خشيت سودة بنت زمعة أن يطلقها رسول الله ص قالت لا-تطلقني وأجلسني مع نساءك ولا-تقسم لى فتزلت وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٧٦ قال أبو جعفر ع هى بنت محمد بن مسلمة فتزوج عليها شابة فأثر الشابة عليها فأبى الأولى أن تقر على ذلك فطلقها تطليقة حتى إذا بقى من أجلها يسيراً قال إن شئت راجعتك وصبرت على الأثرة وإن شئت تركتك حتى يخلو أجلك ثم طلقها الثانية وفعل بهامثل ما فعله أولاً فقالت راجعنى وأصبر على الأثرة فراجعها فذلك الصلح الذى بلغنا أنزل الله فيه وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٣٩٠ وأحضرت الأنفس الشح أى أحضرت أنفس كل واحد من الرجل والمرأة الشح بحقه قبل صاحبه فشح المرأة بترك حقها من النفقة والكسوة والقسمة وغير ذلك وشح الرجل إنفاقه على التى لا يريد لها . وإن قيل وإن امرأة ليس فيه أن الرجل نشز على امرأة والخوف ليس معه يقين . قلنا عنه جوابان أحدهما أن الخوف فى الآية بمعنى العلم تقديره وإن امرأة علمت . والثانى أنها لا تخاف النشوز من الرجل إلا وقد بدا منه ما يدل على النشوز والإعراض من أمارات ذلك . ثم نفى الله أن يقدر أحد على التسوية بين النساء فى حبهن لأن ذلك تابع لما فيه من الشهوة وميل الطبع و ذلك من فعل الله وليس بذلك نفى القدرة على التسوية والنفقة والكسوة . -قرآن- ١-٢٩ [صفحة ١٩٢] ثم قال وإن يتفترقا يغن الله كلاً من سعة المعنى أن الزوجين اللذين تقدم ذكرهما متى أبى كل واحد منهما مصالحة الآخر بأن تطالب المرأة نصيبها من النفقة والقسمة وحسن العشرة ويمتنع الزوج من إجابتها إلى ذلك لميله إلى الأخرى ويتفترقا حينئذ بالطلاق فإن الله يغنى كل واحد بفضل . -قرآن- ١٠-٥٨

فصل

ثم قال تعالى الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ أى إنهم يقومون بأمرهن وبتأديبهن فدللت الآية على أنه يجب على الرجل أن يدبر أمر المرأة وأن ينفق عليها لأن فضله وإنفاقه معا علة لكونه قائماً عليها مستحقاً لطاعتها فالصالحات مطيعات لله ولأزواجهن حافظات لما غاب عنه أزواجهن من ماله وما يجب من رعايته وحاله وما يلزم من صيانتها نفسها لله . واللّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ النشوز ههنا النشوز هاهنا معصية الزوج وأصله الرفع على الزوج من قولهم هو على نشز من الأرض أى ارتفاع والنشوز يكون من قبل المرأة على زوجها خاصة والشقاق بينهما . فَعِظُوهُنَّ فَإِنْ رَجَعْنَ و إلفاهن رجوعهن فى المضاجع -قرآن- ١٧-٨٩-قرآن- ٣٩٥-٤٢٨-قرآن- ٥٨٣-٥٩٣ وعن الباقرع هجر المضاجعة هو أن يحول ظهره إليها -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٥٥ وقال ابن جبير هو هجر الجماع وقال بعضهم هجرهم هجرهم أربطوهم بالهजार أى الحبل وهذا تعسف فى التأويل ويضعفه قوله فى

المضاجع ولا يكون الرباط في المضاجع. فأما الضرب فإنه غير مبرح بلا خلاف -قرآن- ١١٧-١٣٠ قال أبو جعفر ع هو -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-إداهه دارد [صفحة ١٩٣] بالسواك -رواية- از قبل- ١١-فإن أطعنكم فلا تطلبوا العلل في ضربهن وسوء معاشرتهن . ثم قال وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ويجعلا- الأمر إليهما على ما يريان من الصلاح فإن رأيا من الصلاح الجمع بينهما جمعا ولم يستأذنا ولم يكن لهما مخالفتها وإن رأيا من الصلاح التفريق بينهما لم يفرقا حتى يستأذنا فإن استأذناهما ورضيا بالطلاق فرقا بينهما وإن رأى أحد الحكمين التفريق والآخر الجمع لم يكن لذاك حكم حتى يصطلحا على أمر واحد إما جمع وإما تفريق ومعنى الآية أى إن علمتم والأولى والأصح أن يحمل على خلاف الأمن لأنه لو علم الشقاق يقينا لم يحتج إلى الحكمين فإن أريد به الظن كان قريبا مما قلناه . والشقاق الخلاف والعداوة والحكم السلطان الذى يترافعان إليه قاله جماعة وقال قوم هنا وكيلان وعندنا أنهما حكمان والضمير فى بينهما عائد إلى الحكمين أى إذا أراد إصلاحا فى أمر الزوجين يوفق الله بينهما قاله ابن عباس وابن جبير -قرآن- ١-١٦-قرآن- ٦٩-١٥٢

باب ما يؤثر فى أنواع الطلاق

وهو أيضا على ضربين الخلع والمباراة وهما يؤثران فى كيفية الطلاق فإن كل واحد منهما متى حصل مع الطلاق كانت التولية بائنة. أما الخلع فإنه يكون من جهة المرأة خاصة ويجب إذا قالت المرأة لزوجها [صفحة ١٩٤] إن لم تطلقنى لأوطئن فراشك من تكرهه فمتى سمع منها هذا القول أو علم هذا من حالها وإن لم تنطق به وجب عليه خلعها وقدسمى الله تعالى فى كتابه الخلع افتداء فقال فلا جناح عليهما فيما افتدت به والفدية العوض الذى تبذله المرأة لزوجها فتفدى نفسها منه به وهذا هو الخلع فى الشرع وإنما استعمل هذا فى الزوجين لأن كل واحد منهما لباس لصاحبه . والأصل فى الخلع الكتاب والسنة قال تعالى ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله الآية. فإذا أراد خلعها اقترح عليها شيئا معلوما تعطيه سواء كان ذلك مثل المهر الذى أعطاها أو أكثر منه أو أنقص حسبما يختاره أى ذلك فعل جاز وحل له ما يأخذ منها فإذا تقرر بينهما على شىء معلوم طلقها بعد ذلك وتكون تطليقة بائنة لا يملك رجعتها إلا أن ترجع المرأة فيما بذلته من مالها قبل العدة فإن رجعت فى شىء من ذلك فى العدة كان له الرجوع أيضا فى بعضها ما لم تخرج من العدة فإذا خرجت من العدة لم يلتفت إليها إذا رجعت فيما بذلته ولم يكن عليها أيضا رجعة فإن أراد كان بعقد جديد. أما قوله تعالى ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أى إلا أن يظنا ومن ضم الياء من يخافا فتقديره أن لا يخافا على أن لا يقيما حدود الله وقال أبو على الفارسى خاف يتعدى إلى مفعول واحد وذلك المفعول يكون تارة أن وصلتها وتارة غيرها ولا يلزم همزة سؤال من قال ينبغى -قرآن- ١٧٣-٢١٣-قرآن- ٤١١-٥١٥-قرآن- ١٠٢١-١٠٩٦ [صفحة ١٩٥] أن يكون فإن خيفا وكذا لا يلزم من خالفه لم لم يقل فإن خافا لأمرين أحدهما أن يكون الصرف من الغيبة إلى الخطاب كما قال الحمد لله ثم قال إياك نعبد وقال ما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون والآخر يكون الخطاب فى قوله فإن خفتم مصروفا إلى الولاية والفقهاء الذين يقومون بأمور الكافة. فإن قيل كيف قال فلا جناح عليهما وإنما الإباحة لأخذ الفدية. قيل لأنه لو خص بالذكر لأوهم أنها عاصية فإن كانت الفدية له جائزة فبين الإذن لهما لثلا- يوهم أنه كالربا المحرم على الأخذ والمعطى. وذكر الفراء أنه كقوله تعالى يخرج منهنم اللؤلؤ والمرجان وإنما هو من الملح دون العذب مجاز للاتساع وهذا هو الذى يليق بمذهبنا لأن الذى يبيح الخلع عندنا هو مال الولاية وكانت المرأة به عاصية فهما اشتركا فى أن لا يكون عليهما جناح إذا كانت تعطى ما قديفى عن الزوج فيه الإثم فاشتركت فيه لأنها إذا أعطت ما يطرح الإثم احتاجت هى إلى مثل ذلك أى إنها نفت عن نفسها الإثم بأن افتدت لأنها لو أقامت على النشوز

والإضرار لأـثمت و كان عليها فى النشوز جناح فخرجت عنه بالافتداء. و أماالمباراة فهى أن تكون الكراهية من جهة الرجل والمرأة معا من كل واحد منهما لصاحبه و لم يختص ذلك واحد منهما فمتى عرفا ذلك من حالهما أوقالت المرأة لزوجها أناأكره المقام معك و أنت تكره المقام معى أيضا فبارينى أو يقول الرجل مثل ذلك على أن تعطينى كيت وكيت و يكون ذلك دون المهر -قرآن-١٢٦-١٣٩-قرآن-١٤٩-١٦٣-قرآن-١٧١-٢٤٤-قرآن-٢٧٥-٢٨٦-قرآن-٣٦١-٣٨١-قرآن-٥٧٤-٦١٢] صفحہ ١٩٦] فإذا بذلته ذلك من نفسها طلقها حينئذ تطليقة وتكون بائنة على ما ذكرناه لأن المباراة ضرب من الخلع والفرق بينهما ما ذكرناه والآية تدل عليهما. والخلع بالفدية على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون المرأة عجوزا ودميمة فيضاريها لتفتدى به نفسها فهذا لا يحل له الفداء لقوله **وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجِكُمُ فَاسْتَبْدِلُوا** الآية. الثانى أن يرى الرجل امرأته على فاحشة فيضاريها لتفتدى فى خلعه فهذا يجوز و هو معنى قوله **وَلَا تَعْصُوهُنَّ لِيُدْهَبُوا** ببعض ما آتيتموهنَّ إلا أن يأتين بفاحشة مبينة. الوجه الثالث أن يخاف ألا يقيما حدود الله لسوء خلق أوقله نفقه من غير ظلم أونحو ذلك فتجوز الفدية خلعا كان أومباراة على ما فصلناه -قرآن-٢٦٩-٣١٣-قرآن-٤١١-٥٠٦

باب ما يلحق بالطلاق

اشاره

و هو أيضا على ضريرين يوجب التحريم و إن لم تقع الفرقة وضرب يوجب البينونة مثل الطلاق فالقسم الأول الظهار والإيلاء والقسم الثاني اللعان والارتداد ونحن نفرد لكل واحد منهما فصلا مفردا إن شاء الله تعالى

فصل فی الظہار

قال الله تعالى الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ -قرآن- ١٩-٩٥ قال الله تعالى الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَعَدْنَهُمْ هذه الآية نزلت في خولة بنت ثعلبة وزوجها أوس أخو عبادة بن الصامت في قول قتادة و كان مجادلتها إياه مراجعتها في أمر زوجها و كان ظاهر منها وهي تقول كبرت سني ودق عظمي و إن أوسا تزوجني و أنا شاب غنية فلما علت سني ظاهر مني و رسول الله ص ساكت لا يجيبها لأنه لم يكن نزل عليه وحى في ذلك و لاحقكم ثم قالت إلى الله أشكو حالي فلي صبيه إن ضممتهم إلى جاعوا و إن ضمهم إليه ضاعوا فعاودت النبي ع فسألته رخصة. إن قيل لم قال وَ اللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُّرَكُمْ بعد قوله قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ. قلنا ليس ذلك تكريرا لأن أحد المسموعين غير الآخر والأول ما حكته عن زوجها من الظهار والثاني ما كان يجري بينهما و بين النبي ع من الكلام في ذلك . قال ابن عباس هو أول من ظاهر في الإسلام فكان الرجل في الجاهلية إذا قال لامرأته أنت على كظهر أمي حرمت عليه كما هو في الإسلام فأُنزل الله في قصة الظهار الآيات و لاختلاف أن الحكم عام في جميع من يظاهر و إن نزلت الآية في سبب . و قال صاحب النظم إن بعض المفسرين قال ليس قولهم أنت على كظهر أمي مأخوذا من الظهر الذي هو العضو لأنه لو كان من ذلك لكان البطن أولى به من الظهر بل إنما هو من قولهم ظهر على كذا إذا ملكه و كما -قرآن- ١-٢٧-قرآن- ٤٧٠-٤٩٩-قرآن- ٥١٠-٥٥١ [صفحہ ١٩٨] يقولون نزل عنها إذاطلقها يقولون ظهر عليها إذاملكها وعلاها بالزوجة وملك النكاح فكانه قال ملكي إياك حرام على

كما أن ملكها على حرام . و كان أهل الجاهلية إذا قال الرجل منهم لامرأته أنت على كظهر أمي بانت منه وطلقت و في شريعته الإسلام لا تبين المرأة إلا - أنه لا يجوز له وطؤها بل يحرم . و هو ينقسم إلى قسمين قسم يجب فيه الكفارة قبل الواقعة و هو أنه إذا تلفظ بالظهار و لا يعلقه بشرط أو علقه بشرط غير الوطى ثم حصل ذلك الشرط . والقسم الثاني أن يقول أنت على كظهر أمي إن واقعتك فإنه لا تجب الكفارة هنا عليه إلا بعد الواقعة . والظهار لا يقع إلا على المدخول بها وشروطه ك شروط الطلاق سواء من كون المرأة في طهر لم يقربها فيه بجماع و يكون بمحضر شاهدين ويقصد التحريم و لا يكون على الغضب و لا على الإكراه فإن اختلف شيء من ذلك لم يقع به ظهار . ومعنى قوله الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ أى الذين يقولون لنسائهم أنتن على كظهر أمي ومعناه إن ظهر كن على حرام كظهر أمي فقال الله ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ أى ليست أزواجهن أمهاتهم على الحقيقة و ليس أمهاتهم على الحقيقة إلا اللاتي ولدنهم من الأم وجداته و إلا اللاتي أرضعنهم . - قرآن - ٧٨٠ - ٨٢٠ - قرآن - ٩١٨ - ٩٣٦ [صفحہ ١٩٩] ثم أخبر أن القائل لهذا يقول منكرا قبيحا وكذبا . ثم قال وَ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ الذين يقولون هذا القول الذى حكيناه ثم يَعُودُونَ لما قالوا اختلفوا فى معنى العود فقال طائوس الذين كانوا يظاهرون فى الجاهلية ثم عادوا فى الإسلام إلى مثل ذلك فظاهروا و قال قتادة العود هو العزم على عودها و قال قوم فيه تقديم وتأخير وتقديره والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فإن لم يجد فصيام شهرين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ثم يعودون لما قالوا و قال آخرون معناه ثم يعودون لنقض ما قالوا . و الذى هو مذهبنا أن العود المراد به الوطء أو بعض القول فالذى قاله فإنه لا يجوز له الوطء إلا بعد الكفارة إذا كان الظهار مطلقا . وجعل الأخفش لما قالوا من صلة فتحرير رَقَبَةٍ فالمعنى الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون فتحرير رقبة أى عليهم تحرير رقبة لما قالوا يعنى لأجل ما قالوا وهذا أيضا حسن . و قال أحمد بن يحيى معناه الذين يعودون لتحليل ما حرموه فقد عادوا فيه و هو فى موضعه لاحاجة إلى تقديم وتأخير . والأقويل كلها متقاربة لأن من عزم على غشيانها فقد عاد . ثم بين تعالى كيفية الكفارة فقال فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فإن أول ما يلزمه من الكفارة عتق رقبة والتحرير هو أن يجعل الرقبة المملوكة حرة بالعتق بأن يقول المالك إنه حر . والرقبة ينبغى أن تكون مؤمنة أو فى حكم المؤمن سواء كان ذكرا أو أنثى صغيرة أو كبيرة إذا كانت صحيحة الأعضاء فإن الإجماع واقع على أنه يقع الإجزاء بها . - قرآن - ٥٨ - ٩٤ - قرآن - ١٣٨ - ١٦٤ - قرآن - ٦٧٧ - ٦٨٧ - قرآن - ٦٩٥ - ٧١٣ - قرآن - ١٠٤٧ - ١٠٦٥ [صفحہ ٢٠٠] وتحرير الرقبة واجب فى الظهار المطلق قبل المجامعة أو فى المشروط بغير الوطى كأن يقول إن فعلت كذا فأنت على كظهر أمي فإذا فعله وجب عليه الكفارة أيضا قبل الوطى لقوله فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا أى من قبل أن يجامعها فيما ساء و هو قول ابن عباس و قال الحسن يكره للمظاهر أن يقبل و الذى يقتضيه الظاهر أن لا يقربها بجماع و لا بمماسه شهوة . فَمَنْ لَمْ يَجِدِ الرَقَبَةَ وعجز عنها فصيام شهرين مُتَتَابِعَيْنِ والتتابع عند العلماء أن يوالى بين أيام الشهرين الهلالين أو يصوم ستين يوما إن بدأ من نصف شهر ونحوه لا يفطر بينهما فإن أفطر بعد أن صام شهرا و من الثانى بعضه و لو يوما فقد أخطأ إلا أنه يبنى فإن أفطر قبله لعذر بنى أيضا و إن أفطر من غير عذر استأنف . فمن لم يقدر على الصوم فإطعام ستين مسكينا يعطى عندنا لكل مسكين نصف صاع فإن لم يقدر أعطاه مدا . و قال بعض المفسرين التحرير واجب قبل المجامعة لنص القرآن فى الظهار المطلق و لم يذكر الله فى الطعام ولكن أجمعت الأمة على أنه قبل التماس ويمكن أن يقال إن الآية تدل على جميع ذلك لأن الثانى هاهنا بدل من الأول والثالث من الثانى . ومتى نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع به طلاق . والإطعام لا يجوز إلا للمسكين - قرآن - ١٧٥ - ٢١٨ - قرآن - ٣٦٣ - ٣٧٧ - قرآن - ٣٩٤ - ٤٢٤ - قرآن - ٧٠٥ - ٧٣١

قال الله تعالى لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ -قرآن- ١٩-١٠٢ قال الله تعالى لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. اعلم أن الإيلاء لا يقع إلا بعد الدخول بها ومتى آلى بغير اسم الله أو حلف بالطلاق أو ما أشبهه أن لا يطأها فليطأها وليس عليه كفارة. ولا خلاف بين أهل التأويل أن معنى يؤلون يحلفون والإيلاء في الآية الحلف على اعتزال النساء وترك جماعهن على وجه الإضرار بهن وكأنه قيل للذين يؤلون أن يعتزلوا النساء تربص أربعة أشهر. فإذا حلف الرجل أن لا يجامع زوجته كانت المرأة بالخيار إن شاءت صبرت عليه أبداً وإن شاءت خاصمته إلى الحاكم فإن استعدت عليه أنظره الحاكم بعد رفعها إليه أربعة أشهر ليرتئى في أمرها فإن كفر وراجع والإخيره الحاكم بعد ذلك بين أن يكفر ويعود أو يطلق فإن أقام على الإضرار بها حبسه الحاكم وضيّق عليه في المطعم والمشرب حتى يفىء إلى أمر الله فيكفر ويرجع أو يطلق. واليمين التي يكون بها الرجل مولياً هي اليمين بالله أو بشيء من صفاته التي لا يشركه فيها غيره على وجه لا يقع موقع اللغو الذي لا فائدة فيه وهو المروى عن علي ع وقال جماعة هو في الجماع وغيره من الإضرار نحو الحلف أن لا يكلمها. وقوله حَتَّى تَقَىَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ أَى حَتَّى يَرْجِعَ مِنَ الْخَطَا إِلَى الصَّوَابِ. فإن قيل ما الذي يكون به المولى فائلاً. قيل عندنا يكون فائلاً بأن يجامع وبه قال ابن عباس وقال الحسن يكون فائلاً بالعزم في حال القدرة إلا أنه ينبغي أن يشهد عليه فيه وهذا عندنا يكون للمضطر الذي لا يقدر على الجماع. ويجب عندنا على الفائي كفارة وبه قال ابن عباس وجماعة ولا عقوبة -قرآن- ١-٧١-قرآن- ١٠٢٣-١٠٥٤ [صفحة ٢٠٢] عليه وهو المروى عنهما ع وقال الحسن لا كفارة عليه لقوله تعالى فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ فإنه ليس فيه أن يتبعه بكفارة. ومتى حلف أنه لا يجامع أقل من أربعة أشهر لا يكون مولياً لأن الإيلاء على أربعة أشهر أو أكثر ولا يجوز له وطؤها في تلك المدة وإن لم يجب عليه أحكام الإيلاء الأخر. ومتى حلف أنه لا يقربها وهي مرضعة خوفاً من أن تحبل فيضر ذلك بولدها لا يلزمه حكم الإيلاء على ما ذكرناه آنفاً. ويجوز أن يكون في الآية تقديم وتأخير ويكون تقديره للذين يؤلون تربص أربعة أشهر من نسائهم ويجوز أن يكون معناه للذين يؤلون من أجل نسائهم. والفقهاء جعلوا من متعلقة بالإيلاء حتى إذا استعملوها معه قالوا آلى من امرأته إذا حلف الحلف الموصوف وقال أبو مسلم هي متعلقة باللام في الَّذِينَ يُؤْلُونَ كما يقولون لك منى النصر والمعونة والصحيح أن الإيلاء يستغنى عن من والمعروف آلى عن امرأته والأحسن من هذا كله أن يكون من هاهنا للتبعض أى من آلى من جملة نسائه على واحدة أو على بعضهن أو على جميعهن وقال النحويون اللام يفيد الاستحقاق كما يقول اللعن للكفار. وقوله من نسائهم يتعلق بالظرف كما يقول لك منى نصرته ولك منى معونته أى للمولين من نسائهم تربص أربعة أشهر وليس من يتعلق يؤلون لأن اللغة يحكم أن يقال آلى على امرأته وقول القائل آلى فلان من امرأته وهم إنما توهمه من هذه الآية لما سمع الله تعالى يقول لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ أَنْ من -قرآن- ٦٩-١٠٨-قرآن- ٧١٢-٧٢٩-قرآن- ١٠١٣-١٠٢٥-قرآن- ١٢٨٠-١٣١١ [صفحة ٢٠٣] يتعلق بيؤلون فكروا في كتاب الإيلاء آلى من امرأته والصواب ما ذكرته

فصل في اللعان

قال الله تعالى وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ. إذا قذف الرجل امرأته بالفجور وادعى أنه رأى معها رجلاً يفجر بها مشاهدة ولم يقم به أربعة من الشهود كان عليه ملاعنتها وكذلك إذا انتفى من ولد زوجته له في حباله أو بعد فراقها مدة الحمل ومعنى الآية أن من رمى زوجته بالزنا تلاعن إذا لم تكن صماء أو خرساء إذا لم يكن له شهود أربعة. والملاعنة أن يبدأ الرجل فيحلف بالله أنه صادق فيما رماها به ويحتاج أن يقول أشهد

بالله إني لصادق لأن شهادته أربع مرات تقوم مقام أربعة شهود في دفع الحد عنه ثم يشهد الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به وإذاجحدت المرأة ذلك شهدت أربع شهادات إنه لمن الكاذبين فيما رماها به وتشهد الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين . ثم يفرق بينهما ولا يجتمعان أبدا كما فرّق رسول الله ص بين هلال بن أمية وزوجته وقضى أن الولد لها ولا يدعى لأب ولا ترمى هي ولا يرمى ولدها. وعند أصحابنا أنه لا لعان بينهما ما لم يدخل بها واللعان عندنا يحصل بتمام اللعان من غير حكم الحاكم وتمام اللعان إنما يكون إذا تلاعن الرجل والمرأة جميعا على ما ذكرنا -قرآن- ١٩-١٦٨ [صفحہ ٢٠٤]

فصل فى الارتداد

قال الله تعالى وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ. استدل بعض المفسرين بمجموع الآيتين على أن المرتد عن الإسلام تبين عنه امرأته لعموم الآيتين . وعندنا أن المرتد على ضربين فإن كان مسلما ولد على فطرة الإسلام فقد بانت منه امرأته فى الحال وقسم ماله بين ورثته ووجب عليه القتل من غير أن يستتاب وتعتد زوجته عدة المتوفى عنها زوجها. وإن كان المرتد ممن كان أسلم عن كفر ثم ارتد استتيب فإن عاد كان عقد زوجته ثابتا وإن لم يرجع كان عليه القتل وإن هرب إلى دار الحرب تعتد زوجته ثلاثه أشهر. والأولى أن نقول إن هذا الحكم يعلم بالسنة قال الله تعالى وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وقال تعالى مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَهُفْتَدِلِ الْآيَاتِ عَلَيْهِ جَمْلُهُ أَوْ مِنْ فَحْوَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْآيَاتِينَ -قرآن- ١٩-٧٥ -قرآن- ٩٠-١٣٠ -قرآن- ٦٥٥-٧٢٠ -قرآن- ٧٣٥-٧٦٤

باب الزيادات

إشارة

إنما خص الله المؤمنات فى قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُم -قرآن- ٤١-٨٢ إنما خص الله المؤمنات فى قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُم الْمُؤْمِنَاتِ لئلا ينكح المؤمنون إلا كل مؤمنة عفيفة -قرآن- ١-١٢ كما قال ع تخيروا لنطفكم -رواية- ٢-١٥-٣٠ فيجب أن يتنزه عن مزاجه الفواسق والفواجر والكوافر. وفائدة ثم فى قوله ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّفى التوهم عمن عسى تفاوت الحكم بين أن يطلقها وهى قريبة العهد من النكاح وبين أن يبعد عهدها من النكاح ويتراخى بها المدة فى حباله الزوج ثم يطلقها. وقرئ تعتدونها مخففا أى تعتدون فيها والمراد بالاعتداء ما فى قوله وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضَرَاراً لَتَعْتَدُوا. والعامل فى الظرف من قوله إِذَا نَكَحْتُم ما يتعلق به لكم والتقدير إذا نكحتم المؤمنات ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ لم يثبت لكم عليهن عدة. والسراح الجميل هودفع المتعة بحسب الميسرة والعشرة بغير جفوة ولا أذية. -قرآن- ٧٥-٩٣ -قرآن- ٣١٨-٣٥٥ -قرآن- ٣٨٦-٣٩٩ -قرآن- ٤٤٦-٤٩٠ وعن حبيب بن أبى ثابت قال كنت قاعدا عند على بن الحسين ع فجاء رجل فقال إني قلت يوم أنزوج فلانة فهى طالق فقال اذهب وتزوجها فإن الله تعالى بدأ بالنكاح قبل الطلاق وقرأ هذه الآية -رواية- ١-٢ -رواية- ٣٣-١٩٧

مسألة

إن قيل قد أمر الله بطلاق العدة في قوله تعالى فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ فكيف تقدمون أنتم طلاق السنة على طلاق العدة. قلنا إن طلاق السنة أيضا طلاق العدة الذي ذكره الله إلا أن أصحابنا قد اختلفوا على أن يسموا الطلاق الذي لا يزداد عليه بعد المراجعة طلاق - قرآن - ٥٠-٧٥ [صفحة ٢٠٦] السنة والطلاق الذي يزداد عليه شرط المراجعة طلاق العدة ومما يعضده ما روى بكير بن أعين عن أبي جعفر أنه قال الطلاق أن يطلق الرجل المرأة على طهر من غير جماع ويشهد رجلين عدلين على تطليقه ثم هو أحق برجعته ما لم تمض ثلاثة قروء فهذا الطلاق الذي أمر الله به في القرآن وأمر به رسول الله في سنته و كل الطلاق لغير العدة فليس بطلاق -رواية- ١-٢-رواية- ٥١-٢٨٥ و عن حريز سألت أبا عبد الله ع عن طلاق السنة فقال على طهر من غير جماع بشاهدي عدل و لا يجوز الطلاق إلا بشاهدين والعدة و هو قوله فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ الآية -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-١٦٩

مسألة

عن زرارة عن أبي جعفر قال سألته عن رجل قال لامرأته أنت على حرام قال لو كان لى عليه سلطان لأوجعت رأسه و قلت الله أحلها لك فمن حرمها عليك إنه لم يزد على أن كذب فزعم أن ما أحل الله له حرام و لا يدخل عليه طلاق و لا كفارة فقلت يقول الله يا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ فاجعل عليه فيه الكفارة فقال إنما حرم عليه جاريته مارية فحلف أن لا يقربها وإنما جعل عليه الكفارة في الحلف و لم يجعل عليه في التحريم -رواية- ١-٢-رواية- ٣٤-٥٥٧ . و هذا إشارة إلى الإيلاء. [صفحة ٢٠٧]

مسألة

فإن قيل إن أخلعت الزوجة في مرضها بأكثر من مهر مثلها هل يصح ذلك أم لا و إن صح فهل يكون ذلك من صلب مالها أم لا. قلنا الخلع على هذا صحيح لأن المرض لا يبطل المخالعة بمهر المثل أو أكثر منه و يكون ذلك من صلب مالها لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به و لم يفرق بين حال المرض وغيره فوجب حمله على عمومه إلا أن يدل دليل . قرآن - ٢٤١-٢٨١

مسألة

فإن قيل كيف عدى قوله لِلَّذِينَ يُؤَلِّبُونَ هُم مَعْدَى بعلی . قلنا قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد فكأنه قيل يبعدون من نسائهم مؤلین أو مقسمين ويجوز أن يراد لهم من نسائهم تربص أربعة أشهر كقولك لى منك كذا. والإيلاء من المرأة أن يقول و الله لا أقربك أربعة أشهر فصاعدا أو لا أقربك على الإطلاق و لا يكون فيما دون أربعة أشهر. فإن قيل كيف موقع الفاء في قوله تعالى فَإِنْ فَاؤُ. قيل موقع صحيح لأن قوله فَإِنْ فَاؤُ وإن عزموا تفصيل لقوله لِلَّذِينَ يُؤَلِّبُونَ والتفصيل يعقب المفصل كما تقول أنا نزيلكم هذا الشهر فإن أحمدتكم أقمتم عندكم إلى آخره و إلا - لم أقم إلا ريثما أتحوّل . قرآن - ٢٦-٤٣-قرآن - ٣٩٠-٣٩٩-قرآن - ٢٨-٤٣٧-قرآن - ٤٣٨-٤٥٢-قرآن - ٤٦٦-٤٨٣

مسألة

وقوله تعالى وَ الْمُطَّلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ أراد المدخول -قرآن- ١٦-٧٣ [صفحه ٢٠٨] بهن التي تحيض واللفظ مطلق في تناول الجنس صالح لكله وبعضه فجاء في أحد ما يصلح له كالاسم المشترك . وفي ذكر الأنفس هاهنا تهيج لهن على التربص وزيادة بعث و ذلك أن أنفس النساء طوامح إلى الرجال فأمرن أن يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح ويجبرنها على التربص . وفي قوله تعالى تَرَبَّصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَّأَنَّهُنَّ يَسْتَكْفِنَ هُنَاكَ فَلَئِمَّ يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ أَنْفُسِهِنَّ . -قرآن- ٢٩٦-٣٢١

مسألة

فإن قيل هل يصح الإيلاء من الذمي قلنا يصح منه ذلك لقوله تعالى لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَ هَذَا عَامٌ فِي الذَّمِّ وَالْمُسْلِمِ - قرآن- ٧٠-١٠١ [صفحه ٢٠٩]

كتاب العتق وأنواعه

إشارة

قال الله تعالى وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ. هذه الآية نزلت في زيد بن حارثة و كان النبي ص أعتقه . وإنعام الله عليه ألقى ذكره الله في الآية هو الإسلام و قد وفقه له وإنعام النبي ع عتقه .خاطب الله محمدا فقال اذكر حين تقول للذي أنعم الله عليه بالهداية إلى الإيمان وأنعمت عليه بالعتق أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ أَوْ احْبِسْهَا وَ لَا تَطْلُقْهَا لِأَنَّ زَيْدًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ع مَخَاصِمًا وَ زَوْجَتُهُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ عَلَى أَنْ يَطْلُقَهَا فَوَعظَهُ النَّبِيُّ وَ قَالَ لَهُ لَا تَطْلُقْهَا وَ اتَّقِ اللَّهَ فِي مَفَارِقَتِهَا. وَ تَخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ فَالَّذِي أَخْفَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنْ طَلَقَهَا زَيْدٌ تَزَوَّجَهَا وَ خَشِيَ مِنْ إظهار هذا للناس و كان الله أمره بتزوجها إذا طلقها زيد. فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا أَوْ لَمَّا طَلَّقَ زَيْدٌ أَمْرًا أَذِنَ اللَّهُ لِلنَّبِيِّ فِي -قرآن- ١٩-٨٤-قرآن- ٣٤٠-٣٦١-قرآن- ٥١٥-٥٥٦-قرآن- ٦٦٨-٦٩٩ [صفحه ٢١٠] تزويجها وأراد بذلك نسخ ما كان عليه الجاهلية من تحريم زوجة الدعي و هو قوله تعالى لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ. فهذه الآية تدل على أن في العتق فضلا كثيرا وثوابا جزيلا ألا ترى أنه تعالى كنى عنه بقوله أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ. ويستحب عتق المؤمن المستبصر فإن الإنعام عليه أحسن . ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله . والعتق لا يصح ولا يقع بغير نية. و كل آية تنطق بتحرير الرقبة في الكفارات فإنها تدل على جواز العتق بل على فضله و أنه من أكرم الإحسان وأفضل الإنعام و لا خلاف في جوازه والفضل فيه بين الأمة. والعتق على ضريين واجب وندب ويدخل كلا وجهيه تحت قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ الْإِحْسَانِ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ وَ الْإِحْسَانُ عَلَى وَجْهِ الْإِيجَابِ وَبِالْإِحْسَانِ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ . فإن قال كل عبد أملكه فهو حر لا يقع به عتق و إن ملك في المستقبل إلا أن يجعل ذلك نذرا على نفسه . و إذا قال كل عبد لي قديم فهو حر فمن كان أتي له ستة أشهر من ممالكه صار حرا قضى به أمير المؤمنين ع وتلا قوله تعالى وَ الْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنْزِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ وَ قد ثبت أن العرجون إنما ينتهي إلى الشبه بالهلال في تقويه وضئولته بعد ستة أشهر من أخذ الثمرة منه -قرآن- ٨٧-١٥٤-قرآن- ٢٥١-٢٦٦-قرآن- ٦٢٧-٦٦٨-قرآن- ٩٥٧-١٠٢٠ [صفحه ٢١١]

باب من إذا ملك العتق في الحال

قال الله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ كَمَا لَآيَةُ يَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ بِعَدَالِ الْجَمَاعِ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ مَتَى مَلَكَ الْإِنْسَانُ أَحَدَ وَالِدَيْهِ أَوْ وَلَدَهُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى أَوْ أُخْتَهُ أَوْ عَمَّتَهُ أَوْ خَالَتَهُ أَوْ وَاحِدَهُ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ عَلَيْهِ فِي النِّكَاحِ مِنْ ذَوَى أَرْحَامِهِ انْعَتَقُوا فِي الْحَالِ وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُمْ مَعَهُ اسْتِرْقَاقٌ عَلَى حَالٍ . وَكُلٌّ مِنْ ذِكْرِنَاهُ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ مِنْ جِهَةِ النِّسْبِ فَإِنْ اسْتِرْقَقَهُمْ لَا يَثْبُتُ فِيهِمْ إِذَا كَانُوا مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعِ لَا يَثْبُتُ اسْتِرْقَاقُهُمْ أَيْضًا لِأَنَّ التَّحْرِيمَ عَامٌ - قُرْآن - ١٩-٨٨ لِقَوْلِهِ عَ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسْبِ - رَوَايَاتُ ١-٢- رَوَايَاتُ ١٢-٤٧ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مَلَكَهُنَّ مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعِ . وَقَوْلُهُ وَ أُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ يَدُلُّ فَحَوَى هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى تَحْرِيمِ الْبَنَاتِ وَالْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَبَنَاتِ الْأُخْتِ مِنَ الرِّضَاعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَ قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا إِلَى قَوْلِهِ وَ مَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْبَنُوَّةَ وَالْعَبْدِيَّةَ لَا تَجْتَمِعَانِ وَ أَنَّهُ إِذَا مَلَكَ الْإِنْسَانُ ابْنَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ . - قُرْآن - ٤٩-١١٦ - قُرْآن - ٢٥٩-٢٩٢ - قُرْآن - ٣٠٤-٤١٦ [صَفْحَةُ ٢١٢] وَيَسْتَحِبُّ لِلْإِنْسَانِ إِذَا مَلَكَ مِنْ سِوَاهُمْ مِنْ ذَوَى أَرْحَامِهِ أَنْ يَعْتَقَهُ فَإِنْ مَلَكَ أَخَاهُ أَوْ ابْنَ أَخِيهِ وَ ابْنَ أُخْتِهِ أَوْ عَمَّهُ أَوْ خَالَهُ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الرِّجَالِ فَلَا بَأْسَ وَالْأُولَى عَتَقَهُ

باب من يصح ملكه و من لا يصح

قال الله تعالى وَ لَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا مُسْلِمًا فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ وَكَذَلِكَ إِنْ أَسْلَمَ مَمْلُوكٌ لَدُمِيَ لَا يَقْرَعُ عِنْدَهُ بِلِ بَيْعٍ مِنْ مُسْلِمٍ وَيُعْطَى ثَمَنُهُ الدَّمَى . وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْإِنْسَانُ مَا يَسْبِيهِ الظَّالِمُونَ إِذَا كَانُوا مُسْتَحَقِّينَ لِلْسَّبْيِ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ أَوْلَادَهُمْ وَيَجُوزُ وَطْءُ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهَا وَ إِنْ كَانَ فِيهِ الْخُمْسُ لِمُسْتَحْقِيهِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا شَيْعَتَهُمْ مِنْ ذَلِكَ فِي حُلِّ وَسَعَةٍ . وَ كُلٌّ مِنْ قَامَتِ الْبَيْنَةُ عَلَى عِبْدِيَّتِهِ سِوَاءَ كَانَ بِالْغَا أَوْ لَمْ يَكُنْ جَازَ تَمْلِكُهُ وَ كَذَا مِنْ أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَبْدِيَّةِ وَ كَانَ بِالْغَا وَ الدَّلِيلُ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّ آيَةٍ تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْإِقْرَارِ وَ الْبَيْنَةِ . وَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ وَجْهِ حُكْمَتِهِ فِي إِبَاحَةِ الْاسْتِرْقَاقِ بِقَوْلِهِ انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ بَأَنْ جَعَلْنَا بَعْضَهُمْ أَغْنِيَاءَ وَ بَعْضَهُمْ فَقَرَاءَ وَ بَعْضَهُمْ مُوَالِيًا وَ بَعْضَهُمْ عِبِيدًا وَ إِمَاءَ وَ بَعْضَهُمْ مُرْضِيًا وَ بَعْضَهُمْ أَصْحَاءَ بِحَسَبِ مَا عَلَّمْنَا مِنْ مَصَالِحِهِمْ . - قُرْآن - ١٩-٨٠ - قُرْآن - ٦٨٨-٧٢٦ [صَفْحَةُ ٢١٣] وَ لِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ فَذَلِكَ أَوْلَى أَنْ يَرُغَبَ فِيهِ فَقَدْ يَكُونُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَمَالِيكِ خَيْرًا مِنْ سَادَاتِهِمْ وَ إِنْ كَانُوا جَمِيعًا مُسْلِمِينَ وَ كَذَا الْفَقِيرُ وَ الْغَنَى جَمِيعُهُ نَوْعٌ مِنَ التَّكْلِيفِ - قُرْآن - ١-٣٠

باب بيع أمهات الأولاد

أُمُّ الْوَلَدِ هِيَ الَّتِي تَلِدُ مِنْ مَوْلَاهَا سِوَاءَ كَانَ مَا وَضَعَتْهُ تَامًا أَوْ غَيْرَ تَامٍ وَ إِنْ أَسْقَطَتْ نَطْفَةً وَيَجُوزُ بَيْعُهَا بَعْدَ وَفَاةِ أَوْلَادِهَا وَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَ أَحْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَزَمَ الرِّبَا وَ هَذَا عَامٌ فِي أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ وَ غَيْرِهِنَّ . فَإِنْ قِيلَ قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ وَ أَحْلَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ مُشْرُوطٌ بِالْمَلَكَ فَإِنْ بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ لَا يَجُوزُ . قُلْنَا الْمَلَكَ بَاقٍ فِي أُمِّ الْوَلَدِ بِلَا خِلَافٍ لِأَنَّ وَطْأَهَا مُبَاحٌ لَهُ وَ لَا وَجْهَ لِإِبَاحَتِهِ إِلَّا بِمَلَكَ الْيَمِينِ . وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ عَتَقِهَا بَعْدَ الْوَلَدِ وَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَلَكَ لِمَاجَازِ الْعَتَقِ وَ كَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ قَاتِلَهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا إِذَا كَانَتْ دُونَ دِيَّةِ الْحُرَّةِ أَوْ مِثْلِهَا وَ كَذَلِكَ يَجُوزُ مَكَاتِبَتُهَا وَ أَنْ يَأْخُذَ سَيِّدُهَا مَا كَاتَبَهَا عَلَيْهِ عَوْضًا عَنْ رِقَبَتِهَا وَ هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ الْمَلَكَ . وَ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى الرِّهْنِ وَ أَنَّ مَلَكَ الشَّيْءِ الْمَرْهُونَ هُوَ بَاقٍ لِلرَّاهِنِ وَ إِنْ لَمْ يَجْزِ بَيْعُهُ فَذَلِكَ قِيَاسٌ وَ نَحْنُ لَا نَقُولُ بِهِ . عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا سَلِمُوا بَقَاءَ الْمَلَكَ فِي أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ فَبَقَاؤُهُ يَقْتَضِي اسْتِمْرَارَ أَحْكَامِهِ وَ إِذَا ادَّعَوْا فِيهِ النِّقْصَانَ طَوَّلُوا بِالْإِدْلَالِ وَ لَمْ يَجِدُوهَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمْنَا - قُرْآن - ١٤٦-١٨٦ - قُرْآن - ٢٥٧-٢٨٠]

صفحه ٢١٤] نقصان الملك تبرعا لجاز أن نحمله على أنه لا يجوز بيعها مع ولدها و هذا ضرب من النقصان . ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ لِلْمَوْلَى أَنْ يَطَأَ أُمَ وَلَدِهِ وَإِنَّمَا يَطْأُهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ لِأَنَّهُ لَا عَقْدَ هَاهُنَا وَإِذَا جَازَ أَنْ يَطْأَهَا بِالْمِلْكِ جَازَ أَنْ يَبِيعَهَا بَعْدَ وَفَاءِ وَلَدِهَا كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ جَوَارِيهِ - قرآن- ١٢٤-٢٠٩

باب الولاء

قال الله تعالى فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَ مَوَالِيكُمْ والمراد بمواليكم ممالئكم الذين أنتم بهم أولى و هذا المعنى فيهم على العموم فيكون الولاء للمعتق الذي أنعم عليه بأن أعتقه تبرعا لا في واجب كما قال تعالى في حق زيد. ولهذا نقول الولاء إنما يثبت في العتق الذي ليس بواجب بل يكون على سبيل التبرع و أما إن كان العتق في أمر واجب ككفارة ظهاره أو كفارة قتل أو إفطار في شهر رمضان أو نذر أو يمين أو ما أشبه ذلك من جهات الواجب فإن الولاء يرتفع منه والمعتق سائب لا لولاء للمعتق عليه فلا يدخل تحت الآية لأن العتق على سبيل التبرع هو الإنعام والإحسان عليه و إليه و إلى ذلك أشار سبحانه بقوله وَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ. و لو لالنصوص من أئمة الهدى ع في هذا المعنى لما كان لأحد أن يتكلم في مثله من القرآن . - قرآن- ١٩-٥٦-قرآن- ٦٢٦-٦٤٤]

صفحه ٢١٥] وولاء المعتق في واجب لمن تضمن جريرته خاصة وميراثه له إذا لم يكن له ذو رحم مسلم حر سواء كان المتضمن لحدثه معتقه أو سواه فقوله وَ الَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصَبَ بَيْنَهُمْ مَنْسُوخَ فِيمَنْ لاقرباه له دون من ليس له أحد منهم . و إن لم يتضمن جريرته أحد فولأؤه للإمام وحدثه الخطأ المحض بالشهادة عليه . و ليس للولاء قسم آخر سوى هذه الثلاثة فإن توفي هذا المعتق و له زوجة فلها الربع والباقي لسيده الذي أعتقه تطوعا أو يرد إلى ضامن جريرته أو إلى الإمام إذا أعتق في واجب و لم يتضمن جريرته أحد - قرآن- ١٤٠-١٩٠

باب أن المملوك لا يملك شيئا

قال الله تعالى ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ دلالة على أن المملوك لا يملك شيئا من الأموال مادام رقا لأن قوله مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ليس المراد به نفى القدرة لأنه قادر وإنما المراد أنه لا يملك التصرف في الأموال و ذلك عام في جميع ما يملك ويتصرف فيه . فإن ملكه مولاه شيئا ملك التصرف فيه بجميع ما أباح له سيده وأراد أن أصيب العبد في نفسه بما يستحق به الأرض كان له ذلك وحل له التصرف فيه و ليس له رقبته المال على وجه - قرآن- ١٩-٧٨-قرآن-

١٦٣-١٩٣

باب المكاتبه

اشاره

قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ - قرآن- ١٩-٩١ قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ومعناه أن للإنسان إذا كان له أمه أو عبد يطلب المكاتبه وهي أن يقوم على نفسه

وينجم عليه ليؤدى قيمته نفسه إليه فإنه يستحب لسيدته أن يجيبه إلى ذلك ويساعده عليه لدلالة قوله فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وهذا أمر ترغيب عند الفقهاء وأما عند الطبري وعمر بن دينار وعطاء هو واجب عليه إذا طلب . والمكاتبه على ضربين مشروط ومطلق . فصورة المكاتبه المطلقة أن يقول الإنسان لعبده أو أمتة قد كاتبتك على أن تعطيني كذا وكذا ديناراً أو درهماً في نجوم معلومة على أنك إذا أديت ذلك فأنت حر فيرضى العبد ويكاتبه عليه ويشهد بذلك على نفسه فمتى أدى مال المكاتبه في النجوم التي سماها صار حراً فإن عجز عن أداء ذلك ينعتق بحساب ما أدى ويبقى مملوكاً بحساب ما بقي عليه . وإن كانت المكاتبه مشروطه وهي أن يقول لعبده في حال المكاتبه متى عجزت عن أداء قيمتك فأنت رد في الرق ولى جميع ما أخذت منك فمتى عجز عن ذلك وحد العجز هو أن يؤخر نجماً إلى نجم أو يعلم من حاله أنه لا يقدر على أداء ثمنه فإنه يرجع رقا وجاز لمولاه رده إلى الرق . وقوله تعالى إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا الخیر الذى يعلم منه هو القوة على التكسب بحيث يحصل به مال المكاتبه وقال الحسن معناه إن علمتم منهم صدقا وقال ابن عباس وعطاء إن علمتم لهم مالا وقال ابن عمر إن علمتم فيهم قدرة على التكسب قال لأنه إذا لم يقدر على ذلك أطعمنى أوساخ أيدى الناس - قرآن ۱- ۲۳- قرآن ۲۰۷- ۲۴۵- قرآن ۹۹۰- ۱۰۱۵ [صفحہ ۲۱۷]

فصل

ولا يجوز للسيد أن يكاتب عبده حتى يكون عاقلاً فإن كان مجنوناً لم يجز مكاتبته لقوله تعالى فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا والخير الكسب والأمانة لأنه تعالى قال وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ وَالْمَجْنُونِ لَا ابْتَغَاءَ لَهُ . والمكاتبه مشتقة من الكتب وهو الضم والجمع لأنه ضم أجل إلى أجل في عقد المعاوضة على ذلك . ودليل جوازها قوله تعالى وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ فأمراً بالكاتبه . فإذا ثبت هذا فمتى دعا العبد سيده إلى مكاتبته والحال ما ذكرناه في الآية فالمستحب له أن يجيبه إلى ذلك وليس بواجب سواء دعاه إلى ذلك بقيمة مثله أو أقل أو أكثر . واختلفوا في الأمر بالكاتبه مع طلب المملوك لذلك وعلم مولاه أن فيه خيراً فقال عطا هو فرض وقال مالك والثوري وابن زيد هو على الندب وهو مذهبنا . وقوله تعالى وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ أمر من الله أن يعطى السيد مكاتبه من ماله الذى أنعم الله عليه بأن يحط عنه شيئاً منه - قرآن ۹۴- ۱۳۲- قرآن ۱۷۴- ۲۰۴- قرآن ۳۵۱- ۴۱۹- قرآن ۷۶۶- ۸۰۵ وروى أبو عبد الرحمن السلمى عن أمير المؤمنين ع أنه قال يحط عنه ربع مال المكاتبه - رواية ۱- ۲- رواية ۶۴- ۹۰ . [صفحہ ۲۱۸] وقال سفیان أحب أن يعطيه الربع أو أقل وليس بواجب وقال ابن عباس أمره بأن يضع عنه من مال المكاتبه شيئاً وقال الحسن حثه الله على معونته وقال قوم المعنى آتوهم سهمهم يأرباب الأموال من الصدقة التي ذكرها في قوله وَفِي الرِّقَابِ ويكون السيد داخلاً تحت عموم الخطاب أيضاً وهو مذهبنا . - قرآن ۲۳۴- ۲۴۸

فصل

والمسلم إذا كان له عبد كافر فكاتبه لا تصح المكاتبه لقوله تعالى إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وهذا لاخير فيه ولقوله وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وهذا ليس من أهلها لأن ذلك من الصدقة وليس الكافر من أهلها . وروى أنه كان لحويطب بن عبد العزى مملوك يقال له الصبيح سأل مولاه أن يكاتبه فأبى فترلت الآية . ولا تتعقد عندنا إلا بأجل ومتى كانت بغير أجل معلوم كانت باطلة وكذلك لا بد أن يكون العوض معلوماً فإن لم يعين كانت باطلة . وأقل ما يجزى فيه أجل واحد عندنا وعند بعضهم أجلان . فإن قيل يجب أن تكون المكاتبه جائزة بمال معجل ومؤجل كما يجوز البيع بمال معجل ومؤجل إذ لم يذكر الله في واحد منهما

أجلًا. قلنا لفظ الكتابة يدل على التأجيل في ذلك إذ لو كانت معجلة لم تكتب ففارقت البيع على أن الكتابة في الآية مجعلة لالها من بيان و قد بينها رسول الله ص على ما ذكرنا لقوله وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ -قرآن- ٦٨-٩٣-قرآن- ١١٩- ١٥٨-قرآن- ٨٠٩-٨٧٤ [صفحه ٢١٩]

باب التدبير

والقرآن يدل عليه على سبيل العموم من آية العتق لأنه جنس من أجناس العتق مع أنه نوع من الوصية. والتدبير هو أن يقول الرجل لمملوكه عبده أو أمته أنت رق في حياتي وحر بعد وفاتي فإذا نوى وقال ذلك ثبت له التدبير وهو بمنزلة الوصية يجوز للمدبر نقضه مادام فيه الروح فمتى لم ينقضه ومات كان المدبر من الثلث. والتدبير ليس بعتق مشروط لأن العتق بالشرط لا يصح على ما قدمنا وإنما هو وصية بالعتق منصوص عليه مطلق أن يعلقه بموت مطلق فيقول إذا مات فأنت حر والمقيد أن يقيد الموت بشيء يخرج به عن إطلاق فيقول إن مت من مرضى هذا أو في سفرى هذا فأنت حر. وأي تدبير كان فإذا مات السيد نظرت فإذا احتمله الثلث عتق كله فإن لم يكن له سواه عتق ثلثه إذا لم يكن عليه دين ودبره فرارا من الدين فإن دبره و عليه دين فرارا منه لم يصح تدبيره فإن دبره ثم استدان بعد ذلك صح التدبير على ما ذكرنا. وصريح التدبير أن يقول إذا مات فأنت حر أو محرر أو عتق أو معتق غير أنه لا بد فيه من النية لوجه الله تعالى وسمى مدبرا عن العتق عن دبر حياة سيده يقال دبر عبده تدبيرا إذا علق عتقه لو فاته [صفحہ ۲۲۰]

باب الزيادات

اشاره

أما قول الله تعالى وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ غُفْرَانًا أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمَا فَقَكَ اللَّهُ فِيهِ فَهُوَ مَنْقَلَبٌ فِي نِعْمَةِ اللَّهِ وَنِعْمَةُ رَسُولِهِ وَهُوَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ. وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَعْتَقَ الْإِنْسَانُ إِلَّا - مِنْ أَغْنَى نَفْسِهِ وَيَقْدِرَ عَلَى اكْتِسَابِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَ مِنْ أَعْتَقَ صَبِيًّا فَلَا فَضْلَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ شَيْئًا يَعِينُهُ بِهِ عَلَى مَعِيشَتِهِ وَيَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ لِأَنَّ النِّعْمَةَ إِذَا أَتَمَّتْ فَهِيَ نِعْمَةٌ. وَ مِنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً غَيْرَ مَعِينَةٍ جَازَ لَهُ أَنْ يَعْتَقَ صَبِيًّا لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ مَوْلُودًا بَيْنَ مُؤْمِنِينَ أَوْ يَحْكُمَهُ. - قرآن- ٢٢-٦٧- قرآن- ١٤٩-١٦٧

مسألة

وقوله تعالى وَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِنَّا مَلَكٌ أَيْمَانُكُمُ الَّذِينَ مَبْتَدَأُ فَيَكُونُ مَحَلَّهُ رَفْعًا أَوْ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ يَفْسِرُهُ فَكَاتِبُهُمْ مَقُولُكَ زَيْدًا فَاضْرِبْهُ وَدَخَلَ الْفَاءُ فِي ذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَالْكِتَابُ وَالْمَكَاتِبُ كَالْعِتَابِ وَالْمُعَاتِبَةُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ لِمَمْلُوكِهِ كَاتِبْتُكَ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ فَإِذَا أَدَاها عَتَقَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَمَعْنَاهُ كَتَبْتُ لَكَ عَلَى نَفْسِي أَنْ تَعْتَقَ مِنِّي إِذَا وَفَيْتَ بِالْمَالِ وَوَفَيْتَهُ فِي أَجَلِهِ وَكَتَبْتَ عَلَى نَفْسِكَ أَنْ تَفِي لِي بِذَلِكَ أَوْ كَتَبْتَ عَلَيْكَ الْوَفَاءَ بِالْمَالِ وَكَتَبْتَ عَلَى الْعَتَقِ . -قرآن- ١٦-٧١-قرآن-١٣٥-١٤٦ [صفحة ٢٢١] وَيَجُوزُ عَقْدُ الْكِتَابَةِ عَلَى خِدْمَتِهِ فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَعَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ مَوْقَتٍ مِثْلَ حَفْرِ بئر

فى مكان بعينه معلومه الطول والعرض كما يجوز على مال لعموم قوله تعالى فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِ خِلَافًا يتناول جميع ذلك إذ لم يخص سبحانه مقدار الذى يكاتب عليه ولا جنسه -قرآن- ١٥٦-١٨٠ [صفحه ٢٢٢]

كتاب الأيمان والنذور والكفارات

إشارة

اليمين المنعقدة هى أن يحلف الإنسان بالله تعالى أو بشىء من أسمائه أى اسم كان . ولا ينعقد إلا بالنية فمتى تجرد عن النية كان لغوا قال الله تعالى لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ. والنية إنما يراعى فيها نية المستحلف إذا كان محققا بالظاهر فإذا كان مبطلا على الحقيقة فيما يقول كانت النية نية الحالف. أخبر تعالى أنه لا يؤاخذ بلغو اليمين ولغو اليمين أن يسبق لسانه بغير عقيدة بقلبه كأنه أراد أن يقول لا والله فقال بلى والله. واختلفوا فى لغو اليمين فى هذه الآية فقال ابن عباس هو ما يجرى على اللسان عادة لا والله وبلى والله من غير عقد على يمين يقطع بها قال أو -قرآن- ١٥٣-٢٤٤ [صفحه ٢٢٣] يظلم بها أحد وهو المروى عنهما وقال الحسن هى يمين الظان وهو يرى أنه كما حلف فلا إثم عليه ولا كفارة وعن طاوس أنها يمين الغضب أن لا يؤاخذ منها بالحنث وقال زيد بن أسلم هو قول الرجل أعمى الله بصرى أو أهلك الله مالى فيدعو على نفسه قال تعالى وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ. وأصل اللغو الكلام الذى لا فائدة فيه وكل يمين جرت مجرى ما لا فائدة فيه حتى صارت بمنزلة ما لم يقع فهى لغو ولا شىء فيها يقال لغا يلغو إذا تكلم بما لا فائدة فيه واللغو فى اللغة ما لم يعتد به. والصحيح أن لغو اليمين هو الحلف على وجه الغلط من غير قصد مثل قول القائل لا والله وبلى والله على سبق اللسان. ولا كفارة فى لغو اليمين عند أكثر المفسرين والفقهاء. وقوله تعالى عَقَّدْتُمُ وَعَقَّدْتُمْ بالتخفيف والتشديد المراد بهاتاكيد الأيمان حتى يكون بمنزلة العقد المؤكد أو يكون المراد أنكم عقدتموها على شىء خلافا لليمين اللغو التى ليست معقودة على شىء لأن الفقهاء يسمون اليمين على المستقبل يمينا معقودة وهى التى يتأتى فيها البر والحنث ويجب فيها الكفارة. واليمين على الماضى عندهم ضربان لغو وغموس فاللغو كقول القائل والله ما فعلت كذا فى شىء يظن أنه لم يفعله أو والله لقد فعلت كذا فى شىء يظن أنه فعله فهذه اليمين لا مؤاخذة فيها وأما الغموس فهى اليمين على -قرآن- ٢٥٨-٣٤٧ -قرآن- ٧٣٧-٧٤٥ [صفحه ٢٢٤] الماضى إذا وقعت كذبا كقول القائل والله ما فعلت وهو يعلم أنه قد فعله فهذه اليمين كفارتها الاستغفار بشرطه لا غير

باب فى أقسام الأيمان وأحكامها

إشارة

لما بين سبحانه أنه لا يؤاخذ على لغو اليمين بين بعده بقوله وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ أنه يؤاخذ بما عقد عليه قلبه ونوى. وقرئ عاقدتم وعقدتم بلا ألف مع تخفيف القاف وتشديد ها. ومنع الطبرى من القراءة بالتشديد قال لأنه لا يكون إلا مع تكرير اليمين والمؤاخذة تلزم من غير تكرير بلا خلاف وهذا غير صحيح لأن تعقيد اليمين أن يعقدها بقلبه ولفظه ولو عقد عليها فى أحدهما دون الآخر لم يكن تعقيدا وهو كالتعظيم الذى يكون تارة بالمضاعفة وتارة بعظم المنزلة. قال أبو على الفارسى من شدد احتمال أمرين أحدهما أن يكون لتكثير الفعل فقوله وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ وهو مثل وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَالْآخِرُ أَنْ

يكون عقد مثل ضعف لأنه أراد به التكثير كما أن ضاعف قد لا يراد به فعل من اثنين و إن كان أصله بين الاثنين . و قال الحسن بن علي المغربي في التشديد فائده وهي أنه إذا كرر اليمين على محلوف واحد فإذا حث لم يلزمه إلا كفارة واحدة و في ذلك بين الفقهاء خلاف و الذي ذكره قوی و من قرأ بالتخفيف جاز أن يريد به الكثير من الفعل والقليل . وعاقدم يراد به عقدتم كما يقال عافاه الله ويحتمل أن يكون يقتضى فاعلين كأنه قال يؤاخذكم بما عاقدمت عليه اليمين و لما كان عاقدم في المعنى - قرآن- ٦٣- ١٠٦- قرآن- ٥٦٣- ٥٨١- قرآن- ٦٠٤- ٦٢٤ [صفحہ ٢٢٥] قريبا من عاهد عداه بعلى كما يعدى بها عاهد قال تعالى و من أوفى بما عاهد عليه الله والتقدير يؤاخذكم بالذي عاقدمت عليه ثم حذف الرجاء فقال عاقدمت الأيمان . ويجوز أن تكون مامصدرية فيمن قرأ عقدتم بالتخفيف والتشديد فلا يقتضى راجعا كما لا يقتضيه في قوله تعالى بما كانوا يكذبون والقراءات الثلاث يجب العمل بها على الوجوه الثلاثة لأن القراءتين فصاعدا إذا صحت فالعمل بها واجب لأنها بمنزلة الآيتين والآيات على ما ذكرنا في قوله تعالى يطهرون ويطهرون . - قرآن- ٥٦- ٩٤- قرآن- ٢٨٠- ٣٠١- قرآن- ٤٦٦- ٤٧٣

فصل

واليمين على ثلاثة أقسام أحدها عقدها طاعة وحلها معصية فهذا يتعلق بحثها كفارة بلا خلاف كقوله و الله لا أشرب خمرًا و لا أقتل نفسا ظلما. والثاني عقدها معصية وحلها طاعة كقوله و الله لا أصلي و لا أصوم فإذا حث بالصلاة والصوم فلا كفارة عندنا عليه . والثالث أن يكون عقدها مباحا وحلها مباحا كقوله و الله لا ألبس هذا الثوب فمتى حث تعلق به الكفارة إذا لم يكن لبسه أولى وكذا إذا حلف أنه لا يشرب من لبن عتزله و لا يأكل من لحمها و ليس به حاجة إلى ذلك لم يجز له شرب لبنها و لا لبن أولادها و لا أكل لحومهن فإن أكل أو شرب مع ارتفاع الحاجة كانت عليه الكفارة و إن أكل أو شرب لحاجة فليس عليه شيء. فعلى هذا تكون الأيمان على ضربين أحدهما ما لا كفارة عليه والثاني [صفحہ ٢٢٦] يجب فيها الكفارة فما لا كفارة فيه هو اليمين على الماضي إذا كان كاذبا فيه و إن كان آثما مثل أن يحلف أنه مافعل و كان فعل أو حلف أنه فعل و ما كان فعل فهاتان لا كفارة فيهما عندنا و عند أكثر الفقهاء. وكذلك إذا حلف على مال لتقطيعه فليس له أن يقطع و لا كفارة عليه ويلزمه الخروج مما حلف عليه والتوبة وهي اليمين الغموس . ومنها أن يحلف على أمر فعل أو ترك و كان خلاف ما حلف عليه أولى من المقام عليه فليخالف و لا كفارة عليه عندنا و ما فيه كفارة فهو أن يحلف على أن يفعل أو يترك و كان الوفاء به واجبا أو ندبا أو كان فعله وتركه سواء فمتى حالف كان عليه الكفارة.

فصل

وقوله فكفارته الهاء يحتمل رجوعها إلى أحد ثلاثة أشياء أحدها إلى ما مر من قوله بما عاقدمت الأيمان الثاني إلى اللغو الثالث إلى حث اليمين لأنه مدلول عليه والصحيح الأول . ثم قال إطعام عشرة مساكين وإنما ذكر بلفظ التكثير تغليبا للتذكير في كلامهم لأنه لا خلاف أنه لو أطعم الإنان لأجزأه . و قد حده أصحابنا بأن يعطى كل واحد مدين أو مدا منفردا أو يجمعهم على ما هذا قدره ليأكلوا و لا يجوز أن يعطى خمسة ما يكفي عشرة وهل يجوز إعطاء القيمة فيه خلاف والظاهر أنه لا يجزى والروايات تدل على جوازه . وإنما ذكر الكفارة في الآية لأن التوبة من كل ذنب يعلم وجوبها على الجملة و ليس تجب الكفارة على كل ذنب لأن المعنى فكفارته الشرعية كذا وحكم التوبة معلوم من الشرع فلذلك لم يذكر. - قرآن- ٩- ٢١- قرآن- ٨٧- ١١٠- قرآن- ١٩٨- ٢٢٣]

[صفحة ٢٢٧] و قوله من أوسِطِ ما تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ فيه قولان أحدهما الخبز واللحم دون الأدم لأن أفضله الخبز واللحم والتمر وأوسطه الخبز والزيت أو السمن وأدونه الخبز والملح. الثاني أوسطه في المقدورات فكنت تشيع أهلك أو لاتشيعهم بحسب اليسر والعسر فتقدير ذلك هذا قول ابن عباس وعندنا يلزمه أن يعطى كل مسكين مدين وقال قوم يكفيه مد وروى ذلك في أخبارنا فالأول للمغنى الواجد والثاني لمن دونه في الغنى. و قوله أو كَسَوْتُهُمْ فالذى رواه أصحابنا أنه ثوبان لكل واحد منزر و قميص و عند الضرورة قميص وقال الحسن ثوب. و قوله أو تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فالرقبة التي تجزى في هذه الكفارة كل رقبة كانت سليمة من العاهة صغيرة كانت أو كبيرة مؤمنة كانت أو كافرة والمؤمنة أفضل لأن الآية مبهمه مطلقه وفيه خلاف و ما قلناه قول أكثر المفسرين من الحسن وغيره ومعنى تحرير رقبة جعلها حرة وهذه الثلاثة الأشياء بلا خلاف وعندنا أيضا واجبه على التخيير وقال قوم الواجب منها واحد لا بعينه. والكفارة قبل الحنث لا تجزى وفيه خلاف. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أى فكفارته صيام ثلاثة أيام وحد من ليس بواجد هو من ليس عنده ما يفضل عن قوته وقوت عياله يومه وليلته كما ذكرناه فى باب الصوم. وصوم هذه الأيام الثلاثة متتابع ويقويه قراءة ابن مسعود و أبى صيام ثلاثة أيام متتابعات. -قرآن- ٩-٤٣-قرآن- ٢٧-٤٢٧-٤٤٠-قرآن- ٥٤٠-٥٦٠-قرآن- ٩٣٦-٩٧٦ [صفحة ٢٢٨] وعن على بن أبى حمزة سألت أبا عبد الله ع عمن قال والله ثم لم يف به قال كفارته إطعام عشرة مساكين مدا مدا دقيق أو حنطة أو تحرير رقبة أو صيام ثلاثة أيام متوالية إذا لم يجد شيئا قلت ما حد من لم يجد فإن الرجل يسأل فى كفه و هو يجد قال إذا لم يكن عنده فضل من قوت عياله فهو لا يجد -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٢٩٩ و عن ابن عباس كل صيام فى القرآن متتابع لإقضاء رمضان -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٦٣. ثم قال ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ أى حنثتم وَ احْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ أى احفظوها من أن تحلفوا بها ومعناه لا تحلفوا وقيل معناه احفظوها من الحنث و هو الأقوى لأن الحلف مباح إلا فى معصية بلا خلاف وقيل مكروه فى حال الصدق وإنما الواجب ترك الحنث و ذلك يدل على أن اليمين فى المعصية غير منعقدة لأنها لو انعقدت للزم حفظها و إذا لم تنعقد لم تلزمه كفارة على ما بيناه -قرآن- ١١-٥٠-قرآن- ٦١-٨٢

باب حفظ اليمين

إشارة

اعلم أن من حلف بالله أنه يفعل قبيحا أو يترك واجبا لم تنعقد يمينه و لم تلزمه كفارة إذا فعل ما حلف أنه لا يفعله أو لم يفعل ما حلف أنه يفعله والدليل عليه أن انعقاد اليمين حكم شرعى بغير شبهة وقد علمنا بالإجماع انعقاد اليمين إذا كانت على طاعة أو مباح فإذا تعلقت بمعصية فلا إجماع و لا دليل يوجب العلم على انعقادها فوجب نفى انعقادها لانتفاء دليل شرعى عليه. [صفحة ٢٢٩] و الذى يكشف عن صحة ما ذكرناه أن الله تعالى أمرنا بقوله وَ احْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ بِأَنْ نَحْفَظَ أَيْمَانَنَا وَ نَقِيمَ عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ فاليمين المنعقدة هى التى يجب حفظها والوفاء بها و لا خلاف أن اليمين على المعصية بخلافه فيجب أن تكون غير منعقدة و إذا لم تنعقد فلا كفارة فيها. -قرآن- ٦٠-٨١-قرآن- ١١٩-١٣٧ و قال أبو عبد الله الصادق ع لا تحلفوا بالله صادقين و لا كاذبين فإن الله عز و جل قد نهى عن ذلك فقال وَ لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ثم قال من حلف بالله فليصدق و من لم يصدق فليس من الله و من حلف له بالله فليرض و من لم يرض فليس من الله -رواية- ١-٢-رواية- ٣٤-٢٧٦. و لو حلف الرجل أن لا يحك أنفه لا يبتلى به. فقوله تعالى وَ لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ يدل على أن الحلف صادقا مكروه و فى حال الكذب محظور لأن اللفظ الواحد يجوز أن يراد به معنيان مختلفان. -قرآن- ٦١-١٠٣

و قوله تعالى وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا أَى لَا تَجْعَلُوا اليمين بالله مبتدلة في كل حق وباطل لأن تبروا في الحلف فيها وتبقوا الإثم - قرآن- ١٦-٧١ [صفحة ٢٣٠] فيها و هوالمروى عن عائشة لأنها قالت لا تحلفوا به و إن بررتم و به قال الجبائي و هوالمروى عن أئمتنا ع . وأصله على هذا معترض بالبذل لا تبذل يمينك في كل حق وباطل وقيل في معناه قولان آخران أحدهما أن العرضة على أنه قيل لا تجعلوا اليمين بالله على مانعة من البر والتقوى من حيث تعمدوا لتعتلوا بها وتقولوا قد حلفنا بالله و لم تحلفوا به هذا قول الحسن وأصله في هذا الوجه الاعتراض به بينكم و بين البر والتقوى للامتناع منهما لأنه قد يكون المعترض بين شيئين مانعا من وصول أحدهما إلى الآخر فالعلة مانعة لهذا المعترض وقيل العرضة المعترض قال الشاعر فلا تجعلينى عرضة للوائم .الثنانى عرضة حجة كأنه قيل لا تجعلوا اليمين بالله حجة في المنع أن تبروا وتتقوا بأن تكونوا قد سلف منكم يمين ثم يظهر أن غيرها خير منها فافعلوا الذى هوخير و لا تحتجوا بما سلف من اليمين . والأصل فى هذين القولين واحد لأنه منع من جهة الاعتراض بعلة أو حجة . وقيل إن أصل عرضة قوة فكأنه قيل و لا تجعلوا الحلف بالله قوة لأيمانكم فى ألا تبروا و على هذا يكون الأصل العرض لأين بالقوة يتصرف فى العرض والطول فالقوة عرضة لذلك فتقدير أول هذين القولين لا تجعل الله مانعا من [صفحة ٢٣١] البر والتقوى باعتراضك به حالفا وتقدير ثانيهما لا تجعل الله بما تحلف به دائما باعتراضك بالحلف من كل حق وباطل لتكون من البررة والأتقياء . وقيل فى معنى قوله أن تبروا ثلاثا أقوال أحدها لأن تبروا على معنى الإثبات الثانى أن يكون على معنى لدفع أن تبروا أولترك أن تبروا الثالث على تقدير ألا- تبروا وحذف لأنه فى معنى القسم كقول إمري القيس - قرآن- ١٦٥-١٧٦ فقلت يمين الله أبرح قاعدا || و لو قطعوا رأسى لديك وأوصالى . أى لأبرح هذا قول أبى عبيد وأنكر هذا أبو العباس لأنه لما كان معه أن بطل أن يكون جواب القسم . و فى موضع أن تبروا ثلاثا أقوال أحدها أن موضعه الخفض فحذف اللام عن الخليل والكسائى .الثنانى موضعه النصب قال سيبويه لما حذف الخافض وصل الفعل و هو القياس .الثالث قال قوم موضعه الرفع على أن يكون التقدير أن تبروا وتتقوا فتصلحوا بين الناس أولى وحذف أولى لأنه معلوم المعنى أجازة الزجاج . و قال بعض المفسرين فعلى هذا إذا حلف أن لا يعطى زيدا من معروفه ثم رأى أن بره خير أعطاه ونقض يمينه . وعندنا لا كفارة عليه وجوبا و إن كفر كان ندبا وإنما جاز ذلك لأنه لا يخلو من أن يكون حلف يميناً جائزة أو غير جائزة فإن كانت جائزة فهى مقيدة بأن لا يرى ما هو خير فليس فى هذا مناقضة للجائز و إن كانت غير جائزة فنقضها غير مكروه . ثم قال لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ - قرآن- ١١٣-١٢٤- قرآن- ٧٥٤-٨٣٣ . أى لأبرح هذا قول أبى عبيد وأنكر هذا أبو العباس لأنه لما كان معه أن بطل أن يكون جواب القسم . و فى موضع أن تبروا ثلاثا أقوال أحدها أن موضعه الخفض فحذف اللام عن الخليل والكسائى .الثنانى موضعه النصب قال سيبويه لما حذف الخافض وصل الفعل و هو القياس .الثالث قال قوم موضعه الرفع على أن يكون التقدير أن تبروا وتتقوا فتصلحوا بين الناس أولى وحذف أولى لأنه معلوم المعنى أجازة الزجاج . و قال بعض المفسرين فعلى هذا إذا حلف أن لا يعطى زيدا من معروفه ثم رأى أن بره خير أعطاه ونقض يمينه . وعندنا لا كفارة عليه وجوبا و إن كفر كان ندبا وإنما جاز ذلك لأنه لا يخلو من أن يكون حلف يميناً جائزة أو غير جائزة فإن كانت جائزة فهى مقيدة بأن لا يرى ما هو خير فليس فى هذا مناقضة للجائز و إن كانت غير جائزة فنقضها غير مكروه . ثم قال لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ أَى لا يلزمكم كفارة فى الدنيا و لا عقوبة فى الآخرة على اليمين التى تقع منكم لغوا على ما ذكرناه . - قرآن- ١-١١

و من حلف أن يؤدب غلامه بالضرب جاز له تركه ولا يلزمه الكفارة قال الله تعالى وَ أَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُهُ التَّوْبَةُ وَإِنْ كَانَ حَلْفٌ مِثْلًا أَنْ يَضْرِبَهُ مَائَةً عَلَى مَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَ لَا تَحْنَثْ. و من حلف أن لا يكلم زيدا حيناً وقع على ستة أشهر والدليل عليه بعد إجماع الطائفة قوله تعالى تَوْتِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا روى عن ابن عباس أن المراد به ستة أشهر وهذا مروي عن أئمتنا . وقيل إن الاستدلال عليه من القرآن أن يقال إن اسم الحين يقع في القرآن على أشياء مختلفة يقع على الزمان كله في قوله سبحانه فَسَبِّحْهُنَّ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ وإنما أراد زمان الصباح والمساء كله ومما يقع عليه اسم الحين أيضا من قوله تعالى وَ مَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ والمراد به وقت مبهم -قرآن- ٨٥-١١٥- قرآن- ٢٠١-٢٤٨- قرآن- ٣٤٦-٣٨٧- قرآن- ٥٨٦-٦٣٦- قرآن- ٧٢٤-٧٤٧ [صفحة ٢٣٣] وقال عبد الله بن عباس في قوله تعالى تَوْتِي أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ هو ستة أشهر -رواية- ١-٢-رواية- ٢٩-٨٥ ومما يقع عليه اسم الحين أيضا أربعون سنة قال الله تعالى هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ فَنَظَرَهُ فَذَكَرَ الْمَفْسُورُونَ أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَرْبَعِينَ سَنَةً. و مع اشتراك اللفظ لا بد من دلالة في حمله على البعض لما روت الإمامية عن أئمتنا ع أنه ستة أشهر وأجمعوا عليه كان ذلك حجة في حمله على ما ذكرنا والله أعلم بالصواب - قرآن- ٦٣-١٠٥-

باب أقسام النذور والعهود وأحكامها

إشارة

قال الله تعالى وَ مَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَفْسَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَذْرٍ فَلَآ آيَةَ تَدَلُّ عَلَى أَنِ النَّذْرُ يَلْزِمُ الشَّيْءَ كَمَا يَلْزِمُ الْإِزَامُ اللَّهُ لَأَنَّهُ قَرَنَهُ بِالْإِزَامِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فَقَالَ أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَقَالَ الزَّجَاجُ يَرِيدُ مَا تَصَدَّقْتُمْ مِنْ فَرَضٍ لَّأَنَّهُ فِي ذِكْرِ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَهُ وَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ. قال ابن جرير الظالم هنا من أنفق ماله رياء وسمعته وقيل المراد بالظالم هاهنا من أنفق ماله لا كما أمر الله بوضع الصدقة في غير موضعه لأن الظلم وضع الشيء في غير موضعه والمعتدى في الصدقة كمانعها والوفاء بالنذر واجب إذا كان في طاعة الله . -قرآن- ١٩-٦٩-قرآن- ١٨٥-٢١٨-قرآن- ٣١٠-٣٤٠ [صفحة ٢٣٤] والنذر عقد فعل شيء من البر على النفس بشرط كأن يقول إن عافى الله مريضى تصدقت بكذا لله وهو من الخوف لأنه يعتقد على نفسه مخافة التقصير فيه وقال تعالى أَوْفُوا بِالْعُقُودِ. قال الزجاج العقود أبلغ من العهود لأن العهد يكون على استيثاق وغيره والعقد لا يكون إلا العهد الذي أخذ على استيثاق فكأنه قال العقود التي أحكم عقدها أوفوا بها. -قرآن- ١٦٣-١٨١ وقال ابن عباس إذا كان العقد على طاعة وجب الوفاء وإن كان على معصية لم يجز الوفاء بها وإذا كان على مباح جاز الوفاء -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٢٧. و لم يجب عندنا أن يكون كما ذكرنا في باب اليمين على الطاعة والمباح والمعصية قال الله تعالى يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ وَ يَخَافُونَ وَ قَالَ وَ الْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَ قَالَ وَ مِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ وَ قَالَ وَ لَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْلَوْنَ الْأَدْبَارَ وَ كَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا. وقال الشيخ أبو جعفر في المبسوط النذر ضربان أحدهما نذر لججاج وغضب وصورته صورة اليمين إما أن يمنع نفسه به فعلا أو يوجب عليها فعل شيء فالمنع أن يقول إن دخلت الدار فمالى صدقة والإيجاب أن يقول إن لم أدخل الدار فمالى صدقة فإذا وجد شرط نذره فهو بالخيار بين الوفاء به وبين كفارة اليمين . -قرآن- ١٠٠-١٣٠-قرآن-

١٣٨-١٧٥-قرآن-١٧٨-٢١٣-قرآن-٢٢١-٢٤٧-قرآن-٢٥٥-٣٤٨ [صفحہ ٢٣٥] والضرب الثاني نذر التبرر والطاعة و هو على ضربين إما أن يعلقه بجزء أو يطلق فالجزء إما إسداء نعمته كقولك إن رزقني الله ولدا فله على أن أتصدق بمالي وإما دفع نعمة مثل أن تقول إن نجاني الله من البحر فله على أن أصوم كذا فإذا وجد شرط نذره لزمه الوفاء. والمطلق أن يقول الله على أن أتصدق بمالي أو أحج أو أصوم ونحو هذا نذر طاعة ابتداء بغير جزء فعندنا أنه يلزمه وقيل لا يتعلق به حكم لأن ثعلبا قال النذر عند العرب وعد بشرط والأول أصح عندنا.

فصل

واعلم أن النذر هو أن تقول إن كان كذا فله على كذا من صوم وغيره أو تعتقد أنه متى كان شيئا فله على كذا وجب عليك الوفاء به عند حصول ذلك الشيء ومتى لم تقل لله و لم تعتقده لله كنت مخيرا في الوفاء به وتركه . والمعاهدة أن تقول عاهدت الله أو تعتقد ذلك أنه متى كان كذا فعلى كذا فمتى حصل شرطه وجب عليك الوفاء به وكذا إن لم تقل لله و لم تعتقده كان مستحبا للوفاء به . وإنما يكون للنذر والعهد تأثير إذا صدرا عن نية. و عن محمد بن مسلم أنه سأل الباقر أو الصادق ع عن امرأة جعلت مالها هديا و كل مملوك لها حرا إن كلمت أختها أبدا قال تكلمها و ليس هذا بشيء إن هذا وشبهه من خطوات الشيطان قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان و من يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر -رواية-١-٢-رواية-٢٣-٣٢٨ . [صفحہ ٢٣٦] وقال المرتضى لا ينعقد النذر حتى يكون معقودا بشرط متعلق به كأن يقول لله على أن أصوم أو أتصدق إن قدم فلان و لو قال لله على أن أصوم من غير شرط يتعلق به لم ينعقد نذره قال والدليل عليه أن معنى النذر في القرآن يكون متعلقا بشرط ومتى لم يتعلق بشرط لم يستحق هذا الاسم و إذا لم يكن ناذرا إذا لم يشترط لم يلزمه الوفاء لأن الوفاء إنما يلزم متى ثبت الاسم والمعنى . قال فأما استدلالهم بقوله أوفوا بالعقود وبقوله أوفوا بعهد الله إذا عاهدتم فليس بصحيح لأننا لانسلم أنه مع التعرى من الشرط يكون عقدا وعهدا وإنما تناولت الآيتان ما يستحق اسم العقد والعهد فعليهم أن يدلوا عليه . والاحتياط فيما قدمناه من أنه يجب الوفاء و إن كان مطلقا. والقائل إذا نذر فقال لله على أن أصوم كل خميس فإنه يجب عليه صومه أبدا لأنه أيضا في معنى المشروط كأنه قال إن عشت . -قرآن-٤١٠-٤٢٨-قرآن-٤٣٧-٤٧٢

فصل

و أما قوله تعالى و ما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه فمما بمعنى الذي و مابعدا صلتها والعائد إليها الهاء في قوله يعلمه. والنذر عقد الشيء على النفس في فعل شيء من البر بشرط أو غيره بأن يقول لله على كذا إن كان كذا والله على كذا. فإن الله يعلمه أى يجازى عليه فدل بذكر العلم على تحقيق الخبر إيجازا للكلام . -قرآن-٢٠-٩٤-قرآن-١٥٧-١٦٥-قرآن-٢٧٩-٣٠١ [صفحہ ٢٣٧] وقوله أوفوا بالعقود أمرهم بالإتمام بالوفاء لما لزمهم والعقود هى التى يتعاقدونها الناس بينهم أو يعقدها المرء على نفسه كعقد الأيمان وعقد النكاح وعقد الشركة وعقد البيع وعقد العهد وعقد الحلف . و قال بعض المفسرين أراد الوفاء بالنذور فيما يجوز الوفاء به أى أوفوا بالعقود الصحيحة لأنه لا يلزم أحدا أن يفى بعقد فاسد كالنذر فى قتل مؤمن ظلما وغصب ماله . وقيل فى قوله تعالى و لا تتبعوا خطوات الشيطانهى النذور فى المعاصى. و قوله يوفون بالنذر الوفاء بالنذر هو أن يفعل ما نذر عليه و قد ذكرنا أن النذر عقد على فعل على وجه البر بوقوع أمر يخاف أن لا يقع . وكفارة النذر مثل كفارة الظهار فإن لم يقدر

كان عليه كفارة اليمين والمعنى به أنه إذافات الوقت الذى نذر فيه صار بمنزلة الحنث و الله أعلم بالصواب -قرآن- ٢٧-٩-قرآن-
٣٨٨-٤٢٢-قرآن- ٤٥٤-٤٧١

باب أقسام العهد

قال الله تعالى وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ عَلِمَ أَنْ مِنْ عَاهِدِ اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ وَاجِباً أَوْ نَدْباً أَوْ مَا يَكُونُ بِهِ مَطِيعاً وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفَارَةُ وَكَذَلِكَ إِنْ عَاهَدَ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ قَبِيحاً أَوْ لَا يَتْرَكَ وَاجِباً أَوْ نَدْباً ثُمَّ فَعَلَ الْقَبِيحَ أَوْ تَرَكَ الطَّاعَةَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضاً الْكُفَارَةُ. أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ بِأَنْ يَفُوا بِعَهْدِهِ إِذَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَ أَوْفُوا -قرآن- ١٩-٥٧-قرآن- ٣٦١-٣٧٠ قال الله تعالى وَ أَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ عَلِمَ أَنْ مِنْ عَاهِدِ اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ وَاجِباً أَوْ نَدْباً أَوْ مَا يَكُونُ بِهِ مَطِيعاً وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ عَلَيْهِ الْكُفَارَةُ وَكَذَلِكَ إِنْ عَاهَدَ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ قَبِيحاً أَوْ لَا يَتْرَكَ وَاجِباً أَوْ نَدْباً ثُمَّ فَعَلَ الْقَبِيحَ أَوْ تَرَكَ الطَّاعَةَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضاً الْكُفَارَةُ. أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ بِأَنْ يَفُوا بِعَهْدِهِ إِذَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَ أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئَلاً أَيْ مَسْئُولا عَنْهُ لِلْجَزَاءِ عَلَيْهِ فَحُذِفَ عَنْهُ لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ . وَالْآيَةُ أَمَرَ مِنْهُ تَعَالَى بِالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ الَّتِي تَحْسَنُ وَمَتَى عَقَدَ عَاقِدٌ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ نَقْضَ ذَلِكَ الْعَقْدِ الْفَاسِدِ . وَ قَدْ يَجِبُ الشَّيْءُ لِلنَّذْرِ وَالْعَهْدِ وَالْوَعْدِ بِهِ وَإِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ الْعَقْدِ وَالْعَهْدِ الَّذِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ هُوَ كُلُّ فَعْلٍ حَسَنٍ إِذَا عَقَدَ عَلَيْهِ وَعَاهَدَ اللَّهُ لِيَفْعَلَنَّهُ بِالْعَزْمِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ وَاجِباً عَلَيْهِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ خِلَافُهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فَأَمَّا إِذَا رَأَى غَيْرَهُ خَيْراً مِنْهُ فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَلَا كُفَارَةَ عَلَيْهِ وَ هَذَا يَجُوزُ فِيمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَشْرَطَ فَأَمَّا إِذَا أَطْلَقَهُ وَ هُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ خَيْراً فَقَدْ أَسَاءَ بِإِطْلَاقِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ وَ لَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَ هَذَا نَهَى مِنْهُ تَعَالَى عَنْ حُنْثِ الْأَيْمَانِ بَعْدَ عَقْدِهَا وَ تَوْكِيدِهَا وَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ غَيْرَ مَنْعُودَةٍ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَنْعُودَةً لَمَاجَازُ نَقْضِهَا وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ نَقْضُهَا وَ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ . وَ قَدْ مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ وَ الَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَتِهِمْ وَ عَهْدِهِمْ رَاعُونَ أَيْ مُحَافِظُونَ مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ وَ الْمُرَاعَاةَ قِيَامَ الدَّاعِي بِإِصْلَاحِ مَا يَتَوَلَّاهُ وَ قَالَ تَعَالَى وَ لَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ وَ قَالَ وَ مِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ . -قرآن- ١-٣٧-قرآن- ٥٧٧-٦١٨-قرآن- ٨٤٥-٨٩٣-قرآن- ٩٧٩-١٠١٩-قرآن- ١٠٢٧-١٠٩٠ [صفحہ ٢٣٩] وَ إِنَّمَا صَحَّ أَنْ يَعْاهِدَ اللَّهُ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ لِأَنَّهُ إِذَا وَصَفَهُ بِأَخْصِ صِفَاتِهِ جَازَ أَنْ يَعْرِفَ عَهْدَهُ إِلَيْهِ فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ عَارِفٍ وَ قَالَ تَعَالَى وَ بِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا -قرآن- ١٣٥-١٥٩

باب الكفارات

إشارة

أما كفارة اليمين فقد قال الله تعالى فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَيْ الثَّلَاثَةُ الَّتِي هِيَ عَتَقَ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ كِسْوَتَهُمْ فَعَلَّ فَقَدْ أَجْزَأَ مَخِيرَ فِيهَا وَمَتَى عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهَا كَانَ عَلَيْهِ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ . -قرآن- ٤٠-١٩٤ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ سَأَلَتْ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ قَالَ ثَوْبٌ وَ عَنْ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ إِطْعَامِ سِتِينَ مَسْكِينًا الْجَمْعُ لِإِنْسَانٍ وَاحِدٍ يُعْطَاهُ قَالَ لَا- وَلَكِنْ يُعْطَى إِنْسَانًا إِنْسَانًا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قُلْتُ يُعْطِيهَا الرَّجُلُ مَرَأَتَهُ إِذَا كَانُوا مُحْتَاجِينَ قَالَ نَعَمْ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-٢٩٨ وَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ هُوَ كَمَا يَكُونُ [إِنَّهُ يَكُونُ] فِي الْبَيْتِ مِنْ يَأْكُلُ أَكْثَرَ مِنْ

المد ومنهم من يأكل أقل من المد فبين ذلك و إن شئت جعلت لهم إداما والإدام أدناه الملح وأوسطه الخل والزيت وأرفعه اللحم -روایت- ۱-۲-روایت- ۳-۲۶۴ . والكفارة فعالة من الكفر و هوالستر والتغطية أى الذى يستر هذاالذنب [صفحہ ۲۴۰] و هوالحنث فى اليمين المعقود عليها حتى يزول عنه العقاب . والضمير فى قوله فَكَفَّارُتُهُيُعود إلى الذنب بالحنث بأنه مدلول عنه و قال أبو على الفارسى أى كفارة ماعقدتم عليه لأن الكفارة أوجبت بالتنزيل فيما عقد عليه دون اليمين التى لم يعقد عليها والمعقود عليه دون ما كان موقوفا على الحنث والبر دون ما لم يكن كذلك . و قال الزجاج أى فكفارة المؤاخذه فيه إذاحنث أن يطعم عشرة مساكين ذكورا كانوا أوإناثا أو مختلطين . والمراد بالرقبة واحد من المماليك والأصل فى ذلك العنق و ماحولها وأريد هاهنا جملة البدن لأنه شبه المملوك بالأسير الذى يشد رقبته فإذا أطلق فك عن رقبته فكذا المملوك إذاعتق و قال الحسن كل مملوك كالآخر فى الجواز فيجوز الكافر أيضا لأن الآية مبهمه . وخير الله الحالف بين هذه الثلاثة و فيه تفاوت لأن إشباع عشرة لايفى بثمان الرقبة و الله العالم بوجه الحكمة فى تسوية هذا بذاك وكذلك الكسوة ثمنها دون الرقبة بكثير و قال الزجاج أكثرها نفعاً أفضلها عند الله فإن كان الناس فى جذب لايقدررون على المأكل فالإطعام أفضل لأن به قوام الحياة و إلا فالإعتاق أوالكسوة أفضل . -قرآن- ۷۸-۹۰

فصل

وكفارة قتل الخطأ واجب سواء أخذ أولياء المقتول الدية من العاقله أو من القاتل أو تصدقوا قال الله تعالى وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ وَسواء كان المقتول مؤمنا بين المؤمنين أو مؤمنا وقومه كافرين والقاتل لايعرف إيمانه والظاهر أنه مباح الدم أو مؤمنا وقومه معاهدون . -قرآن- ۱۰۸-۱۶۶ [صفحہ ۲۴۱] وقيل إن الكفارة أيضا واجب إذا كان المقتول كافرا بين قوم معاهدين لعموم قوله وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَ تَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ. واختلفوا فى وجوب الكفارة على القاتل عمدا إذاقبل منه الدية أو عفى عنه فقال قوم عليه الدية و لا كفارة ومنهم من قال عليه كفارة واجب كوجوبها فى قتل الخطأ لأنها وجبت فى الخطأ بالقتل و هو حاصل فى العمد. وعندنا كفارة قتل العمد عتق رقبة وإطعام ستين مسكينا وصيام شهرين متتابعين بعد رضاء أولياء المقتول بالدية أو العفو عنه . -قرآن- ۸۳-۱۹۶

فصل

فإن قيل ماتقولون فى الكفارة أهى عقوبة. قلنا الصحيح أن يقال الكفارة للظهار والوطء فى نهار شهر رمضان فى الحضر و غير ذلك أنها تقع موقع العقوبة لما ثبت وجوبها لإفينا يعظم فيه المأثم فأما إن كان عقوبة فيما سواه فكلما و هذا بين لأن تحريم الأكل فى نهار شهر رمضان فى حال الحضر تكليف فإذا أكل وكفر بعده فإنه على التكفير يستحق المثوبة و ما هذا حاله معدود فى النعم فكيف يكون عقوبة و الله أعلم بالصواب

باب الزيادات

اشاره

قوله تعالى بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ أَي بَتَعْقِيدِكُمُ الْإِيمَانَ وَهُوَ توثيقها بالقصد والنية والمعنى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم إذا حشتم فحذف وقت المؤاخذة لأنه كان معلوما عندهم أو بينك ما عقدتم فحذف المضاف . -قرآن- ١٤-٣٧ [صفحہ ٢٤٢] فَكَفَّارَتُهُ أَي فِكْفَارَةُ حنثه ونكثه والكفارة فعلة من شأنها أن تكفر الخطيئة أى تسترها. -قرآن- ١-١٣

مسألة

وقوله تعالى أَوْ كَسَوْتُهُمْ عَظْفًا عَلَى مَحَلٍّ مِنْ أَوْسَطٍ وَوَجْهَهُ أَنْ مِنْ أَوْسَطٍ بَدَلٍ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالْبَدَلُ هُوَ الْمَقْصُودُ وَلِذَلِكَ كَانَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ فِي حُكْمِ الْمَنْحَى. وَالْكَسْوَةُ ثَوْبٌ يَغْطِي الْعَوْرَةَ وَمَعْنَى أَوَّلِ التَّخْيِيرِ وَإِجَابِ أَحَدِ الْكُفَّارَاتِ الثَّلَاثِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَإِنَّهَا كُلُّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ بِأَيِّهَا أَخَذَ الْمَكْفُرُ فَقَدْ أَصَابَ . وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَي الْمَذْكُورَ كَفَّارَةً أَيْمَانِكُمْ وَلَوْ قِيلَ تِلْكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ لَكَانَ صَحِيحًا عَلَى مَعْنَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ أَوَّلُ تَأْنِيثِ الْكُفَّارَةِ. وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ أَي لَا تَحْنُثُوا أَرَادَ الْإِيمَانُ اللَّهُ الْحَنْثُ فِيهَا مَعْصِيَةٌ وَقِيلَ احْفَظُوهَا كَيْفَ حَلَفْتُمْ بِهَا وَلَا تَنْسَوَهَا تَهَاوَنًا بِهَا كَذَلِكَ أَي مِثْلَ ذَلِكَ الْبَيَانُ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ أَي أَعْلَامَ شَرِيعَتِهِ . -قرآن- ١٦-٢٩ -قرآن- ٣٠٤-٣٠٨ -قرآن- ٣٢٠-٣٣٩ -قرآن- ٤٢٣-٤٤٤ -قرآن- ٥٤٦-٥٥٢ -قرآن- ٥٧٣-٦٠١

مسألة

قوله تعالى وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِعَرَضِهِ فَعَلُهُ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْغَرَقَةِ وَالْعَرَضُ أَيْضًا الْمَعْرُضُ لِلْأَمْرِ وَمَعْنَى الْآيَةِ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَحْلِفُ عَلَى بَعْضِ الْخَيْرَاتِ مِنْ صَلَهِ رَحِمٍ أَوْ إِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ أَوْ إِحْسَانٍ إِلَى أَحَدٍ ثُمَّ يَقُولُ أَخَافُ اللَّهَ أَنْ أَحْنَثَ فِي يَمِينِي فَيَتْرَكَ الْبِرَّ فِي يَمِينِهِ فَقِيلَ لَهُمْ فَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ حَاجِزًا لِمَا حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ . -قرآن- ١٤-٤٣ [صفحہ ٢٤٣] وَاسْمُ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ يَمِينًا لَتَلْبَسَهُ بِالْيَمِينِ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَاتَّزِدْهُ هُوَ خَيْرٌ -روایت- ١-٢ -روایت- ٣-١٠٧ أى على شىء مما يحلف عليه . وقوله أَنْ تَبَرَّوْا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا عَظْفًا بَيَانُ لَا أَيْمَانَكُمْ أَي لِلْأُمُورِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ الْبِرُّ وَالتَّقْوَى وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ النَّاسِ . -قرآن- ٣٨-٧٤

مسألة

فإن قيل بم تعلق اللام في قوله لَا أَيْمَانَكُمْ. قلت بالفعل أى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم حجازا ويجوز أن يكون اللام للتعليل ويتعلق أَنْ تَبَرَّوْا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْعَرَضَةِ أَي لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ لِأَجْلِ أَيْمَانِكُمْ عَرَضَةً لِأَيْمَانِكُمْ فَتَبْتَذِلُوهُ بِكَثْرَةِ الْحَلْفِ بِهِ وَلِذَلِكَ ذِمٌّ مِنْ أَنْزَلِ فِيهِ وَلَا تُطْعِ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينًا شَنِعَ الْمَذَامِ وَجَعَلَ كَوْنَهُ حَلَّافًا مُقَدِّمَتَهَا وَأَنْ تَبَرَّوْا عَلَهُ لِلْنَهْيِ أَي إِرَادَةُ أَنْ تَبَرَّوْا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا لِأَنَّ الْحَلَّافَ مُجْتَرِئٌ عَلَى اللَّهِ غَيْرُ مَعْظَمٍ لَهُ فَلَا يَكُونُ مُتَّقِيًا وَلَا يَثِقُ بِهِ النَّاسُ فَلَا يَدْخُلُونَهُ فِي وَسَائِطِهِمْ وَإِصْلَاحُ ذَاتِ بَيْنِهِمْ . لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ أَي لَا يُلْزِمُكُمْ الْكُفَّارَةَ بِلَاغِ الْيَمِينِ الَّذِي لَا قَصْدَ مَعَهُ وَلَكِنْ يَعْاقِبُكُمْ بِمَا اقْتَرَفْتُمْ قُلُوبَكُمْ مِنْ إِثْمِ الْقَصْدِ إِلَى الْكُذْبِ فِي الْيَمِينِ وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ خِلَافُ مَا يَقُولُهُ -قرآن- ٣٨-٤٩ -قرآن- ١٤٣-١٥٤ -قرآن- ٢٧٢-٣٠٣ -قرآن- ٥٢٣-٥٦٩ [صفحہ ٢٤٤]

إشارة

قال الله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا أَبَاحَ سُبْحَانَهُ صَيْدَ الْبَحْرِ مطلقاً لكل أحد وأباح صيد البر إلا في حال الإحرام وفي الحرم . وقال تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا. وقال إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا أَي إِذَا حَلَلْتُمْ مِنْ إِحْرَامِكُمْ فَاصْطَادُوا الصَّيْدَ الَّذِي نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ أَنْ تَحْلُوهُ وَأَنْتُمْ حَرَمَ بِمَعْنَى لَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ فِي اصْطِيَادِهِ إِنْ شِئْتُمْ حِينَئِذٍ لِأَنَّ السَّبَبَ الْمَحْرَمَ قَدْ زَالَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْإِبَاحَةُ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَمْرِ وَاللَّهِ أَعْلَمَ -قرآن- ١٩-١٣٦-قرآن- ٢٣٩-٢٩٧-قرآن- ٣٠٦-٣٢٩

باب أحكام الصيد

إشارة

أما الذي أحله بقوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ فهو على ما قاله المفسرون -قرآن- ٣٠-٥٥ [صفحته ٢٤٥] الطري منه و أما العتيق فلا خلاف في كونه حلالاً. و إذا حل صيد البحر حل صيد الأنهار لأن العرب تسمى النهر بحراً و منه قوله تعالى ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَالْأَغْلَبُ عَلَى الْبَحْرِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ مَأْوُهُ مِلْحًا لَكِنْ إِذَا أُطْلِقَ دَخَلَ فِيهِ الْأَنْهَارُ بِلَا- خلايف . و قوله وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ يعني طعام البحر و في معناه قولان أحدهما ما قذف به ميتا والثاني أنه المملوح واختار الرماني الأول و قال إنه بمنزلة ما صيد منه و ما لم يصد منه فعلى هذا تصح الفائدة في الكلام و الذي يقتضيه مذهبننا ويليق به القول الثاني و يكون قوله صَيْدُ الْبَحْرِ المراد به ما أخذ طرياً. و قوله وَ طَعَامُهُ ما كان منه مملوحاً لأن ما يقذف البحر ميتاً لا يجوز عندنا أكله لغير المحرم ولا للمحرم إلا إذا قذف به البحر حياً وتحضره أنت فيجوز لك أكله و إن لم تكن صدته و قال الزجاج معنى قوله وَ طَعَامُهُ ما نبئت بمائه من الزرع والنبات . و قوله مَتَاعاً لَكُمْ مصدر بدل قوله أُحِلَّ لَكُمْ على أنه قد تمتعكم متاعاً أي منفعة للمقيم والمسافر. وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُمًا يقتضى ظاهره تحريم الصيد في حال الإحرام وأكل ما صاده غيره و هو مذهبننا. و صيد السمك إخراجاً من الماء حياً على أي وجه كان و ما يصيده غير المسلم لا يؤكل إلا ما شوهد و لا يوثق بقوله إنه صاده حياً. -قرآن- ١٣٥-١٧١-قرآن- ٢٦٦-٢٩٠-قرآن- ٥٣٣-٥٤٥-قرآن- ٥٧٦-٥٨٦-قرآن- ٧٧٢-٧٨٢-قرآن- ٨٢٦-٨٣٨-قرآن- ٨٥٤-٨٦٥-قرآن- ٩١٨-٩٦٦

فصل

و قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ مَا عَلَّمْتُمْ -قرآن- ١٦-٩٠ و قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ. هذه آية في كتاب الله في الاصطياد وأكل الصيد لأنها أفادت جواز تعليم الجوارح للاصطياد وأكل ما يصيد الكلب ويقتل إذا كان معلماً لأنه لو لم يقتله لما جاز أكله حتى يذكر معلماً كان أو غير معلماً فمعنى الآية يسألك يا محمد أصحابك أي شيء أحل لهم أكله من المطاعم فقل لهم أحل لكم الطيبات أي ما يستلذ منها و هو حلال وأحل لكم أيضاً مع ذلك صيد

ما علمتم من الجوارح وهي الكواشب من سباع الطير والبهائم . ولا يجوز أن يستباح عندنا أكل شئ مما اصطاده الجوارح والسباع سوى الكلب إلا ما أدرك ذكاته . وقوله وَ مَا عَلَّمْتُمْ قَدِيرَهُ وَ صِيدَ مَا عَلَّمْتُمْ فَحَذَفْ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا سَأَلُوا النَّبِيَّ صَ حِينَ أَمَرَهُمْ بِقَتْلِ الْكِلَابِ مِمَّا يَحِلُّ لَهُمْ اتِّخَاذَهُ مِنْهَا وَصِيدَهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمَا سَأَلُوهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَاسْتَشْنَى عَ كِلَابِ الصَّيْدِ وَ كِلَابِ الْمَاشِيَةِ وَ كِلَابِ الْحَرْثِ مِمَّا أَمَرَ بِقَتْلِهِ وَأَذْنٌ فِي اتِّخَاذِ ذَلِكَ . -قرآن- ١-١٣٣-قرآن- ٦٥٧-٦٧٠

فصل

واختلفوا في الجوارح التي ذكرت في الآية فقال ابن عباس الجوارح التي في قوله وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ هُوَ كُلُّ مَا عَلَّمَ الصَّيْدَ فَيَتَعَلَّمُ بِهِمْ كَانُوا أَطَوَّارًا وَ الْفَهْدُ وَ الْبَازِيُّ مِنَ الْجَوَارِحِ وَ رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ أَبِي جَعْفَرٍ أَيْضًا -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-٢١٣ . [صفحہ ٢٤٧] وَ قَالَ قَوْمٌ عَنْ ذَلِكَ الْكَلَابِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا مِنَ السَّبَاعِ وَ هُوَ مَا رَوَاهُ أَصْحَابُنَا عَنْهُمَا عَ فَأَمَّا مَا عَدَا الْكَلْبَ مِمَّا أَدْرَكَ ذِكَاةَهُ فَهُوَ مَبَاحٌ وَ إِلَّا فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَكْلُهُ وَ بِهَذَا يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَ يَقْوَى قَوْلُنَا قَوْلَهُ سَبْحَانَهُ مُكَلِّبِينَ وَ ذَلِكَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَلْبِ أَيْ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَقَالُ رَجُلٌ مَكْلَبٌ وَ كَلَابٌ إِذَا كَانَ صَاحِبَ صَيْدٍ بِالْكَلابِ وَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَيْدَ الْكَلْبِ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ حَرَامٌ إِذَا لَمْ يَدْرَكَ ذِكَاةَهُ . وَ قَوْلُهُ تَعَلَّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ مَعْنَاهُ تَوَدَّبُونَ الْجَوَارِحَ فَتَعَلَّمُونَهُنَّ طَلَبَ الصَّيْدِ لَكُمْ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ مِنَ التَّأْدِيبِ الَّذِي أَدْبَكُمْ بِهِ . وَ قِيلَ صَفَةُ الْمَعْلَمِ أَنْ يَجْبِيَهُ إِذَا دَعَاهُ وَ يَطْلُبُ الصَّيْدَ إِذَا أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ وَ لَا يَفِرُّ مِنْهُ وَ لَا يَأْكُلُ مَا يَصِيدُهُ عَلَى الْعَادَةِ بَلْ يَمْسُكُهُ إِلَى أَنْ يَلْحَقَهُ صَاحِبُهُ فَيَطْعُمُهُ مِنْهُ مَا يَرِيدُهُ فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ عَلَى الْعَادَةِ فَغَيْرُ مَعْلَمٍ وَ صَيْدُهُ حَرَامٌ إِلَّا أَنْ يَذْكِيَ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَخْبَارُنَا غَيْرُ أَنْ نَعْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ أَكْلُ الْكَلْبِ لِلصَّيْدِ دَائِمًا فَأَمَّا إِذَا كَانَ نَادِرًا فَلَا بُاسَ بِأَكْلِ مَا أَكَلَ مِنْهُ . وَ قَالَ قَوْمٌ لِأَحَدٍ لَتَعْلَمَ الْكَلَابُ فَإِذَا فَعَلَ مَا قُلْنَا فَهُوَ مَعْلَمٌ وَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ أَصْحَابِنَا لِأَنَّهُمْ رَوَوْا أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ كَلْبٌ مَجُوسِيَّ فَعَلِمَهُ فِي الْحَالِ فَاصْطَادَ بِهِ جَازَ أَكْلَ مَا يَقْتُلُهُ . وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ صَيْدَ غَيْرِ الْكَلْبِ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا مَا أَدْرَكَ ذِكَاةَهُ فَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَرَاعَى كَيْفَ يَعْلَمُهُ وَ لَا أَكْلَهُ مِنْهُ وَ مِنْ أَجَازِ ذَلِكَ أَجَازَ أَكْلَ مَا أَكَلَ مِنْهُ الْبَازِيُّ وَ الصَّقْرُ ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ قَالَ يَعْلَمُ الْبَازِيُّ وَ هُوَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى صَاحِبِهِ . وَ قَالَ قَوْمٌ تَعْلِيمُ كُلِّ جَارِحَةٍ مِنَ الْبَهَائِمِ وَ الطَّيْرِ وَاحِدٌ وَ هُوَ أَنْ يَشْلَى عَلَى -قرآن- ٢٠٨-٢١٨-قرآن- ٣٩٥-٤٣٣-قرآن- ٤٨٤-٥٠٦ [صفحہ ٢٤٨] الصَّيْدَ فَيَسْتَشْلَى وَيَأْخُذُ الصَّيْدَ وَيَدْعُوهُ صَاحِبُهُ فَيَجْبِيهِ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَعْلَمًا وَ إِنْ أَكَلَ ثَلَاثَةً . وَ قَوْلُهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَ عَنْكُمْ قَوْلٌ مِنْ قَالٍ مَا أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ لِأَنَّهُ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ . وَ مِنْ شَرَطِ اسْتِبَاحَةِ مَا يَقْتُلُهُ الْكَلْبُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهُ سَمَى عِنْدَ إِسْرَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ عَمْدًا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ إِلَّا إِذَا أَدْرَكَ ذِكَاةَهُ وَحْدَهُ أَنْ يَجِدَهُ تَحْرُكٌ عَيْنُهُ أَوْ أُذُنُهُ أَوْ ذَنْبُهُ فَيَذْكِيهِ حِينَئِذٍ بِفَرَى الْحَلْقُومِ وَ الْأَوْدَاجِ . فَفَصَّلَ وَ اخْتَلَفُوا فِي مِنَ التَّيِّمَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مِمَّا أَمْسَكَ عَنْكُمْ قَوْلٌ هِيَ زَائِدَةٌ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا يَمْسُكُهُ فَهُوَ مَبَاحٌ وَ تَقْدِيرُهُ فَكُلُوا مَا أَمْسَكَ عَنْكُمْ وَ يَجْرُونَ ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِ يُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ أَنْكَرَ قَوْمٌ ذَلِكَ وَ قَالُوا مِنَ التَّبْعِيضِ كَمَا يَقَالُ أَكَلْتُ مِنَ الطَّعَامِ تَرِيدُ أَكَلْتُ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ . وَ الْأَقْوَى أَنْ تَكُونَ مِنَ التَّبْعِيضِ فِي الْآيَةِ لِأَنَّ مَا يَمْسُكُهُ الْكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ لَا يَجُوزُ أَكْلُ جَمِيعِهِ لِأَنَّ فِي جَمَلَتِهِ مَا هُوَ حَرَامٌ مِنَ الدَّمِ وَ الْفَرْثِ وَ الْغَدَدِ وَ الطَّحَالِ وَ الْمَرَارَةِ وَ الْمَشِيمَةَ وَ الْفَرْجَ وَ الْقَضِيبَ وَ الْأَنْثَيْنِ وَ النَّخَاعَ وَ الْعِلْبَاءَ وَ ذَاتَ الْأَشْجَاعِ وَ الْحَدَقَ وَ الْخَرْزَةَ تَكُونُ فِي الدِّمَاغِ فَإِذَا قَالَ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَ عَنْكُمْ أَفَادَ ذَلِكَ بَعْضَ مَا أَمْسَكَ وَ هُوَ الَّذِي أَبَاحَ اللَّهُ أَكْلَهُ مِنَ اللَّحْمِ وَ غَيْرِهِ . - قرآن- ١٠٠-١٣١-قرآن- ٤٤٩-٤٧١-قرآن- ٥٧٧-٦٠٧ [صفحہ ٢٤٩] وَ قَوْلُهُ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْإِسْرَالِ وَ هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَ قَوْلُهُ أَمْسَكَ عَنْكُمْ قَوْلٌ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلْبَ مَتَى غَابَ عَنِ الْعَيْنِ مَعَ الصَّيْدِ ثُمَّ رَآهُ مِيتًا لَا يَجُوزُ أَكْلُهُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَاتَ مِنْ غَيْرِ قَتْلِ الْكَلْبِ لَهُ وَ مَتَى أَخَذَ الْكَلْبُ الصَّيْدَ وَ مَاتَ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْرَحَهُ لَمْ يَجْزِ أَكْلُهُ

وفحوى الآية يدل على هذا أيضا. وعموم الآية يدل على أن من لا يؤكل ذبيحته من أجناس الكفار لا يؤكل صيده فأما الاصطيد بكلايه المعلمة إذ اصاد المسلم بهافجائز -قرآن- ٩-٣٩-قرآن- ١٠٢-١١٨

باب ما يحرم من الصيد

إشارة

يحرم أكل الأرنب والضب و من صيد البحر الجرى والمارماهى و كل ما لافلس له من السمك والدليل عليه الإجماع المتردد. فإن استدل المخالف بقوله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَ قَالَ ظاهر الآية يقتضى أن جميع صيد البحر حلال وكذا صيد البر إلا على المحرم خاصة. الجواب أن قوله أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ لا يتناول ظاهره الخلاف فى هذه المسألة لأن الصيد مصدر صدت و هو يجرى مجرى الاصطيد الذى هو فعل الصائد وإنما يسمى الوحش و ما جرى مجراه صيدا مجازا أو على وجه الخلاف لأنه محل للاصطيد سمي باسمه و إذا كان كلامنا فى تحريم لحم الصيد فلا دلالة فى إباحة الصيد لأن الصيد غير المصيد. -قرآن- ١٥٦-٢٧٣-قرآن- ٣٧٦-٤٠١ [صفحة ٢٥٠] فإن قيل قوله وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ يقتضى أنه أراد المصيد دون الصيد لأن لفظة الطعام لاتليق إلا بما ذكرناه دون المصدر. قلنا أ و لا روى عن الحسن البصرى فى قوله وَ طَعَامُهُ أنه أراد به البر والشعير والحبوب التى تسقى بذلك فعلى هذا سقط السؤال ثم لو سلمنا أن لفظة الطعام ترجع إلى لحوم ما يخرج من حيوان البحر لكان لنا أن نقول قوله وَ طَعَامُهُ يقتضى أن يكون ذلك اللحم مستحقا فى الشريعة لا اسم الطعام لأن ما هو محرم فى الشريعة لا يسمى بالإطلاق فيه طعاما كالخنزير والميتة فمن ادعى فى شىء مما عدنا تحريمه أنه طعام فى عرف الشريعة فليدل على ذلك و أنه يتعذر عليه . -قرآن- ١٦-٥٦-قرآن- ١٨٧-١٩٧-قرآن- ٣٦٤-٣٧٤

فصل

وصيد أهل الكتاب محرم لا يحل أكله وكذلك ذبائحهم قال الله تعالى وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ إِنَّهُ لَفَسَقٌ وَ هذانص فى موضع الخلاف لأن من ذكرناه من الكفار لا يرون التسمية على الذبائح فرضا و لاسنه فهم لا يسمون الله عند إرسال الكلب إلى الصيد و قد أوجب الله بقوله وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ كَذَلِكَ لا يسمون على ذبائحهم و لو سموا لكانوا مسمين لغير الله لأنهم لا يعرفون الله بكفرهم و هذه الجملة تقتضى تحريم ذبائحهم وصيدهم . فإن قيل هذا يقتضى أن لا يحل ذبائح الصبى لأنه غير عارف بالله . قلنا ظاهر الآية يقتضى ذلك وإنما أدخلناه فيمن يجوز ذبائحته بدليل ولأن الصبى و إن لم يكن عارفا فليس بكافر و لا معتقد أن الله غير مستحق للعبادة على -قرآن- ٧١-١٤١-قرآن- ٣٠٦-٣٣٦ [صفحة ٢٥١] الحقيقة وإنما هو خال من المعرفة فجاز أن يجرى مجرى العارف متى ذبح وتلفظ بالتسمية و هذا كله موجود فى الكفار. فإن اعترض علينا بقوله اليوم أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَ طَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ و ادعى أن الطعام يدخل فيه ذبائح أهل الكتاب وصيدهم . فالجواب عن ذلك أن أصحابنا يحملون قوله وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ على ما يؤكل من حبوب وغيرها و هذا تخصيص لامحالة لأن ما صنعوه طعاما من ذبائحهم يدخل تحت اللفظة و لا يجوز إخراجها إلا بدليل . فإذا قلنا نخصه بقوله وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ قيل لنا ليس أنتم بأن تخصوا آياتنا بعموم آيتكم بأولى منا إذا خصصنا الآية التى تعلقتم بها العموم ظاهر

الآية التي استدللنا بها. و الذي يجب أن نبينه في الفرق بين الأمرين أنه قد ثبت وجوب التسمية عند إرسال الكلب و عند الذبيحة و أن من تركها عامدا لا يكون مذكيا و لا يجوز أكل صيده و ذبيحته على وجه من الوجوه و كل من ذهب إلى هذا المذهب من الأمة يذهب إلى تخصيص قوله و طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ و إن ذبائحهم لا تدخل تحته و التفرقة بين الأمرين خلاف الإجماع . و لا يلزم على ما ذكرنا أن أصحاب أبي حنيفة يوافقونا على وجوب التسمية لأننا نرى وجوب التسمية مع الذكر على كل حال و عند أصحاب أبي حنيفة أنه جائز أن يترك التسمية من أداه اجتهاده إلى ذلك إذا استفتى هذه حاله والإمامية يذهبون إلى أن التسمية مع الذكر لا تسقط بحال من الأحوال . فإن قيل على هذه الطريقة التي تعتمدونها من الجمع بين المسألتين ما - قرآن - ١٣٦-٢٣٨- قرآن - ٣٣٧-٣٧١- قرآن - ٥٢٢-٥٧٤- قرآن - ٩٥٣-٩٩٨ [صفحہ ٢٥٢] أنكرتم من مخالفكم أن يعكس هذه الطريقة عليكم و يقول قد ثبت أن التسمية غير واجبة أو يشير إلى مسألة قد دل الدليل على صحتها عنده ثم يقول و كل من ذهب إلى هذا الحكم يذهب إلى عموم قوله تعالى و طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ و التفرقة بين الأمرين خلاف الإجماع . قلنا الفرق بيننا ظاهر لأننا إذا بينا على مسألة ضمنا عهد صحتها ونفى شبهة عنها ومخالفتنا إذا بينا على مسألة مثل أن التسمية غير واجبة أو غير ذلك من المسائل لا يمكنه أن يصحح ما بنى عليه و لا أن يورد حجة قاطعة واضحة بيننا و بين من يتعاطى ذلك ونحن إذا بينا على مسألة دللنا على صحتها بما لا يمكن دفعه بهذا على التفصيل يخرج به الاعتبار - قرآن - ١٩٨-٢٤٣

باب الذبح

الذكاة حكم شرعى والمذكى إذا استقبل القبلة بتوجيه الذبيحة إليها أيضا وسمى الله تعالى يكون مذكيا يبين فقد صرحوا بأن من ذبح يجب أن يكون مستقبلا و لا يناقضه قولهم ينبغي أن يوجه الذبيحة إلى القبلة فمن لم يستقبل بها القبلة متعمدا لم يجز أكل ذبيحته و إن فعله ناسيا لم يكن به بأس لأن هذا أيضا مما يجب أن يفعل على ما يمكن . و قوله تعالى فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ لم يذكر الله في هذه الآية ذبحا ولكن الأمة أجمعت على أن المراد أنه مباح لكم أكل لحوم ما ذكر اسم الله على تذكيته . و يجب استقبال القبلة عند الذبح مع إمكان ذلك على ما ذكرناه لأن من ذبح غير مستقبل القبلة عامدا قد أثلّف الروح وحل الموت في الذبيحة وحلول - قرآن - ٣٥٤-٤٢٦ [صفحہ ٢٥٣] الموت يوجب أن يكون ميتة ويدخل تحت قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ إذ لم تقم دلالة على حصول الذكاة المشروعة فيستحق هذا الاسم . و لا يجوز أن يتولى الذبائح غير المسلمين لما ذكرناه من الأدلة - قرآن - ٥٣-٧٩ و قال ابن عباس لا ينفع الاسم في الشرك و لا يضر النسيان في الملة - رواية - ٢-١- رواية - ٢٠-٧٢ و هذا إشارة إلى أن ذبائح المشركين و من ضارهم و إن ذكروا اسم الله عليها لا يجوز أكلها و أن تذكية أهل الحق العارفين بالله المعترفين بتوحيده وعدله لا بأس بها و إن ترك ذكر اسم الله عليها نسيانا . ومعنى قوله تعالى إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ لا تأكلوا إلا ما ذكر اسم الله عليه إن كنتم مؤمنين على ما ذكرنا و ليس المراد إن كنتم مؤمنين فكلوا مما ذكر اسم الله البتة لأن المؤمن لا يخرج من أن يكون مؤمنا و إن لم يأكل اللحم قط . فبان أن المراد النهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه والأمر باعتبار تحليل أكل ما ذكر اسم الله عليه حقيقة يدل على ذلك قوله و ما لكم ألا تأكلوا مما ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ و هذا كأنه إنكار على من يرى أنه لا يجوز أكل ما ذكر اسم الله عليه فقل ما الذي يمنعكم من أكله و كان المشركون ينكرون على المسلمين أن يأكلوا ما قتلوه ويمتنعوا من أكل ما قتلته الله فأعلم تعالى أنه أحل ما ذكر اسم الله عليه و حرم غيره من الميتة و ذبيحة المشرك و من بحكمه و قد فصل المحرمات من المأكولات في قوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ . و إذا ذبحت الذبيحة فلم يخرج الدم و لم يتحرك شيء منها لم يجز أكلها لأنها ميتة ماتت خوفا على ما روى - قرآن - ٢٢٤-٢٥٤- قرآن - ٥٨١-٦٤٠- قرآن - ٩٦٦-٩٩٢]

باب ما يحل أوبكره لحمه

إشارة

قال الله تعالى أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ قال قوم أحلت لكم بهيمة الأنعام الوحشية من الضباء والبقر والحمير غير المستحلين اصطيداهوا أنتم حُرْمًا لما ما يُتلى عَلَيْكُمْ من قوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَالْأَقْوَى أَنْ يَحْمَلَ عَلَى عَمُومِهِ فِي جَمِيعِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ . وقال قوم أراد بهيمة الأنعام أجنة الأنعام التي توجد في بطون أمهاتها إذا ذكيت الأمهات وهي ميتة وعندنا أنه إذا ذبح شاء أو غيرها ووجد في بطنها جنين فإن كان قد أشعر أو وبر و لم يلجج الروح فذكاته ذكاه أمه وإن لم يكن تاما لم يجز أكله على حال وإن كان فيه روح وجبت تذكيته ليحل أكله يدل عليه الخبر إذا روى بالنصب ذكاه أمه . والأنعام على الإطلاق مقصورة على الإبل والبقر والغنم لأن الله فصل في سورة الأنعام ثمانية أزواج و لم يذكر إلا هذه الثلاثة. وقال عبد الجبار ما يصاد ليس من الأنعام لأنه تعالى قَالَ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ فِدْلٌ هَذَا عَلَى أَنْ الْمَقْتُولُ الَّذِي جَعَلَ جَزَاؤَهُ مِثْلَهُ مِنَ النِّعَمِ لَيْسَ - قرآن - ١٩ - ٥١ - قرآن - ١٤٢ - ١٥٧ - قرآن - ١٥٨ - ١٨٠ - قرآن - ١٩١ - ٢٤٧ - قرآن - ٨٤٢ - ٨٧٩ [صفحة ٢٥٥] من النعم ثم عارض نفسه بقوله غَيْرَ مُحْلِيٍّ الصَّيْدِ وَأَجَابَ بِأَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ وَالْمُرَادُ بِهِ سِوَى الصَّيْدِ الْمَحْرَمِ عَلَى الْمَحْرَمِ فَكَأَنَّهُ تَعَالَى بَيْنَ أَنْ الْمَحْلِلِ وَالْمَحْرَمِ فِيهِ غَيْرُ الْأَمْرِ بِالْإِحْرَامِ وَهُوَ الصَّيْدُ وَهُوَ بَيَانُ أَمْرٍ ثَالِثٍ سِوَى مَا يَحِلُّ مِنَ الْأَنْعَامِ وَيَحْرَمُ . وقال تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَإِنَّمَا جُمِعَ الْوَصْفَيْنِ لاختلاف الفائدةين إذ وصفه بأنه حلال يفيد أنه طلق ووصفه بأنه طيب يفيد أنه مستلد إما في العاجل أو الآجل . وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ أَيْ آثَارَهُ وَأَعْمَالَهُ نَزَلَ لِمَا حَرَّمَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ الْبَحِيرَةِ وَالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ فَنَهَى اللَّهُ عَمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ وَأَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِخِلَافِهِ . وَالْإِذْنُ فِي الْحَلَالِ يَدُلُّ عَلَى حُظْرِ الْحَرَامِ عَلَى اخْتِلَافِ ضَرْوَبِهِ وَأَنْوَاعِهِ فَحَمَلَهَا عَلَى الْعُمُومِ أَوَّلَى . وَالْمَأْكَلُ وَالْمَنَافِعُ فِي الْأَصْلِ لِلنَّاسِ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَقْوَالُ فَقَالَ قَوْمٌ هِيَ عَلَى الْحُظْرِ وَقَالَ آخَرُونَ هِيَ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بَعْضُهَا عَلَى الْحُظْرِ وَبَعْضُهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ وَهَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى إِبَاحَةِ الْمَأْكَلِ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى حُظْرِهِ . وقال تعالى وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفٌّ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ أَى خَلَقَهَا لِمَنْفَعَتِكُمْ . قرآن - ٣٣ - ٥٤ - قرآن - ٢٦٦ - ٣٢٤ - قرآن - ٤٥٨ - ٤٩٢ - قرآن - ٩٤٨ - ١٠١٩

فصل

واعلم أن لحوم الخيل والبغال والحمير مكروهة غير محرمة وبعضها أشد [صفحة ٢٥٦] كراهية من بعض ويستدل على ذلك بقوله قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهَا آيَةً . وحرّم سائر الفقهاء لحوم الحمير الأهلية واحتجوا عليه بقوله تعالى وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَأَنَّ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهَا لِلرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ لِللَّأْكُلِ وَالْجَوَابِ لَهُمْ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لِلرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهَا غَيْرُ ذَلِكَ أَيْضًا لَا تَرَى قَوْلَ الْقَائِلِ أَعْطَيْتَكَ هَذَا الثَّوبَ لِتَلْبَسَهُ فَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ جَوَازِ بَيْعِهِ أَوْ هَبْتَهُ وَالْإِنْتِفَاعَ بِهِ مِنْ وَجْهِ شَتَّى وَلَئِنْ الْمَقْصُودُ بِالْخَيْلِ وَالْحَمِيرِ الرُّكُوبُ وَالزَّيْنَةُ وَلَيْسَ أَكْلُ لَحْمِهَا مَقْصُودًا مِنْهَا ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْحَمِيرِ وَالْخَيْلِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْحَمْلَ وَإِنَّمَا خَصَّ الرُّكُوبَ وَالزَّيْنَةَ بِالذِّكْرِ . وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ يُجِيزُونَ أَكْلَ لَحْمِ الْخَيْلِ وَ

لا يعملون بمضمون الآية ذكر الركوب والزينة خاصة - قرآن - ٤٠-١٠٨- قرآن - ١٨١-٢٣٩ و قدروا عن ابن عباس إنما نهى عن لحوم الحمير كيلا يقل الظهر -رواية -١-٢-رواية -٢٦-٦٨ و ذلك النهى محمول على الكراهة للقرينة

باب ما حلل من الميتة وما حرم من المذكى

اعلم أن العلم بتحليل ذلك أو تحريمه هو السمع و ليس للعقل فيه مجال فإن وردت العبارة الشرعية بتحريم ما له صفة المباح في العقل امتنع منه و إن أباحت الشريعة ما كان محظورا قيل به و قد نطق الكتاب بتحريم الميتة قال الله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَأُطْلِقَتِ الْأُمَةُ الْقَوْلُ بتحريم الميتة ثم أجمعت على أن إطلاق قولها بالتحريم و ماورد به نص الكتاب مخصوص غير محمول على عمومها و شموله و إن اختلفوا فيما هو مباح منها. - قرآن - ٢٣٨-٢٦٤ [صفحہ ٢٥٧] والميتة هي كل حيوان صامت مات أو على وجه الذكاة والذكاة مع الإمكان على ثلاثة أضرب الإبل إذا نحررت من غير تعمد ترك التسمية والسمك والجراد إذا اصطيدا لقوله ع و قد سئل عن ذكاته فقال صيده ذكاته -رواية -١-٢-رواية -١٢-٥١ و ماسوى ذلك مما يعمل فيه الذكاة إذا ذبح و لم يعتمد ترك التسمية على ما ذكرناه في نحر الإبل . فإن قيل ما معنى قولكم مع التمكن من أى شىء تحرزتم به . قلنا نتحرز بذلك من الجمل والبقر و ما جرى مجراهما إذا صال شىء منها أو تردى فى بئر و لم يتمكن من تذكيته فإن الأمر ورد بأن ينفخ بالرمح أو يرمى بالسهم أو يضرب بالسيوف حتى يموت فتلك ذكاته و إن وقع فى غير منحره أو مذبحه وتحرزنا أيضا عما نذكره فأما إذا رمينا صيدا و قد سميناه فأصاب السهم فقتله فإنه لا خلاف بين الأمة فى ذكاته و إن لم يقع فى مذبحه وكذا ما يقتله الكلب المعلم . و قد قال أبو عبد الله ع أحل من الميتة عشرة أشياء الصوف والشعر والوبر والبيض والناب والقرن والظلف والإنفحة واللبن والعظم -رواية -١-٢-رواية -٣٠-١٣٤ . فالمباح من الميتة عندنا هذه العشرة والدليل على ذلك إجماع الإمامية على القول بصحته والفتوى به ويدل عليه قوله تعالى قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ الْآيَةُ و لا يجوز الحكم بتحريم شىء سوى ما ذكر فى الآية إلا بدليل و لا دليل مقطوع به على تحريم شىء مما عدناه . و أما المحظور من المذكى فالمجمع عليه عشر أشياء أيضا الدم والخصيتين والقضيب والرحم والمثانة والغدد والطحال والمرارة والنخاع وذات الأشاجع وهى موضع الذبح ومجمع العروق والدليل على ذلك إجماع الطائفة والأخبار المتواترة عن أئمة الهدى ع فى ذلك . فأما قرآن -١-١٠٥ ماروى عن أبى الحسن ع أنه قال حرم من الشاة سبعة أشياء الدم والخصيتان والقضيب والمثانة والغدد والطحال والمرارة -رواية -١-٢-رواية -٣٩-١٢٤ فإنه لا يبطل التجاوز إلى العشرة و لو كان لازما للزم من يقل بدليل الخطاب لأن عندهم أن الحكم إذا علق بصفة دل انتفاء الصفة عن غيره على انتفاء الحكم . فهذا مذهب فاسد لأنه غير ممتنع أن يتناول دليل التحريم سبعة أشياء ويأتى دليل آخر على زيادة عليها كما قلناه فى مواضع من العبادات الموجب منها والمحظور قال الله تعالى أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَأَوْجِبَ بهذا اللفظ علينا فعلهما و لم يمنع من إيجاب عبادات أخر بأدله غير هذا . وكذا قال تعالى قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ ثم حرم أشياء أخر بالكتاب وغيره فلم يمتنع قوله قُلْ لَا أَجِدُ من القول بتحريم أشياء أخر و قد ورد خبر بتحريم أربعين شيئا من المذكى ونحن نحملها على الكراهية للقرينة تدل عليه ونعدل عن تحريمها للإجماع على تحريم تلك العشرة التى ذكرناها فقط - قرآن - ٣٣١-٣٦٦- قرآن - ٤٦٢-٥٩٥- قرآن - ٦٤٨-٦٦٠ [صفحہ ٢٥٩]

باب الزيادات

قد ذكرنا أنه لا يحل أكل ما قتله غير الكلب المعلم عندنا من ذوات الأربع والطيور قال الله تعالى وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ لَهُ لَوْ لَمْ نَقُلْ مُكَلِّبِينَ لَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ كُلِّ جَارِحٍ مِنْ ذِي نَابٍ وَظَفَرٍ وَلَمَّا أَتَى بِلَفْظَةِ مُكَلِّبِينَ وَهِيَ تَخَصُّ الْكَلَابَ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِالْجَوَارِحِ جَمِيعَ مَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْاسْمَ وَإِنَّمَا أَرَادَ الْجَوَارِحُ مِنَ الْكَلَابِ خَاصَّةً وَيَجْرَى ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِهِمْ رَكِبَ الْقَوْمُ نَهَارَهُمْ مَبْقَرِينَ مُحَمَّرِينَ فَإِنَّهُ لَا يَحْمَلُ وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ عَامَ الظَّاهِرِ إِلَّا عَلَى رُكُوبِ الْبَقَرِ وَالْحَمِيرِ . وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ الْمَكْلَبُ فِي الْآيَةِ الْمُرَادُ بِهِ الْمَفْرَى لِلْجَارِحِ الْمَمْرَنُ لَهُ وَالْمَفْرَى فَيَدْخُلُ فِيهِ الْكَلْبُ وَغَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ الْمَكْلَبَ هُوَ الْمَفْرَى وَالْمَفْرَى بَلْ نَصَّوْا فِي كِتَابِهِمْ عَلَى أَنَّ الْمَكْلَبَ صَاحِبُ الْكَلَابِ عَلَى أَنَا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا قَدْ اسْتَعْمَلَتْ فِي التَّعْلِيمِ وَالتَّمْرِينِ فَذَلِكَ مَجَازٌ وَحَمَلَ الْقُرْآنُ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى الْمَجَازِ مَا امْكُنْ . عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ جَعَلَنِي أَنْ يَكْرُرَ وَيَقُولَ مُكَلِّبِينَ لِأَنَّ مِنْ حَمَلِ لَفْظَةِ مُكَلِّبِينَ عَلَى التَّعْلِيمِ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُلْزَمَ التَّكْرَارُ وَإِذَا جَعَلْنَا ذَلِكَ مُخْتَصًا بِالْكَلابِ أَفَادَ فَائِدَةً أُخْرَى لِأَنَّهُ يَبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْكَلابِ دُونَ غَيْرِهَا . -قرآن- ١٠١-١٤٢-قرآن- ٢٢٦-٢٣٦-قرآن- ٨٨٧-٩١٦

مسألة

روى أن أمير المؤمنين ع مر بسوق القصابين فنهاهم عن بيع أشياء -رواية- ١-٢-رواية- ٧-إدماه دارد [صفحة ٢٦٠] منها الطحال فقيل ما الكبد والطحال إلسواء فقال ع له كذبت ايتنى بتورين من ماء أنبئك بخلاف ما تقول فأتى بطحال وكبد وتورين من ماء فقال شق الكبد من وسطه والطحال من وسطه واجعلهما في الماء جميعا ففعل فلم ينقص من الكبد شيئا وصار الطحال كله دما وهي جلد وعروق فقال هذا لحم وهذا دم -رواية- ٣٠٠ . وقال تعالى فيه تبيان لكل شيء وقال وَ مَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ فالقرآن يدل على جميع ذلك جملة والسنة تفصيلا . -قرآن- ٤٣-٧٥

مسألة

قوله وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ جَعَلَنِي عَلَى الطَّيِّبَاتِ إِذَا كَانَتْ مَمُوصُولَةً وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَ مَا عَلَّمْتُمْ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا وَجَعَلَ مَاشَرِطَةً وَجَعَلَ جَوَابَهَا فَكُلُّوا . وَالْمَكْلَبُ مُؤَدَّبُ الْكَلابِ وَاشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ فَإِنْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ مِنَ السَّبَاعِ فَهُوَ كَالْمَجَازِ فَالْأَوَّلَى حَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ -قرآن- ٧-٣٦-قرآن- ٨٨-١٠١-قرآن- ١٤٢-١٤٩ [صفحة ٢٦١]

كتاب الأطعمة والأشربة

الحلال هو الجائز من الأفعال مأخوذ من أنه طلق لم يعقد بحظر والمباح مثله . وليس كل حسن حلالا لأن أفعاله تعالى حسنة ولا يقال إنها حلال إذ الحلال إطلاق في الأفعال لمن يجوز عليه المنع . وقد دللنا على إباحة المأكَل إلا ما دل الدليل على حظره و

قد استدل بقوله تعالى هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً عَلَى أَنْ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَصْحَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا وَلَمْ تَجْرَ مَجْرَى
المحظورات من العقل خلقت في الأصل مباحةً قد أطلق لكل أحد أن يتناولها ويستمتع بها كالماء من البحر والحطب ونحوه من
البر فليست على هذا الوجه على العموم بل هو مخصوص . وقيل معناه خلقها لأجلكم ولانتفاعكم به في دنياكم ودينكم بالنظر
إليها - قرآن - ٢٧٧-٣٢٤ [صفحہ ٢٦٢]

باب ما أباحه الله من الأطعمة

إشارة

قال الله تعالى يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ الطَّيِّبُ الطَّيِّبُ في الأصل خلاف الخبيث وهو على ثلاثة أقسام الطيب
المستلذ والطيب الجائر والطيب الطاهر والأصل واحد وهو المستلذ إلا أنه وصف به الطاهر والجائر تشبيهاً إذ ما يزرع عنه العقل
أو الشرع كالذي يتكد هذه النفس في الصرف عنه وما يدعو إليه بخلاف ذلك فالطيب الحلال والطيب النظيف . واختلفوا في
معنى الطيبات في الآية فقال البلخي هو ما يستطاب ويستلذ وقال الطبري وغيره هو الحلال الذي أذن لكم ربكم في أكله من
الذبائح والأول أولى لأن الثاني يؤول تقديره إلى ما لافائدة فيه وهو يسألونك ما الذي هو حلال لهم فقيل الذي هو حلال لكم
هو الحلال وهذا لا معنى له . وإذا كان المراد بالذي أحل المستلذ حسن أن يقال إن الأشياء التي حرمت غير مستلذة لأنه لا يميل
كل أحد إلى الميتة والدم أيضاً ليس من طيبات الرزق فقيل لهم الطيبات من المأكولات محللة لكم . والضمير في
يَسْأَلُونَكَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مَا فَصَّلَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى مِنْ قَوْلِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ الْآيَةُ أَيِ يَسْأَلُونَكَ
تفصيل المحللات فقيل لكم الطيبات قال أبو علي كل ما لم يجر ذكره في آيات التحريم كله حلال . وقال تعالى يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ونحوه قوله يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً إِلَّا أَنْ تَلْكَ الْآيَةُ خُطَاب
لِلْمُؤْمِنِينَ - قرآن - ١٩-٧٨-قرآن - ٨٦٤-٨٧٥-قرآن - ٩٣٨-٩٩٤-قرآن - ١١٣١-١١٩١-قرآن - ١٢٠٥-١٢٦٣ [صفحہ ٢٦٣] وهذه
خطاب لجميع الناس يعني أن من آمن بالله لا يحل ولا يحرم إلا بأمره ومن امتنع من أكل ما أحل الله فقد خالف أمره والله أحل
المستلذ. فقوله كُلُوا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِبَاحَةً وَتَخْيِيرًا وَأَمْرًا عَلَى الْإِجَابِ أَوِ النَّدْبِ فَالْأَمْرُ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ إِذْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ
يَتْرَكَ ذَلِكَ حَتَّى يَمُوتَ مَخْتَارًا مَعَ إِمْكَانِ تَنَاوُلِهِ . وَالْإِذْنُ عَلَى أَنْ أَكَلَ الْمُسْتَلْذَ مِمَّا مَلَكَتُمْ وَهُوَ الْحَلَالُ مَبَاحٌ لَكُمْ وَفِي الْآيَةِ
دَلَالَةٌ عَلَى النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ الْخَبِيثِ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْمَفْسَّرِينَ كَأَنَّهُ قِيلَ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبِ دُونَ الْخَبِيثِ كَمَا لَوْ قَالَ كُلُوا مِنَ الْحَلَالِ
لَكَانَ ذَلِكَ دَالاً عَلَى حُظْرِ الْحَرَامِ وَهَذَا صَحِيحٌ فِيمَا لَهُ ضِدُّ قَبِيحٍ مَفْهُومٌ فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى قَبْحِ ضِدِّهِ لِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ كُلْ
مِنْ مَالِ زَيْدٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ تَحْرِيمَ مَا عَدَاهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْغُرْضُ الْبَيَانُ لِهَذَا خَاصَّةً وَذَكَرَ الشَّرْطَ هَاهُنَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى وَجْهِ
الْمُظَاهَرَةِ فِي الْحِجَاجِ . قَالَ سُبْحَانَهُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَالتَّحْرِيمُ هُوَ الْعَقْدُ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ فَعَلَهُ
لِلْعَبْدِ وَالتَّحْلِيلُ حُلُّ ذَلِكَ الْعَقْدِ وَذَلِكَ كَتَحْرِيمِ السَّبَبِ بِالْعَقْدِ عَلَى أَهْلِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الْعَمَلُ فِيهِ وَتَحْلِيلُهُ تَحْلِيلُ ذَلِكَ الْعَقْدِ وَ
ذَلِكَ يَجُوزُ لَهُمُ الْآنَ الْعَمَلُ فِيهِ . وَلَا تَعْتَدُوا إِلَى مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَاعْتَدَاءُ الْحَدِّ مَجَاوِزَةُ الْحِكْمَةِ إِلَى مَا نَهَى عَنْهُ الْحَكِيمُ وَزَجَرَ عَنْهُ
إِمَّا بِالْعَقْلِ أَوْ بِالسَّمْعِ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالاً طَيِّباً وَالرِّزْقُ هُوَ مَا لَحِيَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَلَيْسَ لغيره معه منه . فَإِنْ
قِيلَ إِذَا كَانَ الرِّزْقُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَلَالاً - فَلَمْ يَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى حَلَالاً طَيِّباً قُلْنَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّأَكِيدِ كَقَوْلِهِ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تَكْلِيماً - قرآن - ١٥٣-١٥٨-قرآن - ٧٨٣-٨٥٥-قرآن - ١٠٤٩-١٠٦٣-قرآن - ١١٨٢-١٢٣٠-قرآن - ١٣٥٣-١٣٦٧-قرآن - ١٤٠٥-١٤٣٦

[صفحہ ۲۶۴] والطيب قد يكون مستلذا وقد أطلق في موضع آخر فقال وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. ثم اعلم أن الطيب يقع على الحلال كقوله يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ ويقع على الطاهر كقوله تعالى فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ويقع على ما لا أذى فيه كما يقال زمان طيب ومكان طيب للذي لا حرق فيه ولا برد ويقع على ما يستطاب من المأكول يقال هذا طعام طيب لما تستطيبه النفس ولا تنفر منه . -قرآن- ۵۳-۸۲-قرآن-۱۲۷-۱۶۸-قرآن-۲۰۰-۲۲۸

فصل

ثم قال تعالى الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ أى ماتستطيبونه ولا تستخبثونه فردهم إلى عاداتهم ولا يمنع أن يقال المراد به ما لا أذى فيه من المباح الذى ليس بمحرم فكأنهم لماسألوه عن الحلال فقال هو ما لا يستحق المدح والذم بتناوله وذلك عام فى جميع المباحات سواء علمت كذلك عقلا أو شرعا. ومن اعتبر العرف والعادة اعتبر عرف أهل الترف والغنى والمكنة الذين كانوا فى القرى والأمصارع على عهد النبى ص حال الإخبار دون من كان من أهل البوادرى من جفأة العرب . فإذا قيل عاداتهم مختلفة قلنا اعتبرنا العام الشائع دون الشاذ النادر. وقوله تعالى وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْبِتَدَأْ وخبر وذلك يخص عند أكثر أصحابنا بالحبوب لأنها المباحة من أطعمه أهل الكتاب فأما ذبائحهم وكل مائع يباشرونه بأيديهم فإنه ينجس ولا يحل استعماله . وتذكيته لا تصح لأن من شرط صحتها التسمية لقوله تعالى وَ لَا تَأْكُلُوا -قرآن- ۱۷-۴۸-قرآن- ۵۶۵-۶۱۰-قرآن- ۸۲۵-۸۳۹ ثم قال تعالى الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ أى ماتستطيبونه ولا تستخبثونه فردهم إلى عاداتهم ولا يمنع أن يقال المراد به ما لا أذى فيه من المباح الذى ليس بمحرم فكأنهم لماسألوه عن الحلال فقال هو ما لا يستحق المدح والذم بتناوله وذلك عام فى جميع المباحات سواء علمت كذلك عقلا أو شرعا. ومن اعتبر العرف والعادة اعتبر عرف أهل الترف والغنى والمكنة الذين كانوا فى القرى والأمصارع على عهد النبى ص حال الإخبار دون من كان من أهل البوادرى من جفأة العرب . فإذا قيل عاداتهم مختلفة قلنا اعتبرنا العام الشائع دون الشاذ النادر. وقوله تعالى وَ طَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْبِتَدَأْ وخبر وذلك يخص عند أكثر أصحابنا بالحبوب لأنها المباحة من أطعمه أهل الكتاب فأما ذبائحهم وكل مائع يباشرونه بأيديهم فإنه ينجس ولا يحل استعماله . وتذكيته لا تصح لأن من شرط صحتها التسمية لقوله تعالى وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَهُوَ لَاءِ لا يذكرون اسم الله عليه وإذاذكروا قصدوا بذلك اسم من أبد شرع موسى أو عيسى ع أو اتخذ عيسى أو عزيزا ابنا وكذب محمدا ع وذلك غير الله عز وجل وقد حرمه الله بقوله وَ مَا أَهْلًا بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ. وَ طَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ أى إنه حلال لهم سواء قبلوه أو لم يقبلوه وقيل حلال للمسلم بذله لهم ولو كان محرما لما جاز للمسلم بذله إياهم . وقوله فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا لَذِكْرِ الْمَأْمُورِ بِهِ هُوَ قَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ وقيل كل اسم يختص الله به أو صفة تختصه كقول بسم الله الرحمن أو باسم القديم أو باسم القادر لنفسه أو باسم العالم لنفسه و ما جرى مجرى ذلك فالأول مجمع على جوازه والظاهر يقتضى جواز غيره ولقوله تعالى قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وهذا يقتضى مخالفة المشركين فى أكلهم ما لم يذكر اسم الله عليه فأما ما لم يذكر عليه اسم الله سهوا أو نسيانا من المؤمنين فإنه يجوز أكله على كل حال . والاسم إنما يكون لمسمى مخصوص بالقصد وذلك مفتقر إلى معرفته واعتقاده والكفار على مذهبنا لا يعرفون الله فكيف يصح منهم تسميته تعالى فلا يجوز أكل ذبائح الكفار لهذا. ثم قال وَ مَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أى لم لاتأكلوا وبينهما فرق لأن لم لاتفعل أعم من حيث إنه يكون لحال يرجع إلى غيره -قرآن- ۱-۳۸-قرآن- ۲۱۹-۲۵۰-قرآن- ۲۵۲-۲۷۴-قرآن- ۴۰۳-۴۴۳-قرآن- ۶۹۲-۷۷۲-قرآن- ۱۱۰۹-۱۱۶۸ [صفحہ ۲۶۶] وأما ما لك لاتفعل فحال يرجع إليه والمعنى أى شىء لكم فى أن لاتأكلوا وقيل مامنعكم أن تأكلوا لأن ما لك أن تفعل وما لك لاتفعل

بمعنى واختار الزجاج الأول. وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عَنِ مَذْكَرِهِ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ قَوْلِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْمَيْتَةُ الْآيَةُ وَغَيْرُهَا. إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِمْ عِنَاهُ إِلَّا إِذَا خِفْتُمْ عَلَىٰ نَفْسِكُمْ الْهَلَكَ مِنَ الْجُوعِ وَتَرَكْتُمُ التَّائُلَ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَكُمْ تَنَاوُلُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ. وَاخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ مَا يَسُوغُ تَنَاوُلَهُ حِينَئِذٍ لَهُ فَعْنَدُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَنَاوَلَ إِلَّا مَا يُمْسِكُ الرَّمَقَ وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْبَعَ مِنْهُ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ وَأَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ مِنْهَا حَتَّى يَجِدَ مَا يَأْكُلُ. قَالَ وَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَا يَكْرَهُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ يَجُوزُ أَكْلُهُ لِأَنَّ الْمَكْرَهُ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ مِثْلَ الْمَضْطَرِّ. -قرآن- ١٧١-٢٠٨-قرآن- ٢٤٢-٢٤٨-قرآن- ٢٨٢-٣٠٩-قرآن- ٤٢٢-٤٧٨

فصل

وَقَالَ تَعَالَى قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهٗ أَنْ يَقُولَ لَهُؤُلَاءِ الْكُفَّارُ إِنَّهُ لَا يَجِدُ فِيهَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ شَيْئًا مُحَرَّمًا إِلَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَقِيلَ إِنَّهُ خَصَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الثَّلَاثَةَ بِذِكْرِ التَّحْرِيمِ مَعَ أَنَّ غَيْرَهَا مُحَرَّمٌ مِمَّا ذَكَرَهُ تَعَالَى فِي الْمَائِدَةِ كَالْمَنْخَنِقَةِ وَالْمَوْقُودَةِ -قرآن- ١٥-٢٦٧ [صفحة ٢٦٧] لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَيْتَةِ وَ فِي حُكْمِهَا فَبَيْنَ هُنَاكَ بِالتَّفْصِيلِ وَهَنَا عَلَى الْجُمْلَةِ. وَأُجُودُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَقَالُ خَصَّ اللَّهُ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ تَعْظِيمًا لِتَحْرِيمِهَا وَ بَيْنَ مَا عَادَهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَقِيلَ إِنَّهُ تَعَالَى خَصَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَ مَا عَادَهَا بِوَحْيٍ غَيْرِ الْقُرْآنِ. وَقِيلَ إِنْ مَا عَادَهَا حَرَمَ فِيهَا بَعْدَ الْمَدِينَةِ وَالسُّورَةِ مَكِيَّةً. وَالدَّمُ الْمَسْفُوحُ هُوَ الْمَصْبُوبُ وَإِنَّمَا خَصَّ الْمَسْفُوحَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ مَا يَخْتَلِطُ مِنْهُ بِاللَّحْمِ مِمَّا لَا يُمْكِنُ تَخْلِيصُهُ مِنْهُ لِقَلَّتْهُ مَعْفُوفٌ مَبَاحٍ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا قَالَ مَسْفُوحًا لِأَنَّ الْكَبْدَ يَشْبَهُ الدَّمَ الْجَامِدَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَمًا فَلَيْسَ بِحَرَامٍ فَذَكَرَ الْمَسْفُوحَ لِيُبَيِّنَ الْحَالَ مِنَ الْحَرَامِ فَأَمَّا الطَّحَالُ فَإِنَّهُ إِذَا ثَقَبَ وَطَرَحَ فِي الْمَاءِ فَيَسِيلُ كُلُّهُ لِأَنَّهُ دَمٌ وَ هُوَ حَرَامٌ. وَقَوْلُهُ أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ وَ إِنْ خَصَّ لَحْمَهُ بِالذِّكْرِ هُنَا فَإِنَّ جَمِيعَ مَا يَكُونُ مِنْهُ مِنَ الشَّحْمِ وَالْجِلْدِ وَالشَّعْرِ مُحَرَّمٌ. فَإِنَّهُ رِجْسٌ يَعْنِي مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ وَلِذَلِكَ كُنِيَ عَنْهُ بِكُنْيَاةِ الذِّكْرِ وَالرَّجْسِ كُلِّ مُسْتَقْدَرٍ مَنْفُورٍ عَنْهُ. وَقَوْلُهُ أَوْ فِسْقًا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ وَالْمُرَادُ بِالْفِسْقِ مَا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ يَتَعَلَّقَانِ بِظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي إِبَاحَةِ لَحْمِ الْحَمِيرِ. وَ ثَمَّ قَالَ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا غَيْرُ طَالِبٍ بِأَكْلِهِ التَّلَذُّذَ وَالثَّانِي غَيْرُ قَاصِدٍ لِتَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَوَى أَصْحَابُنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْخَارِجُ عَلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ فَإِنَّهُمْ لَا يَرِخْصُونَ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ. -قرآن- ٦٣٨-٦٥٥-قرآن- ٧٤٢-٧٥٥-قرآن- ٨٤٢-٨٥١-قرآن- ٨٦٧-٨٨٤-قرآن- ١٠٠٦-١٠٤٠ [صفحة ٢٤٨] وَ لَا عَادٍ أَيْ لَا يَعْتَدِي بِتَجَاوُزِ ذَلِكَ إِلَى مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَالضَّرُورَةُ الَّتِي تَبِيحُ أَكْلَ الْمَيْتَةِ هِيَ خَوْفُ التَّلَفِ عَلَى النَّفْسِ مِنَ الْجُوعِ. وَ قَدِ اسْتَدَلَّ قَوْمٌ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى إِبَاحَةِ مَا عَادَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْمَذْكُورَةَ وَ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ هُنَا مُحَرَّمَاتٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُهَا كَالسَّبَاعِ وَ كُلِّ ذِي نَابٍ وَ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْبَهَائِمِ وَ الْمَسْخُوحِ مِثْلَ الْفِيلَةِ وَ الْقَرْدَةِ. وَ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِنْتِفَاعِ بِجِلْدِ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ التَّعْدِي. -قرآن- ١-١٠

فصل

وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَ عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَ مِنَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ حَرَّمَ عَلَى الْيَهُودِ فِي أَيَّامِ مُوسَى ع كُلَّ ذِي ظُفْرٍ -قرآن- ١٦-١٩٠ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّهُ كُلُّ مَا لَيْسَ

بمنفرد الأصابع كالإبل والنعام والبط والإوز -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٨١ وأخبر تعالى أيضا أنه كان حرم عليهم شحوم البقر والغنم مما فى أجوافهما واستثنى من ذلك بقوله إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُرُهُمَا فَإِنَّهُ لَمْ يَحْرَمْهُ واستثنى أيضا ما على الحوايا من الشحم فإنه لم يحرمه واستثنى أيضا من جملة ما حرم ما اختلط بعظم و هو شحم الجنب والألية لأنه على العصص . و هذه الأشياء و إن كانت محرمة فى شرع موسى ع فقد نسخ الله تحريمها وأباحها على لسان محمد ص . ثم قال تعالى ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ مَعْنَاهُ أَنَا حَرَمْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عِقَابُهُ لَهُمْ عَلَى بَغْيِهِمْ . -قرآن- ٩٩-١٢٦-قرآن- ٣٩٥-٤٢١ [صفحہ ٢٦٩] فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَكُونُ التَّكْلِيفُ عِقَابًا وَ هُوَ تَابِعٌ لِلْمَصْلَحَةِ وَ مَعَ ذَلِكَ فَهُوَ تَعْرِضٌ لِلثَّوَابِ . قلنا إنما سماه عقوبة لأن عظيم ما أتوه من المعاصى اقتضى تحريم ذلك فيه عقوبة وتعيين المصلحة وحصول اللطف و لو لا جرمهم لما اقتضت المصلحة ذلك . وَ إِنَّا لَصَادِقُونَ عَنِى فِيمَا أَخْبَرْتُ بِهِ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ عِقَابُهُمْ لِأَوَائِلِهِمْ وَمَصْلَحَةٌ لِمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى وَقْتِ النِّسْخِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَحْرِيمَ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ مَصْلَحَةٌ عِنْدَ هَذَا الْإِقْدَامِ مِنْهُمْ جَازٌ أَنْ نَقُولَ حَرَمَ عَلَيْهِمْ بِظُلْمِهِمْ لِمَا رَوَى أَنَّ الْعَبْدَ لِيَحْرَمَ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يَصِيْبُهُ -قرآن- ٢٣٢-٢٥١

باب الأطعمة المحظورة

إشارة

قال الله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَ مَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهَا آيَةٌ بَيْنَ تَعَالَى فِى هَذِهِ آيَةُ مَا اسْتَنَاهُ فِى قَوْلِهِ أَهْلَتْ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَهَذَا مِمَّا تَلَاهُ عَلَيْنَا فَقَالَ سَبَّحَانَهُ مَخَاطِبًا لِلْمُكَلَّفِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ هِىَ كُلُّ مَا فَارَقَتْهُ الْحَيَاةُ مِنْ دَوَابِّ الْبَرِّ وَ طَيْرِهِ بِغَيْرِ تَذْكِيَةٍ -قرآن- ١٩-١٠٨-قرآن- ١٦١-٢١٧-قرآن- ٢٦٨-٢٩٤ واستثنى النبى ص منها السمك والجراد فقال ميتتان مباحتان -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٦٤ . ثم قال تعالى وَ الدَّمُ أَى حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الدَّمَ فَقِيلَ إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ الدَّمَ فِى الْمَبَاعِرِ وَيَشْوُونَهَا وَيَأْكُلُونَهَا فَأَعْلَمَ اللَّهُ أَنَّ الدَّمَ الْمُسْفُوحَ أَى -قرآن- ١٨-٢٦ [صفحہ ٢٧٠] الْمُسْبُوبُ حَرَامٌ فَأَمَّا اللَّحْمُ الْمَتَلَطَّخُ بِالدَّمِ وَ مَا يَرَى أَنَّهُ مِنْهُ مِثْلُ الْكَبِدِ فَهُوَ مَبَاحٌ وَ أَمَّا الطَّحَالُ فَهُوَ الدَّمُ الْمُسْفُوحُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ إِنَّمَا شَرَطْنَا فِى الدَّمِ الْحَرَامِ مَا كَانَ مُسْفُوحًا لِأَنَّهُ تَعَالَى بَيْنَ ذَلِكَ فِى آيَةِ الْآخَرِ فَقَالَ تَعَالَى أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا . ثم قال وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ أَى حَرَّمَ عَلَيْكُمُ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ أَهْلِيهِ وَ بَرِيهِ فَالْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ مَخْرَجُهُمَا فِى الظَّاهِرِ مَخْرَجُ الْعُمُومِ وَ الْمُرَادُ بِهِمَا الْخُصُوصُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ مَخْصُوصٌ ظَاهِرُهُ مَعَ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنَ الْخِنْزِيرِ حَرَامٌ كُلُّهُ مِنَ الشَّحْمِ وَ الْجِلْدِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ . وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ مَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ أَى وَ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ مَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ أَى مَا ذَبَحَ لِلْأَصْنَامِ وَ الْأَوْثَانِ مِمَّا يَقْرَبُ بِهِ مِنَ الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ رَفَعَ الصَّوْتُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ حَرَامٌ . وَ كُلُّ مَا حَرَّمَ أَكَلَهُ مِمَّا عَدَدْنَاهُ يَحْرَمُ بَيْعُهُ وَ مِلْكُهُ وَ التَّصَرُّفُ فِيهِ . وَ الْخِنْزِيرُ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكُورِ وَ الْمُؤَنَّثُ . وَ فِى آيَةِ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ ذَبَائِحَ كُلِّ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ حَرَامٌ سِوَاءَ كَانَ كَافِرًا أَوْ مِنْ دَانَ بِالتَّجْسِمِ وَ الصُّورَةِ أَوْ قَالَ بِالْجَبْرِ وَ التَّشْبِيهِ أَوْ خَالَفَ الْحَقَّ فَعَدَدْنَا لَا يَجُوزُ أَكْلُ ذَبِيحَتِهِ . وَ قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَاجِبَةٌ فَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ . -قرآن- ٢٢٥-

٢٤٣-قرآن- ٢٥٤-٢٧٢-قرآن- ٥١٧-٥٤٨

فصل

ثم قال تعالى وَ الْمُنْخَنِقَةُ قَالَ السَّدَى هِىَ الَّتِى تَدْخُلُ رَأْسَهَا بَيْنَ شَعْبَتَيْنِ -قرآن- ١٧-٣٢ [صفحہ ٢٧١] مِنْ شَجَرَةٍ فَتَخْتَنِقُ وَ تَمُوتُ

و قال الضحّاك هى التى تختنق وتموت و قال قتاده هى التى تموت فى خناقها و قال كان أهل الجاهلية يخنقونها ثم يأكلونها. والأولى حمل الآية على عمومها فى جميع ذلك سواء كان بشىء من قبلها أو من قبل غيرها لأنه تعالى وصفها بالمنخنة و لو كان الأمر على ما ذكره قتاده فقط لقال والمخنقة. و قوله تعالى وَ الْمَوْقُودَةُ يَعْنِي التى تضرب حتى تموت . وَ الْمُتَرَدِّدَةُ التى تقع من جبل أو تقع فى بئر فتموت فإن وقعت فى شىء من ذلك ويعلم أنها لم تمت بعد و لم يقدر على موضع ذكاته جاز أن تطعن وتضرب بالسكين فى غير المذبح حتى تبرد ثم تؤكل . وَ النَّطِيحَةُ وهى التى تنطح أو ينطح . فإن قيل كيف تكون بمعنى المنطوحة و قد ثبت فيها الهاء و فاعل إذا كان بمعنى مفعول لا يثبت فيه الهاء مثل عين كحيل و كف خضيب . قلنا اختلف فى ذلك فقال البصريون أثبت فى النطحة الهاء لأنها جعلت كالاسم مثل الطويلة فوجه التأويل النطحة أى معنى الناطحة و يكون المعنى حرمت عليكم الناطحة التى تموت من نطاحها و قال بعض الكوفيين إنما يحذف هاء الفاعل بمعنى المفعول إذا كان مع الموصوف فأما إذا كان منفردا فلا بد من إثبات الهاء فيقال رأيت قتيله . والقول بأن النطحة بمعنى المنطوحة هو قول أكثر المفسرين لأنهم أجمعوا على تحريم الناطحة والمنطوحة إداماتتا. و قوله وَ مَا أَكَلَ السَّيِّئُ أى و حرم عليكم ما أكل السيئ بمعنى ما قتله السيئ قاله ابن عباس و هو فريسة السيئ إلا ما ذكيتم إلا ما أدرتكم ذكاته فذكيتوها من هذه الأشياء التى وصفها وموضع مانصب بالاستثناء. - قرآن - ٣٣٠-٣٤٤- قرآن - ٣٧٣-٣٨٩- قرآن - ٥٧٠-٥٨٣- قرآن - ١١٩٣-١٢١٣- قرآن - ١٣٠٠-١٣١٦ [صفحہ ٢٧٢] واختلف فى الاستثناء إلى ماذا يرجع فقال قوم يرجع إلى جميع ماتقدم ذكره من قوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَ مَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَ الْمُنْخَنِقَةُ وَ الْمَوْقُودَةُ وَ الْمُتَرَدِّدَةُ وَ النَّطِيحَةُ وَ مَا أَكَلَ السَّيِّئُ إلا ما لا يقبل الذكاة من لحم الخنزير والدم و هو الأقوى و هو المروى عن على ع و ابن عباس قال و هو أن تدركه يتحرك رجله أو ذنبه أو تطرف عينه و هو المروى عنهما ع . و قال آخرون هو استثناء من التحريم لأنه من المحرمات لأن الميتة لا ذكاة لها و لا الخنزير قالوا والمعنى حرمت عليكم الميتة والدم وسائر ما ذكر إلا ما ذكيتم مما أحله الله تعالى له بالتذكية فإنه حلال لكم . وسئل مالك عن الشاة يخرق جوفها السيئ حتى يخرج أمعاؤها فقال لا أرى أن تذكى و لا تؤكل أى شىء يذكى منها. و قال كثير من الفقهاء إنه يراعى إن يلحق وفيه حياة مستقره فيذكى فيجوز أن يؤكل فأما ما يعلم أنه لا حياة فيه مستقره فلا يجوز بحال . - قرآن - ٨٨-٢٦٥

فصل

فإن قيل فما وجه تكرير قوله تعالى وَ مَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَ الْمُنْخَنِقَةُ وَ الْمَوْقُودَةُ وجميع ما عدد تحريمه فى هذه الآية يعمه قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ و إن اختلف أسباب موته من خنق أو ترد أو نطح أو إهلال لغير الله أو أكيل سيئ وإنما يكون كذلك يعنى قول من يقول إنها و إن كانت فيها حياة إذا كانت غير مستقرة فلا يجوز أكلها. قلنا الفائدة فى ذلك أن الذين خطبوا بذلك لم يكونوا يعدون الميت إلا مامات حتف أنفه من دون شىء من هذه الأسباب فأعلمهم الله تعالى أن حكم الجميع واحد و أن وجه الاستباحة هى التذكية الشرعية. - قرآن - ٣٨-١٠٢- قرآن - ١٥٧-١٨٣ [صفحہ ٢٧٣] و قال السدى إن ناسا من العرب كان يأكلون جميع ذلك و لا يعدونه ميتا إنما يعدون الميتة التى تموت من الوجع . فإن قيل قد جاء فى البقرة وَ مَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ و فى المائدة و فى الأنعام و فى النحل وَ مَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فمما وجه ذلك . قلنا الأصل ما جاء فى سورة البقرة لأن الباء التى يتعدى بها الفعل بمنزلة جزء منه تقول ذهبت بزيد وأذهبته و ما يتعدى إليه الفعل باللام لا يتنزل منه اللام منزلة الجزء منه فالباء أحق بالتقديم لأن معنى أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ذبح لغير الله أى سمي عليه بعض الآلهة إن لم يكن الذابح ممن يعرف الله فيسميه . فالأصل ما هو فى البقرة ثم لما كان الإهلال بالمذبح لا يستنكر إلا إذا كان ماعدا الأصل فتقديم المستنكر أولى ألا ترى أنهم يقدمون

المفعول إذا كانوا ببيانه أعنى فيقولون ضرب عمرا زيد فلهذا بدئ في البقرة ثم قدم في المواضع الثلاثة الاسم و هو ذكر المستنكر في غير الله . والتذكية هي فرى الأوداج والحلقوم إذا كانت فيه حياة و لا- يكون بحكم الميت والذكاة في اللغة تمام الشيء فالمعنى على هذا في قوله تعالى إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ أى ما أدر كنتم ذبحه على التمام . -قرآن-١٣٩-١٧٠-قرآن-٢١٠-٢٤١-قرآن-٤٦٣-٤٨٨-قرآن-٩٩٥-١٠١١

فصل

ثم قال تعالى وَ مَا ذَبَحْ عَلَى النَّصْبِ بِالنَّصْبِ الْحِجَارَةُ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا وَهِيَ الْأَوْثَانُ وَاحِدُهَا نَصَابٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا وَالْجَمْعُ أَنْصَابٌ . -قرآن-١٧-٤٣ [صفحہ ٢٧٤] والفرق بين هذا وبين ما أهل به لغير الله أن المراد ما يصدق به تقربا إلى الأنصاب والمراد بالأول ما ذبحه الكافر أو من سمى غير الله عند ذبحه على ما ذكرناه لأى شىء ذبحه من بيع أو إضافة أو تصدق . و قال ابن جريح النصب ليست أصناما وإنما كانت حجارة تنصب إذا ذبحوا لآلهتهم جعلوا اللحم على الحجارة ونضجوا الدم على ما قبل من البيت فقال المسلمون عظمت الجاهلية البيت بالدم فنحن أحق أن نعظمه فأنزل الله تعالى لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا الْآيَةُ . وقوله وَ أَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فَسُقْ أى وحرم عليكم الاستقسام بالأزلام وهى سهام كانت الجاهلية يطلبون قسم الأرزاق بها ويتفألون بها فى أسفارهم وابتداءات أمورهم و به قال ابن عباس . و قال مجاهد هى سهام العرب وكعاب فارس والروم . والأنصاب الأصنام وإنما قيل لها ذلك لأنها كانت تنصب للعبادة لها قال تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ . والميسر القمار و عن أبى جعفر ع يدخل فيه الشطرنج والنرد -قرآن-٤٢٧-٤٦٨-قرآن-٤٨٣-٥٢٦-قرآن-٨١٥-٨٦٨ [صفحہ ٢٧٥] حتى اللعب بالجوز. وروى عن أمير المؤمنين ع أنه قال الشطرنج ميسر العجم -روایت-١-٢-روایت-٤١-٦٢ . والأزلام القداح وهى سهام كانوا يجلبونها للقمار. قال الأصمعى كان الجزور يقسمونه على ثمانية وعشرين جزءا وذكرت أسماؤها مفصلة وهى عشرة منها ذوات الحظوظ سبعة. ثم قال رَجِسْ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فوصفها بذلك يدل على تحريمها. - قرآن-١٧٥-٢٠٠

فصل

أما قوله تعالى كُلِّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ فَقَدْ كَانَ سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْيَهُودَ أَنْكَرُوا تَحْلِيلَ النَّبِيِّ ص لِحُومِ الْإِبِلِ فَبَيَّنَ اللَّهُ أَنَّهَا كَانَتْ مُحَلَّلَةً لِإِبْرَاهِيمَ وَوَلَدِهِ إِلَى أَنْ حَرَّمَهَا إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ يَعْقُوبُ نَذَرَ أَنْ يَرَى مِنَ النِّسَاءِ أَنْ يَحْرِمَ أَحَبَّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَيْهِ وَهِيَ لِحُومُ الْإِبِلِ وَأَلْبَانُهَا فَلَمَّا بَرَأَ وَفَى بِنَذْرِهِ فَحَاجَّهُمُ النَّبِيُّ ص بِالتَّوْرَةِ فَلَمْ يَجْسُرُوا أَنْ يَحْضُرُوا لِعَلْمِهِمْ بِصَدَقِ مُحَمَّدٍ ص . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْرِمَ شَيْئًا وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَا لَهُ فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ مِمَّا لَهُ فِيهِ الْمَفْسَدَةُ. قُلْنَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا أَدْنَى اللَّهُ لَهُ فِي ذَلِكَ وَأَعْلَمَهُ وَكَانَ اللَّهُ أَذُنَ لِإِسْرَائِيلَ فِي هَذَا النَّذْرِ وَلِذَلِكَ نَذَرَ فَأَمَّا غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ -قرآن-١٨-١٣٤ [صفحہ ٢٧٦]

باب الأشربة المباحة والمحظورة

قال الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ قَالَ أَكْثَرُ الْمَفْسِرِينَ الْخَمْرُ عَصِيرُ الْعَنْبِ النَّبِيُّ إِذَا اشْتَدَّ وَقَالَ جَمُهورُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كُلُّ مَا أُسْكِرَ كَثِيرُهُ فَهُوَ خَمْرٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي رِوَايَاتِنَا. وَاشْتِقَاقُهُ فِي اللَّغَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ خَمَرْتُ الشَّيْءَ أَيْ سَتَرْتَهُ لِأَنَّهَا تَغْطِي عَلَى الْعَقْلِ . وَ كُلُّ مَا أُسْكِرَ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ حَرَامٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لِأَشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى إِذْ يَجْرِي عَلَيْهِمَا أَجْمَعُ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْخَمْرِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَ مَنَافِعُ لِلنَّاسِ فَا لْمَنَافِعُ الَّتِي فِي الْخَمْرِ مَا كَانُوا يَأْخُذُونَهُ فِي أَثْمَانِهَا وَرَبِحَ تِجَارَتِهَا وَ مَا فِيهَا مِنَ اللَّذَّةِ بَتَنَاولِهَا أَيْ فَلَا يَغْتَرَوْنَ بِالْمَنَافِعِ الَّتِي فِيهَا فَضَرُّهَا أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهَا. قَالَ الْحَسَنُ وَ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ مَعَ ذِكْرِ أَنَّ فِيهَا إِثْمًا وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْإِثْمَ فِي قَوْلِهِ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ وَ الْإِثْمَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ وَصَفَهَا بِأَنَّ فِيهَا إِثْمًا كَبِيرًا وَالْإِثْمَ الْكَبِيرَ مُحَرَّمٌ بِلَا خِلَافٍ . وَقَالَ قَوْمُ الْمَعْنَى أَنَّ الْإِثْمَ بِشَرْبِ هَذِهِ وَالْقَمَارِ بِهَذَا أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَكَرُوا وَثَبَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَقَاتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. قَالَ قَتَادَةُ وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهَا الْآيَةُ الَّتِي فِي الْمَائِدَةِ مِنْ قَوْلِهِ إِنََّّمَا -قُرْآن- ١٩-٨٢-قُرْآن- ٤١٧-٤٦٢-قُرْآن- ٧١٦-٧٩١-قُرْآن- ١٠٦٣-١٠٦٩ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ قَالَ أَكْثَرُ الْمَفْسِرِينَ الْخَمْرُ عَصِيرُ الْعَنْبِ النَّبِيُّ إِذَا اشْتَدَّ وَقَالَ جَمُهورُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كُلُّ مَا أُسْكِرَ كَثِيرُهُ فَهُوَ خَمْرٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي رِوَايَاتِنَا. وَاشْتِقَاقُهُ فِي اللَّغَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ خَمَرْتُ الشَّيْءَ أَيْ سَتَرْتَهُ لِأَنَّهَا تَغْطِي عَلَى الْعَقْلِ . وَ كُلُّ مَا أُسْكِرَ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ حَرَامٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لِأَشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى إِذْ يَجْرِي عَلَيْهِمَا أَجْمَعُ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْخَمْرِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَ مَنَافِعُ لِلنَّاسِ فَا لْمَنَافِعُ الَّتِي فِي الْخَمْرِ مَا كَانُوا يَأْخُذُونَهُ فِي أَثْمَانِهَا وَرَبِحَ تِجَارَتِهَا وَ مَا فِيهَا مِنَ اللَّذَّةِ بَتَنَاولِهَا أَيْ فَلَا يَغْتَرَوْنَ بِالْمَنَافِعِ الَّتِي فِيهَا فَضَرُّهَا أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهَا. قَالَ الْحَسَنُ وَ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ مَعَ ذِكْرِ أَنَّ فِيهَا إِثْمًا وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْإِثْمَ فِي قَوْلِهِ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ وَ الْإِثْمَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ وَصَفَهَا بِأَنَّ فِيهَا إِثْمًا كَبِيرًا وَالْإِثْمَ الْكَبِيرَ مُحَرَّمٌ بِلَا خِلَافٍ . وَقَالَ قَوْمُ الْمَعْنَى أَنَّ الْإِثْمَ بِشَرْبِ هَذِهِ وَالْقَمَارِ بِهَذَا أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَكَرُوا وَثَبَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَقَاتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. قَالَ قَتَادَةُ وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهَا الْآيَةُ الَّتِي فِي الْمَائِدَةِ مِنْ قَوْلِهِ إِنََّّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُمْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ثُمَّ أَمَرَنَا بِاجْتِنَابِهَا بِأَنَّ قَالَ فَاجْتَنِبُوهُمْ أَيْ كُونُوا عَلَى جَانِبِهَا أَيْ فِي نَاحِيَةٍ. فَفِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَ عَلَى تَحْرِيمِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ وَصَفَهَا بِأَنَّهَا رِجْسٌ وَالرِجْسُ وَالنَّجَسُ بِلَا خِلَافٍ مُحَرَّمٌ. الثَّانِي نَسَبُهَا إِلَى عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَرَّمًا. الثَّلَاثُ أَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَنَا بِاجْتِنَابِهَا وَ الْأَمْرُ يَقْتَضِي الْإِجَابَ شَرْعًا. الرَّابِعُ أَنَّهُ جَعَلَ الْفُوزَ وَالْفَلَاحَ فِي اجْتِنَابِهَا . وَ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ فَاجْتَنِبُوهُمْ رَاجِعَةٌ إِلَى عَمَلِ الشَّيْطَانِ . -قُرْآن- ١-٨٨-قُرْآن- ١٧٣-١٨٥-قُرْآن- ٥٣٨-٥٥٠

فصل

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَ الْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَ يُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ قِيلَ هَلْ هَاهُنَا مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ أَيْ انْتَهَوْا. وَ سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ لَاقَى رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَ قَدْ كَانَ شَرَبَا الْخَمْرَ فَضَرِبَهُ بِلَحْيِ جَمَلٍ . وَقِيلَ إِنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى قَالَ رَجُلٌ أَلَلَّهُمْ بَيْنَ لَنَا فِي هَذِهِ الْخَمْرِ بَيَانًا شَافِيًا فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ. -قُرْآن- ١٧-١٨٢-قُرْآن- ٣٧٠-٤٣٥ [صَفْحَةُ ٢٧٨] مَعْنَاهُ الشَّيْطَانُ إِنَّمَا يُرِيدُ إِيقَاعَ الْعَدَاوَةِ وَ الْبَغْضَاءِ بَيْنَهُمْ بِالْإِغْرَاءِ الْمَزِينِ لَهُمْ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا سَكَرُوا زَالَ عَقْلُهُمْ وَأَقْدَمُوا مِنَ الْمَكَارِهِ وَ الْقَبَائِحِ

ما كانت تمنعهم منه عقولهم . وقال قتادة كان الرجل يقامر في ماله وأهله فيقمر ويبقى سلبيا حزينا فيكسبه ذلك العداوة والبغضاء. وقوله وَ يَصِيْدُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ أى يمنعكم من الذكر لله بالتعظيم والشكر على آلائه لما فى ذلك من الدعاء إلى الصلاح واستقامة الحال فى الدين والدنيا. وقوله تعالى فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُوْنَصيغته الاستفهام ومعناه النهى وإنما جاز ذلك لأنه إذا ظهر قبح الفعل للمخاطب صار فى منزلة من نهى عنه فإذا قيل له أتفعله بعد ما قد ظهر من أمره صار فى محل من عقد عليه بإقراره . فإن قيل ما الفرق بين انتهوا عن شرب الخمر وبين لا تشربوا الخمر. قلنا الفرق بينهما أنه إذا قال انتهوا دل ذلك على أنه يريد لأمر ينافى شرب الخمر وصيغته النهى تدل على كراهة الشرب لأنه قد ينصرف عن الشرب إلى أحد أشياء مباحة وليس كذلك المأمور به لأنه لا ينصرف عنه إلا إلى محظور والمنهى عنه قد ينصرف عنه إلى غير مفروض . ثم قال وَ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ احْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّما عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ لما أمر سبحانه باجتناّب الخمر والميسر والأنصاب والأزلام أمر بطاعته فى ذلك وفى غيره من أوامره ثم أمر بالحدّز وهو امتناع القادر من الشىء لما فيه من الضرر والخوف وهو توقع الضرر الذى لا يؤمن كونه . فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ اسْتَحَقَقْتُمُ الْعَذَابَ لِتَوَلَّيْتُمْ عَمَّا أُدَى رَسُولُنَا مِنَ الْبَلَاغِ الْمُبِينِ . -قرآن- ٢٧٨-٣٠٦-قرآن-٤٤٥-٤٦٧-قرآن-٩٩١-١١١٤-قرآن-١٣٢٢-١٣٣٧-قرآن-١٣٤٤-١٣٥٣ [صفحه ٢٧٩] والخمر محرمة على لسان كل نبي وفى كل كتاب نزل وأن تحريمها لم يكن متجددا فإذا انقلبت الخمر خلا بنفسها أو بفعل آدمى إذا طرح فيها ما ينقلب إلى الخل حلت . ثم قال لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَ آمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَ أَحْسَنُوا -قرآن- ١٧٠-٣٤٥ قال ابن عباس إنه لما نزل تحريم الخمر قال الصحابة كيف بمن مات من إخواننا وهو يشربها من قبل فأنزل الله الآية و بين أنه ليس عليهم فى ذلك شىء إذا لم يكونوا عالمين بتحريمها وقد كانوا مؤمنين عاملين للصالحات ثم يتقون المعاصى وجميع ما حرم الله عليهم -روایت- ١-٢-روایت- ١٨-٢٦٧ . والصحيح أن معناه ليس على المؤمنين إثم ولا حرج فى أكل طيبات الدنيا إذا أكلوها من الحلال ودل على هذا المعنى بقوله إذا مَا اتَّقَوْا وَ آمَنُوا وتكرار الاتقاء إنما حسن لأن الأول المراد به اتقاء المعاصى الثانى الاستمرار على الاتقاء الثالث اتقاء مظالم العباد. -قرآن- ١٢٥-١٥١

فصل

أما قوله تعالى وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نُصِيقُكُمْ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَ الْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سِكْرًا وَ رِزْقًا حَسَنًا قال قوم ممن لا يؤبه بهم استدلووا بهذه الآية على تحليل النبيذ بأن قالوا امتن الله علينا وعدد من جملة نعمه علينا أن خلق الله لنا الثمار التى نتخذ منها السكر والرزق الحسن وهو سبحانه وتعالى لا يمتن بما هو محرم . وهذا لادلالة لهم فيه لأمر -قرآن- ١٨-٦٤-قرآن- ٧٦-١٥٧ [صفحه ٢٨٠] أحدها أن المفسرين على خلاف هذا ولم يقل أحد منهم هو ما حرم من العثرات وإنما ذكروا فى معناه تتخذون منه ما حل طعمه من شراب أو غيره . الثانى أنه لو أراد بذلك تحليل السكر لما كان لقوله وَ رِزْقًا حَسَنًا معنى لأن ما أحله وأباحه فهو أيضا رزق حسن . فإن قيل فلم فرق بين الرزق الحسن وبينه والكل شىء واحد. قلنا الوجه فيه أنه تعالى خلق هذه الثمار لتنتفعوا بها فاتخذتم أنتم منها ما هو حرام عليكم وتركتم ما هو رزق حسن . و أما وجه المنّة فبالأمرين معا ثابتة لأن ما أباحه وأحلّه فالمنّة به ظاهرة ليعجل الانتفاع به و ما حرمه فوجه النعمة فيه أنه إذا حرم علينا وأوجب الامتناع ضمن فى مقابلته الثواب الذى هو أعظم النعمة فهو نعمة على كل حال . ويؤكد ذلك قوله وَ هَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ وقوله فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَ تَقْوَاهَا ونحوه قولنا إن خلق نار جهنم نعمة من الله على العباد. الثالث أن السكر إذا كان مشتركا بين السكر والطعم وجب أن يتوقف فيه و

لا يحمل على أحدهما إبداليل و ما ذكرناه مجمع على أنه مراد و ما ذكر ليس عليه دليل . والسكر في اللغة على أربعة أقسام أحدها مأسكر والثاني ما طعم من -قرآن- ١٩٤-٢١٠-قرآن- ٦٧٩-٧٠١-قرآن- ٧١٠-٧٤١ [صفحہ ٢٨١] الطعام كما قال الشاعر جعلت عين الأكرمين سكرًا . أى طعما الثالث المصدر من قولك سكر سكرًا وأصله انسداد المجارى بما يلقي فيها و منه السكر و هو القسم الرابع . على أنه كان يقتضى أن يكون كل مأسكر منه يكون حلالا- و ذلك خلاف الإجماع لأنهم يقولون القدر الذى لايسكر هوالمباح و كان يلزم على ذلك أن يكون الخمر مباحا و ذلك لايقوله أحد من المسلمين ويلزم أن يكون النقيع حلالا و ذلك خلاف الإجماع

باب بيان تحريم الخمر

إشاره

حدث على بن يقطين قال سأل المهدي الخليفة أبا الحسن موسى بن جعفر عن الخمر أهى محرمة فى كتاب الله تعالى فإن الناس إنما يعرفون النهى عنها ولا يعرفون التحريم لها فقال له أبو الحسن هى محرمة فى كتاب الله تعالى فقال فى أى موضع هى محرمة فى كتاب الله تعالى يا أبا الحسن فقال قول الله تعالى قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ وَ الْإِثْمَ -روايت- ٢-١-روايت- ٢٧-١-ادامه دارد [صفحہ ٢٨٢] فأما قوله ما ظَهَرَ مِنْهَا فإنه يعنى بذلك الزناء المعلن ونصب الرايات التى كانت ترفعها الفواجر فى الجاهلية و أما قوله وَ مَا بَطَّنَ فإنه يعنى به مانكح من الآباء فإن الناس كانوا من قبل أن يبعث الله النبى ص إذا كان للرجل زوجة ومات عنها زوجها تزوجها ابنه من بعده إذا لم تكن أمه فحرم الله ذلك و أما قوله وَ الْإِثْمَ فإنه يعنى به الخمره بعينها و قد قال الله تعالى فى مواضع أخرى سَلُّوْكَ عَنِ الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَ مَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَ إِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا فإنما عنى بالإثم حراما عظيما و قد سماها الله تعالى أخبث الأسماء رجسا ثم قال ع إن أول ما نزل فى تحريم الخمر سَلُّوْكَ عَنِ الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَ مَنَافِعٌ لِلنَّاسِ وَ إِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا فإنما عنى بالإثم مما يجب اجتنابه ثم نزلت آية أخرى وهى قوله إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وكانت هذه الآية أشد من الأولى وأغلظ فى التحريم ثم ثلث بآية أخرى وكانت أغلظ فى الآية الأولى والثانية وأشد وهى قوله إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَ الْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ وَ يُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ فأمراً باجتنابها وفسر عللها التى لها و من أجلها حرمها ثم بين تعالى تحريمها وكشفه فى الآية الرابعة مع ما دل عليه فى هذه الآى -روايت- ١-روايت- ٢-ادامه دارد [صفحہ ٢٨٣] المتقدمة بقوله قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَّنَ وَ الْإِثْمَ وقال فى الآية سَلُّوْكَ عَنِ الْخَمْرِ وَ الْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ فخبير أن الإثم فى الخمر وغيرها و أنه حرام و ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يفرض فريضة أنزلها شيئا بعد شىء حتى يوطن الناس أنفسهم عليها ويسكنوا إلى أمر الله ونهيه فيها و ذلك من فعل الله تعالى ووجه التدبير والصواب لهم ليكونوا أقرب إلى الأخذ بها وأقل لنفاهم منها فقال المهدي هذه و الله فتوى هاشمية -روايت- ١-از قبل- ٤٩٠

فصل

وروى أنه شرب قدامه بن مظعون الخمر فى أيام عمر فأراد أن يحده فقال له قدامه إنه لا يجب على الحد لأن الله تعالى يقول لَيْسَ عَلَى الْعَذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَ أَحْسَنُوا فَرَأَى عَنْهُ الْحَدَ فَبَلَغَ ذَلِكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَأَتَى الْمَسْجِدَ وَفِيهِ عُمَرُ فَقَالَ لَهُ لَمْ تَرَكَ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَى قَدَامِهِ فَبَلَغَ فِي شَرْبِهِ الْخَمْرَ فَقَالَ تَلَا عَلَى آيَةٍ وَتَلَاهَا عُمَرُ فَقَالَ لَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ قَدَامُهُ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ وَلَا مِنْ سَبِيلِهِ فِي ارْتِكَابِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْتَحِلُّونَ حَرَامًا فَارَدَّ قَدَامُهُ وَاسْتَبْتَبَهُ مِمَّا قَالَ فَإِنْ تَابَ فَأَقِمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ فَأَقْتُلْهُ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمَلَةِ فَعَرَفَ قَدَامُهُ الْخَبَرَ فَأَظْهَرَ التَّوْبَةَ -رواية- ١-٢-رواية- ٩-٧١٢. والآية إنما أنزلت فى القوم الذين حرّموا على أنفسهم اللّحوم وسلّكوا طريق التّرهّب كعثمان بن مظعون وغيره فبين الله لهم أنه لا جناح فى تناول المباح مع اجتناب المحرّمات أى ليس عليهم إثم وخروج فيما طعموا من الحلال [صفحه ٢٨٤] وهذه اللفظة صالحة للأكل والشرب. وقوله ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا أى اتقوا شربها بعد التحريم ثُمَّ اتَّقَوْا أى دانوا على الاتقاء فالاتقاء الأول من الشرب والاتقاء الثانى هو الدوام عليه والاتقاء الثالث اتقاء جميع المعاصى وضم الإحسان إليه. وقال الله تعالى وَ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الّذِى وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا -قرآن- ٤٤-٦٦-قرآن- ٩٤-١٠٥-قرآن- ٢٦٥-٣٦٤ قال أبو جعفر الميثاق هو ما بين لهم فى حجة الوداع من تحريم كل مساء وكيفية الوضوء على ما ذكره الله فى كتابه ونصب أمير المؤمنين ع إماما للخلق كافه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٦١. وتحريم الفقاع لا يعلل بالسكر وإنما تحريمه مثل لحم الخنزير والدم.

فصل

وقد أباح الله تعالى الماء الذى هو أذل موجود وأعز مفقود وقد قال تعالى وَ جَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ وَقَالَ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ الَّذِى يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَعْنِى غَيْثًا وَمَطَرًا لِمَنَافِعِ خَلْقِهِ فَبَيَّنَتْ بِذَلِكَ الْمَاءِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِى عُدَّهَا. وَقَالَ تَعَالَى وَ أَوْحَى رَبِّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ يَتُوتًا إِلَى أَنْ قَالَ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ مِنَ أَصْفَرٍ وَأَبْيَضٍ وَأَحْمَرٍ مَعَ -قرآن- ٧٦-١١٤-قرآن- ١٢٢-١٧٨-قرآن- ٣٠٩-٣٧٥-قرآن- ٣٩٠-٤٣٧ [صفحه ٢٨٥] أَنَّهَا تَأْكُلُ الْحَامِضَ وَالْمَرْ فَيَجْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَسَلًا حَلَوًا لَذِيذًا فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ. وَأَكْثَرُ الْمَفْسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْعَسَلِ وَ هُوَ الشَّرَابُ الَّذِى ذَكَرَ أَنَّ فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ بُطُونِهَا وَ هُوَ خَارِجٌ مِنْ فِيهَا لِأَنَّ الْعَسَلَ يَخْلُقُهُ اللَّهُ فِي بَطْنِ النَّحْلِ ثُمَّ يَخْرُجُهُ إِلَى فِيهِ ثُمَّ يَخْرُجُهُ مِنْ فِيهِ وَلَوْ قَالَ مِنْ فِيهَا لَظَنَّ أَنَّهَا تَلْقِيهِ مِنْ فِيهَا وَلَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ الْبَطْنِ. وَقَالَ الرِّضَى فِي كِتَابِ مَجَازِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْعَسَلَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ غَيْرُ خَارِجٍ مِنْ بَطْنِ النَّحْلِ وَإِنَّمَا تَنْقَلُهُ بِأَفْوَاهِهَا مِنْ مَسَاقِطِهِ وَمَوَاقِعِهِ مِنْ أَوْرَاقِ الْأَشْجَارِ وَأَصْنَافِ النَّبَاتِ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ كَسَقُوطِ النَّدى فِي أَمَاكِنَ مَخْصُوصَةٍ وَعَلَى أَوْصَافٍ مَعْلُومَةٍ وَالنَّحْلُ مَلْهُمَةٌ بَتَتَّبِعُ تِلْكَ الْمَسَاقِطَ وَتَعْتَدُ تِلْكَ الْمَوَاقِعَ فَتَنْقُلُ الْعَسَلَ بِأَفْوَاهِهَا إِلَى الْمَوَاضِعِ الْمَعْدَةِ لَهَا قَالَ تَعَالَى يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا وَالْمَرَادُ مِنْ جِهَةِ بَطْنِهَا وَجِهَةِ بَطْنِهَا أَفْوَاهُهَا وَ هَذَا مِنْ غَوَامِضِ الْبَيَانِ وَشَرَائِفِ الْكَلَامِ. -قرآن- ١٩٠-٢٠٢-قرآن- ٧١٢-٧٣٢ وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع اشْرَبُوا مَاءَ السَّمَاءِ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ الْبَدَنَ وَيُدْفَعُ الْأَسْقَامَ قَالَ تَعَالَى وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-١٨٤ وجاء رجل فشكا إليه وجع البطن فقال ع ألك زوجة قال نعم قال استوهب منها درهما من صداقها بطيئة نفسها من مالها واشتر به عسلا واسكب عليه من ماء السماء ثم اشربه ففعل الرجل فبرأ فسئل ع عن ذلك فقال سمعت الله تعالى يقول فى كتابه فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٠١-رواية- ٢٨٦ [صفحه ٢٨٦] فَكُلُّهُ هَبْنًا مَرِيئًا وَقَالَ يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ وَقَالَ وَ نَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأِذَا اجْتَمَعَتِ الْبَرَكَةُ

باب الزيادات

إشارة

قال الشافعى إنفحة الميتة نجسة لا يحل الانتفاع بها وعندنا وعند أبى حنيفة هى طاهرة وبذلك نصوص عن أئمة الهدى ع يؤيد ذلك قوله تعالى كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وهذا عام إلا ما أخرجه الدليل ولادليل على تحريم الإنفحة من الميتة ولانجاستها من كتاب وسنة ولا إجماع . ويؤكد ذلك -قرآن- ١٣٩-١٧٨ ما ذكره أبو جعفر محمد بن يعقوب الكلينى فى كتابه المشهور عن أبى حمزة الثمالى قال كنت فى مسجد النبى ع إذ دخل رجل وقال لى من أنت فقلت رجل من أهل الكوفة قال تعرف محمدا الباقر قلت نعم فما حاجتكك إليه قال هيأت أربعين مسألة أسأله عنها فما كان من حق أخذته وما كان من باطل تركته قال أبو حمزة فقلت له هل تعرف ما بين الحق والباطل قال نعم قلت ما حاجتكك إليه إن كنت تعرف الفرق ما بين الحق والباطل -رواية- ١-٢-رواية- ٨٩-ادامه دارد [صفحه ٢٨٧] قال أنتم قوم لاتطاقون فما انقطع كلامه حتى أقبل أبو جعفر وحوله أهل خراسان وغيرهم يسألونه عن مناسك الحج فقال للرجل من أنت فقال أناقتاده بن دعامة البصرى قال أنت فقيه البصرة قال نعم أخبرنى عن الجبن فتبسم أبو جعفر وقال رجعت مسائلك إلى هذا فقال ضلت عنى فقال ع لا بأس به فقال ربما جعلت فيه إنفحة الميتة قال ليس بها بأس إن الإنفحة ليس لها عروق و ليس فيها دم و ليس لها عظم إنما تخرج من بين فرث ودم وإنما الإنفحة بمنزلة دجاجة ميتة أخرجت منها بيضة فهل تؤكل تلك البيضة قال لا ولا أمر بأكلها فقال ع و لم فقال لأنها من الميتة قال له فإن حضنت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة أأكلها قال نعم قال فما حرم عليك البيضة وأحل لك الدجاجة كذلك الإنفحة مثل البيضة فاشتر الجبن من أسواق المسلمين من أيدي المصلين ولا تسأل عنه -رواية-از قبل-٧٧٢

مسألة

قوله تعالى كُلِّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا أَى كل المطعومات أو كل أنواع الطعام والحل مصدر حل الشىء كما يقال عز الرجل عزا وذلت الدابة ذلا ولذا استوى فى الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع قال تعالى لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ . والمعنى كل الطعام لم يزل حلالا لهم من قبل إنزال التوراة وتحريم ما حرم -قرآن- ١٤-٣٧-قرآن- ٢٠٨-٢٥٢ [صفحه ٢٨٨] عليهم منها لظلمهم وبغيهم لم يحرم منها شىء قبل ذلك غير المطعوم الواحد الذى حرمه أبوههم إسرائيل على نفسه فتبعوه على تحريمه . و هورد على اليهود وتكذيب لهم حيث أرادوا براءة ساحتهم مما نزل فيهم من قوله فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمُ الْآيَةُ وَ فى قوله وَ عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ فقالوا لسنا بأول من حرمت عليه وما هو إلا تحريم قديم وكانت محرمة على نوح و على ابراهيم و من بعده وهلم جرا إلى أن انتهى التحريم إلينا وغرضهم تكذيب شهادة الله تعالى عليهم بالبعى والظلم وأكل الربا فقال تعالى قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ -قرآن- ٢١٥-٢٨٤-قرآن- ٣٠٢-٣٥٠-قرآن- ٥٧٧-٦٣٠ [صفحه ٢٨٩]

قال الله تعالى لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ. لمانزلت هذه الآية عمد كثير من الصحابة إلى نفائس أموالهم فتصدقوا بهازيade على الزكوات الواجبة -قرآن- ١٩-٦٩ كما روى عن أبي طلحة أنه قال يا رسول الله إن لى حائطا و قد جعلته صدقة فقال اجعله صدقة على فقراء أهللك فجعله بين حسان بن ثابت و أبى بن كعب -رواية- ١-٢-رواية- ١١-١٥٣. و قد ورد فى القرآن آى كثيرة تحث على الوقوف والصدقات بطواهرها قال الله تعالى وَ افْعَلُوا الْخَيْرَ وَ هُوَ أَمْرٌ بِالطَّاعَاتِ وَالْقُرْبَاتِ . فإن قيل ما أنكرتم من فساد الاستدلال بذلك من جهة أن الخير لانهاية له ومحال أن يوجب الله تعالى علينا ما لا يصح أن نفعله و إذا لم يصح إيجاب الجميع فليس البعض بذلك أولى من البعض وبطل الاستدلال بالآية. -قرآن- ٨٥-١٠٣ [صفحہ ٢٩٠] قلنا لا شبهة فى أن إيجاب ما لا يتناهى لا يصح غير أن ان فرض المسألة فنقول قد ثبت أن من وقف و تصدق على بعض فقراء المؤمنين يكون فاعلا للخير وفعل المرأة صحيح غير محال فيجب تناول الآية له وهكذا يفرض فى كل مسألة وموضع استدلالنا بعموم هذه الآية وأمثالها على استحباب شىء من العبادات أو وجوب شىء من القربات هو أن نعين على ما يصح تناول الإيجاب والاستحباب له ثم ندخله فى عموم الآية

باب كيفية الوقف وأحكامه

قال الله تعالى وَ اقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا نَّزَلَتْ حين وقف بعض الأنصار نخيلا وسمى تعالى ذلك قرضا تلطفنا فى القول لأن الله تعالى من حيث إنه يجازيهم على ذلك بالثواب فكأنه استقرض منهم لرد عوضه . وإنما قال حسنا أى على وجه لا يكون فيه وجه من وجوه القبح . وما تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ أَى ماتعطوا الفقراء والمساكين تجدوا ثوابه وجزاءه . ثم اعلم أن وجوه العطايا ثلاثة اثنان منها فى الحياة وواحد بعد الوفاة فالذى بعد الوفاة هو الوصية ولها كتاب مفرد نذكره فيما بعد إن شاء الله و أما اللذان فى حال الحياة فهما الهبة والوقف وللهبه باب مفرد يجىء بعد هذا. و أما الوقف فهو تحبىس الأصل وتسييل المنفعة وجمعه وقوف وأوقاف وقفت يقال و لا يقال أوقفت إلا شاذا نادرا ويقال حبست وأحبست . -قرآن- ١٩-٥٢-قرآن- ٢٨٠-٣٣٨ [صفحہ ٢٩١] فإذا وقف شيئا من أملاكه زال ملكه عنه إذا قبض الموقوف عليه أو من يتولى عنه و إن لم يقبض لم يخص الوقف و لم يلزم فهذان شرطان فى صحة الوقف فمتى لم يقبض الوقف و لم يخرج من يده أو وقف ما لا يملكه كان الوقف باطلا- فإذا قبض الوقف فلا يجوز الرجوع له فيه بعد ذلك و لا التصرف فيه ببيع و لاهبة و لا غيرها و لا يجوز لأحد من ورثته التصرف فيه .

فصل

و ما روى عن النبى ص أنه قال لا-أحبس بعد سورة النساء -رواية- ١-٢-رواية- ٣٦-٦٠ فلا يدل على حظر الوقف أو كراهيته وإنما المعنى فى ذلك أحد أمرين أحدهما أراد حبس الزانية التى ذكرها الله فى قوله فَأَمْسِكُوهُنَّ فى الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ

الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا فَإِنَّ اللَّهَ نَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ -قرآن- ١٢١-٢١١ على لسان رسوله ع بقوله البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم -رواية- ١-٢-رواية- ٢٩-٩٧. والثاني أراد الحبس الذي كان يفعله الجاهلية في نفى السائبة والبحيرة والوصيلة ولا حام قال الله تعالى ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ فَالسَّائِبَةُ هِيَ النَّاْقَةُ تَلِدُ عَشْرَةَ بَطُونٍ كُلُّهَا إِنَاثٌ فَتَسِيْبُ تِلْكَ النَّاْقَةُ فَلَا تَرْكَبُ وَلَا تَحْلُبُ إِلَّا لِضَيْفٍ وَبَحِيرَةٍ هِيَ وَلَدَهَا الَّذِي تَجِيءُ بِهِ فِي الْبَطْنِ الْحَادِي عَشَرَ فَإِنْ كَانَ أَنْثَى بَحَرُوا أَذْنَهَا أَى شَقْوَهَا فَهِيَ الْبَحِيرَةُ. و أما الوصيلة فهي الشاة تلد خمس بطون في كل بطن اثنان فإذا ولدت البطن السادس ذكرا وأنثى قيل وصلت أخاها فما يلد بعد ذلك يكون حلالا -قرآن- ١١٠-١٨١ [صفحہ ٢٩٢] للذكور وحراما على الإناث و أما اللحم فهو الفحل ينتج من صلبه عشرة أبطن فكان لا يركب . وكذا يحمل على الوجهين ماروى عن شريح أنه قال جاء محمد بإطلاق الحبس .

فصل

يجوز وقف الأراضي والعقار والرقيق والماشية والسلاح و كل عين يبقى بقاء متصلا ويمكن الانتفاع بها فاما إذا كانت في الذمة أو كانت مطلقة و هو أن يقول وقفت فرسا أو عبدا فإن ذلك لا يجوز لأنه لا يمكن الانتفاع به ما لم يتعين ولا يمكن تسليمه ولا القبض . ويجوز وقف المشاع كما يصح بتعدد ألفاظ الوقف مثل تصدقت ووقفت وحبست وسبلت وحرمت وأبدت فإذا قال تصدقت بدارى أو بكذا لم ينصرف إلى الوقف لأن التصديق يحتمل الوقف ويحتمل صدقة التملك المتطوع بها ويحتمل الصدقة المفروضة فإذا قرنه بقرينه تدل على الوقف انصرف إلى الوقف وزال الاحتمال . والقرينه أن تقول تصدقت صدقة موقوفة أو محبسة أو مسبله أو محرمة أو مؤبدة أو قال صدقة لاتباع ولا توهب ولا تورث لأن هذه كلها لاتصرف إلا إلى الوقف . وإذا قال حبست أو سبلت رجع إلى الوقف وصار صريحا فيه لأن الشرع ورد بهما قال النبي ص لعمر حبس الأصل وسبل الثمرة -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٤٨ وعرف الشرع أكد من عرف العادة. والأقوى عندنا أن صريح الوقف عندنا قول واحد و هو وقفت لا غير به [صفحہ ٢٩٣] يحكم بالوقف فاما غيره من الألفاظ فلا يحكم به إلا بدليل . ولا يجوز أن يقف شيئا على حمل هذه الجارية و لم ينفصل الحمل بعد و لا ينتقض بالوقف على أولاد الأولاد ما تناسلوا لأن الاعتبار بما ولد فإذا صح في حقه صح في حق الباقيين على وجه التبع لهم . وإذا وقف دارا وقبض فإنه يزول ملك الواقف كما يزول بالبيع وينتقل إلى الموقوف عليه و هو الصحيح قال قوم ينتقل إلى الله تعالى وإنما قلنا ذلك لأنه يثبت عليه اليد و ليس فيه أكثر من أنه لا يملك بيعه على كل حال وإنما يملك بيعه على وجه عندنا و هو إذا خيف على الوقف الخراب أو كان بأربابه حاجة شديدة أو لا يقدر على القيام به أو يخاف وقوع خلاف بينهم يؤدي إلى فساد يجوز لهم بيعه و مع عدم ذلك كله لا يجوز. والوقف على المساجد و ما فيه صلاح المؤمنين إنما يصح إن كانت هذه الأشياء لا تملك لأن الوقف عليها لمصالح المسلمين فالوقف عليها وقف على المسلمين والمسلمون يملكون . فإن وقف إنسان شيئا على قومه و لم يسمهم كان ذلك وفقا على جماعة أهل لغته من الذكور دون الإناث لقوله تعالى لا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ فدل على أن لفظ القوم لا يقع على النساء. -قرآن- ٩٧٢-١٠٥٣

فصل

العمري نوع من الهبات يفتقر في صحتها إلى إيجاب وقبول ويقتضى لزومها إلى قبض كسائر الهبات . وهي مشتقة من العمر

وصورتها أن يقول الرجل لآخر أعمرت لك هذه الدار أو جعلتها لك عمر ك أو هي لك ماحيت . [صفحہ ۲۹۴] وهذا عقد جائز فإن قال هذه الدار لك عمر ك ولعقبك من بعدك فإنه جائز وإنما هي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاه. و أما إذا أطلق ذلك و لم يذكر العقب فإن العمرى يصح و يكون للمعمر حياته فإذا مات رجع إلى المعمر أو إلى ورثته إن كان مات و هو الصحيح و لا فرق عندنا سواء علقه بموت المعمر أو المعمر. والرقبي جائزة عندنا وصورتها صورة العمرى إلا أن اللفظ يختلف و من أصحابنا من قال الرقبى أن تقول جعلت خدمه هذا العبد لك مدة حياتك أو مدة حياتي وهي مأخوذة من رقبه العبد

باب الهبة وأحكامها

اشاره

الهبة جائزة لكتاب الله وللسنة فالكتاب قوله تعالى تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ والهبة من البر و قوله تعالى لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينَ. والسنة أكثر من أن تحصى . والهبة والصدقة والهدية بمعنى واحد غير أنه إذا قصد الثواب والتقرب بالهبة إلى الله سميت صدقة و إذا قصد بها التودد والمواصله سميت هديه. و كان النبي ص يقبل الهدية ويأكلها و لا يقبل الصدقة و لا يأكلها. -قرآن- ۵۴-۱۳۱-قرآن- ۱۶۲-۲۶۲-قرآن- ۲۷۴-۳۴۱ [صفحہ ۲۹۵] فإذا ثبت هذا فإنه لا يلزم شيء منها إلا بالقبض .

فصل

الهبات على ثلاثة أصناف هبة لمن هو فوق الواهب وهبة لمن هو دونه وهبة لمن هو مثله ويقتضى كل واحد منها الثواب عندنا على بعض الوجوه . و صدقة التطوع عندنا بمنزلة الهبة في جميع الأحكام و من شرطها الإيجاب والقبول و لا يلزم إلا بالقبض أو ما يجرى مجراه . و كل من له الرجوع في الهبة له الرجوع في الصدقة. و إذا كان لإنسان في ذمة رجل مال فوهبه له كان ذلك إبراء بلفظ الهبة و قال قوم من شرط صحته قبوله و هذا حسن لأن في إبرائه من الحق الذي عليه منه عليه و لا يجبر على قبول المنه و قال آخرون إنه يصح شاء من عليه الحق أو أبى لقوله فَظَرُّهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَ أَنْ تَصِدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ فاعتبر مجرد الصدقة و لم يعتبر القبول و قال الله تعالى وَ دِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فأسقط الدية لمجرد التصديق و لم يعتبر القبول و هذا أيضا قوى ظاهر -قرآن- ۵۵۱-۶۰۵-قرآن- ۶۶۳-۷۱۶ [صفحہ ۲۹۶]

باب الزیادات

قوله تعالى وَ لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ الْمَلَائِكَةِ وَ الْكِتَابِ وَ النَّبِيِّينَ وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنَ السَّبِيلِ وَ السَّائِلِينَ وَ فِي الرِّقَابِ وَ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ. فالبر العطف والإحسان و هو مصدر و قد يكون بمعنى البار أى الواسع الإحسان وأصله من الاتساع . بين سبحانه أن البر كله ليس في الصلاة وإنما هي مصلحة من المصالح الدينية والتقدير ولكن البر بر من آمن بالله أى لكن ذا البر من آمن بالله أى صدق بالله ويدخل فيه جميع ما لا يتم معرفة الله إلا به . وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ بمعنى القيامة و إن الملائكة عباد الله والكتب المنزل وأنبياءه كلهم. وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ أى حب المال والإيتاء حب الله و

هذا أبلغ . وذوَي القُربى قرابة المعطى وقيل قرابة الرسول ع - قرآن - ١٤ - ٢٦٤ - قرآن - ٥٦٨ - ٥٨٥ - قرآن - ٦٥٨ - ٦٨٣ - قرآن - ٧٣١ - ٧٤٤ قال ابن عباس فى المال حقوق سوى الزكاة ويدخل فيها ما يتطوع به الإنسان قربه إلى الله من الوقوف والصدقات والهبات لأن ذلك كله من البر قال ولا يجوز حمله على الزكاة المفروضة لأنه عطف عليه الزكاة - روايت - ١ - ٢ - روايت - ١٨ - ٢١١ . وإنما خص هؤلاء لأن الغالب أنه لا يوجد الاضطرار إلا فى هؤلاء ولئلا يظن أنه مستحق الزكاة الواجبة لا يجوز أن يعطى ما يتصدق به تطوعا والآية تعمها . [صفحہ ٢٩٧] وشرائط الوقوف شيان أن يخرج الوقف من يده ويقبضه الموقوف عليه أو من يتولى عنه و يكون ملكا للواقف . والوقف والصدقة شىء واحد ولا يصحان إلا بالقربة إلى الله تعالى . والوقف لابد أن يكون مؤبدا [صفحہ ٢٩٨]

كتاب الوصايا

اشاره

الوصية مشتقة من وصاء النبت إذا اتصل بعضه ببعض و كل وصية أمر و ليس كل أمر وصية فعلى هذا معنى الوصية وصل الأمر بمثله أو غيره مما يؤكد قال أبو على النحوى كأن الموصى وصل جل أمره بالموصى إليه فقال وصى فلان وأوصى إذا وصل تصرف ما قبل الموت بما يكون بعد الموت والتوصية أبلغ من الإيضاء لأنها لمرار كثيرة. والأصل فى ذلك الكتاب والسنة أما الكتاب فقد قال الله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم فذكر هاهنا الوصية فى أربعة مواضع أحدها قوله فَلَأَمَّهُ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ الثَّانِي فى فرض الزوج قال الله تعالى فَلَكُمْ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يوصي بها أو دينًا الثالث فى فرض الزوجة قال فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تَوْصُونَ بها أو دينًا الرابع قوله فَهَمَّ شَرَكَاءُ فى الثَّلاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يوصى بها أو دينًا ثبت بذلك أن الوصية لها حكم فى الشرع . - قرآن - ٣٨٣ - ٤١٤ - قرآن - ٤٦٠ - ٤٩٧ - قرآن - ٥٣٨ - ٦١١ - قرآن - ٦٣٩ - ٧١٣ - قرآن - ٧٢٧ - ٧٩٣ [صفحہ ٢٩٩] فإذا ثبت هذا فالناس فى الوصية على ثلاثة أضرب منهم من لا تصح له الوصية بحال و هو الكافر الذى لا رحم له مع الميت و عند المخالف الوارث . والثانى من تصح له الوصية بلا - خلاف مثل الأجانب فإنه يستحب لهم الوصية و عندنا الوارث تصح له الوصية أيضا . والثالث من هو مختلف فيه و هو على ضربين منهم الأقرباء الذين لا يرثونه بوجه مثل ذوى الأرحام عند من لم يرث ذوى الأرحام مثل بنت الأخ و بنت العم والخالة والعممة والضرب الآخر يرثون لكن ربما يكون معهم من يحجبهم مثل الأخت مع الأب والولد فإنه يستحب أن يوصى لهم و ليس بواجب . و عندنا أن الوصية لهؤلاء كلهم مستحبة

باب الحث على الوصية

اشاره

قال الله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَ الْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ معنى كتب فرض إلا - أنه هاهنا معناه الحث والترغيب دون الفرض والإيجاب . و فى الآية دلالة على أن الوصية للوارث جائزة لأنه تعالى قال لِلْوَٰلِدَيْنِ وَ الْأَقْرَبِينَ والوالدان و ارثان بلا - خلاف إذا كانا مسلمين حرين غير قتالين عمدا وظلما و من خص الآية بالكافرين فقد قال قولاً بلا دليل و من ادعى نسخ الآية فلانسلم له ذلك بلا دليل . وبمثل ما قلناه قال محمد بن جرير الطبرى

سواء فإن ادعوا الإجماع على -قرآن- ١٩-١٥٩-قرآن- ٢٩٩-٣٢٦ [صفحہ ٣٠٠] نسخها كان ذلك دعوى باطله ونحن نخالف في ذلك و قدخالف في نسخها طاوس فإنه خصها بالكافرين لمكان الخبر و لم يحملها على النسخ و قد قال أبو مسلم محمد بن بحر إن هذه الآية مجمله وآية الموارث مفصلة وليست نسخا فمع هذا الخلاف كيف يدعى الإجماع على نسخها. و من ادعى نسخها بقوله ع لاوصية لوارث -روایت- ١-٢-روایت- ١٢-٢٧ فقد أبعد لأن هذا أولا خبر واحد لا يجوز نسخ القرآن به إجماعا و لو سلمنا الخبر لجاز أن نحمله على أنه لاوصية لوارث فيما زاد على الثلث لأننا لو خيلنا وظاهر الآية لأجزنا الوصية بجميع ما يملك للوالدين والأقربين . و أما من قال إن الآية منسوخة بأنه للوارث فقوله أيضا بعيد من الصواب لأن الشيء إنما ينسخ غيره إذا لم يمكن الجمع بينهما فأما إذا لم يكن بينهما تناف و لاتضاد بل يمكن الجمع بينهما فلا يجب حمل الآية على النسخ و لاتنافي بين ذكر ما فرض الله للوالدين وغيرهما من الميراث و بين الأمر للوصية لهم على جهة الخصوص فلم يجب حمل الآية على النسخ . و قول من قال حصول الإجماع على أن الوصية ليست فرضا يدل على أنها منسوخة باطل أيضا لأن إجماعهم على أنها لاتنفيد الفرض لا يمنع من كونها مندوبا إليها ومرغبا فيها ولأجل ذلك كانت الوصية للأقربين الذين ليسوا بوارثين ثابتة بالآية و لم يقل أحد إنها منسوخة في حيزهم . و من قال إن النسخ في الآية ما يتعلق بالوالدين و هو قول الحسن فقد قال قولنا ينافي ما قاله مدعو نسخ الآية على كل حال و مع ذلك فليس الأمر على ما قال لأنه لا دليل على دعواه . [صفحہ ٣٠١] و قال طاوس إذا أوصى لغير ذي قرابته لم تجز وصيته و قال الحسن ليست الوصية إلا للأقربين و هذا الذي قاله عندنا و إن كان غير صحيح فهو مبطل قول من يدعى نسخ الآية وإنما قلنا إنه ليس بصحيح لأن الوصية لغير الوالدين والأقربين عندنا جائزة و لاخلاف بين الفقهاء في جوازها. والوصية لاتجوز بأكثر من الثلث إجماعا والأفضل أن تكون بأقل من الثلث لقوله ع والثلث كثير -روایت- ١-٢-روایت- ١٢-٢٦ . وأحق من وصى له من كان أقرب للميت إذا كانوا فقراء و إن كانوا أغنياء فقال الحسن هم أحق بها و قال ابن مسعود الأحق بها الأحرار فالأحرار من القرابة.

فصل

و قوله تعالى إِنْ تَرَكَ خَيْرًا يَعْني مالا و اختلفوا في مقدار مال الذي يستحق الوصية عنده فقال الزهري كل ما وقع عليه اسم مال من قليل أو كثير و قال إبراهيم النخعي ألف درهم إلى خمسمائة. -قرآن- ١٦-٣٢ و روى أن عليا ع دخل على مولى له في مرضه و له سبعمائة درهم أو ستمائة فقال أ لا أوصى فقال ع لا إنما قال سبحانه إِنْ تَرَكَ خَيْرًا و ليس لك كثير مال -روایت- ١-٢-روایت- ٩-١٥٧ وبهذا يؤخذ لأن قوله ع عندنا حجة. والوصية مرفوعة بكتب و يجوز أن تكون مبتدأ وخبره للوالدين والجملة في موضع رفع على الحكاية بمنزلة قيل لكم الوصية للوالدين . و في إعراب إذا والعامل فيه قولان أحدهما كتب على معنى إذا حضر أحدكم الموت أى عند المرض والوجه الآخر قال الزجاج لأنه رغب [صفحہ ٣٠٢] في حال صحته أن يوصى فتقديره كتب عليكم الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف في حال الصحة قائلين إذا حضرنا الموت فلفلان كذا. والمعروف هو الذي لا يجوز أن ينكر ولا يحيف فيه ولا جور. والحضور وجود الشيء بحيث يمكن أن يدرك و ليس معناه في الآية إذا حضره الموت أى إذا عاين الموت لأنه في تلك الحال في شغل عن الوصية لكن المعنى كتب عليكم أن توصوا وأنتم قادرون على الوصية فيقول الإنسان إذا حضرني الموت يعنى إذا أنا مت فلفلان كذا. والحق هو الذي لا يجوز إنكاره وقيل ما علم صحته سواء كان قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً و هو مصدر حق يحق حقاً وانتصب في الآية على المصدر وتقديره أحق حقاً و قد استعمل على وجه الصفة بمعنى ذى الحق كما وصف بالعدل . و قوله بِالْمَعْرُوفِ معناه بالشئ الذي يعرف ذو التمييز أنه لا يحيف فيه ولا جور على قدر التركة وحال

الموصى له وقيل معنى المعروف بالحق الذى لا يجوز أن ينكر وقيل أى لا يوصى بماله للغنى ويدع الفقير. -قرآن- ٦٧٠-٦٨١ و قال ابن مسعود الوصية للأخل فالأخل -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٤٢ أى للأحوج فالأحوج على ما قدمناه . ومعنى حضره الموت حضرته أماراته ومقدماته .

فصل

ثم قال فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ الْهَاءَ عَائِدَةً عَلَى الْوَصِيَّةِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ الْإِيصَاءَ وَالْوَصِيَّةَ وَاحِدَةٌ وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ فَإِنَّمَا إِثْمُهَا عَائِدَةٌ عَلَى التَّبْدِيلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ الْهَاءُ تَعُودُ عَلَى مَحذُوفٍ لِأَنَّ عَوْدَهَا عَلَى الْوَصِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ التَّبْدِيلَ -قرآن- ١٠-٤١-قرآن- ١٣٥-١٥٠-قرآن- ١٩٠-٢٢١ [صفحة ٣٠٣] إِنَّمَا يَكُونُ لَوْصِيَّةِ الْمَوْصِي فَأَمَّا أَمْرُ اللَّهِ بِالْوَصِيَّةِ فَلَا يَقْدَرُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ أَنْ يَبْدُلَهُ . قَالَ الرَّمَانِيُّ وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ لِلْوَصِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ لَوْصِيَّةِ الْمَوْصِي فَكَأَنَّهُ قِيلَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ وَصِيَّةً مَفْرُوضَةً عَلَيْكُمْ فَالْهَاءُ تَعُودُ إِلَى الْوَصِيَّةِ الْمَفْرُوضَةِ الَّتِي يَفْعَلُهَا الْمَوْصِي . وَقَوْلُهُ فَمَنْ بَدَّلَهَا التَّبْدِيلُ هُوَ تَغْيِيرُ الشَّيْءِ عَنِ الْحَقِّ فِيهِ وَالبَدَلُ هُوَ وَضْعُ شَيْءٍ مَكَانَ آخَرَ . وَ مِنْ أَوْصَى وَصِيَّةً فِي ضَرَارٍ فَبَدَّلَهَا الْوَصِي لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ -قرآن- ٢٥٠-٢٦٣ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ أَوْصَى فِي ضَرَارٍ لَمْ تَجْزِ وَصِيَّتُهُ لِقَوْلِهِ غَيْرَ مُضَارٍّ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٧٠ . وَالْوَصِي إِذَا بَدَّلَ الْوَصِيَّةَ لَمْ يَنْقُصْ مِنْ أَجْرِ الْمَوْصِي شَيْءٌ كَمَا لَوْ لَمْ يَبْدُلْهَا لِأَنَّهُ لَا يَجَازِي أَحَدٌ عَلَى عَمَلٍ غَيْرِهِ لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يُلْحَقَهُ مَنَافِعُ الدُّعَاءِ وَالْإِحْسَانِ الْوَاصِلِ إِلَى الْمَوْصِي لَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْأَجْرِ لَهُ . وَ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْوَصِي أَوْ الْوَارِثَ إِذَا لَمْ يَقْضِ دِينَ الْمَيِّتِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِهِ فِي قَبْرِهِ أَوْ فِي الْآخِرَةِ إِذْ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي تَبْدِيلِ غَيْرِهِ فَأَمَّا إِنْ قَضَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَوْصَى بِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَفَضَّلُ بِإِسْقَاطِ الْعِقَابِ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَا حَذَرَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى الْوَصِي مِنْ تَبْدِيلِ أَمْرِ الْوَصِيَّةِ وَأَوْعَدَهُ أَنْ يَجَاوِزَ مَا أَمَرَ بِهِ أَعْقَبَ ذَلِكَ بِمَا لِلْوَصِي أَنْ يَفْعَلَهُ فِيمَا جَعَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّ الْأُولَى كَالْعَمُومِ وَهَذَا تَخْصِيصٌ لَهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ لِلْوَصِي أَنْ يَبْدُلَ وَيَصْلَحَ لِأَنَّهُ رَدٌّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ . -قرآن- ٤٦٥-٥٤١ [صفحة ٣٠٤] وَ قَالَ الْمُرْتَضَى لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ جَمِيعًا بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ وَكَذَلِكَ كُلُّ تَمْلِيكَ يَسْتَحِقُّ لِمَوْتِ الْمَمْلُوكِ وَ إِذَا أَوْصَى الْإِنْسَانُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ يَرُدُّ إِلَى الثَّلَاثِ عَلَى مَا نَذَرَهُ .

فصل

فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ قَالَ تَعَالَى فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ لَمَّا قَدْ وَقَعَ وَالْخَوْفُ إِنَّمَا يَكُونُ لَمَّا لَمْ يَقَعْ . قُلْنَا فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ خَافَ أَنْ يَكُونَ قَدْ زُلَّ فِي وَصِيَّتِهِ فَالْخَوْفُ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَ ذَلِكَ الْخَوْفُ هُوَ أَنْ يَظْهَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ زُلَّ لِأَنَّهُ مِنْ جِهَةٍ غَالِبِ الظَّنِّ . وَالثَّانِي لِمَا اشْتَمَلَ عَلَى الْوَقْعِ وَ لَمْ يَقَعْ جَازٍ فِيهِ خِلَافٌ ذَلِكَ فَيَأْمُرُهُ بِمَا فِيهِ الصَّلَاحُ وَ مَا وَقَعَ رَدَّهُ إِلَى الْعَدْلِ بَعْدَ مَوْتِهِ . وَالجَنَفُ الْجَوْرُ وَ هُوَ الْمِيلُ عَنِ الْحَقِّ قَالَ الْحَسَنُ هُوَ أَنْ يَوْصَى فِي غَيْرِ الْقَرَابَةِ قَالَ فَمَنْ أَوْصَى لِغَيْرِ قَرَابَتِهِ رَدٌّ إِلَى أَنْ يَجْعَلَ لِلْقَرَابَةِ الثَّلَاثَانَ وَلَمَنْ أَوْصَى لَهُ الثَّلَاثُ وَ هَذَا بَاطِلٌ عِنْدَنَا لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا عَنْ مَنْ أَوْصَى لَهُ وَإِنَّمَا قَالَ الْحَسَنُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ إِنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْقَرَابَةِ وَاجِبَةٌ وَعِنْدَنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ . وَ إِذَا خَانَ الْمَوْصِي فِي وَصِيَّتِهِ فَلِلْوَصِي أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى الْعَدْلِ وَ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع . وَ قَالَ قَوْمٌ أَيْ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ فِي حَالِ مَرَضِهِ الَّذِي يَرِيدُ أَنْ يَوْصَى فِيهِ وَيُعْطَى بَعْضًا وَيُضَرُّ بَعْضٌ فَلَا إِثْمَ أَنْ يَشِيرَ

عليه بالحق ويرده إلى الصواب ويشرع -قرآن- ٢٧-٤٦ [صفحہ ٣٠٥] بالإصلاح بين الموصى والورثة والموصى له حتى يكون الكل راضين ولا يحصل حيف ولا ظلم ويكون ذا صلح بينهم يريد فيما يخاف من حدوث الخلاف فيه فيما بعده ويكون قوله فَمَنْ خَافَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَكُونُ الْخَوْفُ مَتَرَقِبًا غَيْرَ وَاقِعٍ وَهَذَا قَرِيبٌ أَيْضًا غَيْرَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَصَوْبٌ . وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْمَتَوَسُّطِ بِالْإِصْلَاحِ لَيْسَ عَلَيْهِ إِثْمٌ وَلَمْ يَقُلْ فَلَهُ الْأَجْرُ عَلَى الْإِصْلَاحِ لِأَنَّ الْمَتَوَسُّطَ إِنَّمَا يَجْرَى أَمْرُهُ فِي الْغَالِبِ عَلَى أَنْ يَنْقُصَ صَاحِبُ الْحَقِّ بَعْضَ حَقِّهِ بِسُؤَالِهِ إِيَّاهُ فَاحْتَاجُ أَنْ يَبَيِّنَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِذَا قَصَدَ الْإِصْلَاحَ . وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ بَيْنَهُمْ عَائِدٌ إِلَى الْمَوْصَى لَهُ وَ مِنْ يَنْزَعُهُ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَقِيلَ يَعُودُ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَقَوْلُهُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى الْمَصْلُوحِ الْمَذْكُورِ فِي مَنْ وَقِيلَ الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى الْوَصِيِّ . وَالْحَيْفُ فِي الْوَصِيَّةِ عَلَى جِهَةِ الْخَطِئِ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَالْإِثْمُ أَنْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ رَوَى ذَلِكَ عَنِ الْبَاقِرِ وَقِيلَ الْحَيْفُ أَنَّ يَوْصَى أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ يَوْصَى بِمَالٍ فِي الْمَعْصِيَةِ أَوْ إِنْفَاقٍ فِي غَيْرِ مَرْضَاءِ اللَّهِ فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَرُدُّ وَلَا يَنْفُذُ . فَأَمَّا أَنْ يَوْصَى الرَّجُلُ لِابْنِ بَنْتِهِ وَ لَهُ أَوْلَادٌ أَوْ يَوْصَى لَزَوْجِ بَنْتِهِ وَ لَهُ أَوْلَادٌ فَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ عَلَى وَجْهِ عِنْدَانَا وَ كَذَا إِنْ وَصَّى لِلْبَعِيدِ دُونَ الْقَرِيبِ لَا تَرُدُّ وَصِيَّتَهُ -قرآن- ١٧٥-١٨٤ -قرآن- ٥٢٧-٥٣٤ -قرآن- ٦٣١-٦٤٨

باب الوصية للوارث وغيره من القربات وأحكام الأوصياء

إشارة

الوصية للوارث جائزة بدلالة قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ -قرآن- ٤١-٧٨ الوصية للوارث جائزة بدلالة قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَائِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَ هَذَا نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ وَقَوْلُهُمْ إِنْ هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَى نَسْخِهَا لَا يَغْنَى شَيْئًا . وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يَوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَ هَذَا عَامٌ فِي الْأَقْرَابِ وَالْأَجَانِبِ فَمَنْ خَصَّ بِهِ الْأَجَانِبَ دُونَ الْأَقْرَابِ فَقَدْ عَدَلَ عَنِ الظَّاهِرِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ . فَإِنْ قَالُوا إِنْ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ الْجَوَابُ أَنَّ النِّسْخَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَنَافَى الْعَمَلُ بِمَوْجِبِهِمَا وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ آيَةِ الْوَصِيَّةِ وَ آيَةِ الْمَوَارِيثِ وَالْعَمَلُ بِمَقْتَضَاهُمَا سَائِغٌ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَدْعَى النِّسْخَ فِي ذَلِكَ مَعَ فَقْدِ التَّنَافِي وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ بِمَا يَقْتَضِي الظَّنَّ كِتَابُ اللَّهِ الَّذِي يوجب العمل و إذا كُنَّا لَا نَخْصُصُ كِتَابَ اللَّهِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا نَنْسَخَ بِهَا . وَقَالَ تَعَالَى وَ إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُوا الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَ قُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْخُطَابَ بِقَوْلِهِ فَارْزُقُوهُمْ مَتَّوْجِهَةً إِلَى مَنْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاءُ وَأَرَادَ الْوَصِيَّةَ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَوْصُوا لِمَنْ لَا يَرِثُ مِنَ الْأَقْرَبَاءِ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ وَيَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ إِنْ كَانُوا فَقَرَاءَ وَ رَزَقَ الْإِنْسَانُ غَيْرُهُ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى التَّمْلِيكِ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى وَ لِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَ لْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا قِيلَ فِي مَعْنَى الْآيَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا النَّهْيُ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِمَا يَجْحَفُ بِالْوَرِثَةِ وَيُضِرُّ بِهِمْ -قرآن- ١-٦٦ -قرآن- ١٩٣-٢٣٣ -قرآن- ٦٩٣-٨١٢ -قرآن- ٨٤٥-٨٥٦ -قرآن- ١٠٧٧-١٢٠٢ [صفحہ ٣٠٧] الثَّانِي قَالَ الْحَسَنُ كَانَ الرَّجُلُ يَكُونُ عِنْدَ الْمَيِّتِ يَقُولُ لَهُ أَوْصِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ مِنْ مَالِكَ فَنَهَاهُ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ . الثَّلَاثُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّهُ خُطَابُ لَوْلَى الْيَتِيمِ بِأَمْرِهِ بِأَدَاءِ الْأَمَانَةِ فِيهِ وَالْقِيَامُ بِحِفْظِهِ كَمَا لَوْ خَافَ عَلَى مَخْلَفِيهِ إِذَا كَانُوا ضِعَافًا وَأَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ . الرَّابِعُ قَالَ مِثْمُ هِيَ فِي حَرَمَانِ ذَوَى الْقُرْبَى أَنْ يَوْصَى لَهُمْ بِأَنْ يَقُولَ الْحَاضِرُ لِلْوَصِيَّةِ لَا تَوْصِ لِأَقْرَابِكَ وَ وَفَّرَ عَلَى وَرَثَتِكَ . وَمَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ الَّذِي لَوْ تَرَكَ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا بَعْدَ مَوْتِهِ خَافَ عَلَيْهِمُ الْفَقْرَ وَالضِّيَاعَ أَنْ يَخْشَى عَلَى وَرَثَتِهِ غَيْرَهُ مِنَ الْفَقْرِ وَالضِّيَاعِ وَ لَا يَقُولُ لِمَنْ يَحْضُرُ وَصِيَّتَهُ أَنْ يَوْصَى بِمَا يَضُرُّ بَوْرَثَتَهُ وَلِيَتَّقِ الْإِضْرَارَ بِوَرِثَتِهِ الْمُؤْمِنِ .

ثم خوف الله تعالى الأوصياء وأوعدهم بقوله إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَإِنَّمَا علق سبحانه الوعيد في الآية بمن يأكل أموال اليتامى ظلما لأنه قدياً كله على وجه الاستحقاق بأن يأخذ الوصى منه وغيره أجره المثل على ما قلناه أو يأكل منه بالمعروف على ما فسرناه أو يأخذه قرضا على نفسه . فإن قيل إذا أخذه قرضا على نفسه أو أجره المثل على ما قلناه فلا يكون أكل مال اليتيم وإنما أكل مال نفسه . قلنا ليس الأمر على ذلك لأنه يكون أكل مال اليتيم لكنه على وجه التزم عوضه في ذمته أو استحققه بالعمل في ماله فلم يخرج بذلك من استحقاق الاسم بأنه مال اليتيم و لو سلم ذلك لجاز أن يكون المراد بذلك ضربا من - قرآن - ٤٦- ١٣٢ [صفحة ٣٠٨] التأكيد وبياننا لأنه لا يكون أكل مال اليتيم لا ظلما وظلما نصب على المصدر وأكل مال اليتيم وغصبه يتساويان في توجه الوعيد إليه . وقال تعالى وَ لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُنَّهِ سبْحانه جميع المكلفين أن يتصرفوا في أموال اليتامى بل يحفظوا على اليتيم ماله ويثمروه على ما لا يشك أنه أصلح له فأما بغير ذلك فلا يجوز لأحد التصرف فيه وإنما خص اليتيم بذلك و إن كان التصرف في مال الغير بغير إذنه لا يجوز أيضا لأن اليتيم إلى ذلك أحوج والطمع في ذلك أكثر . حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ أَي حَتَّى يَبْلُغَ الْحِلْمَ وَقِيلَ حَتَّى يَبْلُغَ كَمَالَ الْعَقْلِ وَيُؤْنَسَ مِنْهُ الرِّشْدُ . وقال تعالى وَ اتَّوَا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَ لَا تَتَّبِعُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ هَذَا خُطَابٌ لِأَوْصِيَاءِ الْيَتَامَى أَمْرُهُمُ اللَّهُ بِأَنْ يَعْطُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ إِذَا بَلَغُوا الْحِلْمَ وَأُونَسَ مِنْهُمْ الرِّشْدَ وَسَمَاهُمْ يَتَامَى بَعْدَ الْبُلُوغِ مَجَازًا - قرآن - ١٤٩- ٢٣١- قرآن - ٥٢٦- ٥٤٧- قرآن - ٦٣٠- ٦٩٧ لأنه ع قال لا يتم بعد حلم - رواية ١- ٢- رواية ١٦- ٣٢ . وقيل كان أوصياء اليتامى يأخذون الجيد من مال اليتيم ويجعلون مكانه الرديء قال لهم لا تبدلوا الخبيث بالطيب أى لا تبدلوا ما حرمه الله عليكم من أموالهم بما أحله لكم من أموالكم وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ أَى لَا تَضَيِّفُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ فَتَأْكُلُوهُمَا جَمِيعًا فَأَمَّا خَلَطَ مَالَ الْيَتِيمِ بِمَالِ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَظْلَمْهُ فَلَابَّاسَ بِهِ . قال الحسن لما نزلت هذه الآية كرهوا مخالطة اليتامى فشق ذلك عليهم فأنزل الله وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَ إِن تَخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ - قرآن - ١٩١- ٢٣٢- قرآن - ٤٢٧- ٥١٢ . وقيل كان أوصياء اليتامى يأخذون الجيد من مال اليتيم ويجعلون مكانه الرديء قال لهم لا تبدلوا الخبيث بالطيب أى لا تبدلوا ما حرمه الله عليكم من أموالهم بما أحله لكم من أموالكم وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ أَى لَا تَضَيِّفُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ فَتَأْكُلُوهُمَا جَمِيعًا فَأَمَّا خَلَطَ مَالَ الْيَتِيمِ بِمَالِ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَظْلَمْهُ فَلَابَّاسَ بِهِ . قال الحسن لما نزلت هذه الآية كرهوا مخالطة اليتامى فشق ذلك عليهم فأنزل الله وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَ إِن تَخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُكُمْ وَ هُوَ الْمُرَوِّى عَنْهُمَا ع . و قال في سورة الأنعام وَ لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ الْمُرَادُ بِالْقَرَبِ التَّصَرُّفُ فِيهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ وَإِنَّمَا خَصَّ الْيَتِيمَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَ لَا لَهُ وَالِدٌ يَدْفَعُ عَنْهُ وَ كَانَ الطَّمَعُ فِي مَالِهِ أَقْوَى تَأَكَّدَ النَّهْيُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ أَى يَحْفَظْهُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَكْبُرَ أَوْ يَتَشَمَّرَهُ بِالتَّجَارَةِ - قرآن - ١- ٧٥- قرآن - ١٢٢- ٢٠٤- قرآن - ٣٨١- ٤٠٩

باب ما على وصى اليتيم

إشارة

قال الله تعالى وَ لَا تَوُتُوا السِّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ قَالَ ابْنُ جَبْرِ يَعْنِي بِأَمْوَالِكُمْ أَمْوَالَهُمْ كَمَا قَالَ وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ قَالَ وَ هُمُ الْيَتَامَى

لا تؤتوهم أموالهم و ارزقوهم فيها و اكسوهم . والأولى حمل الآية على الأمرين لأن العموم يقتضى ذلك فلا يجوز أن يعطى السفيه الذى يفسد المال و لا اليتيم الذى لم يبلغ و لا الذى بلغ و لم يؤنس منه الرشد و لا أن يوصى إلى سفيه و لا يخصص بعض دون بعض فالموصى إذا كان عاقلا حرا ثابت العقل لا يوصى إلى سفيه و لا إلى فاسق و لا إلى عبد لأنه لا يملك مع سيده شيئا بل يختار لو صيته عاقلا مسلما عدلا حكيما وإنما تكون إضافة مال اليتيم - قرآن- ١٩-٥٤- قرآن- ١٠٣-١٢٨ [صفحہ ٣١٠] إلى من له القيام بأمرهم على ضرب من المجاز أولأنه لا يعطى الأولياء ما يخصصهم لمن هو سفيه . ويجرى ذلك مجرى قول القائل لواحد يا فلان أكلتم أموالكم بينكم بالباطل فيخاطب الواحد بخطاب الجميع ويريد به أنك وأصحابك أكلتم والتقدير فى الآية لا تؤتوا السفهاء أموالكم التى بعضها لكم وبعضها لهم فتضيعوها . ومعنى قوله وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا أى يامعشر ولأه السفهاء قولوا للسفهاء إن صلحتم ورشدتم سلمنا إليكم أموالكم وقال الزجاج علموهم مع إطعامكم إياهم وكسوتهم أمر دينهم . وفى الآية دلالة على جواز الحجر على اليتيم إذا بلغ و لم يؤنس منه الرشد لأنه منع تعالى من دفع المال إلى السفهاء وفيها أيضا دلالة على وجوب الوصية إذا كان الورثة سفهاء لأن ترك الوصية بمنزلة إعطاء المال فى حال الحياة إلى من هو سفيه . وإنما سمي الناقص العقل سفيفا وإن لم يكن عاصيا لأن السفه هو خفة الحلم . - قرآن- ٣٢٧-٣٥٩

فصل

ثم قال تعالى وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ هَذَا خطاب لأولياء اليتامى أمر الله أن يختبروا عقول اليتامى فى أفهامهم وصلاتهم فى أديانهم وإصلاح أموالهم . وقوله حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ معناه حتى يبلغوا الحد الذى يقدر على مجامعة النساء وينزل و ليس المراد الاحتلام لأن فى الناس من لا يحتلم أو يتأخر احتلامه . - قرآن- ١٧-١٢٤- قرآن- ٢٤٦-٢٧٣ [صفحہ ٣١١] وفى المفسرين من قال إذاكمل عقله وأونس منه الرشد سلم إليه ماله و هو الأقوى ومنهم من قال لا يسلم إليه حتى يكمل له خمس عشرة سنة إذا كان عاقلا لأن هذا حكم شرعى وبكمال العقل يلزمه المعارف لا غير . فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا أى وجدتم منهم صلاحا وعقلا ودينا وإصلاح المال فادفعوا إليهم أموالهم والأقوى أن يحمل على أن المراد به العقل وإصلاح المال هو المروى عن أبى جعفر للإجماع على أن من يكون كذلك لا يجوز عليه الحجر فى ماله وإن كان فاجرا فى دينه فإذا كان ذلك إجماعا فكذلك إذا بلغ و له مال فى يدي وصى أبيه أو فى يد حاكم قدولى ماله وجب عليه أن يسلم إليه ماله إذا كان عاقلا- مصلحا لماله وإن كان فاسقا فى دينه . وفى الآية دلالة على جواز الحجر على العاقل إذا كان مفسدا فى ماله من حيث إنه إذا كان عند البلوغ يجوز منعه المال إذا كان مفسدا له فكذلك فى حال كمال العقل إذا صار بحيث يفسد المال جاز الحجر عليه و هو المشهور فى أخبارنا . ثم قال وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَ بِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا خطاب لأولياء اليتيم أيضا أى لا تأكلوها بغير ما أباحه الله لكم و لا مبادرة منهم ببلوغهم وإيناس الرشد منهم حذرا أن يبلغوا فيلزمهم ردها إليهم وموضع أن يكبروا نضب بالمبادرة والمعنى لا تأكلوها مبادرة كبرهم . و من كان من ولأه أموال اليتامى غنيا فليستعفف بماله عن أكلها و من كان فقيرا فليأكل بالقرض و هو المروى عن أبى جعفر ألا ترى أنه قال فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ . وقال الحسن يأخذ ماسد الجوعه ووارى العورة و لا قضاء عليه و لم يوجب أجره المثل قال لأن أجره المثل ربما كان أكثر من قدر الحاجة والظاهر فى - قرآن- ٢١٣-٢٣٩- قرآن- ٨٩٦-٩٤٥- قرآن- ١٠٩٩-١١١١- قرآن- ١٣٠٦-١٣٦١ [صفحہ ٣١٢] أخبارنا أن له أجره المثل سواء كان قدر كفايته أو لم يكن . واختلفوا فى هل للفقير من أولياء اليتيم أن يأكل من ماله هو وعياله فقال بعضهم ليس له ذلك لقوله فَلْيَأْكُلْ خَصْمَهُ بِالْأَكْلِ وقال غيره له ذلك لأن قوله بِالْمَعْرُوفِ يقتضى أن يأكل هو وعياله على ما جرت به العادة فى

أمثاله . و قال إن كان المال واسعا كان له أن يأخذ قدر كفايته له لمن يلزمه نفقته من غير إسراف و إن كان قليلا كان له أجره المثل لا غير وإنما لم يجعل له أجره المثل إذا كان المال كثيرا لأنه ربما كان أجره المثل أكثر من نفقته من غير إسراف و إن كان قليلا- كان له أجره المثل من نفقته بالمعروف على ما قلناه من أن له أجره المثل سقط بهذا الاعتبار. ثم أمر الأولياء أن يحتاطوا لأنفسهم أيضا بالإشهاد عليهم إذا دفعوا إليهم أموالهم لثلاث- يقع منهم جحودهم و يكون أبعد من التهمة وسواء كان ذلك في أيديهم أو استقرضوه دينا على أنفسهم فإن الإشهاد يقتضيه الاحتياط و ليس بواجب و كفى بالله شهيدا بإيصال الحق إلى صاحبه . وولى اليتيم المأمور بابتلائه هو الذى جعل إليه القيام به من وصى أو حاكم أو أمين ينصبه الحاكم وأصحابنا إنما أجازوا الاستقراض من مال اليتيم إذا كان مليا -قرآن- ١٦٢- ١٧٠-قرآن- ٢١٥- ٢٢٦-قرآن- ٨٦٨- ٨٩٢

باب الوصية المبهمة

عن معاوية بن عمار سألت أبا عبد الله ع عن رجل أوصى بجزء من ماله قال جزء من عشرة قال الله تعالى ثم اجعل على كل جبل منهنّ -رواية- ١- ٢-رواية- ٢١-ادامه دارد [صفحه ٣١٣] جزءاً وكانت الجبال عشرة أجبل -رواية- از قبل- ٣٤ و عن إسماعيل بن همام الكندى عن الرضا ع فى الرجل أوصى بجزء من ماله قال الجزء من سبعة قال تعالى لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم -رواية- ١- ٢-رواية- ٤٦- ١٦١ . والوجه فى الجمع بينهما أن يحمل الجزء على أنه يجب أن ينفذ فى واحد من العشرة ويستحب للورثة أن ينفذوا فى واحد من السبعة. و عن صفوان و أحمد بن محمد بن أبى نصر سألنا الرضا ع عن رجل أوصى لك بسهم من ماله و لاندري السهم أى شىء هو فقال ليس عندكم فيما بلغكم عن جعفر و لا عن أبى جعفر فيها شىء قلنا له ماسمعنا أصحابنا يذكرون شيئا من هذا عن آبائك فقال السهم واحد من ثمانية فقلنا فكيف واحد من ثمانية فقال أ ماتقرون كتاب الله قلت إنى لأقرؤه ولكن لأدري أى موضع هو فقال قول الله إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرُّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ثم عقد بيده ثمانية -رواية- ١- ٢-رواية- ٤٣- ٥٦٨ . و إذا أوصى إنسان لغيره بكثير من ماله أونذر أن يتصدق بمال كثير فالكثير ثمانون فما زاد لقول الله تعالى لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ و كانت ثمانين موطنا. -قرآن- ١١٢- ١٥٧ [صفحه ٣١٤] والأحسن أن يقيد الكلام فيقول المال الكثير ثمانون درهما إلا إذا كان مضافا إلى جنس فإذا يكون منه خاصة. و قد روى عن أمير المؤمنين ع أن من أوصى بشىء من ماله كان ذلك السدس -رواية- ١- ٢-رواية- ٣٤- ٧٩ و عن الحسين بن عمر قلت لأبى عبد الله ع إن رجلا أوصى إلى بشىء فى سبيل الله قال اصرف إلى الحج فإنى لأعلم شيئا من سبله أعظم من الحج -رواية- ١- ٢-رواية- ٢٤- ١٥١ و عن الحسن بن راشد سألت العسكرى ع بالمدينة عن رجل أوصى بمال فى سبيل الله فقال سبيل الله شيعتنا -رواية- ١- ٢-رواية- ٢٤- ١٠٨. ذكر أبو جعفر بن بابويه رحمه الله عليه الوجه فى الجمع بين الخبرين أن المعنى فى ذلك أن يعطى المال لرجل من الشيعة ليحج به فقد انصرف فى الوجهين معا وسلم الخبران من التناقض و هذا وجه حسن . على أنه إن أوصى إنسان بثلث ماله فى سبيل الله و لم يسم أخرج فى معونة المجاهدين لأهل الضلال فإن لم يحضر مجاهد فى سبيل الله يصرف أكثره فى فقراء آل محمد ع ومساكينهم وأبناء سبيلهم ثم يصرف مابقى بعد ذلك فى معونة الفقراء والمساكين وأبناء السبيل عامة و فى جميع وجوه البر. و إن أوصى إنسان لأولاده شيئا و قال هوبينهم على كتاب الله كان للذكر [صفحه ٣١٥] مثل حظ الأنثيين و إن أبهم و لم يبين كيفية القسمة بينهم أصلا كان بينهم بالسوية. و إذا أوصى المسلم للفقراء كان ذلك للفقراء المسلمين و إن أوصى الكافر كان ذلك للفقراء أهل ذمته فقد حدث أبو طالب عن عبد الله بن الصلت قال كتب الخليل بن هاشم إلى ذى الرئاستين و هو والى نيسابور أن رجلا- من

المجوس مات وأوصى للفقراء بشيء من ماله فأخذه قاضى نيسابور فجعله فى فقراء المسلمين فكتب الخليل إلى ذى الرئاستين بذلك فسأل المأمون عن ذلك فقال ليس عندى فى ذلك شيء فسأل أبا الحسن الرضا ع فقال إن المجوسى لم يوص لفقراء المسلمين ولكن ينبغى أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء المجوس أن الله تعالى يقول فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّمَا إِنَّمَا عَلَى الدِّينِ يُبَدِّلُونَهُ -رواية- ١-٢-رواية- ٤٩-٥٤٥

باب الوصية التى يقال لها راحة الموت

قال الله تعالى وَ وَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ أَى وصى ابراهيم ويعقوب ع بينهما بلزوم شريعة ابراهيم التى هى الإسلام وقالوا إن الله رضىه لكم ديناً فلا تفارقوه ماعشتم . -قرآن- ١٩-٦٢ وجاء فى التفسير أن ابراهيم جمع ولده وأسباطه وقال إن الإسلام دين الله -رواية- ١-٢-رواية- ١٩-ادامه دارد [صفحه ٣١٦] الذى تعبدكم به فالزموه ولا تعدلوا عنه ولونشتم بالمنشير وقرضتم بالمقاريض وأحرقتم بالنار -رواية- از قبل ١٠٠ وَ جَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ أَى جعل هذه الوصية بقيت فى عقبه يذكرونها و كان فى وصيته يابنى عليكم أن تظهروا كل حسنة وجدتم من غيركم و أن تستروا كل سيئة وفاحشة وإياكم أن تشيعوها. و قوله فَلَا تَمُوتُنَّ و إن كان على لفظ النهى فما نهوا عن الموت وإنما نهوا فى الحقيقة عن ترك الإسلام لثلا يصادفهم الموت عليه وتقديره لاتعرضوا للموت على ترك الإسلام بفعل الكفر ومثله فى كلام العرب لاأرينك هاهنا فالنهي للمتكلم فى اللفظ وإنما هو فى الحقيقة للمخاطب فكأنه قال لاتعرض لأن أراك بكونك هاهنا. وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ جملة فى موضع الحال أى لاتموتن إلا مسلمين . واقتصروا على تفعله فى مصدر وصى فقالوا وصى توصية ورفضوا تفعيلاً لثلا تجتمع ثلاث ياءات ومعنى وصى أمر وعهد والفرق بينهما أن الأمر يحصل بلفظ الأمر و لومرة والوصية وصل لفظه الأمر بمثله أو بغيره مما يؤكده على ماقدما. -قرآن- ١-٤٢-قرآن- ٢٠٧-٢٢٠-قرآن- ٥٢٧-٥٤٦ وقال أمير المؤمنين ع من أوصى و لم يحف و لم يضار كمن تصدق به فى حياته و من لم يوص عند موته لذى قرابته ممن لا يرث فقد ختم عمله بمعصية قال الله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ -رواية- ١-٢-رواية- ٢٨-ادامه دارد [صفحه ٣١٧] خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَ الْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ -رواية- از قبل ٨٥ وقال النبى ص الوصية تمام مانقص عن الزكاة و من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصاً فى مروته وعقله قالوا يا رسول الله فكيف الوصية قال إذا حضرته الوفاة قال ألهم إني أعهد إليك أنى أشهد ألا إله إلا الله و أن محمدا عبده ورسوله و أن القول كماحدث ألهم أنت ثقتى وعدتى صل على محمد وآل محمد وآنس فى قبرى وحشتى واجعل لى عندك عهداً يوم ألقاك -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-٣٦٦ وقال الصادق ع وتصديق هذا فى سورة مريم قول الله تعالى لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا و هذا هو العهد -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-١٤٤

باب من تجوز شهادته فى الوصية وشرائط الوصية

إشارة

من شرط الوصية أن يشهد الموصى عليه تعيين عدلين لثلا يعترض فيه الورثة فإن لم يشهد وأمكن الوصى إنفاذ الوصية جاز له إنفاذها على ما أوصى به إليه قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ -قرآن- ١٦٩-٣١١ قال حمزة بن حمران سألت أبا عبد الله ع عن هذه الآية فقال -رواية- ١-٢-

روایت-۲۲-ادامه دارد [صفحه ۳۱۸] اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من أهل الكتاب ثم قال إدامات الرجل المسلم بأرض غربة فطلب رجلين مسلمين يشهدهما على وصيته فلم يجد مسلمين فليشهد على وصيته رجلين ذميين من أهل الكتاب مرضيين عند أصحابهما -روایت-از قبل-۲۲۶ و عن يحيى بن محمد عن الصادق ع قال سألته عن قوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمَا لَآيَةُ قَالَ اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من أهل الكتاب فإن لم تجدوا من أهل الكتاب فمن المجوس لأن رسول الله ص شبه المجوس بأهل الكتاب فى الجزية قال و إدامات فى أرض غربة فلم يجد مسلمين أشهد رجلين من أهل الكتاب - روایت-۱-۲-روایت-۴۲-۳۴۲. تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ قَالَ وَ ذَلِكَ إِنْ اَرْتَابَ وَلَى الْمَيْتِ فِى شَهَادَتِهِمَا.فَإِنْ عَثَرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا أَى شَهِدَا بِالْبَاطِلِ فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ نَقَضَ شَهَادَةُ الْأُولَيْنِ وَجَازَتْ شَهَادَةُ الْآخَرِينَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ. -قرآن-۲-۱۷۶-قرآن-۲۲۴-۲۶۷-قرآن-۲۸۵-۴۶۶-قرآن-۵۴۳-۶۴۰

فصل

و قد تقدم بيان هذه الآية فى باب الشهادة ونزيدها إيضاها هنا فنقول إن قوله اثنا ارتفع على أنه خبر للمبتدأ الذى هو شهادة بينكم أو -قرآن-۸۱-۸۶-قرآن-۱۲۳-۱۳۹ [صفحه ۳۱۹] على أنه فاعل شهادة بينكم على معنى فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان وإذا حضر ظرف للشهادة وحین الوصية بدل منه . وحضور الموت مشارفته وظهور أمارات بلوغ الأجل وقيل منكم أى من أقاربكم ومن غيركم أى من أجانبيكم فعلى هذا معناه إن وقع الموت فى السفر و لم يكن معكم أحد من عشيرتكم فاستشهدوا أجنيين على الوصية وجعل الأقارب أولى لأنهم أعلم بأحوال الميت وبما هو أصلح وهم له أنصح والأصح ما قدمناه أن قوله منكم أى من المسلمين ومن غيركم أى من أهل الذمة. وقوله إن ارتبتم اعتراض بين القسم والمقسم عليه أى إن اتهمتموهما فحلفوهما والضمير فى به للقسم و فى كان للمقسم له يعنى لا يستدل بصحة القسم بالله عرضا من الدنيا أى لا يحلف بالله كاذبين لأجل المال و لو كان من يقسم له قريبا منا. وقوله شهادة الله أى الشهادة التى أمر الله بتعظيمها وحفظها. وقوله تحسبونهما تقفونهما وتصيرونهما للحلف من بعد الصلاة وقيل اللام فى الصلاة للجنس والقصد بالتحليف على أثرها أن تكون الصلاة لطفا فى النطق بالصدق ونهاية عن الكذب فإن اطلع على أنهما فعلا ما أوجب إثما فاستوجبا أن يقال لهما إنهما من الآثمين. فشاهدان آخران من الذين جنى عليهم وهم أهل الميت والأوليان للاحقان بالشهادة لقرايتهما ومعرفتهما وارتفاعهما على هما الأوليان كأنه قيل و من هما فقيل الأوليان وقيل هما بدل من الضمير فى يقومان أو من آخران وقرئ الأولين على أنه وصف للذين استحق عليهم . ومعنى الأولوية التقدم على الأجانب فى الشهادة لكونهم أحق بها ذلك -قرآن-۱۶-۳۲-قرآن-۷۷-۸۷-قرآن-۱۰۲-۱۱۷-قرآن-۱۸۳-۱۸۸-قرآن-۲۰۷-۲۱۸-قرآن-۴۴۱-۴۴۶-قرآن-۴۶۶-۴۷۷-قرآن-۵۰۵-۵۱۷-قرآن-۷۵۱-۷۶۵-قرآن-۸۱۷-۸۳۰-قرآن-

۱۱۱۹-۱۱۲۹-قرآن-۱۲۶۲-۱۲۷۰ [صفحه ۳۲۰] الذى يقدم من بيان الحكم أدنى أن تأتوا بالشهادة على نحو تلك الحادثة أن تكرر أيمان شهود آخرين بعد أيمانهم فيفتضحوا بظهور كذبهم كما جرى فى قصة بديل على ما تقدم . ويجوز شهادة النساء عند عدم الرجال فإن لم تحضر إلا امرأة جازت شهادتها فى ربع الوصية فإن حضرت اثنتان جازت شهادتهما فى النصف والثلاث فى النصف والربع والأربع فى كل الوصية إذا كانت بالثلث فما دونه والعدالة معتبرة فى المواضع كلها

عن سلمى مولاة ولد أبى عبد الله ع كنت عنده حين حضرته الوفاة فأغمى عليه فلما أفاق قال أعطوا الحسن بن على بن الحسين بن على و هو الأبطس سبعين دينارا قلت أعطى رجلا حمل عليك بالشفرة قال ويحك أ ماتقراءين القرآن قلت بلى قال أ ماسمعت قول الله تعالى الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ -رواية ١-٢-رواية ٣٧٥-٤٠ وعن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله ع قال سأله أبى و أنا حاضر عن قوله تعالى وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى قَالَ الْإِحْتِلَامُ قال فقال يحتلم فى ست عشرة سنة وسبع عشرة ونحوها فقال لما أتت عليه ثلاث عشرة سنة كتب له الحسنات وكتبت عليه السيئات وجاز أمره إلا أن يكون سفيها أضعيفا فقال و ما السفيه فقال الذى يشتري الدرهم بأضعافه قال و ما -رواية ١-٢-رواية ٥٥-ادامه دارد [صفحه ٣٢١] الضعيف فقال الأبله -رواية- از قبل ٢٣ و عن العيص بن القاسم قال سألته عن اليتيم متى يدفع إليها مالها قال إذا علمت أنها لا تفسد و لا تنضيع فسألته إن كانت تزوجت فقال إذا تزوجت فقد انقطع ملك الوصى عنها -رواية ١-٢-رواية ٣١-١٧٦ و قال إذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنات و كتبت عليه السيئات وعوقب فإذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك و ذلك أنها تحيض لتسع سنين و لا يدخل بالعجارية حتى يأتى بهاتسع سنين أو عشرة سنين -رواية ١-٢-رواية ١٠-٢٠١ . و قوله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ مِمَّا إِنْ يَقَالُ إِنَّ الْمَعْنَى لِلآيَةِ أَنَّ لِلرِّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبًا مِمَّا اكْتَسَبُوا وَ هُوَ الثَّلَثُ مِنْ أَمْوَالِهِمُ الَّذِي يَصِحُّ لَهُمْ أَنْ يُوصَوْا بِهِ فِي صَدَقَتِهِ أَوْصَلَهُ إِنْ أَشْرَفُوا عَلَى الْمَوْتِ فَإِذَا وَصَوْا بَثَلَتْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ يَجِبُ أَنْ يَمْضَى وَيَنْفَذَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ نَصِيبُهُمْ -قرآن ١٧-٨٧

باب الإقرار

إقرار الحر البالغ الثابت العقل غير المولى عليه جائز على نفسه للكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيَهُ بِالْإِدْلِ أَى فليقر وليه بالحق غير زائد ولا ناقص وهو العدل . قرآن- ١٠٥-١٦٦ [صفحہ ٣٢٢] وأيضا قوله تعالى كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَالشَّهَادَةُ عَلَى النَّفْسِ هُوَ الْإِقْرَارُ بما عليها. وقوله فَمَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ وقوله فَمَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ وَالْإِقْرَارُ وَالاعْتِرَافُ واحد. وأيضا قوله أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى وقوله أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ. ولا يجوز أن يكون الجواب فى مثل هذا إلا بلى و لو قال نعم كان إنكارا و لم يكن إقرارا و يكون تقديره نعم لست ربنا و لم يأتنا نذير ولهذا يقول الفقهاء إذا قال رجل لآخر أليس لى عليك ألف درهم فقال بلى كان إقرارا و إن قال نعم لم يكن إقرارا ومعناه ليس لك على قرآن- ٢٠-٨٦-قرآن- ١٣٦-١٥٨-قرآن- ١٦٧-١٨٩-قرآن- ١٩٢-٢٢٣-قرآن- ٢٦٢-٢٩١-قرآن- ٣٠٠-٣٥٣

باب الزيادات

روى السكوني عن أبي عبد الله ع أنه سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله فقال السهم واحد من ثمانية لقول الله تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ الْآيَةَ -روایت- ۱-۲-روایت- ۳۸-۱۷۳ . و قد روى أن السهم واحد من ستة. [صفحہ ۳۲۳] والحديثان متفقان لا تناقض بينهما فتמצى الوصية على ما يظهر من مراد الموصي فمتى أوصى بسهم من سهام الزكاة كان السهم واحدا من ثمانية ومتى أوصى بسهم من سهام الموارث فالسهم واحد من ستة. و عن علي بن مزید صاحب السابری قال أوصى إلى رجل

اعلم أن الجاهليّة كانوا يتوارثون بالحلف والنصرة وأقروا على ذلك في [صفحه ٣٢٥] صدر الإسلام في قوله تعالى وَ الَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَمَا تَوَهُّمُ نَصَةَ بَيْنِهِمْ ثم نسخ مع وجود ذوى الأنساب بسورة الأنفال في قوله تعالى وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ. وكانوا يتوارثون بعد ذلك بالإسلام والهجرة فروى أن النبي ص آخى بين المهاجرين والأنصار لما قدم المدينة فكان يرث المهاجرى من الأنصارى والأنصارى من المهاجرى ولا يرث وارثه الذى كان له بمكة وإن كان مسلما لقوله إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ هَاجَرُوا وَ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الَّذِينَ آوَوْا وَ نَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا. ثم نسخت هذه الآية بالقراءة والرحم والنسب والأسباب بقوله وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا فينّى تعالى أن أولى الأرحام أولى من المهاجرين إلا أن يكون وصيه ولقوله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ لِآلِيَةٍ. ثم قدر ذلك في سورة النساء فى ثلاث آيات وهى أمهات أحكام الموارث ذكر الله فيها أصول الفرائض وهى سبع عشرة فريضة فذكر فى قوله يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلْغُلَاظَةِ فِي الْأَوْلَادِ ثَلَاثًا فِي الْأَبْوَابِ وَ اثْنَتَيْنِ فِي الزَّوْجِ وَ اثْنَتَيْنِ فِي الْمَرْأَةِ وَ اثْنَتَيْنِ فِي الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَمِّ وَ ذَكَرَ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ بِالْآيَةِ أَرْبَعًا فِي الْإِخْوَةِ وَأَخَوَاتٍ مِنَ الْأَبِّ وَالْأُمِّ أَوَّلًا - قرآن - ٣٠-٨٠-قرآن - ١٤٣-٢٠٣-قرآن - ٤٢٨-٦٧٢-قرآن - ٧٣٥-٨٧٨-قرآن - ٩٦٢-١٠١٨-قرآن - ١١٦١-١١٩٢-قرآن - ١٣٣٦-

١٣٧٠ [صفحہ ٣٢٦] مع عدمہم من الأب والأم وذكر واحدة وهي تمام السبع عشرة فريضه في قوله و أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله -قرآن- ٧٧-١٣٧

فصل في بيان ذلك

ذكر تعالى أولا- فرض ثلاثه من الأولاد جعل للبنت النصف ولبنتين فصاعدا الثلثين و إن كانوا ذكورا وإناثا فللذكر مثل حظ الأنثيين ثم بين ذكر الوالدين في قوله و لأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد و ورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس ذكر أن لكل واحد من الأبوين السدس مع الولد بالفرض فإن لم يكن ولد فلأم الثلث والباقي للأب و إن كان إخوة من الأب والأم أو من الأب فلأمه السدس والباقي للأب هذه الآية الأولى . ثم قال و لكم نصف ما ترك أزواجكم فذكر في صدر الآية حكمهم وذكر في آخرها حكم الكلاله من الأم ذكر في أولها حكم الزوج والزوجه و أن للزوج النصف إذا لم يكن ثم ولد فإن كان ولد فله الربع و أن للزوجه الربع إذا لم يكن ولد فإن كان ولد فلها الثمن ثم عقب بكمالہ الأم فقال إن كان له أخ من أم أو أخت منها فله أولها السدس و إن كانوا اثنتين فصاعدا فلهم الثلث . و في قراءة ابن مسعود و إن كان رجل يورث كلاله أو امرأه و له أخ أو أخت من أم فلكل واحد منهما السدس . وأيضا فإن الله لما ذكر أنثى وذكرها وجعل لهما الثلث و لم يفصل أحدهما -قرآن- ١٦٢-٣٥٤-قرآن- ٥٥٣-٥٨٧ [صفحہ ٣٢٧] عن الآخر ثبت أنهما يأخذان بالرحم وذكر في قوله يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ في آخر سورة النساء يذكر فيها أربعة أحكام ذكر أن للأخت من الأب والأم إذا كانت واحد فلها النصف و إن ماتت وهي لم يكن لها ولد ولها أخ فالأخ يأخذ الكل و إن كانتا اثنتين فصاعدا فلهما أولهن الثلثان و إن كانوا إخوة رجالا- ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يكن أخ و لأخت من الأب والأم فحكم الأخت الواحدة من الأب والأخ من الأب وحكم الأختين فصاعدا من الأب وحكم الإخوة والأخوات معا من الأب حكم الإخوة والأخوات من الأب والأم على ما ذكرناه . -قرآن- ٥٢-١٠١ و قال ابن عباس من تعلم سورة النساء وعلم من يحجب و من لا يحجب فقد علم الفرائض -روایت- ١-٢-روایت- ٢٠-٨٩

باب ما يستحق به الموارث وذكر سهامها

قد بين الله في كتابه أن الميراث يستحق بشيئين سبب ونسب و بين أيضا أن النسب على ضربين نسب الولد للصلب و من يتقرب بهم ونسب الوالدين و من يتقرب بهما فقال يوصيكم الله في أولادكم و هذا عام في الولد وولد الولد و إن نزلوا و قال و لأبويه لكل واحد منهما السدس و قال إن امرؤ هلك ليس له ولد و له أخت لآيه و قال و إن كان رجل يورث كلاله أو امرأة و له أخ أو أخت لآيه . -قرآن- ١٦٩-٢٠٠-قرآن- ٢٤٩-٢٩٤-قرآن- ٣٠٢-٣٥١-قرآن- ٣٦٤-٤٣٥ [صفحہ ٣٢٨] وكذا بين تعالى أن السبب على ضربين الزوجية والولاء فقال و لكم نصف ما ترك أزواجكموهن لهن الربع مما تركن و قال فإخوانكم في الدين و موالیکمفإنه يدل على أن معتق زيد إدامات و لم يخلف نسيبا كان مولاه أولى به من كل أحد فيكون ميراثه له وكذا يدل على ولاء الإمامه فإن ميراث من لا وارث له كان للنبي ع و هولمن قام مقامه خلفا عن سلف . و قال تعالى و الذين عاهدت أيمانكم فأتوهم نصيبهمفإنه يدل على ولاء تضمن الجريره على ماتقدم . و يمنع كفر الوارث ورقه على بعض الوجوه وقتله عمدا ظلما من الميراث من جهة السبب والنسب معا. و من تأمل هذه الآيات علم أن سهام الموارث ستة النصف والربع والثمن والثلثان والثلث

والسدس وإنما صارت سهام المواريث من ستة أسهم لا يزيد عليها لأن أهل المواريث الذين يرثون ولا يسقطون ستة الأبوان والابن والبنت والزوجة وقيل إن الإنسان خلق من ستة أشياء و هو قول الله تعالى وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ لِأَيِّهِ لِمَصْلَحَةٍ رَآهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ - قرآن- ٩٥-٦١- قرآن- ٩٦-١٢٨- قرآن- ١٣٦-١٧٣- قرآن- ٣٩٥-٤٤٥- قرآن- ٨٩٣-٩٤٢

باب ذكر ذوى السهام

اشاره

نبدأ بذوى الأسباب الذين هم الزوجان ثم نعقبه بذكر ذوى الأنساب قال الله تعالى وَ لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ بَيْنَ سَبْحَانِهِ أَنْ لِلزَّوْجِ - قرآن- ٨٧-١٢١ [صفحه ٣٢٩] النصف مع عدم الولد وولد الولد و إن نزلوا و هو السهم الأعلى له و له الربع مع وجود الولد. و قال وَ لَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ بَيْنَ أَيْضًا أَنْ لَهَا الرُّبْعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَ كَذَلِكَ الزَّوْجَاتُ إِنْ لَهَا الثَّمَنُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَ وَلَدِ الْوَلَدِ وَ إِنْ نَزَلُوا وَ كَذَلِكَ الزَّوْجِينَ وَ الثَّلَاثُ وَ الْأَرْبَعُ وَ هُوَ السَّهْمُ الْأَدْنَى لَهُنَّ . فإذا اجتمع واحد مع الزوجين مع ذوى الأنساب أخذ هونصيبه والباقي لهم و إذا انفرد أحد الزوجين فإن كان هو الزوج يأخذ فرضه المسمى والباقي يرد عليه أيضا على بعض الروايات على كل حال و إن كان زوجة تأخذ هي نصيبها والباقي لبيت المال و فى زمان الغيبة يرد إليها أيضا الباقي ولا يرثان إلا بعد وفاء الدين كله وإعطاء ثلث الوصية. - قرآن- ١٠١-١٣٣

فصل

و أما ذوى الأنساب فأقواهم قرابة الولد ولذلك بدأ الله بذكر سهامه فقال تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ وَ سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا - قرآن- ٨١-١١٢ قال ابن عباس والسدى إن سبب نزولها أن القوم لم يكونوا يرثون النساء والبنات والبنين الصغار ولا يرثون إلا- من قاتل وطاعن فأنزل الله الآية وأعلمهم كيفية الميراث -رواية- ١-٢-رواية- ٢٦-١٧٦ و قال عطا عن ابن عباس و ابن جريح عن مجاهد أنهم كانوا يرثون الولد والوالدين للوصية فنسخ الله ذلك -رواية- ١-٢-رواية- ٤٨-١٠٩ و قال محمد بن المنكدر عن جابر قال كنت عتيلا مدنفًا فعادني النبي ص ونضح الماء على وجهي فأفقت و قلت يا رسول الله كيف أعمل فى مالى فأُنزل الله الآية -رواية- ١-٢-رواية- ٣٩-١٦٢ [صفحه ٣٣٠] وروى عن ابن عباس أنه قال كان المال للولد والوصية للوالدين والأقربين فنسخ بهذه الآية -رواية- ١-٢-رواية- ٣٣-٩٨ . وقرئوصي بها أو دَينِبَتْحِ الصَّادِ وَ كَسَرَهَا وَ الْكَسْرُ أَقْوَى لِقَوْلِهِ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَتَقَدَّمَ ذَكَرَ الْمَيِّتِ وَ ذَكَرَ الْمَفْرُوضِ مِمَّا تَرَكَ وَ مِنْ فَتْحِهَا فَلَأَنَّهُ لَيْسَ لِمَيِّتٍ مَعِينٌ وَإِنَّمَا هُوَ شَائِعٌ فِي الْجَمِيعِ . ومعنى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فَرَضَ عَلَيْكُمْ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ مِنَ اللَّهِ فَرَضَ كَمَا قَالَ وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصِيَّاكُمْ بِيَعْنِي فَرَضَ عَلَيْكُمْ ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ . وإنما لم يعد قوله يُوصِيكُمُ اللَّهُ إِلَى قَوْلِهِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ لِصَبِّ اللَّفْظِ لِأَنَّهُ كَالْقَوْلِ فِي حِكَايَةِ الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ وَ التَّقْدِيرُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَلِأَنَّ الْفَرَضَ بِالْآيَةِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَوْصَى وَالْمَوْصَى لَهُ فِي نَحْوِ أَوْصَيْتَ زَيْدًا بِعَمْرٍو - قرآن- ٨-٢٩- قرآن- ٦٨-١٠٠- قرآن- ٢٠٨-٢٢٤- قرآن- ٢٧١-٣٥١- قرآن- ٤٠٣-٤١٢- قرآن- ٤٢٤-٤٤٦

اعلم أن قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْعَمَام فِي كُلِّ وَلَدٍ يتركه الميت و أن المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا حكم البنت والبنيتين لها ولهما النصف والثلاثان على كل حال إلا- من خصه الدليل من الرق والكفر والقتل الظلم على ما ذكرناه فإنه لاخلاف أن الكافر والقاتل عمدا على سبيل الظلم والمملوك على بعض الوجوه لا يرثون و إن كان القاتل خطأ ففيه خلاف وعندنا يرث من المال دون الدية والمسلم عندنا يرث الكافر وفيه خلاف والعبد لا -قرآن- ٢٣-٥٤ [صفحہ ٣٣١] يرث لأنه لا يملك شيئا ويورث إذا لم يكن غيره وارث فى درجته بشرط أن تكون التركة أكثر من قيمته أو مثلها. والمرتد لا يرث وميراثه لورثته المسلمين و هو قول على ع وقال ابن المسيب نرثهم ولا يرثونا وما يروونه عن النبى ص أنه قال لا يتوارث أهل ملتين -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-٤٩ فإذا صح فمعناه لا يرث كل واحد منهما من صاحبه وإنا نقول المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم و لم يثبت حقيقة التوارث بينهما فلا- يكون كلامنا مخالفا لذلك . و قوله تعالى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَظَاهِرٌ فِي هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْبَنَاتَيْنِ لَا يَسْتَحِقُّانِ الثَّلَاثِينَ وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الثَّلَاثَانِ إِذَا كُنَّ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ لَكِنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ أَنَّ حُكْمَ الْبَنَاتَيْنِ حُكْمُ مَنْ زَادَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْبَنَاتِ فَتَرَكَنَا لَهُ الظَّاهِرَ. و قال أبو العباس المبرد واختاره إسماعيل بن إسحاق القاضي إن فى الآية دليلا على أن للبنتين الثلثين أيضا لأنه قال لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وأول العدد ذكر وأنثى وللذكر الثلثان من ستة وللأنثى الثلث علم من فحوى ذلك أن للبنتين الثلثين و إن كان بالتلويح ثم أعلم الله بعده أن مافوق البنيتين لهن الثلثان أيضا بالتصريح ليكون فى باب البلاغة على الأقصى وهذا حسن . و قوله وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ يدل على أن فاطمة ع كانت مستحقة للميراث لأنه عام فى كل بنت والخبر المدعى أن الأنبياء لا يرثون خبر ماعمل به الراوى أيضا لأنه ورث ابنته مع أنه خبر واحد لا يترك له عموم الآية لأنه معلوم لا يترك بمظنون -قرآن- ١٨٠-٢١٢-قرآن- ٥١٣-٥٤٥-قرآن- ٧٩١-٨٢٧ [صفحہ ٣٣٢]

ثم قال وَ لِلأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السَّدَسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ لاخلاف فى ذلك وكذا إن كان واحد من الأبوين مع الولد كان له السدس بالفرض بلا خلاف . ثم ننظر فإن كان الولد ذكرا كان الباقي للولد واحدا كان أو أكثر بلا خلاف وكذلك إن كانوا ذكورا وإنانا فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين و إن كانت بنتا كان لها النصف ولأحد الأبوين السدس أولهما السدسان والباقي عندنا يرد على البنت والأبوين أو أحدهما على قدر سهامهما أيهما كان لأن قرابتهما سواء. و من خالفنا يقول إن كان أحد الأبوين أبا كان الباقي له لأنه عصبه و إن كانت أمافيهم من يقول بالرد على البنت والأم وفيهم من يقول الباقي فى بيت المال وإنما رددنا عليهم لعموم قوله تعالى وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ وَهَاهُنَا هُمَا مُتَسَاوِيَانِ لأن البنت تتقرب بنفسها إلى الميت وكذا الأبوان والخبر المدعى فى أن ما بقت الفرائض فلاولى عصبه ذكر خبر ضعيف و له مع ذلك وجه لا يخص به عموم القرآن . و قوله فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرَثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ مفهوما أن الباقي للأب فليس فيه خلاف . فإن كان فى الفريضة زوج كان له النصف وللأم الثلث بالظاهر و مابقى للأب -قرآن- ١٠-٨٩-قرآن- ٦٨٧-٧٢٩-قرآن- ٩٢١-٩٨٨ [صفحہ ٣٣٣] و من قال للأم ثلث مابقى فقد ترك الظاهر وبمثل ما قلناه قال ابن عباس . و إن كان بدل الزوج زوجة كان الأمر مثل ذلك للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي للأب و به قال ابن عباس و ابن سيرين . ثم قال فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السَّدَسُ ففى أصحابنا من يقول إنما يكون لها السدس إذا كان هناك أب لأن التقدير فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة وورثه أبواه

فلأمة السدس . ومنهم من قال إن لها السدس بالفرض مع وجود الإخوة سواء كان هناك أب أو لم يكن و به قال جميع الفقهاء غير أنا نقول إن كان هناك أب كان الباقي للأب فإن لم يكن أب كان الباقي ردا على الأم . و لا يرث أحد من الإخوة والأخوات مع الأم شيئا سواء كانوا من قبل أب وأم أو من قبل أب أو من قبل أم على حال لأن الأم أقرب منهم بدرجة . و لا يحجب عندنا من الإخوة إلا - من كان من قبل الأب والأم أو من قبل الأب فأما من كان منهم من قبل الأم فحسب فإنه لا يحجب على حال . و لا يحجب أقل من أخوين أو أخ وأختين أو أربع أخوات بشريطة أن لم يكونوا كفارا و لارقا و لقاتلين ظلما فأما أخ وأخت أو أختان فلا يحجبان وكذلك ثلاث أخوات لا يحجبن على حال و خالفنا جميع الفقهاء فى ذلك . فأما الأخوان فإنه لا خلاف أنه يحجب بهما الأم عن الثلث إلى السدس إلا - ما قال ابن عباس إنه لا يحجب بأقل من ثلاثة لقوله تعالى فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ قَالَ وَالثلاثة أقل الجمع . وحكى عن ابن عباس أيضا أن ما يحجب الإخوة من سهم الأم من الثلث إلى السدس يأخذه الإخوة دون الأب و ذلك خلاف ما أجمعت عليه الأمة لأنه لا خلاف أن أحدا من الإخوة لا يستحق مع الأبوين شيئا . -قرآن- ٢١٠-٢٥٢- قرآن- ١٢٤٩-١٢٧١ [صفحہ ٣٣٤] وإنما قلنا إن الأخوين يحجبان للإجماع وأيضا فإنه يجوز وضع لفظ الجمع فى موضع التثنية إذا اقترنت به دلالة كما قال إن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا على أن أقل الجمع اثنان . فإن قيل لم حجب الأم الإخوة من غير أن يرثوا مع الأب . قلنا قال قتادة معونه للأب لأنه يقوم بنفقتهم ونكاحهم دون الأم و هذا بعينه رواه أصحابنا و هو دال على أن الإخوة من الأم لا يحجبون لأن الأب لا يلزمه نفقتهم على حال . و إن كان الإخوة كفارا أو مماليك أو قاتلين ظلما لا يحجبون الأم أيضا مع وجود الأب وفقده وكذلك إن كانا اثنين و كان أحد الأخوين كافرا أو قاتلا ظلما كذلك فإن الأم لا تحجب . و قوله لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا معناه لا تعلمون أيهم أقرب نفعا فى الدين والدنيا و الله يعلمه فافهموه على ما بينه من تعلم المصلحة فيه . و قال بعضهم الأب يجب عليه نفقة الابن إذا احتاج إليها وكذلك الابن يجب عليه نفقة الأب مع الحاجة فهما فى النفع فى هذا الباب سواء لا تدرون أيهم أقرب نفعا وقيل لا تدرون أيكم يموت قبل صاحبه فينتفع الآخر بماله . و قوله فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ من قوله لِأَبَوَيْهِ وَتَقْدِيرُهُ فَيُثَبِّتُ لَهُؤَلَاءِ الْوَرِثَةَ مَا ذَكَرْنَاهُ مَفْرُوضًا فَرِيضَةٌ مَوْكِدَةٌ كَقَوْلِهِ يُوصِيكُمُ اللَّهُ هَذَا قَوْلُ الزَّجَاجِ و قال غيره هو نصب على المصدر من يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فرضا مفروضا ويجوز أن يكون نصبا على التمييز أى فلأمة السدس فريضة كما يقال هو لك صدقة أو هبة . وإنما يقال فى تثنية الأب والأم أبوان تغليا للفظ الأب و لا يلزم على ذلك فى ابن وابنة لأنه هاهنا يومهم -قرآن- ١٢٠-١٦٧-قرآن- ٦١٧-٦٥٦-قرآن- ٩٩٨-١٠١٨-قرآن- ١٠٤٤-١٠٥٤- قرآن- ١١٢١-١١٣٧ [صفحہ ٣٣٥]

فصل فى ميراث الزوجين

و إن كنا قد منا القول فيه فإننا نتكلم على ذلك أيضا هاهنا لنسق القرآن . لا خلاف أن للزوج نصف ماتركه الزوجة إذا لم يكن لها ولد فإن كان لها ولد فله الربع بلا خلاف سواء كان ولدها منه أو من غيره و إن كان ولد لا يرث لكونه مملوكا أو كافرا أوقاتلا عمدا ظالما فلا يحجب الزوج من النصف إلى الربع ووجوده كعدمه . وكذلك حكم الزوجة لها الربع إذا لم يكن للزوج ولد على ما قلناه فى الزوجة فى أنه سواء كان منها أو من غيرها فإن كان لها ولد كان لها الثمن . و لا خلاف أن ماتستحقه الزوجة إن كانت واحدة فهو لها و إن كانت ثنتين أو ثلاثا أو أربعا لم يكن لهن أكثر من ذلك و لا يستحق الزوج أقل من الربع فى حال من الأحوال و لا الزوجة أقل من الثمن على وجه من الوجوه و لا يدخل عليهما النقصان وكذا الأبوان لا ينقصان فى حال من الأحوال لأن العول عندنا باطل على ما ذكره . وولد الولد و إن نزل يقوم مقام الولد للصلب فى حجب الزوجين من الفرض

الأعلى إلى الأدون . و كل من ذكر الله له فرضا فإنما يستحقه إذا أخرج من التركة الكفن والدين والوصية فإن استغرق الدين المال لم تنفذ الوصية ولا ميراث وإن بقي نفذت الوصية ما لم يزد على ثلث ما يبقى بعد الدين فإن زادت ردت إلى الثلث . فإن قيل كيف قدم الوصية على الدين في هذه الآية وفي التي قبلها مع أن الدين يتقدم عليها بلا خلاف . [صفحہ ۳۳۶] قلنا لأن أو لا يوجب الترتيب وإنما هي لأحد الشئيين فكأنه قال من بعد أحد هذين مفردا أو مضموما إلى الآخر كقولهم جالس الحسن أو ابن سيرين أى جالس أحدهما مفردا أو مضموما إلى الآخر ويجب البدأ بالدين بعد الكفن لأنه مثل رد الوديعة التي يجب ردها على صاحبها فكذا حال الدين وجب رده أولا ثم تكون الوصية بعده ثم الميراث . ومثل ما قلناه اختاره الطبري والجبائي وهو المعتمد عليه في تأويل الآية

فصل في ميراث كلاله الأم

ثم قال تعالى وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنَ الْأُمِّ بِلا- خلاف . و كلاله نصبها يحتمل أمرين أحدهما على أنه مصدر وقع موقع الحال وتكون كان تامه وتقديره يورث متكمل النسب كلاله والثاني أن يكون خبر كان ناقصة وتقديره وإن كان رجل وارث كلاله فرجل اسم كان ويورث صفته و كلاله خبره والأول هو الوجه لأن يورث هو الذي اقتضى ذكر الكلاله كما تقول يورث هذا الرجل كلاله بخلاف من يورث ميراث الصلب ويورث كلاله عصبه وغير عصبه . واختلفوا في معنى الكلاله فقال قوم هو من عدا الولد والوالد - قرآن - ١٧- ٨٨ وقال ابن عباس إن الكلاله ما عدا الولد - رواية - ١- ٢- رواية - ٢٠- ٤٤ وورث الإخوة من الأم السدس مع الأبوين وهو خلاف إجماع أهل الأعصار وقال ابن زيد الميت يسمى كلاله وقال قوم الكلاله هو الميت الذي لا ولد له ولا والد . وعندنا أن الكلاله هم الإخوة والأخوات فمن ذكره الله في هذه الآية هو [صفحہ ۳۳۷] من كان من قبل الأم ومن ذكر في آخر السورة هو من قبل الأب والأم أو من قبل الأب . وأصل الكلاله الإحاطه ومنه الإكليل لإحاطته بالرأس والكلاله لإحاطتها بالنسب الذي هو الولد والوالد وقال أبو مسلم أصلها من كل إذا أعيا فكأنه يتناول الميراث من بعد على كلاله وإعياؤه وقال الحسين بن علي المغربي أصله عندي ما تركه الإنسان وراء ظهره مأخوذا من كلاله وهو مصدر الأكل وهو الظهر تقول ولائي فلان أكله على وزن أظله أى ظهره . وهذه الاسم تعرفه العرب وتخبره عن جملة النسب والوراثه ولا خلاف أن الإخوة والأخوات من الأم يتساوون في الميراث . وإنما قال وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ وَلَمْ يَقُلْ لَهُمَا وَقَدْ قَالَ قَبْلَهُ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ لَرَفَعِ الْإِبْهَامَ وَلَوْثْنِي لَكَانَ حَسَنًا كَمَا يَقُولُ مَنْ كَانَ لَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلْيَصِلْهُ وَيَجُوزُ فَلْيَصِلْهُمَا فَيَجُوزُ أَيْضًا فَلْيَصِلْهُمَا فَالْأَوَّلُ يرد الكناية على الأخ والثاني على الأخت والثالث عليهما كل ذلك حسن . وقوله تعالى غَيْرَ مُضَارٍّ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ . تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ أَى هَذِهِ تَفْصِيلَاتُ اللَّهِ لِفَرَائِضِهِ لِأَنَّ أَصْلَ الْحَدِّ هُوَ الْفَصْلُ . وقال ابن إلياس المعنى تلك حدود طاعة الله . فإن قيل إذا كان ماتقدم ذكره دل على أنها حدود الله فما الفائدة في هذا القول . قلنا عنه جوابان أحدهما أنه للتأكيد والثاني أن الوجه في إعادته ما علق به من الوعد والوعيد - قرآن - ٥٧٣- ٥٩٤- قرآن - ٦٢٥- ٦٧٣- قرآن - ٨٧٨- ٨٩٠- قرآن - ٩٣٣- ٩٥٢ [صفحہ ۳۳۸]

فصل في ميراث كلاله الأب

قال الله تعالى يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأَتَكَ هِيَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ إِلَى آخِرِهَا . روى

البراء بن عازب أن هذه الآية آخر ما نزلت بالمدينة وقال غيره نزلت في مسير كان فيه رسول الله ص . واختلفوا في سبب نزولها فقال سعيد بن المسيب سئل النبي ع عن الكلالة فقال أليس قد بين الله ذلك فترلت الآية -قرآن- ١٩-١٤٢ وقال جابر اشكت عني وعندى تسع أخوات لى أوسع فدخل على النبي ع فنفسخ فى وجهى فأفقت فقلت يا رسول الله أ لا أوصى لأخواتى بالثلثين قال أحسن قلت بالشطر قال أحسن ثم خرج وتركنى ورجع إلى وقال يا جابر إني لا أراك ميتا من وجعك هذا وإن الله قد أنزل لأخواتك فجعل لهن الثلثين قال وكان جابر يقول أنزلت هذه الآية فى -رواية- ١-٢-رواية- ١٤-٣٣٨ وعن قتادة أن أصحاب رسول الله همهم شأن الكلالة فأنزل الله هذه الآية. ومعنى يَسْتَفْتُونَكَ يسألونك يا محمد أن تفتيهم فى الكلالة قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فى الكلالة فحذف أن اختصارا لمادل الجواب عليه والاستفتاء والاستقصاء واحد. وقوله تعالى إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ معناه مات إنسان ليس له ولد -قرآن- ٨٣-٩٥-قرآن- ١٣٤-١٥٤-قرآن- ٢٤٧-٢٨٢ [صفحة ٣٣٩] ذكر ولا أنثى وَلَهُ أُخْتَيْنِ وللमित أخت لأبيه وأمه أو لأبيه فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ والباقي عندنا رد عليه أيضا سواء كان هناك عصبه أو لم يكن وقال جميع الفقهاء إن الباقي للعصبه. وإن لم يكن عصبه هناك وهم العم وبنو العم وأولاد الأخ فمن قال بالرد على ذوى الأرحام رد الباقي على الأخت وهو اختيار الجبائي وأكثر أهل العلم وهو يرثها إن لم يكن لها ولد يعنى إن كانت الأخت هى الميتة ولها أخ من أب وأم أو من أب فالمال كله له بلا خلاف إذا لم يكن لها ولد سواء كان ذكرا أو أنثى لأنه تعالى قال وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ والبنات بلا خلاف ولد والدليل على صحه تسميه البنات بالولد قوله يُوصِيَكُمْ اللَّهُ فى أولادكم ثم فسر الأولاد فقال للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن كان للأخت ولد ذكر فالمال كله له بلا خلاف ويسقط الأخ وإن كان بنتا كان لها النصف بالتسميه بلا خلاف والباقي عندنا رد عليها لأنها أقرب دون الأخ. ثم قال فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ يعنى إن كانت الأختان اثنتين فلهما الثلثان وهذا لا خلاف فيه والباقي على ما بيناه من الأخت الواحدة عندنا رد عليهما دون عصبته ودون ذوى الأرحام وإذا كان هناك عصبه رد الفقهاء الباقي عليهم. فإن كانت إحدى الأختين لأب وأم وأخرى لأب فالواجب للأب والأم النصف بلا خلاف والباقي رد عليها عندنا لأنها مجمع السببين ولا شىء للأخت للأب لأنها انفردت بسبب واحد وعند الفقهاء لها السدس يكمله الثلثين والباقي على ما بيناه من الخلاف. وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين يعنى إن كان الورثه إخوة رجالا ونساء للأب والأم فللذكر مثل حظ الأنثيين بلا خلاف -قرآن- ١٥-٢٧-قرآن- ٦٨-٨٩-قرآن- ٥٢٠-٥٦١-قرآن- ٦٢٧-٦٥٨-قرآن- ٦٨٠-٧١٢-قرآن- ٨٨٢-٩٠٤ [صفحة ٣٤٠] وإن كان الذكور منهم للأب والأم والإناث للأب انفرد الذكور بجميع المال بلا خلاف وإن كان الإناث للأب والأم والذكور للأب كان للإناث الثلثان بالتسميه بلا خلاف والباقي عندنا رد عليهن لما بيناه من اجتماع السببين لهن. وعند جماعة الفقهاء أن الباقي للإخوة من الأب لأنهم عصبه ويروون خبرا ضعيفا عنه ع أنه قال ما اتفقت الفرائض فلاولى عصبه ذكر -رواية- ١-٢-رواية- ٤٠-٧٦ وقد قلنا ما عندنا فى خبر العصبه. ويمكن أن يحمل خبر العصبه مع تسليمه على من مات وخلف زوجا أو زوجة وأخا لأب وأم وأخا لأب أو ابن أخ لأب وأم وابن أخ لأم أو ابن عم لأب وأم وابن عم لأب قال للزوج سهمه المسمى والباقي لمن يجتمع كلاله الأب والأم دون من يتفرد بكمال الأب وقال عمر سألت رسول الله ص عن الكلالة فقال يكفيك آية الصيف -رواية- ١-٢-رواية- ١٣-٦٨

باب فى مسائل شتى

إذا تركت امرأة زوجها وأبويها فللزوج النصف وللأم الثلث كاملا ومابقى فللأب قال الله تعالى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ -قرآن- ٩٩-١٦٦ [صفحة ٣٤١] فجعل الله للأم الثلث كاملا إذا لم يكن ولد ولا إخوة. ومن الدليل على أن لها الثلث

فى جميع المال أن جميع من خالفنا لم يقولوا لها السدس فى هذه الفريضة إنما قالوا للأم ثلث مابقى وثلث مابقى هو السدس فأحبوا أن لا يخالفوا الكتاب فأثبتوا لفظ الكتاب وخالفوا حكمه و ذلك تمويه . وجاء رجل إلى أبى جعفر فساله عن امرأة تركت زوجها وأخوها وأختها لأمها فقال للزوج النصف ثلاثة أسهم وللإخوة من الأم سهمان وللأخت من الأب السدس سهم فقال له الرجل فإن فرائض زيد وفرائض العامة على غير هذا يقولون للأخت من الأب ثلاثة أسهم تصير من ستة تعول من ثمانية فقال أبو جعفر و لم قالوا ذلك قال لأن الله تعالى قال وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ فقال ع فإن كان مكان الأخت أخا قال ليس له إلا السدس فقال أبو جعفر فما لكم نقضتم الأخ إن كنتم تحتجون للأخت النصف بأن الله سمى لها النصف فإن الله سمى للأخ الكل والكل أكثر من النصف لأنه تعالى قال فى الأخت فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وقال فى الأخ وَهُوَ يَرِثُهَا يعنى جميع مالها إن لم يكن لها وَلَمَّا تَعطون الذى جعل الله له الجميع فى بعض فرائضهم شيئاً وتعطون الذى جعل الله له النصف تاما ويقولون فى زوج وأم وإخوة للأم وأخت لأب فيعطون الزوج النصف والأم السدس والإخوة من الأم الثلث والأخت من الأب النصف فيجعلونها من تسعة وهى ستة تعول إلى -رواية- ١-٢-رواية- ٣-إداهه دارد [صفحہ ٣٤٢] تسعة فقال كذلك يقولون فقال له أبو جعفر فإن كانت الأخت أخا لأب قال الرجل ليس له شىء فقال الرجل لأبى جعفر فما تقول فقال ليس للإخوة من الأب والأم ولا للإخوة من الأم ولا للإخوة من الأب مع الأم شىء -رواية- از قبل -٢٢٠

باب من يرث بالقرابة دون الفرض

إشارة

قال الله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ بين سبحانه أن أولى الناس بالميت أقربهم إليه والآية بعمومها تتناول الميراث وغيره . و من يرث بالقرابة ستة فأقواهم قرابة الولد للصلب لا يرث معه أحد سواء يتقرب به أو بغيره إلا ذوى السهام المذكورين من قبل من الأبوين والزوجين ثم ولد الولد و إن نزلوا ثم الأب ثم من يتقرب به من ولده أو أبويه ثم من يتقرب بالأم دونها ودون ولدها. ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى فى سورة الأحزاب وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أُولِيائِكُمْ -قرآن- ١٩-٧٩-قرآن- ٤٨١-٦١٤ قال الله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ بين سبحانه أن أولى الناس بالميت أقربهم إليه والآية بعمومها تتناول الميراث وغيره . و من يرث بالقرابة ستة فأقواهم قرابة الولد للصلب لا يرث معه أحد سواء يتقرب به أو بغيره إلا ذوى السهام المذكورين من قبل من الأبوين والزوجين ثم ولد الولد و إن نزلوا ثم الأب ثم من يتقرب به من ولده أو أبويه ثم من يتقرب بالأم دونها ودون ولدها. ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى فى سورة الأحزاب وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أُولِيائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا. بين سبحانه أن من كان قرباه أقرب فهو أحق بالميراث من الأبعد وظاهر ذلك يمنع أن يرث مع البنت والأم أحد من الإخوة والأخوات لأن البنت والأم أقرب من الإخوة والأخوات وكذلك يمنع أن يرث مع الأخت أحد من العمومة والعمات وأولادهم لأنها أقرب . والخبر المروى فى هذا الباب أن ما أثبت الفرائض فلاولى عصبه ذكر خبر واحد مطعون على سنده لا يترك لأجله ظاهر القرآن الذى بين فيه أن أولى الأرحام الأقرب منهم أولى من الأبعد فى كتاب الله من المؤمنين المهاجرين فقد روى أنهم كانوا يتوارثون بالهجرة والمواخاة الأولية حتى نزلت هذه الآية. والاستثناء منقطع فى قوله إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا معناه لكن أن فعلتم معروفا من الوصية يعرف صوابه فهو حسن ولا يجوز أن تكون القرابة

مشركين لقوله لا- تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ. وقد أجاز كثير من الفقهاء الوصية للقربات الكفار وعندنا أن ذلك جائز للوالدين والولد. و من يحتمل أمرين أحدهما أن تكون دخلت لأولى أى بعضهم أولى ببعض من المؤمنين والثاني أن يكون التقدير وأولى الأرحام من المؤمنين والمهاجرين أولى بالميراث . -قرآن-١-٤٤-قرآن-٦٤١-٦٥٩-قرآن-٧٦١-٨٠٥ [صفحہ ٣٤٤]

فصل

ويدل على ذلك أيضا عموم قوله تعالى وَ لَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ بِنِظَافٍ الخطاب يقتضى تحريم تمنى ما فضل الله به بعض على بعض فلا يجوز لرجل أن يتمنى إن كان امرأة ولا للمرأة أن تتمنى لو كانت رجلا بخلاف ما فعله الله تعالى لأنه تعالى لا يفعل من الأشياء إلا ما هو الأصلح فيكون تمنى ما يكون مفسدة. ثم اعلم أن الله أخبر عن أحوال المؤمنين الذين هاجروا من مكة إلى المدينة وعن أحوال الأنصار بقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ هَاجَرُوا وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الَّذِينَ آوَوْا وَ نَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا. فقال أولئك يعنى المهاجرين والأنصار بعضهم أولياء بعضهم ثم أخبر عن الذين آمنوا و لم يهاجروا من مكة إلى المدينة فقال ما لكم من ولايتهم من شىء. قيل نفى ولاية القرباء عنهم لأنهم كانوا يتوارثون بالهجرة والنصرة دون الرحم فى قول ابن عباس وقيل إنه نفى الولاية التى يكونون بهايدا واحدة فى الحل والعقد فنفى عن هؤلاء ما أثبتة للأولين حتى يهاجروا وقيل نسخ ذلك بقوله وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ. -قرآن-٤٠-١٦٩-قرآن-٥١٨-٧٦٢-قرآن-٧٧٠-٧٧٧-قرآن-٨٠٣-٨٢٦-قرآن-٨٨٩-٩٢٢-قرآن-١١٥٦-١٢١٠ [صفحہ ٣٤٥] ثم قال وَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَ هَاجَرُوا وَ جَاهِدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ففى الآية دلالة على أن من كان قريبا أقرب إلى الميت كان أولى بالميراث سواء كان عصبه أو لم يكن أو تسمية أو لم يكن لأن مع كونه أقرب تبطل التسمية. و هذه الآية نسخت حكم التوارث بالنصرة والهجرة على ما قدمناه فإنهم كانوا لا يورثون الأعراب من المهاجرين على ما ذكر فى الآيات الأولى . و من قال الولاية فى الآيات الأولى ولاية النصره دون الميراث نقول ليست ناسخة لهما بل هما محكمتان . قال مجاهد فى هذه الآيات الثلاث ذكر ما والى به رسول الله ص بين المهاجرين والأنصار فى الميراث ثم نسخ ذلك بآخرها من قوله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ففى كِتَابِ اللَّهِ. و قال ابن الزبير نزلت فى العصابات كان الرجال يعاقد الرجل يقول ترثنى وأرثك فتزلت وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ إلى آخرها -قرآن-١٠-١٥٠-قرآن-٦٨٧-٧٤٧-قرآن-٨٣٦-٨٥٥

باب فى مسائل شتى

روى عن أبى جعفر أنه قال فى رجل ترك خالتيه ومواليه أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ المال بين الخاليتين -رواية-١-٢-رواية-٢٤-١٢٥ . و لا يرث الموالى مع أحد من القربات شيئا وإن كان بعيدا لأن الله تعالى قد ذكرهم وفرض لهم وأخبر أنهم أولى فى هذه الآية و لم يذكر الموالى. والحديث الذى رواه المخالفون أن مولى لحمزة توفى و أن النبى ص -رواية-١-٢-رواية-٣٤-٣٤-ادامه دارد [صفحہ ٣٤٦] أعطى بنت حمزة النصف وأعطى ورثة المولى الباقي -رواية-از قبل-٥٣ فهو خبر واحد و مع التسليم نقول لعل ذلك كان شيئا قبل نزول الفرائض فنسخ. فقد فرض الله للحلفاء فى كتابه فقال وَ الَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ

فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبُهُمْ وَلَكِنَّهٗ نَسَخَ ذٰلِكَ بِقَوْلِ وَ أَوْلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَابِ اللَّهِ.فمَتَى خَلَفَ أَحَدٌ مِنْ ذَوَى الْأَرْحَامِ وَ تَرَكَ مَوْلَاهُ الْمَنَعَمَ أَوِ الْمَنَعَمَ عَلَيْهِ فَالْمَالُ لِنَسَبِهِ وَ لَيْسَ لِلْمَوَالِى شَىْءٌ فَإِنَّهٗ تَعَالَى يَقُولُ وَ أَوْلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا يَعْنِى الْوَصِيَّةُ لَهُمْ بِشَىْءٍ أَوْ هَبَهُ الْوَرِثَةُ لَهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْئًا -قرآن- ١١٦-١٦٦-قرآن- ١٨٩-٢٤٩-قرآن- ٣٧١-٥١٤

باب ذكر من يرث بالفرض والقراءة

اشاره

قال الله تعالى لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا.اختلفوا فى سبب نزول هذه الآية فقال قوم إن أهل الجاهلية كانوا يورثون الذكور دون الإناث فنزلت هذه الآية ردا لقولهم . -قرآن- ١٩-١٨٣ [صفحه ٣٤٧] وقال الزجاج كانت العرب لا يورثون إلا من طاعن بالرماح وذاد عن الحريم فزلت هذه الآية ردا عليهم و بين أن للرجال والنساء نصيبا فى مال الميت قليلا كان المال أو كثيرا لكيلا يتوهم أنه إذا قل كان الرجال أولى به أو خالف حكمه حكم الكثير. وَنَصِيبًا مَّفْرُوضًا نصيب على الحال أى لهم نصيب حاله أن الله فرضه . و فى الآية دليل على بطلان القول بالعصبه لأن الله تعالى فرض الميراث للرجال والنساء فلو جاز أن يقال النساء لا يرثن فى موضع لجاز لآخرين أن يقولوا والرجال لا يرثون . ثم قال وَ إِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَ الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ عِنْدَنَا مُحْكَمَةٌ غَيْرِ مَنْسُوخَةٍ وَ به قال ابن عباس وجماعه والمخاطب بقوله فَارْزُقُوهُمْ الْوَرِثَةُ أمروا بأن يرزقوا المذكورين إذا كانوا لاسهم لهم فى الميراث و قال آخرون إنما يتوجه إلى من حضرته الوفاة وأراد الوصيه فإنه ينبغى له أن يوصى لمن لا يرثه من هؤلاء المذكورين بشىء من ماله والوجه الأول . -قرآن- ٢٥١-٢٦٨-قرآن- ٥٠٢-٥٨٧-قرآن- ٦٦٥-٦٧٦ و قال سعيد بن جبير إن كان الميت أوصى لهم بشىء أنفذت وصيته و إن كان الورثه أَرْضَخُوا لَهُمْ فَإِنْ كَانُوا صِغَارًا قَالَ وَلِيَهُمْ إِنِّى لَسْتُ أَمْلِكُ هَذَا الْمَالُ وَ لَيْسَ لى إِنَّمَا هُوَ لِلصِّغَارِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ وَ قُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا أمر الله أن يقول الولي الذى لا يرث المذكورين قولاً معروفاً و يقول إن هذا القوم غيب أويتامى صغار ولكم فيه حق ولسنا نملك أن نعطيكم منه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٢-٣٦٣ و قال ابن عباس إن قوله لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا -رواية- ١-٢-رواية- ٢٠-ادامه دارد [صفحه ٣٤٨] اِكْتَسَبَتُنَّزَلُ فِى الْمِيرَاثِ -رواية- از قبل- ٢٧ فإن كان كذلك و إلا فالعموم أيضا يتناولوه .

فصل

و قال تعالى وَ لِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ الَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَيْمَانُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيبُهُمْمَعْنَى الْآيَةِ جَعَلْنَا الْمِيرَاثَ لِكُلِّ مَنْ هُوَ مَوْلَى الْمِتِّ وَالْمَوَالِى الْمَذْكُورُونَ فِى الْآيَةِ قَالَ مُجَاهِدٌ هُمُ الْعَصْبَةُ وَ قَالَ قَوْمٌ هُمُ الْوَرِثَةُ وَ هُوَ أَقْوَاهُمَا وَ التَّقْدِيرُ وَلَكُمْ جَعَلْنَا وَرَثَهُ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ وَلِكُلِّ مَالٍ تَرَكَهُ مِتٌّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ أَى قَوْمًا يَرِثُونَهُ فَيَمْلِكُونَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَ الْأَقْرَبُونَ وَ قَالَ الْجُبَائِى أَى لِكُلِّ شَىْءٍ وَارِثٌ هُوَ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ يَسْمَى الْوَارِثُ مَوْلَى مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ. ثم استأنف فقال وَ الَّذِينَ عَقَدْتُمْ أَى عَقَدْتُمْ أَيْمَانُكُمْأراد بذلك عقد المصاهرة والمناكحة. و قال الله تعالى وَ يَسْتَفْتُونَكَ فِى النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ

فِيهِمْ وَ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّاخْتَار الطبرى أن يكون المراد به آيات الفرائض قال لأن الصداق ليس مما كتب الله للنساء إلا بالنكاح فما لم تنكح فلا صداق لها عند أحد. وَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ أَى وَ فِي الْمُسْتَضْعَفِينَ وَ الْيَتَامَى الصغار من الذكور والإناث لأنهم كانوا لا-يورثون الصغار من الذكور حتى يبلغوا فأمرهم أن يؤثروا المستضعفين من الولدان حقوقهم من الميراث . -قرآن- ١٥-١٣٣-قرآن- ٥٣٤-٥٥٢-قرآن- ٥٦٣-٥٧٢-قرآن- ٦٢٧-٧٨٣-قرآن- ٩١٩-٩٥١ [صفحہ ٣٤٩] قال ابن جبير قوله تعالى وَ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْعَنِى قوله يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ. وَ قد ذكرنا أن الجاهلية لا-يورثون المرأة ولا-المولود حتى يكبر فأنزل الله آية الميراث فى أول النساء و هو معنى قوله اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَ تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ أَى ترغبون فيهن عن ابن سيرين وقيل أَى ترغبون أن تنكحوهن . -قرآن- ٢٨-٤٧-قرآن- ٥٩-١٠٨-قرآن- ٢٢٦-٢٩٨

فصل

أما قوله وَ إِنِّى خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَ كَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا فَإِن المخالفين استدلوا بهذه الآية على أن البنت لا تجوز المال دون بنى العم والعصبه قالوا لأن زكريا طلب وليا و لم يطلب وليه و هذا ليس بشيء لأن زكريا إنما طلب وليا لوجوه غير ذلك منها أن الله تعالى كان وعده أنه يرزقه ولدا رضىا فسأل الله إنجاح ذلك . وقيل إنما طلب وليا لأن من طباع البشر الرغبة فى الذكور دون الإناث من الأولاد فلذلك طلب الذكر على أنه قيل إن لفظ الولي يقع على الذكر والأنثى فلانسلم أنه طلب الذكر بل الذى يقتضى الظاهر أنه طلب ولدا سواء كان ذكرا أو أنثى . واعلم أن أكثر الخلاف بيننا و بين مخالفينا ومعظمه فى الفرائض والموارث على ثلاثة أشياء العصبه والعول والرد ونحن نبين بعد هذا أن الحق فى -قرآن- ١١-١٠٩ [صفحہ ٣٥٠] هذه الأصول معنا كما فى جميع المواضع فإذا ثبت ذلك استغينا عن التطويل بتعيين المسائل . و قد استدللنا على أمهات مسائل الموارث من الكتاب وفروعها لا يحتمل هذا الموضع ذكرها غير أن انعقد هاهنا جملة تدل على صحة المذهب فنقول الميراث بالفرض لا يجتمع فيه إلا من كان قرباه واحدة إلى الميت مثل البنت والبنات مع الوالدين أو أحدهما فإنه متى انفرد واحد منهم أخذ المال كله بعضه بالفرض والباقى بالرد و إذا اجتمعا أخذ كل واحد منهم ماسمى له والباقى يرد عليهم إن فضل على قدر سهامهم و إن نقص لمزاحمة الزوج أو الزوجة لهم كان النقص داخلا على البنت أو البنات دون الأبوين أو أحدهما ودون الزوج والزوجة . ولا يجتمع مع الأولاد ولا مع الوالدين ولا مع أحدهما أحد ممن يتقرب بهما كالكلاليتين فإنهما لا يجتمعان مع الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا ولا مع الوالدين ولا مع أحدهما أبا كان أو أما بل يجتمع كلاله الأب و كلاله الأم فكلالة الأم إن كان واحدا كان له السدس و إن كان اثنين فصاعدا كان لهم الثلث لا ينقصون منه والباقى لكلالة الأب فإن زاحمهم الزوج أو الزوجة دخل النقص على كلاله الأب دون كلاله الأم . ولا يجتمع كلاله الأب مع كلاله الأب والأم فإن اجتمعا كان المال كله لكلالة الأب والأم دون كلاله الأب ذكرا كان أو أنثى . و من يرث بالقرباءة دون الفرض لا يجتمع إلا من كانت قرباه واحدة وأسبابه ودرجته متساوية فعلى هذا لا يجتمع مع الولد الصلب ولد الولد ذكرا كان ولد الصلب أو أنثى لأنه أقرب بدرجة . [صفحہ ٣٥١] وكذلك لا يجتمع مع الأبوين ولا مع أحدهما ممن يتقرب بهما من الإخوة والأخوات والجد والجدة على حال ولا يجتمع الجد والجدة مع الولد الصلب ولا مع ولد الولد و إن نزلوا . ويجتمع الأبوان مع ولد الولد و إن نزلوا لأنهم بمنزلة الولد للصلب إذا لم يكن ولد الصلب . والجد والجدة يجتمعان مع الإخوة والأخوات لأنهم فى درج والجد من قبل الأب بمنزلة الأخ من قبله والجد من قبله بمنزلة الأخت من قبله والجد من قبل الأم بمنزلة الأخ من قبلها والجد من قبلها بمنزلة الأخت من قبلها . وأولاد

الإخوة والأخوات يقاسمون الجد والجدة لأنهم بمنزلة آبائهم وآباء الجد والجدة وأمهاتهم يقاسمون الإخوة وأخوات أيضا. و لا يجتمع مع الجد والجدة من يتقرب بهما من العم والعممة والخال والخالة و لا الجد الأعلى و لا الجدة العليا. و على هذاتجربى جملة الموارث فإن فروعها لا تنحصر والآيات التى قدمناها تدل على جميع ذلك من ظاهرها و من فحواها

باب بطلان القول بالعصبه والعول وكيفية الرد

اشاره

الذى يدل على صحة مذهبنا وبطلان مذهبهم فى العصبه زائدا على إجماع الطائفة الذى هو حجة قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وهذا نص فى موضع الخلاف لأن الله صرح بأن للرجال من الميراث نصيبا وأن للنساء أيضا نصيبا و لم يخص -قرآن- ١٠٢-٢١٩ [صفحة ٣٥٢] موضعا دون موضع فمن خص فى بعض الموارث الرجال دون النساء فقد خالف ظاهر هذه الآية. وأيضا فإن توريث الرجال دون النساء مع المواساة فى القربى والدرجة من أحكام الجاهلية وقد نسخ الله بشريعته نبينا محمداً أحكام الجاهلية وذم من أقام عليها واستمر على العمل بها بقوله أفعلم الجاهلية يبعون ومن أحسن من الله حكماً. و ليس لهم أن يقولوا إنا نخص الآية التى ذكرتموها بالسنة وذلك أن السنة التى لا تقتضى العلم القاطع لا يخص بها القرآن كما لا ينسخه بها وإنما يجوز بالسنة أن تخص أو تنسخ إذا كانت تقتضى العلم اليقين و لاخلاف فى أن الأخبار المروية فى توريث العصبه أخبار آحاد لا توجب علماً وأكثر ما تقتضيه غلبة الظن على أن أخبار التعصيب معارضة بأخبار كثيرة يروونها فى إبطال أن يكون الميراث بالعصبه وأن يكون بالقربى والرحم و إذا تعارضت الأخبار رجعنا إلى ظاهر الكتاب . فإن قيل إذا كنتم تستدلون على أن العمات يرثن مع العمومة وبنات العم يرثن مع بنى العم و ما أشبه ذلك من المسائل بقوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وفى هذه الآية حجة عليكم فى موضع آخر لأننا نقول لكم ألا-ورثتم العم أو ابن العم مع البنت بظاهر هذه الآية وكيف خصصتم النساء دون الرجال بالميراث فى بعض المواضع وخالفتم ظاهر الآية فألا ساغ لمخالفكم مثل ما قلتموه .قلنا لا خلاف أن قوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون أن -قرآن- ٢٧٦-٣٤١ -قرآن- ٩٤٢-٩٩٨ -قرآن- ١٢٥٣-١٣٠٩ [صفحة ٣٥٣] المراد به مع الاستواء فى القرابة والدرج ألا-تري أنه لا-يورث ولد الولد ذكورا أو إناثا مع ولد للصلب لعدم التساوى فى الدرجة والقرابة وإن كانوا يدخلون تحت التسمية بالرجال والنساء و إذا كانت الدرجة والقرابة مراعاتين فالعم أو ابنه لا يساوى البنت فى القربى والدرجة و هو أبعد منها كثيراً و ليس كذلك العمومة والعمات وبنات العم وبنو العم لأن درجة هؤلاء واحدة وقرباهم متساوية والمخالف يورث الرجال منهم دون النساء فظاهر الآية حجة عليه وفعله مخالف لها و ليس كذلك قولنا فى المسائل التى وقعت الإشارة إليها فالفرق واضح فليتأمل .

فصل

أما العول فإنه اسم يدخل فى الفرائض فى المواضع التى ينقص فيها المال عن السهام المفروضة منها فالذى يذهب إليه الإمامية أن المال إذا ضاق عن سهام الورثة قدم ذو السهام المولدة من الأبوين والزوجين على البنات والأخوات من الأب والأم أو من الأب وجعل الفاضل من السهام لهن . وقال المخالف إن المال إذا ضاق عن سهام الورثة قسم بينهم على قدر سهامهم كما يفعل فى

الديون والوصايا إذا ضاقت التركة عنها. و الذى يدل على صحته ما ذهب إليه بعد الإجماع أن المال إذا ضاق عن السهام كمرأه ماتت وخلفت ابنتين وأبوين والزوج والمال يضيق عن الثلثين والسدس والربع فتحن بين أمرين إما أن ندخل النقص على كل واحد من هذه السهام أو ندخلها على بعضها وقد أجمعت الأمه على أن البنيتين هاهنا منقوصتان بلا خلاف فيجب أن يعطى الأبوين السدسين والزوج الربع ويجعل مابقى للبنتين ونخصهما بالنقص لأنهما منقوصتان بالإجماع و ماعداهما ما [صفحه ٣٥٤] وقع إجماع على نقصه من سهامه و لاقام دليل على ذلك . فظاهر الكتاب يقتضى أن له سهما معلوما فيجب أن نوفيّه إياه ونجعل النقص لاحقا بمن أجمعوا على نقصه و قد استدلل على ذلك بعض أصحابنا من القرآن و عليه اعتراضات كثيرة فأضربنا عنه .

فصل

و أما الرد فعندنا أن الفاضل عن فرض ذوى السهام من الورثه يرد على أصحاب السهام بقدر سهامهم و لارد على الزوجين كمن خلف بنتا و أبافلبنت بالتسميه النصف وللأب بالتسميه السدس و مابقى بعد ذلك و هو ثلث المال رد عليهم بقدر أنصباؤهما فللبنت ثلاثه أرباعه وللأب ربه . ويمكن أن يستدل عليه بقوله تعالى وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِذَا عَلَى الْإِجْمَاعِ فِدْلٌ عَلَى أَنْ مِنْهُ أَوْلَى بِالرَّحِمِ وَأَقْرَبُ بِهِ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ قَرَابَةَ الْمَيِّتِ وَذَوَى أَرْحَامِهِ أَوْلَى بِمِيرَاثِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْتِ الْمَالِ وَأَصْحَابِ السَّهْمِ غَيْرِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ عَصْبَتِهِ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ فَاضِلُ السَّهْمِ إِلَيْهِمْ مَصْرُوفًا. فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَقَعْ التَّصْرِيحُ فِي الْآيَةِ أَنَّ أَوْلَى الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي الْمِيرَاثِ. قُلْنَا اللَّفْظُ يَحْتَمِلُ الْمِيرَاثَ وَغَيْرَهُ فَنَحْمِلُهُ بِحُكْمِ الْعُمُومِ عَلَى جَمِيعِ مَا يَحْتَمِلُهُ وَ مِنْ ادْعَى التَّخْصِصَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ . واحتج المخالف لنا فى الرد بقوله إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَجَعَلَ لِلْأُخْتِ النِّصْفَ إِذَا مَاتَ أَخُوها وَ لاولد له و لم يزد عليه فدل على أنها لا تستحق أكثر من النصف بحال من الأحوال . قرآن-٣١٤-٣٧٤-قرآن-٨٧١-٩٨٦ [صفحه ٣٥٥] والجواب عن ذلك أن النصف إنما وجب لها بالتسميه لأنها أخت والزيادة إنما تأخذها لمعنى آخرها و هو الرد بالرحم و ليس يمتنع أن ينضاف سبب إلى آخر مثال ذلك الزوج إذا كان ابن عم و لا وارث معه فإنه يرث بالزوجيه النصف والنصف الآخر عندنا لأجل القرابه و عند مخالفينا لأجل العصبه و لم يجب إذا كان الله تعالى قد سمي النصف له مع فقد الولد أن لا يزداد على ذلك لأننا قدينا أن النصف قد يستحق بسبب آخر و هو الرد فاختلف السببان

باب بيان أن فرض البنيتين الثلثان

اشاره

إن سأل سائل عن قوله تعالى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ فَقَالَ مِنْ أَيْنَ تَقُولُونَ إِنْ فَرَضَ الْبَنَتَيْنِ هُوَ الْثَلَاثَانِ وَقَوْلُهُ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ يُضْمَنُ أَنَّ الْثَلَاثِينَ سَهْمٌ مِنْ زَادَ عَلَى الْبَنَتَيْنِ دُونَ الْبَنَتَيْنِ. الْجَوَابُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لِمَاعْلَمَاتِ الْفَرَائِضِ وَقَالَ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ بِذَلِكَ أَوَّلًا عَلَى أَنَّ لِكُلِّ ذَكَرٍ حَظَّ كُلِّ أَنْثَى لِأَنَّ اللَّامَ الَّتِي فِي كِلْتَا الْكَلِمَتَيْنِ لِلْجِنْسِ تَفِيدُ مَا ذَكَرْنَا فَلَمَّا بَيْنَ لَنَا ذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّ لِلابْنِ سَهْمَ الْبَنَتَيْنِ بِهَذَا التَّصْرِيحِ وَعَلِمْنَا أَيْضًا أَنَّ لِلْبَنَتَيْنِ الْثَلَاثِينَ بِهَذَا الْبُلُوغِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا جُمِعَ ابْنٌ وَبَنَتٌ وَكَانَ لِلابْنِ الْثَلَاثَانُ وَلِلْبَنَتِ الثَّلَاثُ هَاهُنَا عَلِمْنَا مِنْ ذَلِكَ أَنَّ لِلْبَنَتَيْنِ الْثَلَاثِينَ فَكَفَى هَذَا النَّصُّ فِي بَيَانِ فَرِيضَتِهِ

البنيتين و لم يحتج لأجل ذلك إلى غيره . -قرآن- ٣٢-٩٠-قرآن- ١٤٩-١٦٣-قرآن- ٢٧٣-٣٣٨ [صفحہ ٣٥٦] و ليس لأحد أن يقول إنما يتمشى لكم ذلك لو كان الثلثان في كل موضع نصيب الابن مع وجود البنيتين والثلثان فصاعدا أيضا كما كان مع بنت واحدة و ذلك لأن أول العدد على ظاهر القرآن ذكر وأنثى وللذكر الثلثان فلا اعتبار بما سواه من الأحوال لأن الدرجة الأولى هي التي يبنى عليها واللفظ يقتضى ذلك . ويمكن أن يستدل على ذلك بوجه آخر و هو أن يقال إن الله تعالى بين نصيب الولد الذكر سهمين وذكر الأنثيين و بين فرضهما من فحواه و بين فرض من فوق اثنتين من البنات بعده فدلّت الآية على سهم البنيتين كما ذكرناه من فحواها ودلت على حظ من زاد عليهما من الثلاث والأربع فصاعدا من حيث ظاهر اللفظ والتصريح ليكون في باب الفصاحة أبلغ و من التكرار أبعد. و أما قوله فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ فَقَدْ علمنا به أن الثلثين فرض يسمى لمن زاد على البنيتين أيضا كما أن هذه التسمية تصور مع فقد جنس البنيتين من الثلثين فرض لهما بالنص الأول إلا أن هذه التسمية إنما تصور مع فقد جنس البنيتين من الصلب . وكذا قوله وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ لَأَنَّهَا لَيْسَ لِلْبَنَاتِ الْوَاحِدَةِ وَاللَّائِثَتَيْنِ فَصَاعِدًا مع وجود ابن فما زاد فرض مسمى بل يكون الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ومثاله قوله تعالى إِنْ امْرَأَةٌ هَلَمَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ فَمسمى سبحانه للأخت الواحدة من الأب والأم أو من الأب النصف وللأختين منه الثلثين . وإنما يصح ذلك شريطة فقد أحد من الإخوة فصاعدا ألا ترى إلى قوله تعالى بعده وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ قد أسقط -قرآن- ٦٧٨-٧٣٦-قرآن- ٩٥٧-٩٩٣-قرآن- ١١٤٠-١٣١٣-قرآن- ١٤٧٩-١٥٥٣ [صفحہ ٣٥٧] فيه الاعتبار الأول وأثبت للذكر مثل حظ الأنثيين فيه إذا كانوا رجالا ونساء. واستدل بعض الفقهاء على أن للبنيتين الثلثين من هذه الآية وحمل ذاك على هذا و ليس ذلك بشيء. و ماوردت أنا آية الكلاله في هذا الموضع للدلالة وإنما هي على طريق المثال والتمثيل جائز و ليس بقياس يدل عليه ما روى عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله ع في الرجل يرمى الصيد و هو يؤم الحرم فتصيبه الرمية فيتحمل بها حتى يدخل الحرم فيموت قال ع ليس عليه شيء إنما هو بمنزلة رجل نصب شبكة في الحل فوقع فيها صيد فاضطرب حتى دخل الحرم فمات فيه قلت هذا عندهم من القياس قال لا إنما شبهت لك شيئا بشيء -رواية ١-٢-رواية ٥٤-٣١١. و ليس لأحد أن يقول ألزمت نفسك في إيراد هذا الجواب بهذا التطويل شيئا ليس يلزمك و قد أمكنك رد السائل بأن لودفعته بإبطال دليل الخطاب و ذلك لأن هذه الآية مظنة للنصوص على الموارد مفصلة في أصولها غير مجملة ليست آية من القرآن بهذا التفصيل في المعنى . و لو أوجب السائل بذلك لكان دفعا بالراح و لم يكن مغنيا بل يلزمى مع ذلك إيراد النص على ذلك من الآية أو من موضع آخر من الكتاب أو السنة والاشتغال بالأحسن أولى مع أن دليل الخطاب و إن كان المرتضى يمنع منه و هو قوى وكلامه لا غبار عليه فإن الشيخ المفيد كان يقول به وينصره والشيخ أبو جعفر الطوسي كان متوقفا فيه . فإن قيل إن ما استدللتم به ضرب من القياس وأنتم لا تقولون به . قلنا هذا كلام من لا يعرف دلالة النص و لا حكم القياس و ذلك لأنه لا [صفحہ ٣٥٨] خلاف بين الفقهاء المحصلين أن الخطاب الذى يستقل بنفسه ويمكن معرفته المراد به على أربعة أقسام أولها ما وضع فى أصل اللغة لما أريد به و كان صريحا فيه سواء كان خاصا أو عاما فمتى خاطب الحكيم به يعلم المراد بظاهره . وثانيها ما يفهم به المراد بفحواه لا بصريحه وليست دلالة هذا الضرب فى القوة يقصر عن الضرب الأول و فى الوجهين ربما يحتاج إلى قرينة. وثالثها تعليق الحكم بصفة الشيء فإنه يدل على أن ماعده بخلافه على ما يدل و إن كان فيه خلاف على ما أشرنا إليه . ورابعها ما يدل فائدته عليه لا بصريحه و لا فحواه و لا دليله . على أن الروايات عن أئمة الهدى ع الذين كان فيهم التنزيل و من عندهم التفسير والتأويل متظافرة فى أن الثلثين فرض البنيتين وكلامهم كله من رسول الله ص و ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى . فعلمنا ذلك منهم ع وأجمعت الطائفة المحقة على صحتها فإذا أضفنا كتاب الله إليه فتلك دلالة تنضاف إلى دلالة وإففى إجماع الإمامية كفاية.

و من شجون الحديث أن أباهاشم الجعفرى ذكر أن الفهفكى سأل أبا محمد العسكرى ع فقال مابال المرأة المسكينه الضعيفه تأخذ سهما واحدا ويأخذ الرجل القوى سهمين فقال أبو محمد ع لأن المرأة ليس عليها جهاد و لانفقه و لامعقله إنما ذلك على الرجال فقلت فى نفسى قد كان قيل لى -رواية- ١-٢-رواية- ٤٨-ادامه دارد [صفحه ٣٥٩] إن ابن أبى العوجاء سأل أبا عبد الله ع عن هذه المسأله فأجابه بمثل هذا الجواب فأقبل ع على و قال نعم هذه مسأله ابن أبى العوجاء والجواب منا واحد إذا كان معنى المسأله واحدا -رواية- از قبل ١٨٦ و عن أبى عبد الله ع و قد سأله عبد الله بن سنان لم صار للذكر مثل حظ الأنثيين فقال لما جعل لها من الصداق -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١١٧ و قال الرضاع إعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث لأن المرأة إذا تزوجت أخذت و الرجل يعطى فلذلك وفر على الرجال ولأن الأنثى فى عيال الذكر إن احتاجت و عليه أن يعولها و عليه نفقتها و ليس على المرأة أن تعول الرجل و لا تؤخذ بنفقتها إن احتاج فوفر على الرجل لذلك و ذلك قوله الرجال قُواْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٤٠٣

باب أن القاتل خطأ يرث المقتول من التركة لا من الدية

يدل عليه ظواهر آيات الموارث كلها مثل قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ. فإذا عورضنا بقاتل العمد فهو يخرج بدليل قاطع لم يثبت مثله فى قاتل الخطأ. ويمكن أن يقوى ذلك أيضا بأن الخاطئ معذور فلا يجب أن يحرم - قرآن- ٥٥-١٢٠ [صفحه ٣٦٠] الميراث الذى يحرمه القاتل ظلما على سبيل العقوبة. فإن احتج المخالف بقوله وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ خَطَأً وَارِثًا لِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ الدِّيَةِ. فالجواب عن ذلك أن وجوب تسليم الدية على القاتل إلى أهله لا يدل على أنه لا يرث مادون هذه الدية من تركته لأنه لا تنافى بين الميراث و بين تسليم الدية وأكثر ما فى ذلك أن لا يرث من الدية التى يجب عليه تسليمها شيئا و إلى هذا نذهب -قرآن- ٨٠-١٧٢

باب أن المسلم يرث الكافر

جميع ظواهر آيات الموارث دالة على أن المسلم يرث الكافر لأن قوله يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ المسلم والكافر وكذلك آية ميراث الأزواج والزوجات والكلالتين . وظواهر هذه الآيات كلها تقتضى أن الكافر كالمسلم فى الميراث فلما أجمعت الأمة على أن الكافر لا يرث المسلم أخرجناه بهذا الدليل الموجب للعلم . ونفى ميراث المسلم من الكافر تحت الظاهر كميراث المسلم من المسلم و لا يجوز أن يرجع عن هذا الظاهر بأخبار الآحاد التى يروونها لأنها توجب الظن و لا يخصص بها و لا يرجع عما يوجب العلم من ظواهر الكتاب . وربما عول بعض المخالفين لنا فى هذه المسائل على أن الموارث بنيت على النصره والولاء بدلالة قوله تعالى وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا فَقَطَّعَ بِذَلِكَ الميراث بين المسلم المهاجر و بين المسلم الذى -قرآن- ٧٢-١٣٧-قرآن- ٦٧٣-٧٦١ [صفحه ٣٦١] لم يهاجر إلى أن نسخ ذلك بانقطاع الهجرة بعد الفتح فلذلك يرث الذكور من العصبه دون الإناث لنفى العقد والنصره عن النساء ولذلك لا يرث القاتل عمدا ظلما و لا العبد لنفى النصره. و هذا ضعيف جدا لأننا أولا لانسلم أن الموارث بنيت على النصره والمعونه لأن النساء يرثن وكذا الأطفال و لانصره هاهنا وعلة ثبوت الموارث غير معلومة على التفصيل و إن كنا نعلم على سبيل الجملة أنها للمصلحة. و بعد فإن

النصرة مبذولة من المسلم للكافر في الواجب على الحق كما أنها مبذولة للمسلم بهذه الشروط

باب أن ولد الولد ولد وإن نزل

الدليل على ذلك بعد الإجماع قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ وهذا يدل فيه الولد للصلب وولد الولد ولا خلاف أن مع أولاد الابن للوالدين السدسين . ولا اعتبار بخلاف بعض أصحاب الحديث من أصحابنا لأن الإجماع عندنا إنما كان حجة لكون المعصوم فيه و من خالف فيه معلوم أنه ليس بمعصوم فلا يعتد بخلافه ولا ينعكس ذلك علينا لأننا لا نعلم أن كل من قال بما قلناه ليس بمعصوم لتجويز أن يكون بعض علماء الأمة الذي لا يعرف نسبه ولا ولادته إماما. فإن قيل لانسلم أن ولد الولد ولد حقيقة. قلنا هذا خلاف القرآن لأن الله تعالى قال وَحَلَالٌ أَبْنَائُكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ولا خلاف أن امرأة ولد الولد يحرم نكاحها ووطؤها سواء كان - قرآن- ٤٣- ١٠٨- قرآن- ٥٨٥- ٦٣١ [صفحہ ٣٦٢] ولد ابن أو ولد بنت وإن نزلوا ببطن كثيرة لا خلاف بين الأمة في ذلك وإنما شرط في الآية بقوله الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ لئلا يتوهم أن ولد الدعي الذي تنبأ به يحرم عليه نكاح زوجته إذا فارقتها فإن هذا الحكم يختص الولد للصلب وإن نزلوا. وقال تعالى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ولا خلاف أن من عقد عليه إنسان فإن الجد لا يجوز العقد عليها وإن علا وإذا كان الجد أبا في هذا الموضع فولد الولد يكون ولدا قال تعالى مَلَأَهُ أَيْكُمُ إِبْرَاهِيمَ. وقال تعالى نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَابْنَاءَكُمُ ولا خلاف أنه عني بذلك الحسن والحسين ع لأنه لم يحضر المباهلة غيرهما من الأبناء. وأيضا فلو أن إنسانا وصى بثلاث ماله لولد رسول الله ص ولولد على ع كان يجب أن لا تصح الوصية لأن أولادهما للصلب ليسوا بموجودين وولد الولد على هذا المذهب ليس بولد وكذا لو وقف وقفا عليهم كان يجب أن لا يصح الوقف لمثل ما قلناه و كل ذلك باطل بالاتفاق . فإن قيل لو كان ولد الولد ولدا على الحقيقة لوجب أن يكون المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إذا كان ابن بنت وبنت ابن والمذهب بخلافه. قلنا في أصحابنا من ذهب إلى ذلك و كان المرتضى ينصره ونحن إذا قلنا بخلافه نقول لو خيلنا والظاهر لقلنا بذلك ولكن أجمعت الأمة على خلافه فإن مخالفينا لا يورثون ولد البنت مع ولد الابن شيئا أصلا وأصحابنا يقولون إن كل واحد يأخذ نصيب من يتقرب به - قرآن- ٩٧- ١١٩- قرآن- ٢٥٤- ٢٨٧- قرآن- ٤٢٥- ٤٥٠- قرآن- ٤٦٦- ٤٩٤ لقوله ع ولد - رواية- ١- ٢- رواية- ١٢- إمامه دارد [صفحہ ٣٦٣] الولد يقوم مقام الولد إذا لم يكن ولد - رواية- از قبل- ٤٣. فولد الابن يقوم مقام الابن ذكرا كان أو أنثى وولد البنت يقوم مقام البنت ويأخذ نصيبها ذكرا كان أو أنثى وإذا أقمناهم مقام آبائهم وأمهاتهم فكان هم أولاد للصلب للذكر مثل حظ الأنثيين . على أنه لو كان ميراث ولد الولد بالرحم والقربة لأدى إلى أنه إذا ترك بدرجتين عن ولد الصلب أن يكون المال للأخ دونه وإذ نزل ثلاث درج أن يكون المال للعم دونه إذ نزل بأربع درج أن يكون الميراث لابن العم دونه وأن يكون ولد الولد يقاسم الأخ و كل ذلك فاسد فكان يؤدي إلى أن يكون ولد الأخ لا يقاسم الجد وولد ولد الأخ مع العم يكون المال للعم و ذلك باطل

باب الزيادات

إشارة

أما قوله تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ فَمَنْ يَكُمُ وَإِيَّامُكُمْ فِي شَأْنِ مِيرَاثِ أَوْلَادِكُمْ بما هو العدل والمصلحة وهذا إجماع تفصيله للذكر مثل حظ الأنثيين. فإن قيل هلا قيل للأنثيين مثل حظ الذكر. قلنا بدأ ببيان حظ الذكر لفضله كما ضعف

حظه لذلك ولأنهم كانوا يورثون الذكور دون الإناث و هو السبب لورود الآية فقليل كفى الذكور أن ضوعف لهم نصيب الإناث فلا يتمادى فى حظهن حتى يحرم من مع إدلائهن من القرابة بمثل ما يدلون به وتقديره للذكر منهم فحذف الراجع إليه لأنه مفهوم كقولهم السمن منوان بدرهم . - قرآن - ١٨ - ٤٩ - قرآن - ١٤٤ - ١٧٦ [صفحہ ٣٦٤]

مسألة

أول من يتقرب إلى الميت بنفسه الولد والوالدان قال تعالى يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ثُمَّ قَالَ وَلِأَبَوَيْهِ إِلَى قَوْلِهِ عَلِيمًا حَكِيمًا فقدم الولد والوالدين على جميع ذوى الأرحام لقربهم من الميت وآخر من سواهم من الأهل عن رتبته في القربى وجعل لكل واحد منهم نصيبا سماه له وبينه لنزول الشبهة عمن عرفه في استحقاقه . - قرآن - ٦٢ - ٩٣ - قرآن - ١٠٣ - ١١٦ - قرآن - ١٢٨ - ١٤٤

مسألة

وقوله وَلِأَبَوَيْهَا الضمير للميت و مابعد بدله بتكرير العامل والإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيد وتشديد. فإن قيل كيف يصح أن يتناول الإخوة الأخوين والجمع خلاف التثنية. قلنا الإخوة يفيد الجمعية المطلقة بغير كمية والتثنية كالتثليث والتربيع فى إفادة الكمية وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق فدل بالإخوة عليه . - قرآن - ٩ - ٢٢

مسألة

وقوله وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً الْكَلَالَةُ فى الأصل مصدر بمعنى الكلال و هو ذهاب القوة من الإعياء واستعيرت للقرابة من غير جهة الولد والوالد لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كالة ضعيفة. والكلالة يطلق على من لم يخلف ولدا ولا والدا وعلى من ليس بولد ولا والد من المخلفين وعلى القرابة من غير جهة الولد والوالد فإذا جعلت صفة للوارث أو الموروث منه فبمعنى ذى كلاله كما تقول فلان من قرابتي تريد - قرآن - ٩ - ٤٣ [صفحہ ٣٦٥] من ذى قرابتي ويجوز أن يكون صفة كالفقاقة للأحمق . فإن جعلتها اسما للقرابة فى الآية فانتصابها على أنه مفعول له أى يورث لأجل الكلاله أو يورث غيره لأجلها فإن جعلت يورث على البناء للمفعول من أورث فالرجل حينئذ هو الوارث لا الموروث و كلاله حال أو مفعول به إذا قرئ يورث على البناء للفاعل بالتخفيف والتشديد [صفحہ ٣٦٦]

كتاب الحدود

إشارة

الحد فى أصل اللغة المنع وحد العاصى سمي به لأنه شئ يمنع عن المعادة والحدود فى الشريعة معروفة موضوعه للعصاة لا يجوز أن يتجاوز عنها وقد أمر الله بها فى أشياء مخصوصة ونحن نذكر جميع وجوها وجميع أحكامها بابا بابا إن شاء الله تعالى . وقال أبو عبد الله ع إن فى كتاب على ع أنه كان يضرب بالسوط وبنصف السوط وبيعض السوط يعنى الحدود إذا أتى بـ غلام

أوجاريه لم يدركا لم يكن يبطل حدا من حدود الله قيل له كيف كان يضرب ببعضه قال كان يأخذ السوط بيده من وسطه فيضرب به أو من ثلثه فيضرب على قدر أسنانهم كذلك يضربهم بالسوط ولا يبطل حدا من حدود الله -رواية- ١-٢-رواية- ٢٧-٣٣٥ وقال قال على ع إن الله حد حدودا فلا تعتدوها وفرض فرائض فلا تنقصوها وسكت عن أشياء ولم يسكت عنها نسيانا لها فلا تنكفوها رحمه -رواية- ١-٢-رواية- ٢٣-أداهه دارد [صفحہ ٣٦٧] من الله لكم فاقبلوها -رواية- از قبل ٢٦- والمريض إذا وجب عليه حد دون هلاكه يؤخذ دقاق فيضرب عليه لمرة أو مرتين قال الله تعالى وَ خُذْ بِيدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ . - قرآن- ٩٣-١٤٠

فصل

قال الله تعالى وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا شرع الله تعالى في بدو الإسلام إدازنت الثيب أن تحبس حتى تموت والبكر أن تؤذى وتوبخ حتى تتوب ثم نسخ هذا الحكم فأوجب على الثيب الرجم و على البكر جلد مائة. -قرآن- ١٩-٢١٢ وروى عبادة بن الصامت أن النبي ص قال خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم -رواية- ١-٢-رواية- ٤٥-١٤٦ . وقيل المراد بالآية الأولى الثيب وبالثانية البكر بدلالة أنه أضاف النساء إلينا في الأولى فقال وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فكانت إضافة زوجية لأنه لو أراد غير الزوجات لقال من النساء ولا فائدة للزوجية هاهنا إلا أنها ثيب . وقال أكثر المفسرين إن هذه الآية منسوخة لأنه كان الفرض الأول أن -قرآن- ١٠٠-١٤٥ [صفحہ ٣٦٨] المرأة إدازنت وقامت عليها البينة بذلك أربعة شهود أن تحبس في البيت أبدا حتى تموت ثم نسخ ذلك بالرجم في المحصنين والجلد في البكرين .

فصل

وقوله أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا -قرآن- ٩-٤٢ قال ابن عباس معنى السبيل أنه الجلد للبكر مائة وللثيب المحصن الرجم -رواية- ١-٢-رواية- ١٨-٧٦ . وقوله يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ أى بالفاحشة فحذف الباء كما يقولون أتيت أمرا عظيما أى بأمر عظيم . وقال أبو مسلم وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ هى المرأة تخلو بالمرأة فى الفاحشة المذكورة عنهن أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا بالتزويج والاستغناء بالنكاح وهذا خلاف ما عليه المفسرون لأنهم متفقون على أن الفاحشة المذكورة فى الآية هى الزنا وهو المروى عن أبى جعفر و أبى عبد الله ع . -قرآن- ١٠-٢٨-قرآن- ١١٢-١٤٣-قرآن- ١٩٣-٢٢٦ ولما نزل قوله الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي قال النبي ص قد جعل الله لهن سبيلا- البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب الجلد ثم الرجم -رواية- ١-٢-رواية- ٣-١٤٩ . قال الحسن وقتادة إذا جلد البكر فإنه ينفى سنه وهو مذمونا وقال الجبائى النفى يجوز من طريق اجتهاد الإمام و أما من وجب عليه الجلد والرجم فإنه يجلد أولا- ثم يرجم وأكثر الفقهاء على أنهما لا يجتمعان فى الشيخ الزانى المحصن أيضا. وثبوت الرجم معلوم من جهة التواتر لا يخلج فيه شك ولا اعتداد بخلاف الخوارج فيه . [صفحہ ٣٦٩] وأما قوله وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذْوُهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا المعنى بقوله اللذان فيه ثلاثة أقوال أقواها ما قال الحسن وعطا إنهما الرجل والمرأة وقال السدى وابن زيد هما البكران من الرجال والنساء وقال مجاهد هما الرجلان الزانيان . قال الرمانى قول مجاهد لا يصح لأنه لو كان كذلك لكان للثنية معنى لأنه إنما يجىء الوعد والوعيد بلفظ الجمع لأنه لكل واحد منهم أو بلفظ الواحد لدلالته على الجنس الذى يعمهم جميعهم و أما الثنية فلا فائدة فيها والأول أظهر. وقال أبو مسلم هما الرجلان يخلوان فى الفاحشة بينهما. و الذى عليه جمهور المفسرين أن

الفاحشة هي الزنا هاهنا و أن الحكم المذكور في هذه الآية منسوخ بالحد المفروض في سورة النور وبعضهم قال نسخها الحدود بالرجم أو الجلد. وقوله تعالى فَأَذُوهُمَا قِيلَ فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ التَّعْيِيرُ بِاللِّسَانِ وَالضَّرْبُ بِالْعِصَا وَقَالَ مُجَاهِدٌ هُوَ التَّوْبِيخُ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ ذَكَرَ الْأَذَى بَعْدَ الْحَبْسِ . قُلْنَا فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ أَحَدُهَا قَوْلُ الْحَسَنِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ أَوَّلًا ثُمَّ أُمِرَ بِأَنْ يُوَضَعَ فِي التَّلَاوَةِ بَعْدَ مَكَانِ الْأَذَى أَوَّلًا- ثُمَّ الْحَبْسِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ نَسَخَ الْحَبْسَ بِالْجُلْدِ أَوِ الرَّجْمِ . الثَّانِي قَالَ السَّدي إِنَّهُ فِي الْبَكْرَيْنِ خَاصَّةً دُونَ الثَّيْبَيْنِ وَالْأُولَى فِي الثَّيْبَيْنِ دُونَ الْبَكْرَيْنِ . الثَّالِثُ قَوْلُ الْفَرَاءِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَسَخَتْ الْأُولَى . -قرآن- ١٣-٩٤- قرآن- ٧٤٢-٧٥١ [صفحہ ٣٧٠] وقال الجبائي في الآية دلالة على نسخ القرآن بالسنة المقطوع بها لأنها نسخت بالرجم أو الجلد والرجم ثبت بالسنة و من خالف في ذلك يقول هذه الآية نسخت بالجلد في الزنا وأضيف إليه الرجم زيادة لانسخا و لم يثبت نسخ القرآن بالسنة. و أما الأذى المذكور في الآية فليس بمنسوخ فإن الزاني يؤدي ويوبخ على فعله ويذم وإنما لا يقتصر عليه فزيد في الأذى إقامة الحد عليه وإنما نسخ الاقتصار عليه . وروى أن امرأة أتت عمر فقالت إني فجرت فأقم على حد الله فأمر برجمها و كان على ع حاضرًا فقال له سلها كيف فجرت قالت كنت في فلاة من الأرض أصابني عطش شديد فرفعت لي خيمة فأتيتها فأصببت فيها أعرايا فسألت الماء فأبى على أن يسقيني إلا أن أمكنه من نفسي فوليت منه هاربة فاشتد في العطش حتى غارت عيناى وذهب لساني فلما بلغ مني العطش أتيت فسقاني ووقع على فقال على ع هذه التي قال الله تعالى فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ هَذِهِ غَيْرُ بَاغِيَةٍ وَلَا عَادِيَةٍ فَخَلَا سَبِيلَهَا -روایت- ١-٢-روایت- ٩-٥١٢

فصل

أما قوله الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ الْآيَةُ فَإِنْ حُكِمَ الزَّانَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَهِيدَيْنِ أَحَدُهُمَا بِإِقْرَارِ الْفَاعِلِ بِذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ كَمَالِ عَقْلِهِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ -قرآن- ١١-٨١ [صفحہ ٣٧١] أربع مرات في أربع مجالس فلو أقر بالوطى في الفرج أربعًا حكم له بالزنا وإن أقر أقل من ذلك كان عليه التعزير. والثاني قيام البينة بالزنا وهو أن يشهد أربعة عدول على مكلف بأنه وطئ امرأة ليس بينها وبينه عقد ولا شبهة عقد وشاهدوا وطئها في الفرج فإذا شهدوا كذلك قبلت شهادتهم وحكم عليه بالزنا ووجب عليه ما يجب على فاعليه من أى قسم كان على ما ذكرناه. أمر الله في هذه الآية أن يجلد الزاني والزانية إذا لم يكونا محصنين كل واحد منهما مائة جلدة وإذا كانا محصنين أو أحدهما كان على المحصن الرجم بلا خلاف . وعندنا أنه يجلد أولاً مائة جلدة ثم يرجم وفي أصحابنا من خص ذلك بالشيخ والشيخة إذا زنيا وكانا محصنين كما ذكرناه فأما إذا كانا شابين محصنين لم يكن عليهما غير الرجم وهو قول مسروق . والإحصان الذى يوجب الرجم هو أن يكون له زوج يغدو إليها ويروح على وجه الدوام و كان حراً فأما العبد فلا يكون محصناً وكذا الأمة لا تكون محصنة وإنما عليهما نصف الحد خمسون جلدة. والحر متى كان عنده زوجة سواء كانت حرة أو أمة يتمكن من وطئها مخلى بينه وبينها أو كانت هذه أمة يطأها بملك اليمين فإنه متى زنى وجب عليه الرجم . و من كان غائباً عن زوجته شهراً فصاعداً أو كان محبوساً أو هى محبوسة هذه المدة فلا إحصان و من كان محصناً على ما قدمناه وقدمات زوجته أو طلقها بطل إحصانه .

فصل

وقد استدل بعض المفسرين على الرجم حيث يجب الرجم وعلى القتل [صفحہ ٣٧٢] حيث يجب القتل في الزنا من الكتاب فإن الله تعالى وضع قوله وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً فِي الْأَنْعَامِ وَبَنَى إِسْرَائِيلَ بَيْنَ قَوْلِهِ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَقَوْلِهِ وَلَا تَقْتُلُوا

النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِلَى ذَلِكَ لَأَنَ الْحَقِّ الَّذِي يَسْتَبَاحُ بِهِ قَتْلُ النَّفْسِ فِي الشَّرِيعَةِ الْكُفْرَ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَقَوْدُ النَّفْسِ الْحَرَامِ وَالزَّنا بَعْدَ الْإِحْصَانِ . وَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى الزَّانِي الْمُحْصَنِ الْجِلْدَ وَالرَّجْمَ يَبْدَأُ بِالْجِلْدِ وَيُنْثَى بِالرَّجْمِ وَدَلِيلُنَا عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ الْمُحَقِّقَةِ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمُحْصَنِ الرَّجْمَ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْجِلْدِ . وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَالْمُحْصَنُ يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْأَسْمِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا لِلْجِلْدِ فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ اجْلِدُوهُمَا لِأَجْلِ زَنَاهُمَا وَ إِذَا كَانَ الزَّنا عِلَّةً لاسْتِحْقَاقِ الْحَدِّ وَجِبَ فِي الْمُحْصَنِ كَمَا وَجِبَ فِي غَيْرِهِ وَاسْتِحْقَاقُهُ الرَّجْمَ غَيْرُ مُنَافٍ لاسْتِحْقَاقِهِ الْجِلْدَ لِأَنَ اسْتِحْقَاقَ الْحَدِّينَ لَا يَتَنَافَى وَاجْتِمَاعُ الاسْتِحْقَاقَيْنِ لَا يَتَنَاقِضُ وَ لَا تَحْمِلُ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى الْإِنْكَارِ لِأَنَّهُ تَخْصِيصٌ بِغَيْرِ دَلِيلٍ . وَالْخُطَابُ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَ إِنْ كَانَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْجَمَاعَةِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْأُمَّةُ بِلَا خِلَافٍ لِأَنَ إِقَامَةَ الْحَدِّ لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْإِمَامِ أَوْ لِمَنْ نَصَبَهُ الْإِمَامُ . فَإِذَا كَانَ الَّذِي مِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الرَّجْمَ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ كَانَ أَوَّلُ مَنْ يَرْجِمُهُ الشُّهُودُ ثُمَّ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ وَ إِنْ كَانَ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ كَانَ أَوَّلُ مَنْ يَرْجِمُهُ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ . -قرآن ١٠٨-٦٦-١٠٨- قرآن ١٤٧-١٧٢-قرآن ١٨١-٢٤٠-قرآن ٦٠٢-٦٧٢ [صفحة ٣٧٣] وَ لَيْسَ كُلُّ وَطِيٍّ حَرَامٌ زَنَا لِأَنَّهُ قَدْ يَطُأُ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَ هُوَ حَرَامٌ وَ لَا . يَكُونُ زَنَا وَ كَذَا لَوْ وَجَدَ امْرَأَةً عَلَى فِرَاشِهِ فَظَنُّهَا زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ فَوَطَّئَهَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ زَنَا لِأَنَّهُ شَبِيهَةٌ عَلَى أَنَّهُ رَوَى إِذَا وَطَّئَهَا مِنْ غَيْرِ تَحَرُّزٍ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ سِرًّا وَعَلَيْهَا جَهْرًا -رواية ١-٢-رواية ١٧-٧١ ويمكن الجمع بين الروايتين .

فصل

قَوْلُهُ وَ لَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ مَعْنَاهُ لَا تَمْنَعُكُمْ الرَّحْمَةُ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ وَ قَالَ الْحَسَنُ لَا يَمْنَعُكُمْ ذَلِكَ مِنَ الْجِلْدِ الشَّدِيدِ أَى إِنْ كُنْتُمْ تَصَدِّقُونَ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ وَ تَوَعَّدَ عَلَيْهِ وَ تَقْرُونَ بِالْبَعْثِ وَالنَّشُورِ وَ لَا يَأْخُذْكُمْ فِي مَا ذَكَرْنَاهُ الرَّأْفَةُ وَ لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْجِلْدُ فَاجْلِدُوهُ مِائَةَ جَلْدَةٍ كَأَشَدِّ مَا يَكُونُ مِنَ الْجِلْدِ وَ يَفْرُقُ الضَّرْبُ عَلَى بَدَنِهِ وَ يَبْقَى الْوَجْهُ وَالرَّأْسُ وَالْفَرْجُ . وَالرَّجْمُ يَكُونُ بِأَحْجَارٍ صَغَارٍ وَ يَكُونُ الرَّجْمُ مِنْ وَرَاءِ الْمَرْجُومِ لثَلَاثَ يَصِيبُ وَجْهَهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ . وَ يَنْبَغِي أَنْ يَشْعُرَ النَّاسُ بِالْحُضُورِ ثُمَّ يَجْلِدُ بِمُحْضَرٍ مِنْهُمْ لِيَنْزَجِرُوا عَنْ مَوَاقِعِهِ مِثْلَهُ قَالَ تَعَالَى وَ لِيَشْهَدَ عِذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ عِكْرَمَةُ الطَّائِفَةُ رَجُلَانِ فَصَاعِدَا وَ قَالَ قَتَادَةُ الْأَزْهَرِيُّ هُم ثَلَاثَةٌ فَصَاعِدَا وَ قَالَ ابْنُ زَيْدٍ أَقْلَهُ أَرْبَعَةٌ وَ قَالَ الْجَبَائِيُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الطَّائِفَةَ أَقْلُ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَقَدْ غَلَطَ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ وَ قَالَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ إِلَّا الْأُمَّةُ وَ لَا تَهْمُ وَ مَنْ خَالَفَ فِيهِ فَقَدْ غَلَطَ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ . وَ قَدْ دَخَلَ الْمُحْصَنُ فِي حُكْمِ الْآيَةِ بِلَا خِلَافٍ وَ كَانَ سَبِيوِيهِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ -قرآن ٧-١٠٣-قرآن ٦٢٢-٦٦٩ [صفحة ٣٧٤] التَّأْوِيلُ فِي مَا فَرَضَ عَلَيْكُمُ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَنَصَبَ بِالْأَمْرِ وَ قَالَ الْمُبَرِّدُ إِذَا رَفَعْتَهُ فِيهِ مَعْنَى الْجَزَاءِ وَلِذَلِكَ دَخَلَ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ وَ التَّقْدِيرُ الَّتِي تَزْنِي وَ الَّذِي يَزْنِي وَمَعْنَاهُ مَنْ زَنَى فَاجْلِدُوا فَيَكُونُ عَلَى ذَلِكَ عَامًا فِي الْجِنْسِ . ثُمَّ قَالَ الزَّانِي لَا- يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً إِلَى قَوْلِهِ وَ حُرِّمَ ذَلِكُكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ قِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ يَنْكِحُ جَمَاعَ وَالْمَعْنَى أَنَّ الزَّانِي لَا يَزْنِي إِلَّا بِزَانِيَةٍ وَ الزَّانِيَةُ لَا يَزْنِي بِهَا إِلَّا زَانٍ وَ جُمْلَةُ مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَحْرِيمُ الزَّنا . وَ قَالَ الْحَسَنُ رَجِمَ النَّبِيُّ صَ الثَّيْبَ وَأَرَادَ عَمْرُ أَنْ يَكْتُبَهُ فِي آخِرِ الْمَصْحَفِ ثُمَّ تَرَكَهُ لِثَلَاثَةِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ . وَ قَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ وَ إِنَّ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ التَّلَاوَةُ دُونَ الْحُكْمِ . -قرآن ٢٣٦-٢٨٤-قرآن ٢٩٦-٣٢٩-قرآن ٣٤٨-٣٥٤ وَ عَنْ عَلِيٍّ عَ أَنَّ الْمُحْصَنَ يَجْلِدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ بِالْقُرْآنِ ثُمَّ يَرْجِمُ بِالسَّنَةِ وَ أَنَّهُ أَمْرٌ بِذَلِكَ -رواية ١-٢-رواية ١٧-٨٥

فصل

قال الله تعالى وَ اللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ هَذِهِ الْآيَةُ فِي السَّاحِقَاتِ وَقَوْلُهُ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فِي أَهْلِ اللِّوَاطِ. وَأَجْمَعَ السُّلَفُ وَالْخَلْفُ مَاعِدَاهُ عَلَى أَنَّ الْآيَتَيْنِ فِي الزِّنَاةِ وَالزَّوَانِي وَ أَنَّ هَذَيْنِ الْحَكَمَيْنِ كَانَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نَسَخَا بِحُكْمِ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ . ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ اللَّوْطِي إِذَا وَقُبَ فِي الدَّبْرِ يَجِبُ فِيهِ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةٍ - قُرْآن - ١٩ - ٦٤ -

قرآن-١١٣-١٥٢ [صفحہ ٣٧٧] للإحصان فيه و الذى يقوى ذلك أن الحدود إنما وضعت فى الشريعة للزجر عن فعل الفواحش والجنايات وكلما كان الفعل أفحش كان الزجر أقوى و لاخلاف فى أن اللواط أفحش من الزنا والكتاب ينطق بذلك فيجب أن يكون الزجر أقوى و ليس هذا بقياس ولكنه ضرب من الاستدلال وربما قيل إن اللواط أفحش من الزنا لأنه إصابة لفرج لا يستباح إصابته و ليس كذلك الزنا. على أنه ليس يلزمنا تعليل الأحكام الشرعية فمتى نص الله على حكم فى كتابه أو على لسان نبيه ع فنحن نتلقاه بالقبول . و عن محمد بن أبى حمزة وهشام وحفص عن أبى عبد الله ع أنه دخل عليه نسوة فسألته امرأة منهن عن السحق فقال حداها حد الزانى فقالت المرأة ما ذكر الله ذلك فى القرآن فقال بلى فقالت وأين فقال هن أصحاب الرس -روایت- ١-٢-روایت-٦٢-٢٢٠ . فإذا ساحت المرأة أخرى وجب على كل واحدة منهما مائة جلدة حدا و إن كانتا محصنتين كان على كل واحدة منهما الرجم . ويثبت الحكم فيه بقيام البينة وهى شهادة أربعة عدول أو إقرار المرأة على نفسها أربع مرات دفعة بعد أخرى من غير إكراه مع كمال عقلها. و أما اللواط و هو الفجور بالذكران فيثبت فيه الحد بإقرار المرء على نفسه فاعلا- كان أو مفعولا- أربع مرات على ما ذكرناه أو قيام البينة يشهدون على الفاعل والمفعول به فى الفعل ويدعون المشاهدة كالميل فى المكحلة كما هو فى الزنا. و من ثبت عليه حكم اللواط بفعلة الإيقاب كان حده أحد خمسة أشياء إما يرمى من مكان عال أو يرمى عليه جدار أو يضرب رقبة أو يرجم أو [صفحہ ٣٧٨] يحرق بالنار و إن أقيم عليه الحد بأحد الأربعة ثم يحرق جاز ذلك تغليظا وتشديدا للعقوبة وتعظيما لها. والجامع بين الفاجرين يجب عليه ثلاثة أرباع حد الزانى

باب الحد فى شرب الخمر

من شرب شيئا من المسكر قليلا أو كثيرا وجب عليه الحد ثمانون جلدة حد المفترى. و قد ذكرنا فى باب تحريم الخمر أن قدامة بن مظعون شرب الخمر فلما أراد عمر أن يحده قال له قدامة لا-يجب على الحد فإن الله يقول لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا فَدَرَأَ عَنْهُ الحد فقال أمير المؤمنين على بن أبى طالب ع أقم على قدامة الحد فلم يدر عمر كيف يحده فقال لأمر المؤمنين أشر على فى حده فقال حده ثمانين إن شارب الخمر إذا شربها سكر و إذا سكر هذى و إذا هذى افترى قال الله تعالى وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً فجعله عمر ثمانين -روایت- ١-٢-روایت-٣-٥٥٦ . و قد كان عثمان بن عفان يرى فى حد شرب الخمر أربعين جلدة فشرب بعض أقاربه فى عهده وشهد عليه شاهدا عدل فأشار إلى أمير المؤمنين ع بضربه فضربه بدره لها رأسان أربعين جلدة فكانت ثمانين . [صفحہ ٣٧٩] و ليس هذا الحد حملا على حد القذف و لم يكن ما ذكره لعمر اجتهدا من على ع وإنما أومى إلى بعض ما سمعه من النبى ص فى وجه ذلك . و من شرب الخمر مستحلا لها حل دمه إذا استتيب كما هو الواجب و لم يتب فإن تاب أقيم عليه حد الشرب . و شارب المسكر يجلد عريانا على ظهره و كتفيه . و أتى برجل بعد وفاة النبى ص قد شرب الخمر وأقر بذلك فقبل لم شربتها وهى محرمة قال أسلمت ومنزلى بين ظهرانى قوم يشربون الخمر ويستحلونها و لم أعلم أنها حرام فلم يدر أحد منهم ما الحكم فى ذلك فقال أمير المؤمنين ع ابعثوا من يدور به على مجالس المهاجرين والأنصار فمن تلا عليه آية التحريم فليشهد عليه فإن لم يكن أحد تلا عليه آية التحريم فلا شيء عليه ففعل بالرجل ما قاله فلم يشهد عليه أحد فخلى سبيله فقال سلمان يا أمير المؤمنين ع لقد أرشدتهم فقال ع إنما أردت أن أجدد تأكيد هذه الآية فى وفيهم أ فمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أمن لا يهدي إلا أن يهدي فما لكم كيف تحكمون -روایت- ١-٢-روایت-٣-٦٣٤

باب الحد فى السرقة

قال الله تعالى وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي وجوب القطع على كل من يكون سارقاً أو سارقةً لأن الألف واللام إن دخلا -قرآن- ١٩-٦٨ [صفحة ٣٨٠] على الأسماء المشتقة أفادا الاستغراق إذا لم يكن للعهد دون تعريف الجنس على ماذهب إليه قوم و قددل على ذلك في كتب أصول الفقه .فأما من قال القطع لايجب إلا على من كان سارقاً مخصوصاً من مكان مخصوص مقداراً مخصوصاً وظاهر الآية لاينبئ عن تلك الشروط فيجب أن تكون الآية مجملة مفتقرة إلى بيان فقوله فاسد لأن ظاهر الآية يقتضي وجوب القطع على كل من يسمى سارقاً وإنما يحتاج إلى معرفة الشروط ليخرج من جملتهم من لايجب قطعه فأما من يقطع فإنما نقطعه بالظاهر والآية مجملة فيمن لايجب قطعه دون من يجب قطعه فسقط مآلوه . و قال ابن جرير الظاهر يوجب أن يقطع من سرق كائناً من كان إلا أنه صح عن النبي ع أنه قال القطع في ربع دينار فصاعداً -رواية ١-٢-رواية ٣٠-٥٨ . و قوله فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا أمر من الله بقطع أيدي السارق والسارقة والمعنى أيماهما وإنما جمعت الأيدي لأن كل شيء من شيئين فثنيته بلفظ الجمع كما قال تعالى فَتَدْرِكْ قُلُوبُكُما ويمكن أن يقال إن في جمع أيديهما هنا إشارة إلى من سرق و ليس له اليمنى بل كانت قطعت في القصاص أو غير ذلك و كان له اليسرى قطعت له اليسرى . ونحن إنما اعتبرنا قطع الأيمان لإجماع المفسرين عليه ولقراءة ابن مسعود والسارقون والسارقات فاقطعوا أيماهما. -قرآن- ١٠-٣١-قرآن- ١٧١-١٩٣

فصل

وكيفية القطع عندنا يجب من أصول الأصابع الأربعة ويترك الإبهام والكف و هو المشهور عن أمير المؤمنين ع و قال أكثر الفقهاء إنه يقطع من [صفحة ٣٨١] المفصل من الكف والساعد وقالت الخوارج يقطع من الكف . و أما الرجل فعندنا تقطع الأصابع الأربع من مشط مسقط القدم ويترك الإبهام والعقب دليلنا إنما قلناه مجمع على وجوب قطعه و مآلوه ليس عليه دليل . واليد يقع على جميع اليد إلى الكتف و لايجب قطعه إليه بلا خلاف إلا ما حكيناه عن لايعتد به و قد استدل عليه قوم من أصحابنا بقوله قَوْلٌ لِلْعَذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ قَالُوا إِنَّمَا يَكْتُبُونَهُ بِالأَصَابِعِ والمعتمد مآلناه . على أنه يمكن أن يستدل على ذلك بقوله وَ ادْخُلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءً ومعلوم بإجماع المفسرين على أن النور ما كان في أكثر من أربع أصابع موسى ع . ويستدل على وجه آخر على أنه يجب قطع يد السارق من أصول الأصابع ويبقى له الراحة والإبهام و في السرقه الثانية يجب قطع رجله من صدر القدم ويبقى له العقب . و هو أنانقول إن الله أمر بقطع يد السارق بظاهر الكتاب واسم اليد يقع على هذا العضو من أوله إلى آخره ويتناول كل بعض منه ألا ترى أنهم يسمون من عالج شيئاً بأصابعه أنه قد فعل شيئاً بيده قال تعالى قَوْلٌ لِلْعَذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ وآية الطهارة تتضمن التسمية باليد إلى المرفق فإذا وقع اسم اليد على هذه المواضع كلها وأمر الله بقطع يد السارق و لم ينضم إلى ذلك بيان مقطوع عليه في موضع القطع وجب الاقتصار على أقل ما يتناوله الاسم لأن القطع والإتلاف محظور عقلاً فإذا أمر الله تعالى به ولا بيان وجب الاقتصار -قرآن- ٣٤٧-٣٩٥-قرآن- ٤٨٥-٥٢٧-قرآن- ٩٨٣-١٠٣١ [صفحة ٣٨٢] على أقل ما يتناوله الاسم وأقل ما يتناوله الاسم مما وقع الخلاف فيه هو ماذهب إليه الإمامية . فإن قيل هذا يقتضي أن يقتصر على قطع أطراف الأصابع و لايجب أن يقطع من أصولها قلنا الظاهر يقتضي ذلك والإجماع منع منه و قدروى الناس كلهم أن علياً قطع من الموضع الذي ذكرناه و لم يعرف له مخالف في الحال و لا منازع و كان ع يقول إني لأكره أن تدركه التوبة فيحتج على عند الله أنى لم أدع له من كرائم بدنه مايركع به ويسجد -رواية ١-٢-رواية ٣-٢٢٢ . و

۱۳۳-۸۴

والنصاب الذى يتعلق القطع به قيل فيه ستة أقوال أولها مذهبا و هوربع دينار و به قال الشافعى والأوزاعى لما روى عن النبى ص أنه قال القطع فى ربع دينار -روایت- ۱-۲-روایت- ۲۵-۵۶. الثانى ثلاثة دراهم و هو قيمة المجن ذهب إليه مالك بن أنس. الثالث خمسة دراهم روى ذلك عن على ع و عن عمر أنهما قال لا يقطع إلا فى خمسة دراهم -روایت- ۱-۲-روایت- ۳-۷۲ و هو اختيار أبى على قال لأنه بمنزلة [صفحہ ۳۸۳] من منع خمسة دراهم من الزكاة فإنه فاسق. الرابع قال الحسن يقطع فى درهم لأن مادونه تافه. الخامس قال أبو حنيفة خمسة دراهم و قد روى أصحابه لأنه كان قيمة المجن. السادس قال أصحاب الظاهر يقطع فى القليل والكثير. و لا يقطع إلا من سرق من حرز والحرز مختلف فلكل شىء حرز يعتبر فيه حرز مثله فى العادة وحده أصحابنا بأنه كل موضع لم يكن لغيره الدخول إليه والتصرف فيه إلا بإذنه فهو حرز قال الجبائى الحرز أن يكون فى بيت أو دار يغلق عليه و له من يراعيه ويحفظه. و من سرق من غير حرز لا يجب عليه القطع قال الرمانى لأنه لا يسمى سارقا حقيقة وإنما يقال ذلك مجازا كما يقال سارق كلمة أو معنى فى شعر لأنه لا يطلق على هذا الاسم سارق على كل حال و قال داود يقطع إذا سرق من غير حرز. فعلى هذا السارق الذى يجب عليه القطع هو الذى يسرق من حرز ربع دينار فصاعدا أو ما قيمته كذلك و يكون كامل العقل والشبهة عنه مرتفعه حرا كان أو عبدا مسلما كان أو كافرا. و إذا سرق نفسان فصاعدا ما قيمته ربع دينار من حرز وجب عليهما القطع فإن انفرد كل واحد منهما ببعضه لم يجب عليهما القطع لأنه قد نقص عن المقدار الذى يجب فيه القطع و كان عليهما التعزير ويمكن أن يستدل عليه من الآية. و من ترك القياس العقلى الذى هو جائز و هو الأصول واشتغل بالقياس الشرعى الذى هو محظور و هو الفروع إذ لا دليل على ثبوته فى الشرع و إن [صفحہ ۳۸۴] جاز خبط خبط عشواء فلينظروا إلى الملحد الملهد أعمى البصر والبصيرة ضل عن حكمه الله بجهله فرآها مناقضة ثم نظم خبط عقيدته لصفاقه وجهه وقله مبالاته بالدين فقال يد بخمس مئين من عسجد فديت || مابالها قطعت فى ربع دينار تناقض مالنا إلا السكوت له || نعوذ بالله مولانا من النار. و قد كان الأئمة المعصومون ع كشفوا وجه الحكمة فى ذلك ورووا عن جدهم النبى الأمى ص ما هو دواء العليل وشفاء الغليل ونظم السيد الإمام الكبير أبوالرضا الراوندى قدس الله سره مجيبا لذلك المعرى الله قومها تقويم خمس مئى || زجرا لقاطعها دفعا لإضرار و قدر أى قطعها فى الربع مصلحه || فى حفظ مال الورى يأيها الزارى. و قد هذى المعرى أيضا فقال هذا النبى الذى جبريل جادله || بالوحى و الله أولى خلقه المنحا ولى سيوف الأعادى هاج شيعته || و كان يكره فى أسنانها فلحا. فأجبتة و قلت يا من تحمل خسرانا و ماربحا || هذا النبى لقد أسدى و قد نصحا لنصرة الدين سام العز وأمته || وللطهارة فيهم أنكر الفلحا

وأما قوله تعالى فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ - قرآن - ١٨- ٨٦ [صفحہ ٣٨٥] سبحانه أخبر أن من تاب وندم على ما كان منه من فعل الظلم بالسرقة وغيرها فإن الله يقبل توبته بإسقاط العقاب بها عن المعصية التي تاب عنها. فعلى هذا

لوتاب السارق قبل أن يرفع إلى الإمام وظهر ذلك منه ثم قامت عليه البينة فإنه لا يقطع غير أنه يطالب بالسرقة وإن تاب بعد قيام البينة عليه وجب قطعه على كل حال . وروى أن رجلا جاء إلى أمير المؤمنين ع فأقر بالسرقة فقال له على ع أقرأ شيئا من كتاب الله قال نعم سورة البقرة فقال قدوهبت يدك لسورة البقرة فقال الأشعث أتبطل حدا من حدود الله فقال وما يدريك ما هذا إذا قامت البينة فليس للإمام أن يعفو قال الله تعالى وَ الْحَافِظُونَ لِجُدُودِ اللَّهِ فإذا أقر الرجل على نفسه بسرقة فذلك إلى الإمام إن شاء عفا وإن شاء عاقب -رواية ١-٢-رواية ٣-٣٧٩ . ولا يقطع حتى يقر بالسرقة مرتين و أنه سرق من حرز و كان نصابا فإن رجع ضمن السرقة و لم يقطع و قال الفقهاء إذا قامت البينة على السارق يجب قطعه على كل حال فإن كان تاب كان قطعه امتحانا و إن لم يكن تاب كان عقوبة وجزاء . ومتى قطع فإنه لا يسقط عنه رد السرقة سواء كانت باقية أو هالكة فإن كانت باقية ردها بلا خلاف و إن كانت هالكة رد عندنا قيمتها و قال أبو حنيفة وأصحابه لا يجب عليه القطع والغرامة معا فإن قطع سقطت عنه الغرامة و إن غرم سقط القطع . و من سرق بعد قطع اليد دفعه ثانية على ما ذكرناه قطعت رجله اليسرى [صفحة ٣٨٦] حتى يكون من خلاف فإن سرق ثالثة حبس عندنا أبدا فإن سرق في الحبس قتل و لا يعتبر ذلك أحد من الفقهاء . فظاهر الآية يقتضي وجوب قطع العبد والأمة لتناول اسم السارق والسارقة لهما إذا سرقا وصح ذلك عليهما بالبينة دون الإقرار . و قوله تعالى جزاء بما كسبنا معناه استحقاقا على فعلهما نكالا من الله أي عقوبة منه على ما فعلاه و قال مجاهد الحد كفارة و هذا غير صحيح لأن الله دل على معنى الأمر بالتوبة وإنما يتوب المذنب عن ذنبه والحد من فعل غيره وأيضا فمتى كان مصرا كان إقامة الحد عليه عقوبة والعقوبة لا تكفر الخطيئة كما لا يستحق بها الثواب والتوبة التي يسقط الله العقاب عندها هي الندم على ماضى من القبيح أو الإخلال بالواجب والعزم على ترك الرجوع إلى مثله في القبح . فإن قيل قوله فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فعل الصلاح شرط في قبول التوبة أم لا- فإن لم يكن شرطا فلم علق الغفران بمجموعهما . قيل له لا خلاف في أن التوبة متى حصلت على شرائطها فإن الله يقبلها ويسقط العقاب و إن لم يعمل بعدها عملا صالحا غير أنه إذا تاب وبقي بعد التوبة فإن لم يعمل العمل الصالح عاد إلى الإصرار لأنه لا يخلو في كل حال من واجب عليه و أما إن مات عقيب التوبة من غير فعل صلاح فإن الرحمة بإسقاط العقاب تلحقه بلا خلاف . على أن قوله تعالى وَأَصْلَحَ يمكن أن يكون إشارة إلى العزم على ترك -قرآن- ٢٤٤-٢٦١-قرآن- ٢٨٨-٣٠٦-قرآن- ٧٠٨-٧٤٦-قرآن- ١١٨٣-١١٩٢ [صفحة ٣٨٧] المعاودة مع الندم و قال بعض المفسرين معناه وأصلح أمره بالتفصى عن التبعات ورد السرقة و هذا من شرائط صحة التوبة فيه . و أمارع قوله وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فإنه عند سيويه رفع على تفسير فرض فيهما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة وقيل معناه الجزاء وتقديره من سرق فاقطعوه و له صدر الكلام . قال الفراء و لو أراد سارقا بعينه لكان النصب الوجه ويفارق ذلك قولهم زيدا فاضربه لأنه ليس فيه معنى الجزاء والمقصود واحد بعينه و ليس القصد بالسارق واحدا بعينه وإنما هو كقولك من سرق فاقطعوا يده فهو في حكم الجزاء والجزاء له صدر الكلام و قال الزجاج هو القول المختار . وأجمع العلماء على أن القطع لا يجب على السارق إلا بعد أن يأخذ المال الذي لغيره من دون إذنه من حرز و هو لا يستحقه - قرآن- ١٤١-١٦٧

باب حد المحارب

قال الله تعالى إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ الْآيَةُ . من جرد السلاح في مصر أو غيره و هو من أهل الريبة على كل حال كان محاربا و له خمسة أحوال فإن قتل و لم يأخذ المال وجب على الإمام أن يقتله و ليس لأولياء المقتول العفو عنه و لا للإمام و إن قتل و أخذ المال فإنه يقطع بالسرقة ويرد المال ثم يقتل بعد ذلك ويصلب و إن أخذ المال و لم يقتل و لم يجرح قطع ثم نفى

عن البلد فإن جرح و لم يأخذ المال و لم يقتل وجب أن يقتص منه ثم ينفي بعد ذلك و إن لم يجرح و لم يأخذ المال وجب أن ينفي من البلد الذي -قرآن- ١٩-٧٢ [صفحه ٣٨٨] فعل فيه ذلك إلى غيره على ما قدمناه . و هذا التفصيل يدل عليه قوله تعالى **أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَظْهَرُوا أَوْ يُقَطِّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ وَاللَّهُ يَخْتَارُ** . و قد أخبر الله في هذه الآية بحكم من يجهر بذلك مغالبا بالسلاح ثم أتبعه بحكم من يأتيه في خفاء في قوله **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ** الآية . و من سرق حرا فباعه وجب عليه القطع لأنه من المفسدين في الأرض . و دم اللص الذي يدخل على الإنسان فيدفعه عن نفسه فيؤدى إلى قتل اللص هدر و لم يكن له قود و لاديه -قرآن- ٧٩-١٨٠ -قرآن- ٣١٠-٣٣٦

باب الحد في الفرية

اشاره

قال الله تعالى **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً** قال سعيد بن جبير هذه الآية نزلت في عائشة و قال الضحاك في جميع نساء المؤمنين و هذا أولى لأنه أعم فائدة لأن الأولى أيضا يدخل تحته و إن كان يجوز أن يكون سبب نزولها في عائشة لكن لا تقصر الآية على سببها . قال الحسن يجلد هذا القاذف و عليه ثيابه و هو قول أبي جعفر . و يجلد الرجل قائما و المرأة قاعده و قال ابراهيم يرمى عنه ثيابه و عندنا إنما يرمى عنه ثيابه إذا كان الحد في الزنا و كان وجد عريانا فإن وجد و عليه ثيابه في الزنا يجلد و عليه ثيابه قائما على كل حال . فإن مات من يجلد من الضرب لم يكن عليه قود و لاديه . -قرآن- ١٩-١١٩ [صفحه ٣٨٩] فإذا قال الرجل أو المرأة كافرين كانا أو مسلمين حرين أو عبيدين بعد أن يكونا بالغين لغيره من المسلمين البالغين الأحرار يازاني أو يلائط أو معناه معنى هذا الكلام بأى لغة كانت بعد أن يكون عارفا لموضوعها وبفائدة اللفظ وجب عليه الحد ثمانون و هو حد القاذف . فإن قال قد لظت بفلان كان عليه حدان حد للمواجهة و حد لمن نسبته إليه والآية تدل على جميع ذلك . و قوله **وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا** ذكرنا في كتاب الشهادات بيانه . والحد حق المقذوف لأنه لا يزول بالتوبة . و قال بعض المفسرين والفقهاء إذا كان القاذف عبدا أو أمة كان الحد أربعين جلدة و روى أصحابنا أن هذا الحد ثمانون في الحر والعبد والمسلم والكافر وظاهر العموم يقتضى ذلك و به قال عمر بن عبدالعزيز والقاسم بن عبد الرحمن . و ثبت الحد في القذف بشهادة شاهدين مسلمين عدلين أو بإقرار القاذف على نفسه مرتين بأنه قذف و لا يكون الحد فيه كما هو في شرب الخمر و في الزنا في الشدة بل يكون دون ذلك . و قد ذكرنا أن القاذف لا يجرد على حال . والعفو عن القاذف في جميع الأحوال إلى المقذوف ألا ترى أنه لو قال لغيره يا ابن الزانية كانت المطالبة إلى الأم إن كانت حية و إن كانت ميتة ولها وليان أو أكثر وعفا بعضهم أو أكثرهم كان لمن بقى منهم المطالبة بإقامه الحد عليه على الكمال . -قرآن- ٣٧٣-٤١٠

فصل

والقذف على الإطلاق يكون بالزنا و ما في معناه و يكون بغير ذلك والمراد [صفحه ٣٩٠] في الآية قذفهن بالزنا بسببين أحدهما ذكر المحصنات عقيب آية الزواني والثاني اشتراط أربعة شهداء . والقذف بالزنا أن يقول العاقل البالغ لمحصنة أو لمحصن يولد الزنا أو ما قدمناه ففيه الحد والقذف لغير الزنا أن يقول يا آكل الربا يا شارب الخمر يا فاسق يا عاص يا يهودى

يانصراني.فعليه إذا كان المقذوف على ظاهر العدالة التعزير و هو مادون الحد و قال الفقهاء لا يبلغ به أدنى حد العبيد و قال أبو يوسف يبلغ به تسعة وتسعون وللإمام أن يعزر إلى تسعة وتسعين . وشروط إحصان القذف الحرية والبلوغ والإسلام وزاد بعضهم العقل والعفة فمتى قال إنسان لمسلم أمك زانية وكانت أمه كافرة أو أمه كان عليه الحد تاما لحرمة ولدها المسلم الحر و إن قال لغيره من المماليك أو الكفار يا ابن الزاني أو يا ابن الزانية و كان أبوا المقذوف مسلمين أو حرين كان عليه الحد أيضا كاملا لأن الحد لمن لوواجهه بالقذف لكان له الحد تاما. ثم قال تعالى إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَيْ أَبْعَدُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ وَرَدَ الشَّهَادَةُ وَ فِي الْآخِرَةِ بِالْيَمِّ الْعِقَابِ . و هذا وعيد عام لجميع المكلفين في قول ابن عباس و من قال الوعيد خاص فيمن قذف عائشة فقوله لا يصح لأن الآية إذا نزلت في سبب لم يجب قصرها عليه كآية اللعان وآية الظهار ومتى حملت على العموم دخل من قذفها في جملتهم . و إذا لم يكن المقذوف محصنا يعزر القاذف و لا يحد. -قرآن- ٨٥٠-٩٤٠ [صفحہ ٣٩١] و قال الفقهاء أشد الضرب ضرب التعزير ثم ضرب الزنا ثم ضرب من شرب الخمر ثم ضرب القاذف

باب الزيادات

اشاره

إن قيل كيف قال يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ وَالْمَتَوَفَى وَالْمَوْتُ واحد. قلنا يجوز أن يراد حتى يتوفاهن ملائكة الموت كقوله الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ حَتَّى يَأْخُذَهُنَّ الْمَوْتُ . وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةُ أَيْ يَرْهَقْنَهَا يُقَالُ أَتَى الْفَاحِشَةَ وَجَاءَهَا وَغَشِيَهَا وَرَهَقَهَا وَالْفَاحِشَةُ الزَّانَا لِزِيَادَتِهَا فِي الْقُبْحِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْقَبَائِحِ . وَقِيلَ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي السَّاحِقَاتِ وَ مَا بَعْدَهَا فِي اللُّوَاطِينِ . -قرآن- ١٩-٣٩-قرآن- ١١٥-١٤٩-قرآن- ١٧٥-٢٠٣

مسألة

و قوله الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا الْجِلْدَ ضَرْبَ الْجِلْدِ كَمَا يُقَالُ جِلْدَ ظَهْرِهِ وَرَأْسِهِ . وَ هَذَا حَكْمٌ مِنْ لَيْسَ بِمُحْصَنٍ مِنَ الزَّانَا وَالزَّوَانِي فَإِنَّ الْمُحْصَنَ حَكَمَهُ الرِّجْمُ . وَشَرَايِطُ الْإِحْصَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ سِتُّ الْإِسْلَامِ وَالْحُرِيَّةُ وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالتَّزْوِجُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَالدَّخُولُ وَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْإِسْلَامُ لَيْسَ بِشَرْطٍ . فَإِنْ قِيلَ اللَّفْظُ يَقْتَضِي تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِ الزَّانَا وَالزَّوَانِي لِأَنَّ قَوْلَهُ -قرآن- ٩-٤٣ [صفحہ ٣٩٢] الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي عام في المحصن و غير المحصن . قلنا هما يدلان على جنسين دلالة مطلقة والجنسية قائمة في الكل والبعض جميعا فأيهما قصد المتكلم فلا يطلق إلا عليه كما يفعل بالاسم المشترك وإنما ابتدئ هنا بذكر النساء و في آية السرقة بالرجال للتغليب ولأن الحد بالجلد إنما يجب على الرجل الشاب غير المحصن إذا زنى وطأ وعته المرأة فإن أكرهها وغصب فرجها فإنه يجب ضرب عنقه البتة. -قرآن- ١-٢٤

مسألة

وقوله تعالى وَ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ الْآيَةُ الَّتِي يَتَّبِعُهَا أَنْ يَكُونَ الْجَمْلُ الثَّلَاثُ بِمَجْمُوعِهِمْ
جزاء الشرط كأنه قيل و من قتل المحصنات فاجلدوهم وردوا شهادتهم وفسقوهم أى فاجمعوا لهم الجلد والرد والتفسيق إلا الذين
تابوا. -قرآن- ١٦-٨٥

مسألة

عن سليمان بن خالد قلت لأبي عبد الله ع في القرآن رجم قال نعم قلت كيف قال الشيخ والشيخه إذا زنيا فارجموهما البتة فإنهما
قضايا الشهوة -روایت- ١-٢-روایت- ٢٢-١٤٢ . و قد ذكرنا في كتاب الصوم كيفية ذلك في باب النسخ .

مسألة

و عن حنان بن سدير قال إن عباد المكي سأل الصادق ع عن -روایت- ١-٢-روایت- ٢٧-ادامه دارد [صفحہ ٣٩٣] رجل زنى و
هو مريض فإن أقيم عليه الحد خافوا عليه أن يموت ماتقول في هذه المسألة فقال هذه المسألة من تلقاء نفسك أو أمرك إنسان
أن تسأل عنها فقال إن سفيان الثوري أمرني أن أسألك عنها فقال إن رسول الله ص أتى برجل أحبن قد استسقى بطنه وبدأت
عروق فخذه و قد زنى بامرأة مريضة فأمر رسول الله فأتى بعرجون فيه مائة شمرخ فضربه به ضربة واحدة وضربها به ضربة واحدة
وخلى سبيلهما و ذلك قوله تعالى وَ خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَ لَا تَحْنَثْ -روایت- از قبل -٤٦٣ [صفحہ ٣٩٤]

كتاب الديات

اشاره

اعلم أن القتل على ثلاثة عمد محض ويجب فيه القود أو الدية على ما بينته وخطأ محض وخطأ شبه العمد وفيهما الدية لا
غير و في كل واحد منهما يجب على القاتل الكفارة بعد أخذ الدية أو العفو على ما ذكرناه في باب الكفارة

باب القتل العمد وأحكامه

اشاره

قال الله تعالى وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا الْآيَةُ. فالعمد المحض هو كل من قتل غيره و كان بصيرا بالغاً كامل
العقل بحديد أو غيره إذا كان قاصداً بذلك القتل أو يكون فعله مما قد جرت العادة بحصول الموت عنده يجب عليه القود و
لا يستفاد منه إلا بحديد و إن كان قتل هو -قرآن- ١٩-٨٦ [صفحہ ٣٩٥] صاحبه بغير الحديد و لا يمكن من تقطيع أعضائه و إن
كان هو فعل ذلك بصاحبه بل يؤمر بضرب رقبتة . ويستوى في القاتل جميع ذلك ذكرنا كان أو أنثى حراً كان أو مملوكاً مسلماً
كان أو كافراً. و ليس لأولياء المقتول إلا نفسه و ليس لهم مطالبته بالدية فإن فادى القاتل نفسه بمال جزيل ورضوا به جاز. أخبر الله

تعالى في هذه الآية أن من يقتل مؤمنا متعمدا يعنى قاصدا إلى قتله أن جزاءه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه و قدينا أن غضب الله هو إرادة عقابه والاستخفاف به ولعنه معناه أبعد من رحمته . وسأل سماعة أبا عبد الله ع عن قول الله وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ قَالَ من قتل مؤمنا على دينه ولإيمانه فذاك المتعمد الذى قال الله تعالى فى كتابه وَ أَعِدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا قلت فالرجل يقع بينه و بين الرجل شىء فيضربه بسيفه فيقتله قال ليس ذلك المتعمد الذى قال الله عز و جل -رواية- ١-٢- رواية- ٣-٣٣٠ . و إن كان قتله متعمدا لغضب أولسبب شىء من الدنيا فإن توبته أن يقاد منه و هذاحد من الله والتوبة منه مع الاستسلام . و إن لم يكن علم به أحد وانطلق إلى أولياء المقتول فأقر عندهم بقتل صاحبهم فإن عفوا عنه و لم يقتلوه وأعطاهم الدية أو عفوه عن الدية أيضا أعتق نسمة وصام شهرين متتابعين وأطعم ستين مسكينا كفارة وتوبة إلى الله تعالى .

فصل

واختلفوا فى صفة قتل العمد قال قوم لا- يكون قتل العمد إلا ما كان بحديد [صفحه ٣٩٦] و إليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والشافعى فى رواية. و قال آخرون إن من قصد قتل غيره بما يقتل مثله فى غالب العادة سواء كان بحديدة حادة كالسلاح أو مثقلة من حديد أو خنق أو سم أو إحراق أو تغريق أو ضرب بالعصا أو الحصى حتى يموت فإن جميع ذلك عمد يوجب القود و به قال الشافعى وأصحابه واختاره الطبرى و هو مذهبا على ما ذكرناه و قد أمر الله تعالى بذلك فى قوله يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى. فإن قيل كيف قال كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمَعْنَى فرض والأولياء مخيرون بين القصاص والعفو. قلنا عنه جوابان أحدهما أنه فرض عليكم ذلك إن اختار أولياء المقتول القصاص والفرض قد يكون مضيقا و قد يكون مخيرا فيه والثانى فرض عليكم ترك مجاوزة ما حد لكم إلى التعدى فيما لم يجعل لكم والقصاص الأخذ من الجاني مثل ما جنى و ذلك لأنه مال لجنايته . -قرآن- ٣٦٥-٤٨٧-قرآن- ٥٠٨-٥٢٣

فصل

و قال بعض المفسرين إن هذه الآية منسوخة بقوله وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ قال جعفر بن مبشر ليس هذا عندى كذلك لأنه تعالى إنما أخبرنا أنه كتبها على اليهود قلنا و ليس فى ذلك ما يوجب أنه فرض علينا لأن شريعتهم منسوخة بشريعتنا. و الذى نقوله نحن أن هذه الآية ليست منسوخة لأن ماتضمنته معمول -قرآن- ٥٠-٩٧ [صفحه ٣٩٧] عليه و لا ينافى قوله النَّفْسَ بِالنَّفْسِ لأن تلك عامة و هذه خاصة ويمكن بناء تلك على هذه و لا تناقض و لا يحتاج إلى أن ينسخ إحداها بالأخرى . و قال قتادة نزلت هذه الآية لأن قوما من أهل الجاهلية كانت لهم جولة على غيرهم فكانوا يتعدون فى ذلك فلا يرضون بالعبد إلا الحر و لا المرأة إلا الرجل فنهاهم الله بهذه الآية عن مثل ذلك . ويجوز قتل العبد بالحر والأنثى بالذكر إجماعا لقوله وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا وَلقوله النَّفْسَ بِالنَّفْسِ و قوله فى هذه الآية الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى لا يمنع من ذلك لأنه تعالى لم يقل و لا يقتل الأنثى بالذكر و لا العبد بالحر و إذا لم يكن ذلك فى الظاهر فما تضمنته الآية معمول به و ما قلناه مثبت بما تقدم من الأدلة. و أما قتل الحر بالعبد فعندنا لا يجوز و به قال الشافعى و أهل المدينة و قال أهل العراق يجوز. و لا يقتل الوالد بالولد عندنا و عند أكثر الفقهاء و قال مالك يقتل به على بعض الوجوه . و أما قتل الوالد بالولد فعندنا تقتل به و عند جميع الفقهاء أنها جارية مجرى الأب . و أما قتل الولد بالوالد فيجوز إجماعا و لا يقتل مولى بعبد . ويجوز قتل الجماعة بواحد إجماعا

ولقوله وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا إِلَّا أَنْ عِنْدَنَا يَرِدُ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ فَاضِلُ الدِّيَةِ وَعِنْدَهُمْ لَا يَرِدُ شَيْءٌ عَلَى حَالٍ . وَ إِذَا اشْتَرَكَ بَالِغٌ مَعَ طِفْلِ أَوْ مَجْنُونٍ فِي قَتْلِ فَعِنْدَنَا لَا يَسْقُطُ الْقَوْدُ عَنِ الْبَالِغِ وَ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَ قَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ يَسْقُطُ . -قرآن- ٢٤-٤٠ -قرآن- ٣٩٢-٤٤٨ -قرآن- ٤٥٧-٤٧٣ -قرآن- ٤٩٦-٥٥٢ -قرآن- ١٠٩٥-١١٥١

فصل

ثم قال سبحانه فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ مَعْنَى عَفَى هَاهُنَا تَرَكَ مِنْ -قرآن- ١٧-٥٢ [صفحة ٣٩٨] عَفَتِ الْمَنَازِلُ لَو تَرَكَتْ حَتَّى دَرَسَتْ وَالْعَفْوُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ تَرَكَ الْعِقَابَ عَلَيْهَا. وَالْعَفْوُ عَنِ الْقَتْلِ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْفوَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ عَنِ الْقَاتِلِ وَيَصْفَحُوا عَنْهُ وَ لَا يَطْلُبُونَ مِنْهُ شَيْئًا إِمَّا لِلتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِمَّا لَغَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ . وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْعَفْوُ تَرَكَ الْقَوْدَ بِقَبُولِ الدِّيَةِ إِذَا بَذَلَ الْقَاتِلُ وَرَضَى بِهِ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ . وَأَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ كُلٌّ مِنْ يَرِثُ الدِّيَةَ إِلَّا الزَّوْجَ وَ الزَّوْجَةُ لَيْسَ لَهَا مِنْ غَيْرِ سَهْمٍ مِنْ الدِّيَةِ إِنْ قَبِلَهَا الْأَوْلِيَاءُ أَوَالْعَفْوُ عَنْهُ بِمَقْدَارِ مَا يَصِيبُهُمَا مِنَ الْمِيرَاثِ وَ لَيْسَ لَهَا الْمَطْلَبَةُ بِالْقَوْدِ وَ أَمَّا مَنْ سَوَاهُمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ فَلَهُمُ الْمَطْلَبَةُ بِالْقَوْدِ وَلَهُمُ الرِّضَا بِالدِّيَةِ. وَلَهُمُ الْعَفْوُ عَلَى الْجَمَاعِ وَالْأَنْفِرَادِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَبَعْضُ عَفَا عَنِ الْقَاتِلِ وَبَعْضُ طَلَبِ الْقَوْدِ وَبَعْضُ رَضَى بِالدِّيَةِ كَانَ لِلَّذِي يَطْلُبُ الْقَوْدَ أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلَ إِذَا رَدَّ عَلَى الَّذِي طَلَبَ الدِّيَةَ مَا لَهُ مِنْهَا وَرَدَّ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْقَاتِلِ سَهْمَ مَنْ عَفَا عَنْهُ . وَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا كَانَ لِلْمَقْتُولِ وَلَدٌ صَغِيرٌ وَ كِبَارٌ فَلِلْكَبَارِ أَنْ يَقْتُلُوا وَاحْتِجَ بِقَاتِلِ عَلَى عَ وَ قَالَ غَيْرُهُ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّغِيرُ وَ عِنْدَنَا أَنْ لَهُمْ ذَلِكَ إِذَا ضَمِنُوا حَصَّةَ الصَّغِيرِ مِنَ الدِّيَةِ إِذَا بَلَغُوا وَ لَمْ يَرْضُوا بِالْقَصَاصِ . وَ قَالَ الزَّجَّاجُ مَعْنَى قَوْلِهِ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ أَيْ مَنْ تَرَكَ قَتْلَهُ وَرَضَى مِنْهُ بِالدِّيَةِ وَ هُوَ قَاتِلٌ مُتَعَمِّدٌ لِلْقَتْلِ فَقَدْ عَفَى لَهُ بِأَنْ دَيْتَهُ وَرَضَى مِنْهُ بِالدِّيَةِ وَ هُوَ مِنَ الْعَفْوِ الَّذِي هُوَ الصَّفْحُ وَ تَرَكَ الْمَوْاخِذَ بِالذَّنْبِ فَمَعْنَى عَفَى لَهُ صَفْحُ عَنْهُ بِأَنْ لَا يُؤَاخِذَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْقَصَاصِ وَالْقَتْلِ . وَقِيلَ الْعَفْوُ التَّرَكُّ كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ص -قرآن- ١٠٣٠-١٠٦٥ [صفحة ٣٩٩] عَفَوْتُ عَنْكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ -رواية- ١-٢ -رواية- ٣-٣٠ أَيْ تَرَكَتْهَا وَأَصْلُ الْعَفْوِ مَحْوُ الْأَثَرِ. وَ هَذَا الْعَفْوُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى ضَرِيَيْنِ أَحَدُهُمَا عَفْوُ عَنْ دَمِ الْقَاتِلِ وَ عَنْ الدِّيَةِ جَمِيعًا وَ الْآخَرُ عَفْوُ عَنِ الدَّمِ وَ الرِّضَا بِالدِّيَةِ وَ هُوَ الْمَرَادُ بِالْآيَةِ. وَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ مِنْ أَخِيهِ أَيْ مِنَ الْقَاتِلِ عَفَا وَلَى الْمَقْتُولِ عَنْ دَمِهِ الَّذِي لَهُ مِنْ جِهَةِ أَخِيهِ الْمَقْتُولِ وَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ شَيْءٌ الدَّمُ فَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ مِنْ أَخِيهِ يَعُودُ إِلَى أَخِي الْمَقْتُولِ فِي قَوْلِ الْحَسَنِ وَ قَالَ الْآخَرُونَ تَعُودُ إِلَى أَخِ الْقَاتِلِ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ عَلَى أَخِي الْقَاتِلِ وَ هُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَاسِقٌ. قِيلَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ أَرَادَ إِخْوَةَ النَّسَبِ لَا فِي الدِّينِ كَمَا قَالَ وَ إِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُوَذَا الثَّانِي أَنَّ الْقَاتِلَ قَدِ تَوَبَّ وَ يَدْخُلُ فِي الْجُمْلَةِ غَيْرِ التَّائِبِ عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيْبِ الثَّلَاثُ تَعْرِيفُهُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَخَاهُ قَبْلَ أَنْ قَتَلَهُ كَمَا قَالَ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُّ لُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ يَعْنِي الَّذِينَ كَانُوا أَزْوَاجَهُنَّ . -قرآن- ١٧٨-١٨٨ -قرآن- ٢٧٧-٢٨١ -قرآن- ٣٠٤-٣١٤ -قرآن- ٥٣٣-٥٥٩ -قرآن- ٦٩٧-٧٨٣

فصل

قوله تعالى فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ عَنِ الْعَافِي وَ عَلَى الْمَعْفُو عَنْهُ أَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ وَ بِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَ الْحَسَنُ وَ هُوَ الْمُرُودُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ قَالَ قَوْمٌ هُمَا عَنِ الْمَعْفُو عَنْهُ . وَ دِيَةُ الْقَصَاصِ فِي قَوْدِ النَّفْسِ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ أَوْ مِائَةٌ مِنْ مِسَانِ الْإِبِلِ أَوْ مِائَتَانِ مِنَ الْبَقَرِ أَوْ أَلْفُ شَاةٍ أَوْ مَا شَاكَلَهُ فَهَذِهِ السِّتَةُ أَصْلُ -قرآن- ١٤-٣٥ -قرآن- ٦٧-٩٠ [صفحة ٤٠٠] فِي نَفْسِ الدِّيَةِ وَ لَيْسَ

بعضها بدلا من بعض و هذا كما نقول في زكاة الفطرة إنها تجب صاع من أحد الأجناس الستة الحنطة والشعير والتمر والزبيب والأرز والأقط فإن كل واحد منها أصل فيها و ليس بعضها بدلا من بعض . و لا يجبر القاتل عمدا على الدية فإن رضى فهي عليه في ماله فإن لم يقبل أولياء المقتول الدية فأدى القاتل نفسه بأضعاف الدية فلا بأس بقبوله . فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ أى فعله اتباع الأخ العافى بمعروف . وَ أَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ أى يتبعه بالحمد والشكر والثناء ويؤدى إليه الدية بإحسان أى على وجه جميل . و قال الزجاج قيل على الولي العافى اتباع القاتل بالمطالبة للدية و على القاتل أداء الدية بإحسان و قال وجائز أن يكون الاتباع بالمعروف والأداء بالإحسان جميعا على القاتل . وجاء في التفسير أن الأداء بإحسان أن يكون منجما و لا يذهب شىء من الدية والاتباع بالمعروف أن يقبضها برفق و قال أبو مسلم أى على قاتل العمد الذى يرضى منه ولى المقتول بالدية ويعفو له عن القود أن يتبع ما أمره الله فى إعطاء الولي ما يصلحه عليه و يرضى به منه ويحتمل بالمعروف أن يكون صفة لأمر الله أن يكون ما يتعارفه العرب بينها من دية القتلى بينهم إذا أرادوا الإصلاح وحقن الدماء . ويؤخذ دية العمد نسيئة و قد حث الله كل واحد منهما على الإحسان فليؤد المطلوب إلى الطالب إن استطاع بتعجيل و ليرفق الطالب فى طلب الدية . وأنكر بعض أهل اللغة أن يكون العفو فى الآية بمعنى الإعطاء كما قاله البصرى إن الضمير فى أخيه يرجع إلى أخى المقتول الذى يرث دمه والأخ المراد به فى النسب بذل له من دم أخيه شىء يعطى عفوا أى الدية فى سهولة و ذلك لأنه لو كان من الإعطاء لقل فممن أعطى له و ليس فى الكلام - قرآن- ٣٥٤-٣٧٥-قرآن- ٤١٦-٤٤٢-قرآن- ١٣٣٣-١٣٣٩ [صفحہ ٤٠١] عفى له منه بمعنى أعطاه عفوا إنما يقال أعفى له بكذا إذا أعطاه وإنما هو عفو ولى المقتول عن دية القاتل . و قوله القاتل لا يكون أخا المقتول إلا فى النسب ليس بصحيح لأنه يمكن أن يكون القاتل عمدا والمقتول مسلمين . قال ابن مهران يزد الصحيح أن الضمير فى أخيه للقاتل الذى عفى له القصاص وأخوه ولى المقتول والضمير فى إياها أيضا له أى يؤدى القاتل الدية إلى الولي العافى بإحسان أى من غير مظل و لا أذى . -قرآن- ٢٤٣-٢٤٩-قرآن- ٣٣١-٣٣٧-قرآن- ٣٨٨-٣٩٦

فصل

ثم قال ذلك تخفيف من ربكم و رحمة المشار إليه بذا ترخيص الله ترك القصاص والاقتصار على الدية فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أى من اعتدى بعد البيان فى الآية فقتل غير قاتل ولىه أو بعد قبول الدية فله عذاب أليم أى من قتل منكم نفسا فى الدنيا قتلته فى النار مائة ألف قتله مثل قتله صاحبه . وجاء فى التفسير أن الاعتداء هاهنا أن يقتل بواحد عدة كما كان يفعل كبراء الكفار فى الجاهلية و كل هذا يحتمل فى الآية والمروى عن ابن عباس أن الاعتداء هو القتل بعد قبول الدية وكذلك عن أبى جعفر و أبى عبد الله ع . ومعنى تخفيف من ربكم أنه جعل لكم القصاص أو الدية أو العفو و كان لأهل التوراة قصاص وعفو ولأهل الإنجيل عفو ودية . و قال وَ لَكُمْ فى القصاص حياة المراد به القصاص فى القتل وإنما كان فيه حياة من وجهين أنه إذا هم الإنسان بالقتل فذكر القصاص ارتدع فكان ذلك سببا للحياة حياة للذى هم هو بقتله وحياة له لأنه من أجل القصاص أمسك عن القتل فسلم من أن يقتل و قال السدى من جهة أنه لا يقتل إلا القاتل دون غيره خلاف فعل الجاهلية الذين كانوا يتفألون بالطوائل و -قرآن- ١٠-٤٦-قرآن- ١٠٧-١١٩-قرآن- ١٢٩-١٤٩-قرآن- ٥٤٨-٥٦٧-قرآن- ٦٧٠-٦٩٧ [صفحہ ٤٠٢] المعنيان جميعا حسنان ونظير هذه الآية قولهم القتل أنفى للقتل . وإنما خص الله بالخطاب أولى الألباب لأنهم المكلفون بالمأمورين و من ليس بعقل لا يصح تكليفه فعلى هذامتى كان القاتل غير بالغ وحده عشر سنين فصاعدا أو يكون مع بلوغه زائل العقل إما أن يكون مجنونا أو مؤثما فإن قتلها و إن كان عمدا فحكمه حكم الخطأ .

قوله تعالى وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ عَنِي إِلَّا بِالْقَوْدِ أَوْ الْكَفْرِ أَوْ مَا يَجْرَى مجراهما فإن قتله كذلك حق و ليس بظلم . وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ أَى فلا يسرف القاتل فى القتل و جاز أن يضمم و إن لم يجر له ذكر لأن الحال يدل عليه و يكون تقييده بالإسراف جاريا مجرى قوله فى أكل مال اليتيم و لَا تَأْكُلُوا إِسْرَافًا و إن لم يجر أن يأكل منه على الاقتصاد فكذلك لا يمتنع أن يقال للقاتل الأول لا تسرف فى القتل لأنه يكون بقتله مسرفا فلا يسرف لأن من قتل مظلوما كان منصورا بأن يقتص له وليه والسلطان إن لم يكن له ولي فيكون هذارد القاتل عن القتل . والآخى أن يكون فى يُسْرِفُضمير الولى أى لا يسرف الولى فى القتل فإسرافه فيه أن يقتل غير من قتل أو يقتل أكثر من قاتل و ليه أى فلا يسرف الولى فإنه منصور بقتل قاتل و ليه والاقتصاص منه . والسلطان الذى جعله الله للولى قال ابن عباس هو القود أو العفو أو الدية . -قرآن- ١٤-٧٣-قرآن- ١٤٩-٢١٧-قرآن- ٣٦٩-٣٩٣-قرآن- ٦٥٩-٦٦٤ [صفحه ٤٠٣]

ومما يقتضيه الآيات أن المرأة إذا قتلت رجلا واختار أولياؤه القود فليس لهم إلا نفسها فإن قتل الرجل امرأة عمدا وأراد أولياؤها قتله كان لهم ذلك إذا ردوا نصف دية الرجل . و إذا قتل المسلم ذميا عمدا وجب عليه دية و لا يجب فيه القود وكذلك إذا قتل حر عبدا أو أمة لم يكن عليه قود و عليه الدية يعطى قيمتهما يوم قتلتهما فإن زادت القيمة على دية الحر والحره رد إليها. فإن قتل عبد حرا عمدا كان عليه القتل إن أراد أولياء المقتول ذلك فإن طلبوا الدية كان على مولاه الدية كاملة أو تسليم العبد إليهم إن شاءوا استرقوه و إن شاءوا قتلوه . فإذا قتل جماعة واحدا فإن أولياء الدم مخيرون بين أمور ثلاثة أحدها أن يقتلوا القاتلين كلهم ويؤدوا فضل ما بين دياتهم ودية المقتول إلى أولياء المقتولين والثانى أن يتخيروا واحدا منهم فيقتلوه ويؤدوا المستبقون دية إلى أولياء صاحبهم بحساب أقساطهم من الدية الثالث إن اختار أولياء المقتول أخذ الدية كانت على القاتلين بحسب عددهم والدليل على صحته إجماع الطائفة ولأن ما ذكرناه أشبه بالعدل . و الذى يدل على الفصل الأول زائدا على الإجماع قوله تعالى وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ومعنى هذا أن القاتل إذا علم أنه إن قتل قتل كفى عن القتل و كان ذلك أزر له و كان داعيا إلى حياته و حياة من هم بقتله فلو أسقطنا القود فى حال الاشتراك سقط هذا المعنى المقصود بالآية فكان من أراد قتل غيره من غير أن يقتل به شارك غيره فى قتله فسقط القود عنهما. -قرآن- ١٠٠٦-١٠٣٣ [صفحه ٤٠٤] ويمكن أن يستدل أيضا على من خالف فى قتل الجماعة بواحد بقوله تعالى فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ والقاتلون إذا كانوا جماعة فكلهم معتدون فيجب أن يعاملوا معاملة القاتل . فإن قالوا إن الله تعالى يقول النَّفْسَ بِالْخُرِّ وَالْخُرِّ بِالْخُرِّ و هذا ينفى أن يؤخذ نفسان بنفس و حران بحر. قلنا المراد بالنفس والحر هاهنا الجنس لا العدد فكأنه تعالى قال إن جنس النفوس يؤخذ بجنس النفوس وكذا جنس الأحرار فالواحد والجماعة يدخلون فى ذلك . فإن قيل قد ثبت أن الجماعة إذا اشتركا فى سرقة نصاب لم يلزم كل واحد منهم قطع و إن كان كل واحد منهم إذا انفرد بسرقة لزمه القطع فأى فرق بين ذلك و بين القتل مع الاشتراك قلنا الذى نذهب إليه و إن خالفنا فيه الجماعة أنه إذا اشترك نفسان فى سرقة شىء من حرز و كان قيمة المسروق ربع دينار و يكون أيديهما عليه فإنه يجب عليهما القطع معا و قدسونا بين القتل والقطع ولهذه المسألة تفصيل ذكر فى بابه . -قرآن- ٧٣-١٤١-قرآن- ٢٥٤-٢٧٠-قرآن- ٢٧٣-٢٨٧

واختلف أهل التأويل في قوله مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا. -قرآن- ٣٢-١٧٠ [صفحة ٤٠٥] قال الزجاج معناه أنه بمنزلة من قتل الناس جميعا في أنهم خصومه في قتل ذلك الإنسان . قال الحسن معناه تعظيم الوزر والإثم . قال ابن مسعود من قتل نفسا فكأنما قتل الناس عندالمقتول و من أحياها فكأنما أحيا الناس عندالمستقيد. وقال ابن زيد معناه أنه يجب من القتل والقود مثل مايجب عليه لوقتل الناس جميعا ومعنى من أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا من نجاها من الهلاك مثل الغرق والحرق . وقيل من عفا عن دمها و قدوجب القود عليها وقيل معناه من زجر عن قتلها بما فيه حياتها على وجه يفتدى به فيها بأن يعظم تحريم قتلها كماحرمه الله على نفسه فلم يقدم عليه فقد حيى الناس بسلامتهم منه و ذلك إحياءه إياها و هواختيار الطبرى. و الله هوالمحيى للخلق لايقدر عليه غيره وإنما قال أحياها على وجه المجاز يعنى نجاها من الهلاك كماحكى عن نمرودأنا أحيى وَأُمِيتُفاستبقى واحدا وقتل الآخر. والقول فى ذلك أن يقال إن الله تعالى شبه قاتل النفس بقاتل جميع الناس ومنجيتها بمنجى جميع الناس وتشبيه الشئ بالشئ يكون من وجوه حقيقة ومجازا فيجب أن ينظر فى التشبيه هاهنا بما ذا يتعلق فلايجوز أن يكون شبه الفعل بالفعل لأن قتل واحد لايشبه قتل اثنين فلابد من أن يكون التشبيه فى المعنى . و لايجوز أن يقال شبه الإثم بالإثم والعقاب بالعقاب لأن الذى يحاسب على الفتيل والقطمير ويتمدح بأنه لاـيظلم مثقال حبة من خردل يمنع غناه -قرآن- ٧٦٠-٧٨٣ [صفحة ٤٠٦] وحكمته وعدله أن يساوى فى العقاب بين قاتل نفس واحدة و بين قاتل نفسين فكيف من قتل نوع الناس فإذاالتشبيه مجاز والمراد به تهويل أمر القتل ومبالغة فى الزجر عنه و أنه يستحق فى الدنيا من كل مؤمن البراءة واللعنة والعداوة كما لو تعرض له نفسه بالقتل لا يستحق كل ذلك منه لكون المؤمنين يدا واحدة على من سواهم . و قدقضى الحسن بن على ع فى رجل اتهم بأنه قتل نفسا فأقر بأنه قتل وجاء آخر فأقر أن الذى قتل هودون صاحبه ورجع الأول عن إقراره أنه درأ عنهما القود والدية ودفع إلى أولياء المقتول الدية من بيت المال وقرأ هذه الآية ثم قال هذا إن قتل ذلك فقد أحيا هذا -رواية- ١-٢-رواية- ٣-٢٧١ . والأولياء هم الوراث من الرجال فمن الأولاد الذكور و من الأقارب من كان ذكرا من قبل الأب

باب القتل الخطأ المحض

إشارة

قال الله تعالى وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا. اعلم أن النفى هاهنا متعلق بالجواز فى دين الله وحكمه أى لاـيجوز ذلك فى حكم الله والظاهر إخبار بانتفاء الجواز ويتضمن النفى أى فلا تفعلوه ولدخول كان إفادة أن هذا ليس حكما حادثا بل لم يزل حكم الله على هذا. و قدذكر الله تعالى فى هذه الآية ديتين وثلاث كفارات . ذكر الدية والكفارة بقتل المؤمن فى دار الإسلام فقال وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا -قرآن- ١٩-١٨٧-قرآن- ٥٢١-٥٤٢ قال الله تعالى وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا. اعلم أن النفى هاهنا متعلق بالجواز فى دين الله وحكمه أى لاـيجوز ذلك فى حكم الله والظاهر إخبار بانتفاء الجواز ويتضمن النفى أى فلا تفعلوه ولدخول كان إفادة أن هذا ليس حكما حادثا بل لم يزل حكم الله على هذا. و قدذكر الله تعالى فى

هذه الآية ديتين وثلاث كفارات . ذكر الدية والكفارة بقتل المؤمن في دار الإسلام فقال وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ . وذكر الكفارة دون الدية بقتل المؤمن في دار الحرب في صف المشركين إذا حضر معهم الصف فقتله مسلم ففيه الكفارة دون الدية فقال فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ لَأَنْ قَوْلَهُ وَ إِنْ كَانَ كُنْيَاةً عَنْ الْمُؤْمِنِ الَّذِي تَقْدِمُ ذَكَرَهُ . ثم ذكر الدية والكفارة بقتل المؤمن في دار المعاهدين فقال وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ . وعند المخالف أن ذلك كناية عن الذي في دار الإسلام و ما قلناه أليق بسياق الآية لأن الكنايات كلها في كان عن المؤمن فلا ينبغي أن يصرفها إلى غيره بلا- دليل . ومعناه لم يأذن الله ولا أباح لمؤمن أن يقتل مؤمنا فيما عهده إليه لأنه لو أباحه أو أذن فيه لما كان خطأ والتقدير إلا أن يقتله خطأ فإن حكمه كذا ذهب إليه قتادة . وقوله إِلَّا خَطَأً استثناء منقطع في قول أكثر المفسرين وتقدير الآية إلا- أن المؤمن قديقتل المؤمن خطأ و ليس ذلك فيما جعله الله له وإجماع أن قتل المؤمن لا يجوز لاعمداء ولا خطأ فالتقدير غير جائز في حكم الله أن يقتل مؤمن مؤمنا لكن إن وقع عليه غلط فأخطأ في مقصده وفعل هذا المحذور فعليه كذا وكذا . -قرآن ١-٧١-قرآن ٢٠٥-٢٨٣-قرآن ٢٩٤-٣٠٤-قرآن ٣٩٩-٥١٢-قرآن ٨٥٥-٨٦٦

فصل

ثم أخبر سبحانه بحكم من قتل من المؤمنين مؤمنا خطأ فقال وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ فعليه تحرير رقبته مؤمنة يعني مظهره -قرآن ٦٠-١١٨ [صفحته ٤٠٨] للإيمان وظاهر ذلك يقتضي أن تكون بالغه ليحكم لها بالإيمان و ذلك في ماله خاصة . وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِ يُوْدِيهَا عَنْهُ عَاقِلَتُهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ . إِلَّا أَنْ يَصِدَّقُوا أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ دِيَةٌ قَتْلَهُمْ فَيَعْفُو عَنْهُ فحينئذ يسقط عنهم وموضع أن من قوله إِلَّا أَنْ يَصِدَّقُوا نصب لأن المعنى فعليه ذلك إلا في حال التصديق ثم حذفت في وقيل إلاحال التصديق وأصله إلا على أن تصدقوا ثم سقط على ويعمل فيه ما قبله على معنى الحال أو هو مصدر وقع موقع الحال ويجوز في سبب النزول كل ما قيل . و الذي يعول عليه أن ماتضمنته الآية حكم من قتل خطأ . وقال ابن عباس و الحسن الرقبة المؤمنة لا تكون إلا بالغة قد آمنت وصامت وصلت فأما الطفل فإنه لا يجزى ولا الكافر وقال عطاء كل رقبة ولدت في الإسلام فهي تجزى والأول أقوى لأن المؤمن على الحقيقة لا يطلق إلا على بالغ عاقل مظهر للإيمان ملتزم لوجوب الصلاة والصوم إلا أنه لا خلاف أن المولود بين مؤمنين يحكم له بالإيمان فهذا الإجماع ينبغي أن يجري في كفارة قتل الخطأ فأما الكافر والمولود بين كافرين فإنه لا يجزى بحال . ودية قتل الخطأ يلزم العاقلة والعاقلة يرجع بها على القاتل إن كان له مال فإن لم يكن له مال فلا شيء للعاقلة عليه ومتى كان للقاتل مال و لم يكن للعاقلة مال ألزم في ماله الدية خاصة . ولا يلزم للعاقلة من دية الخطأ إلا ما قامت به البينة فأما ما يقر به القاتل فليس عليهم منه شيء ويلزم القاتل ذلك في ماله خاصة . وتستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين . والعاقلة هم الذين يرثون دية القاتل إن لوقتل ولا يلزم من لا يرث من دية شيئا . -قرآن ٨٥-١١٧-قرآن ١٥٧-١٧٦-قرآن ٢٦٧-٢٨٦ [صفحته ٤٠٩] والدية المسلمة إلى أهل القتل هي المدفوعة إليهم موفرة غير منقصة حقوق أهلها منها إِلَّا أَنْ يَصِدَّقُوا معناه يتصدقوا وهو في قراءة أبي فادغمت التاء في الصاد لقرب مخرجهما . -قرآن ٨٥-١٠٤

فصل

وقوله تعالى فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ يعني إن كان هذا القاتل الذي قتله المؤمن خطأ من قوم هم

أعداء لكم مشركون و هو مؤمن فعلى قاتله تحرير رقبته مؤمنة. واختلفوا فى معناه فقال قوم إذا كان القتل فى عداد الأعداء و هو مؤمن بين أظهرهم لم يهاجر فمن قتله فلا دية له و عليه تحرير رقبته مؤمنة لأن الدية ميراث وأهله كفار لا يرثونه هذا قول ابن عباس . وقال آخرون بل عني به من أهل الحرب من تقدم دار الإسلام ثم يرجع إلى دار الحرب فإذا مر بهم جيش من أهل الإسلام فهرب قومه وأقام ذلك المسلم بينهم فقتله المسلمون وهم يحسبونه كافرا. ثم قال و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله و تحرير رقبته مؤمنة معناه إن كان القتل الذى قتله المؤمن خطأ من قوم بينكم و بينهم أيها المؤمنون ميثاق أو عهد أى عهد و ذمة و ليسوا أهل حرب لكم فدية مسلمة إلى أهله يلزم عاقلة قاتله و تحرير رقبته مؤمنة على القاتل كفارة لقتله . واختلفوا فى صفة هذا القتل الذى هو من قوم بيننا و بينهم ميثاق أ هو مؤمن - قرآن - ١٦ - ٩٤ - قرآن - ٦١٨ - ٧٣١ [صفحہ ٤١٠] أو كافر فقال قوم هو كافر إلا - أنه يلزم قاتله دية لأن له ولقومه عهدا ذهب إليه ابن عباس و قال آخرون بل هو مؤمن فعلى قاتله دية يؤديها إلى قومه من المشركين لأنهم أهل ذمة و هو المروى فى أخبارنا إلا - أنهم قالوا تعطى دية و رثته المسلمين دون الكفار. والميثاق العهد والمراد به هاهنا الذمة وغيرها من العهود. والخطأ هو أن يريد شيئا فيصيب غيره . والدية الواجبة فى قتل الخطأ مائة من الإبل إن كانت العاقلة من أهل الإبل . و قال ابن مهران يزيد هو أن يكون المقتول مؤمنا من قوم معاهدين و ذكر ابن إسحاق أنه يجوز أن لا يكون مؤمنا ولأجل المهادنة والميثاق وجبت الدية والكفارة.

فصل

أما دية أهل الذمة فقال قوم هى دية المسلم سواء ذهب إليه ابن مسعود واختاره أبو حنيفة و قال قوم هى على النصف من دية المسلم و قال قوم هى على الثلث من دية المسلم ذهب إليه الشافعى و قال إنها أربعة آلاف . و أما دية المجوسى فلا خلاف أنها ثمانمائة درهم وكذلك عندنا دية اليهودى والنصرانى والأثنى منهم أربعمائة درهم والدليل عليه إجماع الطائفة. فإن احتج المخالف بقوله و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة و دية مسلمة إلى أهله ثم قال و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق فدية مسلمة و ظاهر الكلام يقتضى أن الدية واحدة. قلنا هذا السؤال ساقط على قول من يقول هذا القتل الذى هو من قوم - قرآن - ٣٨٣ - ٤٧٥ - قرآن - ٤٨٥ - ٥٥٤ [صفحہ ٤١١] بينكم و بينهم ميثاق هو مؤمن ومعناه إن كان القتل الذى قتله المؤمن خطأ من قوم بينكم و بينهم ميثاق أى ذمة و عهد و ليسوا من أهل حرب لكم فدية مسلمة إلى أهله لأنهم أهل الذمة و أما على قول من يقول إن هذا القتل كافر فلا شبهة فى أن ظاهر الكلام لا يقتضى التساوى فى مبلغ الدية وإنما يقتضى التساوى فى وجوب الدية على سبيل الجملة. و فى تقديم تحرير الرقبة على الدية فى صدر الآية وتقديم الدية على تحرير الرقبة فى آخر الآية خبيثة لطيفة وكذلك فى قوله إلا أن يصدقوا إشارة حسنة والأحسن أن تكون الكناية فى كان من قوله فإن كان من قوم عدو لكم للقتل دون أن يكون للمؤمن لأن قوله و هو مؤمن يمنع من ذلك . وكذا الكناية فى كان من قوله و إن كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق للمقتول لأن المقول يقع على المؤمن والكافر فإن كان القتل من هؤلاء الكافرين كافرا فديته دية الكافر و إن كان مؤمنا فديته دية المؤمن هذا هو المذهب ويجوز أن يكون كان تامه فى أول الآية من قوله و ما كان للمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ أى ما وقع قتل مؤمن لمؤمن إلا قتلا خطأ. - قرآن - ٤٦٥ - ٤٨٤ - قرآن - ٥٤٠ - ٥٧٢ - قرآن - ٦١٣ - ٦٢٧ - قرآن - ٦٧٥ - ٧٢٤ - قرآن - ٩٣٠ - ٩٨٣

فصل

ثم قال تعالى فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ اَخْتَلَفُوا فِي معناه فقال قوم يعنى فمن لم يجد الرقبة المؤمنة كفارة عن قتله المؤمن خطأ لإعساره فعليه صيام شهرين متتابعين و قال آخرون فمن لم يجد الديه فعليه صوم شهرين عن الديه والرقبة و قال مسروق تأويل الآية فمن لم يجد رقبة مؤمنة و لاديه يسلمها إلى أهله فعليه صوم شهرين متتابعين . -قرآن- ١٧-٦٣ [صفحه ٤١٢] والأول هو الصحيح لأن دية قتل الخطأ على العاقلة والكفارة على القاتل بإجماع الأمة على ذلك . وصفه التتابع فى الصوم أن يتابع الشهرين لايفصل بينهما بإفطار يوم على ماقدمناه فى باب الكفارة. ثم قال تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَ هُوَ نَصَبٌ عَلَى الْقِطْعِ وَمَعْنَاهُ رَخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ لَكُمْ إِلَى التَّيْسِيرِ عَلَيْكُمْ بِتَخْفِيفِهِ مَاخَفَفَ عَنْكُمْ مِنْ فَرْضِ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ بِإِجَابِ صَوْمِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . قال الجبائي إنما قال تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ لِأَنَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ الْكُفَّارَةِ الَّتِي يُلْزَمُهَا يَدْرَأُ الْعِقَابَ وَالْذَّمَّ عَنِ الْقَاتِلِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَاصِيًا فِي السَّبَبِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا فِي الْقَتْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ رَمَى فِي مَوْضِعٍ هُوَ مَنُهِى عَنْهُ وَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْقَتْلَ وَ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْآيَةَ عَامَةٌ فِي كُلِّ قَاتِلٍ خَطَاً وَ مَا ذَكَرَهُ رَبِّمَا اتَّفَقَ فِي الْآحَادِ . وَإِلْزَامُ دِيَةِ الْخَطَاِ لِلْعَاقِلَةِ لَيْسَ هُوَ مُوَآخَذَةُ الْبَرِيءِ بِالسَّقِيمِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ بَلْ هُوَ حَكْمٌ شَرْعِي تَابِعٌ لِلْمَصَالِحِ وَ لَوْ خَلِينَا وَالْعَقْلَ مَا أَوْجَبْنَاهُ وَ قَدْ قِيلَ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْمَوَاسَاةِ وَالْمَعَاوَنَةِ . ثُمَّ قَالَ وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَ اسْتَدْلَتْ الْمَعْتَزَلَةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ مَرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ يَخْلُدُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَ أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ مُؤْمِنًا يَسْتَحِقُّ الْخُلُودَ فِيهَا وَ لَا يَعْفَى عَنْهُ . وَلَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُمْ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ الْكُفَّارَ وَ مِنْ لَا ثَوَابَ لَهُ أَصْلًا فَأَمَّا مَنْ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ أَصْلًا وَ قَدْ اسْتَوْفَى الْكَلَامُ فِيهِ أَصْحَابُنَا فِي الْأُصُولِ . -قرآن- ٢٠٨-٢٢٦ - قرآن- ٣٩٤-٤١٢ - قرآن- ٨٨٥-٩٥٢ [صفحه ٤١٣] وَ قَدْ ذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَفْسَرِينَ أَنَّ الْآيَةَ مُتَوَجِّهَةٌ إِلَى مَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا تَعْصِبًا لِإِيمَانِهِ وَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قُتِلَ لِأَجْلِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَقَدْ كَفَرَ .

فصل

أما قوله يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا فَقَدْ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ نَزَلَتْ فِي أَمْرِ بَنِي النَّضِيرِ وَبَنِي قَرِظَةَ . قَالَ قَتَادَةُ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَتِيلٍ بَيْنَهُمْ قَالُوا إِنْ أَفْتَاكُمْ مُحَمَّدٌ بِالْذِّمَّةِ فَاقْتُلُوهُ وَإِنْ أَفْتَاكُمْ بِالْقُودِ فَاحْذَرُوهُ فَلَمَّا أَرَادُوا الْإِنْصِرَافَ تَعَلَّقَتْ قَرِظَةُ بِالنَّضِيرِ قَالُوا يَا أَبَا الْقَاسِمِ وَ كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا يَا مُحَمَّدٌ لَوْلَا يُوَافِقُ ذَلِكَ مَا فِي كِتَابِهِمْ مِنْ ذِكْرِهِ هَؤُلَاءِ إِخْوَانُنَا بَنُو النَّضِيرِ إِذَا قُتِلُوا مِنْ قَتِيلًا لَا يَعْطُونَ الْقُودَ مِنْهُمْ وَ أَعْطَوْنَا سَبْعِينَ وَسَقَا مِنْ تَمَرٍ وَ إِنْ أَخَذُوا الدِّيَةَ أَخَذُوا مِنْهَا مِائَةً وَأَرْبَعِينَ وَسَقَا وَ كَذَا جَرَاحَاتُنَا عَلَى أَنْصَافِ جَرَاحَاتِهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ وَ إِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرَّوكَ شَيْئًا وَ إِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ أَيْ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ فَقَالُوا لَا نَرْضَى بِقَضَائِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ أَلْأَحْكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . ثُمَّ قَالَ تَعَالَى وَ كَيْفَ يُحْكَمُونَكَ وَ عِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ شَاهِدًا لَكَ فِيمَا -قرآن- ١١-٧٩ - قرآن- ٥٥٦-٦٤٠ - قرآن- ٧٠٢-٧٨٦ - قرآن- ٨٠٤-٨٤٨ [صفحه ٤١٤] يَخَالِفُونَكَ ثُمَّ فَسَّرَ مَا فِيهَا مِنْ حَكَمِ اللَّهِ فَقَالَ وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ الْآيَةَ . فَإِنْ تَوَلَّوْا يَعْنِي بَنِي النَّضِيرِ لَمَّا قَالُوا لَا نَرْضَى بِحُكْمِكَ -قرآن- ٤٦-١١٤ - قرآن- ١٢١-١٣٤

باب القتل الخطأ وشبه العمد

اعلم أن القتل على ثلاثة أضرب عمد محض و هو أن يكون عامدا بآلة يقتل غالبا كالسيف والسكين والحجر الثقيل عامدا فى

قصده و هو أن يقصد قتله بذلك فمتى كان عامدا في قصده عامدا في فعله فهو العمد المحض قال تعالى وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ. والثاني خطأ محض و هو ما لم يشبه شيئا من العمد بأن يكون مخطئا في فعله مخطئا في قصده مثل أن رمى طائرا فأصاب إنسانا فقد أخطأ في الأمرين قال الله تعالى وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ. الثالث عمد الخطأ أو شبه العمد والمعنى واحد و هو أن يكون عامدا في فعله مخطئا في قصده فأما كونه عامدا في فعله فهو أن يعمد إلى ضربه لكنه بآلة لا تقتل غالبا كالسوط والعصا الخفيفة والخطأ في القصد أن يكون قصده تأديبا وزجره وتعليمه لكنه إن مات منه فهو عامد في فعله مخطئ في قصده . ويمكن أن يستدل على هذا النوع من القتل أيضا بقوله وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً الْآيَةُ فَالخطأ شبه العمد هو أن يعالج الطبيب غيره بما -قرآن- ٢١٩-٢٧٢-قرآن- ٤٣٥-٤٩٣-قرآن- ٨٣٨-٨٩١ [صفحہ ٤١٥] قد جرت العادة بحصول النفع عنده أو بفصده فيؤدي ذلك إلى الموت فإن هذا و ما قدمناه يحكم فيه بالخطأ شبه العمد ويلزم فيه الدية مغلظة و لا قود فيه على حال . والدية فيه تلزم القاتل بنفسه في ماله خاصة و إن لم يكن له مال استسعى فيها أو يكون في ذمته إلى أن يوسع الله عليه والدية في ذلك مائة من الإبل أثلاثا و هذه الدية تستأدى في سنتين . و على هذا القاتل بعد إعطاء الدية كفارة عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد كان عليه صيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا كما على قاتل الخطأ المحض لأن الآية أيضا دالة عليه . وكفارة قتل العمد بعد العفو له ببذل أو بلا بدل هذه الثلاثة والدليل عليه بعد الإجماع السنة فإن لم يقدرُوا على ذلك تصدقوا بما استطاعوا وصاموا ما قدرُوا عليه

باب ديات الجوارح والأعضاء والقصاص فيها

إشاره

قال الله تعالى وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ. هذا و إن كان إخبارا من الله تعالى أنه مما كتب على اليهود في التوراة فإنه لا خلاف أن ذلك ثابت في شرعنا و ذلك لأنه إذا صح بالقرآن أو بالسنة أن حكما من الأحكام كان ثابتا في شريعته من كان قبل نبينا من الأنبياء ع -قرآن- ١٩-١٧٠ [صفحہ ٤١٦] ولا يثبت نسخه لأقرآنا و لاسنة فإنه يجب العمل به . يقول الله عز و جل فرضنا على اليهود الذين تقدم ذكرهم في التوراة أن النفس بالنفس ومعناه إذا قتلت نفس نفسا أخرى متعمدا فإنه يستحق عليه القود إذا كان القاتل عاقلا مميزا و كان المقتول مكافئا للقاتل إما أن يكونا مسلمين حرين أو كافرين أو مملوكين فأما أن يكون القاتل حرا مسلما والمقتول كافرا أو مملوكا فإن عندنا لا يقتل به و فيه خلاف بين الفقهاء و إن كان القاتل مملوكا أو كافرا والمقتول مثله أو فوقه فإنه يقتل بلا خلاف . ويراعى في قصاص الأعضاء ما يراعى في قصاص النفس من التكافؤ ومتى لم يكونا متكافئين فلا قصاص على الترتيب الذي رتبناه في النفس سواء و فيه أيضا خلاف . ويراعى في الأعضاء التساوى أيضا فلا يقلع العين اليمنى باليسرى و لا يقطع اليمين باليسار و لا يقطع الناقصة بالكاملة فمن قطع يمين غيره وكانت يمين القاطع شلاء قال أبو على يقال له إن شئت قطعت يمينه الشلاء أو تأخذ دية يدك و قد ورد في أخبارنا أن يساره تقطع إذا لم يكن للقاطع يمين . وروى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع أنه قال دية اليد إذا قطعت خمسون من الإبل فما كان جروحا دون الاصطلام فيحكم به ذوا عدل منكم و من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون -رواية- ١-٢-رواية- ٦٠-٢٠١ و في هذا إشارة إلى أن الحكم بذلك أو غيره ليس إلا- إلى حجة الله أو من يأمره بالحجة. فأما عين الأعور فإنها تقلع بالعين الذي يقلعها سواء كانت المقلوعة عوراء أو لم تكن فإن قلعت العوراء كان فيها كمال

الدية إذا كانت خلقه أودهبت [صفحة ٤١٧] بآفه من الله تعالى أو تعلق إحدى عيني القالع ويلزمه مع ذلك نصف الدية وفيه خلاف .

فصل

وقوله تعالى وَ الْجُرُوحِ قِصَاصٌ التقدير أوجبنا أن النفس تقتل إذا قتلت نفسا بغير حق وفرضنا عليهم أن الجروح قصاص . وظاهر هذه الآية لا يقتضى أنامتعبدون بهذه الأحكام لأنها حكاية عن أمه أنه فرض عليهم ذلك إلا أن العلماء مجمعون على أنها أيضا بهذه الأحكام متعبدون لا بهذه الآية بل بالآية التي في سورة البقرة وهي مجارية لهذه ولا يجب من الاتفاق في كثير من المتعبدات أن تكون الشريعتان واحدة بعينها . ومعنى النَّفْسِ بِالنَّفْسِ تقتل النفس بسبب قتل النفس قيل وذلك مجمل وله بيان طويل وفيه تخصيص . ومعنى الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ تقتلع العين لمن قلع عينا بغير حق . وكذا إن قطع أنفه أو أذنه أو قلع أو كسر سنا له أوجرحه بجراحة يفعل به مثله وهذا معنى قوله وَ الْجُرُوحِ قِصَاصٌ لأن القصاص أن يتبع به فعله فيفعل مثل فعله ومعناها ذات قصاص أى يقاص الجراح قصاصا . وتفاصيل هذه الأحكام بكتب الفقه أولى لكننا نذكر ألفاظا يسيرة . -قرآن- ١٦-٣٤-قرآن- ٤٢٠-٤٣٦-قرآن- ٥٢٢-٥٣٨-قرآن- ٦٧١-٦٨٩

فصل

وأما الجروح فإنه يقتص منها إذا كان الجراح مكافئا للمجروح على ما بيناه في النفس فيقتص بمثل جراحته الموضحة بالموضحة والهاشمة بالهاشمة والمنقلة بالمنقلة ولا قصاص في المأمومة وهي التي تبلغ أم الرأس ولا الجائفة [صفحة ٤١٨] وهي التي تبلغ الجوف لأن في القصاص منهما تضريرا بالنفس . ولا ينبغي أن يقتص الجراح بعد أن يندمل من المجروح فإذا اندمل اقتص حينئذ من الجراح وإن سرت إلى النفس كان فيها القود . وكسر العظم لا قصاص فيه وإنما فيه الدية . وكل جرحه كانت ناقصة فإذا قطعت كان فيها حكمه ولا يقتص بها الجرحه الكامله كيد شلاء وعين لا تبصر وسن سوداء متأكلة فإن في جميع ذلك حكمه لا تبلغ دية تلك الجرحه وقدرينا في هذه الأشياء مقدرا و هوئلا دية العضو الصحيح . والعين تعلق بالعين وإن تفاوتتا في الصغر والكبر والحسن والقبح وزيادة البصر إلا أن تكون عمياء .

فصل

وقوله تعالى فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهَا لَهَا في كفارة له يحتمل عودها إلى أحد أمرين أحدهما وهو الأقوى أنها عائدة على المتصدق من المجروح أو ولي المقتول لأنه إذا تصدق بذلك على الجراح لوجه الله تعالى كفر الله بذلك عنه عقوبة ماضية من معاصيه . الثاني أنها تعود على المتصدق عليه لأنه يقوم مقام أخذ الحق عنه . وإنما رجحنا الأول لأن العائد يجب أن يرجع إلى مذكور وهو من والمتصدق عنه لم يجر له ذكر على أنه لو كان هاهنا كفارة وقصاص كما قتل خطأ المؤمن في دار الإسلام كفارة ودية لما سقطت الكفارة وإن أسقط المجروح القصاص كما لا تسقط الكفارة في قتل الخطأ وإن تصدقوا بالدية فتسقط . ومعنى من تصدق به عفا عن الحق وأسقط . -قرآن- ١٦-٥٦ [صفحة ٤١٩] فإن قيل هل يكفر الذنب إلا التوبة أو اجتناب

الكبيرة. قلنا على مذهبنا لا يجوز أن يكفر الذنب شيء من أفعال الخير ويجوز أن يتفضل الله بإسقاط عقابها كما قال ع من يعف يعف الله عنه -رواية ١-٢-رواية ١١-٣٦. وقوله فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ مِنْ لَصَابِ الْحَقِّ وَالَّذِي لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الْقَصَاصَ وَالضَّمِيرَ فِي بِهِ لِحَقِّهِ يَقُولُ وَلِي الْمَقْتُولُ وَ مِنْ جَرَحٍ أَوْ أُصِيبَ عَضْوُ مِنْهُ إِنْ عَفَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ حَقِّهِ وَ لَمْ يَطْلُبْ بِالْقَصَاصِ أَوَّالِدِيَّةً فَهُوَ أَى فَعَلَهُ ذَلِكَ وَ تَرَكَهُ لِحَقِّهِ كَفَّارَةٌ لَهُ أَى يَكْفُرُ اللَّهُ لَهُ ذَنْبُهُ فَلَا يُؤَاخِذُهُ بِهَا وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّهُ كَفَّارَةٌ لِلْحَامِي أَى يَسْقُطُ عَنْهُ الْوَلِيُّ وَالْمُخْرِجُ الْقَوْدَ وَالْقَصَاصَ عَنِ الْقَاتِلِ وَالْجَارِحِ فَلَا أَوَّلَ أَوْجِه . -قرآن ١٠-٢٨

فصل

و أما قوله وَ الْعَذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ إِلَى قَوْلِهِ وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَ أَصْلَحَ فَاجْزُهُ عَلَى اللَّهِ الْعَفْوُ فِي الْآيَةِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسَاءَةِ إِلَى نَفْسِهِمْ أَلَّذِي لَهُ الْإِخْتِصَاصُ بِهَا فَمَتَى عَفَا عَنْهَا كَانُوا مَمْدُوحِينَ وَ أَمَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّهِ اللَّهِ وَ حُدُودِهِ فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ تَرْكُهَا وَ لَا الْعَفْوُ عَنْهَا وَ لَا يَجُوزُ لَهُ عَنِ الْمُرْتَدِّ وَ عَمَّنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ . وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا جَعَلَ اللَّهُ لَنَا الْإِخْتِصَاصَ مِنْهُ مِنَ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ الْآيَةُ فَإِنَّ الْمَجْنِي عَلَيْهِ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِالْجَانِي مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَ سَمَاءِ سَيِّئَةٍ لِلْإِزْدَوَاجِ كَمَا قَالَ وَ إِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ . -قرآن ١٣-٦٥-قرآن ٧٧-١٥٦-قرآن ٣٧٩-٤١٣-قرآن ٦٠١-٦٥٢ [صفحہ ٢٠٤] ثُمَّ مَدَحَ الْعَافِيَ بِمَا لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فَقَالَ فَاجْزُهُ عَلَى اللَّهِ أَى فَجَزَاؤُهُ عَلَيْهِ وَ هُوَ سَبْحَانَهُ يَشْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ أَى لَمْ أُرْغَبِكُمْ فِي الْعَفْوِ عَنِ الظَّالِمِ لِأَنِّي أَحْبَبْتُ بَلْ لِأَنِّي أَحْبَبْتُ الْإِحْسَانَ وَالْعَفْوُ . ثُمَّ أَخْبَرَ أَنْ مِنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ أَنْ تَعَدَّى عَلَيْهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سَبِيلٌ قَالَ قِتَادَةُ بَعْدَ ظُلْمِهِمَا يَكُونُ فِيهِ الْقَصَاصُ بَيْنَ النَّاسِ فِي النَّفْسِ أَوَّالِغَاءِ أَوَّالِجَرَحٍ فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ بِمَنْ ظَلَمَهُ . وَ قَالَ قَوْمٌ إِنَّ لَهُ أَنْ يَنْتَصِرَ عَلَى يَدِ سُلْطَانٍ عَادِلٍ بِأَنْ يَحْمِلَهُ إِلَيْهِ وَيَطَالِبُهُ بِأَخْذِ حَقِّهِ مِنْهُ لِأَنَّ السُّلْطَانَ هُوَ أَلَّذِي يَقِيمُ الْحُدُودَ وَيَأْخُذُ مِنَ الظَّالِمِ لِلْمُظْلُومِ . فَصَلَّ وَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا . فَأَوَّلُ مَا يَكُونُ الْجَنِينَ نَاطِفَةً وَ فِيهَا عَشْرُونَ دِينَارًا وَيَصِيرُ عَلَقَةً وَ فِيهَا أَرْبَعُونَ دِينَارًا وَفِيهَا بَيْنَهُمَا بِحَسَابِ ذَلِكَ ثُمَّ يَصِيرُ مُضْغَةً وَ فِيهَا سَبْعُونَ دِينَارًا ثُمَّ يَصِيرُ عِظْمًا وَ فِيهِ ثَمَانُونَ دِينَارًا ثُمَّ يَصِيرُ صُورَةً بَلَاءِ رُوحٍ مَكْسُورًا عَلَيْهَا اللَّحْمُ خَلْقًا سَوِيًّا شَقَّ لَهُ الْعَيْنَانِ وَالْأَذْنَانِ وَالْأَنْفَ قَبْلَ أَنْ تَلْجِهَ الرُّوحُ وَ فِيهِ مِائَةُ دِينَارٍ ثُمَّ تَلْجِهَ الرُّوحُ وَ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ وَبِذَلِكَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ قَرَأَ الْآيَةَ . قَوْلُهُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَ غَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ قَالِ قَوْمِ -قرآن ٤١-٦٢-قرآن ١٠٩-١٣٧-قرآن ٢٨٣-٢٩٥-قرآن ٥٧٢-٧٨٢-قرآن ١١٥٧-١٣٣٨ [صفحہ ٢٢١] أَرَادَ بِهِ جَمِيعَ الْخَلْقِ لِأَنَّ النَّطْفَةَ الَّتِي خَلَقَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا تَكُونُ مِنَ الْغِذَاءِ وَ الْغِذَاءُ يَكُونُ مِنَ التُّرَابِ وَ الْمَاءِ فَكَانَ أَصْلُهُمْ كُلُّهُمْ التُّرَابُ ثُمَّ أَحَالَهُ بِالتَّدْرِيجِ إِلَى النَّطْفَةِ ثُمَّ أَحَالَ النَّطْفَةَ عَلَقَةً وَ هِيَ الْقَطْعُ مِنَ الدَّمِ جَامِدَةً ثُمَّ أَحَالَ الْعَلَقَةَ مُضْغَةً وَ هِيَ شَبِيهُ قِطْعَةٍ مِنَ اللَّحْمِ مَمْضُوعَةٌ وَ الْمُضْغَةُ مَقْدَارُ مَا يَمْضَغُ مِنَ اللَّحْمِ فَخَلَقَهُ تَامَةً الْخَلْقَ وَ غَيْرَ تَامَةٍ وَ قَلِيلَ مَتَصُورَةٍ وَ غَيْرَ مَتَصُورَةٍ وَ هُوَ السَّقَطُ . ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ بِنَبَاتِ الْأَسْنَانِ وَ الشَّعْرِ وَأَعْضَاءِ الْعَقْلِ وَ الْفَهْمِ وَ قَلِيلَ خَلْقًا آخَرَ أَى ذَكَرًا وَ أُنْثَى . وَجَاءَ فِي الْأَثَرِ أَنَّ الصَّحَابَةَ اخْتَلَفُوا فِي الْمَوْءُودَةِ مَا هِيَ وَ هَلِ الْإِعْتِرَالُ وَ أَدَّ وَ هَلِ إِسْقَاطُ الْمَرْأَةِ جَنِينِهَا وَ أَدَّ -قرآن ٣٦٩-٣٩٦ قَالَ عَلَى عَ إِذَا لَاتُكَ مَوْءُودَةٌ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهَا الْبَارَاتُ السَّبْعُ فَقَالَ عُمَرُ صَدَقَتْ -رواية ١-٢-رواية ١٦-٨٣ . وَ أَرَادَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بِالْبَارَاتِ السَّبْعِ طَبَقَاتُ الْخَلْقِ السَّبْعِ الْمَثْبُتَةِ فِي قَوْلِهِ وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ الْآيَةِ فَعَنَى سَبْحَانَهُ وَ لَادَتِهِ مِيتًا فَأَشَارَ عَلَى عَ أَنَّهُ إِذَا اسْتَهْلَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ ثُمَّ دَفِنَ فَقَدْ وَئَدَ وَ قَصْدُ ذَلِكَ أَنْ يَدْفَعَ قَوْلَ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الْحَامِلَ إِذَا اسْقَطَ جَنِينَهَا قَبْلَ أَنْ تَلْجِهَ الرُّوحَ بِالتَّدَاوِي فَقَدْ وَادَّتْهُ -قرآن ٨١-١٢٠

اعلم أن الحر لا يقتل بالعبد أخذا بقوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ وهي مفسره لما أبهم في قوله النَّفْسَ بِالنَّفْسِ لأن تلك واردة لحكاية ما كتب في التوراة على أهلها وهذه خوطب بها المسلمون وكتب عليهم فيها. وروى أنه كان بين حين دماء في الجاهلية فأقسموا لنقتلن الاثنين بالواحد والحر بالعبد فتحاكموا إلى رسول الله ص حين جاء الإسلام فنزلت وأمرهم أن يتساووا. -قرآن- ٤٨-٨٤-قرآن- ١١٥-١٣١ [صفحة ٤٢٢] وقوله فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ كَقَوْلِكَ سير يريد بعض السير ولا يصح أن يكون شيء في معنى المفعول به لأن عفا لا يتعدى إلى المفعول به إلا بواسطة. وأخوه هو ولي المقتول وذكره بلفظ الإخوة ليعطف أحدهما على صاحبه بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية والإسلام. فإن قيل إن عفا يتعدى بعن لا باللام فما وجه قوله فَمَنْ عَفِيَ لَهُ. قلنا يتعدى بعن إلى الجاني وإلى الذنب فيقال عفوت عن فلان وعن ذنبه قال تعالى عَفَا اللَّهُ عَنْكَ وقال عَفَا اللَّهُ عَنْهَا فإن تعدى إلى الذنب قيل عفوت لفلان عما جنى كما يقال تجاوزت له عنه وعلى هذا فما في الآية كأنه قيل فمَنْ عفا له من جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية. فإن قيل هنا فسرت عفا بترك جنى يكون شيء في معنى المفعول به. قلنا لأن عفا الشيء إذا تركه ليس يثبت ولكن أعفاه ذمته -قرآن- ٩-٤٤-قرآن- ٣٢٦-٣٤٣-قرآن- ٤٣١-٤٤٨-قرآن- ٤٥٦-٤٧٣ قوله ع أعفوا للحي -رواية ١-٢-رواية ١٢-٢٥. فإن قيل فقد ثبت قولهم عفا الشيء إذا نجاه فإن له فهلا فعلت معناه فمَنْ عفا له من أخيه شيء. قلنا عبارة قلقه في مكانها والعفو في الجنايات عبارة مشهورة في الشرع فلانعدل عنها.

قوله وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاءٌ عرف القصاص ونكر الحياة لأن المعنى -قرآن- ٧-٣٤ [صفحة ٤٢٣] ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة وذلك أنهم كانوا يقتلون بالواحد الجماعة كما قاد مهلهل بأخيه كليب حتى كاد يفنى بكر بن وائل فلما جاء الإسلام فشرع القصاص كانت فيه حياة أي حياة أنواع من الحياة وهي الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل وقرئ ذلكم في القصص حيوة أي مما قص عليكم من حكم القتل والقصاص.

وقوله وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ أي بإحدى ثلاث إلبان يكفر أو يقتل مؤمنا عمدا أو يزني بعد إحصان. وَ مَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا أي غير راكب واحدة منهن فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا عَلَى الْعَاقِلِ في الاقتصاص منه فَلَا يُسْرِفُ الْوَلِيُّ أي فلا يقتل غير القاتل وقيل الإسراف المثلثة وقرئ فلا يُسْرِفُ بالرفع على أنه خبر في معنى الأمر وفيه مبالغة ليست في الأمر وقرئ بالتاء على خطاب الولي أو قتل المظلوم. إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا الضمير إما للولي يعني حسبه أن الله ناصره بأن أوجب له القصاص فلا يسترد على ذلك وبأن الله نصره بمعونته السلطان وبإظهار المؤمنين على استيفاء الحق فلا يقع ما وراء حقه أما المظلوم لأن الله ناصره حيث أوجب القصاص بقتله وبنصره وفي الآخرة بالثواب وأما الذي يقتله الولي بغير الحق ويسرف في قتله فإنه منصور بإيجاب القصاص على المسرف

مسألة

و أما قوله مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ فَتَقْدِيرُهُ بِغَيْرِ قَتْلِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ عَظْفٍ عَلَى نَفْسٍ بِمَعْنَى أَوْ بِغَيْرِ فُسَادٍ وَ هُوَ الشَّرْكُ أَوْ قَطْعُ الطَّرِيقِ . فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ شَبَّهَ الْوَاحِدَ بِالْجَمْعِ وَجَعَلَ حُكْمَهُ حُكْمَهُمْ . قُلْنَا لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مَدْلَى بِمَا يَدْلَى بِهِ الْآخِرَ وَ ثَبُوتُ الْحَرَمَةِ فَإِذَا قُتِلَ فَقَدْ أَهَيْنَ وَ تَرَكْتَ حَرَمَتَهُ وَ عَلَى الْعَكْسِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ فِي ذَلِكَ . ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَيَّ بَعْدَ مَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ لَمْ يُسْرِفُوا فِي الْقَتْلِ لَا يَبَالُونَ بِعَظَمَتِهِ . -قرآن-١٣-٤٣-قرآن-٦٧-٧٦-قرآن-٣٣١-٣٦٧-قرآن-٣٩١-٤٠٢

مسألة

سئل أبو عبد الله ع عن القسامة في القتل فكان بدؤها من قبل رسول الله ص فقد وجد أنصارى قتل قالوا يا رسول الله قتلت اليهود صاحبنا قال ليقسم منكم خمسون رجلا على أنهم قتلوه فقالوا نقسم على ما لم نر فقال ليقسم اليهود قالوا من يصدق اليهود فقال أنا أؤدى دية صاحبكم إن الله حكم في الدماء ما لم يحكم في شيء من حقوق الناس لتعظيمه الدماء -رواية-١-٢-رواية-٣-٣٥٧ فاليمين على المدعى عليه في سائر الحقوق و في الدم على المدعى كما ترى . [صفحه ٤٢٥]

مسألة

وَ مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً أَوْ مَاصِحًا وَ لَا اسْتِقَامًا وَ لَا لَاقَ بِحَالِهِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ابْتِدَاءً غَيْرَ قِصَاصٍ إِلَّا خَطَأً أَوْ عَلَى وَجْهِ الْخَطَايَا وَ انْتَصَبَ خَطَأً عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ أَوْ مَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ لَعَلَّهُ مِنَ الْعَلَلِ إِلَّا لِلْخَطَايَا وَ حُدِّدَ وَ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا بِمَعْنَى لَا يَقْتُلُهُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالِ الْخَطَايَا وَ أَنْ يَكُونَ صَفَةً مُصَدَّرًا لِإِقْتِلَاءِ خَطَأً . وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَعَلَيْهِ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ وَ التَّحْرِيرُ الْإِعْتَاقُ وَ الرَقَبَةُ عِبَارَةٌ عَنِ النَّسَمَةِ كَمَا عُبِّرَ عَنْهَا بِالرَّأْسِ يُقَالُ فُلَانٌ يَمْلِكُ كَذَا رَأْسًا مِنَ الرِّءُوسِ . فَإِنْ قِيلَ عَلَى مَنْ يَجِبُ الدِّيَةُ أَوِ الرَقَبَةُ . قُلْنَا عَلَى الْقَاتِلِ إِلَّا أَنْ الرَقَبَةَ فِي مَالِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ الدِّيَةُ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ فَعَلَى مَالِهِ أَيْضًا عَلَى الْأَحْوَالِ وَ إِنْ كَانَ بِإِقَامَةِ الْبَيْنَةِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَالدِّيَةُ يَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْعَاقِلَةُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ أَوْ كَانُوا وَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ فَفِي مَالِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَسْتَسْعَى وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ . إِلَّا أَنْ يَصِّيَ دَقُّوا عَلَيْهِ بِالدِّيَةِ وَمَعْنَاهُ الْعَفْوُ . فَإِنْ قِيلَ بِمَنْ يَتَعَلَّقُ أَنْ يَصِّيَ دَقُّوا وَ مَا مَحَلُّهُ . قُلْنَا يَتَعَلَّقُ بِعَلِيهِ أَوْ بِتَسْلِيمِهِ كَأَنَّهُ قِيلَ وَ يَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَةُ أَوْ تَسْلِيمُهَا إِلَّا حِينَ تَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهِ وَ مَحَلُّهَا النِّصَبُ عَلَى الظَّرْفِ بِتَقْدِيرِ خِلَافِ الزَّمَانِ كَقَوْلِهِمْ اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا وَ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ أَهْلِهِ بِمَعْنَى أَلَا يَتَصَدَّقُنَّ . -قرآن-١-٥٤-قرآن-٣٨٠-٣٥٢-٩١٤-٩٠١-قرآن-٨٣٤-٨٥٣

مسألة

قوله وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ الْمَعْطُوفَاتِ -قرآن-٧-٧٥ [صفحه ٤٢٦] كلها قرئت منصوبة و مرفوعة

والرفع للعطف على محل أن النفس لأن المعنى وكتبنا عليهم النفس بالنفس إما لإجراء كتبنا مجرى قلنا وإما لأن معنى الجملة التي هي قوله النَّفْسِ بِالنَّفْسِ ما يقع عليه الكتب كما يقع عليه القراءة. وكذلك قال الزجاج لو قرأَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ بالكسر لكان صحيحاً أو الاستئناف والمعنى فرضنا عليهم فيها أن النفس مأخوذة بالنفس مقتولة بها إذا قتلها بغير حق . وكذلك العين مفقوءة بالعين والأنف مجدوع بالأنف والأذن مقطوعة بالأذن والسن مقلوعة بالسن والجروح ذات قصاص و هو المقاصه ومعناه ما يمكن فيه القصاص ويعرف المساواة. -قرآن- ١٧٠-١٨٦-قرآن- ٢٥٤-٢٧٥

مسألة

إن قيل في قوله تعالى وَ الْمَذِينِ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ أهم محمودون على الانتصار. قلنا نعم لأن من أخذ الحق غير متعد حد الله و لم يسرف في القتل إن كان ولى الدم أورد على سفيه محاماة على عرضه فهو مطيع و كل مطيع محمود على أن كلتا التعليلين الأولى وجزاؤها سيئة لأنها تسوء من ينزل به . والمعنى أنه يجب إذا قبلت الإساءة أن يقابل بمثلها من غير زيادة فمن عفا وأصلح بينه و بين خصمه بالعفو فأجره على الله عدة مبهمه لا يقاس أمرها في العظم لأنه لا يحب الظالمين دلالة على أن ... لا يكاد مؤمن فيه تجاوز بالسيئة خصوصا في حال الحرب والتهاب الحمية و الله أعلم بالصواب -قرآن- ٢٦-٧٨ [صفحه ٤٢٧]

باب فيما يحتاج إليه الناظر في هذا الكتاب

إشارة

اعلم أن القرآن على ثلاثة أقسام مما استدللنا به أحدها ما هو مجمل لا ينبى الظاهر عن المراد به تفصيلا مثل قوله تعالى أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ وَ قُولِ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ وَ قُولِ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقَّ مَعْلُومٌ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنْ تَفْصِيلُ أَعْدَادِ الصَّلَاةِ وَ عِدَدِ رَكَعَاتِهَا وَ تَفْصِيلُ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَ شُرُوطِهِ وَ مَقَادِيرِ النَّصَابِ فِي الزَّكَاةِ لَا يُمْكِنُ اسْتِخْرَاجُهُ إِلَّا بِبَيَانِ النَّبِيِّ ع وَ وَحَى مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَتَكْلِفُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ خَطَأً وَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ وَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْأَخْبَارُ مُتَنَاولَةً لَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ. وَ ثَانِيهَا مَا كَانَ لَفْظُهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ مَعْنَيْنِ فَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا وَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُرَادًا فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْدَمَ أَحَدٌ فَيَقُولُ هَذَا مُرَادُ اللَّهِ مِنْهُ إِلَّا يَقُولُ مَعْصُومٌ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ إِنَّ الظَّاهِرَ يَحْتَمِلُ الْأُمُورَ وَ كُلُّ وَاحِدٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا عَلَى التَّفْصِيلِ وَ مَتَى كَانَ اللَّفْظُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ أَوْ مَازَادَ عَلَيْهِمَا وَ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ إِلَّا وَاحِدًا وَاحِدًا جَازٍ أَنْ يَقَالَ إِنَّهُ الْمُرَادُ. وَ ثَالِثُهَا يَكُونُ ظَاهِرُهُ مُطَابِقًا لِمَعْنَاهُ فَكُلُّ مَنْ عَرَفَ اللَّغَةَ الَّتِي خُوطِبَ بِهَا -قرآن- ١٢٠-١٥٥-قرآن- ١٦٤-١٩٩-قرآن- ٢٠٨-٢٣٥-قرآن- ٤٩٩-٥٦٤ [صفحه ٤٢٨] عَرَفَ مَعْنَاهَا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَ مِثْلَ قَوْلِهِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَ غَيْرِ ذَلِكَ . وَ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْظُرَ فِي تَفْسِيرِ آيَةٍ لَا يَنْبَغِي ظَاهِرُهَا عَنِ الْمُرَادِ مُفْصَلًا أَنْ يَقْلُدَ أَحَدًا مِنَ الْمَفْسَرِينَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّأْوِيلُ مُجْمَعًا عَلَيْهِ فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ لِمَكَانِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ لِأَنَّ مِنَ الْمَفْسَرِينَ مَنْ حَمَدَتْ طَرِيقُهُ وَ مَدَحَتْ مَذَاهِبُهُ فِي التَّأْوِيلِ كَابْنِ عَبَّاسٍ وَ الْحَسَنُ وَ قَتَادَةُ وَ مُجَاهِدٌ وَ غَيْرُهُمْ مِنْ ذَمَّتْ مَذَاهِبُهُ كَأَبِي صَالِحٍ وَ السَّدْيُ وَ الْكَلْبِيُّ. هَذَا فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى فَأَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَرَ مَذْهَبَهُ وَ تَأَوَّلَ عَلَى مَا يَطَابِقُ أَصْلَهُ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْلُدَ أَحَدًا مِنْهُمْ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْأَدْلَةِ الصَّحِيحَةِ إِمَّا الْعَقْلِيَّةَ أَوِ الشَّرْعِيَّةَ مِنْ إِجْمَاعٍ عَلَيْهِ أَوْ نَقْلٍ مُتَوَاتِرٍ بِهِ عَمَّنْ يَجِبُ اتِّبَاعُ قَوْلِهِ وَ لَا يَقْبَلُ فِي

ذلك خبر واحد وخاصة إذا كان مما طريقه العلم . ومتى كان التأويل مما يحتاج إلى شاهد من اللغة فلا يقبل من الشاهد إلا ما كان معلوما بين أهل اللغة سائغا بينهم ولا يجعل الشاذ النادر شاهدا على كتاب الله وينبغي أن يتوقف فيه ويذكر ما يحتمله ولا يقطع على المراد منه بعينه ويحتاط في ذلك كله فإن كل آخذ بالاحتياط غير زال عن الشرائط. -قرآن- ٣٠-٨٩-قرآن- ١٠٢-

١٢٣

فصل

ثم اعلم أن الله سبحانه أغنانا بفضلته في الشرعيات عن أن نستخرج أحكامها بالمقاييس والاجتهادات التي تصيب مرة وتخطئ أخرى بل بين جميع ما يحتاج إليه المكلفون في تكليفهم عقلا- وشرعا ووقفهم عليه في كتابه و على لسان [صفحہ ٤٢٩] نبه وحججه عليه وعليهم السلام فلاحا مع ذلك إلى تعسف وتكلف . والفقيه ينبغي أن يكون كيسا فلا يختلجه بعد العلم شك على حاله فإن من أطفانا الخاصة ما يروونه آل محمد عنه ص في أشياء كثيرة يعلم وجوبها إجماع أنها من السنن كغسل من مس ميتا من الناس بعد البرد وقيل التطهير فإنه يعلم بالإجماع الذي هو حجة وجوب ذلك فإذا قال ع إن ذلك سنه فإن معناه أن وجوبه يعلم بالسنة لا بالكتاب . وكذلك إذا قال ع غسل يوم الجمعة واجب وعلم بالإجماع كونه مستحبا يعلم أن المراد به شدة التأكيد في استحبابه . وكذلك إذا علم من الأثر النبوي علما مقطوعا على صحته أن الأغسال الواجبة هي غسل الجنابة وغسل الحيض والاستحاضة والنفاس وغسل مس الميت على ما ذكرناه وتغسيل الأموات فقط وغسل من رأى أثر المني على ثيابه التي لا يستعملها إلا هو بأن لم يذكر احتلاما. ثم ورد عنه ص بطريقة أهل بيته ع أن من ترك صلاتي الكسوف والخسوف متعمدا و قد احترق القرصان يجب عليه القضاء مع الغسل فلا يوهمنه نظم هذا الكلام أن غسل قاضى هذه الصلاة على هذا الوجه واجب مع تقدم علمه بكونه مستحبا غير واجب بتفصيل من النصوص وإنما تثبت بإيراد هذه المسألة على أخواتها. واعلم أن جميع كلامهم ع الوارد في الأصول رموز وإشارات كيلا يرى أحد أنه تعليم بل تقويم وأكثر ما فيه أنه تنبيه فإن كلامهم ع في فروع الفقه بيان وإيضاح كي لا يتورط أحد في القياس وقد أبى أكثر [صفحہ ٤٣٠] الناس الإخلاف ما أشاروا إليه فسكتوا عن العقليات وتكلموا في الشرعيات . وقد وفيت بعون الله بما شرطت في صدر الكتاب والله سبحانه ينفعني . وأسأل الناظر فيه أن لا يخليني من صالح دعائه فقد كفته مئونة الدأب وصعوبة الطلب وفسرت له ما خلته ملتبس على من يقتبس . والحمد لله وحده والصلاة على خير خلقه محمد وآله من بعده

تعريف المركز القائمي باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١). قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحيا أمرنا... يتعلم علومنا و يعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بنادر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا (ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧). مؤسس مجتمع "القائمي" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و يساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية

(= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيئ مصباحها، بل تتنبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم. مركز "القائمة" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأدق للمسائل الدينية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايىث المبتدلة أو الزديئة - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافية على أساس معارف القرآن و اهل البيت -عليهم السلام - باعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعة، و... - منها العدالة الاجتماعية: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - فى أنحاء العالم - من جهة أخرى. - من الأنشطة الواسعة للمركز: (الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبة، نشرة شهرية، مع إقامة مسابقات القراءة (ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول (ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينية، السياحية و... (د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدة مواقع أخره) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية و الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الأخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤) (ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS (ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الدينية كمسجد جمران و... (ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسة (ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المريى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد"/ ما بين شارع "پنج رمضان" ومفترق "وفائى"/بناية "القائمة" تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٢ (٠٠٩٨٣١١) الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظة هامة: الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبة، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقشيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكتها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
الغمامة
اصحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩